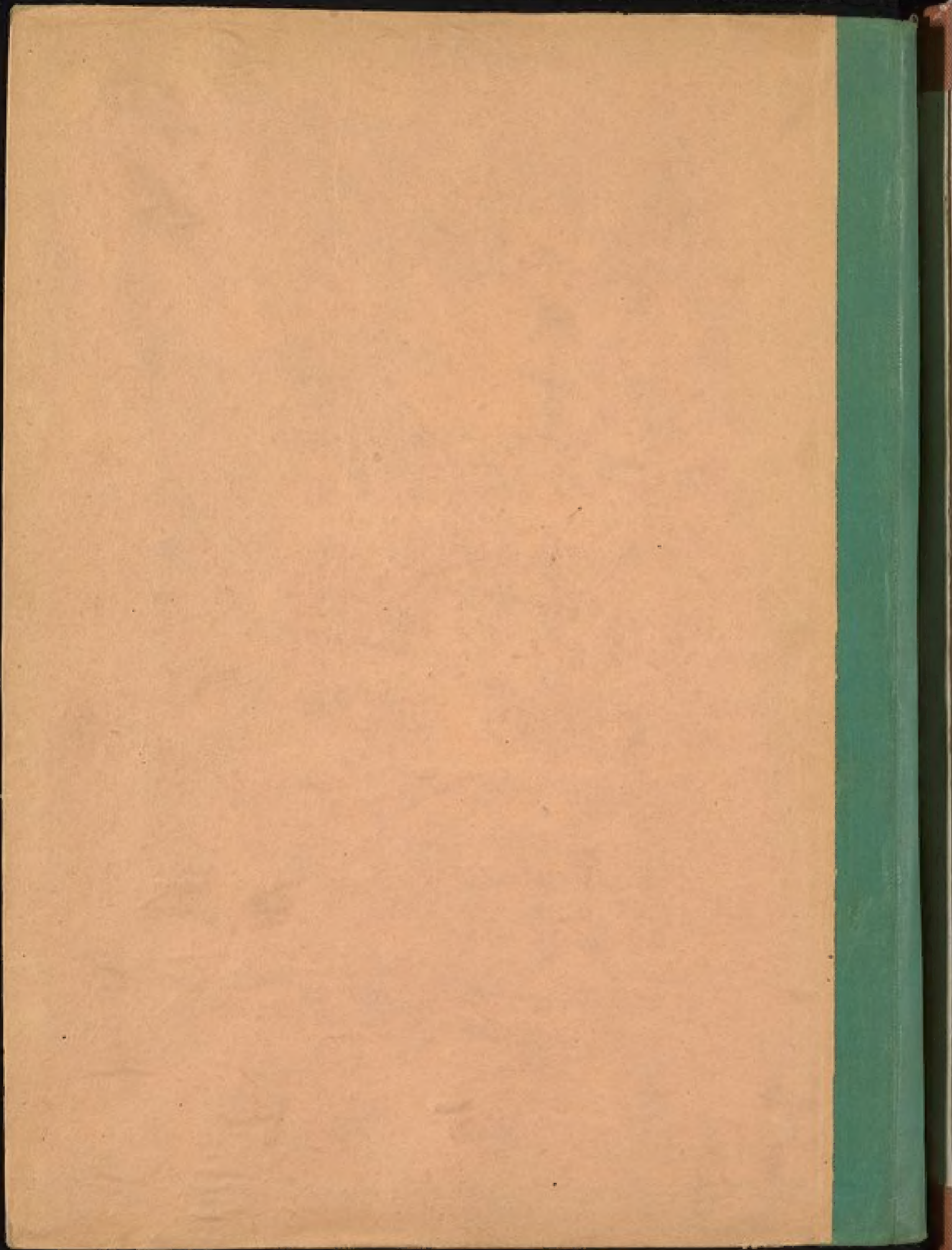
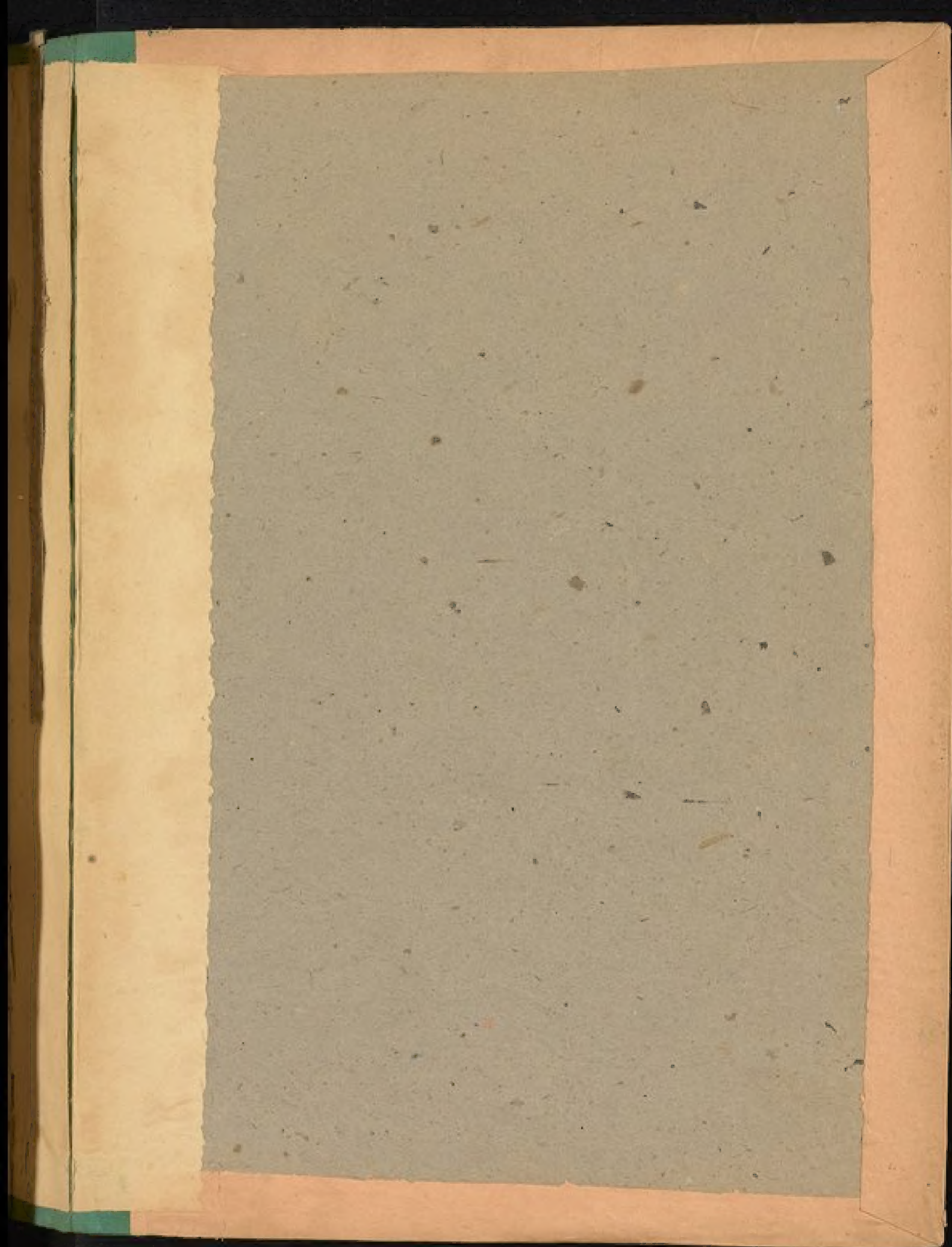


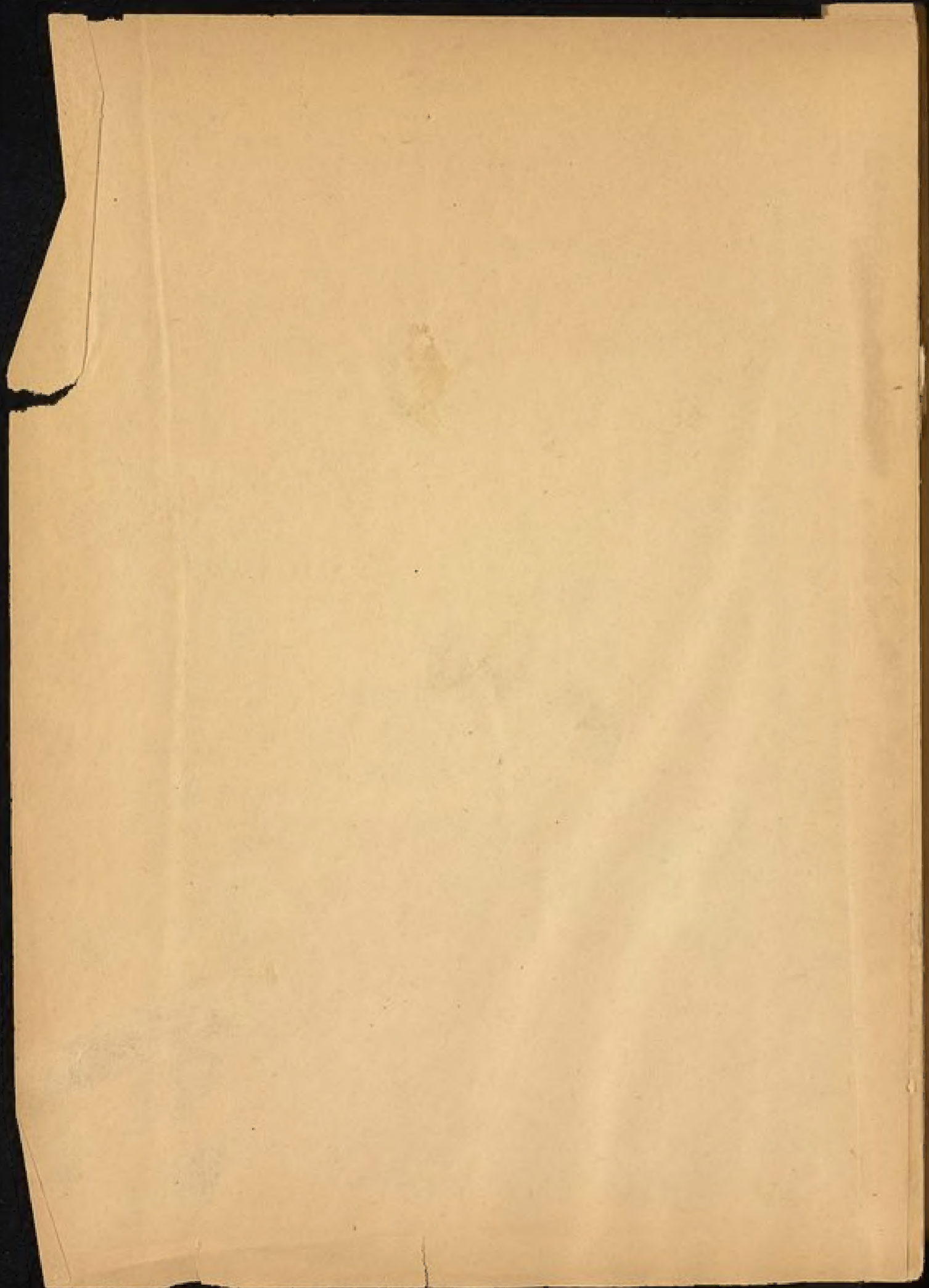


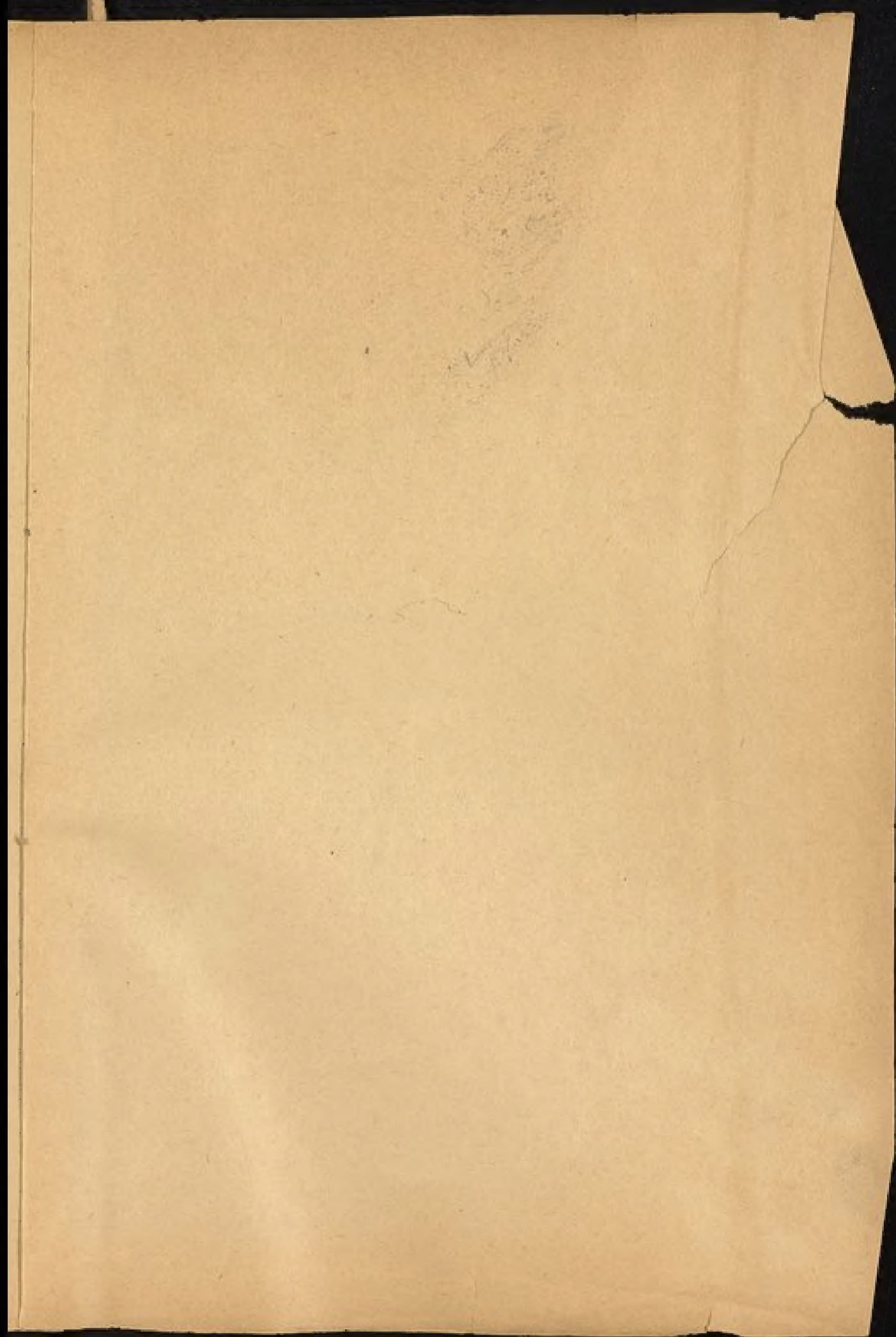
THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY









فَهْرَسْت

المجلد الاول

من كتاب

المذهب للامام ابى اسحاق الشيرازى

فى الفقه على مذهب الامام الشافعى رحمته الله

سلك فيه مؤلفه ذكر الاحكام والاستدلال عليها بما جاء فى القرآن
الحكيم أو الأحاديث الصحيحة الواردة عن سيد البشر عليه السلام
وقد شرح الألفاظ اللغوية العلامة محمد بن بطلال الركنى شرحاً
قبلاً لغوياً ليسهل على كل راغب فى التوسع فى الفقه فهم ما جاء فى
الكتاب

وقد امتازت هذه الطبعة عن غيرها بدقة التصحيح والاعتناء فى وضع
الحواشى عند مناسباتها وفى نفس الصفحة ليسهل الرجوع إليها ولم تدع
الأمر فوضى كالطباعات الموجودة كدأبنا دائماً باذخال التحسينات
على جميع ما نطبعه لاتبغى جزاء ولا شكوراً إلا خدمة الدين واللغة

عيسى الباقى الجلبى وشركاه بمصر

صفحة	صفحة	صفحة
٢٢	١٣	٢
باب الاحداث الخ	باب السواك	مقدمة الكتاب
٢٣	١٤	٣
فصل وأما النوم الخ	فصل ويستحب أن يقلم الاظفار	كتاب الطهارة
فصل وأما زوال العقل الخ	فصل ويستحب الختان	باب ما يجوز به الطهارة
فصل وأما المس النساء الخ	باب نية الوضوء	٤
٢٤	فصل ويستحب أن ينوى بقلبه	فصل ولا يكره من ذلك الا ما قصد
فصل وأما مس الفرج الخ	فصل والأفضل أن ينوى من أول	الى تشميسه
فصل وما سوى هذه الاشياء الخ	الوضوء	فصل وما سوى الماء المطلق الخ
٢٥	فصل وصفة النية	فصل فان كل الماء المطلق
فصل ومن تيقن الطهارة الخ	باب صفة الوضوء	٥
فصل اذا أحدث حرمت عليه	فصل ويستحب أن يسمى الله	باب ما يفسد الماء من الطاهرات
الصلاة	تعالى	وما لا يفسده
باب الاستطابة الخ	فصل ثم يغسل كفيه ثلاثا	وما لا يفسده
٢٧	فصل ثم يتمضمض	٦
فصل والاستنجاء واجب	فصل ولا يغسل العين	فصل اذا أراد تطهير الماء
٢٨	١٦	فصل واذا أراد الطهارة بالماء
فصل ويجوز الاستنجاء بالحجر	فصل ثم يغسل وجهه	فصل فان كان الماء باريا
فصل وان جاوز الخارج الموضع	فصل ثم يغسل يديه	فصل وان كان بعضه باريا
٢٩	١٧	٨
باب ما يوجب الغسل	فصل ثم يمسح برأسه	باب ما يفسد الماء من الاستعمال
فصل وأما خروج المني	فصل ثم يمسح أذنيه	وما لا يفسده
٣٠	١٨	فصل وأما المستعمل في التنجس
فصل وأما الحيض	فصل ثم يغسل رجليه	باب التمسك في نجاسة الماء
فصل وان أسلم الكافر	فصل والمستحب أن يتوضأ ثلاثا	والتحرى فيه
فصل ومن أجنب الخ	١٩	فصل وان ورد على ماء فأخبره
٣١	فصل ويستحب أن يرتب الوضوء	رجل بنجاسته
باب صفة الغسل	فصل وبوالى بين أعضائه	٩
فصل ويجوز أن يتوضأ الخ	فصل والمستحب لمن فرغ من	فصل وان اشتبه عليه ما آن
٣٢	الوضوء أن يقول الخ	باب الآنية
فصل فان أحدث وأجنب	فصل ويستحب أن لا ينشف	فصل ويجوز الدباغ بكل ما ينشف
باب التيمم	أعضاءه	فصل واذا ظهر الجلد بالدباغ
فصل والتيمم مسح الوجه	فصل والفرس مما ذكرناه	١١
واليدين	باب المسح على الخفين	فصل فاما العظم والسن
فصل ولا يجوز الا بالتراب الخ	فصل وهل هو موقت	فصل وأما اللبن
٣٣	فصل فان لبس الخف في الحضر	فصل اذا ذبح حيوان يؤكل لم
فصل ولا يصح التيمم الا بالنية	٢١	ينجس
فصل واذا أراد التيمم الخ	فصل ويجوز المسح على كل خف	فصل ويكره استعمال أواني
٣٤	فصل ولا يجوز المسح الا أن يلبس	الذهب والفضة
فصل والفرس مما ذكرناه	الخف	١٢
فصل قال في الأم فان أمر غيره الخ	فصل واذا نوضأت المستحاضة	فصل وأما المصطب بالذهب
فصل ولا يجوز التيمم المكتوبة	فصل والمستحب أن يمسح أعلى	فصل ويكره استعمال أواني
فصل ولا يجوز التيمم بعد دخول	الخف الخ	المشركين
الوقت الالعدام الخ		
فصل ولا يجوز للعدم للماء الخ		

BP
153
S3

صفحة	صفحة	صفحة
٣٤	٤٩	٦٢
فصل وان وجد بعض ما يكفيه	فصل وما سوى ذلك من	فصل اذا فرغ من الصلاة الخ
للطهارة	التنجاسات الخ	٦٣
٣٥	فصل اذا أصاب الارض نجاسة الخ	فصل ولا يصلي في مقبرة
فصل وان اجتمع ميت وجنب	٥٠	فصل ولا يصلي في الحمام
فصل وان لم يجدهما الخ	كتاب الصلاة	فصل وتكره الصلاة في اعطان
فصل وأما الخائف من استعمال	فصل ولا يجب ذلك الا على مسلم	الابل
الماء الخ	٥١	فصل ويكره أن يصلي في مأوى
٣٦	فصل ومن وجبت عليه الصلاة الخ	الشیطان
فصل ويجوز أن يصلي بنسيم	باب مواقيت الصلاة	٦٤
واحد	فصل وأول وقت العصر الخ	فصل ولا يجوز أن يصلي في أرض
فصل اذا نيمهم عن الحدث الخ	فصل وأول وقت المغرب الخ	مغسوبة
فصل وان نيمهم لعدم الماء	فصل وأول وقت العشاء الخ	باب ستر العورة
٣٧	فصل ووقت الصبح الخ	فصل ويجب ستر العورة للصلاة
فصل اذا كان على بعض أعضائه	٥٣	فصل وعورة الرجل ما بين السرة
كسر	فصل ويجب الصلاة في أول الوقت	فصل ويجب ستر العورة الخ
باب الحيض	فصل وأكد الصلاة الخ	فصل والمستحب للمرأة الخ
٣٨	فصل ويجوز تأخير الصلاة	فصل ويستحب للرجل الخ
فصل أقل سن تحيض فيه المرأة	فصل ولا يعتبر أحد من أهل	٦٥
٣٩	الفرس	فصل ويكره اشتغال الصائم الخ
فصل اذا رأت المرأة الدم	فصل اذا بلغ الصبي الخ	٦٦
٤٠	٥٤	فصل ولا يجوز للرجل أن يصلي
فصل فان كانت مبتدأة بميزة الخ	فصل وأما اذا أدرك جزء الخ	في نوب حرير
فصل فان كانت معتادة غير بميزة	فصل ومن وجبت عليه الصلاة	فصل اذا لم يجد ما يستر به العورة
٤١	باب الاذان والاقامة	فصل وان اجتمع جماعة عراة الخ
فصل فان كانت معتادة بميزة الخ	فصل وعماستان الخ	باب استقبال القبلة
فصل وان كانت ناسية لمعتادة	فصل وهل يسن للقوات	٦٧
٤٢	٥٥	فصل وان لم يكن بحضرة البيت
فصل وان كانت ناسية لوقت	فصل ولا يجوز الاذان الخ	٦٨
الحيض	فصل والاذان تسع عشرة كلمة	فصل وان كان ممن يعرف الدلائل
٤٣	٥٦	٦٩
فصل فان كانت ذاكرة للوقت الخ	فصل ولا يصح الاذان الخ	فصل فأما في شدة الخوف الخ
٤٤	فصل ويستحب أن يكون	فصل والمستحب لمن يصلي الى
فصل هذا الذي ذكرنا في	المؤذن الخ	سترة
الاستحاضة	٥٨	٧٠
٤٥	فصل والمستحب لمن سمع	باب صفة الصلاة
فصل دم النفاس يحرم ما يحرمه	المؤذن الخ	فصل ثم يؤتى الخ
الحيض	٥٩	فصل ثم يكبر الخ
فصل ويجب على المستحاضة الخ	فصل واذا وجد من يتطوع	٧١
٤٦	بالأذان	فصل ويستحب اذا فرغ من
فصل وسلس البول الخ	باب طهارة البدن من النجاسة	التكبير
باب ازالة النجاسة	٦٠	فصل ثم يقرأ دعاء الاستفتاح
٤٨	٦١	٧٢
فصل ولا يطهر شيء من	فصل اذا كان على يده نجاسة الخ	فصل ثم يعود الخ
التنجاسات الخ	فصل وأما طهارة الثوب	فصل ثم يقرأ فاتحة الكتاب
فصل واذا ولغ الكلب الخ	فصل طهارة الموضع الذي يصلي فيه	
٤٩		
فصل وان ولغ الخنزير الخ		
فصل ويجزى في بول الغلام		

صفحة	صفحة	صفحة
٧٢ فصل وإذا فرغ من الفاتحة الخ	٨٥ فصل وأما سجدة ص الخ	٩٦ فصل وينبغي للأموم الخ
٧٣ فصل فإن لم يحسن الفاتحة الخ	٨٦ فصل وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل	٩٦ فصل وإن أحدث الإمام
فصل ثم يقرأ بعد الفاتحة	فصل ويستحب لمن مر بآية رجة	٩٧ فصل وإن نوى الأموم
٧٤ فصل ويستحب للإمام الخ	باب ما يفيد الصلاة	باب صفة الأئمة
فصل ثم يركع الخ	٨٧ فصل وإن تكلم في صلاته	فصل ولا يجوز خلف المحدث
٧٥ فصل ثم يرفع رأسه الخ	٨٨ فصل وإن أكل عامدا بطلت صلاته	٩٨ فصل والسنة أن يؤم القوم الخ
فصل ثم يسجد الخ	فصل وإن عمل في الصلاة عملا ليس منها	٩٩ فصل فإن اجتمع هؤلاء الخ
٧٧ فصل ثم يرفع رأسه ويكبر	فصل ويكره أن يترك شيئا من سنن الصلاة	باب موقف الإمام والمأموم
فصل ثم يسجد سجدة أخرى الخ	٨٩ باب سجود السهو	١٠٠ فصل والسنة أن تقف امامة النساء
٧٨ فصل ثم يصلي الركعة الثانية	٩٠ فصل وإن ترك فرضا الخ	فصل فإن خالفوا فبإذ كرهه
فصل وإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين	فصل وإن نسي سنة الخ	فصل والمستحب أن يتقدم الناس
فصل وينشهد الخ	فصل الذي يقتضي سجود السهو	١٠١ باب صلاة المريض
٧٩ فصل ثم يقوم إلى الركعة الثالثة	٩١ فصل وأما التقصان الخ	فصل وإن عجز عن القيام
فصل فإذا فرغ من التشهد الخ	فصل وإن اجتمع سهوان	فصل وإن افتتح الصلاة الخ
فصل ثم يدعو بما أحب	فصل إذا سها خلف الإمام الخ	باب صلاة المسافر
فصل فإن كانت الصلاة ركعة الخ	٩٢ فصل وسجود السهو سنة الخ	١٠٢ فصل ولا يجوز ذلك الخ
٨٠ فصل ثم يسلم وهو فرض الخ	فصل ومحله قبل السلام	فصل إذا كان السراخ
فصل ويستحب لمن فرغ من الصلاة	باب الساعات التي نهى الله عن الصلاة فيها	فصل ولا يجوز القصر إلا في سفر
٨١ فصل وإذا أراد أن ينصرف الخ	فصل ولا يكره في هذه الأوقات الخ	فصل ولا يجوز القصر الآن
فصل والسنة في صلاة الصبح الخ	٩٣ فصل ولا تنكره يوم الجمعة عند الاستواء	يفارق
٨٢ فصل والفرص مما ذكرناه	فصل ولا تنكره الصلاة في هذه الأوقات بمكة	١٠٣ فصل ولا يجوز القصر الخ
باب صلاة التطوع	باب صلاة الجماعة	فصل ولا يجوز القصر حتى ينوي
٨٣ فصل وأما الوتر فهي سنة	فصل وأقل الجماعة اثنان	فصل ولا يجوز القصر لمن ائتم
٨٤ فصل ومن السنن الراتبة قيام رمضان	٩٤ فصل ولا تصح الجماعة الخ	فصل قال الشافعي رحمه الله الخ
فصل ومن السنن الراتبة صلاة الضحى	فصل وتسقط الجماعة بالعذر	فصل وإن نوى المسافر الخ
فصل وأما غير الراتبة وهي الصلوات التي يتطوع بها	فصل ويستحب لمن قصد الجماعة	فصل إذا فاتته صلاة الخ
٨٥ فصل ويستحب لمن دخل المسجد	٩٥ فصل ومن صلى منفردا	١٠٤ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر
باب سجود التلاوة	فصل ويستحب للإمام الخ	فصل ويجوز الجمع بينهما
فصل وسجودات التلاوة أربع عشرة سجدة		١٠٥ فصل ويجوز الجمع بين الصلاتين
		فصل فإذا دخل في الظهر الخ

صفحة	صفحة	صفحة			
١٠٥	فصل ولا يجوز الجمع الخ	١١٥	فصل ويجوز الكلام الخ	١٢٢	فصل والسنة أن يحطب لها
باب صلاة الخوف		فصل ومن دخل والامام في الصلاة		فصل فان لم يصل الخ	
فصل وإذا أراد الصلاة		فصل فان زوحم المأموم عن السجود		فصل وان اجتمعت صلاة الكسوف الخ	
١٠٦	فصل وتفرق الطائفة الاولى	١١٦	فصل فان زال الزحام فأدرك الامام رافعا	١٢٣	باب صلاة الاستسقاء
فصل وان كانت الصلاة مغررا		فصل وان زال الزحام وأدرك الامام راكعا		فصل اذا أراد الامام الخروج	
١٠٧	فصل وان كان العدو الخ	١١٧	فصل اذا أحدث الامام في الصلاة	١٢٤	فصل وصلاته ركعتان
فصل ولا يعمل في الصلاة		فصل والسنة أن لاتقام الجمعة		فصل قال في الأم الخ	
فصل وان اشتد الخوف		فصل قال الشافعي رحمه الله الخ		كتاب الجنائز	
فصل اذا رأوا سوادا فظنوه		فصل وان عقدت جعتان		باب ما يفعل بالميت	
عدوا		باب صلاة العبدین		فصل ومن مرض الخ	
١٠٨	باب ما يكره له وما لا يكره	١١٨	فصل ووقتها ما بين طلوع الشمس	فصل فادامات تولى أرقهم الخ	
فصل قال في الأم		فصل والسنة أن يكمل في يوم الفطر الخ		باب غسل الميت	
فصل فأما الذبح الخ		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ويذبح أن يكون الفاسل	
فصل ويجوز أن يلبس دابته		فصل والسنة أن يلبس أحسن ثيابه		أميناً	
باب صلاة الجمعة		فصل ولا يصح الجمعة الا في يوم		فصل والمستحب أن يجلسه	
فصل ولا تجب الجمعة		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		اجلاساً	
فصل ومن لاجعة عليه لا تجب عليه		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل وفي تقليم أظفاره الخ	
فصل ومن لاجعة عليه محبر		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل وان كانت امرأة الخ	
١١٠	فصل ومن لزمته الجمعة الخ	١١٩	فصل والسنة أن يغسل للعبدین	فصل ويستحب لمن غسل ميتاً	
فصل وأما البيع الخ		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		باب التكفن	
فصل ولا تصح الجمعة الا في بيته		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل وأقل ما يجزى	
فصل ولا تصح الجمعة الا بأربعين		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل والمستحب أن يسطا الخ	
١١١	فصل ولا تصح الجمعة الا في وقت الظهر	١٢٠	فصل والسنة أن يغسل للعبدین	فصل ثم يلق في التكفن	
فصل ولا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل وأما المرأة الخ	
١١٢	فصل وسنتها أن تكون على منبر	١٢١	فصل والسنة أن يغسل للعبدین	فصل اذامات محرم	
فصل والجمعة ركعتان		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		باب الصلاة على الميت	
باب هيئة الجمعة والتكبير		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ويكره نبي الميت	
فصل ويستحب أن يكر الى الجمعة		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل وأولى الناس بالصلاة عليه	
١١٥	فصل وان حضر قبل الخطبة	١٢٢	فصل والسنة أن يغسل للعبدین	الآب	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ومن شرط صحة صلاة الجنائز	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل اذا أراد الصلاة	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ويقرأ بعد التكبير الخ	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ويصلي على النبي ﷺ	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل ويدعو للميت الخ	
		فصل والسنة أن يغسل للعبدین		فصل قال في الأم يكبر في الرابعة	

صفحة	صفحة	صفحة
١٣٤	١٤٤	١٥٧
فصل اذا أدرك الامام	فصل وعن نجب الزكاة في العبد	فصل ولا تؤخذ زكاة الحبوب
فصل اذا صلى على الميت بوجوه	باب صدقة الابل	فصل وان كان الزرع لواحد الخ
فصل ويجوز الصلاة على اثبت	فصل فان زاد على عشرين	فصل فان كان على الارض
الغائب	فصل وفي الاوقاص التي بين الخ	خراج الخ
فصل وان وجد بعض الميت	١٤٦	باب زكاة الذهب والفضة
فصل اذا استهل السقط	فصل ومن وجبت عليه بنت	فصل وان كان له دين نظرت
١٣٥	مخاض	فصل ومن ملك مصوغا من
فصل وان مات كافر لم يصل عليه	فصل ومن وجبت عليه جندة	الذهب والفضة
فصل ومن مات من المسلمين	١٤٧	باب زكاة التجارة
فصل حل الجنازة والدفن	فصل وان اتفق في نصاب	فصل ولا يصير العرض للتجارة
١٣٦	فرضان	الا بشرطين
فصل والمستحب أن يهبط القبر	١٤٨	١٦٠
فصل والا ترى أن يتولى الدفن	باب صدقة البقر	فصل اذا اشترى للتجارة
فصل ويستحب أن يضع رأس	باب صدقة الغنم	فصل اذا بلغ عرضا للتجارة
الميت	فصل اذا كانت الماشية الخ	فصل اذا حال الحول الخ
١٣٨	١٥٠	فصل اذا قوم العرض الخ
فصل ولا يزاد في التراب	فصل ولا يجوز أخذ القيمة الخ	فصل اذا دفع الى رجل ألف
فصل اذا دفن الميت قبل الصلاة	باب صدقة الخلطاء	درهم
باب التعزيتة بالبكاء على الميت	١٥١	باب زكاة المعدن والركاز
١٣٩	فصل فاما اذا ثبت لكل واحد	فصل ويجب حق المعدن الخ
فصل ويكره الجلوس للتعزية	من الخليطين الخ	فصل وفي زكاته ثلاثة أقوال
فصل ويجوز البكاء على الميت	١٥٣	فصل ويجب في الركاز الخمس
فصل ولا يجوز الجلوس على القبر	فصل فاما الخلطة في غير المواشي	باب زكاة القنطريون
فصل ويكره أن يقف على القبر	باب زكاة الثمار	١٦٣
مسجدا	فصل ولا تجب فيما سوى ذلك	فصل ومن وجبت عليه فطرته
١٤٠	من الثمار	فصل ومنى تجب الفطرة
فصل ويستحب لأقرباء الميت	١٥٤	فصل والواجب صاع
كتاب الزكاة	فصل ولا تجب الزكاة في عمر	فصل وفي الحب الذي يفرجه الخ
فصل ولا تجب الزكاة الا على حر	النخل الخ	باب تعجيل الصدقة
فصل ومن وجبت عليه الزكاة	فصل وزكاته العشر	فصل اذا عجل زكاته
١٤١	١٥٥	١٦٦
باب صدقة المواشي	فصل ولا يجب العشر الخ	فصل وان عجل الزكاة فقد فيها
فصل ولا تجب فيما سوى ذلك	فصل والمستحب اذا بدا	الى فقير
فصل ولا تجب فيها لامتلاكه	الصالح	فصل وان عجل الزكاة الخ
ملكا تاما	١٥٦	فصل وان تسلف التوالت الزكاة
١٤٢	فصل ولا تؤخذ زكاة الثمار الخ	باب قسم الصدقات
فصل وأما المال المنصوب	باب زكاة الزروع الخ	١٦٨
فصل ولا تجب الزكاة الا في	فصل ولا تجب الزكاة الا في	فصل ويجب على الامام أن
السائمة	نصاب	يبيع الخ
١٤٣	١٥٧	فصل ولا يصح أداء الزكاة الخ
فصل ولا تجب الا في نصاب الخ	فصل وان اختلفت أوقات	
فصل ولا تجب الزكاة فيه	الزروع	
١٤٤	فصل ولا يجب العشر الخ	

صفحة	صفحة	صفحة
١٧٠ فصل ويجب صرف جميع الصدقات	١٧٨ فصل ومن لا يقدر على الصوم	١٨٧ فصل إذا كان عليه قضاء أيام من رمضان
١٧١ فصل وسهم للفقراء الخ	فصل فأما المسافر فإنه الخ	فصل إذا كان عليه قضاء شيء من رمضان
فصل وسهم للساكين	فصل وإن غابت الحامل أو المرضع الخ	باب صوم التطوع
فصل ويدفع إلى المسكين تمام الكفاية	١٧٩ فصل ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال	١٨٨ فصل ولا يكره صوم الدهر
١٧٢ فصل وسهم للوفاء لشهدهم ضربان	فصل وفي الشهادة التي يثبت بها رؤية هلال شهر رمضان الخ	فصل ومن دخل في صوم تطوع
فصل وسهم للزكاة الخ	١٨٠ فصل وإن اغتبت شهر رمضان	فصل ولا يجوز صوم يوم النكاح
فصل وسهم للفقراء الخ	فصل ولا يصح صوم رمضان الخ	١٨٩ فصل ويكره أن يصوم يوم الجمعة وحده
١٧٣ فصل وسهم في سبيل الله	١٨١ فصل وأما صوم التطوع	١٨٩ فصل ولا يجوز يوم الفطر
فصل وسهم لابن السبيل	فصل ولا يصح صوم رمضان إلا بتعيين النية	فصل ولا يجوز أن يصوم في أيام الفشريق
فصل ويجب أن يسوى بين الأصناف	فصل ويدخل في الصوم بطولوع الفجر	فصل ولا يجوز أن يصوم في رمضان الخ
فصل وإن كان الذي يفرق الزكاة الخ	١٨٢ فصل ويحرم على الصائم الأكل والشرب	فصل ويستحب طلب ليلة الفطر
١٧٤ فصل فإن قسم الصدقة	فصل ولا فرق بين أن يأكل الخ	١٩٠ كتاب الاعتكاف
فصل وإن وجبت عليه الفطرة	فصل ويحرم عليه المباشرة في الفرج	فصل ولا يصح إلا من مسلم عاقل الخ
فصل وإذا وجبت الزكاة	١٨٣ فصل وإن فعل ذلك كله ناسيا	فصل ولا يجوز للمرأة أن تعتكف
فصل ولا يجوز دفع الزكاة	فصل ومن أفطر في رمضان	فصل وأما المكاتب فإنه يجوز له أن يعتكف
١٧٥ فصل ولا يجوز دفعها إلى كافر	فصل وإن أفطر بالجماع	فصل ولا يصح الاعتكاف من الرجل الخ
فصل ولا يجوز دفعها إلى غني	١٨٤ فصل والكفارة عتق رقبة	فصل والافضل أن يعتكف في المسجد الجامع
فصل ولا يجوز دفعها إلى من يقدّر الخ	فصل وإن جامع في يومين	١٩١ فصل والافضل أن يعتكف بصوم
فصل ولا يجوز دفعها إلى من تلزمه نفقته	١٨٥ فصل ووطء المرأة في الدبر	فصل ويجوز الاعتكاف جميع الأزمان
فصل فإن دفع الإمام الزكاة الخ	فصل ومن وطئ وطأ يوجب الكفارة	فصل وإن نذر أن يعتكف
فصل ومن وجبت عليه الزكاة	فصل إذا نوى الصوم من الليل	فصل وإن نذر اعتكاف يومين
باب صدقة التطوع	١٨٦ فصل ويجوز للصائم أن ينزل إلى الماء	فصل ولا يصح الاعتكاف إلا بالنية
١٧٦ فصل والافضل أن يخص بالصدقة الأقارب	١٨٧ فصل وينبغي للصائم الخ	١٩٢ فصل ولا يجوز الاعتكاف إلا بالنية
كتاب الصيام	فصل ويكره الوصال في الصوم	فصل ولا يجوز الاعتكاف أن يخرج الخ
١٧٧ فصل ويشتحن وجوب ذلك	فصل والمستحب أن يتسحر للصوم	
فصل وأما الذي فلا يجب عليه ومن زال عقله		
فصل وأما الخائض		

صفحة	صفحة	صفحة
١٩٢	١٩٨	٢٠٦
فصل ويجوز أن يخرج لحاجة الإنسان	فصل وإن كان من أهل مكة وقدر على المشي الحج	فصل والتلبية أن يقول لبك اللهم الحج
فصل ويجوز أن يمضي إلى البيت لا كل	فصل ومن قدر على الحج الحج	فصل وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس
فصل وفي الخروج إلى المنارة	فصل والمستطيع بغيره اثنان	فصل ويحرم عليه أن يقلم أظفاره
فصل وإن عرضت صلاة الجنازة	فصل والسحب لمن وجب عليه	فصل ويحرم عليه أن يستر رأسه
فصل ويجوز أن يخرج في اعتكاف التطوع	فصل ومن وجب عليه الحج فصل ويجوز النيابة في حج القرض	فصل ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه
١٩٣	٢٠٠	٢٠٩
فصل وإن حضرت الجمعة	فصل ولا يحج عن الغير الحج	فصل والطيب كل ما يطيب به
فصل ومن مرض مرضا الحج	فصل فإن كان عليه حجة الاسلام	فصل ويحرم عليه أن يتزوج فصل ويحرم عليه الوطء في الفرج
فصل قال في الام وإن سكر قد اعتكافه	فصل ولا يجوز الاحرام بالحج إلا في أشهر الحج	فصل ويحرم عليه المباشرة فيما دون الفرج
فصل وإن حاضت المعتكفة خرجت من المسجد	فصل وأما العمرة فأنها تجوز في أشهر الحج وغيرها	فصل ويحرم عليه الصيد المأكول
فصل وإن أحرم المعتكف	فصل ويجوز أفراد الحج عن العمرة	٢١٢
فصل وإن خرج من المسجد ناسيا	فصل والأفراد والتمتع أفضل فصل وفي التمتع والأفراد	فصل وإن كان الصيد غير مأكول
١٩٤	٢٠١	٢١٣
فصل وإن خاف من ظالم	فصل ويجوز أن يحج ثم يعتمر	فصل وما حرم على المحرم فصل وإن احتاج المحرم إلى المبس الحج
فصل وإن خرج لعذر الحج	فصل ويجب على المتمتع الدم	فصل وإن لبس أو تطيب
فصل ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة	فصل ويجب دم التمتع	فصل ويكره للمحرم
فصل ويجوز أن يباشر من غير شهوة	فصل فإن لم يكن واجدا للهدي	٢١٤
فصل ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف	فصل فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدي	باب ما يجب بمحظورات الاحرام من الكفارة وغيرها
فصل ويجوز أن يأكل في المسجد فصل إذا فعل في الاعتكاف ما يبطله	فصل ويجب على القارن دم باب المواقيت	فصل وإن تطيب أو لبس الخيط
كتاب الحج	٢٠٣	٢١٥
١٩٥	٢٠٤	٢١٦
فصل ولا يجب الحج والعمرة إلا على مسلم الحج	باب الاحرام وما يحرم فيه	فصل وإن وطئ في العمرة
١٩٦	٢٠٦	
فصل فأما غير المستطيع	فصل ثم يتجرد عن الخيط	فصل وإن كان المحرم صيدا
فصل فإن لم يجد الزاد لم يلزمه الحج	فصل ويسحب أن يكفر من التلبية	فصل وإن وطئ ثم وطئ
١٩٨		
فصل وإن كان من مكة على مسافة الحج		فصل والوطء في الدبر
		فصل وإن قبلها بشهوة
		فصل وإن قتل صيدا
		فصل وإذا وجب عليه الثلث

صفحة	صفحة	صفحة
٢١٦	٢٣١	٢٣٨
فصل وان جرح صيدا	فصل ومن عجل عن الرمي	فصل والبدنة أفضل من البقر
٢١٧	فصل ويبعث بني ليالى الرمي	فصل ولا يجوز ما فيه عيب
فصل وان قتل صيدا بعد صيد	فصل ويجوز أربعة الابل الخ	٢٣٩
فصل وان جنى على صيد	فصل والسنة أن يخطب الامام	فصل والسنة أن يضحى بنفسه
فصل والمفرد والقارن الخ	يوم النفر الأول	فصل واذا نحر الهدى الخ
٢١٨	٢٣٢	٢٤٠
فصل ويحرم صيد الحرم	فصل اذا فرغ من الحج	فصل ولا يجوز بيع شيء من الهدى
فصل وان دخل كافر الى الحرم	فصل وان كان محرما بالعمرة	فصل ويجوز أن يستنقع بحلدها
فصل ويحرم عليه قطع شجر الحرم	فصل وأركان الحج أربعة	فصل ويجوز أن يشترك سبعة
٢١٩	٢٣٣	٢٤١
فصل ويحرم قطع حشيش الحرم	فصل ويستحب دخول البيت	فصل اذا نذر أضحية بعينها
فصل ويحرم قطع حشيش الحرم	فصل ويستحب اذا خرج من مكة	باب العقيقة
فصل ولا يجوز اخراج زاب الحرم	فصل ويستحب زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم	فصل ويستحب أن يأكل منها
فصل ويحرم صيد المدينة	باب الفوات والاحصار	فصل والسنة أن يكون ذلك في اليوم السابع
٢٢٠	فصل ومن أحرم فأحصره عدوه	٢٤٢
فصل ويحرم قتل صيدوج	فصل وان أحصره العدو	فصل ويستحب لمن ولد له ولد
فصل واذا وجب على الحرم	فصل ومن أحرم فأحصره غريمه	باب النحر
باب صفة الحج والعمرة	٢٣٤	فصل ولا يصح النفر الا بالقول
٢٢١	فصل ويبتدى بطواف القدوم	فصل ويجب بالنذر جميع الطاعات
٢٢٣	٢٣٥	فصل فان نذر طاعة
فصل والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى	فصل وان أحرم العبد بغير إذن المولى	فصل اذا نذر أن يتصدق
فصل واذا فرغ من الطواف	فصل وان أحرمت المرأة بغير إذن الزوج	فصل وان نذر هديا
٢٢٤	فصل اذا أحرم وشريط التحلل	فصل فان نذر الهدى
٢٢٥	فصل اذا أحرم ثم ارتد	٢٤٤
فصل ويخطب الامام اليوم السابع	باب الهدى	فصل وان نذر التحرق في الحرم
فصل ثم يروح الى عرفة	فصل فان كان تطوعا	فصل وان نذر صلاة لزمه
٢٢٦	فصل وان عطب ونخاف	فصل وان نذر الصوم لزمه
فصل واذا غربت الشمس	٢٣٦	٢٤٥
٢٢٧	فصل وان ذبحه أجنبي	فصل وان نذر أن يصوم في كل اثنين
فصل واذا أتى منى الخ	فصل وان كان في ذمته هدى	فصل وان نذر أن يصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان
٢٢٨	باب الاضحية	فصل وان نذر اعتكاف اليوم الذى يقدم فيه فلان
فصل ثم يحلق	فصل ويدخل وقتها اذا مضى	فصل وان نذر المشى الى بيت الله الحرام
٢٢٩	٢٣٨	
فصل والسنة أن يخطب الامام يوم النحر	فصل ومن دخل عليه عشر ذى الحجة الخ	
٢٣٠	فصل ولا يجوز في الاضحية الا الانعام	
فصل ثم يفيض الى مكة		
فصل واذا رمى وحلق وطاف الخ		
فصل واذا فرغ من الطواف		

صفحة	صفحة	صفحة
٢٤٦ فصل وان يذران يجمع في هذه السنة	٢٥٥ فصل اذا ثبت صيد بالري	٢٦٥ فصل ولا يجوز بيع الحل في البطن
باب الأطعمة	فصل وان رى الصيد اثنان	٢٦٦ فصل ولا يجوز بيع اللبن في الضرع
٢٤٧ فصل وأما الوحش	٢٥٦ فصل فان رى رجل صيدا الخ	فصل ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم
فصل ويحل أكل الأرنب	٢٥٧ فصل ومن ملك صيداً م خلا	فصل ولا يجوز البيع الا بشمن معلوم الصفة
٢٤٨ فصل وأما الطائر فانه يحل منه النعامة	كتاب البيوع	فصل ولا يجوز الا بشمن معلوم القدر
٢٤٩ فصل وما سوى ذلك من الدواب والطيور ينظر فيه	فصل ولا يتعد البيع الخ	فصل وان باع شمن مؤجل
فصل ولا يحل ما تولد بين ما كول وغير ما كول	فصل واذا اتعد البيع الخ	فصل ولا يجوز تعليق البيع
٢٥٠ فصل ويكره أكل الجلالة	٢٥٨ فصل فان باع على أن لا يخل له	فصل ولا يجوز مبايعة من يعلم ان جميع ماله حرام
فصل وأما حيوان البحر	فصل ويجوز شرط خيار ثلاثة أيام	٢٦٧ فصل ولا يجوز بيع الجارية الاجلها
فصل وأما غير الحيوان	٢٥٩ فصل وفي الوقت الذي ينقل الملك في البيع الذي فيه خيار	باب ما يفسد البيع من الشروط وما لا يفسده
فصل ومن اضطر الى أكل الميتة	٢٦٠ فصل وان كان المبيع جارية	فصل فان شرط ما سوى ذلك
٢٥١ فصل وان مر بستان لغيره الخ	فصل وان تلف المبيع	باب تفرق الصفقة
فصل ولا يحرم كسب الحجام	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٢٦٩ فصل وان جمع بين بيع واجارة
باب الصيد والذباح	فصل وأما الأعيان الطاهرة	باب الربا
فصل والأفضل أن يكون المزكي مسلماً	٢٦٢ فصل ويجوز بيع ما سوى ذلك	فصل والأعيان التي نص على تحريم الربا فيها
٢٥٢ فصل والمستحب ان يذبح بسكين حادة	باب ما نهى عنه من بيع القرر وغيره	فصل وما سوى الذهب والفضة الخ
٢٥٣ فصل ويجوز الصيد بالجوارح	فصل ولا يجوز بيع ما لا يملكه	فصل فأما ما يحرم فيه الربا
فصل والمعلم هو الذي اذا أرسله على الصيد طلبه	فصل ولا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه	فصل وكل شيئين اتفقا في الاسم الخاص الخ
فصل وان أرسل من محل ذكاته	٢٦٣ فصل ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه	فصل واللحم الأخر واللحم الأبيض جنس واحد
فصل اذا أدخل السكاب نابه أو تلفه في الصيد	فصل ولا يجوز بيع عين محمولة	فصل وما حرم فيه التفاضل
٢٥٤ فصل ويجوز الصيد بالرماية	فصل ولا يجوز بيع العين الغائبة	فصل ويعتبر التساوي
فصل وان رى صيداً الخ	٢٦٤ فصل وان باع الأعمى أو اشترى	فصل وما حرم فيه الربا الخ
فصل وان نصب أحبولة	فصل اذا رأى بعض المبيع	فصل ولا يباع مثله بمثو به
٢٥٥ فصل وان أرسل سهماً على صيد	فصل واختلف أصحابنا في بيع الباقياء	
فصل وان أرسل كلباً الخ	فصل ولا يجوز بيع مجهول القدر	
فصل وان رأى صيداً فظنه حجراً		
فصل وان توحيش أهلي		

صفحة	صفحة	صفحة	
٢٧٤	فصل ولا يباع رطبه بياضه على الأرض	باب بيع العسرة والرد بالعيب ٢٨٣	
فصل وأما العرايا وهو بيع الرطب على النخل	فصل فإن اختار رد العسرة فصل وإن اشترى بخرية	فصل وإن اشترى أتاها مصراة	
٢٧٥	فصل وما جاز في الرطب بالتمر الحل	فصل إذا ابتاع شاة الحل	
٢٧٦	فصل ولا يباع منه ما تزرع نواه بما لم يزرع	فصل إذا ابتاع بخرية	
فصل ولا يجوز بيع ثبته بمطبوخه	٢٨٤	فصل ومن ملك عينا	
فصل ولا يجوز بيع الحب بدقيقه	فصل فإن لم يعلم بالعين	فصل فإن وجد المشتري بالمبيع عينا	
فصل ولا يجوز بيع أصله بعصره	٢٨٥	فصل وإن وجد العيب الحل	
٢٧٧	فصل ولا يجوز بيع شاة في ضرعها لبن الحل	فصل وإذا أراد الرجوع بالأرض	
فصل ولا يجوز بيع حيوان بؤكل لحه الحل	٢٨٦	فصل وإن وجد العيب الحل	
٢٧٨	فصل ولا يجوز بيع بيض الدجاج	فصل وإن لم يعلم بالعيب الحل	
باب بيع الأصول والنار	فصل والعيب الذي يرد به المبيع	٢٨٧	
فصل وإن باع نخلا الحل	فصل وإن اشترى عبد الحل	فصل وإن باع عبدا الحل	
٢٧٩	فصل وإن باع حائطا الحل	٢٨٨	فصل إذا باع عينا
فصل قال الشافعي رحمه الله والكرسف الحل	باب بيع المراجعة	٢٨٩	فصل ولا يخبر الابا الثمن
فصل وإن باع شجرا غير النخل الحل	فصل وإذا قال رأس المال مائة الحل	٢٩٠	فصل إذا أخبر أن رأس المال مائة
٢٨٠	فصل وإن باع أرضا الحل	فصل وإن أخبر أن الثمن مائة	باب النجش والبيع على بيع أخيه
فصل إذا باع أصلا الحل	٢٩١	فصل ويحرم أن يبيع على بيع أخيه	
فصل فإن أصاب النخل عطش	فصل ويحرم أن يدخل على سوم أخيه	٢٩٢	فصل ويحرم أن يبيع حاضر لباد
٢٨١	فصل ولا يجوز بيع الثمار والزروع	فصل ويحرم تلقى الركبان	فصل ولا يحل للسلطان التسعير
فصل ويدو الملاح في الثمار	فصل وإذا اشترى ثمرة على الشجر	فصل ويحرم الاحتكار في الأقوات	
٢٨٢	فصل وإن كان له شجرة الحل		

٢٩٣	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
فصل قال الشافعي رحمه الله في البيع	
فصل ويجب أن يجمع كل واحد منهما	
فصل وإذا انحلفا وجب فسخ البيع	
فصل وإذا فسخ أو أنسخ	
٢٩٤	فصل وإن اختلفا في الثمن
فصل وإن مات المتبايعان الحل	
فصل وإن اختلف المتبايعان في قعر المبيع	
فصل وإن اختلفا في شرط الخيار	
٢٩٥	فصل إذا باعه سلعة بثمن في التمة
فصل وإن باع من رجل عينا الحل	
٢٩٦	فصل إذا تلف المبيع
باب السلم	
فصل ولا يصح السلم الآمن مطلقا الحل	
٢٩٧	فصل وينعقد بلفظ السلف
فصل ويثبت فيه خيار المجلس	
فصل ويجوز مؤجلا الحل	
فصل ويجوز السلم في كل مال يجوز بيعه	
فصل وأما ما لا يضبط بالصفة الحل	
فصل ولا يجوز فيما عملت فيه النار	
٢٩٨	فصل ولا يجوز فيما يجمع أجناسا
فصل ولا يجوز السلم في الطير	
فصل وفي السلم في الأواني المختلفة الحل	
فصل ولا يجوز السلم إلا في شيء علم	

صفحة	صفحة	صفحة
٣٣٤	٣٢٦	٣١٩
فصل وان ادعى عليه مالا	فصل وان كان المبيع من ذوات الامثال	فصل وان أبرأ المرتهن الراهن
فصل وان أخرج جناحا الى طريق	فصل وان أسلم المذبح في شيء	فصل وان ادعى المرتهن هلاك الرهن
فصل فان صالحه الامام عن الجناح	٣٢٧ فصل وان أكرى أرضا	فصل وان كان الرهن على يد عدل
فصل ويرجع فيها يضر وفيها لا يضر	فصل اذا قسم مال المفلس بين الغرماء	باب التفليس
فصل وان أخرج جناحا الى داره	فصل ومن مات وعليه دين	٣٢٠ فصل وان ركبته الديون
فصل وان أخرج جناحا الى درب	فصل فان تصرف الوارث في التركة	٣٢١ فصل والمستحب أن يشهد على الحجر
٣٣٥ فصل وان أراد أن يعمل سابطا	فصل اذا قسم مال المفلس أو مال الميت	فصل قال الشافعي رحمه الله ولو باع بشرط الخيار
فصل ولا يجوز أن يفتح كوة	٣٢٨ باب الحجر	فصل وان وهب هبة تقتضي الثواب
فصل وفي وضع الجنوح على حائط الجدار	فصل وينظر في ماله الأب	فصل وان أقر بدين لزمه
فصل اذا وضع الخشب على حائط الجدار	فصل ولا يتصرف الناظر في ماله	فصل وان جنى على رجل
فصل وان كان في ملكه شجرة	فصل ويتنازع له العقار	فصل وان ادعى على رجل
فصل وان كان لرجل في رفاق	٣٢٩ فصل ولا يبيع ماله بفسبينة	٣٢٦ فصل وان لم يكن له كسب
٣٣٦ فصل اذا كان لداره باب في وسط درب	فصل ولا يكتسب عبده	فصل واذا أراد الخاكم بيع ماله
فصل اذا كان بين رجلين حائط	فصل ولا يسافر بماله من غير ضرورة	فصل وان كان في الغرماء الخ
٣٣٧ فصل وان كان لأحد هما علو	فصل فان دعت اليه ضرورة	٣٢٣ فصل وان كان قد باعه
كتاب الحوالة	فصل ولا يودع ماله	فصل وان وجد المبيع
فصل ولا تجوز الا على دين	٣٣٠ فصل وينفق عليه بالمعروف	فصل وان وجد البايع الخ
فصل واختلف أصحابنا في جنس المال	فصل وان أراد أن يبيع ماله	فصل وان كان المبيع شقيا
فصل ولا تجوز الاعمال معلوم	فصل وان أراد أن يأكل من ماله	فصل وان كان المبيع صيدا
٣٣٨ فصل ولا تجوز الا أن يكون الحقان متساويين	فصل ولا يفك الحجر عن الصبي حتى يبلغ	فصل وان وجد عين ماله الخ
فصل ولا تجوز الحوالة الا على من له عليه دين	٣٣١ فصل فأما أيضا الرشد فهو اصلاح الدين	فصل وان وجد المبيع وقديما
فصل ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال	فصل وان بلغ مبذرا استديم الحجر عليه	فصل وان وجد المبيع ناقصا
فصل اذا أحال بالدين انتقل الحق	فصل وان بلغ مصلحا للدين	٣٢٤ فصل وان وجد المبيع زائدا
فصل ولا يجوز زشرط الخيار	٣٣٢ فصل وان فلك عنه الحجر	٣٢٥ فصل وان كان المبيع جارية
	٣٣٣ كتاب الصالح	فصل وان كان المبيع طعانا
	فصل وان صالح من دار	فصل وان اشترى من رجل ثوبا
	فصل وان ادعى عليه عينا	فصل وان كان المبيع أرضا
	فصل اذا أقر المدي عليه بالحق	٣٢٦ فصل وان كان المبيع أرضا
	٣٣٤ فصل فلو أنكر الحق	فزرعها

صفحة	صفحة	صفحة
٣٣٨	٣٤٣	٣٣٨
فصل وان أحاله على ملي	فصل ويجوز الكفالة حالا	فصل وان أحاله على ملي
فصل وان اشترى رجل من	ومؤجلا	فصل وان اشترى رجل من
رجل	فصل ويجوز الكفالة به	رجل
٣٣٩	فصل ولا تصح الكفالة بالبدن	فصل وان أحال البائع على
المتنرى رجلا	فصل وان تكفل بعضومنه	المتنرى رجلا
فصل اذا أحال رجل رجلا	٣٤٤	فصل اذا أحال رجل رجلا
كتاب الضمان	فصل وان تكفل يدين رجل	كتاب الضمان
فصل ويصح ذلك من كل جائز	فصل وان تكفل بعين	فصل ويصح ذلك من كل جائز
التصرف	فصل وان ضمن عنه ديناً	التصرف
٣٤٠	٣٤٥	٣٤٠
فصل ويصح الضمان من غير	كتاب الشركة	فصل ويصح الضمان من غير
رضي المضمون عنه	فصل ويكره أن يشارك المسلم	رضي المضمون عنه
فصل وهل يقتصر الى معرفة	الكافر	فصل وهل يقتصر الى معرفة
المضمون له	فصل وتصح الشركة	المضمون له
فصل وان باعه بشرط أن يضمن	فصل ولا يصح من الشرك الا	فصل وان باعه بشرط أن يضمن
التمن	شركة	التمن
فصل ويصح ضمان كل دين لازم	فصل ولا تصح حتى يختلط	فصل ويصح ضمان كل دين لازم
فصل ولا يجوز ضمان المجهول	المالان	فصل ولا يجوز ضمان المجهول
٣٤١	٣٤٦	٣٤١
فصل ولا يصح ضمان ما لا يجب	فصل ولا يجوز لأحد الشريكين	فصل ولا يصح ضمان ما لا يجب
فصل ولا يجوز تعليقها على شرط	فصل ويقسم الربح والخسران	فصل ولا يجوز تعليقها على شرط
فصل ويجوز أن يضمن الدين	فصل وأما شركة الأبدان	فصل ويجوز أن يضمن الدين
الحال	فصل وأما شركة المفاوضة	الحال
فصل ولا يثبت في الضمان خيار	فصل وأما شركة الوجوه	فصل ولا يثبت في الضمان خيار
فصل ويبطل بالشروط الفاسدة	٣٤٧	فصل ويبطل بالشروط الفاسدة
فصل ويجب بالضمان الدين	فصل وان أخذ رجل من رجل	فصل ويجب بالضمان الدين
فصل وان ضمن عن رجل ديناً	فصل والشريك أمين	فصل وان ضمن عن رجل ديناً
فصل وان قبض المضمون له	فصل وان كان بينهما عيب	فصل وان قبض المضمون له
الحق الخ	٣٤٨	الحق الخ
٣٤٢	فصل ولكل واحد من	٣٤٢
فصل وان قضى الضامن الدين	الشريكين	فصل وان قضى الضامن الدين
الخ	كتاب الوكالة	الخ
فصل وان دفع الثامن الى	فصل ويجوز التوكيل في عقد	فصل وان دفع الثامن الى
المضمون له	النكاح	المضمون له
فصل ويصح ضمان المذكر الخ	فصل ويجوز التوكيل في	فصل ويصح ضمان المذكر الخ
فصل ويجوز كفالة البدن	اثبات الأموال	فصل ويجوز كفالة البدن
٣٤٣	٣٤٩	٣٤٣
فصل وان كان عليه دين مجهول	فصل ويجوز التوكيل في فسخ	فصل وان كان عليه دين مجهول
فصل وتصح الكفالة بالبدن	العقود	فصل وتصح الكفالة بالبدن
	فصل ولا يصح التوكيل الا من	
	يملك	

صفحة	صفحة
٣٤٩	٣٥٠
فصل ومن لا يملك التصرف	فصل ولا تصح الوكالة الخ
فصل ولا يجوز التوكيل الا في	فصل ولا يجوز التوكيل الا في
التصرف الخ	فصل ولا يجوز تعليق الوكالة
فصل ولا يجوز تعليق الوكالة	فصل ولا يملك الوكيل من
فصل ولا يملك الوكيل من	التصرف
٣٥١	فصل وان وكل في تصرف
فصل وان وكل رجل في	الخصومة
٣٥٢	فصل وان وكل في البيع في زمان
فصل وان وكله في البيع من	رجل
فصل وان وكل في بيع فاسد	فصل وان وكل في بيع سليمة
فصل وان وكل في بيع سليمة	فصل وان وكل في شراء سليمة
٣٥٣	فصل وان وكل في بيع عيب
فصل ولا يجوز للوكيل في البيع	فصل وان دفع اليه ألفاً
فصل وان دفع اليه ألفاً	فصل فان وكل في الشراء
٣٥٤	فصل ولا يجوز للوكيل في البيع
أن يبيع	فصل ولا يجوز للوكيل في البيع
فصل ولا يجوز للوكيل في البيع	أن يشترط
فصل ولا يجوز للوكيل في البيع	أن يبيع بدون إذن
٣٥٦	فصل اذا اشترى الوكيل
فصل وان وكله في قضاء دين	فصل وان كان عليه حق
فصل وان كان عليه حق	فصل ويجوز للوكيل أن يعزل
فصل ويجوز للوكيل أن يعزل	الوكيل
٣٥٧	فصل والوكيل أمين
فصل اذا ادعى رجل على رجل	فصل وان اختلفا في التصرف
فصل وان اختلفا في ثلث المال	فصل وان اختلفا في ثلث المال
فصل وان اختلفا في ثلث المال	

صفحة	صفحة	صفحة
٣٥٨	فصل اذا كان لرجل على رجل آخر	فصل ومن استعار عينا
٣٥٩	كتاب الوديعة	فصل ويجوز الاعارة مطلقا
٣٥٩	فصل ولا يصح الايداع الخ	فصل وان اعارة أرضا للفراس
٣٥٩	فصل ولا يصح الاعند جائز	فصل اذا أقررنا الفراس في ملكه
٣٥٩	التصرف	فصل وان حل السيل لمعام رجل الخ
٣٥٩	فصل وتنقذ الوديعة	فصل وان أعاره أرضا للزراعة
٣٥٩	فصل والوديعة أمانة	فصل وان أعاره حائطا
٣٥٩	فصل ومن قبل الوديعة	فصل وان وجدت ايداع على الحائط
٣٥٩	فصل وان عين له الحرز	فصل اذا استعار من رجل عبدا
٣٥٩	فصل فان أودعه شيئا فربطه في كفه	فصل وان رهن العبد بآذنه
٣٥٩	فصل وان أراد المودع السفر	فصل وان بيع في الدين
٣٥٩	فصل وان حضره الموت	فصل وان تلف العبد
٣٥٩	فصل وان أودع الوديعة	فصل وان استعار رجل من رجلين
٣٥٩	فصل وان أودعه دراهم	فصل اذا ركب دابة غيره
٣٥٩	فصل فان أودع دابة	فصل وان قال المالك غصبتيها
٣٥٩	فصل اذا أخرج الوديعة من الحرز	فصل وان اختلفا
٣٥٩	فصل وان أخذت الوديعة منه قهرا	فصل وان اختلفا فقال المالك كتاب الغصب
٣٥٩	فصل وان طالبه المودع	فصل ومن غصب مال غيره
٣٥٩	فصل وان تعدى في الوديعة	فصل فان كان له متعة
٣٥٩	فصل اذا اختلف المودع والمودع	فصل فان كان المصوب باقيا
٣٥٩	فصل وان ادعى أنها تلفت نظرت	فصل وان تلف في يد الغاصب
٣٥٩	فصل وان اختلفا في الرد	فصل وان كان بماله مثل
٣٥٩	كتاب العارية	فصل وان ذهب المصوب
٣٥٩	فصل ولا تصح الاعارة الا من جائز التصرف	فصل فان نقص المصوب
٣٥٩	فصل وتصح الاعارة في كل عين	فصل وان نقصت العين
٣٥٩	فصل ولا يجوز اعارة جارية	فصل وان تلف بعض العين
٣٥٩	فصل ولا تنقذ الا بإيجاب وقبول	فصل فان غصب ثوبا
٣٥٩	فصل واذا قبض العين ضمنها	فصل وان نقصت العين
٣٥٩	فصل ويجوز للمعير أن يرجع في العارية	فصل وان غصب عبدا
٣٥٩		فصل واذا زاد المصوب
٣٥٩		فصل وان غصب دراهم
٣٥٩		فصل وان غصب عبدا
٣٥٩		فصل وان غصب عينا
٣٥٩		فصل وان غصب شيئا فعمل فيه
٣٥٩		فصل وان غصب شيئا فخلطه بما لا يتميز
٣٥٩		فصل وان خلطه بما دونه
٣٥٩		فصل وان غصب شيئا فخلطه بغير جنسه
٣٥٩		فصل وان غصب دقيقا
٣٥٩		فصل وان غصب أرضا فغرس
٣٥٩		فصل وان غصب أرضا وحضر
٣٥٩		فصل اذا غصب ثوبا
٣٥٩		فصل اذا استهلك ثمن الصبغ
٣٥٩		فصل فان غصب ساجا
٣٥٩		فصل وان غصب لوحا
٣٥٩		فصل وان غصب جوهرة
٣٥٩		فصل وان غصب فضيلا
٣٥٩		فصل وان غصب دينارا
٣٥٩		فصل وان غصب عينا
٣٥٩		فصل وان غصب من رجل طعاما
٣٥٩		فصل وان غصب من رجل شيئا
٣٥٩		فصل وان غصب شيئا فربطه
٣٥٩		فصل وان غصب خرا
٣٥٩		فصل وان غصب كلبا
٣٥٩		فصل وان غصب خرا
٣٥٩		فصل وان غصب جلد ميتة
٣٥٩		فصل وان غصب صلبا أو مزمارا الخ
٣٥٩		فصل وان فتح فقصاعن طائر الخ
٣٥٩		فصل وان وقع طائر لغيره
٣٥٩		فصل وان فتح زقاقه مائع
٣٥٩		فصل وان فتح زقاقه مستعير الرأس
٣٥٩		فصل وان حل رباط سقينة
٣٥٩		فصل اذا أجهج على سطحه نار
٣٥٩		فصل اذا ألقى الرمح ثوبا

صفحة	صفحة	صفحة
٣٧٦ فصل اذا اختلف العاصب والمغصوب منه	٣٨١ فصل وان كان للشقص شفعاء	٣٨٦ فصل ولا يتجر العامل الا فيما
فصل وان تلف المغصوب	فصل وان كان المشتري شريكا	أذن فيه رب المال
فصل وان اختلفا في صفته	فصل وان ورث رجلان	٣٨٧ فصل ولا يشتري العامل
فصل وان غصبه خرا	٣٨٢ فصل وان تصرف المشتري	فصل ولا يتجر الا على النظر
فصل وان اختلفا في الثياب	فصل وان اشترى شفعاء الخ	فصل وان اختلفا الخ
كتاب الشفعة	فصل وان اشترى شفعاء	فصل وان اشترى من يعتق على
فصل واما غير العقار من المتقولات	وحدث فيه	رب المال
٣٧٧ فصل وان بيع الزرع مع الارض	فصل اذا اراد الشفع	فصل ولا يافر بالمال
فصل ولا تثبت الشفعة الا للمشارك	فصل ويملك الشفع الشقص	فصل وان ظهر في المال ربح
فصل ولا تجب الا فيما يجب قسمته	فصل وان وجد بالشقص عيبا	فصل وان طلب أحد المتقارضين
فصل وتثبت الشفعة في الشقص المأذون	فصل وان مات الشفع	فصل وان اشترى العامل من
فصل فانما فيما ملك فيه الشقص	فصل اذا اختلف الشريكان	يعتق عليه
٣٧٨ فصل وان بيع شقص في شركة الوقت	فصل وان ادعى كل واحد منهما	٣٨٨ فصل والعامل أمين فيما بيده
فصل وان اشترى شفعاء	فصل وان اختلفا في الثمن	فصل ويجوز لكل واحد منهما
فصل وتثبت الشفعة للكافر	فصل وان ادعى الشفع الخ	أن يفسخ
فصل ولا يأخذ بالشفعة الخ	فصل وان قال المشتري الثمن	فصل وان مات أحدهما
فصل ويأخذ الشفع بالعوض	ألف	فصل وان قارض في مرضه
فصل وان اشترى الشقص بمائة مؤجلة	فصل وان اشترى الشقص	فصل وان قارض قراضا
٣٧٩ فصل وان باع رجل في مرضه	فصل وان أقر المشتري	٣٨٩ فصل وان اختلف العامل
فصل وان اشترى الشقص بمرض	٣٨٤ فصل فان كان بين رجلين	فصل فان اختلفا في رد المال
فصل وان جعل الشقص أجرة	فصل وان أقر أحد الشريكين	فصل فان اختلفا في قدر الربح
فصل والشفع بالخيار	كتاب القراض	فصل وان اختلفا في قدر رأس
٣٨٠ فصل وان وجب له الشفعة	٣٨٥ فصل وينعقد بلفظ القراض	المال
فصل وان قال أغرت الطلب	فصل ولا يصح الاعلى الأيمان	فصل وان كان في المال عبد
فصل فان قال المشتري اشتريت بمائة الخ	فصل ولا يجوز الاعلى مال	فصل وان كان في يده عبد
٣٨١ فصل وان وجب له الشفعة فباع	فصل ولا يجوز الاعلى جزء الخ	فصل وان قال ربح في المال
فصل ومن وجب له الشفعة	فصل وان قال قارضتك	باب العبد المأذون له في التجارة
	فصل ولا يجوز أن يختص	٣٩٠ فصل وان أذن له في التجارة
	أحدهما	فصل ولا يتجر الا فيما أذن به
	٣٨٦ فصل ولا يجوز أن يعلق العقد	فصل ولا يبيع بنسيئة
	فصل قال الشافعي رحمه الله ولا	فصل واذا اكتسب العبد
	يجوز الشريطة	كتاب المساقاة
	فصل ولا يصح الاعلى التجارة	٣٩١ فصل ولا تجوز الاعلى شجر
	فصل وعلى العامل أن يتولى	معلوم
	فصل ولا يجوز للعامل أن	فصل ولا تجوز الاعلى مدة
	يقارض غيره	معلوم

صفحة	صفحة	صفحة
٣٩١ فصل وإذا أساقاه إلى عشر سنين	٣٩٦ فصل وما عقد على مدة	٤٠١ فصل واختلف أصحابنا في رد
٣٩٢ فصل ولا تجوز إلا على جزء	فصل ولا تصح الاجارة الاعلى	المستأجر
معلوم	منفعة	فصل والمستأجر أن يستوفى
فصل ولا يصح الاعلى عمل معلوم	فصل وإن استأجر ظهرا للركوب	مثل المنفعة
فصل ويتعقد بلفظ المساقاة	٣٩٧ فصل فإن استأجر ظهرا للحل	٤٠٢ فصل فإن أكرى ليحمل له
فصل ولا يثبت فيه خيار الشرط	فصل فإن استأجر ظهرا للسقي	أوطالا
فصل وإذا تم العقد	فصل وإن استأجر ظهرا	فصل وإن أكرى ظهرا الخ
فصل وعلى العامل أن يعمل	للحرث	فصل والمستأجر أن يستوفى
فصل وإن شرط العامل في	فصل وإن استأجر ظهرا	مثل المنفعة
القراض	للديار	فصل وله أن يستوفى المنفعة
٣٩٣ فصل وإذا ظهرت الثمرة	٣٩٨ فصل وإن استأجر جارية	بنفسه
فصل وعلى العامل أمين	للصيد	٤٠٣ فصل فإن استأجر عينا لمنفعة
فصل وإن عربر رفع الأمر إلى	فصل وإن استأجر رجلا ليرعى	وشرط
الحاكم	لمدة	فصل والمستأجر أن يؤجر
فصل وإن مات العامل	فصل وإن استأجر امرأة	العين المستأجرة
فصل وإن ساقى رجلا	للرضاع	فصل وإن استأجر عينا لمنفعة الخ
فصل إذا اختلف العامل	فصل وإن استأجر رجلا ليعصر	فصل وإن أجره عينا
باب المزارعة	له بئرا	فصل فإن استأجر أرضا
٣٩٤ كتاب الاجارة	فصل وإن استأجر رجلا ليلقنه	فصل وإن أكرى أرضا مدة
فصل ولا تجوز على المنافع	سورة	للزرع
فصل واختلف أصحابنا في	فصل وإن استأجر رجلا للحج	٤٠٤ فصل وإن أكرى أرضا للقراض
استئجار الكلب المعلم	٣٩٩ فصل ولا تصح الاجارة الاعلى	فصل فإن أكرى أرضا باجارة
فصل واختلفوا في استئجار	أجرة	فاسدة
الفحل للضراب	فصل ولا تجوز إلا بعوض	٤٠٥ باب ما يوجب فسخ الاجارة
فصل واختلفوا في استئجار	معلوم	فصل والعيب الذي يرد به
البراعم	فصل وما عقد من الاجارة الخ	فصل ومتى رد المستأجر العين
٣٩٥ فصل واختلفوا في الكافر	٤٠٠ فصل فإن أكرى ظهرا من	بالعيب
فصل ولا يصح الا من جائز	رجلين	فصل وإن استأجر عبدا
النصرف	فصل وما عقد من الاجارة على	فصل وإن أكرى دارا
فصل ويتعقد بلفظ الاجارة	مدة	٤٠٦ فصل وإن أكرى نفسه
فصل ويجوز على منفعة عين	فصل وإذا تم العقد لزوم	فصل وإن غصبت العين
فصل ولا تجوز على عين مفردة	باب ما يلزم التكاثر بين وما	المستأجرة
فصل ولا تجوز الاعلى عين	يجوز لها	فصل وإن مات المبي الذي عقد
فصل وإن استأجر رجلا	٤٠٦ فصل وعلى المكري انالة	الاجارة
فصل ولا تصح الاجارة الاعلى	الحمل	فصل وإن استأجر رجلا
منفعة	فصل وعلى المكري علف الظهر	

صفحة	صفحة	صفحة
٤٠٦ فصل وان مات الاجير في الحج	٤١٣ فصل ويجوز أن يكون العوض	٤١٨ فصل واختلف أصحابنا في بيلن
فصل ومتى انفسخ العقد	منهما	حكم الاصابة
بالملاك	فصل فان كان العوض من	٤١٩ فصل ويجوز أن يرمي سهما
٤٠٧ فصل وان أجر عبدا	أحدهما	سهما
فصل وان أجر عينا ثم باعها	فصل ويجوز السابقة على الخيل	فصل ولا يجوز أن يتفاضلا في
فصل فان أجر عينا من رجل	٤١٤ فصل ويجوز السابقة بعوض	عدد الرشق
٤٠٨ باب تضمين المستأجر والاجير	فصل وأما كرفة المولجان	فصل وان شردا على السابق الخ
فصل وان اكترى ظهرا الى	فصل وان كانت السابقة على	فصل واذا تناضلا الخ
مكان	مركوبين	فصل وان كان الرمي بحائط
فصل وان استأجر عينا	٤١٥ فصل ولا يجوز الا على	٤٢٠ فصل وان كان العقد على حيوان
فصل وان تلف العين	مركوبين	فصل وان كان التضال بين
٤٠٩ فصل وان عمل الاجير	فصل ولا يجوز الاعلى مسافة	خربين
فصل وان دفع ثوبا الى خياط	فصل وان كان المخرج للسبق	٤٢١ باب بيان الاصابة والخطأ في
فصل واختلف أصحابنا فيما يأخذ	فصل فان كان المخرج للسبق هما	الرمي
الحامي	التضالقان	فصل وان انكسر القوس
فصل وان استأجر رجلا للحج	٤١٦ فصل وان كان المخرج للسبق	فصل وان عرض دون العرض
باب اختلاف المنكار بين	أحدهما	فصل وان كان العقد على اصابة
٤١٠ فصل وان دفع ثوبا الى خياط	فصل ويطلق الفرسان من	فصل وان كان الشرط هو
فصل اذا استأجر صائغا	مكان واحد	الخطي
فصل وان دفع ثوبا الى رجل	٤١٧ فصل وأما ما يسبق به	٤٢٣ فصل اذا مات أحد الراميين
تقاطعه	فصل وان عثر أحد الفرسين	كتاب احياء الموات
٤١١ باب الجعالة	فصل وان كان العقد على الرمي	فصل وأما الموات
فصل ويجوز أن يعقد لعامل	فصل ولا يجوز اخراج السبق	فصل وما يحتاج اليه للمصلحة
غير معين	فصل ولا يصح حتى يتعين	العاصر
فصل ويجوز على عمل مجهول	المتراميان	فصل ويجوز احياء كل من يملك
فصل ولا يستحق العامل الجعل	فصل ولا يصح الاعلى اثنين	فصل والا حياء الذي يملك به
الا باذن صاحب المال الخ	فصل ولا يجوز الاعلى رشق	٤٢٤ فصل واذا أحجى الارض
فصل ولا يستحق العامل الجعل	معلوم	فصل يملك بالاحياء
الا بالفراغ من العمل	فصل ولا يجوز الاعلى اصابة	٤٢٥ فصل وان تحجر رجل مواتا
٤١٢ فصل ويجوز لسكك واحد	عدد	فصل ومن سبق في الموات
منهما فسخ العقد	٤١٨ فصل ولا يجوز الا أن يكون	فصل وان سبق الى معادن
فصل ويجوز الزيادة والنقصان	مدى القرض معلوما	٤٢٦ فصل ويجوز الارتفاق
فصل وان اختلف العامل ورب	فصل ويجب أن يكون	باب الاقطاع والحج
المال	القرض معلوما	فصل وأما المعادن
كتاب السبق والرمي	فصل ويجب أن يكون موضع	
٤١٣ فصل ويجوز ذلك بعوض	الاصابة الخ	

صفحة	صفحة	صفحة	
٤٢٧	٤٣٦	٤٤٣	
فصل ويجوز اقطاع ما بين العاصي	فصل فأما اذا اختلفا في الانقطاع	فصل وان أنفقه الواقف	
فصل ولا يجوز لأحد أن يحصى مواتا	فصل وان ادعى حر مسلم	فصل وتصرف الغلة على شرط الواقف	
باب حكم المياه	٤٣٧	٤٤٤	
٤٢٨	فصل وان ادعت امرأة نسيبه	فصل فان قال وقفت على أولادي دخل	
فصل وأما المباح	٤٣٨	فصل وان قال وقفت على أولادي الخ	
فصل وان اشترك جماعة	اللقيط	فصل وان وقف على أقاربه	
٤٢٩	فصل ومن حكم بإسلامه	فصل وان وقف على أقرب الناس اليه	
فصل وهل يجب أخذها	فصل وان بلغ اللقيط	فصل وان وقف على جماعة	
فصل وان أخذها اثنان	فصل اذا بلغ اللقيط	فصل وان وقف على مواليه	
فصل واذا أخذها عرف عفاها	٤٣٩	فصل وان وقف على زيد وعمرو	
٤٣٠	فصل وان أقر اللقيط أنه عبد	فصل وان وقف مسجدا	
فصل فان حضر صاحبها	٤٤٠	فصل وان احتاج الوقف الى نفقة	
٤٣١	(كتاب الوقف)	فصل والنظر في الوقف الى من شرطه الواقف	
فصل وان جاء من يدعيها	فصل ويجوز وقف كل عين	٤٤٦	فصل اذا اختلف أرباب الوقف كتاب الهبات
فصل وان وجد ضالة	فصل واختلف أصحابنا في الدرهم	فصل وما يجوز بيعه من الأعيان	
٤٣٢	فصل وان وجد عبدا صغيرا	فصل وما لا يجوز بيعه	
فصل وان وجد كلب صيد	فصل وان وجد ما لا يبيح	فصل ولا يجوز تعليقها على شرط	
فصل وان وجد خيرا	٤٤١	فصل ولا تصح الا بالاجاب والقبول	
فصل فأما العبد اذا وجد لقطه	جزء منه	٤٤٧	فصل ولا يملك الموهوب منه الهبة
٤٣٣	فصل وان وجد المكاتب لقطه	فصل ولا يصح الوقف الاعلى بر فصل ولا يجوز أن يقف على نفسه	فصل فان وهب لغير الولد
فصل وان وجد اللقطه من نفسه حر	فصل ولا يجوز الوقف على من لا يملك	فصل وان زاد الموهوب	
فصل وان وجد المحجور عليه	فصل ولا يصح الوقف على مجهول	فصل فان وهب شيئا	
٤٣٤	فصل وان وجد الفاسق لقطه	٤٤٨	فصل وان اختلف الواهب والموهوب له
فصل وان التقط كافر لقطه	فصل ولا يصح تعليقه على شرط	باب العمرى والرقي	
كتاب اللقيط	فصل ولا يجوز زالي مدة	فصل وأما الرقي	
فصل وان وجد لقيط	فصل ولا يجوز الاعلى سبيل الخ	فصل ومن وجب له على رجل دين	
٤٣٥	فصل وان وجد في بلد من بلاد المسلمين	٤٤٢	فصل وان وقف وقفا مطلقا
فصل فان كان له مال	فصل وان وقف وقفا مطلقا	فصل ولا يصح الوقف الا بالقول	
فصل وأما اذا التقطه عبد	فصل واذا صح الوقف لزم وانقطع	٤٤٣	فصل ويملك الموقوف عليه
فصل وان التقطه كافر			
فصل وان التقطه ظالم			
٤٣٦	فصل وان التقطه فقي		
فصل وان تنازع في كفايته			

صفحة	صفحة	صفحة
٤٤٩ كتاب الوصايا	٤٥٣ فصل وأما ما تبرع به في حياته	٤٥٩ فصل وإن كاتب عبده كتاباً
فصل ومن ثبت له الولاية في مال	فصل وإن باع في المرض	فائدة
ولده	فصل والمرضى المخوف	٤٦٠ فصل وإن وصى بحج فرض
فصل ومن ثبت له الولاية في	٤٥٤ فصل وإن كان في الحرب	فصل وإن وصى بحج التطوع
تزوج ابنته	فصل وإن عجز الثالث	فصل وإن وصى أن يحج عنه
فصل ومن عليه حق	فصل وإن وصى أن يحج عنه	فصل وإن بدأ فوصى بثلاث ماله
فصل ومن ملك التصرف في ماله	فصل وإن وصى لرجل بماله	٤٦١ فصل وإن وصى لرجل بعبد
فصل وإن كانت ورثته فقراء	٤٥٥ فصل وإن وصى له بثلاث عبدة	فصل فإن وصى له بتفقة عبد
٤٥٠ فصل وينبغي لمن رأى المريض	فصل وإن وصى له بتفقة عبد	فصل فإن أراد المالك بيع الرقبة
فصل والأفضل أن يقدم	فصل وإن وصى له بشمرة بستانه	باب الرجوع في الوصية
ما وصى به	باب جامع الوصايا	فصل وإن وصى لرجل بعبد
فصل وأما من لا يجوز تصرفه	فصل وإن وصى لغيره الثفران	فصل وإن باعه أو وهبه
فصل وأما إذا أوصى عازلاً	فصل فإن وصى للأيتام	فصل وإن وصى له بعبد
على الثلث	٤٥٦ فصل وإن وصى للشيوخ	فصل وإن وصى بطعام معين
فصل فإن أجاز الوارث ما زاد الخ	فصل وإن وصى للفقراء	فصل فإن وصى بحظيرة
٤٥٩ فصل واختلاف أصحابنا في الوقت	فصل وإن وصى لغيره عطيعة	فصل وإن وصى بقطن
فصل وأما الوصية فيما لا فرقة فيه	فصل وإن وصى أن يضع ثلثه	فصل وإن وصى له بثوب فقطعه
فصل واختلاف قول الشافعي	فصل وإن وصى بالثلث لزيد	فصل وإن وصى له بثوب الخ
رحمه الله تعالى فيمن وصى لقائله	فصل وإن وصى لحل امرأته	فصل وإن وصى بدار
فصل واختلاف قوله في الوصية	٤٥٧ فصل فإن أوصى لرجل بسهم	فصل وإن وصى له بأرض
للوارث	فصل فإن أوصى له بمثل نصيب	٤٦٣ فصل وإن أوصى له بسكنى دار
فصل ولا تصح الوصية لمن لا يملك	أحد الخ	باب الأوصياء
فصل فإن قال وصيت بهذا العبد	فصل فإن وصى بضعف نصيب	فصل ويجوز الوصية إلى المرأة
٤٥٢ فصل فإن أوصى لعبده	فصل فإن وصى لرجل بثلاث ماله	فصل واختلاف أصحابنا في الوقت
فصل ويجوز الوصية بالمشاع	فصل فإن قال أعطوه مائة	فصل وإن وصى إلى رجل
فصل فإن أوصى بما تحمله	فصل فإن وصى بعتق عبد	فصل ويجوز أن يوصى إلى
الجارية	فصل فإن قال أعطوا عبداً	نفسين
فصل ويجوز الوصية بالمنافع	٤٥٨ فصل فإن قال أعطوا مائة	فصل ومن وصى إليه في شيء
فصل ويجوز الوصية بما يجوز	فصل فإن قال أعطوه دابة	٤٦٤ فصل وللوصي أن يوكل
الاتفاح به	فصل فإن وصى بكب	فصل ولا تتم الوصية إليه
فصل ويجوز تعليق الوصية	فصل وإن وصى له بطيل	فصل وللوصي أن يعزل الوصي
على شرط	فصل فإن وصى بعود من	فصل إذا بلغ الصبي
فصل وإن كانت الوصية لغير	عبداته	فصل وإن اختلفا في دفع المال إليه
معين	٤٥٩ فصل فإن وصى له بقوس	فصل ولا يلحق الميت بما يفعل
فصل وإن رد نظرت	فصل فإن وصى بعتق مكانه	عنه
٤٥٣ فصل وإن مات الوصي له	فصل فإن قال ضوعا عن مكانه	
باب ما يعتبر من الثلث		

المهذب

في

فقه مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه

﴿ تأليف ﴾

الشيخ الامام الزاهد الموفق أبي اسحق ابراهيم بن علي بن

يوسف الفيروزاباذي الشيرازي تقمده الله برحمته

وأسكنه فسيح جنته آمين

﴿ وقد وضع بأسفل الصفحة النظم المستعذب في شرح غريب المهذب ﴾

﴿ للعلامة محمد بن أحمد بن بطلال الركني نفع الله به ﴾

الجزء الاول

طبع بمطبعة عيسى الباني الجليلي وشركة بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَبِهِ أَسْتَعِينُ رَبِّ بِسْمِ ﴾

قال الشيخ الامام الزاهد الموفق أبو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف القبر وزاباذي أسعده الله في الدارين: الحمد لله الذي وفقنا لشكره وهدانا لتكريمه . وصلواته على محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه . (هذا)

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله وبه أستعين . الحمد لله على ما ألهم وعلم . وبدأ به من الفضل ونعم . جدا استدر به اكمال النعم . ونستدري به اذلاف النعم . وأشهد بأن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من أوجده بعد عدم . وامتزج منه الايمان بلحم ودم . وأشهد أن محمدا عبده المبعوث من خير الأمم الى كافة العرب والعجم . صلى الله عليه وعلى آله أولى الفضل والكرم . وسلم وشرفه وكرمه . (وبعد) فان لم أرأيت لافاقا غريبة في كتاب المذهب يحتاج الى بيانها . والتفتيش عليها في مظانها . اذ كان اعتمادهم على قراءته . واعتمادهم بدراسته . ووقفت على مختصرات وضعها بعض الفضلاء فرأيت بعضهم طول . وعلى أكثر جعلها ماعول . وبعضهم توسط . الا انه أخذ بعضا وترك بعضا من المقصود وفرط . وبعضهم قصر وما بصر . وليس ذلك طعنا عليهم ولا انكارا عليهم في المشار به اليهم . بل هم السادات المميزون في الفهم . والأعلام المهندي بهم في ذروة العلم . لكن دعت الحاجة الى تنقيح هذه الألفاظ من كتب اللسان وغريب الحديث . وتفسير القرآن ونقلها الى هذه الكراريس . لاستدكرها ما غالب عند التدريس . وأجلوها مبدأ الخاطر من عوارض التلبيس . وأرفعها غوامض التشويش . وأستكين اليها عند الطلب والتفتيش . مع تحري الإيجاز والاختصار . وحذف التطويل والاكتثار . ومائ فيها الألتقل والترتيب . وما توفيق الابانة عليه تركت وليه أنيب . فأقول: (قوله الحمد لله) الداعي الى الابتداء بذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه باسم الله فهو أجند . والحمد هو الثناء على الرجل بحميل أفعاله وان لم يحسن الى خصوص المثنى والشكر مجازاة للحسن على احسانه . وقد يوضع الحمد مكان الشكر تقول حمدته على شجاعته يعني أثبتت على شجاعته كما تقول شكرته على شجاعته وهما متقاربان الا أن الحمد أعم لانك تحمد على الصفات ولا تشكر وذلك يدل على الفرق (قوله وفقنا) التوفيق من الموافقة بين الشابين كالالتحام ووافقه أي صادفته موافقا (قوله وهدانا) أي دلانا والهدى هنا الرشاد والدلالة تذكر وتؤثت يقال هديته الى الطريق وإلى الدار وأهل الحجاز يقولون هديته الطريق والدار هداية أي عرفته والاول حكمه الأخفش (قوله لتكريمه) أي تمجيدته وتزجيته والثناء عليه (قوله وصلواته على محمد خير خلقه) أي رحمة ومغفرته والصلاة من الله هي الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء وهو تفسير قوله تعالى ان الله وما لا تشكته يدلون على النبي بأنها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله هذا كتاب) هذا اشارة الى ما يتحقق وجوده وان لم يوجد في الحال كقوله تعالى فهذا يوم البعث وهذا يوم الفصل وهذا يوم لا ينطقون واليوم غير موجود في الحال أو يكون الشيخ بدأ بتأليف الكتاب ثم أثبت الخطبة بعد ذلك

كتاب مذهب أذكرفيه ان شاء الله أصول مذهب الشافعي رحمه الله بأدلتها وما نفع على أصوله من المسائل المشككة بعلمها والى الله عز وجل أرجع وإياه أسأل أن يوفقني فيه لمرضاته وان يضاعفني بعلى الدنيا والآخرة انه قريب مجيب وعلى ما يشاء قدير وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وهو حسبي ونعم الوكيل

﴿ كتاب الطهارة ﴾

﴿ باب ما يجوز به الطهارة من المياه وما لا يجوز ﴾

يجوز رفع الحدث وإزالة النجس بالماء المطلق وهو ما نزل من السماء أو

فاشار الى موجود (قوله كتاب) أصل الكتاب ما كتب الله في الملوحة المحفوظ بما هو كائن نقول كتبت الكتاب اذا جمعت حرفا الى حرف وكلما جمعت فقد كتبت ومن هذا سميت الكتيبة من العسكر لانها كتبت واجتمعت وسميت آثار الخرز والخيطة كتيبة لهذا لانها تجمع بين الجلود والقطعتين من الثوب فكان الكتاب يجمع أبوابا وفصولا ومسائل (قوله مذهب) أي متقى من الخطأ والتهذيب كالنقطة ورجل مذهب أي مطهر الاخلاق نقي من العيوب قال النابغة ولست بمعتق أنا لا تلمه * على شعب أي الرجال المذهب

معناه أي الرجال الذي هو ظاهر نقي لا عيب فيه فانك لا تجد (قوله أصول) جمع أصل مما دل عليه الكتاب والسنة والفروع ما نفع من الأصول ويقتس عليه بالعلل وقوله بأدلتها جمع دليل وهو ما يستدل به على حكمها من الكتاب والسنة والاجماع والدليل لغة ما يستدل به على الشيء من أثر أو دم أو رائحة أو غير ذلك وكذا الدليل لما يدل على الطريق دله يدل دلالة ودلالة بالكسر والفتح والفتح أعلى (قوله المشككة) هي المتنبهة أشكل الشيء أي التبس والشكل بالفتح التل والجمع أشكال وشكول يقال هذا أشكل بكذا أي أشبه بالشكل هو الذي يشبه هذا من وجه وهذا من وجه فيشكل أمره ويلتبس معناه (قوله بعلمها) هو جمع علم وهو أن يقتبس المسألة التي ليس فيها نص ولادليل على ما فيه دليل بعلته تؤدي الى شابهتها وأصلها في اللغة أن يفعل الرجل الفعل فيقال ففعلت فيأتي بعلته وعذريز يل عنه اللوم يقال فيه علم وتعلم واشتقاقها من العبدل وهو المراد بض قال المروى وقد توضع العلة موضع العذر قال عاصم * ما علمني وأنا شبيخ نابل (١) * تمام البيت * ورب صلاح عند من لا يشاكل * أي ما عذري في ترك الجهاد (قوله أرغب) أي أطلب طلبا يرغبه نقول أرغب في الشيء اذا أردته ورغبة ورغبا بالتحريك ورغبة عن الشيء اذا لم ترده (قوله عليه توكلت) أصل التوكل اظهار العجز والاعتماد على غيرك والاسم منه التكلان واتكلت على فلان في أمره اذا اعتمدته وأصله اوتكل فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم أبدل منها التاء وأدغمت في ناء الافتعال (قوله وهو حسبي) أي كافي يقال حسبك كذا أي يكفيك وأحسبني الشيء أي كفاني ومنه قوله تعالى وكفى بالله حسيبا أي كافيا (قوله كتاب الطهارة) الطهارة أصلها النظافة والنزاهة يقال منه طهر الشيء بالفتح وطهر بالضم طهارة فيهما وقوله تعالى انهم اناس يتطهرون أي يتزهدون من الأدناس قال

نياب بن عوف طهاري نقيه * وأوجههم يرض المشاهد غران

(قوله الوضوء) مشتق من الوضوء وهي الحسن والنظافة يقال منه وضوء أي صار وضيا حسنا وتوضأت بالماء بالمعز ولا نقل توضيت وبعضهم يقول بالوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به والوضوء بالضم الفعل والتوضؤ اسم للصدر أيضا والوضوء مثل الوضوء والقبول قال الترمذي والوضوء بالضم هو الفعل وقال الأزهري الوضوء بضم الواو لا يعرف ولا يستعمل في باب الوضوء وهكذا في غيره الا بالفتح (قوله الحدث) أصل الحدث في اللغة كون ما لم يكن نقول حدث الشيء أي وجد بعد ان كان معدوما وفي اللغة ما ينقض الوضوء (قوله إزالة النجس) يقال نجس الشيء بالكسر ينجس بالفتح نجسا بالتحريك قال الله تعالى انما المشركون نجس وأظنه مثل مريض قد نكد وصفه بالصدر ويقال أيضا نجس بالفتح ينجس بالضم وقد غاب الشبيخ رحمه الله بين اللفظين بقوله يجوز رفع الحدث وإزالة النجس فقال في الحدث رفع لأنه حكم لا عين فيرتفع ذلك الحكم بالطهارة والنجاسة عين فغير عنها بإزالة حتى لا ترى عينها حين يزيلها الماء (قوله بالماء المطلق) هو ضد المفيد لأن المطلق

(١) قال في تاج العروس : * وفي حديث عاصم بن ثابت : ما علمني وأنا جلد نابل * أي ما عذري في ترك الجهاد وومي أهبة القتال فوضع العلة موضع العذر * والمحشى جعلها شطر يشوه ولا يترن بو زن الشطر الذي بعده

تبع من الأرض فأنزل من السماء ماء المطر وذوب الناح والبرد والأصل فيه قوله عز وجل ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وما ينبع من الأرض ماء البحار وماء الأنهار وماء الآبار والأصل فيه قوله عليه السلام في البحر هو الطهور وماؤه الحل ميتته وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعة

(فصل) ولا يكره من ذلك إلا ما قصد إلى تشميسه فإنه يكره الوضوء به ومن أصحابنا من قال لا يكره كالأكره ما تشمس بنفسه في البرك والأنهار والمذهب الأول والدليل عليه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها وقد سغخت ماء بالشمس يا حيرة لا تفعل هذا فإنه يورث البرص ويخالق السماء البرك والأنهار لأن ذلك لا يمكن حفظه من الشمس فلم يتعلق به المنع فإن خالف وتوضأ به صبح الوضوء لأن المنع منه لم يرد في دفع لغة الوضوء كالأكره كالأكره ما تشمس بنفسه

(فصل) وبأسوى الماء المطلق من المائعات كالماء والورد والتبذ وماء عنصر من التمر أو الشجر لا يجوز رفع الحدث ولا إزالة النجس به لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فأتوا بماء فوجب التيمم على من لم يجد الماء فدل على أنه لا يجوز الوضوء بغيره ولقوله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها في دم الحيض يصيب الثوب حتى تم اغترصه ثم اغسله بالماء فأوجب الغسل بالماء فدل على أنه لا يجوز بغيره

(فصل) فإن كمل الماء المطلق بمائع بأن احتاج في طهارته إلى خمسة أرتال ومعه أربعة أرتال فكماله بمائع لم يتغير به

هو ما لم يقيد بصفة تمنعه أي يتعداها إلى غيرها وأصله البعير يطلق من القيد والأسير يطلق من الحبس والثائق قال أصحابنا الماء المطلق هو ما لم يضاف إلى ما استخرج منه ولا خالطه ما يستغنى عنه ولا استعمل في رفع حدث ولا نجس والقيد هو الذي فيه إحدى هذه الصفات كماء التور والماء الذي اعتصر من الشجر وماء الباقي هذا مضاف إلى ما استخرج منه والذي خالطه ما يستغنى عنه كالماء الحلب والزعفران والملح الجبلي والماء المستعمل فكان هذه الصفات قيدته على معناه فلم يتجاوزها إلى غيرها والمطلق يقال فيه ماء لا غير فيطلق عن الصفات والاضافات (قوله ينبع من الأرض) يقال ينبع الماء ينبع وينبع وينبع أي خرج بالثلاث لغات والينبوع عين الماء ومنه قوله تعالى حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا (قوله البرد) قال الحروري يقال انما سمي بردا لأنه يبرد وجه الأرض أي يخرق (قوله ماء الآبار) هو جمع بئر واشتقاقه من برأ أي حفر والبؤرة الحفرة والبحيرة الدخيرة وفي الحديث إن رجلا أتاه الله ما لا يقل ينثر خيرا أي لم يدخر وفيه لغتان آبار يكون الباء وهمزة قبلها مقصورة وهمزة بعدها معذودة. وفتح الباء وهمزة قبلها معذودة وألف بعدها مثل ريم وارآم وارآم وهو قليل والكثير يثار على فعال (قوله وأنزلنا من السماء ماء طهورا) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن البحر فقال هو الطهور وماؤه الحل ميتته والطهور بالفتح اسم لما يظهر به كالسحور اسم لما يتسحر به والظهور لما يقطر عليه من الماء كقول الطهور بالضم المصدر بمعنى الظاهر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور رأي بغير طهر والماء طهور رأي مظهر لغيره طاهر في نفسه بخلاف الماء الظاهر فإنه لا يدل على أنه مظهر لغيره بل هو طاهر في نفسه كماء الورد طاهر ليس بطهور وقال أصحابنا في حنيفة المعنى فيها واحد وقد أخطأوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن البحر فقال هو الطهور وماؤه أي المظهر فالسائل يريد أن يظهر البحر ولم يسأله عن طهارته في نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم الحل ميتته يقال حل لك الشيء حللا وحلا وهو حل أي مطلق والحل والحلال واحد والميتة بالفتح ما لم تلحقه الذكاة والميتة بالكسر الميتة كالجلب والركبة يقال مات فلان ميتة حسنة (قوله توضأ من بئر بضاعة) يروي بكسر الباء وضمها قيل هو اسم رجل كافر وقيل اسم امرأة وقيل موضع فيه نخل (قوله وقد سغخت ماء بالشمس) تسخين الماء وإسخانه بمعنى وهو أحقره وسخن الماء وسخن وسخن والسخن بالضم الحار قال ابن الأعرابي ماء مسخن وسخن بمعنى كقوله

مشعشة كأن الحص فيهما إذا ما الماء خالطها سخينا

(قوله لعائشة رضي الله عنها يا حيرة) أراد يا بضاعة فصد به التفرص إلى النفس والنجبة لا التحقير والتفليل بالخشاسة والعرب إذا أحببت شيئا صغرت كقولهم يا بني ويا أخي (قوله يورث البرص) أي يكون عاقبته البرص كما تكون عاقبة أمر الإنسان الارث (قوله وبأسوى الماء المطلق من المائعات) هو جمع مائعة يقال ماع الشيء يجمع إذا ذاب وماع الشيء أيضا إذا جرى على وجه الأرض (قوله) لأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في دم الحيض حتى تم اغترصه ثم اغترصه أي سني النجاسة بالأصبع أو نظيفة أو سوى ذلك وهو حكها وفشرها ونحات الورق إذا نازر وحش كل شيء ما نحات منه أي تناثر والفرص

كما ورد انقطع استرأخته ففيه وجهان قال أبو عبيد الله لا يجوز الوضوء به لأنه كمثل الوضوء بالماء والمائع فأشبهه إذا غسل بعض أعضائه بالماء وبعضها بالمائع ومن أجازها لمن قال أنه يجوز لأن المائع استهلك في الماء فصار كالوطرح ذلك في ماء يكفيه

باب ما يفسد الماء من الطاهرات وما لا يفسده

إذا اختلط بالماء شيء طاهر ولم يتغير به ثقله لم يمنع الطهارة به لأن الماء باق على إطلاقه وإن لم يتغير به موافقته الماء في الطعم واللون والرائحة كما ورد انقطع استرأخته ففيه وجهان أحدهما أن كانت الغلبة للماء جازت الطهارة به لبقاء اسم الماء المطلق وإن كانت الغلبة للمخالط لم يجوز والاطلاق اسم الماء والثاني أن كان ذلك قدرا لو كان مخالفا للماء في صفاته لم يغيره لم يمنع وإن كان قدرا لو كان مخالفا له غير منع لأن الماء لا يغير بنفسه اعتبر بما يغيره كما تقول في الجنابة التي ليس لها أرض مقدر لما يمكن اعتبارها بنفسها اعتبرت بالجنابة على العبيد وإن تغير أحد أوصافه من طعم أو لون أو رائحة نظرت فإن كان عمالا يمكن حفظ الماء منه كالطحلب وما يجري عليه الماء من الملح والنورة وغيرهما جاز الوضوء به لأنه لا يمكن صون الماء عنه فعفى عنه كما عفى عن النجاسة البسيرة والعمل القليل في الصلاة وإن كان مما يمكن حفظ الماء عنه نظرت فإن كان ملحا انعقد من الماء لم يمنع الطهارة به لأنه كان ماء في الأصل فهو كالنخل إذا ذاب فيه وإن كان ترابا طرح فيه لم يؤثر لأنه يوافق الماء في التطهير فهو كالوطرح فيه ماء آخر فتغير به وإن كان شينا سوى ذلك كزعفران والتمر والدقيق والملح الجلي والطحلب إذا أخذوا وطرح فيه وغير ذلك مما يستغنى الماء عنه لم يجوز الوضوء به لأنه زال عنه اطلاق اسم الماء بمخالطة ما ليس بغيره والماء مستغن عنه فلم يجوز الوضوء به كما اللحم وماء الباقلا وإن وقع فيه لم يخلط به فتغيرت به رائحته كالدهن الطيب والعود ففيه قولان قال أبو عبيد الله لا يجوز الوضوء به كالأجوز بما تغير بالزعفران وروى المزني أنه يجوز الوضوء به لأن تغييره عن مجاوره فهو كالوغير بجمعة بقر به وإن وقع فيه قليل كافور فتغير به ريحه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز الوضوء به كالموتغير بالزعفران والثاني يجوز لأنه لا يخلط به وإنما يتغير من جهة المجاورة

باب ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده

إذا وقعت في الماء نجاسة لا يخلو إما أن يكون راكدا أو جاريا أو بعضهما كدأ أو بعضه جاريا فإن كان راكدا نظرت في النجاسة فإن كانت نجاسة يدركها الطرف من خرا أو بول أو ميتة لها نفس سائلة نظرت فإن تغير أحد أوصافه من طعم أو لون أو رائحة فهو نجس لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب طعمه أو ريحه فنص على الطعم والريح ونسأ اللون عليهما لأنه في معناه وإن تغير بعضه دون بعض نجس الجيع لأنه ماء واحد فلا يجوز أن ينجس بعضه دون بعض وإن لم يتغير

فرك الشيء بين الأصبعين وقد قرصه بقرصه بالضم قال أبو جهرى معناه غسله بأطراف أصابعك وروى قرصه بالشديد وقال الرخشي القرص القبض على الشيء بالأطراف الأصابع مع نثر والدم وغيره إذا قرص كان أذهب للأثر من أن يغسل باليد كلها وقال أبو عبيد الله أي قطعه به وهذا مما يتصور في اليأس أغنى الحث والقرص لأنه قال ثم اغسله بالماء أراد بعد الحث والقرص ولا تأثر ذلك في الرطب قال أبو جهرى وجاء في حديث آخر حنبولو بطلع أي حكبه ولو بعظم (قوله لا يمكن صون الماء عنه) أي حفظه وصيانته وأصله التيام على الشيء ومنعه من الأقدار والتلف (قوله والطحلب إذا أخذ) هو ما يعلو الماء الآجن المقيم من الخضرة فيكون فوقه كالحرق وقد يكون في جنبات الماء الجاري يقال فيه طحلب وطحلب كجندب وجندب (قوله كما اللحم وماء الباقلا) هو المرق الذي يستخرج من اللحم عند الطبخ مشتق من المروق وهو الخرج ومنه السهم المارق الذي يخرج من الرمية وينفذ فيها والمارق الذي يخرج من الدين وفارق الجماعة ومنه الحديث يرفقون من الدين كما يرفق السهم من الرمية والرمية فعيلة من الرمي بمعنى مغمولة أي مرمية بالباقلا تخفف فيمدو بشدة فيفسد وماؤه ما يخرج منه عند طبعه أو عصره (قوله يدركها الطرف) أراد الناظر أي يدركها الإنسان بنظره ويبصرها بعينه والطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر ويكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد إليهم طرفهم (قوله نفس سائلة) النفس هنا الدم يقال سالت نفسه أي دمه ويقال نفس المرأة إذا حاضت بفتح النون أي سال منها فهي ناقصة ونفس تضم النون فهي نفساء على ما لم يسم فاعله إذا ولدت ومائلة أي جارية من سال الماء إذا جرى. وسميت الولادة نفاسا لأنه يصحبها خروج

نظرت فان كان الماء دون القلتين فهو نجس وان كان قلتين فصاعدا فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين فانه لا يحمل الخبث ولان القليل يمكن حفظه من النجاسة في الفروق والكثير لا يمكن حفظه من النجاسة فجعل القلتان حدا فاما لا يتغيرا والقلتان خبا فترطل بالبعد ادى لا نعروى في اخبر بقلال هجر قال ابن جريج رأيت قلال هجر فرأيت القلة منها نوح فر بين أو قريتين وشبنا فجعل النافى رجاء الله الشيء تصفا احتياطا وقرب الحجاز كبار تسع كل قرية ما تترطل فصار الجميع خبا فترطل وهل ذلك تحديد أو تقرب فيه وجهان أحدهما انه تقرب فان نقص من طرل أو طرلان لم يؤثر لان الشيء يستعمل فيادون النصف في العادة والثاني انه تحديد فلو نقص منه ما نقص نجس لانه لا يجب أن يجعل الشيء تصفا احتياطا ويجب استيفاءه كما أنه لا يجب غسل شيء من الرأس احتياطا لفصل الوجه صار ذلك فرضا فان كانت النجاسة مما لا يدركها الطرف ففيه ثلاث طرق من أصحابنا من قال لا حكم لها لانها لا يمكن الاحتراز منها فهي كغبار السرجين ومنهم من قال حكمها حكم سائر النجاسات لانها نجاسة منيئة فهي كالنجاسة التي يدركها الطرف ومنهم من قال فيه قولان أحدهما لا حكم لها والثاني لها حكم ووجهها ما ذكرناه وان كانت النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة كالذباب والزنبر وما أشبههما ففيه قولان أحدهما انها كغيرها من الميتات لانه حيوان لا يؤثر كل بعد موته لاحتيمته فهو كالحيوان الذي له نفس سائلة والثاني انه لا يفسد الماء لما روى أن النبي ﷺ قال اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فامضوه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وقد يكون الطعام حارا فيموت بالقل فيه فلو كان يفسد طاهرا لم يمتلئ به لكونه شاة لنا اذا أكلناه فان كثرت من ذلك ما غير الماء ففيه وجهان أحدهما انه يشنجس لانهاء تغير بالنجاسة والثاني لا يشنجس لان ما لا يشنجس الماء اذا وقع فيه وهو دون القلتين لم يشنجسه وان تغير به كالمسك والجراد

فصل اذا أراد تطهير الماء النجس نظرت فان كانت نجاسته بالتغير وهو أكثر من قلتين طهر بان يزول التغير بنفسه أو بان يضاف اليه ماء آخر أو بان يؤخذ بعضه لان النجاسة بالتغير وقد زال وان طرح فيه تراب أو جص فزال التغير ففيه قولان قال

النفيس وهو الدم والولد **(قوله اذا كان الماء قلتين فانه لا يحمل الخبث)** قال الطر وى القلة اناء للعرب معروف يجمع على قلل قال فظللنا بشعنه وانكأنا * ونشرنا الخلال من قاله

وقلال هجر نسمي بالحباب قال أبو عبيد في الحديث يعني هذه الحباب العظام جمع حب يقال لواحد هافة وهي معروفة بالحجاز والجمع قلال ومنه الحديث وذكر نبي الجنة فقال مثل قلال هجر قال هجر قرية قريبة من المدينة تأخذ القلة من قلالها مزادة سميت بها لانها نقل أي زرفع. يقال أقل الشيء أقللا اذا حله ورفع. وقيل هي قامة الرجل مأخوذة من قلة الرأس. وذكر في الشامل ان قلال هجر تعمل بالمدينة وهجر الذي تنسب اليه موضع بقرب المدينة ليس بهجر البحرين. وانما نسبت الى هجر لان ابتداء عملها كان بهجر ثم عملت بالمدينة هكذا ذكره **(قوله لا يحمل الخبث)** أي لا يقبل حكمه ومنه قوله تعالى مثل الذين جلاوا التوراة ثم لم يحملوها أي كفوا أحكامها فلم يقبلوها. والخبث ههنا النجس والخبث في اللغة كل مستقذر ومكروه من جسم أو فعل أو قول كالغائط والبول والكلب والخنزير وطحا قال عليه السلام السكب خبيث تمنه **(قوله طرل)** الرطل نصف من يقال بكسر الراء وفتحها وهو أيضا عشر أواق **(قوله احتياطا)** يقال احتاط الرجل لنفسه أي أخذ بالثقة وأصله من حاطه يحوطه اذا كلاه ورعاه وحاطت به الخيل أي أحذقت به **(قوله لا يمكن الاحتراز منها)** أي التحفظ وأصله من الحرز الذي يمنع وصول ما يكره **(قوله كغبار السرجين)** بالكسر فارسي معرب وهو ما يخرج من ذوات الخافر ويقال سرقين بالفتح أيضا **(قوله حكم سائر النجاسات)** قال في الفائق معناه باقي النجاسات اسم فاعل من سار اذا أتى وهذا مما يغلط فيه الخامة فنضعه موضع الجميع **(قوله في الحديث اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فامضوه)** يعني فامضوه في الطعام أو الشراب يقال مضيت الشيء وغمرته يقال للرجلين اذا قاطا في الماء هما يما فلان ويقال مضل مضل اذا غاص في الماء وقد يقال لجرعة الماء ومنه قيل للحجر الذي يضم عليه الماء في السفر اذا قل القلة قال الفرزدق

فلما تصافنا الاداوة أجهشت * الى غضبون العنبرى الجراضم

وسمى الذباب ذبابا لانه كذاب لاستقراره أب لاستكباره **(قوله تراب أو جص)** بفتح الجيم وكسرها هو حجارة بيض

في الأم لا يظهر كما لا يظهر إذا طرح فيه كافور أو مسك فزالت رائحة النجاسة وقال في حرملة يطهر وهو الأصح لأن التغير قد زال فصارت كالوزال بنفسه أو بجاء آخر و يفارق الكافور والمسك لأن هناك يجوز أن تكون الرائحة باقية وإنما لم تظهر لغلبة الرائحة الكافور والمسك وإن كان قلتي طهر بجميع ما ذكرناه إلا بأخذ بعضه فإنه لا يظهر لأنه ينقص عن قلتي وفيه نجاسة وإن كانت نجاسته بالقليلة بأن يكون دون القلتي طهر بأن يضاف إليه ماء آخر حتى يبلغ قلتي ويطهر بالسكارة من غير أن يبلغ قلتي كالارض النجسة إذا طرح عليها ماء حتى غمر النجاسة ومن أوجبها من قال لا يظهر لأنه دون القلتي وفيه نجاسة والأول أصح لأن الماء إنما ينجس إذا وردت عليه النجاسة وهم يورد الماء على النجاسة فلم ينجس إذ لو نجس لم يظهر الثوب النجس إذا صب عليه الماء

فصل وإذا أراد الطهارة بالماء الذي وقعت فيه نجاسة وحكم بطهارته نظرت فإن كان دون القلتي ويطهر بالسكارة بالماء لم يجز الطهارة به لأنه وإن كان طاهراً فهو غير مطهر لأن القليلة للماء الذي غمره وهو ماء أزيل به النجاسة فلم يصلح للطهارة وإن كان أكثر من قلتي نظرت فإن كانت النجاسة بماء فذهب عنه تجوز الطهارة منه لأنه لا حكم للنجاسة القائمة فكان وجودها كعدمها وقال أبو اسحق وأبو العباس بن القاسم لا يجوز حتى يكون ينعو بين النجاسة قلتي فإن كان ينعو بين النجاسة أقل من قلتي لم يجز لأنه لا حاجة به إلى استعمال ماء فيه نجاسة قائمة وإن كان الماء قلتي وفيه نجاسة قائمة ففيه وجهان قال أبو اسحق لا تجوز الطهارة به لأنه ماء واحد فإذا كان ما يبقى بعد ما غرق منه نجسا وجب أن يكون الذي غرقه نجسا والمذهب أنه يجوز لأن ما يغرق منه يفصل منه قبل أن يحكم بنجاسته فيبقى على الطهارة وإن كانت النجاسة ذاتية بآثار الطهارة به ومن أصحابنا من قال لا يظهر بالجميع بل يبقى منه قدر النجاسة كما قال الشافعي رحمه الله فيمن حلف لا يأكل ثمرة فاختلطت بثمر كثير أتمياً كل الجميع الأثر وهذا لا يصح لأن النجاسة لا تتميز بل تختلط بالجميع فلو وجب ترك بعضها لم يجب ترك جميعه بخلاف الثمرة

فصل فإن كان الماء جارياً وفيه نجاسة بآثار كالهيئة والجري المتغيرة فالماء الذي قبلها طاهر لأنه لم يصل إلى النجاسة فهو كالماء الذي يصب على النجاسة من أريق والذي بعدها طاهر أيضاً لأنه لم تصل إليه النجاسة وأما ما يحيط بالنجاسة من فوقها وتحتها وبجانبها وشمالها فإن كان قلتي ولم يتغير فهو طاهر وإن كان دونها فهو نجس كالراكدة وقال أبو العباس ابن القاسم فيه قول آخر فالله في القديم أنه لا ينجس الماء الجاري إلا بالتغير لأنه ماء ورد على النجاسة فلم ينجس من غير تغير كالماء المزال به النجاسة وإن كانت النجاسة وافقة والماء يجري عليها فإن ما قبلها وما بعدها طاهر وما يجري عليها إن كان قلتي فهو طاهر وإن كان دونها فهو نجس وكذلك كل ما يجري عليها فهو نجس ولا يظهر شيء من ذلك حتى يركد في موضع ويبلغ قلتي وقال أبو اسحق وأبو العباس بن القاسم والقاضي أبو حامد ما لم تصل إلى الجيفة فهو طاهر والماء الذي بعد الجيفة يجوز أن يتوضأ منه إذا كان ينعو بين الجيفة قلتي والأول أصح لأن لكل جرية حكم نفسها فلا يعتبر فيه القلتان

فصل وإن كان بعضه جارياً وبعضه راكداً بأن يكون في النهر موضع منخفض يركد فيه الماء والماء يجري بجانبه والراكدة زائل عن سمت الجري فوق في الراكدة نجاسة وهو دون القلتي فإن كان مع الجرية التي يحاذيها يبلغ قلتي فهو طاهر وإن لم يبلغ قلتي فهو نجس وتنجس كل جرية بجانبها إلى أن يجتمع في موضع قلتي فيطهر

تحرق بالنار ويصب عليها الماء فيصير طحيناً يطلى به البناء كالنورة وهو معرب (قوله حتى غمر النجاسة) أي علاها الكثيرة قال الجوهري الغمر الماء الكثير وقد غمره الماء يغمره إذا غلغله منه قيل للرجل قد غمره القوم إذا غلغله مشرفاً (قوله كالهيئة والجريية المتغيرة) قال في الشامل الجريية هي ما بين حافتي النهر عرضاً عن يمنها وشمالها والمعنى أنها القطعة التي تجري من الماء مأخوذة من الجري فالجريية بالكسر كالكسرة من الطيز والثقل من اللحم مأخوذة من الكسر والفعل (قوله والراكدة) هو الدائم الساكن الذي لا يجري يقال ركده الماء ركوداً إذا دام ومكن (قوله زائل عن سمت الجري) أي عن طريقه قال أبو عبيد السميت يكون في معنيين أحدهما حسن الهيئة والمنظر في الدين وليس من الجال ولكن هيئة أهل الخير ومنظرهم والآخرة السميت الطريق يقال الزم

باب ما يفسد الماء من الاستعمال وما لا يفسده

الماء المستعمل ضربان مستعمل في طهارة الحدث ومستعمل في طهارة النجس فأما المستعمل في طهارة الحدث فينظر فيه فإن استعمل في رفع حدث فهو طاهر لأنه ماء طاهر لا في محلا طاهرا فكان طاهرا كالماء غسل به ثوب طاهر وهل يجوز به الطهارة أم لا فيه طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان المنصوص أنه لا يجوز لأنه زال عنه الإطلاق اسم الماء فصار كالماء تغير بالزعفران وروى عنه أنه قال يجوز الوضوء به لأنه استعمال لم يغير صفة الماء فلم يمنع الوضوء به كالماء غسل به ثوب طاهر ومن أصحابنا من لم يثبت هذه الرواية فإن قلنا لا يجوز الوضوء به فهل يجوز إزالة النجاسة به أم لا فيه وجهان قال أبو القاسم الأنطاقي وأبو علي بن خيران رجة الله عليهما يجوز لأن الماء حكمين رفع الحدث وإزالة النجس فإذا رفع الحدث بقي عليه إزالة النجس والمذهب أنه لا يجوز لأنه ماء لا يرفع الحدث فلم يزل النجس كالماء النجس فإن جمع الماء المستعمل حتى صار قلتين ففيه وجهان أحدهما أنه يزول حكم الاستعمال كإزالة النجاسة ولأنه لو توضأ فيه أو اغتسل وهو قلتان لم يثبت له حكم الاستعمال فإذا بلغ قلتين وجب أن يزول عنه حكم الاستعمال ومن أصحابنا من قال لا يزول لأن المنع منه لكونه مستعملا وهذا لا يزول بالكثرة وإن استعمل في نقل الطهارة كشديد الوضوء والدفع الثانية والثالثة ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجوز الطهارة لأنه مستعمل في طهارة فهو كالمستعمل في رفع الحدث والثاني أنه يجوز لأنه ماء لم يرفع به حدث ولا نجس فهو كالماء غسل به ثوب طاهر

فصل وأما المستعمل في النجس فينظر فيه فإن انفصل من المحل متغيرا فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه وإن كان غير متغير ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه طاهر وهو قول أبي العباس وأبي اسحق لأنه ماء لا يمكن حفظه من النجاسة فلم ينجس من غير تغير كالماء الكثير إذا وقعت فيه نجاسة والثاني أنه ينجس وهو قول أبي القاسم الأنطاقي لأنه ماء قليل لا في نجاسة فاشبه إذا وقعت فيه نجاسة والثالث أنه إن انفصل والمحل طاهر فهو طاهر وإن انفصل والمحل نجس فهو نجس وهو قول أبي العباس بن القاسم لأن المنفصل من جلة الباقي في المحل فكان حكمه في النجاسة والطهارة حكمه فإذا قلنا أنه طاهر فهل يجوز الوضوء به فيه وجهان قال أبو علي بن خيران يجوز وقال سائر أصحابنا لا يجوز وقد مضى توجيههما

باب الشك في نجاسة الماء والتحرى فيه

إذا تيقن طهارة الماء وشك في نجاسته توضأ به لأن الأصل بقاءه على الطهارة وإن تيقن نجاسته وشك في طهارته لم يتوضأ به لأن الأصل بقاءه على النجاسة وإن لم يتيقن طهارته ولا نجاسته توضأ به لأن الأصل طهارته فإن وجدته متغيرا ولم يعلم بأي شيء تغير توضأ به لأنه يجوز أن يكون تغيره بطول المكث وإن رأى حيوانا يبول في ماء ثم وجدته متغيرا وجوز أن يكون تغيره بالبول لم يتوضأ به لأن الظاهر أن تغيره من البول وإن رأى هرة أو كلب نجاسة ثم وردت على ماء قليل فخررت منه ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنها تنجسه لأنها تيقنا نجاسة فيها والثاني أنها إن غابت ثم رجعت لم تنجسه لأنه يجوز أن تكون قد وردت على ماء فطهر فيها فلا ينجس ما تيقنا طهارته بالشك والثالث لا ينجس بكل حال لأنه لا يمكن الاحتراز منها فعني عنها فلهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنهم من الطوافين عليكم أو الطوافات

فصل وإن ورد على ماء فأخبره رجل بنجاسته لم يقبل حتى يبين بأي شيء نجس لجواز أن يكون قد رأى سبعا ولغ فيه فاعتقد أنه نجس بذلك فإن بين النجاسة قبل منه كإيقيل من تخبره بالقبلة ويقبل في ذلك قول الرجل والمرأة والحمل والعبد لأن

هذا السمت وفلان حسن السمت (قوله والتحرى فيه) التحرى طلب الأحرى من الأمر أي الأغلب الذي ينتهي إليه بعد الطلب يقال تحرى في الأمر إذا اجتهدت في طلب ما يثبت عندك حقيقته ومنه قوله تعالى فاولئك تحروا رشدا قال الهروي أي قصدوا طريق الحق واجتهدوا في طلبه (قوله بطول المكث) المكث بالضم الاسم من المصكت مصدر ذكره في ديوان الأدب قال الله تعالى لتقرأ على الناس على مكث وهو اللب والانتظار وقد مكث ومكث وقد قرئ بهما في قوله تعالى فمكث غير بعيد قال الجوهرى والاسم المكث والمكث بضم الميم وكسرها ونمكث نلت (قوله فعني عنها) أصل العفو المحو يقال عفا الأثر أي انمحى وذهب وعفا الزرع انمحى رسمه ودرس فكأنه محى عنه الذنب ولم يكتب عليه (قوله أنها من الطوافين عليكم أو الطوافات) قال أبو الطيب المصنف الخادم الذي يخدمك برقي وعناية وتوجع الطوافون وقوله أو شك

أخبارهم مقبولة وقبل خبر الأصمى فيه لأن له طر بقا إلى العلم بما لحس والخبر ولا يقبل فيه قول صي ولا فاسق ولا كافر لأن أخبارهم لا تقبل وإن كان معناه أن فأخبره رجل أن السكب ولغ في أحدهما قبل قوله ولم يجتهد لأن الخبر مقدم على الاجتهاد كما قول في القبلة وإن أخبره رجل أنه ولغ في هذا دون ذلك وقال آخر بل ولغ في ذلك دون هذا حكم بنجاستهما لأنه يمكن صدقهما بأن يكون قد ولغ فيهما في وقتين وإن قال أحدهما ولغ في هذا دون ذلك في وقت معين وقال الآخر بل ولغ في ذلك دون هذا في ذلك الوقت بعينه فهما كاليتبين إذا تعارضتا فإن قلنا انهما يسقطان سقط خبرهما وبازارت الطهارة فيهما لأنهما ثبتت نجاستهما فاحد منهما وإن قلنا انهما لا يسقطان أراقهما أو صب أحدهما في الآخر ثم نيم

فصل **و** إن اشتبه عليه ما أن طاهر ونجس تحرى فيهما فاغلب على ظنه طهارة منهما نوضاً به لأنه سبب من أسباب الصلاة يمكن التوصل إليه بالاستدلال بخاز له الاجتهاد فيه عند الاختباء فيه كالقبلة فإن انقلب أحدهما قبل الاجتهاد ففيه وجهان أحدهما أنه يتحرى في الثاني لأنه قد ثبت جواز الاجتهاد فيه فلم يسقط بالانقلاب والثاني وهو الأصح أنه لا يجتهد لأن الاجتهاد يكون بين أمرين فإذا اجتهد في الثاني يمنع فيه وجهان قال أبو علي الطاهري نوضاً به لأن الأصل فيه الطهارة فلا يزال اليقين بالشك وقال القاضي أبو حامد يقيم ولا يتحرى لأن حكم الأصل قد زال بالاشتباء بدليل أنه منع من استعماله من غير تحري فوجب أن يقيم وإن اجتهد فيهما فلم يغلب على ظنه شيء أراقهما أو صب أحدهما في الآخر ونيم فإن نيم وصل قبل الازالة أو الصب أعاد الصلاة لأنه نيم ومعه ماء طاهر ييقن وإن غلب على ظنه طهارة أحدهما نوضاً به والمستحب أن يريق الآخر حتى لا يتغير اجتهاده بعد ذلك فإن ييقن أن الذي نوضاً به كان نجساً غسل مآصيه منه وأعاد الصلاة لأنه نيم في ييقن الخطأ فهو كالخاكم إذا أخطأ النص وإن لم ييقن ولكن تغير اجتهاده فظن أن الذي نوضاً به كان نجساً قال أبو العباس نوضاً بالثاني كالموصل إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده والمنصوص في حرمة أنه لا يتوضأ بالثاني لأننا قلنا أنه نوضاً به ولم يغسل مآصيه الماء الأول من نيابه وبدنه أمرناه أن يصلي وعلى بدنه نجاسة ييقن وهذا لا يجوز وإن قلنا أنه يغسل مآصيه من الماء الأول نقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا لا يجوز ويخالف القبلة فإن هناك لا يؤدي إلى الأمر بالصلاة إلى غير القبلة ولا إلى نقض الاجتهاد بالاجتهاد وإذا قلنا بقول أبي العباس نوضاً بالثاني وصل ولا إعادة عليه وإن قلنا بالنصوص فإنه يقيم ويصلي وهل يعيد الصلاة فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يعيد لأن ما معه من الماء ممنوع من استعماله بالشرع فصار وجوده كعدمه كالتيمم ومعه ما يحتاج إليه للعطش والثاني يعيد لأنه نيم ومعه ماء محكوم بطهارة ثبوت الثالث وهو قول أبي الطيب بن ساعدة إن كان قد بقي من الأول بقية أعاد لأن معه ماء طاهر ييقن وإن لم يكن بقي معه شيء لم يعد لأنه ليس معه ماء طاهر ييقن وإن اشتبه عليه ما أن ومعه ماء ثالث ييقن طهارته ففيه وجهان أحدهما لا يتحرى لأنه يقرر على إسقاط الفرض ييقن فلا يؤدي بالاجتهاد كالمسكي في القبلة والثاني أنه يتحرى لأنه يجوز إسقاط الفرض بالظاهر في الظاهر مع القدرة على الظاهر ييقن ألا ترى أنه يجوز أن يترك ما نزل من السماء ويتيقن طهارته ويتوضأ بما يجوز نجاسته وإن اشتبه عليه ماء مطلق وماء مستعمل ففيه وجهان أحدهما لا يتحرى لأنه يقرر على إسقاط الفرض ييقن بأن يتوضأ بكل واحد منهما والثاني أنه يتحرى لأنه يجوز أن يسقط الفرض بالظاهر مع القدرة على اليقين وإن اشتبه عليه ماء مطلق وماء ورد لم يتحرى بل يتوضأ بكل واحد منهما وإن اشتبه عليه ماء ورد يول انقطعت رائحته لم يتحرى بل يقيم لأن ماء الورد والبول لأصلهما في التطهير فبعد إلى الاجتهاد وإن اشتبه عليه طعام طاهر وطعام نجس تحرى فيهما لأن أصلهما على الأياحة فهما كالماء بن وإن اشتبه الماء الطاهر بالماء النجس على الأصمى ففيه قولان قال في حرمة لا يتحرى لأن عليه أمارات تتعاقب بالبصر فهو كالقبلة وقال في الأم يتحرى لأن له طر بقا إلى إدراكه بالسمع والنم فيتحرى فيه كالمسكي في وقت الصلاة فإذا قلنا يتحرى فلم يكن له دلالة على الأغلب عنده ففيه وجهان من أحدهما من قال لا يقلد لأن من جاز له الاجتهاد في شيء لم يقلد فيه غيره كالصير ومنهم من قال يجوز أن يشك وهو ظاهر قوله في الأم

فيه الراوى وهو مأخوذ من الطواف حول الشيء والزمرد إليه قال تعالى طوافون عليكم بعضكم على بعض (قوله السكب) ولغ يقال ولغ السكب في الماء أخذه في فيه بطرف لسانه ويولغ إذا أولفه صاحبه وألناه مبلغ

لأن أماراته تتعلق بالبصر وغيره فإذا لم تغلب على شئته دل على أن أماراته تغلبت بالبصر فصاير كالأشجى في القبلة وإن اشبه ذلك على رجلين فأدى جهاد أحدهما إلى طهارة أحدهما واجتهاد الآخر إلى طهارة الآخر فوضا كل واحد منهما بما أداه إليه اجتهاده ولم يأت أحدهما بالآخر لأنه يعتقد أن صلاة أمامه باطلة وإن كثرت الأوثان وكثر المجتهدون فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى طهارة إياه وتوضأ به وتقدم أحدهم وصلى بالباقيين الصبح وتقدم آخر وصلى بهم الظهر وتقدم آخر وصلى بهم العصر فكل من صلى خلف الإمام يجوز أن يكون طاهر أو ضال عنه خلفه صحيحة وكل من صلى خلفه لم يعتقد أنه نجس فصلاته خلفه باطلة والله التوفيق

باب الآنية

كل حيوان نجس بالموت يظهر جلده بالدياغ وهو ما عدا الكلب والخنزير لقوله عليه الصلاة والسلام إنما اهاب دبع فقد ظهر ولأن الدياغ يحفظ الصحة على الجلد ويصلحه لا انتفاع به كالحياة ثم الحياة تدفع النجاسة عن الجلد فكذلك الدياغ وأما الكلب والخنزير وما نزل منهما من أحدهما فلا يظهر جلده بالدياغ لأن الدياغ كالحياة ثم الحياة لا تدفع النجاسة عن الكلب والخنزير فكذلك الدياغ

﴿فصل﴾ ويجوز الدياغ بكل ما يشق فصول الجلد ويطويه ويجمع من ورود القصد عليه كالكلب والقرظ وغير ذلك مما يعمل عمله لأن النبي ﷺ قال ألبس في النساء والقرظ ما يظهره فقص على القرظ لأنه يصلح الجلد ويطيب فوجب أن يجوز بكل ما يعمل عمله وهل يقتصر إلى غسله بالناء بعد الدياغ فيه وجهان أحدهما لا يقتصر لأن طهارته تتعلق بالاستحالة وقد حصل ذلك فظهر كالتجر إذا استحالت خلا وقال أبو اسحق لا يظهر حتى يغسل بالناء لأن ما يدبغ به نجس فلا فائدة الجلد إذا زالت نجاسة الجلد بقيت نجاسة ما يدبغ به فوجب أن يغسل حتى يظهر

﴿فصل﴾ وإذا ظهر الجلد بالدياغ جاز الانتفاع به لقوله ﷺ هلا أخذتم اهابا قد بقتموه فانتفعتم به وهل يجوز بيعه فيه قولان قال في القديم لا يجوز لأنه حرم التصرف فيه بالموت ثم رخص بالانتفاع فيه فيقاسوى الانتفاع على التحريم وقال في الجديد يجوز لأنه منع من بيعه للنجاسة وقد زالت النجاسة فوجب أن يجوز البيع كالتجر إذا تحلل وهل يجوز أن كله ينظر فإن كان من حيوان يؤكل ففيه قولان قال في القديم لا يؤكل لقوله ﷺ إنما حرم من الميتة أكلها وقال في الجديد يؤكل لأنه جلد طاهر من حيوان مأكول فأشبهه جلد الدكي وإن كان من حيوان لم يؤكل لم يحصل أكله لأن الدياغ ليس بأقوى من الذكاة والذكاة لا يبيح ما لا يؤكل لحمه فلان لا يبيحه الدياغ أولى وحكي شيخنا أبو حامد الفروي عن القاضي أبي القاسم كج أنه حكى وجها آخر أنه محل لأن الدياغ عمل في ظهوره كما عمل في تطهير ما يؤكل فعمل في إباحته بخلاف الذكاة

(قوله أماراته تتعلق بالبصر) أي علاماته والأماراة العلامة وتكون في الوقت أيضا (قوله لا يقد) التقليد أصله من القلادة التي تكون في العنق كأنه يجعل ذلك الأمر كالقلادة في عنقه يتجمل به (قوله ومن باب الآنية) الآنية جمع آناه على أفعل منسل كساء وأصله آنية بهمزتين قلبت آثانية فجعلت ألفا ومدها قبلها مده (قوله ما عدا الكلب والخنزير) عداه انتهى إذا جاوزه وعدو الحرب مأخوذة منه لأن الحرب عندهم يعدى أي يصير عدوا أي متجاوزا من الأجر إلى الصحيح الذي لا حرب به (قوله إنما اهاب دبع فقد ظهر) اهاب الجلد ما يدبغ وجمعه أهاب بضم اطاء وسكونها ويشال في واحده أيضا أهيب ويجمع على أهاب بفتح الهمزة واطاء كأديم وأدم قال الرخشي في كتابه الفائق في غريب الحديث قيل لأنه أهبة للحى ونبا للحياة على جسده كما قيل له المسك لاسما كة (قوله كاللث والقرظ) اللث بالثاء ثلاث نطق شجر معروف يكون في الجبال قاله ابن سيده وقال الأصمعي اللث نبت شامة من شجر الجبال قال تباطشرا

كأما تحت حشاها قوائمها أو أم خشفه يذى شت وطباق

الطباق شجر ينبت بالحجاز وقال بعضهم الشب بنقطة واحدة من تحت وليس بشي وهو الذي تستعمله الاساكيف والصباغون قال الأزهرى السباع فيه البلاء وقد عصفه بعضهم فقال اللث واللث شجر مر الطعم لا أدري أي دبع به أم لا انتهى كلامه وأما القرظ فقال الجوهري القرظ ورق السليم دبع

فصل كل حيوان نجس بالموت نجس شعره وصوفه على النصوص وروى عن الشافعي رحمه الله أنه رجع عن نجس شعر آدمي واختلف أصحابنا في ذلك على ثلاث طرق فمنهم من لم يثبت هذه الزاوية وقال نجس الشعر بالموت قولا واحدا لأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقه فنجس بالموت كالأعضاء ومنهم من جعل الرجوع عن نجس شعر آدمي رجوعا عن نجس جميع الشعر فجعل في الشعر رقولين أحدهما نجس لما ذكرناه والثاني لا نجس لأنه لا يمس ولا يشم فلا تلحقه نجاسة الموت ومنهم من جعل هذه الزاوية رجوعا عن نجس شعر آدمي خاصة بفعل في الشعر رقولين أحدهما نجس الجميع لما ذكرناه والثاني ينجس الجميع الشعر آدمي فإنه لا ينجس لأنه مخصوص بالكرامة ولهذا جعل لبسه مع تحريم أكله وأما شعر رسول الله ﷺ فإذا قلنا إن شعر غيره طاهر فشعره ﷺ أولى بالطهارة وإذا قلنا إن شعر غيره نجس ففي شعره عليه السلام وجهان أحدهما أنه نجس لأن ما كان لجسم غيره كان نجسا منه كالدم وقال أبو جعفر الزمذني هو طاهر لأن النبي ﷺ ناول بأطعمة شعره فقسمه بين الناس وكل موضع قلنا أنه نجس عن الشعر والشعرين في المساء والثوب لأنه لا يمكن الاحتراز منه ففي عنه كما عفي عن دم البراغيث فإن دبغ جلد الميتة وعليه شعر فقد قال في الام لا يظهر لأن الدبغ لا يؤثر في طهره وروى الربيع بن سليمان الجيزي عنه أنه يظهر لأنه شعر نابت على جلد طاهر فكان كالجلد في الطهارة كشعر الحيوان في حال الحياة وإن جز الشعر من الحيوان نظرت فإن كان من حيوان يؤكل لم ينجس لأن الجز في الشعر كالذبح في الحيوان ولو ذبح الحيوان لم ينجس فكذلك إذا جز شعره وإن كان من حيوان لا يؤكل حكمه حكم الحيوان ولو ذبح الحيوان كان ميتة فكذلك إذا جز شعره وجب أن يكون ميتة

فصل فأما العظم والسن والقرن والظلف والظفر ففيه طريقان من أصحابنا من قال هو كالشعر والصوف لأنه لا ينص ولا يأثم ومنهم من قال ينجس قولا واحدا

فصل وأما اللبن في صرع الشاة الميتة فهو نجس لأنه ملاق للجسمية فهو كاللبن في إناة نجس وأما البيض في جوف البجاجة الميتة فإن لم يصلب فشعره فهو كاللبن وإن يصلب فشعره لم ينجس كالأول وقعت بيضة في شيء نجس

فصل إذا ذبح حيوان يؤكل لم ينجس بالذبح شيء من أجزائه ويجوز الانتفاع بجلده وشعره وعظمه ما لم يكن عليها نجاسة لأنه جزء طاهر من حيوان طاهر ما كونه كقولنا الانتفاع به بعد الذكاة كاللحم وإن ذبح حيوان لا يؤكل نجس بذبحه كما ينجس بموته لأنه ذبح لا يبيح أكل اللحم فنجس به كما ينجس بالموت كذبح الجوسي

فصل ويكره استعمال أواني الذهب والفضة لساروي حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولأننا كانوا في صحافهما فأنها لم تكن في الدنيا لو لم تكن في الآخرة وهل يكره كراهية تنزيه أو تحريم قولان قال في القديم كراهية تنزيه لأنه إنما نهى عنه للسرف والخيلة والنسب بالأعاجم وهذا لا يوجب التحريم وقال في الجديد يكره كراهية تحريم وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم فتعود عليه بالنار فدل على أنه محرم وإن توضع منه صحت الوضوء لأن المنع لا ينجس بالطهارة فأنشبه الصلاة في الدار المقصود بولأن الوضوء هو جريان الماء على الأعضاء وليس في ذلك معصية وإنما المعصية في استعمال الظرف دون ما فيه فإن أكل أو شرب منه لم يكن المأكول والمشروب حراما لأن المنع لأجل الظرف دون ما فيه وأما اتخاذها ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز لأن الشرع ورد بتحريم

به يقال آدمي مقروط والصحيح أنه شجر بعينه معروف وليس بالسلم ولا يورقه وقال أبو ثوب مقروط كأنه من أقرظ وقالوا سافر إلى بلاد أقرظ وهي اليمن لأنها ساءت القرظ (قوله للسرف) هو انفاق المال في غير وجهه وترك الفصد في النفقة وغيرها والخيلة يقال اختال فهو ذو خيلاء وذو خال وذو مخيلة وكبر (قوله إنما يجرجر في جوفه نار جهنم) قال الزجاج أي يرد في جوفه وقال الطروي سمعت الأزهري يقول أراد بقوله يجرجر أي يحذر وبقي فيه نار جهنم فجعل الشراب والجرع جرجرة وهو صوت الماء في الجوف وقيل التجرجر والجرجرة صوت الماء في الخلق وقال الجوهري الجرجرة صوت يردد البعير في حنجرتة وقال الرخشي هو من جرجر النخل إذا ردد الصوت في حنجرتة قال المعجل وهو إذا قام بعد الهب جرجر في حنجرتة وفي أعرابه وجهان نار جهنم ونار يرفع والنصب فنرفع جعل الفعل النار أي تنصب نار جهنم في جوفه ومن نصب جعل الفعل

الاستعمال دون الاتخاذ والثاني لا وهو الاصح لأن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه كالغشور والبر باد وأما أوفى البلور والفير وزج وما أشبههما من الأجناس الممنوعة فقولان وروى حرمه إمامنا لا يجوز لأنه أعظم في السرف من الذهب والفضة فهو بالتحريم أولى وروى المرفأ أنه يجوز وهو الاصح لأن السرف فيه غير ظاهرة لأنه لا يعرفه إلا الخواص من الناس

فصل وأما المصيب بالذهب فإنه يحرم قليلاً وكثيره لقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُزْءِ في الذهب والحرير إن عذب من حرام على ذكور أنس حبل
لأنها فإن اضطر إليه جاز لما روى أن عرجة بن أسعد أصاب في يوم الكلاب قاتعاً ثياباً من ورق فأنس عليه فأمره النبي ﷺ
أن يتخذ ثياباً من ذهب وأما المصيب بالفضة فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال إن كان قليلاً للمعاجة لم يكره لما روى أنس أن
فدح النبي ﷺ انكسر فاعتسك بالشفة سليمة من فضة وإن كان لثمة كره لأنه غير محتاج إليه ولا يحرم لما روى أنس قال
كان نعل سيف رسول الله ﷺ من فضة وفيه تسعة فضة وما بين ذلك حلق الفضة وإن كان كثيراً للمعاجة كرهه كثيراً ولم
يحرم للمعاجة وإن كان كثيراً لثمة كره لما روى أنس قال إن جمر لا يوضأ ولا يشرب من فضة فيه خلقة من فضة أو مضة من فضة أو عانة
رضي الله عنها أنها نعت أن تضرب الأقدام بالفضة ومن أصحابنا من قال يحرم في موضع الشرب لأن دفع الاستعمال به ولا يحرم فيما
سواه لأنه لا يقع به الاستعمال ومنهم من قال يكره ولا يحرم طبعه أنس في سيف رسول الله ﷺ

فصل في بكرة استعمال آواني المشركين وثبائهم لاروى أبو ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انما بأرض أهل الكتاب
ونأكل في آيتهم فقال لا تأكلوا في آيتهم الا ان لم تجدوا عنها يدا فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها ولا تهم لا ينجس
النجاسة فكمرة لذلك فان توضأ من آوائهم نظرت فان كانوا ممن لا يدينون باستعمال النجاسة صح الوضوء لان النبي
صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة وتوضأ عمر من جرة نصراني ولان الاصل في آوائهم الطهارة وان كانوا ممن

للشارب أي يصب للشارب نذر جهنم والنصب أجود قال الله تعالى انما يكون في بطونهم ناراً (قوله كاطنبور والبر بها) الطنبور باب الهند معروف عند أهل المهر قبل ان له أثر يعين وتر الكل وتر صوت والبر بها قيل انه عود الغناء الضيق الطريق الأعلى عريض الأسفل كالخضعة قال وير بها حسن الترفاع نعمته ه أحلى من اليسر وأنى بعد جوع (قوله البور والنبير وزج) خضبان من الجواهر مشيتان نقيسان صافيا اللون شفافان يقال بلور بلور يكسر الباء وفتح اللام ويقال مثل تلور وهو أبيض وقد يكون بسائر الألوان والنبير وزج ساوى اللون وله حجة خواص عند الناس كما ذكره (قوله يوم السكالب) يومان مشهوران للعرب ومنه حديث عريفة أن أنفه أصيب يوم السكالب واتخذ أنفاً من فضة قال أبو عبيد كلاب الأول وكناب الثاني يومان كانا بين ملوك كندة حتى عجم قال والسكالب موضع أوما معروفا والورق المصفى وجهها ورقين وفي المثال ان الرقين تعطين أفن الأفين والافين الاثنى أى المال يغطى العيوب وقال تعالى فابعثوا أحدكم برفكم هذه واتخاذ الألف من الفضة لأنها لا تثنى ففعل ذلك كراهية الرائحة لكن قال في الضائق يقول أهل الخبرة الفضة تصدق وتنتن وتبلى في الثرى وإنما الذهب فلا يبلية الثرى ولا يصابه الندى ولا تنقصه الأرض ولا تأكله النار وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في اليد إذا فطنت ان نحسب بالذهب فإنه لا يفسح (قوله فابال الحاجة) أى فبى ما يحتاج اليه الشعب لا لعدم ما نصب به قاله الخطاطي (قوله مكان الشفة) ذكر الخطاطي أنه مكان الشعب وهو الشق والشفة خطأ ولم نسمعه الا الشفة وليس بخطأ إنما أراد الموضع الذى يضع عليه بقيه حين يشرب وهو حرف الاناء يدل عليه قول الشيخ ومن أحمأنا من قال عمر في موضع الشرب لانه يقع به الاستعمال وهذا واضح جلى وأما وقع الوهم في الخطاطي الشفة حين قال كسر ففتح رسول الله ﷺ والكسر يقتضى الشعب في المعنى والصانع الكسر وهو الاصلاح أيضا من الاضداد يقال شعب اذا جمعه بعد تنفرق وشعب الامر اذا تفرق ونشأت ووجدت في نسخة بغدادية مضبوطة الشفة وهي نفيدك قدر ما يحسنه (قوله كان نعل سيف رسول الله ﷺ وفيه سيفه من فضة) نعل ما يصيب الأرض منه وهي حديدة تكون في أسفل جراب السيف والقيمة ما يكون في أعلى السيف كالخوذة تكون من حديد أو فضة أو ذهب وقيل هي ما تحت الشاربين مما يكون فوق القدم فتجىء مع قدم السيف والشاربان أنان طويلا ن تعطين فيهما الحائل (قوله الان لم تجدوا عنها بدا) أصل البداء ما فهو ما لا بد منه أى لا محالة به قال أبو عمر والبد التراق ولم أجدهم يد أى فرافا (قوله مزادة مشركة وجرة نصرانية) المرادة هي الزاوية وجعلها مراداً قال أبو عبيد لا تكون الامن جلد من نعام جلد

يتدبشون باستعمال النجاسة ففبه وجهان أحدهما أنه يسبح الوضوء لأن الأصل في أوانيهم الطهارة والثاني لا يصح لأنهم يتدبشون باستعمال النجاسة كما تدبش المداخن بالماء الطاهر فالظاهر من أوانيهم وأنيابهم النجاسة ويستحب تغطية الأواني لما روى أبو هريرة قال أمرنا رسول الله ﷺ بتغطية الأواني كما يكاه السخاية

باب السواك

السواك سنة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال السواك مطهرة للقم مرصاة للرب ويستحب في ثلاثة أحوال أحدها عند القيام للصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك والثاني عند اصفرار الأسنان لما روى العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسنانكم كالأندخولوا على قلحها والثالث عند تغير القم وذلك قد يكون من النوم وقد يكون بالآزم وهو ترك الأكل وقد يكون بكل شيء يتغير به القم لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك وإنما أسنأك لأن الثائم ينطق فيه ويتغير وهذا المعنى موجود في كل ما يتغير به القم فوجب أن يستحب السواك ولا يكره إلا في حالة واحدة وهو الصائم بعد الزوال لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والسواك يدفع ذلك فوجب أن يكره لانه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكرهه لأنه كدم الشهادة والمستحب أن يسناك عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم أسنانكم كالأندخولوا كنحوا غيوا كنحوا غيوا

ثالث يشفها لينفع وكذلك السطبعة والمزادة تسكون من جلوتين ونصف وثلاثة جلود والقتب إذا وسعته فهو مقام وقالوا البعير يحمل الزاد والمزاد أي الطعام والشراب والمزادة معزلة راوية لا عزلة لها والجرجع الجرة وهي وعاء من خزف للماء فيقال جرة وجركا يقال حمرة ونمر وفي حديث آخر نهى عن نبيذ الجرجع إذا ما ينفذ في الجرار الضارة به وقيل الجرة مسلخ خف البعير فيجعل وعاء (قوله وإيكاه السخاية) يقال أوكاه يؤكته إذا شده بالوكاه وهو حبل دقيق من آدم وغيره وإنه أعلم (ومن باب السواك) (قوله لا ندخلوا على قلحها) وهو جمع أفلح يقال رجل أفلح وقوم فلح والفلح اصفرار الأسنان ووسخ يركبها ويتغير بها من ترك السواك قال الشاعر

قد نبي المزم عليهم ينه * وفنا قهم مع اللزم التلح

(قوله الآزم) فسره الشيخ بأنه ترك الأكل قال الجوهري أزم عن الشيء أمسك عنه وقال أبو زبد الآزم الذي ضم شفتيه وفي الحديث أن عمر رضي الله عنه سأل الخارث بن كلابه الدواء فقال الآزم يعني الحمية وهو ترك الأكل كما قال الشيخ ومن هذا قيل لسنة الجذب والمجاعة أزمه وأزمت الدابة على اللجام إذا أمسكتها أسنانها كأنها تعضه ودابة آزوم تعض لجانبها بأسنانها (قوله يشوص فاه بالسواك) أي يغسله والشوص الغسل وفي الفائق الشوص وجع الضرس وشاص فاه بالسواك إذا أسنأك في فيه ومعناه بنق أسناته ويقبلها يقال شصته ومصته وقال أبو عبيد القيس وقال ابن الأعرابي الشوص الدلك والموص الغسل (قوله خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) يقال خلط قوموا وأخلف أخلاقا إذا تغير قال ابن حجر * بأن الشيب وأخلف * وأخلف قوة إذا حدث تغير بين الأسنان قال المبرد وحدثت له رائحة بعد ما عهد له نفاها لا يقال فيه خلوف لمن لم يزل ذلك منه ومن اللحم الخاف وهو الذي تغير ريحه وقال أبو عبيد أخلوف تغير طعم القم ومنه حديث علي رضي الله عنه حين سئل عن القبلة للصائم فقال وما أربك إلى خلوف فيها كلها من الفائق وقال الصائم خلوف فم أطيب عند الله من ريح المسك لأن الأشياء عند الله على خلاف حقاقتها عندنا قال النحويون لا يقال فم بلحيم إلا إذا فرد فأما إذا أضيف فاما يقال فوك فوك فوك لا يقال فلك ولا فله إلا نادرا في الشعر وفيه ثلاث لغات فم وقم وقم بضم الفاء وفتحها وكسرها وبعضهم يفتح حركة الفاء حركة الميم فيضم الفاء إذا انضمت الميم ويفتحها إذا انفصلت ويكسرهما إذا انكسرت وقد يشدد قال الأقبلي * باليتها قد خرجت من فم * (قوله أسنانكم كالأندخولوا كنحوا غيوا) أراد على عرض الأسنان وهو أن يتدبش إلى الصدغ من الجانب الأيمن حتى ينتهي إلى الجانب الأيسر مما يلي الأذن وقيل على عرض القم والغيب أن يدبش يوما ثم يترك حتى يتغير أسنانه ثم يدبش لما روى أن النبي ﷺ نهى عن الأرقاء قال أبو عبيد هو حكة الأذن وهو من قوله عليه السلام زرعها زرعها ما يؤخذ من غيب الأذن وهو أن يسقيها ثم يتركها أياما ولا كنحوا غيوا أن يكتحل في كل عين ثلاثة أطراف

والمستحب أن لا يستاك بعد طيب لا يطلع ولا يبايس بخرج اللثة بل يستاك بعودين وبأى شئ استاك مما يقطع القلع ويزيل التغير كالخرقة الخشنة وغيرها أجزاء لأنه يحصل به المقصود وإن أمر أصبعه على أسنانه لم يجز ثلثه لا يسمى سواكا

﴿فصل﴾ ويستحب أن يغم الأظفار ويغسل الإبراجم وقص الشارب وتنشف الألبا ويحلق العانة لما روى عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال الفطرة عشرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الأظفار وغسل الإبراجم وتنشف الألبا والاتصاح بالماء والختان والاستحذاء

﴿فصل﴾ ويجب الختان لقوله عز وجل أن أبع، إذ إبراهيم خنثيا وروى أن إبراهيم عليه السلام اختن بالقدم ولا نلوم لم يكن واجيلا كسفت له العورة لأن كسفت العورة محرم فلما كسفتها العورة دل على وجوبه

﴿باب نية الوضوء﴾

الطهارة ضرر بأن طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن النجس فلا تنفع إلى النية لأنها من باب التبرك فلم تنفع إلى النية كترك الزنا والخمر واللواط والعصب والسرقة وأما الطهارة عن الحدث فهو الوضوء والغسل والتيمم فإنه لا يصح شئ منها إلا بالنية لقوله ﷺ إنما الأعمال بالنية والناس كل امرئ ما نوى ولا تنافي بينه وبينها لا ينعى عنها الأفعال فلم يصح من غير نية كالصلاة

﴿فصل﴾ ويجب أن ينوى بقلبه لأن النية هي قصد قول العرب نواك الله بحفظه أي قصدك الله بحفظه فإن تلفظ بلسانه وقصد بقلبه فهو أكمل

﴿فصل﴾ والأفضل أن ينوى من أول الوضوء إلى أن يفرغ منه وأن يكون مستديما للنية فإن نوى عند غسل الوجه ثم عززت نية أجزاءه لأنه أول فرض فإذا نوى عنده اشتملت النية على جميع القروض وإن عززت نية عند المضمضة قبل أن يغسل شيئا من وجهه ففي وجهه أن أحدهما يجزئه لأنه فعل راتب في الوضوء لم يتقدمه فرض فإذا عززت النية عنده أجزاءه كغسل الوجه والباقي لا يجزئه وهو الأصح لأن نية عززت قبل الفرض فأشبهه إذا عززت عند غسل الكف ومقالة الأول يبطل بقول الكف فإنه فعل راتب في الوضوء لم يتقدمه فرض ثم إذا عززت النية عنده لم يجزئه

﴿فصل﴾ وصفة النية أن ينوى رفع الحدث أو الطهارة من الحدث وأيهما نوى أجزاء لأنه نوى المقصود وهو رفع الحدث

(قوله بخرج اللثة) هي اللحم الذي ينبت فيه الأسنان يقال لذي يكسر اللام لا يقال للحجم الذي هو السائل بين الأسنان وهي مخوفة اللام والماء عوض من المذوق (قوله الفطرة) أي أصل الدين وأصله الابتداء والمعنى آداب الدين عشر (قوله الإبراجم) هي جمع برج وهو التي بين الأشجاع والرواجب وهي رءوس السلاميات من ظهر الكف وهي التي تعلق من كفها عند قبضها والتي تلي الأمانل هي الرواجب والتي تلي الكواهي هي الأشجاع والمبايس غلبها لأن الوسخ يعلق بقضوبها وتكسرهما ولا يتبين نظيفها إلا بتعدها وكما قاله الشر الاتصاح بالماء وهو أن يأخذ قليلا من الماء فينضح به على فريجه دفعا للشر الوسواس وقيل هو الاستنجاء بالماء ومثل عطاء عن الاتصاح فقال هو أن تنضح من الماء عند الوضوء والاستحذاء هو استعمال الحديد والمراد إزالة العانة على طريق الكتاب والتورية (قوله اختن بالقدم) قيل هو مقبل له أي منزله كان ينزل به وقيل اسم قرية بالشام وقيل هو الفأس يروى منه داء أو مخففا قيل المشد اسم قرية بالشام وبالشحيف قدم التجار وذكر الخطائي أنها جميعا مخففتان وهو الأصح قال علي بن بطال ور بما اجتمع له الأمران

﴿ومن باب نية الوضوء﴾ النية هي قصد يقال نواك الله بحفظه أي قصدك ونويت بذلك أي عزمت بقائي قصده ويقال للموضع الذي يقصده نية بتشديد الياء ونية بتخفيفها وكذلك الطيبة والطيبة قاله ابن الأعرابي وأصلها نوية فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى منهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت النون فصبح الياء أو كسرت النون كما كسرت الجلسية والنية وغيرهما من باب فعلة فانتقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله محضة) المحض الخالص من كل شئ يقال لبن محض إذا لم يخلط به ماء (قوله عززت نية) أي غابت وذهبت قال الله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة أي لا يغيب ولا يذهب

فإن نوى الطهارة المطلقة لم يجز لأن الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن نجس فلم تصح بقية مطلقة وإن نوى الطهارة للصلاة أولاً فلا يستباح إلا بالطهارة كس المصحف ونحوه أجزاء لأنه لا يستباح مع الحدث فإذا نوى الطهارة لذلك تضمنت بشعر رفع الحدث فإن نوى الطهارة لقراءة القرآن والجلوس في المسجد وغير ذلك مما يستحب له الطهارة ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجزئ لأنه لا يستباح من غير طهارة فأشبهه إذا توضأ لبس الثوب والثاني يجزئ لأنه يستحب له أن لا يفعل ذلك وهو حدث فإذا نوى الطهارة لذلك تضمنت بشعر رفع الحدث وإن نوى بطهارته رفع الحدث والتبرد والتنظف صح وضوءه على المنصوص في البويطي لأنه نوى رفع الحدث وضم إليه ما لا ينافيه ومن أمثاله ما من قال لا يصح وضوءه لأنه أشرك في النية بين القربى وبين غيرها وإن أحدث أحدثاً ونوى رفع حدث منها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يصح وضوءه لأن الأحداث تتداخل فإذا ارتفع واحد ارتفع الجميع والثاني أنه لا يصح لأنه لم يشرع جميع الأحداث والثالث أنه إن نوى به رفع الحدث الأول صح وإن نوى رفع ما بعده لم يصح لأن الذي أوجب الطهارة هو الأول دون ما بعده والأول أصح وإن نوى أن يصلي به صلاة وأن لا يصلي غيرها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يصح وضوءه لأنه لم يتوكل أمر والثاني يصح لأن نية الصلاة تضمنت رفع الحدث ونية أن لا يصلي غيرها بقوله والثالث أنه يصح لأن نوى نية تعبدية ثم غير النية في بعض الأعضاء بأن ينوى بغسل الرجل الثبره أو التنظف ولم يحضر نية الوضوء لم يصح ما غسله للتبرد والتنظف وإن قصر نية الوضوء وأضاف إليها نية التبرد فعلى ما ذكرته من اختلاف

باب صفة الوضوء

المستحب أن لا يستعين في وضوئه بغيره لما روي أن النبي ﷺ قال أنا لا نستعين على الوضوء بأحد فإن استعان بغيره جاز لما روي أن أسامة والمغيرة والربيع بن معمر بن عفرة صبا على النبي ﷺ الماء فتوضأ وإن أمر بغيره حتى وضأ ونوى هو أجزاء لأن فعله غير مستحق في الطهارة لأن نوى اتعوا وقف تحت ميزاب جرى الماء عليه ونوى الطهارة أجزاء

فصل ويستحب أن يسمي الله تعالى على الوضوء لما روي أبو هريرة أن النبي ﷺ قال من توضأ ذكر اسم الله تعالى عليه كان ظهور الجميع يده فإن نسي التسمية في أول وضوء ذكرها في أثناءها أتى بها حتى لا يخلو الوضوء من اسم الله عز وجل وإن تركها عمداً أجزاء لما روي أبو هريرة أن النبي ﷺ قال من توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان ظهور المأمرة عليه الماء

فصل ثم يغسل كفيه ثلاثين عثمان وعلياً كرم الله وجههما وصفوا وضوء رسول الله ﷺ فغسل اليدين ثلاثاً ثم ينظر فإن لم يقم من النوم فهو بالخيار إن شاء غمس يده ثم غسل وإن شاء أفرغ الماء على يده ثم غمس فإن قام من النوم فالمستحب أن لا يغمس يده حتى يغسلها لقوله ﷺ إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين يأتى يده فإن خالف وغمس لم يقصد الماء لأن الأصل الطهارة فلا يزال اليقين بالشك

فصل ثم يضمض ويستنشق والمضمضة أن يجعل الماء في فيه ويدبره فيه ثم يجمع الاستنشاق أن يجعل الماء في أنفه ويجمعه بنفسه إلى خياشيمه ثم يستنثر لما روي عمرو بن عبسة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما منكم من أحد يقرب وضوءه ثم يضمض ثم يستنشق ويستنثر إلا جرت خطايافيه وخياشيمه مع الماء والمستحب أن يبلغ فيهما لقوله عليه الصلاة والسلام للقيط بن صبرة أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالف في الاستنشاق إلا أن تكون صائغاً ولا يستقصي في المبالغة فيكون سعوطاً فإن كان صائغاً لم يبلغ للخبر وهل يجمع بينهما أو يغسل قال في الأم يجمع لأن علي بن أبي طالب عليه السلام

وقيل بعثت ورجل عزب أي بعيد من النساء وعزبت الماشية بعثت في طلب الكلأ (قوله فإن نوى الطهارة المطلقة) هي التي لم يقيد بها شيء كالصلاة ورفع الحدث ومس المصحف وغيرها

ومن باب صفة الوضوء وهو ما أخذ من الوضوء وهي الحسنة يقال وجهه وضوء أي حسن فكان من غسل وجهه ويده فغسل حسنة والمضمضة تحريك الماء في الفم وإدارته فيه وكذلك المضمضة بالماء من الموضع وهو الغسل يقال ماض ومضمض والاستنشاق اجتذاب الماء بالنفث إلى الأنف والاحتشاش أخرجه يقال نفث الماء إذا أخرجه ما أبغها من مخاط مشتق من النثرة وهي طرف الأنف وقد يستعمل بعض الكتاب في غير هذا وهو حسن أيضاً (قوله ثم يجمع) أي يري ويقال يجمع فيه إذا يري به (قوله إلى خياشيمه) أي يجمع الماء بنفسه إلى خياشيمه (قوله فيكون سعوطاً) الدعوط بالفتح الدعوات التي

وخص وضوء رسول الله ﷺ فتمضمض مع الاستنشاق بماء واحد وقال في البور يطلى بفصل بينهما المار وي طلع من مصرف
عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق ولأن الفصل أبلغ في النظافة فكان أولى
واختلف أصحابنا في كيفية الجمع والفصل فقال بعضهم على قوله في الأم يعرف غرفة واحدة فيتمضمض منها ثلاثا ويستنشق
منها ثلاثا ويبدأ بالمضمضة وعلى رواية البور يطلى يعرف غرفة فيتمضمض منها ثلاثا ثم يعرف غرفة أخرى فيستنشق منها
ثلاثا وقال بعضهم على قوله في الأم يعرف غرفة فيتمضمض منها ويستنشق ثم يعرف غرفة أخرى فيتمضمض منها ويستنشق
ثم يعرف غرفة ثالثة فيتمضمض منها ويستنشق فيجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق وعلى رواية البور يطلى يأخذ
ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق والأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله لأنه قال يعرف غرفة قلبه وأنه والثاني
أصح لأنه ما كان ترك المضمضة والاستنشاق بماز تقوله ﷺ إلا عرابي توشأ كما أمرك الله وليس فيها أمر الله تعالى المضمضة
ولا الاستنشاق ولأنه عضو باطن دونه مائل معتاد فلا يجب غسله كالعين

﴿ فصل ﴾ ولا يغسل العين ومن أصحابنا من قال يستحب غسلها لأن ابن عمر كان يغسل عينه حتى عمى والأول أصح لأنهم
ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ فولا ولا فعلا قل على أنه ليس بمسنون ولأن غسلها يؤدي إلى الضرر

﴿ فصل ﴾ ثم يغسل وجهه وذلك فرض لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم والوجه ما بين منابت شعر الرأس إلى الذقن ومنتهى
الجبين طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً والاعتبار بانقياس المعتادة لا بمن تصاع الشعر عن ناصيته ولا بمن نزل الشعر إلى
جبته وفي موضع التحذيف وجهان قال أبو العباس هو من الوجه لأنهم أنزلوه من الوجه وقال أبو اسحاق هو من الرأس لأن
الله عز وجل خلقه من الرأس فلا يصير وجهاً يفعل الناس فإن كان متحيزاً نظرت أن كانت لحية خفيفة لا تستر البشرة وجب
غسل الشعر والبشرة للآية وإن كانت كثيفة تستر البشرة وجب إفاضة الماء على الشعر لأن المواجبة تقع به ولا يجب غسل
ما تحت لماري ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ توشأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه وغرفه واحدة لا يصل الماء إلى
ما تحت الشعر مع كثافة اللحية ولأنه باطن دونه مائل معتاد فهو كذا غسل الفم والأغصا والسحب أن يخلل لحية لماري أن
النبي ﷺ كان يخلل لحية فإن كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً غسل ما تحت الخفيف وأفاض الماء على الكثيف ولا يجب
غسل ما تحت الشعر الكثيف في الوضوء إلا في خمسة مواضع الحاجب والشارب والعتيقة والعدار واللحية الكثنة للمرأة لأن
الشعر في هذه المواضع يخفى المعتادة وإن كثف لم يكن إلا نادراً فلم يكن له حكم فإن استرسلت اللحية ونزلت عن حد الوجه
ففيها قولان أحدهما لا يجب إفاضة الماء عليها لأن شعره لا يلاقي محل الفرض فلم يكن محل الفرض كاللوازة والثاني يجب لأنه شعر
ظاهر نابت على بشرة الوجه فأشبهه شعر الخد

﴿ فصل ﴾ ثم يغسل يديه وهو فرض لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق ويستحب أن يبدأ باليمنى ثم باليسرى لماري أبو

يدخل في الألف والسقوط بالضم هو الفعل كالوضوء والوضوء (قوله مائل معتاد) الحائل هو الذي يحول بين الشيئين اسم
الفاعل من حال يحول والمعتاد الذي هو وجود في العادة وليس بتأثير (قوله يؤدي إلى الضرر) الضرر ههنا العمى والضرر
الأعمى والفرقة بالضم اسم للماء المرفوف المحول بالكف ومثله خطوط خطوة واحدة والخطوة ما بين القدمين
والفرقة بالفتح المرة الواحدة اسم للفعل وهو أن يعرف الماء بكفه مجموعة الأصابع مرة واحدة والذقن مجتمعات الجبين ومنبت
الملحية (قوله تصاع الشعر) أي لينبت فصاعاً (قوله موضع التحذيف) هو الشعر الكثيف الذي بين ابتداء العذار
والزينة وهو الداخل إلى الجبين من جانبي الوجه وقال في الوسيط موضع التحذيف هو القدر الذي إذا وضع طرف الخيط على رأس
الأذن والطرف الآخر على زاوية الجبين وقع في جانب الوجه (قوله وإن كانت كثيفة) يعني اللحية الكثيفة والكثيف هو
الشجين الكثير وقد كثف الذي كثافة وكث كثافة أي كثر ونحن ولحية كثيفة وكثاء ورجل كث اللحية بالكسر للكفاف
ورجل كث وجع اللحية على ولحي بالضم والكسر والفتح ينفتح اللام منبت اللحية بالكسر واسترسلت اللحية أي طالت
واسترخت ونزلت على الوجه (قوله يخلل اللحية) هو أن يفرق أصابعه بين الشعر مأخوذ من الخلل وهو الفراغ بين الشبين
(قوله بشرة الوجه) البشرة والبشر محرك ظاهر جلد آدمي (قوله إلى المرافق) قال الزجاج إلى في هذا الموضع يعني مع وهو غير

هريرة أن النبي ﷺ قال إذا توضأتم فأيديكم أو بيمينكم فإن بدأ اليسرى أجزأه لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق ولو وجب الترتيب فيهما لما جمع بينهما ويجب ادخال المرفقين في الغسل لما روى جابر قال كان النبي ﷺ إذا توضأ أمر الماء على مرفقيه وإن طالت أطرافه وخرجت عن رؤس الأصابع فضمه بطنه قال أبو علي بن خيران يجب غسلها قولا واحداً لأن ذلك نادر ومن أصحابنا من قال فيه قولان كاللحية المسترسلة وإن كان له أصبح زائداً وكفراً اندلزمه غسلها لأنه في محل الفرض فإن كانت له يدان متساويتان على منكب أو مرفق لزمه غسلهما لوقوع اسم اليد عليهما وإن كانت أحدهما تاممة والأخرى ناقصة فالنامة هي الأصلية وينظر في الناقصة فإن كانت خلقت على محل الفرض لزمه غسلها كالأصبع الزائدة وإن خلقت على العضد ولم تحاذ محل الفرض لم يلزمه غسلها وإن حاذت بعض محل الفرض لزمه غسل ما حاذى منها محل الفرض لأن اسم اليد يقع عليهما وإن تقاع جلد من الذراع وتبدل منه لزمه غسله لأنه في محل الفرض وإن تقاع من الذراع وباع الثقلع إلى العضد ثم تبدل منه لم يلزمه غسله لأنه صار من العضد وإن تقاع من العضد وتبدل منه لم يلزمه غسله لأنه جلد تبدل من غير محل الفرض وإن تقاع من العضد وبلغ الثقلع إلى الذراع ثم تبدل منه لزمه لأنه صار من الذراع وإن تقاع من أحدهما والتحم بالآخر لزمه غسل ما حاذى منه محل الفرض لأنه بمنزلة الجلد الذي على الذراع إلى العضد فإن كان ذلك متجافياً عن ذراع لزمه غسل ما تحته وإن كان أقطع اليد ولم يبق من محل الفرض شيء فلا فرض عليه والمستحب أن يمس ما بقي من اليد ماء حتى لا يخلو العضو من الطهارة وإن لم يقدر إلا قطع على الوضوء ووجد من يوضه بأجرة المثل لزمه كما يلزم شراء الماء بمن المثل وإن لم يجد على وأخذ كالو لم يجد ماء ولا تراباً وإن توضأ ثم قطعت يده لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع من الحدث وكذلك لو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يلزمه مسح ما ظهر لأن ذلك ليس بتبدل عما تحته فلم يلزمه بظهوره طهارة كالو غسل يده ثم كشط جلده فإن أحدث بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر بالقطع لأنه صار ظاهراً وإن حصل في يده ثقب لزمه غسل باطنه لأنه صار ظاهراً

(فصل) ثم مسح برأسه وهو فرض لقوله تعالى . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ما洗تم عليه منابت الشعر المتعذر والزعتران متعلقاته في سمت الناصية والصدغ من الرأس لأنه من منابت شعره والواجب منه أن مسح منه ما يقع عليه اسم المسح وإن قل وقال أبو العباس بن القاص أقله ثلاث شعرات كما تقول في الحلق في الإحرام والذهب أنه لا يتقدر لأن الله تعالى أمر بالمسح وذلك يقع على القليل والكثير والمستحب أن يمسح جميع الرأس فيما أخذ الماء بكفيه ثم يرسله ثم يلمس طرف سبائته بطرف سبائته الأخرى ثم يضعهما على مقدم رأسه ويضع إبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه لما روى أن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله ﷺ فمسح رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر يداً فمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ولأن منابت شعر الرأس مختلفة في ذهابه يستقبل الشعر الذي على مقدم رأسه فيقع المسح على باطن الشعر دون ظاهره ولا يستقبل الشعر من مؤخر رأسه فيقع المسح على ظاهر الشعر فإذا رديده حصل المسح على ما لم يمسحه في ذهابه فإن كان عليه شعر فمسح الشعر أجزأه وإن مسح البشرة أجزأه لأن الجميع يسمى رأساً وإن كان له ذؤابة فنزلت عن الرأس فمسح ما نزل منها عن الرأس لم يجزه لأنه لا يقع عليها اسم الرأس وإن كان له شعر مسترسل عن منبته ولم ينزل عن محل الفرض

متجه أتماهو بمعناه لأنه لو كان معنى الآية اغسلوا أيديكم مع المرافق لم تكن المرافق من معنى اليد مع أن اليد تشمل هذا العضو من الأصابع إلى الكتف فكأنه لما ذكر اليد كلها أراد أن يحذف ما يقبل من يده فجعل حد الغسل المرافق وما زاد غير داخل في حد المرافق فالمرافق منقطة عما لا يغسل داخله فيما يغسل والمرافق مفصل ما بين العضد والساعد يقال فيه مرفق بفتح الميم وكسر الفاء ومرفق بكسر الميم وفتح الفاء لغتان جيدتان وهو المكان الذي يرتفق عليه الشكوى إذا ألجم راحته رأسه وتبرأ راحته إن كان عليه (قوله) كشط جلده أي نزعاً يقال كشطت البعير كسطاً نزعته جلده ولا يقال ساحت (قوله) متجافياً أي مرتفعاً غير لاسق (قوله) والزعتران منبته في سمت الناصية الزعتران بالتحريك ههنا نباتا الوجه وفي سمت الناصية أي بجذائهما لأن الناصية الشعر الذي في أعلى الجبهة والصدغان هما الشعر الذي يتجاوز موضع الأذن المتصل بشعر الرأس يقال صدغ وصدغ بالسين والصاد والتثنية الصدغ والتخفيف والصدغان الشعر الخفيف المقابل للأذن والعرضان الشعر الكثيف تحت العذارين أسفل من الأذن وقال في الوسيط العذار هو ما بين يباض الأذن وبياض الوجه (قوله) مقدم رأسه

فمسح أطرافه أجزاءه لأن اسم الرأس يتناولها ومن أصحابنا من قال لا يجره لأنه مسح على شعر في غير منيته فهو كطرف الشوابة وليس بشيء وإن كان على رأسه شامة ولم يردزعرها مسح بناصيته والمستحب أن يشتم المسح بالعمامة لما روى المغيرة بن شعبه أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته وعلى عمامته فإن اقتصر على مسح العمامة لم يجزه لأنها ليست برأس ولا نه عضو لا تلتحق المشقة في اتصال الماء اليه فلا يجوز المسح على ماثل منفصل عنه كالوجه واليد

فصل ثم مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما لما روى المقداد بن معدى كرب أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصبعيه في جحري أذنيه ويكون ذلك بما جدد غير الماء الذي مسح به الرأس لما روى أن النبي ﷺ مسح رأسه وأمسك مسبحته لأذنيه ولا تمتص وتجزع عن الرأس في الاسم والحلقه فلا تتبعه في الظهارة كسائر الأعضاء قال في الأم واليو يطي وبأخذ أصابعه ماء بهددا غير الماء الذي مسح به ظاهر الأذن وباطنه لأن الصباغ في الأذن كالغيم والأصفي الوجه فسما أفراد الغيم والأصفي الوجه بالماء فكذلك الصباغ فإن ترك مسح الأذن جاز لما روى أن النبي ﷺ قال للأعرابي توضأ كما أمرك الله وليس فيها أمر الله تعالى مسح الأذنين

فصل ثم يغسل رجله وهو فرض لما روى جابر قال أمر نارسول الله ﷺ إذا توضأ أن يغسل أرجلنا ويحجب أقدام الكعبين في الغسل لقوله تعالى وأرجلكم في الكعبين قال أهل التفسير مع الكعبين والكعبان هما العظمان الثنائان عند مفصل الساق والقدم والدليل عليه ما روى الثعلباني بن بشر أن النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه وقال أقيموا صفوفكم فلكم رأيت الرجل منا يفتق كعبه بكعب صاحبه ومنكبه بمنكبه فدل على أن الكعب ما قلناه ويستحب أن يبدأ باليمين قبل اليسرى لما ذكرناه في اليد فإن كانت أصابعه منفرجة فاستحب أن يغسل بين أصابعه لقوله ﷺ للقيط بن صبرة خال بين الأصابع وإن كانت ملتفة لا يغسل الماء إليها إلا بالتخليل وجب التخليل لقوله ﷺ خللوا بين أصابعكم لا يغسل الله بين يدي النار والمستحب أن يغسل فوق المرفقين وفوق الكعبين لقوله صلى الله عليه وسلم تأتي أمتي يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع أن يطيل غرته فليطيل

فصل والمستحب أن يتوضأ ثلاثا ثلاثا لما روى أبي بن كعب أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ثم توضأ مرتين ثم قال من توضأ مرتين آتاه الله أجره مرتين ثم توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي ووضوء الأنبياء قبلي ووضوء خليلي إبراهيم عليه السلام فإن اقتصر على مرة وأصبح أجزاءه لقوله ﷺ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به فإن غلب بين الأعضاء غسل بعضها مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا جاز لما روى عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين فإن زاد على الثلاث كره لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا وضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم

قال الجوهري مؤخر العين مثال مؤخر الذي يلي الصدغ ومقدمها الذي يلي الاذن ومؤخر الشيء بالتشديد يقتضي مقدمه يقال ضربت مقدم رأسه ومؤخره ففرق بين العين والرأس (قوله وبأخذ أصابعه) السابغ منقذ الاذن وهو الخرق فيها ويقال هو الاذن نفسها قال المعراج حتى اذا صغر الصباغ الأضغما يقال بالسين والصاد وكذا الصبغ لأن كل كفة اجتمع فيها السين والخاء أو العين أو القاف أو الطاء وتقدمت السين وجاءت الحروف بعدها ولا تبال ثانية كانت أم ثالثة أم رابعة بعد ان يكونا في كفة هذا قول قطرب فإنه يجوز ابدال السين صاد نحو سطاو صطاو الصبغ والصبغ وساخ الطعام وصاغ وصبغ وصبغ والصاخة والساخة والعصر والسفر (قوله قوم من نهم) يقال لهم بالعنبر (قوله والكعبان) هما العظمان يلتقيان عند مفصل الساق والقدم في منتهى الساق عن بين القدم ويسارها يشير الى خلاف أبي حنيفة فإن الكعب عنده هو العظم الثاني في ظهر القدم وقدا نكرة الاصمعي وأرباب اللغة والثاني المرتفع وتساوى ارتفع ونجاف فهو تأتي (قوله غرا محجلين) العرة بالضم يابس في جبهة الفرس فوق الدرهم والنحجيل يابس التواء في الفرس أو في ثلاث منها أو فرجليه قل أو كثر بعد أن يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقو بين لانهما موضع الأحبال وهي الخلاخيل والفيودود ذكر في الفائق أنه أراد محجلين من الخلية ومنه الحديث تبلغ الخلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء (قوله في الحديث فقد أساء وظلم) أساء أي فعل التضييع

فصل ويجب أن يرتب الوضوء في غسل وجهه ثم يديه ثم مسح برأسه ثم يغسل رجليه وحكي أبو العباس بن القاسم قولاً آخر أن من نسي الترتيب جاز والمشهور هو الأول والدليل عليه قوله عز وجل فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية فدخل المسح بين العساين وقطع النظر عن النظر فدل على أنه قصد إيجاب الترتيب ولا نهى عبادة تشتمل على أفعال متعبرة يرتبط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب كالصلاة والخروج فإن غسل الرأس بعد أن يغسل الأركان بعد دفعة واحدة لم يجز والأصل الوجه لا يعلم يرتب وإن اغتسل وهو محدث من غير ترتيب ونوى الوضوء ففيه وجهان أحدهما أنه يجزئه لأنه إذا باذلة لا عن الحدث الأعلى فلا يجوز عن الحدث الأدنى أولى والثاني لا يجزئه وهو الأصح لأنه استغفار ترتيباً واجباً يفعل ما ليس بواجب

فصل ويوالي بين أعضائه فإن فرق نقر يشاير ما يضر لا تله لا يمكن الاستمرار منه وإن فرق نقر يغا كثيراً وهو بقدر ما يحجب الماء على العضو في زمان معتدل ففيه قولان قال في القديم لا يجزئه لأنه عبادة بطلان الحدث فأبطلها التفرقة كالصلاة وقال في الجديد يجزئه لأنها عبادة لا يبطلها التفرقة بين التليل فلا يبطلها التفرقة الكثير كسفره الزكاة فإذا قلنا أنه يجوز قبل يلزم استئناف النية فيه وجهان أحدهما أنه يلزم لأنها انقطعت بطول الزمان والثاني لا يستأنف لأنه لم يقطع حكم النية فلم يلزم الاستئناف

فصل والمستحب لمن فرغ من الوضوء أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله لما روى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من توضأ فأحسن وضوءه ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله خالصاً من قلبه فتح الله ثوابه أبو الجحفة يدخلها من أي باب شاء ويستحب أن يقول أيضاً سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال من توضأ وقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر اليوم القيامة ويستحب لمن توضأ أن لا ينفذ يده لقوله ﷺ إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم

فصل ويستحب أن لا يشف أعضاء من بلل الوضوء لما روى ميمونة رضي الله عنها قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسل من الجنابة فأنيته بالمديل فردده ولأنه أثر عبادة فكان ركعة أولى فإن نشف جاز لما روى فليس بن سعد قال أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت له غسلاً فاعنسل ثم أنباه بملحقة ورسية فالتحف بها فكأنني أنظر إلى أثر الورس على عنقه

فصل والفرص مما ذكرناه سنة أشياء التيقوغسل الوجه وغسل اليدين ومسح بعض الرأس وغسل الرجلين والترتيب وأضاف البغلي القديم الموالاة فجعلها سبعاً وسنة اثنتا عشرة التسمية وغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق وتخليل المحبة الكنة ومسح جميع الرأس ومسح الأذنين وإدخال الماء في صاخي أذنيه وتخليل أصابع الرجلين ونظويل الغرة والابتداء بالميا من والسكرار وزاد أبو العباس بن القاسم مسح العنق بعد مسح الأذنين فجعلها ثلاث عشرة وزاد غيره أن يدعو على وضوئه فيقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تسود الوجوه وعلى غسل أيدى اللهم أعطني كتابي بيمينى ولا تعطني بشمالى وعلى مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعلى مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول

السبي وهو ضد الحسن والظلم وضع الشيء في غير موضعه ولما تأويلان قيل أساء بالنقصان وظلم بالزيادة وقيل أساء بالزيادة وظلم بالنقصان وهو الذي ذكره الثعلبي رحمه الله وأخرج بقوله تعالى ولكن كانوا أنفسهم يظلمون أي ينقصونها والظلم انتقاص حتى الغير (قوله وقطع النظر عن النظر) الظاهر المثل والشبهة وأراد أنه قطع غسل اليدين عن نظيره وهو غسل الرجلين وأدخل بينهما مسح الرأس (قوله أفعال متعبرة) وأراد أن الثاني غير الأول لأنها غسل ومسح وهو متفعل من لفظ غير (قوله كتب في رق ثم طبع بطابع) الرق بفتح الراء جلد أبيض يكتب فيه وهو جلد رقيق اسم موافق معناه والطابع بفتح الباء ككسر هالخاتم يقال طبعت على الكتاب أي ختمت وأراد ختم عليه بخاتم فلم يغير إلى يوم القيامة (قوله ملحقة ورسية) قال الجوهري ملحقة ورسية صبغت بالورس ورنها مفعلة بمعنى مفعولة مثل مصبوغة وأما ورسية منسوبه فقياس لاسباع (قوله على عنقه) جمع عكنة وهي العنق الذي يكون في البطن من السمن وانتأعلم

فيتبعون أحسنه وعلى غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط المستقيم بقطرها أربع عشرة وبأية التوفيق

﴿باب المسح على الخفين﴾

يجوز المسح على الخفين في الوضوء لما روى المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين فقلت يا رسول الله نبيت ففان بل أنت نبيت بهذا أمرني ربي ولأن الحاجة تدعو إلى ليسه وتلحق المشقة في نزعها فجاز المسح عليه كالجباثر ولا يجوز ذلك في غسل الجنابة لما روى صفوان بن عسال المرادي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سافرا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم ثم تحدث بعد ذلك وضوءا ولأن غسل الجنابة يندر فلا تدعو الحاجة فيه إلى المسح على الخف فلم يجز

﴿فصل﴾ وهل هو موقف أم لافيه قولان قال في القديم غير موقف لما روى أبي بن عمار قال قلت يا رسول الله أمسح على الخف قال نعم قلت يوما قال يومين قلت وثلاثة قال نعم وما شئت وروى وما به ذلك وروى حتى بلغ سبعة قال نعم وما به ذلك ولأنه مسح بالماء فلم يشوفت كسح الجباثر ورجع عنه قيل أن يخرج إلى مصر وقال يمسح الخقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وما روى عن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمسافر أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوما وليلة ولأن الحاجة لا تدعو إلى أكثر من يوم وليلة للقيم وإلى أكثر من ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر فلم تجز الزيادة عليه وإن كان السفر معصية لم يجز أن يمسح أكثر من يوم وليلة لأن ما زاد يستفيدة بالسفر والسفر معصية فلا يجوز أن يستفاد به رخصة ويعتبر ابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخف لأنها عبادة مؤقتة تعتبر أول وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة

﴿فصل﴾ فإن لبس الخف في الحضر وأحدث ومسح ثم سافر أم مسح مقيم لأنه بدأ بالعبادة في الحضر فلزمه حكم الحضر كما لو أحرم بالصلاة في الحضر ثم سافر وإن أحدث في الحضر ثم سافر ومسح في السفر قبل خروج وقت الصلاة أم مسح مسافر من حين أحدث في الحضر لأنه بدأ بالعبادة في السفر فثبت له رخصة السفر وإن سافر بعد خروج وقت الصلاة ثم مسح ففيه وجهان قال أبو إسحاق يتم مسح مقيم لأن خروج وقت الصلاة عنه في الحضر بمنزلة دخوله في الصلاة وجوب الأتم فكذا في المسح وقال أبو علي بن أبي هريرة يتم مسح مسافر لأنه تلبس بالمسح وهو مسافر فهو كما لو سافر قبل خروج الوقت ويخالف الصلاة لأن الصلاة تنفوت وتضيء فإذا كانت في الحضر ثبتت في المدة فصلاة الحضر فزومه فجازها والمسح لا يقوت ولا يثبت في المدة فصار كالصلاة قبل فوات الوقت وإن أحدث في السفر ومسح ثم أقام أم مسح مقيم وقال الزبي أن مسح يوما وليلة مسح ثلاث يومين وليتين وهو ثنابوم وليلة لأنه لو مسح ثم أقام في الحال مسح ثلث ما بقي له وهو يوم وليلة فإذا بقي له يومان وليتان وجب أن يمسح ثلثهما ووجه المذهب أنها عبادة تتغير بالسفر والحضر فإذا اجتمع فيها السفر والحضر غلب حكم الحضر ولم يقسط عليهما كالصلاة وإن شك هل مسح في الحضر أو في السفر بني الأمر على أنه مسح في الحضر لأن الأصل غسل الرجلين والمسح رخصة بشرط فإذا لم يتيقن شرط الرخصة رجع إلى أصل الفرض وهو الغسل وإن شك هل أحدث في وقت الظهر أو في وقت العصر بني الأمر على أنه أحدث في وقت الظهر لأن الأصل غسل الرجل فلا يجوز المسح الاقبالي فيه وإن لبس خفيه فأحدث ومسح وصلى الظهر والعصر والغروب والعشاء ثم شك هل كان مسحه قبل الظهر

﴿ومن باب المسح على الخفين﴾ (قوله في الحديث بل أنت نبيت) فيه تأويلات ثلاث قيل إن نبيت بمعنى تركت أي تركت أمرا غير الأولى وقيل بل نبيت أي قد فعلت هذا ولكنك نبيت وقيل أنه نيب النفساني اليه تأديلا لأنه أحق بالنسيان وأولى به (قوله إذا كنا مسافرين أو سافرا) مسافر من جمع مسافر وسافر جمع سافر يقال سافر جمع سافر مثل تأخر جمع تأخر ثم شك فيه الراوي ويروى سافرا من فعل مؤنث بغير نون وليس بشئ وأبي بن عمار بكسر العين ولا يقال بضمها وغيره بضم العين الأعمارة بن رومة أيضا فإنه بكسر العين على اختلاف فيه (قوله وما به ذلك) أي وما أردت وأصل بدا بغير همز ظهر أي ما ظهر لك من إرادة (قوله الحضر) مشتق من الحضور ضد الغيبة والرخصة مشتق من رخص الأسعار وهي السهولة عند

أو بعده بنى الأمر في الصلاة أنه صلاح قبل المسح فتلزم الإعادة لأن الأصل بقاؤها في ذمته وبنى الأمر في المدة أنها من الزوال
ليرجع إلى الأصل وهو غسل الرجلين

فصل ويجوز المسح على كل خف صحيح يمكن متابعة المشي عليه سواء كان من الجلد أو البود أو الخرق أو غيرها قائما
الخف الخرق فقيه قولان قال في القديم إن كان الخرق لا يمنع متابعة المشي عليه جاز المسح عليه لأنه خف يمكن متابعة المشي عليه
فقيه الصحيح وقال في الجديد إن ظهر من الرجل شيء لم يجز المسح عليه لأن ما انكشف من القدم ليس بمسح عليه واستتر حكمه المسح
والجمع بينهما لا يجوز فقلب حكم الغسل كالأول انكشف إحدى الرجلين واستترت الأخرى وإن تحرفت الظهارة فإن كانت
الظهارة صفيقة جاز المسح عليه وإن كانت نشف لم يجز لأنه كالمكشف وإن لبس خفاه شرح في موضع القسم فإن كان
متدودا بحيث لا يظهر شيء من الرجلين والظهارة إذا مشى فيه جاز المسح عليه وإن لبس جوربا جاز المسح عليه بشرطين
أحدهما أن يكون صفيقا لا ينف والثاني أن يكون متعلقا اختل أحد حدين الشرطين لم يجز المسح عليه وإن لبس خفا
لا يمكن متابعة المشي عليه إما لرقته أو لثقله لم يجز المسح عليه لأن الذي تدعو الحاجة إليه ما يمكن متابعة المشي عليه وما سواه
لا تدعو الحاجة إليه فلم تتعلق به الرخصة وفي الجر موقفين وهو الخف الذي يلبس فوق الخف وما صححنا قولان قال في القديم
والأصلي يجوز المسح عليه لأنه خف صحيح يمكن متابعة المشي عليه فاشبه المنفرد وقال في الجديد لا يجوز لأن الحاجة لا تدعو
إلى لبسه في الغالب وإنما تدعو الحاجة إليه في النادر فلا تتعلق به رخصة عامة كالجيرة فإن قلنا بقوله الجديد وأدخل يده في ساق
الجر موقف ومسح على الخف ففيه وجهان قال الشيخ أبو حامد الأسفراييني رحمه الله لا يجوز وقال شيخنا القاضي أبو الطيب
الطبري يجوز لأنه مسح على ما يجوز المسح عليه فاشبه إذا زرع الجر موقف ثم مسح عليه فإذا قلنا يجوز المسح على الجر موقف
فلم مسح عليه وأدخل يده إلى الخف ومسح عليه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يجوز المسح على الظاهر فإذا أدخل يده
ومسح على الباطن لم يجز كالأول كان في رجله خف منفرد أدخل يده إلى باطنه ومسح الجلد الذي على الرجل والثاني يجوز لأن كل
واحد منهما محل للمسح بخلاف المسح على ما شاء منهما وإن لبس خفا مقصوبا ففيه وجهان قال ابن الفاضل لا يجوز
المسح عليه لأن لبسه معصية فلم تتعلق به رخصة وقال سائر أصحابنا يجوز لأن المعصية لا تختص باللبس فلم تنع حصة العبادة
كالحاجة في الدار المقصورة

فصل ولا يجوز المسح الآن بلبس الخف على مظاهرة كاملة فإن غسل إحدى الرجلين وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى
فدخلها الخف لم يجز المسح عليه حتى يخلع ما لبسه قبل كمال الظهارة ثم يعيده إلى رجله والدليل عليه ما روى أبو بكر أن النبي
صلى الله عليه وسلم فرض للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا ظهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما فإن لبس الخفين
على مظاهرة ثم أحدث ثم لبس الجر موقفين لم يجز المسح عليه قول واحد لأنه ليس الجر موقفين على غير مظاهرة وإن مسح على
التقدين ثم لبس الجر موقفين ثم أحدث وقلنا يجوز المسح على الجر موقفين فقيه وجهان أحدهما لا يجوز المسح عليه لأن
المسح على الخف لم يزل الحدث عن الرجل فكأنه لبس على حدث والثاني يجوز لأن مسح الخف قائم مقام غسل الرجلين
وإن ظهر فلبس خفيه فأحدث قبل أن يبلغ الرجل إلى قدم الخف لم يجز له المسح نص عليه في الأم لأن الرجل حصل في
سفرها وهو محدث فصار كالو بدأ باللبس وهو محدث

فصل وإذا توضأت المستحاضة ولبست الخفين ثم أحدثت حدثا غير حدث الاستحاضة ومسحت على الخفين جاز
لأن نصلي بالمسح فريضة واحدة وما شئت من التوافق وإن تيسر الحدث وليس الخف ثم وجد الماء لم يجز له المسح على

الثقة (قوله من الجلد والبود) جمع لبد وهو صوف يندف ثم يبل ويوطأ بالرجل حتى يتلبد بعضه على بعض ويشد
(قوله وإن لبس خفاه شرح) أي عرا كالأز رار يشد بها وتدخل يشال شرجت العيبة إذا دخلت بين عراها
والجر موق فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب والجر موق أيضا معرب وهو أصغر من
الخف يبلغ إلى الساق ويقصد به السر من البرد يعمل من قطن أو صوف بالأبر أو بخاط من الخرق ومعنى
عمل أي يجعل في أسفل قطعة من جلد ولا يقصد المشي عليه والخف يقصد المشي عليه (قوله لا يشك) هو

الخف لان التيمم طهارة ضرورية فاذا زالت الضرورة بطلت من أصلها فتصير كما لو لمس الخف على حدث وقال أبو العباس بن سريج صلى بالمسح فريضة واحدة وما شاء من التوافل كالمستحاضة

﴿ فصل ﴾ والمستحب أن يمسح أعلى الخف وأسفله فيخمس يديه في الماء ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف ويصكه في يمينه على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف أصابعه لما روى المغيرة بن شعبه قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله وهل يمسح على عقب الخف فيه طريقان من أصحابنا من قال يمسح عليه قولاً واحداً لأنه خارج من الخف بلا محل الفرض فهو كغيره ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يمسح عليه وهو الأصح لما ذكرناه والثاني لا يمسح لأنه مغيل وبه قوام الخف فإذا تكرر المسح عليه بلى وخلق وأضر به وإن اقتصر على مسح القليل من أعلى الخف أجزأه لأن الخبر ورد بالمسح وهذا يقع عليه اسم المسح فإن اقتصر على مسح ذلك من أسفله ففيه وجهان قال أبو اسحق يجوز لأنه خارج من الخف بخلاف محل الفرض فهو كأعلاه وقال أبو العباس بن سريج لا يجزئه وهو المنصوص في البيهقي وهو ظاهر ما نقله المزني

﴿ فصل ﴾ إذا مسح على الخف ثم خلعه أو انقضت مدة المسح وهو على طهارة المسح قال في الجديد يغسل قدميه وقيل في القديم يستأنف الوضوء واختلف أصحابنا في القولين فقال أبو اسحق هي مبنية على القولين في تفريق الوضوء فإن قلنا يجوز التفريق كغسل القدمين وان قلنا لا يجوز التفريق لزمه استئناف الوضوء وقال سائر أصحابنا القولان أصل في أنفسهم أحدهما يكفي غسل القدمين لأن المسح قائم مقام غسل القدمين فإذا بطل المسح عاد إلى مقام المسح مقامه كالتييم إذا رأى الماء والثاني يلزمه استئناف الوضوء لأن ما يبطل بعض الوضوء أبطل جميعه كما حدث فإن مسح على خفيه ثم أخرج الرجلين من قدم الخف إلى الساق لم يبطل المسح على المنصوص لأنه لم يظهر الرجل من الخف وقال القاضي أبو حامد في جامعته يبطل وهو اختيار شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لأن استباحة المسح تتعلق باستقرار القدم في الخف ولهذا لو بدأ باللبس فأحدث قبل أن تبلغ الرجل إلى قدم الخف ثم أفرها لم يجز المسح عليه وإن مسح على الجرم فوق الخف وقلنا يجوز المسح عليه ثم نزع الجرم فوق أثناء المدة ففيه ثلاث طرق: أحدها أن الجرم فوق الخف المنفرد فإذا نزع كان على قولين أحدهما يستأنف الوضوء فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويمسح على الخفين . والثاني لا يستأنف الوضوء فعلى هذا يصح كغسل الوضوء والمسح على الخفين والطريق الثاني أن نزع الجرم فوق الخف لا يؤثر لأن الجرم فوق الخف تحت بقية الطهارة مع البطانة ولو نقض الطهارة بعد المسح لم يؤثر في طهارته والطريق الثالث أن الجرم فوق الخف كالخف فوق اللقافة فعلى هذا إذا نزع الجرم فوق نزع الخف كما نزع اللقافة وهل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل الرجلين فيه قولان

﴿ باب الأحداث التي تنقض الوضوء ﴾

والأحداث التي تنقض الوضوء خمسة الخارج من السبيلين والنوم والغلبة على العقل يفسد النوم وليس النساء ومس الفرج فأما الخارج من السبيلين فإنه ينقض الوضوء لقوله تعالى أوجاء أحدكم من الغائط وثقلته لا وضوء الا من صوب أو رجع فإذا استدخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج اتقضى الوضوء بالخارج منه لأنه لا بد للإنسان من مخرج يخرج

أن ينظر من ظاهره لون البشرة سواء أبيضاء والبشرة ظاهر جلد الإنسان وجعلها بشر (قوله غزوة تبوك) سميت بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى قوماً من أصحابه يمسحون عين تبوك أي يدخلون فيها التيمم ويخرجونه ليخرج الماء فقال عليه السلام ما زلت تبوكونها يوكا فسميت تلك الغزوة غزوة تبوك وهي تفعل من البوك (قوله) وبه قوام الخف بكسر القاف أي صلاحه يقال هذا الشيء قوام الأمر أي أصله وعمادوه يقال فلان قوام أهل بيته وهو الذي عليه عماد أمرهم (قوله بلى وخلق) بضم اللام يقال خلق الخلق التوبيع خلق إذا صار خلقاً أي قديماً وبه شرق يظرف ولا يقال بكسرهما والصغير بالسين والصاد (قوله أثناء) يقال لشيء شيء أعطاه هذا هو الأصل ثم يقال لآل ولا آخر أثناء وهو جمع شيء واللغاتما يلف على الشيء فيعطى به وجعلها لساناً مأخوذاً من اللق وهو ضم الأطراف وجعلها (ومن باب الأحداث) الخارج من السبيلين أي الطريقين والسبيل الطريق لأنهما طريقا البول والغائط (قوله ليس النساء) اللام

منه البول والغائط فإذا انسد المعتاد صار هذا هو المخرج فانتقض الوضوء بالخارج منه وإن انتشع فوق المعدة ففيه قولان أحدهما ينتقض الوضوء بالخارج منه لما ذكرناه وقال في حرمته لا ينتقض لأنه في معنى الثاني وإن لم يند المعتاد وانتشع فوق المعدة لم ينتقض الوضوء بالخارج منه وإن كان دون المعدة ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض الوضوء بالخارج منه لأن ذلك كالجائفة فلا ينتقض الوضوء بمخرج منه والثاني ينتقض لأنه مخرج يخرج منه الغائط فهو كالمعتاد وإن أدخل في أحليته ملبأ وأخرجه أو زرق في شيءاً ومخرج منه انتقض وضوءه

فصل وأما النوم فينظر فيه فإن وجد منه وهو مضطجع أو مكب أو متكى انتقض وضوءه لما روي على كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال العبدان وكاء الله فمن نام فليتوضأ وإن وجد منه وهو قاعد أو محل الحدث متمكن من الأرض فإنه قال في البولي يبطي ينتقض وضوءه وهو اختيار المذنب حديث على كرم الله وجهه ولأن ما نقض الوضوء في حال الاضطجاع نقضه في حال التعود كالأحداث والنصوص في الكتب أنه لا ينتقض وضوءه لما روي أنس قال كان أصحاب رسول الله ﷺ ينظرون النساء فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضئون وروي عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال من نام جالساً أو وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء ويخالف الأحداث قائماً انتقض الوضوء لعينها والنوم ينتقض لأنه يصحبه مخرج الخارج وذلك لا يحس به إذا قام إلا عن مستوى الجلوس ويحس به إذا نام جالساً وإن نام راكعاً أو ساجداً أو قائماً في الصلاة ففيه قولان قال في الجديد ينتقض وضوءه لحديث على رضي الله عنه ولا نه نام إلا عن مستوى الجلوس فأشبهه المضطجع وقال في القديم لا ينتقض وضوءه لقوله ﷺ إذا نام العبد في سجوده باهى الله به ملائكته بقول عبيد بن ربيعة عنده عندى وجسده ساجد بين يدي فلو انتقض وضوءه لما جعله ساجداً

فصل وأما زوال العقل بغير النوم فهو أن يجهن أو يغمى عليه أو يسكر أو يمرض فيزول عقله فينتقض وضوءه لأنه إذا انتقض الوضوء بالنوم فلا ينتقض بهذه الأسباب أولى ولا فرق في ذلك بين القاعد وغيره ويخالف النوم فإن النائم إذا كبر نكحاً وإذا نه ثبته فإذا خرج منه الخارج وهو جالس أحس به بخلاف الجنون والكران قال الشافعي رحمه الله فقد قيل أنه قل من يجهن أو يزول فليستحجب أن يغفل احتياطاً

فصل وأما لمس النساء فإنه ينتقض الوضوء وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة أو المرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما فينتقض وضوءه اللامس منهما لقوله عز وجل أو لامستم النساء فلم يجسوا ما فهمموا وفي المأموس قولان أحدهما ينتقض وضوءه لا يلمس بين الرجل والمرأة ينتقض بغير اللامس فينتقض بغير المأموس كالجائع وقال في حرمته لا ينتقض لأن عائشة رضي

لها الجلاء ومس المخرج بالكف بالشدة بغير لام اصطلاح وقع في عبارة الفقهاء ولا فرق بينهما في اللغة وهو الذي ذهب إليه في البيان والشامل وأنتدست بكفى طلب الغنى ولم أدر أن الجود من كفه بعدى فلا تأتمه ما أفاد ذوق الغنى أقنت وأعداني فبدت ما عندي

(قوله الغائط) أصله المظلم من الأرض وكانوا يأتونه لقضاء حوائجهم وكثر استعماله حتى سموا الخارج من الإنسان غائطاً وكذلك الغلا أصله المكان الخالي فسمي به الخارج ومثله البراز وهو المكان البعيد يقصده قاضي الحاجة في أشباه هذا كثيرة كالحش أصله النخل المجتمع والكثيف أصله الحظيرة التي تعمل للأهل فتسكنها من البرد والعنبر فناء الدار وكانوا يلقونها هنا لكثافتها سموها بها والنجوم من النجوة وهو المكان المرتفع كانوا يستترون به (قوله المعدة) هي من الإنسان بمنزلة الكرش من الجمرة معدة ومعدة عن ابن السكيت (قوله فإن أدخل في أحليته ملبأ) الأحليل مجرى البول من الذكر ويكون مستعملاً في مخرج اللبن من ضرع الناقة وغيرها ما أخذ من تحلل إذا جرى والمسبار ما يسير به الجرح أي ينظر غوره من ميل أو حدة أو قبلة أو عوداً لمس والسبار مثله يقال سبرت الجرح أسيره (قوله أو زرق) أي رمى من زرق بالزراق إذا رمى به وهو الرميح يقال زرق الناقة الرجل أي أخرته إلى رائها (قوله في الحديث العبدان وكاء الله) والله الذي سقطت منه عين الفعل لأن أصلها منه وقيل وكاء الله وهي الاستوقد بآدمها العجز وفي الحديث وأيت أمتا تقبو ومعنى كون العين وكاء الله أن العين في حال البتة تحفظ الدبر وتمنع خروج الخارج منه كما تحفظ الكاء الماء في السقاء وتمنع خروجها قال الشاعر

الله عنها قالت افترقت رسول الله ﷺ في الفراش فوضت يدي على أخص قدمه فلما فرغ من صلاته قال أتاك شيطانك ولو انتفض طهره لقطع الصلاة ولا تلمس ينتفض الوضوء فنفض طهره بالامس دون الميوس كالولس ذكره غيره وان لمس شعرها أو ظفرها لم ينتفض الوضوء لانه لا يلتذ به وانما يلتذ بالنظر اليه وان لمس ذات رحم محرم فغيبه قولان أحدهما ينتفض وضوء الآية والثاني لا ينتفض لأنها ليست بمحل شهوة فأشبهه لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة وان لمس صغيرة لا تشهي أو عجوزا لا تشهي فغيبه وجهان أحدهما ينتفض لعموم الآية والثاني لا ينتفض لأنه لا يقصد بلعها الشهوة فأشبهه الشعر

فصل وأما الفرج فانه ان كان بطن الكف ينتفض الوضوء لما روت بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال لا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال ويل للذين يمسون فرجهم ثم يصلون ولا يتوضأون قالت عائشة رضي الله عنها بأي وأمر هذا للرجال أفرأيت النساء قال الامت احدا كن فرجها فلتوضأ وان كان بطن الكف لم ينتفض الوضوء لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال اذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره لمس بينهما شيء فليتوضأ وضوء للصلاة والأضغاة لا يكون الا بطن الكف ولأن ظهر الكف ليس بأكله لمسه فهو كالأولج الذكر في غير الفرج فان لمس بين الأصابع فغيب وجهان المذهب انه لا ينتفض لانه ليس ببطن الكف والثاني ينتفض لأن خلقته خلقة الباطن وان لمس سائفة البر انتفض وضوءه وحكي ابن القاص قولنا لا ينتفض وهو غير مشهور وجهان لا يلتذ به والدليل على انه ينتفض انه أحد السبلين فأشبهه القبل وان انسب المخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج فغيب وجهان أحدهما لا ينتفض لأنه ليس بفرج والثاني ينتفض لأنه سبيل للحدث فأشبهه الفرج وان لمس فرج غيره من صغير أو كبير أو حي أو ميت انتفض وضوءه لأنه اذا انتفض بمس ذلك من نفسه ولم يمتك به حرمة فلا ينقض بمس ذلك من غيره وقد هتك حرمة أولى وان لمس ذكره متعلقا فغيب وجهان أحدهما لا ينتفض وضوءه كالولس يدام مقطوعة من امرأة والثاني ينتفض لأنه قد وجده من الذكر ونخاع اليد المقطوعة فانه لم يوجده من المرأة وان لمس فرج بهيمة لم يجب الوضوء وحكي ابن عبد الحكم قولنا آخر انه يجب الوضوء وليس بشيء لأن البهيمة لا حرمة لها ولا تعبد عليها وان لمس الخنثى التشكل فرجه أو ذكره أو لمس ذلك منه لم يجب ينتفض الوضوء حتى يتحقق انه من الفرج الأصلي أو الذكر الأصلي ومضى جواز أن يكون الذي لمسه غير الأصلي لم ينتفض الوضوء وكذا لو نيقنا انه انتفض طهر أحدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد منهما لأن الطهارة متيقنة فلا يزال ذلك بالك

فصل وبما روى هذه الأشياء الحسة لا ينتفض الوضوء كدم الفصد والحجامة والتي لما روى أنس أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه وكذلك كل شيء من المحجوم لا ينتفض الوضوء وحكي ابن القاص قولنا آخر ان أكل لحم الخنزير وينقض الوضوء وليس بمشهور والدليل على انه لا ينتفض الوضوء لما روى جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء لما غابت النار ولانه اذا لم ينتفض الوضوء يأكل لحم الخنزير وهو حرام فلا ينقض بغيره أولى وكذلك لا ينتفض الطهر ببقية المصلي لما روى جابر أن النبي ﷺ قال الضحك ينقض الصلاة ولا ينتفض الوضوء والمستحب ان يتوضأ من الضحك في الصلاة ومن الكلام القبيح لما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال لأن أتوضأ من البهيمة

ادع أحبها باسمه لا نفسه • ان أحبها هي صبيان اله

شأنك فعبث غشها وسمينها • وأنت اله السفلى اذا دعيت نصر

وقال آخر

(قوله يا هي الله بهملائكته) أي فآخر والمباهاة المتفاخرة وتباهوا تفاخروا (قوله أخص قدمه) الاخص ما دخل من باطن القدم فلم يمس الأرض في الوضوء وأصل الخص الضمور يقال رجل أخص أي ضامر البطن وقيل للجاعة مخضة لضموها البطن فيها قال الله تعالى فن اضطر في مخضة (قوله ويل للذين يمسون فرجهم ثم يصلون ولا يتوضأون) ويل كلمة تعال عند الحالك وقيل الويل الحزن وقيل وادى جهنم (قوله هتك حرمت) أي فرجها وكذا (قوله وهو في الهتك أبلغ) وأصل الهتك خرق السر عمام راءه وقد هتك فانهك وجعل هتهك حرمة المصحف منزلة خرق السر (قوله لحم الخنزير) الخنزير ومن الأبي

الخبثية أحب الي من أن أتوضأ من الطعام الطيب وقالت عائشة رضي الله عنها يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ من الكرامة العوراء وقال ابن عباس الحدث حدثان حدث المسان وحدث الفرج وأشهدهما حدث المسان

﴿فصل﴾ ومن يتيقن الطهارة ويشك في الحدث يتي على يقين الطهارة لأن الطهارة يقين فلا يزال ذلك بالشك وإن يتيقن الحدث ويشك في الطهارة يتي على يقين الحدث لأن الحدث يقين فلا يزال بالشك وإن يتيقن الطهارة والحدث ويشك في السابق منهما نظر فإن كان قبله طهارة فهو الآن محدث لأنه قد يتيقن أن الطهارة قبلها ما ورد عليها حدث فأزالها وهو يشك هل ارتفع هذا الحدث بطهارة بعده أم لا فلا يزال يقين الحدث بالشك وإن كان قبله ما حدث فهو الآن مشكوك لأنه قد يتيقن أن الحدث قبله ما قد ورد عليه طهارة فأزالته وهو يشك هل ارتفعت هذه الطهارة بحدث بعدها أم لا فلا يزال يقين الطهارة بالشك وهذا كما نقول في رجل أقام بينة يدين وأقام المدعى عليه بينة بالبراءة فأنقدم بينة البراءة لأننا نتيقن أن البراءة وردت على دين واجب فأزالته ونحن نشك هل اشتغلت ذمته بعد البراءة يدين بعدها فلا يزال يقين البراءة بالشك

﴿فصل﴾ إذا أحدث حرمت عليه الصلاة لقوله ﷺ لا يقبل الله صلاة بغير طهور وبحرم عليه الطواف لقوله ﷺ الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام وبحرم عليه من المصحف لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون ولم يروى حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال لا تمس القرآن إلا وأنث طاهر وبحرم عليه جلده في كفه لأنه إذا حرم مسه فلا بد بحرم جلده وهو في المثلث أبلغ أولى ويجوز أن يتركه بين يديه ويتصفح أوراقه محتشبة لأنه غير مباشر له ولا حامل لموهل بجوز للصبيان حمل الأوراق وهم محدثون فيه وجهان أحدهما لا يجوز تركها لا يجوز تركها لهم والثاني يجوز لأن طهارتهم لا تنحفظ وحاجتهم إلى ذلك ماسة وإن حمل رجل متاعاً وفي جلته مصحف وهو محدث جاز لأن القصد نقل المتاع فعمافي من القرآن كما لو كتب كتاباً إلى دار الشرك وفيه آيات من القرآن وإن حمل كتاباً من كتب الفقه وفيه آيات من القرآن أو حمل الدراهم الأندلسية أو الثياب التي طرزت بها آيات من القرآن ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه يحمل القرآن والثاني يجوز لأن القصد منه غير القرآن وإن كان على موضع من بدنه نجاسة فمس المصحف بغيره جاز وقال القاضي أبو القاسم السيمري رحمه الله لا يجوز تركها لا يجوز للحدث أن يمس المصحف بظهره وإن كانت الطهارة نجس في غيره وهذا لا يصح لأن حكم الحدث يتعدى وحكم النجاسة لا يتعدى محلها

﴿باب الاستطابة﴾

إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء عليه ذكر الله عز وجل فالمستحب له أن يضحيه لماروى أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه وانما وضعه لأنه كان عليه بحمد رسول الله ويستحب أن يقول إذا دخل الخلاء باسم الله لقوله ﷺ ستر ما بين عورت أمتي وأعين الجن باسم الله يستحب أن يقول اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث لماروى أنس

يقع على الذكر والآن يستحق الاسم قبل الجزر ويستحب إلى وقت وهو الذي أراد في الحديث لا ماسواه من سائر الأتعام وهو ينقض الوضوء في قول بعض العلماء (قوله المصحف) هو مفعول من قولهم أصحف المصحف إذا جمع أو رافقه عن الجوهرى ويجوز كسر الميم (قوله وحاجتهم إلى ذلك ماسة) أي مهمة يقال حاجة ماسة أي مهمة وقد سمت إليه الحاجة هذا ذكره الجوهرى في الصحاح (ومن باب الاستطابة) قال الهروي سميت استطابة من الطيب يقال فلان يطيب جسده بمساعليه من الخبث أي يطهره وطاب الرجل وأطاب نفسه أي أزال عنها الأذى وطهر البدن منها قال

يارخا فاظ على مطلوبه يعجل كف البخاري المطيب

والمستحب يطيّب موضع الاستنجاء من أثر الغائط وينظفه وقد كرنا أن الخلاص للموضع الذي ليس فيه أحد من الناس فسمى به البخارج من الإنسان (قوله الخبث والخبائث) ير ويضم الباء واسكانها قال أبو بكر الانباري الخبث الكفر والخبائث الشياطين وقال أبو الهيثم الخبث يضم الباء جمع الخبيث وهو الذكرك من الشياطين والخبائث جمع خبيثة وهي الأتني من الشياطين وفي الحديث أعوذ بك من الخبيث الخبث قال أبو عبيد الخبيث ذو الخبث في نفسه والخبث الذي أعوانه خبثاء كما يقال قوى مقوى بالقوى في نفسه والقوى أن تكون دابته فورية وقال أبو بكر يقال رجل مخبث إذا كان يعلم الناس الخبث

أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال ذلك ويقول إذا خرج غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني لما روى أبو داود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني وروى عائشة رضي الله عنها قالت ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط إلا قال غفرانك ويستحب أن يقدم في الدخول رجلاه اليسرى وفي الخروج رجلاه اليمنى لأن اليسار للآذى واليمين لما سواه وإن كان في الصحراء أبعد لما روى المغيرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب إلى الغائط أبعد ويستتر عن العيون بشيء لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجتمع كتيبا من رمل فليستر به ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يغائط ولا يبول ويجوز ذلك في البنيان لما روى عائشة رضي الله عنها أن ناسا كانوا يكرهون استقبال القبلة بقر وجهم فقال رسول الله ﷺ أوفد فعلوها حولوا بمعدني إلى القبلة ولأن في الصحراء خلعا من الملائكة والجن يصلون فيستقبلهم بفرجه وليس في البنيان ذلك ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ويرناد موضعا للبول فإن كانت الأرض صلبة دقها بعود أو حجر حتى لا يترشش عليه البول لما روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا أراد أحدكم أن يبول فليرد لبوله ويكره أن يبول قائما من غير علم لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما بليت قائما منذ أسلمت ولأنه لا يأمن أن يترشش عليه ولا يكره ذلك للعنف لما روى أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا لعله بما يضيء ويكره أن يبول في ثقب أو سرب لما روى عبد الله بن سرجس أن النبي ﷺ نهى عن البول في جحر ولا نثر ما خرج منه ما يفسده أو يرد عليه البول ويكره أن يبول في الطريق والظل والموارد لما روى معاذ أن النبي ﷺ قال اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل ويكره أن يبول في مساقط النهار لانه يقع عليه فينجس ويكره أن يسكن لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهمما يتحدتان فإن الله تبارك وتعالى يمقت على ذلك ويكره أن يرد السلام أو يحمد الله إذا عطس أو يقول مثل ما يقول المؤمن لأن النبي ﷺ سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى نوحا ثم قال كرهت أن أذكر الله تعالى الأعلى ظهر والسنح أن يشكى على رجلاه اليسرى لما روى سراق بن مالك رحمه الله تعالى قال علمنا رسول الله ﷺ إذا أتينا الخلاء أن نتوكل على اليسار ولانه أسهل في قضاء الحاجة ولا يطيل القعود

وأجاز بعضهم أن يقال رجل محبب الذي ينسب الناس إلى الخبث قال الخطابي الخبث مضمومة الباء جمع خبيث وأما الخبيثات فإنه جمع خبيثة فأما الخبث ما كنهه الباء فإنه مصدر خبث الشيء يحبب خبثا وقد يجعل اسما قال ابن الأعرابي الخبث المكروه فإن كان من الكلام فهو النتم وإن كان من المثل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام (قوله غفرانك) هو مصدر كالسكران والكفران وأصل الغفر السز والتغطية ومنه سبي الغفر لتغطيته الرأس والمغفرة ستر الله على عباده وتغطيتهم والغفور السائر ومعنى طلب الغفران ههنا لأنه ترك ذكر الله عامدا وفيما سواه يتركه ساهيا وانتصابه بفعل مضمرا أي أطلب غفرانك (قوله وعافاني) لأن احتباس الأذى في الجوف علة متلقة بخمد الله تعالى على العافية منها (قوله فليرد لبوله) أي يطلب والرائد الطالب أي يطلب موضع النار نحو الثلايرد عليه البول فيترشش وقد راد وأراد واستراد إذا طلب واختار (قوله أتى سباطة قوم) السباطة الكناسة التي تخرج كل يوم بأفنية البيوت إذا كثرت من سبط عليه الغطاء إذا تابعه (قوله لعله بما يضيء) هي منعطف الرجلين والمأبص باطن الركبة من كل شيء (قوله ويكره أن يبول في ثقب أو سرب) الثقب واحد الثقوب وهو المستطيل في الأرض والسرب بيت في الأرض يقال انسرب الوحش في سربه وانسرب الثعلب في وكره الذي لا مثله فإذا كان له مثله فهو نقي من فقه اللغة (قوله اتقوا الملاعن) سميت ملاعن لأن من رآها قال لعن الله من فعل هذا والبراز أصله الفضاء الواسع فسمي به الخارج من الإنسان وقارعة الطريق سميت قارعة لأنها تنفرع أي تصيبها الأرجل والخوافر والانتلاف والقارعة بمعنى مفعولة كعيشة راصية بمعنى مرضية (قوله يضربان الغائط) معناه يسيران من قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض أي يسافرون ويسون (قوله يمقت على ذلك) قال الحروري المقت أشد البغض يقال مقتنه

لماروي عن لقمان عليه السلام أنه قال طول القعود على الحاجة يجمع منه الكبد ويأخذ منه الباسور فأقعدوه بنا وانخرجوا ذهاباً تمنح حتى يخرج إن كان هناك شيء ويصح ذكره من مجامع العروق ثم ينزله المستحب أن لا يستنجى بالماء في موضع قضاء الحاجة لماروي عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في مستحبته ثم ينوشها فإن عامة الوسواس منه

فصل الاستنجاء واجب من البول والغائط لماروي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستنج بثلاثة أحجار ولأنها نجاسة لاتلحق المشقة في إزالتها فالباطن نصح الصلاة معها كسائر النجاسات وإن خرجت منه حصاة أو دودة لا رطوبة معها ففيه قولان أحدهما يجب منه الاستنجاء لأنها لاتخلو من رطوبة والثاني لا يجب وهو الأصح لأنه خارج من غير رطوبة فاشبه الريح ويستنجى قبل أن ينوشها فإن نوحاً ثم استنجى صبح الوضوء وإن نيم ثم استنجى لم يصح التيمم وقال الربيع فيه قول آخر أنه يصح قال أبو اسحق هو من كبسه والأول هو المنصوص عليه في الأم ووجه أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما تستباح به الصلاة من نجاسة النجس فلا تستباح مع بقاء المانع وبخالف الوضوء فإنه يرفع الحدث فإذا أن رفع الحدث والمانع قائم وإن تيمم وعلى يده نجاسة في غير موضع الاستنجاء ففيه وجهان أحدهما أنه كنجاسة النجس والثاني أنه يصح التيمم لأن التيمم لا تستباح به الصلاة من هذه النجاسة فصح فعله مع وجودها بخلاف نجاسة النجس وإن أراد الاستنجاء نظرت فإن كانت النجاسة بولاً أو غائطاً ولم تجاوز الموضع المعتاد جاز بالماء والحجر والأفضل أن يجمع بينهما لأن الله تعالى أنبأ على أهل قباة فقال فيه رجال يحبون أن يظهروا والله يحب المطهرين فسألم النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعون فقالوا ننع الحجارة الماء فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالله أفضل لأنه أبلغ في الانقاء وإن اقتصر على الحجر جاز لماروت عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر رضي الله عنه خلفه بكون من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء تنوشاً به قال ما أمرت كما قلت أن تنوشاً ولو فعلت لكان منه ولأنه قد يفتل بالخارج في موضع لا يلحق الماء فيه فسقط وجوبه وإن أراد الاقتصار على الحجر لزمه أمران أحدهما أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا الرصاص لا يزيله إلا الماء والثاني أن يستوفي ثلاث مسحات لماروي أن رجلاً قال لسلمان رضي الله عنه علمكم نيككم كل شيء حتى الخراءة فقال أجل ثمنا أن تجزئ يا قتل من ثلاثة أحجار فإن استنجى بحجر له ثلاثة أحراف أجزاء لأن القصد عدد المسحات وقد وجد ذلك وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة رضي الله عنه يضع حجر على مقدم صفحته اليمنى ويمررها إلى آخرها ثم يدبر الحجر إلى الصفحة اليسرى ويمرر عليها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه ويأخذ الثاني فيمره على الصفحة اليسرى ويمرر إلى آخرها ثم يدبره إلى صفحته اليمنى فيمرر عليها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه ويأخذ الثالث فيمرره على الصفحتين والمسررة لقوله صلى الله عليه وسلم يقبل بواحد ويدبر بآخره بخلاف الثالث وقال

يفقه فهو مقبوت ومعموت (قوله الباسور) واحد البواسير وهي علة تأخذ في المفعدة وفي داخل الاضوحي يتردى عند القائط

(قوله يجمع منه الكبد) يقال وجع يجمع بكسر الجيم في الماضي وقبحه في المستقبل قال

قعيدك ألا تسمعي ملامة ولا تسكني فرح القواد فيجمعها

(قوله فأقعدوه بنا) نصفرهون وهو البسر الخفيف قال الله تعالى يحشون على الأرض هونا أي خفياً سهلاً (قوله ثم ينزله) ثم ينزله

قال الجوهري الترنجيب في جفوة وفي الحديث فليستر ذكره ثلاث نترات يعني بعد البول (قوله لا يبولن أحدكم في مستحبته)

يعني في موضع غائط وحيت بغسل لأنه يترشش عليه مأخوذ من الحمام وأصله الجيم وهو الماء الحار (قوله عامة الوسواس منه)

الوسواس حديث النفس وفي معناه تأويلان قيل لأنه ينجس إلى المتوضئ أنه يترشش عليه فلا يزال معه الوسواس من ذلك وقيل

أنه يتقسه يثبت الوسواس في القلب وحكي أن جماعة من الشعراء لا يستنجون بطلبون أن ينشأ الوسواس في صدورهم في قول

الشعر فأعود بالله من كلام هذا منشؤه (قوله حتى الخراءة) مكسورة الخاء محدودة هي آداب التحلى والقعود عنه

قضاء الحاجة (قوله أجل) يقع في جواب الخبر فيحقيقه يقال قد فعلت كذا فيقول أجل ولا يصلح في جواب

الاستفهام فأما نعم فتحقيقة للاستفهام عنه (قوله الصفحتين والمسررة) الصفحتان جانبا الجري والمسررة بفتح الراء لا غير

مجري القائط سرب الماء يسرب إذا سال ككأنها سميت بذلك لما يسيل منها من القائط وأما بالنضم فهو الشعر

أبو اسحق بن حجر على الصفحة اليمنى وحجرا على الصفحة اليسرى وحجرا على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حجرين للصفحتين وحجرا للمسربة والأول أصبح لأنه يمر كل حجر على الموضع الثلاثة ولا يجوز أن يستنجي يمينه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كانت يدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى فظهره وظهره وكانت يده اليسرى تحلاه وما كان من أذى فإن كان يستنجي بغير الماء أخذ ذكره يسرا ومسحه على ما يستنجي به من أرض أو حجر فإن كان الحجر صغيرا غمز عليه أو أمسكه بين إبهامى رجله ومسح ذكره عليه يساره وإن كان يستنجي بالماء صب الماء يمينه ومسحه يساره فإن خالف واستنجي يمينه أجزأه لأن الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد فلم يمنع محته

فصل ويجوز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه قال أصحابنا يقوم مقامه كل جامد طاهر مزيل للعين ليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان فأما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به لأنه بنجس بملاقاة النجاسة فيزيد في النجاسة وما ليس بطاهر كالروث والحجر النجس لا يجوز الاستنجاء به لئيه **قوله** عن الاستنجاء بالروث ولا نجس فلا يستنجي به كالماء النجس فإن استنجي بذلك لزمه بعد ذلك أن يستنجي بالماء لأن الموضع قد صار نجسا بنجاسة نادرة فوجب غسله بالماء ومن أصحابنا من قال يحزى فيه الحجر لأنها نجاسة على نجاسة فلم يؤثر وما لا يزيل العين لا يجوز به الاستنجاء كالزجاج والحمة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي **صلى الله عليه وسلم** نهى عن الاستنجاء بالحمة ولأن ذلك لا يزيل النجس وما له حرمة من المطعومات كالخبز والعظم لا يجوز به الاستنجاء لأن النبي **صلى الله عليه وسلم** نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال هو زادوا منكم من الجن فإن خالف واستنجي به لم يحز به لأن الاستنجاء بغير الماء رخصة والخصة لا تتعلق بالمعاصي وما هو جزء من الحيوان كذئب حمار لا يجوز الاستنجاء به ومن أصحابنا من قال يجوز والأول أصح لأنه جزء من حيوان فلم يحز الاستنجاء به كالأستنجي بيده ولأن له حرمة فهو كالطعام وإن استنجي بحلته مذبوغ فيه قولان قال في حرمة لا يجوز لانه كالرمة وقال في الأم يجوز لانه إن كان ليثا فهو كالخرق وإن كان خشبا فهو كالخرف وإن استنجي بحلته حيوان ما كحل اللحم لم يكن غير مذبوغ ففيه قولان قال في الأم وحرمة لا يجوز لانه لا يرفع النجس للزوجه وقال في البويطى يجوز والأول هو المشهور

فصل وإن جاوز الخارج الموضع المعتاد فإن كان غائطا فخرج إلى ظاهر الآلية لم يحز فيه إلا الماء لأن ذلك نادر فهو كسائر النجاسات وإن خرج إلى باطن الآلية ولم يخرج إلى ظاهرها ففيه قولان أحدهما أنه لا يحزى فيه إلا الماء لأنه نادر فهو كما لو خرج إلى ظاهر الآلية والثاني يحزى فيه الحجر لأن المهاجرين رضي الله عنهم هاجروا إلى المدينة فأكلوا الثمر ولم يكن ذلك عادتهم ولا شك أنه رقت بذلك أجوافهم ولم يؤمر وأبالاستنجاء بالماء ولأن ما يزر يد على المعتاد لا يمكن ضبطه فجعل الباطن كله حادا ووجب الماء فيما زاد وإن كان بولا ففيه طريقان قال أبو اسحاق إذا جاوز مخرجه حتى يرجع على الذكر أعلاه وأسفله

المستدق على الصدر **(قوله غمز غمزه عليه)** يقال غمز إذا مسك الحجر به ثلاثا يتحرك يقال غمزه إذا لمسه بقوة وشدة **(قوله بنجاسة نادرة)** يقال نادر الشيء يندر ندرا إذا سقط وشذ ولم يأت إلا قليلا والحمة الفحمة وهي ما سبق من العود إذا أسود من احتراق النار لا قوة فيه ولا صلابته قال طرفة

أشجاك الربع أم قدمه أم رماد دلس حمة

(قوله في العظم هو زادوا منكم من الجن) الزاد طعام المسافر في سفره وأراد هنا أنه طعامهم لأنهم سألو النبي **صلى الله عليه وسلم** إذا كان من زادوا هم من جن الجزير فآعطاهم العظم يسمونه ولا يأكولونه وفي حديث عن أبي هريرة قلت يا رسول الله سأل العظم والرثة قال أتاني وفد من نصيبين فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يبرؤا روثه ولا يعظم الا يوجدوا عليه طعنا رواه البخاري في صحيحه **(قوله كرامة)** هي العظم البالي ومنه قوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم وجع الرميم ورميم يقال منه رم العظم برم بالكسر رمة أي بلى وقيل رمة جمع رميم كجليل وجلة سبيش رمة وربما لأنها بلى إذا قدمت وقيل لأن الأبل ترميها أي تأكلها **(قوله للزوجه)** يقال زج الشيء إذا تخطط وتهدد وهو شئ زج وزج به أي على ذكره الجوهري **(قوله لا يمكن ضبطه)**

لم يجز فيه الا الماء لان ما يخرج من البول لا ينتشر الا نادرا بخلاف ما يخرج من الدم فإنه لا بد من أن ينتشر ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز فيه الا الماء نص عليه في البولي ووجهه ما قال أبو اسحاق والثاني أنه يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز موضع الحشفة نص عليه في الأم لأنه لما جاز الحجر في الغائط ما لم يجاوز باطن الألية لتعذر الضبط ويجب أن يجوز في البول ما لم يجاوز الحشفة لتعذر الضبط وان كان الخارج نادرا كالدم والمذي والودي أو دودا أو حصاة وقلنا انه يجب منه الاستنجاء فهل يجزى فيه الحجر أم لا فيه قولان أحدهما أنه كالبول والغائط وقد ينهما والثاني لا يجزى فيه الا الماء لأنه نادر فهو كائر النجاسات

باب ما يوجب الغسل

والذي يوجب الغسل ابلاج الحشفة في الفرج وخروج المني والحيض والنفاس فأما ابلاج الحشفة فإنه يوجب الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إذا التقي الختان وجب الغسل والتقاء الختانين يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وذلك أن ختان الرجل هو الجلد الذي يبقى بعد الختان وختان المرأة جلدة كعرق اليدك فوق الفرج فتقطع عنها في الختان فإذا غابت الحشفة في الفرج حاذى ختانها فإذا تعاضيا فقد التقيا ولهذا يقال التقي الفارسان إذا تعاضيا وان لم يتصافيا فإن أوج في فرج امرأة ميتة وجب عليه الغسل لأنه فرج آدمية فأشبهه فرج الحية وان أوج في دبر امرأة أو رجل أو بهيمة وجب عليه الغسل لأنه فرج حيوان فأشبهه فرج المرأة وان أوج في دبر غنمي مشكل وجب عليه الغسل وان أوج في فرجه لم يجب بل يواز أن يكون ذلك عضوًا زائدا فلا يجب الغسل بالشك

فصل وما خرج المني فإنه يوجب الغسل على الرجل والمرأة في النوم واليخطة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الماء من الماء وروى أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي ﷺ ففالت يارسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا رأت الماء فإن احتلم ولم ير المني أو شك هل خرج المني لم يلزمه الغسل وان رأى المني ولم يذكر احتلاما لزمه الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يجد البليل ولا يذكر الاحتلام قال يغسل وعن الرجل يرى أنه احتلم ولا يجد البليل قال لا يغسل عليه وان رأى

أي حفظه والضبط جودة التحفظ بالشيء والحشفة رأس الذكر وما فوق الختان (قوله لتعذر الضبط) أي لتعسره قال القنبي وأصل الاستنجاء من التجرة وهو ما يرتفع من الأرض كانوا يستنجون بها عند قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى إذا مسح موضع التجرة بالحجر أو غسله بالماء وقال في الشامل الاستنجاء مأخوذ من تجرت الشجر واتجيتها واستنجيتها أي قطعتها كأنه قد قطع الأذى عن نفسه بالماء أو بالحجارة وهذا قول شمر (قوله المني) هو كذا كره في أصل الكتاب

(ومن باب ما يوجب الغسل) الغسل على ثلاثة أقسام بالضم والفتح والكسر فالغسل بالضم هو الاسم وبالفتح المصدر يقال غسل الشيء غسلا وغسلا يضمهما قال الكعبي

نحت الألاء في نوعين من غسل • باتا عليه بنحو حال وتقطار

يصف ثور وحش يسيل عليه ما على الشجرة من الماء ومن معاني الغسل بالضم أيضا الماء ومنه حديث ميمونة رضي الله عنها أنبت لرسول الله ﷺ غسلا وأما الغسل بالفتح فهو المصدر يقال غسلت الشيء غسلا بالفتح كهي في مثل غسل التوب وغسل البدن وغسل الرأس وما شاكله جميعها مصادر كالأكل والاكل والطعم والطعم والخير والخير قالت عبقرا الهندسية

فلا تغسلن الدهر منها رهوسكم • اذا غسل الأوساخ ذوالغسل بالغسل

وأما الغسل بالكسر فهو ما يغسل به الرأس من البدر والخطمي وغيره وأنشد ابن الاعرابي

في البيل ان الغسل ما دمت أيما • على حرام لا يعني الغسل

قال الأخفش ومنه الغسلين وهو ما تغسل من لحوم أهل النار ودماهم ويزيد فيه البلاء والنون ككازيد في عبقر بن (قوله ابلاج الحشفة في الفرج) أي ادخالها ومنه قوله تعالى يوح البيل في النهار والحشفة ما فوق الختان من الذكر (قوله خروج المني) المني مشدد لا غير وسمى منيا لأنه يعني أي يراق وبسميت البليدني لما يراق فيها من الدماء يقال معنى الرجل وأني اذا

الماء في فرائض نام فيه هو وغيره لم يلزمه الغسل لأن الغسل لا يجب بالشك والأولى أن يغتسل وإن كان لا ينام فيه غيره لزمه الغسل وإعادة الصلاة من آخر يوم نام فيه ولا يجب الغسل من المذي وهو الماء الذي يخرج بآتي شهوة لما روى عن علي "كرم الله وجهه" قال كثير جلامداه جعلت أشغل في الشتاء حتى تشفق ظهري قد كثرت ذلك فقلت **يقول** قال لا تفعل إذا رأيت المذي فأغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فإذا انضحت الماء فأغسل ولا من الودي وهو ما يقطر منه عند البول لأن الإيجاب بالشرع ولم يرد الشرع إلا في المني فإذا خرج منه ما يشبه المني والمذي ولم يميزه فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال يجب عليه الوضوء منه لأن وجوب غسل الأعضاء متيقن وما زاد على أعضاء الوضوء مشكوك في وجوبه فلا يجب بالشك ومنهم من قال هو مخير بين أن يجعله منيا فيجب الغسل منه وبين أن يجعله مذي فيجب الوضوء وغسل الثوب منه لأنه يحتمل الأمرين احتمالاً واحداً وقال الشيخ الإمام أحسن الله توفيقه وعندى أنه يجب أن يتوضأ مرنياً ويغسل سائر بدنه ويغسل الثوب منه لأن جعلناه متبياً وأوجبنا عليه غسل ما زاد على أعضاء الوضوء بالشك والأصل عدمه وإن جعلناه مذياً أوجبنا عليه غسل الثوب والترتيب في الوضوء بالشك والأصل عدمه وليس أحد الأصلين أولى من الآخر ولا سبيل إلى إسقاط حكمهما لأن الزمة قد اشتغلت بفرض الطهارة والصلاة والتخيم لا يجوز لأنه إذا جعله مذي لم يأمن أن يكون منيا فلم يغتسل به وإن جعله منيا لم يأمن أن يكون مذي ولم يغسل الثوب منه ولم يرتب الوضوء منه وأحب أن يجمع بينهما بالسقوط الفرض يقيان

فصل وأما الحيض فإنه يوجب الغسل لقوله عز وجل وبسئلك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا نظهرن فأتوهن الآية قبل في التفسير هو الاغتسال وقوله صلى الله عليه وسلم لقاطمة بنت أبي حبيش إذا أقبلت الخيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغتسلي وصلى وأما دم النفس فإنه يوجب الغسل لأنه حيض مجتمع ولأنه يحرم الصوم والوطء ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض وأما إذا ولدت المرأة ولداً ولم ترد ما فيه وجهان أحدهما أنه يجب عليها الغسل لأن الولد مني منعقد والثاني لا يجب لأنه لا يسمى منيا وإن استدخلت المرأة المني ثم خرج منها لم يلزمها الغسل

فصل وإن أسلم الكافر ولم يجب عليه غسل في حال الكفر فاستحب أن يغتسل لما روى أنه أسلم قيس بن عاصم قائم النبي **عليه السلام** أن يغتسل ولا يجب ذلك لأنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي **عليه السلام** بالغسل وإن وجب عليه غسل في حال الكفر ولم يغتسل لزمه أن يغتسل وإن كان قد اغتسل في حال الكفر فهل يجب عليه إعادة فيه وجهان أحدهما لا يجب إعادة لأنه غسل صحيح يدل على أنه يتعلق به إباحة الوطء في حق الخائض إذا ظهرت فلم تجب إعادة كغسل المسلم والثاني يجب إعادة وهو الأصح لأنه عبادة محضة فلم تصح من الكافر في حق الله تعالى كالصوم والصلاة

فصل ومن أجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله لانا دللنا على أن ذلك يحرم على المحدث فلأن يحرم على الجنب أولى ويحرم عليه قراءة القرآن لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي **عليه السلام** قال لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن ويحرم عليه اللبث في المسجد ولا يحرم عليه العبور بقوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل وأراد موضع الصلاة وقال في البوريطي ويكرهه أن ينام حتى يتوضأ لما روى أن عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله أبرق أحدنا وهو جنب قال نعم إذا توضأ أحدكم فليبرق فقال أبو علي الطبري وإذا أراد أن يطأ أو يأكل أو يشرب توضأ ولا يستحب ذلك للخائض لأن الوضوء لا يؤثر في حدثها ويؤثر في حدث الجنابة لأنه يخففه ويزيله عن أعضاء الوضوء

خرج منه ذلك **(قوله المذي)** هو ماء رقيق يخرج عقب نظر يشدد ويخفف والتخفيف فيه أكثر يقال مذي وأمدى إذا سال منه ذلك والودي بالذال ساكنة مهمة يخرج على أثر البول لا شهوة وهو مخفف يقال ودي الرجل **(قوله)** وإذا انضحت الماء فأغسل (النضج الرش والرشح يقال نضجت القرية والجابية تنضج بالفتح نضجا إذا رشح ماء والنضج بالخاء المعجمة أكثر من النضج ولا يقال منه فعل ولا يفعل وقال أبو زيد يقال منه فعل يفعل

﴿باب صفة الغسل﴾

إذا أراد الرجل أن يغتسل من الجنابة فإنه يسمي الله عز وجل وينوي الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح إلا بالغسل كقراءة القرآن والجلوس في المسجد ويغسل كفيه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الماء ثم يغسل ما على فرجه من الأذى ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يدخل أصابعه العشر في الماء فيغرف بها غرقة يخلل بها أصول شعره من رأسه وحيتته ثم يحني على رأسه ثلاث حثيات ثم يفيض الماء على سائر جسده ويمر يديه على ما قدر عليه من بدنه ثم يتحول من مكانه ثم يغسل قدميه لأن عائشة وميمونة رضي الله عنهما وصفتا غسل رسول الله ﷺ نحو ذلك والواجب من ذلك ثلاثة أشياء التية والزالة النجاسة إن كانت وافضة الماء على البشرة الظاهرة وباعياها من الشعر حتى يصل الماء إلى ماتحته وما زاد على ذلك سنة لما روى جبير بن مطعم قال نقا كرنا الغسل من الجنابة عند رسول الله ﷺ فقال أما أنا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي وإن كانت امرأة تغتسل من الجنابة كان غسلها كغسل الرجل فإن كان لها ضفائر فإن كان الماء يصل إليها من غير نقص لم يلزمها نقصها لأن أم سلمة رضي الله عنها قالت يا رسول الله أتشد ضفر رأسي أفأنقذه للغسل من الجنابة فقال النبي ﷺ لا إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض عليك الماء فإذا أنت قد ظهرت وإن لم يصل إليها الماء إلا بنقصها لزمها نقصها لأن إصصال الماء إلى الشعر والبشرة واجب وإن كانت تغتسل من الحيض فاستحب لها أن تأخذ فرصة من المسك فتتبع بها أثر الدم لما روت عائشة رضي الله عنها أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهرى بها فقالت كيف أظهر بها فقال ﷺ سبعان الله تطهرى بها قالت عائشة رضي الله عنها قلت تدبى بها أثر الدم فإن لم تجد مسكاً فطيباً غيره لأن القصد تطيب الموضع فإن لم تجد قلاء كاف ويستحب أن لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد لأن النبي ﷺ كان يغتسل ويتوضأ بالمد فإن أسبغ عادونه أجزاء لما روى أن النبي ﷺ توضأ بماء لا يبل الثرى قال الشافعي رحمه الله وقد يرقى بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي

﴿فصل﴾ ويجوز أن يتوضأ الرجل والمرأة من أتاه واحد لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ من أتاه واحد ويجوز أن يتوضأ أحدهما بفضل وضوء الآخر لما روت ميمونة رضي الله عنها قالت

(قوله الجنابة) أصلها البعد من الجنب وهو البعيد وسمى الجنب جنبا لتباعده عن المسجد قال علقمة بن عبدة

فلا تحرمني نائلاً عن جنابة * فأتى امرؤ وسط الثياب غريب

أي عن بعد وقوله تعالى فبصرت به عن جنب أي عن بعد وكذا الجار جنب هذا هو الأصل ثم كثرا استعماله حتى قيل لكل من وجب عليه غسل من جامع جنب يقال رجل جنب وامرأة جنب ورجل جنب يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ويقال في جمعه اجناب وجنبون ويقال في فعله أجنب الرجل وجنب أيضاً بالضم ويكون أيضاً بمعنى الاعتزال يقال نزل فلان جنبه أي ناحية واعتزل الناس (قوله ثلاث حثيات) يقال منه حثي يحثو وحثي حثي وهو إرسال الماء وغيره من الكف (قوله أشد ضفر رأسي) وكان لها ضفائر جمع ضفيرة قال الأزهري أخذ الضفيرة من الضفر يعني عملها وهو نسيج قوى الشعر وادخال بعضه في بعض فإذا لوبت فهي عقاص واحدتها عقيصمة (قوله خذي فرصة من مسك) أي قطعة مأخوذة من فرصت الشيء إذا قطعته بالمقراض وهو الذي يقطع به النضة والذهب يتبع بها أثر الدم من الفرج ليزيل به عفوثه ونقته ويطيب موضعه والذي يروى في الحديث فرصة ممسكة أي قطعة من صوف وقطن طيبت بالمسك وهو أقرب إلى المعنى لأن استعمال المسك في الفرج خالص من السرف والتبذير انتهى عنه خلافيه من إضاعة المال وقال ابن قتيبة من مسك بفتح الميم وهو الجلد واحتج بأنهم كانوا لا ينسعون في المعاش فضلاً عن أن يمتثلوا المسك وذكر في الفائق خرقه ممسكة أي بالية وهي التي طال امساكها حتى بليت لأن الخلق أصلح في الاستعمال للفرج (قوله توضأ بماء لا يبل الثرى) الثرى التراب الندي وأراد ههنا التراب نفسه اتساعاً (قوله ويحرق بالكثير فلا يكفي) الحرق ضد الرقيق ومعناه ههنا أن يسرف بالماء ويبدده ولا يرفق ولا يقتصد والرفق أن يأخذ الماء قليلاً قليلاً على نودة من غير عيش ولا تبذير والحرق مصدر الاخرق هو ضد الرقيق وقد حرق بالكسر

رضي الله عنه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابارض الرمل وفيما الجنب والحائض ونبي أربعة أشهر لا يجد الماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالارض والثاني لا يجوز لانه ليس بتراب فأشبهه الجنب وان أحرق الطين وتيمم بدقوقه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز كما لا يجوز بالحرف المدقوق والثاني يجوز لأن احراقه لم يزل اسم الطين والتراب عن بدقوقه بخلاف الحرف ولا يجوز الا بتراب له غبار يعلق بالعضو فان تيمم بطين رطب أو بتراب ندى لا يعلق غباره لم يجزه لقوله عز وجل فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وهذا يقتضي انه يمسح بجزء من الصعيد ولأنه طهارة فوجب اتصال الطهور فيها الى محل الطهارة كمسح الرأس ولا يجوز بتراب نجس لأنه طهارة فلا يجوز بالنجس كالوضوء ولا يجوز بما خالطه دقيق أو جص لانه ربما حصل في العضو فخرج من وصول التراب اليه ولا يجوز بما استعمل في العضو فلما ما تنثر من أعضائه التيمم ففيه وجهان أحدهما لا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بما نسا فط من أعضائه المتوضئ والثاني يجوز لان المستعمل منه ما بقي على العضو وما تنثر غير مستعمل بخلاف التيمم به ويخالف الماء لانه لا يدفع بعضه بعضا والتراب يدفع بعضه بعضا فدفع ما أدى به الفرض في العضو ما تنثر منه

فصل ولا يصح التيمم الا بالنية لما ذكرناه في الوضوء ويتوى بالتيمم استباحة الصلاة فان نوى به رفع الحدث ففيه وجهان أحدهما لا يصح لانه لا يرفع الحدث والثاني يصح لأن نية رفع الحدث تتضمن استباحة الصلاة ولا يصح التيمم للفرض الابنية للفرض فان نوى بتيممه صلاة مطلقة أو صلاة نافلة لم يستباح الفريضة وحكي شيخنا أبو حاتم القرطبي رحمه الله ان أبا يعقوب البارودي حكى عن الاملاء قولا آخر انه يستباح به الفريضة ووجهه انه طهارة فلم يقتصر الى نية الفرض ككالوضوء والذي يعرفه البغداديون من أصحابنا كالشيخ أبي حامد الاسفراييني وشيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله انه لا يستباح به الفرض لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستباح به الصلاة فلا يستباح به الفرض حتى يشوبه بخلاف الوضوء فانه يرفع الحدث فاستباح به الجميع وهل يحتاج الى تعيين الفريضة فيه وجهان أحدهما انه يحتاج الى تعيينها لأن كل موضع اقتصر الى نية الفريضة اقتصر الى تعيينها كداء الصلاة والثاني لا يحتاج الى تعيينها ويدل عليه قوله في البويطي فان تيمم للنفل كان له ان يصلي على الجنائزة نص عليه في البويطي لأن صلاة الجنائزة كالنافلة وان تيمم لصلاة الفرض استباح به النفل لأن النفل تابع للفرض فاذا استباح التيمم استباح التابع كذا اعتق الام عتق الحل

فصل واذا أراد التيمم فاستحب له أن يسمى الله عز وجل لأنه طهارة عن حدث فاستحب فيها اسم الله عز وجل عليه كالوضوء ثم يتوى ويضرب يديه على التراب ويفرق أصابعه فان كان التراب ناعما فترك الضرب ووضع اليدين جاز ويمسح بهما وجهه ويوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والى ما ظهر من الشعر ولا يجب اتصال التراب الى ماتحت الحاجبين والشارب والعدارين والعنقة ومن أصحابنا من قال يجب ذلك كما يجب اتصال الماء اليه في الوضوء والمذهب الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم واقتصر على ضربين ومسح وجهه باحدهما ومسح اليدين بالآخرى وبذلك لا يصل التراب الى باطن هذه الشعور ويخالف الوضوء لأنه لا مشقة في اتصال الماء الى ماتحت هذه الشعور وعليه مشقة في اتصال التراب فسقط وجوبه ثم يضرب بآخرى فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمررها على ظهر الكف فاذا بلغ الكوع جعل أطراف أصابعه على حروف الذراع ثم يمر ذلك الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمر عليه ويرفع إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ثم مسح بكفه اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ثم مسح إحدى الزاحيتين بالآخرى ويخلل أصابعهما لما روى أسلم قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنا جنب فتركت آية التيمم فقال يكفيك هكذا فضرب بكفيه الارض ثم نفث فيهما ثم مسح بهما وجهه ثم أمرهما على جنبه ثم أعادهما الى الارض فمسح بهما الارض ثم ذلك احدهما بالآخرى ثم مسح ذراعيه قاهرهما وباطنهما

(قوله فاذا بلغ الكوع) الكوع والكاع طرف الزند الذي يلي الإبهام والذي يلي الخنصر هو الكر سوع

﴿ فصل ﴾ والفرض عما ذكرناه التيمم ومسح الوجه ومسح اليدين بضر بيمين أو أكثر وتقديم الوجه على اليدين وسننه التسمية وتقديم اليمين على اليسرى

﴿ فصل ﴾ قال في الام فان أمر غيره حتى يعمه أو نوى هو جاز كما يجوز في الوضوء وقال ابن القاص رحمه الله لا يجوز قلته ضريحاً قال في الام وان سفت الريح عليه تراباً ناعماً فامس يديه على وجهه لم يجزه لأنه لم يقصد الصعيد وقال الفاضل أبو حامد رحمه الله هذا محمول عليه اذا لم يقصد فلما اذا قصد للريح فسفت عليه التراب أجزأه وهذا خلاف النصوص

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز التيمم للكتابة الا بعد دخول الوقت لأنه قبل دخول الوقت مستغنى عن التيمم فلم يصح تيممه كما لو تيمم مع وجود الماء وإن تيمم قبل دخول الوقت لفاتته فلم يصلها حتى دخل وقت الحاضرة ففيه وجهان قال أبو بكر بن الحداد رحمه الله يجوز أن يصل به الحاضرة بعد دخول الوقت لأنه تيمم وهو غير مستغن عن التيمم فأنشبه اذا تيمم للحاضرة بعد دخول الوقت ومن أمهاتنا من قال لا يجوز لأنها فريضة تقدم التيمم على وقتها فأنشبه اذا تيمم لما قبل دخول الوقت

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت الالعدم للماء أو للخائف من استعماله فلما الواجد فلا يجوز له التيمم لقوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء فان وجد الماء وهو محتاج اليه للعطش فهو كالعدم لأنه ممنوع من استعماله فأنشبه اذا وجد ماء وحال بينهما مسبح

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز للعدم للماء ان تيمم الا بعد الطلب لقوله عز وجل فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال لم يجد الا بعد الطلب ولأنه بدل أجزأه عند عدم المبدل فلا يجوز فعله الا بعد نبوت العدم كالصوم في الكفارة لا يفعله حتى يطلب الرقية ولا يصلح الطلب الا بعد دخول الوقت لأنه انما يطلب ليثبت شرط التيمم وهو عدم الماء فلم يجز في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم والطلب أن ينظر عن عينه وشماله وامامه ووراءه فان كان بين يديه حائل من جبل أو غيره صعد ونظر حواله وان كان معه رفيق سأل عن الماء فان بدله له لزمه قبوله لأنه لامة عليه في قبوله فان باعه منه ثمن المثل وهو واحد للثمن غير محتاج اليه لزمه شراؤه كما يلزمه شراء الرقية في الكفارة والطعام للجاعة وان لم يبدله له وهو غير محتاج اليه لنفسه لم يجزه ان يكافره على أخذه كما يكافره على طعام محتاج اليه للجاعة وصاحبه لا يحتاج اليه لأن الطعام ليس له بدل والماء بدل فان دل على ماء ولم يتخف فوات الوقت ولا انقطاعا عن الرقعة ولا ضرراً على نفسه وماله لزمه طلبه وان طلب فلم يجد فتييمم ثم طلع عليه ركع قبل أن يدخل في الصلاة لزمه ان يسأله عن الماء فان لم يجده منهم أعاد التيمم لأنه لما توجه عليه الطلب بطل التيمم وان طلب ولم يجد جازله التيمم لقوله عز وجل فلم تجدوا ماء فتيمموا وهل الأفضل أن يقدم التيمم والصلاة أم لا ينظر فيه فان كان على ثقة من وجود الماء آخر الوقت فالأفضل أن يؤخر التيمم لأن الصلاة في أول وقتها فضيلة والطهارة بالماء فريضة فكان انتظار الفريضة أولى وإن كان على إياس من وجوده فالأفضل أن يتيمم ويصلي لأن الظاهر انه لا يجد الماء فلا يتبع فضيلة أول الوقت لأمر لا يرجوه وان كان يشك في وجوده ففيه قولان أحدهما ان تأخيرها أفضل لأن الطهارة بالماء فريضة والصلاة في أول الوقت فضيلة فكان تقديم الفريضة أولى والثاني أن تقديم الصلاة بالتيمم أفضل وهو الأصح لأن فعلها في أول الوقت فضيلة مشبققة والطهارة بالماء مشكوك فيها فكان تقديم الفضيلة المتبققة أولى فان تيمم وصلى ثم علم أنه كان في رحله ماء نسيه لم تصح صلاته وعليه الاعادة على النصوص لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالنسيان كالأول من أعضائه فلم يغسله وروى أبو نوره عن الشافعي رحمه الله انه قال تصح صلاته ولا اعادة عليه لأن النسيان عفو حال يمتنع بين الماء فسقط الفرض بالتيمم كالحال بينهما مسبح وان كان في رحله ماء فأخطأ رحله فطلبه فلم يجده فتييمم وصلى ففيه وجهان قال أبو علي الطبري رحمه الله لا تلزمه الاعادة لأنه غير مفرط في الطلب ومن أمهاتنا من قال تلزمه لأنه فرط في حفظ الرحل فلزمته الاعادة

﴿ فصل ﴾ وان وجد بعض ما يكفي للطهارة ففيه قولان قال في الام يلزمه استعمال مائه ثم تيمم لقوله عز وجل فلم تجدوا

(قوله صمد للريح) معناه قصد يقال صمد صمده أي قصد قصده (قوله والطعام للجاعة) هي مفعلة من الجوع قلبت واوها ألفاً وأصلها مجموعة

ماء فتيمموا وهذا واجد للماء فيجب أن لا يتيمم وهو واجبه ولا نسمح أن يبيع الضرورة فلا يتوب الا في موضع الضرورة كالسبح على الجيرة وقال في التقديم والاملاء يقتصر على التيمم لان عدم بعض الاصل بمنزلة عدم الجميع في جواز الاقتصار على البديل كما تقول فيمن وجد بعض الرقبة في الكفارة

(فصل) وان اجتمع ميت وجنب أو ميت وحائض انقطع دمها وهناك ما يكتفي أحدهما فان كان لأحدهما كان صاحبه أحق به لانه محتاج اليه لنفسه فلا يجوز زله بذلك لغيره فان بذله لأخر وتيمم لم يصح تيممه وان كان الماء لهما كانا فيه سواء وان كان الماء مباحا أو لغيرهما وأراد أن يجوده على أحدهما فليتأوى الى لا تمنعه طهارته والجنب والحائض يرجعان الى الماء ويغسلان وان اجتمع ميت وحى على يده نجاسة والماء يكتفي أحدهما ففيه وجهان أحدهما ان صاحب النجاسة أولى لانه ليس لطهارته بدل ولطهارة الميت بدل وهو التيمم فكان صاحب النجاسة أحق بالماء والثاني ان الميت أولى وهو ظاهر المذهب لانه تمنعه طهارته وان اجتمع حائض وجنب والماء يكتفي أحدهما ففيه وجهان قال أبو اسحق رحمه الله الجنب أولى لان غسله منصوص عليه في القرآن ومن أهمنا من قال ان الحائض أولى لانها تستبج بالغسل ما يستبج الجنب وزيادة وهو الوطء فكانت أولى وان اجتمع جنب ومحدث وهناك ماء يكتفي المحدث ولا يكتفي الجنب فالمحدث أولى لان حديثه يرتفع به ولا يرتفع به حدث الجنب وان كان الماء يكتفي الجنب ولا يفضل عنه شيء ويكتفي المحدث ويفضل عنه ما يغسل به الجنب بعض يده ففيه ثلاثة أوجه أحدها ان الجنب أولى لانه يستعمل جميع الماء بالاجماع فاذا دفعناه الى المحدث بقي ما يختلف في وجوب استعماله في الجنابة والثاني ان المحدث أولى لان فيه نشر يكابيهما في الماء والثالث انهما سواء في دفع الماء الى من شاء منهما لانه يرفع حدث كل واحد منهما ويستعمله كل واحد منهما بالاجماع

(فصل) وان لم يجد ماء ولا ترابا صلى على حسب حاله وأعاد الصلاة لان الطهارة شرط من شروط الصلاة فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة كترك العورة وإزالة النجاسة واستقبال القبلة والقيام والقراءة

(فصل) وأما الخائف من استعمال الماء فهو ان يكون به مرض أو فرح يخاف معها من استعمال الماء أو في برد شديد يخاف من استعمال الماء فينظر فيه فان خاف التلف من استعمال الماء جاز له التيمم لقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا قال ابن عباس رضي الله عنهما اذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله أو فرح أو جمرى فيجنب فيخاف أن يغسل فيموت فانه يتيمم بالصعيد وروى عن عمرو بن العاص رحمه الله انه قال احتلمت في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فاشتغلت ان اغتسلت ان أهلك فتيممت وصليت بأصحابي صلاة الصبح وقد كثر ذلك للنبي ﷺ فقال بأعمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقلت سمعت الله تعالى يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما ولم ينكر عليه النبي ﷺ وان خاف الزيادة في المرض وإبطاء البرء قال في الام لا يتيمم وقال في التقديم والبو يطى والاملاء يتيمم اذا خاف الزيادة فمن أهمنا من قال هما قولان أحدهما يتيمم لانه يخاف الضرر من استعمال الماء فاشبه اذا خاف التلف والثاني لا يجوز لانه واجد للماء لا يخاف التلف من استعماله فاشبه اذا خاف انه يجد البرد ومنهم من قال لا يجوز قول واحد أو قال في التقديم والبو يطى والاملاء يجوز على ما اذا خاف زيادة مخوفة وحكى أبو علي في الافصاح طريقا آخر انه يتيمم قول واحد وان خاف من استعمال الماء شيئا فاحتا في جسمه فهو كالواحد في زيادة المرض لانه لم يلم قلبه بالثين الفاحش كما لم يلم قلبه بزيادة المرض وان كان في بعض

(قوله صلى على حسب حاله) محرك أى على قدر حاله يقال اقل على حسب ذلك أى على قدره بفتح السين (قوله جدرى) معروف وهو نقط منتفخ يحدث في الجسد يزده الماء يقال بضم الجيم وفتحها واشتقاقه من جدر اذا تآق وأرتفع ومنه الجدار والخضر ضد البو وهو ضد السفر أيضا والحاضر الحى النزول على الماء وأصله من الحضور الذي هو ضد الغيبة (قوله غزاة ذات السلاسل) قال البخارى هي غزوة خلم وخدام قاله اسمعيل بن أبي خالد وقال ابن اسحق عن يزيد عن عروة وهي بلاد بلي وعسرة في اليمن قال البيهقي في كتاب دلائل النبوة وهو ماء بأرض جدام يقال له السلاسل وبذلك سميت تلك الغزاة ذات السلاسل (قوله شيئا فاحتا) الثين ضد الزين والثين أيضا العيب والفاحش الصبيح وكل شيء مجاوز حده فهو فاحش

بدنه قرح بخاف من استعمال الماء فيه التلغ غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وقال أبو اسحق يحتمل قول آخر انه يقتصر على التيمم كالوعجز عن الماء في بعض بدنه للأعواز والاول أصح لان العجز هناك ببعض الأصل وهما العجز ببعض البدن وحكم الأمرين مختلف لأن ترى ان الحرا اذا عجز عن بعض الأصل في الكفارة بدل كالعجز عن جميعه في الاقتصار على البدل ولو كان فضة حرا ونفسه عبدا لم يكن العجز بالرق في البعض كالعجز في الجميع بل اذا ملك بنفسه الحرام لانه ان يكفر بالمال

(فصل) ولا يجوز زلتيمم ان يصلي بتيمم واحدا أكثر من فريضة وقال المزني يجوز وهذا خطأ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال من السنة ان يصلي بتيمم الصلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى وهذا يقتضي سنن رسول الله ﷺ ولانه طهارة ضرورية فلا يصلي بها غير يرضين من فرائض الأعيان كطهارة الاستحاضة فان نسي صلاة من صلوات اليوم والليله ولا يعرف عينها فضى خمس صلوات وفي التيمم وجهان أحدهما أنه يكفي تيمم واحدا لأن النسيه واحدة وما سواها ليس بفرض والثاني انه يجب لكل واحدة منها تيمم لأنه صلوات كل واحدة منها فرضا وان نسي صلاتين من صلوات اليوم والليله ولا يعرف عينها لم يزمه أن يصلي خمس صلوات قال ابن الفاضل يجب أن يتيمم لكل واحدة منها لأنه أي صلاة بدأ بها يجوز أن تكون هي النسيه فزال بفعلها حكم التيمم ويجوز أن تكون الثانية هي التي تليها فلا يجوز زأداؤها بتيمم منكوك فيه ومن أمها بنامن قال يمكن أن يصلي ثماني صلوات بتيممين فيزيد ثلاث صلوات وينقص ثلاث نيممات فيتيمم ويصلي الصبح والظهر والعصر والمغرب ثم يتيمم ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيكون قد صلى أحدهما بالتيمم الأول والثانية بالتيمم الثاني وان نسي صلاتين من يومين فان كانتا مختلفتين فهما بمنزلة الصلاتين من يوم وليله وان كانتا متفتتين لزمه أن يصلي عشر صلوات فيصلي خمس صلوات بتيمم ثم تيمم ويصلي خمس صلوات وان شك هل هما متفتتان أو مختلفتان لزمه أن يأخذ بالأشد وهو انهما متفتتان

(فصل) ويجوز زأن يصلي بتيمم واحدا ما شاء من التوافل لأنها غير محصورة فخفض أمرها ولهذا أجزز ترك القيام فيها فان نوى بالتيمم الفريضة والنافلة جاز أن يصلي النافلة قبل الفريضة بعدها لانه نواها بالتيمم وان نوى بالتيمم الفريضة ولم ينو النافلة جاز أن يصلي النفل بعدها وهل يجوز زأن يصليها قبلها فيه قولان قال في الأمه ذلك لأن كل طهارة جاز أن ينتقل بها بعد الفريضة جاز قبلها كالوضوء وقال في البويطي ليس له ذلك لانه يصليها على وجه التبع للفريضة فلا يجوز زأن تتقدم على متبوعها ويجوز أن يصلي على جناز تيمم واحدا لم يتعين عليه لأنه يجوز تركها فهي كالنوافل وان تعينت عليه ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجوز زأن يصلي بتيمم واحدا أكثر من صلاة لأنها فريضة تعينت عليه فهي كالسكنوبة والثاني يجوز وهو ظاهر المذهب لأنها ليست من جنس فرائض الأعيان

(فصل) اذا تيمم عن الحدث استباح ما يستبيح بالوضوء فان أحدث بطل تيممه كما يبطل وضوءه ويمنع عما كان يمنع منه قبل التيمم وان تيمم عن الجنابة استباح ما يستبيح بالغسل من الصلاة وقراءة القرآن فان أحدث منع من الصلاة ولم يمنع من قراءة القرآن لان تيممه قام مقام الغسل ولو اغتسل ثم أحدث لم يمنع من القراءة فكذلك اذا تيمم ثم أحدث وان تيمم ثم اراد بطل تيممه لأن التيمم لا يرفع الحدث وانما يستباح به الصلاة والمرئ ليس من أهل الاستباحة

(فصل) وان تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء فان كان قبل الشول في الصلاة بطل تيممه لانه لم يحصل في المقصود فصار كالو رأى الماء في أثناء التيمم وان رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة نظرت فان كان في الحضر أعاد الصلاة لان عدم الماء في الحضر عذر فادر غير متصل فلم يسقط معه فرض الاعادة كالأصلي شجاسة نسيها وان كان في السفر نظرت فان كان في سفر طوي بل لم يلزمه الامادة لان عدم الماء في السفر عذر عام فسقط معه فرض الاعادة كالصلاة مع سلس البول وان كان في سفر قصير ففيه قولان أشهرهما انه لا يلزمه الاعادة لانه موضع عدم فيه الماء غالبا فأشبه السفر الطوي بل وقال في البويطي لا يسقط الفرض عنه لانه لا يجوز زله القصر فلا يسقط الفرض عنه بالتيمم كالألو كان في الحضر وان كان في سفر معصية ففيه وجهان أحدهما

(قوله لأنها غير محصورة) يقال حصره محصوره حصرة محصورة حصرة محصورة عليه والمعنى انها غير معدودة عدد الايزاد فيه ولا ينقص منه فيضيق على فاعلها فعلها

يجب عليه الاعادة لان سقوط الفرض بالتيمم رخصة تتعلق بالسفر والسفر عصية فلا يجوز ان تتعلق به رخصة والثاني لا يجب لاننا لمسا أو جئنا عليه ذلك صار عزية فلا تلزمه الاعادة وان كان معه في السفر ماء ودخل عليه وقت الصلاة فأراقه أو شربه من غير حاجة وتيمم وصلى فقيه وجهان أحدهما يلزمه الاعادة لانه مقرط في اتلافه والثاني لا يلزمه الاعادة لانه تيمم وهو عادم للماء فصار كالوأتلفه قبل دخول الوقت وان رأى الماء في أثناء الصلاة فنظرت فان كان ذلك في الحضر بطل تيممه وصلاته لانه تلزمه الاعادة لوجود الماء وقد وجد الماء فوجب ان يشتغل بالاعادة وان كان في السفر لم يطل تيممه وقال المزني يبطل والمذهب الاول لانه وجد الاصل بعد الشروع في المقصود فلا يلزمه الانتفال اليه كالحكم بشهادة شهود الفرع ثم وجد شهود الاصل وهل يجوز الخروج منها فيه وجهان أحدهما لا يجوز واليه أشار في البولي بطلان ما لا يبطل الطهارة والصلاة لم يبح الخروج منها كسائر الاشياء وقال أكثر أصحابنا يستحب الخروج منها كقوله الشافعي رحمه الله فيمن دخل في صوم الكفارة ثم وجد الرقبة ان الأفضل ان يعتق فان رأى الماء في الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة بطل تيممه وصلاته لانه اجتمع حكم السفر والحضر في الصلاة فوجب أن يغلب حكم الحضر ويصير كأنه تيمم وصلى وهو حاضر ثم رأى الماء وان رأى الماء في أثناء الصلاة في السفر فأتمها وقد فني الماء لم يحزله أن يتنفل حتى يجد التيمم لان برؤيته الماء حرم عليه افتتاح الصلاة وان رأى الماء في صلاة نافذة فان كان قد نوى عدداً أتمها كالقربة وان لم ينو عدداً سلم من ركعتين ولم يزد عليهما وان تيمم للمرض وصلى ثم برى لم يلزمه الاعادة لان المرض من الاعذار العامة فهو كعدم الماء في السفر وان تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد فان كان في الحضر يلزمه الاعادة لان ذلك من الاعذار النادرة وان كان في السفر فقيه قولان أحدهما لا يجب لان عمر وبن العاص تيمم وصلى لشدة البرد وذلك للنبي ﷺ فلم يأمره بالاعادة والثاني يجب لان البرد الذي يخاف منه الملاك ولا يجد ما يدفع ضرره عن نادر غير متصل فهو كعدم الماء في الحضر ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب يلزمه الاعادة لان ذلك عن نادر غير متصل فصار كالوأتلفه نسي الطهارة فصلى مع القدرة على الطهارة

(فصل) اذا كان على بعض أعضائه كسر يحتاج الى وضع الجبانر وضع الجبيرة على طهر فان وضعها على طهر ثم أحدث وخاف من زرعها أو وضعها على غير طهر وخاف من زرعها مسح على الجبانر لان النبي ﷺ أمر علياً كرم الله وجهه أن يمسح على الجبانر ولا نهى عن المسح في زرعها فجاز المسح عليها كالخف وهل يلزمه مسح الجميع أم لا فيه وجهان أحدهما يلزمه مسح الجميع لانه مسح أجبر للضرورة فوجب فيه الاستيعاب كال مسح في التيمم والثاني أنه يجوز به ما يقع عليه الاسم لانه مسح على حائل منفصل فهو ك مسح الخف وهل يجب التيمم مع المسح فيه قولان قال في القديم لا يقيم كمالاً يقيم مع المسح على الخف وقال في الام يقيم بخديت جابر رضي الله عنه ان رجلاً أصابه حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فاغتسل فأتى فقال النبي ﷺ إنما كان يكفيك أن تيمم ويغسل على رأسه خرقة ثم مسح عليها ويغسل ما ترجسده ولانه يشبه الجرح لانه يترك غسل العضو لخوف الضرر وبشبهه لا يمس الخف لانه لا يخاف الضرر من غسل العضو وانما يخاف المشقة في زرع الحائل كلابس الخف فلما أشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم فان برى وقدر على الغسل فان كان قد وضع الجبانر على غير طهر يلزمه اعادة الصلاة وان كان قد وضع على طهر فقيه قولان أحدهما لا يلزمه كمالاً يلزمه مسح الخف والثاني يلزمه لانه ترك غسل العضو لعذر نادر غير متصل فكان كالوأتلفه غسل العضو ناسباً

(باب الحيض)

(قوله عن نادر) أي قليل شاذ ومنه النوادر وهي الشاذة القليلة الخارجة عن العادة والقياس (قوله الاستيعاب) هو الاستكمال والاستقصاء على الشيء يقال أوغبه قطعاً اذا استقصى عليه وهو من عب والسين زائدة في الاستفعال والله أعلم

(ومن باب الحيض)

قال الحروري الحيض اجتماع الدم والحيض المكان الذي يجتمع فيه وبه سمي الخوض لاجتماع الماء فيه. وأما الحيض فانه قال في الشامل ذهب الشافعي الى أن الحيض الحيض، يقال حاضت حبساً ومحيضاً كما يقال سار سيراً أو مسيراً. ويقال بل هو الوقت والزمان وقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض أي لا تنفروهن في زمان حيضهن. والمسكان الفرج أي لا تنفروهن في الفرج زمان

إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة لأن الحيض يوجب الطهارة وما أوجب الطهارة منع صحتها كخروج البول ويحرم عليها الصلاة لقوله عليه السلام إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ويسقط فرض الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضي الصلاة ولا نؤمر بالقضاء ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما تفوتها لشق وضاق ويحرم عليها الصوم لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة فدل على أنهم كن يفطرون ولا يسقط فرضه لحديث عائشة رضي الله عنها ولأن الصوم في السنة مرة فلا يشق قضاؤه فلم يسقط ويحرم عليها الطواف لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولا نه بفتر إلى الطهارة ولا يصح منها الطهارة ويحرم عليها قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن ويحرم عليها حمل المصحف ومسه لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ويحرم عليها الميث في المسجد لقوله عليه السلام لأجل المسجد جنب ولا خائض فأما العبور فيه فأنها ان استوثقت من نفسها بالبدن والتلجم جاز لا نه حدث يمتنع الميث في المسجد فلا يمنع العبور كالجنبه ويحرم الوطء في الفرج لقوله عز وجل فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطمهرن فإذا طهرن فأنوهن من حيث أمركم الله فان وطئها مع العلم بالتحريم ففيه قولان قال في القديم ان كان في أول الدم لزمه أن يتصدق بدينار وان كان في آخره لزمه أن يتصدق بتمدينار لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بتمدينار وقال في الجديد لا يجب عليه الكفارة لا نعوطة يحرم للأذى فلم تتعلق به الكفارة كالوطء في الدبر ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة وقال أبو اسحق لا يحرم غير الوطء في الفرج لقوله عليه السلام اصنعوا كل شيء الا السكاح ولانه وطء محرم للأذى فاختص به الفرج كالوطء في الدبر والمذهب الأول لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال ما فوق الأزار وإذا طهرت من الحيض حل لها الصوم لأن تحريمه بالحيض وقد زال الحيض ولا تحل الصلاة والطواف وحل المصحف وقراءة القرآن لأن المنع منها لأجل الحدث والحدث باق ولا يحل الاستمتاع بها حتى تغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمهرن فإذا طهرن الآية قال مجاهد حتى يغتسلن فان لم يجد الماء فتييمت حل لها ما يحل بالغسل لأن التيمم قائم مقام الغسل فاستبيح به ما يستباح بالغسل وان تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها ومن أمهاتنا من قال يحرم وضؤها بفعل الفريضة كما يحرم فعل الفريضة بعدها والأول أصح لأن الوطء ليس بفرض فلم يحرم بفعل الفريضة كصلاة النفل

فصل أقل من تحيض فيه المرأة تسع سنين قال الشافعي رحمه الله أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء نهامة فأنهن يحضن تسع سنين فإذا رأت الدم لم يور ذلك فهو دم فساد لا يتعلق به أحكام الحيض وأقل الحيض يوم وليلة وقال في موضع آخر يوم فن أمهاتنا من قال هي قولان ومنهم من قال هو يوم وليلة قول واحد وقوله يوم أراد بليته ومنهم من قال يوم قول واحد وانما قال يوم وليلة قيل أن ثبت عنده اليوم فثبت عنده اليوم رجوع اليه والدليل على ذلك ان المرجع في ذلك الى الوجود وقد ثبت الوجود في هذا القدر قال الشافعي رحمه الله رأيت امرأة أثبتت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا يزيد عليه وقال الأوزاعي عن امرأة تحيض غدوة وتظهر عشيية وقال عطاء رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما وقال أبو عبد الله لا يرى رحمه الله كان في نساءنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما وأكثره خمسة عشر يوما لما روي ناعن

حيضهن. يقال حاضت المرأة وتحيضت وطمت وعركت سواء . وقبل سعي حيض من فوطم حاض السيل اذا فاض، وأنشد المبرد لمبارة بن عقيل أجمالت حصاهن الدواري وحيضت عليمهن حيضات السيول الطوامح وقوله تعالى قل هو أذى الذي المكروه الذي ليس بشديد قال الله تعالى لن يضروكم الأذى والمعنى انه أذى يعتزل منه ولا يتعلق بموضع الى غيره (قوله اذا أقبلت الحيضة) بكسر الحاء وهو اسم للحال الدائم كالجلطة والركبة. وأما الحيضة بالفتح فهي المرة الواحدة. والفرق بين الحيض والاستحاضة ان الحيض الذي يأتي لأوقات معتادة ودم الاستحاضة يسيل من العاذل وهو عرق في الذي يسيل منه في أذى الرحم دون فعرده كذا ذلك ابن عباس رضي الله عنه (فأما العبور) العبور المرور. يقال هو غابر يسيل أي مار الطريق . وعبر عبورا مر مرورا

عطاء وأبى عبد الله الزميرى وغالبه ست أو سبع لقوله رحمة لجنة بنت جحش تحيض في علم الله تعالى ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويظهرن لبقات حيضهن وطهرهن وأقل طهر فأصل بين الدمين خمسة عشر يوما لا أعرف فيه خلافاً فإن صح ما يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال في النساء نقصان دينهن إن أحدهن تمسكت شطر دهرها لا تصلى ذلك إن أقل الطهر خمسة عشر يوما لكنني لم أجده بهذا اللفظ إلا في كتب الفقه وفي الدم الذي تراه الخامل فولان أحدهما أنه حيض لأنه دم لا ينعمه الرضاع فلا ينعمه الحبل كالنفاس والثاني أنه دم فساد لأنه لو كان ذلك حيضا لحرم الطلاق وتعلق به انقضاء العدة فإن رأت يوما طهرا أو يومادما ولم يعبر خمسة عشر يوما ففيه قولان أحدهما أنه لا يلفق الدم بل يجعل الجميع حيضا لا تلوكان ماراً أنه من النقاء طهره لا تنقض العدة بثلاثة منها والثاني أنه يلفق الدم إلى الدم والطهر إلى الطهر فتكون أيام النقاء طهرا وأيام الدم حيضا لا ته لوجاز أن يجعل أيام النقاء حيضا لجاز أن يجعل أيام الدم طهرا ولما لم يجر أن يجعل أيام الدم طهرا لم يجر أن يجعل أيام النقاء حيضا فوجب أن يجري كل واحد منهما على حكمه

فصل إذا رأت المرأة الدم لمن يجوز أن تحيض فيه أمسكت عما تمسك عنه الخائض فإن انقطع لدون اليوم والليلة كان ذلك دم فساد فتوضأ وتصلى وإن انقطع ليوم وليلة أو خمسة عشر يوما أو لا بينهما فهو حيض فتغتسل عند انقطاعه سواء كان الدم على صفعة الحيض أو على غير صفته وسواء كان لها عادة فخالفت عاداتها أو لم تكن وقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله إن رأت الصفرة أو الكدرة في غير وقت العادة لم يكن حيضا لما روى عن أم عطية قالت كنا لا نعذب بالصفرة والكدرة بعد الغسل شيئا ولا نهلبس فيه أماراة الحيض فلم يكن حيضا والمذهب أنه حيض لأنه دم صاف زمان الامكان ولم يعالوزه فأشبهه إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام عاداتها وحديث أم عطية يعارضه ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنا نعد الصفرة والكدرة حيضا وقوله أنه لبس فيه أماراة غير مسلم بل وجوده في أيام الحيض أماراة لأن الظاهر من حالها الصحة والسلامة وإن ذلك دم الجبلية دون العلة وإن عبر الدم خمسة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة فلا تخلو ما أن تكون مبتدأة غير مميزة أو مبتدأة مميزة أو معتادة غير مميزة أو معتادة مميزة أو ناسية غير مميزة أو ناسية مميزة فإن كانت مبتدأة غير مميزة وهي التي بدأتها الدم وعبر خمسة عشر والدم على صفعة واحدة ففيها قولان أحدهما أنها تحيض أقل الحيض لأنه يقين وما زاد مستكوك فيه فلا يحكم بكونه حيضا والثاني أنها تزد إلى غالب عادة النساء وهي ست أو سبع وهو الأصح لقوله رحمة لجنة بنت جحش تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويظهرن لبقات حيضهن وطهرهن ولا تلوكان لها عادة فخالفت عاداتها لأن الظاهر أن حيضها في هذا الشهر كحيضها فيما تقدم فإذا لم يكن لها عادة فالظاهر أن حيضها كحيض نسائها ولداتها فردت إليها وإلى أي عادة ترد فيه وجهان أحدهما إلى غالب عادة النساء لحديث جنة والثاني إلى غالب عادة نساء بلدها وقومها لأنها أقرب اليهن فإن استمر بها الدم في الشهر الثاني اغتسلت عند انقضاء اليوم والليلة في أحد القولين وعند انقضاء السبت أو السبع في الآخر لا ناقد علمنا في الشهر الأول أنها مستحاضة وإن حكمها ما ذكرناه فتصلى ونصوم ولا تقضي الصلاة وأما الصوم فلا تقضي ما تأتي به بعد خمسة عشر وفيما تأتي به قبل خمسة عشر وجهان أحدهما تقضي لجواز أن يكون قد صادف زمان الحيض فلزمها فضاؤه كالناسية والثاني لا تقضي وهو الأصح لأنها صامت في زمان حكمها بالطهر فيه بخلاف الناسية فإنها لم تحكم لها بحيض ولا طهر

(قوله تحيض في علم الله) أي الذي حكم الحيض في عاداتك واجتهادك فتحيض نفسك بقلية ظنك في علم الله أي فيما علمك الله ومعناه فيما تحفظين من عاداتك وأبى في علم الله الذي يعلم من عاداتك أن كانت ستا فتحيض ستا وإن كانت سبعا فتحيض سبعا واللفظ يحتمل ظاهره الشك والتخيير قال في البيان يحتمل تأويلين أحدهما أنه غيرها في ذلك وهو اختبار ابن الصباغ لأن الست عادة غالبية في النساء والسبع عادة غالبية فيهن والثاني أنه شك في العادة الغالبة فردها إلى اجتهادها في ذلك وهو اعتبار الطبري (قوله يلفق) التلقين مأخوذة من لفت التوب ألفقه لفتا وهو أن تضم شقة إلى أخرى فتخطبها (قوله إن رأت الصفرة أو الكدرة) الكدرة لون ليس بصاف بل يضرب إلى السواد وليس بالأسود الخالك (قوله دم الجبلية) بالكسر هي الخلقة من جبله الله أي خلفه (قوله (١) أغلبتني لب سكن) أي لذي عقل واللب العقل

فصل فان كانت مبتدأة مميزة وهي التي بدأها الدم وعبر الخسة عشر ودمها في بعض الأيام بصفء الحيض وهو المحتدم الثاني الذي يضرب الى السواد وفي بعضها أحمر مشرق أو أصفر فان حيضها أيام السواد بشرطين أحدهما أن يكون الأسود لا ينقص عن أقل الحيض والثاني أن لا يزيد على أكثره والدليل عليه ما روي أن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها قالت لرسول الله ﷺ اني استحاض أفأدع الصلاة فقال ﷺ ان دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فأما هو عرق ولا نهارج يوجب الغسل فيجوز أن يرجع الى صفته عند الاشكال كالتي فإذا رأت في الشهر الأول يوماً وليدة دماً أسود ثم أحر أو أصفر أمسكت عن الصلاة والصوم لجواز أن لا يجاوز الخسة عشر يوماً فيكون الجميع حيضاً وفي الشهر الثاني يلزمها أن تغسل عند تغير الدم وتغسل وتصوم لانهاء علمنا بالشهر الاول انها استحاضة فان رأت في الشهر الثالث السواد في ثلاثة أيام ثم أحر أو أصفر وفي الشهر الرابع رأت السواد في أربعة أيام ثم أحر أو أصفر كان حيضها في كل شهر الأسود وان رأت خسة أيام دماً أحر أو أصفر ثم رأت خسة أيام دماً أسود ثم أحر الدم الى آخر الشهر فالحيض هو الأسود وما قبل الأسود وما بعده استحاضة وخرج أبو العباس رضي الله عنه وجهين ضعيفين أحدهما انه لا يتميز لها لان الخسة الاول حيض لا تندم بدأها في وقت يصلح ان يكون حيضاً والخسة الثانية أولى ان تكون حيضاً لأنه في وقت يصلح للحيض وقد انضم اليه علامة الحيض وما بعدها يصير بمنزلة ما يصير في غير كان الدم كله مبهم فيكون على القولين في المبتدأة غير المميزة والوجه الثاني ان حيضها العشر الاول لأن الخسة الاول حيض بحكم البداية في وقت يصلح أن يكون حيضاً والخسة الثانية حيض باللون وان رأت خسة أيام دماً أحر ثم رأت دماً أسود الى آخر الشهر فهي غير مميزة لان السواد زاد على الخسة عشر يوماً فبطلت دلالة فيكون على القولين في المبتدأة غير المميزة وخرج أبو العباس فيعوجهما آخر أن ابتداء حيضها من أول الاسود اما يوم وليدة واما مستأوسع لانه بصفء دم الحيض وهذا لا يصح لان هذا اللون لا حكم له اذا اعتبر الخسة عشر وان رأت خسة عشر يوماً دماً أحر وخسة عشر يوماً دماً أسود وانقطع حيضها الاسود وان استمر الاسود وان استمر الاسود ولم ينقطع لم تكن مميزة فيكون حيضها من ابتداء الدم يوماً وليدة في أحد القولين أو ستاً أو سبعة في القول الآخر وعلى الوجه الذي خرج به أبو العباس رضي الله عنه يكون حيضها من أول الدم الاسود يوماً وليدة أو ستاً أو سبعة في الآخر وان رأت سبعة عشر يوماً دماً أحر ثم رأت دماً أسود وانصل لم يكن لها مميز فيكون حيضها يوماً وليدة من أول الدم الأخر في أحد القولين أو ستاً أو سبعة في الآخر وقال أبو العباس رضي الله عنه يكون حيضها يوماً وليدة من أول الأخر وخسة عشر طهرًا وتبتدي من أول الدم الاسود حيضاً آخر في أحد القولين يوماً وليدة وفي القول الآخر يجعل حيضها ستاً أو سبعة والباقي استحاضة الا أن يصحكون الاسود في الثالث والعشرين فانه اذا كان ابتداء الاسود من الثالث والعشرين فعلى قول أبي العباس رضي الله عنه يكون حيضها من أول الأخر سبعة وخسة عشر طهرًا وتبتدي من أول الاسود حيضاً آخر يوماً وليدة في أحد القولين وستاً أو سبعة في القول الآخر

الاول انها مستحاضة فتغسل في كل شهر عند مجاوزة العادة وتصل وتصوم وتثبت العادة بمرة واحدة فاذا احاضت في شهر مرة
خسة أيام ثم استعجبت في شهر بعده ردت الى الخسة ومن اعجابنا من قال لا تثبت الا بمرتين فان لم تحض الخسة مرتين لم
تسكن معتادة بل هي مبتدأة لأن العادة لا تستعمل في مرة والمذهب الاول خدبت المرأة التي استغثت لها أم سلمة فان النبي
ﷺ ردها الى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة ولأن ذلك أقرب اليها فوجب ردها اليه وتثبت العادة بالتمييز كما تثبت
بانقطاع الدم فان رأت المبتدأة خسة أيام دما أسود ثم اصفر واتصل ثم رأت في الشهر الثاني دما منهما كانت عاداتها أيام السواد
وثبت الطهر بالعادة كما ثبت الحيض فاذا احاضت خسة أيام وطهرت خارجا خسين يوما ثم رأت الدم وعبر الخسة عشر جعل
حيضها في كل شهرين خسة أيام والباقي طهر ويجوز أن تثقل العادة فتتقدم وتتاخر وتزيد وتنقص فتدلى آخر ما رأت
من ذلك لأن ذلك أقرب الى شهر الاستحاضة وان كانت عاداتها الخسة الثانية من الشهر فرائت الدم من أول الشهر واتصل
فالحيض هي الخسة المعتادة وقال أبو العباس رضي الله عنه فيه وجه آخر ان حيضها هي الخسة الأول لأنه يدها في زمان
يصلح ان يكون حيضا والأول أصح لأن العادة قد تثبت في الخسة الثانية فوجب الرد اليها كالمثل ينقسمها دم وان كانت
عاداتها خسة أيام من أول كل شهر ثم رأت في بعض الشهور الخسة المعتادة ثم طهرت خسة عشر يوما ثم رأت الدم وعبر الخسة
عشر يوما فانها ردت الى عاداتها وهي الخسة الاول من الشهر وخرج أبو العباس رضي الله عنه وجه آخر ان الخسة الاول من
الدم الثاني حيض لانها رأت في وقت يصلح ان يكون حيضا والاول هو المذهب لان العادة قد تثبت في الحيض من أول كل
شهر فلا تتغير الا بحيض صحيح

﴿ فصل ﴾ فان كانت معتادة بمرة وهي أن تكون لها عادة في كل شهر أن تحيض خسة أيام ثم رأت في شهر عشرة أيام دما
أسود ثم رأت دما حرا أو أصفر واتصل ردت الى التميز وجعل حيضها أيام السواد وهي العشرة وقال أبو علي بن خيران رحمه
الله ترد الى العادة وهي الخس والاول أصح لان التمييز علامة قائمة في شهر الاستحاضة فساكن اعتباره أولى من
اعتبار عادة قد انقضت

﴿ فصل ﴾ وان كانت ناسبة بمرة وهي التي كانت لها عادة وثبت عاداتها ولكنها تغير الحيض من الاستحاضة باللون فانها
ردت الى التميز لانها لو ذكرت عاداتها لردت الى التميز فاذا ثبت أولى وعلى قول من قال تقدم العادة على التميز حكمها
وحكم من لا يميز لها واحد ونحن نذكر ذلك ان شاء الله تعالى

﴿ فصل ﴾ وان كانت ناسبة للعادة غير بمرة لم يخل اما أن تكون ناسبة للوقت والعدد أو ناسبة للوقت ذاكرة للعدد أو ناسبة
للعدد ذاكرة للوقت فان كانت ناسبة للوقت والعدد وهي المتغيرة ففيها قولان أحدهما انها كالمبتدأة التي لا يميز لها نص
عابه في العدد فيكون حيضها من أول كل هلال يوما وليلة في أحد القولين أو ستا أو سبعا في الآخر فان عرفت متى رأت الدم
جعلنا ابتداء شهرها من ذلك الوقت وعددنا لها ثلاثين يوما وحيضها لانه ليس بعض الأيام بأن يجعل حيضا بولي من
البعض فسقط حكم الجيع وصارت كمن لاعادة لها ولا يميز والثاني وهو الشهور المنصوص في الحيض انه لا حيض لها ولا
طهر يقيين فتصل وتغسل لكل صلاة لجواز ان يكون ذلك وقت انقطاع الحيض ولا يطؤها الزوج وتصوم مع الناس شهر
رمضان فيصح لها أربعة عشر يوما لجواز أن يكون يوم الخامس عشر من حيضها بعضه من أول يوم من الشهر وبعضه من
السادس عشر فيصدق عليها بذلك يومان ثم تصوم شهرا آخر فيصح لها منه أربعة عشر يوما فان كان الشهر الذي صامه
الناس ناقصا صح لها منه ثلاثة عشر يوما من الصوم لجواز أن يكون ابتداء الحيض من بعض اليوم الاول وانتهاه في بعض
السادس عشر فيبطل عليها صوم ستة عشر يوما ويصح لها صوم ثلاثة عشر يوما فان كان شهر قضاها كاملا بقي عليها قضاء
يومين وان كان ناقصا بقي قضاء ثلاثة أيام وان كانا كامليين بقي قضاء يومين وان كان شهر الاداء كاملا وشهر القضاء ناقصا
بقي قضاء ثلاثة أيام وان قضت في شوال صح لها صوم ثلاثة عشر يوما ان كمل والثاني عشر ان نقص وان قضت في ذي الحجة
فعشرة ان كمل وتسعة ان نقص فان كان الشهر الذي صامه الناس ناقصا وجب عليها قضاء يوم فتصوم أربعة أيام من سبعة
عشر يوما يومين في أولها ويومين في آخرها وان كان الشهر تاما وجب عليها قضاء يومين فتصوم ستة أيام من ثمانية عشر

يوماً ثلاثة في أولها وثلاثة في آخرها فيصحب لها صوم الشهر وإن لزماً صوم ثلاثة أيام ففستهم من تسعة عشر يوماً ثم بقية من أولها
وأربعة من آخرها وإن لزماً صوم أربعة أيام ففستهم من عشرين يوماً خمسة في أولها وخمسة في آخرها وكذا زاد في المدة يوم زاد
في الصوم يوماً في أولها ويوم في آخرها وعلى هذا القياس يعمل في سواها

(فصل) وإن كانت ناسية لوقت الحيض ذاكراً للمنفذ فكل زمان يغتافيه الحيض الزمانها اجتناباً عما يجنبه الحائض وكل
زمان ينفقها طهرها أختافيه ما يباح للطاهر وأوجبنا ما يجب على الطاهر وكل زمان شككنا في طهرها حرمنا وطأها وأوجبنا
ما يجب على الطاهر احتياطاً وكل زمان جوزنا فيه انقطاع الحيض أوجبنا عليه أن تغتسل فيه للصلاة ويعرف ذلك بتزويل
أحوالها وتذكر من ذلك مسائل تدل على جميع أحوالها إن شاء الله عز وجل وبه التوفيق فإن قالت كان حيضى عشرة أيام
من الشهر لأعرف وقتها لم يكن لها حيض ولا طهر يبين لانه يمكن في كل وقت أن تكون حائضاً ويمكن أن تكون طاهرة
فيجعل زمانها في الصوم والصلاة زمان الطهر فتتوضأ في العشر الأول لكل فرضة ولا تغتسل لانه لا يمكن انقطاع الدم فيه فإذا
قضت العشر أمرناها بالتغسل لا يمكن انقطاع الدم ثم يلزمها بعد ذلك أن تغتسل لكل صلاة إلى آخر الشهر لأن كل وقت من ذلك
يمكن انقطاع الدم فيه فإن عرفت وقتاً من اليوم كان ينقطع فيه دمها أزمانها أن تغتسل كل يوم في ذلك الوقت ولا يلزمها
أن تغتسل في غيره لانه لا علمنا وقت انقطاع دمها من اليوم وإن قالت كنت أحيض إحدى العشرات الثلاث من الشهر فهذه إحدى
لها حيض ولا طهر يبين فتجعل زمانها زمان الطهر فتصلي من أول الشهر وتتوضأ لكل صلاة وتغتسل في آخر كل عشر
لا يمكن انقطاع الدم فيه وإن قالت كان حيضى ثلاثة أيام في العشر الأول من الشهر فهذه ليس لها حيض ولا طهر يبين في هذه
العشر فتصلي من أول العشر ثلاثة أيام بالوضوء ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر الآن تعرف انقطاع الدم في وقت بعينه
فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم وتتوضأ في غيره وإن قالت كان حيضى أربعة أيام من العشرة الأولى جلت بالوضوء أربعة أيام
ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر وعلى هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع فإن عرفت يبين طهرها في وقت
من الشهر بأن قالت كان حيضى عشرة أيام في كل شهر وأعلم أني كنت في العشر الأخيرة طاهرة فإني في العشر الأولى تتوضأ لكل
صلاة لانه لا يمكن انقطاع الدم فيه فإذا مضت العشر اغتسلت لكل صلاة الآن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه
دون غيره وفي العشر الثالثة طاهر يبين فتتوضأ لكل فرضة وإن قالت كان حيضى خمسة أيام في العشر الأولى وكنت في
اليوم الأول من العشر الأول طاهرة في اليوم الأول طهر يبين فتتوضأ فيه لكل صلاة فرضة وفي اليوم الثاني والثالث
والرابع والخامس طهر مشكوك فيه فتتوضأ فيه لكل فرضة والسادس حيض يبين فانه على أي تنزيل نزلنا لم يخرج
اليوم السادس منه فتترك فيه ما ترك الحائض ثم تغتسل في آخره لا يمكن انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى
آخر العشر ثم تدخل في طهر يبين فتتوضأ لكل فرضة وإن قالت كان حيضى ستة أيام في العشر الأولى كان لها يومان حيض
يبين وهما الخامس والسادس لانه ان ابتداء الحيض من أول العشر فآخره السادس وإن ابتداء من الخامس فآخره السادس
والخامس والسادس داخلان فيه بكل حال وإن قالت كان حيضى سبعة أيام من العشر الأولى حصل لها أربعة أيام حيض يبين
وهي من الرابع إلى السابع وإن قالت ثمانية كان حيضها يبين ستة من الثالث إلى آخر الثامن فإن قالت تسعة كان ثمانية من
الثاني إلى آخر التاسع لما بينا وإن قالت كان حيضى في كل شهر عشرة أيام لا أعرفها وكنت في اليوم السادس طاهرة فإني من أول
الشهر إلى آخر السادس في طهر يبين ومن السابع إلى آخر الشهر في طهر مشكوك فيه فتتوضأ لكل فرضة إلى أن يمضي
عشرة أيام بعد السادس ثم تغتسل لا يمكن انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة الآن تعرف الوقت الذي كان
ينقطع فيه الدم فتغتسل كل يوم فيه دون غيره وإن قالت كان حيضى في كل شهر خمسة أيام لا أعرف موضعها وأعلم أني كنت
في الحجة الأخيرة طاهرة وأعلم أني طهرت مبعجاً غيرها في كل شهر فانه يحتمل أن يكون حيضها في الحجة الأولى والثانية
طهر ويحتمل أن يكون حيضها في الحجة الثانية والثالثة لأن ما قبلها وما بعدها دون
أقل الطهر ويحتمل أن يكون حيضها في الحجة الرابعة ويكون ما قبلها طهر ويحتمل أن يكون حيضها في الحجة الخامسة
ويكون ما قبلها طهر فيلزمها أن تتوضأ لكل صلاة في الحجة الأولى وتغسل لانه طهر مشكوك فيه ثم تغتسل لكل فرضة من

أول السادس إلى آخر العاشر لانه طهر مشكوك فيه ويحتمل انقطاع الدم في كل وقت منه ومن أول الحادي عشر إلى آخر الخامس عشر تنوضاً لكل فريضة لانه طهر ييقن ومن أول السادس عشر تنوضاً لكل صلاة إلى آخر العشرين لانه طهر مشكوك فيه لا يحتمل انقطاع الحيض فيه ثم تغسل لكل صلاة إلى آخر الخامس والعشرين لانه طهر مشكوك فيه وتغسل لكل صلاة لانه يحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها ومن أول السادس والعشرين إلى آخر الشهر تنوضاً لكل فريضة لانه طهر ييقن وان عمت ييقن الحيض في بعض الأيام بان قالت كان حيضي في كل شهر عشرة أيام وكنت أكون في اليوم العاشر حائضاً فانه يحتمل أن يكون العاشر آخر حيضها ويكون ابتداءها من أول الشهر ويحتمل أن يكون العاشر أول حيضها فيكون آخره التاسع عشر ويحتمل أن يكون ابتداءها ما بين اليوم الأول من الشهر واليوم العاشر فهي من أول الشهر إلى اليوم التاسع في طهر مشكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فتنوضاً لكل صلاة ونصلي واليوم العاشر يكون حيضاً ييقن تركه فيه ما يجب على الحائض تركه وتغسل في آخره ثم تغسل لكل صلاة إلى تمام التاسع عشر الآن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغسل فيه من الوقت إلى الوقت ثم بعد ذلك في طهر ييقن إلى آخر الشهر فتنوضاً لكل صلاة فريضة فان قالت كان حيضي في كل شهر عشرة أيام ولي في كل شهر طهر صحيح وحكمت في اليوم الثاني عشر حائضاً فنها في خمسة عشر يوماً من آخر الشهر في طهر ييقن وفي اليوم الأول والثاني من أول الشهر في طهر ييقن وفي الثالث والرابع والخامس في طهر مشكوك فيه تنوضاً فيه لكل فريضة وفي السادس إلى تمام الثاني عشر في حيض ييقن ومن الثالث عشر إلى تمام الخامس عشر في طهر مشكوك فيه ويحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها فتغسل لكل صلاة وان قالت كان حيضي خمسة أيام من العاشر الأول وكنت في اليوم الثاني من الشهر طاهراً وفي اليوم الخامس حائضاً فانه يحتمل أن يكون ابتداء حيضها من الثالث وآخره إلى تمام السابع ويحتمل أن يكون من الرابع وآخره إلى تمام التاسع ويحتمل أن يكون من الخامس والسادس والسابع حيض ييقن ثم تغسل في آخر السابع فيكون ما بعده إلى تمام التاسع طهر مشكوك فيه والخامس والسادس والسابع حيض ييقن ثم تغسل في آخر السابع فيكون ما بعده إلى تمام التاسع طهر مشكوك فيه كافيه تغسل فيه لكل صلاة وان قالت كان لي في كل شهر حيضتان ولا أعلم موضعهما ولا عددهما فان الشيخ أباهما من الأسفرايين رحمه الله ذكر أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضهما يوماً من أول الشهر ويوماً من آخره ويكون ما بينهما طهراً وأكثر ما يحتمل أن يكون حيضها أربعة عشر يوماً من أول الشهر أو من آخره ويوماً وليلة من أول الشهر أو من آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوماً طهراً أو يحتمل ما بين الأقل والأكثر فليزماً أن تنوضاً ونصلي في اليوم الأول من الشهر لانه طهر مشكوك فيه ثم تغسل لكل صلاة إلى آخر الرابع عشر لاحتال انقطاع الدم فيه ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهراً ييقن لانه ان كان ابتداء الطهر في اليوم الثاني فاليوم السادس عشر آخره وان كان من الخامس عشر فالخامس عشر والسادس عشر داخل في الطهر ومن السابع عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله هذا خطأ لانا إذا أنزلناها هذا التخريف لم يجز أن يكون هذا ما في الشهر الذي بعده بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالتجربة النامية لأيام حيضها ووقته فتغسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج ونصوم رمضان وتقضي على ما يفتاء

فصل في ذكر ما كان ذاكرة للوقت ناسية للعدد نظرت فان كانت ذاكرة للوقت ابتداءه بان قالت كان ابتداء حيضي من أول يوم من الشهر حيضاً يوماً وليلة من أول الشهر لا ييقن ثم تغسل بعده فتحصل في طهر مشكوك فيه إلى آخر الخامس عشر ونصلي وتغسل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم فيه وما بعده طهر ييقن إلى آخر الشهر فتنوضاً لكل صلاة وان كانت ذاكرة للوقت انقطاعه بان قالت كان حيضي ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس حيضاً قبلي ذلك يوماً وليلة وكانت طاهراً من أول الشهر إلى آخر الخامس عشر تنوضاً لكل صلاة فريضة ثم تحصل في طهر مشكوك فيه إلى آخر التاسع والعشرين تنوضاً لكل صلاة لانه لا يحتمل انقطاع الدم ولا يجب الغسل إلا في آخر الشهر في الوقت الذي تيقنا انقطاع الحيض فيه وان قالت كان حيضي في كل شهر خمسة عشر يوماً وكنت أخلف أحد النصفين بالآخر أربعة عشر في أحد النصفين ويوماً في النصف الآخر ولا أدري أن اليوم في النصف الأول أو الاربعة عشر فانه يحتمل أن يكون اليوم في النصف

الثاني والاربعة عشر في النصف الاول فيكون ابتداء الحيض من اليوم الثاني من الشهر وآخره تمام السادس عشر ويحتمل أن يكون اليوم في النصف الاول والاربعة عشر في النصف الثاني فيكون ابتداء الحيض من أول الخامس عشر وآخره التاسع والعشرون فاليوم الاول والآخر من الشهر طهر بيّتين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيّتين ومن الثاني الى الخامس عشر طهر مشكوك فيه ومن أول السابع عشر الى آخر التاسع والعشرين طهر مشكوك فيه فتفصل في آخر السادس عشر وفي آخر التاسع والعشرين لانه يحتمل انقطاع الدم فيهما وعلى هذا التزويل والقياس فان كانت مكان حيض خمسة عشر يوما وكانت أخلط اليوم وأشك هل كنت أخلط بأكثر من يوم فالحكم فيه كالحكم في المسئلة قبلها الا في شيء واحد وهو أن ههنا يلزمها أن تفصل لكل صلاة بعد السادس عشر لجواز أن يكون الخطأ بأكثر من يوم فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض الآن نعلم انقطاع الحيض في وقت يعينه من اليوم فتفصل فيه في مثله

فصل في هذا الذي ذكرناه في المستحاضة اذا عبر دمها خمسة عشر ولم ينحطها بطهر فلما اذا انحطها بطهر بان رأته يوما وليلة دما ورأت يوما وليلة نقاء الى أن عبر خمسة عشر فهي مستحاضة وقال ابن بنت الشافعي رضي الله عنه الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وبين ما بعده فيكون الدم في خمسة عشر حيضا وفي النقاء الذي بينهما قولان في التلخيص لانا حكمنا في اليوم السادس عشر لما رأته النقاء بطهارتها وأمرنا بها بالصوم والصلاة وما بعده ليس بحيض بل هو طهر فكان بمنزلة ما لو انقطع الدم بعد خمسة عشر ولم يعد والمنصوص انها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة لانه لو كان النقاء في اليوم السادس عشر يميز لوجب ان يميز في خمسة عشر كالتمييز باللون فعلى هذا ينظر فيها فان كانت مميزة بان ترى يوما وليلة دما أسود ثم ترى النقاء عشرة أيام ثم ترى يوما وليلة دما أسود ثم أحر فتدلى التمييز فيكون الحيض أيام الاسود وما بينهما على القولين وان كان لها عادة في كل شهر خمسة أيام ردت الى عادتها فان قلنا لا يلقى كانت خمسة أيام حيضا وان قلنا يلقى كانت أيام الدم حيضا وذلك ثلاثة أيام ونقص يومان من العادة ومن أصحابنا من قال يلقى لها قدر العادة من خمسة عشر يوما فيحصل لها خمسة أيام من تسعة أيام وان كانت عادتها ستة أيام فان قلنا لا يلقى كان حيضا خمسة أيام لان اليوم السادس من أيام العادة لادم فيه لان الدم في الافراد لم يحز أن يجعل حيضا لان النقاء انما يجعل حيضا على هذا القول اذا كان واقعا بين السنين فعلى هذا ينقص من عادتها يوم واذا قلنا يلقى من أيام العادة كان حيضا ثلاثة أيام وينقص يومان واذا قلنا يلقى من خمسة عشر حصل لها ستة أيام من أحد عشر يوما وان كانت عادتها سبعة أيام فان قلنا ان الجميع حيض كان حيضا سبعة أيام لا ينقص منها شيء لان اليوم السابع دم فيمكن استيفاء جميع أيام عادتها وان قلنا يلقى لها من أيام العادة كان حيضا أربعة أيام وان قلنا يلقى من خمسة عشر كان لها سبعة أيام من ثلاثة عشر يوما وعلى هذا القياس وان كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة فنيها قولان أحدهما ترد الى يوم وليلة فيكون حيضها من أول ما رأت يوما وليلة والباقي طهر وان قلنا ترد الى ست أو سبع فهي كمن عادتها ستة أيام أو سبعة أيام وقد بينا فلما اذا رأت نصف يوم دما ونصف يوم نقاء ولم تجاوز خمسة عشر فهي على القولين في التلخيص وقال بعض أصحابنا هذه مستحاضة هذه لا يثبت لها حكم الحيض حتى يتقدم لها أقل الحيض ومنهم من قال لا يثبت لها حكم الحيض الآن يشهد به أقل الحيض متصلا ويتعقبه أقل الحيض متصلا والصحيح هو الاول وانها على القولين في التلخيص فاذا قلنا لا يلقى حصل لها أربعة عشر يوما ونصف يوم حيضا واذا قلنا يلقى حصل لها سبعة أيام ونصف حيضا وما بينهما من النقاء طهر وان تجاوزت خمسة عشر كانت مستحاضة فتدلى التمييز ان كانت مميزة أو الى العادة ان كانت معادة وان كانت مبتدأة لا تميز لها ولاعادة فان قلنا انها ترد الى ست أو سبع كان ذلك كعادة وان قلنا ترد الى يوم وليلة فان قلنا لا يلقى فلا حيض لها لانه لا يحصل لها يوم وليلة من غير تليق وان قلنا يلقى من أيام العادة لم يكن لها حيض لأن اليوم والليلة كأيام العادة ولا يحصل لها من اليوم والليلة أقل الحيض وان قلنا يلقى من خمسة عشر لقي لها مقدار يوم وليلة من يومين وليلتين وان رأت ساعة دما وساعة نقاء ولم تجاوز خمسة عشر فان كان الدم بمجموعه يبلغ أقل الحيض فقد قال أبو العباس وأبو اسحق في قولان في التلخيص وان كان لا يبلغ بمجموعه أقل الحيض مثل أن ترى

لجنة بنت جحش رضي الله عنها أفعت لك الكرسف فقالت انه أكثر من ذلك فقال تلجعي فان استوثقت ثم خرج الدم من غير غريظ في الشدة تبطل صلاتها لماروت عائشة رضي الله عنها ان فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ندم الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتنوضاً لكل صلاة وتغسل حتى يجي ذلك الوقت وان فطر الدم على الحصى ولا يغسل بطهارة أكثر من مرة واحدة لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ويجوز أن تغسل ما شئت من التوافل لأن التوافل تكفروا أثرها أن تنوضاً لكل نافلة شق عليها ولا يجوز أن تنوضاً لغرض الوقت قبل الدخول لأن طهارة ضرورة فلا يجوز قبل وقت الضرورة فان نوضت في أول الوقت وأخرت الصلاة فان كان لسبب يعود إلى صلاحة الصلاة كانت طهارة الجساعة وسائر العورة والأفامه صحت صلاتها وان كان لغرض ذلك ففيه وجهان أحدهما أن صلاتها باطلة لأنها تغسل مع نجاسة يمكن حفظ الصلاة عنها والثاني نصح لأنه وسع في الوقت فلا يضيق عليها فان أخرتها حتى خرج الوقت لم يجز أن تغسل به لأنه لا غنى لها في ذلك ومن أصحابنا من قال يجوز أن تغسل بعد خروج الوقت لا نال منهاها من ذلك صارت طهارتها مقدرة بالوقت وذلك لا يجوز عندنا وان دخلت في الصلاة ثم انقطع دمها ففيه وجهان أحدهما لا تبطل صلاتها كالتيمم إذا رأى الماء في الصلاة والثاني تبطل لأن عليها طهارة حدث وطهارة نجس ولم تأت عن طهارة النجس بشيء وقد قدرت عليها فلزمها الاتيان بها وان انقطع دمها قبل الدخول في الصلاة لزمها غسل الدم وإعادة الوضوء فان لم تفعل حتى عاد الدم فان كان عوده بعد الفراغ من الصلاة لا تصح صلاتها لأنه اتسع الوقت للوضوء والصلاة من غير حدث ولا نجس وان كان عود الدم قبل الفراغ من الصلاة ففيه وجهان أحدهما انها تصح لانا تيمنا بعود الدم ان الانقطاع لم يكن له حكم لأنه لا يصالح بالطهارة والصلاة والثاني وهو الأصح ان صلاتها باطلة لأنها استغسخت الصلاة وهي ممنوعة منها فلم تصح بالتبين كالأستغسخت لابس الخف الصلاة وهو شك في انقضاء مدة المسح ثم تبين ان المدة لم تنقض

﴿ فصل ﴾ ولس البول ولس اللذي حكمهما حكم المستحاضة فبأذكرناه ومن به نأصو وأوجرح بحري منه الدم حكمهما حكم الاستحاضة في غسل النجاسة عند كل فرضة لأنها نجاسة متصلة لعلة فهو كالاستحاضة

﴿ باب إزالة النجاسة ﴾

النجاسة هي البول والغائط والقيء والدم والقيح وماء القروح والعلقمة والبنية والخر والنبيذ والسكر والخنزير وما نواله من أدمها ولبن المالبؤ كل له غير الآدمي ورطوبة فرج المرأة وما تنجس بذلك فأما البول فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وأما الغائط فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما تغسل ثوبك من الغائط والبول والمذي والدم والقيء وأما مرجين البهائم وذرق الطيور فهو كالغائط في النجاسة لماروي ابن مسعود رضي الله عنه قال أنيت النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال انها ركس ففعل نجاستها بانه ركس والركس الرجيع وهذا رجيع فكان نجسا ولأنه خارج من الذكر

(قوله أفعت لك الكرسف) أي أصف والنعت الوصف والكرسف القطن (قوله تلجعي) أي اتخذني طاماً وهو شبه الاستقرار من نفر الدابة والجمام فارسي معرب وصفته أن تأخذ قطنة أو خرقة وتدسها فرجها وتأخذ خرقة مشقوفة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وتدسها على تلك القطنة وتخرج أحد طرفيها إلى بطنها والآخر إلى صلبها ثم تشد أحد الطرفين إلى ناصرتها اليمنى وأحد الطرفين المشقوقين بالآخر إلى خاصرتها اليسرى هكذا ذكر وفي الحديث انما أتج نجاء يقال شح الماء شح إذا سال منه ومنه قوله تعالى ماء نجاء أي سائل (قوله فلم تصح بالتبين) أراد بيان الشيء وظهوره وثبوته ومنه الحديث أني من الله والعجلة من الشيطان أي التثبت (قوله للس البول) يقال فلان سلس البول إذا كان لا يستمكنه ويكثر بوله بالخرقة وأصل السلس السهولة يقال شيء سلس أي سهل ورجل سلس أي لين منقاد والناسور فذكر

﴿ ومن باب إزالة النجاسة ﴾

(قوله انها ركس) الركس بالكسر النجس فعل بمعنى مفعول وأصله من ركس إذا رده مقلوباً يقال أركس البقرة ركسها إذا ردها والله أركسهم أي ردهم إلى كفرهم فكان الركس وما شاكله قدر كس أي رده من الجوف ورجع منقلباً عما كان عليه ولهذا

أحالتها الطبيعة فكان نجسا كالغائط وأما البقي فهو نجس لحديث عمار ولأنه طعام استحال في الجوف إلى النتن والفساد فكان نجسا كالغائط وأما الذي فهو نجس لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال كنت رجلا مذاه قد كثرت ذلك لاني يعني فقال إذا رأيت الذي فاقبل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ولأنه خارج من سبيل الحدث لا يخلق منه طاهر فهو كالبول وأما الودي فهو نجس لما كثرت من العلة ولأنه يخرج مع البول فكان حكمه حكم البول وأما في الآدمي فهو طاهر لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحت النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولو كان نجسا لما انعقدت معه الصلاة ولأنه بدأ خلقا بشرف فكان طاهرا كالطين وأما في غير الآدمي ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن الجميع طاهر إلا في السكب والخنزير لأنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله فكان طاهرا كالبيض وبنى الآدمي والثاني أن الجميع نجس لأنه من فحول الطعام المستحيل وإنما حكم بطهارته من الآدمي طهرته وكرامته كما حل لبنه مع كونه لا يؤكل طهرته وكرامته وهذا لا يوجد في غيره والثالث أن كل لحمه نجس طاهر كلبه ولا يؤكل كل لحمه نجس كلبه وأما الدم فهو نجس لحديث عمار وفي دم السمك وجهان أحدهما أنه نجس كغيره والثاني أنه طاهر لأنه ليس بأكثر من الميتة وميتة السمك طاهرة فكذلك دمه وأما القيح فهو نجس لأنه دم استحال إلى النتن فإذا كان الدم نجسا فالقيح أولى وأما ماء الفروج فإن كان له رائحة فهو نجس كالقيح وإن لم يكن له رائحة فهو طاهر كزخوة البين ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما أنه طاهر كالعرق والثاني أنه نجس لأنه يحلل بعله فهو كالقيح وأما العلف ففيها وجهان قال أبو اسحق هي نجسة لأنه دم خارج من الرحم فهو كالخيض وقال أبو بكر الصيرفي هي طاهرة لأنه دم غبير مسفوح فهو كالسكب والطحال فأما الميتة سوى السمك والحراد والآدمي فهي نجسة للآية لأنها محرمة الأكل من غير ضرر فكانت نجسة كالدم وأما السمك والحراد فهما طاهران لأنه يحل أكلهما ولو كانتا نجسين لم يحل أكلهما وأما الآدمي ففيه قولان أحدهما أنه نجس لأنه ميت لا يجد له أكله فكان نجسا كسائر الميتات والثاني أنه طاهر لقوله يعني لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ولا نعلو كان نجسا لما غسل كسائر الميتات وأما الحرف فهو نجس لقوله عز وجل إنما الحمر والبسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ولأنه يحرم تناوله من غير ضرر ورة فكان نجسا كالدم وأما البنيذ فهو نجس لأنه شراب فيعشده مطربة فكان نجسا كالخمر وأما السكب فهو نجس لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم دعى إلى دار فاجاب ودعى إلى دار فلم يجب فقيل له في ذلك فقال إن في دار فلان كلبا فقيل وفي دار فلان حرة فقال الحرة ليست بنجسة فدل على أن الكلب نجس وأما الخنزير فهو نجس لأنه أسوأ حالا من الكلب لأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر وفيه ومنصوص على تحريمه فإذا كان الكلب نجسا فالخنزير أولى وأما اتوا الدم منها أو من أحدهما فهو نجس لأنه مخلوق من نجس فكان مثله وأما لبنه لا يؤكل كل لحمه غبير

فسره الشيخ رحمه الله تعالى بالجميع يعني أنه رجع من الجوف ورجيع بمعنى راجع فعيل بمعنى فاعل لأنه رجع أي رجع من حاله إلى أخرى ورجعت الدابة إذا رأت. والرجيع لما رجع من جرحها. قال الأعشى

وفلاة كأنها ظهر زمزم * ليس إلا الرجيع فيها علاف

أي لا يجد إلا بل فيها علفا لا ما تردده من جرحها وكل شيء مردود رجيع (قوله أماله الطبيعة) وطعام حائل مشعر. وحال الحرف إذا استحال خلا أي انقلب عن حاله التي كان عليها إلى حالة أخرى، ومثله حال لونه إذا تغير وصار بغير ما يعينه، وحال الشيء من مكان إلى مكان آخر أي تحول وكذلك كل متحول عن حاله (قوله تحلل بعله) أي نزل وذاب كما تحلل الشمع والشمع وتحت المني ذكر (قوله دم غبير مسفوح) أي جازر وسمى الزنا سفاحا لإباحة الزانيين ما أمرا بتحصينه ومنعه وتصبيرهالة كالماء المسفوح المصبوب ومن قال لسفح الزانيين فلقبتهما فقدا بعل لأن المتناكحين يسفحانها كما يسفح الزانيان (قوله إنما الحمر والبسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان) البسر الفهار والأنصاب جمع نصب وهو ما نصب فعيدين دون الله، وكذا النصب بالضم وقد يحرك قال الأعشى

وذا النصب المنسوب لانتكته * لعاقبة والله ربك فاعبدا

والأزلام واحدتها زلمة مثل عمر وهي السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها. قوله رجس أي نجس

الآدمي ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري هو طاهر لأنه حيوان طاهر فكان لبنه طاهرا كالشاة والبقرة والنصوص
انه نجس لأن اللبن كاللحم المذكي يدل على انه يتناول من الحيوان ويؤكل كما يتناول النجس المذكي وطمع ما لا يؤكل نجس
فكذلك لبنه وأما رطوبته فرج المرأة للنصوص انها نجس لانها رطوبة متولدة في محل النجاسة فكانت نجسة ومن أصحابنا
من قال هي طاهرة كسائر رطوبات البدن وأما ما ينجس بذلك فهي الأعيان الطاهرة اذا اقاهنت من هذه النجاسات
وأحدهما رطب والآخر يابس فينجس بملاقاةها

فصل ولا يظهر شيء من النجاسات بالاستحالة الاشياء من أحدهما جلد الميتة اذا دبغ وقد دللنا عليه في موضعه والثاني
الخر اذا استحل بنفسها خلا فتظهر بذلك لسار وي عن عمر رضي الله عنه انه سئل فقال لا يعمل خل من خرافات حتى
يبدأ الله افسادها فمعد ذلك يطيب الخل ولا يابس أن يشترى من أهل الذمة خلا ما لم يتعمدوا الى افساده ولأنه انما يحكم
بشعرها للشدة المطربة الداعية الى الفساد وقد زال ذلك من غير نجاسة خلقتها فوجب أن يحكم بطهارتها وان خللت بخل
أو ملح لم يظهر لسار وي أن أبا طلحة سأل رسول الله ﷺ عن أيتلم ورتوا خرا فقال اهرقها قال أفلا أخلاها قال لا فنهاه
عن التحليل فدل على انه لا يجوز ولا تلوه جاز للذهب اليه لاسا فيه من اصلاح مال اليتيم ولأنه اذا طرح فيها الخل نجس للخل فاذا
زال الشدة المطربة بقيت نجاسة الخل النجس فلم يظهر فان قلنا من شمس الى ظل أو من ظل الى شمس حتى تخلت ففيه
وجهان أحدهما تطهر لأن الشدة قد زالت من غير نجاسة خلقتها والثاني لا تطهر لانه فعل محظور وتوصل به الى استعمال ما يحل في
الثاني فلم يحل كما لو قتل مورثا أو نكر صيدا حتى خرج من الحرم الى الحل وإن أحرق العنزة أو السرجين حتى صار رمادا لم يظهر
لان نجاستهما فعينهما وتخالف الخبر فان نجاستها لمعنى معقول وقد زال ذلك وأما دنان النجاسة اذا أحرقت ففيه وجهان
أحدهما انه نجس لانه أجزاء مشحولة من النجاسة فهو كثر ماد والثاني انه ليس بنجس لانه بخار نجاسة فهو كالبخار الذي
يخرج من الجوف

فصل واذا ولغ الكلب في اثناء أو أدخل عضوانه فيه وهو رطب لم يظهر الا ناء حتى يغسل سبع مرات أحدها عن
بالتراب لسار وي أبو هريرة أن النبي ﷺ قال طهروا ناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أحدها عن
بالتراب فعلى طهارته سبع مرات فدل على انه لا يظهر بمادونه والافضل أن يجعل التراب في غير السابعة ليرد عليه ما ينظفه
وفي أياهما جعل جاز لمعوم الخبر وإن جعل بدل التراب الجص أو الاسنان وما أشبههما ففيه قولان أحدهما لا يجوز لانه
تطهر من فيه على التراب فأختص به كالتيمم والثاني انه يجوز لانه تطهر بنجاسة نص فيه على جلد فلم يختص به كالاستنجاء
والدباغ وفي موضع القولين وجهان أحدهما ان القولين في حال عدم التراب فلما مع وجود التراب فلا يجوز بغيره قولان
واحدا والثاني ان القولين في الاحوال كلها لانه جعله في أحد القولين كالتيمم وفي الآخر جعله كالاستنجاء والدباغ وفي
الاصولين جميعا لا فرق بين وجود النصوص عليه وبين عدمه وإن غسل بالماء وحده ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز لانه الماء
أبلغ من التراب فهو بالجواز أولى والثاني لا يجوز لانه أمر بالتراب ليكون مهونة للماء لتغلق النجاسة وهذا لا يحصل
بالماء وحده وإن ولغ كلبان ففيه وجهان أحدهما انه يجب لكل كلب سبع مرات كما أمر في بول الرجل بذنوب ثم يجب في بول
رجلين ذنوبان والثاني انه يجوز للمجموع سبع مرات وهو النصوص في حرمة لان النجاسة لا تتضاعف بعد الكلب بخلاف
البول وإن ولغ الكلب في اثناء ووقعت فيه نجاسة أخرى فجزأه سبع مرات للمجموع لان الطهارة تتداخل ولهذا الموضع فيه
بول ودم أجزاء لها غسل مرة واحدة وإن أصاب الثوب من ماء الغسلات ففيه وجهان أحدهما يغسل من كل غسلة مرة لان كل

(قوله من غير نجاسة خلقتها) أي جاءت بعدها يقال خلغها اذا ابتاع من بعده ومنه سمي الخليفة وخلف على المرأة اذا تزوجها
بعد الاول (قوله اهرقها) يقال هراق الماء به رقه بفتح الهاء أي صببه وأصله أراق يرقي اراقه قالوا ذلك استقالا
للهمزة وفيه لغة أخرى أهرق الماء به رقه على أفعل يفعل قال سيبويه أهدلوا الهمزة من الهاء ثم لازمت فصارت كأنها من
نفس الكلمة ثم دخلت الهمزة بعد على الهاء وترك الهمزة عوضا من حذفهم العين لان أصل أهرق أريق وفيه لغة ثالثة
أهراق بهر يق اهرافا فهو مهربق والنشء مهربق ومهرباق بالتحريك وهذا شاذ

غسله تزيل سبع النجاسة فيغسل منه بقدر السبع والثاني حكمه حكم الاناء الذي انفصل عنه لان المتفصل كالبقي في الاناء وذلك لا يظهر الايمان من العدد فكذلك المتفصل فان جمع ما انفصلت فيه وجهان أحدهما ان الجميع طاهر لانماء انفصل من الاناء وهو طاهر والثاني أنه نجس وهو الصحيح لان الساج طاهر والباقي نجس فاذا اختلط بعضه ببعض ولم يبلغ قلبيين وجب أن يكون نجسا

فصل وان وقع الخنزير فقد قال ابن القاص قال في القديم يغسل مرة واحدة وقال سائر أصحابنا يحتاج الى سبع مرات وقوله في القديم مطلق لانه قال يغسل وأراد به سبع مرات والدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب على ما ينهه فهو باعتبار العدد أولى

فصل ويجزى في بول الغلام الذي لم يطعم الطعام النضج وهو أن يبله بالماء وان لم ينزل عنه ولا يجزى في بول الصبية الا الغسل لما روى عن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بول الرضيع يغسل من بول الجارية يشو ينضج من بول الغلام

فصل وما سوى ذلك من النجاسات ينظر فيها فان كانت جامدة كالغبرة أو بليت ثم غسل موضعها على ما يشته وان كانت ذائبة كالبول والدم والخرطام يستحب أن يغسل منه ثلاثا لما روى أن النبي ﷺ قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين بادت يده فندب الى الثلاث لذلك في النجاسة فدل على ان ذلك يستحب اذا نيفن ويجوز الاقتصار على غسل مرة واحدة لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كانت الصلاة خسين والغسل من الجنابة سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خسا والغسل من الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة والغسل الواجب في ذلك أن يكثر النجاسة بالماء حتى تستهلك فيه فان كانت النجاسة على الأرض أجزأه المكثرة لما روى أن النبي ﷺ أمر في بول الاعرابي بذنوب من ماء وانما أمر بالذنوب لان ذلك يغير البول ويستهلك فيه وقال أبو سعيد الاسدي وأبو القاسم الاعظمي الذنوب تقدر فيجب في بول واحد ذنوب وفي بول اثنين ذنوبان والمذهب أن ذلك ليس بشدبر لان ذلك يؤدي الى أن يظهر البول الكثير من الرجل بذنوب وما دون ذلك من رجلين لا يظهر الا بذنوبين وان كانت النجاسة على الثوب ففيه وجهان أحدهما يجزئه المكثرة كالأرض والثاني لا يجزئه حتى يعصر لانه يمكن عصره بخلاف الأرض والاول أصح وان كانت النجاسة في اثناء فيمنى ففيه وجهان أحدهما تجزى فيه المكثرة كالأرض والثاني لا تجزى حتى يراق ما فيه ثم يغسل لقوله ﷺ في الكلب يلع في الاناء فليهرقه ثم يغسله سبع مرات وان كانت النجاسة خراف غسلا وبقيت الرائحة فغسله فلو كان أحدهما لا يظهر كالماء في اللون والثاني يظهر لان الخرطام رائحة شديدة فيجوز أن يكون لقوته رائحتها تبقى الرائحة من غير جزء من النجاسة وان كانت النجاسة دما فغسله فلم يذهب الا بأجزأه لما روى أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله أرأيت لو بقي أثر فقال ﷺ الماء يكفيك ولا يضرك أثره وان كان الثوب نجسا فغسله في اناء فيه دون القلبيين من الماء نجس الماء ولا يظهر الثوب ومن أصحابنا من قال ان قصد إزالة النجاسة لم ينجزه وليس بشيء لان القصد لا يعتبر في إزالة النجاسة ولهذا يظهر بماء المطر ويغسل المجنون قال أبو العباس بن القاص اذا كان ثوب كله نجس فغسل بعضه في جفنة ثم عاد فغسل ما بقي لم يظهر حتى يغسل الثوب كله دفعة واحدة لانه اذا صب على بعضه ماء ورد جزء من البعض الآخر على الماء فنجزه واذا نجس الماء نجس الثوب

فصل اذا أصاب الأرض نجاسة ذائبة في موضع ضاح فطاعت عليه الشمس وهبت عليه الريح فذهب أثرها ففيه قولان قال (قوله يجزى في بول الغلام النضج) وهو الرش وبالحاء المعجمة أكثر قال الخطابي النضج امرار الماء من غير مرار ولذلك ومنه البعير الناضج (قوله أمر في بول الاعرابي بذنوب) الذنوب الدلو المائي ماء ولا يقال لها ذنوب وهي فارغة جمعة ذائبة وذائب (قوله يغير البول) أي يغطي ويملأه ويريد عليه وقد ذكر (قوله في موضع ضاح) أي بارز للشمس يقال ضحى الرجل يضحى قال الله تعالى لا تظلموا فيها ولا تضحى أي لا تبرأ للشمس فتؤذيكم (١) قال ابن عرفة يقال لسكن من كان بارزا في غير

(١) من هذا الموضع لغاية قوله في الأذان لاسنهموا بياض بالأصل أكلنا من كتب اللغة اعتمادا على

في القديم والاملاء يطهر لانه لم يبق شيء من النجاسة فهو كالو غسل بالماء وقال في الأم لا يطهر وهو الأصح لانه محل نجس فلا يطهر بالشمس كالنوب النجس وان طبع المين الذي خلط بطينه السرجين لم يطهر لان النار لا تطهر النجاسة وقال أبو الحسن بن المزبان اذا غسل طهر ظاهره فتجوز الصلاة عليه ولا تجوز الصلاة فيه لان ما فيه من السرجين كالزئير في النوب فيحترق بالنار وهذا ينقب موضعه واذ اغسل طهر تجاوزت الصلاة عليه وانذهب الاول وان اصاب أسفل الخف نجاسة فليسكه على الارض نظرت فان كانت النجاسة رطبة لم يجز وان كانت ياسة ففيه قولان قال في الجديد لا يجوز حتى يغسله لانه ملبوس نجس فلا يجزى فيه المسح كالنوب وقال في الاملاء والقديم يجوز لما روى أبو سعيد اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر عليه فان كان به ما خبت قلبه مسحه بالأرض ثم ليصل فيها ولا تترك في النجاسة فاجزأ فيه المسح كوضع الاستنجاء

كتاب الصلاة

الصلوات المكتوبات خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ رجل من أهل نجد نثر الرأس بسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا من النبي ﷺ فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله ﷺ خمس صلوات كتبهن الله عليك في اليوم واليلة فقال هل علي غير هذا فقال لا الا ان تطوع

﴿فصل﴾ ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر فاما الكافر فان كان أصليا لم يجب عليه واذا أسلم لم يخاطب بقضائها لقوله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولان في اجاب ذلك عليه تنبيه عن الاسلام فعني عنه وان كان مرندا وجبت عليه واذا أسلم زمه قضائها لانه اعتقد وجوبها وفقر على التسبب الى أدائها فهو كالعدن وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن الثائم حتى يسقط وعن المجنون حتى يفيق ولا يجب

ما يظله ويكنه انه ضاح. قال شمر قال بعض السكلايين الضاحي الذي برزت عليه الشمس وغدا فلان ضاحيا وغدا ضاحيا وذلك قرب طلوع الشمس ولا يزال يقال غدا ضاحيا ما لم تكن قائلة وقال بعضهم القادى ان يقعد بعد صلاة الغداة والضاحي اذا استعلت عليه الشمس. وقال بعض السكلايين بين القادى والضاحي قدر فراق ناقة وقال الهطالي

مستيقظوني وما كانت اناتهم • الا كالبث الضاحي عن القادى

﴿قوله المين﴾ هو بالفتح الا كل الكثير والضرب الشديد وبالضم بلا لام جبل معلوم وبالكسر من حدود الحرم وككتف المضروب من الطين مر بالبناء يقال لبن ثوب ثلينا اتخذناه ﴿قوله سرجين﴾ السرجين والسرفين بكسرهما الزيل معر بالسرجين بالفتح ﴿قوله كالزئير﴾ الزئير بالكسر مهموز ما يعالج النوب الجديد مثل ما يعالج الخبز. وقال ابن سيده الزئير بكسر الباء وضمتها ما يظهر من دور النوب وقدر الزئير أخرجه وهو مزأير ومزأير ومنه اشتق از بزار الخ اذا وفي شعره وكثر قال المزار

فهو ورد اللون في از يثارة • وكبت اللون ما لم يز بشر

﴿ومن كتاب الصلاة﴾ تطلق الصلاة باطلاقات فتطلق على الطينة ذات الركوع والسجود والجمع صلوات وتطلق على الدعاء والاستغفار ومنه قول الاعشى

وصهبا طاف يهود بها • وأبرزها وعليها ختم • وقابلها الرمح في دنها • وصلى على دنها وأبرنم

أى دعا لها أن لا تخمض ولا تنفسد وتطلق أيضا على الرحمة ومنه قول عدي

صلى الاله على امرئ • ودعته • وأتم نعمته عليه وزادها

قال الزجاج الأصل في الصلاة المزوم يقال صلى واصطلى اذا لزم • وقال أهل اللغة في الصلاة انها من الصلوات وعما مكتنفا الذنب من الناقة وغيرها وأول موصل الفختين من الانسان وأخذت من ذلك لتحر كهما في الطينة ذات الركوع والسجود التي هي المقصود الأولى لتلك الشعاني ﴿قوله نثر الرأس﴾ أى منتثر شعر الرأس قائمه لحذف المضاف

عليه القضاء اذا بلغ لان زمان الصغر بطول فلو اوجبهما القضاء لشي ففني عنه وثما من زال عقله بجنون أو غم أو مرض فلا يجب عليه ان يركع الفلم عن ثلاثة فمن على الجنون وقسا عليه كل من زال عقله بسبب مباح ومن زال عقله بمحرم كمن شرب السكر أو تناول دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء اذا افاق لان زوال عقله بمحرم فلم يسقط عنه الفرض واما الخائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض فان جن في حال الردة فقاته صلوات لزمه قضاؤها وان حاضت المرأة في حال الردة فقاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها لان سقوط الصلاة من المخزون للتخفيف والمرد لا يستحق التخفيف وسقوط الصلاة عن الخائض عزيمة ليس لاجل التخفيف والمرد من أهل العزائم

فصل ولا يؤمر أحد من لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها الا الصبي فانه يؤمر بفعلها السبع ويضرب على تركها لعشر لما روى سمرة الجني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا الصبي الصلاة لتسبع سنين واضربوه عايتها بن عشر فان دخل في الصلاة ثم بلغ في ثمانها قال الشافعي رحمه الله تعالى اُسبغت أن يتم ويعبد ولا يبين أن عليه الاعادة قال أبو اسحق يلزمه الاتمام ويستحب له أن يعبد وقوله اُسبغت يرجع الى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص والدليل عليه ان صلواته صحيحة وفادركه الوجوب وهو فيها فلزمه الاتمام ولا يلزمه أن يعبد لانه صلى الواجب بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وعلى هذا لو صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخره أجزاءه ذلك عن الفرض لانه صلى صلاة الوقت بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وحكي عن أبي العباس مثل قوله أني اسحق وسكني عنه انه قال يستحب الاتمام وتحب الاعادة فعلى هذا اذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخره لزمه أن يعبد لان ما صلى قبل البلوغ نفل فاستحب اتمامه ويلزمه أن يعبد لانه أدرك وقت الفرض ولم يأت به فلزمه أن يأتي به ومن اُجهلنا من قال ان خرج منها ثم بلغ ولم يبق من وقتها ما يمكن قضاؤها فيه لم يلزمه الاعادة وان بقي من وقتها ما يمكن قضاؤها فيه لزمه الاعادة وهذا غير صحيح لانها لو وجبت الاعادة اذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب الاعادة اذا أدرك من الوقت مقدار ركعة

فصل ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها فان كان واحدا لوجوبها فهو كافر ويجب قتله بالردة لانه كذب الله تعالى في خبره وان تركها وهو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل وقال المزني يضرب ولا يقتل والدليل على أنه يغفل قوله صلى الله عليه وسلم نهيت عن قتل المصلين ولا نهيت احدا دعاهم الاسلام لاندخلها النيابة بنفس ولا مال يقتل بتركها كالشهادتين وممن يقتل فيه وجهان قال أبو سعيد الاسدي يخرب يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت والا فتلناك لانه يجوز أن يكون مأذون ذلك تركه لعذر وقال أبو اسحق يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت والا فتلناك ويستتاب كما يستتاب المرتد لانه ليس بأعظم من المرتد وفي استتابته امر قد قولان أحدهما ثلاث ايام والثاني يستتاب في الحال فان تاب والا قتل وكيف يقتل المنصوص انه يقتل ضربا بالسيف وقال أبو العباس لا يقصد قتله لكن يضرب بالحشب ويشخص بالسيف حتى يصلى أو يموت كما يفعل عن قصد النفس أو المال ولا يكفر بترك الصلاة لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح فلم يحكم بكفره ومن اُجهلنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم بين العبد والكفر ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر والمذهب الاول والمخير متأول

باب واقبت الصلاة

أول وقت الظهر اذا زالت الشمس وآخره اذا صار قبل كل شيء منه غير الظل الذي يصكون للشخص عند الزوال والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمي جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى في الظهر في المرة الاولى حين زالت الشمس والى مثل الشراك ثم صلى في المرة الاخيرة حين كان ظل كل شيء مثله

(قوله العزائم) جمع عزيمة أي فريضة في الحديث خبر الأمور عوازمها أي فرائضها، وروى عن عبد الله بن مسعود انه قال ان الله يحب أن تؤتى راحة كما يحب أن تؤتى عزائمه قال أبو منصور عزائمه فرائضه التي أوجبها وأمرنا بها والعزيم من الرجال الموقى بالعهد (قوله والقي) ما كان شمساً فنسخه الظل والجمع اقياء وقيوء وظاه التي هي في تحول وتقيأ فيه تظليل وفي الصباح التي هي ما بعد الزوال من الظل (قوله الشراك) هو أحد سبور النمل التي تكون على وجهها قال ابن الاثير وقد ردها ليس على معنى التحديد

﴿فصل﴾ وأول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله و زاد أدنى زيادة وأخره إذا صار ظل كل شيء مثليه لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وصلى في جبريل العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى في المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء مثليه ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والاداء إلى غروب الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري إذا صار ظل كل شيء مثليه فانت الصلاة ويكون ما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس التفريط في النوم إنما التفريط في البقطة فمن تأخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى

﴿فصل﴾ وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس لما روى أن جبريل عليه السلام صلى المغرب حين غابت الشمس وأفطر الصائم وليس لها الوقت واحد وهو مقدار ما يظهر ويستر العورة ويؤذن ويقيم الصلاة ويدخل فيها فان أخر الدخول عن هذا الوقت أثم لما روى ابن عباس أن جبريل عليه السلام صلى في المرة الأخيرة كما صلاها في المرة الأولى ولم يغير ولو كان لها وقت آخر لبين كما بين في سائر الصلوات فان دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن له أن يستدبها إلى غيبوبة الشفق لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب والثاني لا يجوز له أن يستدبها أكثر من قدر ثلاث ركعات لأن جبريل عليه السلام صلى ثلاث ركعات والثالث أن له أن يصلي مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لانه لا يكون مؤخرًا في هذا التقدير ويكون مؤخرًا فيما زاد عليه ويكره أن يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلبكم الاعراب على اسم صلاة المغرب ويقول الاعراب العشاء

﴿فصل﴾ وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وهو الحرة وقال المزني الشفق البياض والدليل عليه أن جبريل عليه السلام صلى العشاء الأخيرة حين غاب الشفق والشفق هو الحرة والدليل عليه ما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب إلى أن يذهب حرة الشفق ولانها صلاة تتعلق بأحدى النهرين المتفقين في الاسم اخاص فتعلقت باظهرهما وأورعها كالصبح وفي آخره قولان قال في الجديد إلى ثلث الليل لما روى أن جبريل عليه السلام صلى في المرة الأخيرة العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل وقال في القديم والاملاء إلى نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو سعيد الاصطخري إذا ذهب ثلث الليل أو نصفه فانت الصلاة وتكون قضاء والمذهب الأول لما روى من حديث أبي قتادة ويكره أن يسمى العشاء العشاء لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم قال ابن عيينة انها العشاء وانهم يعممون بالليل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لما روى أبو هريرة قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبلها والحديث بعدها

﴿فصل﴾ ووقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب على الصائم وأخره إذا أسفر الصبح لما روى أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى من الغدحين أسفر ثم التفت وقال هذا وقتك ووقت الانبياء من قبلك وفيما بين هذين وقت ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى حين طلوع الشمس

ولكن زوال الشمس لا بين الأباقي ما يرى من الظل وكان حينئذ بمكة هذا القدر والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وإنما بين ذلك في مثل مكّة من البلاد التي يقل فيها الظل فإذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق السكينة لم يرضى من جوانبها ظل فشكل بلدتكون أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر وكلما بعد عنهما إلى جهة الشمال يكون الظل فيه أطول (قوله الشفق) هو بقية ضوء الشمس وحجرتها في أول الليل ترى في المغرب إلى صلاة العشاء والشفق النهار أيضا وقد فسرهما قوله تعالى فلا أقسم بالشفق وقال الخليل الشفق الحرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الأخيرة فإذا ذهب قبل غاب الشفق وكان بعض الفقهاء يقول الشفق البياض لأن الحرة تذهب إذا أظلمت وإنما الشفق البياض الذي إذا ذهب صليت العشاء الأخيرة وقال الفراء سمعت بعض العرب يقول راع عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق وكان آخر هذا شاهد الحرة

وقال أبو سعيد الأصم بخري يذهب الوقت وما بعد وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة ويكره أن يسمى صلاة الغداة لأن الله تعالى سبأها بالبحر فقال تعالى وفرآن الفجر إن قرآن الفجر كان منهودا وسبأها رسول الله ﷺ الصبح فقال من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها

(فصل) وتجب الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقضى الوجوب فيه والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء التقديم في أول الوقت لما روى عبد الله قال سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها ولأن الله تعالى أمر بالمحافظة عليها قال الشافعي رحمه الله ومن المحافظة عليها تقديمها في أول الوقت لأنه إذا أخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان وأما الظهر فإنه إن كان في غير حر شديد فتقدمها أفضل لما ذكرناه وإن كان في حر شديد يصلى في جماعة في موضع نصدده الناس من البعد فالتسحب الإبراد بها بمقدار ما يحصل في ميمش في القاصد إلى الصلاة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم وفي صلاة الجمعة وجهان أحدهما أنها كالظهر لما روى أس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا اشتد البرد يكرهها وإذا اشتد الحر أبرد بها والثاني أن تقديمها أفضل بكل حال لأن الناس لا يتأخرون عنها لأنهم قد ذهبوا إلى التكبير اليها فلم يكن للتأخير وجه وأما العشاء ففيها قولان قال في القديم والاملاء تقديمها أفضل وهو الأصح لما ذكرناه في سائر الصلوات وقال في الجسدية تأخيرها أفضل لقوله ﷺ فلو أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة

(فصل) وأكد الصلاة في المحافظة عليها الصلاة الوسطى لأن الله عز وجل خصها بالذكر فقال والصلاة الوسطى والصلاة الوسطى هي الصبح والدليل عليه أن الله تعالى قال وقوموا لله قانتين فقرنها بالقنوت ولا قنوت إلا في الصبح ولأن الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخصت بالمحافظة عليها حتى لا يتغافل عنها بالنوم ولهذا خصت بالشويع قبل على ما قلناه

(فصل) ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لقوله ﷺ أول الوقت رضوان الله وآخره عقوبة الله ولا نأولم يجوز التأخير لصاق على الناس فسمح لهم بالتأخير فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت ففيه وجهان أحدهما وهو ظاهر المذهب وهو قول أبي علي بن خيران أنه يكون مؤديا للجميع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أحسبنا من قال يكون مؤديا لما صلى في الوقت قاضيا لما صلى بعد خروج الوقت اعتبارا بما أدركه من الوقت وما صلى بعد خروج الوقت

(فصل) ولا يعتبر أحد من أهل الفرض في تأخير الصلاة عن وقتها إلا نائم أو ناس أو مكره أو ممن يؤخرها للجمع لعذر السفر والمطر لقوله ﷺ ليس التقريط في النوم إنما التقريط في اليقظة أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى فنص على النائم وقتنا عليه الناسي والمكره لأنهما في معناه وأما من يؤخرها للسفر أو مطر فأنفذ كره في موضعه إن شاء الله تعالى

(فصل) إذا بلغ الصبي أو أحم الكافر أو طهرت الحائض أو انفساء أو أفاق المجنون أو المغمى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لازمة فرض الوقت لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فإن بقي من الوقت دون الركعة ففيه قولان روى الزبيدي عنه أنه لا يلزمه حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولأن بدون الركعة لا يدرك الجمعة فكذلك ههنا وقال في كتاب استقبال القبلة يلزمه بقدر تكبيرة لأنه أدرك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كدراك الجماعة وتختلف الجمعة فإنه أدرك فعل فاعتبر فيه الركعة وهذا أدراك حرمة فهو كالجماعة وأما الصلاة التي قبلها فينظر فيها فإن كان ذلك في وقت الصبح أو الظهر أو المغرب لم يلزمه تأجيلها لأن ذلك ليس بوقت لما قبلها وإن كان ذلك في وقت العصر أو في وقت العشاء قال في الجديد

(قوله أبردوا بالظهر) الباء للمعدية والمعنى أمدوا صلاة الظهر في البرد وهو سكون شدة الحر (قوله فيح) الفيح - طوع الحر وقوراته ويقال بالواو وطعت القدر تفيح وتفوح إذا غلت وقد أخرجه عن جرح التشبيه والتشبيه أي كأنه نار جهنم في حرها

يلزم الظاهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما ركعة والثاني تسكيرة والبايل عليه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق أهل العنبر وهو المسافر وهؤلاء من أهل العنبر فعل ذلك وفعلها في حقهم وقال في القديم فيه قولان أحدهما يجب ركعة وظاهرة والثاني يجب الظاهر والعصر بمقتضى خمس ركعات أربع للظاهر وركعة للعصر وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لأن الوقت اعتبر لأدراك الصلوتين فأعتبر وقت يحسب الفراغ من أحدهما والشروع في الأخرى وغلط أبو إسحق في هذا فقال أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب وهذا خلاف النص في القديم وخلاف النظر لأن العصر يجب ركعة فدل على أن الأربع للظهر وخرج أبو إسحق في المسئلة قولاً غلطاً أنه يدرك الظهر والعصر بمقدار إحدى الصلوتين وتسكيرة

(فصل) وأما إذا أدرك جزأ من أول الوقت ثم طرأ العنبر بأن كان عافياً في أول الوقت ثم جن أو طاهر فغاضت نظرت فإن لم يدرك ما يسمع لفرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال أبو يحيى البلخي حكمه حكم آخر الوقت فيلزمه في أحد القولين ركعة وفي الثاني تسكيرة والمذهب الأول لأنه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه كإحراق النصاب بعد الحول وفي الثاني لم يتمكن من الأداء ويخالف آخر الوقت فإنه يمكنه أن يبني ما تبقى على ما أدرك بعد خروج الوقت فيلزمه وإن أدرك من الوقت ما يسمع لفرض ثم طرأ الجنون أو الخبض استقر الوجوب ولزمه القضاء إذا زال العنبر وحكي عن أبي العباس أنه قال لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت والمذهب الأول لأنه وجب عليه وتمكن من أدائه فأنشبه إذا وجبت الركعة وتمكن من أدائها فلم يخرج حتى هلك المال وأما الصلاة التي بعدها فإنها لا تلزمه وقال أبو يحيى البلخي تلزمه العصر بأدراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بأدراك وقت المغرب لأن وقت الأولى وقت الثانية في حال الجمع كالان وقت الثانية وقت الأولى في حال الجمع فإذا لزمته الأولى بأدراك وقت الثانية لزمته الثانية بأدراك وقت الأولى والمذهب الأول لأن وقت الأولى وقت الثانية على سبيل التبع ولهذا لا يجوز فعل الثانية حتى تقدم الأولى بخلاف وقت الثانية فإنه وقت الأولى لا على وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الثانية

(فصل) ومن وجبت عليه الصلاة فلم يصل حتى قات الوقت لزمه قضاؤها لقوله يُؤْتِيهِ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها والمستحب أن يقضيها على الفور للحديث الذي ذكرناه وإن أخرها جاز لما روى أن النبي ﷺ فأنته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها وقال أبو إسحق إن تركها العبر عنه لزمه قضاؤها على الفور لأنه مضطرب في التأخير وإن فاته صلوات فليستحب أن يقضيها على الترتيب لأن النبي ﷺ فأنته أربع صلوات يوم الخندق فقام على الترتيب فإن قضاها من غير ترتيب جاز لأنه ترتيب استحقي للوقت فسقط بقوات الوقت كقضاء الصوم وإن ذكر الفاتنة وقضاء وقت الصلاة الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة لأن الوقت تعين لها فوجب البداءة بها كما لو حضره رمضان وعاب صوم رمضان آخر ولأنه إذا أخر الحاضرة فأنه فوجب البداءة بها وإن نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه أن يصلي خمس صلوات وقال الحزني يلزمه أن يصلي أربع ركعات وينوي أثنائه ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم وهذا غير صحيح لأن تعيين اثنائه شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بأن يصلي خمس صلوات بخمس نيات

باب الأذان والاقامة

الأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس لما روى أن النبي ﷺ استشار المسلمين فيما يجتمعهم على الصلاة فقالوا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر الناقوس فكرهه من أجل النصارى فأرى تلك الليلة عبيد الله بن زيد النداء فأخبر النبي ﷺ فأمر النبي ﷺ بالأذان به وهو أفضل من الأمانة ومن أحباها من قال الأمانة أفضل لأن الأذان أعبر بالصلوة فكان القيام بأمر الصلاة أولى من القيام بغيرها والأول أصح لقوله عز وجل ومن أحسن قولاً عن دعا إلى الله وعمل صالحاً قالت عائشة رضي الله عنها نزلت في المؤذنين ولقوله يُؤْتِيهِ الأمانة ضمناً والمؤذنون أمناء فأمر الله الأئمة وغيرهم المؤذنين والأمانة أمين حالاً من الضمناً وعن عمر رضي الله عنه أنه قال لو كنت مؤذناً لمأبئت أن لأبأهس ولا أحج ولا أعظم بعد حجة

وقال أصحابنا يس ذلك قول واحد إقامته إنما ذكره ذلك في الجدل لأن أبا محذورة لم يحكمه وقد صح ذلك في حديث أبي محذورة أنه قال له حي على الفلاح الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وأما الإقامة فإنها إحدى عشرة كلمة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح فقد قامت الصلاة وقد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وقال في القديم الإقامة مرة مرة لأنه لفظ في الإقامة فكأن قرأه كالجملية والاول أصبح لسانه روى أنس رضي الله عنه قال أمر بلال أن يرفع الأذان ويوتر الإقامة ولأن سائر ألقاظ الإقامة إلا الإقامة فقد قضى حقه في أول الأذان فأعبدت على التقصان كما سخر الأذان ولفظ الإقامة لم يقص حقه في الأذان فربما حقه التقصان

فصل ولا يصح الاذان الا من مسلم عاقل فاعلم الكافر والمجنون فلا يصح اذانهما لانهما ليسا من أهل العبادات ولا يصح من الصبي العاقل لانه من أهل العبادات ويكره للمرأة أن تؤذن ويستحب لها أن تقبل لأن في الاذان رفع الصوت وفي الإقامة لرفع الصوت فان أذنت للرجل لم يعتد بأذانها لانه لا تصح امامتها للرجال فلا يصح تأذنها لهم

فصل ١٠ ويستحب أن يكون المؤذن حرا بالغالار وى ابن عباس رضى الله عنه مرفوعا يؤذن لكم خياركم وقال عمر رضى الله عنه لرجل من مؤذنيكم فقالوا موالينا أو عبيدنا فقال ان ذلك لنفسك كبير واشتحب أن يكون عدل لانه أمين على المواقف ولانه يؤذن على موضع عال فاذا لم يكن آمينا لم يؤمن أن ينظر الى العورات و ينبغي أن يكون عارفا بالمواقف لانه اذا لم يعرف ذلك غر الناس بأذانه والمستحب أن يكون من ولد من جعل النبي ﷺ الاذان فيهم او من الاقرب فالأقرب اليهم لساروي أبو عذورة قال جعل رسول الله ﷺ الاذان لنا وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال الملك في قریش والفضاء في الانصار والاذان في الحبشة والمستحب ان يكون صيتا لان النبي ﷺ اختار أبا عذورة لصوته ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسامعيه ويكره أن يكون المؤذن أعشى لانه ربما غلط في المواقف فان كان معه بصير لم يكره لان ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال والمستحب أن يكون على طهارة لساروي والثلثين حجر أن النبي ﷺ قال حق وسنة أن لا يؤذن لكم أحدا الا هو طاهر ولانه اذا لم يكن على طهارة انصرف لاجل الطهارة فيجئ من يريد الصلاة فلا يرى أحدا فينصرف والمستحب أن يكون على موضع عال لان الذي رآه عبد الله بن زيد كان على جذع مائل ولأنه أبلغ في الاعلام والمستحب أن يؤذن قائما لأن النبي ﷺ قال يا بلال قم فنادولأنه أبلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب أذن وهو قاعد كما يصلي وهو قاعد والمستحب أن يكون مستقبل القبلة فاذا بلغ الى الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير لساروي أبو جعيفة قال رأيت بلالا خرج الى الأبطح فأذن واستقبل القبلة فلما بلغ الى حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدير ولأنه اذا لم يكن له يدمن جهة فجهة القبلة أولى والمستحب أن يجعل أصبعيه في صانتي أذنيه لساروي أبو جعيفة قال رأيت

متساويين لأن لفظة أفعل تستعمل في شيئين يشتركان في الفعل ويكون لأحدهما على الآخر مزية فكيف يقال الصلاة خير من النوم ومعلوم أن النوم ليس مساوياً للصلاة ولا مغاظلاً له فيحتمل أن يكون ههنا تحذوف تقدير اللفظة للصلاة خير من النوم وقيل إن النوم فيه الراحة وهو معنى السبات الذي من الله به على عباده بقوله وجعلنا نومكم سباتاً أي راحة لأبدانكم فعني الصلاة خير من النوم أي الراحة التي نتناضونها يوم القيامة من شدة وطء قيام الليل ومكابدة خير من راحة النوم الذي هو أخو الموت. وقيل المعنى الخير في الصلاة لأن النوم مثلي قوله تعالى وإنا أنابكم على هدى أو في ضلال مبين ومعلوم أن الهدى مع النبي ومن معه (قوله أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة) الشفع الزوج والوتر الفرد. الوتر كل عدد لا ينقسم جبوراً كالواحد والثلاثة والخمسة والزوج كل عدد ينقسم جبوراً متساوياً بين كالأثنين والعشرة والمائة وشبهها. يقال شفعت الشيء إذا ضمنت إليه مثله وأوترته إذا أفردته وبصلاة الوتر واحدة فردة (قوله حق وستة) أي واجب يقال حق عليه القضاء إذا وجب ومنه قوله استحقا إنما أي استوجباه وقوله فحق عليها القول أي وجب. ومعناه الثبوت والتأكيده كقوله عليه السلام غل الجنة واجب على كل محتلم أي ثابت منكم كذا كذا كيد السيف ولم يرد وجوب الفرض (قوله جندم حائط) الجندم بالكسر أصل الشيء والقطعة منه مأخوذ من الجندم وهو القلم يقال جندمت الحبل فاجندم أي قبلته فأنطعم قال الأعشى:

بلا ولا اصبعاه في صياحه اذنيه و رسول الله ﷺ في قبلة جراه ولان ذلك اجمع للصوت والمستحب أن يترسل في الاذان ويخرج الإقامة لاروى عن أبي اليرموذ بن يث المقدس ان عمر رضي الله عنه قال اذا أذنت فترسل واذا أذنت فاحتمل ولان الاذان للغائب فكان الترسل فيه أبلغ والإقامة للحاضر بن فكان الادراج فيها أشبه وبكره التعليل وهو التعليل والغنى وهو النظر بلسان روى أن رجلا قال لابن عمر اني لأحبك في الله قال وأنا أبغضك في الله انك تغني في أذانك قال حاد التغني النظر بيب والمستحب أن يرفع صوته في الاذان ان كان يؤذن للجماعة لقوله ﷺ يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب وبابس ولانه أبلغ في جمع الجماعة ولا يبلغ بحيث يشق حلقه لاروى أن عمر رضي الله عنه سمع أبا مخنف ورفعه صوته فقال له أما خشيت أن تشق مريضاؤك قال أحييت أن يسمع صوتي فان أسر بالاذان لم يعتد به لانه لا يحصل به المقصود وان كان يؤذن للصلاة وحده لم يرفع الصوت لانه لا يدعوه غيره فلا وجه لرفع الصوت والمستحب ان يكون رفع الصوت في الإقامة دون رفع الصوت في الاذان لان الإقامة للحاضر بن ويجب أن يرتب الاذان لانه اذا انكسره لم يعلم السامع ان ذلك اذان والمستحب أن لا يتكلم في أذانه فان تكلم لم يطل أذانه لانه اذا لم يطل الخطبة بالكلام فلا يطل الاذان أولى فان أغنى عليه وهو في الاذان لم يجز لغيره أن يشي عليه لأن الاذان من الاثنين لا يحصل به المقصود ولان السامع يظن ان ذلك على وجه التهور واللعب فان أفاق في الحال وبني عليه بل لان المقصود يحصل به وان ارتد في الاذان ثم رجع الى الاسلام في الحال ففيه وجهان أحدهما لا يجوز أن يبنى عليه لان ما فعله قبل بطل بالردة والمذهب أنه يجوز لان الردة انما يطل اذا انصل بها الموت وهما رجع قبل الموت فلم يطل

فصل والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول الا في الجملة فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله لاروى عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحسبكم أكبر الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فقال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله فقال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة فقال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح فقال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله خالفا من قلبه دخل الجنة فان سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت به في الصلاة فاذا فرغ أتى ببيان كان في قراءة أتى به ثم رجع الى القراءة لأنه يفتوت والقراءة لانفتوت ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لاروى عبد الله ابن عمر وابن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا عني فانه

« ثم الحبل واه منجدتم » ومنه قيل لقطع الكفا أجتم. الا يطرح موضع كثير البطاح وهي دقاق الحصا وهو ههنا علم المكان بعينه (قوله في قبلة جراه) القبة ضرب من البناء مدور وجراه من آدم أحر (قوله يترسل) الترسل والترنيل واحد وهو ترك العجلة. يقال ترسل في كلامه وشبهه اذا لم يجفل وحقيقة الترسل تطلب الطينة والسكون من قولهم على رسلك (قوله ويخرج الإقامة) أي تخففها ويسرع ومنه المثل « ليس بعشك قادر حي » يضرب مثلا للطمأن في غير موضعه فيؤمر بالجد والتخفيف وأصل الادراج البلى يقال أدرك الكتاب والثوب ودرجتهما ادراجا ودرجا اذا طويتهما (قوله فاحتمل) الحتم نحو الحاسر وهو السرعة وقطع التطويل وأصله الاسراع في المنى يقال من عظم وبشال للارنب حذمة مقدمة تسبق الجمع بالأكمة (قوله يغفر للمؤذن مدى صوته) المدى الغاية لكل شيء ومعناه يستكمل مغفرة الله اذا استوفى وسعه في رفع صوته فيبلغ الغاية من المغفرة ويقال انه تنبيل أي لو كانت له ذنوب فلا ما بين مبلغ صوته من المسافة غفرها الله. قال الشيخ أبو اسحق في النبصرة تأويله انه نبؤ في يوم القيامة بسجلات عما يكتب عليه كل سجل مد البصر فيغفر له منها مدى صوته والله أعلم (قوله أما خشيت ان تشق مريضاؤك) المر بقاء ما بين السرة والعانة وقيل هي جلد ترقيقة في الجوف وهي في الأصل مصفرة. وقال أبو عمر وتعد وتقصر. قال أبو عبيد المحفوظ قول الأصمى مرطأ وهي المساء من قولهم للذي لا شعر عليه أمرط قال الأصمى هي مدودة وقال الآخر هي مفصورة ولا يتكلم بها الا مصفرة كالثر يا والقصيرا من الأضلاع والحيا في أشياء لهذا كثيرة (قوله لاحول ولا قوة الا بالله) الحول والحيلة القوة والحركة. يقال حال الشخص اذا تحرك واستحل الشخص أي انظره هل يتحرك فكان الشائل يقول لا حركة لي ولا استطاعة ولا قوة على طاعة الله الا بمشيئة الله تعالى وفيها خمسة أوجه من

من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشر أتم سال الله تعالى الوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وأبعثه مقامًا محمودا الذي وعدته لاروي جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له الشفاعة يوم القيامة وإن كان الأذان للغير يقال اللهم إن هذا أقبال إليك وإدبار تبارك وأصوات دعائك فاعف عني لأن النبي ﷺ أمرهم ساعة أن يقول ذلك ويدعوا الله تعالى بين الأذان والإقامة فلما روى أنس أن النبي ﷺ قال إن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة فادعوا والمستحب أن يفصل بين الأذان والإقامة فعدة ينظر فيها الجماعة لأن الذي رأى عبد الله بن زيد في المنام أذن وقعد فعدة لأنه إذا وصل الأذان بالإقامة قال الناس الجماعة فلم يحصل المقصود بالأذان ويستحب أن يتحول من موضع الأذان إلى موضع غيره للأقامة لاروي في حديث عبد الله بن زيد ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال يوجد بها وترا والمستحب أن يكون المقيم هو المؤذن لأن زياد بن الحرث المدائني أذن فجاءه بلال ليقيم فقال النبي ﷺ إن أنا صدأ أذن ومن أذن فهو يقيم فإن أذن واحد وأقام غيره جاز لأن بلال أذن وأقام عبد الله بن زيد ويستحب لمن سمع الإقامة أن يقول مثل ما يقول الأتي الخليفة فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله في لفظ الإقامة يقول أقامها الله وأدامها وأدامت السموات والأرض لاروي أبو امامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ذلك والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لأن النبي ﷺ كان له مؤذن بلال وابن أم مكتوم وإن احتاج إلى الزيادة جعلهم أربعة لأنه كان لعثمان رضي الله عنه أربعة والمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كإمام بلال وابن أم مكتوم ولأن ذلك أبلغ في الإعلام ويجوز استدعاء الأمراء إلى الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن بلالًا جاء فقال السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة برحمتك الله فقال النبي ﷺ مروا أبا بكر فابصل بالناس قال ابن قسيط وكان بلال يسل على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما كان يسل على رسول الله ﷺ

﴿ فصل ﴾ وإذا وجده من تطوع بالأذان لم يرزق المؤذن من بيت المال لأن مال بيت المال جعل للمصلحة ولا مصلحة في ذلك وأن لم يوجد من تطوع رزق من يؤذن من خمس الخس لأن ذلك من المصالح وهل يجوز أن يستأجر فيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الشيخ أبي حامد الأسفراييني رحمه الله لأنه يفرق بحق حقه فلم يستأجر عليه كالأمامة في الصلاة والثاني يجوز لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاز أخذ الأجرة عليه كسائر الأعمال

﴿ باب طهارة البدن من النجاسة ﴾

وما يصلى عليه وفيه الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن الحدث فهي شرط في صحة الصلاة لقوله ﷺ لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وقسمه على حكمها في كتاب الطهارة وأما طهارة البدن عن النجس

الاعراب أحدها الرفع والتنوين فيهما جميعا لا حول ولا قوة قال الشاعر

وما صرمتك حتى قلت معلنة • لا تافقي في هذا ولا جل

الثاني لا حول ولا قوة بالنصب من غير تنوين فيهما جميعا كقوله تعالى لا رف ولا فوق ولا جدال. الثالث لا حول ولا قوة بنصب الأول غير منون ونصب الثاني بنون كقال • فلا ب وابنا مثل مروان وابنه • الرابع لا حول ولا قوة بنصب الأول بغير تنوين ورفع الثاني مع التنوين كقال • لا أملي إن كان ذلك ولا ب • أراد ولا ب خلف التنوين للثقافية. الخامسة لا حول ولا قوة إلا بالله رفع الأول منون ونصب الثاني غير منون وإنشدا الآية بن أي الصلوات ولا تغفلوا تأييم فيها • وماذا هو أبدا يقيم (قوله الصلاة القائمة وقد قامت الصلاة) معناه الدائمة وقد قامت الصلاة أي أدبوها لاوقاتها قال

أقامت غزالة سوق الجلال • لاهل العراقين حولا غيظا

الدعوة التامة التي ذكر فيها الله ورسوله جميعا (قوله آت محمدًا الوسيلة) هو ما يتقرب به والجمع الوصل والوسائل، يقال وصل فلان إلى امر به وسيلة إذا تقرب إليه بعمل، ومنه قوله تعالى وابتغوا إليه الوسيلة أي القربة، والمقام المحمود هو الشفاعة بالجماع المفسرين لأنه بحمد عليه الأولون والآخرون (قوله لم يرزق المؤذن) أي لم يجعل له رزق راتب من بيت المال قال الشاعر

• كرت بارزاق العفا مغالقه • وهي أرزاق الجنة وما يكتب في ديوان السلطنة

﴿ ومن باب طهارة البدن ﴾ (قوله لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) طهور بالمضم، وأما غلول فيروى يضم

فهي شرط في صحة الصلاة الدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم نزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه والنجاسة خير بان دماء
وغير دماء فانما غير الدماء فينظر فيه فان كان قدرا بدركة الطرف لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه وان كان قدرا لا يدركه
الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها انه يعفى عنه لأنه لا يدركه الطرف فعفى عنه كخيار السرجين والثاني لا يعفى عنه لأنه نجاسة
لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذي يدركه الطرف والثالث انه على قولين أحدهما يعفى عنه والثاني لا يعفى عنه ووجه
القولين ما ذكرناه وأما الدماء فينظر فيها فان كان دم القمل والبراغيث وما أشبههما فانه يعفى عنه فليله لأنه يشق الاحتراز
منه فلو لم يعف عنه شق وضاق وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي كثيره وجهان قال أبو سعيد الاصطخري
لا يعفى عنه لأنه نادر لا يشق غسله وقال غيره يعفى عنه وهو الأصح لأن هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الغالب فالحق نادره
بغالبه وان كان دم غيرها من الحيوان ففيه ثلاثة أقوال قال في الأم يعفى عنه فليله وهو القدر الذي يتعاقد الناس في العادة
لأن الانسان لا يتخلو من برة وحكة يخرج منها هذا القدر فعفى عنه وقال في الاملاء لا يعفى عنه فليله ولا عن كثيره لأنه نجاسة
لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول وقال في القديم يعفى عما دون الكف ولا يعفى عن الكف والأول أصح

(فصل) اذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسل به صلى وأعاد كفا فلنا فيمن لم يجد ماء ولا تريا وان كان على
فرجه دم يخاف من غسله صلى وأعاد وقال في القديم لا يبعد لأنها نجاسة يعفى عن تركها فيقسط معها الفرض كأثر الاستنجاء
والأول أصح لأنه صلى بنجس نادر غير معناد متصل فلم يسقط عنه الفرض كالأصل بنجاسة نسيها وان جبر عظمه بعظم نجس
فان لم يخف التلف من قلعه لم يلزم قلعه لأنها نجاسة غير معفو عنها أو ملها الى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالها
فأشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع من قلعه أجبره السلطان على قلعه لأنه مستحق عليه بدخله النجاسة فاذا
امتنع لزم السلطان أن يقلعه كره المصوب وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ومن أختار بئنا من قال قلعه لأنه حصل بتعليق عدوانه
فانزع منه وان خيف عليه التلف كالأصعب الأول يمكن انزاعه منه الا يضرب بخاف منه التلف والذهب الأول لأن النجاسة
بسقط حكمها عند خوف التلف ولذا يجوز أكل الميتة عند خوف التلف كذلك هبنا وان مات فقد قال أبو العباس يرفع
حتى لا يلبق الله تعالى حاملا للنجاسة والمتنصوص انه لا يقطع لأن قلعه للعبادة وقد سقطت العبادة عنه بالموت وان فتح موضعا
من بدنه وطرح فيه دما والنجس وجب فتحه واخرجه كالعظم ومن شرب خرافا متنصوص في صلاة الخوف انه يلزمه أن يتقيا لما

العين وفتحها في ضم فهو مصغر غل يغل غلولا اذا انسان في المنعم وسرف منه ثم تصدق فانه لا تقبل صدقته ومن فتح فعناء من
غال أي خائن وأصله من غل الجزاء الشاة اذا ساء سلخها فيبقى على الجلد لحم ومنه قوله تعالى وما كان لبي أن يغل أي يخون
ومن قرأ يغل أي يخون وينهم (قوله صلى الله عليه وسلم نزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه) نزهوا أي تباعدوا
منه يقال فلان ينزعه عن الاقدار وينزعه نفسه عنها أي يباعد نفسه عنها. والزيادة العبد من سوء. ونزهه فلا تباعد

منها من المياه والارياق قال الهذلي أقبر باع ينزهه فلا

وان فلا تنزبه كرم اذا كان بعيدا عن الموم وهذا مكان نزبه أي خلا بعيدا من الناس ليس فيه أحد وقوله عامة عذاب القبر أي جميعه
يقال صم الشيء يعم عموما اذا شمل الجماعة ويقال عظمهم بالعطية (قوله فعفى عنه) لأنه يشق الاحتراز منه. معنى يعفى عنها أي يمحى ذنبها
وتترك المطالبة بعمدها وحسابها. يقال عفوت عن فلان اذا تركت مطالبته بما عليه من الحق ومنه قوله سبحانه والعافين عن الناس
أي التاركين مظالمهم عندهم لا يبالغونهم بها. وأصله من عفت الرمح اذا انحمت. قال زهير عفتها الرمح بعدك والسما *
والاحتراز هو التوقي للشيء وتجنبه افتعال من الحرز كأن المتوقى من النجاسة يجعل نفسه في حرز منها (قوله
من حرج) أي من ضيق ومنه قوله تعالى ضيقا حرجا يقال مكان حرج وحرج أي ضيق كثير الشجر لا يصل اليه الاعمى وقد فرى
بهما. وقد حرج صدره بحرج حرجا والحرج أيضا الأثم (قوله القدر الذي يتعاقد الناس) أي يعدونه عفوا وقد عفى لهم عنه ولم يكفوا
غسله لعجزهم عن توقيه والتحفظ عنه وأصل العفو الصفح والمحو (قوله لا يتخلو من برة وحكة) أي نقطة بقاء مهملة والنور خراج
صغار والواحدة برة وقد بثر بثره بثر وجهه بثر ثلاث لغات بثر وبثر بالفتح والكسر والضم (قوله التحم)
أي التصق لاحت الشيء بالشيء اذا ألصقته به. وحيل ملاحم مشدود الفتل. والملاحم المصق بالقوم قاله الأصمعي

ذكرناه في العظم ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لأن النجاسة حصلت في معدنها فصار كالطعام الذي أكلمه وحصل في المعدة
فصل وأما طهارة الثوب الذي يصلى فيه فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله تعالى وثيابك فطهر وإن كان على
 ثوبه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسل به صلى عريانا أو لا يصلى في الثوب النجس وقال أبو بطن وقد قيل يصلى فيه ويعيد
 والمذهب الأول لأن الصلاة مع العري يسقط بها الفرض ومع النجاسة لا يسقط لأنه يجب إعادتها فلا يجوز أن يترك الصلاة بسقطها
 الفرض إلى صلاة لا يسقط بها الفرض وإن اضطر إلى لبس الثوب النجس عرا أو رد صلى فيه وأعاد إذا فسر لأنه صلى بنجس فادر غير
 متصل فلا يسقط معه الفرض كالأولى بنجاسة نفسها وإن قدر على غسله وحنى عليه موضع النجاسة لزمه أن يغسل الثوب كله
 ولا يتحرى فيه لأن التحري إنما يكون في عينين فإذا أداه اجتهاده إلى طهارة أحدها رده إلى أصله وأما طاهر يققن وهذا
 لا يوجد في الثوب الواحد وإن شقه نصفين لم يتحرى فيه لأنه يجوز أن يحسب النجاسة فتكون النجاسة فتكون النجاسة فتكون
 نجسين وإن كان معه ثوبان وأحدهما طاهر والآخر نجس واشتبهاعليه تحرى وصلى في الطاهر على الأغلب عنده لأنه شرط
 من شروط الصلاة يمكنه التوصل إليه بالاجتهاد فيه فجاز التحري فيه كالقبلة وإن اجتهد ولم يؤده الاجتهاد إلى طهارة أحدهما
 صلى عريانا أو أعاد لا يصلى عريانا ومع ثوب طاهر يققن وإن أداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر فغسل النجس
 عنه بجزآن يصلى في كل واحد منهما فإن لبسهما معا وصلى فيهما ففيه وجهان قال أبو اسحق نلزمه الإعادة لأنهما صارا
 كالثوب الواحد وقد يققن حصول النجاسة وشك في زوالها لأنه محتمل أن يكون الذي غسله هو الطاهر فلم تصح صلاته كالثوب
 الواحد إذا أصابه نجاسة وحنى عليه موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحري وصلى فيه وقال أبو العباس لا إعادة
 عليه لأنه صلى في ثوب طاهر يققن وثوب طاهر في الطاهر فهو كالوصل في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله وإن كانت
 النجاسة في أحد الكمين واشتبهاعليه ففيه وجهان قال أبو اسحق لا يتحرى لأنه ثوب واحد وقال أبو العباس يتحرى
 لأنهما عينان متعيزتان فهما كالثوبين وإن فصل أحد الكمين من القميص يزار التحري فيه بخلاف وإن كان عليه
 ثوب طاهر وطرقة موضوع على نجاسة كالعمامة على رأسه وطرقة على أرض نجاسة لم تجز صلاته لأنه حامل لما هو متصل
 بالنجاسة فلم تجز صلاته وإن كان في وسطه حبل مشدود إلى كلب صغير لم تصح صلاته لأنه حامل للكلب لأنه إذا مشى انجر معه
 وإن كان مشدودا إلى كلب كبير ففيه وجهان أحدهما لا تصح صلاته لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة على رأسه
 وطرقة على نجاسة والثاني تصح لأن الكلب اختيارا وإن كان الحبل مشدودا إلى سفينة فيها نجاسة والشدة في موضع طاهر من
 السفينة فإن كانت السفينة صغيرة لم تجز لأنه حامل للنجاسة وإن كانت كبيرة ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنهما منسوبة إليه
 والثاني يجوز لأنه غير حامل للنجاسة ولا لما هو متصل بالنجاسة فهو كالوصل والحبل مشدود إلى باب دار فيها نجس وإن حل
 حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته لأن النبي ﷺ حل إمامة يلبس أي العاص في صلاته ولأن باقي الحيوان من النجاسة
 في معدن النجاسة فهو كالنجاسة التي في جوف الصل وإن حل قارورة فيها نجاسة وقشد رأسها ففيه وجهان أحدهما يجوز
 لأن النجاسة لا تخرج منها فهو كالوصل حيوانا طاهرا والمذهب أنه لا يجوز لأنه حل نجاسة غير معفو عنها في غير معدنها
 فأشبه إذا حل النجاسة في كفه

فصل طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

(قوله في معدنها) أي مكانها الذي لا تزال مقيمة فيه يقال عدت إلى مكان كذا لزمته ومنه جنات عدن أي جنات إقامة (قوله تعالى
 وثيابك فطهر) فيه أقوال للفسرين قال ابن سيرين اغسلها بالماء وقال الشراءه ألبسك عمالك وقيل طهر قلبك فكأن الثياب عنه قال
 عنزة فشكلت بالمرح الطويل ثيابه أي قلبه وقال ابن عباس لا تكن غادر الآن الغادر دنس الثياب وقيل قصر ثيابك (قوله
 فيها حش) أراد الكثيف وأصله النخل المجتمعة وقد ذكر

سبعة موطن لا يجوز فيها الصلاة الجزرة والمزبلة والمقبرة ومعانين الابل والحمام وقارة الطريق وقوق بيت الله العتيق فذكر الجزرة والمزبلة وانما منع من الصلاة فيهما للنجاسة فدل على أن طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط فان صلى على بساط وعليه نجاسة غير معفوعنها فان صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لا نهلاق للنجاسة وان صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته لا نهغير ملاق للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالوصلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة فان صلى على أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها وصلى في غير ها وان فرش عليها شبرا وصلى عليه بآلانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بها وان خفي عليه موضع النجاسة فان كانت في أرض واسعة فصلى في موضع منها بآلانه غير متحقق لها ولان الأصل فيها الطهارة وان كانت النجاسة في بيت وخفي عليه موضعها لم يجز أن يصلى فيه حتى يغسله ومن أخطأ بمن قال يصلى فيه حيث شاء كالصحراء وليس بشئ لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ولا يمكن غسل جميعها والبيت يمكن حفظه من النجاسة فاذا نجس أمكن غسله واذا خفي موضع النجاسة منه غسله كله كالنوب وان كانت النجاسة في أحد البيتين واشتبهها عليه تحرى كما تحرى في التوبين وان حبس في حبس ولم يشعر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده تجاق عن النجاسة وتجنبها في قعوده وأوما في السجود الى الحد الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يسجد على الأرض لان الصلاة قد تجزى مع الإيماء ولا تجزى مع النجاسة واذا قهر فيه قولان قال في القديم لا يعبد لانه صلى على حسب حاله فهو كالريض وقال في الاملاء بعد لانه ترك الفرض لعذر تادر غير متصل فلم يسقط الفرض عنه كالتورك السجود ناسيا واذا عاود في الفرض أقوال قال في الأم الفرض هو الثاني لان الفرض به يسقط وقال في القديم الفرض هو الاول لان الاعادة مستحبة غير واجبة في القديم وقال في الاملاء الجميع فرض لان الجميع يجب فعله فكان الجميع فرضا وخرج أبو اسحق قولاً رابعا ان الله تعالى بحسبه باينهما شاء قياسا على ما قال في القديم فيمن صلى الظهر ثم سى الى الجمعة فصلاها ان الله تعالى بحسبه بأينهما شاء

فصل اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على بدنه أو ثوبه أو موضع صلاته نجاسة غير معفوعنها فظرت فان كان جواز أن يكون حدث بعد الفراغ من الصلاة لم يلزمه الاعادة لان الأصل انها لم تكن في حال الصلاة فلم تجب الاعادة بالشك كالتوضأ من بئر وصلى ثم وجد في البئر فأرة فان علم انها كانت في الصلاة فان كان قد علم انها قبل الدخول في الصلاة لم يلزمه الاعادة لانه فرط في تركها وان لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يعبد لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي

(قوله سبعة موطن لا يجوز فيها الصلاة الجزرة والمزبلة والمقبرة ومعانين الابل والحمام وقارة الطريق وقوق بيت الله العتيق) فأما الجزرة بفتح الجيم فعروفة وهو الموضع الذي تنحرف فيه الابل وتذبح الشاة والبقر والمزبلة موضع الزبل وهو العنبرة يفتح الميم والباء اللغة الفصحى وقد انضم الباء أيضا كالجزرة والمزبلة والمصنعة يفتح عينها وتضم والفتح أفصح والمقبرة فيها القبان فيسبحان فتح الباء وضما وفتح الميم لا غير ولا يقال مقبرة بكسر الباء (قوله سبعة موطن) جمع موطن وهو الموضع الذي يمكن فيه وكذا الوطن يقال أوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنها وكذلك الاقطان افتعال منه (قوله فوق بيت الله العتيق) يعني حطاح الكعبة وسمى عتيقا لانه قديم والعتيق من كل شيء القديم لانه خلق قبل خلق الأرض في بعض الأقوال ثم أنزل الى الأرض وقيل لان الله تعالى أعنته من جبابرة الملوك فلم يسلطهم على هدمه وقد رام بعضهم ذلك وأهلكه الله كبره صاحب الفيل وأصحابه الذين ذكرهم الله في كتابه وروى عبيد الله بن الزبير عن النبي ﷺ انه قال انما سمى الله عز وجل البيت العتيق لان الله تعالى أعنته من الجبابرة فلم يظهر عليه جبار قط وقال مجاهد سمى عتيقا لانه لم يملك قط وقال ابن السائب سمى عتيقا لانه أعنت من الفرق زمان الطوفان وأما الحمام فانه سمى بذلك اشتقاقا من الماء الحميم وهو الحار قال الله سبحانه فنادى بون عليه من الحميم أي الحار (قوله كالصحراء) هي البرية يقال صحراء واسعة ولا تقل صحراء فندخل تأنيثا على تأنيث والجمع الصحارى والصحراوات (قوله تجاق عن النجاسة) أي ارتفع عنها ومنه قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع أي ترتفع وجفا السرج عن ظهر القرس وأجفيته أنا اذا لفرعته عنه وجفاه عني فتجافى (قوله وأوما) يقال أوما برأسه بالهمز وأشار بيده وأوما إليه أشربت ولا يقال أوميت وومأت اليه ما نفعه قال ﷺ فما كان الاومؤها بالحوجب ﷺ (قوله فأرة) بالهمز الباء

عليه صلوات الله عليه في الصلاة وخام الناس نعالهم فقال مالك خلعتم نعالكم فقالوا اننا كنا خلعنا نعالنا فقال
أنا جبريل عليه السلام فأخبرني ان فيها مقبرة أو قال دم حمة فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الاحرام وقال في الجدي يزره
الاعادة لانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كالوضوء

فصل ولا يصل في مقبرة لاروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله قال الأرض كلها مسجد الا المقبرة
والحمام فان صلى في مقبرة نظرت فان كانت مقبرة تكرر فيها النباش لم تصح صلاته لانه قد اختلط بالأرض صديد الموتى وان
كانت جديدة لم يكرر فيها نباش كرهت الصلاة فيها لانها مديف النجاسة والصلاة صحيحة لان الذي يشر بالصلاة طاهر
وان شك هل نبشت أولا فنيه قولان أحدهما لا تصح صلاته لان الأصل بقاء الفرض في ذمته وهو يشك في إسقاطه والفرض
لا يسقط بالشك والثاني تصح لان الأصل طهارة الأرض فلا يحكم بنجاستها بالشك

فصل ولا يصل في الحمام حديث أبي سعيد الخدري واختلف أصحابنا في معنى منع من الصلاة فيه فمنهم من قال انما منع لانه
يفعل فيه النجاسات فعل هذا اذا صلى في موضع تحقق طهارته صحته صلاته وان صلى في موضع تحقق نجاسته لم تصح وان شك
فعلى قولين كالمقبرة ومنهم من قال انما منع لانه مأوى الشياطين لا يكشف فيه من العورات فعلى هذا تكره الصلاة فيه وان تحقق
طهارته فالصلاة صحيحة لأن المنع لا يعود الى الصلاة

فصل وتكره الصلاة في اعطان الابل ولا تكره في مراحيض الغنم لاروي عبد الله بن مغفل المزني أن النبي صلى الله عليه وآله قال صلوا
في مرايض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين ولأن في اعطان الابل لا يمكن الخشوع في الصلاة فلا يخاف من
نفورها ولا يخاف من نفور الغنم

فصل ويكره أن يصل في مأوى الشيطان لاروي أن النبي صلى الله عليه وآله قال اخرجوا من هذا الوادي فان فيه شيطانا ولم يصل فيه

المعروفة وفارده المسك غير مهموز وهي النافقة قال **فارده** مسك ذبح في مسك **فارده** دم حمة) يفتح الملام هي الفراء السكير
العظيم قال الاصمعي أوله قتادة اذا كان صغيرا جدا ثم جناة ثم فراد ثم حمة ثم عمل وطلح **فارده** تكرر فيها النباش) هو ائارة
اقتراب واخراج الموتى يستعمل ذلك في اخراج الموتى ولا يستعمل في غيره ولا يقال نبشت الماء ولا نبشت البئر بل
يقال حفرت وكذلك غيره يقال نباش ينباش بالضم ولا يقال بالكسر **فارده** صديد الموتى قال الهروي العرب تسمى الدم
والقيح صديدا ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لدفنوني في ثوبي عذير فانهما للهل والصديد . وأما قوله تعالى
ويسقي من ماء صديد فقد فسر انماء يسيل من أجسام أهل النار من الدم والقيح . وقيل بل الحميم أغلى حتى خثر
فارده لأنه مأوى الشياطين لا يكشف فيه من العورات) المأوى موضع الأوى والبيت باللبس وذلك ان الشياطين انما تكره
ونأوى في المواضع الخبيثة كبيوت الخمر والسكنج وحيث لا يذكر الله ولا يعبده ومأوى الابل بكسر الواو في مأوى الابل خاصة
وهو شاذ **فارده** مراحيض الغنم) الموضع الذي تأوى البهائم اذ اراحها والموضع المراح بالضم وراحت بنفسها والموضع
المراح بالفتح فلما اذ اراحتها من الاستراحة فالضم لا غير لأنه مصدر فعل **فارده** لا تصلوا في اعطان الابل) هي مباركتها
حول الماء واحد اعطن تبرك فيه لتعاد الى شرب العلى مرة أخرى . وقال البيهقي عافنا الماء فلم تعطنهم ماء اعطاه من يرجو العلى
فارده خلقت من الشياطين) قال الخطابي شبهها بالشياطين لما فيها من النفاق والشر ودخانها بما أفسدت على المصلي صلاته
والعرب تسمى كل ما ردت شيطان فوجاه في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الجن
قال في الفائق قال الخطاف زعم بعض الناس ان الابل فيها عرق من سفاد الجن وغلطوا وقالوا والرائد والله أعلم انها لكثيرة آفاتها
اذا أقبلت لن يتعقب اقباطا الاذيال واذا أدبرت أن يكون اذبارها ذهابا وفناء مستأصلا ولا يأتي نفعها بالركوب والحلب الا من
جانبها الايسر الذي نشأ به العرب فهي اذن للفتنة مظنة للشياطين فيها مجال متسع من شكر الشعمة وكفرها اختصر من
كلام طبري قال في التاميل وقد قيل ان عطشها مأوى الجن والشياطين فظاهر الخبر فنهى عن الصلاة في ذلك كانهي عن الصلاة
في الحمام قال وقد ذكر الشافعي في ذلك معنى آخر وهو ان معاطن الابل وسخة كثيرة الغراب يمنع من تمام السجود ومراح الغنم
تظيف قال في الاموال مراح ما طابت تربته واستعلت أرضه واستدبر الشبهل موضعه

﴿ فصل ﴾ ولا يصلي في قارعة الطريق حديث عمر رضي الله عنه سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة ذكر قارعة الطريق ولأنه يمنع الناس من المرور ينقطع خشوعه بغير الناس فإن صلى فيه صحت صلاته لأن المنع ترك الخشوع أو لمنع الناس من الطريق وذلك لا يوجب بطلان الصلاة

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز أن يصلي في أرض مقصورة لأن اللبس فيها يحرم في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولى فإن صلى فيها صحت صلاته لأن المنع لا يختص بالصلاة فلم يمنع صحتها ﴿ باب ستر العورة ﴾

ستر العورة عن العيون واجب لقوله تعالى وإذا فعلوا فاحشة فلا جناح عليهم آية ناقلا ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فبقي فاحشة وروى عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال لا يبرز زناؤك ولا تنظر إلى نكاحي ولا ميت فإن اضطر إلى الكشف للدواة أو الختان جاز ذلك لأنه موضع ضرورة وهل يجب سترها في حال الخلوة وفي وجهان أحدهما أنه يجب لحديث علي كرم الله وجهه والثاني لا يجب لأن المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب الستر

﴿ فصل ﴾ ويجب ستر العورة للصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الإجمار فإن انكشف شيء من العورة مع القدرة على الستر لم تصح صلاته

﴿ فصل ﴾ وعورة الرجل ما بين السرة والركبة والسرة والركبة ليست من العورة ومن أصحها ما بين قال هما منها والاول هو الصحيح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال عورة الرجل ما بين سرة إلى ركبته فاما الحرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما يفتش منها قال ابن عباس رضي الله عنهما ووجهها وكفيها ولأن النبي ﷺ نهى المرأة في الحرام عن لبس القفازين والنقاب ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما في الاحرام ولان الحاجة تدعو الى ابراز الوجه للبيع والشراء وإلى ابراز الكف للاخذ والاعطاء فلم يجعل ذلك عورة وأما الامة ففيها وجهان أحدهما ان جميع بدنها عورة الاموضع التقلب وهي الرأس والذراع لأن ذلك تدعو الحاجة الى كشفه وما سواه لا تدعو الحاجة الى كنفه والثاني وهو المذهب ان عورتها ما بين السرة والركبة لما روى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه انه قال علي المنبر ألا لا أعرفن أحدا أراد أن يشترى جارية فليتنظر إلى ما فوق الركبة ودون السرة لا يفعل ذلك الا عاقبته ولأن من لم يكن رأسه عورة لم يكن صدره عورة كالرجل

﴿ فصل ﴾ ويجب ستر العورة بما لا يصف البشرة من ثوب صفيق أو جلده أو ورق فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يجز لأن الستر لا يحصل بذلك

﴿ فصل ﴾ والمستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أثواب حار تقطى به الرأس والعنق وترع تغطي به اليدين والرجلين

(قوله قارعة الطريق) وقد ذكره في الاستطابة

﴿ ومن باب ستر العورة ﴾ العورة كما يستحي من كشفه هي أيضا ما إذا الانسان والجمع عورات بالتركيب وانما يحرك الثاني من فعله في جميع الأسماء اذا لم يكن باء أو واو. وقال بعضهم عورات النساء بالتحريك (قوله وإذا فعلوا فاحشة) أي فعلة فاحشة يعني فبيحة حارجة عما أذن الله به وأصل الفحش الفصح والخر وج عن الحن وفي ذلك قبل لقرط في الطول انه لفاحش الطول والكلام القبيح غير الحن كلام فاحش والمكلم به مضغن (قوله لا يبرز زناؤك) أي لا تظهرها ونكسها والبارز الظاهر المكشوف ويقال يبرز برز إذا ظهر وبدأ. وفي العنق أربع لغات خذ وخذو وخذو وخذ (قوله لا يقبل الله صلاة حائض الإجمار) لم يرد بها اتفاقا حضرت ولكنه أراد جنس النساء ولهذا لا تصح صلاة من لم تبلغ حتى تستتر (قوله المرأة في الحرام) أي المحرمة يقال أحرم بالحج والعمرة لانه يحرم عليه ما كان حلالا من قبل كالصيد والنساء (قوله القفازين والنقاب) القفاز بالضم شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون لها زرار يزر على الساعد من البرد تلبسه المرأة في يديها وحافهازان ويقال تغطت المرأة بالحنا والافخر من الخيل الذي يباض تحجب به في يدها إلى مرفقها دون الرجلين وكذلك التغطز كأنه ألبس القفازين والنقاب الذي تغطي به المرأة الوجه معروف وانها لحشة النخبة بالكسر ودرع المرأة في صباها ذكر ولا يؤات (قوله موضع التقلب) هي اثني ثلث فينظر باطنها وظهرها عند البيع والشراء يقال قلبته يدي ثيابا وتقلب الشيء ظهر البطن كالخبة تتقلب على الرضاء عنه بالشد يد (قوله صفيقا لا يصف لون البشرة) الصفيق الأبيض وقد ذكره في الحارم مشق من

والمحقة صغيفة نستر بها الثياب المروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال صلى المرأة في ثلاثة أثواب درع وخمار وازاروعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال صلى في المدرع والجار والمحفة والمستحب ان تكثف جلبابها حتى لا يهف أعضاءها وتحافى المحففة عنها في الركوع والسجود حتى لا يهف نياها

﴿فصل﴾ ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين قميص ورداء أو قميص وازار أو قميص وسراويل لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله تعالى أحق من زين له فمن لم يكن له ثوبان فليتز ردا صلي ولا يشتمل الشتمال اليهود فإن أراد أن يصلي في ثوبين فالقميص أولى لأنه أهم في السترة لأنه يستر العورة ويحصل على الكتف فإن كان القميص واسع الفتح بحيث إذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الأكوع قال قلت لرسول الله أنا ضيق فقصي في القميص الواحد قال نعم ولتزره ولو بشوكة فإن لم يزره وطرح على عاتقه ثوبا جازلا لا السترة يحصل بعوان لم يفعل ذلك لم يصح صلاته وإن كان القميص ضيق الفتح جازا أن يصلي فيه محلولة الازار لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي محلولة الازار فإن لم يكن القميص فالرداء أولى لأنه يمكنه أن يستر العورة به ويصلي منه ما يطرحه على الكتف فإن لم يكن فالازار أولى من السراويل لأن الازار يتجافى عنه فلا يصف الأعضاء والسراويل تصف الأعضاء وإن كان الازار ضيقا اتزر به وإن كان واسعا التحص به وخالف بين طرفيه على عاتقه كي يفعل القصاري الماء لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا صليت وعليك ثوب واحد فإن كان واسعا فالتحص به وإن كان ضيقا فأتزر به وروى عمر بن أبي سامة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتصقا به مخالفا بين طرفيه على منكبيه وإن كان ضيقا فلبأ تزر به أو صلى في سراويل فالاستحب أن يطرح على عاتقه شيئا لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء فإن لم يجد ثوبا يطرحه على عاتقه طرح جبلا حتى لا يخلو من شيء

فصل ويكره اشتغال الصائم وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن اشتغال الصائم وأن يعتني الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ويكره أن يسدل في الصلاة وفي غيرها وهو أن يلق طرفي الرداء من الجانبين لما روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه رأى قوما سدلوا في الصلاة

التحجير وهو التغطية ومنه سميت الحجر لانها تغطي العقل والحجر بالحجر يكساو اراك من شجر (قوله ملحفة) هي واحدة الملاحف يقال التحفت بالشوب تغطيت به. والمحف اسم ما يلف تحف به وكل شيء تغطيت به فقد التحفت به (قوله نكتف جلبابها) أي تغطاه وتسخنه حتى لا يصفا او قبل نكتف جلبابها أي تغطيه وقيل نكتف أي تجمع مأخوذ من الكفات وهو الجمع من قوله تعالى ألم تجعل الارض كفاتا. والجلباب الملحفة التي تغطي بها فوق الثياب، وقال أبو عبيد الجلباب الخمار والازار. وقال الخليل الجلباب أوسع من الخمار وألف من الازار. قال الشاعر: منى العذارى عليهم الجلابيب قال الهروي سمي الازار ازارا لحفظه صاحبه وصيافته جسده، أخذ من آزرته اذا عاونه (قوله فليترز) صوابه فليتنازرا بالهمز ولا يجوز التثنية لأن الهمزة لا تدغم في التاء وفولهم انزرا على. والفصحاء على انزرو وقد خلقنا من قرأ فيلود الذي أوثمن أمانته بالتشديد. اشمال اليهود هو الاحمال الذي ذكره بعد وزره. أي عقبره وأدخلها في عروته. ويقال في الأمر منه زره وزرره. وقصارة الثوب دقة. وقصرت الثوب أقصره دقت ومنه سمي القصار (قوله اشمال الصماء) مفسر في الكتاب وقال الجوهري هو ان يتجلل الرجل بشو بولوايرفع منه جانبها يكون فيه فرجة فيخرج منها يده قال القتيبي والتأويل لطائفة لأنه اذا اشتمل مد على يده ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس لها خرق ولا صمغ. وقال أبو عبيد أما تفسير الفقهاء فهو ان يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من أحد جانبيه فيقع على أحد منكم. قلت من فسر هذا التفسير ذهب الى كراهية الكشف وابداء العورة ومن فسر تفسير أهل اللغة كره أن يثمل بمشاملا جسده مخافة ان يرفع منها الى حالة السادة لنفسه فيها لك. احتج الرجل اذا جع ظهره وساقيه بثوب وقد نسي يده يقال منه حبوت حبوة بكسر الحاء وضمها وجهها حي بكسر الأول عن يعقوب (قوله يسدل في الصلاة) وهو ان يسدل ثوبه من غير ان يضم جوانبه ومنه حديث عائشة رضي الله عنها انها أسدلت فتاعها أي سبلته وهي عمرمة

فقال كانهم اليهود خرجوا من قهورهم وعن ابن مسعود أنه رأى اعرابيا عليه شملة قد ذبلها وهو يصلي قال ان الذي يصلي ثوبه من الخبلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام ويكره أن يصلي الرجل وهو ملثم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة ويكره للمرأة أن تكتف في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بعورة فهي كالرجل

فصل ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لانه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولى فان صلى فيه أو صلى عليه محض صلاته لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلم يمنع محبتها ويجوز للمرأة أن تصلي فيه وعليه لانه لا يحرم عليها استعماله ونكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصور لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان في ثوب فيه صورة وكنت أيسطه فكان رسول الله ﷺ يصلي اليه فقال لي أخر به عنى فجعلت منه وسادتين

فصل اذا لم يجد ما يستر به العورة ووجد طينا ففیه وجهان أحدهما يلزمه أن يستر به العورة لانه ستره طاهرة فأنشبت الثوب وقال أبو اسحق لا يلزمه لانه يثلوث به البدن وان وجد ما يستر به بعض العورة يستر به القبل والدير لانها أغلظ من غيرها وان وجد ما يكفي أحدهما ففیه وجهان أحدهما انه يستر به القبل لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر بغيره والدير يستر بالابسين والثاني انه يستر به الدير لأنه أخش في حال الركوع والسجود وان اجتمع رجل وامرأة وهنالك ستره تكفي أحدهما قدمت المرأة لأن عورتها أعظم فان لم يجد شيئا يستر به العورة صلى عريانا ولا يترك القيام وقال المزني يلزمه أن يصلي قاعدا لأنه يحصل له بالقدود ستر بعض العورة وستر بعض العورة أكدم من القيام لأن القيام يجوز تركه مع القدرة بحال والستر لا يجوز تركه بحال فوجب تقديم الستر وهذا لا يصح لأنه يترك القيام والركوع والسجود على التهام ويحصل له ستر القليل من العورة والحافضة على الأركان أولى من المحافظة على بعض الفرض فان صلى عريانا ثم وجد الستره لم تلزمه الاعادة لأن العري عذر عام وربما اتصل ودام فلو أوجبت الاعادة لثقی وضاق فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد الستره في أثناءها فان كانت يقر به ستر العورة وبنى على صلاته لانه عمل قليل فلا يمنع البناء وان كانت بعيدة بطلت صلاته لانه يحتاج الى عمل كثير وان دخلت الأمة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس فأعنت في أثناءها فان كانت الستره قريبة منها سترت وأتمت صلاتها وان كانت بعيدة بطلت صلاتها وان أعنت ولم تعلم حتى فرغت من الصلاة ففیهما قولان كما قلنا فيمن صلى بغير حائسة ولم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة

فصل وان اجتمع جماعة عراة قال في القديم الأولى أن يصلوا فرادى لأنهم اذا صلوا اجتمع لم يكنهم أن يأتوا بسنة الجماعة وهو تقديم الامام وقال في الأم يصلون جماعة وفرادى فسوى بين الجماعة والفرادى لأن في الجماعة ادراك فضيلة الجماعة وفوات فضيلة السنة الموقوفة في الفرادى ادراك فضيلة الوقت وفوات فضيلة الجماعة فاستويا فان كان معهم مكنس يصلح للامانة فالأفضل أن يصلوا جماعة لانهم يكتسبون الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بان يقدموه فان لم يكن فيهم مكنس وأرادوا الجماعة استحباب أن يقف الامام وسطهم ويكون المؤمنون صفوا واحدا حتى لا ينظر بعضهم الى عورة بعض فان لم يكن الا صنفين صلوا غصوا الأبصار فان اجتمع نساء عراة استحبابهن الجماعة لأن سنة الموقف في حقهن لا تتغير بالعري وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحباب أن يعبرهم فان لم يفعل لم يغصب عليه لأن صلاتهم تصح من غير ستره فان أعار واحدا

(قوله من قهورهم) جمع قهرو وهو بيت مدراسهم كلمة بطنية عربت والمدراس موضع درس الكتب (قوله ليس من الله في حل ولا حرام) ولعله يريد بالحل والحرام المباح والمحظور من الثياب اللثام ما كان على الفم من النقاب واللقام ما كان على الأنف يقال لثمت المرأة ثلثت ثيابها وثلثت ثيابها اذا شدت اللثام وهي حسنة اللثمة وذكر الخطابي انه من زى الجاهلية قال ذوالرمة

لثام الخبيخ ان نفق المطايا على خرة واضعة اللثام

(قوله يثلوث به البدن) أي يثقل به يقال لوث ثيابه بالطين أي لثخنها ووثت المرأة كدره غصوا الأبصار اغصوها وانغصاض

بعدمه لم يقبله فأن لم يقبل وصلى عريانا بطلت صلاته لأنه ترك السجدة عليه وإن وجبه لم يلزمه قبوله لأن عليه في قبوله منه وفي احتمال المنة مشقة فلم يلزم وإن أغار جماعة على صلي فبعض واحد بعد واحد فإن خافوا أن صلي واحد بعد واحد يفوتهم الوقت قال الشافعي رحمه الله ينتظرون حتى يصلوا في التوب وقال في قوم في سفينة وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد انهم يصلون من فعود ولا يؤخرون الصلاة فن أصحنا من نقل الجواب في كل واحد من المستثنين إلى الأخرى وقال فيهما قولان ومنهم من جعلهما على ظاهرهما فقال في السجدة ينتظرون وإن خافوا القوا ولا ينتظرون في القيام لأن القيام يسقط مع القدرة في حال النافذة والسر لا يسقط مع القدرة بحال ولأن القيام يتركه إلى بدل وهو القعود والسر يتركه إلى غير بدل

باب استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في حالين في شدة الخوف وفي النافذة في السفر والأصل فيه قوله عز وجل قول وبجهدك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره فإن كان بحضرة البيت لزمه التوجه إلى عتبة لما روى أسامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل البيت ولم يصل وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة فإن دخل البيت وصلى فيه جاز لأنه متوجه إلى جزء من البيت والأفضل أن يصلي التفل في البيت لقوله ﷺ صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام والأفضل أن يصلي الفرض خارج البيت لأنه يكثر فيه الجمع فكان أعظم الأجر وإن صلي على سطحه نظرت فإن كان بين يديه مسطرة متصلة به جازت صلاته لأنه متوجه إلى جزء منه وإن لم يكن بين يديه مسطرة متصلة لم تجز لما روى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة وذكروا منها فوق بيت الله العتيق ولأنه صلي عليه ولم يصل إليه من غير عذر فلم يجز كالموقف على طرف السطح واستدبره وإن كان بين يديه عصا مفروزة غير مثبتة ولا مسطرة فقيم وجهان أحدهما أنها تصح لأن المفروض من البيت ولهذا تدخل الأوتار المفروزة في سبع الدار والثاني لا يصح لأنها غير متصلة بالبيت ولا منسوب إليه وإن صلي في عرصة البيت وليس بين يديه مسطرة متصلة ففيه وجهان قال أبو إسحاق لا تجوز وهو المنصوص لأنه صلي عليه ولم يصل إليه من غير عذر فأشبهه إذا صلي على السطح وقال أبو العباس يجوز لأنه لم يصلي إلى ما بين يديه من أرض البيت فأشبهه إذا خرج من البيت وصلى إلى أرضه

(فصل) وإن لم يكن بحضرة البيت نظرت فإن عرف القبلة صلى إليها وإن أخبره من يقبل خبره عن علم قبل قوله ولا يجتهد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد وإن رأى محارب المسلمين في موضع صلى إليها ولا يجتهد لأن ذلك بمنزلة الخبر وإن لم يكن شيء من ذلك نظرت فإن كان ممن يعرف الدلائل فإن كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة لأن له طريقا إلى معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ولهذا قال الله تعالى وعلامات بالنجم هم يهتدون فكان له أن يجتهد كأنه عالم في الخدانة وفي فرضه قولان قال في الأم فرضه إصابة العين لأن من لزمه فرض القبلة لزمه إصابة العين كالسكي وظاهر ما نقله المزني أن الفرض هو الجهة لأنه لو كان المفروض هو العين لما صح صلاة الصف الطويل لأن فيهم من يخرج عن العين وإن

الطرف اتعاضه، وقد يكون غض الطرف احتمال السكر والأذى (قوله لأن عليه في قبوله منه) المنة والى ذكر الاحسان وإعادة على الحسن البعل أن تقول أعطيتك وأحسن إليك مأخوذ من من الوتر وهو قواه، ويقال أمن الرجل إذا انتفضت منته كأنه نقض للاحسان وتغييره وهو من الأضداد يقال من عليه من غير من

(ومن باب استقبال القبلة) القبلة مأخوذة من قابل الشيء الشيء إذا لحذاه وأقبل عليه إذا لحذاه وجهه وأصله من القبل نقبض الدر قال الطبري سميت القبلة قبلة لأن المصلى فيها يلها وتجاهه (قوله عز وجل قول وبجهدك شطر المسجد الحرام) أي استقبه واجعله عما يليك، وقيل قول وجهك أي أقبل وجهك ووجه وجهك، وكذا قوله ولكل وجهة هو موليها أي مستقبلها، وشطر المسجد أي نحوه ونطاقه، قال الشاعر ألا من مبلغ غميرا ٧ وما نفي الرسالة شطر عمرو

أي نحوه. وقال أيضا أقبى أم زئباع أقبى * صدور العيس شطر بني نعيم

ونصب شطر على الطرف والمعنى إلى شطر المسجد الحرام (قوله بحضرة البيت) أي بفرجه من الحضور ضد العبرة (قوله) فإن أخبره من يقبل خبر رجل عن علم) هو أن يرى الكعبة من سطح أو رأس جبل فيخبره (قوله محارب المسلمين) أصل المحارب

كان في أرض مكة فان كان بينه وبين البيت حائل أصلي كالجبل فهو كالغائب عن مكوثه وان كان بينهما حائل طارئ وهو البناء ففيه وجهان أحدهما انه لا يجتهد لأنه في موضع كان فرضه الرجوع الى العين فلا يتغير فرضه بالحائل الطارئ والثاني انه يجتهد وهو ظاهر المذهب لأن بينه وبين البيت حائل يمنع المشاهدة فاشبه اذا كان بينهما جبل وان اجتهد رجلا من اختلافهما في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي أحدهما خلف الآخر لأن كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد صاحبه وبطلان صلاته وان صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى ففيه وجهان أحدهما انه يصلي بالاجتهاد الأول لأنه قد عرف بالاجتهاد الأول والثاني يلزمه أن يعيد الاجتهاد وهو المنصوص في الأم كما نقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة أخرى فان اجتهد للصلاة الثانية فأداه اجتهاده الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة أصلي الى الجهة الأولى كالحاكم اذا حكم بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الأول وان تغير اجتهاده وهو في الصلاة ففيه وجهان أحدهما يستأنف الصلاة لأنه لا يجوز أن يصلي صلاة واحدة بالاجتهادين كالا يحكم الحاكم في قضية واحدة بالاجتهادين والثاني يجوز لا قالوا الزمنا أن يستأنف الصلاة نقصنا ما أداه من الصلاة بالاجتهاد بالاجتهاد بعده وذلك لا يجوز كالحاكم اذا حكم في قضية ثم تغير اجتهاده لم ينقض ما حكم به بالاجتهاد الثاني وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهاده أتم صلاته لأن الاجتهاد ظاهر والظاهر لا يزال بالشك وان صلى ثم نيقن خطأ ففيه قولان قال في الأم يلزمه أن يعيد لأنه تعين له يمين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالحاكم اذا حكم ثم وجد النص بخلافه وقال في القديم وفي باب الصيام من الجديد لا يلزمه لأنه جهة تجوز الصلاة اليها بالاجتهاد فاشبه اذا لم يبقين الخطأ وان صلى الى جهة ثم بان له أن القبلة في يمينها أو شمالها لم يعدلان الخطأ في اليمين والشمال لا يعلم قطعا ولا ينقض به الاجتهاد وان كان ممن لا يعرف الدلائل نظرت فان كان ممن اذا عرف يعرف الوقت واسع لزمه أن يعرف الدلائل ويجتهد في طلبها لأنه يمكنه أداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان ممن اذا عرف لا يعرف فهو كالأعمى لأنه لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة وفرضهما التقليد لأنه لا يمكنهما الاجتهاد فكان فرضهما التقليد كالعمى في الاحكام الشرعية فان صلى من غير تقليد وأصاب لم تصح صلاته لأنه صلى وهو شك في صلاته وان اختلف عليه اجتهاد رجلا من قبله أو اتفهما وأبصرهما فان قلد الآخر جاز وان عرف الأعمى القبلة بالمس صلى وأجزأه لأن ذلك بمنزلة التقليد فان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم أبصر فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب في مسجد أو نجم يعرف به أتم الصلاة وان لم يكن شيء من ذلك بطلت صلاته لأنه صار من أهل الاجتهاد ولا يجوز أن يصلي بالتقليد فان لم يجد من فرضه التقليد من يقلد يصلي على حسب طاقته حتى لا يتجاوز الوقت من الصلاة فاذا وجد من يقلده أعاده

(فصل) وان كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه نظامة أو غيم فقد قال في موضع ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى وقال في موضع آخر ولا يصح بصيرا أن يقلد غيره قال أبو اسحق رضي الله عنه لا يقلد لأنه يمكنه الاجتهاد وقوله كالأعمى أراد به كالأعمى في أنه يصلي ويعيد كالأعمى لأنه يقلد وقال أبو العباس ان ضاق الوقت فلدوان اتسع الوقت لم يقلد وعليه تأويل قول الشافعي رحمه الله وقال المزني وقبره المسئلة على قولين وهو الأصح أحدهما يقلد وهو اختيار المزني لأنه خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى والثاني لا يقلد لأنه يمكنه التوصل بالاجتهاد

الساكن الرقيق والمجلس انشريف لانه يذاع عنه ويحارب بدونه وقيل محراب الأسد للأوامر يسمى القصر والفرقة محرابا قال ربه محراب اذا اجتمعا لم ألقيا أو لم يبق لهما فحراب المسجد أمر فوضع فيه وقال ابن الاثير عن أحمد بن عبيد سمي محرابا لانفراد الامام فيه وبعده عن القوم ومنه يقال هو حراب فلان اذا كان بينهما تابعدوا بغض، ويحتمل أن يكون محرابا لان الامام اذا قام لم يأمن أن يلحق أو يخطي فهو حائف فكانه مأوى الأسد (قوله لعدم البصيرة) هي الاستبصار بالشيء وتأميد العقل والبصيرة أيضا الحجة ومنه قوله بل الانسان على نفسه بصيرة أي هو حجة على نفسه (قوله ولا يصح بصيرا أن يقلد) معناه لا يؤمنه عاينه في الشريعة بل هو في ضيق وحرج عن الجواز يقال سمعه الشيء بالكسر سمعه سمعوا يقال لا يسمعني شيء ويضيق عنك أي وان يضيق عنك بل مني وسعني شيء وسعك وأصله يوسع وانما سقطت الواو لوقوعها بين الياء

(فصل) فأما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر إلى تركها ويصلي حيث أمكنه لقوله عز وجل
 فإن خفتهم فرجالاً أو ركبانا قال ابن عمر رضي الله عنه مستقبل القبلة وغير مستقبلها أولاً لأنه فرض اضطر إلى تركه فصل مع
 تركه كالمريض إذا عجز عن القيام وأما النافلة فينظر فيها فإن كانت في السفر وهو على دابة نظرت فإن كان يمكنه أن يدور
 على ظهرها كالعمارة والمحمل الواسع لزمه أن يتوجه إلى القبلة لأنها كالسجدة وإن لم يمكنه ذلك يبار أن يترك القبلة ويصلي عليها
 حيث توجه لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته في السفر حيناً توجهت به
 ويجوز ذلك في السفر الطويل والقصير لأنه أجبر حتى لا ينقطع عن السير وهذا موجود في السفر القصير والطويل ثم ينظر فيه
 فإن كان واقفاً نظرت فإن كان في قطار لا يمكنه أن يدير الدابة إلى القبلة صلى حيث توجه وإن كان منفرداً لزمه أن يدير رأسه إلى
 القبلة لأنه لا مشقة عليه في ذلك وإن كان سائراً فإن كان في قطار أو منفرداً والدابة حرون يصعب عليه إدارتها صلى حيث توجه وإن
 كان سهلاً فليه وجهان أحدهما يلزمه أن يدير رأسه إلى القبلة في حال الاحرام لما روى أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله
 ﷺ إذا كان في السفر وأراد أن يصلي على راحلته استقبل القبلة وكبر ثم صلى حيث توجهت به والمذهب أنه لا يلزمه لأنه
 يشق إدارة البهيمة في حال السير وإن صلى على الراحلة متوجهاً إلى مقصده فعادت البهيمة إلى جهة أخرى نظرت فإن كانت جهة
 القبلة جاز لأن الأصل في فرضه جهة القبلة وإذا عدلت إليه ففدأت إلى الأصل وإن لم تكن جهة القبلة فإن كان ذلك باختياره مع العلم
 بطلت صلاته لأنه ترك القبلة لغير عذر وإن سعى أنه في الصلاة أو نزل أن ذلك طريق يلبسه أو غلبته الدابة لم تبطل صلاته فإذا علم
 رجوعه إلى جهة المقصد قال الشافعي رحمه الله وسجد لله وهو إن كان المسافر ماشياً جاز أن يصلي النافلة حيث توجه كالمراكب لأن
 الراكب أجبر على ترك القبلة حتى لا ينقطع عن الصلاة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم الماشي أن يحرم ويركع
 ويسجد على الأرض مستقبل القبلة لأنه يمكنه أن يأتي بذلك من غير أن ينقطع عن السير وإن دخل الراكب أو الماشي
 إلى البلد الذي يقصد وهو في الصلاة أم صلاته إلى القبلة وإن دخل إلى بلد في طريقه جاز أن يصلي حيث توجه ما لم ينقطع السير
 لأنه باق على السير وأما إذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصليها إلى غير القبلة وقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله يجوز لأنه
 أتمارخص في السفر حتى لا ينقطع عن التطوع وهذا موجود في الحضر والمذهب الأول لأن الغالب من حال الحاضر الميت والمقام
 فلا مشقة عليه في استقبال القبلة

(فصل) والمستحب لمن يصلي إلى سعة أن يدنو منها لما روى سهل بن خيثم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا صلى أحدكم إلى سعة فليدن منها حتى لا يقطع الشيطان عليه صلاته والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع
 لما روى سهل بن سعد الساعدي قال كان رسول الله ﷺ يصلي وبينه وبين القبلة قدر ثمانية أذرع ومن العزف قدر ثلاثة أذرع فإن
 كان يصلي في موضع ليس فيه بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عما لما روى أبو جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 خرج في حلة له حمراء فركز عنزة فجعل يصلي إليها بالبطحاء يمر الناس من ورائها والنكبات والجار والمرأة والمستحب أن
 يدنو ما يستره قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا وضع أحدكم بين
 يديه مثل مؤخرة الرجل قلبه ولا يبالي من مر وراء ذلك قال عطاء مؤخرة الرجل ذراع فإن لم يجد عما فليخط بين يديه
 خطاً إلى القبلة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن
 لم يجد شيئاً فليتنصب عما فإن لم يجد عما فليخط خطاً ولا يضره ما بين يديه وبكره أن يصلي وبين يديه رجلاً
 يستقبله بوجهه لما روى أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي ورجلاً جالساً مستقبلاً بوجهه فصر بهما بالدرة
 وإن صلى ومضى بين يديه ما دفعه لم تبطل صلاته بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المرء شيء
 وأدبر أو ما استطاعتم

والكسرة في الأصل (قوله والتحام القتال) هو تقارب المتقاتلين والتفافهم من أحت الشئ وإذا ألقته والمجعة الواقعة العظيمة
 في الحرب (قوله والدابة حرون) الحرون الذي لا ينقاد وإذا اشتد الحزن وفقد حزن يحزن حروناً وحزن بالضم والاسم الحزان
 (قوله فركز عنزة) قال أبو عبيد العنزة مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً وفيه سنان مثل سنان الرمح (قوله فادبروا ما استطاعتم)

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

إذا أراد أن يصلي في جماعة لم يقيم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة لأنه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو أمامة رضي الله عنه أن يأخذ في الإقامة فمما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم أقبلها الله وأدامها وقال في سائر الإقامة مثل ما يقوله فإذا فرغ المؤذن قام والقيام فرض في الصلاة المقرضة لما روى عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم لم تستطع ففما عدا فإن لم تستطع ففعل جنب فأما في النافلة فليس بفرض لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفل على الراحة وهو قاعد ولأن النوافل تكثروا وجب فيها القيام شق وانقطعت النوافل

﴿ فصل ﴾ ثم ينوي والنية فرض من فروض الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ولأنها فرضية محضة فلم تصح من غير نية كالصوم ومحل النية القلب فإن نوى بقلبه دون لسانه أجزأه ومن أصحابنا من قال ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشيء لأن النية هي القصد بالقلب ويجب أن تكون النية مقارفة للتكبير لأنه أول فرض من فروض الصلاة فيجب أن تكون النية مقارفة له فإن كانت الصلاة فرضاً بغير تعيين النية فينبى الظاهر أو العصر لتمييزه عن غيرها وهل يلزمه نية الفرض فيه وجهان قال أبو اسحق يلزمه لتمييزه عن ظهر الصبي وقهر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فصلها معهم وقال أبو علي بن أبي هريرة تكفيه نية الظاهر أو العصر لأن الظاهر والعصر لا يكونان في حق هذا الأقرضا ولا يلزمه أن ينوي الأداء والقضاء ومن أصحابنا من قال يلزمه نية القضاء والاول هو المنصوص فإنه قال فمن صلى في يوم غيم بالاجتهاد فوافقه ما بعد الوقت انه يجز به وإن كان عند أن يصل إلى الوقت وقال في الأسير إذا اشبهت عليه الشهور فقام شهر بالاجتهاد فوافقه رمضان أو ما بعده انه يجز به وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان وإن كانت الصلاة سنة راتية كالوتر وسنة الفجر لم تصح حتى يعين النية لتمييزه عن غيرها وإن كانت نافلة غير راتية أجزأه نية الصلاة وإن أحرم ثم شك هل نوى ثم ذكر أنه نوى فإن كان قبل أن يحدث شيئاً من أفعال الصلاة أجزأه وإن ذكر ذلك بعد ما فعل شيئاً من ذلك بطلت صلاته لأنه فعل ذلك وهو شك في صلاته وإن نوى الخروج من الصلاة ونوى أنه سيخرج أو شك هل يخرج أم لا بطلت صلاته لأن النية شرط في جميع الصلاة وقد قطع ذلك بما أحدث فبطلت صلاته كالمطهرة إذا قطعها بالحديث وإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر بطل الظهر لأنه دفع نيتها ولم يصح العصر لأنه لم ينو عند الأحرام وإن صرف نية الظهر إلى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه وفي التطوع قولان أحدهما لا يصح ما ذكرناه في العصر والثاني يصح لأن نية الفرض تنضم من نية التطوع بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة

﴿ فصل ﴾ ثم تكبر والتكبير للأحرام فرض من فروض الصلاة لما روى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء ومحركها التكبير وتحليلها التسليم والتكبير هو أن يقول الله أكبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل بعن الصلاة وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أستموني أصلي فإن قال الله الأكبر أجزأه لأنه أتى بقوله الله أكبر وزاد زيادة لا تحيل المعنى فهو كقوله الله أكبر كبيراً وإن قال أكبر الله فقبض وجهان أحدهما يجز به كقول علي كرم الله وجهه في آخر الصلاة والثاني لا يجز به وهو ظاهر قوله في الآم لأنه ترك الترتيب في الذكر فهو كالمقدم آية على آية وهذا يطل بالتشهد والسلام وإن كبر بالفارسية وهو بحسن بالعربية لم يجز لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما أستموني أصلي فإن لم يحسن بالعربية وضاق الوقت أن يتعلم كبر بلسانه لأنه عاجز عن المشطاف في معناه وإن اتسع الوقت لم يجز أن يتعلم فإن لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لأنه ترك الفرض مع القدرة عليه وإن كان بلسانه خبيلاً أو خرس حركه بما يقدر عليه لقوله صلى الله

الله الدفع يقال درأ يدروءه إذا دفعه قال الله تعالى فإذا أرمتم فمها قد افترعتم قال

تقول وقد درأتها وضيفي ه أعذا دينة أبداً ودينى

﴿ ومن باب صفة الصلاة ﴾ (قوله قد قامت) معناه قامت وقد ذكر (قوله مفتاح الصلاة) أي أولها الذي تفتتح به أي تبدأ يقال استفتح تحت الشيء وافتتحه إذا ابتدأه (قوله وكبر بلسانه) أي بلغه يقال لكل قوم لسان أي لفظه يقال لسان تكسر اللام أي لفظه ولم يرد اللسان الذي هو جارحة الكلام (قوله وإن كان بلسانه خبيلاً) بالتكبين هو الفساد والتحرير كالحج يقال به

عليه وسلم إذا أمركم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويستحب للأمام أن يجهر بالكبير لسمع من خلفه ويستحب لغيره أن يسمع به وإن نادى أن يسمع نفسه

فصل ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام خذو منكبيه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه خذو منكبيه وإذا كبر لم يركع وإذا رفع رأسه من الركوع ويفرق بين أصابعه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينشر أصابعه في الصلاة نشرًا ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهائه فإن سبقت اليد أثبتها مرفوعة حتى يفرغ من التكبير لأن الرفع للتكبير فكان معه وإن لم يكن رفعها أو أمكنه رفع أحدها أو رفعهما إلى ما دون التكبير رفع ما أمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإن كان بعلة إذا رفع اليد جنوبًا للتكبير رفع لآتي بالأمور يعوز ياداه هو مغلوب عليها وإن نسي الرفع وذكر قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لأن محله ياق

فصل ١٠ ويستحب اذا فرغ من التكبير أن يضع اليمنى على اليسرى فيضع اليمنى على بعض الكف وبعض الرمح لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال قلت لأظفر بن أبي شجرة كيف يصلي فنظرت إليه وقد وضع يده اليمنى على ظهر كتفه اليسرى والرمح والساعد والمستحب أن يجعلهما تحت الصدر لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره أحدهما على الأخرى والمستحب أن ينظر إلى موضع سجوده لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة لم ينظر إلا إلى موضع سجوده

فصل ١٠ ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة والأفضل أن يقول بار واعد على بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى المكتوبة كبر وقال وجهي وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيافاً مسلماً وأنا من المسلمين أن الله لا اله الا انت رب العالمين لا شريك لك وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا اله الا انت أنت ربّي وأنا عبدك طاعت نفسي واعترف بذنبي فأغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهديني لاحسبها الا أنت واصرف عني سيئتها لا يصرف عني سيئتها الا أنت ليك ومعبودك والخير كله في يديك والشر ليس إليك يا بارك يا كريم يا ذا الجلال والإكرام وأتوب إليك كما روى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي ﷺ كان يقول ذلك غير أن في حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأنا أول المسلمين فإن النبي ﷺ كان أول المسلمين وغيره لا يقول إلا ما ذكرناه

خيل أى شئ من أهل الارض وقد دخله اذا أخسده عقله أو عضوه (قوله فى الحديث كان ينشر أصابعه فى الصلاة نشرًا) يحتمل أن يكون معناه التفريق يقال جاء القوم نشرًا أى متفرقين ويحتمل أن يكون معناه من النشر الذى هو ضد الطي أى نشر أصابعه بعد أن كانت مقبوضة مثل نشر الثوب نشرًا الرىخ من الانسان ما بين ظهر الكف وبين مفصل الأصابع ومن الدواب الموضع المستدق الذى بين الحافر ومفصل الوظيف من اليد الرجل يقال رىخ ورىخ مثل عسر وعسر بالضم والاسكان والبين والامداد (قوله دعاء الاستفتاح) أى الابتداء فطر السموات والارض ابتداء خلفهما ففطر الشئ ابتداءه وآخره وهو الخلق أيضا وقد فطره بفطر بالضم أى خلقه والفطر بالسكسرة الخلقه قال ابن عباس كنت لأدري ما فطر السموات والارض حتى أتاني أعرابيان يختصمان فى بشر فقال أحدهما أنا فطرتهما أى ابتدأنا خلقهما أى مستقيمان ناجيا فسكى عبادتي وما أتقرب به رب العالمين مالم يصحهم فقال الرب الدار ورب العبد أى مالم يصحهم. والعالمين الجن والانس واحدهم عالم وأنا من المسلمين أى المتقدين لأمره الخاضعين لطااعته لبيك وسعديك أصله من ألأب بالمكان اذا أقام به ومعناه الاجابة ونهى على معنى اجابة بعد اجابة وامداد بعد اسعاده وقيل أصله لبيك فاستقلت ثلاثا أت فأبدلت الثالثة ياء كما قال فطنت فى فطنت وحسنه كرم فى الحبحب كما كثر من هذا ان شاء الله (قوله والشر ليس اليك) أى ليس ما يتقرب به اليك وانما يتقرب اليك بالخير وقيل لا يضاف اليك وان كنت خلقتك لانه لا يضاف اليك الا الحسن كما قال يا مائت النور والسموات ولا يقال يا مائت القردة واختار بر وان كان خالفها (قوله وأتوب اليك) أى أرجع الى طاعتك. والثائب الراجع الى طاعته به بعد معصيته وخطيئته

فصل **﴿** ثم تعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم **﴾** لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي **﴿** كان يقول ذلك **﴾** قال في الأم كان ابن عمر رضي الله عنه يتعوذ في نفسه وأبو هريرة رضي الله عنه يجهر به وأمهات فعل **﴿** قال أبو علي الطبري المستحب أن يسر به لأنه ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ويستحب ذلك في الركعة الأولى قال في الأم يقول في أول ركعة وقد قيل إن قلة في كل ركعة حسن ولا أمر به أمرى به في أول ركعة فمن أمهات ما من قال فياسوي الركعة الأولى قولاً من أحدهما يستحب أن يستفتح القراءة فيها فهي كالأولى والثاني لا يستحب لأن استفتاح القراءة في الأولى ومن أمهات ما من قال يستحب في الجميع قولاً واحداً أو قال في الركعة الأولى أشد استحباباً وعليه يدل قول الشافعي رحمه الله تعالى

فصل **﴿** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهي فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي **﴿** قال لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب **﴾** فإن تركها ناسياً ففيه قولان قال في القديم يجوز به لأن عمر رضي الله عنه ترك القراءة فقبله في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا أحسن قال فلا بأس وقال في الجديد لا يجوز به لأن ما كان ركناً من الصلاة لم يستد فرضه بالنسيان كالركوع والسجود وجب أن يندبها بسم الله الرحمن الرحيم فإنها آية منها والدليل عليه ما روت أم سلمة رضي الله عنها أن النبي **﴿** قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية منها ولأن الصحابة رضي الله عنهم أتبعوها فيما جمعو من القرآن فبدل على أنها آية منها فإن كان في صلاة يجهر فيها جهرها كما يجهر في سائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي **﴿** جهر بسم الله الرحمن الرحيم ولأنها تقرأ على أنها آية من القرآن بدليل أنها تقرأ بعد التعوذ فكان ستمها الجهر كسائر الفاتحة ويجب أن يقرأها مرتباً فإن قرأ في خللها فغيرها ناسياً ثم أتى بما بقي منها أجزأه فإن قرأ عامداً لم يقرأ بسم الله تعالى في الصلاة ما ليس منها لزمه استئذانها وإن نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئذانها لأن القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة لأن النية بالقلب وقد قطع ذلك فإن قرأ الإمام الفاتحة وأمن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمن بتأمينه ففيه وجهان قال الشيخ أبو حامد الأسفرايني رضي الله عنه تنقطع القراءة كالوقوفها بقرأة غيرها وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله لا تنقطع لأن ذلك مأثور به فلا يقطع القراءة كالسؤال في أي الرحلة والاستعاذة من النار في آية العذاب فيها يقرأ في صلاته متفرداً وتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعة بن رافع رضي الله عنه قال بينما رسول الله **﴿** جالس في المسجد ورجل يصلي فلما انصرف أتى رسول الله **﴿** فلم عليه فقال له أعد صلاتك فإنك لم تصل فقال عمني يا رسول الله فقال إذا قلت في الصلاة فكبر ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وما يسر إلى أن قال ثم اصنع في كل ركعة ذلك ولا تهاركم فيجب فيها القيام فوجب فيها القراءة مع القنطرة كالركعة الأولى وهل يجب على المأموم ينظر فيه فإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة ففيه قولان قال في الأم والبيوطي يجب عليه لما روى عبادة بن الصامت قال صلى بنا رسول الله **﴿** الصبح فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني لأراكم تفرمون خلفاً ما كنتم قلنا والله أجل يا رسول الله ففعل هذا قال لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القنطرة كالإمام والمفرد وقال في القديم لا يقرأ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله **﴿** انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منكم فقال رجل نعم يا رسول الله قال اني أقول مالي أنزع القرآن فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله **﴿** فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله **﴿**

فصل **﴿** وإذا فرغ من الفاتحة أمن وهو سنة لما روى أن النبي **﴿** كان يؤمن وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي فإن

(قوله أعوذ بالله) معناه ألتجأ، وعنت به أي لجأت إليه، وفي اشتقاق الشيطان وجهان قيل أنه مشتق من شام أي هلك واشترق فتونه زائفة قال **﴿** وقد يشيط على أرماتنا البطل **﴾** وقيل من شطن أي يبدف تكون نونه أصلية قال **﴿** نأت بعداد عنك نوى شطون **﴾** ومعناه البعد من رجة الله المحترق بفضب الله، والرجيم أي المرجوم وهو الملعون المظروء، وقيل المرجوم بالسكوا كب من قوله رجوم الشيطانين (قوله إلا بأمر الكتاب) سميت بذلك لأنها أوله ومكة، أم القرى لأنها أولها، وفاتحة الكتاب أوله أيضاً من الاقتراح وهو الابتداء (قوله مالي أنزع القرآن) أي أجازبه أصله من نزع اللؤلؤ

كان اماماً أميناً وثمن المأموم معه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال اذا أمن الامام فأمنوا فان الملائكة تؤمن بأمينه فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه فان كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة جهر الامام لقوله ﷺ اذا أمن الامام فأمنوا ولو لم يجهر به لماعاق تأمين المأموم عليه ولأنه تابع للفاتحة فكان حكمه حكمها في الجهر كالسورة وأما المأموم فقد قال في الجديد لا يجهر وقال في القديم يجهر فمن أجهجا بنامن قال على قولين أحدهما يجهر لما روى عطاء أن ابن الزبير كان يؤمن ويؤمنون وراعه حتى ان للسجدة السجدة والثاني لا يجهر لأنه ذكر مسنون في الصلاة فلم يجهر به المأموم كالتكبيرات ومنهم من قال ان كان المسجد صغيراً يبلغهم تأمين الامام لم يجهر به لأنه لا يحتاج الى الجهر به وان كان كبيراً جهر لأنه يحتاج الى الجهر للابلاغ وجل الأولين على هذين الحالتين فان نسي الامام التأمين أمن المأموم وجهر به ليسمع الامام فيأتي به **فصل** فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها فقرأ سبع آيات وهل يعتبر ان يكون فيها بقدر حر وف الفاتحة فيه قولان أحدهما لا يعتبر كما اذا فاته صوم يوم طوى بل لم يعتبر ان يكون القضاء في يوم بقدر ساءلت الأداء والثاني يعتبر وهو الأصح لأنه لما اعتبر عدد آي الفاتحة اعتبر قدر حر وفيها ونحوها الصوم فانه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات الا بشقة فان لم يحسن شيئاً من القرآن لزم ان يأتي بذكر لم ياروى عبد الله بن أبي أو في رضي الله عنه ان رجلاً أتى النبي ﷺ فقال اني لا أستطيع ان أحفظ شيئاً من القرآن فعلمني ما يجزئني في الصلاة فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولأنه ركن من أركان الصلاة فجاز ان يتنقل فيه عند العجز الى بدل كالقيام وفي الذكر وجهان قال أبو اسحق رضي الله عنه يأتي من الذكر بقدر حر وف الفاتحة لأنه أقوم مقامها فاعتبر قدرها وقال أبو علي الطبري رضي الله عنه يجب ما نص عليه الرسول ﷺ من غير زيادة كالتيسم لا يجب الزيادة فيه على ما ورد به النص والمذهب الأول وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها ففيه وجهان أحدهما انه يقرأ الآية ثم يقرأ آيات من غيرها لأنه اذا لم يحسن شيئاً منها تنقل الى غيرها فاذا كان يحسن بعضها وجب ان يتنقل فيما لم يحسن الى غيرها كالمعصية بعض الماء والثاني يلزمه تكرار الآية لأنها أقرب اليها فان لم يحسن شيئاً من القرآن ولا من الذكر فقام بقدر سبع آيات وعليه أن يشغل في اتسع الوقت ولم يفعل وصلى لزمه أن يعيد لأنه ترك القراءة مع القدرة فأشبهه اذا تركها وهو يحسن فان قرأ القرآن بالقراءة لم يجزه لأن القصد من القرآن الخلف والنظم وذلك لا يوجب في غيره

فصل ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة والمستحب أن يقرأ في الصبح بطول الفصل لما روى ان النبي ﷺ قرأ فيها بالواقعة فان كان في يوم الجمعة استحبه أن يقرأ فيها لم تنزل السجدة وهل أتى على الانسان لأن النبي ﷺ كان

التارعين يتجاد به بأومن تزع بعض الشيء من البعض عومته تنازع الكاس . قال الأعشى
نازعهم قصب الریحان متكياً • وقهوة مرقدراو وفيها خضل

(قوله) (فأمنوا) أي قولوا آمين [معناه اللهم استجب دعوي بقصر . قال الشاعر • ورحم الله عبد الله آمين • وقال في القصص
تباعد عني فطحل وابن أمه • أمين فزاد الله ما يتناهدا • وقيل انه اسم من أسماء الله تعالى (قوله) حتى ان للسجدة السجدة
الوجه على أصوات الناس وضجعتهم قال • في لغة أمك فلانا عن قل • (قوله) الخلف والنظم هو الانساق والمواودة وأصله
من نظم العقيد من الأول وغيره وهو جمع وانساقه على وجهه والانتظام الانساق (قوله) (الفصل) هو من سورة القنال الى
آخر القرآن سمي مفصلاً لكثرة الفصل بين السورين بسم الله الرحمن الرحيم . وأصل الفصل انقطع كأنه ينقطع بين السورين
بالسملة وقال الحروري سمي مفصلاً لقصر أعداد سورته من الآية وسبب الآية آية لانها تجمع الكلام والحروف والآية الجامعة
يقال خرج القوم بآتهم أي جاعتهم . والآية أيضا العلامة لانها علامة لا تنقطع كلام من كلامه قاله ابن الانباري . وأصلها آية
بالشد يد فاستنقلوا الشد يد فقلوبوا الياء الاولى ألفا لانفتاح ما قبلها وزنها أصلا فقل وقال الكسائي هي في الأصل آية مثل
فاطمة خذت احدى اليامين اه من تفسير النعماني رحمه الله . والسورة مشتقة من السور الذي يحيط باليد لانها تحيط بالآيات
من القرآن وقيل من السور وهو الجنية . وقيل من الشرف والفضة قال النابغة

لم تر أن الله أعطاك سورة • ترى كل ملك دونها يتدبذب

يقرأ ذلك ويقرأ في الأوليين من الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال حذرنا قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر بخبرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية فقرر الم تزيل السجدة وحذرنا قيامه في الركعتين الأخيرتين على النصف من ذلك وحذرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الأخيرتين من الظهر وحذرنا قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف من ذلك ويقرأ في الأوليين من العصر بأوساط المفصل لما روى بناء من حديث أبي سعيد الخدري ويقرأ في الأوليين من العصر لما روى عنه عليه السلام أنه قرأ في العشاء الأخيرة بسورة الجمعة والمنافقين ويقرأ في الأوليين من المغرب بقصار المفصل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل فإن خلفه وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جهينة أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض فإن كان مأموماً نظرت فإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد على الفاتحة لقوله ﷺ إذا كنتم خلياً فلا تقرأوا إلا بآم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة أو في صلاة يجهر فيها إلا أنه في موضع لا يسمع القراءة قرأ لأنه غير مأموراً بالانصات إلى غيره فهو كالأمام والمفرد فإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة في ركعتين فيه قولان قال في القديم لا يستحب لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمعا الآية أحياناً وكان يطيل في الأولى ما لا يطيل في الثانية وكان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقال في الأم يستحب لما روى بناء من حديث أبي سعيد الخدري رحمه الله ولا تها ركعة شرع فيها الفاتحة فشرع فيها السورة كالأوليين ولا يفضل الركعة الأولى على الثانية في القراءة وقال أبو الحسن الماسرجسي يستحب أن تكون قرأته في الأولى من كل صلاة أطول لما روى بناء من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وحديث أبي قتادة يحتمل أن يكون أطال لأنه أحسن بداخل

فصل ويستحب للأمام أن يجهر بالقراءة في الصبح والأوليين من المغرب والأوليين من العشاء والدليل عليه نقل الخلف عن السلف ويستحب للمأموم أن يسر لأنه إذا جهر نازع الإمام في القراءة ولا نهأ مأموراً بالانصات إلى الإمام وإذا جهر لم يكن له الانصات ويستحب للمفرد أن يجهر فيما يجهر فيه الإمام لأنه لا ينافر غيره ولا هو مأموراً بالانصات إلى غيره فهو كالإمام وإن كانت امرأة لم يجهر في موضع فيه رجالاً جانباً لأنه لا يؤمن أن يفتن بها ويستحب الأسرار في الظهر والعصر والثالثة تقرب والاخرين من العشاء الأخيرة لأنه نقل الخلف عن السلف وإن فاتته صلاة بالنهار فقتضاها في الليل فسر لأنها صلاة نهار وإن فاتته بالليل فقتضاها في النهار أسرار لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارموا بالسر ويقال إن صلاة النهار عجماء ويحتمل عندي أن يجهر كما يسر فيها فاته من صلاة النهار فقتضاها بالليل

فصل ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل اركعوا واسجدوا واستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول سمع الله لمن حده حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ولأن الطوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من

يريد شراً ومنزلة وقال الجوهر في السورة كل منزلة من البناء ومن سور القرآن لا تنهأ منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى والجمع سور بفتح الواو وقال الشاعر حور الحاجر لا يقرأ بالسور * ويجوز أن يجمع على سورات (قوله حذرنا قيام رسول الله ﷺ) أي قدرنا والخز والتقدير ومنه الخز في الخرص (قوله الخلف عن السلف) هم القرن الماضي والخلف من يأتي بعدهم يقال خلف وخلف فالتحريك بفتح اللام الخلف الصالح وباسكان اللام الخلف السي قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف (قوله مأموراً بالانصات) هو السكوت والامتناع للحديث يقال أنصتوه وأنصتوا (قوله فارموا بالسر) أي لاتعابوا وصلا ولا حقره ولا يجهر من يرمي بالسر لئلا يذره (قوله ثم يركع) أصل الركوع الانحناء يقال ركع الشبيخ إذا انحنى من الكبر قال البيهقي أدب كافي كما قفركم * والسجود الانحناء أيضاً والنظام يقال سجد البعير واسجد إذا خفض رأسه ليركب، وسجدت النخلة إذا مالته قال

ذكر كذا الأفعال ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام
ويجب أن ينحني إلى حد يبلغ راحته ركبته لا يسيء دونه راكعاً ويستحب أن يضع يديه على ركبتيه ويفرق أصابعه لما
روى أبو حمزة الساعدي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمسك راحتيه على ركبتيه كالقائض عليهما فخرج بين أصابعه ولا
يطبق لماروي عن مصعب بن سعد رضي الله عنه قال صليت إلى جنب سعد بن مالك فمات يدي بين ركبتي و بين فخذي
وطبقتهما فضرب يدي وقال اضرب بكفك على ركبتيك وقال يا بني انك قد كنتا فعل هذا فأمرنا أن نضرب بالأكف على
الركب والمستحب أن يمد ظهره وعنقه ولا يقطع رأسه ولا يصوب به لماروي أن أبا حمزة الساعدي رضي الله عنه وصف صلاة
رسول الله ﷺ فقام فركع واعتدل ولم يصوب رأسه ولم يقنعه والمستحب أن يحافي مرفقيه عن جنبه لماروي أبو حمزة
الساعدي رضي الله عنه أن النبي ﷺ فعل ذلك فإن كانت امرأة لم تحاف بل تضم المرفقين إلى الجنبين لأن ذلك أسرطاً
ويجب أن يطمئن في الركوع لقوله ﷺ للشيء صلته ثم اركع حتى تطمئن راكعاً والمستحب أن يقول سبحان ربّي
العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكالات لماروي ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال اذكر ركعاً أحداً فقال سبحان ربّي العظيم
ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه والأفضل أن يضيف إليه اللهم لك ركعت ولك خشعة ولك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي
وبصري وعظمي وعنقي وعضبي لماروي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي ﷺ كان إذا ركع قال ذلك فإن ترك
التسبيح لم يطل صلاته لماروي أن النبي ﷺ قال للشيء صلته ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ولم يذكر التسبيح

فصل ثم يرفع رأسه ويستحب أن يقول سمع الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنه في تكبيرة الاحرام فإن
في الركوع ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في الرفع لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنه في تكبيرة الاحرام فإن
قال من حمد الله سمع الله له أجره لأنه أتى باللفظ والمعنى فإذا استوى قائماً استحب أن يقول بئنا لك الحمد يا ذا السموات
والملا الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد حق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجند منك الجند لماروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك
ويجب أن يطمئن قائماً لماروي رفاع بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة
فليتوضأ كما أمره الله عز وجل إلى أن قال ثم يركع حتى يطمئن راكعاً ثم يقوم حتى يطمئن قائماً ثم يسجد حتى
يطمئن ساجداً

فصل ثم يسجد وهو فرض لقوله عز وجل اركعوا واسجدوا ويستحب أن يتدى عند الخوض إلى السجود بالتكبير
لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع والمستحب أن يضع ركبتيه يديه ثم جبهته وأنته لماروي وأبي بن

فكناهما خربت وأسجد رأسها * كما أسجدت نصرانك تحنف

واضمان إذا سكن وتمكن ولم يعجل والطمأنينة أيضا السكون وهو مطمئن إلى كذا فهو صغير مطمئن طمأنينة يحذف الميم
واحدى النونين من آخره وتصغير طمأنينة طمأنينة تحذف إحدى النونين لأنها الزائدة وطمأن ظهره وطمأن على القلب
(قوله ولا يطبق) قال الجوهرى التطبيق في الصلاة جعل اليدين تحت الفخذين في الركوع يقال طبقت يده بالسكس طباشاً إذا
كانت لا تبسط ويده طابقة (قوله ولم يصوب رأسه ولم يقنعه) أقنع رأسه إذا نصبه قال الله تعالى ميطعين مقنعي رؤسهم وصوبه
إذا خفضه وأراد بلي يتركه معتدلاً (قوله ولك خشعة) خشع بمعنى خضع وذلك قال البيت الخشوع قريب المعنى من الخضوع
غير أن الخضوع في البدن والخشوع في القلب والبصر والصوت ذا الجذب كرمع الفنون (قوله عظمي وعنقي) الخ
الذي في العظم ولربما سموا الدماغ مخاً قال * ولا ينقي المخ الذي في الجاهم * (قوله سمع الله لمن حمده) أي قبل منه وأجابه
من قولهم فلان مسجوع القول أي مقبول بحجاب قال دعوت الله حتى خفت ألا يكون يسمع ما أقول أي لا يجيب (قوله أعلى
الثناء) منادى أي يامتدحه يقال هو أعلى فلان أي يستحقه والثناء هو الذم كراجل الجمل بما فعله الإنسان من الخير كأنه ذكره
ثانياً بعد فعله والحمد هو الشرف والرفعة قاله ابن السكيت والمجد الكرم والمجد الكريم وقد مجد الرجل بالضم فهو مجيد وماجد
(قوله حتى ما قال العبد وكلنا لك عبد) ثلاثاً واللام في العبد لتعريف الجنس لأن تعريف العهد والمراد العبد كقولهم سيحانه

حجر رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذ انفض رفع يديه قبل ركبتيه فان وضع يديه قبل ركبتيه اجزاء لانه ترك هيئة ويسجد على الجبهة والاف واليدين والركبتين والقدمين فأما السجود على الجبهة فهو واجب لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال اذا سجدت فكن بين يديك من الارض ولا تنظر ارضا قال في الأم قال وضع بعض الجبهة كرهت له واجزاء لانه سجد على الجبهة فان سجد على جائل متصل بعدون الجبهة لم يجز لما روى خباب بن الارت رضى الله عنه قال شكوا الى رسول الله ﷺ حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا وأما السجود على الالف فهو سنة لما روى أبو حنيفة رضى الله عنه أن النبي ﷺ سجد وسكن جبهته وأنغم من الارض وان تركه اجزاء لما روى جابر رضى الله عنه قال رأى رسول الله ﷺ سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر واذ اسجد بأعلى الجبهة لم يسجد على الالف وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين فقبه قرآن أشهر مما أنه لا يجب لانه لو وجب ذلك لوجب الالباب بها اذا عجز كالجبهة والثاني يجب لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه ووجهه فإذا لم يجد هذا لم يجب كشف القدمين والركبتين لأن كشف الركبة ينفض الى كشف العورة فتبطل صلاته والقسم قد يكون في الخف فكشفهما يبطل المسح والصلوة وأما اليد ففيها قولان المنصوص في الكتب أنه لا يجب كشفها لانه لا تكشف الا الحاجة فهي كالقدم وقال في السبق والرمي قد قيل فيه قول آخر انه يجب حديث خباب بن الارت رضى الله عنه ويسحب ان يجافي مرفقيه عن جنبيه لما روى أبو قتادة رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان اذا سجد جاني عضديه عن جنبيه و يستحب أن يخل بطنه عن خديه لما روى البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان اذا سجد جنج وروى جحا والبخاري والحاوي وان كانت امرأتك وضمت بعضها الى بعض لأن ذلك أسوأ لها ويفرج بين رجلتيه لما روى ان أبي حنيفة رضى الله عنه وصف صلاة رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فقال كان اذا سجد فرج بين رجلتيه وبوجه أصابعه نحو القبلة لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة وروى أبو قتادة رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان يفتح أصابع رجلتيه والفتح نوعان الأصابع وبضم أصابع يديه يضعها حذو منكبيه لما روى وائل بن حجر رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان اذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حذو منكبيه ورفع مرفقيه ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال اذا سجدت فضم كفيك وارفع مرفقك ويجب أن يطمئن في سجوده حديث رفاع بن مالك ثم يسجد حتى يطمئن ساجدا والمستحب أن يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدنى السكالات لما روى عبد

ان الانسان اني خسر وأراد الناس بدليل انه استثنى منه الجمع فقال الا الذين آمنوا (قوله تنفر نقرا) مأخوذ من نقرأ الظاهر الحجة اذا قطبها واحدها بمنقاره فانه لم يمكن جبهته من الارض فشيء بسرعة لفظ الحجة (قوله حر الرضاء) هي شدة حر الارض من وقع الشمس على الرمل وغيره وقد رخص يومنا بالكسر برخص رمضان بالتحريك اشتد حره وفي الحديث صلاة الأوابين اذا رمضت الفصال من الضحى يريدان صلاة الضحى حين يجد انفصال حر الشمس من الرضاء (قوله فلم يشكنا) قال الزمخشري يحتمل أن يكون من الاشكاء وهو إزالة الشكابة فيحمل انهم أرادوا أن يرخس لهم في الصلاة في الرحال فلم يحجبهم الى ذلك والذي أراد الشيخ انه لم يرخس لهم في رفع أكفهم عن الارض قال ابن الصباغ أراد لم يغبل شكابنا قال الزمخشري ويحتمل أن يكون من الاشكاء الذي هو الخلل على الشكابة فيحمل على انهم طلبوا الابراء بها فأجابهم فلم يتركهم ذوى شكابة (قوله سجد على قصاص الشعر) قال الاصمعي هو حيث ينتهي نبتة من مقدمه ومؤخره وفيه ثلاث لغات قصاص وقصاص وقصاص والضم أعلى (قوله جنج) وروى جحا قال أبو العباس جحا أي فتح عضديه بالسجود قال وكذلك جنج وقال شمر يقال جنجا في صلاته اذا رفع بطنه وتخوى قال في الثاقبي أي نفوس ظهره متجافيا عن الارض من فوطهم جنج الشيخ اذا انحني من الكبر قال لاخير في الشيخ اذا ما جنجا وسال غريب عنه وخال قال وروى جنج أي فتح عضديه وروى كن اذا صلى جنج وفسر بالتحول من مكان الى مكان وفسر الشيخ الجنج بالخواوي وهو الخالي لانه اذا فتح عضديه وجاني بطنه عن خديه بقي ما بين ذلك خاوي أي خاليا يقال خوى جوفه من الطعام اذا خلا عنه عن علي رضى الله عنه اذا صلى أحدكم فليخو قال الزمخشري الخوى يقال جنجا في عضديه حتى يخوى ما بين ذلك (قوله يفتح) بالخاء المعجمة قال يحيى بن سعيد هو ان يضع هكذا أو نصب أصابعه وموضع المفاصل منها الى باطن

الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال اذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان في الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه والا فضل أن يضيف اليه اللهم لك سجدت وبك آمنت وبك أملت سجد وجهي للذي خلقه وأحسن صورته وشق سمعه وبصره ثبارا لله أحسن الخالقين للاروي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال كان النبي ﷺ اذا سجد قال ذلك فان قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح فهو حسن للاروت عاشق رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقول ذلك في سجوده قال الشافعي رحمه الله عليه ويحتمل في الدعاء جاء الاجابة للاروي أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال أقرب ما يكون العبد من ربه عز وجل وهو ساجد فأكثروا الدعاء ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود للاروي عن النبي ﷺ انه قال أما اني نهيت أن أقرأ راعيا أو ساجدا أمال الركوع فعضوا فيه الرب عز وجل وأما السجود فأكثر وفيه من الدعاء ففمن أن يستجاب لكم فان أراد أن يسجد فوقع على الأرض ثم انقلب فأصاب جبهته الأرض فان نوى السجود حال الانقلاب أجزاءه كالغسل للتبرؤ والتطهف ونوى رفع الحدث وان لم ينو له جزءه كالنوى ليدخله رفع الحدث

فصل ثم يرفع رأسه ويكبر للاروي بناء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع ثم يجلس مفترشا فيفرض رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى للاروي ان أبا حنيفة الساعدي رضي الله عنه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال ثم نثي رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عضو الى موضعه ويكره الاقعاء في الجلوس وهو أن يضع اليديه على عقبه كأنه قاعد عليهما وقيل هو أن يجعل يديه في الأرض ويضع على أطراف أصابعه للاروي أبو هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ ان يلقى افعاء القرد ويجب أن يطمئن في جلوسه لقوله ﷺ اليسى مسلاة ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ويستحب أن يقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني للاروي ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يقول ذلك بين السجدين

فصل ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى ثم يرفع رأسه مكبرا للاروي بناء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع قال الشافعي رحمه الله فاذا استوى قاعد نهض وقال في الام يقوم من السجود فن أحبا بنا من قال المسئلة على قولين أحدهما لا يجلس لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيره والثاني يجلس لما روى مالك بن الحويرث رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في الركعة الاولى والثالثة لم ينهض حتى يستوي قاعدا وقال أبو اسحق ان كان ضعيضا جلس لانه يحتاج الى الاستراحة وان كان قويا لم يجلس لانه لا يحتاج الى الاستراحة وحل القولين على هذين الخالين فاذا قلنا يجلس جلس مفترشا للاروي أبو حنيفة النجاشي رضي الله عنه في الركعة الاولى استوى قاعدا ثم قام واعتمد على الأرض بيديه قال الشافعي رحمه الله ولان هذا أشبه بالتواضع وأعون للصلي وبما التكبر الى أن يقوم حتى لا يخلو فعل من ذلك ولا يرفع اليد الا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى ومنكبيه واذا أراد أن يركع وبعد ما رفع رأسه من الركوع ولا يرفع اليدين بين السجدين وقال أبو علي الطبري وأبو بكر

الراحمي وقال الأصمعي أصل الفتخ اللين ومنه قيل للعقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وقال أبو العباس فتخ أصابعه اذا ثناها وقيل لين وورفع والمراد ههنا الرفع يقال نافقة فتخاء الاخلاق أي مرتفعتها (قوله سبح قدوس) ههنا صفات الله تعالى ومعنى سبح المنة عن كل سوء ومعنى قدوس المظهر من كل نجس. وقد يفتحان ويضآن قال أهل اللغة يفتح اسم على فعول بالضم الاسبوح وقدوس (قوله رب الملائكة والروح) يروي رب بالنصب على النداء ورب بالرفع على خبر الابتداء. والروح ملك عظيم الخلق قال الله تعالى يوم يقوم الروح والملائكة صفا (قوله ففمن أن يستجاب لكم) أي تحقيق وجدي يقال هو ففمن أن يفعل ويقال هو ففمن بالكسر (قوله ويكره الاقعاء) قال أبو عبيد هو ان يلقى الرجل اليه بالأرض وينصب ساقه ويضع يديه في الأرض كما يلقى السكب قالوا تفسير الفقهاء ان يضع اليديه على عقبه بين السجدين والقول هو الاول وروى عن النبي ﷺ

ابن المنذر رحمه الله تعالى يستحب كذا في الصلاة من السجود ومن التشهد لما روى عن أبي طالب كرم الله وجهه
 ان النبي ﷺ رفع اليدين في القيام من السجود وروى أبو جريد رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا قام الى الركعتين رفع
 يديه والمذهب الأول

فصل ثم يصلي الركعة الثانية مثل الأولى الا في النية ودعاء الاستفتاح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ
 قال ليس بصلاته ثم اصبح ذلك في صلاتك كلها وثما التبع بدعاء الاستفتاح فان ذلك براه الدخول في الصلاة والاستفتاح وذلك
 لا يوجد في غير الركعة الأولى

فصل وان كانت الصلاة تزد بد على ركعتين جلس في الركعتين لينتهدئ ثقل الخلف عن اليأس عن النبي ﷺ وهو سنة
 لما روى عبد الله بن عينة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد
 سجدتين بعد ذلك ثم سلم ولو كان واجبا لفعله ولم يقتصر على السجود والسنة أن يجلس في هذا التشهد مفترضا لما روى أبو جريد
 رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا جلس في الأوابين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى والمستحب أن يسط
 أصابع يده اليسرى على فخذه اليسرى وفي اليد اليمنى ثلاثة أقوال أحدها يضعها على فخذه اليمنى مقبوضة الأصابع الا
 المسبحة وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبة
 اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبة اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وروى ابن الزبير رضي الله عنه قال كان
 رسول الله ﷺ اذا جلس افترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ايهامه عند الوسطى وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على
 فخذه اليسرى وكبف يضع الابهام فيهما وجهاً أحدهما يضعها تحت المسبحة على حرف راحته أسفل من المسبحة كأنه عاقد
 ثلاثة وخمسين حديث ابن عمر رضي الله عنه والثاني يضعها على حرف أصبعه الوسطى لحديث ابن الزبير رضي الله عنه والقول
 الثاني قاله في الأملاء يقبض الخنصر والخنصر والوسطى ويسط المسبحة والابهام لما روى أبو جريد رضي الله عنه عن النبي
 ﷺ والقول الثالث انه يقبض الخنصر والخنصر ويحلق الابهام مع الوسطى لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه ان النبي
 ﷺ وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها ثم حلق حلقه بأصبعه الوسطى على الابهام
 ورفع السبابة ورأيت يشر بها

فصل وينتهدئ وأفضل التشهد ان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال
 كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة فيقول قولوا التحيات المباركات الصلوات الطيبات وذكر نحو ما قلناه
 وحكى أبو علي الطبري رحمه الله تعالى عن بعض أصحابنا ان أفضل أن يقول بسم الله بانه التحيات لله لما روى جابر رضي الله
 عنه عن النبي ﷺ وهو خلاف المذهب وذكر التسبحة غير صحيح عند أصحاب الحديث وأقل ما يعجز عن ذلك خمس كلمات
 وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن

انه اكل مقبعا قال ابن شميل الافعاء أن يجلس على وركيه وهو الاحتفازو الاستيفار (قوله التحيات لله) قال أبو بكر بن الانباري
 فيه ثلاثة أوجه أحدها السلام يقول الرجل للرجل حيالك الله أي سلام الله عليك الثاني الملك لله والتحية الملك يقال حيالك الله أي
 ملكك الله قال الشاعر
 من كل مانال الفتي ه قد نلت الا التحية

الثالث الدعاء لله تعالى يقال حيالك الله أي أبقاك الله وقال بعضهم معنى حيالك الله أي أحيالك الله قال الرمحسري التحية تفعلة
 من الحياة بمعنى الأحياء والتثنية قال القنبي انما قال التحيات لله على الجمع لانه كان في الأرض ملوك يحبون بتحيات مختلفات
 فيقال لبعضهم أي بيت الله من أول بعضهم أسلم وأهم، وأبعضهم عش النعمة ففعل لنا قولوا التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على ذلك
 ويمكن بها عن الملك هي شتم عز وجل ومعنى المباركات الدائمات من دام أو أكثر من البركة في الطعام وغيره ومعنى الصلوات الرحمة وقيل
 الصلوات الخمس ومعنى الطيبات الأعمال الصالحة وقيل التمام على الله تعالى وقيل الكلمات الدالة على الخير كمشاهدة الله ورحامه وأمره
 وأكرمه وما أشبه ذلك

محمد رسول الله لأن هذا يأتي على معنى الجميع قال في الأم فإن ترك الترتيب لم يضر لأن المقصود يحصل مع ترك الترتيب ويستحب إذا بلغ الشهادة أن ينبر بالسجدة لما روي عنه من حديث ابن عمر وابن الزبير ووائل بن حجر رضي الله عنهم وهن يصلين على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد فيه قولان قال في القديم لا يصلون لأنه لو شرع الصلاة عليه لشرع الصلاة على آله كالتشهد الأخير وقال في الأم يصلون عليه لأنه تعود شرع فيه التشهد فنشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كالتعود في آخر الصلاة

فصل ثم يقوم إلى الركعة الثالثة معتمدا على الأرض يديه لما روي عنه من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه في الركعة الأولى ثم يصل ما بق من صلاته مثل الركعة الثانية إلا في حاله من الجهر وقراءة السورة فإذا بلغ إلى آخر صلاته جلس للتشهد ويتشهد وهو فرض لما روي ابن مسعود رضي الله عنه قال كنا نقول قيل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله والسنة في هذا القعود أن يكون متوركا فيخرج رجله من جانب وزك الأيمن ويضع أليته على الأرض لما روي أبو حنيفة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الأوليين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وإذا جلس في الأخيرة جلس على أليته وجعل يطن قدمه اليسرى تحت مأبض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكنا والجلوس في التشهد الأول ينصر فكان الافتراش فيه أشبه ويتشهد على ما ذكرناه

فصل فإذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة إلا يطهروا بالصلاة عليّ والأفضل أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك جيد مجيد لما روي كعب بن عجرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك والواجب من ذلك أن يقول اللهم صل على محمد وفي الصلاة على آله وجهان أحدهما تحب لما روي أبو حنيفة رضي الله عنه قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم أنك جيد مجيد والمذهب أنها لا تحب الإجماع

فصل ثم يدعو بما أحب لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا تشهد أحدكم فليعوذ من أربع من عذاب النار وعذاب القبر وفئة الحيا والممات وفئة المسيح الدجال ثم يدعو بنفسه بما أحب فإن كان اماما لم يطل الدعاء والأفضل أن يدعو بما روي عن كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت

فصل فإن كانت الصلاة ركعة أو ركعتين جلس في آخرها متوركا ويتشهد ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ويدعو على ما وصفناه ويكره أن يقرأ في التشهد لأنه مائة من أحول الصلاة لم يشرع فيها القراءة فسكرحت فيها كل ركوع والسجود

(قوله جيد مجيد) فمبطل من الجيد بمعنى محمود ومجيد كريم والمجد الكرم وقيل الشرف والرفعة قال العز بن مزي جيد شريف رفيع تر يدرفخته على كل رفعة وشرفه على كل شرف من قولك أجد الدابة علفا أي أكنوز (قوله المسيح الدجال) بالخاء المهملة هو مسوح الثوب لا يبصر بها فعيل بمعنى مفعول والدجال الكذاب وقيل الطواف في الأرض وقيل المموة الملبس والبعر المنجل المطلى بالتفطير أن قال كالأجرب المدجل والمموة المطلى واحد (قوله متوركا) هو أن يضع ركعة على الأرض والورك كان فوق الشخصين كالكتفين فوق العضدين (قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله) اختلفوا في ذلك فقيل هم بنوهائهم وبنو المطالب لأنهم أهله وآل مبدل عن أهل وقبل آله من كان على دينه كقوله أدخلوا آل فرعون أشد العذاب أي من كان على دينه

فصل ثم سلم وهو فرض في الصلاة لقوله **سَلِّمْ** مفتاح الصلاة الطهور وتحرر بها التكبير وتحليلها التسليم ولأنه أحد طرق الصلاة فوجب فيه التحلي كالإتيان الأول والستة أن يسلم تسليمين أحدهما عن يمينه والأخرى عن يساره والسلام أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي **سَلِّمْ** عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خد من ههنا ومن ههنا وقال في القديم إن اتسع المسجد وكثر الناس سلم تسليمين وإن صغر المسجد وقيل الناس سلم تسليمة واحدة لما روى عائشة رضي الله عنها أن رسول الله **سَلِّمْ** كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ولأن السلام قد أعلم بالخروج من الصلاة وإذا كثر الناس كثر اللفظ فيسلم اثنين فيبلغ وإذا قل الناس كفاهم الأعلام بتسليمة واحدة والأول أصح لأن الحديث في تسليمة غير ثابت عند أهل النقل والواجب من ذلك تسليمة لأن الخروج يحصل بتسليمة فإن قال عليكم السلام أجزأه عن النصوص كما يجزئه في الشهادتين وإن قدم بعضه على بعض ومن أصحابنا من قال لا يجزئه حتى يأتي به مرتين كما يقول في القراءة والمنهج الأول وينوي الإمام بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على من عن يمينه وعلى الحفظة وينوي بالثانية السلام على من على يساره وعلى الحفظة وينوي بالمأموم بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الإمام وعلى الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه وينوي بالثانية السلام على الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته فإن كان الإمام قد أمه نواه في أي التسليمتين شاء وينوي المفرد بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الحفظة وبالثانية السلام على الحفظة والأصل فيه ما روى سمرة رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله **سَلِّمْ** أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض وروى عن كرم الله وجهه أن النبي **سَلِّمْ** كان يصلي قبل الظهر أربعين ركعة وبعد ركعتين ويصلي قبل العصر أربعين ركعة يفصل كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والنبیین ومن معهم المؤمنين وأن نوى الخروج من الصلاة ولم ينو ما سواه جاز لأن التسليم على الحاضر بن سعة وإن لم ينو الخروج من الصلاة فمجهول وجهان قال أبو العباس بن مريج وأبو العباس بن القاسم لا يجزئه وهو ظاهر النص في البو يطى لانه نطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غيرنية كتكبيره الإحرام وقال أبو حفص ابن الخنن الوكيل وأبو عبد الله الجرجاني رحمهم الله يجزئه لأن بنية الصلاة قد أدت على جميع الأفعال والسلام من جلتها أولانه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الإحرام

فصل ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه أنه كان يهلل في أترك كل صلاة يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في كل صلاة ويكتب المغيرة الى معاوية رضي الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد

(قوله السلام عليكم) هو اسم من أسماء الله تعالى والمعنى الله عليكم أي حفظكم وقيل السلام جمع سلامة ومعناه السلامة عليكم وقيل السلامة والسلام واحد مصدران يقال سلم يسلم سلامة وسلاما مثل رضع رضاعة ورضاعا وقيل هو من المسألة أي نحن سلم لكم أي صلح لكم وقيل هناك مضى محذوف أي رحمة السلام عليكم فأقام المضاف اليه مقام المضاف مثل وأسأل القرية أي أهل القرية (قوله في كل صلاة) أي آخرها وبدر كل شيء آخره مثل بدر الدابة مشتق من أدبر إذا تولى وتأخر (قوله) ولا ينفع ذا الجد منك الجد الجاد الجاد الحظ والاقبال في الدنيا وأيضا الغنى وفي الحديث قت على باب الجنة وإذا أ كثر من يدخلها النقاء وإذا أصحاب الجد محبوسون يقال رجل مجذود أي محظوظ فيكون المعنى لا ينفع ذا الحظ منك حفظه ولا ينفع ذا الغنى منك غناه وذكر في الفائق أن قوله منك من قرطه هذا من ذاك أي بدل ذاك ومنه قوله

فليت لنا من ماء زمزم شرية مبردة بانت على لسان

أي بدل ماء زمزم ومنه قوله عز وجل ولو نشاء لجعلنا منكم الملائكة في الأرض فخلعون أي بدل لكم والمعنى أن المحظوظ لا ينفعه

(فصل) وإذا أراد أن ينصرف فإن كان خلفه نساء استحجب أن يلبث حتى ينصرف النساء ولا يختلطن بالرجال لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قام النساء حين يقضي سلامه فيمكث سيرا قبل أن يقوم قال الزهري رحمه الله فترى والله أعلم أن مكثه لينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال وإذا أراد أن ينصرف توجه في جهة حاجته لما روى الحسن رحمه الله قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلون في المسجد الجامع فمن كان يتعمد من قبل في تميم انصرف عن يساره ومن كان يتعمد مما يلي بني سليم انصرف عن يمينه يعني بالبصرة وإن لم يكن له حاجة فالأولى أن ينصرف عن يمينه لأن النبي ﷺ كان يحب التيمم في كل شيء

(فصل) والسنة في صلاة الصبح أن يقنت في الركعة الثانية لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قنت شهر رايد عو عليهم ثم تركه وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ومحل القنوت بعد الرفع من الركوع لما روى أنس هل قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح قال نعم قبل قبل الركوع أو بعد الركوع قال بعد الركوع والسنة أن يقول اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال علمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره وان قنت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وهو ما روى أبو الرفع قال قنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعته يقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفر بك ونؤمن بك ونخضع ونترك من يفجرك اللهم ايك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك الحمد ان عذابك بالسكفار ملحق اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك يكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم

حظه بذكر أي يدل طاعتك وعبادتك قال ويجوز أن تكون من على أصل معناها أعني الابتداع أو يتعلق لما ينفع أو يالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجدة الذي منجته وأما ينفعه ما تمنحه من الترفيق والنفط في الطاعة أو لا ينفعه من جده منك جده وأما ينفعه التوفيق منك وقال الجوهري منك ههنا معناه عندك

(في تفسير القنوت) فقد ذكرنا تفسير لفظ القنوت في نفسه وأنه على ثلاثة أقسام وفي سائر الفاظه من حين الرفع **(قوله اللهم اهدني فيمن هديت)** أي دلني على ما جرد الحق والهداية الدلالة يقال هديته الطريق وإلى الطريق **(قوله وعافني فيمن عافيت)** يحتمل معنيين أحدهما العافية من البلايا التي هي العذل والأمراض والعاهات والثاني أن يكون بمعنى الرحمة ومنه حديث أهل القبور أسأل الله لكم العافية أي الرحمة **(قوله وتولني فيمن توليت)** أي اجعلني من تواليك ويكون لك وليا والولي ضد العدو وأصله التابعة والمصاحبة **(قوله انك تقضي ولا يقضي عليك)** أي تحكم في خلقك ولا يحكم عليك والقضاء الحكم **(قوله تباركت وتعاليت)** قال ابن عرفة هو تفاعلت من البركة وهي الكثرة والانتفاع يقال بورك الشيء بورك فيه وقبل معنى تبارك أي تعالى وتعظم وإن نزل بالمسلمين نازلة أي بلية كالخوف والقحط والغلا أو نحو ذلك **(قوله تظلم ونترك من يفجرك)** أي نترك موالاته ومداقته من ظلم الرجل القميص إذا ترك لبسه ويفجرك أي يعصيك ويخالفك وأصل الفجر الشق ومنه معنى الفجر كما سمى فلما وفرقا والعاصي شاق لعصا الطاعة **(قوله نسعى ونحفد)** السعي سرعة المشي قال ابن عرفة الحفد ان السرعة وقال أبو عبيد الحفد العمل والخدمة ومنه الحفدة وهم الخدم وقيل أولاد الأولاد ويقال حفد البعير إذا أدرك المشي في قرمطة **(قوله عذابك الجدة)** هو الحق ضد الهزل أي المؤمن الذي ليس فيه تخفيف بالكفار ملحق أي لاحق لهم يروى بفتح الحاء وكسرهما المعنى يلحقهم وينضمهم حيث كانوا ولا يقال لحقه إلا إذا تبعه بعد ما مضى أو ما كان في معناه **(قوله وألف بين قلوبهم)** اجعلهم مؤلفين غير مختلفين متحابين غير متباغضين وأصلح ذات بينهم لا يجعل بينهم عداوة ولا فسادا ولا فرقة ولا خلا بوضع بينهم عداوة وأصل البين الافتراق والتباعد بين القلوب والأجسام **(قوله واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة)** الإيمان التصديق بآياته ورسوله والشرائع والأحكام والحكمة قال ابن زيد كل كلفة وعظمتك وزجرتك ودعوتك إلى مكرمة ونهيتك عن قبيح ومنه قوله عز وجل ولقد آتينا لقمان الحكمة قال الفقه والعقل وقوله ومن يؤت الحكمة قيل المعرفة بالقرآن

على ما فرسولك وأوزعهم أن يؤفوا بعهديك الذي عاهدتهم عليه وأنصرهم على عدوك وعدوتهم إله الحق وإبعثنا منهم
ويستحب أن يصلي على النبي ﷺ بعد الدعاء لما روى من حديث الحسن رضي الله عنه في الوتر أنه قال تباركت وتعاليت
وصلى الله على النبي وسلم ويستحب للأموم أن يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال فتنس رسول الله ﷺ
وكان يؤمن من خلقه ويستحب له أن يشاركه في التناء لأنه لا يصلح التأمين على ذلك فكانت المشاركة أول وأما رفع اليدين
في القنوت فليس فيه نص والذي يقتضيه المذهب أنه لا يرفع لأن النبي ﷺ لم يرفع اليدين إلا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء
والاستنصار وعشبة عرفة ولأنه دعا في الصلاة فلم يستحب لرفع اليدين كالدعاء في التشهد وذكر القاضي أبو الطيب الطبري في
بعض كتبه أنه لا يرفع اليد وحكي في التعليق أنه يرفع اليد والاول عندى أصح وأما غير المصباح من الفرائض فلا يثبت فيه من
غير حاجة فإن نزلت بالسلمين نازلة فتتوالى جميع الفرائض لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يثبت إلا أن
يدعو لأحد أو يدعوا على أحد كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال رب بئالك الحمد وذكر الدعاء

﴿فصل﴾ والفرض مما ذكرناه أربعة عشر الشفون ككبرية الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى تطمئن فيه والرفع
من الركوع حتى تعبدل والسجود حتى تطمئن فيه والجلوس بين السجدين حتى تطمئن والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه
والصلاة على رسول الله ﷺ والتسليم الأولى وثية الخروج وترتيب أفعالها على ما ذكرناه والسجود خمس وثلاثون رفع اليدين
في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع من الركوع ووضع اليدين على النبال والنظر الى موضع السجود ودعاء الاستفتاح والتعوذ
والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى تكبيرة الاحرام والتسليم والتحميد في الرفع
من الركوع والتسليم في الركوع والتسليم في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع ومد الظهر والعنق فيه والبدية
بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الأذن في السجود ومحافظة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود وإقلال البطن عن الفخذ
في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة ووضع اليد على الأرض عند القيام والتورك في آخر الصلاة
والافتراش في سائر الجلوس ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة والإشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ
اليسرى مبسوطة والتشهد الأول والصلاة على رسول الله ﷺ فيه والصلاة على آله في التشهد الأخير والدعاء في آخر الصلاة
والقنوت في المصباح والتسليم الثانية وثية اللام على الحاضرين

﴿باب صلاة التطوع﴾

أفضل عبادات الدين الصلاة لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال استقيموا واعملوا
أن خير أعمالكم الصلاة ولا تحافظوا على الوضوء الا مؤمن ولا تجمع من القرب ما لا يجمع غيرها من الطهارة واستقبال القبلة
والقراءة وذكر الله عز وجل والصلاة على رسول الله ﷺ ويمنع فيها من كل ما يمنع منه في سائر العبادات وتزيد عليها
بالامتناع من الكلام والمنشئ وسائر الأفعال وقطوعها أفضل التطوع ونطوعها ضربان ضرب نسين له الجاعة وضرب

(قوله وأوزعهم) أي ألهمهم أوزعني ألهمني (قوله يؤفوا بعهديك الذي عاهدتهم عليه) هو قوله تعالى ألم أعهد اليكم يا بني آدم ألا
تعبثوا الشيطان انه لكم عدو مبين وهم يؤمنون أصلا بآبائهم قال تعالى وإذا خذرك من بني آدم من قهورهم ذريتهم
وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى (قوله التورك) هو ان يقعد على دبره وهو ظاهر الفخذ وأعلاده والفخذ
كالكتف والافتراش ان يفترش رجله اليسرى أي يجعلها فرشاً له مأبض باطن الركبة^(١) وقد ذكر (قوله والإشارة بالمسبحة)
سميت مسبحة لأنه يشار بها عند التسبيح والتوحيد وتسمى السبابة والمشيعة أيضاً لأنه يشار بها عند السبابة ويشير بها عرضاً
وذكر ان معناه ان كل المسلم هو محو وأما الوسطى فاسم هو وافق معناه وأما الخنصر فذكر في الفائق انها سميت بذلك لأنها
أخلفت من الاختصار لصغرها ونورها اشد والبصرة مشتقة من البصر وهو الغلط لانها أغلظ من الخنصر وفي الحديث بصر كل
سقاء مسيرة كذا يريد غلظها وأما الإبهام فسميت بذلك لأنها انهم اشتقاقها كذا ذكره الصغاني

﴿ومن باب صلاة التطوع﴾ التطوع فعل الطاعة من غير وجوب والتطوع بالشئ التبرع ومنه المطوعة الذين

(١) قوله مأبض الخ : غير موجود بالشرح

لأنه الجماعة فليس الجماعة صلاة العيد والكسوف والاستسقاء وهذا للضرب أفضل مما لأن الجماعة لأنها تشبه
الفرائض في سنة الجماعة وأوكده ذلك صلاة العيد لأنها راتبة بوقت كالقرائض ثم صلاة الكسوف لأن القرآن دل عليها قال الله
تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن وليس ههنا صلاة تتعلق بالشمس والقمر إلا صلاة الكسوف
ثم صلاة الاستسقاء وهذه الصلوات أبواب فذكر فيها أحكامها إن شاء الله تعالى وبه الثقة وما لأن الجماعة فضر إن راتبة
بوقت وغير راتبة فأما الراتبة فتبني السنن الراتبة مع القرائض وأدنى الكمال منها عشر ركعات غير الوتر وهي ركعتان قبل
الظهر وركعتان بعده وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الصبح والأصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال
صليت مع رسول الله ﷺ قبل الظهر سجدتين وبعد هاتين سجدتين وبعد المغرب سجدتين وبعد العشاء سجدتين وحدثني حفصة
بنت عمر رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين إذا طلع الفجر والآكمل أن يصلي ثمان عشرة ركعة
غير الوتر ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنه وأربع
قبل الظهر وأربع بعده لما روت أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع
بعدها حرم على النار وأربع قبل العصر لما روى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر أربع ركعات
يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والذين ومن معهم من المؤمنين والسنة فيها وفي الأربع قبل الظهر
وبعد أن يسلم من كل ركعتين لما روى عنه من حديث علي كرم الله وجهه أنه كان يفصل بين كل ركعتين بالتسليم وما يفعل قبل
هذه القرائض من هذه السنن يدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض وما يفعل بعد الفرض
يدخل وقتها بالفراغ من الفرض ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض فتذهب وقتها بذهاب وقت الفرض
ومن أصحابنا من قال يبقى وقت سنة الفجر إلى الزوال وهو ظاهر النص والأول أظهر

فصل وأما الوتر فهي سنة لما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الوتر حق وليس بواجب فمن
أحب أن يوتر خمسين فليفعل ومن أحب أن يوتر ثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر واحدة فليفعل وأكثره إحدى عشرة
ركعة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وأقله
ركعة لما ذكرناه من حديث أبي أيوب رضي الله عنه وأدنى الكمال ثلاث ركعات يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سبح اسم
ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين لما روت عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم قرأ ذلك والسنة ثلثون ركعة يوتر بما زاد على ركعة أن يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضي الله عنه
أن النبي ﷺ كان يفصل بين الشفع والوتر ولا ينجهر في الثالثة ولو كانت موصولة بالركعتين لما جهر فيها كالثالثة من المغرب
ويجوز أن يجمعها بسلامة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر والسنة أن يفتن في الوتر في
في النصف الأخير من شهر رمضان لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال اتصف الشهر من رمضان أن تلن الكفرة
في الوتر بعد ما يقول سبح الله من حده ثم يقول اللهم قاتل الكفرة وقال أبو عبيدة الزهري يقتل في جميع السنة لما روى أبي
ابن كعب أن النبي ﷺ كان يوتر ثلاث ركعات ويقتل قبل الركوع والمنهب الأول وحديث أبي بن كعب غير ثابت عند أهل
التفصيل ومحل الفتوى في الوتر بعد الرفع من الركوع ومن أصحابنا من قال يحل في الوتر قبل الركوع حديث أبي بن كعب والجميع
هو الأول لما ذكرت من حديث عمر رضي الله عنه ولا تنفي الصبح يقتل بعد الركوع فكذلك في الوتر ووقت الوتر ما بين أن
يصلي العشاء إلى طلوع الفجر الثاني لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء
إلى طلوع الفجر فإن كان من له تمجد فلا يؤمن أن يؤخره حتى يصلي بعد التهجيد وإن لم يكن له تمجد فلا يؤمن أن يصلي بعد

يطلبون بالجهاد **(قوله السنن الراتبة)** أي الثابتة الدائمة بشأن رب النبي ﷺ وترتبه ثوباً أي ثباته ولما رتب أي دائماً ثابت
(قوله الشفع والوتر) قد ذكرنا وقال في التفسير الوتر الله وحده والشفع جميع المخلوق خلقوا أنما جوسميت صلاة الوتر لأن
آخرها ركعة فردة لا تشفع بغيرها وأصل الوتر كل عدد لا ينقسم جبوراً كالأحاد الثلاثة والخمسة والزوج كل عدد ينقسم جبوراً
لثلاثة أو اثنين والعشرة والمائة وشبهها **(قوله اللهم قاتل الكفرة)** معناه الغنهم وقوله تعالى فأنزلهم الله أي لغنهم

سنة العشاء لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من غاف منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل فليوتر من أول الليل ثم ليرقد ومن طمع منكم أن يقوم من آخر الليل فليوتر آخر الليل وأوكده هذه السنن الراتب مع الفرائض سنة الفجر والوتر لانه ورد فيهما ما لم يرد في غيرهما وأيهما أفضل فيه قولان قال في الجديد الوتر أفضل لقوله ﷺ ان الله تعالى أمركم بصلاة هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر وقال عليه السلام من لم يوتر فليس منا ولا يمتثل في وجوبه سنة الفجر يجمع على كونها سنة فكان الوتر أو لا وقال في القديم سنة الفجر كذلك لقوله ﷺ صلواها ولو طردتكم الخيل ولا نها محصورة لا تحتمل الزيادة والنقصان فهي بالفرائض أشبه من الوتر

(فصل) ومن السنن الراتبه قيام رمضان وهو عشرين وعشرين ركعة بعشر تسليماً والليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه والأفضل أن يصلها في جماعة نص عليه في البيهقي لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه جمع الناس على أن يبن كعبه رضي الله عنه فضلى بهم التراويح ومن أحببنا من قال فعلها منفرداً أفضل لأن النبي ﷺ صلى ليالى فصلها معهم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر والمذهب الأول وأما تأخر النبي ﷺ لئلا تفرض عليهم وقد روى أنه قال خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها

(فصل) ومن السنن الراتبه صلاة الضحى وأفضلها ثمان ركعات لما روت أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلاها ثمان ركعات وأقلها ركعتان لما روى أبو ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال على كل سلامى من أحدكم صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يصليهما من الضحى ووقتها إذا أشرق الشمس إلى الزوال يوم من هذه السنن الراتبه شئى في وقتها ففيه قولان أحدهما لا يقضى لأنها صلاة نفل فلم تقض كصلاة الكسوف والاستسقاء والثاني تقضى لقوله ﷺ من نام عن صلاة أو سبى فليصلها إذا ذكرها ولأنها صلاة راتبه في وقت فلم تنقطع بفوات الوقت إلى غير بدل كالفرائض بخلاف الكسوف والاستسقاء لأنها غير راتبه وأما تفعل لعارض وقد زال العارض

(فصل) وأما غير الراتبه وهي الصلوات التي تطوع بها الإنسان في الليل والنهار وأفضلها التهججد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال أفضل الصلوات بعد المفروضة صلاة الليل ولا نها تفعل في وقت غفلة الناس وتركهم للطاعات فكان أفضل ولهذا قال النبي ﷺ إذا كنت في العافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسوا آخر الليل أفضل من أوله لقوله عز وجل كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون وبالأشجار هم يستغفرون ولأن الصلاة بعد النوم أشق ولأن المصلين فيه أقل فكان أفضل وإن جزأ الليل ثلاثة أجزاء فالثلث الأوسط أفضل لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال أحب الصلاة إلى الله عز وجل صلاة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ولأن الطاعات في هذا الوقت أفضل فكانت الصلاة فيه أفضل ويكره أن يقوم الليل كله لما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال أنصوم النهار فقلت نعم قال وتقوم الليل قلت نعم قال لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأنام وأمس النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى وأفضل تطوع النهار ما كان في البيت لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال أفضل صلاة المرء في بيته

(قوله إيماناً واحتساباً) أى طلباً لرضا الله تعالى وثوابه يقال فلان يحسنب الأخبار أى يطلبها ويتوقعها (قوله التراويح) مأخوذ من المروحة وهي مفاغلة من الراحة يقال راح الفرس بين رجله إذا رفع أحداهما وترك الأخرى يستريح بذلك من طول القيام وكذلك يقال راح الغنم بين رجله قال تراوح من صلاة الليل * فطور اسجودا وطورا جوارا

وأصل ذلك أنهم يصلون بمكة أربع ركعات ثم يستريحون ويلفون بالبيت أسبوعاً فيسبون بها وتروى بحته يصلون أربعاً ويلفون أيضاً كذلك فيكون تروى بحته والتراويح جمع تروى بحته فسميت صلاة التراويح لذلك (قوله على كل سلامى من أحدكم صدقة) واحد السلايات وهي عظام الأصابع وقال أبو عبيد السلاى في الأصل عظام يكون في فرس البعير ويقال إن آخر ما يبقى فيه المخ من البعير إذا عجب السلاى وأنه قال الراجز لا يستكين عملاً ما أتفتن * مادام مخ في سلامى أو عين

(قوله التهججد) هو قيام الليل وأصله السهر يقال تهجد إذا سهر وأتى المجود وهو النوم عن نفسه وهيجد أيضاً نام

الامكتوبة والسنة أن يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا رأيت أن الصبح يدرئك فأوتر بواحدة فإن جمع ركعات بنسبة واحدة جاز لما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس يجلس في الركعة الأخيرة ويسلم وأنه أوتر بسبع وخمس لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام وإن تطوع بركعة واحدة جاز لما روى ابن عمر رضي الله عنه من المسجد فصل ركعة فتباعد رجل فقال يا أبا هريرة المؤمنين انما صليت ركعة فقال انما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص

﴿فصل﴾ ويستحب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية المسجد لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا جاء أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس فإن دخل وقد حضرت الجماعة لم يصلي التحية لقوله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولا نه يحصل به التحية كما يحصل حتى الدخول الى الحرم بحجة القرض

﴿باب سجود التلاوة﴾

سجود التلاوة مشروع للقاريء والمستمع لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا امر بسجدة كبر وسجد وسجدنا معه فإن ترك القاريء سجدة المستمع لأنه توجه عليهما فلا يتركها أحدهما بترك الآخر وأما من سمع القاريء وهو غير مستمع البه قال الشافعي رحمه الله لا يؤكده عليه كما يؤكده على المستمع لما روى عن عمر وعمران بن الحصين رضي الله عنهما أنهما قالوا السجدة على من استمع وعن ابن عباس رضي الله عنهما السجدة لمن جلس لها وهو سنة غير واجبة لما روى عن زيد بن ثابت قال عرضت سورة التجم على رسول الله ﷺ فلم يسجد منا أحد

﴿فصل﴾ وسجدة التلاوة أربع عشرة سجدة في قوله الجديد سجدة في آخر الاعراف عند قوله ويسبحونه وله يسجدون وسجدة في الرعد عند قوله تعالى بالغدو والآصال وسجدة في الثجل عند قوله تعالى ويسجدون ما يؤثرون وسجدة في بني اسرائيل عند قوله تعالى ويزيدهم خشوعاً وسجدة في مريم عند قوله تعالى خروا سجداً وبكياً وسجدة في الحج احدهما عند قوله تعالى ان الله يفعل ما يشاء والثانية عند قوله تعالى واقضوا الخبير لعلمكم تغلحون وسجدة في الفرقان عند قوله تعالى وزادهم تقوراً وسجدة في الثجل عند قوله تعالى رب العرش العظيم وسجدة في ألم تنزيل عند قوله تعالى وهم لا يستكبرون وسجدة في حم السجدة عند قوله تعالى وهم لا يسمعون وثلاث سجدة في المقصّل احدها في آخر النجم فاسجدوا لله واعبدوا والثانية في اذا السماء انشقت عند قوله عز وجل واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون والثالثة في آخر اقرأ واسجدوا وقرب والدليل عليه ما روى عمرو بن العاص رضي الله عنه قال أقرأني رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المقصّل وفي الحج سجدة من وقال في القديم سجود التلاوة احدى عشرة سجدة فاسقط ثلاث سجدة المقصّل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المقصّل منذ تحول الى المدينة

﴿فصل﴾ وأما سجدة ص فهي عند قوله عز وجل وخر راكعاً أو ساجداً أو على جنبك فاسجدوا لله واعبدوا وسجدة شكر لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله ﷺ يوماً فقرأ ص فلما مر بالسجود نثرنا للسجود فلما

(قوله مثنى مثنى) أي التين اثنين وهو معدول عن ثمان ومثله ثاء (قوله تحية المسجد) أي تحية تفعلة فادغمت وء منها السلام كأن هذه الصلاة في أول الدخول الى المسجد بمنزلة السلام كما يسلم الرجل على صاحبه أول ما يلقاه

﴿ومن باب سجود التلاوة﴾ التلاوة القراءة سميت تلاوة لأنها يشيع بعضها بعضها الثاني النابع وتلونه تبعته (قوله بالغدو والآصال) هو جمع أصل مثل عنق وأعناق وأصل جمع أمصيل وهو ما بعد صلاة العصر الى غروب الشمس ويزيدهم خشوعاً قال الواحدى يزيدهم القرآن تواضعاً وزادهم تقوراً أي ذعراً وهرباً (قوله تعالى وهم لا يسمعون) أي لا يملكون والسامة اللال يقال سميت من الشيء أسام سامة أي ملئت (قوله واسجدوا وقرب) معناه اقرب اليه بالطاعة ودليله قوله ﷺ اقرب ما يكون العبد من الله إذا كان ساجداً (قوله تعالى وخر راكعاً أو ساجداً) خرسفاً على وجهه وأتاب أي أقبل الى الله وتاب ورجع عن منكركه (قوله نثرنا للسجود) قال شمر معناه نحر فوا يقال نثرن

رأى نافع النخعي توبته في ذلك وقد استعدهم للسجود فقرأ وسجد وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال
سجد عاني الله داود نو بوسجدها شكريا فان قرأها في الصلاة فسجد فيه وجهاً واحداً بطلت صلاته لأنها سجدة شكر
فبطل بها الصلاة كالسجود عند تعدد نعمة والثاني لا يبطل لأنها تتعلق بالتلاوة فهي كائر سجدات التلاوة

﴿فصل﴾ وحكم سجود التلاوة حكم صلاة الغل يقتضي الطهارة والستارة واستقبال القبلة لأنها صلاة في الحقيقة فان كان
في الصلاة سجد بتكبير ورفع بتكبير ولا يرفع يديه وان كان السجود في آخر السورة فالمستحب أن يقوم ويقرأ من
السورة بعد عاشرها ثم يركع فان قام ولم يقرأ شيئاً وركع جاز وان قام من السجود الى الركوع ولم يركع لم يجز لأنهم يبتدئ الركوع
من قيام وان كان في غير الصلاة كبر للاروى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان اذا امر بالسجدة كبر وسجد
ويستحب أن يرفع يديه لأنها تكبير افتتاح فهي كتكبير الاحرام ثم يكبر تكبيرة أخرى للسجدة ولا يرفع اليه ويستحب
أن يقول في سجود دمار وت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن سجد وجهي للذي
خلفه وصورته وحشي سمعته بصره يحوه وقولوا ان قال اللهم اكتب لي عندك ذكراً وضع عني
بهاوز راوا قبلها مني كما قبلت من عبدك داود عليه السلام فهو حسن شاروى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء الى
النبي ﷺ فقال يا رسول الله رأيت هذه الليلة فيما يرى النائم كأنني أصلي خلف شجرة وكأني قرأت سجدة فسجدت
قرأيت الشجرة كأنها سجدت لسجودي فسمعتها وهي ساجدة تقول اللهم اكتب لي عندك بها أجراً واجعلها لي عندك
ذكراً وضع عني بهاوز راوا قبلها مني كما قبلتها من عبدك داود عليه السلام قال ابن عباس رضي الله عنهما فرأيت رسول
الله ﷺ قرأ السجدة فسمعتها وهو ساجد يقول مثل ما قال الرجل عن الشجرة فان قال في مثل ما يقول في سجود الصلاة
جاز وهل يقتضي السلام فيه قولان قال في البوطي لا يسلم كما لا يسلم منه في الصلاة وروى المزني عنه أنه قال يسلم لأنها
صلاة فتقتضي الاحرام فتقتضي الى السلام كائر الصلوات وهي يقتضي الى التشهد المذهب أنه لا يقتضيه لأنه لا قيام فيه فلم
يكن فيه تشهد ومن أصحابنا من قال يشهد لأنه سجود يقتضي الى الاحرام والسلام فافتقر الى التشهد كسجود الصلاة

﴿فصل﴾ ويستحب لمن مر بآية راحة أن يسأل الله تعالى وان مر بآية عذاب أن يستعينه لما روى حذيفة رضي الله
عنه قال صليت خلف رسول الله ﷺ فقرأ البقرة فامر بآية راحة الا سأله ولا بآية عذاب الا استعاذوا يستحب للمؤمن
أن يتابع الامام في سؤال الرجة والاستعاذ من العذاب لأنه دعاء فساوى المؤمن الامام فيه كالتأمين ويستحب لمن تجددت
عنده نعمة ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة أن يسجد شكراً لله عز وجل لما روى أبو بكر رضي الله عنه قال كان النبي
ﷺ اذا جاءه الشيء يسر به خر ساجداً شكر الله تعالى وحكم سجود الشكر في الشرط والاضاف حكم سجود التلاوة
خارج الصلاة

﴿باب ما يبطل الصلاة﴾

وما يكره فيها اذا قطع شرط من شرطها كالتطهارة والستارة وغيرهما بطلت صلاته فان سبقه احدث ففيه قولان قال في
الجديد يبطل صلاته لأنه حدث يبطل الطهارة فأبطل الصلاة كحدث العمدة وقال في القديم لا يبطل صلاته بل ينصرف ويتوضأ

الرجل للرمي اذا تحرف واعترض وبما عن تشنن أي تحرفه وتشنن الرمي اذا استعمله. ومن حديث عثمان رضي الله عنه حين
حضر مجلس الدائرة فقال حتى أثنى أي حتى استعمل حاج ما خوذ من عرض الشيء وجانيه وهو شرطه كان المتشنن يدع
الطما تبنه في حديثه ويقدم مشوفاً ذكره الهروي (قوله واجعلها لي عندك ذكراً) الذخر ما يتركه الانسان عدة لحاجته وفقره
(قوله وضع عني بهاوز راوا) الوز النفل المنفل المظهر والجمع أوزار. ومنه قوله تعالى يحملون أوزارهم على ظهورهم أي ثقل
ذنوبهم. وفدوز اذا حمل فهو دوزر. ووضعها حطها (قوله وعلى يقتضي الى السلام) أي يحتاج اليه ما خوذ من الفقر وهو الحاجة
الى المال. يقال افتقرت الى كذا أي احتجت اليه (قوله أو اندفعت عنه نقمة) يقال انقم الله من فلان اذا عاقبه. والاسم منه
النقمة بكسر القاف والجمع نقمات ونقم مثل كفو كفات وكلم وان شئت سكنت القاف ونقلت حركتها الى الدون فقلت نقمة والجمع
نقم مثل نعمتو نعم. الشكر قد ذكر في الفرق بين الحمد والشكر

﴿ومن باب ما يبطل الصلاة﴾

ويبنى على صلاته لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إذا قام أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف وليتوضأ وليبن على ما مضى ما لم يسكاهم ولأنه حدث حصل بغير اختياره فأشبهه سلس البول فإن أخرج على هذا القول بقية الحدث لم تبطل صلاته لأن حكم البقية حكم الأول فإذا لم تبطل بالأول لم تبطل بالبقية ولأن بمحاجة إلى إخراج البقية ليسكمل طهارته فإن وقعت عليه نجاسة بإسفة فتحاها لم تبطل صلاته لأنها ملافة نجاسة هو معذرة فيها فلم تقطع الصلاة كسلس البول وإن كشفت الريح التوب عن العورة ثم ردت لم تبطل صلاته لأنه معذرة فيه فلم يقطع الصلاة كما لو غصب منه التوب في الصلاة فإن ترك فريضاً فروضها كترك كوع والسجود وغيرهما بطلت صلاته لقوله ﷺ لا أعزاني المني صلاته أعد صلاتك فانك لم تصل وإن ترك القراءة ناسياً ففيه قولان وقد مضى في القراءة

فصل وإن تسكلم في صلاته أو فقهه فيها أو شق بالسكاهم وهذا كرك الصلاة عالم بالتحريم بطلت صلاته لما روى أن النبي ﷺ قال الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء وروى الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء فإن فعل ذلك وهو ناسي أنه في الصلاة ولم يبطل لم تبطل صلاته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ انصرف من اثنين فقال له ذواليدن أقصرت الصلاة فميت يارسول الله فقال النبي ﷺ أصدق ذواليدن فقالوا نعم فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنين آخرين ثم سلم وإن فعل ذلك وهو جاهل بالتحريم ولم يبطل لم تبطل صلاته لما روى عن معاوية بن الحكم رضى الله عنه قال بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله خدقني القوم بأبصارهم فقلت وانكسر أمامهم ما لك لم تنظر وإن إلى فضرب القوم بأيديهم على أخاذهم فلما انصرف رسول الله ﷺ دعاني بأبي وأمي هو ما رأيت معلماً أحسن تعذيباً منه والله ما ضربني ﷺ ولا كهرني ثم قال إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وإن سبق لسانه من غير قصد إلى الكلام أو غلبه الضحك أو لم يبطل لم تبطل صلاته لأنه غير مفرط فهو كالناسي والجاهل وإن طال الكلام وهو ناسي أو جاهل بالتحريم أو مغلوب ففيه وجهان المنصوص في البويطي أن صلاته تبطل لأن كلام الناسي والجاهل والسجوق كالعمل القليل ثم العمل القليل إذا كثر أبطل الصلاة وكذلك الكلام ومن أهماينا من قال لا تبطل كذا كل الناسي لا يبطل الصوم قل أو كثر فإن تنحج أو تنفس أو نفع أو بكى أو تبسم عامداً ولم ين منه حرقة لم تبطل صلاته لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فلما سجد جعل ينفخ في الأرض ويكي وهو ساجد في الركعة الثانية فلما قضى صلاته قال فوالذي نفسي بيده لقد عرضت على النار حتى أتى لأشقها خشية أن نفساً كم ولأن ما بين من حرقة ليس بكلام فلا يبطل الصلاة فإن كره رسول الله ﷺ فأما ما لم تبطل صلاته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ سلم على أبي بن كعب رضي الله عنه وهو يصلي فلم يحبه فنفق الصلاة وانصرف إلى رسول الله ﷺ فقال ما منعك أن تحببني قال يارسول الله كنت أصلي قال أفلم تجد فيما أوحى إلى استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم قال بلى يارسول الله لأعود فإن رأى المصلي ضرباً يقع في بره فأنذر بالقول ففيه وجهان قال أبو اسحق المروزي رحمه الله لا تبطل صلاته لأنه واجب عليه فهو كالناسي النبي ﷺ ومن أهماينا من قال تبطل صلاته لأنه لا يجب عليه لأنه قد لا يقع في البره وليس بشيء فإن كره إنسان وهو في الصلاة وأراد أن يعلمه انتهى الصلاة أو سها الإمام

(قوله إذا قام أحدكم أو قلص) قال الجوهري القلس ما يخرج من الخلق مثل البلغم أو دونه وليس بتي وإن عاد فهو القي وقيل الكاس فاضت قال أبو الجراح في الكسائي « أيا حسن ما زرتكم منفسية » من الدهر إلا والزجاجة تقلس والسنة البرهة (قوله فقهه أو شق) الفقه في الضحك معروفة وهو أن يقول قهقهة يقال فقهه بمعنى والشهيق صوت الزفير والتخبر من الخلق وأصله صوت الحمار يقال شهيق يشق شهيقاً ويقال الشهيق رد النفس والزفير إخراجها سمي ذواليدن لأنه كان في يديه طول (قوله خدقني القوم بأبصارهم) التحديق شدة النظر مأخوذ من خدق العين وهو سوادها (قوله وانكسر ما) الشكك فقد ان الأم ولدها وكذلك الشك بالتحريم كوامرأة تاكل ونكته أم أي فقدته بعد وجوده (قوله ولا كهرني) قال أبو عبيد الكهر الانتهاز وفي قراءة عبد الله فاما إليهم فلا تنكسر (قوله فإن رأى ضرباً) الضرب هو الاغص معروف ففعل من الضرب

فأراد أن يعلم بالسهم واستحب له أن كان رجلاً أن يسبح ونصف أن كانت امرأة فتضرب ظهر كفيها الأيمن على يطن كفيها الأيسر لما روى سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا نأبكم شيء في الصلاة فليسبح الرجل ولتضرب النساء ماذا فعل ذلك للاعلام لم تبطل صلاته لأنه مأثور به أن صفق الرجل وسبحت المرأة لم تبطل الصلاة لأنه ترك سنة فإن أراد الأذن لرجل في الدخول فقال ادخلوها بسلام آمين فإن قصد التلاوة والاعلام لم تبطل صلاته لأن قراءة القرآن لا تبطل الصلاة وإن لم يقصد القرآن بطلت صلاته لأنه من كلام الآدميين وإن شمت عاتسها بطلت صلاته لحديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه ولأنه كلام وضع لمخاطبة الآدمي فهو كركعة السلام وروى يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال لا تبطل الصلاة لأنه دعاء بالرحمة فهو كالإدعاء لا يربطه بالرحمة

فصل ١٠ وان أكل عامدا بطلت صلاته لانه اذا أبطل الصوم الذي لا يبطل بالأفعال فلا يمكن بطل الصلاة الأولى وإن أكل ناسيا لم يبطل كالأبطل الصوم

فصل وان عمل في الصلاة عملا ليس منها فطرت فان كان من جنس أفعالها بان ركع أو سجد في غير موضعها فان كان عامدا بطلت صلاته لانه متلاعب بالصلاة وان كان ناسيا لم تبطل لان النبي ﷺ صلى الظهر خفا فسبحوا له وبنى على صلاته وان قرأ آية الكتاب مرتين عامدا فالنصوص انه لا تبطل صلاته لانه تكرر ذكره في كل وقت في السورة بعد الفاتحة مرتين ومن أصحابنا من قال تبطل لانه ركن زاده في الصلاة فهو كركوع والسجود وان عمل عملا ليس من جنسها فان كان قليلا مثل ان دفع مارا بين يديه أو ضرب حبة أو عقربا أو خلع نعليه أو أصلح رداءه أو حل شيئا أو سلم عليه رجل فرد عليه بالإشارة وما أشبه ذلك لم تبطل صلاته لان النبي ﷺ أمر بدفع المار بين يديه وأمر بقتل الاسوديين الحية والعقرب في الصلاة وخلع نعليه وحل امامة بنت أبي العاص في الصلاة فكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها وسلم عليه الانصار فرد عليهم بالإشارة في الصلاة ولان المصلي لا يغفل عن عمل قليل فلم تبطل صلاته بذلك وان عمل عملا كثيرا بأن مشى خطوات متتابعات أو ضرب ضربات متواليات بطلت صلاته لان ذلك لا يدعو الحاجة اليه في الغالب وان مشى خطواتين أو ضرب ضربتين ففيه وجهان أحدهما لا تبطل صلاته لان النبي ﷺ خلع نعليه ووضعها الى جانبه وهذا فعلان متواليان والثاني تبطل لانه عمل متكرر فهو كالثلاث وان عمل عملا كثيرا متفرقا لم تبطل صلاته حديث امامة ابنة أبي العاص رضي الله عنها فانه تكرر منه الجل والوضع ولكنه لما تفرق لم يقطع الصلاة ولا فرق في العمل بين السهو والعمد لانه فعل بخلاف الكلام فانه قول وان فعل أقوى من القول ولهذا يتفاد احوال الجنون لكونه فعلا ولا يتفاد اعتاقه لانه قول

﴿فصل﴾ ويكره أن يترك شيئاً من صلاته الصلاة ويكره أن يلتفت في صلاته من غير حاجة لما روى أبو ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا يزال الله تعالى مقبلاً على عبده في صلاته ما لم يلتفت فإذا التفت صرف الله عنه وجهه وإن كان حاجة لم يكره لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يلتفت في صلاته يمينا وشمالاً ولا يولي عنقه خلف ظهره ويكره أن يرفع بصره إلى السماء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة حتى اشتد قولهم في ذلك لينتهن عن ذلك أو لا تخطئ أبصارهم ويكره أن ينظر إلى ما يليه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان

(قوله ولتصفي النساء) التصفيح الضرب الذي يسمع له صوت وكذلك التصفيح باليد التصويت وهو في الصلاة ان يضرب ظهر كفه اليسرى براحة اليمنى وقيل يضرب ظهر كفه اليسرى بأصبعين من يده اليمنى (قوله وان شمت عاتسا) شमित العاتس هو الشاء كقوله برحلك الله وكل داع لأخيه فهو شمت ومسمت. قال في الثقات اشتقاقه من الشوامت وهي القوائم. يقال لا ترك الله لك شامة أي قائمة. كأن معناه التبريك وهو الدعاء بالثبات وهو الاستقامة. وهو بالسين من السميت وهو الحسن في الهيئة والشارة. وقال في الصحاح قال ثعلب الاختيار السنين غير معجمة لانه مأخوذ من السميت وهو النصد والحجة. قال أبو عبيد السنين معجمة في كلامهم أكثر وفي شعر النافذة. شروع الشوامت من خوف ومن صرد. (قوله خيصة ذات أعلام) الخيصة كساء أسود له علمان فان لم يكن معهما فليس بخصيصة قال الأعمش إذا حردت بوما حردت خصة. عليها وجريال النضر الدلاما

رسول الله ﷺ صلى وعليه خيمته ذات اعلام فلما فرغ قال آتني أعلام هذه اذهبوا بها الى أبي الجهم وأتوني بأبجائته وكره أن يصلي ويديه على خاصرته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصرا ويكره أن يكف شعره ونحوه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمر أن يسجد على سبعة أعضاء ونهى أن يكف شعره ونحوه ويكره أن يمسح الحصى في الصلاة لما روى معقيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يمسح الحصى أنت تصلي فإن كنت لابد فاعلا فواحدة تسوية الحصى ويكره أن يعد الآي في الصلاة لأنه يشتغل عن الخشوع فكان تركه أولى ويكره التناوب فيها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا نشأب أحدكم وهو في الصلاة فليبرء ما استطاع فإن أحدكم إذا قال ها هنا ضحك الشيطان منه فإن بدره البصاق فإن كان في المسجد لم يمسح فيه بل يمسح في ثوبه ويحك بعضه ببعض وإن كان في غير المسجد لم يمسح تلقاء وجهه ولا عن يمينه بل يمسح تحت قدمه اليسرى فإن بدره بصق في ثوبه ويحك بعضه ببعض لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل مسجد أبو ما فرأى في قبلة المسجد نخامة خلفها يعرجون معه ثم قال أحب أحدكم أن يبصق رجلى في وجهه إذا صلى أحدكم فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه فإن الله تعالى تلقاء وجهه والملك عن يمينه وليبصق تحت قدمه اليسرى أو عن يساره فإن أصابه بادرة بصاق فليبصق في ثوبه ثم يقول به هكذا فاعلمهم أن يفرقوا بعضه ببعض فإن ثالث وبعث في المسجد دفنه لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بالله التوفيق

﴿ باب سجود السهو ﴾

إذا ترك ركعة من الصلاة ساهيا فذكرها وهو فيها لزمه أن يأتي بها فإن شك في تركها بأن شك هل صلى ركعة أو ركعتين أو صلى ثلاثا أو أربع لزمه أن يأخذ بالأقل ويأتي بما بقي لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا شك أحدكم في صلاته فليأت الشك وليين على اليقين فإن استيقن التمام سجد سجدتين فإن كانت صلاته ثمانية كانت الركعة نافلة والمسجد ثان وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماما لصلاته والمسجد ثان ترغمان أن الشيطان وإن ترك ركعة ناسيا وذكرها بعد التسليم نظرت فإن لم يتناول الفصل أتى بها وإن تناول استأنف واستأنف أي ما بقي التطاول فقال أبو اسحق هو أن يمسح في ركعة وعليه

الجرىال صبح أحرر والنضير الذهب والدلاءص البراق . وسميت بذلك للينها ورفقتها وصغر حجمها إذا طويت . وقال ابن فارس هي الكساء الأسود . قال ويجوز أن تسمى خيمة لأن الإنسان يشتمل بها فتسكون عنده أخضر يريده وسطه . ذكره الطبري (قوله وأتوني بأبجائته) هو كسبه تخوين كالبسمة مضاف إلى هاء الكناية وهي عائدة إلى أبي الجهم وذكر القلي أنه بالناء المنقلبة أراد واحدة الأبجائيات والصواب منبجي منسوب إلى منبج وهو موضع بكسر الباء لكنه يفتح في النسب قال الهروي النسبة إليه منبجاني أخرجه مخرج مخبراني ومنظراني . وعجبن أنبجاني أي مدرك متفجع . ولم يأت على هذا البناء اليوم أرواني وعجبن أنبجاني . قال وسجاني بالجيم وفي بعض الكتب بالخاء (قوله) نهى أن يصلي الرجل مختصرا فيه ثلاث تأويلات أحدها ما ذكره الشيخ وهو أن يترك يديه على خاصرته الثاني أن يكون متوكئا على محضرة وهي العصا الثالث أن يختصر ويقرأ آية أو آيتين من السورة ولا يقرأها بكاملها ويقال إن ذلك من فعل اليهود وروى في بعض الأخبار أن إبليس هبط إلى الأرض كذلك وهو شكل من أشكال أهل العيبة (قوله ويكره التناوب) بالله والمز يقال تناوب ولا يقال تناوب (قوله فته يعرجون حتى فتره) وعرجون فعلون من الانعراج وهو الانحناء والمز (قوله) فإن أصابه بادرة) ويقال بدره البصاق يعمره أي سبق . وبدر القوم إذا كان أولهم . ويقال البصاق والبراق وبصق ويزق ولا يقال بسق بالسين إلا في الطول

﴿ ومن باب سجود السهو ﴾

السهو هو الغفلة وقدرتها عن الشيء فهو ساه وسهوان (قوله والمسجدان ترغمان أن الشيطان) الرغام بالفتح التراب ومعنى أرغم أرغم أي ألصقه بالتراب . وفعلت الشيء على رغام أي ألصقته بالتراب . وفيه ثلاث لغات رغام ورغام ورغم ورغم أنه بالفتح والكسر وفي الحديث وإن رغم أنف أبي ذر وقوله تعالى مراغما كثيرا وهو المذهب والمضرب في الأرض

نص في البولي و قال غيره يرجع فيه الى العادة فان كان قد مضى ما بعد نطاولا استأنف الصلاة وان مضى ما لا يعد نطاولا
بني لأنه ليس له حذف في الشرع فرجع فيه الى العادة وقال أبو علي ابن أبي هريرة ان مضى مقدار الصلاة التي نسي فيها استأنف
وان كان دون ذلك بني لأن آخر الصلاة بني على أولها وما زاد على ذلك لا يبي عليه فجعل ذلك حدا وان شك بعد السلام في
تركها لم يلزمه شيء لأن الظاهر انه أداها على التمام فلا يضره الشك الطاريء بعده ولأنه لو اعتبرنا حكم الشك الطاريء بعدها
شك ذلك وضاق فلم يعتبر

فصل وان ترك فرضا ساهيا أو شك في تركه وهو في الصلاة لم يعتد بما فعله بعد المتر وك حتى يأتي بماتركه ثم يأتي بما
بعده لأن الترتيب مستحق في أفعال الصلاة فلا يعتد بما فعل حتى يأتي بماتركه فان ترك سجدة من الركعة الأولى وذكرها
وهو قائم في الثانية نظرت فان كان قد جلس عقيب السجدة الأولى خرساجدا وقال أبو إسحق يلزمه أن يجلس ثم يسجد
ليكون السجود عقيب الجلوس والمذهب الأول لأن المتر وك هو السجدة وحدها فلا يعتد بما قبلها كالأول من الرابعة الى
الخامسة ساهيا ثم ذكر فانه يجلس ثم يشهد ولا يعتد بالسجود قبله وان لم يكن قد جلس عقيب السجدة الأولى حتى قام ثم ذكر
جلس ثم سجد ومن أصحابنا من قال يخرساجدا لأن الجلوس يراد للفصل بين السجدين وقد حصل الفصل بالقيام الى الثانية
والمذهب الأول لأن الجلوس فرض مأمور به فلم يجز تركه وان كان قد جلس عقيب السجدة الأولى وهو يظن أنها جلسة
الاستراحة فقيه وجهان قال أبو العباس لا يجزئه بل يلزمه أن يجلس ثم يسجد لأن جلسة الاستراحة نقل فلا يجزئه عن
الفرض كسجود التلاوة لا يجزئه عن سجدة الفرض ومن أصحابنا من قال يجزئه كالجولس في الرابعة وهو يظن أنه جالس
للتشهد الأول وتعليل أبي العباس يبطل بهذه المسئلة وأما سجد التلاوة فلا يسل فان من أصحابنا من قال يجزئه عن الفرض ومنهم
من قال لا يجزئه لأنه ليس من الصلاة وإنما هو عارض فيها وجلسة الاستراحة من الصلاة وان ذكر ذلك بعد السجود في الثانية
تحته ركعة لأن عمله بعد المتر وك كالأول حتى يأتي بماتركه فلا يسجد في الثانية ضمنا سجدة من الثانية الى الأولى فتنت له
الركعة وان ترك سجدة من أربع ركعات ونسي موضعها لم يلزمه ركعة لأنه يجوز أن يكون قد ترك من الأخيرة فيكفيه سجدة
و يحتمل أن يكون قد ترك من غير الأخيرة فتبطل عليه الركعة التي بعدها وفي الصلاة يجب أن يجعل الأمر على الأشد بسقاط
الفرض يقيين ولهذا أمر النبي ﷺ من شك في عدد الركعات أن يأخذ بالأقل ليسقط الفرض يقيين وان ترك سجدة من
جعل احدهما من الأولى والاخرى من الثالثة فيتم الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة فيحصل له ركعتان وتلزمه ركعتان وان
ترك ثلاث سجديات جعل من الأولى سجدة ومن الثالثة سجدة ومن الرابعة سجدة وتلزمه ركعتان وان ترك أربع
سجديات جعل من الأولى سجدة ومن الثالثة سجدين ومن الرابعة سجدة فيلزمه سجدة و ركعتان وان ترك خمس سجديات
جعل من الأولى سجدة ومن الثالثة سجدتين ومن الرابعة سجدتين فيلزمه سجدتان و ركعتان وان نسي ست سجديات
فقد أتى بسجدين فجعل احدهما من الأولى والاخرى من الرابعة وتلزمه ثلاث ركعات وان نسي سبع سجديات حصل له
ركعة الاسجدة وان نسي ثمانى سجديات حصل له من ركعة القيام والركوع و يلزمه أن يأتي بما في فان ذكر ذلك بعد السلام
أو شك في تركه بعد السلام فالحكم فيه على ما ذكرناه في الركعة

فصل وان نسي ستة نظرت فان ذكر ذلك وقد نسي غيرها مثل أن يترك دعاء الاستفتاح فقد كر وهو في التعمد أو
ترك التشهد الأول فقد كر وقد اتصّب قائما بعد اليه والدليل عليه ما روى المغيرة بن شعبه أن النبي ﷺ قال اذا قام أحدكم
من الركعتين ولم يستقم قائما فليجلس واذا استقم قائما فلا يجلس و يسجد سجدتين ففرق بين أن يتصّب وبين أن لا يتصّب
لانه اذا اتصّب حصل في غيره واذا لم يتصّب لم يحصل في غيره فدل على ما ذكرناه وان نسي تكبيرات العبد حتى افتتح
القراءة فقيه قولان قال في القديم يأتي بها لأن محلها القيام والقيام باق وقال في الجديد لا يأتي بها لأنه ذكر مسنون قبل القراءة
فيسقط بالدخول في القراءة كدعاء الاستفتاح

فصل الذي يقتضي سجود السهو أمران زيادة ونقصان فأما الزيادة فضر بان قول وفعل فالقول أن يسل في غيره ووضع

(قوله نسي غيرها) أي دخل في غيرها وأصله من لباس النوب

السلام تاسيا أو يتكلم ناسيا في سجدة السهو والدليل عليه أن النبي ﷺ سلم من اثنين وكلهم ذا اليدين وأتم صلاته وسجد سجدة تين وان قرأ في غير موضع القراءة سجد لأنه قول في غير موضعه فصار كالسلام وأما الفعل فضر بان ضرب لا يبطل عمده الصلاة وضرب يبطل فلا يبطل عمده الصلاة كالاتفات والخطوة والخطوتين فلا يسجد له لأن عمده لا يوتر فسهوه لا يقتضي السجود وأما ما يبطل عمده فضر بان متحقق ومتوهم فالمتحقق أن سهو في يد في صلاته ركعة أو ركعتا أو سجودا أو قياما أو قعودا أو بطل القيام بنية القنوت في غير موضع القنوت أو بقعد للشهد في غير موضع القعود على وجه السهو في سجدة السهو والدليل عليه ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى الظهر خسا فقيل له صليت خسا فسجد سجدة تين وهو جالس بعد التسليم وأما المتوهم فهو أن يشك هل صلى ركعة أو ركعتين فيلزمه أن يصلي ركعة أخرى ثم يسجد للسهو لحديث أبي سعيد الخدري الذي ذكرناه في أول الباب فإن قام من الركعتين فرجع إلى القعود قيل أن يتصبا فأنما ففيه قولان أحدهما يسجد للسهو لأنه زاد في صلاته فعلا يبطل الصلاة بعده فيسجد كما زاد قياما أو ركوعا والثاني لا يسجد وهو الأصح لأنه عمل قليل فهو كالاتفات والخطوة

فصل وأما نقصان فهو أن يترك سنة مقصودة وذلك شيان أحدهما أن يترك التشهد الأول ناسيا فيسجد للسهو لما روى ابن محبة أن النبي ﷺ قام من اثنين فلما جلس من أربع انتظر الناس فسلمه فسجد قبل أن يسلم والثاني أن يترك القنوت ناسيا فيسجد للسهو لأنه سنة مقصودة في محلها فتعلق السجود بتركها كالتشهد الأول وان ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول فإن قلنا أنها ليست بسنة فلا يسجد وان قلنا أنها سنة سجدة لا تذكر مقصود في موضعه فهو كالشهاد الأول فإن ترك التشهد الأول أو القنوت عامدا يسجد للسهو ومن أخطأنا من قال لا يسجد لأنه مضاف إلى السهو فلا يفعل مع العمدة والمذهب الأول لأنه إذا سجد لتركها ناسيا فلا ينسجدها لتركها عمدًا أولى وان ترك سنة غير مقصودة كالتكبيرات والتسبيحات والجهرة والامرار والتورك والافتراش وما أشبهها لم يسجد لأنه ليس بمقصود في موضعه فلم يتعلق بتركها الجبران وان شك هل سها نظرت فإن كان في زيادة هل زاد أم لا لم يسجد لان الأصل أنه لم يزد وان كان في نقصان هل ترك التشهد أو القنوت أم لا يسجد لان الأصل أنه لم يفعل فسجد لتركه

فصل وان اجتمع سهوان أو أكثر كفاه للجميع سجدة تان لان النبي صلى الله عليه وسلم سلم من اثنين وكلهم ذا اليدين وان قصر على سجدة تين ولأنه لو لم يتداخل لسجد عقيب السهو فلما أخر إلى آخر الصلاة دل على أنه إنما أخر ليجتمع كل سهو في الصلاة وان سجد للسهو ثم سها فيه فقبه وجهان قال أبو العباس ابن القاسم بعيد لأن السجود لا يجبر ما بعده وقال أبو عبد الله الحنفى لا يعيد لأنه لو لم يجبر كل سهو لم يؤخر

فصل إذا سها خلف الإمام لم يسجد لأن معاوية بن الحكم شتم العائش في الصلاة خلف رسول الله ﷺ فقال له ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ولم يأمره بالسجود وان سها الإمام لم يسجد لأنه لما تحمل عنه الإمام سهوه لم يسجد الإمام بسهوه فان لم يسجد الإمام بسهوه سجد المأموم وقال المزني وأبو حفص الباقى لا يسجد لأنه إنما يسجد تبعًا للإمام وقد ترك الإمام فلم يسجد المأموم والمذهب الأول لأنه سها الإمام دخل النفس على صلاة المأموم لسهوه فإذا لم يجبر الإمام صلاته جبر المأموم صلاته وان سبقه الإمام ببعض الصلاة وسها فيما أدركه معه وسجد معه فقبه قولان قال في الأم بعيد لان الأول فعله متابعة لإمامة ولم يكن موضع سجوده وقال في الأملاء والتقديم لا يعيد لان الجبران حصل بسجوده فلم يعد وان سها الإمام فيما أدركه وسجد وسجد معه ثم سها المأموم فيما انفرد فان قلنا لا يعيد السجود يسجد للسهو وان لم يسجد الإمام أو سجد وقلنا يعيد فالنصوص أنه تكفيه سجدة تان لان السجدة تين يجبران كل سهو ومن أخطأنا من قال يسجد أربع سجدة لان أحدهما من جهة الإمام والأخرى من جهته وان سها الإمام ثم أدركه المأموم فالنصوص في صلاة الخوف أنه

(قوله أبو عبد الله الحنفى) كل من أهل المرأة من الأبوا الأخ فهم الاختان هكذا عند العرب. وأما العامة فتندهم ختن الرجل زوج ابنته وسمى أبو عبد الله الختن لأنه ختن الفقيه السماعلى وهو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن اسمعيل. قال ابن شميل سميت المصاهرة ختانة لالتقاء الختانين. وقيل الاختان من قبل الرجل وامان من قبل المرأة فيقال الاحاء يقال جؤها ولا يقال ختنها

يلزم المأموم حكم سهوه لانه دخل في صلاة ناقصة فنقصت بها صلاته ومن أخطأ من قال لا يلزمه لانه لو سها المأموم فيما انفرد به بعد مفارقة الإمام لم يشتمل عنه الإمام فإذا سها الإمام فيما انفرد به يلزم المأموم وإن صلى ركعة منفردة في صلاة رباعية فسها فيها ثم نوى متابعة إمام مسافر فسها الإمام ثم قام إلى الرابعة فسها فيها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يكفيه سجدة واحدة والثاني يسجد أربع سجديات لانه سها في جماعة وسهوا في الانفراد والثالث يسجد ست سجديات لانه سها في ثلاثة أحوال

﴿ فصل ﴾ وسجود السهو سنة لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد الخدري كانت الركعة نافلة له والسجدة ثان ولانه يفعل لما لا يجب فلا يجب

﴿ فصل ﴾ وعمله قبل السلام لحديث أبي سعيد وحديث ابن جبرينة ولانه يفعل لاصلاح الصلاة فلو كان قبل التسليم كما لو نسي سجدة من الصلاة ومن أخطأ من قال فيه قول آخر انه ان كان السهو زيادة كان محله بعد السلام والمنسبه وهو الاول لان الزيادة يدخل النقص في الصلاة كما يدخل بالنقصان فان لم يسجد حتى سلم ولم يتطاول الفصل سجدة لان النبي ﷺ صلى خمسا وسلم ثم سجدا وان تطاول الفصل ففيه قولان أحدهما يسجد لا يجبران فلم يسقط بالتطاول كجبران الخبيخ وقال في الجديد لا يسجد وهو الاصح لانه يفعل لتكميل الصلاة فلم يفعل بعد تطاول الفصل كما نسي سجدة من الصلاة فذكرها بعد التسليم وبعد تطاول الفصل وكيف يسجد بعد التسليم فيه وجهان قال أبو العباس بن القاسم يسجد ثم يشهد لأن السجود في الصلاة بعده تشهد وكذلك هذا وقال أبو اسحق لا تشهد وهو الاصح لان الذي تركه هو السجود فلا يعيد معه غيره والنفل والفرض في سجود السهو واحد ومن أخطأ من حكى قولاً في القديم انه لا يسجد للسهو في النفل وهذا الوجه له لان النفل كالقصر في انقضاء فكان كالقصر في الجبران

﴿ باب الساعات التي نهى الله عن الصلاة فيها ﴾

وهي خمس اثنتان نهى عنهما لأجل الفعل وهي بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه قال حدثني أناس أعجبهم إلى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وثلاثة نهى عنها لأجل الوقت وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاستواء حتى تزلزل وعند الاصفرار حتى تغرب والدليل عليه ما روى عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تصلى فيها أو أن تغربوا ناهين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف الشمس للغروب وهل يكره التنفل لمن صلى ركعتي الفجر فيه وجهان أحدهما يكره لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يبلغ الشاهد منكم الغائب أن لا تصلوا بعد الفجر الا سجدتين والثاني لا يكره لان النبي ﷺ لم ينهه الا بعد الصبح حتى تطلع الشمس

﴿ فصل ﴾ ولا يكره في هذه الاوقات ما لها سبب كقضاء الفائتة والصلاة المنذرة وسجود التلاوة وصلاة الجنازة وما أشبهها لما روى عن قيس بن فهر قال رأى رسول الله ﷺ وأنا أصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح فقال ما هاتان الركعتان

(قوله الفرض والنفل) الفرض هو الواجب المقطوع بوجوه وهو فرض الله علينا أي أوجب ولا سم الفريضة وأصله الجز والفطاع يقال فرضت الزند والمساواة إذا جرت زمت وقطعت. وأما النفل والنافلة فهي التطوع من حيث لا يجب ومنه نافلة العطية والغنيمة يقال نفله إذا أعطاه من غير وجوب (قوله في الجبران) هو من جبر الكسر إذا أصلحه وأتمه بعد تغيره وفساده فكان السجود يجبر ما نقص من الصلوة يردّها إلى التمام والصلاح بعد التغير والنقصان

﴿ ومن باب الساعات المنهى عن الصلاة فيها ﴾

(قوله أعجبهم إلى عمر رضي الله عنه) أي أعدهم وأرضاهم عندي يقال أعجبتني الشيء إذا رمته واستحسنته (قوله بازغة) يقال بزغت الشمس بز وغائى طلعت أول ما تبدو (قوله قائم الظهيرة) هو اتصاف النهار وقت استواء الشمس واستواؤها قيامها لا تها قبل ذلك مائلة غير مستقيمة والظهيرة مشتق من الظهور وهو ضد الاختفاء والاستتار (قوله تضيف الشمس للغروب) أي تميل وكذلك ضافت ونضيفت من أضفت الشيء إلى الشيء أي أملكته. ويقال ضاف السهم عن الهدف إذا مال وضفت

قلت لم أكن صليته كعشي الفجر فهما هاتان الركعتان ولم يشكر عليه فدل على جوارحه فان دخل الى المسجد في هذه الاوقات ليصلي التحية لاجتماعه غيرها فنبه وجهان أحدهما يصلي لانه وجد سبب الصلاة وهو الدخول والثاني لا يصلي لان النبي ﷺ قال لا يتحرى أحدكم بصلاته طلوع الشمس وغروبها وهذا يتحرى بصلاته طلوع الشمس وغروبها

﴿فصل﴾ ولا تذكر يوم الجمعة عند الاستواء لمن حضر الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزل الشمس الا يوم الجمعة ولانه يشق عليه مع كثرة الخلق أن يخرج لمراعاة الشمس ويغلبه النوم ان فسد ففقي عن الصلاة وان لم يحضر الصلاة فيه وجهان أحدهما يجوز زلاته والثاني لا يجوز لانه لا منفعة عليه في مراعاة الشمس

﴿فصل﴾ ولا تذكر الصلاة في هذه الاوقات بحكمة لما روى أبو ذر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الفصح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بحكمة ولا ان النبي ﷺ قال الطواف بالبيت صلاة ولا خلاف أن الطواف يجوز فكذلك الصلاة

﴿باب صلاة الجماعة﴾

اختلف أصحابنا في الجماعة فقال أبو العباس وأبو اسحق هي فرض على الكفاية يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا من اظهارها فرتلوا عليها وهو المنصوص في الامامة والدليل عليه ما روى أبو الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك الجماعة فانما يأخذ الذئب القاصية من الغنم ومن أصحابنا من قال هي سنة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين درجة

﴿فصل﴾ وأقل الجماعة اثنان امام ومأموم لما روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الاثنان قافا فوفيهما جماعة وفعليهما رجل في المسجد أفضل لانهم أكثر جمعا وفي المساجد التي يكثر الناس فيها أفضل لما روى أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى فان كان في جوارحه مسجد تحتل فيه الجماعة ففعليها في مسجد الجوار أفضل من فعلها في المسجد الذي يكثر فيه الناس لانه اذا صلى في مسجد الجوار حصلت الجماعة في موضعين وأما النساء فجماعتهن في البيوت أفضل لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير من بيوتكم فان أردت المرأة حضور المسجد مع الرجال فان كانت شابة أو كبرية ينسبها كره لها الحضور وان كانت عجوزا لا ينسبها لم يكره لما روى أن النبي ﷺ نهى النساء عن الخروج الا معجوزا في منقلبهما

فلانا اذا مات اليموزلت به (قوله لا يتحرى أحدكم بصلاته) أي لا يعمل ويجتهد. والتحرى الاجتهاد والمبالغة فيه

﴿ومن باب صلاة الجماعة﴾

(قوله في قرية أو بدو) سميت قرية لاجتماع الناس فيها من فريث الماء في الخوض اذا جمعت. وجمعها قرى على غير قياس لان ما كان على فعلة بفتح الفاء جمعه معدود مثل ركوة وركاء وظبية ونباء. ويقال قرية بالكسر لغة بماتية ولعلها جمعت على ذلك مثل حية وحلي. والبدو البادية والنسب اليه بدوي. والبدوة الافاقة في البادية يفتح ويكسر وهو ضد الحضارة. وفي الحديث من بدا فقد جفا أي من زل البادية صار فيه جفاء الاعراب. استحوذ عليهم الشيطان أي غلب واستولى عليهم جله بالواو على أصله كاجاء استروح واستصوب (قوله القاصية من الغنم) هي البعيدة يقال قصي المكان يقصو قصوا أي بعد فهو قصي وقاص. وأرض قاصية وقصبة. وقصوت عن القوم تباعدت ومعناه ان من ترك الجماعة دخل عليه الفساد في دينه كما ان النساء من الغنم اذا تابعت عنها استمكن منها الذئب (قوله أزكى من صلته وحده) أي أكثر وأوفر من زكي المال اذا أتى وكثر ومنه سميت الزكاة لانها سبب النماء (قوله تحتل) معناه تفسد وتبطل وأصله من اخلت وهي الفرجة بين الثيبين ليس فيها شيء. فشبه اختلال الجماعة وبطلانها بها (قوله الا معجوزا في منقلبهما) المنقل بفتح الميم الخفض كره على عادة العجائز في لبس المنافل وهي الخفاف قال أبو عبيد لولان

﴿فصل﴾ ولا تصح الجماعة حتى يتوحي المأموم الجماعة لا يبريد أن يتبع غيره فلا بد من نية الاتباع فإن رأى رجلين يصليان على الانفرد فتوحي الإتيان بهما لم تصح صلاته لانه لا يمكنه أن يقتدي بهما في وقت واحد وان توي الاقتداء بأحدهما بغير عينه لم تصح صلاته لانه اذا لم يعين لم تكن الاقتداء به وان كان أحدهما يصلي بالآخر فتوحي الاقتداء بالمأموم منهما لم تصح صلاته لانه تابع لغيره فلا يجوز أن يتبعه غيره فان صلى رجلان فتوحي كل واحد منهما أنه هو الإمام لم تبطل صلاته لان كل واحد منهما يصلي لنفسه وان توي كل واحد منهما أنه مؤتم بالآخر لم تصح صلاتهما لان كل واحد منهما اتهم بمن ليس بإمام

﴿فصل﴾ وتسقط الجماعة بالعذر وهو أشياء منها المطر والوحل والريح الشديدة في الليلة الظلمة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كنا اذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكانت ليلة مظلمة أو مطيرة نادى مناديه أن صلوا في رجالكم ومنها أن يحضر الطعام ونفسه تنوق اليه أو يدافع الاخبثين لما روت عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ولا هو يدافع الاخبثين ومنها أن يخاف ضرر رافق نفسه أو ماله أو مرضا يشق معه القصد والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له الا من عذر قالوا يا رسول الله وما العذر قال خوف أو مرض ومنها أن يكون فيها مريض يخاف ضياعه لان حفظ الآدمي أفضل من حفظ الجماعة ومنها أن يكون له قريب مريض يخاف موته لانه ينالم عليه بذلك أكثر مما ينالم بذهاب المال

﴿فصل﴾ ويستحب لمن قصد الجماعة أن عشي إليها وعليه السكينة والوقار وقال أبو اسحق ان خاف فوت التكبيرة الاولى أسرع لما روى أن عبد الله بن مسعود اشتد إلى الصلاة وقال يادر واحد الصلاة يعني التكبيرة الاولى والاول أصح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون ولكن اتسوها وأتم عشون وعليكم السكينة فإدركتم فصلوا وإفا ناسكم فاتموا وان حضر والإمام لم يحضر فان كان للسجد امام راتب قريب فاستحب أن ينفذ اليه ليحضر لان في تفويت الجماعة افتيانا عليه وفساد القلب وان عشي فوات أول الوقت لم ينتظر لان النبي ﷺ ذهب ليصلح بين بني عمرو بن عوف فقدم الناس أيا بكر رضي الله عنه وحضر النبي ﷺ وهم في الصلاة فلم ينكر عليهم وان دخل في صلاة نافلة ثم أقيمت الجماعة فان لم يخش فوات الجماعة ثم دخل في الجماعة وان عشي فوات الجماعة قطع النافلة لان الجماعة أفضل وان دخل في فرض الوقت ثم أقيمت الجماعة فلا فضل أن يقطع ويدخل في الجماعة فان توي الدخول في الجماعة من غير أن يقطع صلاته ففيه قولان قال في الاملاء لا يجوز وتبطل صلاته لان تحريره سبقت تحريرة الإمام فلم يجز كالحاضر معه في أول الصلاة فكبر قبله وقال في القديم والجديد يجوز وهو الأصح لانه لما جاز أن يصلي بعض صلاته منفردا ثم يصير اماما بأن يجيء من ياتم بجاز أن يصلي بعض صلاته منفردا ثم يصير مأموما ومن أحبا بناسم قال ان كان قد ركع في حال الانفرد لم يجز قولاً واحداً لانه يغير ترتيب صلاته بالتابعة والصحيح أنه لا فرق لأن الشافعي رحمه الله لم يفرق ويجوز أن يغير ترتيب صلاته بالتابعة كالمسبوق بركعة وان حضر وقد أقيمت الصلاة ثم شغل عنها بنافلة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت

الرواية قد انقضت في الحديث والشعر ما كان وجه الكلام عندي الا كسرهما (قوله الوحل) يفتح الحاء وسكونها لغتان (قوله صلوا في رجالكم) أراد بها البيوت يقال لبيت الانسان ومسكنه ومأواه رجله والجمع رجال. وانه تخطيب الرجل. ومنه الحديث اذا ابنت التعال فاصلاة في الرجال أي في الدور والمساكن. وسميت بذلك لان الرجال تلقى بها وهناك حذف مضاف كانه أراد في موضع رجالكم وحيث تلقونها وتحطونها (قوله ونفسه تنوق اليه) يقال ناقت نفسي الى الشيء توقا وتوقانا أي اشتاقت يقال المرء نواق الى ما لم يزل (قوله الاخبثين) ولم يقل خبيثين لان أفعل للباغية والزيادة في الفعل على غيره لانهما أحببت النجاسات وأدنى المستفترات (قوله اشتد الى الصلاة) أي أسرع وجرى وهو افعل من الشدة (قوله يادر واحد الصلاة) أي أولها. وحدث الشيء مبتدؤه ومنتهاه وأصل الحد المشع من الخروج والولوج (قوله في الحديث اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون) أي تعدون (قوله وعليكم السكينة) هي فعيلة من السكون الذي هو ضد الحركة ومعناه القصد في المشي وترك الاسراع

الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة فان أدركه في القيام وخشي أن تقوته القراءة ترك دعاء الاستفتاح واشتغل بالقراءة فلا تها فرض فلا يشتغل عنها بالنفل فان قرأ بعض الفاتحة فركع الامام ففیه وجهان أحدهما ركع ويترك القراءة لان متابعة الامام أكد ولهذا وأدركه راكعا سقط عنه فرض القراءة والثاني يلزمه أن يتم القراءة فلا يلزمه بعض القراءة فلو لم يتابعها وان أدركه وهو راكع كبر للاحرام وهو قائم ثم كبر للركوع وركع فان كبر تكبيرة واحدة نوى بها الاحرام وتكبيرة الركوع لم يخرجته عن الفرض لانه أشرك في النية بين الفرض والنفل وهل تعتقد له صلاة نفل فيه وجهان أحدهما تعتقد كذا أخرج خمسة دراهم ونوى بها الركعة وصدقة التطوع والثاني لا تعتقد لانه أشرك في النية بين تكبيرة هي شرط وتكبيرة ليست بشرط وان أدرك معه مقدار الركوع الجائز فقد أدرك الركعة وان لم يدرك ذلك لم يدرك الركعة لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ومن لم يدرك الركعة فليعمل الظهر أو بعا وان كان الامام قد ركع ونسى تسبيح الركوع فرجع الى الركوع ليسبح فأدركه في هذا الركوع فقد قال أبو علي الطبري يحتمل أن يكون مدركا كذا لو قام الى الخامسة فأدركه المأموم فيها المتصور في الأم أنه لا يكون مدركا لان ذلك غير محتسب للامام ويخالف الخامسة لان هناك فداى بها المأموم وهنا لم يأت بما فانه مع الامام وان أدركه ساجدا كبر للاحرام ثم سجد من غير تكبير ومن أصحابنا من قال يكبر كما يكبر للركوع والمذهب الاول لانه لم يدرك محل التكبير في السجود ويخالف اذا أدركه راكعا فان هذا موضع ركوعه ألا ترى أنه يميزه عن فرضه فصار كالنفل وان أدركه في آخر الصلاة كبر للاحرام وقد حصل له فضيلة الجماعة فان أدرك معه الركعة الأخيرة كان ذلك أول صلاته لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال ما أدركت فيه أول صلاتك وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال يكبر فإذا سلم الامام قام الى ما بقي من صلاته فان كان ذلك في صلاة فيها قنوت ففقت مع الامام أعاد القنوت في آخر صلاته لان ما فعله مع الامام فعله للجماعة فإذا بلغ الى موضعه أعاد كذا تشهد مع الامام ثم قام الى ما بقي فانه يعيد التشهد وان حضر وقد فرغ الامام من الصلاة فان كان المسجد امام راتب كره أن يسأف فيه جماعة لانه ربما اعتقد أنه فسد الكياد والافساد وان كان المسجد في سوق أو عمر الناس لم يكره أن يسأف فيه جماعة لانه لا يحتمل الامر فيه على الكياد وان حضر ولم يحج الامام صلى استحباب لبعض من حضر أن يصلي معه ليحصل له الجماعة والدليل عليه ما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا جاء وقد صلى النبي ﷺ فقال من يصدق على هذا فقام رجل فصلى معه **فصل** ومن صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحبابه أن يصلي معهم وحكي أبو اسحق عن بعض أصحابنا أنه قال ان كان صباحا وعصر الم يستحب لانه منهي عن الصلاة في ذلك الوقت والمذهب الاول لما روي يزيد بن الاسود العامري أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة في مسجد الخيف فرأى في آخر القوم رجلا لم يصليا معه فقال ما منعكما أن تصليا معنا قال يا رسول الله قد صلينا في رحلتنا فقال لا تفعلا اذا صلينا في رحلتكما ثم أتينا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافذة فان صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى ففيه وجهان أحدهما يعيد الخبر والثاني لا يعيد لانه قد صار فضيلة الجماعة واذا صلى وأعاد مع الجماعة لفرض هو الاول في قوله الجديد للخبر ولأنه أسقط الفرض بالاول فوجب أن تكون الثانية نقلا وقال في القديم يحسب الله بأيتهم شاء وليس بشيء

فصل ويستحب للامام أن يأمر من خلقه بنسوة الصفوف لما روي أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدلوا في صفوفكم وراسوا فان رأاكم من وراء ظهري قال أنس فقلت رأيت أحدا نالصق منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه والمنحجب أن يخفف في القراءة والاذكار لما روي أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم السقيم والضعيف والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء فان صلى بقوم يعلم أنهم **قوله** فلا صلاة الا المكتوبة أي المقرضة والكتاب الفرض والحكم والقدر **قوله** فسد الكياد والافساد الكياد فعل من الكيد وهو المكر يقال كاد بكيد كيدا ومكيد فوكيد كذا كذا كذا وكل شيء تعالجه فأكنت تكيد به ذكر في الصحاح **قوله** تحسب الله الخ أي يعتد الله له في حسنات عمله **قوله** اعتدلوا في صفوفكم وراسوا الاعتدال الاستقامة وترك الميل وراسوا أي تلاصقوا من رصمت البناء اذا ألفت حجرا الى حجر ولينة الى لينة قال الله تعالى كأنهم ببيان مرصوص **قوله** فان فيهم السقيم أي المريض والسقام والسقم المرض وهما لغتان مثل حزن وحزن

يؤثر ون التطويل لم يكره التطويل لأن المنع لأجلهم وقد رخصوا أن أحس بداخل وهو راكع ففسيه قولان أحدهما يكره أن ينتظر لأن فيه تشريكا بين الله عز وجل وبين الخلق في العبادة وقد قال الله تعالى ولا يشرك بعبادة ربك أحد والثاني يستحب أن ينتظر وهو الأصح لأنه انتظار لبسرك به الغير ركعة فلم يكره كالاتظار في صلاة وخوف وتعليل الأول بطلان إعادة الصلاة لمن فاته الجماعة و برفع الصوت بالتكبير ليسمع من وراءه فإن فيه تشريكا ثم يستحب وإن أحس به وهو قائم لم ينتظره لأن الإدراك يحصل له بالركوع فإن أدركه وهو يشهد ففيه وجهان أحدهما أنه لا يستحب لما فيه من التشريك والثاني يستحب لأنه يدرك به الجماعة

فصل وينبغي للمأموم أن يتبع الإمام ولا يتقدمه في شيء من الأفعال لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ولا تخطفوا عليه فإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا ولا ترفعوا قبله فإن كبر قبله أو كبر معه للأحرام لم تنعقد صلاته لأنه على صلاته قبل أن تنعقد فلم تصح وإن سبقه بركن بأن ركع قبله أو سجد قبله لم يجز ذلك لقوله ﷺ أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجدا أن يحول الله تعالى رأسه رأس حمار أو صورة صورة حمار ويلزمه أن يعود إلى متابعتها لأن ذلك فرض فإن لم يفعل حتى لحقه فيه لم تبطل صلاته لأن ذلك مفارقة قليلة وإن ركع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن يركع رفع فلما أراد الإمام أن يركع سجد فإن كان عالما بشحريته بطلت صلاته لأن ذلك مفارقة كثيرة وإن كان جاهلا بذلك لم تبطل صلاته ولا يعتد بهذه الركعة لأنه لم يتابع الإمام في معظمها وإن ركع قبله فصار كصح الإمام رفع ووقف حتى رفع الإمام واجتمع معه في القيام لم تبطل صلاته لأنه تقدم بركن واحد وذلك قدر يسير وإن سجد الإمام سجدتين وهو قائم ففيه وجهان أحدهما تبطل صلاته لأنه تأخر عنه بسجدتين وجلس بينهما وقال أبو اسحق لا تبطل لأنه تأخر بركن واحد وهو السجود وإن سجد الإمام في صلاته فإن كان في قراءة فتح عليه المأموم لما روى أنس رضي الله عنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحن بعضهم بعضا في الصلاة وإن كان في ذكر غيره جهر به المأموم ليسمعه الإمام في قوله وإن سجد في فعل صحيح لم يعلمه فإن لم يقع للإمام أنه سجد لم يعمل بقول المأموم لأن من شك في فعل نفسه لم يرجع فيه إلى قول غيره كالخاطم إذا نسي حكما حكم به فشهد شاهدان عليه أنه حكم به وهو لا بد كره وأما المأموم فإنه ينتظر فيه فإن كان سهوا للإمام في ترك فرض مثل أن يقعد وفرضه أن يقوم أو يقوم وفرضه أن يقعد لم يتابعه لأنه إنما يلزمه متابعة في أفعال الصلاة وما لا في بليس من أفعال الصلاة وإن كان سهوا في ترك سنة لزمه متابعتها لأن المتابعة فرض فلا يجوز أن يشتغل عنها بسنة فإن نسي الإمام التسليمة الثانية أو سجود السهو لم يتركه المأموم لأنه في به وقد سقط عنه المتابعة فإن سباجيعا التشهد الأول ونهضا للقيام وذكر الإمام قبل أن يستتم القيام والمأموم قد استتم القيام ففيه وجهان أحدهما لا يرجع لأنه قد حصل في فرض والثاني يرجع وهو الأصح لأن متابعة الإمام أكد ألا ترى أنه إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام لزمه العودة إلى متابعتها وإن كان قد حصل في فرض

فصل وإن أحدث الإمام واستخلف ففيه قولان قال في القديم لا يجوز لأن المستخلف كان لا يجهر ولا يقرأ السورة ولا يسجد للسهو فصار يجهر ويقرأ السورة ويسجد للسهو وذلك لا يجوز في صلاة واحدة وقال في الأم يجوز لما روت عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه قال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقلت يا رسول الله ان رجلا سيف موتي يقيم مقامك بئك فلا يستطيع فرغم فليصل بالناس فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقلت يا رسول الله ان أبا بكر رجلا سيف موتي يقيم مقامك بئك فلا يستطيع فرغ فليصل بالناس قال انك لن تأمن صوتي صوتي يوحى

(قوله يؤثرون التطويل) أي يختارون . يقال فلان يستأثر على صحابه أي يختار أفعالا وأخلاقا حسنة (قوله رجل أسيف) أي حزين . والأسف الحزن على ما فات . والأسف والأسوف السريع الحزن الرقيق القلب وأرادت أن أبا بكر رضي الله عنه رقيق القلب سريع الحزن يبكى حزنا حينا لأبرك في مقامك فيفقد صلاته وتقصد على الناس صلاتهم (قوله صوتي يوحى يوسف) هو تصغير صاحبه . ويرى في غير هذا صواحب يوسف فيكون جمع صواحب الجمع وأراد على

صروا أبابكر فليصل بالناس فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خعة تفرج فلما رآه أبوبكر ذهب ليستأخر فأومأ اليه بيده فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس الى جنبه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير فإن استخلف من لم يكن معه في الصلاة فإن كان في الركعة الأولى أو الثالثة جاز على قوله في الأم وإن كان في الركعة الثانية أو الرابعة لم يجز لأنه لا يوافق ترتيب الأولى فيشوش وإن سلم الإمام وبقى على بعض المؤمنين بعض الصلاة فقدموا من يتم بهم ففيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز في الصلاة والثاني لا يجوز لأن الجماعة الأولى قد تمت فلا حاجة الى الاستخلاف

فصل وإن نوى المأموم مفارقة الإمام وأتم لنفسه فإن كان لعذر لم تبطل صلاته لأن معاذ رضي الله عنه أطال القراءة فانفرد عنه أعراقي فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم ينكر عليه وإن كان لعذر غيره ففيه قولان أحدهما تبطل لأنها صلاتان مختلفتان في الحكم فلا يجوز أن ينتقل من أحدهما الى الأخرى من غير عذر كالظهر والعصر والثاني يجوز وهو الأصح لأن الجماعة فضيلة فكان له تركها كالموكل صلى بعض صلاة النفل قائما ثم قعد

باب صفة الأئمة

إذا بلغ الصبي حدا يعقل وهو من أهل الصلاة صحته إمامته لما روى عن عمرو بن سلمة قال أئمت على عهد رسول الله ﷺ وأنا غلام ابن سبع سنين وفي الجمعة قولان قال في الأم لا يجوز إمامته لأن صلاته نافذة وقال في الأم لا يجوز لأنه لا يجوز أن يكون إماما في غير الجمعة جاز أن يكون إماما في الجمعة كالبالغ ولا تصح إمامة الكافر لأنه ليس من أهل الصلاة فلا يجوز أن يعلى صلاته على صلاته فإن تقدم وصلى يقوم لم يمكن ذلك إماما منه لأنها من فروع الإيمان فلا يصبر بفعلها مسلما كما لو صام رمضان أو زكى المال وأما من صلى خائفا فإنه إن علم بحاله لم تصح صلاته لأنه علق صلاته بصلاة باطلة وإن لم يعلم ثم علم نظرت فإن كان كافرا متظاهرا بكفره لزمته الإعادة لأنه مفترط في صلاته خلقه لأن على كفره إمارة من القيار وإن كان مستترا ففيه وجهان أحدهما لا تصح صلاته لأنه ليس من أهل الصلاة فلا تصح الصلاة خلفه كالموكل كان متظاهرا بكفره والثاني تصح لأنه غير مفترط في الإثم به ويجوز الصلاة خلف الفاسق لقوله ﷺ صلاوا خلف من قال لا اله الا الله وعلى من قال لا اله الا الله ولأن ابن عمر رضي الله عنه صلى خلف الحجاج مع فسقه ولا يجوز للرجل أن يصلي خلف المرأة لما روى جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال لا تؤم امرأة رجلا فإن صلى خلفها ولم يعلم ثم علم لزمته الإعادة لأن عليها إمارة تدل على أنها امرأة فلم يعذر في صلاته خلفها ولا يجوز صلاة الرجل خلف الخنثى المشكل لجواز أن يكون امرأة ولا صلاة الخنثى خلف الخنثى لجواز أن يكون المأموم رجلا والإمام امرأة

فصل ولا يجوز خلف المحدث لأنه ليس من أهل الصلاة فإن صلى خلفه غير الجمعة ولم يعلم ثم علم فإن كان ذلك في أثناء الصلاة نوى مفارقته وأتم وإن كان بعد الفراغ لم يلزمه الإعادة لأنه ليس على حدته إمارة فعذر في صلاته خلفه فإن كان في الجمعة فقد قال الشافعي رحمه الله في الأم أن تم العدد بتم نصح الجمعة لأنه فقد شرط الجمعة وإن تم العدد دونته صحته لأن العدد وجد وحده لا يجمع صحة الجمعة كما لا يجمع في سائر الصلوات ويجوز للتوضي أن يصلي خلف المتيمم لأنه أتى عن طهارته ببدل فهو كغاسل الرجل إذا صلى خلف الماسح على الخف وفي صلاة الطاهرة خلف المستحاضة وجهان أحدهما يجوز كالتوضي خلف المتيمم والثاني لا يجوز لأنهم

الله عليه وسلم اتكأن معشر النساء نظهرن خلاف ما تبطن كاجري لبوسف فكان من أمره مع زليخا ما كان (قوله فيشوش) قال الجوهري التشويش التخليط وقد تشوش الأمر أي اختلط

ومن باب صفة الأئمة

كل من يقتدى به ويتبع في خيرا أو شرا فهو إمام قال الله تعالى وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا وقال وجعلناهم أئمة يبدعون الى النار (قوله القيار) هو ما يكون على أهل الذمة من العلامات في ملائمتهم لتمييزها عن المسلمين إذا اختلطوا بهم. وهو من التخيير أو من لفظ غير أي يكون لباسه غير لباس المسلم (قوله خلف الفاسق) يقال فسق الرجل يفسق ويفسق أيضا عن الانقياس فسقا وفسقا أي خيرا وقوله ففسق عن أمره به أي خرج ومنه فسقة الرملية إذا خرجت عن قشرها قال ابن الأعرابي لم يسمع

نات بطهارة عن التجسس ولا نهاتقوم مقامها فهو كالتوضي خلف المحدث ويجوز للقائم ان يصلي خلف القاعد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلي جالسوا الناس خلفه قيام ويجوز للراكع والساجد ان يصلي خلف المومني الى الركوع والسجود لانه ركن من أركان الصلاة بخلاف القادر عليه أن يأتى بالعاجز عنه كالقيام وفي صلاة الفجر خلف الأيمى وهو من لا يحسن الفاتحة أو خلف الأثرت والألتغ قولان أحدهما يجوز لأن ركن من أركان الصلاة بخلاف القادر عليه أن يأتى بالعاجز عنه كالقيام والثاني لا يجوز لأنه يحتاج أن يتحمل فرائضه وهو يعجز عن ذلك فلا يجوز أن ينصب للتحمل كالأمام الأعظم اذا عجز عن تحمل أعباء الأئمة ويجوز أن يأتى المفترض بالمنفعل والمفترض بالمفترض في صلاة أخرى لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي مع رسول الله العشاء الأخيرة ثم يأتى قومه في بني سلمة يصلي بهم هي له تطوع ولم فريضة العشاء ولأن الافتداء يقع بالأفعال الظاهرة وذلك يمكن مع اختلاف النية فأما اذا صلى صلاة الكسوف خلف من يصلي الصبح أو الصبح خلف من يصلي الكسوف لم يجز لأنه لا يمكن الإتيان مع اختلاف الأفعال ولا يجوز أن يصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر لأن الإمام شرط في الجمعة والإمام ليس معهم في الجمعة فيصير كالجمعة بغير إمام ومن أصحابنا من قال يجوز كل عجز أن يصلي الظهر خلف من يصلي العصر وفي فعلها خلف المنفعل قولان أحدهما يجوز لأنهما متفقان في الأفعال الظاهرة والثاني لا يجوز لأن من شرط الجمعة الإمام والإمام ليس معهم في الجمعة ويكره أن يصلي الرجل يقوم أو كثرهم له كارهون لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يرفع الله صلاتهم فوق رؤوسهم فذكر فيهم رجلاً قام قوماً وهم له كارهون فإن كان الذي يكرهه الأقل لم يكره أن يؤمهم لأن أحداً لا يغفل من يكرهه ويكره أن يصلي الرجل بامرأة أجنبية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغفلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان ويكره أن يصلي خلف التمتع والنفاء لما روى أن في الحروف أن صلى خلفهما صحت صلاته لأنها زيادة هو مغلوب عليها

(فصل) في السنة أن يؤم القوم أو يؤمهم وأقربهم لما روى أبو مسعود البدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم أو يؤمهم لكتاب الله تعالى وأكبرهم قراءة فإن كانت قراوتهم سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً وكان أكثر الصحابة قراءة أكثرهم فيها لأنهم كانوا يقرءون الآيتو يتعلمون أحكامها ولأن الصلاة تفتقر صحتها للقراءة والفقهاء قدم أهلها على غيرهم فإن زاد أحد هاتين القراءة والفقهاء قدم على الآخر وإن زاد أحد هاتين الفقه وزاد الآخر في القراءة فلا فقه أولى لأنهم ما حدثت في الصلاة حادثة تحتاج إلى الاجتهاد فإن استويا في الفقه والقراءة ففيه قولان قال في القديم يقدم الأشرف ثم الأقدم هجرة ثم الأسن وهو الأصح لأنه قدم الهجرة على السن في حديث أبي مسعود البدرى ولا خلاف أن الشرف مقدم على الهجرة فإذا قدمت الهجرة على السن قلان يقدم عليه الشرف أولى وقال في الجديد يقدم الأسن ثم الأشرف ثم الأقدم هجرة لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق قال وهذا عجب وهو كلام عربي (قوله خلف الأيمى) هو الذي لا يحسن قراءة الفاتحة وأصل الأيمى الذي لا يكتب وإن كان يحفظ الفاتحة وهو الذي ذكره في القضاء فإنه لا يجوز أن يكون قاضياً في أحد الوجهين وهو الذي لا يحسن الخط وإن كان عالماً بما سواه وقوله تعالى النبي الأيمى فيه وجهان أحدهما أنه نسب إلى أمة العرب حين كانوا لا يحسنون الخط ويخط غيرهم من سائر الأمم ثم بقي الاسم وإن استفادوه بعد والثاني أنه نسب إلى أمة أي هو كإولاده أنه لم يتعلم الخط وذلك معجزته وقيل نسب إلى أم القرى وهي مكة وقيل نسب إلى أمته وأصله أيمى فسقط التاء في النسب (قوله الأثرت والألتغ) قال الجوهري الرثة العجمة في الكلام والحكمة فيه ورجل أثرت بين الرثت وفي لسانه رثة وأرته الله ومنه خباب بن الارت رضي الله عنه وقال أصحابنا الفقهاء الارت هو الذي يدغم أحد الحرفين في الآخر فيسقط أحدهما ويوجد في أصل الشيخ أبي اسحق على ظهر الجزء الارت الذي في لسانه رنج ينعقد به اللسان ثم ينطق والرتة في لغة الحبشة في اللسان وعجالة في الكلام وقال القراء الارت الذي يقلب اللام باء ذكره الخامل وأما الألتغ فهو الذي يقلب الراء غيناً ولا ما والسين تاء يقال ألتغ بالكسر يلتغ تلتغوا تلتغ وهو الذي يقول في عباس غيات وفي النكاس والطاس السكاس والطاس (قوله أعباء الأئمة) التملأ جع عبء وهو الثقل (قوله التمتع والنفاء) التمتع هو الذي يتعثر في التاء والنفاء هو الذي يتعثر في الفاء ويقال في كلامه متممة وهو تردد في التاء فيقول في ستعين ستعين ويقول النفاة فله الحد (قوله يؤم القوم أو يؤمهم) قال في القائي حفيظة الفقه الشق والفتح والقصد وهو العالم الذي يشق الأحكام ويفتش عن حقائقها ويفتح ما استغلق منها

قال صلوا كما تيمون في أصلي وليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ولأن الأكبر أخشع في الصلاة فكان أولى والسن الذي يستحق به التقديم للسن في الإسلام فأما إذا شاخ في الكفر ثم أسلم لم يقدم على شاب نشأ في الإسلام والشرف الذي يستحق به التقديم أن يكون من قریش والطهارة أن يكون من هاجر من مكة إلى رسول الله ﷺ أو من أولادهم فإن استويا في ذلك فقد قال بعض المتقدمين يقدم أحسنهم عن أصحابنا من قال أحسنهم صورة ومنهم من قال أراد أحسنهم ذكراً (فصل) فإن اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت فصاحب البيت أولى منهم لما روى أبو مسعود البصري أن النبي ﷺ قال لا يؤم الرجل في أهله ولا في سلطانه ولا يجلس على تكريمته في بيته إلا بأذنه فإن حضر مالك الدار والمستاجر فالمتأجر أولى لأنه أحق بالتصرف في المنافع وإن حضر مالك العبد والعبد في دار جعلها السيد لسكنى العبد فالسيد أولى لأنه هو المالك في الحقيقة دون العبد وإن اجتمع غير السيد مع العبد في الدار فالعبد أولى لأنه أحق بالتصرف فإن اجتمع هؤلاء مع إمام المسجد فالإمام المسجد أولى لما روى ابن عمر كان له ولي يصلي في مسجد فحضر فقدمه مولاه فقال له ابن عمر رضي الله عنه أنت أحق بالإمامة في مسجدك وإن اجتمع إمام المسلمين مع صاحب البيت أو مع إمام المسجد فالإمام أولى لأن ولايته عامة ولا نراع وهم رعيته فكان تقديم الراعي أولى وإن اجتمع مسافر ومقيم فالقيم أولى لأنه إذا تقدم المقيم أتوا كلهم فلا يختلفون وإذا تقدم المسافر اختلفوا في الصلاة وإن اجتمع حر وعبد فالحر أولى لأنه موضع كمال والحرأكل وإن اجتمع عدل وفاسق فالعدل أولى لأنه أفضل وإن اجتمع ولدان فزاعم غيره فغيره أولى لأنه كرهه عمر بن عبد العزيز ومجاهد فكان غيره أولى منه وإن اجتمع بصير وأعمى فالنصوص في الإمامة اتهماسوا لأن في الأعمى فضيلة وهو أنه لا يرى ما يلبيه وفي البصير فضيلة وهو أن يتجنب النجاسة قال أبو اسحق الروزي الأعمى أولى وعندى ابن البصير أولى لأنه يتجنب النجاسة التي تقصد الصلاة والأعمى يترك النظر إلى ما يلبيه وذلك لا يفسد الصلاة

باب موقف الإمام والمأموم

السنة أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال بت عندنا ثلث ميمونة فقام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره ثلثي عن يمينه فإن وقف على يساره رجوع اليمين فإن لم يحسن علمه الإمام كما فعل النبي ﷺ فإن عباس رضي الله عنه فإن جاء آخر أحرم عن يساره ثم تقدم الإمام أو تأخر المأموم لما روى جابر رضي الله عنه قال فقامت عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدي وأدارني حتى أقامني عن يمينه وجاء جابر بن صخر حتى قام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذنا بيديه جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه لأنه قبل أن يحرم الثاني لم يتغير موقف الأول فلا يزال عن موضعه فإن حضر رجلان اصطفا خلفه حديث جابر وإن حضر رجل وصي اصطفا خلفه لما روى أنس رضي الله عنه قال قام رسول الله ﷺ وصفت أنا واليتم وراة والمعجوز من ورثنا فلي ينار كعبتي فإن حضر رجال وصبيان تقدم الرجال لقوله ﷺ لا يلبس منكم أولو الأقدام والتمهي ثم الذين يلبسون ثم الذين يلبسون وإن كانت معهم امرأة وقفت خلفهم حديث أنس رضي الله عنه فإن كان معهم غنثى وقف خلف الرجل والمرأة خلف الغنثى لأنه يجوز أن يكون امرأة فلا تقف مع الرجال والسنة أن لا يكون موضع الإمام أعلى من موضع المأموم لما روى ابن حنيفة رضي الله عنه صلى على دكان والناس أسفل منه فحذبه سلمان رضي

وكذلك القمقم والفقع وفتح الجروعينه إذا فتحها ومنه الحديث فقبحنا وصالحاً ثم (قوله يجلس على تكريمته) وهي تغلق من الأكرام مثل التصفية والتعطية وفسرود بالضرورة والوسادة وما يجلس عليه يخص به دون غيره وقيل هي المشادة وقيل هي الرتبة والفرش

ومن باب موقف الإمام والمأموم

(قوله عن يساره) يقال يسار ويسار بالفتح والكسر والفتح أفصح (قوله أولو الأقدام والتمهي) في الإسلام وجهان أحدهما جمع حلم على التقليل وجازجه وإن كان مصدراً لاختلافه والثاني جمع ضم يضم الحاء من بلغ الصبي الحلم أي ليلبس منكم باللبوس والتمهي جمع نهية وهو العقل لأنه يشبه عن القبيح أي لا يلبس أولو العقول السكاك لأنه يشاهدوا الأفعال فينبأ لوها ويسمعوا الأقوال فيحفظوها (قوله دكان) هو البناء المرتفع قليلاً وليس من دكان السوق وهو الذي يقع عليه

الله عنه حتى أتته فلما انصرف قال له أما علمت أن أصحابك يكرهون أن يصلي الإمام على شيء وهم أسفل منه قال حذيفة بن
قذ كرت حين جذبتني وكذلك لا يكون موضع المأموم أعلى من موضع الإمام لأنه إذا كره أن يعلى الإمام فلا أن يكره أن يعلى
المأموم أولى فإن أراد الإمام تعليم المأموم بين أفعال الصلاة فالسنة أن يقف الإمام على موضع عال لئلا يرى سهل بن سعد الساعدي
قال صلى رسول الله ﷺ على المنبر والناس وراءه فجعل يصلي عليه ويركع ثم يرفع ثم يرجع القهقري ويسجد على الأرض
ثم يرفع فير في عليه فقال أيها الناس إنما صنعت هكذا كيما ترى في فتايمواي ولأن الارتفاع في هذه الحالة أبلغ في الاعلام
فكان أولى

فصل **﴿** والسنة أن تقف امامة النساء وسطهن لئلا يرى أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمثلهما فقامتا وسطهن
وكذلك إذا اجتمع الرجال وهم عراة فالسنة أن يقف الإمام وسطهم لأنه أستر

فصل **﴿** فإن خالفوا فيما ذكرناه فوقف الرجل عن يسار الإمام أو خلفه وحده أو وقفت المرأة مع الرجل أو امامه لم تبطل
الصلاة لئلا يرى أن ابن عباس رضي الله عنه وقف على يسار النبي ﷺ فلم تبطل صلاته وأحرم أبو بكر خلف الصف وركع
ثم مشى إلى الصف فقال له النبي ﷺ زادك الله حرصا ولا تعد ولأن هذه المواضع كلها مواضع لبعض المأمومين فلا تبطل الصلاة
بالاتصال اليها وإن تقدم المأموم على الإمام ففيه قولان قال في القديم لا تبطل الصلاة كماله وقف خلف الإمام وحده وقال في الجديد
تبطل لأنه وقف في موضع ليس بموقف مؤتم بحال فأنشبه إذا وقف في موضع نجس

فصل **﴿** والمستحب أن يتقدم الناس في الصف الأول لئلا يرى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لو تعلمون
ما في الصف الأول لكانت قرعة وروى البراء بن عازب عن النبي ﷺ أن قال إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول
والمستحب أن يعتمد بين الإمام والمسلمين في الصف الأول لئلا يرى البراء قال كان يعجبنا عن بين رسول الله ﷺ لأنه كان يبدأ عن عن يمينه ويسم
عليه فإن وجد في الصف الأول فرجة فالمستحب أن يسدها للمسلمين ويسم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أتوا الصف الأول فإن كان نقص في المؤخر فإن تبعاعد الصف الأول عن الإمام نظرت فإن كان لا حائل بينهما
وكانت الصلاة في المسجد وهو عالم بصلاة الإمام صحت الصلاة لأن كل موضع من المسجد موضع الجماعة وإن كان في غير المسجد
فإن كان بينه وبين الإمام أو بينه وبين آخر صف مع الإمام مسافة بعيدة لم تصح صلاته فإن كانت مسافة قريبة صحت صلاته
وقدر الشافعي رحمه الله القريب بثلاثة أذراع والبعيد سائر ذلك لأن ذلك قريب في العادة وسائر البعيد وهل هو تقريب أو
تخديد فيه وجهان أحدهما أنه تخديد فلو زاد على ذلك ذراع لم يجز هو الثاني أنه تقريب فإن زاد ثلاثة أذرع جاز وإن كان بينهما
حائل نظرت فإن كانت الصلاة في المسجد كان أحدهما في المسجد والآخر على سطحه أو في بيت منه لم يضر وإن كان في غير
المسجد نظرت فإن كان الحائل يمنع الاستطراق والمشاورة لم تصح صلاته لئلا يرى عن عائشة رضي الله عنها أن نساء كن يصلين
في حجرة بها صلاة الإمام فقالت لا تصلين بصلاة الإمام فأنسكن دونه في حجاب وإن كان بينهما حائل يمنع الاستطراق دون
المشاورة كالشباك ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن بينهما حائل يمنع الاستطراق فأنشبه الحائط والثاني يجوز لأنه يشاهد
فهو كالحائط والمذهب أنه يجوز لأن الماء لم يخلق للحائل وإنما خلق للشفعة فلا يمنع الاتهام كالنار

(قوله جذبتني) يقال جذبه إذا جرّه إليه وأزاله عن موضعه إلى غيره (قوله يرجع القهقري) هو المشي إلى الخلف يقال منه قهقري
يقهقر (قوله تقف امامة النساء وسطهن) بالسكون لأنه ظرف يقال جلست وسط القوم بالسكون وجلست وسط الدار
بالتحريك لأنه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك وربما سكن
وليس بالوجه (قوله زادك الله حرصا) الحرص هو طلب الشيء بشدة واشراف نفس (قوله يصلون على الصف الأول) الصلاة
من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار وأراد على أصحاب الصف الأول من قبل واسئل القرية وخرجة بضم الغاء كالتخلف بين النبيين
وما أشبهه يقال بينهما فرجة أي انفراج (قوله الاستطراق) هو الاستفعال من الطريق أي يذهب من أن يتخذ طريقا إلى
موضع الإمام وإنما سمي الإمام اماما لأنه يؤتم به أي يقتدى بأفعاله قال الله تعالى إني جاعلك للناس إماما أي يا أيها المؤمنون بك ويتبعونك

﴿ باب صلاة المريض ﴾

إذا عجز عن القيام صلى قاعدا لما روى أن النبي ﷺ قال لعمران بن الحصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب وكيف يقعد فيه قولان أحدهما يقعد مترعا لأنه يدل عن القيام والقيام بخالف فعود الصلاة فيجب أن يكون بدله مخالفا له والثاني يقعد مقننا لأن المترع يعود العادة والافتراش جلوس فعود العبادة فكان الافتراش أولى فإن لم يمكنه أن يركع أو يسجد أو ما إليهما وقرب وجهه إلى الأرض على قدر طاقته فإن سجد على محدة أجزأه لأن أم سلمة رضي الله عنها سجدت على محدة لمديها قال في الأم أن قدر أن يصلي منفردا قائما ويخفف القراءة وإذا صلى مع الجماعة صلى بعضها من فعوده لأفضل أن يصلي منفردا لأن القيام فرض والجماعة نقل فكان الافتراش أولى وإن صلى مع الإمام وقعد في بعضها صحت صلاته فإن كان في ظهره علة لا تمنع من القيام وتمنعه من الركوع والسجود لزمه القيام وركع وسجد على قدر طاقته فإن لم يمكنه أن يحني ظهره حتى رفقه فإن أراد أن يسكن على عصا كان له ذلك وإن تقوس ظهره حتى صار كأنه راكع رفع رأسه في موضع القيام على قدر طاقته ويحني ظهره في الركوع على قدر طاقته وإن كان بعينه وجع وهو قادر على القيام فقبل له أن صليت مستلقيا أمكن مداواة فكيف وجهه أحد هاتين جهتي ترك القيام لما روى أن ابن عباس رضي الله عنه لما وقع في عينيه الماء حمل إليه عبد الملك الأطباء على البرد فقبل له أنك تمكث سبعة أيام لا تصلي الا مستلقيا فسأل عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فنهتهما والثاني يحز به لأنه يخاف الضرر من القيام فاشبه المريض

﴿ فصل ﴾ وإن عجز عن القيام والوقوف صلى على جنبه ويستقبل القبلة بوجهه ومن أمحأ بنام قال يستلق على ظهره ويستقبل القبلة برجليه والمتنصوص في البيهقي هو الأول والدليل عليه ما روى عن النبي ﷺ قال يصلي المريض قائما فإن لم يستطع صلى جالسا فإن لم يستطع صلى على جنبه مستقبل القبلة فإن لم يستطع صلى مستلقيا على قفاه ورجلاه إلى القبلة وأما بطرفه ولأنه إذا اضطجع على جنبه استقبل القبلة بجميع بدنه وإذا استلقى لم يستقبل القبلة إلا برجليه ويومئ إلى الركوع والسجود فإن عجز عن ذلك أو ما بطرفه حديث على رضي الله عنه

﴿ فصل ﴾ وإن افتتح الصلاة قائما ثم عجز فعدوا ثم صلاته وإن افتتحها قاعدا ثم قدر على القيام قام وأتم صلاته لأنه يجوز أن يؤدي جميع صلاته قاعدا عند العجز وجميعها قائما عند القدرة جاز أن يؤدي بعضها قاعدا عند العجز وبعضها قائما عند القدرة وإن افتتح الصلاة قاعدا ثم عجز اضطجع وإن افتتحها اضطجعا ثم قدر على القيام أو القعود قام أو قعد والتعليل ما ذكرناه

﴿ باب صلاة المسافر ﴾

يجوز القصر في السفر لقوله عز وجل وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا وقال ثعلبة بن أمية قلت لعمر رضي الله عنه قال الله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم وقد آمن الناس قال عمر رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ولا يجوز القصر إلا في الظهر والعصر والعشاء لاجتماع الأمة ويجوز ذلك في سفر المسافر كمن يجوز ذلك في البر

﴿ ومن باب صلاة المريض ﴾

(قوله يقعد مترعا) هو أن يجلس قايضا ساقيه مخالفا بين قدميه جاعلا ساقيه أحدهما فوق الأخرى ويكون القدم اليسرى في مأبض فخذه اليسرى والقدم اليمنى في مأبض فخذه اليمنى (قوله على محدة) بكسر الميم مأخوذ من الخد لأن الثائم يضع خده عليها (قوله تقوس) تفعل مأخوذ من القوس أي انحني فصار مثل القوس (قوله الأطباء على البرد) جمع بر يد وأراد هتافا الرواحل من الأبل وأصله القطاعة من الأرض وسبأ أي ذكره إن شاء الله (قوله أو ما بطرفه) أي أشار به وأصل الأيماء بالظفر وهو البصر والاشارة باليد وقد تستعمل أحدهما مكان الأخرى (ومن باب صلاة المسافر)

(قوله إذا ضربتم في الأرض) يقال ضرب في الأرض إذا سافر فيها مسافرا فهو ضارب قال الله تعالى وآخر من يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله (قوله فليس عليكم جناح) الجناح الأتم من جناح أي مالوان جنحوا المسلم فاجنح لها أي مالوا (قوله صدقة تصدق الله بها عليكم) الصدقة مأخوذة من الصدق لأن الصدق يصدق بشو له الله وبجازاته عليها والخلف منها

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز ذلك الا في مسيرة يومين وهو أربعة برصا برصا أربعة فراسخ فذلك ستة عشر فرسخا طاروا عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما كانا بصلين ركعتين ويفطران في أربعة برصا فوق ذلك وسأل عطاء ابن عباس أقصر الى عرفات فقال لا فقال الى منى فقال لا لكن الى جدة وعسفان والطائف قال مالك رحمه الله بين الطائف ومكة وجدة وعسفان أربعة برصا في هذا القدر تسكرو مشقة الشد والترحال وفيادونه لا تسكر قال الشافعي رحمه الله وأحب أن لا يقصر في أقل من ثلاثة أيام وانما استحب ذلك ليخرج من الخلاف فان أبا حنيفة رحمه الله لا يبيح القصر الا في مسيرة ثلاثة أيام فان كان للبلد الذي يقصده طريقان يقصر في أحدهما وفي الآخر لا يقصر فسلك الأبعد لغرض يقصد في العادة قصر وان سلكه لا يقصر فيه قولان قال في الاملاء له أن يقصر لأنها مسافة يقصر في مثلها الصلاة فجازله القصر فيها كقول من يمكن له طريق سواء وقال في الأم ليس له أن يقصر لانه طول الطريق للقصر فلا يقصر كقول من في مسافة قرية طول وعرضا حتى طال وان سافر الى بلد يقصر اليه الصلاة ونوى انه ان لم يلق عبده أو صديقه في بعض الطريق يرجع لم يقصر لأنه لم يقطع على سفر يقصر فيه الصلاة وان نوى السفر الى بلد ثم منه الى بلد آخر فهما سفران فلا يقصر حتى يكون كل واحد منهما عاتق يقصر فيه الصلاة **﴿ فصل ﴾** اذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل من الاتمام لساروي وعمران بن الحصين قال حجبته مع رسول الله ﷺ فكان يصلي ركعتين ركعتين وسافرت مع أبي بكر رضي الله عنه فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت مع عمر رضي الله عنه فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت مع عثمان رضي الله عنه فصلي ركعتين ست سنين ثم أتى منى فكان الاقتداء برسول الله ﷺ أفضل فان ترك القصر وأتم جاز لساروت عائشة رضي الله عنها قالت خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان فافطر وصمت وقصر وأعمت فقلت يا رسول الله أفطرت وصمت وقصرت وأعمت فقال أحسنت يا عائشة ولأنه تخفيف أيسر للسفر فجاز تركه كالسج على الخفين ثلاثا

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز القصر الا في سفر ليس بمحسية فأما اذا سافر لمحسية كالسفر لقطع الطريق وقتال المسلمين فلا يجوز القصر ولا لغيره بشيء من رخص المسافر لأن الرخص تتعلق بالمحصى ولأن في جواز الرخص في سفر المحسية اعانة على المحصية وهذا لا يجوز

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز القصر الا في سفر ليس بمحسية فأما اذا سافر لمحسية كالسفر لقطع الطريق وقتال المسلمين فلا يجوز القصر ولا لغيره بشيء من رخص المسافر لأن الرخص تتعلق بالمحصى ولأن في جواز الرخص في سفر المحسية اعانة على المحصية وهذا لا يجوز

(قوله أر بعثه) وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل عند العرب ما تسع من الأرض حتى لا يبلغ حتى يصير الرجل أقصاه ونصب الأعلام في طريق مكة على مقدار مدي البصر (قوله بالهاشمي) أي بالنبل الذي ميلته بنو هاشم وقدرته وعلمت عليه والفرسخ قال ابن شميل كل شيء دائم كثيرا لا يكاد ينقطع فهو فرسخ يقال انتظر لك فرسخا من النهار أي طويلا وقال ابن الاعراب سمي الفرسخ فرسخا لأن صاحبه إذا مشى فيه استراح وسكن وقال أبو زباد السكالي إذا احتبس المطر اشتد البرد فاذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرسخ أي سكون والميل ثلاثة آلاف خطوة كل خطوة ذراعان بالهاشمي وأربعة أقدام والذراع قدسان وهو أربعة وعشرون أصبعًا والأصبع ثلاث شعيرات مضمومة بعضها الى بعض بالعرض وقال في القاموس البريد في الأصل البغل وهي كلمة فارسية برة دم أي محذوف الذنب لأن يقال البريد كانت محذوفة الأذناب فعرفت الكلمة وخففت ثم سمي الرسول الذي يركبه يدا والمساقة التي بين السكتين يدا والسكة الموضع الذي يسكنه الفيوج المرتبون من رباط أوقية ونحو ذلك وبعد ما بين السكتين فرسخين فكان يركب في كل سكة بغال (قوله جدة وعسفان) سميت جدة لأنها ساحل البحر والجدة جدة شاطئ النهر (قوله خياما مجتمعة) هو جمع خيمة وهي معر وفوق أصلها من خيم يخيم إذا أقام بالمكان قاله ابن قتيبة: قال زهير * وضعن عما الحاضر الخيم *

خياما متفرقة قصر اذا فارق ما يقرب من خيمته قال في البويطي فان خرجوا من البلد فاموا في موضع حتى يجتمعوا ويخرجوا لم يجز لهم القصر لانهم لم يقطعوا بالسفر وان قالوا ننظر يومين أو ثلاثة فان لم يجتمعوا سرنا جاز لهم القصر لانهم قطعوا بالسفر

(فصل) ولا يجوز للقصر حتى تكون جميع الصلاة في السفر فاما اذا أحرم بالصلاة في سفينة في البلد ثم سارت السفينة وحصلت في السفر لم يجز له القصر وكذلك ان أحرم بها في سفينة في السفر ثم اتصلت السفينة بموضع الإقامة أو نوى الإقامة لزمه الانعام لانه اجتمع في صلاته ما يقتضي القصر والانعام فغلب الانعام

(فصل) ولا يجوز للقصر حتى ينوي القصر عند الاحرام لان الأصل التمام فاذا لم ينو القصر انعقد احرامه على التمام فلم يجز له القصر كالقيم

(فصل) ولا يجوز للقصر لمن اتم بحج فان اتم به في جزء من صلاته لزمه التمام لانه اجتمع ما يقتضي القصر والتمام فغلب التمام كما لو أحرم بها في السفر ثم أقام وان أراد أن يقصر الظهر خلف من يصلي الجمعة لم يجز لانه مؤتم بمقيم ولان الجمعة صلاة تامة فهو كالواثم بمن يصلي الظهر تامة فان لم ينو القصر أو نوى الانعام أو اتم بمقيم ثم أقصد صلاته لزمه الانعام لانه فرض لزمه فلا يسقط عنه بالاقبال كحج التطوع وان شك هل أحرم بالصلاة في السفر أو في القصر أو نوى القصر أم لا أو هل امامه مسافر أو مقيم لزمه الانعام لان الأصل هو التمام والقصر أجبر بشرط فاذا لم تتحقق الشروط رجع الى الأصل فان اتم بمسافر أو بمقيم الظاهر منه انه مسافر جاز أن ينوي القصر خافصة لان الظاهر ان الامام مسافر فان اتم الامام تبعه في الانعام لانه بان له انه اتم بمقيم أو بمن نوى الانعام وان أفرد الامام صلاته وانصرف ولم يعلم المأموم انه نوى القصر أو الانعام لزمه أن يتم على المنصوص وهو قول أبي اسحق لانه شك في عدد الصلاة ومن شك في عدد الصلاة لزمه البناء على اليقين لاعلى غلبة الظن والدليل عليه انه اذا شك هل صلى ثلاثا أو أربعين على اليقين وهو الثلاث وان غلب على ظنه انه صلى أربعين وحكى عن ابن عباس انه قال له أن يقصر لانه اتم بمن الظاهر منه انه يقصر

(فصل) قال الشافعي رحمه الله تعالى على مسافر بمقيمين فرجع واستخلف مقبلا ثم ارفع في أصحابنا من قال هذا على القول القديم ان صلاة الرفع لا تبطل فيكون في حكم المؤتم بمقيم ومن أصحابنا من قال تلزمه على القول الجديد أيضا لان المستخلف فرع للرفع فلا يجوز أن يلزم الفرع ولا يلزم الأصل وليس بشيء

(فصل) وان نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدخول ويوم الخروج صار مقبلا وانقطعت عنه رخص السفر لان الثلاثة لا يصير مقبلا لان المهاجرين حرم عليهم الإقامة بمكة ثم رخص لهم النبي ﷺ أن يقيموا ثلاثة أيام فقال يكثر المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا وأجلى عمر رضي الله عنه اليهود من الحجاز ثم أذن لمن قدم منهم تاجرا أن يقيم ثلاثا وأما اليوم الذي يدخل فيه ويخرج فلا يحسب به لانه مسافر فيه فأقامته في بعضه لا تمنعه من كونه مسافرا لانه ما من مسافر الا يقيم بعض اليوم ولان مشقة السفر لا تزول الا بإقامة يوم فان نوى إقامة أربعة أيام على حرب ففيه قولان أحدهما يقصر لما روي أنس رضي الله عنه ان أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا بمرزم أربعة أشهر يقصرون الصلاة والثاني لا يقصر لانه نوى إقامة أربعة أيام لا سفر فيها فلا يقصر كما لو نوى الإقامة في غير حرب وأما اذا أقام في بلد على حاجة اذا تنجزت رحله ولم يؤمده ففيه قولان أحدهما يقصر سبعة عشر يوما لان الأصل التمام الاقبا وردت فيه الرخصة وقد روي ابن عباس رضي الله عنه قال سافر تامة رسول الله ﷺ فأقام سبعة عشر يوما يقصر الصلاة وبقى فيها زاد على حكم الأصل والثاني يقصر أبدا لانها إقامة على تنجز حاجة برحل بعدها فلم يمنع القصر كالإقامة في سبعة عشر يوما وخرج أبو اسحق قولنا ان يقصر الى أربعة أيام لان الإقامة أبلغ من نية الإقامة لان الإقامة لا يلحقها الفسخ والنية يلحقها الفسخ ثم ثبت انه لو نوى إقامة أربعة أيام لم يقصر فلان لا يقصر اذا أقام أولى

(فصل) اذا قامت صلاة في السفر فضاها في الحضر ففيه قولان قال في القديم له أن يقصر لانها صلاة سفر فكان فضاها كأنها

(قول أبي جلي عمر اليهود) أي طردهم وسيرهم فقال جلاء عن وطنه وأجلى معني وأصله من التجلى وهو الظهور (قوله اذا تنجزت)

في العدد كالأوقات في الحضر فقضاءها في السفر وقال في الجديد لا يجوز له القصر وهو الأصح لأنه تخفيف يتعلق بعذر فزال بزوال العذر كالقعود في صلاة المربض وإن فاتته في السفر فقضاءها في السفر ففيه قولان أحدهما لا يقصر لأنها صلاة قدرت من أربع إلى ركعتين فكان من شرطها الوقت كصلاة الجمعة والثاني له أن يقصر وهو الأصح لأنه تخفيف يتعلق بعذر والعذر باق فكان التخفيف باقياً كالقعود في صلاة المربض وإن فاتته في الحضر صلاة فأراد قضاءها في السفر لم يجز له القصر لأنه ثبت في ذمته صلاة تامة فلم يجز له القصر كالقعود أن يصلي أربع ركعات وقال المزني له أن يقصر كالوقوفاته صوم يوم في الحضر قد كره في السفر فإن له أن يفطر وهذا لا يصح لأن الصوم تركه في حال الأداء وقد كان له تركه وههنا في حال الأداء لم يكن له أن يقصر فوزان من الصوم أن يتركه من غير عذر فلا يجوز له تركه في السفر فأما إذا دخل عليه وقت الصلاة وتمكن من فعلها ثم سافر فإن له أن يقصر وقال المزني لا يجوز له أن يقصر ووافقه عليه أبو العباس لأن السفر يؤثر في الصلاة كما يؤثر في الحيض ثم لو طرأ الحيض بعد الوجوب والقعدة على فعلها لم يؤثر ذلك فكذلك السفر والمذهب الأول لأن الاعتبار في صفة الصلاة بحال الأداء لا بحال الوجوب والدليل عليه أنه لو دخل عليه وقت الظهر وهو عيّد فلم يصل حتى عتق صار فرضه الجمعة وهذا في حال الأداء مسافر فوجب أن يقصر ويفارق الحيض لأنه يؤثر في إسقاط الفرض فلما طرأ منه بعد القدرة على الأداء أفضى إلى إسقاط الفرض بعد الوجوب والقدرة في السفر يؤثر في العدد فلا يفيض إلى إسقاط الفرض بعد الوجوب ولأن الحائض تفعل القضاء والقضاء يتعلق بالوجوب والقدرة عليه والمسافر يفعل الأداء وكيفية الأداء تعتبر بحال الأداء والأداء في حال السفر وإن سافر بعد ما ضاق الوقت كان له أن يقصر وقال أبو الطيب بن سلمة لا يقصر لأنه تعينت عليه صلاة حضر فلا يجوز له القصر والمذهب الأول لما ذكرناه مع المزني وأبي العباس وقوله تعينت عليه صلاة حضر يبطل بالعبد إذا عتق في وقت الظهر وإن سافر وقد بقي من الوقت أقل من قدر الصلاة فإن قلنا أنه مؤجل لجميع الصلاة جاز له القصر وإن قلنا أنه مؤجل لما فعل في الوقت فاض لما فعل بعد الوقت لم يجز له القصر

(فصل) يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر الذي تقصر فيه الصلاة لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء وروى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في السفر وفي السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة قولان أحدهما يجوز لأنه سفر يجوز فيه التنقل على الراحة بخلافه الجمع كالسفر الطويل والثاني لا يجوز وهو الأصح لأنه إخراج عبادة عن وقتها فلم يجز في السفر القصر كالفطر في الصوم

(فصل) ويجوز الجمع بينهما في وقت الأولى منهما وفي وقت الثانية غير أن كان قال في وقت الأولى فلا فضل أن يقدم الثانية وإن كان سائراً فلا فضل أن يؤخر الأولى إلى وقت الثانية لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس وهو في المنزل قدم العصر إلى وقت الظهر وجمع بينهما في الزوال وإذا سافر قبل الزوال أخر الظهر إلى وقت العصر ثم جمع بينهما في وقت العصر ولأن هذا أرفق بالمسافر فكان أفضل وإن أراد الجمع في وقت الأولى لم يجز إلا بثلاثة شروط أحدها أن ينوي الجمع وقال المزني يجوز الجمع من غير نية الجمع وهذا خطأ لأنه جمع فلا يجوز من غير نية كالمجمع في وقت الثانية ولأن العصر قد يفعل في وقت الظهر عني وهذا خطأ فلا بد من نية الجمع لينجز التقديم المشروع من غير علة وفي وقت النية قولان أحدهما يلزمه أن ينوي عند ابتداء الأولى لأنها نية واجبة للصلاة فلا يجوز تأخيرها عن الإحرام كنية الصلاة ونية القصر والثاني يجوز أن ينوي قبل الفراغ من الأولى وهو الأصح لأن النية تقدمت على حال الجمع فأشبه إذا نوى عند الإحرام والشروط الثاني الترتيب وهو أن يقدم الأولى ثم يصلي الثانية لأن الوقت للأولى وأما يفعل

تفقت يقال يجوز حاجته بالفتح ينجزها بالضم نجزها قضاها. وأنجز الوعد وأنجز حرماً أو عهد (قوله فوزانه) أي محاذيه ومساويه يقال هذا ليوافق هذا إذا كان على رتبة أو كان محاذيه (قوله أفضى إلى إسقاط الفرض) أي أدى إلى لزوم ذلك فأسقطه يقال أفضى يده إلى الأرض إذا مسها بباطن راحته في سجوده قاله الجوهري (قوله كيفية الأداء) كلمة متسوية إلى كيف وهي للاستفهام عن الأحوال (قوله مسافة) مأخوذة من السوف وهو النعم. وكان الدليل إذا أشكل عليه الطريق بأخذ التراب فيشمه (قوله جده بالسير) لعلمه مأخوذة من الجد ضد الخزل يقال جدي الأمر يجد جداً أو أجدي في الأمر مثله وأنه لحاد

الثانية بعد الأولى فلا بد من تقديم المنبوع والشرط الثالث التتابع وهو أن لا يفرق بينهما والدليل عليه أنهما كالصلاة الواحدة فلا يجوز أن يفرق بينهما كالأبجوز أن يفرق بين الركعات في صلاة واحدة فإن فصل بينهما بفصل ولو بل بطل الجمع وإن فصل بينهما بفصل يسير لم يضر وإن أخر الأولى إلى الثانية لم يصح إلا بالنية لأنه قد يؤخر للجمع وقد يؤخر لغيره فلا بد من نية بتميزها التأخير المشروع عن غيره ويجب أن ينوي في وقت الأولى وأما الترتيب فليس بواجب لأن وقت الثانية وقت الأولى بخلاف البداهة بما شاء منهما وأما التتابع فلا يجب لأن الأولى مع الثانية كصلاة فائتة مع صلاة حاضرة بخلاف التفریق بينهما

(فصل) ويجوز الجمع بين الصلاتين في المطر في وقت الأولى منهما لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر قال مالك رحمه الله أرى ذلك في وقت المطر وهل يجوز أن يجمع بينهما في وقت الثانية فيه قولان قال في الاملاء يجوز لأنه عذر يجوز الجمع به في وقت الأولى بخلاف الجمع في وقت الثانية كالسفر وقال في الأم لا يجوز لأنه إذا أخر بما انقطع المطر فجمع من غير عذر

(فصل) فإذا دخل في الظهر من غير مطر ثم جاء المطر لم يجز له الجمع لأن حجب الرخصة حدث بعد الدخول فلم يتعلق به كالدخول في صلاة ثم سافر فإن أحرم بالأولى مع المطر ثم انقطع في أثناءها ثم عاد قبل أن يسلم ودام حتى أحرم بالثانية جاز الجمع لأن العذر موجود في حال الجمع وإن عدم فيما سواها من الأحوال لم يضر لأنه ليس بحال الدخول ولا بحال الجمع

(فصل) ولا يجوز الجمع إلا في مطر بيل الثياب وأما المطر الذي لا بيل الثياب فلا يجوز الجمع لأجله لأنه لا يتأذى به وأما الثلج فإن كان بيل الثياب فهو كالطمر وإن لم يبل الثياب لم يجز الجمع لأجله فأما الوحد والريح والظلمة والمرض فلا يجوز الجمع لأجلها فإنها قد كانت في زمان النبي ﷺ ولم ينقل أنه جمع لأجلها وإن كان يصلي في بيته أو في مسجد ليس في طر به إلى مطر ففيه قولان قال في القديم لا يجوز لأنه لا يستق عليه في فعل الصلاة في وقتها وقال في الاملاء يجوز لأن النبي ﷺ كان يجمع في المسجد ويؤتى ثروا به إلى المسجد ويحجب المسجد

(باب صلاة الخوف) ويجوز صلاة الخوف في قتال الكفار لقوله عز وجل وإذا كنتم فيها فأفقت ثم الصلاة فأنتم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم وكذلك يجوز في كل قتال مباح كقتال أهل البني و قتال قطاع الطريق لأنه قتال جائز فهو كقتال الكفار وثاني القتال المحظور كقتال أهل العدل و قتال أصحاب الأموال لأخذ أموالهم فلا يجوز فيه صلاة الخوف لأن ذلك رخصة وتخفيف فلا يجوز أن يتعلق بالمعاصي ولأن فيه إغارة على المعصية وهذا لا يجوز

(فصل) وإذا أراد الصلاة لم يغسل الماء أن يكون العدو في جهة القبلة أو في غيرها فإن كان في غير جهة القبلة ولم يؤمنوا وفي المسلمين كثرة جعل الإمام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة صلى معه ويجوز أن يصلي بالطائفة التي معه جميع الصلاة ثم يخرج إلى وجه العدو ثم يجيئ بالطائفة الأخرى فيصلي بهم فيكون مشغلاً بالثانية وهم مفترضون والدليل عليه ما روى أبو بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بالذين خلفه ركعتين والذين جاؤا ركعتين فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم أربعة وأولاه ركعتين ويجوز أن يصلي بأحدى الطائفتين بعض الصلاة وبالأخرى البعض وهو أفضل من أن يصلي بكل واحدة منهم جميع الصلاة لأنه أخف فإن كانت الصلاة ركعتين صلى بالطائفة التي معه ركعة وبنيت قائماً وأتمت الطائفة لأنفسهم ونصرف إلى وجه العدو ونجى الطائفة الأخرى و صلى معهم الركعة التي بقيت من صلاته و بنيت قائماً وأتمت الطائفة الأخرى ثم يسلم بهم والدليل عليه ما روى صالح بن خوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف فذكر مثل ما قلنا

بجدومعناه اجتمع في السبر وحت (قوله أرى ذلك) بضم الالف أي أظن وأحسب فيها بترأى ذلك فإذا فتحت الالف فهو من الرأي الذي هو القياس والنظر

(باب صلاة الخوف) القتال المحظور هو للمنوع كقتال المسلمين وأهل الذمة والمعاهدين. النبي يذكر في موضعه. (قوله يوم ذات الرقاع) قيل موضع في أرضه سواد وياض كأنه ثوب مرقع وقيل إن الصحابة رضي الله عنهم اشتبكوا

فصل ونفارق الطائفة الأولى الإمام حكا وفعلنا فإن لحقها سهو بعد المفارقة لم يتحمل عنهم الإمام وإن سها الإمام لم يترحم سهوه وهمل يقرأ الإمام في انتظاره قال في موضع إذا جهات الطائفة الثانية قرأ وقال في موضع بطل القراءة حتى تدركه الطائفة الثانية في أمحاننا من قال فيه قولان أحدهما لا يقرأ حتى نجيء الطائفة الثانية فيقرأ معها لا تقرأ مع الطائفة الأولى قراءة تامة فيجب أن يقرأ مع الثانية أيضا قراءة تامة والقول الثاني أنه يقرأ وهو الأصح لأن أفعال الصلاة لا تخلو من ذكر والقيام لا يصلح لذكر غير القراءة فوجب أن يقرأ ومن أمحاننا من قال إن أراد أن يقرأ سورة قصيرة لم يقرأ حتى لا يفوت القراء على الطائفة الثانية وإن أراد أن يقرأ سورة طويلة قرأ لأنه لا يفوت عليهم القراءة وحل القولين على هذين الحالتين وأما الطائفة الثانية فأنهم يفارقون الإمام فعلا ولا يفارقونه حكا فإن سهوا وتحمل عنهم الإمام وإن سها الإمام لترحم سهوه وهمل يفارقونه قال الشافعي رحمه الله في سجود السهو يفارقونه بعد التشهد لأن المسبوق لا يفارق الإمام إلا بعد التشهد وقال في الأم يفارقونه عقيب السجود في الثانية وهو الأصح لأن ذلك أخف ويفارق المسبوق لأن المسبوق لا يفارق حتى يسلم الإمام وهذا يفارق قبل التسليم فإذا قلنا بهذا قبل يشهد الإمام في حال الانتظار فيه طريقان من جهة أمحاننا من قال فيه قولان كالتقراء ومنهم من قال يشهد قولاً واحداً أو يخالف القراءة فإن في القراءة قاء فقرأ مع الطائفة الأولى فلم يقرأ حتى تدركه الطائفة الثانية فيقرأ معها والتشهد لم يفعله مع الطائفة الأولى فلا ينظر

فصل وإن كانت الصلاة مقر يصلي بإحدى الطائفتين ركعة وبالأخرى ركعتين وفي الأفضل قولان قال في الأملاء الأفضل أن يصلي بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين لما روي أن علياً رضي الله عنه صلى ليلة الطهر برعكزا وقال في الأم الأفضل أن يصلي بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة وهو الأصح لأن ذلك أخف لأنه تشهد بكل طائفة تشهدين وعلى القول الآخر تشهد الطائفة الثانية ثلاث تشهدات فإن قلنا يفوله في الأملاء فارقته الطائفة الأولى في القيام في الركعة الثانية لأن ذلك موضع قيامها وإذا قلنا يفوله في الأم فارقته بعد التشهد لا نه موضع تشهدها وكيف ينتظر الإمام الطائفة الثانية فيه قولان قال في المختصر ينتظرهم جالسا حتى يدركوا بعد القيام من أول الركعة لأنه إذا انتظرهم قائما فأنهم معه بعض القيام وقال في الأم إن انتظرهم قائما فأنهم في صلاة القاع عدا في المنتظرهم جالسا فأنهم في الانتظار قائما أفضل وهو الأصح لأن القيام أفضل من التمدد ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة القاع عدا في النصف من صلاة القائم

فصل وإن كانت الصلاة ظهرا أو عصر أو عشاء وكان في الحضر صلى بكل طائفة ركعتين وإن جعلهم أو مع فرق وصلى بكل طائفة ركعة في صلاة الإمام قولان أحدهما أنها تبطل لأن الرخصة وردت بانتظار من فلا يجوز الزيادة عليهما والثاني أنها لا تبطل وهو الأصح لأنه قد يحتاج إلى أربع انتظارات بأن يكون المسامون أربع جماعة والعدو جماعة فيحتاج أن يقف بأزاء العدو ثمانية أصلي عاتنه مائة ولأن الانتظار الثالث والرابع بالقيام والقراءة والجلوس والذكر وذلك لا يبطل الصلاة فإن قلنا إن صلاة الإمام لا تبطل بصلاة الطائفة الأخيرة لأنهم لم يفارقوا الإمام والطائفة الأولى والثانية والثالثة فارقوه بغير عنبر ومن فارق الإمام بغير عنبر في بطلان صلاته قولان فإن قلنا إن صلاة الإمام تبطل في وقت بطلانها وجهان قال أبو العباس تبطل

في تلك الغزاة فنقبت أقدامهم من الحفا أو شدته حتى شدوا على أقدامهم الخرق وهي الرقاع لعدم الثعالذ كره البخاري ومسلم مسند إلى أني موسى الأشعري رضي الله عنه وقيل أنها أرض خشنة مشي فيها ثمانية نفر فنقبت أقدامهم وذهبت أطرافهم فكانوا يرفعون أطرافهم بالخرق (قوله ليلة الطهر) أي ليلة كانت في أيام صيفين اتصل قتالهم ليلا ونهارا وقد ذكرها عمر بن الفارض في كلامه فقال : حتى لا يسمع من الإبطال الأهرير . قبل

وكان تكلم الإبطال رمزا * ونخمة بها مثل الطهر

وأصله الصوت المدحود يقال كثرت فيها القتلى كلما قتل قتيل كبير على فيبلغ تكبيراته سبع مائة فصاربت ثلاثي الشدة ويقال هر الكلب يهرهرا وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد . قال الأعشى

وليلة لا يستطيع نباحا * بها الكلب الأهريرا

وهذا فلان السكاس والحرب إذا ذكرها هرا . قال عنترة * وتركمهم حتى نهر العوالي *

بالانتظار الثالث فتصح صلاة الطائفة الأولى والثانية والثالثة وأما الرابعة فإن علموا بطلان صلاته بطلت صلاتهم وإن لم يعلموا لم تبطل وقال أبو اسحق المنصور أنه تبطل صلاة الإمام بالانتظار الثاني لأن النبي ﷺ انتظر الطائفة الأولى حتى فرغت ورجعت إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وانتظر بقدر ما أتمت صلاتها وهذا قد زاد على ذلك لأنه انتظر الطائفة الأولى حتى أتمت صلاتها ومضت إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الثالثة وهذا زاد على انتظار رسول الله ﷺ فعلى هذا إن علمت الطائفة الثالثة بطلت صلاتهم وإن لم يعلموا لم تبطل

(فصل) وإن كان العدو من ناحية القبلة لا يسترهم عنهم شيء وفي المسلمين كثرة صلى بهم صلاة رسول الله ﷺ بعصفان فبحرم بالطائفتين و يسجد معه الصف الذي يليه فإذا رفعوا يسجد الصف الآخر فإذا سجد في الثانية حرس الصف الذي يسجد في الأولى ويسجد الصف الآخر فإذا رفعوا يسجد الصف الآخر لما روى جابر وابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى هكذا

(فصل) ولا يحمل في الصلاة سلاما نجسا ولا ما يأتى به الناس من الرمح في وسط الناس وهل يجب حل ما سوا ما قال في الأم يستحب وقال بعده يجب قال أبو اسحق المروزي فيه قولان أحدهما يجب لقوله عز وجل ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم فدل على أن عليهم جناحا إذا وضعوا من غير أذى ولا مرض والثاني لا يجب لأن السلاح إنما يجب حله للقتال وهو غير مقاتل في حال الصلاة فلم يجب حله ومن أصحابنا من قال إن كان السلاح يدفع به عن نفسه كالسيف والكلب وجب حله وإن كان يدفع به عن نفسه وعن غيره كالرمح والسنان لم يجب وحل القولين على حديثي الحافظين والصحيح ما قال أبو اسحق

(فصل) وإن واشتد الخوف ولم يتمكن من تفريق الجيش صلوا رجالا وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها لقوله عز وجل فإن خفتم فرجالا أو ركباناً قال ابن عمر مستقبل القبلة وغير مستقبلها وروى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إذا كان الخوف أكثر من ذلك صلى راكبا أو قائما يومي إيماء قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يضرب الضربة ويضعن القطعة فإن تابع أو عمل ما يطول بطلت صلاته وحكي الشيخ أبو حامد الأسفرائيني عن أبي العباس رحمه الله أنه قال إن لم يكن مضطرا إليه بطلت صلاته وإن كان مضطرا إليه لم يبطل كالكلى وحكى عن بعض أصحابنا أنه قال إن اضطرا إليه فعل ولكن نلزمه الإعادة كما نقول فيمن لم يجد ماء ولا ترابا أنه يصلي ويبعد فإن استفتح الصلاة راكبا ثم أمن فنزل فإن استدبر القبلة في النزول بطلت صلاته لأنه ترك القبلة من غير خوف وإن لم يستدبر قال الشافعي رحمه الله يني على صلاته لأنه عمل قليل فلم يمنع البناء وإن استفتحها راكبا خلف فركب قال الشافعي ابتداء الصلاة وقال أبو العباس إن لم يكن مضطرا إليه ابتداء لأنه عمل كثير لا ضرر به اليعمان كان مضطرا لم يبطل لأنه مضطرا إليه فلم يبطل كالكلى وقول أبي العباس أقبس والأول أشبه بظاهر النص

(فصل) إذا رأوا سوادا فظنوه عدوا وصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان أنه لم يكن عدوا ففقه قولان أحدهما يجب الإعادة لأنه فرض فلم يسقط بالخطأ كما لو ظن أنه آتى بفرض ثم علم أنه لم يأت به والثاني لا إعادة عليه وهو الأصح لأن العلة في جواز الصلاة شدة الخوف والعلة موجودة في حال الصلاة فوجب أن يحزونه كما لو رأى عدوا فظن أنهم على قصد ففقه بالأيام ثم علم أنهم لم يكونوا على قصد فأما إذا رأى العدو تخافهم فصلى صلاة شدة الخوف ثم بان أنه كان بينهم حاجز من خندق أو ماء ففيه طريقتان من أصحابنا من قال على قولين ككالي قبلها ومنهم من قال يجب الإعادة ههنا قولنا واحدا لأنه قرأ في ترك تأمل المانع فلزمه الإعادة فأما إذا غشيه سيل أو طلبة سبع جاز أن يصلى صلاة شدة الخوف فإذا أمن لم تلزمه الإعادة

(قوله فرجالا أو ركباناً) جمع راكبا مثل صاحب وصحاب (قوله رأوا سوادا) السواد الشخص وجمعه أسودة وسواد العسكر كما فيه من الآية وغيرها (قوله على قصد) أي على طريقته التي يقصدها ويأتيها يقال قصد الشيء إذا أتاه وقصد إليه (قوله بينهم حاجز) الحاجز ما يكون بين الشيئين وسعى الحجاز لأنه حجز بين نجد والنور وهو مأخوذ من حجزه بحجزه حجزا أي منعه وكفه كأنه يمنع من وصول أحد الجانبين إلى الآخر الخندق معروف وهو حفير في الأرض يدار على البلدة تنفع من العدو

قال المزني قياس قول الشافعي رحمه الله ان الاعادة عابه لانه غير نادر والمذهب الاول لان جنس الخوف معناه فسق
الفرع بجميعه

باب ما يكره لبسه وما لا يكره

يحرم على الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس والجلوس وغيرهما لما روي حذيفة قال لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ليس الحرير والديباج وان تجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة فان كان بعض الثوب ابر يساو بعضه قطناً
فان كان الابر يسم أكثر لم يحل وان كان أقل كالحز لحنه صوف وسداه ابر يسم حل لما روي عن ابن عباس قال انما سئى الذي
عن الثوب المصمت من الحرير فثما العلم وسداه الثوب قليل يسم بمائس ولأن السرف يظهر بالأكثر دون الأقل وان كان
نصفين فيه وجهان أحدهما انه يحرم لانه ليس الغالب الخلال والثاني انه يحل وهو الأصح لان التحريم ثبت بغلبة المحرم
والحرم ليس بغالب وان كان في الثوب قليل من الحرير والديباج كالحبة المكشوفة بالحرير والمجيب بالديباج وما أشبههما
لم يحرم ذلك لما روي علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهة مكشوفة الحبيب والسكين والفرجين بالديباج فان كان له جبة مخشوفة بالابر يسم لم يحرم
لبسها لان السرف فيها غير ظاهر

فصل قال في الام وان توقي المحارب لبس الديباج كان أحب الي فان لبسه فلا بأس والدليل عليه انه يحصنه ويمنع من
وصول السلاح اليه وان احتاج الى لبس الحرير للحكة جاز لما روي أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير
ابن العوام رضي الله عنهما في لبس الحرير من الحكة

فصل فأما الذهب فلا يحل للرجال استعماله لما روي علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرير والذهب ان هذين
حرام علي ذكور أمتي حل لائهما ولا فرق في الذهب بين القليل والكثير لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخنم بالذهب حرم
الخاتم مع قلته ولأن السرف في الجميع ظاهر وان كان في الثوب ذهب قصدي وتغير بحيث لا يبين لم يحرم لبسه لانه ليس فيه
سرف ظاهر وان كان له درع منسوج بالذهب أو بيضة مطوية بالذهب وأراد لبسها في الحرب كان وجهاً يقوم مقامه يحرم وان
لم يجد وطأته الحرب جاز لانه موضع ضرر وقد كان اضطر الى استعمال الذهب جاز لما روي ان عرقين أسعد أصيب أسفه بعم
الكلاب فاتخذ أنفاً من فضة فأتى عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب ويحل لئلا لبس الحرير وليس الحاق من
الذهب لحديث علي كرم الله وجهه

فصل ويجوز أن يلبس دابته وأدانته جلد ساموي الكلب والخنزير لانه ان كان مذبوحاً فهو طاهر وان كان غير مذبوح فالمنع
من استعماله للنجاسة ولا تعبد على الدابة والاداة وأما جلد الكلب والخنزير فلا يجوز استعماله في شيء من ذلك لان الخنزير لا يحل

ومن باب ما يكره لبسه

الديباج جنس من ثياب الحرير غليظ صفيق والابر يسم الحرير أيضاً وفيه لغات أفصحها يكسر الهززة والراء واخر
لحنه صوف وسداه ابر يسم لحنه بفتح اللام وبضمها أيضاً من الجوهري ياطنه وهو نقيض السدا وهو الظاهر
(قوله المصمت من الحرير) هو الخالص الذي لا تخالطه قطن ولا كتان ولا سواء والمصمت من الخيل البهيض أي الذي لا يخالط
لونه لون آخر (قوله الحبة المكشوفة) الحبة معروفة وهي ثوبان يخالطان ويحشى بينهما قطن تتخذ لحد وكفة القميص
ما استدار حول الذيل وكان الاصمعي يقول كل ما استطال فهو كفة بالضم نحو كفة الثوب أي حاشيته وكل ما استدار فهو
كفة بالكسر نحو كفة النيران وكفة المائدة وهي حبالته ولعل أصله من الكف وهو المنع والتوقف (قوله المجيب بالديباج)
المجيب هو القميص الذي يدخل فيه الرأس ما أخذ من جلب يجوب اذا قطع مثل قوله تعالى جابوا الصخر بالواد أي قطعوا
(قوله مكشوفة الفرجين) هما الموضعان المشقوقان من قدام القميص ويخلفه يفعل ذلك قوم للركوب (قوله صدي وتغير)
أي ركب الصدا بالهمز وهو ما يلبس بالذهب ويركبه من الوسخ والطبع فيزال عنه بالصل. فليجأ له الحرب أتمه بفتح من غير استعداد
هذا (قوله أنفاً من ورق) والخشب السابق قد ذكرنا

الاتقاع به والكاتب لا يحمل الا لحاجة وهو الصيد وحفظ الماشية والدليل عليه قوله **عليه السلام** من اقتنى كتابا الا كتاب صيد او ماشية نقص من أجره كل يوم قبرا اطلاق ولا حاجة الى الاتقاع بحلده بعد المباح فلم يحمل وبالله التوفيق

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

صلاة الجمعة واجبة لما روى جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله **عليه السلام** فقال اعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله امام عادل أو جائز استخفافا أو جهودا فلا جمع الله له شمله ولا يتركه في أمره

فصل في استحباب الجمعة على صبي ولا يجزى عنه لانه لا يجب عليهما سائر الصلوات فالجمعة أولى ولا يجب على المرأة لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله **عليه السلام** من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الاعلى امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض ولأنها تختلط بالرجال وذلك لا يجوز ولا يجب على المسافر للخير ولأنه مشغول بالسفر وأسبابه فلو أوجبت عليه انقطاع عنه ولا يجب على العبد للخير ولأنه ينقطع عن خدمة مولاه ولا يجب على المريض للخير ولأنه يشق عليه القصد وأما الأعمى فإنه ان كان له قائد لم يتركه وان لم يكن له قائد لم يتركه لأنه يخاف الضرر مع عدم القائد ولا يخاف مع القائد ولا يجب على المقيم في موضع لا يسمع النداء من البلد الذي يقام فيه الجمعة أو القرية التي اقام فيها الجمعة لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي **عليه السلام** قال الجمعة على من سمع النداء والاعتبار في سماع النداء أن يقف المؤذن في طرف البلد والأصوات عادية والريح ساكنة وهو مستمع فإذا سمع نداءه وان لم يسمع لم يتركه ولا يجب على خائف نفسه أو ماله لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي **عليه السلام** قال من سمع النداء فلم يحجبه فلا صلاة له الا من عذر قالوا يا رسول الله وما العذر قال خوف أو مرض ولا يجب على من في طريقه الى المسجد مطر يبل ثيابه لانه يذوق بالفساد ولا يجب على من له مريض يخاف ضياعه لأن حق المسلم آتكم من فرض الجمعة ولا يجب على من له قريب أو صهر أو ذوو ودين يخاف موته لما روى انه استصرخ على سعيد بن زيد بن عبد الله بن عمر يدعي الى الجمعة فترك الجمعة ومضى اليه وذلك لما بينهما من القرابة فإنه ابن عمه ولأنه يلحقه بقوله ذلك من اذا لم يكن ما يلحقه من مرض أو أخذ مال

فصل في وجوب الجمعة عليه لا يجب عليه وان حضر الجامع الا المريض ومن في طريقه مطر لانه انما يجب عليهما لما اشقة وفقدت بالخصور وان اتفق يوم عيده يوم جمعة حضر أهل السواد فصلوا العبد جاز أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال في خطبته أيها الناس قد اجتمع عيدان في يومكم هذا فمن أراد من أهل العالية أن يصلي معنا الجمعة فليصل ومن أراد أن ينصرف فليصرف ولم ينكر عليه أحد ولأنهم اذا قصدوا في البلد لم ينهوا بالعبد فمن خرج جوا نهر جمعوا للجمعة كان عليهم في ذلك مشقة والجمعة تسقط بالمشقة ومن أمها بئامن قال يجب عليهم الجمعة لأن من لزمته الجمعة في غير يوم العيد وجبت عليهم في يوم العيد كما أهل البلد والمنصوص في الأم هو الأول

فصل في وجوب الجمعة عليه بخير بين الظهر والجمعة فإن صلى الجمعة أجزأه عن الظهر لأن الجمعة أعظم من الظهر فإذا حل على نفسه وفعل أجزأه كالمريض اذا حل على نفسه فصل من قيام واذا أراد أن يصلي الظهر جاز لانه فرض غير ان التسحب أن لا يصلي حتى يعلم ان الجمعة قد طأت لانه بمنزلة العذر فيصلي الجمعة فإن صلى في أول الوقت ثم زال عذره والوقت باق لم يجب عليه الجمعة وقال أبو بكر بن الحداد انصرى اذا صلى الصبي الظهر ثم بلغ والوقت باق لزمه الجمعة وان صلى غيره من العذرة من المعذورين

﴿ ومن باب صلاة الجمعة ﴾

اقتنى كتابا أي اتخذوا اقتنى فلان المال أي اتخذ لنفسه لا لتجارة (قوله فلا جمع المنة شارة) انما العمل الجمع يقال أمر شامل أي جامع. وشملهم الأمر يشملهم أي عظمهم وشملهم بالفتح يشملهم لغته وجمع الله شملهم أي ما شئت من أمرهم. وفرق الله شملهم أي ما اجتمع (قوله والأصوات هادئة) بالهمز أي ساكنة. يقال هذا هادئ أو عنده سكن واحد (قوله استصرخ على سعيد بن زيد) قال الحروي استصرخ الخ الحى على الميت ان يستغاث بالمقام بأمر الميت فيعين عليه على ذلك (قوله أهل السواد) هم أهل القرى والمزارع حول المدينة الكبيرة. قال الجوهري وسواد البصرة والكوفة قراهما (قوله أهل العالية) قال الجوهري العالية ما فوق نجد الى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والآها والنسبة اليها عالي. ويقال أيضا علوى على غير قياس (قوله حل على نفسه) أي كلفها يقال حل على نفسه في السير أي جهدها فيه

لم يلزمه الجمعة لأن ما صلى أصلي ليس بفرض وما صلى غيره فرض والمذهب الأول لأن الشافعي نص على أن العبي إذا صلى في غير يوم الجمعة الظهر ثم بلغ والوقت باق لم يجب عليه إعادة الظهر فكذلك الجمعة وإن صلى المعذور الظهر ثم صلى الجمعة سقط الفرض بالظهر وكانت الجمعة نافلة وحكى أبو اسحق الرزوي أنه قال في القديم بحسب الله بآتيهم ما شاء والصحيح هو الأول وإن أخر المعذور الصلاة حتى قامت الجمعة صلى الظهر في الجماعة قال الشافعي رحمه الله وأحب إخفاء الجماعة لئلا ينهضوا في الدين قال ثمهاينا فإن كان عندهم ظاهرا لم يكره إظهار الجماعة لأنهم لا يهتمون مع ظهور العذر وأما من يجب عليه الجمعة فلا يجوز له أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة فإنه مخاطب بالسعي إلى الجمعة فإن صلى الظهر قبل صلاة الإمام ففيه قولان قال في القديم تجزئه لأن الفرض هو الظهر لأنه لو كان الفرض هو الجمعة لوجب قضاءؤها كسائر الصلوات وقال في الجديد لا تجزئه ويلزمه إعادةنها وهو الصحيح لأن الفرض هو الجمعة لا تعلو كان الفرض هو الظهر والجمعة يدل عنه لما أتم بترك الجمعة إلى الظهر كالأيام بترك الصوم إلى العتق في الكفارة وقال أبو اسحق إن انفق أهل بلد على فعل الظهر أعتوا بترك الجمعة إلا أنه يجزئهم لأن كل واحد منهم لا يفتقد الجمعة والصحيح أنه لا يجزئهم على قوله الشديد لأنهم صلوا الظهر وفرض الجمعة متوجه عليهم

فصل ١٠ ومن لزمت الجمعة وهو يريد السفر فإن كان يخاف فوت السفر جازاً ترك الجمعة لأنه ينقطع عن الصحة فينظر
 وإن لم يخف الفوت لم يجز أن يسافر بعد الزوال لأن الفرض قد توجه عليه فلا يجوز تنقيته بالسفر وهل يجوز قبل الزوال فيه
 قولان أحدهما يجوز لأنه لم يجب عليه فلم يحرم التفويت كبيع المال قبل الحول والثاني لا يجوز وهو الأصح لأنه وقت وجوب
 التسبب بدليل أن من كان داره على بعد زمة القصد قبل الزوال وجوب التسبب كوجوب الفعل فإذا لم يجز السفر بعد وجوب
 الفعل لم يجز بعد وجوب التسبب

فصل ١٠ وأما البيع فيتنظر فيه فان كان قبل الزوال لم يكره له وان كان بعد الزوال وقبل ظهور الامام كره فان ظهر الامام وأذن المؤذن حرم لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فان تباع رجلان أحدهما من أهل فرض الجمعة والآخري ليس من أهل الفرض إنما جعلا لأن أحدهما توجه عليه الفرض وقد اشتغل عنه والآخري شغل عنه عن الفرض ولا يبطل البيع لأن التهيؤ لا يخص بالعقد فلم تنع الصحة كالصلاة في أرض معصوبة

فصل ١٠ ولا تصح الجمعة الا في ائمة يثقون بها من تعقد بهم الجمعة في بلد أو قرية لانه لم تقم الجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في أيام الخلفاء الا في بلاد أو قرية ولم ينقل عنها اقيم في بلد أو قرية خرج أهل البلد الى خارج البلد فصاروا الجمعة لم يجز لانه ليس بوطن فلم تصح فيه الجمعة كالبدو وان اهدم البلد فأقام أهله على عمارته فحضر الجمعة لزعمهم فأقامها لانهم في موضع الاستيطان

(فصل) ولا تصح الجمعة الا بأثر بعين نفس المار وي جابر رضي الله عنه قال حفت السنة ان في كل ثلاثة لما ما في كل أربعين
خسافون في ذلك الجمعة وأضحى وفطر او من شرط العدد ان يكونوا رجالا اخرار عتلاء مقيمين في الموضوع فأما النساء والعبيد
والمسافرون فلا تنعقد بهم الجمعة لانه لا يجب عليهم الجمعة فلا تنعقد بهم كالصبيان وهل تنعقد بمقيمين غير مستوطنين فيه
وجهمان قال ابو علي بن ابي هريرة تنعقد بهم لانه تزمهم الجمعة فانعقدت بهم كالستوطنين وقال ابو اسحق لا تنعقد لان النبي
ﷺ خرج الى عرفات وكان معه أهل مكة وهم في ذلك الموضوع مقيمون غير مستوطنين فلو انعقدت بهم الجمعة لأقامها فان
أحرم بالعدد ثم انقصوا عنه فقيمة ثلاثة أقوال أحدها ان نقص العدد عن أربعين لم تصح الجمعة لانه شرط في الجمعة فشرط في
جميعها كالموقف والثاني ان يبقى معه اثنان أتم الجمعة لانهم يصبرون ثلاثة وذلك جمع مطلق فاشبه الاربعين والثالث ان يبقى معه
واحد أتم الجمعة لان الاثنين جماعة وخرج المزي رحمه الله قولين آخر من أحدهما ان يبقى وحده جاز أن يتم الجمعة كما قال الشافعي
رحمه الله في امام أحرم بالجمعة ثم أحدث انهم يسمون صلاتهم وحداثا ركعتين والثاني ان كان قد صلى ركعة ثم انقصوا أتم الجمعة

(قوله السبب) أى التوصل وهو تفعل من السبب وهو الحبل الذى يتوصل به (قوله انفضوا) أى تفرقوا يقال فضضت القوم فانفضوا أى تفرقتهم فتفرقوا وكل شيء تفرق فهو منقضى. قال الأزهري وأصله من فضضت الشيء إذا ذاقفته وكسرتة والفضض الماء السائل (قوله وحدانا) جمع واحد مثل راع وربعان وناع ونعبان ويجوز أن يكون جمع وحيد مثل جرب وجربان.

وان انقضوا قبل الركعة لم يتم الجمعة كما قال في المسبوق اذا أدرك مع الامام ركعة أم الجمعة وان لم يدرك ركعة أم الظهر فن
أصحها بأن من أثبت القولين وجعل في المسئلة حجة أقوال ومنهم من لم يثبت فقال اذا أحدث الامام يتنون على صلاتهم لان
الاستحلاف لا يجوز على هذا القول فينبون على صلاتهم على حكم الجماعة مع الامام وهما الامام لا تتعاقب صلاته بصلاة من
خلفه وأما المسبوق فانه يبنى على جمعة تمت شر وطها وهاهي ثم تتم جمعة فيبنى الامام عليها

(فصل) ولا تصح الجمعة الا في وقت الظهر لانها فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة السفر وصلاة الحضر فان خطب
قبل دخول الوقت لم تصح لان الجمعة ردت الى ركعتين بالخطبة فاذا لم تجز الصلاة قبل الوقت لم تجز الخطبة فان دخل فيها في وقتها
ثم خرج الوقت لم تجز فعل الجمعة لانه لا يجوز زابتدؤها بعد خروج الوقت فلا يجوز زاعتها كالخروج ويتم الظهر لانه فرض رد
من أربع الى ركعتين بشرط يختص به فاذا زال الشرط أم كالسافر اذا دخل في الصلاة ثم قدم قبل ان يتم وان أحرم بها في الوقت
ثم شك هل خرج الوقت أم الجمعة لأن الأصل بقاء الوقت وحجة القرض فلا يطل بانك وان ضاق وقت الصلاة ورأى انه ان
خطب خطبتين خفيفتين وصلى ركعتين لم يذهب الوقت لمهم الجمعة واذا رأى انه لا يمكن ذلك صلى الظهر

(فصل) ولا تصح الجمعة حتى تقدمها خطبتان للاروى ان النبي ﷺ قال صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يصل الجمعة الا
بخطبتين وروى ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما ولأن السلف
قالوا انما قصرت الجمعة لأجل الخطبة فاذا لم يخطب رجع الى الأصل ومن شرط الخطبة العدد الذي تتعقد به الجمعة لقوله تعالى
اذ أنذرتهم للصلاة من يوم الجمعة فأسعوا الى ذكر الله والذي ذكر الله الذي يفعل بعد النداء هو الخطبة ولأنه ذكر شرط في صحة الجمعة
فشرط فيه العدد كتنكير الاحرام فان خطب بالعدد ثم انقضوا وعادوا قبل الاحرام فان لم يطل الفصل صلى الجمعة لأنه ليس
بأكثر من الصلاتين المجموعتين ثم الفصل ليس بالجمع فكذلك لا يمنع الجمع بين الخطبة والصلاة وان طال الفصل قال
الشافعي رحمه الله أحيت ان يبتدىء الخطبة ثم يصلي بعدها الجمعة فان لم يفعل صلى الظهر واختلاف أصحابنا فيه فقال أبو العباس
تجب إعادة الخطبة ثم يصلي بعدها الجمعة لأن الخطبة مع الصلاة كالصلاتين المجموعتين فكذلك لا يجوز الفصل الطويل بين
الصلاتين لم يجز بين الخطبة والصلاة وما نقله المزني لا يعرف وقال أبو اسحق يستحب أن يعيد الخطبة لأنه لا يأمن أن ينقضوا
مرة أخرى فجعل ذلك عذرا في جواز البناء وأما الصلاة فانها واجبة لأنه بقدر على فعلها فان صلى بهم الظهر جاز بناء على أصله
اذا اجتمع أهل بلد على ترك الجمعة ثم صلوا الظهر أجزأهم وقال بعض أصحابنا يستحب إعادة الخطبة والصلاة على ظاهر النص
لانهم انقضوا عنه مرة فلا يأمن أن ينقضوا عنه نائيا فصار ذلك عنرا في ترك الجمعة ومن شرطهما القيام مع القدرة والفصل
بينهما بالجلسة للاروى جابر بن سمرة قال كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيقرأ آيات ويذكر الله عز وجل
ولانه احدى فرضي الجمعة فوجب فيه القيام والعود كالصلاة وهل يشترط فيها الطهارة فيه قولان قال في القديم تصح من غير
طهارة لأنه لو افتقر الى الطهارة لافتقر الى استقبال القبلة كالصلاة وقال في الجديد لا تصح من غير طهارة لأنه ذكر شرط
في الجمعة فشرط فيه الطهارة كتنكير الاحرام وفرضها أربعة أشياء أحدها أن يحمد الله تعالى للاروى جابر بن سمرة
ﷺ يخطب يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوتي واشتد غضبي واجرت وجنتاه كأنه متغير
جيش ثم يقول بعث أنا والساعة كهاتين وأشار بأصبعه الوسطى والتي تلى الابهام ثم يقول ان أفضل الحديث كتاب الله
وخير الهدى هدى محمد ﷺ

يقال لرجل واحد ووحيد وواحد (قوله الخطبة) مشتقة من الخطاب وهو الكلام الى الحاضر يقال خاطبته بالكلام مخاطبة
وخطابا والخطبة على التثنية بالضم وخطب المرأة خطبة بالضم وخطب الرجل بالضم وخطب خطابة بالفتح صار خطيبا
(قوله كأنه متغير جيش) هو الذي يتقدم امام الجيش فينذر الناس للتلايقعوا بهم وأصله الابلاغ والاعلام بالنية بخبر منه
ولا يكون الا في التحذير لا غير (قوله كهاتين) أراد بأصبعيه يريدها لاصفهما واقترب احداهما من الأخرى وقبل فرق
للتفاوت بينهما في الطول فانه شيء قليل (قوله وخير الهدى هدى محمد ﷺ) أي طريقته وسيرته قال الجوهري هدى
هدى فلان أي سار سيرته وفي الحديث فاهتموا هدى عمار وروى الهدى بضم الهاء وفتح الدال وهو ضد الضلال وأصله من

وشر الأمور ومحدثاتها وكل بدعة ضلالة من ترك مالا فلا تله ومن ترك ديناً أوضياعاً قالى والثاني أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن كل عبادة اقتضت إلى ذكر الله عز وجل اقتضت أن يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة والثالث الوصية بتقوى الله عز وجل لحديث جابر ولأن المقصد من الخطبة التوعظة فلا يجوز الاخلال بها والرابع أن يقرأ آية من القرآن لحديث جابر بن سمرة ولأنه أحد فرضي الجمعة فوجب فيه القراءة كالصلاة ويجب ذكر الله تعالى وذكر رسوله ﷺ والوصية في الخطبتين وفي قراءة القرآن وجهان أحدهما أنها تجب في الخطبتين لأن ما وجب في أحد الخطبتين وجب في الأخرى كذكر الله تعالى وذكر رسول الله ﷺ والوصية والثاني لأنها تجب في إحدى الخطبتين وهو النصوص لأنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ أكثر من أنه قرأ في الخطبة وهذا لا يفرض أكثر من مرة ويستحب أن يقرأ سورة ق لأن النبي ﷺ كان يقرأها في الخطبة فلنقرأ آية فيها سجدة فزّل وسجد سجد لأن النبي ﷺ فعل ذلك ثم فعل عمر رضي الله عنه بعده فان فعل هذا وأطال الفصل فيه قولان قال في القديم يفتي وقال في الجديد يستحب أن يقرأ الدعاء فيه وجهان أحدهما يجب وأما الثاني في أقل ما يقع عليه اسم الخطبة ومن أمعنا بنامن قال يستحب وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لاروى أنه سئل عطاء عن ذلك فقال أنه محدث وإنما كانت الخطبة تذكيراً

فصل ومنه أن تكون على منبر لأن النبي ﷺ كان يخطب على المنبر ولأنه أبلغ في الإعلام ومن سنها إذا صعد على المنبر ثم أقبل على الناس أن يسلم عليهم لاروى أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر يوم الجمعة واستقبل الناس قال السلام عليكم ولأنه استقبل الناس في صعوده فإذا أقبل عليهم يسلم ومن سنها أن يجلس إذا سلم حتى يؤذن المؤذن لاروى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا خرج يوم الجمعة جلس يعني على المنبر حتى يسكت المؤذن ثم قام فخطب ويقف على الدرجة التي تلي المستراح لأن ذلك أمكن ويستحب أن يعتمد على قوس أو عصا لاروى الحكم بن حرب قال وفدت على النبي ﷺ فشهدت معه الجمعة فقام متوكفاً على قوس أو عصا ثم دعا الله وأثنى عليه فكانت خير فوات حيات مباركاته ولأن ذلك أمكن له فإن لم يكن معه شيء سكن يديه ومن سنها أن يقبل على الناس ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً لاروى سمرة بن جندب أن النبي ﷺ كان إذا خطبنا استقبلنا بوجوهنا واستقبلنا بوجوهنا ويستحب أن يرفع صوته خديت جابر عاصونه واشتد غضبه ولأنه أبلغ في الإعلام قال الشافعي رحمه الله ويكون كلامه مترسلاً مبدئياً من غير تقف ولا تعطيل لأن ذلك أحسن وأبلغ ويستحب أن يقصر الخطبة لاروى عن عثمان رضي الله عنه أنه خطب وأوجز فقبل له أو كنت تنفست فقال سمعت النبي ﷺ يقول قصر خطبة الرجل مثنة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصر وا الخطبة

فصل والجمعة ركعتان لاروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال صلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر هداة الفطر في إذا دله عليه (قوله شر الأمور ومحدثاتها) أي مخترعاتها وما يحدثه الإنسان ولم يكن قبل لأن الدين يؤخذ باتباع الأثر والافتداء بالسلف الصالح (قوله بدعة) البدعة الحديث في الدين بعد الأكمال، وبدعه نسبة إلى البدعة ومعناه قوله ما كنت بدعاً من الرسل (قوله من ترك ديناً أوضياعاً قالى) قال النضر الضياع العيال وقال القتيبي هذا مصدر ضاع يضيع ضياعاً أراد من ترك عيالاً صغاراً أطفالاً جاء بالمصدر نائباً عن الاسم كما يقول من مات وترك فقراً أي فقراء فإذا كسرت الضاد فهو جمع ضائع مثل جائع وجياع. سمى المنبر منيراً لعلوه وارتفاعه والبر الرفع ومنه سمى المنبر نيراً ونبرة الحرف همزته (قوله المستراح) هي الدرجة التي يقعد عليها الخطيب ليستريح وهو مستفعل من الراحة، والمعنى أنه يستريح من تعب صعوده على المنبر ويرجع إليه نفسه وأصله ستر وح فنفذت فتحة نالوا إلى الأراء فيها ثم قلبت الواو ألفاً (قوله من غير تقف ولا تعطيل) التقف مع رف وهو تحسب الصوت بما يطرِب. والتعطيل التمدد يقال مله عطلة إذا مدّه وتعطط أي تعدد (قوله تنفست) أي غملت قال الجوهري يقال في هذا الأمر تنفس أي مهلة وأنت في نفس من أمرك أي في سعة (قوله مثنة من فقهه) قال أبو زيد أي أنه لخلق وكل شيء ذلك على شيء فهو مثنة له وأنه

ومنزل من هو على نزلت به ه مثنة من مراصد المنبات

و يقال هذا المسجد مثنة للفقهاء وأنت مثنتنا ومحدثنا وعندهنا وحقيقته أنها مفعلة من معني أن التأكيدية غير مشتقة من

ركعتان وصلتا الجمعة ركعتان فقام غير قصر على لسان نبيكم وقد سأل من أقرى ولأنه نقل الخلف عن السلف والسنة أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة الجمعة في الثانية المنافقين لما روى عبد الله بن أبي رافع قال استخلف مروان أبا هريرة على المدينة فبلى بالناس الجمعة فقرأ بالجمعة والمنافقين فقلت يا أبا هريرة قرأت سورتين سمعت علياً قرأهما قال سمعت حبيباً أبا القاسم عليه السلام قرأهما والسنة أن يجهر فيهما بالقراءة لأنه نقل الخلف عن السلف

باب هيئة الجمعة والتكبير

السنة لمن أراد الجمعة أن يغسل لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من جاء منكم الجمعة فليغسل ووقته ما بعد طلوع الفجر إلى أن يدخل في الصلاة فإن اغتسل قبل طلوع الفجر لم يجزه لقوله ﷺ غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم فعلقه على اليوم والأفضل أن يغسل عند الزاوية وحديث ابن عمر رضي الله عنه ولأنه لما أراد أن يقطع الرواح فأتاه فغسل عند الرواح كان أبلغ في المقصود فإن ترك الغسل جاز لما روى سمرة بن أنس رضي الله عنه قال من توضأ فيها أو نعت ومن اغتسل فالفصل أفضل فإن كان جنباً فنوى بالغسل الجنابة والجمعة أجزاء عنهما كالأغسلات المرأة فنوى الجنابة والحيض وإن نوى الجنابة ولم ينو الجمعة أجزاء عن الجنابة في الجمعة فولان أحدهما يجزئ فلا يبرأ للتنظيف وقد حصل ذلك والثاني لا يجزئ لأنه لم ينو فأنشبه إذا اغتسل من غير نية وإن نوى الجمعة ولم ينو الجنابة لم يجزئه عن الجنابة وفي الجمعة وجهان أحدهما وهو المذهب أنه يجزئه عنها لأنه نواها والثاني لا يجزئه لأن غسل الجمعة لا للتنظيف والتنظيف لا يحصل مع بقاء الجنابة ويستحب أن يتنظف بسواك وأخذ الظفر والشعر وقطع الأظفار وتنظيف ما بين أصابع اليدين وتنظيف ما بين أصابع القدمين وأبو هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال من اغتسل يوم الجمعة وامتنع من طيب إن كان عنده وليس أحسن ثيابه وأخرج حتى يأتي المسجد ولم يتخطر رقبته الناس ثم ركع ماشياً لئلا يركع وأضحت إذا خرج الإمام كانت كفارة ما بينهما وبين الجمعة وأفضل الثياب البياض لما روى سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا الثياب البيض فإياها أظهر وأطيب ويستحب للإمام من الزينة أكثر مما يستحب للغير لأنه يقتدى به والأفضل أن يعزم ويرتدي برد لأن النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم كان يفعل ذلك

فصل في استحباب أن يكرأ إلى الجمعة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة

لفظها لأن الحروف لا يشتق منها وإنما سميت حر وقربكها ذكره في الثاني وكذا قال الجوهرى هي مقولة من أن المكسورة المشددة كما تقول معساة من كذا أو ظنة وهو مبنى من عسى وقيل وقال أبو عبيد بن عمير إن هذا ما يستعمل به على فقه الرجل قال أبو منصور جعل أبو عبيد الميم فيه أصالية وهي ميم مقولة فإن كان كذلك فليس هو من هذا الباب وقال الأصمعي أي علامة ذلك وخالف ذلك وكان أبو زرقة يقول مثله بالياء وهي مقولة من أنه يؤنه أنا إذا غلبه بالجمعة قال الجوهرى وحقه عندي أن تكون مثله فعله لأن الميم أصلية في حديث الجمعة ومن استغنى استغنى الله عنه معناه طهره ويرى به كان من استغنى عن الشيء علم بالثقة إليه وقيل معناه الجواز فمن قوله ضو الله ففسهم (قوله وقد سأل من أقرى) قال في التفسير قد خسر من كتب على الله ونسب إليه الباطل

ومن باب هيئة الجمعة والتكبير في قوله غسل الجمعة واجب على كل محتلم قال أصحابنا هو وجوب استحباب لا وجوب الزام قال صاحب التاميل الخبر محمول على أن معنى واجب راتب والراتب هو الدائم (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت الخلة والخصلة هي الخذف وقال في الفائق الباء متعلقة بفعل مضمر أي فيها هذه الخصلة والفعلة بمعنى الوضوء ينال الأفضل وقال في التاميل فيها يعني بالفرصة أخذ وقال آخرون سمعت الفقيه أبا حامد الشاركي يقول أراد في الرخصة أخذها وذلك أن السنة الغسل في يوم الجمعة فاضمر قال أبو عبيد بن جهم قال لا يجوز ونعمت بالياء لأن مجرى الاء فيها مجرى الاء في قات ونعمت (قوله واستغنى) أي استأنه وهو استعمل من السنة أو فاعل من السن أي نظف نفسه ونقاها بالأسواك (قوله ويعزم ويرتدي برد) الإرد عند العرب ما كان من الثياب فيه سواد وبياض وسواء في ذلك كل الألوان يؤتى بها من اليمن من راح في الساعة الأولى وحقيقة الرواح بعد الزوال والغد وفيه أراد بالرواح هنا المضي إلى الجامع وقد يستعمل أحدهما في موضع الآخر مجازاً من

غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وطويت الصحف وتعتبر الساعات من حين طلوع الفجر لآفة أول اليوم وبه يتعلق جواز الغسل ومن أهمها ما من قال نعتب من حين طلوع الشمس وليس بشئ ويستحب أن يمشي إليها وعليه السكينة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ولكن أئتوها وأنتم تسعون وعليكم السكينة فأنذركم فصلوا وما فاتكم فأفوضوا ويستحب أن لا يركب من غير عذر لما روى أوس بن أوس عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال من غسل واغتسل يوم الجمعة بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة أجر عمل سنة صيامها وقيامها ولا يشك بين أصابعه قوله ﷺ أن أحدكم في الصلاة ما دام يعمد إلى الصلاة ويستحب أن يدنو من الإمام حديثاً أوس ولا يتخطى رقاب الناس حديثاً أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما قال الشافعي رحمه الله وإذا لم يكن للإمام طريق لم يكره له أن يتخطى رقاب الناس فإن دخل رجل وليس له موضع وبين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بأن يتخطى رجلاً أو رجلين لم يكره له لأنه يسير وإن كان بين يديه خلق كثير فإن رجلاً قاموا إلى الصلاة أن يتقدموا جلس حتى يقوموا وإن لم يرج أن يتقدموا جاز أن يتخطى ليصل إلى الفرجة ولا يجوز أن يفهم رجلاً من موضعه ليجلس فيه لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول لنفسه اجلس أو توسعوا فإن قام رجل وأجلسه مكانه باختياره جاز له أن يجلس وأما صاحب الموضع فإنه إن كان الموضع الذي يتغلل يعدون الموضع الذي كان فيه في القرب من الإمام كرمه ذلك لأنه أرغبه في القرية وإن فرش رجل ثوب جاء آخر لم يجلس عليه فإن أراد أن ينحبه ويجلس مكانه جاز وإن قام رجل من موضعه لحاجة جلس رجل مكانه ثم عاد فاستحب أن يرد الموضع إليه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع فهو أحق به قال الشافعي رحمه الله وأحب إذا نكس ووجد موضعاً لا يتخطى فيه غيره أن يتحول لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال إذا نكس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول إلى غيره

الشاذي . وقال المروزي أراد خف إليها وأسرع ولم يرد آخر النهار . ويقال تروح القوم وراحوا إذا ذهبوا أي وقت شأوا (قوله فكأنما قرب بدنة) أي تصدق . والقربان الصدقة وكذا الفدية وهو العمل الذي يتقرب به إلى الله تعالى وإلى الجنة . والبدنة الناقة الفدية السميكة وجعها بدن . يقال بدن الرجل إذا سمن . والساعة الأولى والثانية ليس من اعتبار ساعات اليوم بل من تقدم على صاحبه جاز الفضل كذلك ذكره الطوري (قوله وعليه السكينة) قد ذكرت فيما تقدم . والوقار هو الخلم والزينة وقد وفر الرجل يقر وقاراً وقرة فهو وقور قال الرازي

بكل أخلاق الرجال قد مهر * ثبت إذا ما أصبح بالقوم وقر

والتوفير التعظيم والترزين (قوله غسل واغتسل) يروى مخففاً ومشدداً فمن خفف قيل أراد غسل رأسه واغتسل في سائر بدنه وخص الرأس بذلك لما كان عليهم من الشعور ومعاناتهم لها . ومن شدد قيل المعنى جامع وأوجب الغسل على غيره واغتسل هو . قال في الفائق يقال غسل المرأة وغسلها إذا جامعها . ومنه غسل أي جامع مخافة أن يرى في طريقه ما يحرك منه أو غسل بالثديين بالغ في غسل الأعضاء بالتبشير وفيل اغتسل بعد الجماع غسل الجمعة . وفيل غسل أي أسبغ الوضوء أو كماله ثم اغتسل بعد ذلك للصلاة . وفيل المعنى واحد وغاير بين اللفظين كما قال بكر وابتكر ومشى ولم يركب وروى غسل مشدداً بالعين المهملة أي ذاق العسيلة وهي الجائع (قوله بكر وابتكر) جاء في أول اليوم من فوطم بكرة وغدوة . يقال بكر فكبر الغراب لأنه يستيقظ أول النهار . وابتكر قيل معناه أخذ أول الثواب وسبق إليه مأخوذ من ياكورة ألفاً كتهوى أول ما يبيع منها يقال ابتكر إذا جنى البيا كورة . ويقال بل المعنى واحد في الابتكار في الجمعة بلفظين متغايرين ومعناها واحد . قال الأزهري بكر بشدد ويخفف فمن خفف فمعناه خرج من بيته ياكراً ومن شدد فمعناه أسرع إلى الصلاة وبادر إليها . وقال في الشامل في ابتكر تأويلان أحدهما حضر أول الخطبة مشتق من ياكورة الثمرة براداً ولها . والثاني أنه ابتكر العبادة مع بكوره فيه (قوله لا يشيك أصابعه)

فصل وان حضر قبل الخطبة اشتغل بذكر الله والصلاة ويستحب أن يقرأ يوم الجمعة سورة الكهف لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة ويكثر من الصلاة على رسول الله ﷺ في يوم الجمعة لما روى أنس بن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة عليّ ويكثر من الدعاء لأن فيه ساعة يستجاب فيها الدعوة فاعلموا بذلك وإذا جلس الإمام على المنبر انقطع التنقل لما روى عن ثعلبة بن أبي مالك قال فعمود الإمام يقطع السبحة وكلامه يقطع الكلام وانهم كانوا لا يزالون يشدون يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جالس على المنبر فإذا سكنت المؤذن قام عمر فلم يكلم أحد حتى يقضي الخطبتين فإذا أقيمت الصلاة ونزل عمر تكاموا ولأن الثغل في هذه الحالة يمنع الاستماع إلى ابتداء الخطبة فكرهه أن يدخل رجل والإمام على المنبر على ناحية المسجد لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين فإن دخل والإمام في آخر الخطبة لم يصل لأنه يقوته أول الصلاة مع الإمام وهو فرض فلا يجوز أن يشتغل عنها بالنفل

فصل ويجوز الكلام قبل أن يشتدي الخطبة لما روى عنه من حديث ثعلبة بن أبي مالك ويجوز إذا جلس الإمام بين الخطبتين وإذا نزل من المنبر قبل أن يدخل في الصلاة لما روى أنس قال كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيقوم معه الرجل فيكلمه في الحاجة ثم ينتهي إلى مصلاه فيصلي ولأنه ليس بحال صلاة ولا حال استماع فلم يمنع من الكلام وإذا بدأ بالخطبة أنصت لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوضاً فأحسن الوضوء ثم أنصت للإمام يوم الجمعة حتى يفرغ من صلاته كفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة زيادة ثلاثة أيام وعلى بحسب الانصات فيه قولان أحدهما يجب لما روى جابر قال دخل ابن مسعود والنبي ﷺ يخطب فجلس إلى أبي فأسأله عن شيء فلم يرد عليه فسكت حتى صلى النبي ﷺ فقال له ما منعك أن ترد علي فقال أنك لم تشهد معنا الجمعة قال ولم قال لأنك تكلمت والنبي ﷺ يخطب فقام ابن مسعود فدخل على النبي ﷺ فذكر له فقال صدق أبي وأطع أباي والثاني يستحب وهو الأصح لما روى أنس رضي الله عنه قال دخل رجل والنبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يوم الجمعة فقال له الساعة فاشار الناس البعان أسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الثالثة ما أعددت لقال أحب أن أتقرب إليه قال انك مع من أحببت فإن رأى رجلاً ضرباً يقع في بئر أو رأى عقر بآتدب إليه لم يحرم عليه كلامه قولاً واحداً لأن الأذى بحسب الحق الأدنى والانصات لحق الله تعالى وميثاقه على الماسعة وإن سلم عليه رجل أو عطس قال قلنا يستحب الانصات رد السلام وشميت العاطس وإن قلنا يجب الانصات لم يرد السلام ولم يشميت العاطس لأن المسلم سلم في غير موضعه فلم يرد عليه ونشميت العاطس سنة فلا يترك له الانصات الواجب ومن أحببنا من قال لا يرد السلام لأن المسلم مفطر ويشميت العاطس لأن العاطس غير مفطر في العاطس وليس بشيء

فصل ومن دخل والإمام في الصلاة أحرم بها فإن أدرك معه الركوع من الثانية فقد أدرك الجمعة فإذا سلم الإمام أضاف إليها أخرى وإن لم يدرك الركوع فقد فانت الجمعة فإذا سلم الإمام ثم الظهر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى

فصل فإن زوح المأموم عن السجود في الجمعة نظرت فإن قدر أن يسجد على ظهره إنسان لزمه أن يسجد لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهره أخيه وقال بعض أصحابنا فيه قول آخر قاله في القديم أنه بالخيار إن شاء سجد على ظهره إنسان وإن شاء ترك حتى يزول الزحام لأنه إذا سجد حصلت له فضيلة المتابعين وإذا انتظر زوال الزحمة حصلت له فضيلة السجود على الأرض فخير بين الفضيلتين والأول أصح لأن ذلك يبطل بالمرض إذا عجز عن السجود

أي يدخل بعضها في بعض لأنه يلم بذلك ويستغل عن ذكر الله (قوله السبحة) هي السابعة يقال قضى فلان سبحة أي نافلة الرابطة (قوله انصت) الانصات السكوت مع الاستماع يقال انصت وانصت بمعنى واحد (قوله لم تشهد معنا الجمعة) أي لم تحضر والشهود الحضور يقال شهد شهوداً أي حضره فهو شاهد وقوم شهوداً أي حضروا وشهد الجنائز حضر دفنها جعل تبطل الجمعة بمنزلة ما لم يحضرها

على الأرض فإنه يسجد على حسب حاله ولا يؤخر وإن كان في التأخير فضيلة السجود على الأرض وإن لم يقدر على السجود بحال انتظر حتى يزول الزحام فإن زال الزحام لم يخل إما أن يدرك الإمام قائماً أو راكعاً أو رافعاً من الركوع أو ساجداً فإن أدركه قائماً سجد ثم تبعه لأن النبي ﷺ أجاز ذلك بمسحان للعدو والعدو هنا موجود فوجب أن يجوز أن فرغ من السجود فأدرك الإمام راكعاً في الثانية ففيه وجهان أحدهما يتبعه في الركوع ولا يقرأ لكن حضر والإمام راكع والثاني أنه يشتغل بما عليه من القراءة لأنه أدرك مع الإمام محل القراءة بخلاف من حضر والإمام راكع

فصل في زوال الزحام فأدرك الإمام رافعاً من الركوع أو ساجداً سجد معه لأن هذا موضع سجود وحصاة ركعة ملغقة وهل يدرك بها الجمعة فيه وجهان قال أبو إسحق يدرك بقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك من الجمعة ركعة فليصنف إليها أخرى وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يدرك لأن الجمعة صلاة كاملة فلا يدرك إلا ركعة كاملة وهذه ركعة ملغقة

فصل في زوال الزحام وأدرك الإمام راكعاً ففيه قولان أحدهما يشتغل بقضاء ما فاتته ثم يركع لأنه شارك الإمام في جزء من الركوع فوجب أن يسجد كالو زالت الزجة فأدركه قائماً والثاني يتبع الإمام في الركوع لأنه أدرك الإمام راكعاً فلم يمتنع من أن يركع معه في صلاة والإمام فيها راكع فإن قلنا أنه يركع معه نظرت فإن فعل ما قلناه وركع حصل له ركعتان وبأيهما يحسب فيه قولان أحدهما يحسب بالثاني كالسجود إذا أدرك الإمام راكعاً فركع معه والثاني يحسب بالأول لأنه قد صح الأول فلم يبطل بترك ما بعده كما لو ركع ونسى السجود فقام وقرا وركع ثم سجد فإن قلنا أنه يحسب بالثاني حصل له مع الإمام ركعة فلا بد من أن يركع ما بعده كما لو ركع ونسى السجود فقام وقرا وركع ثم سجد فإن قلنا أنه يحسب بالأول حصل له ركعة ملغقة لأن القيام والقراءة والركوع حصل له من الركعة الأولى وحصل له السجود من الثانية وهل يصير مدركا للجمعة فيه وجهان قال أبو إسحق يكون مدركا وقال ابن أبي هريرة لا يكون مدركا فإذا قلنا بقول أبي إسحق أضاف إليها أخرى وسلم وإذا قلنا بقول ابن أبي هريرة فقام وقرا وحصل له الركعة الثلاث ركعات وجهها ظهرا ومن أمثالها من قال يجب أن يكون فيه وجهان بناء على القولين فيمن صلى الظهر قبل أن يصلي الإمام الجمعة وهذا قد صلى ركعة من الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة فلم يمتنع أن يستأنف الظهر بعد فراغه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري الصحيح هو الأول والبناء على القولين لا يصح لأن القولين فيمن صلى الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة من غير عذر والمأخوذ معذور فلم يجب عليه إعادة الركعة التي صلاها قبل فراغ الإمام ولأن القولين فيمن ترك الجمعة وصلى الظهر منفردا وهذا قد دخل مع الإمام في الجمعة فلم يجب عليه إعادة ما فعل كما لو أدرك الإمام ساجدا في الركعة الأخيرة فإنه يتابعه ثم يني الظهر على ذلك الأحكام ولا يلزم الاستئناف وإن خالفوا قلناه واشتغل بقضاء ما فاتته فإن اعتقد أن السجود فرضه بعد سجود لأنه سجد في موضع الركوع ولا تبطل صلاته لأنه زاد فيها زيادة من جنسها بإعادة فهو كمن زاد في صلاته من جنسها ساجدا وإن اعتقد أن فرضه المتابعة فإن لم يتركه مغارفته بطلت صلاته لأنه سجد في موضع الركوع عاصدا وإن نوى مفارقة الإمام ففيه قولان أحدهما تبطل صلاته والثاني لا تبطل ويكون فرضه الظهر وهل يني أو يستأنف الأحكام بعد فراغ الإمام على القولين في غير المعذور إذا صلى الظهر قبل صلاة الإمام وأما إذا قلنا إن فرضه الاشتغال بما فاتته نظرت فإن فعل ما قلناه وأدرك الإمام راكعاً تبعه فيه ويكون مدركا للركعتين وإن أدركه ساجدا فهل يشتغل بقضاء ما فاتته أو يتبعه في السجود فيه وجهان أحدهما يشتغل بقضاء ما فاتته لأن على هذا القول الاشتغال بالقضاء أولى من المتابعة ومنهم من قال يتبعه في السجود وهو الأصح لأن هذه الركعة لم يدرك منها شيئا يحسبها به فهو كالسجود إذا أدرك الإمام ساجدا بخلاف الركعة الأولى فإن هناك أدرك الركوع وما قبله فلم يمتنع أن يشغل ما بعده من السجود فإذا قلنا يسجد كان مدركا للركعة الأولى إلا أن بعضها أدركه فعلا وبعضها أدركه حكما لأنه تابعه إلى السجود ثم انفرد بفعل السجودين وهل يدرك بهذه الركعة الجمعة على وجهين لأنه أدرك ناقص فهو كالنفل في الركعة وإن سلم الإمام قبل أن يسجد المأمور بالسجودين لم يكن مدركا للجمعة قولاً واحداً وهل يستأنف الأحكام أو يني على ما ذكرناه من الظاهرين فإن خالف ما قلناه وتبعه في الركوع

(قوله ملغقة) مأخوذ من لفقت إحدى الشقين بالأخرى إذا اجتمعت بينهما بالخطاطة

فان كان معتقدا أن فرضه الاشتغال بالسجود يطلب صلاته لأنه ركع في موضع السجود عامدا وان اعتقد أن فرضه لتابعة لم تجز صلاته لأن زاد في الصلاة من جنسها عاملا ويحتسب بهذا السجود يحصل له ركعة ملققة وهل يصير مدرعا للجمعة على الوجهين وان زحم عن السجود وزالت الزحمة والامام قائم في الثانية وقضى ما عليه وأدركه ثانيا أو اركعا فتابعه فلهما في الثانية زحم عن السجود فزال الزحمة وسجد ورفع رأسه وأدرك الامام في الشاهد فقد أدرك الركعتين ببعضهما فعلا وبعضهما حكما وهل يكون مدرعا للجمعة على الوجهين وان ركع مع الامام الركعة الأولى ثم سجد حتى صلى الامام هذه الركعة وحصل في الركوع في الثانية قال القاضي أبو حامد يجب أن يكون على قولين كالزحمة ومن أصحابنا من قال يتبعه قولنا واحدا لأنه مفطر في السهو فلم يعتذر في الانفراد عن الانفراد عن الامام وفي الزحمة غير مفطر فعذر في الانفراد عن الامام

فصل اذا أحدث الامام في الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يستخلف وقال في الجديد يستخلف وقد بينا وجه القولين في باب صلاة الجماعة فان قلنا لا يستخلف نظرت فان أحدث بعد الخطبة وقبل الاحرام لم يجز أن يستخلف لأن الخطبتين مع الركعتين كالصلاة الواحدة فعلم لم يجز أن يستخلف في صلاة الظهر بعد الركعتين لم يجز أن يستخلف في الجمعة بعد الخطبتين وان أحدث بعد الاحرام ففيه قولان أحدهما يشمون الجمعة فرادى لا تملك لم يجز الاستخلاف بشوا على حكم الجماعة بخلافه أن يصلوا فرادى والثاني أنه اذا كان الحدث قبل أن يصل بهم ركعة صلوا الظهر وان كان بعد الركعة صلوا ركعة أخرى فرادى كالسجود اذا لم يدرك ركعة ثم الظهر وان أدرك ركعة ثم الجمعة وان قلنا بقول الجديد فان كان الحدث بعد الخطبتين وقبل الاحرام فاستخلف من حضر الخطبة جاز وان استخلف من لم يحضر الخطبة لم يجز لان من حضر كل السماع فاعتقدت به الجمعة ومن لم يحضر لم يكمل فلم يعتد به الجمعة ولهذا لو خطب بأمر بعين فقاموا وصلوا الجمعة جاز ولو حضر أو تعاون لم يحضروا الخطبة فصلوا الجمعة لم يجز وان كان الحدث بعد الاحرام فان كان في الركعة الأولى فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز لأنه من أهل الجمعة وان استخلف من لم يكن معه قبل الحدث لم يجز لأنه ليس من أهل الجمعة ولهذا الوصل بانفراد الجمعة لم تصح وان كان الحدث في الركعة الثانية فان كان قبل الركوع فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز وان استخلف من لم يكن معه قبل الحدث لم يجز لان ذكرناه وان كان معه قبل الحدث ولم يكن معه قبل الركوع فان فرضه الظهر وفي جواز الجمعة خالف من صلى الظهر وجهان فان قلنا يجوز جاز أن يستخلفه وان قلنا لا يجوز لم يجز أن يستخلفه

فصل والسنة أن لا تقام الجمعة بغير إذن السلطان فان فيه افتياتا عليه فان أقيمت الجمعة من غير إذنه جاز لدروى أن عليا رضي الله عنه صلى العبد عثمان رضي الله عنه محصور ولأنه فرض لله تعالى لا يختص بفعل الامام فمقتدر الى اذنه كذا في الامارات **فصل** قال الشافعي رحمه الله ولا يجمع في مصر وان عظم وكثرت مساجده الا في مسجد واحد والدليل عليه أنه لم يقمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده في أكثر من موضع واختلف أصحابنا في بغداد فقال أبو العباس يجوز في مواضع لانه بلد عظيم وبقى الاجتماع في موضع واحد وقال أبو الطيب بن سلمة يجوز في كل جانب جمعة لانه كالبلدين ولا يجوز أكثر من ذلك وقال بعضهم كانت قرى متفرقة في كل موضع منها جمعة ثم اتت العمارة فلبت على حكم الأصل

فصل وان عقدت جعتان في بلد أحدهما قبل الأخرى وعرفت الأولى منهما نظرت فان لم يكن مع واحدة منهما امام أو كان الامام مع الأولى فالجمعة الأولى والثانية باطلة وبأي شيء يعتبر السابق فيه قولان أحدهما بالغرائح لأنه لا يحكم بمحتجها

(قوله من العامة) الافتيات افتعال من الفتوت وهو السابق الى الشيء دون اثنار من يؤمر بفعل افتات عليه بأمر كذا أي فانه بعد ادائها ثلاث لغات بغداد الذين هم مشين وبغداد الذين هم مهملة ونون وبغداد الذين هم زاد الف والياء اربعة رابعة بغدادين بدل ونون قرا الاصمعي بلغ اسم ضم ودال عطية بالمارسية أي عطية الصنم فلذلك تفضوه عاقلوا بمدينة السلام لان السلام اسم الله وقيل الباغ البستان بالفارسية فذلك اسم رجل بالجمية سمي به البلد قال

فقيم الباغ فديمى لما لكه هـ برسم خدمته من باعد التحفا

الأبعد الفراغ منها فوجب أن يعتبر السبق بالفراغ والثاني يعتبر بالأحرام لأنها بالأحرام تنعقد فلا يجوز أن تنعقد بعدها جمعة
فإن كان الإمام مع الثانية فقبه قولان أحدهما أن الجمعة هي الأولى لأنها جمعة أقيمت شروطها فكانت هي الجمعة والثاني أن
الجمعة هي الثانية لأن في تصحيح الأولى اقتيانيا على الإمام وتفويتا للجمعة على عامة الناس وإن كانت الجمعة في وقت
واحد من غير إمام بطلنا لأنه ليس أحدهما أولى من الأخرى فوجب إبطالها كما نقول فيمن جمع بين أختين في عقد واحد وإن لم
يعلم هل كانتا في وقت واحد أو في وقتين بطلنا لأنه ليس كونهما في وقت واحد بأولى من تقدم أحدهما على الأخرى فحكم
ببطلانهما وإن علم أن أحدهما قبل الأخرى ولم تتعين حكم ببطلانهما لأن كل واحدة من الطائفتين شك في إسقاط الفرض
والفرض لا يسقط بالشك وفيما يجب عليهم قولان أحدهما يلزمهم الجمعة إن كان الوقت باقيا لأن التي تقدمت لما لم تتعين لم يثبت
حكمها فصار كأن لم تكن والثاني يصلون الظهر لانا ثبتنا أن المتقدمة منهما جمعة صحيحة فوجب أن يصلوا الظهر احتياطا
وإن علمت السابقة منهما ثم أشككت حكم ببطلانهما لأنه لا يمكن التوقف إلى أن تعرف لأنه يؤدي إلى فوات الوقت أو فواتهما
بالموت فوجب الحكم ببطلانهما والله التوفيق

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

صلاة العيدين ستة وقال أبو سعيد الاصطخري هي فرض على الكفاية والمذهب الأول لما روى طائفة من علماء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم سألته عن الإسلام فقال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبتهن الله على عباده فقال هل على غيرها قال
لا إلا أن تطوع ولأنها صلاة مؤقتة لا تشرع لها الإقامة فلم يجب بالسرعة كصلاة الضحى وإن اتفق أهل البلد على تركها وجب
فتألم على قول الاصطخري وهل يقانلون على المنع في وجهان أحدهما لا يقانلون لأنه تطوع فلا يقانلون على تركها
كسائر التطوع والثاني يقانلون لأنه من شعائر الإسلام ولأن في تركها ما وبنا بالسرعة بخلاف سائر التطوع لأنها تفعل فرادى
فلا يظهر تركها كما يظهر في صلاة العيد

﴿ فصل ﴾ ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى أن تزول والأفضل أن يؤخرها حتى ترتفع الشمس فيدرج السنة أن يؤخر
صلاة الفطر ويعجل الأضحية لما روى عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب أن يقدم الأضحية ويؤخر الفطر ولأن الأفضل أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة فإذا أخر الصلاة اتسع الوقت لإخراج
صدقة الفطر والسنة أن يصحى بعد صلاة الإمام فإذا عجل يادر إلى الأضحية

﴿ فصل ﴾ والسنة أن يصلى صلاة العيد في المصلى إذا كان مسجد البلد ضيقا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى المصلى ولأن
الناس يكثر ون في صلاة العيد فإذا كان المسجد ضيقا تأذى الناس فإن كان في الناس ضعفاء استخلف في مسجد البلد من صلى
بهم لما روى أن عليا رضي الله عنه استخلف أبا مسعود الأنصاري رضي الله عنه ليصلي بضعفة الناس في المسجد وإن كان يوم
مطر صلى في المسجد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المسجد وروى أن عمر وعثمان رضي الله عنهما صليا في المسجد في المطر وإن كان المسجد واسعا فالمسجد أفضل من المصلى
لأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد ولأن المسجد أشرف وأنظف قال الشافعي رحمه الله فإن كان
المسجد واسعا فصلى في الصحراء فلا بأس وإن كان ضيقا فصلى فيه ولم يخرج إلى المصلى كرهت لأنه إذا ترك المسجد وصلى
في الصحراء لم يكن عليهم ضرر وإذا ترك الصحراء وصلى في المسجد الضيق تأذوا بالزحام وربما مات بعضهم الصلاة فذكره

﴿ من باب صلاة العيدين ﴾ العيد أصله من عود الأسرة ورجوعها بأزم من قبله عن وأوجه أعياد وانما جمع بالياء وأصله
الوالتزوما لمواحد وقيل للفرق بينهما وبين أعواد الخشب شعار علامة وقد ذكر (قوله) هنا وبالشرع أي استخفافا
واستحقارا يقال استهان به وتهان به أي استحقره وآهاته واستخف به والامم الهوان (قوله) حتى ترتفع الشمس فيدرج
فدأى العين وأصله فود وهو مشتق من القود لما فيه من معنى المائلة والمقايضة يدل عليه قوله قيس ربيع
ونصبه على أنه صفة مصدر محذوف تقديره ارتفعت ارتفاعا ذكره في الفائق (قوله) بضعفة الناس
هو جمع ضعيف مثل كافر وكفرة جاء نادرا وفيه ضعفاء يقال قوم ضعفاء وضعفاء وضعفاء

فصل **﴿** والسنّة أن يأكل في يوم الفطر قبل الصلاة ويمسك في يوم النحر حتى يفرغ من الصلاة لما روى بريدة قال كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من لم نسكته والسنّة أن يأكل النحر ويكون وترًا لما روى أنس أن النبي ﷺ كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترًا

فصل **﴿** والسنّة أن يغتسل العبد في يوم النحر أن يغتسل في يوم النحر حتى يغتسل في يوم النحر ولأنه يوم عيد يجمع فيه الكفاة للصلاة فمن فيه الغسل لحضورها كالجمعة وفي وقت الغسل قولان أحدهما بعد الفجر كغسل الجمعة وروى البويطي أنه يجوز أن يغتسل قبل الفجر لأن الصلاة تقام في أول النهار وتقصدها الناس من البعد فيجوز تقديم الغسل حتى لا يغتسلهم الجوز على هذا القول أن يغتسل بعد نصف الليل كما يقول في أذان الصبح ويستحب ذلك لمن يحضر الصلاة ولو لم يحضر لأن الفصد اظهار الزينة والجمال فإن لم يحضر الصلاة اغتسل للزينة والجمال والسنّة أن يتنظف بحلق الشعر وقلم الأظفار وقطع الرائحة لأنه يوم عيد فمن فيه ما ذكرناه كيوم الجمعة والسنّة أن يتطيب لما روى الحسن بن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نتطيب بأجود ما نجد في العيد

فصل **﴿** والسنّة أن يلبس أحسن ثيابه لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العبد برد حبرة

فصل **﴿** ويستحب أن يحضر النساء غير ذوات الحيض أم عطية قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العواتق وذوات الخدور والحيض في العيد فأما الحيض فكن يعزلن المصلى ويشهدن الخبر ودعوة المساكين وإذا أردن الحضور تنظفن بالماء ولا يتطين ولا يلبسن الشهرة من الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفروا إماء الله مساجد الله وليخرجن ثيابهن من غير عطر ولا نها إذا نظيت وليست الشهرة من الثياب دعا ذلك إلى الفساد قال الشافعي رحمه الله ويزين الصبيان بالمصبخ والحلي ذكورا كانوا أو إناثا لأنه يوم زينة وليس على الصبيان تعبد فلا يمنعون من لبس الذهب

فصل **﴿** والسنّة أن يتكر إلى الصلاة ليأخذ موضعه كما قلنا في الجمعة والمستحب أن يعشى ولا يركب لأن النبي ﷺ ماركب في عيد ولا ينزلة ولا بأس أن يركب في العود لأنه غير فاسد إلى قرينة

فصل **﴿** وإذا حضر جاز أن يتنقل إلى أن يخرج الإمام لما روى عن أبي بردة وأنس والحسن وجابر بن زيد أنهم كانوا يصلون يوم العيد قبل خروج الإمام ولأنه ليس بوقت منهي عن الصلاة فيه ولا هناك ما هو أهم من الصلاة فلم يمنع من الصلاة كما بعد العيد والسنّة أن لا يخرج الإمام إلا في الوقت الذي يوافق فيه الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة والسنّة أن يعضي اليهما في طريق ويرجع في أخرى لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر والأضحى فيخرج من طريق ويرجع في أخرى

(قوله نسكته) أي ذبيحته ومنه قوله تعالى أو صدقة أو نسك وهو جمع نسكة يقال نسكته بنسكك والنسك الموضع الذي يذبح فيه الناسك (قوله برد حبرة) الحبرة من البرود ما كان موشى مخططاً من حبرث الشيء أي حسنته ومنه الحديث أن بعض الصحابة قال لو علمت أن نبي الله ﷺ يسمع قراءتي لحبرتها يرد تحسين الصوت ونحوه (قوله ذوات الهيئات) هو من مهملاً إذا أخذ في أمر ومعناه ذات التحسين واللباس (قوله العواتق وذوات الخدور) هي جمع عاتق أي شابة أول ما أدركت خدرت في بيت أهلها فلم تن إلى الزوج قاله الجوهري قال أبو نصر أحمد بن سالم ولم تن إلى الزوج من الينونة ومعنى خسرت أي تخرجت من العيون في الخدر وهو السحر وجمعه خدور (قوله الشهرة من الثياب) أصله وضوح الأمر يقال منها شمرت الأمر أشهره شهراً وشهرة فاشتهر وأراد هنا أن يلبس ما يشهر به ويعرف من بين الناس من لباس جيد أو ردي حتى يشار إليه فيقال هو ذاك (قوله وليخرجن ثيابهن من غير عطر) أي ليتكرن الطيب فيكن بمنزلة الثغلات وهن المنفثات والثغلات لا تطيب فيوجد منهن رائحة كريهة من ثقل الشيء من فيه

فصل ولا يؤذن لها ولا يشام لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكلهم صلوا قبل الخطبة بالأذان ولا إقامة والسنة أن ينادى لها الصلاة جامعة لما روى عن الزهري أنه كان ينادى به

فصل وصلاة العيد ركعتان لقول عمر رضي الله عنه صلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد ناب من افترى والسنة أن تصلي جماعة ثقل الخلف عن السلف والسنة أن يكبر في الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع وفي الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام والركوع لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يكبر في الفطر في الأولى سبعا وفي الثانية خسا سوى تكبيرة الصلاة والتكبيرات قبل القراءة لما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يكبر في العيدين في الركعة الأولى سبعا وفي الثانية خسا قبل القراءة فإن حضر وقد سبقه الإمام بالتكبيرات أو بعضها لم يقض لانه ذكر مسنون فات محله في ركعة كدعاء الاستفتاح وقال في القديم يقضي لان محله القيام وقد أدركه وليس شيء من السنن يرفع يد يسمع كل تكبير لما روى أن عمر رضي الله عنه كان يرفع يد يفي كل تكبيرة في العيد ويستحب أن يقف بين كل تكبيرتين بقدر أنه يذكر الله تعالى لما روى أن الوليد بن عقبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة والأشعري وقال ان هذا العيد غدا فكيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتحمد ربك وتصل على النبي ﷺ وتكبر وتضع يديك على منكبيك ففعل الأشعري وحذيفة صدق والسنة أن يقرأ بعد الفاتحة بشاف واقتر بت لما روى أبو واصل الليثي قال كان رسول الله ﷺ يقرأ في الفطر والأضحية بشاف واقتر بت الساعة والسنة أن يجهر فيهما بالقراءة ثقل الخلف عن السلف

فصل والسنة أن يفرغ من الصلاة أن يخطب لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ ثم أياكم ثم عمر رضي الله عنهما كانوا يصليون العيد قبل الخطبة والمستحب أن يخطب على المنبر لما روى جابر رضي الله عنه قال شهدت مع النبي ﷺ الأضحية فصار قضي خطبته نزل عن منبره وسلم على الناس اذا أقبل عليهم كما فشا في الجمعة وهل يجلس قبل الخطبة فيعوجهان أحدهما لا يجلس لان في الجمعة انما يجلس الفراغ المؤذن من الأذان وليس في العيد أذان والثاني يجلس وهو المنصوص في الأم لانه يسير معهما ويخطب خطبتين يفصل بينهما بخمسة ويجوز أن يخطب من قعود لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خطب يوم العيد على راحلته ولان صلاة العيد تجوز قاعدا فكذلك خطبتها بخلاف الجمعة والمستحب أن يستفتح الخطبة الأولى بضع تكبيرات والثانية بسبع لما روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه قال هو من السنة وما بقي بقية الخطبة على ما ذكرناه في الجمعة من ذكر الله تعالى وذكر رسوله ﷺ والوصية بشقوى الله وقراءة القرآن فان كان في عيد الفطر عنهم صدقة الفطر وان كان في الأضحية عنهم الأضحية لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته لا بد من أحدكم حتى يصلي ويستحب للناس استماع الخطبة لما روى عن أبي مسعود البصري أنه قال يوم عيد من شهد الصلاة معنا فزيرج حتى يشهد الخطبة فان دخل رجل والإمام يخطب فان كان في المصلي استمع الخطبة ولا يشتغل بصلاة العيد لان الخطبة من سنن العيد ويخشى فواتها والقراءة لا يخشى فواتها فكان الاشتغال بالخطبة أولى وان كان في المسجد فذيعوجهان قال أبو علي بن أبي هريرة يصلي تحية المسجد ولا يصلي صلاة العيد لان الإمام لم يفرغ من سنة العيد ولا يشتغل بالنساء وقال أبو اسحق المروزي يصلي العيد لانها أهم من تحية المسجد وأكد اذا صلاها سقط بها التحية فكان الاشتغال بها أولى كما لو حضر وعليه مكتوبة

فصل روى المزي أن تجوز صلاة العيد للمنفرد والمساقر والمعيد والمرأة وقال في الاملاء والقديم والصيد والذبايح لا يصلي العيد حيث لا تصلي الجمعة فمن أصحابنا من قال فيها قولان أحدهما أنهم لا يصلون لان النبي ﷺ كان يني مسافرا يوم النحر فلم يصلي ولا به صلاة شرع في الخطبة والبرج السكافة فلم يفعلها المسافر كالجمعة والثاني أنهم يصلون وهو الصحيح لانها صلاة

اذا رمى بمتكرها لقال ذوالرمة ه مني بحسن منه والفقير يتغن ه فقال امرأة ثقة ومثقال وفي حديث علي رضي الله عنه فم من الشمس فانها تنقل الريح (قوله الصلاة جامعة) نصب الصلاة بإظهار فعل أي احضروا الصلاة جامعة نصب على الحال

نقل جاز لم فعلها كماله السكوف ومن أمهاتنا من قال يجوز لم فعلها قولاً واحداً وتأول ما قال في الاملاء والقديم على أنه أراد أن لا يصلي بالاجتماع والخطية حيث لا تصلي الجمعة لأن في ذلك افتياتاً على السلطان

فصل إذا شهد شاهدان يوم الثلاثاء بعد الزوال برؤى الهلال ففيه قولان أحدهما لا يقضى والثاني يقضى وهو الصحيح فإن أمكن جمع الناس صلى بهم في يومهم فإن لم يمكن صلى بهم من الغد لما روى أبو عمير بن أنس عن عموته قالوا قامت بيته عند النبي ﷺ بعد الظهر أنهم رأوا الهلال هلال شوال فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا وأن يخرجوا من الغد إلى المصلي وإن شهدا ليلة الحادي والثلاثين صلوا قولاً واحداً ولا يكون ذلك فصلاً لأن فطرهم غدا لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال فطرهم يوم نطرون وأضحوا يوم تصحون وعرفتمكم يوم تعرفون

باب التكبير

التكبير سنة في العيدين لما روى نافع عن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن العباس وعبد الله بن العباس وعلي وجعفر والحسن والحسين وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة وأبو أيمن بن أم أيمن رضي الله عنهم رافعا صوته بالنهليل والتكبير فياخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلي وأول وقت تكبير الفطر إذا غابت الشمس من ليلة الفطر لقوله عز وجل ولتكملا العدة وتكبروا الله على ما هداكم وإكمال العدة بغروب الشمس من ليلة الفطر وأما آخره فليس يشرى من أمهاتنا من قال فيه ثلاثة أقوال أحدها ما روى المزني أنه يكبر إلى أن يخرج الإمام إلى الصلاة لأنه إذا حضر السنة أن يشتغل بالصلاة فلا معنى للتكبير والثاني ما رواه أبو بطة أنه يكبر حتى تفتح الصلاة لأن الكلام مباح قبل أن تفتح الصلاة فكان التكبير مستحبا والثالث قاله في القديم حتى يتصرف الإمام لأن الإمام والمؤمنين مشغولون بالذكر إلى أن يفرغوا من الصلاة فسن لمن لم يكن في الصلاة أن يكبر ومن أمهاتنا من قال هو على قول واحد أنه يكبر إلى أن تفتح الصلاة وتأول رواية المزني على ذلك لأنه إذا خرج إلى المصلي افتتح الصلاة وقوله في القديم حتى يتصرف الإمام لأنه لم يتصرف بالتكبير في الصلاة ويسن التكبير المطلق في عيد الفطر وهل يسن التكبير المقيد في أحوال الصلوات فيه وجهان أحدهما لا يسن لأنه لم ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ والثاني أنه يسن لأنه عيد يسن له التكبير المطلق فسن له التكبير المقيد كالأضحية والسنة في التكبير أن يقول الله أكبر الله أكبر ثلاثا لما روى ابن عباس أنه قال الله أكبر ثلاثا وعن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم قال رأيت الأعمش رضي الله عنهم يكبرون أيام النشريق بعد الصلاة ثلاثا وعن الحسن مثله قال في الأم وإن زاد زيادة فليقل بعد الثلاث الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا إله إلا الله ولا نعبد إلاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر لأن النبي ﷺ قال ذلك على الصفا ويستحبر رفع الصوت بالتكبير لما روى أن النبي ﷺ كان يخرج في العيدين رافعا صوته بالنهليل والتكبير لأنه إذا رفع صوته سمع من لم يكبر فيكبر

فصل وأما تكبير الأضحية ففي وقته ثلاثة أقوال أحدها يبدأ بعد الظهر من يوم النحر إلى أن يصلي الصبح من آخر أيام التشريق والدليل على أنه يبدأ بعد الظهر قوله عز وجل فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله والمناسك تقضى يوم النحر ضحوة وأول صلاة تلقاهم الظهر والدليل على أنه يقطعه بعد الصبح أن الناس تبع للحاج وآخر صلاة يصلها الحاج على صلاة الصبح ثم يخرج والثاني يبدأ بعد غروب الشمس من ليلة العيد قياسا على عيد الفطر ويقطعه إذا صلى الصبح من آخر أيام التشريق لما ذكرناه والثالث أنه يبدأ بعد صلاة الصبح من يوم عرفة ويقطعه بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق لما روى عمرو بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يكبر في دبر كل صلاة بعد صلاة الصبح يوم عرفة إلى بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق

(قوله التكبير المطلق والمقيد) المقيد ما كان خلف الصلوات لأنه قيد به لا يكون إلا خلفها والمطلق ما سواه الكافة المجمع من الناس يقال لقبتهم كافة أي جميعهم (قوله أيام التشريق) في اشتقاق تسميتها بذلك أوجه أحدها لأنهم يشرقون فيها

﴿فصل﴾ السنة أن يكبر في هذه الأيام خلف الفرائض لنقل الخلف عن السلف وهل يكبر خلف النوافل فيه طريقان من أصحابنا من قال يكبر قولاً واحداً لأنها صلات قرآنية فأشبهت الفرائض ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يكبر لما قبله والثاني لا يكبر لأن النفل تابع للقرض والتابع لا يكون له تبع ومن فاته صلاة في هذه الأيام فأراد قضاءها في غيرها لم يكبر خلفها لأن التكبير يختص بهذه الأيام فلا يفعل في غيرها وإن قضاها في هذه الأيام فقبه وجهان أحدهما يكبر لأن وقت التكبير باق والثاني لا يكبر لأن التكبير خلف هذه الصلوات يختص بوقتها وفقدت الوقت فلم يقض

﴿باب صلاة الكسوف﴾

وصلاة الكسوف سنة لقوله ﷺ إن الشمس والقمر لا يكسفان موتاً أحد ولا لحياة من آيات الله عز وجل فإذا رأيتهما فقوموا وصلوا والسنة أن يقبل لها لأنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فيسن لها القبل كصلاة الجمعة والسنة أن يصلي حيث فصلى الجمعة لأن النبي ﷺ صلى في المسجد ولأنه ينفق في وقت لا يمكن فصل المصلي فيه وربما يجلي قبل أن يبلغ المصلي فيقوت فكان الجامع أولى والسنة أن يدهي لها الصلاة بما بعد لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فأمر رجلاً أن ينادي الصلاة جامعة

﴿فصل﴾ وهي ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان والسنة أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة سورة البقرة أو بقدرها ثم ركع ويسبح بقدر مائة آية ثم يرفع ويقرأ فاتحة الكتاب ويقرأ بقدر مائتي آية ثم ركع ويسبح بقدر سبعين آية ثم يسجد كما يسجد في غيرها وقال أبو العباس يطيل السجود كما يطيل الركوع وليس بشيء لأن الشافعي رحمه الله لم يذكر ذلك ولا نقل في خبر ولو كان قد أطال لنقل كما نقل في القراءة والركوع ثم يصلي الركعة الثانية فيقرأ بعد الفاتحة بقدر مائة آية وخمسين آية ثم ركع بقدر سبعين آية ثم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة بقدر مائة آية ثم ركع بقدر خمسين آية ثم يسجد والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه قال كسفت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجدوا نصرف وقد تجلت الشمس والسنة أن يسر بالقراءة في كسوف الشمس لما روى عن ابن عباس قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فصلى فقامت إلى جنبه فلم أسمع له قراءة ولأنها صلاة نهار لها نظير بالليل فلم يجهر فيها بالقراءة كالظهر ويجهر في كسوف القمر لأنها صلاة ليل لها نظير بالنهار فيسن لها الجهر كالعشاء

﴿فصل﴾ والسنة أن يخطب لها بعد الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم فرغ من صلاته فقام فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموتاً أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا ونصدقوا

﴿فصل﴾ فإن لم يصل حتى تجلت لم يصل لما روى جابر أن النبي ﷺ قال إذا رأيتم ذلك فصلوا حتى تجلي فإن تجلت وهو في الصلاة أعيا لأنها صلاة أصل فلا يخرج منها بخر وج وقتها كسائر الصلوات وان تجلتها غمامة وهي كاسفة صلى لأن الأصل

الجمع بمعنى أنهم يشمسونه وقيل يشققونه ويقعدونه ومنه الشاة الشرقا وهي مشقوفة الأذن طويلاً وقيل من قولهم في الجملة: «أشرف نيركها تغير» وقيل لأن الضحايا والهدى تذبح فيها عند شروق الشمس وهو طلوها

﴿ومن باب صلاة الكسوف﴾

(قوله لا يكسفان لموتاً أحد) قال ثعلب كسفت الشمس وخسف القمر هذا أجود الكلام وقد يجعل أحدهما مكان الآخر وهو ذهب ضوءهما وما كان يعلوهما من السواد والحرة قال شمر الكسوف في الوجه الصفرة والتغير ورجل كاسفهم موم فدغير لونه (قوله آيتان من آيات الله) الآية العلامة الدالة على عظمة الله وملكوته تكون موعظة ونحوها وتكون علامة ودلالة. وسميت الآية من القرآن لأنها علامة لا نقطاع كلام من كلام قاله ابن الأنباري (قوله حتى تجلت) أي انكشف عنها ما لحقها من الظلمة يقال جلا الشيء إذا كشفه وانجلي عنه ألطم أي انكشف

بقاء الكسوف وان غربت الشمس كاسفة لم يصل لأنه لا سلطان لها بالليل وان غاب القمر وهو كاسف فان كان قبل طلوع القمر صلى لأن سلطانه باق وان غاب بعد طلوع القمر ففيه قولان قال في القديم لا يصل لأن سلطانه بالليل وقد ذهب الليل وقال في الجديد يصل لأن سلطانه باق ما لم تطلع الشمس لأنه ينتفع ببقائه وان صلى ولم تنجل لم يصل منة أخرى لأنه لم ينقل ذلك عن أحد ولاتسن صلاة الجماعة لأية غير الكسوف كالزلازل وغيره لان هذه الآيات قد كانت ولم ينقل أن النبي ﷺ صلى لها جماعة غير الكسوف

﴿ فصل ﴾ وان اجتمعت صلاة الكسوف مع غيرها قدم أخوفهما فونافان استويا في القوت قدم آكدهما فان اجتمعت مع صلاة الجنائز قدمت صلاة الجنائز لأنه يخشى عليها التغير والانفجار وان اجتمعت مع المكتوبة في أول الوقت بدأ بصلاة الكسوف لأنه يخاف فوتها بالتجلى واذا فرغ بدأ بالمكتوبة قبل الخطبة للكسوف لأن المكتوبة يخاف فوتها والخطبة لا يخاف فوتها وان اجتمعت معها في آخر الوقت بدأ بالمكتوبة لأنها استويا في خوف القوت والمكتوبة آكد فكان تقدمها أولى وان اجتمعت مع الوتر في آخر وقتها قدمت صلاة الكسوف لأنها استويا في القوت وصلاة الكسوف آكد فكانت بالتقديم أولى

﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾

وصلاة الاستسقاء سنة لما روى عباد بن نجيم عن عمه قال خرج رسول الله ﷺ يستسقي فصرى ركعتين جهرا بالقراءة فيهما وحول رداءه ورفع يديه واستسقى والسنة أن يكون في المصل لما روت عائشة رضي الله عنها قالت شككنا الناس إلى رسول الله ﷺ فحطوا المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ولأن الجمع يكثر فكان المصلى أرفق بهم

﴿ فصل ﴾ اذا أراد الامام الخروج الى الاستسقاء وعظ الناس وأمرهم بالخروج من المطالم والنوبة من المعاصي قبل أن يخرج لأن المطالم والمعاصي تمنع الفطر والدليل عليه ما روى أبو وائل عن عبد الله أنه قال اذا بخش المكيال حبس الفطر وقال مجاهد في قوله عز وجل وبلغنم اللاعنون قال دواب الارض تلعنهم نغول تمنع الفطر خطاياهم وبأمرهم صوم ثلاثة أيام قبل الخروج ويخرجون في اليوم الرابع وهم صيام لقوله صلى الله عليه وسلم دعوة الصائم لا ترد وبأمرهم بالصدقة لأنه أرجى للإجابة ويستسقى بالخيار من أقر به رسول الله ﷺ لأن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال اللهم انا كنا اذا قمحنا توسلنا إليك بنبينا فتسقيننا وانا توسل إليك اليوم بهم نبينا فاسقنا فيسقوا ويستسقى بأهل الصلاح لما روى أن معاوية استسقى يزيد بن الأسود فقال اللهم انا نسقني اليك بخبرنا وأفضلنا اللهم انا نسقني اليك يزيد بن الأسود يزيد ارفع يديك الى الله عز وجل فرفع يديه ورفع الناس أيديهم فنارت سحابة من الغرب كأنها نرش وهبت طارح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يلبثوا منازلهم ويستسقى بالشيوخ والصبيان لقوله ﷺ لولا صبيان رضع وبهائم رضع وعباد لله ركع لحب

(قوله لأن سلطانه باق) أي قوته. وأصل السلطان الحجة والبرهان وكل ما كان بحجة فهو قوي. ومنه سمي الوالي السلطان لقوته وظهور حجته. واشتقاقه من السليط لا تارة تظهوره والاستسقاء به (قوله كالزلازل) جمع زلزلة وهي الحركة الشديدة. ومنه اذا زلزلت الأرض زلزلا. والزلازل الشدة.

﴿ ومن باب صلاة الاستسقاء ﴾

هي طلب السقيا وهو استفعال من سقى يقال سقيته وأسقيته بمعنى . وقد جمعها البيهقي قوله

سقى قومي بني مجد وأسقى * نجرا والقبائل من هلال

ويقال سقيته لشقته وأسقيته لما شتبه وأرضه. والاسم السقي بالكسر (قوله فحطوا المطر) قال الجوهري فحط المطر يقحط فحطوا اذا احتبس وأقحط القوم اذا أصابهم القحط. وقحطوا على ما لم يسم فاعله. والقحط الجذب والفناء (قوله اذا بخش المكيال) أي نقص. وشروء بمن غش أي ناقص. وقد غشيه حقه ببخسه بخسا اذا نقصه (قوله يلعنهم الله وبلغنم اللاعنون) قال ابن عرفة أي لعنهم الله من رجته. واللعن الطرد والامعاد . وكانت العرب اذا نرد الرجل أي مدوه منهم وطردوه لئلا يلحقهم جرائمه . واللاعنون هم دواب الارض تلعنهم كما ذكر في الكتاب (قوله توسلنا اليك بنبينا) أي نفر بنا ونسقتنا والوسيلة القرية فسر فيها تقدم (قوله في الحديث وعباد لله ركع) وروى

عليهم العذاب صباحا قال في الأم ولا آمر بإخراج البهائم وقال أبو اسحق استحب إخراج البهائم لعل الله يرحمها لما روى ابن سليمان عليه السلام خرج يستسقي فرأى غنمة تستسقي فقال ارجعوا فإن الله تعالى سقاكم بفبركم ويكره إخراج الكفار للاستسقاء لانهم أعداء الله فلا يجوز أن يتوسل بهم اليه فإن حضر وأوتى بمز وأتمعتوا لانهم جازا في طلب الرزق والمستحب ان يتنظف للاستسقاء بفعل وسواك لانها صلاة بسن لها الاجتماع والخطبة فيشرع لها الغسل كصلاة الجمعة ولا يستحب ان يتغلب لها لان الطيب للزينة وليس هذا وقت زينة ويخرج متواضعا مبتذلا لما روى ابن عباس قال خرج رسول الله ﷺ يستسقي متواضعا مبتذلا متخشعا متضرعا ولا يؤذن لها ولا يقام لساروي أبو هريرة رضي الله عنه قال خرج رسول الله ﷺ يستسقي فخطب بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا والمستحب أن ينادي لها الصلاة جامعة لانها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة ولا يسن لها الاذان والاقامة فيسن لها الصلاة جامعة كصلاة الكسوف

فصل وصلاته ركعتان كصلاة العيد ومن أهمها من قال يقرأ في الأولى بقاف وفي الثانية قصورة نوح لأنها فيها ذكر الاستسقاء والمذهب انه يقرأ فيها ما يقرأ في العيد لما روى أن مروان أرسل الى ابن عباس سأل عن سنة الاستسقاء فقال سنة الاستسقاء الصلاة في العيدين الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه فجعل يمينه يساره ويساره يمينه وصلى ركعتين فكبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ سبع أمم ربك وقرأ في الثانية هل أناك حديث الغاشية وكبر خمس تكبيرات والسنة أن يخطب لها بعد الصلاة لحديث أبي هريرة والمستحب أن يدعو في الخطبة الأولى فيقول اللهم اسقنا غيثنا غيثا هذينا مريضا [مريضا] غدا مجللا [طيفا] سبحان الله الذي لا نعبد الاكبر ولا نجعل من المفاطين اللهم ان بالعباد والبلاد من الأواء والضنك والجهد ما لا نشكوا الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات

شيوخ أي منحنون والركوع الانحناء في الظهر من الكبر (قوله مبتذلا) عليه ثياب البتة وهي ما يمتحن من الثياب يستعمل وابتذال الثوب امتنانه والتبذل ترك التصاوت (قوله غيثنا غيثا) الغيث معروف وهو المطر غيثا أي ناصرا يشال أغاثه يغيثه اذا نصره على عدوه وهو أغاثه عليه قال الله تعالى فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه فكان الغيث غيثا لأنه يخرج من الجذب ويخلص من الضبط (قوله غيثنا) هو الطيب الذي لا تنفيس فيه مريتا المرء الذي فصلح عليه الأجسام لاوياء فيه مسمنا لئال قال الأزهري الهنيء والمرى الناجع لئال حتى يسمن عليه. ومرؤ الماء اذا كان نيرا. يقال غثا في الطعام ومرأى فاذا لم يذكر غثا في قوت مرأى بالهمز أي انهضم. وقال أبو العباس عن ابن الاعرابي يقال غثا في وأعتا في ومرأى وأمرأى. وقال في التفسير غيثا لا أم فيه ومرأى لا أداء فيه (قوله مريضا) أي خصيبا والمرع الخصيب وقد أمرع الوادي فهو مرع. ووصف به المطر لأنه منه يكون والنبي يوصف بفعله أي مرع. وبسمي المطر الحياء لا حياثة الأرض. وروى مريضا بالباء من أر مع بالكان اذا أقام فيه ولم يحتج الى تحفه ومنه أر مع على نفسك أي أثبت وارفق ويرى مرثعا بالياء من أر ثقت ماله ساق. ومنه قوله تعالى ترتع وتلعب غدا الغدق الماء الكثير يقال يفتح المال نعت بالصدر ولا يثنى ولا يجمع. وقال ابن الاعرابي المطر الغدق الكبار القطار والغدق مثله (قوله مجللا) قال الجوهري المجال السحاب الذي يحل الأرض بالطر أي يعم جميع الأرض ولعله من مجال الفرس وهو الباسه الجبل أو يحل الأرض أي يغطيها غائا أو نباته (قوله طيفا) قال الجوهري طبق النعيم لطيفا اذا أصاب مطره جميع الأرض. ويقال سحابة مطيفة قال الهروي طيفا أي مائلا للأرض يقال هذا مطر طبق للأرض اذا طيفها أي ملاها. والغيث المطبق هو العام الواسع. قال امرؤ القيس

دجعة هطلاء فيها وطف دجعة طبق للأرض تجري وتدر

(قوله سحبا) أي صابا يقال سحبت السماء سحبا اذا صبت قال الأزهري السح السحابة المطر الشديد الواقع على الأرض. يقال سح الماء يسح اذا سال من فوق. وساح يسبح اذا جرى على وجه الأرض (قوله داما) من دام يدوم اذا بق ولم يحض يقال دام الشيء يدوم ويدام دوما ودواما ودجومة (قوله القانطين) أي البائسين والفقر والاس وقدر طافطوط قنط يفنطافون ونافوا قانطا وفيه لغة ثالثة قنط يقنط قنطاف وقنط الكبر فبهما عن الاخفش (قوله الأواء) هي الشدة والجهد ومنه الحديث من صبر على الأواء والشددة أي ضيق عيشها وشدة وكذا الضنك هو أيضا الضيق والشددة ومنه قوله تعالى معبثه ضنكا (قوله الجهد) يفتح الجيم النصب والجهد

السماء وأثبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري وأكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا والمستحب أن يستقبل القبلة في أثناء الخطبة ويحول ماعلى الأيمن الى الأيسر وماعلى الأيسر الى الأيمن لما روى عبدالله بن زيد أن رسول الله ﷺ خرج الى المصلى يستقبلي القبلة ودعا وحول رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن فان كان الرداء مبرعا فكسبه فجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدمورا افتصر على التحويل لما روى عبدالله بن زيد أن رسول الله ﷺ استنقى وعليه خيصة له سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعل أعلاه فلهما ثقلت عليه قلبها على عاتقه ويستحب للناس أن يفعلوا مثل ذلك لما روى حديث عبدالله بن زيد أن رسول الله ﷺ حول رداءه وقلب ظهره لبطن وحول الناس معه قال الشافعي رحمه الله وإذا حولوا أوردتهم زكوها محولة لينزعوها مع الثياب لانه لم يشغل أن النبي ﷺ غيرها بعد التحويل ويستحب أن يدعو في الخطبة الثانية سرأ ليجمع في الدعاء بين الجهر والسرار ليكون أبلغ ولهذا قال الله تعالى . اني أعلنت لهم وأسررت لهم اسراراً ويستحب أن يرفع اليدين الدعاء لما روى أنس أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء الا عند الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه ويستحب أن يكثروا الاستغفار ومن قوله تعالى: استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وما روى الشعبي ان عمر رضي الله عنه خرج يستنقى فصعد المنبر فقال استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويعدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا استغفروا ربكم انه كان غفارا ثم نزل فقبله يأمر المؤمنين لو استسقيتم فقال لقد طلبت عجاذيج السماء التي يستنزل بها الفطر

﴿ فصل ﴾ قال في الام فان صلوا ولم يسفوا عاذا ومن القد وصلوا واستسقوا فان سقوا قبل أن يصلوا صلوا شكرا لله وطلبوا للزيادة ويجوز الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة لحديث عمر رضي الله عنه ويستحب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجذب ويستحب اذا جاء المطر ان يقول اللهم صيبا حنيئا لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان اذا رأى المطر قال ذلك ويستحب أن يتمطر لاول مطر لما روى أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله ﷺ فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال انه حديث عهد بربه ويستحب اذا سال الوادي أن يقتل فيه ويوضأ لما روى انه جرى الوادي فقال النبي ﷺ اخرجوا بنا الى هذا الذي ساء الله طهورا حتى توضحا لله ونحمد الله عليه ويستحب لمن سمع الرعد ان يسبح لما روى ابن عباس قال كنا مع عمر رضي الله عنه في سفر فأصابنا رعد وبرق وبرد فقال لنا كعب من قال حين يسمع الرعد سبحان من سبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته فلا تاعوا في من ذلك الرعد فقلنا فعوفينا

﴿ كتاب الجنائز ﴾

بالضم المبالغة والغاية قال الشعبي الجهد في الفينة والجهد في العمل يقال جهد فهو مجهد أي هزل (قوله مدرارا) أي كثير المطر يقال مطر مدرار اذا كان كثير البرد فعال من مدر يدور (قوله وان كان مدمورا) المدمور هو الساج وهو الطيلسان المقور تسج كذلك وجعه سيجان. والخبيصة ذكركت (قوله عجاذيج السماء) هي نجوم الأنواء التي تزعم العرب انها تطربها واحدها مجدح. وقيل هو نجم من النجوم كانت تزعم انها تطرب به شبه الاناث في شبه المجدح وهو العود الذي له ثلاثة أعيار يجدح به الدوا أي يخطط. والعبر هو العود الثاني كعبر السهم الذي في وسطه. والمعروف عندنا ان المجدح عود له ثلاث شعب والمشبه بالاناث هو البطين. وروى عن ابن عبيدة المجدح هو الدبران. الخصب بكسر الخاء نقبض الجذب بفتح الجيم (قوله فخر) أي كشف عن الثياب وأزالتها وقيل وقف حتى يصيبه المطر من حسرت الدابة اذا وقفت من الاعباء ذكره الطبري (قوله الرعد) هو ملك موكل بالسحاب والذي يسمع صوته بالتسبيح وليس الرعد الصوت نفسه قاله أهل التفسير (قوله فعوفينا من ذلك) أي أعطانا الله العافية فسمنا. قال الجوهرى العافية هي دفاع الله عن العبد وعافاه الله وأعفاه بمعنى

﴿ ومن كتاب الجنائز ﴾

قال الجوهرى الجنائزة واحدة الجنائز والعامة تقول الجنائزة بالفتح الميت على السرير فاذا لم يكن عليه ميت فهو سرير ونعش

﴿ باب ما يفعل بالميت ﴾

المستحب لكل أحد أن يذكر ذكر الموت لما روى عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال لا يحيا باستحيوا من الله حتى الحياء قالوا انا نستحي باني الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما حوى ولبحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت واليلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء وينبغي أن يستعد للموت باعتراف من المظالم والأقلام من المعاصي والأقبال على الطاعات لما روى البراء بن عازب أن النبي ﷺ أبصر جماعة يحضرون فبرا فبكى حتى بل الثرى بدموعه وقال اخواني لئن لم يزل هذا فاعادوا

﴿ فصل ﴾ ومن مرض استحب له أن يصبر لما روى أن أمراة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ادع الله أن يشفينى فقال ان شئت دعوت الله فشفاك وان شئت فأصبرى ولا حساب عليك فقالت أصبر ولا حساب على و يستحب أن يتداوى لما روى أبو البرداء أن رسول الله ﷺ قال ان الله عز وجل أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداوا ولا تتداوا بالحرمان ويكره أن يتمنى الموت لما روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قال لا تمنين أحدكم الموت حتى يلقى ربه فان كان لابد تمنيا فليقل اللهم احببني مادامت الحياة خيرا لى وتوفنى اذا كانت الوفاة خيرا لى وينبغي أن يكون حسن الظن بالله عز وجل لما روى جابر أن النبي ﷺ قال لا يموت أحدكم الا وهو بحسن الظن بالله عز وجل ويستحب عيادة المريض لما روى البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله ﷺ بانواع الجنائز وعيادة المرضى فان رجاء دعاهم والمستحب أن يقول أما ل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات لما روى أن النبي ﷺ قال من عاد مريضا لم يحضره أجله فقال عنده سبع مرات أما ل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك عافاه الله تعالى من ذلك المرض وان رآه مريضا ولا به فالمستحب أن يلقنه قول لا اله الا الله لما روى أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ لقنوا موتاكم لا اله الا الله وروى معاذ ان النبي ﷺ قال من كان آخر كلامه لا اله الا الله وجبت له الجنة ويستحب أن يقرأ عند مسورة يس لما روى معقل بن يسار أن رسول الله ﷺ قال اقرأوا على موتاكم يعني يس ويستحب أن يضع على جنبه الايمن مستقبلا القبلة لما روى سلمى أم ولد ارفع قالت قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ضى فراشى ههنا واستقبلت بى القبلة ثم قامت واغتسلت كأحسن ما يغسل وليست ثيابا جديدا ثم قالت تعلمين انى مقبوضة الآن ثم استقبلت القبلة وتوسدت بينها

﴿ فصل ﴾ فاذا مات تولى أرفقهم به اغماض عينيه لما روت أم سلمة رضى الله عنها قالت دخل رسول الله ﷺ على أبى سلمة

قال الا زهرى يقال للسرير اذا جعل فيه الميت وسوى للدفن جنازة بكسر الجيم أو أما الجنازة بفتح الجيم فالميت نفسه يقال ضرب حتى ترك جنازة (قوله استحيوا من الله) يقال استحييت بياه واحدة واستحييت بياهين واستحي واستحيى وأصل استحييت بياه واحدة استحييت فاعلوا الباء والقوا حركتها على الحاء قبلها استحقاقا لا لادخلت عليها الز واو وقال سيبويه حذفوا لالتقاء الساكنين لأن الباء الاولى تقلب ألفا لتحركها فعلموا ذلك حيث كثرت في كلامهم وقال الاخفش استحي بياه واحدة لغة بني تميم وبياهين لغة أهل الحجاز وهو الأصل (قوله فليحفظ الرأس وما حوى والبطن وما حوى) الفرق بين وصى وحوى ان وصى مشتق من الوعى أى حفظه يقال وعيت الحديث أعياه اذا حفظته. ومعنى حوى جمع وأحاط يقال حواء يحويه حيا جمعه وأحاط به من حيوانيه. ويحوى اجتماع واستدار مثل يحوى الحية والمراد ما حوى الرأس من السمع والبصر واللسان وسائر الحواس وما حوى البطن من القلب والفرج ومدخل الطعام والشراب ومستقره وان يكون من حوى وما حوى القلب من معرفة الله والعلم بحلاله وحرامه الموت واليلى يكسر الباء هودها ب الجيم وثلاثيه وكونه ثوبا (قوله الأقلام من المعاصي) من قلع الشجرة وهو أزالتها واستقصاها ومعناه ان لا يقر بها ولا يزول عنها. والأقلام عن الامر السكف عنه يقال أقلام فلان عما كان عليه (قوله حتى بل الثرى) أصل الثرى القرباب التندى وأرض ندى ذات ندى وثرى ثم كثر استعماله حتى قيل الثرى فى التندى والبابس (قوله عيادة المريض) مشتق من عادله بعدما كان أعرض عنه كأنه أعرض عنه يوم كان مريضا وعاد اليه يوم كان مريضا (قوله منز ولا به) أى نزل به تلك الموتى أعوانه ومعناه معنى قوله فى آخر الباب وقد نزل بك وأنت خير من نزل به (قوله يلقنه قول لا اله الا الله) التلقين كالتفهم وغلام لقن سر ريع الفهم ولقنت الكلام بالكسر فهمته. ونلقنته أخذته لقانية.

عريضة تجمع جميع لحية ثم يشد العصاة على رأسه لأنه إذا لم يفعل ذلك استرخى لحياه وانفتح فوه وقبح منظره وربما دخل
إليه شيء من الطوام وتلين مفاصله لأنه أسهل في النقل لأنها تنفي جانبية فلا يمكن تكفيته وتخلع ثيابه لأن الثياب تحمي
الجسم فيسرع إليه التغيير والتساقط ويجعل على سريرا ولوح حتى لا تصيبه مداوة الأرض فتغيره ويجعل على بطنه حديدة
لما روى أن مولى أس مائت فقال أس ضمو على بطنه حديدة لتلا ينقش فإن لم تكن حديدة جعل عليه من رطب يسجي
بشوب لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ سجي بشوب حيدة ويسارع إلى قضاء دينه والتوصل إلى إيرائه منه لما
روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ نفس المؤمن معلقة يدينه حتى يقضى ويبادر إلى تجهيزه لما روى عليه السلام
أن رسول الله ﷺ قال ثلاث لا تضرن وهن الصلاة والجنابة والأيم إذا وجدت كفوا فإن مات فجأة تركه حتى يتيقن موته

﴿ باب غسل الميت ﴾

وغسل الميت فرض على الكفاية لقوله ﷺ في الذي سقط من بصره اغسلوه بماء وسدر فإن كان الميت رجلا لازوجه
فأولى الناس بغسله الأب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم ثم ابن العم ثم ابن العم ثم ابن العم
بالفصل وإن كان له زوجة جاز طاه غسله لما روت عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أوصى أسماء بنت
عميس بتغسله وهل تقدم على العصباء فيه وجهان أحدهما أنها تقدم لأنها تنظر منته إلى ما لا تنظر العصباء وهو ما بين البرة
والركبة . والثاني يقدم العصباء لأنهم أحق بالصلاة عليه وإن ماتت امرأة ولم يكن لها زوج غسلها النساء وأولاهن ذات
رحم محرم ثم ذات رحم غير محرم ثم الأجنبية فإن لم يكن نساء غسلها الأقرب فالأقرب من الرجال على ما ذكرناه وإن كان لها
زوج جازله أن يغسلها لما روت عائشة رضي الله عنها قال ترجع رسول الله ﷺ من البقيع فوجدني وأنا أجعد مداعا
وأقول وأرأسه فقال بل أنا بعائته وأرأسه ثم قال وما ضررك لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك وهل
يقدم على النساء على وجهين أحدهما يقدم لانه ينظر إلى ما لا تنظر النساء منها والثاني تقدم النساء على الترتيب الذي ذكرناه
فإن لم يكن نساء فأولى الأقرباء بالصلاة فإن لم يكن فالزوج وإن طلق زوجته المطلقة رجعية ثم ماتت أحدهما قبل الرجعة لم يكن
للآخر غسله لأنها محرمة عليه

والاسم اللقائه (قوله الطوام) صغار دواب الأرض (قوله سجي بشوب) أي غطي قال أبو هريرة سجيبت الميت تسجيبة إذا
مددت عليه ثوبا . وقال الزحشرى هو من الليل الساجي لانه يغطي بالظلامه . والحبرة شوب فيه خطوطا وقد ذكر (قوله نفس
المؤمن معلقة يدينه) النفس ههنا على أربعة معان : أحدها بدنه من قوله تعالى النفس بالنفس . والروح إذا غارق البدن
لم يكن بعدها حياة وهي التي أراد النبي ﷺ بقوله كأن روحه يعذب بما عليه من الدين حتى يؤدي عنه . والنفس الدم في
جسد الحيوان . ونفس الشيء ذاته مثل جاءني زيد نفسه أي ذاته (قوله يبادر إلى تجهيزه) هو غسله وتكفينه ودفنه . من
جهزت العروس إذا أخذت فيها محتاجه لعرسها . وجهزت المسافر إذا جهزت أهبة سفره من الزاد والسقاء والحولة . يقال فيه
جهاز وجهاز بالفتح والكسر ومنه حديث عثمان رضي الله عنه انه جهز جيش العسرة أي أنفق فيها محتاجون إليه من الظهر
والخيل والأزواد (قوله الأيم إذا وجدت كفوا) الأيم المرأة التي لازوج طاه وكذا الزوج . والجمع أي من الرجال والنساء .
وأصله أيام فلما اجتمع فيه ألقان وبأن يتهما ألف تكسير جعلت لانه عيننا وعينه لاما قصار أيام بكسر الميم بو زن أقالع
بعدها كان أقالع كفاض ثم قلبت كسرة الميم فتحة والياء ألقا لفظا لا تفتح ما قبلها فصار أيام بو زن أقالع تقول رجل أيم
سواء كان تزوج من قبل أو لم يتزوج ، وامرأة أيم أيضا بكرا كانت أم ثيبا . وقد آتت المرأة من زوجها تسمى أيمه وأيما وأيوما . وفي
الحديث انه كان يعمود من الأيمه . ونأيت المرأة ونأيت إلى رجل زمانا إذا مكث لا يتزوج . قال يزد بن الحكم

كل امرئ ستم منه العرس أو منها بشم

والكفو المثل ومنه ولم يكن له كفوا أحد بضم الفاء واسكانها (قوله غداة) أي بغنة من غير مرض ولا سب يقال غننه الأمر
يفجؤه وكذلك فجاءه بالكسر والفتح وجاءه بالضم والد

﴿ ومن باب غسل الميت ﴾

نحریم المیتونه وان مات رجل وليس هناك الا امرأة أجنبية أو مات امرأة وليس هناك الا رجل أجنبي ففيه وجهان أحدهما بيعم والثاني يسر بثوب ويجعل الفاسل على بده خرقه ثم يغسله فان مات كافر فأقاربه الكفار أحق بغسله من أقاربه المسلمين لأن للكافر عليه ولاية وان لم يكن أقارب من الكفار جاز لأقاربه من المسلمين غسله لأن النبي ﷺ أمر علياً أن يغسل أباه وان مات ذمية ولها زوج مسلم كان له غسله الا ان التكاح كاتب في الغسل وان مات الزوج قال في الأم كرهت لها أن تغسله فان غسلته أجزأه لان القصد منه التنظيف وذلك يحصل بغسلها وان مات أم ولد كان للسيد غسلها لانه يجوز لها غسلها في حال الحياة بخلافه غسلها بعد الموت كالزوجة وجعفر وان مات السيد قبل جوارها غسله فيه وجهان قال أبو علي الظهري لا يجوز لها غسله لانه لا يجوز له غسلها جوارها غسله كالزوجة

(فصل) و ينبغي أن يكون الغاسل أمينا لاروي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال لا يغسل موناكم إلا المؤمنون ولأنه إذا لم يمكن أمينا لم يؤمن أن لا يستوفى الغسل و ربما استمر ما يظهر من جليل أو يظهر ما يرى من قبيح و يستحب أن يستمر الميث عن العيون لأنه قد يكون في بدنه عيب كان يكتنه و ربما اجتمع في موضع من بدنه دم فبراء من لا يعرف فيظن أن ذلك عقوبة و سوء عاقبة و يستحب أن لا يستعين بغيره أن كان فيه كفاية و أن احتاج إلى معين استعان بمن لا بدله منه و يستحب أن يكون بقر به بجمرة حتى أن كانت له رائحة لم تظهر و الأولى أن يغسل في قبض ياروت عانته رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ غسلوه وعليه قبض يصون عليه الماء و يدلكونه من فوقه و لأن ذلك أسرف كان أولى و الماء البارد أولى من الماء الساخن لأن البارد يقويه و الساخن يرخيه و أن كان به وسخ لا يزال إلا الساخن أو البرد شديد أو بخاف الغاسل من استعمال البارد غسله بالساخن و هل يجب نية الغسل فيه و جهان أحدهما لا يجب لأن قصد منه التنظيف فلم يجب فيه النية كالألة النجاسة و الثاني يجب لأنه فظهر لا يخلق بأثر العيين فوجب فيه النية كغسل الجنابة و لا يجوز للغاسل أن ينتظر إلى عورته لقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه لا تنتظر إلى عورتك ولا ميت و يستحب أن لا ينظر إلى سائر بدنه إلا فيما لا بد منه و لا يجوز أن يغسل عورته لأنه إذا لم يجد النظر فامسأولى و يستحب أن لا يغسل سائر بدنه لاروي أن عليا كرم الله وجهه غسل النبي ﷺ و يده خرقه ينقعها تحت القميص

﴿فصل﴾ والسحب ان يجلسه اجلاساً رفيعاً ويمسح بطنه مستحباً لئلا يمارى القاسم بن محمد قال توفي عبد الله بن عبد الرحمن فغسله ابن عمر فغضه فغضاً شديداً وعصره عصر اشديداً ثم غسله ولانه ربما كان في جوف شئ فاذالم يعصره قبل الغسل خرج بعد مو ر بما خرج كقن فيفسد الكفن وكما أمر اليه على البطن صب عليه ماء كثيراً حتى ان خرج شئ علم نظهر وانحت ثم يسد اغبسل أسافله كما يفعل الحى اذا أراد الغسل ثم يوضأ كما يتوضأ الحى لئلا يمارى وتأم عطية قالت لما غسلنا ابنة رسول الله ﷺ قال لنا ابدؤا بميامنها ومواضع الوضوء ولان الحى يتوضأ اذا أراد الغسل ويدخل أصبعه في فيه ويسوك بها أسنانه ولا يفرقاه ويتبع ما تحت أظفاره ان لم يكن قد قلم أظفاره ويكون ذلك بعد ذلك لا يجرحه ثم يغسله ويكون كالشعر قبله حتى لا يجتمع الماء تحته فيستنقع فيه ويغسل يديه ويغسل ثلاثاً كما يفعل الحى في وضوئه وغسله فيبدأ برأسه وليته كما يفعل الحى فان كانت اللحية متلبدة سرحها حتى يصل الماء الى الجميع ويكون بمشط متفرج الاسنان ويمشطه يرفق حتى لا يتلف شعره ثم يغسل شقه الايمن حتى ينتهي المرحله ثم شقه الايسر حتى ينتهي الى رجليه ثم يفرغ على جنبه الايسر فيغسل جانب ظهره كذلك الحديث أم عطية والسحب أن تكون الغسله الاولى بالماء والى رسول الله ﷺ قال في الحرم الذى خر من بصره اغسلوه بماء وسدر ولان السدر ينظف الجسم ثم يغسل بالماء القراح ويجعل

(قوله تحريم البتوتة) أصله من بئ الخبل إذا قطعته كأنه قطع بالطلاق مواضعها ومعاشرتها (قوله ولا يشرفاه) أي يفضحه
بغال فرفاه يفره وفر فوه أي انفتح وفر فاه بتعدى ولا يتعدى (قوله يستنقع) أي يتنقل بالماء فيسترخي فيفسد جده
يقال نعتت الدواء وغيره في الماء فهو مستقع إذا بلس فيه ليتوب ويسترخي (قوله متلبدة) أي لصق شعرها ببعضه ببعض
ولزج وتسريحها تفريقها ونشرها بالشط من تسريح الماشية وهو نشرها وتفريقها في الرعي بعد تلافقها في المأوى وانضمام
بعضها إلى بعض (قوله يحرفه) أي يضعه على حرفه وهو جنب وحرف كل شيء جانبه (قوله الماء الفراح) هو الذي لاخالطه شيء

فانغمض بصره ثم قال ان الروح اذا اقبض تبعه البصر ولانه اذا لم يبق من بقيت مفتوحة فيفتح منظره و يشد تحببه بعصاة في القسلة الاخيرة شيئا من الكافور ولما وثق ام سليم ان النبي ﷺ قال اذا كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعل في يديه شيئا من الكافور ولان الكافور يقوى به وهل يحسب الغسل بالدر من الثلاث أم لا فيه وجهان قال أبو اسحق يعتديه لانه غسل بما لم يخالفه شيء ومن أصحابنا من قال لا يعتديه لانهم يغسلون عليه اليد على هذا يغسل ثلاث مرات آخر بالماء القراح والواجب منها مرة واحدة كما قلنا في الوضوء ويستحب ان يتعاهده امرار اليد على البطن في كل مرة فان غسل الثلاث ولم ينظف زاد حتى ينظف والسنة ان يجعله وراجه أو سبعا لمار وثق أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغسلتها ورا ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن والفرض مما ذكرناه التيقو غسل مرة واحدة واذا فرغ من غسله أعيد ثلثين أعضائه وينشف بثوب لانه اذا كفن وهو رطب اينزل الكفن وقيل دوان غسل ثم خرج منه شيء ففيه ثلاثة أوجه أحدها يكفيه غسل الموضع كما لو غسل ثم أصابته نجاسة من غيره والثاني يجب منه الوضوء لانه حدث فوجب الوضوء كحدث الحى والثالث يجب الغسل منه لانه نامة أمره فكان بطهارة كاملة وان تعذر غسله لعدم الماء أو غيره عجم لأنه تطهر لا يتعلق بالزلة عين فاقفل فيه عند المعجز الى التيمم كالوضوء وغسل الجنابة

﴿ فصل ﴾ وفي تقليم أظفارهم وحف شاربه وحلق عاتقه قولان أحدهما يفعل ذلك لانه تنظيف فشرع في حقه كإزالة الوسخ والثاني يكره وهو قول المزني لانه قطع جزء منه فهو كالختان قال الشافعي رحمه الله ولا يحلق شعر رأسه وقال أبو اسحق ان لم يكن له حجة حلق رأسه لانه تنظيف فهو كتقليم الأظفار والمذهب الأول لأن حلق الرأس يراد للزينة لا للتنظيف

﴿ فصل ﴾ وان كانت امرأة غسلت كما يغسل الرجل وان كان لها شعر جعل ثلاث ذواشب وتلقى خلفها الماروث أم عطية في وصف غسل ينشر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ضفرنا فاصبتها وقرناها ثلاث فزوين ثم القيناها خلفها

﴿ فصل ﴾ ويستحب لمن غسل ميتا أن يغسل الماروي أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا فليغتسل

ولا يجب ذلك وقال في البويطي ان صح الحديث قلت بوجوده والأول أصح لأن الميت طاهر ومن غسل طاهرا لم يلزمه بغسله طهارة كالجنب وهي كذا أو غسل الجمعة فيه قولان قال في القديم غسل الجمعة أكد لان الاخبار فيه أصح وقال في الجديد الغسل من غسل الميت أكد وهو الأصح لأن غسل الجمعة غير واجب والغسل من غسل الميت متردد بين الوجوب وغيره ويستحب للقاتل اذا رأى من الميت ما يعجبه أن يتحدث به وان رأى ما يكره لم يجز ان يتحدث به ناروي أبو رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا فكنتم عليه غفرا الله له أربعين مرة

﴿ باب الكفن ﴾

تكفين الميت فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي غرم من بعده كفنه في ثوبيه اللذين ماتت فيهما ويجب ذلك في ماله فللمخبر ويقدم على الدين كما تقدم كسوة النفس على ديون غريماته فان قال بعض الورثة أنا أكفنه من مالي وقال بعضهم بل يكفن من التركة كفن من التركة لأن في تكفين بعض الورثة من ماله منسبة على الباقي فلا يلزم قبو لها وان كانت امرأة لها زوج ففيه وجهان قال أبو اسحق يجب على الزوج لأن من لزمه كسوتها في حال الحياة لزمه كفنها بعد الوفاة كالامة مع

(قوله تعذر غسله) أي تعذر لعنه (قوله حف شاربه) أي أخذ شعره وشال حفت المرأة وجهها من الشعر تحفه حفا وحفافا واحفت أيضا (قوله ان لم يكن له حجة) بالضم مجتمع شعر الرأس وهي أكثر من الوفرة ولعله مشتق من جم الماء اذا كثرت (قوله ضفرنا ناصبتها) أي لوبناها والناصية شعر مقدم الرأس وقد ذكرنا (قوله وقرناها ثلاث فزوين) القرن الخلف من الشعر والضمغرة أي جعلناها ثلاث ضفائر ومنه قول أبي كبير في الروم ذات القرون قال الاصمعي اراد فزون شعورهم ويقال للرجل قرنان أي صغيرتان قال الاسدي

كذبتم وبيت الله لا تكفونها • في شاب قرناها نصر ونحلب

أراد يابني التي شاب قرناها فأضرمر

﴿ ومن باب الكفن ﴾ (قوله يكفن من التركة) هو ثرائه الذي تركه بعده

السيد وقال أبو علي بن أبي هريرة يجب في ما لها لأنها بالموت صارت أجنبية منه فلم يلزمه كفنها والأول أصح لأن هذا يبطل بالامة
فإنها صارت بالموت أجنبية من مولاهما ثم يجب عليه تكفينها فإن لم يكن لها مال ولا زوج فالكفن على من يلزمه نفقتها اعتبارا
بالكسوة في حال الحياة

فصل وأقل ما يجزى ما يستر العورة كالخى ومن أحباها من قال أقله ثوب يعم البدن لأن مادونه لا يسمى كفننا والأول
أصح والمنسحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب أزار ولقافتين لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كفن رسول الله ﷺ
في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قبص ولا عمامة فإن كفن في خمسة أثواب لم يكره لأن ابن عمر رضي الله عنه كان يكفن
أهله في خمسة أثواب فيها قبص وعمامة ولأن أكمل ثياب الخى خمسة قبصان وسراويل وعمامة وورداً وتكره الزيادة على
ذلك لأنه سرف وإن قال بعض الورثة يكفن بثوب وقال بعضهم يكفن بثلاثة ففيه وجهان أحدهما يكفن بثوب لأنه يعم ويسر
والثاني يكفن بثلاثة أثواب لأنه هو الكفن المعروف المسنون والأفضل أن لا يكون فيه قبص ولا عمامة لحديث عائشة رضي الله
عنها فإن جعل فيها قبص وعمامة لم يكره لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ابن عبد الله بن أبي ابن سلول قبصاً ليكفنه في كفن
أبيه وإن كان في الكفن قبص وعمامة جعل ذلك تحت الثياب لأن أظهاره مزينه وليس الحال حاله فإنه والمنسحب أن يكون
الكفن أبيض لحديث عائشة رضي الله عنها والمنسحب أن يكون حستلاروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا كفن أحدكم أثناء فليحسن كفنهم ويكره المغالة في الكفن لما روى علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سريراً والمنسحب أن يبخر الكفن ثلاثاً لما روى جابر أن النبي ﷺ قال إذا جرم
الميت بخمره ثلاثاً

فصل والمنسحب أن يسطر أحسنها أو سعتها ثم الثاني ثم الذي يلي الميت اعتباراً بالخي فإنه يجعل أحسن ثيابه وأوسعها
فوق الثياب وكما قرئ ثوباً نثر فيه الخنوط ثم يحمل الميت إلى الاكفان مستورا ويترك على الكفن مستقبلياً على ظهره
ويؤخذ فطن من زرع الحب فيجعل فيه الخنوط والكافور ويجعل بين اليدين ويشد عليه كما يشد الثياب ويستحب أن يؤخذ
الفطن ويجعل عليه الخنوط والكافور ويترك على الفم والمنخرين والعينين والأذنين وعلى خراج نافذان كان عليه ليخفي
ما يظهر من راحته ويجعل الخنوط والكافور على فطن ويترك على مواضع السجود لما روى عن عبد الله بن مسعود
أنه قال يشبع بالطيب مساجده ولأن هذه المواضع شرفت بالسجود فخصت بالطيب قال وأحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور

(قوله أزار ولقافتين) الأزار معروف وهو ما يأمز به الرجل حتى يوارى عورته واللقافتان يلف على الجسد أي يقطيه
ويعمه والجمع لقافتين (قوله ثلاثة أثواب بيض سحولية) فيروى بفتح السين وضمها قال القتيبي سحول جمع سحل وهو ثوب
أبيض ويجمع على سحل أيضاً. وقال غيره سحولية بفتح السين. قال ابن الأثير بيض ثنية من القطن خاصة. والسحل الثوب
الابيض النقي من القطن. وقال الزمخشري روى في ثوبين سحوليين وروى حضور بين. وسحول وسحول وسحول وسحول
قال طرفة و بالسفع آيات كأن رسومها * بحان وشته ربة وسحول

كذا قال. والصحيح أنهما ناحيتان باليمن. قال وقيل السحولية المقصورة فكأنها نسبت إلى السحول وهو القصار لأنه يسحبها
أي يقصرها فينتقي عنها الأوساخ. ومن قال سحولية انضم إليه إلى الجمع كما يقال رجل سحول إذا كان يبيع السحول أو يلبسها
كثيراً (قوله لا تغالوا في الكفن) أي لا تزداد على خمسة أثواب ذكره ابن الصباغ (قوله يسلب سلباً سريراً) أي يمزج عنه فيبدل
منها خبراً منها إن كان من أهل الخبر وأما شراؤها إن كان من أهل الشر أو أنها تشرى من المهل والصدید (قوله إذا جرم
الميت) هو من الجمر الذي يصكون فيه النار ولعله مشتق من الجرة (قوله الخنوط) قال أهل المفتعوا ما يطيب
به الميت خاصة. قال الأزهري يقال للزرع إذا بلغ الحصاد أحنط وحنط وكذلك الرمت والغضا إذا ابيض بعد شدة الجرة
فهو حانط وأشد

تبدل بعد الرقص في حائط الغضا * أبانا وغلاتنا به نبت السمر

ويكون من كافور أو ذريرة. ولا يقال في غير الميت (قوله الثياب) سراويل قصير يبلغ الفخذين. وقال في البيان هو

لان ذلك يغوى البدن ويشدو يشجب ان يحتر رأسه ولحنه بالكافور كما يفعل الحى اذا طيب قال فى البويطى فان حنط بالمسك فلا بأس لما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال المسك من أطيب الطيب وهل يجب الحنوط الكافور أم لا فيه قولان وقيل فيه وجهان أحدهما يجب لانه جرت به العادة فى الميت فكان واجبا كالكفن والثانى انه لا يجب كما لا يجب الطيب فى حق المتلى وان وجبت الكسوة

﴿فصل﴾ ثم يلق فى الكفن ويجعل مائل الرأس أكثر كالحى ماعلى رأسه أكثر قال الشافعى رحمه الله وتثنى صنفه الثوب الذى نلى الميت فيبدأ باليسر على الايمن وبالايسر على الايسر وقال فى موضع يبدأ بالايمن على الايسر ثم بالايسر على الايمن فن أحدهما من جعلها على قولين أحدهما يبدأ باليسر على الايمن والثانى يبدأ بالايمن على الايسر ومنهم من قال هى على قول واحد انه تثنى صنفه الثوب الايسر على جانبه الايمن وصنفه الثوب الايمن على جانبه الايسر كما يفعل الحى بالساج وهو الطيلسان وهذا هو الأصح لان فى الطيلسان ماعلى الجانب الايسر هو الظاهر ثم يفعل ذلك فى بقية الاكفان وما يفضل من عند الرأس يثنى على وجهه ومصدرة فان احتيج الى شد الاكفان شئت ثم يحل عند الدفن لانه يكره أن يكون معه فى القبر شئ معقود فان لم يكن له الا ثوب فصر لا يعم البدن غطى رأسه وترك الرجل لما روى أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يكن له الا ثوب فكان اذا غطى به رأسه بدت رجلاه وان غطى به رجلاه بدت رأسه فقال النبي ﷺ غطوا به رأسه واجعلوا على رجله شئ من الأذخر

﴿فصل﴾ وأما المرأة فانها تكفن بخمسة أثواب ازار وخمار وثلاثة أثواب وهل يكون أحد الثلاثة درعا فيه قولان أحدهما أن أحدها درع لما روى أن النبي ﷺ ناول أم عطية فى كفن ابنته أم كلثوم ازارا ودرعا وخمارا ونوبين ملاء والثانى انه لا يكون فيه درع لان الفميص انما يحتاج اليه المرأة تستتر به فى تصرفها والميت لا يتصرف فان قلنا لا درع فيها أزرته ازار ونحمر بخمار وتدرج فى ثلاثة أثواب فاذا قلنا يكون فيها درع أزرته ازار وتلبس الدرع ونحمر بخمار وتدرج فى ثوبين قال الشافعى رحمه الله ويشد على صدرها ثوب ليضم نياها فلا تلتشر وهل يحل عنها الثوب عند الدفن أم لا فيه وجهان قال أبو العباس يدفن معها وعليه بدل كلام الشافعى فانه ذكر أنه يشدو لم يذكر انه يحل وقال أبو اسحق ينحى عنها فى القبر وهو الأصح لانه ليس من جملة الكفن

﴿فصل﴾ اذا مات محرم لم يقرب الطيب ولم يلبس الخيط ولم يحمر رأسه لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى المحرم الذى حرمن بغيره اغسلوه بماء وسدر وكفونوه فى ثوبين ملاء من مات فيهما ولا تغربوه طيبا فانه بيعت يوم القيامة مليا وان مات معتدة عن وفاة ففيه وجهان أحدهما لا تقرب الطيب لانهامات والطيب محرم عليها فلم يسقط تحريمه بالموت كالمحرمة والثانى تقرب الطيب لان الطيب محرم عليها فى العدة حتى لا يدعوا ذلك الى نكاحها وقد زال ذلك بالموت

السراويل بالانكة. وقال الجوهري الثياب بالضم والتشد يدسراويل صغيرة مقدار شبر يسر العورة المغلظة فقط يكون للباحين (قوله صنفه الثوب) والازار بكسر التون طرفه وهو جانبه الذى لا حد له. ويقال هى حاشية الثوب أى جانب كان قاله الجوهري فى الاستسقاء وقد ذكر ان الساج الطيلسان والجمع سيجان قال الأزهري هو الطيلسان المقور ينبج كذلك (قوله فلم يكن له الا ثوب) وهى شملة تلبسها الاماء فيها تحيط بأغصنت من لون النمر لما فيه من السواد والبياض وقال فى الشامل هى الحبرة (قوله واجعلوا على رجله شئ من الأذخر) قال الجوهري الأذخر نبت الواحدة اذخرة يقال انه السخبر باليمن طيب الريح (قوله درعا وخمارا ونوبين ملاء) الدرع والخمار قد ذكرنا فى الصلاة وقوله ملاء جمع ملاءة قال أرباب اللغة كل ثوب لم يكن لففين فهو ملاءة

﴿ باب الصلاة على الميت ﴾

الصلاة على الميت فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف من قال لا اله الا الله وعلى من قال لا اله الا الله وفي أدنى ما يكفي قولان أحدهما ثلاثة لان قوله صلوا خطاب جمع وأقل الجمع ثلاثة والثاني انه يكفي أن يصلي عليه واحد لانها صلاة ليس من شرطها الجماعة فلم يكن من شرطها العدد كسائر الصلوات ويجوز فعلها في جميع الأوقات لانها صلاة لها سبب بخلاف فعلها في كل وقت ويجوز فعلها في المسجد وغيره لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد والسنة أن يصلي في جماعة لما روى مالك بن حيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة تصفوف من المسلمين الا وجبت وتجاوز فرادى لان النبي صلى الله عليه وسلم مات فصلى عليه الناس فوجا فوجا وان اجتمع نسوة لأرجل معهن صلين عليه فرادى لان النساء لا يسن لهن الجماعة في الصلاة على الميت فان صلين جماعة فلا بأس

(فصل) وبكره نهي الميت للناس والدعاء عليه للصلاة لما روى عن حذيفة انه قال اذا مات فلا تؤذونواي أحدا قال أناف أن يكون نعيها وقال عبد الله الأيذان بالميت نهي الجاهلية

(فصل) وأولى الناس بالصلاة عليه الأب ثم الجد ثم الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم على ترتيب العصبات لان القصد من الصلاة على الميت الدعاء بالميت ودعاء هؤلاء أرجح للإجابة فانهم أبغع بالميت من غيرهم فكانوا بالتقديم أحق وان اجتمع أخ من أب وأم وأخ من أب فالنصوص ان الأخ من الأب والأم أولى ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما هذا والثاني انها سواء لان الأم لا تدخل لها في التقديم في الصلاة على الميت فكان في الترجيح بها قولان كما نقول في ولاية النكاح ومنهم من قال الأخ من الأب والأم أولى قولوا واحدا لان الأم وان لم يكن لها مدخل في التقديم الا ان لها مدخلا في الصلاة على الميت فرجح بها قولوا واحدا كما نقول في الميراث يقدم بها الأخ من الأب والأم على الأخ من الأب حين كان لها مدخل في الميراث وان لم يكن لها مدخل في التعصيب قال الشافعي رحمه الله وان اجتمع وليان في درجة قدم الاسن لان دعاء أرجح اجابة فان لم يوجد الاسن قدم الاقرب لانا أفضل وصلاته أكمل فان استويا أقرع بينهما لانهما تساويا في التقديم فأقرع بينهما وان اجتمع حر وعبد هو أقرب اليه من الحر فالحر أولى لان الحر من أهل الولاية والعبد ليس من أهل الولاية وان اجتمع الوالي والولي المناسب ففيه قولان قال في التقديم الوالي أولى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه وقال في الجديد الولي أولى لانها ولاية ترتب فيها العصبات فقدم الولي على الوالي كولاية النكاح

(فصل) ومن شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة وستر العورة لانها صلاة فشرط فيها الطهارة وستر العورة كسائر الصلوات ومن شرطها القيام واستقبال القبلة لانها صلاة مقروضة فوجب فيها القيام واستقبال القبلة مع القدرة كسائر الفرائض والسنة أن يقف الامام فيها عند رأس الرجل وعند عجز المرأة وقال أبو علي الطبري السنة أن يقف عند صدر الرجل وعند عجز المرأة والمذهب الاول لما روى أن أنصلي على رجل فقام عند رأسه وعلى امرأة فقام عند عجزها فقال له العللاء بن زياد هكذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على المرأة عند عجزها وعلى الرجل عند رأسه قال نعم فان اجتمع جنازتان قدم الى الامام أفضلهم فان كان رجل وصبي وامرأة وخشي قدم الرجل الى الامام ثم الصبي ثم الخشي المشكل ثم المرأة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال على اليمين والامام والنساء على القبلة وروى عمار بن أبي

﴿ من باب الصلاة على الميت ﴾ (قوله الا وجبت) معناه الا وجبت له الشفاعة أو وجبت له الجنة أو الرحمة (قوله فوجا فوجا) أي جماعة جماعة والفقوح الجماعة من الناس قال الله تعالى يدخلون في دين الله أفواجا وقوله فوجيا ممن يكذب بآياتنا قال في الفائق حزب وهم ثلاثون ألفا (قوله أناف أن يكون نعيها من نهي الجاهلية) قال الأصمعي كانت العرب اذا قتل منهم شريف أو مات بعثوا ركبائ القبائل ينعاه اليهم فيقول نعاء فلانا ويقول يا نعاء العرب فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك والتي بسكون العين والتخفيف هو المصدر بكسرها والتنديد الرجل الميت قاله الخروزي وقال الجوهري يقال نعاء نعيانا ونعيانا وهو خبر الموت وكذلك النعي على قبيل يقال جاءني فلان والنهي أيضا الناهي وهو الذي يأتي بخبر الموت وقال الأصمعي نعاء فلانا أي نعاء وأظهر خبر وفاته وهي بيضة على الكسر مثل دراك وراك بمعنى أدرك وترك (قوله فرجح بها) الترجيح هو من رجع الميزان اذا ثقل ووزن. وفلان أرجح من فلان أي أرزن منه ورجح الميزان اذا مال

عمار بن زبد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ما تفضل عليهما سعيد بن العاص بفعل زيدا عليهما وأمه عمالي القيلة وفي القوم الحسن والحسين وأبو هريرة وابن عمر ونحو ثمانين من أصحاب محمد عليه السلام ورضي عنهم أجمعين والأفضل أن يقرأ كل واحد بصلاة فإن صلى عليهم صلاة واحدة جاز لأن القصد من الصلاة عليهم الدعاء لهم وذلك يحصل بالجمع في صلاة واحدة

فصل إذا أراد الصلاة نوى الصلاة على الميت وذلك فرض لانها صلاة فوجب لها التنية كسائر الصلوات ثم يكرر أربعاً لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بعد التسمية الأولى بأمر القرآن والتكبيرات الأربع واجبة والدليل عليه أنها إذا كانت وجب فضاؤها ولو لم تكن واجبة لم يجب فضاؤها كتكبيرات العيد والسنن أن يرفع يديه مع كل تكبيرة لما روى أن عمر رضي الله عنه كان يرفع يديه على الجنائز في كل تكبيرة وعن عبد الله بن عمر والحسن بن علي رضي الله عنهما مثله وعن زبد بن ثابت وقمر بن وهب عن رجل قال فعل ذلك فقال أصاب السنة ولأنها تكبيرة لا يتصل طرفها بسجود ولا قعود فيسن طرفها باليدين كتكبيرات الأحرار في سائر الصلوات

فصل ويقرأ بعد التسمية الأولى بقراءة الكتاب لما روى جابر وهي فرض من فروضها لانها صلاة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة كسائر الصلوات وفي قراءة النبوة وجهان أحدهما يقرأ سورة قصيرة لأن كل صلاة قرأ فيها الفاتحة قرأ فيها السورة كسائر الصلوات والثاني أنه لا يقرأ لانها مبنية على الحذف والاختصار والسنة في قراءتها الاسرار لما روى أن ابن عباس صلى بهم على جنازة فكبر ثم قرأ بأمر القرآن فخير بها ثم صلى على النبي عليه السلام فلما انصرف قال إنما جهرت بها لتعلموا أنها مكنتها ولا فرق بين أن يصلي بالليل أو النهار وقال أبو القاسم الداركي إن كانت الصلاة بالليل جهر فيها بالقراءة لأن طائفة من النهار يسر فيها فخير فيها كالعشاء وهذا لا يصح لأن صلاة العشاء صلاة قرآنية في وقت من الليل ولها نظير راتب في وقت من النهار يسر في نظيرها الاسرار فيسن فيها الجهر وصلاة الجنائز صلاة واحدة ليس لها وقت تختص به من ليل أو نهار بل يفعل ذلك في الوقت الذي يوجد فيه سببها وسننها الاسرار فلم تختلف فيها الليل والنهار وفي دعاء التوجه والتعوذ عند القراءة في هذه التكبيرة وجهان قال عامة أصحابنا لا يأتي به لانها مبنية على الحذف والاختصار فلا تحتمل التطويل والأكثر أن قال شيخنا القاضي أبو الطيب رحمه الله يأتي به لأن التوجه يراد لافتتاح الصلاة والتعوذ يراد للقراءة وفي هذه الصلاة افتتاح وقراءة فوجب أن يأتي بكبرها

فصل ويصلي على النبي عليه السلام في التكبيرة الثانية لما ذكرناه من حديث ابن عباس وهو فرض من فروضها لانها صلاة فوجب فيها الصلاة على النبي عليه السلام كسائر الصلوات

فصل ويدعو وليت في التكبيرة الثالثة لما روى أبو قتادة قال صلى رسول الله عليه السلام على جنازة فسمعتة يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا وفي بعضها اللهم من أحييت ميتا فأحييه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام والإيمان وهو فرض من فروضها لأن القصد من هذه الصلاة الدعاء للميت فلا يجوز الإخلال بالمقصود وأدنى الدعاء ما يقع عليه الاسم والسنة أن يقول ما روى أبو قتادة وذكره الشافعي رحمه الله قال يقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته ومحبه وأحباؤه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقبه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً المرحومك وأنت غني عن عذابه وقد جئت بك راغبين إليك شفعاه اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقاه برحمتك الآمن من عذابك

من تشبه ورزاقته (قولاً مبنية على الحذف الاختصار) وهو التقليل والابتجاز . يقال اختصر الطريق إذا سلكته أقربه . واختصار الكلام إيجازه . ولا يجوز الإخلال بالمقصود . الإخلال الإفساد . قال الجوهري أحل الرجل عمر كذا إذا تركه وأفسده . وحكي أبو عبيد أخلت النخلة إذا أساءت الحل ففسدت (قولاً خرج من روح الدنيا) الروح والراحة التي هي ضد التعب والضيق (قولاً راغبين إليك) أي طالبين . والراغبة من العطاء الكثير والجمع الرغائب . قال الشاعر والي الذي يعطي الرغائب فارغب . وقوله والي ر بك فارغب (قولاً تجاوز عنه) يقال تجاوز الله عنه أي عفا . ويقال اللهم تجاوز عني وتجاوز عني . ولعله من الجائز

حتى تبعته الى جناتك يا أرحم الراحمين و بأي شيء دعا جاز لانه قد نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدعية مختلفة فدل على ان الجميع جائز

(فصل) قال في الأم يذكر في الرابعة ويسلم وقال في البويطي يقول اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده والتسليم كالسليم في سائر الصلوات لما روى عن عبد الله انه قال رأيت ثلاث خلل كان رسول الله ﷺ يفعلهم وتركهن الناس احدهن التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة والتسليم واجب لانها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام كسائر الصلوات وهل يسلم تسليمًا أو تسليمين على ما ذكرناه في سائر الصلوات

(فصل) اذا أدرك الامام وقد سبقه ببعض الصلاة كبر ودخل في الصلاة لقوله ﷺ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا ويفر اما يقتضيه ترتيب صلاته لا ما يفرقه الامام لانه يمكنه ان يأتي بما يقتضيه ترتيب الصلاة مع المتابعة فاذا سلم الامام أتى بما في من التكبيرات نسقاً من غير دعاء في أحد القولين لان الجنائز ترفع قبل أن يفرغ فلا معنى للدعاء بعد غيبة الميت بدعو للميت ثم تكبر ويسلم في القول الثاني لان غيبة الميت لا تمنع من فعل الصلاة

(فصل) اذا صلى على الميت بورد الى دفنه ولا ينتظر حضور من يصلي عليه الا الولي فانه ينتظر اذا لم ينحس على الميت التغير فان خيف عليه التغير لم ينتظر وان حضر من لم يصل عليه صلى عليه وان حضر من صلى مرة قبل بعيد الصلاة مع من يصلي فيه وجهان أحدهما يستحب كما يستحب في سائر الصلوات أن يعيدها مع من يصلي جماعة والثاني وهو الصحيح انه لا يعيد لانه يصلها تامة وصلاة الجنائز لا ينقل بثقلها وان حضر من لم يصل بعد الدفن صلى على القبر لما روى ان مسكينة ماتت ليلاً فدفنوها ولم يوقفوا رسول الله ﷺ صلى رسول الله ﷺ على قبرها من القبر الى أي وقت تجوز الصلاة على القبر فيه أربعة أوجه أحدها يصلي عليه الى شهر لان النبي ﷺ صلى على أم سعد بن عباد بعد ما دفنت بشهر والثاني يصلي عليه عام يدل لانه اذا صلى لم يبق ما يصلي عليه والثالث يصلي عليه من كان من أهل الفرض عند موته لانه كان من أهل الخطاب بالصلاة عليه وأما من ولد بعده أو بلغ بعد موته فلا يصلي عليه لانه لم يكن من أهل الخطاب بالصلاة عليه والرابع انه يصلي عليه أبداً لان القصد من الصلاة على الميت الدعاء والدعاء يجوز في كل وقت

(فصل) وتجوز الصلاة على الميت الغائب لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي النجاشي لأصحابه وهو بالمدينة فصرى عليه وصالوا خلفه وان كان الميت معه في البلد لم يجوز أن يصلي عليه حتى يحضر عنده لانه يمكنه الحضور من غير مشقة

(فصل) وان وجد بعض الميت غسل وصلى عليه لأن عمر رضى الله عنه صلى على عظام بالشام وصلى أبو عبيدة على رهوس وصلت الصحابة رضى الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ألقاها طائر بمكة من وقعة الجبل

(فصل) اذا استهل السقط أو تحرك ثم مات غسل وصلى عليه لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال اذا استهل السقط غسل وصلى عليه وورث وورث ولأنه قد ثبت له حكم الدنيا في الاسلام والميراث والدينه فضل وصلى عليه كغيره وان لم يستهل ولم يتحرك فان لم يكن له أربعة أشهر كف عن دفنه وان لم له أربعة أشهر فدفنه قولان قال في القديم يصلى عليه لانه نفخ فيه الروح فصار كمن استهل وقال في الأم لا يصلى عليه وهو الأصح لانه لم يثبت له حكم الدنيا في الارث وغيره فلم يصل عليه فان قلنا يصلى عليه غسل كغير السقط وان قلنا لا يصلى عليه فني غسله قولان قال في البويطي لا يغسل لانه لا يصلى عليه فلا يغسل كالشهيد وقال في الأم يغسل لأن القبل قد ينزف عن الصلاة كما نقول في الكافر

وهي العطية أو من جاوزت المكان اذا نعتيته وتركته كأنه ترك عقوبته (قوله نسفاً) أي متتابعاً متواليها، والسقط ما جاء من الكلام على نظام واحد، ونسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض (قوله النجاشي) هو السلطان بلسان الحبشة واسمه أحمدة بن أبجر وهو بالعرية عطية وتشد بآزده وتخفف والتخفيف أعلى وأفصح (قوله استهل السقط) أي صاح، وأمله من رؤية الحلال وسيأتي ذكره، والسقط الولد يولد قبل تمامه وفيه ثلاث لغات السقط يضم السين وفتحها وكسرهما واشتقاقه من السقوط الى الأرض

(فصل) وان مات كافر لم يصل عليه لقوله عز وجل ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ولان الصلاة لطلب المغفرة والكافر لا يقدره فلا معنى للصلاة عليه ويجوز غسله وتكفينه لان النبي ﷺ أمر عليا عليه السلام أن يغسل أباه وأعطى فيه ليكفن به عبد الله بن أبي سلول وان اختلف المسلمون بالكفار ولم يتميزوا صلوا على المسلمين بالنية لان الصلاة تنصرف الى الميتة والنية والاختلاف لا يؤثر في النية

(فصل) ومن مات من المسلمين في جهاد الكفار بسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب فهو شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه لما روى جابر أن رسول الله ﷺ أمر في قتل أحد بدقتهم بدماهم ولم يغسل عليهم ولم يغسلوا وان جرح في الحرب ومات بعد انقضاء الحرب غسل وصلى عليه لأن مات بعد انقضاء الحرب ومن قتل في الحرب وهو جنب فغيبه وجهان قال أبو العباس بن سريج وأبو علي بن أبي هريرة يغسل لما روى أن حنظلة بن الازهر قتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما شان حنظلة فان رأيت الملائكة نفسه فقالوا جامع فسمع الطيعة فخرج الى القتال فلم يجز غسله لما غسلته الملائكة وقال أكثر أصحابنا لا يغسل لان طهارة عن حدث فسقط حكمها بالشهادة كغسل الميت ومن قتل من أهل البني في قتال أهل العدل غسل وصلى عليه لان مسلم قتل بحق فلم يسقط غسله والصلاة عليه كمن قتل في الزنا والقصاص ومن قتل من أهل العدل في حرب أهل البني فغيبه قولان أحدهما يغسل ويصلى عليه لانه مسلم قتل في غير حرب الكفار فهو كمن قتله الصوص والثاني انه لا يغسل ولا يصلى عليه لانه قتل في حرب هو فغيبه على الحق وقائله على الباطل فأشبهه المقتول في معركة الكفار ومن قتله قطاع الطريق من أهل القافلة فغيبه وجهان أحدهما أنه يغسل ويصلى عليه والثاني لا يغسل ولا يصلى عليه لما ذكرناه في أهل العدل

باب حمل الجنازة والدفن

يجوز لرجل الجنازة بين العمودين وهو أن يجعل الحامل رأسه بين عمودين مقدمة النعش ويجعلهما على كاهله ويجوز لرجل من الجوانب الاربعة فيبدأ بإسرة المقدمة فيضع العمود على عاتقه الأيمن ثم يأخذ يامنة المقدمة فيضع العمود على عاتقه الأيسر ثم يجيء الى يامنة المؤخرة فيضع العمود على عاتقه الأيمن ثم يأخذ يامنة المقدمة فيضع العمود على عاتقه الأيسر ثم يجيء الى يامنة المؤخرة فيضع العمود على عاتقه الأيسر والجل بين العمودين أفضل لأن النبي ﷺ حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ولأنه روى ذلك عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم ويستحب الاسراع بالجنازة لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال أسرعوا بالجنازة فان تكن صالحة فخيرنا نقدرتها اليه وان تكن سوى ذلك فشرنا نضعون عن رقابكم ولا يبلغ به الخب لم يروى عبد الله بن مسعود قال سألت رسول الله ﷺ عن السير بالجنازة فقال دون الخب فان يكن خيرا يعجل اليه وان يكن شرا

ويسمى الشهيد لأنه يشهد بالجنة والغفرة. وقيل لانه شاهد الجنان والحدود العين وأبصرها (قوله الطيعة) قال الجوهري الطائفة الصوت الشديدة والطيعة كل ما أفرغك من صوت وأحشة نشاع. قال معتب

ان سمعوا هبة طاروا بها فرما * منى وما سمعوا من صالح دفتوا

(قوله أهل البني) البني التعدي. وبنى الرجل على الرجل استطال عليه وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بني (قوله معركة الكفار) المعركة والمعترك موضع الحرب والقتال وكذلك المعرك والمعركة أيضا. واعتزكو أي ازدجوا في المعرك. وأصله من عركت الشيء أعركه عركا إذا دلكته. ويقال عركت القوم الحرب عركا. والمعاركة القتال وهو مشتق من عركت الرمح الحب اذا طيحته أرادوا أنه يطحن من فيه كأن طحن الرمح الحب. قال عنزة * دارت على القوم رمحى طحون * وقد ينمزهير بقوله * فتركم عرك الرمح بقطاها *

باب حمل الجنازة والدفن

(قوله بين العمودين) هما العمودان اللذان يكتشفان النعش من جانبيه والجمع أعمدة في القليل وفي الكثير وعمد وعمد وقرى بهما في قوله عز وجل في عمد ممددة (قوله كاهله) الكاهل أعلى الظهر والعائق ما بين المنكب والعنق (قوله بإسرة) هي قاعة من اليسار واليامنة فاعلم من البني (قوله الخب) هو الاسراع والعسد والشديد يقال خب الفرس اذا أحضر

فبعد ان أصحاب النار ويستحب اتباع الجنائز لما روى البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعبادة المريض وتشميت العاطس واجابة الداعي ونصر المظلوم والمستحب أن لا ينصرف من نبع الجنائز حتى تدفن لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط وإن شهد دفنها فله قيراطان القيراط أعظم من أحدو السنة أن لا يركب لأن النبي ﷺ ماركب في عياد الجنائز فإن ركب في الانصراف لم يكن به بأس لما روى جابر بن سمرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة فلما انصرف أتى بفرس معر وفركه والسنة أن يمضي أمام الجنائز لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يمضي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ولا يمشي مع الميت والنسج يتقدم على المشفوع له والمستحب أن يمضي أمامها فربما ينسأ لأنه إذا بعد لم يكن معها وإن سبق إلى المقبرة فهو بالخيار إن شاء قام حتى توضع الجنائز وإن شاء قعد لما روى علي كرم الله وجهه قال قام رسول الله ﷺ مع الجنائز حتى وضعت وقام الناس معه ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالعود ولا يكره لهم اتباع جنازة أقاربه من الكفار لما روى عن علي كرم الله وجهه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إن عمك الضال قدمات فقال اذهب فواره ولا تتبع الجنائز بنار ولا نائحة لما روى عمر بن الخطاب أنه قال إذا أتيت فلا تصحبني نائحة ولا نار وعن أبي موسى أنه أوصى لا تتبعوني بصرار خف ولا بمجمر ولا تتبعوا

يضي وبين الأرض شيئا فصل في دفن الميت فرض على الكفاية لأن في تركه على وجه الأرض عكس الحرامته ويتأذى الناس برائحته والدفن في المقبرة أفضل لأن النبي ﷺ كان يدفن الموتى باليسع ولا نه يكدر الدعا له من يزور ويحجوا والدفن في البيت لأن النبي ﷺ دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها فإن قال بعض الورثة يدفن في المقبرة وقال بعضهم يدفن في البيت دفن في المقبرة لأن له حقا في البيت فلا يجوز إسقاطه ويستحب أن يدفن في أفضل مقبرة لأن عمر رضي الله عنه استأذن عائشة رضي الله عنها أن يدفن مع صاحبها ويستحب أن تجمع الأقارب في موضع واحد لما روى أن النبي ﷺ ترك عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أعلم بها على قبري لأدفن إليه من مات وإن شاح اثنين في مقبرة مسيلة قدم السابق منهما لقوله ﷺ مني مناخ من سبق فإن استنوا في السابق أفرع بينهما ولا يدفن ميت في موضع فيه ميت إلا أن يعلم أنه قد بلى ولم يبق منه شيء ويرجع فيه إلى أهل الخبرة بتلك الأرض ولا يدفن في قبر واحد اثنين لأن النبي ﷺ لم يدفن في كل قبر الا واحد وإن دعت إلى ذلك ضرورة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع الاثنين من قتل أحدهما بقول أيهما كان أكفر أخذا للقرآن فاذا أشير إلى أحدهما فدمه إلى المجد وإن دعت الضرورة لأن يدفن مع الرجل امرأة جعل بينهما حائل

وعند (قوله فبعد ان أصحاب النار) البعد اطلاقا ومنه قوله تعالى ألا بعدا لدين كما بعدت عهود. ويجعل أن يكون من البعد الذي هو ضد القرب ليعدهم عنه وتركهم له (قوله اجابة الداعي) قبل المؤذن وقبل الذي يدعو إلى الطعام من الدعوة وهي الوليمة بالفتح. والداعي أيضا المستغيث. والداعي المؤذن ومنه الحديث الخلاف في قریش والحكم في الأنصار والدعوة في الحبشة أراد الأذان (قوله قيراط) تفسيره في الحديث أنه مثل جبل أحد أو ما القيراط المعروف فهو نصف داق. وأصله قيراط بالنسبة لأن جمعه قرار بط فأبدل من أحدهم في نصفه مائة مثل دينار أصله دينار (قوله أتى بفرس معر ور) أي عري ليس عليه سرج قال أهل اللغة يقال فرس عري وخيل عري. ولا يقال فرس معرور. وإنما المعرور الذي يركب الفرس عريا. يقال معرور الفرس إذا ركب عريا (قوله إن عمك الضال) أصل الضال الجور عن الطريق وقال ابن الأعرابي أصله الغيبوبة ومنه قوله تعالى لا يضل ربي أي لا يغيب عنه شيء وقال تعالى أنذاض لنا في الأرض أي ذهبنا وغيبنا فكان الكافر جار عن طريق الحق أو غلب عنه الحق فلم يفر ولم يهتد له (قوله فواره) أي غطاه واستره. المواراة السر ومنه قوله تعالى فأولرى سوءة أختي (قوله بنار ولا نائحة) أراد بالنار ما يفسد به العلم من اتباع الجنائز بالبخور والنائحة الباكية. وأصل النائح الثقال يقال لناوح الجبلان إذا تقابلا. وكان النساء في الجاهلية يقابل بعضهن بعضا فيكيبن ويذهبن الميت فهو النوح (قوله البقيع) اسم علم لمقبرة المدينة وفي غيرهما موضع فيه أروم الشجر من ضر وبشتي ومنه سمي بقبع الفرقد المذكور (قوله مني مناخ من سبق) فهو من أتاه البعير إذا فركه واستناخ البعير بنفسه برك وأراد بها منزل من سبق إليها وحازها (قوله المجد) هو النسخ في ناحية

من التراب وجعل الرجل أماسها اعتبارا بحال الحياة ولا يدفن كافر بقتل المسلمين ولا مسلم في مقبرة الكفار ومن مات في البحر ولم يكن بقرب ساحل فالأولى أن يجعل بين لوحين ويلقى في البحر لأنه ربما وقع إلى ساحل فيدفن وإن كان أهل الساحل كفرا ألقى في البحر

فصل ويستحب أن يعمق القبر قدر قامته وبسطة لا روى أن عمر رضي الله عنه أوصى أن يعمق القبر قدر قامته وبسطة ويستحب أن يوسع من قبل رجليه ورأسه لاروى أن النبي ﷺ قال للمحافر أوسع من قبل رجليه وأوسع من قبل رأسه فإن كانت الأرض صلبة أخلد لقوله ﷺ اللحد لنا والشق لغيرنا وإن كانت رخوة شق الوسط

فصل والأولى أن يتولى الدفن الرجال لأنه يحتاج إلى بطش وقوة فكان الرجال أحق وأولاهم بذلك وأولاهم بالصلاة عليه لأنهم أرفق به وإن كانت امرأة فزوجهما أحق بدفنه لأنه أحق بفصلها فإن لم يكن لها زوج فالأب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم فإن لم يكن لها ذو رحم محرّم وطاعه لو كان المملوك أو ألى من ابن العم لأنه كالحرّم والحصى أولى من الفحل فإن لم يكن مملوك فإن العم ثم أهل الدين من المسلمين والمستحب أن يكون عند الذي يدفن وترالان النبي ﷺ دفنه على العباس وأما ترضي الله عنهم والمستحب أن يسجى القبر شوب عند الدفن لأن النبي ﷺ ستر قبر سعد بن معاذ بنو سبطا دفنه

فصل ويستحب أن يضع رأس الميت عند رجل القبر ثم يسلي فيه سلا لاروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل من قبل رأسه سلا ولأن ذلك أسهل ويستحب أن يقول عند دخله القبر بسم الله وعلى ملا رسول الله لاروى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقوله إذا أدخل الميت القبر والمستحب أن يضع في القبر على جنبه الأيمن لقوله ﷺ إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه ولأنه يستقبل القبلة فكان أولى ويوسد رأسه بيمينه أو حجر كالخبي إذا نام ويجعل خلقه شيء يستند من يمين أو غيره حتى لا يستلقي على قفاه ويكره أن يجعل تحت مضر به أو غدة أو في تابوت لاروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا أنزلتموني في اللحد فاقضوا بخدي إلى الأرض وعن أبي موسى لا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا وينصب اللين على اللحد نصبا لاروى عن سعد بن أبي وقاص قال اصنعوا بي كما صنعتم رسول الله ﷺ انصبوا على اللين وأهبلوا على التراب ويستحب لمن على شفير القبر أن يحثو في القبر ثلاث حثبات من التراب لأن النبي ﷺ حثي في قبره ثلاث حثبات من

القبر وأصله الميل والعدول ومنه قيل للكافر ملحد لا تمسك عن الحق وعدل قال الله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم وقال الشاعر

توافي ملحدًا لا بد منه * كني بالموت نأيا واغترابا

(قوله يعمق القبر قدر قامته وبسطة) أي يجعل عميقا غور في الأرض وأصل العمق قعر البئر وتعميق البئر وإعماقها جعلها عميقة وقد عمق الركي عمقا ويقال أعمق بالضم وعمق ومعنى بسطة أن يعمق في القبر الرجل ويسط يده إلى أعلاه أي عداها والبسط ضد القبض ومنه بداه مبسوطةان وقال في الشامل البسطة الباع وهي القامة وقد ذلك أربع أذرع ونصف وذلك قامته وبسطة (قوله يحتاج إلى بطش وقوة) أصل البطش الأخذ بشدة وعنف وأراد ههنا الجلد والقوة يقال بطش يبطش ويبطش بالضم والكسر (قوله رجل القبر) حيث يكون رجل الميت كرجل السراويل حيث تكون الرجل (قوله ثم يسلي فيه سلا) أراد يدخل إذا لا روى في قفاسه لا بغير علف ولا شدة جذب ومثل ذلك سلا الشعرة من العجين إذا أخرجهما منه برفق لئلا تنقطع (قوله وعلى ملا رسول الله) الملة الدين والشريعة ومنه قوله تعالى «ملة إبراهيم» أي دينه وشريعته قال ابن الأعرابي الملة معظم الدين والشريعة الحلال والحرام قال أبو العباس معظم الدين حلية ما جابه الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في تابوت) هو الصندوق يعمل من الخشب ويدخل فيه الميت وفي قراءة أبي بن كعب التابوت بإطاء وهي لغة الأنصار والنساء لغة قریش قال الجوهري أصل تابوت تابوت تابوه مثل ترقوه فلما سكنت الواو انقلبت هاء التأنيث ناء (قوله وينصب اللين نصبا) أي لا يكون مائلا فيسقط في اللحد مع الميت (قوله أهبلوا على التراب) قال الجوهري كل شيء أرسلته لرسالة من رمل أو تراب أو طعام ونحوه قلت هلته أهبله أهبل أهبل أي جرى وانصب وأهلت الدقيق لغة في هلت فهو مهال ومهبل ومنه قوله تعالى كتبناهم ميلا أي مصبو باسائلا (قوله شقير القبر) هو حرفه وجانبه الشريف على الخفير وحرف كل شيء شفره وشفيره كالوادي ونحوه وأشفار العين حروفه الأجفان وشفر الرجم وشافر هاجر وقها (قوله ثلاث حثبات) يقال حثي التراب يحثو ويحثي

التراب ويستحب ان يكتب على القبر بعد الدفن لما روى عثمان رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ اذا فرغ من دفن الميت يقف عليه وقال استغفر واأخبركم واسألوا الله له التثبيت فانه الآن يسأل

﴿ فصل ﴾ ولا يزال في التراب الذي أخرج من القبر فان زادوا فلا بأس ويشخص الثبر من الأرض فدر شبر لما روى القاسم ابن محمد قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت اكشفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة وبسطح القبر ووضع عليه الحصى لأن النبي ﷺ سطح قبر ابنه ابراهيم عليه السلام ووضع عليه حصى من حصي العرصة وقال أبو علي الطبري الأولي في زماننا ان يسم لأن السطح من شعار الرافضة وهذا لا يصح لأن السنة قد صح فيه فلا يعتبر بموافقة الرافضة ويرش عليه الماء لما روى جابر ان النبي ﷺ رش على قبر ابنه ابراهيم عليه السلام ولأنه اذا لم يرش عليه الماء زال أثره فلا يعرف ويستحب ان يجعل عند رأسه علامة من حجر أو غيره لأن النبي ﷺ دفن عثمان بن مظعون ووضع عند رأسه حجرا ولأنه يعرف به فيزار ويكره أن يحصى القبر وان بقي عليه أو يعقد أو يكتب عليه لما روى جابر قال نهى رسول الله ﷺ ان يحصى القبر وان يبنى عليه أو يعقد وان يكتب عليه ولأن ذلك من الزينة

﴿ فصل ﴾ اذا دفن الميت قبل الصلاة صلى على القبر لأن الصلاة تصل اليه في القبر وان دفن من غير غسل أو الى غير القبلة ولم ينش عليه الفساد في ثبته ونش وغسل ووجه الى القبلة لأنه واجب مقدور على فعله فوجب فعله وان خشى عليه الفساد لم ينش لأنه تعذر فعله فقط كما يسقط وضوء الحي واستقبال القبلة في الصلاة اذا تعذر فان وقع في القبر مال لآدمي وطالب به صاحبه بنش القبر لما روى ان المغيرة بن شعبه طرح خاتمه في قبر رسول الله ﷺ فقال ناتي ففتح موضع فيه فأخذه وكان يقول أنا أفر بكم عهدا رسول الله ﷺ ولأنه يمكن رد المال الى صاحبه من غير ضرر ورة فوجب رده عليه وان بلغ الميت جوهرة لقبره ومات وطالب صاحبها شق جوفه وردت الجوهرة وان كانت الجوهرة له ففيه وجهان أحدهما يشق لانها صارت للورثة فهي كجوهرة الأجنبي والثاني لا يجب لانه استهلكها في حياته فلم يتعلق بها حق الورثة وان مات امرأه وفي جوفها جنين شق جوفها لانه استبقاء حتى يتلاف جزء من الميت فاشبه اذا اضطر الى كل جزء من الميت

﴿ باب التعزية وبكاء على الميت ﴾

تعزية أهل الميت سنة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابفا له مثل أجره

حنوا وحنبا اذا رى به . ومنه احتوا في وجوه المدح حين التراب (قوله واسألوا الله التثبيت) أي الامن من الفزع والقبوت عند مسألة المالكين . يقال ثبت في القتال اذا لم يفزع ولم يفتر . ورجل ثبت لا يزل لسانه . وثبت أي ثابت العقل قال ثبت اذا ما أصبح بالقوم وقر (قوله بشخص القبر) أي رفع من الارض ليعرف فلا ينش من ربه أن يقبر غيره (قوله) لا مشرفة ولا لا طئة (المشرف العالي من الشرف وهو العلو . وجبل مشرف أي عال . واللاطئ اللامق بالأرض المنخفض . قال الأحرط لاطأ الأرض لاطأ لاطي أيضا لطاء وأراد بها بين ذلك (قوله وبسطح القبر) السطح البسط وسطح الأرض أي بسطها وسطح القبر أن يجعل متبسطا متساوي الأجزاء لا ارتفاع فيه ولا انخفاض كسطح البيت . والتسليم ان يجعل أعلاه مرتفعا ويجعل جانبيه مسوحيين مستدينين . مأخوذ من سنام البحر (قوله من شعار الرافضة) يحسب الرافضة أي علامة قبورهم وأراد مخالفتهم . وسماوا الرافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي رحمه الله ولم يرفضوا مذهبهم . والرفض الترك . رفضه رفضا ورفضا والشيء رفض ورفض (قوله يحصى القبر أو يعقد) يحصى حصى عمله بالحصى وهو معرق يقال حص وحص بالفتح والكسر . ويعقد عليه أي يبنى عليه عقد كما يفعل في أبواب بعض المساجد وبين الاساطين والقباب ومحراب القبة (قوله جنين) الجنين الولد مادام في البطن والجمع الأجنة قال الله تعالى واذا نتم أجنة في بطون أمهاتكم وسمى بذلك لاجتماعه واستناره في بطن أمه . مأخوذ من الجنة وهو ما استنرت به من سلاح . والجنة المستنيرة منه سمي الجن لاستنارهم . والجن الترس والجمع الجنان بالفتح لانه يستمر المحارب

﴿ من باب التعزية وبكاء على الميت ﴾

أصل العزاء هو الصبر يقال عز به فتعزى تعزية ومعناه التسليحة لصاحب الميت ونده الى الصبر وعظمه بما يزيل عنه الحزن

ويستحب ان يعزى بتعزيته اخضر عليه السلام أهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان يقول ان في التمسيد حانه عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كامن كل فائت فبانه فتقوا واياء فارجو فان المصاب من حرم الثواب ويستحب ان يدعو له وليت فيقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لي ولك وان عزى مسلما بكافرا قال أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وان عزى كافرا مسلما قال أحسن الله عزاءك وغفر لي ولك وان عزى كافرا بكافرا قال أخلف الله عليك ولا نقص عددك

(فصل) ويكره الجلوس للتعزية لان ذلك محدث والمحدث بدعة

(فصل) ويجوز البكاء على الميت من غير ندب ولا نباحة لما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال يا ابراهيم اننا لانفى عنك من الله شيئا ثم ذرفت عيناه فقال لعبد الرحمن بن عوف يا رسول الله أتبكي أولم تنع عن البكاء قال لا ولكن نهيت عن النوح ولا يجوز لعلم الخلد ودوشق الجيوب لما روى عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال ليس من امن افلم الخلد ودوشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ويستحب زيارة القبور لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال زار رسول الله ﷺ قبر أمه فبكى وبكى من حوله ثم قال اني استأذنت في عزو وجل ان أستغفر لها فلم يأذن لي واستأذنت في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت والشعب ان يقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويدعو لهم لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفرقد ولا يجوز للنساء زيارة القبور لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله زوارات القبور

(فصل) ولا يجوز الجلوس على القبر لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يجلس أحدكم على حرة فتحرق ثيابه حتى تخلص الى جلدته خيرة له من ان يجلس على قبر ولا بدوسة من غير حاجة لأن الدوس كالجلوس فاذا لم يجز الجلوس لم يجز الدوس وان لم يكن له طريق الى قبر من يزوره الا بالدوس جاز لانه موضع عنز ويكره الميت في المقبرة لما فيه من الوحشة

(فصل) ويكره ان يبنى على القبر مسجدا لما روى أبو هريرة الثعلبي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبنى عليه وقال لا تتخذوا قبوري وثنا فانه هلك بنو اسرائيل لانهم اتخذوا قبور انبيائهم مساجد قال الشافعي رحمه الله وأكره ان يعظم مخلوق

ومنه الحديث من لم يتعز بعزاء الله فليس منافيل معناه الناسي والنسيح عند المصيبة فاذا أصاب المسلم مصيبة قال انا لله وانا اليه راجعون كما أمره الله ومعنى بعزاء الله أي بتعزيته ايائه وكذلك قوله من عزى مصابا أي صبره وسلاحه ودعاه (قوله خلفا من كل هالك) فذكر ان الخلف ما جاء بعد يقال هو خلف سوء من أيه وخلف صدق من أيه بالتحرريك اذا قام مقامه (قوله ودر كامن كل فائت) أي عوضا وأصل الدرك الحق يقال أدركه أي خلفه أي لحق الفائت ومنه الدرك في البيع وهي النبعة يقال ما خلفك من درك فعلى خلاصه (قوله أعظم الله أجرك) أي جعله عظيما (قوله أخلف الله عليك ولا نقص عددك) أي جعل الله لك خلفا يحصى بعدك يكون عوضا لك عن مات ولا نقص عددك لتكثر الجز يقول لا تنقص عن مات وقال القتيبي يقال أخلف الله عليك لمن ذهب له مال أو ولد بما يستعاض منه وخلف الله عليك لمن هلك له والد أو عم أي كان الله خليفة عليك من المفقود (قوله من غير ندب ولا نباحة) فذكرنا النباحة وأما التدب فهو البكاء على الميت وتعداد محاسنه يقال تدب به تدبا والاسم التدببة بالقسم وأصل التدب أثر الجرح شبه ما كان يجده من الوجع والحزن بأثر الجرح ووجهه (قوله لانفى عنك من الله شيئا) أي ما تنفعلك يقال ما يعني عنك هذا أي ما يجزيك ولا ينفعك قال الله تعالى ما أغني عنه ما له وما كسب أي ما تنفع وما أجزي عنه (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) هو النعي والتدب الذي كانوا يفعلون نعي الجاهلية من مدح الميت وذكر أفعاله وسخافته وشجاعته ونحو ذلك (قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون) قيل معناه اذا شاء الله وقبل معنى الاستثناء يرجع الى قوله عن قريب فانه لا يعلم ذلك (قوله بقيع الفرقد) فذكرنا البقيع وانه مقبرة المدينة وخص بالفرقد لكثرة نبائه فيها قال الرخشي الغري فدهي من العناء وقيل هي كبار العومج (قوله حتى تخلص الى جلدته) معناه حتى تصل وخلص اليه الشيء وصل (قوله بدوسة) داسه وطأه يرجله بدوسه دوسا ومنه دوس الطعام (قوله لا تتخذوا قبوري وثنا) الوزن الضم والجمع وثن وأوثان وقيل

حتى يجعل قبره مسجدا تخافة الفتنه عليه وعلى من بعده من الناس

﴿ فصل ﴾ ويستحب لأقرباء الميت وجيرانه أن يصلحوا أهل الميت طعاما لما روى انه لما قتل جعفر بن أبي طالب كرم الله وجهه قال النبي ﷺ اصنعوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم عنه

﴿ كتاب الزكاة ﴾

الزكاة ركن من أركان الاسلام وفرض من فروضه الاصل فيه قوله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وروى أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالسا فأتاه رجل فقال يا رسول الله ما الاسلام قال الاسلام أن نعبد الله ولا نشرك به شيئا ونقيم الصلاة المكتوبة ونؤدى الزكاة المقروضة ونصوم شهر رمضان ثم أدير الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على الرجل فلم يروا شيئا فقال رسول الله ﷺ هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم

﴿ فصل ﴾ ولا تجب الزكاة الا على حر مسلم قانما المكاتب والعبد اذا ملكه المولى ما لا فلازكاة عليه لأنه لا يملك في قوله الجسد بدو يملك في قوله القديم الا انه ملك ضعيف لا يحتصل المواساة ولهذا لا تجب عليه نفقة الأقارب ولا يعتق عليه أبوه اذا اشتراه فلم تجب عليه الزكاة وفيمن نفسه حر ونفسه عبد وجهان أحدهما انه لا تجب عليه الزكاة لأنه ناقص بالرق فهو كالعبد القن والثاني انها تجب فيا ملكه بنصفه الحر لأنه يملك بنصفه الحر ملكا تاما فوجبت الزكاة عليه كالححر وأما الكافر فانه ان كان أصليا لم تجب عليه الزكاة لأنه حق لم يلزمه فلم يلزمه كفارات المتلفات وان كان حرا لم يسقط عنه ما وجب في حال الاسلام لأنه ثبت وجوبه فلم يسقط برده كفارات المتلفات وأما في حال الردة فزكاة مبنية على ملكه وفي ملكه ثلاثة أقوال أحدها انه يزول بالردة فلا تجب عليه الزكاة والثاني لا يزول فتجب عليه الزكاة لأنه حق التزمه بالاسلام فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين والثالث انه موقوف فان رجع الى الاسلام حكمنا بأنه لم يزل ملكه فتجب عليه الزكاة وان لم يرجع حكمنا بأنه قد زال ملكه فلا تجب عليه الزكاة وتجب في مال الصبي والمجنون لما روى عن النبي ﷺ انتقال ابتغوا في أموال اليتامى لأننا كلها الزكاة ولأن الزكاة ترد لثواب المكي ومواساة الفقير والصبي والمجنون من أهل الثواب ومن أهل المواساة ولهذا تجب عليهما نفقة الأقارب ويعتق عليهما الآب اذا ملكا فوجبت الزكاة في مالهما

﴿ فصل ﴾ ومن وجبت عليه الزكاة وقد رعى اخراجها لم يجز له تأخيرها لأنه حق يجب صرفه الى الآدمي توجهت المطالبة بالرفع اليه فلم يجز له التأخير كالوديعة اذا طالب بها صاحبها فان أخرها وهو قادر على أدائها ضمنها لأنه أخر ما وجب عليه مع إمكان الأداء فضمنه كالوديعة ومن وجبت عليه الزكاة وامتنع من أدائها نظرت فان كان جاحدا لوجوبها فقد كفر وقيل

الوقت ما لم يكن على صورة حيوان والصنم ما كان مصورا

﴿ كتاب الزكاة ﴾

أصل الزكاة في اللغة النماء والزيادة يقال زكا المال يزكو اذا كثر ودخلته البركة وزكا الزرع اذا نما وسميت الصدقة زكاة لأنها سبب النماء والبركة وقيل أصلها الطهارة من قوله تعالى أقنئت نفسا زكيا أي طاهرة وقوله تعالى ليس لك غلاما زكيا أي طاهرا وقيل مأخوذة من زكى أي تقرب قال الله تعالى قد أقبلت من زكى وقوله يؤتى ماله يتركى وقيل العمل الصالح وقال خبرا منه زكاة أي عملا صالحا فكانت لها نظير من الذنوب وتقرب الى الله تعالى وجاء في القرآن بمعنى الاسلام وما عليك ألا يزكى وجاء بمعنى الخلال فلينظر أيها أركى طعاما وجاء بمعنى الشفع لان الزكاة الزوج واخسى الفرد (قوله ملك ضعيف لا يحتصل المواساة) هي مفاعلة من الاسمي وهو الطلب كأنها في الشفع بمنزلة الدواء في الشفع من العلة وقال الجوهرى آسبته بمالى أي جعلته أسوى فيه وواصبته لغته ضعيفة فيه (قوله ناقص بالرق) الرق بالكسر من الملك وهو العبودية (قوله كالعبد الثمن) قال الجوهرى العبد القن اذا ملك هو وأبوه يستوى فيه الاتقان والجمع والمؤن وقيل هو الخالص العبودية (قوله ابتغوا في أموال اليتامى) أي اطلبوا فيها الربح بالنصرف فيها بالتجارة ومثله قوله تعالى يضربون في الارض يتبعون من فضل الله أي يتجرون وأصله الطلب يقال بى ضالته وكذلك كل طلبه بقاء بالضم والمدة بقاء أيضا والبيعة بالكسر والضم الحاجة والبقاء بالكسر الزناومنه

بكفره كما يقتل المرتد لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله عز وجل ضرورة فمن جمعه وجوبها فقد كذب الله تعالى وكذب رسوله ﷺ فحكم بكفره وإن منعها بخلافها أخلت منه وعز وجل وقال في القديم تؤخذ الزكاة وشطر ماله عشو بفعله لا روى بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال ومن منعها فأنا آخذها وشطر ماله عزمة من عزيمات ر بنابيس آل محمد فيها شيء والصحيح هو الأول لقوله ﷺ ليس في المال حق سوى الزكاة ولأنها عبادة فلا يجب بالامتناع منها أن شطر ماله كسائر العبادات وحديث بهز بن حكيم منسوخ فإن ذلك كان حين كانت العقوبات في المال ثم نسخت وإن امتنع بمنعة فإنه الإمام لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة

﴿ باب صدقة الموائى ﴾

يجب زكاة السوم في الإبل والبقر والغنم لأن الأخبار وردت بإيجاب الزكاة فيها ونحن نذكرها في مسائلها إن شاء الله تعالى ولأن الإبل والبقر والغنم يكثر منافعها ويطلب نفعها بالدر والنسل فاحتتمت الموائى بالزكاة

﴿ فصل ﴾ ولا تجب فيها سوى ذلك من الموائى كالتيل واليقال والحجر الماروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ولأن هذا يقتضي للزينة والاستعمال لا لبقاء فلم يحتمل الزكاة كالغفار والائاث ولا تجب فيها تولد بين الغنم والقطباء ولا فيها تولد بين بقر الأهل وبقر الوحش لأنه لا بد خل في إطلاق اسم الغنم والبقر فلا تجب فيه زكاة الغنم والبقر

﴿ فصل ﴾ ولا تجب فيها لملككم ملكا تاما كالمال الذي في يده مكنه لأنه لا يملك التصرف فيه فهو كالالأجنبي وأما الماشية الموقوفة عليه فإنه يبقى على أن الملك في الموقوف إلى من ينتقل بالوقوف وفيه قولان أحدهما ينتقل إلى الله عز وجل فلا تجب مكانه والثاني ينتقل إلى الموقوف عليه وفي مكانه وجهان أحدهما يجب عليه لأنه يملكه ملكا تاما مستقرا فاشبهه بغير الوقف

لا تكرر هو أفتياكم على البغاء (قوله الزكاة معلوم من دين الله عز وجل ضرورة) قال أهل الأصول العلم الضرورى كل علم لازم الخلق على وجه لا يمكنه دفعه عن نفسه بشك ولا شبهة وذلك كالعالم الحاصل عن الخواص الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللس (قوله فأنا آخذها وشطر ماله) أى نصف ماله قال ذلك حين كانت العقوبات في الأموال في بدء الإسلام ثم نسخ وروى في الفائق وشطر ماله بضم الشين وكسر الطاء على ما لم يسم فاعله قال والمعنى إن ماله بنصف ويتخير المصدق من خير النصفين وقال المروى قال الحر في غلظ بهز في الرواية وأما هو شطر ماله يعنى أنه يجعل ماله شطرين فينخير المصدق ويأخذ الصدقة من غير النصفين عشو بمنعة وأما مال يلزمه فلا (قوله عزمة) بالرفع خبر مبتدأ أى ذلك عزمة من عزيمات بنابيل عزم على الأمر إذا قطع عليه ولم يتردد فيه يقال عزمته على كذا عزماء وعزماء بالضم وعزيمة وعزيمة إذا أردت فعله وقطعت عليه قال الله عز وجل ولم يجد له عزماء أى صرته أمر قال في الجملة العزم والعزيمة عقد القلب على الشيء أن يفعله وعن المروى الإرادة المتقدمة لتوطين النفس على الفعل ومنع اعترق الفرس في عنانه إذا أمر بالفتح لا ينشئ وقال ابن شميل أى حق من حقوق الله وواجب مما أوجب الله تعالى (قوله والتحرير منسوخ) النسخ هو الإزالة نسخت الشمس الظل وانسخته الزائلة ونسخ الآية بالآية إزالة حكمها بثل حكم الذي كان تابا حكم غيره فالثانية تاسخة والأولى منسوخة (قوله فإن امتنع بمنعة) بالتحريرك جمع مانع مثل كافر وكفرة ويقال فلان في عز ومنعة بالتحريرك وقديسكن عن ابن السكيت وقد منع بالضم مناعة

﴿ باب صدقة الموائى ﴾

السوم هو إرسال الماشية في الأرض ترعى فيها يقال سامت الماشية وأسأها بالفتح قال الله تعالى ومنه شجر فيه تسيمون وسامت تسوم سوما إذا رعت فهي سائمة وجمع السائمة والسائم سوائم (قوله يطلب نفعها) أى زيادتها وقد ذكر وأصل النماء الزيادة يقال ناعمالا ينمو وينمو لغة ضعيفة قال الشاعر

يا حب ليل لا تغير وأزدد • وأمم كأيمن الخضاب في اليد

(قوله كالغفار والائاث) قال ابن السكيت والفئبي يقال ماله مال ولا غفار بالفتح ولا يقال بالكسر والغفار هو الأرض

والثاني لا يجب لانه ملك ضعيف يدل أنه لا يملك التصرف في رقبته فلم تجب الزكاة فيه كالكاتب وما في يده

(فصل) وأما المال المقصوب والصال فلا تلزمه زكاته قبل ان يرجع اليه فان رجع اليه من غير ثناء ففيه قولان قال في القديم لا يجب لأنه خرج عن يده وتصرفه فلم يجب عليه زكاته كالمال الذي في يده مكاتبه وقال في الجديد يجب عليه لأنه مال له يملك المطالبة به ويجوز على التسليم اليه فوجب فيه الزكاة كالمال الذي في يده وكذا فان رجع اليه مع الثناء ففيه طريقان قال أبو العباس تلزمه زكاته قولاً واحداً لأن الزكاة انما سقطت في أحد القولين لعدم الثناء وقد حصل له الثناء فوجب ان تجب والصحيح انه على القولين لأن الزكاة لم تسقط لعدم الثناء فان التذكور من الماشية لثناء فيها ويجب فيها الزكاة وانما سقطت لنقصان الملك بالخروج عن يده وتصرفه بالرجوع لم يعد ساقطاً من اليد والتصرف وان أمر رب المال وحيل بينه وبين المال ففيه طريقان من أصحابنا من قال هو كالمقصوب لأن الحيلولة موجودة بينه وبين المال وفيه قولان ومنهم من قال تجب الزكاة قولاً واحداً لأنه يملك بيعه عن شاء فكان كالمودع وان وقع الصال بيد منسقط وعرفه حولا كاملاً ولم يختار التملك وقلنا انه لا يملك حتى يختار التملك على الصحيح من المذهب ففيه طريقان من أصحابنا من قال هو كالمودع بيد المنسقط فيكون على قولين ومنهم من قال لا تجب الزكاة قولاً واحداً لأن ملكه غير مستقر بعد التعريف لأن المنسقط يملك ان يزيه باختيار التملك فصار كالمال الذي في يده المكاتب وان كان له ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغفره أو ينقص المال عن النصاب ففيه قولان قال في القديم لا تجب الزكاة فيه لأن ملكه غير مستقر لأنه لم يأخذ الحاكم بحق القراء فيه وقال في الجديد تجب فيه الزكاة لأن الزكاة تتعلق بالعين والدين يتعلق بالذمة فلا يمتنع أحدهما الآخر كالدين وارث الجنابة وان حجر عليه في المال ففيه ثلاث طرق أحدها ان كان المال ماشية فوجب فيه الزكاة لأنه قد حصل له الثناء وان كان غير الماشية فعلى قولين كالمقصوب والثاني انه يجب فيه الزكاة قولاً واحداً لأن الحجر لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على السفينة والمجنون والثالث وهو الصحيح أنه على قولين كالمقصوب لانه حيل بينه وبينه فهو كالمقصوب وأما القول الأول انه قد حصل له الثناء في الماشية فلا يصح لأنه وان حصل له الثناء الا انه ممنوع من التصرف فيه ومحول دونه القول الثاني لا يصح لأن حجر السفينة والمجنون لا يمنع التصرف لأن وليهما يشوب عنهما في التصرف وحجر المفلس يمنع التصرف فاقترا

(فصل) ولا تجب الزكاة الا في السائمة من الابل والبقر والغنم لما روى ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقة وفيه صدقة الغنم في سائماتها اذا كانت أربعين فيها الصدقة وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي **(قوله)** قال في الابل السائمة في كل أربعين بنت لبون ولان العوامل والمعلوفة لا تقتني لثناء فلم تجب فيها الزكاة كشباب البدن وأثاث الدار وان كان عند السائمة فعلفها نظرت فان كان قسراً يبقى الحيوان دونة لم يؤثر لأن وجوده كعدمه وان كان قسراً لا يبقى الحيوان دونة سقطت الزكاة لأنه لم يوجد تكامل الثناء بالسوم وان كان عنده نصاب من السائمة فقصيه غاصب وعلفه ففيه طريقان أحدهما انه كالمقصوب الذي لم يعلفه الغاصب فيكون على قولين لأن فعل الغاصب لا حكم له بدليل أنه لو كان له ذهب فصاغه الغاصب حلياً لم تسقط الزكاة عنه والثاني انه تسقط الزكاة قولاً واحداً وهو الصحيح لأنه لم يوجد شرط الزكاة وهو السوم في جميع الأحوال فصار كالمودع الغاصب شيئاً من النصاب ويخالف الصياغة فان صياغة الغاصب محرمة فلم يكن لها حكم وعلفه غير محرم فثبت حكمه كعلف المالك وان كان عنده نصاب من المعلوفة فاسامها الغاصب ففيه طريقان أحدهما انها كالسائمة

والنور والائات هو ما في البيت من الاواني والتياب وغيرها واحداً ثلاثة وقال أبو زيد اللات المال أجمع **(قوله الحيلولة)** الحائل بين الشيئين حال الشيء يعني وبينك أي حجر **(قوله بيد منسقط)** هو الذي يأخذ اللفظة وهو المال الذي يفسد صاحبه أو يضل عليه وبأنى ذكره ان شاء الله تعالى **(قوله دين يستغفره)** أي يستوعبه ويحيط بجميعه والاستغراق الاستيعاب **(قوله وان حجر عليه في المال)** أصل الحجر المنع والمحجور المنوع قال الله تعالى حجرنا محجوراً. والسفيه المبتر يقال سفه يسفه سفاهاً وسفاهة. وأصله الخلفة والحركة قال ذو الرمة

مشين كما هز شر ماح نسفحت أعاليها مر الرياح النواصم

(قوله نصاب من السائمة) سمي نصاباً لأنه أصل من الزكاة. والنصاب والنصب الأصل. وقال الخليل النصاب أصل الشيء ومرجعه

المقصودة وفيها قولان لأن السوم قد وجد في حول كامل ولم يفقد الا قصد المالك وقصده غير معتبر بدليل ان لو كان له طعام
فرزعه الفاصب وجب فيه العشر ولن لم يقصد المالك ان يزرعته والثاني لا تجب فيه الزكاة قولاً واحداً لأنه لم يقصد الى اسامته
فلم تجب فيه الزكاة كقول رعت الماشية لنفسها ويخالف الطعام فإنه لا يعتبر في زراعته القصد ولهذا لو تبعد له طعام فنبئت وجب
فيه العشر والسوم يعتبر فيه القصد ولهذا لو رعت الماشية لنفسها لم تجب فيها الزكاة

فصل ولا تجب الا في نصاب لان الاخبار وردت بايجاب الزكاة في النصب على ما ذكره في مواضعها ان شاء الله فدل على
انها لا تجب فيما دونها ولأن ما دون النصاب لا يحتمل المواصفة فلم تجب فيه الزكاة وان كان عنده نصاب فملك منه واحد أو باعه
انقطع الحول فان نتج له واحد أو رجع اليه ما باعه استأنف الحول وان نتجت واحدة ثم هلكت واحدة لم ينقطع الحول لأن
الحول لم يخل من نصاب وان خرج بعض الحل من الجوف ثم هلك واحد من النصاب قبل ان يتفصل الباقي انقطع الحول لأنه لم
يخرج الجميع لاحكمه فيصير كالحول واحد ثم نتج واحد

فصل ولا تجب الزكاة فيه حتى يحول عليه الحول لأنه روي ذلك عن أبي بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وهو مذهب
فقهاء المدينة وعلماء الأمصار ولأنه لا يشك في تناوذه قبل الحول فلا تجب فيه الزكاة فان باع النصاب في أثناء الحول أو بادل به
نصاباً آخر انقطع الحول فيما باعه وان مات في أثناء الحول ففيه قولان أحدهما انه ينقطع الحول لأنه زال ملكه عنه فصار كما
لو باعه والثاني لا ينقطع بل يبقى الوارث على حوله لأن ملك الوارث مبنى على ملك الموروث ولهذا لو اشاع شيئاً معيباً فلم يرد
حتى مات رب المال فلم وارثه مقامه في الرد بالعيب وان كان عنده نصاب من الماشية ثم استفاد شيئاً آخر من جنسه يبيع أو هبه أو
ارث نظرت فان لم يكن المستفاد نصاباً في نفسه ولا يكمل به النصاب الثاني لم يكن له حكم لأنه لا يمكن ان يجعل تابعاً للنصاب الثاني
فيجعل له قسط من فرضه لأنه لم يوجد النصاب الثاني بعد ولا يمكن ان يجعل تابعاً للنصاب الذي عنده فان ذلك انفرد بالحول ووجب
فيه الفرض قبل ان ينقض الحول على المستفاد فلا يمكن ان يجعل له قسط من فرضه فحكمه وان كان يكمل به النصاب الثاني
بأن يكون عنده ثلاثون من البقر ثم اشترى في أثناء الحول عشر أو حال الحول على النصاب وجب فيه تبعية وإذا حال الحول
على المستفاد وجب فيه ربع سنة لأنه ثم بها نصاب السنة ولم يكن إيجاب السنة لأن الثلاثين لم يثبت لها حكم الخلطة مع
العشرة في حول كامل فأنفردت بحكمها ووجب فيها فرضها والعشرة قد ثبت لها حكم الخلطة في حول كامل فوجب فيها
بقسطها ربع سنة وان كان المستفاد نصاباً ولا يبلغ النصاب الثاني وذلك يكون في صدقة الغنم بأن يكون عنده أربعون شاة ثم
اشترى في أثناء الحول أربعين شاة فان الأربعين الأولى يجب فيها شاة خولها وفي الأربعين الثانية ثلاثة أوجه أحدها انه
يجب عليه فيها الحول طاشاة لأنه نصاب منفرد بالحول فوجب فيه فرضه كالأربعين الأولى والثاني انه يجب فيها نصف شاة لأنها لم
تبلغ من خلطة الأربعين الأولى في حول كامل فوجب فيها بقسطها من الفرض وهو نصف شاة وثالثاً انه لا يجب فيها شيء
وهو الصحيح لأنه انفرد الأول عنه بالحول ولم يبلغ النصاب الثاني فجعل وقصابين نصابين فلم يتعلق به فرض وأما إذا كان عنده
نصاب من الماشية فتوالدت في أثناء الحول حتى بلغ النصاب الثاني ضمت الى الأمهات في الحول وعدت معها إذا تم حول الأمهات
وأخرج عنها وعن الأمهات زكاة المال الواحد لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال اعتمد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي

(قوله رعت الماشية) ترعى رتوعاً إذا أكلت ما شاءت ومنه قوله تعالى ترعى وتلعت ومعناه نلوه وتغفل ما شاء
(قوله نتجت واحدة) يقال نتجت الماشية على ما لم يسم فاعله ولا يقال نتجت بالفتح والمستقبل ينتج نتاجاً وانتجها أهلها نتجاً
(قوله حتى يحول عليه الحول) سمي حولاً لأن الشخص يحول فيه من حال الى حال (قوله ضمت الى
الأمهات) وأصل أم أمهة قال فصي أمهتي خذني والياس أبي والصواب عندنا كثر أهل اللغة أن يقال في الأدب بين أمهات
وفي البهائم أمات قال الراعي

كانت نجائب منفرداً بحرق * أمائهن وطرفهن خيلاً

هذا هو الأوضح عندهم وقد يحكى أحدهم مكان الآخر قال الشاعر * ترجع فيها أمهات الجوازل * وقد يتداخلان قال

إذا الأمهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأمانكا

على يديه وعن علي كرم الله وجهه أنه قال عد الصغار مع الكبار ولا نمن من غناء النصاب وفوائده فلم ينفرد عنه بالحول فإن
تملوت الأمهات و بقيت الأولاد وهي نصاب لم ينقطع الحول فيها فإذا تم حول الأمهات وجبت الزكاة فيها وقال أبو القاسم من
بكار لا تعطى رجه الله إذا لم يبق نصاب من الأمهات انقطع الحول لأن السخال تجرى في حول الأمهات بشرط أن تكون
الأمهات نصاباً وقد زال هذا الشرط فوجب أن ينقطع الحول والمذهب الأول لأنها جارية في الحول هلك بعضها ولم ينقص
الباقى عن النصاب فلم ينقطع الحول كما لو بقي نصاب من الأمهات وما قال أبو القاسم ينكسر بولد ثم الولد فإنه ثبت له حق الحرية
بنيونه لا ثم لم يسقط حق الأم بالموت ولا يسقط حق الولد وإن ملك رجل في أول المحرم أو بعين شاة وفي أول صفر أو بعين وفي
أول شهر ربيع الأول أو بعين وحال الحول على الجميع ففيه قولان قال في القديم تجب في الجميع شاة في كل أو بعين ثلثها لأن كل
واحدة من الأربعين مخالفة للثلاثين في حال الوجوب فكان حصتها ثلث شاة وقال في الجديد تجب في الأولى شاة لأنها ثبت لها
حكم الانفراد في شهر وفي الثانية وجهان أحدهما يجب فيها شاة لأن الأولى لم ترتفع بخلطتها فلم ترتفع هي والثاني
أنه يجب فيها نصف شاة لأنها خليطة الأربعين من حين ملكها وفي الثالثة وجهان أحدهما أنه يجب فيها شاة
لأن الأولى والثانية لم ترتفعا بخلطتها فلم ترتفع هي والثاني يجب فيها ثلث شاة لأنها خليطة الثمانين من حين ملكها
فكان حصتها ثلث شاة

﴿فصل﴾ إذا ملك النصاب وحال عليه الحول ولم يمكنه الأداء ففيه قولان قال في القديم لا تجب الزكاة قبل إمكان الأداء فعلى
هذا تجب الزكاة بثلاثة شروط الحول والنصاب وإمكان الأداء والدليل عليه أنه لو هلك المال لم يضمن زكاته فلم تكن الزكاة
واجبة فيه كما قبل الحول وقال في الاملاء تجب وهو الصحيح فعلى هذا تجب الزكاة بشرطين الحول والنصاب وإمكان الأداء
فمرط في الضمان لاقى الوجوب والدليل عليه أنه لو كانت الزكاة غير واجبة لما ضمنها بالاتلاف كما قبل الحول فلما ضمن الزكاة
بالاتلاف بعد الحول دل على أنها واجبة فإن كان معه خمس من الأبل وهلك منها واحدة بعد الحول وقبل إمكان الأداء فإن قلنا
أن إمكان الأداء شرط في الوجوب سقطت الزكاة لأنه نقص المال عن النصاب قبل الوجوب فصار كالماله قبل الحول وإن
قلنا أنه ليس بشرط في الوجوب وإنما هو شرط في الضمان سقط من الفرض شيء ووجب أربعة أخماسه وإن كان عنده نصاب
فتوالدت بعد الحول وقبل إمكان الأداء ففيه شرطان أحدهما أنه يبنى على القولين فإن قلنا أن إمكان الأداء شرط في الوجوب
ضمن الأولاد إلى الأمهات فإذا أئبكه الأداء زكى الجميع وإن قلنا أنه شرط في الضمان لم يضمن لأنه فصل الأولاد بعد الوجوب ومن
أصحها ما من قال في المسئلة قولان من غير بناء على القولين أحدهما يضمن المستفاد إلى ما عنده لقول عمر رضي الله عنه اعتد
عليهم بالسخلة التي روح بها الراعي على يديه والسخلة التي روح بها الراعي على يديه لا تكون إلا بعد الحول فأما ما نواله قبل
الحول فإنه بعد الحول يمتحن بنفسه والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يضمن إلى ما عنده لأن الزكاة قسوجبت في الأمهات والزكاة
لا تسرى إلى الولد لأنها لو سرت بعد الوجوب لسرت بعد الإمكان لأن الوجوب فيه مستقر وحال استقرار الوجوب أكد
من حال الوجوب فإذا لم تسر الزكاة إليه في حال الاستقرار فلا تسرى قبل الاستقرار أولى

﴿فصل﴾ وهل تجب الزكاة في العين أوفى الذمة فيه قولان قال في القديم تجب في الذمة والعين مرمية بها ووجهها أنها
لو كانت واجبة في العين لم يجز أن يعطى حتى الفقراء من غيرها كحق المضارب والشريك وقال في الجديد تجب في العين
وهو الصحيح لأنه حق يتعاق بالمال فيسقط بهلاكه فينتقل بعينه كحق المضارب فإن قلنا أنها تجب في العين وعنده
نصاب وجبت فيه الزكاة فلم تؤد حتى حال عليه حول آخر لم تجب في الحول الثاني زكاة لأن الفقراء ملكوا من النصاب
فدبر الفرض فلا تجب في الحول الثاني زكاة لأن الباقي دون النصاب وإن قلنا تجب في الذمة وجب في الحول الثاني وفي كل
حول لأن النصاب باق على ملكه

(قوله السخلة) ولد الشاة أول ما ينتج تسمى سخلة وذلك ساعة قد ذكرنا كان أو أثنى ووجهه سخلة ولهذا قال روح بها الراعي
على يديه واليه اسم لأنه كروا المؤنث وهي أولاد الضأن والجمع بهم والسخال أولاد العزى فإذا اجتمعت اليها ثم والسخال قلت لهما
جميعاً بهام وبهم ذكره في الصحاح مرمية والمضارب أي في موضعه إن شاء الله

﴿ باب صدقة الابل ﴾

أول نصاب الابل خمس وفرضه شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أر بع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي لها أر بع سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أر بعين بنت لبون وفي كل حين حقة والأصل فيه ما روى أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض الله عز وجل على المسلمين التي أمر الله بها رسوله ﷺ فمن سألها على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعطه في أر بع وعشرين من الابل فنادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أي شيء فان لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكرا وليس معه شيء فإذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت احدى وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أر بعين بنت لبون وفي كل حين حقة

﴿ فصل ﴾ فان زاد على عشرين ومائة أقل من واحد لم يتغير الفرض وقال أبو سعيد الاصطخري يشترط فيجب ثلاث بنات لبون لقوله فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أر بعين بنت لبون ولم يفرق والمنصوص هو الأول لما روى الزهري قال أقرأت في سالم نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه فإذا كلن احدى وتسعين ففيها حقتان حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ولأنه موقوف في الشرع فلم يتغير الفرض بعده بأقل من واحدة كالأوقاص

﴿ فصل ﴾ وفي الأوقاص التي بين النصب قولان قال في القديم والجديد يتعلق الفرض بالنصب وما بينهما من الأوقاص عفو لانه وقص قبل النصب فلم يتعلق به حتى كالأر بع الأول وقال في البويطي يتعلق بالجميع لحديث أنس في أر بع وعشرين من الابل فنادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فجعل الفرض في النصاب وما زاد ولا تزداد على نصاب فلم يكن عفو كالزيادة على نصاب القطع في السرقة فإذا قلنا بالأول فلك تسع من الابل ثم هلك بعد الحول وقبل إمكان الاداء أر بع لم يسقط من الفرض شيء لان الذي يتعلق به الفرض باق وإذا قلنا بالثاني سقط من الفرض أر بع تسعة لان الفرض يتعلق بالجميع فسقط من الفرض بقسط الهالك

﴿ باب صدقة الابل ﴾ (قوله بنت مخاض) سميت بذلك لان أمها فد أن لها أن تكون قد حلت بولد ثمان، والمخاض والنخاض الحامل، وسميت ما خاض من الخض وهو الحركة، ومنه نخض اللبن لاخراج الزبد وهو بحر بكة، وسميت بنت لبون لان أمها لبون وقد نتجت غيرها فصارت ذات لبن وهي لبون، وسميت الحقة حقة والذكر حقا لاستحقاقه أن يحمل عليه ويركب وطروقة الفحل لان الفحل يطررها حينئذ، وأصل الطروق أن يأتي الرجل أهله ليلا، قال أبو حاتم والجندوع وقت من الزمان ليس بسن وهو إذا استكمل أر بع سنين ودخل في الخامسة، وقال في البيان سميت بذلك لانها تنجذع سنيا، وقال في الشامل الخامسة بذلك لانها تنجذع إذا سقطت منها أي بذلك، والثني الذي ألقي تنبته، والرابع الذي ألقي رابعيته، ويسمى التبيع تبعها في ذكاة البقر لانه لا يزال يتبع أمه وقيل لان قرنيه تبعها اذ نه لتساو هما، ويسمى الفصيل فصيلا لانه يفصل عن أمه ففصيل بمعنى مفعول كما يقال خصيب بمعنى مخصوب (قوله فلا يعطه) أي لا يعطى الزائد وقيل لا يعطى الواجب لتعديده وفيها روايتان كسر الطاء وفتحها على المعنيين (قوله الأوقاص التي بين النصب) الواحد وقص يسكون القاف ومنهم من يفتحها واحنح بان جمعها أوقاص فإذا كان جمعه على أفعال كان واحده فعل مثل جل وأجال، قال أبو عمرو والوقص ما وجبت فيه الغنم من فرائض الصدقة في الابل ما بين الخمس الى العشرين وقال أبو عبيد هو ما كان بين الفريضتين وهو ما زاد على الخمس الى التسع، وجمعه أوقاص وهو الصحيح

(فصل) من ملك من الابل دون الخمس والعشرين فالواجب في صدقته الغنم وهو مخير بين ان يخرج الغنم وبين ان يخرج بعيرا فان اخرج الغنم جزا لانه هو الفرض المنصوص عليه وان اخرج البعير جاز لان الأصل في صدقة الحيوان ان يخرج من جنس الفرض وانما عدل الى الغنم هتار فقارب المال فاذا اختار أصل الفرض قبل منه مكن ترك المسح على الخف وغسل الرجل وان امتنع من اخراج الزكاة لم يطالب الا بالغنم لانه هو الفرض المنصوص عليه وان اختار اخراج البعير قبل منه أي بعير كان ولو اخرج بعيرا قيمته أقل من قيمة الشاة اجزأه لانه أفضل من الشاة لانه يجزى عن خمس وعشرين فلا يجزى عما دونها أولى وهل يكون الجميع فرضه أو بعضه فيه وجهان أحدهما ان الجميع فرضه لاناخيرناه بين الفرضين فأبهما فعمل كان هو الفرض مكن خبر بين غسل الرجل والمسح على الخف والثاني ان الفرض بعضه لان البعير يجزى عن الخمس والعشرين فدل على ان كل خمس من الابل يقابل خمس بعير وان اختار اخراج الغنم لم يقبل دون الجذع والثاني في السن لما روى سويد بن غفلة قال أنا ناصدق رسول الله ﷺ فقال يمينان عن الأخذ من راضع لبن وانما حقنا في الجذعة والثنية وهل يجزى فيه الله شكر فيه وجهان من أصحابنا من قال لا يجزئه للخبر ولانه أصل في صدقة الابل فلم يجز فيها الله كركا لفرض من جنسه وقال ابو اسحق يجزئه لانه حق لله تعالى لا يعتبر فيه صفته لانه جاز فيه الله كركا لا تأتي كالأضحية وتجب عليه من غنم البلد ان كان ضائنا فمن الضأن وان كان معزا فمن المعز وان كان منهما فمن الغالب وان كانا سواء جاز من أيهما شاء لان كل مال وجب في الذمة بالشروع اعتبر فيه عرف البلد كالطعام في الكفارة وان كانت الابل مراضا في شاتها وجهان أحدهما لا تجب فيه الا ما تجب في الصحاح وهو ظاهر المذهب لانه لا يعتبر فيه صفة المال فلم يختلف بصحة المال ومريضه كالأضحية وقال ابو علي ابن خيران تجب عليه شاة بالقسط فتقوم الابل الصحاح والنبات التي تجب فيها ثم تقوم الابل المراض فيجب فيها شاة بالقسط لانه لو كان الواجب من نفسه فرق بين الصحاح والمراض فكذلك اذا كان من غير جنسه وجب ان يفرق بين الصحاح والمراض

(فصل) ومن وجبت عليه بنت مخاض فان كانت في ماله لم يملكه اخراجها وان لم تكن في ماله وعنده ابن لبون قبل منه ولا يرد معه شيئا لما روى أنس رضي الله عنه في الكتاب الذي كتبه أبو بكر الصديق رضي الله عنه فن لم تكن عنده بنت مخاض وعنده ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ولان في بنت مخاض فضيلة بالأنثوية وفي ابن لبون فضيلة بالسن فاستويا وان لم تكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فله أن يشتري بنت مخاض ويخرج لانه أصل فرضه وله أن يشتري ابن لبون ويخرج لان ليس في ملكه بنت مخاض وان كانت ابنة مهازيل وفيها بنت مخاض سميت لم يلزمه اخراجها فان أراد اخراج ابن لبون فالتنصوص انه يجوز لانه لا يلزمه اخراج ما عنده فكان وجوده كعدمه كلكو كانت ابنة سمانا وعنده بنت مخاض مهزولة ومن أصحابنا من قال لا يجوز لأن عنده بنت مخاض تجزى ومن وجب عليه بنت لبون وليست عنده وعنده حق لم يؤخذ منه لأن بنت اللبون تساوي الحق في ورود الماء والشجر وتقضي عليه بالأنثوية

(فصل) ومن وجبت عليه جذعة أو حقة أو بنت لبون وليس عنده الا ما هو أسفل منه بسنة أخذ منه مع شاتين أو عشرين درهما وان وجب عليه بنت مخاض أو بنت لبون أو حقة وليس عنده الا ما هو أعلى منه بسنة أخذ منه ودفع اليه المصدق شاتين أو عشرين درهما لما روى أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له لما وجهه الى البحر من كتابا وفيه ومن بلغت صدقته من الابل الجذعة وليست عنده وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقته الحقة وليس عنده الا بنت لبون فانها تقبل منه بنت لبون ويعطى معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فانها تقبل منه بنت لبون ويعطى المصدق عشرين

واشتقاقه من الوقص وهو الكسر كأنه كسر فلم يبلغ النصاب (قوله بالقسط) أي بما يخصه قال ابن قتيبة القسط الميزان لان الميزان يقع به العدل في القسمة (قوله المصدق) بتخفيف الماده هو الذي يحجب الصدقة ويشهد الماده هو المصدق وهو الذي يعطى الصدقة

درهما أو شاتين فأما إذا وجبت عليه بذعة وليست عنده وعندة ثنية فإن أعطاهما ولم يطلب جبرانا قبلت لأنها أعلى من
الفرض بسنة وإن طلب الجبران فالمنصوص أنه يدفع اليه لأنها أعلى من الفرض بسنة فهي كالبدعة مع الحققة ومن أصحابنا من
قال لا يدفع الجبران لأن البدعة تساوي الذبحة في القوة والمنفعة فلامعنى لدفع الجبران وإن وجبت عليه بنت مخاض وليس
عنده إلا فصيل وأراد أن يعطى ويعطى معه الجبران لم يجز لأن التفصيل ليس بفرض مقدر وإن كان معه نصاب مراض ولم
يكن عنده الفرض فأراد أن يصعد إلى فرض مريض ويأخذ معه الجبران لم يجز لأن الشاتين أو العشرين
درهما جعل جبرانا لما بين الصحيحين فإذا كانا مريضين كان الجبران أقل من الشاتين أو العشرين الدرهم فإن أراد أن ينزل
إلى فرض دونه ويعطى مع شاتين أو عشرين درهما جاز لأنه متطوع بالزيادة ومن وجبت عليه الشاتان أو العشرين درهما
كان الخيار إليه لأن النبي ﷺ جعل الخيار فيه إلى من يعطى في حديث أنس فإن اختار أن يعطى شاة وعشرة دراهم لم يجز
لأن النبي ﷺ خبره بين شيتين فلو جوز أن يعطى شاة وعشرة دراهم خبرناه بين ثلاثة أشياء ومن وجبت عليه فرض
ووجد فوقه فرضا وأسفل منه فرضا فالخيار في الصعود والنزول إلى الرب المال لأنه هو الذي يعطى فكان الخيار له كالخيار في
الشاتين والعشرين الدرهم ومن أصحابنا من قال الخيار إلى المصدق وهو المنصوص لأنه يلزمه أن يختار ما هو أنفع للساكنين
ولهذا إذا اجتمع الصحيح والمريض لم يأخذ المريض فلو جعلنا الخيار إلى الرب المال أعطى ما ليس بتافع ويخالف الخيار في
الشاتين والعشرين الدرهم فإن ذلك يجعل جبرانا على سبيل التخفيف فكان ذلك إلى من يعطى وهذا تخيير في الفرض
فكان إلى المصدق ومن وجبت عليه فرض ولم يجد إلا ما هو أعلى منه بستين أخذ منه وأعطى أربع شياه أو أربع درهما وإن
لم يجد إلا ما هو أسفل منه بستين أخذ منه أربع شياه أو أربع درهما لأن النبي ﷺ قدر ما بين الستين بشاتين أو عشرين
درهما فدل على أن كل ما زاد في السن سنة زادت في الجبران بقدرها فإن أراد من وجبت عليه أربع درهما أو أربع شياه أن
يعطى شاتين عن أحد الجبرانيين وعشرين درهما عن الجبران الآخر جاز لأنهما جبرانان جاز أن يختار في أحدهما شيئا وفي الآخر
غيره ككفار في يمينين يجوز أن يخرج في أحدهما الطعام وفي الأخرى الكسوة وإن وجبت عليه الفرض ووجد سنا أعلى منه
بسنة وسنا أعلى منه بستين فترك الأقرب وانتقل إلى الأبعد ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز لأنه قد عرف ما بينهما من الجبران
والثاني لا يجوز وهو الصحيح لأن النبي ﷺ أقام الأقرب مقام الفرض ثم لو وجد الفرض لم ينتقل إلى الأقرب فكذلك إذا
وجد الأقرب لم ينتقل إلى الأبعد

(فصل) وإن اتفق في نصاب فرضان كالثنتين هي نصاب خمس بنات لبون ونصاب أربع حقاق فقد قال في الجديد يجب
أربع حقاق أو خمس بنات لبون وقال في القديم يجب أربع حقاق فمن أصحابنا من قال يجب أحد الفرضين قولا واحدا ومنهم
من قال فيه قولان أحدهما يجب الحقائق لأنه إذا أمكن تغير الفرض بالسنة لم يغير بالعدد كما قلنا فيما قبل الماتين والثاني يجب أحد
الفرضين لما روى سالم في نسخة كتاب رسول الله ﷺ فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون فعلى هذا
أن وجد أحدهما تعين إخراج الأخر لأنه في الشبهة إذا تعذر عليه أحدهما تعين عليه الآخر كالسكر عن اليمين إذا تعذر عليه
العق والكراسة تعين عليه الإطعام وإن وجدتهما اختار المصدق أنفعهما للساكنين وقال أبو العباس يختار صاحب المال ما شاء
منهما وقد مضى دليل المذهب في الصعود والنزول فإن اختار المصدق الأدنى نظرت فإن كان ذلك يتفرط من رب المال بان لم
يظم أحد الفرضين أو من الساعي بأن لم يجز وجب رد المأخوذ أو بدله إن كان تالفاً فإن لم يفرط واحد منهما أخرج رب المال الفضل
وهو ما بين قيمة الصفتين وهل يجب ذلك أم لا فيه وجهان أحدهما استحباب لأن المخرج يجزى عن الفرض فكان الفضل مستحبا
والثاني أنه واجب وهو ظاهر النص لأنه لم يؤد الفرض بكافة فلهذا أخرج الفضل فإن كان الفضل يسيرا لا يمكن أن يشتري به جزء من
الفرض قصد به وإن كان يمكن ففيه وجهان أحدهما يجب لأنه يمكن الوصول إلى جزء من الفرض فلم يجز فيه القيمة والثاني لا يجب

فادعيت الثاء في الصادق منه قوله تعالى فأصدق وأكن أصله فأصدق (قوله والجبران) هو الإطعام والاكسوة من جبر الكسبة إذا رده
كأنه كان ناقصا فكملة

لانه يشعر ذلك في العادة فان عدم الفرضان في المال نزل الى ثبات مخاض أو صعد الى الجذاع مع الجبران وان وجد أحد الفرضين وبعض الآخر أخذ الموجود فان أراد أن يأخذ بعض الآخر مع الجبران لم يجوز لأن أحد الفرضين كامل فلم يجوز العدول الى الجبران وان وجد من كل واحد منهما بعض بان كان في المال ثلاث حقائق وأربع بذات لبون فأعطى الثلاث الحقائق و بنت لبون مع الجبران جزا وان أعطى أربع بذات لبون وسقة وأخذ الجبران جزا وان أعطى حقه ثلاث بذات لبون مع كل بنت لبون جبران فقيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز في ثلاث حقائق و بنت لبون والثاني لا يجوز لانه يمكن ان يعطى ثلاث حقائق و بنت لبون وجبراننا واحدا فلا يجوز ثلاث جبرانات ولانه اذا أعطى ثلاث بذات لبون مع الجبران ترك بعض الفرض وعُدل الى الجبران فلم يجوز كما لا يجوز أخذ الجبران اذا وجد أحدهما كاملا وان وجد الفرضين معينين لم يأخذ بل يقال له اما ان تشتري الفرض الصحيح واما ان تصعد مع الجبران أو تنزل مع الجبران وان كانت الابل أو بعائته وقلنا ان الواجب أحد الفرضين جزا ان يأخذ عشر بذات لبون أو ثمانى حقائق فان أراد ان يأخذ من مائتين أربع حقائق وعن مائتين خمس بذات لبون جزا وقال أبو سعيد الاصطخري لا يجوز كما لا يجوز ذلك في المائتين والذهب الاول لانهما فريقتان فجزا ان يأخذ في أحدهما جنسا وفي الاخرى جنسا آخر كما لو كان عليه كغفار تامين فأخرج في أحدهما الكسوة وفي الاخرى الطعام

﴿ باب صدقة البقر ﴾

وأول نصاب البقر ثلاثون وفرضه تبيع وهو الذي لم يستوفى أربعين سنة وهي التي لها سنان وعلى هذا ابدى كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين سنة والدليل عليه ما روى معاذ بن رضى الله عنه قال بعني رسول الله ﷺ الى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة ومن كل ثلاثين نبيما أو تبعة فان كان فرضه التبيع فلم يجز لي صعد الى المسنة مع الجبران وان كان فرضه المسنة فلم يجز لي ان ينزل الى التبيع مع الجبران فان ذلك غير متصوص عليه والعدول الى غير المتصوص عليه في الزكاة لا يجوز

﴿ باب صدقة الغنم ﴾

وأول نصاب الغنم أربعون وفرضه شاة الى مائة واحدة وعشرين فتجب شاتان الى مائتين وواحدة فتجب ثلاث شياه تم تجب في كل مائة شاة لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبي ﷺ كتب كتاب الصدقة وفيه في الغنم في كل أربعين شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت على المائتين شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فان كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة الواجبة في الغنم الجذعة من الضأن والنبية من المعز والجذعة هي التي لها ستة وفيل لها ستة أشهر والتنبيه هي التي لها سنان

﴿ فصل ﴾ اذا كانت الماشية صحاح لم يؤخذ في فرضها من بقية لقوله عليه السلام لا يؤخذ في الزكاة هرة ولا ذات عوار وروى ولا ذات عيب وان كانت مرصاة أخذت مرصعة ولا يجب إخراجها حتى لا يجرى في ذلك إضرار ارب المال وان كان بعضها صحاحا وبعضها مرصاة أخذ عنها صحيحة ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مرصع لا نأخذ من بقية تميمنا الحديث وقد قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وان كانت الماشية كبار الاسنان كالشاة واليزل في الابل لم يؤخذ غير الفرض المتصوص عليه لا نأخذنا كبار الاسنان أخذنا من خمس وعشرين جذعة ثم أخذناها في إحدى وستين فيؤدى الى النسوبة بين القليل والكثير وان كانت الماشية صغارا نظرت فان كانت من الغنم أخذ منها صغيرة لقول أبي بكر الصديق رضى الله عنه لو منعوني عناقا عما أعطوا

(قوله التبيع) الذي يبيع أمه والمستعفى التي ألف أسنانها تنبها ورواها عنه أبو داود دخلت في الخامسة وهي أقصى سن البقر

﴿ باب صدقة الغنم ﴾

والثاني من المعز هو الذي القى نتيته وهو الذي له ستة ودخل في الثانية وقيل الذي له سنان ودخل في الثالثة هرة ولا ذات عيب الهرة المسنة الكبيرة وروى ولا ذات عوار والعوار العيب يقال سلعة ذات عوار بفتح العين وقد يضم عن أبي زيد (قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) أي لا تنقصوه وتيممنا فصدنا أي لا تنقصوا الردي من المال فتصدقوا به ومنه الحديث ان الله طيب لا يقبل الا طيب (قوله ثالثا باليزل) اليزل جمع يزل وهو الذي طامع نابو يكون ذلك عند دخوله في التاسعة من السنين هكذا ذكره علماء اللغة والذصيل الذي فصل عن أمه للابراضعها (قوله في حديث أبي بكر رضى الله عنه لو منعوني عناقا)

رسول الله ﷺ لقائلتهم عليه ولانا لو أوجبت فيها كبيرة أجبنا رب المال وإن كانت من الإبل والبقر فقيه وجهان قال أبو اسحق تؤخذ الفرائض المنصوص عليها بالقسط فيقوم النصاب من الكبار ثم يقوم فرضه ثم يقوم النصاب من الصغار ويؤخذ كبيرة بالقسط ومن أمهاتنا من قال إن كان المال مما يتغير الفرض فيه بالسنة لم يجز لأنه يؤدي إلى أن يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير وإن كان مما يتغير الفرض فيه بالعدد أخذ صغيره لأنه لا يؤدي إلى أن يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير فأخذ الصغير من الصغار كالغنم والصبيح هو الأول لأن هذا يؤدي إلى أن يؤخذ من ست وسبعين فصيلاً ومن إحدى وتسعين فصيلاً وإن كانت الماشية إناثاً أو ذكوراً وإناثاً نظرت فإن كانت من الإبل والغنم لم يؤخذ في فرضها إلا الإناث لأن النص ورد فيها بالإناث على ما مضى ولأن في أخذ المذكر من الإناث تبعم الحديث وقد قال الله تعالى ولا تبعموا الخبيث منه تنفقون وإن كانت من البقر نظرت فإن كانت في فرض الأور بعين لم يجز إلا الإناث لما ذكرناه وإن كانت في فرض الثلاثين جاز فيه الذكر والآن في حديث معاذ في كل ثلاثين تبعم أو تبعة وإن كانت كلها ذكوراً نظرت فإن كانت من الغنم أخذ واحد منها وإن كانت من الإبل أو من الأور بعين من البقر فقيه وجهان قال أبو اسحق لا يجوز إلا الإناث فيقوم النصاب من الإناث والفرض الذي فيها ثم يقوم النصاب من الذكور ويؤخذ أي بالقسط حتى لا يؤدي إلى النسوية بين الذكور والإناث والدليل عليه أنه لا يؤخذ إلا الإناث لأن الفرائض كلها إناث إلا في موضع الضرورة ولا ضرورة هنا فوجب التي وقال أبو علي بن خنبر إن يجوز فيه الذكور وهو المنصوص في الام والدليل عليه أن الزكاة وضعت على الرقيق والمواشي فلما أوجبت الإناث من الذكور أجبنا رب المال قال أبو اسحق إلا أنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين حتى لا يؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير في الفرض وإن كانت الماشية منقولة أخذ الفرض منها وإن كانت أنواعاً كالضأن والمعر والجواميس والبقر والبخاني والعرب فقيه قولان أحدهما أنه يؤخذ الفرض من الغالب منهما وإن كانوا سواء أخذ السامي أنفع النوعين للسالكين لانا لو أوجبناه الفرض من كل نوع شق فاعتبر الغالب والقول الثاني أنه يؤخذ من كل نوع بقسطه لأنها أنواع من جنس واحد فأخذ من كل نوع بقسطه كالتمار فلي هذا إذا كان عشرون من الضأن وعشرون من المعز فقوم النصاب من الضأن فيقال قيمته مثلاً ثم يقوم فرضه فيقال قيمته عشرة ثم يقوم نصاب المعز فيقال قيمته خمسون ثم يقوم فرضه فيقال قيمته خمسة فيقال له اشترت من أي النوعين شئت بسبعة ونصف وأخرج

المتفق الاتي من ولد المعز وهي التي رعت وقويت وهي فوق الجفرة وهي التي طأرت بعة أشهر ودون المعز وهي التي تم طأرت لان ولد الشاة يسمى أول ما يولد سحلة فإذا رعت سميت بهمة فإذا صار طأرت بعة أشهر وفصلت عن أمها وكانت من المعز سميت جفرة والذكر الجفر فإذا رعى وسمي سمي عرو وضاً وعشوداً وجيداً إذا كان ذكر أو عناقاً إذا كان أنثى ذكره في البيان فإذا أتى عليه حول فالدكر نيس والآن عرو وفي رواية تكون معروى عقلاً وله ثلاث نأو ثلاث قال الكسائي العقال صدقة عام يقال أخذت عقال هذا العام أي صدقته قال الشاعر عمرو بن الغداء الكلي

سعى عقلاً فلم يترك لنا شئاً * فكيف لو قد سعى عمر وعقالين

هو عمرو بن عتبة بن أبي سفيان استعمله عمه معاوية على صدقة كلب والغداء بالعين العجمة وقيل هو الخليل الذي بعقل به البعير وهذا حجة من ذهب إلى أنه يؤخذ عقال الفريضة معها وعن محمد بن مساعة أنه كان يعمل على الصدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأمر الرجل إذا جاء بفريضة أن يأتي بعقالها وقرأها وكان عمر رضي الله عنه يأخذ مع كل فريضة عقلاً ورؤية فإذا جاء المدينة بأعها ثم يصدق بذلك العقل والأروى وقيل إنما أراد الشيء الثافه الحقيق فضر العقال مثلاً (قوله أحجبنا رب المال) أي أخذنا فوق القدر الواجب يقال فلان يحجب بماله إذا كان يتفقه بالسرف والتبذير وأصله يقال أحجب به إذا ذهب وسيل حجاب بالضم إذا جرف كل شيء وذهب به والحجاف أيضاً الموت (قوله كالجواميس والبقر والبخاني والعرب) الجواميس نوع من البقر معروف وهو معرب يعيش في الماء والبخاني نوع من الإبل معروف أيضاً وهو معرب وبعضهم يقول عرب الواحد بخني والآن بخني وجمع بخاني وهو معروف وأما العرب من الإبل فإن الجوهري قال هي خلاف البخاني كالعرب من الخيل خلاف البراذين وقال في الشامل العرب مجرد ليس حسان الألوان كريمة

(فصل) ولا يؤخذ في الفرائض الربى وهي التي ولدت ومعه ولد لها ولا الماخض وهي الحامل ولا ما طرفها الفحل لان البهيمة لا يكاد يطررها الفحل الا وهي تحبل ولا الاكولة وهي السمينة التي أعدت للذئكل ولا غل الغنم الذي أعد للضراب ولا حرزات المال وهي خيارها التي تحزرها العين لحسنها لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال له اياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم وعمن عمر رضي الله عنه انه قال لعامله سفيان قل لقومك انا ندمع لكم الربى والماخض وذات اللحم وغل الغنم وتأخذ الجذع والتي وذلك وسط بيتنا وبينكم في المال ولأن الزكاة تجب على وجه الرقيق فلو أخذنا خيار المال خرج عن حد الرقيق فأن رضي صاحب المال باخراج ذلك قبل منه لما روى أني بن كعب رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداً فررت برجل فلما جمع لي ماله فلم أجده فيها الا بنت مخاض فقلت له أدبنت مخاض فانها صدقتك فقال ذلك مال ابن فيه ولا ظهر وما كنت لأقرض الله من ماله الا ابن فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة فنية سمينة فخذها فقلت ما أنا بأخذ ماله أو ماله وهذا رسول الله ﷺ منك قريب فان أحببت ان تعرض عليه فاعرضت على فافعل فان قبله منك قبلته فخرج معي وخرج بالناقة حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذاك الذي عليك فان تطوعت بخير أجره الله فيه وقبلناه منك فقال فما هي ذى فخذها فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ودعالة بالبركة ولأن المتع من أخذ الخيار لحق رب المال فاذلرضى قبل منه

(فصل) ولا يجوز أخذ القيسة في شيء من الزكاة لأن الحق لله تعالى وقد علقه على مائص عليه فلا يجوز نقل ذلك الى غيره كالأضحية لما علقها على الانعام لم يجوز نقلها الى غيرها فان أخرج عن التصريح عليه سنا أعلى منه مثل ان يخرج عن بنت مخاض بنت لبون أجزأه لأنها تجزئ عن ست وثلاثين فلا تجزئ عن خمس وعشرين أولى كالبذية لما أجزأت عن سبعة في الأضحية فلان تجزئ عن واحد أولى وكذلك لو وجب عليه سنة فأخرج ببهيمة أجزأه لأنه اذا أجزأه ذلك عن سنين فلان تجزئ عن أربعين أولى

(باب صدقة الخلطاء)

للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة وهو أن يجعل مال الرجلين والجماعة كمال الرجل الواحد فيجب فيه ما يجب في مال الرجل الواحد

(قوله) لا تؤخذ الربى ولا الماخض الربى على فعلية هي الشاة التي وضعت حديثاً وجعلها باباً بالضم والمصدر رباب بالكسر وهو قرب العهد بالولادة. تقول شاة ربى بنسة الرباب. واعتز ربات بالضم قال الاموي الربى ما بينتها وبين ولادتها شهران وقال أبو زيد الربى من المعز. وقال غيره من المعز والضان جبع. ورعياء في الابل أيضاً. قال في الوسيط هي التي تربي ولدها والماخض الحامل والمخاض الطوامل من النوق. والمخاض أيضاً وجع الولادة قال الله تعالى جاءها المخاض الى جنح النخلة وأصله تحرك الولد في البطن يقال امتنخص الولد اذا تحرك في بطن أمه. وتمنخص الابن واستنخص اذا تحرك في الممنخصة. ذكر الشيخ حرزات المال انها التي تحزرها العين لحسنها. وذكر في الشامل قال أبو عبيد هو المال الذي يحزره الانسان في نفسه ويقصده بقلبه قال الشاعر

الحزرات حزرات القلب * الذين الغزار دون الحب

الحب جمع حبة وهي التي لابلن فيها. وقال الآخر * وحزرة القلب خيار المال * ويروي حرزات بتقديم الراء بما يحزره الانسان ويحفظه لجلوته (قوله) ولا الاكولة قال الجوهرى هي الشاة التي تعزل للذئكل بمعنى مفعولة لقلبة الاسم عليه مثل الركوبة لما يركب (قوله) كرائم أموالهم هي أحسنها وأجربها وألباناً. قال الهروي يعد الكريم المحمود يقال نخلة كريمة اذا طلب حبلها وشاة كريمة أي غزيرة اللبن (قوله) ودعالة بالبركة أي بناء المال وكثرته ودوامه

(من باب زكاة الخلطة)

حتى يشترك في المراح والمسرح والمجلب المراح يضم اليم الموضع الذي تأوى اليه ولا يكون ذلك الا بعد الزوال. يقال أراح ابله اذا ردها الى المراح وكذلك الترويح. وقد يكون مصدر راحه يرجه من الراحة التي هي ضد التعب. والمسرح الموضع الذي يسرح فيه للرعى قال الله تعالى حين تريحون وحين تسرحون. يقال سرحت الماشية بالتخفيف هذه وحدها بلا همزة سرحاً وسرحت هي بنفسها سرحاً ولا يمكن

فإذا كان بين تقيين وهما من أهل الزكاة نصاب مشاع من الماشية في حول كامل وجب عليهما زكاة الرجل الواحد وكذلك إذا كان لكل واحد منهما مال منفرد ولم ينفرد أحدهما عن الآخر بالحول مثل أن يكون لكل واحد منهما عشرة من الغنم فخلطها أو لكل واحد منهما أو يعون ملكا معا فخلطها مازا كمال الرجل الواحد في إيجاب الزكاة بشرط أحدهما أن يكون الشريك من أهل الزكاة والثاني أن يكون المال المختلط فصليا والثالث أن يمتنع عليهما حول كامل والرابع أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المراح والخامس أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المشرح والسادس أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المشرب والسابع أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في الراعي والثامن أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في الفحل والتاسع أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في الحلب والأصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كتب كتاب الصدقة ففرقه بسيفه فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان فيه لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفروق شفاقة الصدقة وما كان من خلبطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية لأن المالين صلوا كمال الواحد في المؤن فوجب أن تكون زكاته زكاة المال الواحد فإذا لم يكن أحدهما من أهل الزكاة بأن كان أحدهما كافرا أو مكاتبًا لم يضم ماله إلى مال الحر المسلم في إيجاب الزكاة لأن مال الكافر والمكاتب ليس بركا في فلا يتم به النصاب كالعلوفة لا يتم بها نصاب السائمة وإن كان المشترك بينهما دون النصاب بأن كان لكل واحد منهما عشرة من الغنم فخلط صاحبه بثمانية عشر وزكاهما بثلثين منفردتين لم تجب الزكاة لأن المجتمع دون النصاب فلم تجب فيه الزكاة وإن تميز أحدهما عن الآخر في المراح أو المشرح أو المشرب أو الراعي أو الفحل أو الحلب لم يضم مال أحدهما إلى الآخر لما روى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال والخليطان ما اجتماع على الفحل والراعي والخوض قصص على هذه الثلاثة وثبه على ما سواه ولو أنه تميز كل واحد منهما بشئ عمدا كرهناه لم يصير كمال الرجل الواحد في المؤن وفي الاشتراك في الحلب وجهان أحدهما أن من شرطه أن يحلب لبن أحدهما فوق لبن الآخر ثم يقسم كالمخلط المسافر وإن زادهم ثم يأتون وقال أبو إسحق لا يجوز شرط حلب أحدهما فوق الآخر لأن لبن أحدهما قد يكون أكثر من لبن الآخر فإذا فسا بالسوية كان ذلك وبالأن القسمة بيع وهل يشترط فيه نية الخلطة فيه وجهان أحدهما أنه يشترط لأنه يتغير به الفرض فلا بد فيه من النية والثاني أنها ليست بشرط لأن الخلطة إنما أثر في الزكاة لاقصا على مؤنة واحدة وذلك يحصل من غير نية **فصل** في ما إذا ثبت لكل واحد من الخلبطين حكم الانفراد بالحول مثل أن يكون لكل واحد منهما نصاب من الغنم مضى عليه بعض الحول ثم خلطاه نظرتان كل حوله ما متفقاً بأن ملك كل واحد منهما نصابه في الحرم ثم خلطاه في صفر فقيه قولان قال في القديم يبقى حول الخلطة على حول الانفراد فإذا حال الحول على مالهيهما لزمهما شاة واحدة لأن الاعتبار في قدر الزكاة بآخر الحول بدليل أنه لو كان معه مائة وأحدى وعشرون شاة ثم تلفت واحدة منها قبل الحول بيوم لم تجب الأشاة ولو كانت مائة وعشرون ثم ولدت واحدة قبل الحول بيوم وجبت شاتان وقد وجدت الخلطة ههنا في آخر الحول فوجب زكاة الخلطة وقال في الجديد لا يبقى على حول الانفراد فيجب على كل واحد منهما شاة لأنه قد انفرد كل واحد منهما في بعض الحول فكان زكاته زكاة الانفراد كالمالك كانت الخلطة قبل الحول بيوم أو يومين وهذا بخلاف ما ذكرناه فان هناك لو وجدت زيادة شاة أو هلك شاة قبل الحول بيوم أو يومين تغيرت الزكاة ولو وجدت الخلطة قبل الحول بيوم أو يومين لم يزكيا زكاة الخلطة وأما في السنة الثانية وما بعدها فأنهما يزكيا زكاة الخلطة وإن كان حوله ما مختلفا بأن ملك أحدهما في أول الحرم والآخر في أول صفر ثم خلطاه في أول ربيع الأول فإنه يجب في قوله القديم على كل واحد منهما عند تمام حوله نصف شاة على قوله الجديد تجب على كل واحد منهما شاة وأما في السنة الثانية وما بعدها فإنه يجب عليهما زكاة الخلطة وقال أبو العباس يزكيا أبدا زكاة الانفراد لأنهما مختلفان في الحول فزكيا زكاة الانفراد كالسنة الأولى والأول هو المذهب لأنهما ارتفقا بالخلطة في حول كامل فصار كالواحد في حوله وان ثبت مال أحدهما حكم الانفراد دون الآخر وذلك مثل أن يشتري أحدهما في أول الحرم أو بعين شاة واشترى آخر في بعين شاة وخلطها بغيره ثم باعها في أول صفر من رجل آخر فإن الثاني ملك الأربعين مختلفا لم يثبت له حكم الانفراد والأول قد ثبت لغنمه حكم الانفراد فإن قلنا بقوله القديم وجب على المالك في أول الحرم نصف شاة وإن قلنا بقوله الجديد وجب عليه شاة وفي المشتري في صفر وجهان أحدهما تجب عليه شاة لأن المالك في

المحرم لم يرتفع بالخلطة فلا يرتفع المالك في صفر والثاني يجب عليه نصف شاة لأن غنمه لم تنفك عن الخلطة في جميع السنة بخلاف المشتري في المحرم وإن ملك رجل أر بعين شاة ومضى عليها نصف الحول ثم باع نصفها شاة فأذا تم حول البائع وجب عليه نصف شاة على المنصوص وقال أبو علي بن خيران المسئلة على قولين إن قلنا بقوله الجديدان حول الخلطة لا يثبت على حول الانفراد انقطع حول البائع فيما يبيع وإن قلنا بقوله القديم إن حول الخلطة يثبت على حول الانفراد لم ينقطع حوله وهذا خطأ لأن الانتقال من الانفراد إلى الخلطة لا يقطع الحول وإنما القولان في نقصان الزكاة وزيادة دون قطع الحول وأما المبتاع فأننا إن قلنا إن الزكاة تتعلق بالذمة وجب على المبتاع الزكاة وإن قلنا إنها تجب في العين لم يجب عليه زكاة لأنه يحول الحول زال ملكه عن قدر الزكاة فينقص النصاب وقال أبو اسحق فيه قول آخر إن الزكاة تجب فيه ووجهه أنه إذا أخرجهما من غيرها تبين أن الزكاة لم تتعلق بالعين ولهذا قال في أحد القولين أنه إذا باع ما وجبت فيه الزكاة وأخرج الزكاة من غيره صح البيع والصحيح هو الأول لأن الملك قد زال وإنما يعود بالأخراج من غيره وأما إذا باع عشرين منها بعينها نظرت فإن أفردتها وسلمها انقطع الحول فإن سلمها وهي مختلطة بما لم يبيع بأن ساق الجميع حتى حصل في قبض المشتري لم ينقطع الحول وحكمه حكم ما لو باع نصفها شاة ومن أمثالها من قال بقطع الحول لأنه لما أفردتها بالبيع صار كالأفردتها عن الذي لم يبيع والأول هو الصحيح لأنه لم يزل الاختلاط فلم يزل حكمه فإن كان بين رجلين أر بعون شاة لكل واحد منهما عشر ون ولا أحدهما أر بعون منفردة وتم الحول ففيه أر بعة أوجد أحدها وهو المنصوص أنه يجب شاة ر بعها على صاحب العشرين والباقي على صاحب الستين لأن مال الرجل الواحد يضم بعضه إلى بعض بحكم الملك فيضم الأربع بعون المنفردة إلى العشرين المختلطة فإذا انضمت إلى العشرين المختلطة انضمت أيضا إلى العشرين التي خلطت فيصير الجميع كأنهما في مكان واحد فوجب فيه ما ذكرناه والثاني أنه يجب على صاحب الستين ثلاثة أر باع شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن الأربع بعون المنفردة تضم إلى العشرين بحكم الملك فيصير ستين فيصير مختلطا بجميعها لصاحب العشرين فتجب عليه ثلاثة أر باع شاة وصاحب العشرين مختلطا بالعشرين التي له العشرين التي لصاحبه فوجب عليه نصف شاة فاما الأربع بعون المنفردة فلا خلطة له بها فلم يرتفع بها في زكاته والثالث أنه يجب على صاحب الستين شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن صاحب العشرين مختلط بعشرين فله نصف شاة وصاحب الستين له مال منفرد ومال مختلط وزكاة المنفرد أقوى فغلب حكمها والرابع أنه يجب على صاحب الستين شاة الا نصف سدس شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن صاحب الستين أر بعين منفردة فتزكي زكاة الانفراد فكأنه منفرد بستين شاة فيجب عليه فيها شاة بخمس الأربع بعين منها ثلثا شاة وله عشر ون مختلطة فتزكي زكاة الخلطة فكأن جميع الثمانية مختلطة فيخص العشرين منها ربع شاة فتجب عليه شاة الا نصف سدس شاة ثلثا شاة في الأربع بعين المنفردة وربع شاة في العشرين المختلطة وأقل عدد يخرج منه ربع وثلثان اثنا عشر والثاني منها ثمانية والرابع منها ثلاثة فذلك أحد عشر سهما فيجب عليه أحد عشر سهما من اثني عشر سهما من شاة ويجب على صاحب العشرين نصف شاة لأن الخلطة تنبت في حقه في الأربع بعين الحاضرة **فرع** وإن كان لرجل ستون شاة فخلط بكل عشرين رجلا له عشر ون شاة ففيه ثلاثة أوجه على منصوص الشافعي رحمه الله في المسئلة قبلها يجعل يضم الغنم بعضها إلى بعض وهل كان جميعها مختلطة فيجب فيها شاة على صاحب الستين نصفها وعلى الشركاء نصفها على كل واحد سدس شاة ومن قال في المسئلة قبلها إن على صاحب الستين شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة يجب هاهنا على صاحب الستين شاة لأن غنمه يضم بعضها إلى بعض ونجعل كأنها منفردة فتجب فيها شاة ويجب على كل واحد من الثلاثة نصف شاة لأن الخلطة في حق كل واحد منهم ثابتة في العشرين التي له وفي العشرين التي خلطت ومن قال في المسئلة قبلها أنه يجب على صاحب الستين ثلاثة أر باع شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة يجب هاهنا على صاحب الستين ثلاثة أر باع شاة وعلى كل واحد من الشركاء نصف شاة لأنه لا يمكن ضم الأملاك الثلاثة بعضها إلى بعض لأنها متميزة في شروط الخلطة وأما الستون فأنه يضم بعضها إلى بعض بحكم الملك ولا يمكن ضم كل عشرين منها إلى واحد من الثلاثة فيقال لصاحب الستين قد انضم غنمك بعضها إلى بعض فضم الستين إلى غنم من شئت منهم فتصير

(قوله يرتفع) أي يرتفع. والارتفاع الانتفاع. وارتفعت به انتفعت به.

ثانين فتجب فيها شاة ثلاثة أرباعها على صاحب الستين وعلى كل واحد من الثلاثة نصف شاة لأن الخلطة ثابتة في حق كل واحد منهم في الاربعين

فصل ﴿ فأما أخذ الزكاة من مائ الخلطة ففيه وجهان قال أبو اسحق اذا وجد ما يجب على كل واحد منهما في ماله لم يأخذه من مال الآخر وان لم يجد الفرض الا في مال أحدهما أو كان بينهما نصيب والواجب شاة يأتان يأخذ من أي النصيبين شاء وقال أبو علي بن أبي هريرة بنحو زان يأخذ من أي المائين شاء سواء وجد الفرض في نصيب مائ أو في نصيب أحدهما لا نأخذ من المائين كالمال الواحد فوجب ان يحوز الاخذ منهما فان أخذ الفرض من نصيب أحدهما جمع على خليفته بالفريضة فان اختلفا في قيمة الفرض فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم فكان القول قوله كالعاصب وان أخذ المصدق أكثر من الفرض بغير تأويل لم يرجع بالزيادة لانه ظلمه فلا يرجع به على غير الظالم وان أخذ أكثر من الحق بنأويل بان أخذ الكبيرة من السخال على قول مالك فإنه يرجع عليه بنصف ما أخذ منه لانه سلطان فلا ينقص عليه ما فقهه باجتهاده وان أخذ منه قيمة الفرض ففيه وجهان من أحدهما بان قال لا يرجع عليه بشئ لان القيمة لا تجزى في الزكاة بخلاف الكبيرة فانها تجزى عن الصغار ولهذا لو تفرع بالصغيرة قبلت منه ما أتى يرجع وهو الصحيح لانه أخذ باجتهاده فأشبهه اذا أخذ الكبير عن السخال

فصل ﴿ فأما الخلطة في غير المواشي وهي الأمان والحبوب والثمار ففيها قولان قال في القديم لا تأثر للخلطة في زكاتها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال والخليطان ما اجتمعا على الخوض والفحل والرمح ولان الخلطة انما تصح في المواشي لان فيها منفعة بازاء الضرر وفي غيرها لا يتصور غير الضرر لانه لا وقص فيها بعد التصاب وقال في الجديد تؤثر الخلطة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع ولا تسال نجيب في الزكاة فانثرت الخلطة في زكاتها كالشاة ولان المائين كالمال الواحد في المؤن فهي كالمواشي

﴿ باب زكاة الثمار ﴾

وتجب الزكاة في ثمرة النخل والكرم لاروى عتاب بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في الكرم انما يخص كما يخص النخل فتؤدى زكاته زيبا كما تؤدى زكاة النخل ثمرا ولأن ثمرة النخل والكرم بعظم منفعتيهما لأنهما من الأقوات والأموال المدخرة المقتناة فهي كالانعام في المواشي

فصل ﴿ ولا تجب فيها سوى ذلك من الثمار كالتين والتفاح والسرجهل والرمان لانه ليس من الأقوات ولا من الأموال المدخرة المقتناة ولا تجب في طلح الفحل لانه لا يجيء منه الثمار واختلف قوله في الزيتون فقال في القديم نجب فيه الزكاة لاروى عن عمر رضي الله عنه انه جعل في الزيت العشر وعن ابن عباس انه قال في الزيتون الزكاة وعلى هذا القول ان أخرج الزيت عنه جاز لقول عمر رضي الله عنه ولأن الزيت أنفع من الزيتون فكان أول الجواز وقال في الجديد لا زكاة فيه لانه ليس بقوت فلا يجب فيه العشر كالحضراوات واختلف قوله في الورس فقال في القديم نجب فيه الزكاة لاروى ان ثابا بكر رضي الله عنه كتب الى بني خفاش ان أدوا زكاة الفرة والورس وقال في الجديد لا زكاة فيه لأنه ثبت لا يقتات به فأشبهه الخضراوات قال الشافعي رحمه الله من قال لا عشر في الورس لم يوجب في الزعفران ومن قال يجب في الورس فيحتمل ان يوجب في الزعفران لأنهما طبيان ويحتمل ان لا يوجب في الزعفران ويفرق بينهما بان الورس شجرة مساق والزعفران نبات واختلف قوله في العسل

(قوله بغير تأويل) التاويل تفسير ما يؤول اليه الشيء من آل اذا رجع وقد أولته تأويلنا أولته بمعنى ومعنى السلام انه أخذها بغير حجة ولا دليل يؤول اليه ويرجع

﴿ ومن باب زكاة الثمار ﴾

(قوله يخص كما يخص النخل) الخرض حر وما على النخل من الرطب ثمرا والخص بالكمسر الاسم منه . يقال كم خص أرضك وأخت العرية بخصها من الثمر . والخص الكفاب قال الله تعالى قتل الخراصون أي قاتلهم الله (قوله المدخرة المقتناة) المدخر هو الذي يرفع ويعد للنفقة . يقال دخرت الشيء أدخره وكذلك أخرته . وهو افتعلت وأصله ادخرته ادخارا فبدلت الذا لا والباء لا أيضا وأدخمت الاولى في الثانية فيصير الامتدة . والمقتناة هي التي تصلح ان

فقال في التقديم بحمل ان يحجب فيه ووجهه ماروي ان بنى شيا به بطنا من فهم كانوا يؤدون الى رسول الله ﷺ من نخل كان عندهم العشر من عشر فرب قر بقوله في الجديد لا تحجب لأنه ليس بقوت فلا يحجب فيه العشر كالبيض واختلف قولنا في الفرط وهو حب العشر فقال في القديم تحجب ان صح فيه حديث أبي بكر رضي الله عنه وقال في الجديد لا تحجب لأنه ليس بقوت فأشبهه الخضر اوات

فصل في ولا تحجب الزكاة في ثمر النخل والكرم الا ان يكون نصابا ونصابه خمسة أوسق لماروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال ليس فيما دون خمسة أوسق من العشر صدقة والظنة الأوسق ثمانية صاع وهو أثق وستائة رطل بالبغدادي وهل ذلك تريب أو تعديدي فيه وجهان أحدهما انه تقرىب فلا تنقص منه شيء يسير لم تسقط الزكاة والدليل عليه ان الوسق حل البعير قال النابتة

أين الشظاظان وأين المربعة • وأين وسق الناقة المطبعة

وحل البعير يز يد وينقص والثاني انه تعديدي فان نقص منه شيء قليل لم تحجب الزكاة لماروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال الوسق ستون صاعا ولا تحجب حتى يكون بأبسه خمسة أوسق حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوسق من العشر صدقة فان كان رطبا لا يحجب منه ثمر أو غنبا لا يحجب منه زبيب ففيه وجهان أحدهما باعتبار نصابه بنفسه وهو ان يبلغ بأبسه خمسة أوسق لأن الزكاة تحجب فيه فأعتبر النصاب من بأبسه والثاني انه يعتبر بغيره لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه فأعتبر بغيره كالجاية التي ليس لها الرش مقدر في الحرقانة يعتبر بالعبد وتضم ثمره العام الواحد بعضها الى بعض في الكمال النصاب وان اختلفت أوقافه بأن كان له نخيل بنهامة ونخيل بنجد فأدرك ثمر التي بنهامة بنجدها وحلت التي بنجد واطلفت التي بنهامة وأدركت قبل أن ينجد التي بنجد لم يضم أحدهما الى الآخر لأن ذلك ثمر عام آخر وان حلت نخل جلائنها ثم حلت جلائها لم يضم ذلك الى الأول لأن النخل لا يحمل في عام مرتين فيعتبر كل واحد منهما بنفسه فان بلغ نصابا وجب فيه العشر وان لم يبلغ لم يحجب

فصل في زكاته العشر فياسق بغير مؤ تشيلة كماء السماء والأنهار وما يشرب بالعر وق ونصف العشر فياسق مؤونة تقيلة كالنواضع والدواليب وما أشبهها لماروي ابن عمر رضي الله عنه ان النبي ﷺ فرض فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا وروى عن ثريا العشر وياسق بالنضح نصف العشر والبعل الشجر الذي يشرب بعر وقه والعنبري الشجر الذي يشرب من الماء الذي يجتمع في موضع فيجري كالساقية ولأن المؤونة في أحدهما تنقل وفي الآخر تنقل ففرق بينهما في

تكون فواتق في به الاجسام على الدوام بخلاف ما يكون قواما للأجسام لا على الدوام (قوله الخضر اوات) هي البقول والثقوا كة . وفي الحديث ليس في الخضر اوات صدقة قال مجاهد أراد التفاح والكثيري وما أشبهها والعرب تقول للبقول الخضراء . ومنه الحديث ياكم وخضراء السن وهو اسم للبقول وليس بصفة فلذلك جمع بالألف واناء كالمسلمات ولو كان صفة لجمع جمع الصفات على خضر وصقر (قوله خمسة أوسق) هو جمع وسق قال الجوهري الوسق بالفتح ستون صاعا . وقال الخليل الوسق هو حل البعير وسقت الناقة وغيره اسقى أي حلت وأغلقش رجعا على الماء . تفسير البيهقي الذي أنفذه وهو :

أين الشظاظان وأين المربعة • وأين وسق الناقة المطبعة

الشظاظ العود الذي يدخل في عرو الجواني . يقال شظظت الجواني أي شددت عليه شظاظه وأشظظته جعلت له شظاظا . والمربعة عصية يأخذها جلان بطرفها ليحملا الحل ويضعها على ظهر البعير تقول منه ربت الحل اذا أدخمتها تحته وأخذت أنت بطرفها وصاحبك بطرفها الآخر ثم رفعتها على البعير . والوسق الحل كذا كرناء . والمطبعة المذلة في قول بعضهم . وقال الجوهري يقال ناقة مطبعة أي مثقلة بالحمل (قوله كالنواضع والدواليب) الناضح البعير الذي يسقى عليه والأثني ناضح قوسانية . والناضح الذي ينضح على البعير أي يسوق الساقية لتسقى بخلاوه منه نخل تنضح أي تسقى . والدواليب جمع دولا بفتح الدال وهي الآلة التي يسقى بها وهو فارسي معرب (قوله بعلا وروى عن ثريا) البعل النخل الذي يشرب بعر وقه فيستغنى عن السقي يقال قد استعمل النخل وذلك يكون في أيا كن فريضة من الماء فيسقى أول ما يفر من فاذا كبر وبلغت عروق الماء استغنى عن السقي من ماء المطر وسواه . والعنبري بالشجر يث هو العدي وهو الذي لا يصبه الا انظر وسمى عنرا بالانه يسقى بعائور من خشب أو حجارة

الزكاة وإن كان يسقى نصفه بالناضح ونصفه بالبيع ففيه ثلاثة أرباع العشر اعتباراً بالسقيين وإن سقى بأحدهما أكثر ففيه قولان أحدهما يعتبر فيه الغالب فإن كان الغالب السقي بالناضح وجب فيه العشر لأنه اجتمع الأمران وأحدهما قوة الغلبة فكان الحكم كله كالماء إذا غاطه مائع والقول الثاني ينسقط على عدد السقيات لأن ما وجب فيه الزكاة بالنسبة عند التناول وجب فيه بالنسبة عند التفاضل كزكاة الفطر في العبد المشترك وإن جهل القدر الذي سقى بكل واحد منهما جعل نصفين لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر فوجب التسوية بينهما كالنار في يد اثنين وإذا زادت الثمرة على خمسة أوسق وجب الفرض فيه بحسابه لأنه ينجز من غير ضرر فوجب فيه بحسابه كزكاة الأشجار

(فصل) ولا يجب العشر حتى يبدو الصلاح في الثمار وبدو الصلاح أن يحمر البسراً ويصفر ويتموه الغنبلان قبل بدو الصلاح لا يقصد أنه فهو كالرطبة وبعده يقفان ويؤكل كل فهو كاخضوب فإن أراد أن يبيع الثمرة قبل بدو الصلاح نظرت فإن كان حاجة لم يبيعه وإن كان يبيع للفرار من الزكاة كره لأنه فرار من الفرض يقوموا مائة المساكين فإن باع صح البيع لأنه باع ولا حق لأحدهما وإن باع بعد بدو الصلاح ففي البيع في قدر الفرض قولان أحدهما أنه باطل لأن في أحد القولين يجب الزكاة في العين وقدر الفرض للمساكين فلا يجوز بيعه بغير إذنهم وفي الآخر يجب في القيمة والعين مرهونة ببيع المرهون لا يجوز من غير إذن المرهون والثاني أنه يصح لأننا إن الزكاة تتعلق بالعين إلا أن أحكام الملك كلها ما يتعلق بالبيع من أحكام الملك وإن قلنا أنها يجب في القيمة والعين مرهونة به إلا أنه رهن يثبت بغير اختياره فلم يمنع البيع كالحق في رقبته العبد فإن قلنا يصح في قدر الفرض فغلبنا سواء أؤتى وإن قلنا لا يصح في قدر الفرض فغلبنا سواء قلنا بناء على نفي الصفقة فإن أكل شيئاً من الثمار أو استهلكه وهو عام عزروا وعزم وإن كان جاهلاً غرم ولم يعزر وإن أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح وغلب أن يهلك جاز أن يقطع الثمار لأن الزكاة يجب على سبيل المواصفة فلو أنزله تركها حق المساكين صار ذلك حياً فذلك ماله فخرج عن حد المواصفة ولأن حفظ النخل أنفع للمساكين في مستقبل الأحوال ولا يجوز أن يقطع إلا بحضور المصدق ولأن الثمرة مشتركة بينه وبين المساكين فلا يجوز إلا بحضور من التائب عنهم ولا يقطع إلا ما يدعو الحاجة إليه فإن قطع من غير حضور المصدق وهو عام عزروه إن رأى ذلك ولا يقرمه ما نقص لأنه لو حضر لوجب عليه أن يأذن له في قطعه وإن نقص به الثمرة

(فصل) والمستحب إذا بدا الصلاح في النخل والكرم أن يبعث الإمام من يحرص الحديث عن ابن سنان النبي ﷺ قال في الكرم يحرص كما يحرص النخل ويؤدى زكاته زكاة النخل ثم أولاً لأن في الحرص احتياطاً لرب المال والمساكين فإن رب المال يملك التصرف بالحرص ويعرف المصدق حق المساكين فيطالب به وهل يجوز جاز وأحدهما لا فيه قولان أحدهما يجوز وهو الصحيح كما يجوز جازاً واحداً والثاني لا يجوز أقل من جازين كما لا يجوز أقل من مقومين فإن كانت أنواعاً مختلفة حرص عليه نخلة نخلة وإن كانت نوعاً واحداً فهو بالخيار بين أن يحرص نخلة نخلة وبين أن يحرص الجميع دفعته إذا عرف مبلغ الجميع ضمن رب المال حق الفقراء فإن ضمن حفظهم جاز له أن يتصرف فيه بالبيع والأكل وغير ذلك فإن ادعى رب المال بعد الحرص هلاك الثمرة فإن كان ذلك لحاجة ظاهرة لم يقبل حتى يقيم البيعة فإذا أقام البيعة أخاف قال وإن لم يصدق حلفه وهل البيعة مستحبة أو واجبة فيه وجهان أحدهما أنها واجبة فإن حلف سقطت الزكاة وإن سكت لم يمت الزكاة والثاني أنها مستحبة فإن حلف سقطت الزكاة وإن سكت سقطت الزكاة وإن ادعى الهلاك بسبب يخفى كالسرقة وغيره فاقول قوله مع يمينه وهل البيعة واجبة أو مستحبة على الوجهين فإن تصرف رب المال في الثمار وادعى أن الثمار قد أخطأ في الحرص نظرت فإن كان في قدر

كالرديم فيعمل الماء عن سفته إلا الموضع الذي يسقى قال في الشامل العنبري هو الأشجار التي تشرب من ماء مجتمع من المطر في حفر وأنما يسمى بذلك لأن الماء ينعثر به وقال الأزهري هو آتى يسوى على وجه الأرض يجري فيه الماء إلى الزرع من مسابيل النيل يسمى عاثور الآن الإنسان إذا مر عليه لبلاغته بهو غط (قوله بالبيع) هو الماء الجاري يقال ساح الماء يسبح إذا جرى على وجه الأرض (قوله عزروا) التعزير بها الأمانة والتأديب وغرم أي كاف أن يغرم البسار

لا يجوز أن يخطئ فيه كالأمر الثالث لم يقبل قوله وإن كان في قدر يجوز أن يخطئ فيه قبل قوله مع بينه وهل يجب اليمين أو
نستحب على الوجهين

﴿فصل﴾ ولا تؤخذ زكاة الثمار إلا بعد أن تحفف لحديث عثمان بن أسيد في السكر يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته
زبيبا كأن تؤدى زكاة النخل ثمرا فإن أخذ الرطب وجبرده وإن فات وجبرد قيمته ومن أحمأيا من قال يجب رد مثله والمذهب
الأول لأنه لا مثل له لأنه يتفاوت ولهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض فإن كانت الثمار نوعا واحدا أخذ الواجب منه
لقوله عز وجل أنفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم من الأرض وإن كانت أنواعا فليدة أخذ الزكاة من كل نوع بقسطه
وإن كانت أنواعا كشجرة أخرج من أوسطها لأن النوع الجيد ولأن النوع الرديء لأن أخذها من كل صنف بقسطه يشق
فأخذ الوسط وإن كان رطبا لا يجي منه التمر كالطليات والسكر أو عنب لا يجي منه الزبيب وأصاب النخل عطش تخاف عليها
من ترك الثمار في القسمة فولان إن قلنا إن القسمة فرز النسيين جازت المقاسمة فيجعل للعشر في تخلات ثم المصدق ينظر
فإن رأى أن يفرق عليهم فعل وإن رأى البيع وقسمة الثمن فعل وإن قلنا إن القسمة بيع لم يجوز لأنه يكون بيع رطب برطب
وذلك ربا فعلى هذا يقبض المصدق عشرها منعا بالتخلية ينعو بينها ويستقر عليه ملك المسكين ثم يبيعه أو يأخذ منه ويفرق
عليهم وإن فعلت الثمار فإن قلنا إن القسمة تميز الحنفين تقاسموا كيلا أو وزنا وإن قلنا أنها بيع لم يجوز المقاسمة بل يسلم العشر
إلى المصدق ثم يبيعه ويفرق عنه وقال أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة يجوز المقاسمة كيلا ووزنا على الأرض لأنه يمكنه أن
يخاص حقوق المسكين بالكيل والوزن ولا يمكن ذلك في النخل والصحيح أنه لا فرق بين أن تكون على الشجر وبين أن
تكون على الأرض لأنه يبيع رطب برطب على هذا القول

﴿باب زكاة الزروع﴾

وتجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض بما يقتات ويدخر وينبت الأكسبيون كالخضرة والشعير والدخن والفرقة والجوارس والأرز
وما أشبه ذلك لما روي معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والبعول والسيل والعين العشر وفيما
سقى بالضح نصف العشر يصكون ذلك في التمر والخضرة والحبوب فلما أفتاء والبطيخ والمان والقصبا والخضراوات
فعن عرقا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن الأقوات تعظم منفعتها فهي كالأنعام في المشايبة وكذلك تجب الزكاة
في القطنية وهي العدس والحمص والماش واللوبيا والباقلا والطرطمان لأنه يصلح للأقليات ويدخر لئلا كل فهو
كالخضرة والشعير

﴿فصل﴾ ولا تجب الزكاة إلا في نصاب لما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ليس فيما دون

(قوله كطليات والسكر) بكسر الهاء وبالياء بائنتين من تحتها وإثاء بثلاث جنس من الرطب والسكر بضم السين
وتشديد الكاف نوعان من التمر معروفان بهان مشهوران وذكر في الشامل أنه جنس قليل اللحم كثير الماء
(قوله الجوارس) ليس هو الدخن بل هو نوع منه غليظ القشر بمنزلة العسل من الخضرة فكذلك ذكره القلي رحمه الله والحمص بكسر
الحاء وتشديد الميم حب معروف أصفر اللون قال ثعلب الاختيار فتح اليم وقال الميرد هو الحمص بكسر الميم ولم يأت عليه من الأسماء
الاخلدوه هو القصير وجلق بالشام واللوبيا هو الذي يسمى في اليمن الدجرج والعنيس البلسن بضم الباء والسين وقال الجوهري هو
حب كالعدس وليس بهو الماش حب أيضا قال الجوهري هو معرب أو مولود هو الذي يسمى بتهامة الأفطن وقيل العنزة والفرطم
بكسر الفاء والطاء وبضمها أيضا هو حب العصفروهي في اللغة الآخر يض يشبه به الثمر والطرطمان يشبه أن يكون السكت باليمن
والأرز فيه ست لغات أرز بضم الهمزة وتشديد الزاي وأرز بفتح الهمزة وتشديد الزاي وأرز بضم الهمزة والراء والزاي
مختلفا وأرز بضم الهمزة واسكان الراء ورز بغير آف ورز بزيادة نون والباقلا هو الفول يشدد فيقصرو ويخفف فيعد
والثالث قد فسر في الكتاب وقال في الصحاح السلت بالضم ضرب من السم ليس له فسر كأنه الخضرة يسمى باليمن الحبيب (قوله
القطنية) بكسر القاف واسكان الطاء واحدة القطن كالعنيس ونحوه وحكي الخروي فيه لغة ثانية القطنية بفتح القاف وسكون الطاء
وقال سميت بذلك لغاؤها في البيت يقال قطن في المكان قبلنا إذا أقام وقال ثعلب سميت قطنية وقطنية لأنها تزرع مع خلف الصيف

خسة أو سق من ثمر ولا حب صدقة ونصابه خسة أو سق إلا الأرز والعسل فإن نصابهما عشرة أو سق لأنهما يدخران في القشر
ويجئ من كل وحشين وسق وز كانه العشر ونصف العشر على ما ذكرناه في الثمار فإن زاد على خسة أو سق شيء موجب فيه بحسابه
لأنه يتجزأ من غير ضرر فوجب فيما زاد على النصاب بحسابه كالأمان ونضم الأنواع من جنس واحد بعضها إلى بعض في الكمال
النصاب فيضم العسل إلى الخنطة لأنه نصف منه ولا يضم السلت إلى الشعير والملت حب ينسب الخنطة في الملاسة وينسب الشعير
في طوله وبرودته وقال أبو علي الطبري يضم السلت إلى الشعير كما يضم العسل إلى الخنطة والمتنصوص في البويطلي أنه لا يضم
لأنهما جنسان بخلاف الخنطة والعسل

﴿ فصل ﴾ وإن اختلفت أوقات الزرع ففي ضم بعضه إلى بعض أربعة أقوال أحدها أن الاعتبار بوقت الزراعة فكل
زرعين زرع في فصل واحد من صيف أو شتاء أو ربيع أو آخر يلحق بهم بعضه إلى بعض لأن الزراعة هي الأصل والحصاد فرع فكان
اعتبار الأصل الأول والثاني أن الاعتبار بوقت الحصاد فإذا اتفق حصادهما في فصل ضم أحدهما إلى الآخر لأنه حلة الوجوب
فكان اعتبارهما أولى والثالث يعتبر أن تكون زراعتهم في فصل واحد وحصادهما في فصل واحد لان في زكاة الموائس والأغنام يعتبر الطرفان
فكذلك هنا والرابع يعتبر أن يكونا من زراعة عام واحد كما قلنا في الثمار

﴿ فصل ﴾ ولا يجب العشر قبل أن يعقد الحب فإذا انعقد الحب وجب لأنه قيل أن يعقد الحب كالخضر لوات وبعد الانقضاء
صار قوتا يصلح للأدخار فإن زرع الدرة فادرك وحصد ثم سفل مرة أخرى فهل يضم الثاني إلى الأول فيموجبان أحدهما لا يضم
كما لو حلت الفحل ثم جدها ثم حلت جلا آخر والثاني يضم وبخلاف النخل لأنه يراد للتأييد لجعل لسكل حل حكم والزرع
لا يراد للتأييد فكان الحلان لعام واحد

﴿ فصل ﴾ ولا تؤخذ زكاة الحبوب إلا بعد التصفية كما لا تؤخذ زكاة الثمار إلا بعد الحفاف

﴿ فصل ﴾ وإن كان الزرع لواحدا والأرض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الوجوب لأن الزكاة تجب في الزرع
فوجب على مالكه كزكاة التجارة تجب على مالك المال دون مالك المكان

﴿ فصل ﴾ فإن كان على أرض خراج وجب الخراج في وقته ويجب العشر في وقته ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر لأن
الخراج يجب للأرض والعشر يجب للزرع فلا يمنع أحدهما الآخر كأجرة النجر وزكاة التجارة

﴿ باب زكاة الذهب والفضة ﴾

وتجب الزكاة في الذهب والفضة لقوله عز وجل والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فينزلهم بعذابهم

كأزرع القطن (قوله الحصاد) هو قطع الزرع يقال فيه حصاد وحصاد بالفتح والكسر وقد فرغ منهما معا ومثله جداد وجداد
وعرف قطع الثمر وصرامها (قوله أن تكون زراعتها في فصل) فصول السن أو ربيع وصيف وخرىف وهي التي يقع بها
الاعتبار ولكل فصل ثلاثة أروج وسبع منازل، الأدبار أصل الأذبحار وهو الافتعال من دحرت الشيء إذا رفعت وحفظته، وقد
ذكر (قوله فإن كان على الأرض خراج) قال المروى سمعت أن زهرى يقول الخراج يقع على الضر يقع على مال النبي
ويقع على الجز يقع على العاقب الذي أراد حينئذ أن يكون من أرض السواد التي ضرب عليها الخراج زمن عمر رضي الله عنه
ويأتي ذكرها هناك إن شاء الله (قوله كأجرة النجر) هو الموضع الذي ينجر فيه كالدكان ونحوه

﴿ باب زكاة الذهب والفضة ﴾

سمى الذهب ذهبا لأنه يذهب ولا يبقى وسميت الفضة فضة لأنه تنقض وتفرق، قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، يكنزون المال المدفون وقد كثرت أكنزه وفي الحديث كل مال لا تؤدي زكاته فهو
يكنز (قوله ولا ينفقونها) لم يعمل وينفقونها ذهب به إلى معنى الأموال لأن الذهب والفضة بدل عليها
(قوله فينزلهم بعذابهم) أي الذي يشوم مقام البشارة عذاب أليم لأن البشارة لا تكون إلا بالخير وما يسر به
الأوفية يضم الحمزة وتشديد الياء وجعلها أرقا بتشديد الياء غير مصروف وهي أربعون درهما لابنون ولا يخفص
وهي اللغة الصحيحة، تركيها بالتخفيف، وقال الزمخشري هي أقولة من وفيت قلبت الواو ياء أسبقها سا كنتم أذعتم

ولأن الذهب والفضة معدنان للنماء فهو كالابل والبقر السائمة ولا تجب فيها سواهما من الجواهر كالياقوت والقبير وزج والمؤلؤ والمرجان لأن ذلك معدن للاستعمال فهو كالابل والبقر العوامل ولا تجب فيها دون النصاب من الذهب والفضة ونصاب الذهب عشرين مثقالا لروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال ولا يجب في أقل من عشرين مثقالا من الذهب شيء ونصاب الفضة مائتا درهم والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال إذا بلغ مال أحدكم خمس أواق مائتي درهم ففيه خمسة دراهم والاعتبار بالثقال الذي كان بمكة ودراهم الإسلام التي كانت كل عشرة بوزن سبعة مثاقيل لأن النبي ﷺ قال الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة ولا يضم أحدهما إلى الآخر في الإجمال النصاب لأثمتها بخمسة فم يضم أحدهما إلى الآخر كالابل والبقر وزكتهما مع العشر نصف مثقال عن عشرين مثقالا من الذهب وخمسة دراهم من مائتي درهم والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقات في الرقعة مع العشر وروى عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه أنه قال ليس في أقل من عشرين دينار شيء وفي عشرين نصف دينار وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه لأنه يشترط من غير ضرر فوجب فيما زاد بحسابه ويجب في الجيد الجيد وفي الرديء الرديء وإن كانت أنواعا قليلة وجب في كل نوع بقسطه وإن كثرت الأنواع أخرج من الأوسط كما قلنا في الثمار وإن كان له ذهب مغشوش أو فضة مغشوشة فإن كان الذهب والفضة فيه قعر النصاب وجبت الزكاة وإن لم تبلغ لم تجب وإن لم يعرف قعر ما فيه من الذهب أو الفضة فهو بالخيار إن شاء سبكه الجميع ليعرف الواجب فيه خروجه وإن شاء أخرجه واستظهر بقسط الفرض يبين

(فصل) وإن كان له دين نظرت فإن كان دينه غير لازم كمال الكتابة لم يلزمه زكاته لأن ملكه غير تام عليه فإن العبد بقدر أن يسقط وإن كان لازما نظرت فإن كان على مضر ملء لزمه زكاته لأنه مقصور على قبضه فهو كالوديعة وإن كان على ملء باحد أو مقرر معسر فهو كمال المقتضوب وفيه قولان وقد ينشأ في زكاة الماشية وإن كان له دين مؤجل فقيه وجهان قال أبو اسحق هو كالدين الحال على فقير أو ملء باحد فيكون على قولين وقال أبو علي بن أبي هريرة لا تجب فيه الزكاة فإذا قبضه استقبل به الحول لأنه لا يستحقه ولو حلف أنه لا يستحقه كان بارا والاول أصح لأنه لو لم يستحقه لم ينفذ فيه إراؤه وإن كان له مال غائب فإن كان مقدورا على قبضه وجبت فيه الزكاة إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يرجع إليه وإن لم يقدر عليه فهو كالقصور وإن كان معه أجرة دار لم يشوف المتأجر منفعتها وحال عليها الحول وجبت فيه الزكاة لأنه يملكها ملكا تاما وفي وجوب الإخراج قولان قال أبو بطلينوس لا يملكها ملكا تاما فاشبه مهر المرأة وقال في الأم لا يجب لأن ملكه قبل استيفاء النفقة غير مستقر لأنه قد تنهدم الدار فنسقط الأجرة فلم تجب الزكاة فيه كدين الكتابة والاول أصح لأن هذا يبطل بالمداق قبل الدخول فإنه يجوز أن يسقط بالرد أو يسقط نصفه بالطلاق ثم يجب إخراج زكاته

(فصل) ومن ملك مصوغا من الذهب والفضة فإن كان معدن الفضة وجبت فيه الزكاة لأنه مرصود للباء فهو كغير المصوغ وإن كان معدن للاستعمال نظرت فإن كان للاستعمال محرم كأواني الذهب والفضة وما يتخذ الرجل لنفسه من سوار أو طويق أو خام ذهب أو ما يحلى به المصحف أو يؤزر به المسجد أو يعمد به السقف أو كان مكررها كالنسيب القليل للزينة وجبت فيه الزكاة لأنه يعدل به عن أصله يفعل غير مباح فسقط حكم فعله ونقي على حكم الأصل وإن كان للاستعمال مباح كحلي النساء وما أعدن وغام الفضة للرجال ففيه قولان أحدهما لا تجب فيه الزكاة لروى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ليس في الحلي زكاة ولا تعدل للاستعمال مباح فلم تجب فيه الزكاة كالعوامل من الابل والبقر والثاني تجب فيه الزكاة واستخار الله فيه الشافعي

الباء وكسرت الباء لأن المال محزون مصون ولأنه نقي البأس والضرر (قوله في الرقعة مع العشر) الرقعة التخفيف للفضة وجمعها رفين يقال وجدان الرفين يغلى أفن الأفين، والهاء في الرقعة عوض من الواو السابقة من أوله (قوله في الرديء) الرديء هو مهموز زعدي وهو فصيل من الرعاة والاستظهار الاستبناق من الأمر يقال اتخذ فلان بعير بن ظهيرتين في سفره إذا كان يعمل على أباعرله وساق معه بعير بن فويين فأرغين لثلا يبيع بعيره من حوخته فلا يجد لعله حولة فوضع الاستظهار موضع الوثيقة (قوله كان بارا) أي غير حائث يقال برى عيسه بفتح الباء فهو بار وير وكذلك في البر ضد العقوق

واختاره لما روى ان مرأتين البع من رسول الله ﷺ معها ابنتها في بدعها مسكتان غليظتان من الذهب فقال لهما رسول الله ﷺ انتم لئن زكاة هذا فقال رسول الله ﷺ ايسرك ان يسورك الله بهما سوارين من نار فخلعتاهما واقتضهما الى ان شئ منهن واثبت هاتين ورسوله ولان من جنس الاثمان فاشبه الدرهم والدنانير وفيها قطع به القبحا وجهان قال ابو الطيب بن سبعة هو مباح كالذي حلى به المنطقة والسيف فيكون على قولين وقال ابو اسحق لا يعمل وهو المتخصص لان هذا حلية للادب بخلاف السيف والمنطقة فان ذلك حلية للرجل في الحرب فلو وان كان للمرأة حلى فانكسر بحيث لا يمكن لبسه الا انه يمكن اصلاحه للبس فيه فولان احدهما يجب فيه الزكاة لانه لا يمكن لبسه فوجبت فيه الزكاة كالموتى والثاني لا يجب لانه لا اصلاح واللبس اقرب وان كان لها حلى معد للاجارة ففيه طريقتان احدهما انه يجب فيه الزكاة قولوا واحدا لان معد لطلب الثناء فاشبه اذا اشتراه للتجارة والثاني انه على قولين لان الثناء المقصود قد فقد لان ما يحصل من الأجرة قليل فم يؤثر في اجتناب الزكاة كأجرة العوامل من الابل والبقر واذا وجبت الزكاة في حلى تنقص قيمته بالكسر ملك الفقراء ربع العشر منه وبسببهم يتسلم مثله ليستقر ملكهم عليه كقوله في الرطب الذي لا يجي منه نخل وقال ابو العباس يخرج زكاته بالقيمة لا بعينه تسليم بعضه والاول أظهر

باب زكاة التجارة

يجب الزكاة في عروض التجارة لما روى ابو ذر ان النبي ﷺ قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البرص صدقتها ولان التجارة تطلب بها غناء المال فتعلق بها الزكاة كالسوم في الماشية

(فصل) ولا يصير العرض للتجارة الا بشرطين احدهما ان يملكه بعد يجب فيه العوض كالبيع والاجارة والنسكاح والخلع والثاني ان ينوي عند العقد انه يملكه للتجارة فاما اذا ملكه بائث او وصية او هبة من غير شرط الثواب لم يصير للتجارة بالنية وان ملكه بالبيع والاجارة ولم ينو عند العقد انه للتجارة لم يصير للتجارة وقال الكراميسي من اشعابنا اذا ملك عرضا ثم نوى به التجارة صار للتجارة كما اذا كان عنده متاع للتجارة ثم نوى الفينة صار للفينة بالنية والشعب الاول لان ما لا يكون للزكاة من أصله لم يصير للزكاة بمجرد النية كالعلوقة اذا نوى اسامتها وبقارق اذا نوى الفينة بمال التجارة لان الفينة هي الامساك بنية الفينة وقد وجد الامساك والنية والتجارة هي التصرف بنية التجارة وقد وجدت النية ولم يوجد التصرف فلم يصير للتجارة

(قوله الناض^(١)) أهل الحجاز يسمون الفراهم والدنانير الناض والفض . قال ابو عبيدة قاضيها فاما اذا تحول عينها بعد ان كان متاعا لانه يقال ما نض يندى منه شيء وخذ ما نض لك من دين أي يسر . وهو يستفيض في حقه من قرض أي يستجزه ويأخذ منه الشيء بعد الشيء مأخوذ من نضاض الماء وهي بقيته . وكذا لك النضضة وجعلها نضاض ذكره الأزهري في الحديث . مسكتان غليظتان يفتح الميم والهمزة تنبيه مسكة وهي السوار سواء كان من فضة أو ذهب أو ذبل أو عاج قال جرير ترى العبيس الخولي جونا يكرهها ه ه لها مسكمان غير عاج ولا ذبل

(قوله المتلفعة) معروفة بشدها الرجل وسطه في المشي . من يطل عن أمية يتلفع به أي من كثير بنو أمية يتقوى بهم وهو بمنزلة التلطف للزكاة التي تشبه وسطها أيضا ومنه سميت أسماء ذات النطاقين . قال الجوهري وهو ان تشد وسطها ثم ترسل الأعلى على الأسفل الى الركبة والأسفل يسبح على الأرض فليس لها حجرة ولا تيق ولا ساقان والجمع تطلق (قوله معد للاجارة) أي مرصدها يقال أعد لهذا الأمر عدته أي أخذ أهله

(من باب زكاة التجارة) (قوله في عروض التجارة) العرض المتاع وكل شيء هو عرض يسكون الرأ الا الدرهم والدنانير قاهما عين . تقول اشتريت المتاع بعرض أي متاع مثله . وقال ابو عبيدة العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن تسكون حيوانا ولا عقارا وهو ساكن الرأ . وعرض الله نيا عرك عو خطمها وما يصيب الانسان منها . يقال ان الله نيا عرض حاضر بأكل منها البر والقاجر ومنه قوله تعالى يا اخوتني عرض هذا الأدنى (قوله ثمنه) أي ثمنه للتجارة يقال ثمنه وغيره فثمنه أيضا فنية بالكسر وفيه بالضم اذا اقتضتها لكسك لا للتجارة وأصله من فنيته الشيء ففنه اذا لزمته وحفظته . وقوله تعالى أغني وأغني أي أغني فنية يبقى أصلها وتركوا كالا بل للتناج والغنم فينتفع

(١) هذه الكلمة غير موجودة في النسخ

(فصل) إذا اشترى للتجارة ما يجب الزكاة في عينه كصناب البائنة والكرم والنخل نظرت فان وجد فيه نصاب إحدى الزكائين دون الأخرى كخمس من الأبل لا تسوى مائتي درهم أو أربع من الأبل لا تسوى مائتي درهم وجبت فيه زكاة واحدة نصابه لا يوجد سببها ولم يوجد ما يعارضه فوجب وان وجد نصابهما ففيه طريقتان قال أبو إسحق إن سبق حول التجارة بان يكون عنده نصاب من الأثمان مدة تم اشترى به نصابا من البائنة فوجب زكاة التجارة فيه وإن سبق وجوب زكاة العين بان اشترى تجارة فوجد نصابا قبل أن يحول حول التجارة وجبت زكاة العين لأن السابق منهما قد وجد سبب وجوبه كانه وليس هناك زكاة تعارضه فوجب كما قلنا في ما وجد فيه نصاب إحدى الزكائين دون الأخرى وإن وجد سببهما في وقت واحد مثل أن يشتري بما يجب فيه الزكاة نصابا من البائنة للتجارة ففيه قولان قال في القديم يجب زكاة التجارة لأنها أنفع للساكنين لأنها تزيد إيرادهم بالقيمة فكان إيجابها أولى وقال في الجديد يجب زكاة العين لأنها أقوى لأنها تجمع عليها وزكاة التجارة بخلاف في وجوبها ولأن نصاب العين يعرف قطعا ونصاب التجارة يعرف بالنظر فكانت زكاة العين أولى وقال القاضي أبو حامد في المسئلة قولان سواء اتفق حولهما أو سبق حول أحدهما والأول أصح فإن كان المشتري تجارة قلنا بقوله القديم قوم النخل والتمر وأخرج الزكاة عن قيمتهما وإن قلنا بقوله الجديد لزومه عشر التمرة وهل يقوم النخل فيه قولان أحدهما لا يقوم لأن المقصود هو الثمار وقد أخرجنا عنها العشر والثاني يقوم ويخرج الزكاة من قيمتها لأن العشر زكاة الثمار فأما الأصول فلم يخرج زكاتها فوجب أن تقوم وتخرج عنها الزكاة وإن اشترى عبدا للتجارة وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة لحوطها لأنهما معان إيجابا بسببين مختلفين فلم يمنع أحدهما الآخر كالجزار والقيمة وسد الزنا والشرب وإن اشترى للتجارة عرضا لا يجب فيه الزكاة لم يخل أما أن يشتري بعرض أو ثوبا فأن اشترى بثمنه نظرت فإن كان نصابا جعل ابتداء الحول من حين ملك النصاب من الثمن ويبنى حول العرض الذي اشتراه عليه لأن النصاب هو الثمن وكان ظاهرا فصار في عين الساعه كما ينبغي حوله عليه كالأموال عينا فأقرضه فصار ديناً وإن اشتراه بدون النصاب انعقد الحول عليه من حين الشراء سواء كانت قيمة العرض نصاباً أو أقل وقال أبو العباس لا ينعقد الحول إلا أن يكون قيمته من أول الحول إلى آخره نصاباً كسائر الزكوات والمنصوص في الأم هو الأول لأن نصاب زكاة التجارة يتعلق بالقيمة وتقويم العرض في كل ساعة يشق فلم يعتبر إلا في حال الوجوب ويخالف أثر الزكوات فإن نصابها في عينها فلم يشق اعتبارها في جميع الحول وإن اشترى بعرض للقيمة نظرت فإن كان من غير أموال الزكاة انعقد الحول عليه من يوم الشراء وإن اشترى بنصاب من البائنة ففيه وجهان قال أبو سعيد الأسطخري يبنى حول التجارة على حول البائنة لأن السابق رجحناه قال في المختصر ولو اشترى عرضا للتجارة بدينار أو دينارين أو شيء وجب فيه الصدقة لم يقوم عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ملكه من العرض والدليل عليه أنه ملكه بما يجزى في الحول فبنى حوله على حوله كالأموال بنصاب من الأثمان وقال أكثر أصحابنا لا يبنى على حول البائنة وتأولو قوله في المختصر والدليل عليه أن الزكاة تتعلق بقيمة العرض والبائنة ليست بقيمة فلم يبن حوله على حوله ويخالف الأثمان لأنها قيمة وإنما كانت عينا ظاهرة تخفى كالعين إذا صار ديناً

(فصل) إذا باع عرضا للتجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة لم ينقطع الحول لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني وقيمة الأول واحدة وإنما تنقلت من ساعة إلى ساعة فلم ينقطع الحول كما ينبغي درهم انتقلت من بيت إلى بيت وإن باع العرض بالدينار أو الدينارين نظرت فإن باعه بدينار فيست يبنى حول الثمن على حول العرض كما يبنى حول العرض على حول الثمن وإن باعه بزيادة مثل أن يشتري العرض بمائتين فباعه في أثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقتان من أصحابنا من قال بركي للمائتين لحوطها ويستأنف الحول للزيادة قولاً واحداً وقال أبو إسحق في الزيادة قولان أحدهما بركي الحول الأصل لأنه بناء الأصل فركي الحول الأصل كالتجارات والثاني يستأنف الحول لأنها قالة غير متولدة مما عنده فلا يركي حوله كالأموال فاستفاد الزيادة بركي أو هبة فإذا قلنا يستأنف الحول للزيادة ففي حوطها وجهان أحدهما من حين ينض لأنه لا يتحقق وجودها قبل أن ينض

بقينها قاله الأزهري (قوله في أثناء الحول) هو جمع شيء واحد أثناء الشيء أي قضا عيشه. تقول أنفقت كذا أي كتبت قال أي في طيه. قال أبو عبيد والشيء من الوادي منعطه (قوله حين ينض) أي يصبر ورقاً وعينا قال المروئي القاضي الشراهم

والثاني من حين يظهر وهو الأشهر لانه قد ظهر فإذا انقضت علمنا انه قد ملكه من ذلك الوقت وان كان عنده نصاب من الدراهم قباعة
بالدراهم أو الدنانير فإن فعل ذلك غير تجارة انقطع الحول فيما بيع واستقبل الحول فيما اشترى وإن فعله للتجارة كما يفعل الصيارف
ففيه وجهان أحدهما انه ينقطع الحول لانه مال نجيب الزكاة في عينه فانقطع الحول فيه بالمبادلة كالماشية والثاني لا ينقطع الحول
لانه بيع مال التجارة بمال التجارة فلم ينقطع الحول كالأرباح عرضا يعرض

(فصل) إذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لأخراج الزكاة فإن اشتراه بنصاب من الأثمان قوم به لانه فرع لما اشترى
به فوجب التقويم به وان اشتراه بعرض للقيمة قوم بنقد البلد لانه لا يمكن تقويمه بأصله فوجب تقويمه بنقد البلد فإن كان في البلد
نقدان قوم بأكثرهما معاملة وإن كانا متساويين نظرت فإن كان بأحدهما يبلغ نصابا وبالأخر لا يبلغ نصابا قوم بما يبلغ به
لانه قد وجد نصاب متعلق بالزكاة فوجب التقويم به وان كان يبلغ بكل واحد منهما نصابا ففيه أربعة أوجه أحدها انه يقوم
بما شاء منهما وهو قول أبي إسحق وهو الأشهر لانه لا مزية لأحدهما على الآخر فغير بينهما والثاني يقوم بمأهوا أنفع للسالكين
كما إذا اجتمع في النصاب فرضان أخفهما أو أنفع للسالكين والثالث يقوم بالدراهم لأنها أكثر استعمالا والرابع يقوم بنقد
أقرب البلاد إليه لأن النقادين تساويا فجعلنا كالعنومين فإن قومه تم بعه برزادة على قيمته قبل إخراج الزكاة ففيه وجهان
أحدهما لا يلزم زكاة تلك الزيادة لانها زيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزم زكاتها كالمسحاة الحادثة بعد الحول والثاني تلزمه
لان الزيادة حصلت في نفس القيمة التي فعلت بها الوجوب فهو بمنزلة الماشية إذا سمنت بعد الحول فانه يلزمه إخراج فرض سمين
وان اشتراه بمادون النصاب من الأثمان ففيه وجهان أحدهما يقوم بنقد البلد لانه ملكه بما لا نجيب فيه الزكاة فأشبهه إذا ملكه
بعرض للقيمة والثاني انه يقوم بالنقد الذي اشتراه به لانه أصل يمكن ان يقوم به فيقوم به كالأموال نصابا فإن حال الحول على
العرض فقوم فلم يبلغ النصاب لم نجيب فيه الزكاة فإن زادت قيمته بعد الحول بشهر قبلت نصابا ففيه وجهان قال أبو إسحق
لأن نجيب الزكاة حتى يحول عليه الحول الثاني من حين حال الحول الأول لان الحول يقتضي حين الشراء وقد تم الحول وهو
نافع عن النصاب فلم يتعلق به الزكاة وقال أبو علي ابن أبي هريرة إذا بلغت قيمته نصابا بعد شهر وجبت فيه الزكاة لا مضى عليه
حول بعد الشراء بشهر وهو نصاب فوجب فيه الزكاة

(فصل) إذا قوم العرض فنقد قال في الأم يخرج الزكاة مما قوم به وقال في القديم فيه قولان أحدهما يخرج ربع عشر قيمته
والثاني يخرج ربع عشر العرض وقال في موضع آخر لا يخرج إلا العين أو الورق أو العرض فن أصحنا من قال فيه لأنه أن قال
أحدهما أنه يخرج مما قوم به لان الوجوب يتعلق به والثاني يخرج من العرض لان الزكاة نجيب لأجله والثالث بخبر بينهما لان
الزكاة تتعلق بهما فغير بينهما وقال أبو إسحق فيه قولان أحدهما أنه يخرج مما قوم به والثاني انه بالخيار وقال أبو علي ابن أبي هريرة
فيه قولان أحدهما انه يخرج مما قوم به والثاني يخرج العرض

(فصل) إذا دفع إلى رجل ألف درهم قرضا على أن يرجع بينهما نصفان حال الحول وقد صارت ألفين بنيت على أن المضارب
متى ملك الربح وفيه قولان أحدهما يملكه بالمقاسمة والثاني يملكه بالظهور فإن قلنا بالأول كانت زكاة الجميع على رب المال
فإن أخرجهما من عين المال فن أين تحسب فيه ثلاثا توجه أحدها انه تحسب من الربح لانها من مؤن المال فتحسب من
الربح كأجرة النقال والوزان والكيل والثاني تحسب من رأس المال لان الزكاة دين عليه في التمة في أحد القولين
فإذا أفضاه من المال حسب من رأس المال كسائر الديون والثالث انها تحسب من رأس المال والربح جميعا لان الزكاة
نجيب في رأس المال والربح حسب المخرج منهما وإن قلنا ان العامل يملك حصته من الربح بالظهور وجب على رب
المال زكاة ألف وخمسة وأخرجهما على ما ذكرناه ونجيب على العامل زكاة خمسمائة غير انه لا يلزمه إخراجها لانه
لا يدري هل يسلم له أم لا فلم يلزمه إخراج زكاته كالمال الغائب فإن أخرجه من زكاته من غير المال جزوا ان أراد إخراجها من
المال ففيه وجهان أحدهما ليس له لان الربح وقاية لرأس المال فلا يخرج منه الزكاة والثاني أن له ذلك لانها دخل على

والدنانير التي ترتفع من أثمان المال إذا تحولت عينها بعد أن كانت متاعا كخفي المضارب هو ما أخذ من ضرب في الأرض
إذا سار لطلب الرزق

حكم الإسلام ووجوب الزكاة

(بابیغ کائنات و الزکات)

إذا استخرج حر مسلم من معدن في موات أو في أرض ملكها نصيباً من الذهب أو الفضة وجب عليه الزكاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث الرقي المعدن القبلية وأخذ منه الزكاة فكان استخراجه من مكاتب أو ضي لم يجب عليه شيء ولا من زكاة والزكاة لا تجب على المكاتب والذين وإن وجدوا في أرض مملوكة لغيره فهو لصاحب الأرض ويجب دفعه إليه فإذا أخذه مالكه وجب عليه زكاته وإن وجد بشئ غير الذهب والفضة كالحديد والرصاص والنفير وزج والبلور وغيرهما لم يجب فيه الزكاة لأنها ليست من أموال الزكاة فلم يجب فيها حق المعدن وإن وجده دون النصاب ثم إن الزكاة لأننا إن ذلك زكاة فلم يجب في غير النصاب ولأنه حتى يتعلق بالاستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشر وإن وجد النصاب في دفعات نظرت فإن لم ينقطع العمل ولا النيل ضم بعضه إلى بعض في إكمال النصاب وإن انقطع العمل لعنصر كالاستراحة أو إصلاح الأداة ضم ما وجدته بعد زوال العذر إلى ما وجدته قبله فإن ترك العمل لغير عذر لم يضم ما وجدته بعد الترك إلى ما وجدته قبله وإن اتصل العمل وانقطع النيل ثم عاد ففيه قولان قال في القديم لا يضم الثاني إلى الأول لأنه إذا لم يضم ما وجدته بعد قطع العمل إلى ما وجدته قبله فلا ينضم ما وجدته بعد انقطاع النيل وهو المقصود أولى وقال في الجديد يضم لأن انقطاع النيل بغير اختياره وانقطاع العمل باختياره

فصل في وجوب حق المعسر بالوجود ولا يعتبر فيه الحول في أظهر القولين لأن الحول يراد لشكامل الماء والوجود يصل إلى الماء فلم يعتبر فيه الحول كالمعسر وقال في البولي لا يجب حتى يحول عليه الحول لأنه إذا كان مالاً تشكر رفيه الزكاة فاعتبر فيها الحول كمائر الزكاة

﴿فصل﴾ وفي زكاته ثلاثة أقوال أحدها يجب ربع العشر لأننا قلنا أنه زكاة الفضة ربع العشر والثاني يجب فيه الخمس لأن مال يجب الزكاة فيه بالوجود فتعتبر الزكاة بالخمس كالزكاة والثالث أنه إن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس وإن أصابه بتعب وجب فيه ربع العشر لأنه حق يتعلق بالاستفادة من الأرض باختلاف فبره باختلاف المؤن كزكاة الزرع ويجب إخراج الحق بعد التمييز كما قلنا في العشر أنه يجب بعد التصفة والتخفيف

(فصل) ويجب في الزكاة الخس لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال في الزكاة الخس ولأنه يصل إليه من غير تعب ولا مؤنة فأحتسب الخس ولا يجب ذلك الأعلى من يجب عليه الزكاة لأنه زكاة ولا يجب إلا فيها وجده في موات أو مملوك لا يعرف ماله لأن الموات لا مال له وما لا يعرف ماله لا يعرف ماله فأنما إذا وجد في أرض يعرف ماله فإن كان ذلك حرق في فهو غنيمته وإن كان مسلم أو معاهد فهو لمالك الأرض فإن لم يجد عماله في الأرض فهو لمن استقلت الأرض منه إليه ولا يجب إلا في مال جاهلي يعلم أن منه لا يضرب في الإسلام لأن الظاهر أنه لم يملكه مسلم إلى أن وجدته وإن كان من ضرب الإسلام

﴿ باب زكاة المعدن والركاز ﴾

المعدن موضع الإقامة والزوم يقال عدن بانك كان اذا الزم فلم يبرح ومنه جنات عدن أى جنات الإقامة يسمى المعدن بكسر الميم
لان الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء قال الاعشى

وأعدي بالريخ حني يقال • الأملال بالريخ ما قد عدي

هذا كلام الجوهري وغيره يقول لأقامة المال المستخرج منه . والركاز في الجاهلية كان مركز في الأرض مركزا نقول أركز الرجل إذا وجده هذا كلام الجوهري ومعنى أركز غرز يقال ركزت الرمح أركزه وركننا إذا غرزنه في الأرض (قوله في موات) هي الأرض التي لا مال عليها ويأتي ذكرها (قوله المعادن الثقبية) بفتح القاف نسبت إلى ناحية من ساحل في البحر بينها وبين المدينة مسيرة خمسة أيام وذكر في المصابيح أنها من ناحية الفرع (قوله ينقطع النيل) هو ما إناله منه أي يأخذه يقال نال خبرا يقال نيلاً وأمثله غيره والأمر منه تل بفتح الثون وإذا أخبرت عن نفسك كسرت (قوله بعد التمييز) أي بعد التفتية من التراب والحجارة وما يخاطله من أصل المعدن من مزت الشيء من الشيء إذا عزلته منه على حدة (قوله حربي أو معادن) الحربي الذي يجزب المسلمين ويغاثلمهم والمعادن الذي ينه و بين الامام عهد وهدنة

كأبراهيم الأحمدية وما عليها اسم المسلمين فهو لقطه وإن كان يمكن أن يكون من مال المسلمين ويمكن أن يكون من مال
الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة أحد فالمقصود أنه لقطه لأنه يحتمل الأمرين فغلب حكم الإسلام ومن أصحابنا من قال هو
ركاز لأن الموضوع الذي وجد فيه موث يشهد بأنه ركاز ويجب حق الركاز في الأمان وفي غير الأمان قولان قال في القديم يجب
في الجميع لأنه حتى مقدّر بالحق في شخص بالأمان كخمس الغنيمة وقال في الجديد لا يجب لأنه حتى يتعلق بالاستفادة من الأرض
فاحتص بالأمان كحق المعدن ولا يعتبر فيه الحول لأن الحول يعتبر كمال الماء وهذا لا يوجد في الركاز وهل يعتبر فيه النصاب
فيه قولان قال في القديم خمس قلبه وكثيره لأن ما خمس كثيره خمس قلبه كالغنيمة وقال في الجديد لا يخمس مادون النصاب لأنه
حق يتعلق بالاستفادة من الأرض فاعتبر فيه النصاب كحق المعدن فعلى هذا إذا وجد ما تقدرهم ثم وجد ما تخرى لم يجب الخمس
في واحد منهما وإن وجد دون النصاب وعنده نصاب من جنسه نظرت فإن وجد الركاز مع تمام الحول في النصاب الذي عنده
ضمه إلى ما عنده وأخرج الخمس من الركاز وربع العشر من النصاب لأن الحول لا يعتبر في الركاز فيصير الركاز مع النصاب
كأنه ياد مع نصاب حال الحول عليه ما وإن وجد بعد الحول على النصاب ضمه إليه لأن الحول قد حال على ما معه الركاز كأنه ياد
إلى حال عليه الحول وإن وجد قبل الحول على النصاب لم يخمس لأن الركاز كربع نصاب حال عليه الحول وإذا تم حول
البعض ولم يتم حول الباقي لم يجب الزكاة فإذا تم حول النصاب أخرج زكاته وإذا تم حول الركاز من حين وجدته أخرج عنه
ربع العشر وسقط الخمس فما إذا كان الذي معه أقل من النصاب فإن كان وجد الركاز قبل تمام الحول على ما معه لم يضم إليه
بل يستألف الحول عليهما من حين تم النصاب فإذا تم الحول أخرج الزكاة وإن وافق وجود الركاز حال حول الحول فالنصوص
في الأم أنه يضم إلى ما عنده فإذا بلغ النصاب أخرج من الركاز الخمس ومن الذي مع ربع العشر لأن الركاز لا يعتبر فيه الحول
فيجعل كالوجود معه في جميع الأحوال ومن أصحابنا من قال لا يضم بل يستألف الحول عليهما من حين تم النصاب فإذا حال
الحول أخرج عنهما ربع العشر

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من رمضان على الناس صاعا
من قمح أو صاعا من شعير على كل ذكرو أنثى حر وعبد من المسلمين ولا يجب ذلك الأعلى مسلم فأما الكافر فانه إن كان أصليا
لم يجب عليه للخبر الوارد وإن كان مرتدا فعلى ما ذكرناه في أول الكتاب من الأقوال الثلاثة وأما المكاتب فانه يجب عليها
لأنه يجب عليه لأنه لا يلزمه زكاة المال فلا يلزمه زكاة الفطر كالكافر ومن أصحابنا من قال يلزمه لأن زكاة الفطر تابعة للنفقة
ونفقتة على نفسه فكذلك فطرته وهذا يبطل الذي فإن نفقتة على نفسه ولا يلزمه الفطر ولا يجب الأعلى من فضل عن
قوته وقوت من تلزمه نفقتة وقت الوجوب ما يؤدى في الفطرة فإن لم يفضل عن نفقتة شيء لم تلزمه لأنه غير قادر فإن فضل
بعض ما يؤديه ففيه وجهان أحدهما لا يلزمه لأنه عدم بعض ما يؤدى به الفرض فلم يلزمه كالأحرار وجبت عليه كفارة وهو بذلك
ضغيفية والثاني تلزمه لأنه لو ملك نصف عبد لزمه نصف فطرته فإذا ملك نصف الفرض لزمه أخرجه في فطرته

فصل ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقتة إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم فأضلا عن
نفقتة فتجب على الأب والأم وعلى أبيهما وأمهما وإن علوا فطرتولدهما وولدولدهما وإن سفلا وعلى الولد وولد الولد وإن

(قوله كأبراهيم الأحمدية) هي التي كتب عليها قل هو الله أحد وأحد بمعنى واحد وهو أول العبد وأصل أحد واحد

من باب صدقة الفطر

أصل الفطر الشق يقال فطر قاب البعير إذا شق موضعه للطلوع ومنه قوله تعالى إذا السماء انقطرت أي انشقت فكأن الصائم
يشق صومع بالأك (قوله صاعا من قمح) هو البقال الزمخشري سمي قمحا لأنه أرفع الحبوب من قمح الناقة إذا رفعت
رأسها أو قمح الرجل أقمحا إذا شمع بانه (قوله ولا يجب الأعلى) من فضل عن قوته أي زاد والفضل خلاف النقص يقال فيه
فضل بفضل مثل دخل يدخل وفيه لغة أخرى فضل بفضل مثل حابر يحذر وحكي ابن السكيت فيه لغة فالتعربة منها
فضل بانكسر بفضل وهو شاذ لا نظيره (قوله سفلا) بفتح الفاء يقال سفلا يسفل مثل دخل يدخل إذا كان

سفلوا فطرة الذب والام وأيهما وإن علوا إذا وجبت عليهم نفقتهم لاروى ابن عمر قال أمرنا رسول الله ﷺ
 بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد عن غنونا فان كان للولد أو الوالد عبيد يحتاج اليه للخدمة وجبت عليه
 فطرته لانه تجب عليه نفقته وتجب على السيد فطرة عبيده وأما حديث ابن عمر وان كان له عبيد أبق فيه طريقتان أحدهما
 انه تجب فطرته قولاً واحداً لأن فطرته تجب بحق الملك والملك لا يزول بالأباق ومنهم من قال فيه قولان كالزكاة في المال
 المقصوب وان كان عبيد بين اثنين وجبت الفطرة عليهما لأن نفقته عليهما وان كان نصفه حراً ونصفه عبداً وجب على
 السيد نصف فطرته وعلى العبد نصف فطرته لأن النفقة عليهما نصفان فكذلك الفطرة وان كان له مكاتب لم تجب عليه فطرته
 لأنه لا تجب عليه نفقته وروى أبو ثور عن الشافعي رحمه الله أنه قال تجب فطرته لأنه باق على ملكه ويحب على الزوج
 فطرة زوجته إذا وجبت عليه نفقتها لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ولأنه ملك يستحق به النفقة فإذن يستحق به الفطرة
 كذلك اليمين في العبد والأمة فان كانت عن تخدم ولها ثلوك يخدمها وجبت عليه فطرته لأنه تجب عليه نفقته فطرته فطرته
 فان نشرت الزوجة لم يلزمه فطرتها لانه لا يلزمه نفقتها ولا تجب عليه الفطرة مسلم فلما اذا كان المؤدى عنه كافراً لم تجب عليه
 فطرته لحديث ابن عمر على كل ذكر وأثنى حر وعبد من المسلمين ولأن التصدق من الفطرة يظهر المؤدى عنه لان المؤدى فظهر
 نفسه بالفطرة والكافر لا يلحقه التطهير ولا تجب حتى تفضل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته لأن النفقة أهم فوجبت
 البداية بها ولذا قال ﷺ ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فان فضل ما يؤدى عن فطرة بعضهم ففيه أربعة أوجه أحدها أنه يبدأ
 عن يبدأ بنفقته فان فضل صاع أخرجه عن نفسه فان فضل صاع أخرجه عن زوجته فان فضل صاع أخرجه عن ولده
 الصغير فان فضل صاع أخرجه عن أبيه فان فضل صاع أخرجه عن أمه فان فضل صاع أخرجه عن ولده الكبير
 لأننا ان الفطرة تابعة للنفقة وترتيبهم في النفقة على ما ذكرناه فكذلك في الفطرة والثاني يقدم فطرة الزوجية على فطرة
 نفسه لأنها تجب بحكم المعاوضة والثالث يبدأ بنفسه ثم بمن شاء والرابع أنه بالخيار في حقه وحق غيره لان كل واحد منهم
 لو انفرد لزمته فطرته فاذا اجتمعوا تساووا ومن وجبت فطرته على غيره فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداءً أو يجب
 على المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدى فيه وجهان أحدهما يجب على المؤدى ابتداءً لأنها تجب في ماله والثاني تجب على المؤدى
 عنه لأنها تجب لتطهيره فان طلوع المؤدى عنه وأخرج بغير إذن المؤدى ففيه وجهان فان قلنا انها تجب على المؤدى
 ابتداءً لم يجزه كالأخرى زكاة ماله عنه بغير إذنه وان قلنا يتحمل جائز لأنه أخرجه ما وجبت عليه وان كان من غنونه مسلماً
 وهو كافر فعلي الوجهين فان قلنا انها تجب عليه ابتداءً لم تجب لانه ايجاب زكاة على كافر وان قلنا انه يتحمل وجب عليه
 لأن الفطرة وجبت على مسلم وانما هو متحمل وان كانت له زوجة موسرة وهو معسر فالتصريح انه لا يجب عليها وقال
 فيمن زوج أمته من معسر ان على المولى فطرتها عن أمها بما من نقل جواب كل واحد من المسكتين الى الأخرى وأخرجها
 على قولين أحدهما لا تجب لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة فسقطت بالأعسار كفطرة نفسه والثاني تجب لأنه اذا كان
 معسراً جعل كالعدوم ولو عدم الزوج وجبت فطرة الحرة على نفسها وفطرة الأمة على مولاهما وكذلك هي تامة من أمها بما
 من قال ان قلنا يتحمل وجب على الحرة وعلى مولى الأمة لأن الوجوب عليهما والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل
 بقى الوجوب في محله وان قلنا تجب عليه ابتداءً لم تجب على الحرة ولا على مولى الأمة لأنه لا حق عليهما وقال أبو اسحق
 تجب على مولى الأمة ولا تجب على الحرة لان فطرتها على المولى لان المولى لا تجب عليه التوبة التامة فاذا سلم كان
 متبرعاً فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والحرة غير متبرعة بالتسليم لانه يجب عليها تسليم نفسها وان لم يقدر على
 فطرتها سقطت عنها الفطرة

أسفل النسب وسفل بالضم صار من السفلة وهم خساس الناس (قوله فان نشرت الزوجة) أي استعتت على زوجها
 وأبغضته وأصل النشر السكان المرتفع (قوله بمن تعول) أي بمن تكون يقال عال العيال اذا لم يملكهم وقصر قوله تعالى ذلك
 أدنى أن لا تعزلوا أي لا تموتوا جماعة النساء وقيل لانجوروا (قوله من يمونه) يقال مانه يمونه موتاً اذا احتسب مؤثته
 وقام بحكايته فهو رجل يمون عن ابن السكيت (قوله التوبة التامة) أي لزوم طاعته ملبلاً ونهاراً يقال بوات

(فصل) ومتى يجب الفطرة فيه قولان قال في القديم يجب بمالوع الفجر من يوم الفطر لأنها فريضة تتعلق بالعيد فلا يتقدم وقتها على يومه كالمسألة والأصححة وقال في الجديد يجب بغروب الشمس من ليلة الفطر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ فرض صدقة الفطر من رمضان والفطر من رمضان لا يكون إلا بعد غروب الشمس من ليلة العيد ولأن الفطرة جعلت طهارة للصائم بدليل ما روى أن النبي ﷺ فرض صدقة الفطر طهارة للصائم من الرقت واللغو وطعمة للساكنين وانقضاء الصوم بغروب الشمس فإن رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى عبدا ودخل عليه الوقت وهم عنده وجبت عليه فطرتهم وإن رزق الولد أو تزوج امرأة أو اشترى العبد بعد دخول الوقت أو مات أو قبل دخول الوقت لم يجب فطرتهم وإن دخل وقت الوجوب وهم عنده ثم ماتوا قبل إمكان الأداء ففيه وجهان أحدهما نسفط كما نسفط زكاة المال والثاني لا نسفط لأنها تجب في الذمة فلم تسقط بموت المرأة كسكفارة الظهار ويجوز تقديم الفطرة من أول شهر رمضان لأنها تجب بسبب صوم شهر رمضان والفطر منه فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول ولا يجوز تقديمها على شهر رمضان لأنه تقديم على السببين فهو كالخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب والمستحب أن تخرج قبل صلاة العبد لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ولا يجوز تأخيرها عن يومه لقوله صلى الله عليه وسلم أغنواهم عن الطلب في هذا اليوم فإن أخره حتى خرج اليوم أمم وعليه القضاء لأنه حق مال وجب عليه ويمكن من أدائه فلا يسقط عنه بضوات الوقت

(فصل) والواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعين تمر أو صاعا من شعير والصاع خمسة أرطال وثلاثون درهماً وبن حبيب القاضي قال حجبت مع أبي جعفر فلما قدم المدينة قال اتسوفي بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعايرته فوجدته خمسة أرطال وثلاثون درهماً أهل العراق

(فصل) وفي الحب الذي يخرج ثلاثه أوبه أحدها أنه يجوز من كل قوت لاروي أبو سعيد الخدري قال كنا نخرج صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب ومعلوم أن ذلك كله لم يكن قوت أهل المدينة فدل على أنه غير بين الجميع وقال أبو عبيد بن حرب يجب من غالب قوته وهو ظاهر النص لأنه لا وجب أدناه بفضل عن قوته وجب أن تكون من قوته وقال أبو العباس وأبو اسحق يجب من غالب قوت البلد لأنه حق يجب في الذمة تعلق بالطعام فوجب من غالب قوت البلد كالطعام في السكفارة فإن عدل عن قوت البلد إلى قوت بلد آخر نظرت فإن كان الذي انتقل إليه أجود أجزأه وإن كان دونه لم يجزئه فإن كان أهل البلد يغتاتون أجناسا مختلفة ليس بعضها بأغلب من بعض فلا يفضل أن يخرج من أفضلها لقوله عز وجل لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ومن أيها أخرج أجزأه وإن كان في موضع قوتهم الاقط ففيه طريقان قال أبو اسحق يجزئه قولا واحدا حديث أبي سعيد وقال القاضي أبو حامد فيه قولان أظهرهما أنه يجزئه للخبر والثاني لا يجزئه لأنه لا تجب فيه الزكاة فأشبهه اللحم فإذا قلنا يجزئه فأخرج الدين أجزأه لأنه أكمل منه لأنه يجيء منه الاقط وغيره وإن أخرج الجبن جاز لأنه مثله وإن أخرج المصل لم يجزئه لأنه ناقص من الاقط لأنه ليس منزوع الزبد وإن كان في موضع لا قوت فيه أخرج من

الرجل مثلا إذا ألزمته إياه وأسكنته فيه ومنه قوله تعالى ولقد يوأنس بن إسرائيل مبعوثا صدق أي أنزلناهم منزلا صالحا **(قوله طهارة للصائم من الرقت واللغو وطعمة للساكنين)** الرقت الجوع والرفق أيضا القحش وكلام النساء في الجوع تقول منه رقت الرجل واللغو الباطل يقال لغوا يا غولذا قال بطلا وكذلك لغوا السمين **(قوله طعمة للساكنين)** الطعمة المأسفة يقال جعلت الصبغة طعمة للفلان والطعمة أيضا وجه المكسب يقال فلان عفيف الطعمة وخيب الطعمة أي ردى المكسب **(قوله صاعا من أقط)** الاقط بفتح الالف وكسر القاف طعام من أطعمة العرب وهو ان يقلب اللبن الخامض على النار حتى يصفو ويحجم قطعا صغارا ويجفف في الشمس ويرب بما سكر في الشعير وتنقل حركة القاف إلى ما قبلها قال الشاعر

رويدك حتى يثبت البقل والعشا • ويكثر اقطا عندهم وحليب

(قوله لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) قال السدي يعني الجنة والبر اسم جامع للخير كله **(قوله فإن أخرج المصل)** المصل

فيما دفع بنظر فيه فإن لم يبين أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع فإن الظاهر أن ذلك زكاة واحدة أو صدقة تطوع وقبلت بالقبض فلم يملك الرجوع وإن بين أنها زكاة معجلة ثبت له الرجوع لأنه دفع عما يستقر في الثاني فإذا طرأ ما يمنع الاستمرار ثبت له الرجوع كما لو عجل أجرة دار ثم انهدمت الدار قبل انقضاء المستأجر كان الذي عجل هو السلطان أو المصدق من قبله ثبت له الرجوع بين أولي يبين لأن السلطان لا يسترجعه لنفسه فلم يملكه تهمة وإن عجل الزكاة عن نصاب ثم دبح شاة أو أكلها فهل له أن يرجع فيموجها أحدهما يرجع لا تنزل شرط الوجوب قبل الحول فثبت له الرجوع كما لو عجل بغير فعله والثاني لا يرجع لأنه مغرط وربما أكلت ما يسترجع ما دفع فلم يجز له أن يرجع وإذا أوجع فيما دفع وقد نقص في بد الفقير لم يلزمه ضمان ما نقص في أصح الوجهين لأنه نقص في ملكه فلم يلزمه ضمانه ومن أحمأبنا من قال يلزمه لأن ما ضمن عينه إذا علك ضمن نفسه أنه إذا نقص كالنصب فإن زاد المدفوع نظرت فإن كانت الزيادة لا تتميز كالسمن رجع فيه مع الزيادة لأن السمن يتبع الأصل في الرد كما تقول في الرد بالعيب وإن زادت زيادة تتميز كالولد والمال لم يجبرد الزيادة لأنها زيادة حدثت في ملكه فلا يجبردها مع الأصل كولد المبيعة في الرد بالعيب وإن هلك المدفوع في بد الفقير لم يمت قيمته وفي القيمة وجهان أحدهما يلزمه قيمته يوم التلف كالعار يقول الثاني يلزمه قيمته يوم الدفع لأن ما حصل فيه من زيادة حدثت في ملكه فلم يلزمه ضمانها

فصل وان عجل الزكاة فدفعها إلى فقير فمات الفقير أو لربد قبل الحول لم يجزه المدفوع عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانياً فإن لم يبين عند الدفع أنها زكاة معجلة لم يرجع وإن بين رجع فإذا رجع فيما دفع نظرت فإن كان من الذهب أو الفضة وإذا ضمه إلى ما عنده بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة لأنه قبل أن يموت الفقير كان كالمال في حكم ملكه ولهذا لو عجله عن نصاب سقط به الفرض عند الحول فلم يكن كالمال في حكم ملكه لم يسقط به الفرض وقد نقص المال عن النصاب ولم يملك صار كالدين في ذمته والذهب والفضة إذا صار ديناً لم ينقطع الحول فيه فضم إلى ما عنده وزكاة وإن كان الذي عجل شاة ففيه وجهان أحدهما يضم إلى ما عنده كما يضم الذهب والفضة والثاني لا يضم لأنه لم يملك صار كالدين والحيوان إذا كان ديناً لا يجب فيه الزكاة

فصل وان عجل الزكاة ودفعها إلى فقير واستغنى قبل الحول نظرت فإن استغنى عما دفع إليه أجزاء لأنه دفع إليه ليس يغنى به فلا يجوز أن يكون غناه به ما نفع من الأجزاء ولأن الزكاة من جهة الزكاة فلا يمنع الأجزاء كما لو كان عنده نصاب فعجل عنه شاة فإن السائل قد نقص عن النصاب ولم يمنع الأجزاء عن الزكاة وإن استغنى من غيره لم يجزه عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانياً وهل يرجع على ما بيناه وإن دفع إلى فقير ثم استغنى ثم افتقر قبل الحول وحال الحول وهو فقير ففيه وجهان أحدهما لا يجزه كما لو عجل زكاة ماله ثم تلف ماله ثم استفاد غيره قبل الحول والثاني أنه يجزه لأنه دفع إليه وهو فقير وحال الحول عليه وهو فقير

فصل وان تسلف المال إلى الزكاة وهلك في يده نظرت فإن تسلف بغير مسألة ضمنها لأن الفقراء أهل رشد لا يولى عليهم فإذا قبض ما لهم قبل محله بغير إذنهم وجب عليه الضمان كالوكيل إذا قبض مال موكله قبل محله بغير إذنه وإن تسلف مسألة رب المال تسلف من ضمان رب المال لأنه وكيل رب المال فكان الهلاك من ضمان الموكل كما لو وكل رجلاً في حمل شيء إلى موضع فهلك في يده وإن تسلف مسألة الفقراء هلك من ضمانهم لأن قبض بآذنهم فصار كالوكيل إذا قبض دين موكله يذنه فهلك في يده وإن تسلف مسألة الفقراء ورب المال ففيه وجهان أحدهما أنه يتلف من ضمان رب المال لأن جنته أقوى لأنه يملك المنع والدفع والثاني أنه من ضمان الفقراء لأن الضمان يجب على من له المنفعة ولهذا يجب ضمان العارية على المستعير والمنفعة ههنا للفقراء فكان الضمان عليهم

(قوله لا نه مفرط) أي مقصر يقال مفرط في الأمر مفرط فرط أي قصر فيه موضعه وكذلك التفریط وأفرط في الأمر إذا جاوز فيه الحد والاسم منه المفرط بالكسر (قوله لأن الفقراء أهل رشد لا يولى عليهم) الرشد والرشد خلاف التي يقال رشد بالفتح رشد ورشد بالكسر رشد بالفتح ورشد بالكسر رشد بالضم لغة فيه ورشد الله (قوله لأن جنته أقوى الجنب الناصية وكذا الجانب والنعني أن ناحيته وجانبه أقوى من جانب الفقير) (قوله لا نه ملك المنع والدفع) الدفع ههنا الاعطاء يقال دفعته إليه شيئاً إذا أعطيته

﴿فصل﴾ فأما ما يجب الزكاة فيه من غير حول كالعشر وزكاة المعدن والركاز فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة وقال أبو علي
ابن أبي هريرة يجوز تعجيل العشر والصحيح أنه لا يجوز لأن العشر يجب بسبب واحد وهو أدراك الثمرة والتعجيل الحظ فاذا
عجله فدمه على سببه فلم يجوز كالأول قدم زكاة المسال على النصاب

﴿باب قسم الصدقات﴾

يجوز لرب المسال أن يفرق زكاة الأموال الباطنة بنفسه وهي الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز لما روي عن عثمان
رضي الله عنه أنه قال في الحرم هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه ثم ليترك بقية ماله ويجوز أن يוכל من
يفرق لأنه حق مال خازن يוכל في أدائه كديون الأديين ويجوز أن يدفع إلى الإمام لأنه نائب عن الفقراء لحاز الدفع إليه
كولي البتيم وفي الأفضل ثلاثة أوجه أحدهما أن الأفضل أن يفرق بنفسه وهو ظاهر النص لأنه على ثقة من أدائه وليس على
ثقة من أدائه غير موثوق الثاني أن الأفضل أن يدفع إلى الإمام عادلا كان أو جائرا لما روي أن المغيرة بن شعبه قال لمولى له وهو على
أمواله بالاطاق كيف تصنع في صدقة مالي قال منها ما أصدق به ومنها ما أدفع إلى السائلين فقال وفيم أنت من ذلك قال انهم
يشتركون بها الأراضى ويتزوجون بها النساء فقال ادفعها إليهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفع إليهم ولأنه
أعرف بالفقراء وفرواحهم ومن أحببتهم قال إن كان عادلا فادفع إليه أفضل وإن كان جائرا فاق تفرقه بنفسه أفضل لقوله
صلى الله عليه وسلم فمن سأله على وجهها فليعطها ومن سأل فوفها فلا يعطه ولأنه على ثقة من أدائه إلى العادل وليس على ثقة
من أدائه إلى الجائر لأنه ربما يصرفه في شهواته وأما الأموال الظاهرة وهي النواشي والزرورع والثمار والمعادن ففي زكاتها
قولان قال في القديم يجب دفعها إلى الإمام فإن فرقها بنفسه لزمه الضمان لقوله عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها ولأنه مال للإمام فيه حق المطالبة فوجب الدفع إليه كالخراج والجزية وقال في الجديد يجوز أن يفرقها بنفسه
لأنها زكاة خازن يفرقها بنفسه كزكاة المسال الباطن

﴿فصل﴾ ويجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة لأن النبي ﷺ والتخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة
ولأن في الناس من يملك المسال ولا يعرف ما يجب عليه وفيهم من يشغل فوجب أن يبعث من يأخذ ولا يبعث إلا من عدل لا ثقة
لأن هذا ولاية وأما نفع العبد والفاسق لئلا يفسد من أهل الإمامة والولاية ولا يبعث إلا من يثق به ولا يؤخذ
ويحتاج إلى الاجتهاد فيما يمرض من مسائل الزكاة وأحكامها ولا يبعث عاشرها ولا مطلقا ومن أحببتهم من قال يجوز لأن
ما يأخذ على وجه العوض والمذهب الأول لما روي أن الفضل بن العباس رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ أن يولي
العمالة على الصدقة فلم يولها وقال أليس في خمس الخس ما يغنيكم عن أوساخ الناس وفي أموالهم وجهان أحدهما لا يجوز ولما
روي أبو رافع قال ولما سأل رسول الله ﷺ رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال اتبعني نصب منها فقلت حتى أسأل رسول الله
ﷺ فسأله فقال إن موالي القوم من أنفسهم وأنا أهل بيت لا نحل لنا الصدقة والثاني أنه يجوز لأن الصدقة إنما حرمت على
بنى هاشم وبنى المطلب للشرف بالنسب وهذا لا يوجد في أموالهم وهو بالخيار بين أن يستأجر العامل بأجرة معلومة به عليه ذلك

أياه ودفع الرجل فاندفع مثل درأته فاندرا والندف بالتدبير الفقير والدليل لأن كلا يدفعه عن نفسه

﴿من باب قسم الصدقات﴾

القسم بفتح القاف صدر قسم بضم فسأى فرق وأعطى كل ذي حق حقه فلا يبقى ولا يجمع وأما القسم بكسر القاف فهو واسم
للشيء المقسوم والنصيب يقال هذا قسمي أي نصيب ويجمع على أقسام (قوله الأموال الباطنة) هي الذهب والفضة وما يستر
في الأحرار عن العيون من الجواهر وسواها والأموال الظاهرة هي الأنعام وسائر الخواشي والجبوب والامتنعة لأنها لا تسترق
العادة بل تكون ظاهرة (قوله الإمام أن يبعث السعاة) واحد هم ساع وكل من ولى على قوم فهو ساع عليهم وأكثر ما يقال
ذلك في ولاية الصدقة لأنه سعى عليها أي عمل عليها وهم السعاة قال سعى عقلا فلم يترك لتأسيده (قوله ﷺ في الصدقة
ما يغنيكم عن أوساخ الناس) أصل الوسخ الدرن وقد وسخ الثوب يوسخ وتوسخ والنسخ كنهه أي شبيهه الدنوب بالوسخ
والدرن الذي يعلى بالجسم والصدقة تذهب بالدنوب وترزى لها فساها بالوسخ الذي ترزى له كالماء الذي يغسل به الوسخ فإنه يصير

من الزكاة وبين أن يعثمن غير شرط ثم يعطيه أجره المثل من الزكاة وبعث لقض ماسوي زكاة الزرع والتجارة في الحرم لما
روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال في شهر الحرم هذا شهر زكاةكم ولا تأول السنة فكان البعث فيه أولى والمستحب للساعي أن
يعاد الماشية على أهلها على الماء أن كانت الماشية ترد الماء في أفقيتهم أن لم ترد الماء لما روى عبد الله بن عمر وابن العاص أن
النبي ﷺ قال تؤخذ صدقات المسلمين عند مياههم وعند أفقيتهم فإن أخبره صاحب المال بالعدد وهو ثقة عدل قبل منه وإن
بذلك الزكاة أخذها واستحب أن يدعو له لقوله عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك
سكن لهم والمستحب أن يقول اللهم صل على آل أبي أوفى وفي رواية أخرى عبد الله بن أبي أوفى قال جاءني الرسول الله ﷺ بصدقة ماله
فقال له ﷺ اللهم صل على آل أبي أوفى وبأبي شيء دعه لا يجاز قال الشافعي وأصحابه يقول أجرك الله فيما أعطيت وجمع له
لك طهور أو يارك لك فيما بقيت وإن ترك الدعاء جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعاد أعلمهم أن عليهم صدقة
تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ولم يأمره بالدعاء وإن منع الزكاة أو غل أخذ منه القرض وعززه على المنع والغلول وقال
في القديم يأخذ من الزكاة وشهد الله وقد مضى توجيه القولين في أول الزكاة وإن وصل الساعي قبل وجوب الزكاة ورأى أن
يفسلف فعل وإن لم يفسلف المال لم يجزه على ذلك لأنهم لم يجز به بعد فلا يجز على أدائه وإن رأى أن يؤكل من يقض إذا مال الحول
فعل وإن رأى أن يتركه حتى يأخذه مع زكاة الفيل فعل وإن قال رب المال لم يحل الحول على المال فالقول قوله فإن رأى أن يخلفه
حلفه احتياطاً وإن قال بعثتم اشتريته ولم يحل عليه الحول أو قال أخرجت الزكاة عنه وقلنا أنه يجوز أن يفرق بنفسه ففيه
وجهاً أحدهما يجب تحليفه لأنه يدعى خلاف الظاهر فإن نكحل عن اليمين أخذت منه الزكاة والثاني أنه يستحب تحليفه
ولا يجب لأن الزكاة موضوعة على الرفق فلو أوجبنا اليمين خرجت عن باب الرفق وبعث الساعي زكاة الثمار والزرع في الوقت
الذي يصادف فيه الإدراك وبعثه من غرض الثمار فإن وصل قبل وقت الإدراك ورأى أن يغرض الثمار ويضمن رب المال
زكاةها فعل وإن وصل وقد وجبت الزكاة بذاته أخذها ودعا له فإن كان الإمام أذن للساعي في نفعها ففهم وإن لم يأذن له جعلها
إلى الإمام والمستحب أن يسم الماشية التي يأخذها في الزكاة لما روى أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يسم أهل الصدقة ولأن
بالوهم تتميز عن غيرهما إذا شردت ردت إلى موضعها يستحب أن يسم التي يأخذها في زكاة الأبل والبقر في أخذها لأنه
موضع صلب فيقل الأمل يوسمه ويخف الشعر فيه فيظهر ويسم الغنم في أخذها ويستحب أن يكتب في ماشية الزكاة لله أو زكاة وفي
ماشية الجزية جزية أو صفار لأن ذلك أسهل ما يمكن ولا يجوز للساعي ولا للإمام أن ينصرف فيما يحصل عنده من الفرائض حتى
يوصلها إلى أهلها لأن النقر أهل رشد لا يولى عليهم فلا يجوز التصرف في مالهم بغير أذنهم فإن أخذ نصف شاة أو وقف عليه نبيء
من المواشي وخالفه لا كذا وخاف أن يؤخذ في الطريق جازله يبعه لأنه موضع ضرورة وإن لم يبعه الإمام الساعي يجب على

بنفسه وسخا قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أي تغسلهم من الذنوب (قوله في شهر الحرم) سمي محرماً لأنهم
كانوا يحرمون فيه الحرب وقيل لأن الله تعالى حرم فيه الجنة على إبليس حين لعنه وأهبطه إلى الأرض (قوله عند أفقيتهم) الفناء
قدام الدار وما امتد من جوانبها والجمع أفقية وأراد أنهم لا تساق مواشيهم إلى المصدق فيضرد ذلك بهم (قوله تعالى وصل عليهم
إن صلاتك سكن لهم) أي يسكنون بعدائك سكون الراحة وطيب النفس (قوله صل على آل أبي أوفى) المذهب أن قول الرجل
لصاحبه صلى الله عليه وسلم عليك بكرة لأن الصلاة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اللهم صل على آل أبي أوفى فإن الصلاة
لها كانت خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضعها حيث شاء وأراد بالآل أبي أوفى نفس أبي أوفى وهما
(قوله وإن منع الزكاة أو غل) يعني أخفى وإن يقال غل الجزاء إذا أساء مملحها فأخذ في الجلد شيئاً من اللحم ومنه قوله
تعالى وما كان لنبي أن يغفل أي يحون (قوله حلفه احتياطاً) أي أخذ بالحزم والثقة من قولهم احتياط الرجل لنفسه إذا فعل ذلك
وأصل الإطالة بالنبي الأخذ من جوانبه ومنه سمي الحائط وهو الجدار (قوله فإن نكحل عن اليمين) يقال نكحل عن العدو
واليمين ينكحل بالضم أي جين وحاد وقال أبو عبيد نكحل بالسكسر لغة فيه وإنكره الأصمعي (قوله يصادف فيه الإدراك)
يقال أدركت الثمرة إذا بلغت حد نضجها واصلحت للأكل وأصل الإدراك اللحق يقال شئت حتى أدركته (قوله جزية أو
صفاراً) الجزية أصلها الفداء قال الله تعالى واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً والصفار النمل والضم وكذلك الصفرة

على رب المال أن يفرق الزكاة بنفسه على المتصوص لأنه حق للفقراء والامام نائب عنهم وإذا ترك النائب لم يترك من عليه أداءه ومن أصحابنا من قال إن قلنا إن الأموال الظاهرة يجب دفع زكاتها إلى الامام لم يجز أن يفرق بنفسه لأنه مال توجه حق القبض فيه إلى الامام فإذا لم يطلب الامام لم يفرق كالخراج والجزية

(فصل) ولا يصح أداء الزكاة الابالية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ولأنها عبادة محضة فلم تصح من غير نية كالصلاة وفي وقت النية وجهان أحدهما يجب أن ينوي حال الدفع لأنه عبادة بدخل فيها بفعله فوجب النية في ابتدائها كالصلاة والثاني يجوز تقديم النية عليها لأنه يجوز التوكيل فيها ونية غير مقارئة لأداء الوكيل فجاء تقديم النية عليها بخلاف الصلاة ويجب أن ينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال فإن نوى صدقة مطلقاً لم تجز لأن الصدقة قد تكون نفلاً فلا تنصرف إلى الفرض الاباليتين ولا يلزمه تعيين المال المزكي عنه وإن كان له نصاب حاضر ونصاب غائب فلا يخرج الفرض فقال هذا عن الحاضر أو الغائب أجزاء لا يملأها نية لكاتب عن أحدهما فلا يضر تقييده بذلك فإن قال إن كان مالى الغائب سالماً فهذا عن زكاته وإن لم يكن سالماً فهو عن الحاضر فإن كان الغائب سالماً فهذا عن زكاته أو تطوع لم يجزه لأنه لم يخلص النية للفرض وإن قال إن كان مالى الغائب سالماً فهذا عن زكاته وإن لم يكن سالماً فهو عن الحاضر وكان سالماً فهذا عن زكاته لأنه أخلص النية للفرض ولأنه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاهم بضر النية وإن كان له من يرضاهم خارج سالماً وقال إن كان فساداً مورقاً فهذا عن زكاة ما ورثته وكان قد مات لم يجزه لأنه لم يبين النية على أصل لأن الأصل بقائه وإن وكل من يؤدي الزكاة ونوى عند الدفع إلى الوكيل ونوى الوكيل عند الدفع إلى الفقراء أجزاء وإن نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجزه لأن الزكاة فرض على رب المال فلم تصح من غير نية وإن نوى رب المال ولم ينو الوكيل ففيه طريقان من أصحابنا من قال يجوز زكوة ولا واحد لأن الذي عليه الفرض قد نوى في وقت الدفع إلى الوكيل فتعين المدفوع للزكاة فلا يحتاج بعد ذلك إلى النية ومن أصحابنا من قال ينبغي على جواز تقديم النية فإن قلنا يجوز أجزاء وإن قلنا لا يجوز لم يجزه وإن دفعها إلى الامام ولم ينو فضيه وجهان أحدهما يجزه وهو ظاهر النص لأن الامام لا يدفع إليه إلا الفرض فاحتج في هذا الظاهر عن النية من أصحابنا من قال لا يجز أنه وهو الأظهر لأن الامام ووكيل للفقراء ولو دفع إلى الفقراء لم يجز الابالية عند الدفع فكذلك إذا دفع إلى وكيلهم وتأول هذا الفائل قول الشافعي رحمه الله على من امتنع من أداء الزكاة فأخذها الامام منه فمهرأ فإنه يجزه لأنه تعذر النية من جهته فقامت نية الامام مقام نية

(فصل) ويجب صرف جميع الصدقات إلى ثمانية أصناف وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة فلو بهم وفي الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل وقال المزني وأبو حفص الباب شامى يصرف خمس الزكاة إلى من يصرف إليه خمس

بالضم والمصدر الصغر بالتحريك وقد صغر الرجل يصغر صغراً يقال قم على صغرك وصغرك والصاغر الراضى بالضم (قوله اصناف) هي الأنواع واحدها صنف بكسر الصاد وأخبار بعضهم فتحها قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الآية الفقير الذي لا شيء له وأصله الذي يشكي فقره وهي عظام الظاهر كأنه أسوأ حاله منقطع الظاهر والمساكين مأخوذ من السكون وهو ضد الحركة كأنه لا يقدر على أن يتحرك فلما به من الضر ومنه سميت المسكين لأنها تسكن الذبيحة فلا تتحرك وحجة أي اسحق أنه أسوأ حالاً من الفقير . قوله تعالى أو مسكيناً ذا منة فهو صنف المسكين أنه ألصق بطنه بالأرض من الشدة وغيره بحمله على الفقير . والعاملون عليها هم الذين يتولون أمرها وأصل العامل الذي يتولى الأعمال يقال عمل فلان على البصرة والعائلة بالضم رزق العامل . والمؤلفة فلو بهم هم من ألف بين النبيين تأليفاً أي اتفقوا اجتماعاً بعمله وتألفته على الإسلام وألفت البناء جمعت بين أجزاءه حجراً إلى حجر ولبنة إلى لبنة وقوله تعالى لا يلاف فر يش أي لا يفهم يقول الله تعالى أهلكم أصحاب القبيل لاؤلف فر بشامة ولألف فر يش رحمة الشاة والضيف أي تجمع بينهما إذا فرغوا من ذمة أخذوا في ذمة . وفي الرقاب هم المكاتبون سموا بذلك لأنهم جعلوا في رقابهم مالا لم يكن يلزمهم أولاً يعطون من الصدقة ما يفيكون به رقابهم . والغارمين جمع غارم وهو من غرم مالا في دين أو دينة أو غير ذلك قال القتيبي هو الذي عليه الدين ولا يجد قضاء لأن الغرم هو الخسران فسكان الغارم خسارته ولا يزال لمن وجد القضاء غارم وإن كان مشغولاً بالدين وهذا لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحبل الصدقة إلا ثلاثة

التي والغنيمة لأنه حق مقدر بالخمس فاشبهه خمس التي والغنيمة وقال أبو سعيد الأصطخري فنصرف زكاة الفطر الى ثلاثة من الفقراء لأنه قدر قليل فإذا قسم على ثمانية أصناف لم يقع ما يدفع الى كل واحد منهم موقعا من الكفاية والمنهبط الأول والدليل عليه قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي الله وابن السبيل فأضاف جميع الصدقات اليهم بلام التملك وأشرك بينهم بواو التثنية فكذلك فدل على أنه مملوك لهم مشترك بينهم فأن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام فسمها على ثمانية أسهم سهم للعامل وهو أول ما يبدأ به لأنه يأخذ على وجه العوض وغيره يأخذ على وجه المواساة فإن كان السهم قدر أجره دفعه اليه وإن كان أكثر من أجره رد الفضل على الأصناف وقسمه على سهامهم وإن كان أقل من أجره تم ومن أين يتم قال الشافعي يتم من سهم المصالح ولو قيل يتم من حق سائر الأصناف لم يكن به بأس فمن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما يتم من سهم سائر الأصناف لأنه يعمل لهم فكانت أجرته عليهم والثاني يتم من سهم المصالح لأن الله تعالى جعل لكل صنف سهما فلو قسمنا ذلك على الأصناف نقصنا حقهم وفضلنا العامل عليهم ومن أصحابنا من قال الإمام بالخيار إن شاء تم من سهم المصالح وإن شاء تم من سهامهم لأنه يشبه الحاكم لأنه يستوفي به حق الغير على وجه الأمانة ويتبذره الوكيل بخير بين حقيهما ومنهم من قال إن كان قديداً بنصيبه فوجدته ينقص تم من سهامهم وإن كان قديداً بسهام الأصناف فأعطاهم ثم وجد سهم العامل ينقص تمه من سهم المصالح لأنه يشق استرجاع ما دفع اليهم ومنهم من قال إن فضل عن قدر حاجة الأصناف شيء تم من الفضل وإن لم يفضل عنهم شيء تم من سهم المصالح والصحيح هو الطريق الأول ويعطى الحاضر والعريف من سهم العامل لأنهم من جلة العمال وفي أجرة الكيال وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة على رب المال لأنها تجب للإيثار والإيفاء حتى على رب المال فكانت أجرته عليه وقال أبو اسحق تكون من الصدقة لانا لو أو جينا ذلك على رب المال زدنا على الغرض الذي وجب عليه في الزكاة

﴿ فصل ﴾ وسهم للفقراء والفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فيدفع اليه ما يرضى به من أداة يعمل بها إن كان فيه قوة أو بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج الى مال كثير للبضاعة التي تصلح له ويحسن التجارة فيها وجب ان يدفع اليه فإن عرفه رجل مال وادعى انه افتقر لم يقبل قوله الابينة لأنه ثبت غناه فلا يقبل دعوى الفقر الابينة كالأول وجب عليه دين آدمي وعرفه مال فادعى الأعسار فإن كان قويا فادعى انه لا كسب له أعطى ما روى عبيد الله بن عبد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة فصعد بصره اليهما وصوب ثم قال أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها لغني ولا قوي مكتسب وهل يحلف فيه وجهان أحدهما لا يحلف لأن النبي ﷺ لم يحلف الرجلين والثاني يحلف لأن الظاهر انه يقدر على الكسب مع القوة

﴿ فصل ﴾ وسهم للمساكين والمسكين هو الذي يقدر على ما يقع موقعا من كفايته الا انه لا يتكفيه وقال أبو اسحق المسكين هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فأما الذي يجد ما يقع موقعا من كفايته فهو الفقير والأول أظهر لأن الله تعالى بدأ بالفقراء والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم فدل على ان الفقير أسوأ حاجة ولأن النبي ﷺ قال اللهم أحيني مسكينا وأمتي مسكينا وكان ﷺ يتعوذ من الفقر فدل على أن الفقر أشد

﴿ فصل ﴾ ويدفع الى المسكين تمام الكفاية فإن ادعى عيالا لم يقبل الابينة لأنه يدعى خلاف الظاهر

فذكر الغارم وفي سبيل الله هم المجاهدون وسمى الجهاد في سبيل الله لأنه عبادة تتعلق بقطع الطريق والمسير الى موضع الجهاد وأضيف الى الله لما فيه من التقرب اليه. وابن السبيل هو المسافر والسبيل هو الطريق وأضيف اليه بالضرورة للائحته واشتغاله به كما يقال للعالم بالأمور ابن جديتها وأبناء الدنيا للترفين والمشغولين بها وفلان ابن الجود وابن الكرم إذا كان جوادا كرميا كما يقال هو أخو الجود ورضيعه كل ذلك لوظائفه على فعله واجتهاده فيه والمواساة ان يجعله لسونه في ماله وقد ذكر (قوله) ويعطى الحاضر هو الذي يجمع المواشي الى المصدق عند الماء أو الى موضعه ومنه قوله تعالى وابتعث في الدائن حائرين أي يجمعون الناس ويوم الحشر يوم الجمع والعريف فعيل من المعرفة وهو الذي يعرف بأرب المواشي وحيث يتجمعون من البسلا دكم عددوا شيعهم ويحيط بهم خبره (قوله) أو بضاعة بشجر فيها قال

﴿ فصل ﴾ وسهم المؤلفه وهم ضربان مسلمون وكفار فأما الكفار فضر بان ضرب برحى خبزه وضرب بخفاف ثم دوقه كان النبي ﷺ يعطيهم وهل يعطون بعده فيه قولان أحدهما يعطون لأن الغني الذي أعطاهم به رسول الله ﷺ قد يوجد بعده والثاني لا يعطون لأن الخلفاء رضي الله عنهم بعد رسول الله ﷺ لم يعطوهم قال عمر رضي الله عنه أنا لا نعطي على الإسلام شيئاً فمن شاء فليؤم ومن شاء فليكثر فإذا اقتناهم يعطون قاهم لا يعطون من الزكاة لأن الزكاة لاحق فيها لكافر وأما يعطون من سهم المصالح وأما المسلمون فهم أربعة أضرب أحدها قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظرهم في الإسلام لأن النبي ﷺ أعطى الزرقان بن بدر وعدى بن حاتم والثاني قوم أسلموا ونبتهم في الإسلام ضعيفة فيعطون لتقوى نبتهم لأن النبي ﷺ أعطى أسفيان بن حرب وصغوان بن أمية والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل أحد منهم مائة من الأبل وهل يعطي هذان الفرقان بعد النبي ﷺ فيه قولان أحدهما لا يعطون لأن الله تعالى أعز الإسلام فأغنى عن التألف بالمال والثاني يعطون لأن النبي الذي به أعطوا قد بو جد بعد النبي ﷺ ومن أين يعطون فيه قولان أحدهما من الصدقات للآية والثاني من خمس الخس لأن ذلك مصلحة فكان من سهم المصالح والضرب الثالث قوم يليهم قوم من الكفار أن أعطوا فأنزلهم والضرب الرابع قوم يليهم قوم من أهل الصدقات أن أعطوا جبروا الصدقة وفي عذبن الضربين أربعة أقوال أحدها يعطون من سهم المصالح لأن ذلك مصلحة والثاني من سهم المؤلفه من الصدقات للآية والثالث من سهم الغزاة لأنهم يغزون والرابع وهو الصحيح أنهم يعطون من سهم الغزاة ومن سهم المؤلفه لأنهم جمعوا معنى الفرقين

﴿ فصل ﴾ وسهم الرقاب وهم المكاتبون فإذا لم يكن مع مكاتب ما يؤدى في الكتابة وقد حل عليه نجهم أعطى ما يؤديه وإن كان معه ما يؤديه لم يعط لأنه غير محتاج إليه فإن لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجهم ففيه وجهان أحدهما لا يعطى لأنه لا حاجة به إليه قبل حلول النجهم والثاني يعطى لأنه يحل عليه النجهم والأصل أنه ليس معه ما يؤدى فإن دفع إليه ثم اعتقه المولى أو أراد من المال أو عجز نفسه قبل أن يؤدى المال إلى المولى رجع عليه لأنه دفع إليه ليصرفه في دينه ولم يفعل فإن سلمه إلى المولى وبقيت عليه بقية فعجزه المولى ففيه وجهان أحدهما لا يسترجع من المولى لأنه صرفه فيما عليه والثاني يسترجع لأنه اعتماد دفع إليه ليتوصل به إلى العتق ولم يحصل ذلك وإن ادعى أنه مكاتب لم يقبل إلا بيئته فإن صدقه المولى ففيه وجهان أحدهما يقبل لأن ذلك إقرار على نفسه والثاني لا يقبل لأنه منهم لأنه ربحا وأما ما سئى بأخذ الزكاة

﴿ فصل ﴾ وسهم الغارمين وهم ضربان ضرب غرم لأصلاح ذات البين وضرب غرم لمصلحة نفسه فأما الأول فضر بان أحدهما من تحمل دية مقتول فيعطى مع الفقر والغنى لقوله ﷺ لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة الغزاة في سبيل الله أو العامل عليها أو الغارم أو أول جمل اشترها بحاله أو أول جمل له جار مكاتب فتصدق على المكاتب فأهدى المكاتب إليه والثاني من حل مالاً في غير قتل لشككين فتنة ففيه وجهان أحدهما يعطى مع الغنى لأنه غرم لأصلاح ذات البين فأشبهه إذا غرم دية مقتول والثاني لا يعطى مع الغنى لأنه مال حله في غير قتل فأشبهه إذا ضمن تمتدق ببيع وأمان غرم لمصلحة نفسه فإن كان قسماً تنفق في غير معصية دفع إليه مع الفقر وهل يعطى مع الغنى فيه قولان فالق الأول لا يعطى لأنه يأخذ حاجته البنا فليعط مع الغنى كغير الغارم وقال في القديم والصدقات من الأم يعطى لأنه غارم في غير معصية فأشبهه إذا غرم لأصلاح ذات البين فإن غرم في معصية لم يعط مع الغنى وهل يعطى مع الفقر ينظر فيه فإن كان مقبلاً على المعصية لم يعط لأنه يبتغي به على المعصية وإن تاب ففيه وجهان أحدهما يعطى لأن المعصية قد زالت والثاني لا يعطى لأنه لا يؤمن أن يرجع إلى المعصية ولا يعطى الغارم إلا ما ينقض به الدين فإن أخذ ولم يقض به الدين أو أبرى منه أو قضى عنه قبل تسليم المال استرجع منه وإن ادعى أنه غارم لم يقبل إلا بيئته

الجوهري البضاعة طائفة من ماله تبعتها للتجارة يقال أبعث النبي وأصدقته أي جعلته بضاعة وفي المثل كسب بضع قرأى هجر وقوله تعالى وجئنا ببضاعة مزجاة من هذا ومزجاة قليلة صعد بصرف فيها موصوب أي رفعه وخفضه يتأمل قوتها أو ضعفها هل يقدر أن على الكسب أو الخيصة الدالة على الغنى (قوله لأصلاح ذات البين) أصل البين البعد والفرق يقال بان الرجل عن صاحبه وعن وطنه إذا فرقه بينهما بين بعيدو بون بعيدوا الواو أفصح فكان المصلح يجمع بين المتباعدين ويؤلف بين المتفرقين وأتى بالظان ذات كأنه ألقاها بصفة الحال أو الخصلة كأنه أراد إصلاح أخلاق ذات البين فألقم الصفة مقام الموصوف

فإن صدقة غريمه فعلى الوجهين كإذ كرنا في المكاتب إذا ادعى الكتابة وصدقه المولى

فصل * وسهم في سبيل الله وهم الغزاة الذين إذا نشطوا غزوا وأقاموا من كان مريئاً في ديوان السلطان من جيوش المسلمين فانهم لا يعطون من الصدقة بسهم الغزاة لأنهم يأخذون أرزاقهم وكفايتهم من الفيء و يعطى الغازي مع الفقر والغنى الخبر الذي ذكرناه في الغارم و يعطى ما يستعين به على الغزو من نفقة الطريق وما يشتري به السلاح والفرس إن كان فارساً وما يعطى السائب وجولة تحمله إن كان راجلاً والمسافة بما يقصر فيها الصلاة فإن أخذ ولم يغز استرجع منه

فصل * وسهم لابن السبيل وهو المسافر أو من ينشئ السفر وهو محتاج في سفره فإن كان سفره في طاعة أعطى ما يبلغ به مقصده وإن كان في معصية لم يعط لأن ذلك اعانة على معصية وإن كان سفره في مباح ففيه وجهان أحدهما لا يعطى لأنه غير محتاج إلى هذا السفر والثاني يعطى لأن ما جعل رفقا بالمسافر في طاعة الله جعل رفقا بالمسافر في مباح كالقنطرة والقصر

فصل * ويجب أن يسوى بين الأصناف في السهام ولا يفضل صنف على صنف لأن الله تعالى سوى بينهم والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن وأقل ما يجرى أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف لأن الله تعالى أضاف إليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة فإن دفع لثنين ضمن نصيب الثالث وفي قدر الضمان قولاً أحدهما القدر المستحب وهو النسب والثاني أقل جزء من السهم لأن هذا القدر هو الواجب فلا يلزم ضمان ما زاد وإن اجتمع في شخص واحد سببان ففيه ثلاث طرق من أصحها أن من قال لا يعطى بالسببين بل يقال له اختر أحدهما شئت فنعطيك بعمومهم من قال إن كان سببين متجانسين مثل أن يستحق بكل واحد منهما حاجته ألبنا كالفقر الغارم لمصلحة نفسه أو يستحق بكل واحد منهما حاجتنا إليه كالفقر الغارم لصلاح ذات البين لم يعط إلا بسبب واحد وإن كان سببين مختلفين مثل أن يكون أحدهما يستحق حاجتنا إليه وبالأخر يستحق حاجته ألبنا أعطى بالسببين كما قلنا في الميراث إذا اجتمع في شخص واحد سببان فرض لم يعطيهما وإن اجتمع في جهة فرض وجهة تعصبا أعطى بهما ومنهم من قال فيه قولاً أحدهما يعطى بالسببين لأن الله تعالى جعل للعقير سهمها وللغارم سهمها وهذا فقير غارم والثاني يعطى بسبب واحد لأنه شخص واحد فلا يأخذ سهمين كما لو انفرد بعنى واحد

فصل * وإن كان الذي يفرق الزكاة وبالمال سقط سهم العامل لأنه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة أصناف لكل صنف سهم على ما ينشأ وإن كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم فالتعصب أن يخص الأقارب بالزكاة أكثر من كثرت بنت عقبة ابن أبي معيط قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الصدقة على المسلم صدقة وهي على ذي القرابة صدقة وصلة

فصل * ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف في البلد الذي فيه المال لا يرى أن الذي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ورتد في فرائضهم فإن نقل إلى الأصناف في بلد آخر ففيه قولان أحدهما يجوز لأنه من أهل الصدقة فأشبهه أصناف البلد الذي فيه المال والثاني لا يجوز لأنه لا يفرق واجب لأصناف بلدها عن أهل غيره لم يجزه كوصية بالمال لأصناف بلدهم من أصحابنا من قال القولان في جواز النقل في أحدهما يجوز وفي الثاني لا يجوز فأما إذا نقل فإنه يجوز قولاً واحداً والأول هو الصحيح فإن كان له أثر بعون شاة عشر ون في بلد وعشر ون في بلد آخر قال الشافعي إذا أخرج النواة في أحد البلدين كرهت وأجزأه من أصحابنا من قال إنما أجزأ ذلك على القول الذي يقول يجوز نقل الصدقة فأما على القول الآخر فلا يجوز حتى يخرج في كل بلد نصف شاة ومنهم من قال يجوز ذلك قولاً واحداً الآن في إخراج نصف شاة في كل بلد ضرراً في التشريك بينهم وبين الفقراء والصحيح هو الأول لأنه قال كرهت وأجزأه فدل على أنه على أحد القولين ولو كان قولاً واحداً لم يقل كرهت وفي الموضع الذي نقل إليه من أصحابنا من قال القولان فيه إذا نقل إلى مسافة تقصر فيها الصلاة فأما إذا نقل إلى مسافة لا تقصر فيها الصلاة فإنه يجوز قولاً واحداً لأن ذلك في حكم البلد بدليل أنه لا يجوز فيه

(قوله وجولة تحمله) الجولة بفتح الجاء هي الأبل التي يحمل عليها قال الله تعالى ومن الأنعام جولة وفرشاً فأما الجولة بضم الجاء فهو ما يحمل عليها من الأمتعة (قوله وينشئ السفر) أي ينشئ من فوره قال الله تعالى وينشئ السحاب النقال أي يبتدئها ويحدثها ولم تكن قبل موجودة (قوله إذا نقل إلى مسافة) المسافة البعد وأصلها من التسم يقال ساف واستاف إذا تسم وكان

الفقر والفقر والمسح على الخفين ومنهم من قال القولان في الجيع وهو الأشهر وإن وجبت عليه الزكاة وهو من أهل الخيم الذين ينتجعون لطلب الماء والكلأ فإنه ينظر فيه فإن كانوا متفرقين كان موضع الصدقة من عند المال إلى حيث تنصرف فيه الصلاة فإذا بلغ حد انصرف فيه الصلاة لم يكن ذلك موضع الصدقة وإن كان في حلل مجتمعة ففيه وجهان أحدهما أنه كالقسم قبله والثاني أن كل حلة كالبلد وإن وجبت الزكاة وليس في البلد الذي فيه المال أحد من الأصناف نقلها إلى أقرب البلاد إليه لأنهم أقرب إلى المال وإن وجد فيه بعض الأصناف ففيه قولان أحدهما يغلب حكم المكان في دفع إلى من في بلد المال من الأصناف والثاني يغلب حكم الأصناف في دفع إلى من في بلد المال من الأصناف سهمهم وينقل الباقي إلى بقية الأصناف في غير بلد المال وهو الصحيح لأن استحقاق الأصناف أقوى لأنه ثبت بنص الكتاب واعتبار البلد ثبت بخبر الواحد فقدم من ثبت حقه بنص الكتاب

﴿ فصل ﴾ فإن قسم الصدقة على الأصناف فنقص نصيب بعضهم عن كفايتهم ونصيب الباقي على قدر كفايتهم دفع إلى كل واحد منهم ما قسم له ولا يدفع إلى من نقص سهمه عن كفايته من نصيب الباقي شيء لأن كل صنف منهم ملك سهمه فلا يتقص حقه طاعة غيره وإن كان نصيب بعضهم ينقص عن كفايته ونصيب البعض يفضل عن كفايته فلذا إن الغلب اعتبار البلد الذي فيه المال صرف ما فضل إلى بقية الأصناف في البلد وإن قلنا إن الغلب اعتبار الأصناف صرف الفضل إلى ذلك الصنف الذي فضل عنهم بأقرب البلاد

﴿ فصل ﴾ وإن وجبت عليه الفطرة وهو في بلد وماله فيه وجب إخراجها إلى الأصناف في البلد لأن مصرفها مصرف سائر الزكوات وإن كان ماله في بلد وهو في بلد آخر ففيه وجهان أحدهما أن الاعتبار بالبلد الذي فيه المال والثاني أن الاعتبار بالبلد الذي هو فيه لأن الزكاة تتعلق بعينه فاعتبر الموضع الذي هو فيه كاللأن في سائر الزكوات

﴿ فصل ﴾ وإذا وجبت الزكاة لقوم معينين في بلد فم يدفع إليهم حتى مات بعضهم انتقل حقه إلى ورثته لأنه تعين حقه في حال الحياة فانتقل بالموت إلى ورثته

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز دفع الزكاة إلى هاشمي لقوله صلى الله عليه وسلم نحن أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة ولا يجوز دفعها إلى مطالي لقوله صلى الله عليه وسلم إن بني هاشم وبني المطلب شيء واحد وشيئكم أمما بعمولاً نهكم متعاق بدوى القرى فاستوى فيه الهاشمي والمطالي كاستحقاق الخس وقال أبو سعيد الاصطخري إن منعوا حقهم من الخس جاز الدفع إليهم لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم في خس الخس فإذا منعوا الخس وجب أن يدفع إليهم والذهب الأول لأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى لا يزول بجمع الخس وفي مواليهم وجهان أحدهما يدفع إليهم والثاني لا يدفع وقد بينا وجه المذهبين في سهم العامل

الدليل إذا وقع في قلاة أخذ القرب (قوله الخيم الذين ينتجعون لطلب الماء والكلأ) الخيم جمع خيمة وهو بيت يبنى به العرب من عيدان النجر وأمه من خيم بالمكان إذا أقام وضرب خيمته فلا قال زهير * وضعن عصي الخاضر الخيم * وقوله ينتجعون أي يرحلون في طلب الكلأ والمرعى وهي النجعة بالضم تقول انتجعت فلان إذا أتيته لطلب معروفه والنتجع جمع بفتح الجيم المنزل في طلب الكلأ وهؤلاء قوم ناجعتون ناجعون وقد نجعوا يشجعون في معنى اتجمعوا عن يعقوب والكلأ مهموز مقصور هو العشب وقد كانت الأرض وأكلت فهي مكنته وكنته أي ذات كلأ بأبسه ورطبه (قوله في حلل مجتمعة) بكسر الخاء وهو جمع حلل وهو الموضع ينزل القوم فيحلون به أي يقبضون يقال حل بالمكان حلوا وحلوا والحل أيضا الموضع الذي تحله حلل من حل يحل بالضم وأما قوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله فهو الموضع الذي ينحرف فيه من حل يحل بالكسر وحل الذين أيضا آجله (قوله إن بني هاشم وبني المطلب شيء واحد) وروى سيبويه في المصنف المهمة المكسورة والسبب الذي ومنه قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل * أي ولا مثل يوم والسيان المثلان الواحد سبى

قال الخطيب

فأياكم وحية بطن واد * هموز الناب ليس لكم بسبى

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز دفعها الى كافر لقوله عليه السلام أمرت ان أخذوا صدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم
 ﴿ فصل ﴾ ولا يجوز دفعها الى غني من سهم الفقراء لقوله عليه السلام لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب
 ﴿ فصل ﴾ ولا يجوز دفعها الى من يقدر على كفايته بالكسب الخبير ولأن غناه بالكسب كغناه بالمال
 ﴿ فصل ﴾ ولا يجوز دفعها الى من تلزمه نفقته من الأقارب والى وجات من سهم الفقراء لأن ذلك إنما جعل للحاجة ولا حاجة
 بهم مع وجوب النفقة

﴿ فصل ﴾ فإن دفع الإمام الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم بان انه غني لم يجزه ذلك عن الفرض فإن كان باقيا استرجع منه ودفع
 الى فقير وان كان فائتا أخذ البذل وصرف الى فقير فإن لم يكن للدفع اليه مال لم يجب على رب المال ضمانه لأنه قد سقط
 الفرض عنه بالدفع الى الإمام ولا يجب على الإمام لأنه أمين غير مفروض فملاك المال الذي يتلف في يد الوكيل وان كان الذي
 دفع اليه رب المال فإن لم يبين عند الدفع انه زكاة واجبة لم يكن له أن يرجع لأنه قد دفع عن زكاة واجبة وعن تطوع فإذا ادعى
 الزكاة كان منهما فلم يقبل قوله وبخلاف الإمام فإن الظاهر من حاله انه لا يدفع الا الزكاة فثبت له الرجوع وان كان قديرا
 انهاز كافر جمع فيها ان كانت باقية وفي بدلتا ان كانت فائتة فإن لم يكن للدفع اليه مال فهل يضمن رب المال الزكاة فيه قولان
 أحدهما لا يضمن لأنه دفع اليه بالاجتهاد كالإمام والثاني يضمن لأنه كان يمكن أن يسقط الفرض بيقين بان يدفعها الى الإمام فإذا
 فرق بنفسه فقد فرط فلزمه الضمان بخلاف الإمام وان دفع الزكاة الى رجل ظنه مسلما وكان كافرا أو الى رجل ظنه كافرا وكان
 عبدا فالذهب ان حكمه حكم ما ودفع الى رجل ظنه فقيرا فكان غنيا ومن أصحنا بان قال يجب الضمان ههنا قولنا واحد لان حال
 الكافر والعبد لا يغني فمكان مفرضا في الدفع اليهما وحال الغني فبغني فلم يكن مفرضا

﴿ فصل ﴾ ومن وجبت عليه الزكاة وتمسك من أدائها فلم يفعل حتى مات وجب قضاء ذلك من تركته لأنه حق مال لزمه
 في حال الحياة فلم يسقط بغير كسب الآدمي فإن اجتمع مع الزكاة دين آدمي ولم يتسع المال للجميع ففيه ثلاثة أقوال أحدها
 يقدم دين الآدمي لأن مبناه على التشديد والتأكيد وحق الله تعالى مبني على التخفيف ولهذا الوجوب عليه قتل قصاص
 وقتل ردة قدم قتل القصاص والثاني تقدم الزكاة لقوله عليه السلام في الحج قدين الله عز وجل أحق ان يقضى والثالث انه يتسم
 بينهما لانها تساوي في الوجوب فتساوى في القضاء وبالله التوفيق ﴿ باب صدقة التطوع ﴾

لا يجوز أن تصدق بصدقة تطوع وهو محتاج الى ما يتصدق به لنفقته أو نفقة عياله لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان رجلا
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال
 أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم به وقال عليه السلام كفي بالمرء انما أن يضع
 من يقوت ولا يجوز لمن عليه دين وهو محتاج الى ما يتصدق به لقضاء دينه لأنه حق واجب فلم يجز تركه لصدقة التطوع كنفقة
 عياله فإن فضل مما يلزمه استحب له أن يتصدق لقوله عليه السلام لا يتصدق الرجل من ديناره ولا يتصدق من درهمه ولا يتصدق من صاعه
 ولا يتصدق من صاع غيره وروى أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطعم مؤمنا جاععا أطعمه الله من ثمار الجنة
 ومن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله تعالى من الرحيق المختوم يوم القيامة ومن كسى مؤمنا عارا كساه الله تعالى من خضر الجنة

فمنه ليعلم أعلى قصد هو أم على جور قال روى عليه السلام إذا الدليل استاف أخلاق الطرق وكثر استعاطا هذه الكلمة
 حتى سموا البعد مسافة وكان حقه أن يذكر في باب صلاة المسافر (قوله أبدأ بنفسك ثم بمن تعول^(١)) قد ذكر
 ﴿ من باب صدقة التطوع ﴾

(قوله كفي بالمرء انما أن يضع من يقوت) يقال فات أهله يقوتهم قوتا وقبالة والاسم القوت بالضم وهو ما يقوم به بدن
 الانسان من الطعام يقال ما عنده قوت ليلة وقيت ليلة وقيت ليلة لما كسرت الخاف صارت الواو ياء (قوله صلى الله عليه وسلم
 من سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله تعالى من الرحيق المختوم) قال في التفسير الرحيق شراب أبيض يختم به شرابهم وقيل ختم به في
 الاناء أن يمسها داس وقال الواحدى هو الشراب الذي لا غش فيه ولا نسي يقصده ومختوم أى عاقبه حسنة وخاتمة كل شيء

(١) هذه الجملة غير موجودة بالشرح

ويستحب الاكثار منه في شهر رمضان لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان قال كان من يصبر على الاضافة استحبه التصديق بجميع ماله لما روى عمر رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله ﷺ ان تصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أم بكر ان سبقته يوما فحث بصف ماله فقال لي رسول الله ﷺ ما أبقيت لاهلك فقال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لأسألك الى شيء أبدا وان كان عن لا يصبر على الاضافة كرمه ذلك لما روى جابر قال يينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل بمثل البيضة من الذهب أصابها من بعض الغازي فأناه من ركنه الأيسر فقال يا رسول الله خذها صدقة فوالله ما أصبحت أملك ما لا غيرها فأعرض عنه ثم جاءه من ركنه الأيمن فقال له مثل ذلك فأعرض عنه ثم جاءه من بين يديه فقال له مثل ذلك فقال له رسول الله ﷺ هاتهما مضيا فخذ بهما صدقة لو أصابه لأوجعه أو عقره ثم قال يأتي أحدكم بماله كله فبصدق به ثم يجلس بعد ذلك ينسكف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى

﴿ فصل ﴾ والأفضل أن يخص بالصدقة الأقارب لقوله صلى الله عليه وسلم لزيب امرأة عبد الله بن مسعود زوجك ووليك أحق من تصدقت عليهم فعملها في السر أفضل لقوله عز وجل ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ولما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلة الرحم تزيد في العمر وصدقة السر تطفى غضب الرب وصنائع المعروف تقي مصارع السوء وتحل صدقة التطوع للأغنياء وليني هاتم وفي المطلب لما روى عن جعفر بن محمد عن أبيه رضي الله عنهما انه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقبل له أن يشرب من الصدقة فقال انما حرمت علينا الصدقة المفروضة

﴿ كتاب الصيام ﴾

صوم شهر رمضان ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنه ان

عاقبه وقبل هو الخلق يوم يلقون أي ممنوع من كل يد (قوله يصبر على الاضافة) هي انفق يقال أضاق الرجل اذا انفق فهو مضيق عليه (قوله فأناده من ركنه) أي من جانبه وركن الشيء جانبه الأقوى (قوله خذفه بها صدقة) أي رماه وأصل الخذف الرمي بالعصا والخذف الرمي بالخصي (قوله ينسكف الناس) له تأويلات أحدها ان يمد كفيه يسأل الناس والثانية ان يأتيهم من كثرتهم أي من جوانبهم وتواضعهم والثالثة ان يسألهم كفا كفا من الطعام والرابعة يطلب ما يكفيه الجوعة (قوله في الحديث صلة الرحم تزيد في العمر) الرحم القرابة بكسر الخاء وفتح الراء ويجوز كسر الراء وسكون الخاء وأصله رحم الأتي التي هي سبب القرابة وسميت القرابة بها باسم سببها

﴿ ومن كتاب الصيام ﴾ أصل الصوم في اللغة الامساك يقال صام الفرس اذا أقام وأمسك عن الجري قال الله تعالى في قصة مريم عليها السلام اني نذرت للرحمن صوما أي اما كاعن الكلام وصام النهار صوما اذا قام قائم الظاهرة قال امرؤ القيس فدعها واصل الهنك بحسرة • ذمول اذا صام النهار وهجرا

وقال أيضا • كأن اليرباع علفت في مصامها • وقال الرازي • والبكرات تشرهن الصائفة • أي التي لا تدور والصوم في الشرع الامساك عن الطعام والشراب والجماع وقال أبو عبيدة كل عسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم (قوله شهر رمضان) الشهر الحلال سمي بذلك لشهرته وظهره قال ذوالرمة

فأصبح أجلى الطرف لا يستريده • يرى الشهر قبل الناس وهو محجى

وقال آخر • ابدآن من تجمد على ثقة • والشهر مثل قلامة الظفر

ورمضان مأخوذ من رمض الصائم اذا حرجوفه من العطش والرمضاء الحر وقال بعضهم رمضان اسم من أسماء الله وفيه أقوال كثيرة هذا أجودها (قوله ركن من أركان الإسلام) أركان كل شيء فواحيه وأركان الجبل جوانبه ومنه أركان البيت فأراد

التي صلى الله عليه وسلم قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان

فصل ويشتبه وجوب ذلك على كل مسلم بالغ عاقل طاهر قادر مقيم فاما الكافر فانه ان كان أصلياً لم يخاطب به في حال كفره لانه لا يصح منه وان أسلم لم يجب عليه القضاء لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولأن في إيجاب قضاء ما فات في حال الكفر تنفيراً عن الإسلام وان كان مرتد لم يخاطب به في حال الرد لانه لا يصح منه وان أسلم وجب عليه قضاء ما تركه في حال الكفر لانه التزم ذلك بالإسلام فلم يسقط ذلك بالردة كحقوق الآدميين

فصل وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاثه عن الصبي حتى يبلغ وعن التام حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ويؤمر بفعله سبع سنين اذا أطاق الصوم وبضرب على تركه لعشر قياساً على الصلاة فان بلغ لم يجب عليه قضاء ما تركه في حال الصغر لانه لم يوجب عليه ذلك لوجوب عليه أدائه في الصغر لانه يقدر على فعله ولأن أيام الصغر فصول فلو أوجبنا عليه قضاء ما يفوت لشق

فصل ومن زال عقله مجنون لم يجب عليه الصوم لقوله صلى الله عليه وسلم وعن المجنون حتى يفيق فان أفاق لم يجب عليه قضاء ما فات في حال الجنون لانه صوم فاته في حال سقط فيه التكليف لتقص فلم يجب قضاءه كالوفات في حال الصغر وان زال عقله بالانغماء لم يجب عليه في الحال لانه لا يصح منه فان أفاق وجب عليه القضاء لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر والانغماء مرض ويخالف الجنون فانه نقص ولهذا لا يجوز الجنون على الاثني عشر ويجوز عليهم الانغماء فان أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء يوم من رمضان استحبه لهما امساك بقية النهار حرمة الوقت ولا يلزمهم ذلك لأن المجنون أقفل لعذر والكافر وان أقفل بغير عذر الا أنه لما أسلم جعل كالعقور فيما فعل في حال الكفر ولهذا لا يؤخذ بقضاء ما تركه ولا بضمان ما أنفذه ولهذا قال الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولا بدأ كل عند من لا يعرف عذره لانه اذا انظر بالاكل عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان وهل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أم لا فيه وجهان أحدهما يجب لأنه أدرك جزءاً من وقت الفرض ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم الا اليوم فوجب أن يقضيه يوم كان قول في المحرم اذا وجب عليه في كفارة نصف مدفاته يجب بقضائه صوم نصف يوم ولكن لما لم يكن فعل ذلك الا بيوم وجب عليه صوم يوم والثاني لا يجب وهو النصوص في البيوع لا تعلم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه لأن الليل يدركه قبل التام فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم من فان بلغ الصبي في أثناء يوم من رمضان نظرت فان كان مفطراً فهو كالكافر اذا أسلم والمجنون اذا أفاق في جميع ما ذكرناه وان كان صائماً فقبه وجهان أحدهما يستحب له اتمامه لأنه صوم نقل فاستحب اتمامه ويجب قضاؤه لأنه لم ينو به الفرض من أوله فوجب قضاؤه والثاني انه يلزمه اتمامه ويستحب قضاؤه لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة فلزمه اتمامها كالدخول في صوم التطوع ثم قدر اتمامه

فصل وأما الخائض والنفساء فلا يجب عليهما الصوم لانه لا يصح منهما فاذا طهرتا وجب عليهما القضاء لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت في الخائض كنا تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة فوجب القضاء على الخائض بالخبر وقينا النفساء عليهما لأنها في معناها فان طهرت في أثناء النهار استحبه لها أن تمسك بقية النهار ولا يجب لها

ان الصوم أحد أركان الإسلام أي جوانبه التي بني عليها كما انه متى اختل ركن من أركان البيت فسد واختل بناؤه وكذلك أركان الإسلام متى فقد منها ركن لم يتم الإسلام . والفرق بين الركن والفرض أن الركن يجب اعتقاده ولا يتم العمل الا به سواء كان فرضاً أو نفلاً والفرض ما يقاب على تركه (قوله يستحب وجوب ذلك) الحتم احكام الأمر . والحتم أيضاً القضاء وحتمت عليه الشيء وأوجب قضاءه وجب وجوباً مضمياً به لا نقض فيه ولا رد (قوله يسقط فيه التكليف) هو ما يكاف به الانسان من فرائض الصلاة والصوم والحج وغيره من الفروض لأن النفس تميل الى الراسخ وترك العمل ففرضها عليه تكليف شقة لا تشبهها بنفسه . يقال كلفته تكليفاً أي أمرته بما يشق عليه فهو مكلف . والمكلف في الشرع هو الذي وجدت فيه شرائط التكليف من البلوغ والإسلام وغيرها (قوله يغفر لهم ما قد سلف) أي ما قد مضى . يقال سلف يسلف سلفاً من طلب يطلب طلباً أي مضى . والشافع المتقدمون

ذكرناه في الصبي اذا بالغ والمجنون اذا افاق

فصل ومن لا يقدر على الصوم بحال وهو الشيخ الكبير الذي يجهد الصوم والمرضى الذي لا يرجى برؤه فانه لا يجب عليهما الصوم لقوله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الفدية قولان أحدهما لا يجب لأنه اسقط عنهما فرض الصوم فلم يجب عليهما الفدية كالصبي والمجنون والثاني يجب عن كل يوم مدين طعام وهو الصحيح لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مدينتين وعن أبي هريرة أنه قال من أدركه الكبر فلم يستطع صوم رمضان فعليه لكل يوم مدين فتح وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا ضعفت عن الصوم أطعم عن كل يوم مدينتين أو روى أن أنسا ضعفت عن الصوم عاما قبل وفاته فافطر وأطعم وإن لم يقدر على الصوم لمرض يخاف زيادته ويرجو البرء لم يجب عليه الصوم لأنه اذا برى وجب عليه القضاء لقوله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وإن أصبح صائما وهو صحيح ثم مرض أفطر لأنه أيسر له القدر للضرورة والضرورة موجودة فجاز له الفطر

فصل فاما المسافر فانه إن كان سفره دون أربعة برد لم يجز له أن يفطر لأنه اسقاط فرض السفر فلا يجوز فيما دون أربعة برد كالقصر وإن كان سفره في معصية لم يجز له أن يفطر لأن ذلك اعانة على المعصية وإن كان سفره أربعة برد في غير معصية فله أن يصوم وله أن يفطر لما روت عائشة رضي الله عنها أن حرة بن عمر والأسلمي قال يارسول الله أقصم في السفر فقال رسول الله ﷺ إن شئت فصم وإن شئت فافطر فإن كان ممن لا يجهد الصوم في السفر فالأفضل أن يصوم لما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال للصائم في السفر أن أفطرت فرخصه وإن صمت فهو أفضل وعن عثمان بن أبي العاص أنه قال الصوم أحب إلي ولأنه اذا أفطر عرض الصوم للنسيان وحوادث الزمان فكان الصوم أفضل وإن كان يجهد الصوم فالأفضل أن يفطر لما روى جابر رضي الله عنه قال مر رسول الله ﷺ برجل نحت شجرة فبرش عليه الماء فقال ما بال هذا قالوا صائم يارسول الله فقال ليس من البر الصيام في السفر فإن صام المسافر ثم أراد أن يفطر فله أن يفطر لأن العذر قائم فجاز له أن يفطر كالأصام المريض ثم أراد أن يفطر ويحتمل عندى أنه لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم لأنه دخل في فرض المقيم فلا يجوز له أن يترخص برخصة المسافر كالدخول في الصلاة بنية الاتمام ثم أراد أن يقصر ومن أصبح في الحضر صائما ثم سافر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم وقال المزني له أن يفطر كالأصام أصبح صائما ثم مرض فله أن يفطر والمذهب الأول والدليل عليه أنه عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا بدأ بها في الحضر ثم سافر لم ينبت له رخصة السفر كالدخول في الصلاة في الحضر ثم سافر في أثناءها ويخاف المريض فإن ذلك مضطر إلى الإفطار والمسافر مخاروان قدم المسافر وهو مفطر أو برى المريض وهو مفطر استحب طهامة الصلاة بنية النهار حرمة الوقت ولا يجب ذلك لأنهما أفطرا لعذر ولا يأكلان عند من لا يعرف عذرهما خوفا من التهمة والعقوبة وإن قدم المسافر وهو صائم أو برى المريض وهو صائم فهل طهامة يفطرا فيه وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة يجوز طهامة الإفطار لأنه أيسر طهامة الفطر من أول النهار ظاهرا وباطنا فجاز لهما الإفطار في بقية النهار كالدوام السفر والمرضى وقال أبو اسحق لا يجوز لهما الإفطار لأنه زال سبب الرخصة قبل الترخيص فلم يجز الترخيص كالأصام قدم المسافر وهو في الصلاة فانه لا يجوز له القصر

فصل وإن خافت الحامل أو المرضع على أنفسهما من الصوم أفطرا وعليهما القضاء دون الكفارة لأنهما أفطرا لما لا يخوف على أنفسهما فوجب عليهما القضاء دون الكفارة كالمريض وإن خافا على ولديهما أفطرا وعليهما القضاء بدلا عن الصوم وفي الكفارة ثلاثة أقوال قال في الأم يجب عن كل يوم مدين طعام وهو الصحيح لقوله عز وجل وعلى الذين يطيقونه

(قوله الذي يجهد الصوم) يجوز بفتح الياء وإطاء. ويجوز بجهد بضم الياء وكسرطاء. يقال جهده الصوم بالفتح يجهد مفتوح أيضا اذا شق عليه فتح لاجل حرف الخاني واجهده الصوم بالهمز يجهد أيضا والاول أفصح (قوله من حرج) أي ضيق. أربعة برد قد ذكر البرد (قوله برى المريض) يقال برى المريض يكسر الراء وفتحها وبرى من الدين بكسر هاء لا غير (قوله تخوف التهمة والعقوبة) يقال اتهمتم فلانا بكذا. والاسم التهمة بالنحر بك وأصل التاء فيه واو هكذا ذكره الجوهري (قوله الرخصة) الترخيص والرخصة في الأمر ضد التشديد فيه. وقد رخص له في كذا ترخيضا

فدية قال ابن عباس رضي الله عنه نسخت هذه الآية وبقيت الرخصة للشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع اذا
 نكحوا على ولديهما أفطرتا وأطعنا مكان كل يوم مكينا والثاني ان الكفارة مستحبة غير واجبة وهو قول المزني لأنه
 افطار لعنر فلم تجب به الكفارة كافطار المريض والثالث انه يجب على الموضع دون الحامل لأن الحامل أفطرت لعن
 فيها كالمريض والمرضع أفطرت لمنفصل عنها فوجب عليها الكفارة

فصل ولا يجب صوم رمضان الا برؤية الهلال فان غم عليهم وجب عليهم استكمال شعبان ثلاثين يوما ثم يصوموا
 ناروي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا العدة ولا
 تستقبلوا الشهر استقبالا فان أصبحوا في يوم الثلاثين وهم يظنون انه من شعبان فقامت البيعة انعم من رمضان لزمهم فضالوه
 لأنه بان انهم من رمضان وهو يلزمهم امساك بقية النهار فيه قولان أحدهما لا يلزمهم لأنهم أفطروا لعنر فلم يلزمهم امساك
 بقية النهار كالحائض اذا طهرت والمسافر اذا قدم والثاني يلزمهم لأنه أبيع لهم الفطر بشرط انه من شعبان وقد بان
 انه من رمضان فلزمهم امساك فان رأوا الهلال بالنهار فهو الليلة المستقبلة لما روى سفيان بن علفة قال انا كنا كتاب
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونحن بخانقين ان الالهة بعضا كبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهرا فلا تفطر وا حتى يشهد
 رجلان مسلمان انهما رأياه بالأمس وان رأوا الهلال في بلد ولم يروا في بلد آخر فان كانا بلدين متقاربين وجب على أهل البلدين
 الصوم وان كانا بلدين متباعدين وجب على من رأى ولا يجب على من لم يره لما روى كريب قال قدمت الشام فرأيت
 الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة فقال عبد الله بن عباس مني رأيت الهلال فقلت ليلة الجمعة فقال أنت رأيت فقلت نعم ورآه
 الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى تكمل العدة أو نراه قلت أولئك في برؤية
 معاوية قال هكذا أمرنا رسول الله ﷺ

فصل وفي الشهادة التي ثبت بها رؤية هلال شهر رمضان قولان قال في البوطي لا تقبل الا من عدلين لما روى
 الحسين بن حريث الجعفي حديثه قيس قال خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب فقال أمرنا رسول الله ﷺ أن نساك لرؤيته
 فان لم نره فمنا شاهد عدل نكنا بشهادتهما وقال في القديم والجديد يقبل من عدل واحد وهو الصحيح لما روى عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنه قال رأى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ اني رأته فصام رسول الله ﷺ وأمر الناس بالصيام
 ولأنه انجاب عبادة فقبل من واحد احتياطا للقرض فان قلنا يقبل من واحد فهل يقبل من العبد والمرأة فيه وجهان أحدهما
 يقبل لأن ما قبل فيه قول الواحد قبل من العبد والمرأة كأخبار رسول الله ﷺ والثاني لا يقبل وهو الصحيح لأن طريقتها
 طريق الشهادة بدليل انه لا يقبل من شاهد القرع مع حضور شاهد الأصل فلم يقبل من العبد والمرأة كسائر الشهادات ولا
 يقبل في هلال الفطر الا شاهدان لأنه اسقاط فرض فاعتبر فيه العدد احتياطا للقرض فان شهد واحد على رؤية هلال رمضان
 فقبل قوله وصاموا ثلاثين يوما ونفيمت السماء ففيه وجهان أحدهما انهم لا يفطرون لأنه افطار بشاهد واحد والثاني انهم

فترخص فيه أي لم يستقص (قوله فان غم عليهم) أي غطاء غيم أو هبوة يقال غمته اذا غطيته فانغم ومنه الغمامة التي
 نجعل على في الجار ومنخر به والجمع غمام والضمير في غم للهلال ويقوم عليكم مقام فاعله وكذلك قوله فان أغشى
 عليه وان كان مقعى عليه أي غشى عليه مأخوذ من الغماء وهو الغطاء مثله في المعنى لافي اللفظ لأن لام غم ميم ولا م أغشى عليه أو
 والله أعلم وسعى الغمام غمما لأنه يغم السماء أي يسترها وقبل لا يغم الماء في جوفه وقال شمر سعى من قبل غمخته وصوته وهذا أكثر
 والغم ضد الفرح كأنه يغطي الفرح ويذهب به (قوله ان الالهة بعضها أكبر من بعض) أراد ارتفاع المنازل لأعظم الدائر
 (قوله حديثه قيس) في العرب قبائل كل واحدة تسمى جديلة منها هذه وجديلة بن وجديلة حنيفة وينسب الى الجميع جدلية
 مثل حنفي وأراد بالاضافة الفرق (قوله شاهد عدل) لاثنين ولا يجمع لأنه وصف بالصدر يقال هذا شاهد عدل وشاهدا عدل
 وشهود عدل ولا يقال عدلان ولا عدول والأصل الاعتدال والاستقامة عن الميل والانحراف وقد يكون العدول الميل يقال
 عدل عن الطريق وعن الحق اذا مال وهو من الاحداد (قوله نفسك ونكنا بشهادتهما) نفسك ههنا العبادة يقال نفسك
 نفسك أي تعبد ونسك بالضم نسكة أي صار ناسكا (قوله رأى الناس الهلال) هو تفاعل من الرؤية والمفاعلة تكون

يفطرون وهو المنصوص في الأم لأنه ثبت بها الصوم بخلاف الإفطار باستكمال العدد منها كالشاهدين وقوله إن هذا افطار
بشاهد لا يصح لأن الذي ثبت بالشاهد هو الصوم والفطر ثبت على سبيل التبع وذلك يجوز كما نقول إن النسب لا يثبت بقول
أربع نسوة ثم لو شهدوا أربع نسوة بالولادة ثبت الولادة ونبت النسب على سبيل التبع للولادة وإن شهدا ثلثان على رؤية
هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوما والسبب مصحح فلم يروا الهلال فقبه وجهان قال أبو بكر بن الخلداء لا يفطرون لأن عدم
الهلال مع الصحوة يثبت والحكم بالشاهدين ظن واليقين يقدم على الظن وقال أكثر أصحابنا يفطرون لأن شهادة اثنين
ثبت بها الصوم والفطر فوجب أن يثبت بها الفطر وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب
أنه من شهر رمضان فقبه وجهان قال أبو العباس يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبهه إذا عرف بالبيت والثاني أنه لا يصوم
لأنه لا يتبعه إلا بال رؤية ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن رأى هلال شوال وحده أفطر وحده لقوله صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته ويفطر لرؤية هلال شوال سرا لأنه إذا أظهر الفطر عرض نفسه للتمتع وعقوبة السلطان

﴿فصل﴾ وإن اشبهت الشهر على أسبوعه أن يتحرى ويصوم كما يلزمه أن يتحرى في وقت الصلاة وفي القبلة فإن تحرى
وصام فوافق الشهر أو ما بعده أجزأه فإن وافق شهر الهلال ناقصا وشهر رمضان القبيص صامه الناس كان تاما فقبه وجهان
أحدهما يجوز وهو اختيار الشيخ أبي حامد الأسفراييني رحمه الله لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ولهذا لو فطر صوم شهر
فصام شهرا ناقصا بالأهلة أجزأه والثاني أنه يجب عليه صوم يوم وهو اختيار شيخنا القاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله وهو
الصحيح عندي لأنه فاته صوم ثلاثين يوما وقد صام تسعة وعشرين يوما فله صوم يوم وإن وافق صومه شهرا قبل رمضان
قال الشافعي رحمه الله لا يجزئه ولو قال قائل يجزئه كان مذهبا قال أبو إسحق المرزوي لا يجزئه قولنا واحداً وقال سائر أصحابنا
فيه قولان أحدهما يجزئه لأنه عبادة تفعل في السنة مرة بخلاف أن يسقط فرضها بالفعل قبل الوقت عند الخطأ كالوقوف بعرفة إذا
أخطأ الناس ووقفوا قبل يوم عرفة والثاني لا يجزئه وهو الصحيح لأنه فعيل به ثبوت الخطأ فيها يؤمن مثله في القضاء فلم يعتد بها
فعله كالوقوف في وقت الصلاة فصل في وقت

﴿فصل﴾ ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام إلا بالنية لقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى
ولأنه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصلاة وتجب النية لكل يوم لأن صوم كل يوم عبادة منفردة بدخل وقتها بدلولع
الفجر ويخرج وقتها بغير وب الشمس ولا يفسد بفساد ما قبله ولا يفسد ما بعده فلم تسكنه نية واحدة كالصلاة ولا يصح صوم
رمضان ولا غيره من الصوم الواجب إلا بالنية من الليل لحديث حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام
من الليل فلا صيام له وهل يجوز نية مع طلوع الفجر فيه وجهان من أصحابنا من قال يجوز لأنه عبادة بخلاف نية نهار
ابتداءها كسائر العبادات وقال أكثر أصحابنا لا يجوز إلا بالنية من الليل لحديث حفصة رضي الله عنها ولأن أول وقت الصوم
يغني فوجب تقديم النية عليه بخلاف سائر العبادات فإذا قلنا بهذا فهل يجوز النية في جميع الليل فيه وجهان من أصحابنا من
قال لا يجوز إلا في النصف الثاني فيأصلي أذان الصبح والدفع من المزدلفة وقال أكثر أصحابنا يجوز في جميع الليل لحديث حفصة

من اثنين أي جعل بعضهم يقول أنا أراه وبعضهم يقول لا أراه وشبه ذلك ومنه رأي الجماعة (قوله) وعرف رجل الحساب
ومنازل القمر) هو حساب يعمل أهل النجوم بضرب بصر بونه يعرفون به دخول الشهر وخروجه ودخول السنة فمن
أحكم ذلك وعرفه معرفة صحيحة متحققة لزمه الصوم في أحد الوجهين كما ذكر الشيخ ومنازل القمر لم يرد الثانية والعشرين
منزل المعروفة بل هو حساب لم أيضا يقولون إذا زالت الشمس والقمر أخرج القلاني دخل شهر كذا سنة كذا ويدعى
النجمون وقوي خبر وشرع ذلك لحسابهم وليس بصحيح وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال من صدق
منجماً فقد كفر (قوله) وإن اشبهت الشهر على أسبوعه (قوله) أي اجتهد في طاب الشهر بما يقدر عليه من الاستدلال
(قوله) في الحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) يعني نويه بالليل يقال يبشر أي إذا فكر فيه ليلاً ومنه قوله تعالى إذ
يبينون ما لأرضي من القول وقال الزجاج كل ما فكر فيه أو خيّر فيه بابل فقد بيت يقال هذا أمر بيت بليل أي دبر بليل
وسمى البيت يتلوه لأنه بيت فيه بالليل ويقال بينهم العدو إذا أتاهم ليلاً ومنه قوله تعالى كنيتنه وأهله والله يكتب

ولأننا لو جئنا التبعة في النصف الثاني ضاق ذلك على الناس وشق فإن نوى بالليل ثم أكل أو جامع لم يبطل نيته وحكي عن أبي اسحق أنه قال يبطل لأن الأكل ينافي الصوم فأبطل النية والمذهب الأول وقيل إن أبي اسحق رجع عن ذلك والدليل عليه أن الله تعالى أحل الأكل إلى طلوع الفجر ولو كان الأكل يبطل النية لجاز أن يأكل إلى الفجر لأنه يبطل النية

فصل وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال وقال المزني لا يجوز إلا بنية من الليل كالقصر والدليل على جواز ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال أصبح عندكم اليوم شيء فطعمونا به يا عائشة فقالت لا فقال اني اذا صائم ويخالف القرض لأن النفل أخف من القرض والدليل عليه أنه يجوز ترك القيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في القرض وهل يجوز نيته بعد الزوال فيه قولان روى حرملة أنه يجوز ولا يجوز من النهار جازت نية النفل فيه كالنصف الأول وقال في القديم والجديد لا يجوز إلا نية لم تصحب معظم العبادات فاشبهه إذا نوى مع غروب الشمس ويخالف النصف الأول لأن النية هناك محبت معظم العبادات ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مقام الجميع ولهذا لو أدرك معظم الركعة مع الإمام جعل مدر كالكركعة ولو أدرك دون معظم لم يجعل مدر كالحا فان صام التطوع بنية من النهار فهل يكون صائما من أول النهار أو من وقت النية فيجوز جهان قال أبو اسحق يكون صائما من وقت النية لأن ما قبل النية لم توجد فيه قصد القر بفتح جعل صائما فيه وقال كثر أصحابنا أنه صائم من أول النهار لأنه لو كان صائما من وقت النية لم يضره إلا كل قبله

فصل ولا يصح صوم رمضان إلا بتعيين النية وهو أن ينوي أنه صائم من رمضان لأنه فريضة وهو قربة مضافة إلى وقتها فوجب تعيين الوقت في نيتها كصلاة الظهر والعصر وهل يشتغل إلى نية القرض فيه وجهان قال أبو اسحق يلزمه أن ينوي صوم فرض رمضان لأن صوم رمضان قد يصحكون فقال في حق الصبي فيفتقر إلى نية القرض لتمييزه من صوم الصبي وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يقتصر إلى ذلك لأن رمضان في حق البالغ لا يكون إلا فرضا فلا يشتغل إلى تعيين القرض فإن نوى في ليلة الثلاثين من شعبان فقال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم عن رمضان أو عن تطوع وكان من رمضان لم يصح لعشرين أحدهما أنه لم يخلص النية لرمضان والثاني أن الأصل أنه من شعبان فلم يصح نية رمضان ولا نهائه في دخول وقت العبادة فلم تصح نيته كالموت في دخول وقت الصلاة وإن قال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم عن رمضان وإن لم يكن من رمضان فأنا صائم عن تطوع لم يصح لعل واحدة وهو أن الأصل أنه من شعبان فلا يصح بنية القرض فإن قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غدا من رمضان فأنا صائم عن رمضان أو مفطر وكان من رمضان لم يصح صومه لأنه لم يخلص النية للصوم فإن قال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم عن رمضان وإن لم يكن فأنام مفطر وكان من رمضان صح صومه لأنه أخلص النية للقرض وبقي على الأصل لأن الأصل أنه من رمضان ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه لأن النية شرط في جميعه فإذا قطعها في أثناءه بقي الباقي بغير نية فبطل وإذا بطل البعض بطل الجميع لأنه لا ينفرد بعضها عن بعض ومن أصحابنا من قال لا يبطل لأنه عبادة تتعلق بالكفارة بحبسها فلم تبطل بنية الخروج كالحج والأول أظهر لأن الحج لا يخرج منه بما يقصده والصوم يخرج منه بما يقصده فكان كالعبادة

فصل ويدخل في الصوم بطولوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس لما روى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغابت الشمس من ههنا فقد أفطر الصائم ويجوز أن يأكل ويشرب ويباشر إلى طلوع الفجر لقوله تعالى فالآن باسروهن واجنوهن ما كتب الله لكم وكانوا أشربوا حتى يبين لكم الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود من الفجر ثم أمروا بالصيام إلى الليل فإن جامع قبل طلوع الفجر وأصبح وهو جنب بجزء صومه لا نعل الأذن في المباشرة إلى طلوع الفجر ثم أمر بالصوم دل على أنه يجوز أن يصبح صائما وهو جنب وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

ما يمينون (قوله صوم التطوع) هو أن يفعل الشيء بطواعيته من غير إكراه ولا جبر والتطوع كالبرع فطوعه عليه نفسه أي رخصت وسهلت والتطوع الاتقياء من غير امتناع يقال فلان طوع بديك أي منقادك وفرض طوع العنان أي سلس منقاد (قوله تعالى حتى يبين لكم الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود من الفجر) الخطأ الأبيض هو بياض النهار والخطأ الأسود سواد الليل والخطأ ههنا السعة لندقة وخفائه قال فلما أضاءت لئلا سدفه * ولا ح من الصبح غيظ أنارا

عليه وسلم كان يصبح جنباً من جراح غير احتلام ثم يصوم فإن طلع الفجر وفي فيه طعاماً كله أو كان مجامعاً فاستدام بطل صومه وإن لفظ الطعام أو أخرج مع طلوع الفجر صح صومه وقال المنزلي إذا أخرج مع طلوع الفجر لم يصح صومه لأن الجراح يلاصق وإذا بطل بالابلاج بطل بالابلاج والدليل على أنه يصح صومه هو أن الإخراج ترك الجراح وما علق على فعل شيء لا يعلق بتركه كالوَحْلَف أن لا يثبت هذا التوب وهو عليه فيه أن يتركه لم يثبت وإن أكل وهو يشك في طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل بقاء الليل وإن أكل وهو يشك في غروب الشمس لم يصح صومه لأن الأصل بقاء النهار

فصل في ما يحرم على الصائم الأكل والشرب لقوله عز وجل وكأوا شريراً حتى يبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل وإن أكل أو شرب وهو ذاكر للصوم عالم بالتحريم مختار بطل صومه لأنه فعل ما ينافي الصوم من غير عنف فبطل فإن استعط أو صب الماء في أذنه فوصل إلى دماغه بطل صومه لما روى لقبط بن صبرة أن النبي ﷺ قال إذا استنشقت فأبلغ في الوضوء الآن تكون ما تمادى على أنه إذا وصل إلى الدماغ شيء بطل صومه ولأن الدماغ أحد الجوفين فيبطل الصوم بالواصل إليه كالبطن وإن احتقن بطل صومه لأنه إذا بطل بما يصل إلى الدماغ بالعمود فلأن يبطل بما يصل إلى الجوف بالحقنة أولى وإن كانت به جافة أو أمة فداواها فوصل الدواء إلى الجوف أو الدماغ أو طعن نفسه أو طعنه غيره بأداة فوصلت الطعنة إلى جوفه بطل صومه بل إذا كرهه في السعوط أو الحقنة وإن زرق في أحليله شيئاً أو أدخل فيه ميلاً ففيه وجهان أحدهما يبطل صومه لأنه منغذ يعلق الفطر بالخارج منه فتعلق بالواصل إليه كالفم والثاني أنه لا يبطل لأن ما يصل إلى المثانة لا يصل إلى الجوف فهو بمنزلة ما ترك في فيه شيئاً

فصل ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل أو ما لا يؤكل فإن استقر رأياً أو ابتلع حصاة أو درهما أو ديناراً بطل صومه لأن الصوم هو الإمساك عن كل ما يصل إلى الجوف وهذا ما أمسك وطناً يقال فلان يأكل الطين ويأكل الحجر ولأنه إذا بطل الصوم بما يصل إلى الجوف مما ليس يؤكل كالعوط والحقنة وجب أيضاً أن يبطل بما يصل مما ليس يؤكل وإن قلع مائتي بين أسنانه بلسانه وابتلعه بطل صومه وإن جمع في فمه بقا كثيراً فابتلعه ففيه وجهان أحدهما أنه يبطل صومه لأنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز منه مما لا حاجة به إليه فأشبه إذا قلع ما بين أسنانه وابتلعه والثاني لا يبطل لأنه وصل إلى جوفه من معدته فأشبه ما يبتلعه من ريقه على عادته فإن أخرج البلغم من صدره ثم ابتلعه أو جذبه من رأسه ثم ابتلعه بطل صومه وإن استقاء بطل صومه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه ولأن القيء إذا صعد ثم ردد فرجع بعضه إلى الجوف فيصير كطعام ابتلعه

فصل ويحرم عليه المباشرة في الفرج لقوله عز وجل فالآن بأسروهن إلى قولة تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإن بأسرها في الفرج بطل صومه لأنه أحد ما ينافي الصوم فهو كالأكل وإن بأسرها فها دون الفرج فأنزل أو قبل فأنزل بطل صومه وإن لم يتزل لم يبطل صومه لما روى جابر قال قلت وأنا صائم فأثبت النبي ﷺ فقلت قبلت وأنا صائم فقال رأيت لو تمضمضت وأنت صائم فشبته القبلة بالمضمضة وقد ثبت أنه إذا تمضمض فوصل الماء إلى جوفه لم يفطر وإن لم يصل لم يفطر فدل على أن القبلة مثلها

(قوله فإن استعط) وإن احتقن السعوط الدواء ينصب في الأنف وقد أسعط الرجل واستعط هو بنفسه والاحتقان والحقنة ما يحقن به المر بضم من الأدوية أي يصب في دبره يقال قد احتقن الرجل وأصله الحبس ومنه حقن السماء (قوله) وإن كانت به جافة أو أمة الجائفة الخراجة التي تصل إلى الجوف وهي قاعلة من اجافه وجافه يقال أجافته الطعنة وجفته بها عن السكبات والآمة الجراحة التي تبلغ ثم الدماغ وهي الجلدة التي تحيط بالدماغ والمأمومة مثلها والعمافيل للشجة أمة ومأمومة بمعنى ذاتهم كعمشفراضية (قوله وإن زرق في أحليله) أي رمى يقال زرق بالزرق أي رمى به وزرق الطائر إذا رمى بزرقه وزرقه بالرمح فأنزرق فيه الرمح إذا تنفذ فيه ودخل المثانة الجلدة التي يجتمع فيها البول والاحليل يخرج البول من التحل إذا ذاب وانماغ (قوله فإن استقر رأياً) يقال سفت الدواء بالكسر إذا أخذته غير مثبوت وكذا السويق وكل دواء يؤخذ غير معجون فهو سفوف يفتح السين (قوله فإن أخرج البلقم) هو النخامة نحو من البصاق التخين المتعقد والبلغم أيضاً أحد الطبائع الأربع وذلك يكون من علته فسمى به (قوله ومن ذرعه القيء) قال الجوهري ذرعه القيء أي سيفه وغلبه

وان جامع قبل طلوع الفجر فأخرج مع الطلوع وأزّل لم يبطل صومه لان الانزال تولد من مباشرة هو مضطر اليها فلم يبطل الصوم وان نظروا نذراً فأنزل لم يبطل صومه لانه انزال من غير مباشرة فلم يبطل الصوم كقولنا ما حتم وان استثنى فأنزل بطل صومه لانه انزال عن مباشرة فهو كالانزال عن القبلة ولان الاستثناء كالباشرة فيادون الفرج من الأجنبية في الامم والتعزير فسكن ذلك في الافطار

فصل وان فعل ذلك كله ناسياً لم يبطل صومه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أكل ناسياً أو شرب ناسياً فلا يفطر فأنما هو رزق رزقه الله تعالى فنص على الأكل والشرب وفتنا عليهما كل ما يبطل الصوم من الجائع وغيره فان فعل ذلك وهو جاهل بشعره لم يبطل صومه لانه يجهل بحريمه فهو كالناسي وان فعل ذلك به بغير اختياره بأن أوجر الطعام في حلقه مكرها لم يبطل صومه وان شدا امرأته ووطئها وهي مكرهة لم يبطل صومها وان استدخلت المرأة ذكر رجلاً وهو نائم لم يبطل صومه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ومن ذرعه ألقى فلا قضاء عليه فدل على أن كل ما حصل بغير اختياره لم يجب به القضاء ولان النبي ﷺ أضاف كل الناسي الى الله تعالى فاستقط به القضاء فدل على أن كل ما حصل بغير فعله لا يوجب القضاء وان أكره حتى أكل بنفسه أو أكره المرأة حتى مكنت من الوطء فوطئها ففيه قولان أحدهما يبطل الصوم لانه فعل ما ينافي الصوم لدفع الضرر وهو ذا كر للصوم فبطل صومه ككل شيء كل خوف المرض أو شرب لدفع العطش والثاني لا يبطل لانه وصل الى جوفه بغير اختياره فأشبه اذا أوجر في حلقه وان تخلص أو استنشق فوصل الماء الى جوفه أو دماغه ففقد نص فيه على قولين فن أصحابنا من قال القولان اذا لم يبلغ فأنما اذا بالغ بطل صومه قولاً واحداً وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للغيط بن صبرة اذا استنشقت فيبلغ في الوضوء الآن تكون صائماً فنهاه عن المبالغة فلو لم يكن وصول الماء الى المبالغة يبطل الصوم لم يكن لثبته عن المبالغة معنى ولأن المبالغة منهي عنها في الصوم وما تولد من سبب منهي عنه فهو كالباشرة والدليل عليه أنه اذا جرح انساناً فأتى بجراحه باشرفته ومن أصحابنا من قال هي على قولين بالغ أو يبلغ أحدهما أنه يبطل صومه لقوله صلى الله عليه وسلم لمن قبل وهو صائم أرايت لو تخلصت فشيء القبلة بالضمضة واذا قبل وأزّل بطل صومه فسكن ذلك اذا تخلص من الماء الى جوفه وجب أن يبطل صومه والثاني لا يبطل لأنه وصل الى جوفه بغير اختياره فلم يبطل صومه كغير الطريق وغيره الدقيق وان أكل أو جامع وهو يظن أن القجر لم يطلع وكان قد طلع أو يظن أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت لزمه القضاء لما روى حفظة قال كنا في المدينة في شهر رمضان وفي السماء غييم من السحاب فظننا أن الشمس قد غربت فافطر بعض الناس فأمر عمر رضي الله عنه من كان أفطر أن يصوم يوماً مكانه ولانه مفرط لانه كان يمكنه أن يمسك الى أن يعلم فلم يعمر

فصل ومن أفطر في رمضان بغير جوع من غير عذر وجب عليه القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم من استقاء فعليه القضاء ولان الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجود العذر فلا يجب مع عدم العذر أولى ويجب عليه اساك بقية الشهر لأنه أفطر بغير عذر فله اساك بقية الشهر ولا يجب عليه الكفارة لان الأصل عدم الكفارة الا فيما ورد به الشرع وفنورد الشرع بايجاب الكفارة في الجائع وما سواه ليس في معناه لان الجائع أغلظ ولهذا يجب به الحسد في ملك الغدير ولا يجب فيما سواه فبقى على الأصل وان بلغ ذلك السلطان عذره لانه محرم ليس فيه حدود ولا كفارة فثبت فيه التعزير كالباشرة فيادون الفرج من الأجنبية

فصل وان أفطر بالجائع من غير عذر وجب عليه القضاء لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وافق أهله في رمضان بقضاءه ولا تهاذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهما معذوران فعلى الجميع أولى ويجب عليه اساك بقية الشهر لانه أفطر بغير عذر وفي الكفارة ثلاثة أقوال أحدها يجب على الرجل دون المرأة لانه حق مال يختص بالجميع فأختص به الرجل دون المرأة كالمهر والثاني يجب على كل واحد منهما كفارة لأنها عقوبة تتعلق بالجميع فاستوى فيها

(قوله بان أوجر الطعام في حلقه) أصل الوجور الدواء بوجر أي صب في وسط الفم نقول وجرت السي وأوجرته بمعنى وتوجر الدواء بلعه (قوله كغير الطريق وغيره الدقيق) غير بن الدقيق اذا تخلله بالفر وهو النخل غير به وأراد ما يطير الى الخلق

الرجل والمرأة كحد الزنا والثالث يجب عليه عنه وعنهما كفارة لأن الاعتراف سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل مشترك بينه وبينها فأوجب عتق رقبة فدل على أن ذلك عنه وعنهما

(فصل) والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وقع على امرأة في يوم من شهر رمضان أن يعتق رقبة قال لأجد قال صم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال اطعم ستين مسكينا قال لأجد قال النبي صلى الله عليه وسلم يعرق من تمر فيه خبثه عشر صاعا قال خذه وتصدق به قال على أفقر من أهلي وأنت ما بين لا تبقى المدينة أسوح من أهلي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه قال خذه واستغفر الله تعالى واطعم أهلَكَ فإن قلنا يجب عليه دونها اعتبر حاله فإن كان من أهل العتق أعتق وإن كان من أهل الصوم صام وإن كان من أهل الإطعام أطعم وإن قلنا يجب علينا اعتبر حاله فإن كان من أهل العتق أعتق وإن كان من أهل الصوم صام وإن كان من أهل الإطعام أطعم وإن كان من أهل الصيام وجب على كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين لأن الصوم لا يتحمل وإن اختلف حالها نظرت فإن كان الرجل من أهل العتق وهي من أهل الصوم أعتق رقبة ويجزئ عنهما لأن من فرضه الصوم إذا عتق أجزاءه وكان ذلك أفضل من الصوم وإن كان من أهل الصوم وهي من أهل الإطعام لزمه أن يصوم شهرين ويطعم عنها ستين مسكينا لأن النيابة تصح في الإطعام وإنما أوجبنا كفارتين لأن الكفارة لا تنفع في فوجب تكميل نصف كل واحدة منهما وإن كان الرجل من أهل الصوم وهي من أهل العتق صام عن نفسه شهرين وأعتق عنها رقبة وإن كان من أهل الإطعام وهي من أهل الصوم أطعم عن نفسه ولم يصم عنها لأن الصوم لا يدخله النيابة وإن كانت المرأة أمة وقلنا إن الأمة لا تملك المال فهي من أهل الصوم ولا يجزئ عنها عتق فإن قلنا إنها تملك المال أجزأ عنها العتق كالحرة العسرة وإن قدم الرجل من السفرو هو مقطر وهي صائمة ففالت أنام فطره فوسئها فإن قلنا إن الكفارة عليه لم يلزمه ولم يلزمها وإن قلنا إن الكفارة عنه وعنهما وجب عليها الكفارة في مالها لأنها غرت به بقولها في مفطره وإن أخبرته بصومها فوطئها وهي مطاوعة فإن قلنا إن الكفارة عنه دونها لم يجب عليها شيء وإن قلنا إن الكفارة عنه وعنهما لزمه أن يكفر عنها إن كانت من أهل العتق أو الإطعام وإن كانت من أهل الصيام لزمها أن تصوم وإن وطئ المحسنين زوجته وهي حائض مختارة فإن قلنا إن الكفارة عنه دونها لم يجب وإن قلنا يجب عنها فهل يتحمل الزوج فيصوم عنها قال أبو العباس لا يتحمل لأنه لا فعل له وقال أبو اسحق يتحمل لأنها وجبت بوطئ الوطء كالجنابة وجبت بالمخنونة في ماله وإن كان الزوج نائما فاستسخت المراءة ذكره فإن قلنا الكفارة عنه دونها فلا شيء عليه وإن قلنا عنه لم يلزمه كفارة لأنه لم يفطر ويجب عليها أن تكفر ولا يتحمل الزوج لأنه لم يكن من جهة فعل وإن زنى به في رمضان فإن قلنا إن الكفارة عنه دونها وجبت عليه كفارة وإن قلنا عنه وعنهما وجب عليهما كفارتان ولا يتحمل الرجل كفارتها لأن الكفارة إنما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا

(فصل) وإن جامع في يومين أو في أيام وجب لكل يوم كفارة لأن صوم كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين وإن جامع في يوم مرتين لم يلزمه الثاني كفارة لأن الجامع الثاني لم يصادف صوما وإن رأى هلال رمضان ورد الخاكم شهادته فصام وجامع وجبت عليه الكفارة لأنه أفطر في شهر رمضان بالجامع من غير عذر فأشبهه إذا قيل الخاكم شهادته وإن طلع

من ذلك ويغلبه (قوله في بعض النسخ في حديث الجامع في رمضان : فأني يعرق من تمر^(١)) قال الأصمعي هو القنفذ المنسوجة من الخوص يجعل منه زبيل فسمي الزبيل عرفا لذلك. وفي الحديث ما بين لا تبقى المدينة قال أهل اللغة هما حرتان يحسب تنفائهما الواحدة لابة والجمع اللبوب واللاب وهي الحرار. قال أبو عبيدة لوبقو نوبقو لوبقو نوبقو هي الأرض التي أليستها بحجارة سود ومنه قيل للأسود لوبي ونوبي قال بشر هـ وحرة ليلي السهل منها فلو بها هـ (قوله الكفارة) وهي التغطية من قولهم تكفرو بالسلاح إذا تغطي واستتر كأنها تغطي الذنب وتستره. ويسمى الكافر كافر لأنه يفعل الإسلام والدين ويستتره. والكافر الزارع لأنه يغطي البئر ويستتره. ومنه قوله تعالى أعجب الكفار نباته

(١) مافي هذه القولة موافق لما في الشرح ، فلعل قوله : في بعض النسخ ، يوافق نسخة أخرى

الفجر وهو جامع فاستدام مع العلم بالفجر وجبت عليه الكفارة لأنه منع بمقصوم يوم من رمضان بجامع من غير عذر فوجب عليه الكفارة كالموتى في أثناء النهار وإن جامع وعنده أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع أو أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت لم تجب الكفارة لأنه جامع وهو معتقد أنه يحل له ذلك وكفارة الصوم عفو به تجب مع السائم فلا تجب مع اعتقاد الإباحة كالحدوان كل تاسبا فظن أنه أفطر بذلك ثم جامع عامدا فالمقصوم في الصيام أنه لا تجب الكفارة لأنه موتى وهو معتقد أنه غير سائم فأنشبه إذا وطى وعنده أنه ليل ثم بان أنه كان نهارا وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري يحتمل عندى أن تجب الكفارة لأن الذى ظنه لا يبيح له الوطء بخلاف ما لجامع وهو يظن أن الشمس قد غربت لأن الذى ظن هناك يبيح له الوطء وإن أفطر بالجامع وهو مريض أو مسافر لم تجب الكفارة لأنه يحل له الفطر فلا تجب الكفارة مع الإباحة الفطر وإن أصبح المقيم صائغا ثم سافر وجامع وجبت عليه الكفارة لأن السفر لا يبيح له الفطر في هذا اليوم فكان وجوده كعدمه وإن أصبح الصحيح صائغا ثم مرض وجامع لم تجب الكفارة لأن المرض يبيح له الفطر في هذا اليوم وإن جامع ثم سافر لم تسقط عنه الكفارة لأن السفر لا يبيح له الفطر في يومه فلا يسقط ما وجب فيه من الكفارة وإن جامع ثم مرض أو جن فبقي قولان أحدهما أنه لا تسقط عنه الكفارة لأنه معنى طرا بعد وجوب الكفارة فلا يسقط الكفارة السفر والثاني يسقط لأن اليوم يرتبط بعضه ببعض فإذا خرج جزء عن أن يكون صائغا فيه أو عن أن يكون الصوم فيه مستحقا خرج أوكه عن أن يكون صوماً ومستحقا فيكون جاعه في يوم فطر أو في يوم صوم غير مستحق فلا تجب به الكفارة

فصل في ووطء المرأة في الفرج في جميع ما ذكرناه من إفساد الصوم ووجوب الكفارة والقضاء لأن الجميع وطء ولأن الجميع في إيجاب الحد واحد كذلك في إفساد الصوم وإيجاب الكفارة وأما بيان البيهقي فيه وجهان من أصحابنا من قال يبنى ذلك على وجوب الحد فإن قيل يجب فيه الحد إفساد الصوم وأوجب الكفارة كالجامع في الفرج وإن قلنا يجب فيه التعزير لم يفسد الصوم ولم تجب به الكفارة لأنه كالوطء فيادون الفرج في التعزير فكان مثله في إفساد الصوم وإيجاب الكفارة ومن أصحابنا من قال يفسد الصوم ويوجب الكفارة قولاً واحداً لأنه وطء يوجب الغسل بخلاف أن يتعلق به إفساد الصوم وإيجاب الكفارة كوطء المرأة

فصل ومن وطى وطأ يوجب الكفارة ولم يقدر على الكفارة فبقي قولان أحدهما لا يجب لقوله **مَنْ طَأَ** لا أثر في فحده واستغفر الله وأطعم أهله ولا نهى عن حق ماله يجب لله تعالى لا على وجه البدل فلم تجب مع العجز كزكاة الفطر والثاني أنها ثبتت في الذمة فإذا قدر لزومه أداها وهو الصحيح لأنه حق لله تعالى يجب بسبب من جهته فلم يسقط بالعجز كعجز الصيد

فصل إذا نوى الصوم من الليل ثم أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء وقال المزني يصح صومه كالنوى الصوم ثم نام جميع النهار والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم يتوثر تركه لو أنكره التارك عن النية لم يصح فإذا انقضت النية عن التارك لم يصح وأما النوم فإن أباه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا نام جميع النهار لم يصح صومه كالأغشى عليه جميع النهار والمذهب أنه يصح صومه إذا نام والفرق بينه وبين الأغماء أن النائم ثابت العقل لأنه إذا نابه انتبه والمغشى عليه بخلافه لأن النائم كالسقيط وطفاً ولايته ثابتة على ماله بخلاف المغشى عليه وإن نوى الصوم ثم أغشى عليه في بعض النهار فقد قال في كتاب الظهار ومختصر البيهقي إذا كان في أوله مفقداً صح صومه وقال في كتاب الصوم إذا أفاق في بعضه أجزأه وقال في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى إذا كانت صائغة فأغشى عليها أو حاضت بطل صومها وخرج أبو العباس قولاً آخر أنه إن كان مفقداً في طرفي النهار صح صومه عن أصحابنا من قال المستلذ على قول واحد أنه يعتبر أن يكون مفقداً في أول النهار وتأويل ما سواه من الأقوال على هذا ومن أصحابنا من قال فيه أربعة أقوال أحدها أنه يعتبر الأفاقة في أوله كالنية تعتبر في أوله والثاني تعتبر الأفاقة في طرفيه كما أن في الصلاة يعتبر القصد في الطرفين في الدخول والخروج ولا يعتبر فيها بينهما والثالث أنه يعتبر الأفاقة في جميعه فإذا أغشى عليه في بعضه لم يصح صومه لأنه معنى إذا نثر أسقط فرض الصلاة فأبطل الصوم كالحيض والرابع أنه تعتبر الأفاقة في جزئيه ولا أعرف له وجهاً وإن نوى الصوم ثم جن فبقي قولان قال في الجديد يبطل الصوم لأنه عارض بسقط فرض الصلاة فأبطل الصوم كالحيض وقال في القديم هو كالأغماء لأنه يزيل العقل والولاية فهو كالأغماء

(فصل) ويجوز للصائم أن ينزل إلى الماء ويغتسل فيه لما روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال حدثني من رأى النبي ﷺ في يوم صائف يصيب الماء على رأسه من شدة الحر والعطش وهو صائم ويجوز أن يكتحل لما روى عن أنس رضي الله عنه أنه كان يكتحل وهو صائم ولأن العين ليس بمنفذ فلم يبطل الصوم بما وصل إليها ويجوز أن يحتجم لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ احتجم وهو صائم قال في الأم ولو ترك كان أحب إلى لما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا إنما نهى رسول الله ﷺ عن الحجامة والوصال في الصوم إبقاء على أصحابه قال وأكرهه العلك لأنه يجفف الفم ويعطش ولا يفطر لأنه يدور في الظلم ولا ينزل إلى الجوف منه شيء وإن ترك وتفتت فوصل إلى الجوف منه شيء بطل الصوم وبكره له أن يمضغ الخبز فإن كان له ولد صغير ولم يكن له من يمضغ له غيره لم يكره له ذلك ومن حركت القبلة شهوته كرهه أن يقبل وهو صائم والكراهية كراهية تحريم وإن لم تكن تحرك القبلة شهوته قال الشافعي رحمه الله فلا بأس به وتركها أولى والأصل في ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخص فيها الشيخ وكرهها للشباب ولأن في حق أحدهما لا يؤمن أن ينزل فيغسل الصوم وفي الآخر يؤمن ففرق بينهما

(فصل) وينبغي للصائم أن ينزه صومه عن القبية والشم فإن شتم فليقبل أني صائم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا كان أحدكم صائما فلا يرفش ولا يجهل فإن امرؤ قال له أو شامته فليقبل أني صائم

(فصل) ويكره الوصال في الصوم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إياكم والوصال إياكم والوصال قالوا أفك نواصل يا رسول الله قال إني لست كهيئتكم إني أبيت يطعمني ربي وبسقيني وهل هو كراهية تنزيه أو تحريم فيه وجهان أحدهما أنه كراهية تحريم لأن النهي يقتضي التحريم والثاني أنه كراهية تنزيه لأنه إنما نهى عنه حتى لا يضعف عن الصوم وذلك أمر غير متحقق فلم يتعلق بهائم فإن واصل لم يبطل صومه لأن النهي لا يرجع إلى الصوم فلا يوجب بطلانه

(فصل) والمستحب أن يتسحر للصوم لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال نستحروا فإن في السحور بركة ولأن فيه معونة على الصوم ويستحب تأخير السحور لما روى أنه قيل لعائشة رضي الله عنها إن عبد الله يجعل الفطر ويؤخر السحور فقالت هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ولأن السحور يراد ليتقوى به على الصوم فكان التأخير

(قوله يغتسل فيه) أي يدخل فيه ويغتسل فيه حتى يتوارى وقد غطسه في الماء يغتسله (قوله في يوم صائف) أي حار لأن أيام الصيف شديدة الحر وربما قالوا يوم صائف بمعنى صائف (قوله الوصال في الصوم) هو أن يصوم نهاره ولا يفطر بالليل ثم يصوم بالتهار مأخوذ من الوصل وهو اتصال الصوم بالصوم من غير فطر بينهما (قوله إبقاء على أصحابه) أي راحة يقال أبقيت على فلان أي راعيت له وراحته. ويقال لأنبي الله عليهم السلام أن أبقيت على. والأسم منه البقيا قال الشاعر

فما بقيا على تركتاني • ولكن خفتهم السهام

(قوله وأكرهه العلك) هو الذي يمضغ عروق وقد علكه أي لأكه. وعلك الفرس الحجامة أي لأكه في فيه. ونهى علك أي لرجع وترك وتفتت واحد (قوله كان أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء. الأرب العضو يعني أنه كان غالبا هواه. وروى لار به يفتح الهمزة والراء والأرب الحاجة وكذا أمر به قال الله تعالى ولي فيها ما أرب أخرى (قوله فلا يرفش) فقد ذكر لرفش وأنه الجائع. والرفش أيضا الفحش من القول وكلام النساء. تقول من رفش الرجل وأرفش. وفي مستقبله لغتان الضم والكسر قال العجاج

ورب أسراب حبيج كظم • عن اللغا ورفش التكلم

وقيل لابن عباس حين أنشد

وهن يمشين بنا حميا • أن تصدق الطير تلك لبا

أترفت وأنت محرم فقال إنما أترفت ما وجهه به النساء (قوله يطعمني ربي ويسقيني) قيل يطعمه حقيقة وقيل. مناه يعصمه ويعينه (قوله يتسحر) السحور مشتق من السحر وهو آخر الليل. والسحور بالفتح اسم للطعام الذي يتسحر به. والسحور بالضم الفعل ومنه الحديث كان يحب تأخير السحور بالضم لأن ما إذا تسحر (قوله فإن في السحور بركة) البركة الباء والزاد والتبريك

أبلغ في ذلك وكان أولى ويستحب أن يعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس لحديث عائشة رضي الله عنها ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يزال هذا الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر لان اليهود والنصارى يؤخرون والمستحب أن يفطر على تمر فان لم يجد فعلى الماء لما روى سلمان بن عامر قال قال رسول الله ﷺ إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فان لم يجد فليفطر على ماء فانه طهور والمستحب أن يقول عند افطاره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا صام ثم أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويستحب أن يفطر الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني ان النبي ﷺ قال من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء

﴿ فصل ﴾ إذا كان عليه قضاء أيام من رمضان ولم يكن له عذر لم يجز له أن يؤخر الى أن يدخل رمضان آخر فان أخره حتى أدركه رمضان آخر وجب عليه لكل يوم مدين طعام لما روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم قالوا فيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان يطعم عن الأول فان أخر سنين ففيه وجبان أحدهما يجب لكل سنة مدلأه تأخير سنة فأشبه السنة الأولى والثاني لا يجب للثانية شيء لأن القضاء مؤقت فيما بين رمضان فإذا أخر عن السنة الأولى فقد أخره عن وقته فوجببت الكفارة وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب للتأخير كفارة والمستحب أن يقضى ما عليه متتابع لما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطع ولا يفتقه ولا يهمل فيه مبادرة الى أداء الفرض ولأن هذا أشبه بالأداء فان قضاء متفرقا جاز لقوله تعالى فعدة من أيام أخر ولم يفرق ولأنه متتابع وجب لأجل الوقت فسقطا بفوات الوقت فان كان عليه قضاء اليوم الأول فصام ونوى به اليوم الثاني فإنه يحتمل أن يجزئه لان تعيين اليوم غير واجب ويحتمل أن لا يجزئه لأنه نوى غير ما عليه فلم يجزه كالأول كان عليه عنق عن اليمين فنوى العنق عن الظهار

﴿ فصل ﴾ إذا كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصمه حتى مات نظرت فان أخره لعذر اتصل حتى مات لم يجب عليه شيء لانه فرض لم يتمكن منه الى الموت فسقط حكمه كالخروج وان زال العذر وتمكن فلم يصمه حتى مات أطعم عنه لكل مسكين مدين طعام ومن أصحها ثمان قال فيه قول آخر انه يصام عنه للموت عاشت رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صوم رمضان صام عنه وليه ولا نهى عبادة نجب الكفارة بإفسيادها فجاز أن يقضى عنه بعد الموت كالخروج والنصوص في الام هو الأول وهو الصحيح والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين ولا نهى عبادة لا بدخلها النيابة حال الحياة فلا بد دخلها النيابة بعد الموت كالصلاة فان قلنا انه يصام عنه فصام عنه وليه أجزاء وان أمر أجنبيا فصام عنه بأجرة أو بغير أجرة أجزاء كالخروج وان قلنا يطعم عنه نظرت فان مات قبل أن يدركه رمضان أخر أطعم عنه عن كل يوم مسكين وان مات بعد ان أدركه رمضان أخر ففيه وجبان أحدهما يلزمه مدان مد للصوم ومدلأه خبر والثاني انه يكفيه مد واحد للتأخير لانه اذا أخر جمد التأخير زال التفريط بالمد فيصير كالأول أخره من غير تفريط فلا تلزمه كفارة

﴿ باب صوم التطوع ﴾

والايام التي نهى عن الصيام فيها يستحب لمن صام رمضان ان يتبعه بست من شوال لما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأن صام الدهر كله ويستحب لغير الحاج صوم يوم عرفة

الدعاء بالبركة (قوله لا يزال هذا الدين ظاهرا) أي قويا قال الأصمعي يقال بعبر ظهور بين الظهارة اذا كان قويا وفاقظ ظهيرة ويجوز أن يكون ظاهرا أي غالبا أو غالبا من ظهرت على الرجل اذا غلبته وظهرت على البيت علوه وظهوره الله على عدوه (قوله من كان عليه صوم من رمضان فليسرده) أي يتابعه ويوالي أيامه ولا يفرقها. سرده الصوم تابعته. ومنه الأشهر الحرم ثلاثه سرده وواحد فرد عاى متتابعة

﴿ من باب صوم التطوع ﴾

لما روى أبو قتادة قال قال رسول الله ﷺ صوم يوم عاشوراء كفارة سنة وصوم يوم عرفة كفارة سنتين مستقبليهما مضية وسنة بعدها مستقبلية ولا يستحب ذلك للحاج لما روت أم الفضل بنت الحارث أن ناسا اختلفوا اعتدوها في يوم عرفة في رسول الله ﷺ فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدح من لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب منه ولأن الدعاء في هذا اليوم يعظم ثوابه والصوم يضعفه فكان الإفطار أفضل ويستحب صوم يوم عاشوراء لحديث أبي قتادة ويستحب أن يصوم ناسوه لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لأن بقيت إلى قايل يعني يوم عاشوراء لا صوم من اليوم التاسع ويستحب صيام أيام البيض وهي ثلاثة أيام لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ويستحب صوم يوم الاثنين ويوم الخميس لما روى أسامة بن زيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس فاستل عن ذلك فقال إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس

(فصل) ولا يكره صوم الدهر إذا أفطر في أيام النهي ولم يترك فيه حقا ولم يخف ضررا لما روت أم كلثوم رضي الله عنها مولاة أساء قالت قيل لعائشة رضي الله عنها تصومين الدهر وقد نهى رسول الله ﷺ عن صيام الدهر قالت نعم وقد سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن صيام الدهر ولكن من أفطر يوم النحر ويوم القدر فلم يصم الدهر ومثل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن صيام الدهر فقال أولئك فينا من السابقين يعني من صام الدهر وإن خاف ضررا أو تضيق حق كره لما روى أن رسول الله ﷺ أتى بين سلمان وبين أبي الدرداء فجاء سلمان يزور أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبيلة فقال ماشأناك فقالت إن أعياك ليس له حاجة في شيء من الدنيا فقال سلمان يا أبا الدرداء إن لربك عليك حقا وإن لأهلك عليك حقا ولجسدك عليك حقا فصم وأفطر وفهم ونهوانت أهلك وأعطاك كل ذي حق حقه فذكر أبو الدرداء لرسول الله ﷺ مقال سلمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل مقال سلمان ولا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصومن المرأة وبعلاها شاهد إلا بإذنه ولأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه لنقل

(فصل) ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له أن يأكلها فإن خرج منها جزاء لما روت عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله ﷺ فقال هل عندك شيء فقلت لا فقال أتى إذا أصوم ثم دخل على يوما آخر فقال هل عندك شيء فقلت نعم فقال إذا أفطر وإن كنت قد فرضت الصوم

(فصل) ولا يجوز صوم يوم الشك لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ فإن صام يوم الشك عن رمضان لم يصح لقوله ﷺ ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ولأنه يدخل في العبادة وهو يشك في وقتها فلم يصح كالدخول في الظهر وهو يشك في وقتها وإن صام فيه عن فرض عليه كرمو أجزاء كالأصلي في دار معصومة وإن صام عن تطوع نظرت فإن لم يصله بما قبله ولا وافق عادة لم يصح لأن التطوع مجرد فربة فلا يحصل بفعل معصية وإن وافق عادة جاز لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا تقسموا الشهر بيومين إلا أن

(قوله يوم عاشوراء) وعاشوراء وناسوهاء محمودان وهو أفصح من القصر مأخوذ من لفظ العاشر من المحرم (قوله أيام البيض) سميت بيضا لأنها تبيض ليا لها بطول القمر في جميعها من أولها إلى آخرها وقبل لأن آدم لما أخرج من الجنة أسود جسده فأمر بصيامها فابيض جسده كلها صام يوما ابيض ثلث جسده وأصله ببيض بضم الباء وأما قلبوا الضمة فكسرة النصح الباء (قوله أعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس) يقال عرضته الشيء أي أظهرته له وأبرزته ومنه عرضت الجارية على البيع وعرضت الكتاب وعرضت الجنودا وعرضوهم (قوله أولئك فينا من السابقين) أي سبقوا إلى عمل الخير فيسبقون إلى الجنة وقوله تعني السابقون السابقون فيل إلى الإيمان من كل أمه وقبل صلوا إلى القبليتين والثاني خبر أي هم السابقون إلى الجنة (قوله رأى أم الدرداء متبيلة) التبذل ترك التصاون أي نازكة للزينة والتعطر الذي يدعو الزوج إلى المباينة والبتلة بالكسر ما يتهن من الثياب ابتذال الثوب امتهاته كأنها لا بسة ثياب البتلة وقد ذكر في الاستسقاء

يوافق صوما كان يصومه أحدكم فان وصله بما قبل النصف جاز وان وصله بما بعده لم يحز لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا اتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان

﴿فصل﴾ ويكره أن يصوم يوم الجمعة أو يوم قبله أو يوم بعده لم يكره لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده

﴿فصل﴾ ولا يجوز صوم يوم الفطر ويوم النحر فان صام فيه لم يصح لما روى عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين أما يوم الاضحى فتأكلون فيه من لحم نسككم وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم

﴿فصل﴾ ولا يجوز أن يصوم في أيام التشريق صوما غير صوم التمتع فان صام لم يصح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ستة أيام يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق واليوم الذي ينك فيه أهله من رمضان وهل يجوز فيها صوم التمتع فيه قولان قال في القديم يجوز لما روى عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما أنهما قال لم يرخص في صوم أيام التشريق الا لمتنع لم يجد الهدى وقال في الجديد لا يجوز لأن كل يوم لا يجوز فيه صوم غير التمتع لا يجوز فيه صوم التمتع كيوم العيد

﴿فصل﴾ ولا يجوز أن يصوم في رمضان عن غير رمضان حاضر أو كان أو سافر فان صام عن غيره لم يصح صومه عن رمضان لأنه لم يشؤ ولا يصح عثمانوا لأن الزمان مستحق لصوم رمضان فلا يصح فيه غيره

﴿فصل﴾ ويستحب طلب ليلة القدر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا واحسانا غفر له ما تقدم من ذنبه ويطلب ذلك في ليالي الوتر من العشر الاواخر من شهر رمضان لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر من شهر رمضان في كل وتر قال الشافعي رحمه الله والذي يشبه أن تكون ليلة احدى وعشرين أو ليلة ثلاث وعشرين والدليل عليه ما روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها ورأيتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين قال أبو سعيد وانصرف علينا وعلى جبهته وأنته أثر الماء والطين في صبيحة يوم احدى وعشرين وروى عبد الله ابن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة القدر ثم أنسيتها ورأيتني أسجد في ماء وطين فطربا ليلة ثلاث وعشرين فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان أثر الماء والطين على جبهته قال الشافعي رحمه الله ولا أحب ترك طلبها فيها كلها قال أحمد بن حنبل إذا قال لامرأة أنت خالتي ليلة القدر فان كان ذلك في رمضان قبل مضي ليلة من ليالي العشر حكم بالطلاق في الليلة الأخيرة من الشهر وان كان قد مضت ليلة وقع الطلاق في السنة الثانية في مثل تلك الليلة التي قال فيها ذلك والمستحب أن يقول فيها اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني لما روت عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله أرايت ان وافقت ليلة القدر ماذا أقول قال تقولين اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني

﴿قوله لم نسككم﴾ أي ذابحكم النسكة التي بيعة نذج للقرية والجمع نسكك يقول منه نسك دمه ينسك وقد ذكر والنسك الموضوع الذي يذبح فيه النسك أيام التشريق وقد ذكر ﴿قوله من قام ليلة القدر إيمانا واحسانا غفر له ما تقدم من ذنبه﴾ قال الحروري ليلة القدر هي الليلة التي يقدر الله فيها الأشياء ويقرف كل أمر حكيم أي محكم قال ابن السكيت يقال فسر الله الأمر نقديرا وقدره قدر أو أنشد الاحفش

ألا بالقوى للتوائب والقدر • وللأمر يأتي المرء من حيث لا يدري

﴿قوله إيمانا﴾ أي تصديقا بفضلها واحسانا بطلبها والتوابع يقال فلان يحسن الأخبار أي يطلبها قال الخطابي في تفسير الحديث من صام رمضان إيمانا واحسانا أي نية وعزم بمصومه تصديقا لوجوبه ورغبة في ثواب طيبيتها لنفسه لاستغفاله ولا مستطيلة لأيامه والله أعلم ﴿قوله التمسوها﴾ أي اطلبوها والالامس الطلب والتلمس التطلب مرة بعد أخرى أسجد في صبيحتها بفتح الصاد وكسر الباء والصبيحة مثل الصباح وهو نقيض المساء

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

الاعتكاف سنة حسنة لما روي أني بن كعب وعائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأوخر من شهر رمضان وفي حديث عائشة رضي الله عنها فلم يزل يعتكف حتى مات. ويحجب بالنذر لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال من نذر أن يطعم الله تعالى فليطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه

﴿ فصل ﴾ ولا يصح إلا من مسلم عاقل فاما الكافر فلا يصح منه لأنه من فروع الإيمان ولا يصح من الكافر كالصوم وأما من زال عقله كالجنون والمترسم فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات فلم يصح منه الاعتكاف كالكافر

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز للمرأة أن تعتكف بغير إذن الزوج لأن استمتاعها بمالكه فلا يجوز إبطاله عليه بغير إذنه ولا يجوز للعبد أن يعتكف بغير إذن مولاه لأن منفعته لمولاه فلا يجوز إبطاله عليه بغير إذنه فإن نذرت المرأة الاعتكاف بإذن الزوج أو نذر العبد بإذن مولاه فظرت فإن كان غير متعلق بزمان بعينه لم يجز أن يدخل فيه بغير إذنه لأن الاعتكاف ليس على الفور وحق الزوج والمولى على الفور فقدم على الاعتكاف وإن كان النذر متعلقاً بزمان بعينه لم يجز أن يدخل فيه بغير إذنه لأنه لا تعين عليه فعله بإذنه وإن اعتكفت المرأة بإذن الزوج أو العبد بإذن مولاه فظرت فإن كان في طوع بجزء له أن يخرج منه لأنه لا يلزمه بالدخول بخلاف إخراجها منه وإن كان في فرض متعلق بزمان بعينه لم يجز إخراجها منه لأنه تعين عليه فعله في وقته فلا يجوز إخراجها منه وإن كان في فرض غير متعلق بزمان بعينه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز إخراجها منه لأنه وجب بإذنه ودخل فيه بإذنه فلم يجز إخراجها منه والثاني أنه إن كان متتابعاً لم يجز إخراجها منه لأنه لا يجوز له الخروج منه فلا يجوز إخراجها منه كالسفر في زمان بعينه وإن كان غير متتابع جاز إخراجها منه لأنه يجوز له الخروج منه بخلاف إخراجها منه كالتطوع

﴿ فصل ﴾ وأما المكاتب فإنه يجوز له أن يعتكف بغير إذن مولاه لأنه لاحق للمولى في منفعته بخلاف أن يعتكف بغير إذنه كالحرة ومن نصفه حر ونصفه عبد ينظر فيه فإن لم يكن بينهما وبين المولى مهايأة فهو كالعبد وإن كان بينهما مهايأة ففي اليوم الذي هو للمولى كالعبد لا يعتكف لأن حق السيد متعلق بمنفعته وفي اليوم الذي هو له كالمكاتب لأن حق المولى لا يتعلق بمنفعته

﴿ فصل ﴾ ولا يصح الاعتكاف من الرجل إلا في المسجد لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد يدل على أنه لا يكون إلا في المسجد ولا يصح الاعتكاف من المرأة إلا في المسجد لأن من صح اعتكافه في المسجد لم يصح اعتكافه في غير المسجد كالرجل

﴿ فصل ﴾ والأفضل أن يعتكف في المسجد الجامع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في المسجد الجامع ولأن الجماعة في صلاته أكثر ولأنه يخرج من الخلاف فإن الزهري قال لا يجوز في غيره وإن نذر أن يعتكف في مسجد غير المسجد الثلاثة بعينه وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى جاز أن يعتكف في غيره لأنه لا مزية لبعضها على بعض فلم يتعين وإن نذر أن يعتكف في المسجد الحرام لزمه أن يعتكف فيه لما روي أن عمر رضي الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتى نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي ﷺ أوف بتنورك ولأنه أفضل من سائر المساجد ولا يجوز أن يسقط فرضه بما دونها وإن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ففيه قولان أحدهما أنه يلزمه أن يعتكف فيه لأنه مسجد ورد الشرع بشد الرحال إليه فتعين بالنذر كالمسجد الحرام والثاني لا يتعين لأنه مسجد لا يجب قصده بالشرع فلم يتعين بالنذر كسائر المساجد

﴿ باب الاعتكاف ﴾

الاعتكاف هو حبس النفس في المسجد لله تعالى. وعكف على الشيء يعكف ويعكف عكواً فإذا أوجب عليه ولازمه. يقال فلان عاكف على فرج حرام قال الله تعالى يعكفون على أصناف لهم. والمسجد الأقصى معناه الأبعد والقصا البعد. يقال حل فلان القصا أي البعد (قوله ولا تباشروهن) أي لا تنجسوهن وسمى مباشرة قلنس البشارة البشرية. والمهايأة أمر يتهاياً القوم عليه أي يفرضون به

﴿ فصل ﴾ والافضل أن يعتكف بصوم لأن النبي ﷺ كان يعتكف في شهر رمضان فان اعتكف بغير صوم جاز حديث
عمر رضي الله عنه اني قد رأتني أعتكف ليلة في الجاهلية فقال له النبي ﷺ أوف بشرك ولو كان الصوم شرطا فيه لم يجزه
بالليل وحده فان نذر أن يعتكف يوما بصوم فاعتكف بغير صوم ففيه وجهان قال أبو علي الطبري يجزه الاعتكاف
عن النذر وعليه أن يصوم يوما لأنهما عبادتان تنفرد كل واحدة منهما عن الاخرى فلم يلزم الجمع بينهما بالنذر كالصوم
والصلاة وقال عامة أصحابنا لا يجزئه وهو المنصوص في الام لان الصوم صفة مقصودة في الاعتكاف فلم يزمه بالنذر كاللتابع
ويخالف الصوم والصلاة لان احدهما ليست بصفة مقصودة في الاخرى

﴿ فصل ﴾ ويجوز الاعتكاف في جميع الازمان والافضل أن يعتكف في العشر الاواخر من شهر رمضان
لحديث أبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهما ويجوز أن يعتكف ما شاء من ساعة ويوم وشهر كما يجوز أن
يشدق بمائة من قليل وكثير وان نذر اعتكافا مطلقا أجزأه ما يقع عليه الاسم كما يجزئه في نذر الصوم والصدق ما يقع عليه
الاسم قال الشافعي رحمه الله وأحب أن يعتكف يوما وانما استحباب ذلك ليخرج من الخلاف فان أبا حنيفة رحمه الله لا يجزئ أقل
من يوم وان نذر اعتكاف العشر الآخر دخل فيه ليلة الحادي والعشرين قبل غروب الشمس ليستوفي الفرض يفتن كما
يفعل جزءا من رأسه ليستوفي غسل الوجه يفتن ويخرج منه هلال شوال لما كان الشهر أو ناقصا لان العشر عبارة عما بين
العشرين الى آخر الشهر وان نذر اعتكاف عشرة أيام من آخره وكان الشهر ناقصا اعتكف بعد الشهر يوما آخر تمام العشرة
لأن العشرة عبارة عن عشرة أيام بخلاف العشر

﴿ فصل ﴾ وان نذر أن يعتكف شهر انظرت فان كان شهر ابعينه لزمه اعتكافه ليلا ونهارا سواء كان الشهر تاما أو ناقصا لان
الشهر عبارة عما بين الهلالين تم أو نقص وان نذر اعتكاف نهار الشهر لزمه بالنهار دون الليل لانه خص النهار فلم يلزمه بالليل
فان فاته الشهر ولم يعتكف فيه لزمه فضاؤه ويجوز أن يقضيه متتابعاً ومتفرقاً لان التتابع في أدائه بحكم الوقت فاذات سقط
كاللتابع في صوم رمضان وان نذر أن يعتكف متتابعاً لزمه فضاؤه متتابعاً لان التتابع هنا بحكم النذر فلم يسقط بقوات الوقت
قال في الأم اذا نذر اعتكاف شهر وكان قد مضى الشهر لم يلزمه لان الاعتكاف في شهر ماض محال وان نذر اعتكاف شهر
غير معين واعتكف شهر بالآلهة أجزأه تم الشهر أو نقص لان اسم الشهر يقع عليه وان اعتكف شهر بالعدد لزمه ثلاثون
يوماً لان الشهر بالعدد ثلاثون يوماً ثم ينظر فيه فان شرط التتابع لزمه متتابعاً لقوله ﷺ من نذر نذر أسبوع لزمه الوفاء به وان
شرط أن يكون متفرقاً جاز أن يكون متفرقاً ومتتابعاً لان المتتابع أفضل من المتفرق فجاز أن يسقط أدنى الفرضين بأفضلهما
كما لو نذر أن يعتكف في غير المسجد الحرام فان له أن يعتكف في المسجد الحرام وان أطلق النذر جاز متفرقاً ومتتابعاً كما لو نذر
صوم شهر وان نذر اعتكاف يوم لزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس ليستوفي الفرض
يفين وهل يجوز له أن يفرقه في ساعات أيام فيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز أن يعتكف شهر من شهر والثاني لا يجوز
لان اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر الى غروب الشمس

﴿ فصل ﴾ وان نذر اعتكاف يومين لزمه اعتكافهما وفي الليلة التي بينهما ثلاثة أوجه أحدها انه يلزمه اعتكافها لانه
ليل يتخلل نهارى الاعتكاف فلم يزمه اعتكافه كليلي العشر والثاني انه ان شرط التتابع لزمه اعتكافه لانه لا يتفك منه اليومان
فلزمه اعتكافه وان لم بشرط التتابع لم يلزمه اعتكافه لانه قد يتفك منه اليومان ولا يلزمه اعتكافه والثالث انه لا يلزمه شرط
التتابع فيه أو أطلق وهو الاظهر لان زمان لم يتناول نذره فلم يلزمه اعتكافه دليله ما قبله وما بعده وان نذر اعتكاف لينتين
لزمه اعتكافهما وفي اليوم الذي بينهما الاوجه الثلاثة وان نذر اعتكاف ثلاثين يوماً لزمه اعتكاف ثلاثين يوماً وفي
لياليها الاوجه الثلاثة

ذكره الصغاني في التكملة (قوله لأن الاعتكاف في شهر ماض محال) المحال الباطل وما لا حقيقته ولا ثبوت. والمحل الكيد
والمباحة المأكورة والمسكابة (قوله ليل يتخلل نهارى الاعتكاف) الخلل الفرجة بين الشيتين ومعنى يتخلل أي يدخل في
خلله أي فريجه . قال الله تعالى فري الودق يخرج من خلله وهي فرج السحاب يخرج منها وهو يفعل من الخلل

﴿فصل﴾ ولا يصح الاعتكاف الا بالنية لقوله عليه السلام اعمال النيات ولكل امرئ ما نوى ولانها عبادة محضة فلم تصح من غير نية كالصوم والصلاة فان كان الاعتكاف فرضاً لزمه تعيين النية للفرض لتعبره عن التطوع وان دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه ففيه وجهان أحدهما يبطل لانه قطع شرط صحته فأشبه اذا قطع نية الصلاة والثاني لا يبطل لانه قرينة تتعلق بمكان فلم يخرج منه بنية الخروج كالحج

﴿فصل﴾ ولا يجوز العتكف أن يخرج من المسجد لغير عذر للزوت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذني الى رأسه لأرجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان فان خرج من غير عذر بطل اعتكافه لان الاعتكاف هو اللبث في المسجد فاذا خرج منه فقد فعل ما ينافيه من غير عذر فبطل كالأكل في الصوم ويجوز أن يخرج رأسه ورجله ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة رضي الله عنها ولان باخراج الرأس والرجل لا يصير غريباً وهذا الوجه لا يخرج من الدار فأخرج رأسه وأرجله لم يعتكف

﴿فصل﴾ ويجوز أن يخرج لحاجة الانسان ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة رضي الله عنها ولان ذلك خروج لما لا بد له منه فلم يمنع منه وان كان للمسجد سقاية لم يلزمه قضاء الحاجة فيها لان ذلك نقصان مروءة وعليه في ذلك مشقة فلم يلزمه وان كان بقر به يتصدق لم يلزمه قضاء الحاجة فيه لانه ربما احتشم وشق عليه فلم يكلف ذلك وان كان له بيتان قريب وبعيد ففيه وجهان أظهرهما انه لا يجوز أن يعصى الى البعيد فان خرج اليه بطل اعتكافه لانه لا حاجة له اليه فأشبه اذا خرج لغير حاجة وقال أبو علي ابن أبي هريرة يجوز أن يعصى الى الأبعد ولا يبطل اعتكافه لانه خروج لحاجة الانسان فأشبه اذا لم يكن له غيره

﴿فصل﴾ ويجوز أن يعصى الى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه وقال أبو العباس لا يجوز فان خرج بطل اعتكافه لانه يمكنه أن يأكل في المسجد فلا حاجة به الى الخروج والمقصود هو الاول لان الأكل في المسجد ينقص من المروءة فلم يلزمه

﴿فصل﴾ وفي الخروج الى المنارة الخارجية عن رحبة المسجد ليؤذن ثلاثة أوجه أحدها يجوز فان خرج لم يبطل اعتكافه لانها بقيت للمسجد فصارت كالمنارة التي في رحبة المسجد والثاني لا يجوز لانها خارجة من المسجد فأشبه غير المنارة وقال أبو اسحق المروزي ان كان المؤذن عن قدام الناس صوته جاز أن يخرج ولا يبطل اعتكافه لان الحاجة تدعو اليه لاعلام الناس بالوقت وان لم يأنفوا صوته لم يجوز أن يخرج فان خرج بطل اعتكافه لانه لا حاجة به اليه

﴿فصل﴾ وان عرّضت صلاة الجنائزة فظرف فان كان في اعتكاف فطوع فلا فضل أن يخرج لان صلاة الجنائزة فرض على الكفاية فقدمت على الاعتكاف وان كان في اعتكاف فرض لم يخرج لانه تعين عليه فرضه فلا يجوز تركه لصلاة الجنائزة التي لم يتعين عليه فرضها فان خرج بطل اعتكافه لانه غير مضطر الى الخروج فان غيره يقوم مقامه فيه

﴿فصل﴾ ويجوز أن يخرج في اعتكاف التطوع لعبادة المريض لانها تطوع والاعتكاف تطوع فغير بينهما فان اختار الخروج بطل اعتكافه لانه خروج غير مضطر اليه وان خرج لما يجوز الخروج له من حاجة الانسان والأكل فسأل عن المريض في الطريق ولم يعرج عليه جاز ولم يبطل اعتكافه وان وقف بطل اعتكافه لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت اذا اعتكفت لا تسأل عن المريض الا وهي تمشي ولا تقف ولانه لم يترك الاعتكاف بالسأله فلم يبطل اعتكافه وبالقوف بترك الاعتكاف فبطل

وفي الحديث كان عليه السلام يذني الى رأسه لأرجله أي أمشطه. يقال رجل شعره ترجيل اذا مشطه. والمرجل المشط. قال ابن السكيت يقال منه شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجمودة. اللبث في المسجد هو المكت والاقامة يقال لبث بالمكان لبثاً ولبناً (قوله نقصان مروءة) المروءة الانسانية ولك ان تشدد فتقول مروءة قال أبو زيد مروءة الرجل صار ذا مروءة فهو مروءة على فاعل. وعمراً تكلف المروءة وهي مشتقة من المرء وهو الانسان. رحبة المسجد بالتحرّك ما حته فدام الباب والجمع رجب ورجل ورجبات (قوله ولم يعرج) أي لم يمش قال الجوهري التعرّج على الشيء الاقامة عليه. يقال عرج فلان على المنزل اذا حبس مطيته عليه

﴿فصل﴾ وان حضرت الجمعة وهو من أهل الغرض والاعتكاف في غير الجامع لزمه أن يخرج إليها لأن الجمعة فرض بالشرع فلا يجوز تركها بالاعتكاف وهل يبطل اعتكافه بذلك أم لا فيه قولان قال في البولي لا يبطل لأنه خروج لا بد له منه فلم يبطل الاعتكاف بالخروج لقضاء حاجة الإنسان وقال في عامة كتبه يبطل اعتكافه لأنه كان يمكنه الاحتراز من الخروج بأن يتكف في الجامع فإن لم يفعل بطل اعتكافه كالمودخل في صوم الشهرين المتتابعين في شعبان فخرج منه بصوم رمضان فإن تعين عليه أداء شهادة لزمه الخروج لأدائها لأنه تعين لحق آدمي فقدم على الاعتكاف وهل يبطل اعتكافه بذلك ينظر فيه فإن كان قد تعين عليه تحملها لم يبطل لأنه مضطر إلى الخروج وإلى تسببه وإن لم يتعين عليه تحملها فقد روي المزي في رضى الله عنه أنه قال يبطل الاعتكاف وقال في المعتكفة إذا طلقت تخرج وتعتد ولا يبطل اعتكافها فنقل أبو العباس جواب كل واحد من المسألتين إلى الأخرى وجعلهما على قولين أحدهما يبطل فيهما لأن التسبب حصل باختباره والثاني لا يبطل لأنه مضطر إلى الخروج وحل أبو اسحق المسألتين على ظاهرهما فقال في الشهادة يبطل وفي العدة لا يبطل لأن المرأة لا تزوج لتطلق فتعتد والشاهد أنما يحمل أيؤدي ولأن المرأة محتاجة إلى التسبب وهو السكاح للنفقة والعقة والشاهد غير محتاج إلى التحمل **﴿فصل﴾** ومن مرض مرضا لا يؤمن معه تلاوت المسجد كاطلاق الجوف وسلس البول خرج كإخراج حاجة الإنسان وإن كان مرضا يسيرا يمكن معه المقام في المسجد من غير مشقة لم يخرج فإن خرج بطل اعتكافه وإن كان مرضا حتى يحتاج فيه إلى الفراش ويشق معه المقام في المسجد ففيه قولان بناء على القولين في المريض إذا أفطر في صوم الشهرين المتتابعين وإن أغشى عليه فأخرج من المسجد لم يبطل اعتكافه قول واحد لأنه لم يخرج باختباره

﴿فصل﴾ قال في الأم وإن سكر فسد اعتكافه ثم قال وإن ارتد ثم أسلم بنى على اعتكافه واختلف أصحابنا فيه على ثلاث طرق فمنهم من قال لا يبطل فيهما قول واحد لأنهما لم يخرجيا من المسجد وتأول قوله في السكران إذا سكر فأخرج لأنه لا يجوز إقراره في المسجد أو أخرج ليقام عليه الحد ومنهم من قال يبطل فيهما لأن السكران خرج عن أن يكون من أهل المقام في المسجد والمرئد خرج عن أن يكون من أهل العبادات وتأول قوله في المرتد ^(١) إذا ارتد في اعتكاف غير متتابع أنه يرجع ويتم ما بقى ومنهم من حل المسألتين على ظاهرهما فقال في السكران يبطل لأنه ليس من أهل المقام في المسجد لأنه لا يجوز إقراره فيه فصار كالمخرج من المسجد والمرئد من أهل المقام لأنه يجوز إقراره فيه

﴿فصل﴾ وإن حاضت المعتكفة خرجت من المسجد لأنه لا يمكنها المقام في المسجد وهل يبطل اعتكافها ينظر فيه فإن كان الاعتكاف في مدة لا يمكن حفظها من الحيض لم يبطل وإذا طهرت بنت عليه كالحاض في صوم شهرين متتابعين وإن كان في مدة يمكن حفظها من الحيض بطل كالحاض في صوم ثلاثة أيام متتابعة

﴿فصل﴾ وإن أحرم المعتكف بالحج فإن أمكنه أن يتم الاعتكاف ثم خرج لم يجز أن يخرج فإن خرج بطل اعتكافه لأنه غير محتاج إلى الخروج وإن غاف فوث الحج خرج إلى الحج لأن الحج يجب بالشرع فلا يترك بالاعتكاف فإذا خرج بطل اعتكافه لأن الخروج حصل باختباره لأنه كان يسهه أن يؤخره

﴿فصل﴾ وإن خرج من المسجد ناسيا لم يبطل اعتكافه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والناسي وما استكرهوا عليه ولا تلوا كل في الصوم ناسيا لم يبطل فكذلك إذا خرج من الاعتكاف ناسيا لم يبطل وإن أخرج مكرها محمولا لم يبطل اعتكافه للخبر ولأنه لو أوجر الصائم في فيه طعام لم يبطل صومه فكذلك هذا وإن أكره حتى خرج بنفسه ففيه قولان كالصائم إذا أكره حتى أكل بنفسه وإن أخرجه السلطان لأقامة الحد عليه فإن كان قد ثبت الحد بإقراره بطل اعتكافه لأنه خرج باختباره وإن ثبت بالإبينة ففيه وجهان أحدهما يبطل لأنه اختار سببه وهو الشرب والسرقة والثاني لا يبطل

وأقام. وكذلك التخرج يقال مالى عليه عرجة ولا عرجة ولا تخرج ولا تخرج. وإن خرج الشيء انعطف. ومنعرج الوادى منعطفه (قوله فإن تعين عليه أداء شهادة) يقال تعين عليه الشيء إذا لزمه بعينه دون سواء. وتعين الشيء تخصيصه من الجملة (قوله تلاوت المسجد) أى تليخه يقال لوث نياه بالطين أى لطحها ولوث الماء كبره وقد

(١) كانت هنا كلمة «عليه» وهي غير مفهومة

لأنه لم يشرب ولم يسرق ليخرج ويقام عليه الحد

(فصل) وان خاف من ظالم فخرج واستتر لم يبطل اعتكافه لأنه مضطر الى الخروج بسبب هو معذور فيه فلم يبطل اعتكافه
(فصل) وان خرج لعذر ثم زال العذر وتمكن من العود فلم يعد يبطل اعتكافه لأنه ترك الاعتكاف من غير عذر فأشبهه اذا خرج من غير عذر

(فصل) ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة لقوله عز وجل ولا تبشروهن وأتم عاكفون في المساجد فان جامع في الفرج ذاكرة للاعتكاف عالياً بالتحريم فبدأ اعتكافه لأنه أحدينا في الاعتكاف فأشبهه الخروج من المسجد وان باشر فبدأون الفرج بشهوة أو قبل بشهوة ففيه قولان قال في الاملاء يبطل وهو الصحيح لأنهما مباشرة محرمة في الاعتكاف فيبطل بها كالجاء وقال في الأم لا يبطل لأنهما مباشرة لا تبطل الحج فلم يبطل الاعتكاف كالقبلة بغير شهوة وقال أبو اسحق لو قال فأنزل الله لو أنزل بطل وان لم ينزل لم تبطل كالقبلة في الصوم كان مذهبا وهذا قول لم يذهب اليه أحد من أصحابنا ويخالف الصوم فان القبلة فيه لا تحرم على الاطلاق فلم يبطل على الاطلاق والقبلة في الاعتكاف محرمة على الاطلاق فأبطلته على الاطلاق

(فصل) ويجوز أن يبشر من غير شهوة ولا يبطل اعتكافه لحدث عائشة رضي الله عنها قالت ان رسول الله ﷺ كان يدي في الدرس لارجله فان باشر ناسيا لم يبطل اعتكافه لقوله ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولان كل عبادة أبطلتها مباشرة العامد لم تبطلها مباشرة النامس كالصوم وان باشر وهو جاهل بالتحريم لم يبطل لان الجاهل كالنامس وقد بينا ذلك في الصلاة والصوم

(فصل) ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف لأن النبي ﷺ اعتكف ولم ينقل انه غير شيئا من ملبسه ولو فعل ذلك لنقل ويجوز أن يتطيب لا ينل حرم التطيب عليه لحرم ترجيل الشعر كالأحرام وقد روت عائشة رضي الله عنها انها كانت ترجل شعر رسول الله ﷺ في الاعتكاف فدل على انه لا يحرم عليه التطيب ويجوز أن يتزوج ويتزوج لأنها عبادة لا تحرم الطيب فلا تحرم النكاح كالصوم ويجوز أن يقرأ القرآن ويقرأ غيره ويدرس العلم ويدرس غيره لأن ذلك كغيره زيادة خير لا يترك به شرط من شروط الاعتكاف ويجوز أن يأمر بالأمر الخفيف في ماله وضيعته ويبيع ويتابع لكنه لا يكثر منه لان المسجد يترده عن أن يتخذ موطئا للبيع والشراء فان أكثر من ذلك كره لأجل المسجد ولم يبطل به الاعتكاف وقال في القديم ان فعل ذلك والاعتكاف مندور رأيت أن يستقبله وجهه ان الاعتكاف هو حبس النفس على الله عز وجل فاذا أكثر من البيع والشراء صار فعوده في المسجد للبيع والشراء لا الاعتكاف والصحيح انه لا يبطل والأول مرجوح عنه لأن ما لا يبطل فليبه الاعتكاف لم يبطل كثيره كالقراءة والذكر

(فصل) ويجوز أن يأكل في المسجد لأنه عمل قليل لا بد منه ويجوز أن يضع فيه المائدة لأن ذلك أنظف للمسجد ويغسل فيه اليدوان غسل في الطست فهو أحسن

(فصل) اذا فعل في الاعتكاف ما يبطله من خروج أو مباشرة أو مقام في البيت بعد زوال العذر نظرت فان كان ذلك في نطوع لم يبطل ماضى من الاعتكاف لأن ذلك القدر لو أفرد ما اقتصر عليه أجزأه ولا يجب عليه اعتكافه لأنه لا يجب عليه الماضى في قاسده فلا يلزمه بالشروع كالصوم وان كان اعتكافه مندورا نظرت فان لم يشترط فيه التتابع لم يبطل ماضى من اعتكافه لما ذكرناه في النطوع ويلزمه أن يتم لأن الجميع فلو يجب عليه وقد فعل البعض فوجب الباقي وان كان قد شرط التتابع بطل التتابع ويجب عليه أن يسأف لما بقي به على السفة التي وجبت عليه والله أعلم

(كتاب الحج)

الحج ركن من أركان الاسلام وفرض من فرضه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول

ذكر (قوله المائدة) اشتقاقها من ماد اذا مال لان حائلها يغبل بها ومنه قوله تعالى أن تغيبكم

(من كتاب الحج) أصل الحج في اللغة القصد يقال حج وحج بالفتح والحكسر والحجبة بالكسر المرة جاء نادرا وقال الكسائي لا يقال غير ذلك ورجل محجوج أي مقصود قال الخليل :

بني الاسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان وفي العمرة قولان قال في الجديد هي فرض لسا و عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله أعلى النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وقال في القديم ليست بفرض لسا وى جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أهي واجبة قال لا وإن تعتمر خير لك والمصحيح هو الأول لأن هذا الحديث يرفعه ابن طيبة وهو ضعيف فيما ينفرد به ولا يجب في العمرأكثر من حجة و عمرة بالشرع لسا وى ابن عباس رضي الله عنهما أن الأقرع بن حابس سأله رسول الله ﷺ قال الحج كل عام قال لا بل حجة واحدة و روى سراقه بن مالك قال قلت يا رسول الله أعمرنا هذه لعامنا ثم لا بد قال لا بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ومن حج واعتمر حجة الاسلام و عمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة فظرت فإن كان فقال أو دخلها ناقص ظلم بطلبه ولا يمكنه أن يظهر لأداء النسك جاز أن يدخل بغير احرام لأن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح بغير احرام لأنه كان لا يأمن أن يقتل ويمنع النسك وإن كان دخوله بشجرة أو زيارة ففيه قولان أشهرهما أنه لا يجوز أن يدخل إلا بحج أو عمرة لسا وى ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يدخل أحدكم مكة الا محرما ورخص الخطابين والثاني انه يجوز لحديث الأقرع بن حابس وسراقه ابن مالك وإن كان دخوله لحاجة تنسك ركنا خطابين والصيد بن جاز بغير نسك لحديث ابن عباس ولأن في إيجاب الاحرام على هؤلاء مشقة فإن دخل بشجرة وقتلنا انه يجب عليه الاحرام فدخل بغير احرام لم يلزمه القضاء لأن لو ألزمناه القضاء لزمه ادخوله للقضاء قضاء ولا ينهاه قال أبو العباس بن الفاضل فإن دخل بغير احرام ثم صار خطابا أو صيدا لزمه القضاء لأنه لا يلزمه للقضاء فضله

(فصل) ولا يجب الحج والعمرة الأعلى مسلم عاقل بالغ حر مستطيع فأما الكافر فإن كان أصليا لم يصح منه لأن ذلك من فروع الإيمان فلم يصح من الكافر ولا يخاطب به في حال الكفر لأنه لا يصح منه وإن أسلم لم يخاطب بمأقاة في حال الكفر لقوله ﷺ الاسلام يجب ما قبله ولا نه لم يلزم وجوبه فلم يلزمه ضامنه كحقوق الآدميين وإن كان مرتدا لم يصح منه ما ذكرناه ويجب عليه لأنه التزم أو وجوبه فلم يسقط عنه بردة كحقوق الآدميين وأما المجنون فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات فلم يصح حجه ولا يجب عليه لقوله ﷺ رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وأما الصبي فلا يجب عليه للخبر ويصح منه لسا وى ابن عباس أن امرأة رفعت صبيها لهما من محبتها فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر فإن كان ميمرا فأحرم باذن الولي صح احرامه وإن أحرم بغير اذنه ففيه وجهان قال أبو إسحق يصح كما يصح احرامه في الصلاة وقال أكثر أصحابنا لا يصح لأنه يفتقر في أدائه إلى المال فلا يصح من غير اذن الولي بخلاف الصلاة وإن كان غير ميمر جاز لأنه أن تحرر عنه لحديث ابن عباس ويجوز لأبيه قياسا على الأم ولا يجوز للأخ والعلم أن يحرم عنه لأنه لا ولاية لها على الصغير فإن عقد له الاحرام فعل بنفسه ما يقدر عليه يفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه لسا وى جابر قال حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فليتنا عن الصبيان ورمينا عنهم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نحج بصبياننا فمن استطاع منهم رمى ومن لم يستطع رمى عنه وفي ثقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان أحدهما يجب في مال الولي لأنه هو الذي أدخله فيه والثاني يجب في مال الصبي لأنه وجب فصلحته فكان في ماله كأجرة المعلم وأما العبد فلا يجب عليه الحج لأن منافعه مستحقة لولاه وفي إيجاب

وأشهد من عوف حلولا كثيرة • يحججون بيت الزبرقان المزعفرا

قال ابن السكيت أي يكثرون الاختلاف إليه هذا الأصل ثم نعوذ استعماله في الفصد إلى مكة حرسها الله. والعمرة أصلها الفصد أيضا. قال العجاج :

لقد غزا ابن معمر حين اعتمر • مغزا بعيدا من بعيدا وضرب

أي فصد مغزا بعيدا. وسميت عمرة لأنها تفعل في العمر من دون أن لها تفعل في أرض عامرة. ونكون الزيادة أيضا قال الأعشى

وجاشت النفس لمساها فلمهم • وراكب جاء من تليبت معتمر

أي زائر (قوله لعامنا ثم لا بد) لا بد الدهر يقال لا فعله أبد الآبدين كما يقال دهر الدهرين. وأبد بالمكان أبودا إذا أقام فيه (قوله ولا ينهاه) هو تغافل من الانتهاء أي يصبر لا انتهاء له (قوله في الحديث: الاسلام يجب ما قبله) الجب التقطع ومنه المجبوب المنقطع المذاكير. ويعرج بين الجيب أي مقطوع السنام (قوله في الحديث: رفعت صبيها لهما من محبتها) الحقة بالكسر مركب

الحج عليه اضرار بالمولي ويصح منه لانه من أهل العبادة فصح منه الحج كالحرفان أحرم بإذن السيد وفعل ما يوجب الكفارة فان ملككم السيد مالا وقلنا انه يملك لزمه الهدى وان قلنا لا يملك أو لم يملك السيد وجب عليه الصوم ويجوز للسيد أن يمنعه من الصوم لانه لم يأت في سببه وان أذن له في التمتع أو القران وقلنا انه لا يملك المال صام وليس للمولى منعه من الصوم لانه وجب باذنه فان قلنا انه يملك ففي الهدى قولان أحدهما يجب في مال السيد لانه أذن في سببه والثاني لا يجب لان اذنه رضا بوجوبه على عبده لافي ماله ولان مو جب التمتع في حق العبد هو الصوم لانه لا يقدر على الهدى فلا يجب عليه الهدى فان حج الصبي ثم بلغ أو حج العبد ثم اعتق لم يجزه ذلك عن حجة الاسلام لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أعتق عبد حج ثم أعتق فعلية أن يحج حجة أخرى وان بلغ الصبي أو أعتق العبد في الاحرام نظرت فان كان قبل الوقوف عرفوا في حال الوقوف عرفوا جزءا عن حجة الاسلام لانه أتى بأفعال النسك في حال الكمال فأجزأه وان كان ذلك بعد فوات الوقوف لم يجزه وان كان بعد الوقوف وقبل فوات وقته ولم يرجع الى الموقف فسد قال أبو العباس يجزه لان ادراك وقت العبادة في حال الكمال كفعله في حال الكمال والدليل عليه انه لو أحرم ثم كمل جعل كأنه بدأ بالاحرام في حال الكمال ولو صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت جعل كأنه صلى في حال بلوغه والذهب انه لا يجزه لانه لم يدرك الوقوف في حال الكمال فأشبه اذا كمل في يوم النحر وبخالف الاحرام لان هناك أدرك الكمال والاحرام قائم فجزأه من مسألتنا أن يدرك الكمال وهو واقف بصرفة فيجزئه وهما أدرك الكمال وقد انقضى الوقوف فلم يجزه كما لو أدرك الكمال بعد التحلل عن الاحرام وبخالف الصلاة فان الصلاة تجزئه بأدراك الكمال بعد انقضاء وقتها ولو فرغ من الحج ثم أدرك الكمال لم يجزه

فصل في ما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فدل على انه لا يجب على غير المستطيع والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره والمستطيع بنفسه ينظر فيه فان كان من مكة على سافة تقصر فيها الصلاة فهو أن يكون مهيجا واجدا للزاد والماء ضمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه ويرجع عموما واجدا الراحة تصلح لثمة ضمن المثل أو بأجرة التل وأن يكون الطريق أمنامن غير خطرة وان يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والآداء فأما اذا كان مريضا تلحقه مشقة غير معتادة لم يلزمه لما روى أبو أمامة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من لم يمنعه من الحج مرض حابس أو سلطان جائر فإت فليست ان شاء يهوديا أو نصرانيا

فصل في ما يجد الزاد لم يلزمه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ما يوجب الحج فقال الزاد والراحة فان لم يجد الماء لم يلزمه لأن الحاجة الى الماء أشد من الحاجة الى الزاد فاذا لم يجد على من لم

من مراكب النساء كالمهودج الا انها لا تقب كالتعب الهودج (قوله التمتع أو القران في الحج) أصل التمتع المنفعة يقال لمن اشترى هذا القلعة تمتع منه بقلعة صالح أي التمتع به ومنه قوله تعالى ابتغاء حلية وامتاع وتتمتع بكذا واستمتع به بمعنى وقوله تعالى فاستمتعتم به منهن أي التمتع به من وشهتهن. والمنفعة ما ينتفع به من الزاد فكان التمتع ينتفع بالعمرة التي ان يأتي الحج أو يتبلغ بها الى الحج. والتمتع أيضا البلاغ من العيش القليل من قوله كلوا وتمتعوا قليلا. وما الحياة الدنيا الا تمتاع فكانه يتبلغ بها الى الحج وقيل لانه يتحلل من العمرة ثم يتمتع بالقباس والطيب ومباشرة النساء وغيرهما من المحظورات. الى الحج أي ينتفع بشعرها الى أن يحج والقران هو أن يجمع بين الحج والعمرة كما يفرق بين البعير بين في حبل واحد أي يجمعهما. وقرنت الشيء بالشيء وصلته. وقرنت الأسارى في الحبال أي جمعتهن (قوله اذنه رضا بوجوبه على عبده) الواجب الرضا اذا كان مصرا أقصر واذا كان اسما مد وهذا مما يغلط فيه الخواص هكذا ذكره في الصحاح عن الاخفش. وقد ذكرنا ان النسك العبادة يضم ويسكن وقبل النسك بالضم الذبيحة وبالسكون العبادة (قوله وأن يكون الطريق أمنامن غير خطرة) الخفير الجير يقال خفرت الرجل أخف به بالسكسر خفرا اذا أجرته وكنته خفيرا جمعه قال الأصمعي وكذلك خفرت تخفيرا وتخفرت بقلان اذا استعجرت به وسأله أن يكون لك خفيرا به أخف به اذا ضمت عهده. وغدرت به والاسم الخفرة بالضم وكذلك الخفارة بالضم والخفارة بالسكسر قال خفرت في سبي اذا لم أخف به (قوله في الحديث: من لم يمنعه من الحج حاجة^(١)) الحاجة الفقر وعدم الاستطاعة وباحتمال أن تكون الحاجة المعروفة أي ما يجب عليه من الحاجات التي لا بد منها كالسبب على العيال وبر الوالدين وغير ذلك

(١) هذه الجملة بهذا النظم غير موجودة في الشرح

يجد الزاد فلان لا يجب على من لم يجد الماء أولى وإن وجد الزاد والماء بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه لأن ملو لم يملك ذلك لم يأمن أن لا يبيع منه ذلك إلا بذهب به جميع ماله وفي الإيجاب ذلك اضطرار فلم يلزمه وإن لم يجد راحلة لم يلزمه حديث ابن عمر وإن وجد راحلة لا تصلح للمثل بأن يكون ممن لا يمكنه الثبوت على القتب والزاد لم يلزمه حتى يجد عمارة أو هو دجا وإن بذله رجل راحلة من غير عوض لم يلزمه قبوطاً لأن عليه في قبول ذلك منقوفي بحمل التمسقة فلا يلزمه وإن وجد بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجرة المثل لم يلزمه لما ذكرناه في الزاد وإن وجد الزاد والراحلة لهما به ولم يجد رجوعه نظرتان كان له أهل في بلد لم يلزمه وإن لم يكن له أهل ففيه وجهان أحدهما يلزمه لأن البلاد كلها في حقه واحدة والثاني لا يلزمه لأنه يستوحش بالانقطاع عن الوطن والمقام في القرية فلم يلزمه وإن وجد ما يشترى به الزاد والراحلة وهو محتاج إليه ليدن عليه لم يلزمه سالا كان الدين أو مؤجلاً لأن الدين الحال على الفور والحج على التراخي فقدم عليه والمؤجل محل عليه فإذا صرف ماله في الحج لم يجد ما يرضى به الدين وإن كان محتاجاً إليه لتفقه من تلزمه تفقته لم يلزمه الحج لأن التفقه على الفور والحج على التراخي وإن احتج إليه لمسكن لأبدله من مثله أو خدام محتاج إلى خدمته لم يلزمه وإن احتج إلى النكاح وهو يخاف العنت قدم النكاح لأن الحاجة إلى ذلك على الفور والحج ليس على الفور وإن احتج إليه في بضاعة يتجر فيها يحصل منها ما يحتاج إليه للتفقه ففيه وجهان قال أبو العباس بن سريج لا يلزمه الحج لأنه محتاج إليه فهو كالسكن وأخادهم ومن أمهاتنا من قال يلزمه لأنه واجد للزاد والراحلة وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتب بها ما يكفيه لتفقه استحب له أن يحج لأنه يقدر على إسقاط الفرض بمشقة لا يكره فعلها فاستحب له إسقاط الفرض كالمسافر إذا قدر على الصوم في السفر وإن لم يكن له صنعة ويحتاج إلى مسألة الناس كره له أن يحج لأن المسألة مكرهة ولأن في المسألة تحمل مشقة شديدة فكرهوا أن كان الطريق غير آمن لم يلزمه حديث أبي أمامة ولأن في إيجاب الحج مع الخوف تفريراً بالنفس والمال وإن كان الطريق أمناً إلا أنه محتاج فيه إلى خفارة لم يلزمه لأن ما يؤخذ في الخفارة بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرة المثل في الزاد والراحلة فلا يلزمه ولا تهرشوة على واجب فلا يلزمه وإن لم يكن له طريق إلا في البحر فقد قال في الام لا يجب عليه وقال في الأملاء إن كان أكثر معاشه في البحر لم يلزمه من أمهاتنا من قال فيه قولان أحدهما يجب أن لا يطريق مسلوكة فأنشبه البر والثاني لا يجب لأن فيه تفريراً بالنفس والمال فلا يجب كالطريق المخوف ومنهم من قال إن كان الغالب منه السلام لم يلزمه وإن كان الغالب منه الهلاك لم يلزمه كطريق البر ومنهم من قال إن كان له عادة بركوبه لم يلزمه وإن لم يكن له عادة بركوبه لم يلزمه لأن من له عادة لا يشق عليه ومن لا عادة له يشق عليه وإن كان أعمى لم يجب عليه إلا أن يكون معه قائد فإن الأعمى من غير قائد كالزمن ومع القائد كالصير وإن كانت امرأة لم يلزمها إلا أن تأمن على نفسها بزوج أو محرم أو نساء ثقات قال في الأملاء أو امرأة واحدة وروى الكرايسي عنه إذا كان الطريق آمناً جاز من غير نساء وهو الصحيح لما روى عدي بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حتى توشك الظعينة أن تخرج منها

(قوله الزامة) أصل الزامة بغير يستظهر به الرجل بحمل عليه مناعه وطعامه وركوب الزامة بغير محل ولا رجل. والزمل الحمل بالفتح. والزمل بالكسر حمل البعير. وقد أزعج الحمل إذا حمله منه حديث أبي الدرداء فمن فقد محبتي لتفقد مني زملاً عظيماً يعني حلاً من العلم عظيم. والهودج مركب من مراكب النساء عليه قبة. وكذا العمارية محمل كبير مظلل يجعل على البعير من الجانبين كليهما (قوله فإن كان له أهل) لأهل ذوات المحارم وغيرهم من القرابة. وأهل الدار سكانها. والأهل أيضاً الزوجات في الحديث إذا أتى أحدكم أهله (قوله وهو يخاف العنت) أراد أن لا يؤذيه قوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم وقد يكون العنت الأثم والعنت الوقوع في أمر شاق قال الله تعالى عزير عليه ما عنتم (قوله تفريراً بالنفس) التفرير الخلف يقال غرو بنفسه إذا دخل على غير ثقة في أمر يخاف منه (قوله ومحرم) هو من قرابة المرأة من لا يحل له نكاحها بل يكون محرماً عليها وهي محرمة عليها واستشفافه من الحرام ضد الحلال (قوله توشك الظعينة أن تخرج منها بغير جوار) توشك بكسر السين أي تسرع يقال أوشك فلان يوشك أي أوشك أي أسرع البر. والتوشك هو التسرع إلى الشيء. قال جرير

إذا جهل التيم ولم يقدر به لبعض الأمراء أوشك أن يعلى

والعامة تقول يوشك بفتح الشين وهي لغة رديئة. والظعينة هي المرأة سادمت في اليهودية وأدالم نصكون فيه فلبست

بغير جوار حتى تطوف بالكعبة قال عدى فلقده رأيت الظعينة تخرج من الحبرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار ولا أنها تصير مستطبعة بما ذكرناه ولا تصير مستطبعة بغيره فإن لم يبق من الوقت ما يتمكن فيه من السير لاداء الحج لم يلزمه لأنه إذا ضاق الوقت لم يقدر على الحج فلا يلزمه فرضه

(فصل) وإن كان من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ولم يجد رحلة فظرت فإن كان قادر على المشي وجب عليه لأنه يمكنه الحج من غير مشقة شديدة وإن كان زماما لا يقدر على المشي ويشتر على الحيوان يلزمه لأن المشقة في الحيوان في المسافة القريبة أكثر من المشقة في المسافة البعيدة في السير

(فصل) وإن كان من أهل مكة وقدر على المشي إلى مواضع النساك من غير خوف وجب عليه لأنه يصير مستطبعة بذلك (فصل) ومن قدر على الحج راكبا أو ماشيا فلا فضل أن يحج راكبا لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا ولأن الركوب أعون على النساك

(فصل) والمستطيع بغيره اثنان أحدهما من لا يقدر على الحج بنفسه لمائة أو كبر وله مال يدفع إلى من يحج عنه فيجب عليه فرض الحج لأنه يقدر على أدائه الحج بغيره كما يقدر على أدائه بنفسه فيلزمه فرض الحج والثاني من لا يقدر على الحج بنفسه وليس له مال ولكن له ولد يطبعه إذا أمره بالحج فينظر فيه فإن كان الولد مستطيعا بالاداء الرحلة وجب على الأب الحج ويلزمه أن يأمر الولد أدائه عنه لأنه قادر على أدائه الحج بولده كما يقدر على أدائه بنفسه وإن لم يكن للولد مال ففيه وجهان أحدهما يلزمه لأنه قادر على تحصيل الحج بطاعته والثاني لا يلزمه لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا رحلة فالعضوب أولى أن لا يلزمه وإن كان الذي يطبعه غير الولد ففيه وجهان أحدهما لا يلزمه الحج بطاعته لأن في الولد أتما وجب عليه لأنه بضعة منه نفسه كمن نفسه وماله كماله في النفقة وغيره وهذا المعنى لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته والثاني يلزمه وهو ظاهر النص لأنه واجد لمن يطبعه فأشبه الولد وإن كان له من يجب الحج عليه بطاعته فلم يأذن له ففيه وجهان أحدهما أن الحاكم ينوب عنه في الأذن كما ينوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة والثاني لا ينوب عنه كالأذن كإن له مال ولم يجهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه وإن بذله الطاعة ثم رجع البذل ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجوز لأنه لا يجوز له أن يبدل له أن يرد لم يجهز للبذل أن يرجع والثاني أنه يجوز وهو الصحيح لأنه متبرع بالبذل فلا يلزمه الوفاء ببذل وأما إذا بذله مالا يدفعه إلى من يحج عنه ففيه وجهان أحدهما أنه يلزمه قبوله كما يلزمه قبول الطاعة والثاني لا يلزمه وهو الصحيح لأنه إيجاب كسب لا إيجاب الحج فلم يلزمه كالكسب بالتجارة

بظعينة وأصله من الظعن والظعون وهو الارتحال قال الله تعالى يوم ظعنكم ويوم أقامكم وقال عمرو بن كثوم فني قبل التفرق يا ظعينا • تخبرك اليقين وتخبرينا

(قوله بغير جوار) أي بغير خفير ولا جار وهو الذي يمنع من الظلم يقال استجار من فلان فجاره وأجاره الله من العذاب وفي القرآن يجروا ولا يجار عليه أي يمنع ولا يمنع منه (قوله ويقدر على الحيوان) الحيوان هو المشي على الأليتين أو الأربعة والركبتين يقال حيي النبي على استمحبوا إذا رخص قال الشاعر

لولا السفار وبعده من مهمه • تركتها نخبو على العرقوب

(قوله لمائة أو كبر) الزمانة المرض والزمن الذي امتد منه في العلة وطالت عليه قال الجوهري يقال رجل زمن أي مبتلى بين الزمانة (قوله فالعضوب أولى) العضوب هو الذي انتهت به العلة وانقطعت حركته مشتق من العضب وهو القطع قال في فقه اللغة إذا كان الإنسان مبتلى بالزمانه فهو زمن فإذا زاد زمنه فهو زمن فإذا أفضته فهو مقعد وإذا لم يبق فيه حركة فهو معضوب. وقال الأزهري المعضوب الذي خيلت طرفه بزمانة حتى شتت من الحركة. وأصله من عضبته إذا قطعته والعصب شبيه بالخيل. قال ويقال للشلل يصيب الإنسان في يده ورجله عضب. وقال شمر عضبت يده بالسيف إذا قطعته. ويقال لا يعضبك الله ولا يخيلك. وأنه لمعضوب الإنسان أي إذا كان عيا فدا. والزمانة كل داء ملازم زمن الإنسان فيمنعه عن الكسب كالعمى والأفعاد وشلل اليدين (قوله في تجهيز من يحج عنه) جهاز السفر بفتح وكسر. تجهيزت للسفر تهيأته وقد ذكر

﴿فصل﴾ والمستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره أن يقدمه لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات ولا نه إذا أخره عرضه للقوات والحوادث الزمان ويجوز أن يؤخره من سنة إلى سنة لأن فريضة الحج زالت سنتها فآخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج إلى سنة عشر من غير عذر فلم يجز التأخير لما أخره

﴿فصل﴾ ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات فمات قبل أن يتمكن من الأداء سقط فرضه ولم يجب القضاء وقال أبو يحيى البلخي يجب القضاء وأخرج إليه أبو اسحق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه والدليل على أنه يسقط أنه هلك ما يتعلق به الفرض قبل التمكن من الأداء فقط الفرض كماله هلك النصاب قبل أن يتمكن من إخراج الزكاة وإن مات بعد التمكن من الأداء لم يسقط الفرض ويجب فضاؤه من تركته لملكوته ويرى برودة قال أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قال حجني عن أمك ولا نه حتى تدخله النيابة لزمه في حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الآدمي ويجب فضاؤه عنه من الميقات لأن الحج يجب من الميقات ويجب من رأس المال لأنه دين واجب فكان من رأس المال كدين الآدمي وإن اجتمع الحج ودين الآدمي والتركاة لا تنسج لم فيه الأقوال الثلاثة التي أذكرناها في آخر الزكاة

﴿فصل﴾ ونحو ز النيابة في حج الفرض في موضعين أحدهما في حق الميت إذا مات وعليه حج والدليل عليه حديث برودة والثاني في حق من لا يقدر على الثبوت على الرحلة لا بمشقة غير معتادة كالزمن والشيخ الكبير والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من خثعم أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركتني شيخا كبيرا لا يستطيع أن يمشي معك على الرحلة أفأحج عنه قال نعم قالت أيسفعني ذلك قال نعم كالموت كان على أيك دين ففرضته نفعه ولأنه ليس من الحج بنفسه فناب عنه غيره كاليتيم في حج التطوع قولان أحدهما لا يجوز لأنه غير مضطر إلى الاستئابة فيه فلم تجز الاستئابة فيه كالصحيح والثاني أنه يجوز وهو الصحيح لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نقلها كالصدقة فإن استأجر من يتطوع عنه وفلنا لا يجوز لأن الحج للحاج وهل يستحق الأجرة فيه قولان أحدهما أنه لا يستحق لأن الحج قد انعقد فلا يستحق الأجرة كالصبر ورة والثاني يستحق لأنه لم يحصل له بهذا الحج منفعة لأنه لم يسقط به عنه فرض ولا حصل له به ثواب بخلاف الصبر ورة فإن هناك فمسقط عنه الفرض فأما الصحيح الذي يفسر على الثبوت على الرحلة فلا يجوز النيابة عنه في الحج لأن الفرض عليه في بدنه فلا ينتقل الفرض إلى غيره إلا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة وهو إذا أيسر وبقي فيما سواه على الأصل فلا يجوز النيابة عنه فيه وأما المريض فيعذر فيه فإن كان غير مأبوس منه لم يجز أن يحج عنه غيره لأنه لم يأس من فعله بنفسه فلا يجوز النيابة عنه فيه كالصحيح فإن خالف وأحج عن نفسه ثم مات فهل يجزئه عن حجة الاسلام فيه قولان أحدهما يجزئه لأنه لم يأس من فعله بنفسه والثاني لا يجزئه لأنه أحج وهو غير مأبوس منه في الحال فلم يجزه كالموت برأيه وإن كان مرضا مأبوسا منه جازت النيابة عنه في الحج لأنه مأبوس منه فأشبه الزمن والشيخ الكبير فإن أحج عن نفسه ثم برأ من المرض ففيه طريقان أحدهما أنه كالسألة التي قبلها وفيها قولان والثاني أنه يلزمه إعادة قول واحد لأننا بينا الخطأ في الإياس وخالف إذا كان غير مأبوس منه قلت لأننا لم نبين الخطأ لأنه يجوز أنه لم يكن مأبوسا منه ثم زاد المرض فصار مأبوسا منه ولا يجوز أن يكون مأبوسا منه ثم يصير غير مأبوس منه

﴿فصل﴾ ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال سمع رسول الله ﷺ رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال أحججت عن نفسك قال لا قال فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ولا يجوز أن يعتمر عن غيره من لم يعتمر عن نفسه فيأصلي الحج قال الشافعي رحمه الله وأكره أن يسمى من لم يحج صبر ورة لما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لا صبر ورة في الاسلام ولا يجوز أن ينقل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ولا يحج ويعتمر عن النذر وعليه فرض حجة الاسلام لأن النفل والنذر أضعف من حجة الاسلام فلا يجوز تقديمهما عليه كحج غيره على حجة فإن أحرم

(قوله من تركته) التركة هو ما يتركه الميت بعده من الميراث فعلة من الترك (قوله عن شبرمة) اسم رجل سمي بشجرة معروفة لها حبل شبه الحص ولبيك معناه الإجابة ويأتي ذكره (قوله صبر ورة) هو الذي لم يحج وكذلك رجل صبر ورة صبر وري

عن غيره وعليه فرضه انعقد احرامه لنفسه لما روى في حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قاله أحججت عن نفسك قال لا قال فاجعل منه عن نفسك ثم حج عن شربة فان أحرم بالنفل وعليه فرضه انعقد احرامه عن القرض وان أحرم عن النذر وعليه فرض الاسلام انعقد احرامه عن فرض الاسلام قياسا على من أحرم عن غيره وعليه فرضه فان أمر المصوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الاسلام فأحرم عنه انصرف الى حجة الاسلام لانه نائب عنه ولو أحرم هو عن النذر انصرف الى حجة الاسلام فكذلك النائب عنه

﴿ فصل ﴾ فان كان عليه حجة الاسلام وحجة نذر فاستأجر رجلين يحججان عنه في سنة واحدة فقد نص في الام انه يجوز وكان أولى لانه لم يقدم النذر على حجة الاسلام ومن أمحها بان من قال لا يجوز لانه لا يحج بنفسه حجبت في سنة وليس بشيء

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز الاحرام بالحج الا في أشهر الحج والدليل عليه قوله عز وجل الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والمراد به وقت احرام الحج لان الحج لا يحتاج الى أشهر فدل على انه أراد به وقت الاحرام ولان الاحرام نفسك من مناسك الحج فكان مؤقفا كالوقوف والطواف وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وهو الى أن يطالع الفجر من يوم النحر لما روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير رضي الله عنهم أنهم قالوا أشهر الحج معلومات شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فان أحرم بالحج في غير أشهره انعقد احرامه بالعمره لانها عبادة مؤقتة فاذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرهما من جنسها كصلاة الظهر اذا أحرم بها قبل الزوال فانه ينعقد احرامه بالنفل ولا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لان الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة فلا يمكن أداء الحجة الأخرى

﴿ فصل ﴾ وأما العمره فانها تجوز في أشهر الحج وغيرها لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال عمره في رمضان تعدل حجة ولا يكره فصل عمرتين وأكثري سنة لما ذكرناه من حديث عائشة رضي الله عنها

﴿ فصل ﴾ ويجوز لأفراد الحج عن العمره أو التمتع بالعمره الى الحج والقران بينهما لما روت عائشة قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فنام من أهل الحج ومنهم من أهل بالعمره ومنهم من أهل بالحج والعمره

﴿ فصل ﴾ والافراد أو التمتع أفضل من القران وقال المزني القران أفضل والدليل على ما قلناه ان المفرد أو التمتع يأتي بكل واحد من التمكن بكمال أفعاله والقارن يقتصر على عمل الحج وحده فكان الافراد والتمتع أفضل

﴿ فصل ﴾ وفي التمتع والافراد قولان أحدهما ان التمتع أفضل لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال تتمع رسول الله

ﷺ وأما كرهه لانه من كلام أهل الجاهلية ويحتمل أن يراد بذلك لا يترك أحد الحج فيكون صرورة وأما الحديث لاصرورة في الاسلام فهو ترك التكساح لانه ليس من أخلاق المؤمنين وهودين الزهبان قال النابغة

لو انما عرضت لاشمط راهب * يخشى الله صرورة متعبد

لذنا ليهجتها وحسن حديثها * وغاله رشدا وان لم يرشد

قال الأزهري كان من سنة الجاهلية ان الرجل يحدث الحديث يقتل الرجل ويلطمه ببطحاء الحرم فلاة في رقبته ويقول انصرورة فيقال له دعوى صرورة أتى بجعله وان روى في سفره برجله فلا يرضى له أحد فقال النبي ﷺ لاصرورة في الاسلام وان من أحدث حدثا أخذ به فحدثه وقال الأزهري سمي ما لم يحج صرورة لصرفه على نفقته التي يتبلغ بها الى الحج وسمى من لم ينكح صرورة لصرفه على ما ظهره وابقائه اياه (قوله فلا رفث ولا فسوق) ذكر في الصوم (قوله أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة) سمي شوالا لان العرب كانت تضرب فيه الابل فتشول أي ترفع أذنابها والنافقة اذا استبان جلها شالت بذنبها أي رفعت يقال شالت النافقة بذنبها وأشالته اذا رفعت قال النمر بن تولب يصف فرسا

جوم الشد شائله الذئاني * تحال يياض غرته امراجا

وسمي ذا التعدة لأن الناس يتعدون فيه لانتظار الحج بفتح القاف وقيل لقعودهم فيه عن الحرب وسمى ذا الحجة لأنهم يحجون فيه والكسر فيه أفصح من الفتح والفتح في الحج أفصح من الكسر (قوله عمره في رمضان تعدل حجة) أي

صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج والثاني أن الافراد أفضل لما روى جابر قال أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حجج ليس معه عمرة ولأن التمتع يتعلق به وجوب دم فكان الافراد أفضل منه كالقرآن وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإنه يحتمل أنه أراد أمر بالتمتع كما روى أنه رجع معزاً وأراد أنه أمر بجمع الدليل عليه أن ابن عمر هو الراوي وقدر روى أن النبي ﷺ أفرد بالحج

فصل والافراد أن يحج ثم يعتمر والتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من علمه والقرآن أن يحرم بهما معا فإن أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف يكره ويصير قارناً لما روى أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بالعمرة فدخل عليها رسول الله ﷺ وهي تبكي فقال لها رسول الله ﷺ أهلي بالحج وامني ما يصنع الحاج غير أن لا يطوف بالبيت ولا فصل وان أدخل عليها الحج بعد الطواف لم يجز واختلف أصحابنا في أن يأتى عليه فنهى من قال لا يجوز لأنه قد أخذ في التحلل ومنهم من قال لا يجوز لأنه قد أتى بمقصود العمرة وان أحرم بالحج وأدخل عليه بالعمرة فقيه قولان أحدهما يجوز لأنه أحد التكبيرين بخلافه على الآخر كالحج والثاني لا يجوز لأن أفعال العمرة استصغرت بأحرام الحج فلا يعد أحرام العمرة شيئاً فإن قلنا أنه يجوز فهل يجوز بعد الوقوف يعني على العتقين في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف فإن قلنا لا يجوز إذا دخل الحج على العمرة بعد الطواف لأنه أخذ في التحلل جازها بعد الوقوف لأنه لم يأخذ في التحلل وان قلنا لا يجوز لأنه أتى بالمقصود لم يجز هنا لأنه قد أتى بمقصود وهو الوقوف فإن أحرم بالعمرة فأفقد هاتم أدخل عليها الحج فقيه وجهان أحدهما ينعقد الحج ويكون فاسداً لأنه أدخل حج على عمرة فأشبه إذا كان صحيحاً والثاني لا ينعقد لأنه لا يجوز أن يصح لأنه أدخل حج على أحرام فاسد ولا يجوز أن يفسد لأن أحرامه لم يصادفه الوطء فلا يجوز إفساده

فصل ويجب على التمتع الدم لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ولا يجب عليه إلا بجمعة شروطة . أحدها أن يعتمر في أشهر الحج فإن اعتمر في غير أشهر الحج لم يلزمه دم لأنه لم يجمع بين التكبير في أشهر الحج فلم يلزمه دم كالقرودان أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وأتى بأفعالها في أشهر الحج فقيه قولان قال في القديم والإمامة يجب عليه دم لأن استدامة الأحرام بمنزلة الابتداء ولو ابتداء الأحرام بالعمرة في أشهر الحج لزمه الدم فكذلك إذا استدام وقال في الأم لا يجب عليه الدم لأن الأحرام نسك لا تتم العمرة إلا به أتى به في غير أشهر الحج فلم يلزمه دم التمتع كالتطواف . والثاني أن يحج من سقته فأما إذا حج في سنة أخرى لم يلزمه الدم لما روى سعيد بن المسيب قال كان أصحاب النبي ﷺ يعتمرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من علمهم ذلك لم يهدوا ولأن الدم إنما يجب بترك الأحرام بالحج من الميقات وهذا لم يترك الأحرام بالحج من الميقات فإنه إن أقام بمكة صارت مكة ميقاته ولزم الرجوع الى بلده وعاد فقد أحرم من الميقات والثالث أن لا يعود لأحرام الحج الى الميقات فأما إذا رجع لأحرام الحج الى الميقات فأحرم لم يلزمه الدم لأن الدم وجب بترك الأحرام من الميقات وهذا لم يترك الميقات فإن أحرم بالحج من جوف مكة ثم رجع الى الميقات قبل أن ينفذ فقيه وجهان أحدهما لا دم عليه لأنه حصل محرمان الميقات قبل التلبس بنسك فأشبهه من جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد الى الميقات . والثاني يلزمه لأنه وجب عليه الدم بالأحرام من مكة فلا يسقط بالعود الى الميقات كالتوكيد الميقات وأحرم دونه ثم عاد بعد التلبس بالنسك والرابع أن يكون من غير حاضري المسجد الحرام فأما إذا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وحاضري المسجد الحرام أهل الحرم ومن بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة لأن الحاضر في اللغة هو القريب ولا يصحكون قريباً إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة وفي الخامس وجهان وهو أنه التمتع أحدهما أنه لا يحتاج إليها لأن الدم يتعلق بترك الأحرام بالحج من الميقات وذلك يوجد من غيرية . والثاني أنه يحتاج الى نية التمتع لأنه جمع بين العبادتين في وقت أحدهما فاحتقر الى نية الجمع كالجمع بين الصلاتين فإذا قلنا بهذا ففي وقت النية وجهان أحدهما أنه يحتاج

تمامها والعدول هو الذي يعادل في الوزن والقدر أي يساويك وبما أنك (قوله أهلي بالحج) أي أحرم به وأصل الإهلال رفع الصوت عند رؤيته الإهلال ثم كثر استعماله حتى قيل لكل رفع صوته مهل ومستهل والحاج يرفع صوته بالتلبية وأما المرأة فلا يستحب لها رفع الصوت وأما إذا أحرم

أن ينوي عند الاحرام بالعمره والثاني يجوز أن ينوي بالمفرغ من العمره بناء على القولين في وقت نية الجمع بين الصلوتين فان في ذلك قولين أحدهما ينوي في ابتداء الاولى منهما والثاني ينوي بالمفرغ من الاولى

﴿ فصل ﴾ ويجب عدم التمتع بالاحرام بالحج لقوله تعالى فمن تمتع بالعمره الى الحج فاستبصر من الهدى ولان شرائط الدم انما هو جدو جود الاحرام فوجب أن يتعلق بالوجوب به وفي وقت جوارزه قولان أحدهما لا يجوز قبل ان يحرم بالحج لان الذبح فربه يتعلق بالبدن فلا يجوز قبل وجوبها كالصوم والصلاة والثاني يجوز بعد الفراغ من العمره لأنه حتى مال يجب بشيئين فلاز تقديمه على أحدهما كالزكاة بعد ملك النصاب

﴿ فصل ﴾ فان لم يكن واجدا للهدى في موضعه انتقل الى الصوم وهو صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فأما صوم ثلاثة أيام في الحج فلا يجوز قبل الاحرام بالحج لانه صوم واجب فلا يجوز قبل وجوبه كصوم رمضان ويجوز بعد الاحرام بالحج الى يوم النحر والمستحب أن يفرغ منه قبل يوم عرفة فإنه يكره للحاج صوم يوم عرفة وهل يجوز صيامها في أيام التشرى على قولين وقد ذكرناهما في كتاب الصيام وأما صوم السبعة ففيه قولان قال في حرمة لا يجوز حتى يرجع الى أهله لساروي جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وقال في الاملاء بصوم اذا أخذ في السير خارجا من مكة لقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم وابتداء الرجوع اذا ابتداء السير من مكة فإذا قلنا بهذا في الأفضل قولان أحدهما الأفضل أن يصوم بعد الابتداء بالسير لان تقديم العبادة في أول وقتها أفضل والثاني الأفضل أن يؤخر الى أن يرجع الى الوطن ليخرج من الخلاف فإن لم يصم الثلاثة حتى يرجع الى أهله لم يصوم عشرة أيام وهل يشترط التفرق بينهما فيصومهما أو لا يشترط لأن التفرق واجب بحكم الوقت وقد فات فقط كالتفرق بين الصلوات والثاني أنه يشترط وهو المذهب لان ترتيب أحدهما على الآخر لا يتعلق بوقت فم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة فإن قلنا بالوجه الاول صام عشرة أيام كمن شاء وان قلنا بالمذهب ففرق بينهما بمقدار ما وجب التفرق بينهما في الأداء

﴿ فصل ﴾ فان دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدي ولا يلزمه وقال المزني يلزمه كالتيمم اذا رأى الماء فان وجد الهدى بعد الاحرام بالحج وقبل الدخول في الصوم فهو مبني على الأقوال الثلاثة في الكفارات . أحدها ان الاعتبار بحال الوجوب ففرضه الصوم والثاني أن الاعتبار بحال الأداء ففرضه الهدى والثالث الاعتبار بأغلف الحالتين ففرضه الهدى

﴿ فصل ﴾ ويجب على القارن دم لا نحر وي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما ولانه اذا وجب على المتمتع لانه جمع بين التمسك في وقت أحدهما فلا أن يجب على القارن وقد جمع بينهما في الاحرام أولى فان لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع على ما بيناه وبالله التوفيق

﴿ باب المواقيت ﴾

مبقات أهل المدينة ذوالحليفة ومبقات أهل الشام الجحفة ومبقات أهل نجد فون ومبقات أهل اليمن

﴿ من باب المواقيت ﴾

قال الجوهري المبقات الوقت المضرب وبالفعل والموضع يقال هذا مبقات أهل الشام واليمن وهو الموضع الذي يحرمون منه يقال وقته بالتخفيف فهو موقوت اذا بين للفعل وقتا يفعل فيه أو موضعا منه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله وقت لاهل نجد) أي بين لهم موضعا لوقته احرامهم وقال في الفائق وقت الشيء ووقته اذا بين حده ومنه قوله تعالى كتابا موقوتا وفي الحديث لم يفت في الحرم أي لم يحدوا المبقات يكون الزمان والمكان فمبقات الصلاة يراد به الزمان وفي الحج يراد به المكان وأصله موقوت بالواو فان قلبت ياء لا تنكسر ما قبلها وذكرا البخاري انما سمي اليمن بمنا لانه عن يمن الكعبة وسمى الشام شام لانه عن يسار الكعبة واليسرى هي التسمية ضد اليمن وفيه ثلاث لغات شام بالهمز والفتح والمدوشام بالهمز والسكون وشام بترك الهمز (قوله قرن بالفتح) مبقات أهل نجد ومنه سمي أويس القرني هكذا ذكر في

يعلم ماروي عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال هل أهل المدينة من ذى الخليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر رضي الله عنهما وبلغني أن رسول الله ﷺ قال هل أهل اليمن من يعلم وأهل الشام من الجحفة وأهل العراق ذبقتهم ذات عرق وهل هو منصوص عليه أو مجتهد فيه قال الشافعي رحمه الله في الام هو غير منصوص عليه ووجه ماروي عن ابن عمر قال ففتح المصران أنوا عمر رضي الله عنه فقالوا ان رسول الله ﷺ حدثنا هل نجد قرنا وان اذا أردنا أن نأتي قرناش علىنا قال فانظر واحدنا هل من طريقكم قال قد علم ذات عرق ومن أصحابنا من قال هو منصوص عليه ومذهبه ما ثبت به السنن والدليل عليه ماروي جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال هل أهل المشرق من ذات عرق وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وقت لاهل العراق ذات عرق قال الشافعي رحمه الله ولو أهل أهل المشرق من العتيق كان أحب الي لأنه روى عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لاهل المشرق العتيق ولأنه أبعد من ذات عرق فكان أفضل وهذه المواقيت لاهلها ولكل من سربها من غير أهلها ماروي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الخليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن يعلم وقال هذه المواقيت لاهلها ولكل من أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان داره دون ذلك فمن حيث ينشئ ثم كذلك أهل مكه يهلون من مكه ومن سلك طريقا لامبيات فيه من برأوى حرقته اذا ساذى أقرب المواقيت اليه لان عمر رضي الله عنه لما اجتهد في ميقات أهل العراق اعتبرها ذكرناه (فصل) ومن كانت داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات وله أن يحرم من فوق الميقات ماروي عن عمر وعلى رضي الله عنهما انهما قال لا اتأماهما أن يحرم بهما من ديرة أهالك وفي الأفضل قولان أحدهما أن الأفضل ان يحرم من الميقات لان رسول الله ﷺ أحرم من ذى الخليفة ولم يحرم من المدينة ولا تماذا أحرم من يده لم يأمن أن يرتكب محظورا من الاحرام فاذا أحرم من الميقات أمان من ذلك فكان الاحرام من الميقات أفضل والثاني أن الأفضل ان يحرم من داره للموت أم ساحة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال من أهل حجة أو عمرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبه الجنة ومن كانت داره دون الميقات فبقائه موضعه ومن جاوز الميقات قاصدا الى موضع قبل مكته ثم أراد الفلك أحرم من موضعه كما اذا دخل مكته فحجته ثم أراد الاحرام كان ميقاته من مكه ومن كان من أهل مكه وأراد أن يحج فبقائه من مكه وان أراد العمره فبقائه من أدنى الحلي والأفضل أن يحرم من الجمرات لان النبي ﷺ اعتبر منها فان أخطأها فمن التعميم لان النبي ﷺ أحرم عائشة من التعميم ومن بلغ الميقات من يد الفلك لم يحجز أن يجاوزه حتى يحرم لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان جاوزه وأحرم دونه فظرتان كان له عذر بان يحشى أن يفوته الحج أو الطريق مخوف لم يعد وعليه دم وان لم يحشى شيئا لم أن يعود لانه نسيك واجب مقدور عليه فله زمة الايمان به فان لم يرجع لزمه الدم وان رجع فظرت فان كان قبل أن يتلبس بنسك سقط عنه الدم لانه قطع المسافة بالاحرام وزاد عليه فلم يلزمه دم وان عاد بعد ما وقت أو بعد ما طاف لم يسقط عنه الدم لانه عاد بعد فوات الوقت فلم يسقط عنه الدم كما لو دفع من الموقف قبل الغروب ثم عاد في غيوبة وان نذر الاحرام من موضع فوق الميقات لزمه الاحرام منه فان جاوزه وأحرم دونه كان كمن جاوز الميقات وأحرم

الصحيح وقال الصغاني الصواب في الميقات قرن بسكون الراء فاما أويس فهو منسوب الى قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد أخبرني من شاهد مسجد أويس في ردمان وذكر ان آثاره مشهورة هناك مع حسد يت يطول بدل على صفة ما ذكره الصغاني وذكر ابن الخاقط انه من جبر ودخل في بني ناجية بن مراد (قوله يعلم) يقال فيه يعلم وألم (قوله ففتح المصران) هما البصرة والكوفة والمصر البلد العظيم سمى مصر لان الناس يصرون اليه أي يجتمعون كالسمي الى المصير لانه يصير اليه الطعام والشراب ومعنى فتح المصران أي في المصران لان المسلمين ذوهم ولم يفتحوا (قوله فانظروا حذرهما) أي ياخذيهما ويغابلهما وحذاء الشيء إذا وده يقال جلس بحذاءه وحذاءه أي صار بحذاءه (قوله قبل مكه) أي نحوها وجهها (قوله جاوزه) أي تعداه الى غيره ومضى عنه يقال جاوزته وأجزته اذا خلعته وقطعته قال امرؤ القيس

فما أجزت لسانه الحي واتحى بنا بطن خيت ذي حذاف عتقل

(قوله قبل أن يتلبس بنسك) أي يدخل فيما خوذ من اللباس وقال الجوهري الناس بالامر وبالتوب ولا يست الامر بالطهنة

دونه في وجوب العود والدم لا يوجب الاحرام منه كما يوجب الاحرام من الميقات فكان حكمه حكم الميقات وان مر كافر بالميقات مرید الحق فأسلم دونه وأحرم . ولما عدا الى الميقات لم يزد عليه وقال المزي رحمه الله لا يلزمه لا من الميقات وليس هو من أهل النسك فاشبهه اذا مر به غير مرید لنفسك ثم أسلم دونه وأحرم . وهذا لا يسوغ لانه ترك الاحرام من الميقات وهو مرید للنسك فلزمه الدم كالسليم وان مر بالميقات صبي وهو محرم أو عبيد وهو محرم فبلغ الصبي أو عتق العبد ففيه قولان أحدهما أنه يجب عليه دم لانه ترك الاحرام بحجة الاسلام من الميقات والثاني لا يلزمه لانه تجاوز الميقات وهو محرم فلم يلزمه دم كالحرة البالغة فان كان من أهل مكة فخرج لاحرام الحج انى أدى الحلق وأحرم فان رجع الى مكة قبل أن يقص بعرقه لم يلزمه دم وان لم يرجع حتى وقف وجب عليه دم لانه ترك الاحرام من الميقات فاشبهه غير المكي اذا أحرم من دون الميقات وان خرج من مكة الى خارج البلد وأحرم من موضع من الحرم ففيه وجهان أحدهما لا يلزمه الدم لان مكة والحرم في الحرمه سواء والثاني يلزمه وهو الصحيح لان الميقات هو البلد وقد تركه فلهذا الدم وان أراد العمد وأحرم من جوف مكة فظرت فان خرج الى أدنى الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم لانه دخل الحرم محرماً فاشبهه اذا أحرم من الحل وان طاف وسعى ولم يخرج الى الحل ففيه قولان أحدهما لا يعتد بالطواف والسعي عن العمد لانه لم يقصد الحرم بالحرام فلا يعتد بالطواف والسعي والثاني أنه يعتد بالطواف وعابه دم لترك الميقات كغير المكي اذا تجاوز ميقات بلده غير محرم ثم أحرم ودخل مكة وطاف وسعى والله أعلم

باب الاحرام وما يحرم فيه

اذا أراد أن يحرم فاستحب أن يغتسل للاروى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اغتسل لاحرامه وان كانت امرأة حائضاً ونفساء اغتسلت للاحرام لما روى القاسم بن محمد ان أسماء بنت عيسى ولدت لمحمد بن أبي بكر رضي الله عنهما بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله ﷺ فقال مروها فغفقت لم تلهل ولا تغسل براد للنسك فاستوى فيه الحائض والطاهر ومن لم يجد الماء فليمسح بغيره لانه غسل مشروع فانتقل منه الى التيمم عند عدم الماء كغسل الجنابة قال في الامم يغتسل لسبعة مواطن للاحرام وللدخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بزدلفة ولرمي الجمار الثلاث لان هذه المواضع تجتمع لها الناس فاستحب لها الاغتسال ولا يغتسل لرمي جرة العقبة لان وقته من نصف الليل الى آخر النهار فلا يجتمع لها الناس في وقت واحد وأضاف اليها في تقديم الغسل للطواف الزياره وطواف الوداع لان الناس يجتمعون فيها ولم يستحب في الجديد لان وقتها متفرق فلا يفتق اجتماع الناس فيها

فصل ثم تجرد عن الخط في ازار ورداء أبيضين وفضلين لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ليحرم أحدكم في ازار ورداء وتعين والمستحب أن يكون ذلك بياضاً لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفتموا فيها ما توكم والمستحب أن يطيب في بدنه لمسا وتغتسل في بدنه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قالت كنت أطيب رسول الله ﷺ لاحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت ولا يلزمه به لانه ربما نزع الغسل فيطرده على بدنه فتجب به الفدية والمستحب أن يصلي ركعتين لما روى ابن عباس وجابر رضي الله عنهم أن النبي ﷺ صلى في ذي الحليفة ركعتين ثم أحرم وفي الأفضل قولان قال في القديم الأفضل أن يحرم ركعتين لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة وقال في الأم الأفضل أن يحرم اذا انبعث به راحلته ان كان راكباً واذا ابتداء بالبركان كان راجلاً لما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال اذا رحمتم الى منى فتوجهوا فاهلوا بالحج

(قوله من جوف مكة) أي داخلها وباطنها وأمله جوف الانسان وهو بطنه ضد الخارج

باب الاحرام وما يحرم فيه

اشتقاق الاحرام من الحرام ضد الحلال وذلك لما فيه من تحريم المحظورات على الحاج التي تجعل تغيره (قوله ولدت بالبيداء) هي قرية قريبة من المدينة اسمها عيم . والبيداء هي القرية التي تبتدئ منها أي نهلكه دير الصلاة ذكر وهو مشتق من أدبر اذا ولى (قوله في دير كل صلاة) أي آخرها ودبر كل شيء آخره يخفف ويتقل . يقال فلان لا يصلي الصلاة الا دبراً بالفتح في آخر وقتها (قوله انبعث به راحلته) أي سارته . وانبعث في السير أي اسرع . قال الجوهرى بعث الناقة أمرتها

ولأنه إذا جاز مع السجود أو في قوله فعليه وإذا جاز في سجده لم يوافق قوله فعليه فكان ما قلناه أولى وينوي الإحرام ولا يصح الإحرام إلا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ولا تعبدوا محضه فلم يصح من غير نية كالصوم ويأتي نقل الخلف عن السلف فإن اقتصر على النية ولم يلب أجزاءه وقال أبو اسحق وأبو عبد الله الزهري لا ينعقد إلا بالنية والتلبية كالاتفاق إلا بالنية والتكبير والمذهب الأول لأنها عبادة لا يجب النطق في آخرها فلم يجب النطق في أولها كالصوم وله أن يعين ما يحرم به من الحج والعمرة لأن النبي ﷺ أهل بالحج فإن لم ينسك ونوى غيره انعقد ما نواه لأن النية في القلب وله أن يحرم إحراما مبهما لما روى أبو موسى قال قدمت على رسول الله ﷺ فقال كيف أهلت قال قلت لبيك بأهللال كاهلال النبي ﷺ فقال أحسنت وفي الأفضل قولان قال في الأم التعيين أفضل لأنه إذا عين عرف ما دخل فيه والثاني أن الإبهام أفضل لأنه أحوط فانه ربما عرض مرض أو إحصار فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه فإن عين انعقد بما عينه والأفضل أن لا يذكر ما أحرم به في تليته على المنصوص لما روى نافع قال سئل ابن عمر أصح أحدنا حجبا أو عمرة فقال أكتبون الله بما في قلوبكم إنما هي نية أحدكم ومن أحببنا من قال الأفضل أن ينطق به لما روى أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بحجبة وعمرة ولأنه إذا نطق به كان أبعد من السهو فإن أبهم الإحرام جاز أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة لأنه يصلح لما يصرف إلى ما شاء منهما فإن قال أهلا كاهلال فلان انعقد إحرامه بما عقد به فلان إحرامه فإن مات الرجل الذي علق أهلاله بأهلاله أو جن ولم يعلم ما أهل به لزم أن يقرن بسقط ما لزمه بيقين فإن بان أن فلانا لم يحرم انعقد إحراما مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة لأنه عقد الإحرام علق عين النسك على إحرام فلان فإذا سقط إحرام فلان بقي إحرامه مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة وإن أحرم بحجبتين أو بعمرتين لم ينعقد الإحرام بهما لأنه لا يمكن المضي فيهما وينعقد بأحدهما لأنه يمكن المضي في أحدهما قال في الأم إذا استأجره رجلان للحج فأحرم بهما انعقد إحرامه عن نفسه لأنه لا يمكن الجمع بينهما ولا تقديم أحدهما على الآخر فتعارضوا وسقطا وبقي إحرام مطلق فانعقد له قال ولو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عنه وعن نفسه انعقد الإحرام عن نفسه لأنه تعارض التعيين فسقطا وبقي مطلق الإحرام فانعقد له وإن أحرم بنفسك معين ثم نسبته قبل أن يأتي بنفسك ففيه قولان قال في الأم يلزمه أن يقرن لأنه شك لحقه بعد الدخول في العبادة فيبني فيه على اليقين كما لو شك في عدد ركعات الصلاة وقال في التقديم يتحرى لأنه يمكنه أن يدرك بالتحرى فيشعري فيه كالقبلة فإذا قلنا يقرن لزمه أن ينوي القرآن فإذا قرن أجزاء ذلك عن الحج وعن يجزئه عن العمرة أن قلنا يجوز ادخال العمرة على الحج أجزاءه عن العمرة أيضا وإن قلنا لا يجوز ففيه وجهان أحدهما لا يجزئه لأنه يجوز أن يكون أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة فلم يصح وإذا شك لم يسقط الفرض والثاني أنه يجزئه لأن العمرة إنما لا يجوز ادخالها على الحج من غير حاجة وهما به حاجة إلى ادخال العمرة على الحج والمذهب الأول وإن قلنا أنه يجزئه عن العمرة لزمه الدم لأنه قارن وإن قلنا لا يجزئه عن العمرة فهل يلزمه دم فيه وجهان أحدهما لادم عليه وهو المذهب لأننا لم نحكم له بالقران فلا يلزمه دم والثاني يلزمه دم لجواز أن يحكم قارنا فوجب عليه الدم احتياطا وإن نسي بعد الوقوف وقبل طواف القدوم فإن نوى القرآن وعاد قبل طواف القدوم أجزاء الحج لأنه إن كان حاجبا أو قارنا فقد انعقد إحرامه بالحج وإن كان معتمرا فقد أدخل الحج على العمرة قبل طواف العمرة فصح حجه ولا يجزئه عن العمرة لأن ادخال العمرة على الحج لا يصح في أحد

أبهم الإحرام فذكر (١) (قوله عبادة محضة) أي خالصة وكل شيء أدخلته فقد محضته وقد ذكر الخلف عن السلف ذكر أيضا (قوله إحراما مبهما) الإحرام المبهم الذي استبهم ولم يعرف من أبهم الباب أغلقته . واستبهم الكلام استغلق ونههم أضاف عن أبي زيد . ومنه الفرس البهم وهو الذي يخالف لونه لون آخر (قوله تعارض التعيينان) يقال عارضه أي جانبوه وعاد عنه . قال وقد عارض الشعراء سهيل كأنه قريع هجان عارض الشول حافره

ولعل معنى تعارض أي تجانيا وتباعدا أو تخلفا أن يكون معادك أردنا أن نوجب حكم أحدهما اعترض الآخر لضعفه وأصله التقايع والاعتراض يقال عارض ل دون حاجتي عارض يمنعني قال الجوهري عارضته في المسير أي سرت حباله . وعارضته

الوقوف في الآخر ما يقف بعرفة فإذا وقف بعرفة لم يصح فلم يجزه وإن نسي بعد الطواف القدوم وقبل الوقوف فإن قلنا إن ادخال العمرة على الحج لا يجوز لم يصح له الحج ولا العمرة لأنه يحتمل أنه كان معتمرا فلا يصح ادخال الحج على العمرة بعد الطواف فلم يسقط فرض الحج مع الشك ولا تصح العمرة لأنه يحتمل أن لا يكون أحرم بها أو أحرم بها على حج فلا يصح وإن قلنا أنه يجوز ادخال العمرة على الحج لم يصح له الحج لجواز أن يكون أحرم بالعمرة وطاف لها فلا يجوز أن يدخل الحج عليها ونصح له العمرة لأنه أدخلها على الحج قبل الوقوف فإن أراد أن يجزئه الحج طاف وصلى لعمركه ويحلق ثم يحرم بالحج ويجزئه لأنه إن كان معتمرا فقد حل من العمرة وأحرم بالحج وإن كان حائجا أو قارنا فلا يضره تجديد الأحرام بالحج ويجب عليه دم واحد لأنه إن كان معتمرا فقد حل في وقته وصار بمنعها فعليه دم التمتع دون دم الحلاق وإن كان حائجا فقد حل في غير وقته فعليه دم الحلاق دون دم التمتع وإن كان قارنا فعليه دم الحلاق ودم القران فلا يجب عليه دمان بالشك ومن أصحابنا من قال يجب عليه دمان احتياطا وليس بشيء.

فصل ويستحب أن يكثّر من التلبية وبلي عند اجتماع الرقاق وفي كل معود وهبوط وفي ادبار الصلوات وأقبال الليل والنهار لما روى جابر قال كان رسول الله ﷺ يلبى إذا رأى ركبا أو صعد أكمة أو هبط واديا وفي ادبار المكتوبة وآخر الليل ولأن في هذه المواضع ترفع الأصوات ويكثر الضجيج وقد قال النبي ﷺ أفضل الحج العج والنسج ويستحب في مسجد مكه وبني وعمرات وفيها عداها من المساجد قولان قال في القديم لا يلبى وقال في الجديد يلبى لأنه مسجد بني للصلاة فاستحب فيه التلبية كالمساجد الثلاثة في حال الطواف قولان قال في القديم يلبى ويخفض صوته وقال في الام لا يلبى لأن للطواف ذكرا يختص به فكان الاشتغال به أولى ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال جاءني جبريل عليه السلام فقال يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعار الحاج وإن كانت امرأة لم ترفع الصوت بالتلبية لأنه يخاف عليها الافتان.

فصل والتلبية أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتسعة لك والشكر لك لا شريك لك لما روى

بمثل ما صنع أي أتيت إليه بمثل ما أتى قد كرنا ان التحري بذل المجهود (قوله عند اجتماع الرقاق) هو جمع رفقة والرفقة الجماعة ترافقهم في سفرهم والرفقة بالكسر مثله وأجمع رفاق. يقول منذرافقة وترافقنا في السفر. والرفيق المرافق وأجمع الرفقاء فإذا تفرقت ذهب اسم الرفقة ولا يذهب اسم الرفيق وهو أيضا واحد وجمع مثل الصديق قال الله تعالى وحسن أولئك رفيقا وسمى رفيقا لأنه يرفق بصاحبه ويصلح أمره من الرفق ضد الخرق والعنف. وقد رفق به رفق ويقال أيضا ترفقته أي رفقته ذكره الجوهري (قوله وفي كل معود وهبوط) يقتضيه الصاد والطاء وهما ضدان اسم للكان الذي يصعد فيه ويهبط منه وهو العتبة وبالضم المصدر قال الله تعالى سأرفعه صعودا أي مشقة من العذاب ويقال هو جبل في النار (قوله إذا رأى ركبا) هم القوم الذين ركبوا على الأبل خاصة في السفر وهم العشرة فافوقها والركبة بالتحريك أقل من الركب (قوله العج والنسج) العج رفع الصوت بالتلبية. وقد عجم عجم عجيحا. وعجم عجم أي صوت ومضاعفته دليل على التكرير. والنسج سيلان دماء المني من قوله تعالى ما تشاءون أي سائلا ومطر يحتاج إذا انصب جدا وأتانا الوادي بشجيج أي بسبله ومنه حديث المستحاضة إنما أتج ثوبا (قوله لبيك اللهم لبيك) قال الفراء معنى لبيك أنا مقيم على طاعتك ونسب على المصدر من ألب بالسكان إذا أقام به ولزمه. ويقال كلن حقه أن يقال لبيك فتنى على التأكيد أي الباباك بعد الباب وإقامة بعد إقامة. وقال الخليل هذا من قولهم دار فلان تلب دارى أي تحاذيها أي أنا مواجهاك بما يجب إجابتك والباء للثنية وقيل أصله لب فاستقلوا الجمع بين ثلاث بآت فأبدلوا من الأخيرة ياء كما قالوا نظمت وأصله نظمت وفيه أربعة معان الإقامة وال لزوم كما قال الفراء والثاني المواجهة أي التجائي وقصدى اليك كقَالَ الخليل والثالث إخلاصي لك يارب من قولهم حسب لباب أي خالص. والرابع محبتي لك من قولهم امرأة لبة إذا كانت محبة لولدها عاطفة عاينه. ومعنى سعديك اسعاد بعد اسعاد من المساعدة والرفقة على الشيء (قوله ان الحمد والتسعة لك) يروي بصكران وفتحها قال ثعلب

ابن عمر رضي الله عنهما ان تلبية رسول الله ﷺ ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال الشافعي رحمه الله فان زاد على هذا فلا بأس لما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يزيد فيها ليبيك وسعد بك والخبر كله بيدك والرغبة اليك والعمل واذا رأى شيئاً يعجبه قال ليبيك ان العيش عيش الآخرة لما روي أن النبي ﷺ كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فقال ليبيك ان العيش عيش الآخرة والمستعجب اذا فرغ من التلبية أن يصل على النبي ﷺ لانه موضع شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكر الرسول ﷺ كالأذان ثم يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعذ برحمته من النار لما روي خزيمة بن ثابت رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ اذا فرغ من تليته في حجة أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار ثم يدعو بما أحب

(فصل) واذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الحذق ومحله ويحرم عليه حلق شعر سائر البدن لانه حلق ينظف به ويرفقه فلم يحز كحلق الرأس ويجب به الفدية لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدى من صيام أو صدقة أو نسك ولما روي كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال لعلي إذا كان هوام رأسك فقلت نعم يا رسول الله فقال احلق رأسك وصم ثلاثاً أيام أو اطعم ستين مسكينا أو انك شاة ويجوز له أن يحلق شعر الحلال لان نفعه يعود الى الحلال فلم يمنع منه كالأرءاء أن يعممه أو يطليه

(فصل) ويحرم عليه أن يقلم أظفاره لأنه جزء ينمى وفي قطعه ترفية وتنظيف فممنع الاحرام منه كحلق الشعر ويجب به الفدية قياساً على الحلق

(فصل) ويحرم عليه أن يستر رأسه لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي خرج من بيته لا تخمر وارأسه فانه يبعث يوم القيامة مليهاً ويجب به الفدية لانه فعل محرم في الاحرام فتعلق به الفدية كالحلق ويجوز أن يحمل على رأسه مكناً لانه لا يقصد به الستر فلم يمنع منه كالأمتع الحديث من حل المصحف في عيبة المناع حين لم يقصد حل المصحف ويجوز أن يترك يده على رأسه لانه يحتاج الى وضع اليد على الرأس في المسح فعني عنه ويحرم عليه لبس القميص لما روي ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في المحرم لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف

الاختبار كسران وهو أجود من معنى الفتح لأن الذي يكسر ان يذهب الى ان الحمد والنعمة لك على كل حال والذي يفتحها يذهب الى أن المعنى ليبيك لأن الحمد لك أي ليبيك لهذا السبب قال أهل العلم بالعربية لانه اذا قل ليبيك فقد تم كلام الملقى على قوله ليبيك ومعناه أي ليبيك لانه لا فعل فعلته من الجليل بل حب الإقامة على طاعتك لا سبب ولا لطلب مجازاة بل ابتداء ان الحمد والنعمة لك. واذا فتح صارت أي أي للعلة فيكون المعنى ليبيك لأجل عظيم ما دفع بليته فصارت التلبية في مثابة شيء لا مجردة ومعنى الكسر مجرد لانه تعالى هو المحمود على كل حال يستحق الحمد لنفسه وذاته. وقال محمد بن الحسن الكسري ثناء والفتح صفة تعود الى هذا. ويجوز رفع النعمة على الابتداء والخبر وجران محض أي أما الحمد والنعمة لك قال ابن الأنباري وان شئت جعلت خبران محذوفاً قال وعلى هذا فوضع ان الخفض عند الكسائي باخبار الخافض والنصب عند الفراء بحذف الخافض في تلبية ابن عمر والرغبة اليك والعمل قال ابن الكسبي الرغبي والرغبة كأن المعنى والسما والفاء وقال غيره يقال رغبت في شيء ورغبت كما يقال شكوى (قوله والناس يصرفون عنه) فيعروا بان فتح الياء وكسر الزاء وضم الياء وفتح الزاء فن قال يصرفون بفتح الياء فعناء ينحرفون عنه وأسقط المفعول أو ينقلبون وينصرفون بأنفسهم وذلك لكثرة همهم ورا كهم عليه ومن قال بالضم فهو لما لم يسم فاعله أي يغلبون فيمضون لأنهم (قوله ويرفقه) أي يشتمم والرفاقية النعمة بالفتح يقال هو في رفاقية من العيش أي سعة وفي الحديث انه نهى عن الارتقاء وهو التدخين والتزجيل كل يوم يقال رفاقته ورفاقية على فعالية ورفقته. وقصر فت الابل ترفقه بالفتح رفاقاً ورفقها اذا وردت الماء كل يوم (قوله وانك شاة) أي اذا حج والبيكة الذي يجهق وقد ذكر (قوله تقليم الأظفار) هو قطعها والقلامة ما سقط منها ومنه سمي القلم لأنه يقطع (قوله لا تخمر وارأسه) أي لا تغطوه والتخمر النقطة ومنه الحديث لا تحرنه ولو يعود. وسميت الخمر لتغطيتها العقل وقد ذكر (قوله حل على رأسه مكناً) هو شبه الزبديل يسع خمسة عشر صاعاً قال الجوهري (قوله ولا البرنس) قال في الصحاح البرنس

الاثنان لا يجدن عليهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامسه ورسى أو زعفران وتجب به الفدية لانه فعل محظور في الاحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق أو الجلود أو البود أو الورق ولا فرق بين أن يكون مخيطا بالأبرة أو ماصقا بعضه إلى بعض لانه في معنى المخيط والعباءة والمراعاة كالقميص فيما ذكرناه لانه في معنى القميص ويحرم عليه لبس السراويل لحديث ابن عمر رضي الله عنه وتجب به الفدية لما ذكرناه من المعنى والتبائن واليران كالسراويل فلما ذكرناه لانه في معنى السراويل وان شق الازار وجعل له ذيلين وشدهما على ساقيه لم يحز لانهما كالسراويل وما على الساقين كالبابكين ويجوز أن يعقد عليه ازاره لان فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ولا يعقد الرداء عليه لانه لا ساجدة به اليه وله أن يفرز طرفه في ازاره وان جعل لازاره حجرة وأدخل فيها التسكة وأترز به جاز وان أترز وشده فوقه فكفجاز قال في الاملاء وان زرته أو غطاه أو شوكه لم يحز لانه يصير كالخيط وان لم يجد ازارا جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال من لم يجد ازارا فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين فان لم يجد رداء لم يلبس القميص لانه يمكنه أن يرتدي به ولا يمكنه أن يرتز بالسراويل فان لبس السراويل ثم وجد الازار لزمه خلعه ويحرم عليه لبس الخفين ما خبر وتجب به الفدية لما ذكرناه من القياس على الخلق فان لم يجد نعلين لبس الخفين بعد ان يقطعهما من أسفل الكعبين للخبر فان لبس الخف مقطوعا من أسفل الكعب مع وجود النعل لم يحز على النصوص وتجب عليه الفدية ومن أصحها ما من قال يجوز ولا فدية عليه لانه قد صار كالنعل بدليل انه لا يجوز المسح عليه وهذا خلاف المنصوص وخلاف السنة وما ذكره من المسح لا يصح لانه لو لم يحز المسح الا انه يترفع به في دفع الحر والبرد والأذى ولانه يبطل بالنفض الخرق فانه لا يجوز المسح عليه ثم يمنع من لبسه ويحرم عليه لبس القفازين وتجب به الفدية لانه ملبوس على قعر العضو فأشبه الخف ولا يحرم عليه ستر الوجه لقوله ﷺ في الذي خر من بصره ولا تخمر وارأسه غص الرأس بالنهي ويحرم على المرأة ستر الوجه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب ومامسه الورس والزعفران من الثياب وليلبسن بعد ذلك ما خبر من أثواب الثياب من معصر أو خرا أو حتى أو سراويل أو قميص أو خف وتجب به الفدية قياسا على الحلق ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن ستر الرأس الا بستره لانه لا يمكن ستر الرأس الا بستره فعني عن ستره فان أرادت ستر وجهها عن الناس سدت على وجهها شيئا لا يباشر الوجه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمات فاذ اعدوا سدت احدانا جلبابها من رأسها على وجهها فاذا جاؤونا كشفنا ولان الوجه من المرأة كالرأس من الرجل ثم يجوز للرجل ستر الرأس من الشمس بالابضع عليه فكذلك المرأة في الوجه ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل والخف لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ولان جميع بدنها عورة الا الوجه والكفين فجاز لها ستره لما ذكرناه وهل يجوز لها لبس القفازين فيه قولان أحدهما انه يجوز لانه عضو يجوز لها ستره بغير الخيط فجاز لها ستره بالخيط كالرجل والثاني لا يجوز للخبر ولانه عضو ليس بعورة منها فتعلق به حرمة الاحرام في اللبس كالوجه

(فصل) ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه وبدنه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا

فلنسوة طويلا وكان النساء يلبسونها في صدر الاسلام. وقال تيرنس الرجل اذا لبسه كذا ذكره الجوهري وقال القلي هو مثل القباء الا ان فيه شيئا يكون على الرأس وقال الزمخشري كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجة أو قطار فهو برنس (قوله القباء) (١) محمود معروف وهو قميص مقدمه مفرج يشد بازرا وأول من لبسه سليمان عليه السلام. والمراغة مثل القميص الا انها ضيقة الكعبين والتبائن سراويل قصيرة يبلغ الفخذين وقد ذكر واليران مثل الخف يلبس في القدمين حتى يبلغ الفخذ وقد ذكر اليابكين هما ساق السراويل. التسكة بالشد يد ولا يخفف بدليل جمعها على تسكك (قوله وان زرته) أي جعل له ازارا. وشوكه خاله بالشوك فذكرنا انه لا يجوز أن يقال يتزولا أثر بالشد يد لان الهمة لا تدغم في التاء ولكن يقال يأتز ويأتز وهو اقتعل من الازار (قوله ولا يلبس القفازين) القفاز بالضم والتشديد شئ يلبس في اليدين وقد ذكر في ستر العورة (قوله سدت) أي أسبلت يقال سدل ثوبا به يسهل بالضم أي أرخاه. وشعر مسدل (قوله جلبابها) هي الملحقة التي تنغطي بها. قال :

(١) الموجود في الشرح العباءة والمراعاة ولم يذكر القباء

نليس من الثياب مامسورس أوزعفران ونجب به الفدية قياسا على الملقى ولا يلبس ثوبا يمسح به الطيب ولا ثوبا مصوغا بالطيب ويجب به الفدية قياسا على مامسه الورس والزعفران وان علق بحقه طيب وجبت به الفدية لانه ملبوس فهو كالثوب ويحرم عليه استعمال الطيب في بدنه ولا يجوز أن يأكله ولا أن يكتحل به ولا يستعط به ولا يحتقن به فان استعماله في شيء ممن ذلك لم يمتد الفدية لانه اذا وجب ذلك فيما يستعمله بالثياب فلا يجب فيما يستعمله بيده أو لحيته وان كان الطيب في طعام نظرت فان ظهر ذلك في طعامه أو راحته لم يجز كونه ونجب به الفدية وان ظهر ذلك في لونه وصيغ به اللسان من غير ضم ولا راحة فغدت في المختصر الأوسط من الخبز لا يجوز وقال في الام والاملاء يجوز قال أبو اسحق يجوز قول واحد أو تأول قوله في الأوسط على ما اذا كانت له راحة ومنهم من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز لأن القولين أحدي صفات الطيب فخرج من استعماله كالطعم والراحة والثاني يجوز وهو الصحيح لأن الطيب بالطعم والراحة

(فصل) والطيب كل ما يطيب به ويتخل منه الطيب كالسك والكافور والعود والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران وفي الریحان الفارسی والمرزنجوش والبنوفر والرجس قولان أحدهما أنه يجوز شمه للمباري عن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن المحرم بدخل البستان قال نعم ويشم الرجحان ولأن هذه الاشياء لها رائحة اذا كانت رطبة فاذا جفت لم يكن لها رائحة والثاني لا يجوز لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران وأما البنفسج فقد قال الشافعي رحمه الله ليس بطيب فمن أصحابنا من قال هو طيب قول واحد لأنه يشم رائحته ويتخذ منه الدهن فهو كالورد وتأول قول الشافعي على الربيب بالسكر ومنهم من قال ليس بطيب قول واحد لأنه يراد بالندارى ولا يتخذ من يابسه طيب ومنهم من قال هو كالرجس والريحان وفيه قولان لأنه يشم رطبه ولا يتخذ من يابسه طيب وأما الأترج فإنه ليس بطيب لأنه يراد لكل فهو كالنخاع والسفرجل وأما العصفور فإنه ليس بطيب لقوله صلى الله عليه وسلم وليليس ما أحيين من العصفور ولا تبرد اللون فهو كالليل والحناء ليس بطيب لما روي أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخبذن بالحناء وهن محرمات ولا تبرد اللون فهو كالعصفور ولا يجوز أن يستعمل الادهان المطيبة

• مشى العناري عليهن الجلابيب • (قوله ولا يستعط بالطيب ولا يحتقن) الاستعاط ادخال الدواء في الأنف والبنوفر والرجس هذه اشجار طيبة الريح فأما الياسمين فهو دقيق الأغصان تضرب خضرته الى السواد دقيق الورقة زهر أبيض مستدق. وأما المرزنجوش ينقع الرائحة والرائحة يقال له البردقوش فهو الازراب وهو بالفارسية اسم القار لأن أدنيه تشبه ورقه وأما اللشوفر فشجر ينبت في الماء الزاكد له ورق عراض كبير يعلو فوق الماء فيقطبه وهو شجر يشم زهره ويتخذ منه الدهن ومن يابسه الطيب كالورد الذي منه المرة التي يطيب بها لونه أصفر يتفتح زهره اذا طلعت الشمس فاذا غربت انضم وقد وصفه ابراهيم بن المهدي فأجاب بقوله:

رأيت في البركة لشوفرًا • فقلت لم غبت وسط البرك • فقال لي غبت في أدنى • وصادني دعيج الصبا بالشرك
فقلت ما بال اصفرار بدا • عابك حتى شئت غمرك • فقال لي ألوان أهل الهوى • صفرو ولودفت الهوى مفرك
وقال الآخر
وبركة زهو بلينوفر • ونشره يشبه نشر الحبيب
نهاره يضحك عن مقلة • حتى اذا الشمس دنت للغيب
أطبق بجفنيه على عينه • ووغاض في البركة خوف الرقيب

وفيه لغات يقال لشوفر بالنون وبنوفر واللام المفتوحين وفتح النون الأخيرة وضمها والرجس له زهر أصفر وظاهره أبيض في وسطه سواد تشبه بالعيون وهو شجر ليس بالكثير ورفه كورق البصل له عمود في وسطه أجوف مثل ساق البصل الذي يطلع في رأسها. والريحان الفارسي هو الذي تسميه بعض العامة في اليمن الشقر و يسمى بهامة الحباقي وأما البنفسج فهو نبات كالخشب طيب الريح له زهر أحمر يضرب الى السواد وهو نافع بنفسه ودهنه يربط الدماغ ويزيل النشوة (قوله الربيب بالسكر) هو أن يؤخذ زهره ويترك مع اللوز المقشر أربعين يوما ثم يزال عنه بعدما يبس وقد صارت رائحته مع اللوز ثم يدق اللوز فيعصر فذلك الدهن البنفسج. والورد الربيب بالسكر يعمل هكذا سواء نافع لوجع القلب قال الأزهري

فإن أخذته منك بالاختلاف ما منع أخذه لخلق الغير لم يملكه بالاختلاف من غير أنه كالأصيب مال غيره وإن كان الصيد لأدبى ويجب رده إلى مالكه وإن كان من المباح وجب إرماله في موضع يمنع على من يأخذه لأن ما حرم أخذه لخلق الغير إذا أخذه وجب رده إلى مالكه كالمقصود فإن هلك عنده وجب عليه الجزاء لأنه مال حرم أخذه لخلق الغير فضمنه بالبدل كالأدبى فإن خاص صيدا من فم سبع قد أوقعت في يده لم يضمنه لأنه قصد الصلاح قال الشافعي رحمه الله ولو قيل يضمن لأنه تلف في يده كان محتملا ويحرم عليه قتله فإن قتله عمدا وجب عليه الجزاء لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم فإن قتله خطأ وجب عليه الجزاء لأن ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه كالأدبى ولأنه كفارة يجب بالقتل فاستوى فيها الخطأ والعمد ككفارة القتل فإن كان الصيد مملوكا لأدبى وجب عليه الجزاء أو القيمة وقال الزبي لا يجب الجزاء في الصيد المملوك لأنه يؤدي إلى إيجاب بدلين عن متلف واحد والدليل على أنه يجب أنه كفارة يجب بالقتل فوجب بقتل المملوك ككفارة القتل ويحرم عليه جرحه لأن ما منع من إتلافه لخلق الغير منع من إتلاف أجزائه كالأدبى وإن أتلّف جزء آمنه ضمت به الجزاء لأن ما ضمن جميعه بالبدل ضمن أجزأه كالأدبى ويحرم عليه تنفير الصيد لقوله ^{في مكة} لا ينفر صيدها وإذا حرم ذلك في صيد الحرم وجب أن يحرم في الأحرام فإن نفره فوقع في يتر فهلك أو نهشته حية أو كنه سبع وجب عليه الضمان لما روي أن عمر رضي الله عنه دخل دار الندوة فعلق رداءه فوق عليه طير فخاف أن ينحبه فطيره فنهسته فحبه فقال طير طردته حتى نهشته الحية فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فكتموا عليه بشا قولا أنه هلك بسبب من جهته فاشبهه إذا حفر له ثرا ونصبله أحبولة فهلك به أو يحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو اعارة آلة لأن ما حرم قتله حرمت الاعانة على قتله كالأدبى وإن أعان على قتله بدلالة أو اعارة آلة فقتل لم يلزمه الجزاء لأن ما يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة على إتلافه كالأدبى ويحرم عليه أكل ما صيد له لما روي جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصيد حلال لكم ما لم تصيدوا أو يصد لكم ويحرم عليه أكل ما أعان على قتله بدلالة أو اعارة آلة لما روي عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في قوم عزمين وهو حلال فابصر حمار وحش فاغتلس من بعضهم سوطا فضر به حتى صرعه ثم ذبحه وأكل هو وأصحابه فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل أشار إلي أحد منكم قالوا لا قال فلم ير بأصحابه بأسا فإن أكل ما صيد له أو أعان على قتله فله يجب عليه الجزاء فيه قولان أحدهما يجب لأنه فعل محرم بحكم الأحكام فوجب فيه الكفارة كقتل الصيد والثاني لا يجب لأنه ليس بتمام ولا بأثر إلى النية فلا يضمن بالجزاء كالشجر اليابس والبعض المنفر فإن ذبح صيدا حرم عليه أكله لأنه إذا حرم عليه ما صيد له أو دل عليه فلا ينحرم ما ذبحه أو دل على غيره فيه قولان قال في الجديد يحرم لأن ما حرم على الذابح أكله محرم على غيره كذبيحة الجوسي وقال في القديم لا يحرم لأن من حل بذكائه غير الصيد حل بذكائه الصيد كالحلال فإن أكل ما ذبحه لم يضمن بالأكل لأن ما ضمنه بالقتل لم يضمنه بالأكل ككساة الغير ويحرم عليه أن يشترى الصيد أو يتبته لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فردّه عليه فلما رأى ما في وجهه قال إن الله نزلني عليك الأناحر ولم يصب بملك به الصيد فلم يملك به مع الأحرام كالاصطياد فإن مات من برئه وله صيد ففني وجهان أحدهما لا يرثه لأنه سبب للملك فلا يملك به الصيد كالبيع والهبه والثاني أنه يرثه لأنه يدخل في ملكه بغير قصد وملك به الصبي والجنون جاز أن يملك به المحرم الصيد وإن كان في ملكه صيد فأحرم فيه قولان أحدهما لا يرثه وله ملك فلا يرثه بالأحرار كملك البضع والثاني يرثه ولعمدة لأنه معنى لا يراد بالبقاء يحرم على المحرم ابتداءه فخرمت استدامته كبس الخيط فإن قلنا أنه لا يرثه وله ملكه جاز له بيعه وهبته ولا يجوز له قتله فإن

الغزال فليهرق دما أو أراق وهرق تبدل الحاء من الهمزة ويجوز أن كان الحاء وفتحها وقد مضى مستقصى (قوله الجزاء) الجزاء قضاء الحق قال الله تعالى يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى والتجزي المتقاضى كأنه يقضى ما وجب عليه من إتلاف الصيد (قوله دار الندوة) سميت بذلك لأنهم كانوا يندون أي يجتمعون للشاوره وهي كالندى مجلس القوم ومنعدهم (قوله نهسته حية) يقال نهس اللحم بالسيف المبهمة إذا أخذه بمقدم الأسنان يقال نهست اللحم ونهسته الحية أيضا نهسته قال الرازي وذات قرنين طحون الضرس نهس لو تمكنت من نهس

ونهسته الحية بالثين المعجمة أيضا نهسته (قوله فاغتلس من بعضهم سوطا) يقال غلست الشيء واغتلسه ونخلسته إذا سلطته.

قتله وجب عليه الجزاء لان الجزاء كفارة محبة لله تعالى فجاز ان يحجب على مالكه ككفارة القتل وان قلنا يزول ملكه وجب عليه ارساله فان لم يرسله حتى مات ضمنه بالجزاء وان لم يرسله حتى تحلل ففيه وجهان أحدهما يعود الى ملكه ويسقط عنه فرض الأرسال لأن عاين زوال الملك هو الاحرام وفقدان فعاد الملك كالعصير اذا صار خرا ثم صار خلا والثاني انه لا يعود الى ملكه ويلزمه ارساله لأن يده متعديته فوجب ان يرسلها

فصل وان كان الصيد غير مأكول نظرت فان كان متولدا لما يؤكل وبما لا يؤكل كالسبع المتولد من الذئب والضبع والخنزير المتولد بين حمار الوحش وحمار الاهل حكمه ما يؤكل في تحريم صيده ووجوب الجزاء لانه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم فغلب التحريم كغلب جهة التحريم في أكله وان كان حيوانا لا يؤكل ولا هو متولد بما يؤكل كالحلال والحرمان فيه واحد لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلم من الصيد ما يحرم بالاحرام وهذا لا يكون الا بما يؤكل وهل يكره قتله أولا يكره ينظر فيه فان كان مما يضر ولا ينفع كالذئب والاسد والحية والعقرب والقارضة والحدأة والقراب والسكب العقور والبق والبرغوث والقميل والجرجس والزنبرور فالشئ محب أن يقتله لانه يدفع ضرره عن نفسه وعن غيره وان كان مما ينفع به ويستضر به كالقنفذ والباري فلا يستحب قتله لما فيه من المنفعة ولا يكره لما فيه من المضرة وان كان مما لا يضر ولا ينفع كالحفاة والخنزير وبناشوردان فانه يكره قتله ولا يحرم

فصل وما حرم على الحرم من الصيد حرم عليه بيضه واذا كسره وجب عليه الجزاء وقال المزني لاجزاء عليه لانه لا روح فيه والدليل عليه ما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيض النعامة يبيده الحرم ثمه ولا يخرج من الصيد يخاف منه مثله فضمن بالجزاء كالفرخ وان كسر بيضا لم يحل له أكله وهل يحل لغيره فيه فلا نكاله صيد وقال شيخنا القاضي أبو الطيب في تحريمه على غيره نظر لانه لا روح فيه فلا يحتاج الى ذكاة وان كسر بيضا مفرقا لم يضمنه من غير النعامة لانه لا قيمة له ويضمنه من النعامة لأن في شتر بيض النعامة قيمة

فصل وان احتاج الحرم الى الرأس لم يشد بد أو احتاج الى الطيب لم يرض أو الى حلق الرأس لا يرض أو الى شد رأسه بعصابة لم يرض عليه أو الى ذبح الصيد للجاجة لم يحرم عليه وتحب عليه الكفارة لقوله تعالى فان كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدى من صيام أو صدقة أو نكاحا وحذرت كعب بن عجرة فثبت الحلق بالنكاح وقضنا ما سواه عليه لأنه في معتق وان ثبت في عينه شعرة فقلعها أو زل شعر الرأس الى عينه فقطعاها فمباح ما على العين أو ان كسر شئ من من ظفره فقطع ما ان كسر منه أوصال عليه صيد فقتله دفعا عن نفسه يكره ولا كفارة عليه لأن الذي يتعلق به المنع أجنب الى اتلافه ويغالب اذا أذاه القمل في رأسه حلق الشعر لأن الذي لم يكن من جهة الشعر الذي يتعلق به الشعر وانما كان من غيره وان افترش الجراد في طريقه فقتله ففيه قولان أحدهما يجب عليه الجزاء لانه فقتله بالمنفعة نفسه فأشبه اذا قتله للجاجة والثاني لا يجب لأن الجراد أجنب الى قتله فأشبه اذا صال عليه الصيد فقتله ليدفع وان بأرض صيد على فراشه فقتله فلم يحسنه الصيد

والنخالس النساب والاسم الخلسة (قوله الخدأة) بكسر الخاء مقصورة مهموزة والبق جمع بقوه هي البعوضة الجرجس لغني القرص وهو البعوض الصغير قال الشاعر:

بيض بنجد لم يخن نواظرا ٧ لزوم ولم يدرج عليهن جرجس ٧

(قوله وان كسر بيضا مفرقا) هو النخلة مفترت البيضة ففدت وأمنرتها الجاجة. ومفترت معدته أي فسدت (قوله الى ذبح الصيد للجاجة) الجاجة الجوع ضد السبع يقال جامع يجوع جوعا ومجاعة وعام مجاعة ومجموعة يسكون الجيم (قوله ففدى من صيام أو صدقة أو نكاحا) الفدية والفداء كله بمعنى واحد يقال فداءه وفاداه اذا أعطى فداءه فأنفذه وفاداه بنفسه والفداء اذا كسر أو لم يمس ويقتصر فاذا ذبح فهو مقصور ولذلك لا يحمل ههنا الاعلى الذبيحة وقد ذكر (قوله فان صال عليه صيد) أي وثب. والعجلان يتصاولان أي يتوالبان. وصال العير اذا حلق على العانة وسيد كرفي موضع ان شاء الله (قوله الى اتلافه) أي اضطر ولم يجد مانعا يمنع عنه. وأجنب الى الشئ اضطررته والتأجئة الاكراه والتأجئة في البيع ازالة الملك لخوف الضرر (قوله فلم يحسنه) يقال حسن الطائر بيضه يحسنه اذا ضم الى نفسه تحت جناحيه وكذلك المرأة وهو مشتق من الحسن

فقد سكت الشافعي رحمه الله عن عطاء أنه لا يلزمه ضمانه لأنه مضطر إلى ذلك قال ويحتمل عندى أن يضمن لأنه أتلفه باختباره
خصل فيه قولان كالجراد وان كسب من بدنه جلد أو عليه شعر أو قطع كفه وفيه انقضاء لم يلزمه فدية لأنه تابع لحاله فبسط حكمه
فيما لحله كالاحراف مع النفس في قتل الآدمي

فصل في وإن باس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحته جاهلا بالتحريم أو ناسيا بالاحرام لم يلزمه الفدية لما روى أبو يعلى بن
أبيه قال أتى رسول الله ﷺ رجل بالجمرة وعليه جبة وهو مضطرب ورأسه فقال يا رسول الله أحرمت بعمرى وأنا كما
أرى فقال غسل عنك الصفرة وانزع عنك الجبة وما كنت صائعا في حجبك فاصنع في عمرتك ولم يأمره بالفدية فدل على أن
الجاهل لا فدية عليه فإذا ثبت هذا في الجاهل ثبت في الناسي لأن الناسي يفعل وهو جاهل تحريمه عليه فإن ذكر ما فعله ناسيا أو
علم ما فعله جاهلا نزع اللباس وأزال التطيب لحديث يعلى بن أمية فإن يفتروا على إزالة التطيب لم يلزمه الفدية لأنه مضطر إلى تركه
فلم يلزمه فدية كما لو أكره على التطيب وإن قدر على إزالته واستدام له الفدية لأنه تطيب من غير فأسبه إذا ابتدا
بوهو علم بالتحريم وإن من طبيا وهو يظن أنه يابس وكان طبيا ففیه قولان أحدهما يلزمه الفدية لأنه قدم من التطيب والثاني
لا يلزمه لأنه جاهل تحريمه فأسبه إذا جهل تحريم التطيب في الأحرام فإن سكت الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا بالتحريم
فالتصوم أنه يجب عليه الفدية لأنه أتلف ما لا يستوي في ضمانه العمد والسهو كالإتلاف مال الآدمي وفيه قول آخر يخرج أنه لا يجب
لأنه ترفه وزينة فاختلف في فديته السهو والعمد كالطبيب وإن قتل صيدا ناسيا أو جاهلا بالتحريم وجب عليه الجزاء لأن ضمانه
ضمان المال فاستوى فيه السهو والعمد والعلم والجهل كضمان مال الآدميين وإن أحرم ثم جن وقتل صيدا ففیه قولان أحدهما
يجب عليه الجزاء لما ذكرناه والثاني لا يجب لأن المذبح من قتل الصيد تعدد والمجنون ليس من أهل التعميد فلا يلزمه ضمانه ومن أجهلنا
من تقل هذين القولين إلى الناسي وليس بشيء وإن جدد ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففيه قولان قال في الجديد لا يفسد حجه
ولا يلزمه شيء لأنها عبادة يجب بإفسادها الكفارة فأندفع في الوطء فيها العمد والسهو كالصوم وقال في القديم يفسد حجه
ويلزمه الكفارة لأنه معنى يتعلق به قضاء الحجة فاستوى فيه العمد والسهو كالنفوات وإن حلق رجل رأسه فإن كان يذنه
وجبت عليه الفدية لأنه أزال شعره بسبب لا عذر له فيه فأسبه إذا حلقه بنفسه وإن حلقه وهو قائم أو مكره وجبت الفدية
وعلى من يجب فيه قولان أحدهما يجب على الخالق لأنه أمانة عنده فإذا أتلفه غيره وجب الضمان على من أتلفه كالوديعة
إذا أتلف الغاصب والثاني يجب على المخلوق لأنه هو الذي ترفه الخالق فكانت الفدية عليه فإذا أتلفنا يجب الفدية على الخالق
فلا مخلوق مطالبته بأخراج الأمانة يجب بسببه فإن مات الخالق أو أعسر بالفدية لم يجب على المخلوق الفدية وإن قلنا يجب على
المخلوق أخذها من الخالق وأخرج وإن اقتدى المخلوق نظرت فإن اقتدى بالمال رجع بأقل الأمرين من النشأة أو ثلاثة أصع فإن
أداعا بالصوم لم يرجع عليه لأنه لا يمكن الرجوع به ومن أجهلنا من قال يرجع بثلاثة أمداد لأن الصوم كل يوم مقدر به وإن حلق
رأسه وهو ساكت ففیه طريقتان أحدهما أنه كالنائم والمكره لأن السكوت لا يجري مجرى الأذن والدليل عليه هو أنه لو أتلف
رجل ماله وسكت لم يكن سكوته إذنا في إتلافه والثاني أنه بمنزلة ما لو أذن فيه لأنه يلزمه حفظه والمذبح من حلقه فإذا لم يفعل جعل
سكوته كالأذن فيه كالوديعة إذا سكت عن إتلاف الوديعة

فصل في ويكره المحرم أن يحلك شعره بأظفاره حتى لا يستر شعره فإن أستره شعره لم يلزمه الفدية ويكره أن يقلى رأسه
ولحته فإن قلى وقتل فإنه استحب له أن يقدحها قال الشافعي رحمه الله وأى شيء فداها به فهو حرم منها فإن ظهر القمل على بدنه
أو نيا لم يكره أن يضحيه لأنه ألبأه إليه ويكره أن يكتحل بالطين فيه لأنه زينة وإخراج أشعث أغبر فإن احتاج إليه لم يكره
لأنه إذا لم يكره ما يحرم من الخلق والطيب للحاجة فلا نكره ما لا يحرم أولى ويجوز أن يدخل الحمام بغسل الماء ثم يروى
أبو أيوب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل وهو محرم ويجوز أن يغسل شعره بالماء والسدر لما روى ابن

وهو ما بين الكسح إلى الإط (قوله وإن كسبه من بدنه جلد) أي نزعها يقال كسحت جلد البعير ولا يقال
سلخته وقد ذكر (قوله وعليه جبة) الجبة التي تلبس في العرف إن تظاهر بين ثوبين ويجعل بينهما حشو من
فلان أو غيره (قوله لم يلزمه الفدية) هي همتها البذل وفي غير هذا الاستدلال وقد ذكر في رأسه أي أخرج منه القمل

عباس ان النبي ﷺ قال في المحرم الذي غرس من بغيره اغسلوه بماء وسدر ويجوز ان يحتجم بالماء يقطع شعرا لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم ويجوز ان يقتصد ايضا كما يجوز ان يحتجم ويجوز ان يستظل سائرا ونال لما روى جابر ان النبي ﷺ امر بشفة من شعره ان تضربه بنمرة فاذا نبت جواز ذلك بالمحرم قالوا وجب ان يجوز سائر اقسامه عليه ويكره ان يلبس الثياب المصبغة لما روى ان عمر رضي الله عنه رأى على طلحة رضي الله عنه ثوبين مصبوغين وهو محرم فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الاحرام شيئا ويكره ان يحمل بازا أو كبا معلما لانه ينفر به الصيد وربما انقلت ففضل صيد او ينفي ان يترده احرامه عن الخصومة والشتم والكلام النسيح لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال ابن عباس الفسوق المتأخر بالانقلاب وتقول لأنيك يا ظالم يا فاسق والجدال ان تمارى صاحبك حتى تقضيه وروى أبو هريرة ان النبي ﷺ قال من حج لله عز وجل فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه وبالله التوفيق

باب ما يجب بمحظورات الاحرام من الكفارة وغيرها

اذا حلق المحرم رأسه فكفرانه ان يذبح شاة أو يعطى مسكينين ثلاثة أصح لكل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام وهو غير بين الثلاثة لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ولحديث كعب بن عجرة وان حلق ثلاث شعرات كانت كفارته ما ذكرناه في حلق الرأس لانه يقع عليه اسم الجمع المطلق فصار كما لو حلق جميع رأسه وان حلق شعر رأسه وشعر يده فلهما كفارة واحدة كما لو غطى رأسه ولبس القميص والسراويل وان حلق شعرة أو شعرتين ففيه ثلاثة أقوال احدها يجب لكل شعرة ثلاث دم لانه اذا وجب في ثلاث شعرات دم وجب في كل شعرة ثلثه والثاني يجب لكل شعرة درهم لان اخراج ثلث الدم ينشئ فمعدل الى قيمته وكانت قيمة الشاة ثلاثة دراهم فوجب ثلثها والثالث عدل لان الله تعالى عدل في جزاء الصيد من الحيوان الى الطعام فيجب ان يكون ههنا مثله وأقل ما يجب من الطعام منه فوجب ذلك فان لم يظفاره أو ثلاثة أعفاره وجب عليه ما وجب في الحلق وان لم يظفرا أو عقرين وجب فيهما ما يجب في الشعرة أو الشعرين لانه في معانها

فصل وان تطيب أو لبس الخيط في شيء من بدنه أو غطي رأسه أو شيئا منه أو دهن رأسه أو لحيت وجب عليه ما يجب في حلق الشعر لانه ترفه وزينة فهو كالطلي وان تطيب ولبس وجب لكل واحد منهما كفارة لانهما جنسان مختلفان وان لبس ثوبا بطيبا وجبت كفارة واحدة لان الطيب تابع للتوب فدخل في ضمانه وان لبس ثوبا بطيب ثم تطيب ثم تطيب في أوقات متفرقة ففيه قولان أحدهما تتداخل لانهما جنس واحد فأشبهه اذا كانت في وقت واحد والثاني لا تتداخل لانها في أوقات مختلفة فمكان لكل وقت من ذلك حكم نفسه وان حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات فهي على القولين ان قلنا تتداخل لزمه دم وان قلنا لا تتداخل وجب لكل شعرة دم وان حلق تسع شعرات في ثلاثة أوقات فعلى القولين ان قلنا لا تتداخل وجب ثلاثة دماء وان قلنا تتداخل لزمه دم واحد

(قوله المتأخر بالانقلاب) يقال يترده بغيره بتره اذا قلبه فسياء بغير اسمه المعروف (قوله من حج) [قوله من حج] لم يرفث ولم يفسق (الرفث الجاع يقال يرفث ويرفث ذكره المروزي ورأيت بخط ابن أبي الصيف يرفث ويرفث بالضم والكسر) (قوله كيوم ولدته أمه) الهينة الشاة يقال فلان حسن الهينة وأراد ههنا الحالة أي على الحالة التي ولدته أمه عليها لا ذنب عليه

باب ما يجب بمحظورات الاحرام

(قوله ثلاثة أصح) هو جمع صاع وأصله اصوع مثل فليس وأفليس فهمزوا الواو كما همزوا في آتوب ثم نقلوها الى أول الكلمة كما نقلوها في آتوب فاجتمع همزتان جعلت الثانية ألفا ومبت. وانما همزوا الواو لان الهمزة حرف جلد تقبل الحركة والواو لا تقبلها (قوله فعدل الى قيمته) يقال عدل الى كذا أي مال اليه وعدل اذا استقام وهو من الأضداد

فصل وان وطئ في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فقد نسكه ويجب عليه أن يعرض في فاسده ثم يقضي لما روى عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم أوجبوا ذلك وهل يجب القضاء على الفور أم لا فيه وجهان أحدهما أنه على الفور وهو ظاهر النص لما روى عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم قالوا يقضي من قابل والثاني أنه على التراخي لأن الأداء على التراخي فكذلك القضاء وهذا لا يصح لأن القضاء بدل عما أفسده من الأداء وذلك واجب على الفور فوجب أن يكون القضاء مثله ويجب الإحرام في القضاء من حيث أحرم في الأداء لأنه قد تعين ذلك بالدخول فيه فإذا أفسده وجب فضاؤه كحج التطوع فإن ملك طريقاً آخر لم يحرّم من مقدار مسافة الإحرام في الأداء وإن كان قارناً فقتضاه بالافراد جاز لأن الأفراد أفضل من الفران ولا يسقط عنه دم الفران لأن ذلك دم ويجب عليه فلا يسقط عنه بالافساد كدم الطيب وفي نفقة المرأة في القضاء وجهان أحدهما في مالها كنفقة الأداء والثاني يجب على الزوج لأنها غرامة تتعلق بالوطء فكانت على الزوج كالكفارة وفي ثمن الماء الذي تغسل به وجهان أحدهما يجب على الزوج لأنه كرهناه والثاني يجب عليها لأن الغسل يجب للصلاة فكان ثمن الماء عليها وهل يجب عليهما أن يفرقا في موضع الوطء فيه وجهان أحدهما يجب لما روى عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا يفرقان ولأن اجتماعهما في ذلك الوقت يدعو إلى الوطء فتنع منه والثاني أنه لا يجب وهو ظاهر النص كما لا يجب في سائر الطريق ويجب عليه بدنة لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال على كل واحد منهما بدنة فإن لم يجد فبشرة لأن البقرة كالبدنة لأنها تجزئ في الأضحية عن سبعة فإن لم يجد لزمه سبع من الغنم فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والمدراهم طعنا فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوماً وقال أبو اسحق فيقول آخراته بخير بين هذه الأشياء الثلاثة قياساً على فدنة الأذى

فصل وان كان المحرم صيا فوطئ عامداً بنيت على القولين فإن قلنا إن عمده خطأ فهو كالنكاح وقد يشاء فإن قلنا إن عمده عمد فسد نسكه ووجبت الكفارة وعلي من يجب فيه قولان أحدهما في ماله والثاني على الولي وقد يشاء في أول الحج وهل يجب عليه القضاء فيه قولان أحدهما لا يجب لأنها عبادة تتعلق بالبدن فلا تجب على الصبي كالدموم والصلاة والثاني يجب لأن من فسد الحج يوطئه ويجب عليه القضاء كالبالغ فإن قلنا يجب فهل يصح منه في حال الصغر فيه قولان أحدهما لا يصح لأنه حج واجب فلا يصح من الصبي كحجة الإسلام والثاني يصح لأنه يصح منه أداؤه فصح منه فضاؤه كالبالغ وإن وطئ الصبي في إحرامه عامداً فسد حجه ويجب عليه القضاء ومن أمهاتنا من قال لا يلزمه لأنه ليس من أهل فرض الحج وهذا خطأ لأنه يلزمه الحج بالنظر فلو فسد القضاء بالافساد كالحج وهل يصح منه القضاء في حال الرق على القولين على ما ذكرناه في الصبي فإن قلنا أنه يصح منه القضاء فهل للسيد منعه منه يبنى على الوجهين في أن القضاء على الفور أم لا فإن قلنا إن القضاء على التراخي فله منعه لأن حق السيد على الفور فقدم على الحج وإن قلنا أنه على الفور ففيه وجهان أحدهما أنه لا يملك منعه لأنه موجب ما أذن فيه وهو الحج فصار كالأذن فيه والثاني أنه يملك منعه لأن المأذون فيه حجة صحيحة فإن أعنت بعد التحلل من الفساد وقبل القضاء لم يجز أن يقضي حتى يحج حجة الإسلام ثم يقضي وإن أعنت قبل التحلل من الفساد نظرت فإن كان بعد الوقوف مضى في فاسده ثم يحج حجة الإسلام في السنة الثانية ثم يحج عن القضاء في السنة الثالثة وإن أعنت قبل الوقوف مضى في فاسده ثم يقضي ويجزئه ذلك عن القضاء وعن حجة الإسلام لأنه لو لم يفسد لم يكن أدؤه يجزئه عن حجة الإسلام فإذا فسد وجب أن يجزئه فضاؤه عن حجة الإسلام

فصل وان وطئ وهو فارن وجب البدنة دم الفران لأنه دم واجب بغير الوطء فلا يسقط بالوطء كدم الطيب **فصل** وان وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول ففيه قولان قال في القديم يجب عليه بدنة واحدة كالوزني ثم زنى كفاه طمأ أحد واحد وقال في الجديد يجب عليه للثاني كفارة أخرى وفي الكفارة الثانية قولان أحدهما شاة لأنها مباشرة لا توجب القساة فوجب فيها شاة كالكفارة المشهورة والثاني يلزمه بدنة لأنه وطئ في إحرام منعته فأفسده الوطء في إحرام صحيح وإن وطئ بعد التحلل الأول لم يغفر حجه لأنه فسد زال الإحرام فلا يلحقه فساد وعليه كفارة وفي كفارته قولان أحدهما بدنة

(قوله وان وطئ في العمرة) قال أبو عري ووطئت النسي برجل أهلك وطئ الرجل امرأة يوطئ فيها سقطت الواو من يوطئ كما سقطت من يبي البر بوع خلفه الفاروا بكبر معاوج جحره كثيرة

لأنه وطني في حال يحرم فيه الوطء فأشبهه ما قبل النحل والثاني أنها شاة لأنها مباشرة لا توجب الفساد فكانت كفارته شاة كالباشرة فيما دون الفرج وإن جامع في قضاء الحج لزمته بدنة ولا يلزمه الاقضاء حجة واحدة لأن المقضي واحد فلا يلزمه أكثر منه

فصل في الوطء في الدر والمواط واتبان البهيمة كلوطاء في القليل في جميع ما ذكرناه لأن الجميع وطء

فصل في قولها يشهوة أو يشرها فيما دون الفرج يشهوة لم يفسد حجه لأنها مباشرة لا توجب الخلع فلم يفسد الحج كالباشرة بغير شهوة ويجب عليه فدية الأذى لأنه استمتع لا بقصد الحج فكانت كفارته ككفارة فدية الأذى والطيب والاستبراء كالباشرة فيما دون الفرج لأنه بمنزلتها في التحريم والنمز برسكان بمنزلة في الكفارة

فصل في قتل صيد انظرت فإن كان له مثل من النعم وجب عليه مثله من النعم والنعم هي الأبل والبقر والغنم والدواب عليه قوله عز وجل ومن قتل منكم من بعد ما قلنا من النعم فمقتل من النعم فيجوز في النعامة بدنة وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وفي النعيم كبش وفي الغزال عذرة وفي الأرنب عناق وفي البر يوع جفرة لماروي وعن عثمان وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم أنهم قضوا في النعامة بدنة وعن عمر رضي الله عنه أنه جعل في حمار الوحش بقرة وحكم في الذئب كبش وفي الأرنب عناق وفي البر يوع جفرة وعن عثمان رضي الله عنه أنه حكم في أم حبيبن بحلان وهو الحبل فحكم فيه الصحابة فلا يحتاج إلى اجتهد وماتم بحكم فيه الصحابة يرجع في معرفة المماثلة بين النعم إلى عدلين من أهل المعرفة لقوله تعالى يحكم به ذوو العدل منكم حديثا وروى قبيصة بن حبار الأسدي قال أصبت ثيبي وأنا نحرهم فأثبت عمر رضي الله عنه ومن صاحب لي فذكرته فأقبل على رجل إلى جنبه فشاورة فقال لي اذبح شاة فلما انصرفنا قلت لصاحبي إن أمير المؤمنين لم يدري ما يقول فسمعتي عمر فأقبل على ضربا بالذرة وقال أتقتل صيدا وأنت محرم وتغصم الثياب أي تحتفرها وتطعن فيها قال الله عز وجل يحكم به ذوو العدل منكم ها أنا ذا عمر وهذا ابن عوف والمستحب أن يكونا فقيهين وهل يجوز أن يكون القتال أحدهما فيه وجهان أحدهما لا يجوز كالأبجوز أن يكون الثلث لئلا أحد المقيمين والثاني أنه يجوز وهو الصحيح لأنه يجب عليه خلق الله تعالى جاز أن يجعل من يجب عليه أمينا فيه صكرب المال في الزكاة ويجوز أن يفدي الصغير بالصغير والكبير بالكبير فإن فدى الذكر بالأشئ جاز لأنها أفضل وإن فدى الأغور من اليميين بالأغور من اليسار جاز لأن المصود فيهما واحد

فصل وإذا وجب عليه المثل فهو بالخيار بين أن يذبح المثل ويفرقه بين أن يقوم به بالبراهم والدراهم طعاما وينصدق به بين أن يصوم عن كل مد يوما لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام ما كنن أو عدل ذلك صياما

فصل وإن جرح صيد الله مثل فنقص عشر قيمته فالنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل وقال بعض أصحابنا يجب عليه عشر المثل وأول النص عليه إذا لم يجد عشر المثل لأن ما ضمن كنهه بالمثل ضمن بعضه بأشئ كالطعام والدليل على النصوص أن إيجاب بعض أشئ يشق فوجب العدول إلى القيمة كما عدل في خس من الأبل إلى الشاة حين شق إيجاب جزء من البعير وإن

(قوله عناق - عناق - جفرة) ولد الشاة إذا بلغ أربعة أشهر وجمع بين الماء والشجر فهو جفر وجفرة ومعناه اتسع خوفه يقال فرس جفر أي واسع الجبين والعناق ما فوق ذلك والعنق فوق العناق في السن غير عصور بزمان (قوله حكم في أم حبيبن بحلان) أم حبيبن دويبة على خلفه الحرياء عريضة البطن ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأي بلا لا قد خرج بطنه فقال أم حبيبن وهذا من مزحه صلى الله عليه وسلم أراد ضم بطنه والحن عظام البطن ذكر المروى جميع ذلك وقال في البسيط هو من صغار الضب وقال في ديوان الأدب هي الحرياء وقال الأزهري هي من حشرات الأرض شبه الضب وهي الأنثى من الحرائق والعرب تعاف أكلها والحلان الجدري يؤخذ من بطن أمه وهو فعال لأنه مبدل من من حلام وهما بمعنى قال الشاعر:

كل فيل في كليب حلام

(قوله رتص الفتيا) أي تحتفرها وتطعن فيها وفيه لغتان ففتح اليم وكسرهما من الماضي والمستقبل غصت الرجل وغصمت

ضرب صيداً حاملاً فأسقطت ولد أحيا ثم مات ضمن الأم بمثلها وضمن الولد بمثله وإن ضربها فأسقطت جنيناً ميتاً والأم حية ضمن ما بين قيمتها حاملاً وحائلاً ولا يضمن الجنين

(فصل) وإن كان الصيد لا مثله من النعم وجب عليه قيمته في الموضع الذي أنلفه فيه لما روى أن مروان سأل ابن عباس رضي الله عنه عن الصيد بصيده المحرم ولا مثله من النعم قال ابن عباس فته يهدي إلى مكة ولأنه تعتبر إيجاب المثل فيه فضمن بالقيمة كمال آدمي فإذا أراد أن يؤدى فهو بالخيار بين أن يشتري بثمنه طعاماً يفرقه وبين أن يقوم بتمطعاً أو يصوم عن كل مد يوماً وإن كان الصيد طائر انظرت فإن كان حاملاً وهو الذي يعقب ويهجر كالذي يشتبه الناس في البيوت كالدبسي والقمرى والفاختة فإنه يجب فيه شاة لأنه روى ذلك عن عمر وعثمان ونافع بن عبد الحريث وابن عباس رضي الله عنهم ولأن الحام يشبه النعم لأنه يعقب ويهجر كالنعم فضمن به وإن كان أصغر من الحام كالعصفور والابل والجراد ضمنه بالقيمة لأنه لا مثله فضمن بالقيمة وإن كان أكبر من الحام كالقطا واليعقوب والبط والاوز ففيه قولان أحدهما يجب فيه شاة لأنها إذا وجبت في الحام فلا تنجب في هذا وهو أكبر أولى والثاني أنه يجب فيها فيمنها لأنه لا مثله من النعم فضمن بالقيمة وإن كسر بيض صيد ضمنه بالقيمة وإن تنف ريش طائر ثم ثبت ففيه وجهان أحدهما لا يضمن والثاني يضمن بناء على القولين فيمن قلع شيئاً ثم ثبت

(فصل) وإن قتل صيداً بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء لأنه ضمان متلف فيتكرر بشكره الألف وإن اشترك جماعة من الحرميين في قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد لأنه بدل متلف يشجزأ فإذا اشترك الجماعة في الألف قسم البدل بينهم كقيم المتلفات وإذا اشترك حلال وحرام في قتل صيد وجب على المحرم نصف الجزاء ولم يجب على الحلال شيء كقولنا اشترك رجل وسبع في قتل آدمي وإن أمسك محرم صيداً فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء ثم يرجع به على القاتل لأن القاتل أدخله في الضمان فرجع عليه كالو غصب حلاً من رجل فألفه آخر في يده

(فصل) وإن جنى على صيد فأزال امتناعه نظرت فإن قتله غيره ففيه طريقتان قال أبو العباس عليه ضمان ما نقص وعلى القاتل جزاءه بحرماً وإن كان محرماً ولا شيء عليه إن كان حلالاً وقال غيره فيه قولان أحدهما عليه ضمان ما نقص لأنه جرح ولم يقتل فلا يلزمه جزاء كامل كقولنا بني ممنعوا ولا تألوا أوجينا عليه جزاء كامل وعلى القاتل إن كان محرماً جزاء كامل لا سوا بني القاتل والجراح ولأنه يؤدى إلى أن توجب على الجراح أكثر مما يجب على القاتل لأنه يجب على الجراح جزاءه مهيحاً وعلى القاتل جزاءه بحرماً وهذا خلاف الأصول والقول الثاني أنه يجب عليه جزاءه كامل لأنه جعله غير ممنوع فأشبهه المالك فأما إذا كسره ثم أخذه وأطعمه وسقاه حتى يرى نظرت فإن عاد غتت عافيه وجهان كقولنا قيمين تغرب بش طائر فعاد ونبت فإن لم يعد ممنعاً فهو على القولين أحدهما يلزمه ضمان ما نقص والثاني يلزمه جزاء كامل

(فصل) والفرد والقارن في كفارات الأحرار واحد لأن القارن كالفرد في الأفعال فكان كالفرد في الكفارات

أي احتقرته (قوله الدبسي والقمرى والفاختة) الدبسي طائر منسوب إلى طبر ديس، والأدبسي من الطير الذي لونه بين السواد والحمرة ويقال منسوب إلى ديس الرطب لأنهم يغيرون في النسب كالدبسي والسبلي. والقمرى منسوب إلى طبر فرأى أن يكون جمع أفر مثل أحر وحر وأما أن يكون جمع قرى مثل روم وروم وريح والأشئ قرية والدكر ساقى حر والجمع قارى غير مصروف. والأفر الأبيض يقال سحاب أفر ولباء غراء. والفاختة واحدة الفواخت من ذوات الأطواق وكل هذا مذكور في الصحاح. قال والببل طائر يرى أنه معروف وحقيقته أنه طائر صغير له صوت يطرب بقدر العصفور لونه أخضر بضرب إلى السواد ورأسه أسود يؤلف في البيوت ويشتري الحسن صوته قال أبو نواس في الأضحية * بليل يطربهم بنغماته * (قوله يعقب) العقب شرب الماء من غير مص وقيل هو شر به بنفس واحد وفي الحديث مصوا الماء مصوا ولا تعبوا عبا وفي الحديث أيضاً الكباد من العقب. والحام يشرب الماء عبا أي كما تعقب السواب أي تجرعه جرعاً وسائر الطيور تنقره نقرًا وتشرب فطرة فطرة (قوله ويهجر) يقال هجر الحام يهجر هجر أي صوت وهجره تغرب به وهو تجميع صوته كأنه يجمع يقال سبجت الحمامة * وهجر النمل هجر أي ردد صوته في حنجرته (قوله كالقطا واليعقوب والاوز) القطا طائر معروف سمى لصوته لأنه لا يزال

﴿ فصل ﴾ ويحرم صيد الحرم على الحلال والحرم لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى حرم مكة لا يدخلها ولا يعصده شجرها ولا ينفر صيدها فقال العباس رضي الله عنه إلا الأذخر لصاغتنا فقال إلا الأذخر وحكمه في الجزاء حكم صيد الأحرار لأنه منتهى التحريم فكان مثله في الجزاء فإن قتل بحرم صيد في الحرم لزم جزاء واحد لأن المقتول واحد فكان الجزاء واحداً كما هو قتله في الحل وإن اصطاد انحلال صيد في الحل وأدخله إلى الحرم جازله التصرف فيه بالامساك والذبح وغير ذلك مما كان يملكه قبل أن يدخله إلى الحرم لأنه من صيد الحل فلم يمنع من التصرف فيه وإن ذبح الحلال صيدا من صيود الحرم لم يحل له أن يملكه وهل يحرم على غيره فيه طريقان من أصحابنا من قال هو على قولين كأن يحرم إذا ذبح صيدا ومنهم من قال يحرم ههنا قول واحد لأن الصيد في الحرم محرم على كل أحد فهو كالحيوان الذي لا يؤكل فإن ربي من الحل إلى صيد في الحرم فأصابه لزمه الضمان لأن الصيد في موضع أمنه وإن ربي من الحرم إلى صيد في الحل فأصابه لزمه ضيائه لأن كونه في الحرم يوجب عليه تحريم الصيد فإن ربي من الحل إلى صيد في الحل ومرا السهم في موضع من الحرم فأصابه فقيه وجهان أحدهما يضمنه لأن السهم من الحرم إلى الصيد والثاني لا يضمنه لأن الصيد في الحل والرامي في الحل وإن كان في الحرم شجرة وأغصانها في الحل فوقعت حادثة على شخص في الحل فرماه من الحل فأصابه لم يضمنه لأن الجام غير نافع للشجر فهو كطير في هواء الحل وإن ربي صيدا في الحل فعند السهم فأصاب صيدا في الحرم فقتله لزمه الجزاء لأن العمد والخطأ في ضمان الصيد واحد وإن أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم وتبعه الكلب فقتله لم يلزمه الجزاء لأن الكلب اختيارا وقد دخل إلى الحرم باختياره بخلاف السهم قال في الاملاء إذا أمسك الحلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم مات الصيد في يده ومات الفرخ ضمن الفرخ لأنهما في الحرم بسبب من جهته ولا يضمن إلا ما لأنه صيد في الحل مات في يد الحلال

﴿ فصل ﴾ وإن دخل كافر إلى الحرم فقتل فيه صيدا فقد قال بعض أصحابنا يجب عليه الضمان لأنه ضمان يتعلق بالانلاف فاستوى فيه المسلم والكافر كضمان الأموال ويحتمل عندى أنه لا ضمان عليه لأنه غير ملزم لحرمه الحرم فلم يضمن صيده

﴿ فصل ﴾ ويحرم عليه قطع شجر الحرم ومن أصحابنا من قال ما لبته إلا دميون يجوز قطعه والذهب الأول الحديث ابن عباس رضي الله عنهما ولأن ما حرم حرمة الحرم استوى فيه المباح والمملوك كالصيد ويجب فيه الجزاء فإن كانت شجرة كبيرة

يقول قطعا بمعنى بالليل ولا يدخله الطريق . قال الشاعر :

تيم بطرق اللؤم أهدى من القطا * ولو سلكت سبيل المكارم ضلت

وقيل في المثل: أصدق من القطا . وإنما قالوا ذلك لأن طائفتا واحدا لا يغير نقول قطا قطا . والعرب تسميها الصدوق قال النابغة :

تدعوا القطا وبه ندعى إذا نبت * يصدقها حين تلقاها فتنتسب

ولغيره

لا تكذب القول إن قالت قطا صدقت * إذ كل ذي نسبة لا بد يتحجل

والبعضوب ذكر الحجل . والحجل جمع حجلة وهي القبيجة يقال حجل وحجلان والقبيج فارسي معرب لأن القفاف والجيم لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب . والأوز بكسر الهمزة وقمع الواو البط وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا أوزون وواحدة أوزة وهو من طير الماء يعيش فيه ويدخل فيه وهو أيضا كبير له مخالب مثل مخالب طير الماء ويستأنس في البيوت كالديباج (قوله لا يدخلها ولا يعصده شجرها) الحلال مقصور الحنثيش . ويحتمل أن يفعل أي يحنث . والعصده القطع يقال عصبت الشجر أعصده بالكسر أي قطعه بالعصده (قوله ولا ينفر صيدها) يقال نفرت الدابة والصيد نفورا ونفارا إذا هرب ذعرا من مخافة شيء (قوله إلا الأذخر لصاغت) الأذخر نبات الراتحطية واحدة أذخرة وأظنه السخبر لصاغتنا جمع صاغت مثل فاقب وواقفة (قوله في هواء الحل) والهواء ما بين السماء والأرض ممدود وهو في النفس وشهواتها مقصور . فإن عدل السهم أي مال عن القصد

ضمنها ببقرة وان كانت صغيرة ضمنها بشاة لماروى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال في الدوحة ببقرة وفي الشجرة الجزلة شاة فان قطع غصنا منها ضمن ما نقص فان نبت مكانه فهل يسقط عنه الضمان على قولين بناء على القولين في السن اذا قلع ثم نبت ويجوز أخذ الورق ولا يضمه لأنه لا يضر به لوان قلع شجرة من الحرم لزم ردها الى موضعها كما اذا أخذ صيد منه لزمه تحليته فان أعادها الى موضعها فثبت لم يلزمه شيء وان لم تنبت وجب عليه ضمانها

فصل ويجرم قطع خشب الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم ولا يخلخل خلاها ولا يمتنع من قطع غصنة الحرم فضمنه كالشجر وان قطع الخشب فثبت مكانه لم يلزمه الضمان قولاً واحداً لأن ذلك يستخلف في العادة فهو كمن السبي اذا قلعه فثبت مكانه مثله بخلاف الأغصان ويجوز قطع الأذنر لحديث ابن عباس رضى الله عنه ولان الحاجة تدعو اليه ويجوز رمي الخشب لأن الحاجة تدعو الى ذلك فجاز كقطع الأذنر ويجوز قطع العوسج والشوك لأنه مؤذ فلا يمنع من إتلافه كالسبع والذئب **فصل** ولا يجوز اخراج تراب الحرم وأحجاره لماروى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما أنهما كانا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم الى الحل أو يدخل من تراب الحل الى الحرم وروى عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أومع جدتي مكة فأتينا صفيية بنت شيبة فأرسلت الى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخرجنا به فترنا أول منزل فذكر من علمهم جميعا فقالت أمي أوجدتي ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم قال وكنت أنا أمثلهم فقالت لي انطلق بهذه القطعة الى صفيية فردها وقيل لها ان الله عز وجل وضع في حرمه شيئا لا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى قاهو الا أن نحينا ذلك فكأنما أنشطنا من عقال ويجوز اخراج ما زرم لماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استهدى راويتم من ماء زمزم فبعث اليه راويتم من ماء ولان الماء يستخلف بخلاف التراب والأحجار

فصل ويجرم صيد المدينة وقطع شجرها لماروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرم إبراهيم مكة وأبي حرم المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة لا يضر صيدها ولا يضر شجرها ولا يخلخل خلاها ولا يخل لقطتها الا لئلا تفتل فيها صيدا ففيه قولان قال في القديم سلب القتال لماروى أن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وجد عموه يقتل صيدا في حرم المدينة فأشليه وقال في الجديد لا يسلب لأن موضع يجوز دخوله بغير إحرام فلا يضم صيده كوج فان قلنا يسلب دفع سلبه الى مساكن المدينة كما يدفع جزاء صيد مكة الى مساكن مكة وقال شيخنا القاضي أبو الطيب يسلبه لكونه سلبه لمن أخذه لأن سعد بن أبي وقاص أخذ سلب القتال

(قوله في الدوحة) الدوحة الشجرة العظيمة من أي الشجر مكان والجمع دوح قال في البيان قال الشيخ أبو حامد في الشجرة الكبيرة التي لها الأغصان والجزلة الشاة التي لا أغصان لها (قوله في الشجرة الجزلة) هي ما عظم من الشجر دون الدوحة وكذلك الجزل ما عظم من الخشب (قوله يستخلف) أي يخلفه شيء مستجد بعد ذهاب الأول وكل ما جاء بعد شيء فقد خلفه ومنه سميت الخلفة (قوله العوسج) شجر معروف كثير الشوك مؤذ وقال أبو حامد العوسج من الغصاء الواحدة عوسجة لحدتها كمنعها جنبات حراء يقال لها المصغة تؤكل والجمع مصغ (قوله حجرا من جنبه) الجنب بالفتح الغناء وما قرب من محلة القوم وأرادها هنا ناحيته يقال مروا بغيره بجنبه أي ناحيته ومنزل حيث ينزل المسافر ومن للاستراحة فقد كرم من علمهم أي مرضهم ما أرانا أي ما أنشأنا أتينا أي ما سبب علمنا ومرضانا لذلك نحينا أولنا كأنما أنشطنا من عقال يقال نشط الحبل وأنشطته تشاطعه تشاطعه أنشطته وأنشطته حالته ويقال كأنما أنشط من عقال أي حل وخلي (قوله استهدى راوية) أي طلب أن يهدي له وكذلك باب استغفل يستعمل في الطلب والاستدعاء بالشيء (قوله من ماء زمزم) قال ابن الأنباري الناس يخلفون في تسميتها بذلك فيقال لأن ماء زمزم الماء لتجبر عليه وأصلها زمزم من زممت فاستغفلوا الجمع بين ثلاث ميمات فأبدلوا من الثانية زايما ويقال بل لصوت مكان من جبريل عندها يشبه الزمزمة يقال زمزم يزمزم اذا صوت فسميت بقول جبريل (قوله ضلع منه) أي يكثر ويمتلئ ويقال ضلع الرجل اذا امتلأ تشبها ورأى (قوله ولا يخل لقطتها الا لئلا تفتل) اللقطة الشيء المنقطع والمفتل المشرف أي لا يخل لمن يريد فتحها ويحل لتقاطها ليعرفها ويطلب صاحبها الذي ضاعت منه وهو ضد الناشد وهو طالب الضالة (قوله أخذ سلب القتال) بفتح اللام سلبه اذا جرده من ثيابه وأصله

وقال طعمة أطعمنيها رسول الله ﷺ

﴿ فصل ﴾ ويحرم قتل صيد دوح وهو واد بالناقصا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل صيد دوح فإن قتل فيه صيد لم يضمنه بالجزاء ولم يسلب القاتل لأن الجزاء واجب بالشرع والشرع لم يرد إلا في الأحرام والحرم ودوح لا يبلغ الحرم في الحرم فلم يلحق به في الجزاء

﴿ فصل ﴾ وإذا وجب على الحرم دم لأجل الأحرام كدم التمتع والقران ودم الطيب وجزاء الصيد وجب عليه صرفه إلى مساكين الحرم لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة فإن ذبحه في الحل وأدخله إلى الحرم نظرت فإن تغير وأن لم يجز لأن المستحق لحم كامل غير متغير فلم يجزه الثمن المتغير وإن لم يتغير ففيه وجهان أحدهما لا يجزئه لأن الذبح أحد مقتضوي الهدى فاختص بالحرم كالنمرة والثاني يجزئه لأن المقصود هو اللحم وقد أوصى ذلك إليهم وإن وجب عليه طعام وجب عليه صرفه إلى مساكين الحرم قياسا على الهدى وإن وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان لأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه وإن وجب عليه هدي وأحصر عن الحرم جاز أن يذبح ويفرق حيث أحصر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج معتمرا فحالت كفار قریش بينه وبين البيت فنهحر هديه وحاق رأسه بالحديدين بين الحديدين بين الحرم ثلاثة أميال ولأنه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحلل لأجل الأحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع النحر والله أعلم

﴿ باب صفة الحج والعمرة ﴾

إذا أراد دخول مكة وهو محرم بالحج اغتسل بذي طوى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاء وادي طوى بات حتى صلى الصبح فاغتسل ثم دخل من ثنية كداء ويدخل من ثنية كداء من أعلى مكة ويخرج من السفلى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى وإذا رأى البيت دعا لما روى أبو أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب السماء وتستجاب دعواتكم عند رؤية الكعبة ويستحب أن يرفع اليد في الدعاء لما روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترفع الأيدي في الدعاء لاستقبال البيت ويستحب أن يقول اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وما روى ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا

التعربة ومنه تسلب المرأة إذا أحدث. وشجر سلب الأوراق عليها. والسلب الشيء السلوب كالخطب للأوراق المتبوت والنقص للنفوس (قوله طعمة أطعمنيها رسول الله) الطعمة المأكلة يقال جعلت هذه الضيعة طعمة لفلان والطعمة أيضاً وجه المكسب يقال فلان عفيف الطعمة وخيب الطعمة إذا كان رديء المكسب (قوله الحديبية) مخففة لا تشدد إلا في لغز دينة والجعرانة مخففة قال الربيع سمعت الشافعي يقول الحديبية بالتخفيف. وقال ابن عبد الحكم قال الشافعي لا تنقل الجعرانة ولكن قل الجعرانة بالتخفيف

﴿ باب صفة الحج والعمرة ﴾

(قوله اغتسل بذي طوى) بطوى بالفتح واد بمكة قال الأصمعي وهو مقصور والذي من طريق الطائفة ممدود ولا خلاف في فتح الطاء قال الأصمعي في مناقب الشافعي رحمه الله ومنشؤه بمكة بذي طوى بالفتح (قوله ويدخل من ثنية كداء) قال الخليل كداء وكدي الأعلى منهما مفتوح ممدود والأسفل مضموم مقصور قال حسان

عندنا خيلنا أن لم ترها • تثير النقع موردها كداء

(قوله زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً ومهابةً وتكريماً) معناه اجعل الخلق يشرفونه أي يروونه تشريفاً في أعينهم. والشرف العلو وشرف كل شيء أعلاه. وتشريف القوم أرفعهم وأعلاهم منزلة. والتكريم التفضيل ولقد كرمنا بني آدم أي فضلناهم. والكرم أصله ضد اللؤم. ومهابة أي يهابون أن يتركوا حرمته ويحشروه. والطيبة الأجلال والمخافة وقدها به مهابة والبر أعمال الخير كلها وهو ضد العقوبة يقال بره يبره برا والمبرة مثله وفلان يبر تالفه ويشهره أي بطيعة وبر في يمينه أي صدق وقيل البر هو الاتساع

رأى البيت رفع يديه وقال ذلك ويضيف اليه اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام لما روى أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال ذلك

﴿فصل﴾ ويتبدى بطواف القدوم ماروت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه نوحاً ثم طاف بالبيت فانحرف فوثمكتوبه أوسنة مؤكدة أني بها قبل والطواف لأتتها غوث والطواف لا يشوت وهذا الطواف سنة لأنه تحية فلم يجب كتحية المسجد ومن شرط الطواف الطهارة لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام ومن شرطه ستر العورة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر رضي الله عنه إلى مكة فنادى ألا لا يطوفن بالبيت مشرك ولا عريان وهل ينشر إلى النية فيه وجهان أحدهما يقتصر إلى النية لأنها عبادة تقتصر إلى السر فافتقرت إلى النية كركعتي المقام والثاني لا يفتقر لأن نية الحج تأتي عليه كما تأتي على الوقوف والسنة أن يضطجع فيجعل وسط ودانه تحت منكبه الأيمن وي طرح طرفه على منكبه الأيسر ويكشف الأيمن لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمر وأقامهم النبي صلى الله عليه وسلم قاضطبعوا بقلوبهم أردتهم تحت آباطهم وقذفوها على عواتقهم يرمون ويطوف سبعا لما روى جابر رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فطاف بالبيت سبعا ثم صلى وإن ترك بعض السبعة لم يجزه لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعا وقال خذوا عني مناسككم ولا يجزئه حتى يطوف حول جميع البيت فان طاف على جدار الحجر لم يجزه لأن الحجر من البيت والدليل عليه ماروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحجر من البيت فان طاف على شاذر وإن الكعبة لم يجزه لأن ذلك كله من البيت والافضل أن يطوف بالبيت راجلا لأنه إذا طاف راكباً زاحم الناس وإذا هم فإن كان به مرض يشق معه الطواف راجلا لم يكره الطواف راكباً لما روت أم سلمة رضي الله عنها أنها قدمت مريضة فقال لها رسول الله صلى الله

في الاحسان والزبادة منه يقال أبر فلان على صاحبه أي زاد عليه ومنه سميت البرية لأنها سميبت البرية لا لأنها سميبت السلام فحينا ربنا بالسلام) قال الأزهرى السلام الأول هو الله لأن الخلق أجمعين سلموا من ظلمه. وقوله ومنك السلام أي من أكرمه بالسلام فقدس. فحينا ربنا بالسلام أي سلمنا بتحييتك أي نامن الآفات والمهلكات. وقال غير الأزهرى السلام الأول هو الله تعالى كما قال السلام المؤمن المهيمن قال الباوردي في تفسيره أراد السلام من المعائب والسلام الثاني قال الباوردي أي السلم للخلق وقال التشبيري السلام بمعنى السلامة كاللذان للرضاع بمعنى اللذان للرضاعة والثالث بمعنى التحية كقوله تعالى تحيتهم فيها سلام ومعناه الرحمة والسلامة من الآفات وفذكر في الصلاة (قوله فافتقرت إلى النية) أي احتاجت مشتق من التقير الذي يحتاج إلى المال وأصله مكسور الفقار وهي عقد الظفر (قوله نية الحج تأتي عليه) أي تأخذ جميعه ويدخل في حكمها (قوله وقذفوها على عواتقهم) أي رموا بها والقذف الرمي. والعواني جمع عاتق وهو ما بين المنكب والعنق (قوله ويطوف سبعا) يقال طاف حول الشيء يطوف طوافاً وطوافاً وتطوف واستطاف كله بمعنى ورجل طاف أي كثر الطواف وأصل الطواف وابتداء فعله ان ابراهيم واسماعيل عليهما السلام كانا كلياً بنينا شبيبا من البيت طافا حوله وقالوا ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم فبقى ذلك إلى الآن. ورأيت في التفسير انه سئل علي بن الحسين عن بدء الطواف فقال ان الله تعالى وضع تحت العرش بيتا وهو البيت المعمور الذي ذكره الله تعالى وقال للملائكة طوفوا به وودعوا العرش فطافت الملائكة به فكان أهون عليهم ثم أمر الملائكة الذين يسكنون في الأرض أن يبنوا في الأرض بيتا على مثاله وقدره فبنوا وسموه السراج وأمر من في الأرض من خلفه أن يطوفوا به كما يطوف أهل البيت بالمعصور (قوله سبعا) فيه خمس لغات سبعا بفتح السين واسكان الباء أي سبع مرات. وسبعا بضم السين والياء كما يقال ثلث وثلث وثلث وسدس وسدس. وسبعا بضم السين واسكان الباء كما يقال ثلث وسدس. وسبوع بفتح السين. وأسبوع زيادة الألف (قوله خذوا عني مناسككم) أي افعلوا مثل ما فعلوا وقولوا كما أقول وأصل الاخذ التناول يقال أخذ الشيء إذا تناوله وأصله أخذ فاستقلوا الحجر بين فخذوها (قوله وإن طاف على شاذر وإن الكعبة لم يجزه) وهو البناء الملاصق بإسائها الذي فيه خلق السر لأنه من دكة البناء الأسفل

عليه وسلم طوف في وراء الناس وأنت راكبة فان طاف راكباً من غير عثر جاز لا روى جابر أن النبي ﷺ طاف راكباً لبراء
الناس و يسألونهم هل يحرم محرم طواف بهوتوا يا جبهة لا يجوز عنهما جميعاً لا تطواف واحد فلا يسقط به طوافان ولم يكن
الطواف فيه قولان أحدهما للمحمول لأن الحامل كالأحاديث والثاني أنه للحامل لأن المحمول لم يوجد منه فعل وإنما الفعل للحامل
فكان الطواف له و يستدعي الطواف من الحجر الأسود والمستحب أن يستقبل الحجر الأسود لما روى ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي ﷺ استقبله ووضع شفتيه عليه فان لم يستقبله جاز لا تجزئ من البيت فلا يجب استقباله كالأجزاء البيت ويجازيه
بيده لا يجوز تعبيره وهل تجزئه المحاذاة ببعض البدن فيه قولان قال في القديم تجزئه محاذاته ببعضه لا تعطي محاذاة بعض
الحجر جاز محاذاته ببعض البدن وقال في الجديد يجب أن يحاذيه بجميع البدن لأن ماوجب فيه محاذاة البيت وجبت
محاذاته بجميع البدن كالاستقبال في الصلاة ويستحب أن يستلم الحجر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة يستلم الركن الأسود ولما يطوف ويستحب أن يستفتح الإسلام بالتكبير لما روى ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على راحته فكان أنى على الركن أشار بشيء في يده وكبر
وفله ويستحب أن يقبل لما روى ابن عمر أن عمر رضي الله عنه قبل الحجر ثم قال والله لقد علمت أنك حجر ولولا أنى رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بك ما قبلتك وإن لم يكن لك أن يستلم أو يقبل من الزحام أشار إليه يده لما روى أبو مالك
سعد بن طارق عن أبيه قال رأيت رسول الله ﷺ يطوف حول البيت فإذا ازدحم الناس على الطواف استلم رسول الله ﷺ
بمخضج يده ولا يشير إلى القبلة بالقول لأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك ويستحب أن يقول عند الاستلام وابتداء الطواف بسم
الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعهديك واتباعاً لسنة نبيك ﷺ لما روى جابر أن النبي ﷺ استلم الركن
الذي فيه الحجر وكبر وقال اللهم وفاء بعهديك وتصديقاً بكتابتك وعن علي كرم الله وجهه أنه كان يقول إذا استلم اللهم إيماناً
بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعهديك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله ثم يطوف فيجعل البيت
على يساره ويطوف على يمينه لما روى جابر أن النبي ﷺ لما أخذ في الطواف أخذ عن يمينه فان طاف على يساره لم يجزه لأن النبي
ﷺ طاف على يمينه وقال خذوا عني مناسككم ولا تعابدة تعلقوا بالبيت فاستحق فيها الترتيب كالصلاة والمستحب أن يدنو
من البيت لأنه هو المقصود فكان القرب منه أفضل فإذا بلغ الركن الباقى فاستحب أن يستلم لما روى ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي ﷺ كان يستلم الركن الباقى والأسود ولا يستلم الآخرين ولأنه ركن بني قواعد إبراهيم عليه السلام فيسن فيه
الاستلام كل ركن الأسود ويستحب أن يستلم الركنين في كل طوفة لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ كان يستلم الركنين في كل طوفة
ويستحب كما حاذى الحجر الأسود أن يكبر ويقبل لأنه مشرع في محل فكرر بشكره كالاستلام ويستحب إذا استلم
أن يقبل يده لما روى نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده وقبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله
ويستحب أن يدعو بين الركن الباقى والركن الأسود لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال عند الركن الباقى ملك
قائم يقول آمين آمين فإذا مررت به فقولوا ربنا آتتنا الله ديناً حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار

(قوله ويجازيه) أي يواز به والمحاذة الموازنة وحذاء الشيء إزاؤه (قوله ويستحب أن يستلم الحجر) قال في الفائق
استلم أفعل من السلمة وهي الحجر وهو أن يتناول به يعتمد به لمس أو تقبيل أو ادراك بعضاً ونظيره أسهم القوم
أي جأوا السهم واحتجم الحالب إذا حلب في الحجم وهو القدح الضخم وأوقفه الجوهرى فقال استلم الحجر لمسه أما بالقبلة أو
بالبيد ولا تمزلاً نه مأخوذ من السلام وهو الحجر كما يقال استبرق وقيل أنه مأخوذ من السلام يعني التحية إذ يحيى نفسه عند
الحجر إذ ليس الحجر من نحته يقال احتدم إذا لم يكن له خدم وإنما خدم نفسه وعن ابن الأعرابي أنه سمع زترك حمزة مأخوذ
من الملاعة والموافقة كما يقال استلام كذا استلاماً كذا موافقاً وملائماً (قوله يحججن في يده) وهو عصافى رأسها عقافة
وأصل الحججن بالتحريك الأعوججج وصغر أحججن الخالب أي معوجها والحججن كالمصولجان ونحوه التي واحتججته إذا
حدبته بالحججن إلى نفسك ومعنى يقبل يده بعد الاستلام كأنه ينقل بركته إلى نفسه وقيل معناه ينقل القبلة من فيه إلى الحجر
(قوله بني على قواعد إبراهيم عليه السلام) القواعد أساس البنيان واحدها قاعدة قال الله تعالى واذرفع إبراهيم القواعد
من البيت (قوله يقول آمين آمين) معناه اللهم استجب وقد ذكر في الصلاة

(فصل) والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى ومشى في الأربعة الأولى كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثاً ومشى أربعاً حرك دابته في موضع الرمل وإن كان محمولاً رمل به الحامل ويستحب أن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا قال في الأم يستحب أن يقرأ القرآن لأنه موضع ذكر القرآن من أعظم الذكرك فإن ترك الرمل في الثلاث لم يقض في الأربعة لأنه هيئة في محل فلا يقضى في غيره كالخبر بالقراءة في الأولين ولأن السنة في الأربع للمشى فإذا قضى الرمل في الأربعة أدخل بالسنة في جميع الطواف وإذا اضطلع ورمل في طواف القدوم نظرت فإن سعى بعده لم يعد الرمل والاضطباع في طواف الزيارة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان إذا طاف الطواف الأول خبث ثلاثاً ومشى أربعاً فعدل على أنه لم يعد في غيره وإن لم يسع بعده وأخر السعي إلى ما بعد طواف الزيارة اضطلع ورمل في طواف الزيارة لأنه يحتاج إلى الاضطباع للسعي فكره أن يفعل ذلك في السعي ولا يفعله في الطواف وإن طاف للثدوم سعى بعده ونسى الرمل والاضطباع في الطواف فهل يقضى في طواف الزيارة فيه وجهان أحدهما أنه يقضى لأنه لم يقض فانه سنة الرمل والاضطباع ومن أصحابنا من قال لا يقضى وهو المذهب لأنه لو جاز أن يقضى الرمل لفناه في الأشواط الأربعة فإن ترك الرمل والاضطباع والاستلام والتقبيل والدعاء في الطواف جاز ولم يلزمه شيء لأن الرمل والاضطباع هيئة فلم يتعلق بتركها اجبران كالخبر والاسرار في القراءة والثوركة والافتراش في التشهد والاستلام والتقبيل والدعاء كمال فلا يتعلق به جبران كالتيسيع في الركوع والسجود ولا ترمل المرأة ولا تضطبع لأن في الرمل ثلثين أعضاؤها وفي الاضطباع ينكشفها عورة منها ويجوز الكلام في الطواف لقوله ﷺ الطواف بالبيت صلاة الآن الله تعالى أباح فيه الكلام والأفضل أن لا ينسلكم لما روى أبو هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول من طاف بالبيت سبعاً لم ينسلكم فيه إلا بسبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله كتب الله له عشر حسنات وعصاة عشر سيئات ورفع له عشر درجات وإن أقيمت الصلاة وهو في الطواف أو عرضته حاجة لا بد منها قطع الطواف فإذا فرغ من الطواف أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يطوف بالبيت فلما أقيمت الصلاة صلى مع الإمام ثم سعى على طوافه وإن أحدث وهو في الطواف نوضاً وبني لأنه يجوز أفراد بعضهم عن بعض فإذا بطل ما صادفه الحدث منه لم يبطل الباقي فجازه البناء عليه

(فصل) وإذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف وهل يجب ذلك أم لا فيه قولان أحدهما أنها واجبة لقوله عز وجل واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى والأمر يقضى الوجوب والثاني لا يجب لأنها صلاة تامة على الصلوات الخمس فلم يجب بالشرع على الأعيان كسائر النوافل والمستحب أن يصلحها عند المقام لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين فإن صلاهما في مكان آخر جاز لما روى أن عمر رضي الله عنه طاف بعد الصبح ولم ير أن الشمس قد طلعت فركب فلما أتى ذا طوى أنما خرا حلتبه وصلى ركعتين وكان ابن عمر رضي الله عنهما يطوف بالبيت وصلى

(قوله والسنة أن يرمل) الرمل بالتحريك الهرولة يقال رمل بين الصفا والمروة ملازمه قيل خفيف الشعر رمل قال الناقص وهو سرعة المشي مع تقارب الخطى (قوله خبث ثلاثاً) الخبث ضرب من العدو ويقال خبث القرس رغب بالضم وقد ذكر في الجنائز (قوله حرك دابته) أي حثها واستخرج جربها (قوله اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً) مبرور من البر ضد العقوق يقال برحجه وبرأه حججه برأه الكسر قال شمر هو الذي لا يخاطبه شيء من المأثم والبيع المبرور هو الذي لا شبه فيه ولا خيانة وفي الحديث الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة (قوله مغفوراً) أصل الفقر القطية كأنه يغطي الذنب ويستره والسعي ههنا العمل يقال سعى يسعى إذا عمل وكسب وسعى إذا عدا ومنه السعي بين الصفا والمروة ومعنى مشكور أي يثنى عليه ويشكر والشكر هو الثناء على المحسن بإحسانه من أحسن إليه واضطباع الاضطباع من الضبع وهو العضل لأنه يجعل رداءه تحت ضبعه أو لأنه ينكشف ضبعه بذلك التواء طاء مع الصاد كالأضطباع وهو التوشيع والتأبط أيضاً (قوله في الأشواط الأربعة) واحدها شوط يقال عدا شوطاً أي طلقاً وهو هنا المرة الواحدة بين الحجرين (قوله خلف المقام) المقام ههنا بالفتح موضع القيام معناه حيث قام إبراهيم عليه السلام وقد فرىء بالضم أراد موضع أقامته لأنك إذا جعلته من قام يقوم فهو مفتوح وإذا جعلته من أقام يقيم فهو مضموم لأن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالوضع منه مضموم

ركعتين في البيت والشجب أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة فلْيَأْيِهَا الْكَافِرُونَ وفي الثانية قل هو الله أحد لئلا يرى جبارون
التي عليه السلام قرأ في ركعتي الطواف قل هو الله أحد وقل يأيها الكافر إن ثم يعود إلى الركن فيستلمه ويخرج من باب الصفا
لئلا يرى جبارون عبد الله أن النبي عليه السلام طاف سبعا وصلى ركعتين ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا
(فصل في ثم سعى وهو ركن من أركان الحج لما روى أن النبي عليه السلام قال أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم
فلا يصح السعي إلا بعد طواف فان سعى ثم طاف لم يعد بالسعي لما روى ابن عمر قال لما قدم رسول الله عليه السلام طاف بالبيت سبعا
وصلى خلف المقام ركعتين ثم طاف بين الصفا والمروة سبعا . قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فنحن
نصنع ما نضع رسول الله صلى الله عليه وسلم والسعي أن يمر سبع مرات بين الصفا والمروة لما روى جابر أن النبي عليه السلام قال
يبدأ بالذي بدأ الله به وبدأ بالصفا حتى فرغ من آخر سعيه على المروة فان مر من الصفا إلى المروة حسب ذلك مرة وإذا
رجع من المروة إلى الصفا حسب ذلك مرة أخرى وقال أبو بكر الصيرفي لا يحسب رجوعه من المروة إلى الصفا مرة وهذا
خطأ لأنه استوفى ما بينهما بالسعي حسب مرة ككلوا يبدأ من الصفا لوجه إلى المروة فان بدأ بالمروة وسعى إلى الصفا لم يجزه لما
روى أن النبي عليه السلام قال ابدأوا بما بدأ الله به وركب على الصفا حتى يرى البيت فيستقبله ويقول الله أكبر الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
عنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لما روى جابر قال خرج رسول الله عليه السلام
إلى الصفا فبدأ بالصفا فركب على الصفا حتى إذا رأى البيت توجه إليه وكبر ثم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي
ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا مثل هذا ثلاثا
ثم نزل ثم يدعو لنفسه بما أحب من أمر الدين والدنيا لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يدعو بعد التهليل

(قوله ثم يسى) يقال سى الرجل سعيًا إذا عدا وسعى أيضًا إذا عمل وأكسب . والسعي في ابتدائه أن هاجر أم أساعيل لما عطش ابنها وهي مقبلة به في موضع البيت وخافت أن يموت من العطش ذهبت تستغيث فوجدت أقرب جبل إليها وهو الصفا تستغيث وتنظر هل ترى أحدًا فلا تنظر فتزول منه وتسعى إلى الروة فتستغيث فتنظر فلا ترى أحدًا فترجع وتسعى حتى نأى الصفا حتى قطعت ذلك سبع مرات فسمعت صوت الملك قد ضرب بجانبه حيث أساعيل فانت هناك فوجدت الماء موضع زمزم . وسبب الحرولة أنها إذا صارت في بطن الوادي المنخفض لا ترى ولدها فتهزل وتسرع حتى تخرج منه إلى الروة المرتفعة عن سبيل الماء فترى ولدها فهزول في السير . والأصل في سنة الرمل أن النبي ﷺ لم يصالح فرسًا على أن يدخل مكة معتمرًا قال المشركون انظر وا اليهم يعني الصحابة فدنيتهم حتى ضرب فغلاما من قبل فحينئذ ينظر ون اليهم وهم يطوفون بالبيت فأوحى الله إلى النبي ﷺ بذلك فأمر أصحابه أن يرملوا إليه وهم القوة والجند فقالوا حين رأوه يرملون والله ما بهم من بأس وإن هم إلا كالفزلان (قوله أسوة حسنة) أي قدوة تضيء وتكسر (قوله نداء الذي بدأ الله به) أي بدأ بذكره في القرآن حيث قال جل وعلا إن الصفا والروة من شعائر الله (قوله ويرق على الصفا) يقال رقى يكسر القاف وبالياء في الماضي يرقى بفحتها والألف في المستقبل يرقى أو يرقى إذا صدق وأرقى ، ثم لا يقال في بفتح القاف إلا من الرقية فإنه يقال رقى برفقة . ورقا الدم يرقا بالهمز إذا انقطع يقال في الأجل ابن فيهار قوة الدم لأنها تؤخذ في الهدية فينتفع القتال (قوله صدق) وعده وهزم الأحزاب وحده . صدق أنجز ولم يكذب فيما وعده بقوله تتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين . والصديق يصدق في المودة . والصديق الدائم التصديق . وهزم الطريفة الفرار والهرب عند القتال . والأحزاب جمع حزب وهم الطائفة ونحزبوا وتجمعوا واحد والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأسياء عليهم السلام والأحزاب الذين تحزبوا وتجمعوا على النبي ﷺ يوم الخندق من قبائل شتى فهزمهم الله تعالى فقال فأرسلنا عليهم رجلا وحيداً (قوله وحده) كلمة بوصفها الواحد والتنبيه والجمع لأنه مصر لا شتى ولا يجمع استثناءً للتنبيه المضمرة المضاف إليه ومعناه اتحاد أي أفراد واتصافه على الحال بمعنى موحد ومفرد وقيل على المصدر بمعنى اتحاد وأفراد

(١) قوله : صدق، غير موجودة في الشرح . وقد ذكر بدلها « أُنجز »

والتكبير لنفسه فإذا فرغ من الدعاء نزل من الصفا ويمشي حتى يكون بينه وبين الليل الأخضر المعاق بفناء المسجد نحو من ستة أذرع فيسعى سعيا شديدا حتى يحاذي المبلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار العباس ثم يمضي حتى يصعد المروة لماروي جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه فإذا صعد مشى حتى يأتي المروة والمستحب أن يقول بين الصفا والمروة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأعلى كرم لماروت صحيفة بنت شيبه عن امرأة من بني نوفل أن النبي ﷺ قال ذلك فإن ترك السعي ومشى في الجميع جاز لماروي أن ابن عمر رضي الله عنه كان يمضي بين الصفا والمروة وقال إن آهش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمضي وأنا شيخ كبير وإن سعى راكبا جاز لماروي جابر قال طاف النبي ﷺ في طواف حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس ويألوه والمستحب إذا صعد المروة أن يفعل مثل ما فعل على الصفا لماروي جابر أن النبي ﷺ فعل على المروة مثل ما فعل على الصفا قال في الأم فإن سعى بين الصفا والمروة ولم يرق عليهما أجزاء وقال أبو حفص بن الوكيل لا يجزئه حتى يرق عليهما لينبثق أنه استوفى السعي بينهما وهذا لا يصح لأن المستحق هو الذي بينهما وقد فعل ذلك وإن كانت امرأة ذات جلال والمستحب أن تطوف وتسعى ليلال فإن فعلت ذلك نهارا مشى في موضع السعي وإن أقيمت الصلاة أو عرض غرض قطع السعي فإذا فرغ نسي لماروي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يطوف بين الصفا والمروة فاعجبه البول فتنحى ودعا بماء فتوضأ ثم قام قائم على ما مضى

(فصل) ويخطب الإمام اليوم السابع من ذي الحجة بعد الظهر بمكة ويأمر الناس بالتقوى من الغد إلى منى وهي إحدى الخطب الأربع السنوية في الحج والذليل عليه ماروي ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم ويخرج إلى منى في اليوم الثامن ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويشتبه بها إلى أن يصلي الصبح لماروي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم التروية بمضي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والغداة فإذا طلعت الشمس حار إلى الموقف لماروي جابر رضي الله عنه قال ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ثم ركب فأمر بقية من شعر أن تضربه بضره فزلبها فإذا زالت الشمس خطب الإمام وهي الخطبة الثانية من الخطب الأربع فيخطب خطبة حقيقة ويجلس ثم يقوم إلى الثانية ويتدعى المؤذن بالأذان حتى يكون فراغ الإمام مع فراغ المؤذن لماروي أن سالم بن عبد الله قال للحجاج إن كنت تر بدان تصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف فقال ابن عمر رضي الله عنهما صدق ثم يصلي الظهر والعصر اقتداء برسول الله ﷺ

(فصل) ثم يروح إلى عرفة ويقف والوقوف ركبن من أركان الحج لماروي عبد الرحمن الديلي أن رسول الله ﷺ قال الحج عرفات فمن أدرك عرفة قبل أن يطالع الفجر فقد أدرك الحج والمستحب أن يقتل لماروي نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقتل إذا راح إلى عرفة ولأنه فر به يجتمع بها الخلق في موضع واحد فشرع لها القسلة كصلاة الجمعة والعيد ويصح الوقوف في جميع عرفة لماروي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال عرفة كلها موقف والأفضل أن يقف عند الصخرات لأن رسول الله ﷺ وقف عند الصخرات وجعل بطن ناقته إلى الصخرات ويستحب أن يستقبل القبلة لأن النبي ﷺ استقبل القبلة ولأنه إذا لم يكن بد من جهة فجهة القبلة أولى لأن النبي ﷺ قال خير المجالس ما استقبل به القبلة ويستحب

(قوله بفناء المسجد) فناء الدار ما امتد من جوانبها والجمع أقنية (قوله يوم التروية) فيه تأويلان أحدهما أنه مأخوذ من الروية وهي التفرق في أمر الله تعالى يقال رويت في الأمر إذا فترت فيه ونظرت بهمز ولا يهذف كإن الحاج ينظرون في أمر الحج ويأخذون الأهبة ذلك اليوم ويستعدون له والثاني أنه مأخوذ من رويته أي إذا أتيتهم بالماء والحاج يرتوون من الماء يأخذونه في الراويات والأقنية ذلك اليوم وأصله الري وهو ضد العاش. وذكر في البيان قال الصيمري سعى يوم التروية لأن جبريل عليه السلام أرى إبراهيم مناسكه في هذا اليوم. وقيل إن آدم أرى حواء حينها هبط إلى الأرض وهذا لا يقبله التصريف وحكم العربية. الديلي بكسر الدال غير مهموز (قوله عرفة وعرفات) قال الجوهري هذا يوم عرفة غير منون لا يدخله الألف واللام. وعرفات اسم لوضع شعبي فظ الجمع ولا يجمع قال الفراء لا واحده بصحة وهي معرفة وإن كان جعل لأن الأماكن لا نزول. وسببت

الاكثر من الدعاء وأفضله لاله الا الله وحده لاشر يشك له لاروى طلحة بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لاشر يشك له ويستحب أن رفع يديه لاروى ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ترفع الأيدي عند الموقفين يعني عرفة والمشعر الحرام وهل الأفضل أن يكون راكبا أم لا فيه قولان قال في الأم النازل والراكب سواء وقال في القديم والاملاء الوقوف راكبا أفضل وهو الصحيح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف راكبا ولأن الراكب أقوى على الدعاء فكان الركوب أولى ولهذا كان الإفطار بعرفة أفضل لأن المفطر أقوى على الوقوف والدعاء وأول وقته إذا زالت الشمس لاروى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال والوقوف قال صلى الله عليه وسلم خفوا عني مناسكتكم وآخر وقته إلى أن يطلع الفجر الثاني لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى فان حصل بعرفة في وقت الوقوف فأعما وقاعدا أو مجتازا فقد أدرك الحج لقوله ﷺ من صلى هذه الصلاة معنوا فقد قام قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد عم حججه وقضى نفسه وإن وقف وهو مقبى عليه لم يدرك الحج وإن وقف وهو نائم فقد أدرك الحج لأن المقبى عليه ليس من أهل العبادات والتائب من أهل العبادات ولهذا لو أغشى عليه في جميع نهار الصوم لم يصح صومه وإن نام في جميع النهار صح صومه وإن وقف وهو لا يعلم انه عرفة فقد أدرك لانه وقف بها وهو مكلف فأشبه إذا علم أنها عرفة والسنة أن يقف بعد الزوال إلى أن تقرب الشمس لما روى على كرم الله وجهه قال وقف رسول الله ﷺ بعرفة ثم أقاض حين غابت الشمس فان دفع منها قبل الغروب نظرت فان رجع إليها قبل طلوع الفجر لم يلزمه شيء لأنه جع في الوقوف بين الليل والنهار فأشبه إذا أقامها إلى أن غربت الشمس فان لم يرجع قبل طلوع الفجر أراقى دما وهل يجب ذلك أو يستحب فيه قولان أحدهما يجب لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال من ترك نسكا فعليه دم ولأنه فلك يختص بمكان فجاز أن يجب بتركه الدم كالأحرام من اليقات والثاني أنه يستحب لأنه وقف في إحدى زمامي الوقوف فلا يلزمه دم للزمان الآخر كما لو وقف في الليل دون النهار

﴿فصل﴾ وإذا غربت الشمس دفع إلى الزدلفة حديث على كرم الله وجهه ومحمى وعليه السكينة لما روى الفضل بن العباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال للناس عشبة عرفة وغداة جمع حين دفعوا إليكم بالسكينة فإذا وجد فرجة أمرع لما روى أسامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص وجمع بين المغرب والعشاء بالزدلفة على ما بيناه في

عرفته لأنه تعارف فيها آدم وحواء حين أخرجهما من الجنة. وقيل لما لمكانهما من الأعراف وهي الجبال. وقيل تعريف جبريل إبراهيم التائب بها فقال عرفته عرفته (قوله طلعت بن عبد الله) بن كرز بفتح الكاف وكسر الراء هو من التابعين من خراعة (قوله قائما وأفعدا أو مجنازا) أي سالكى الطريق والاجتياز السلوك (قوله وقضى فتته) قال في التفسير هو الاغتمن الشارب وتنف الابط وتغليظ الانظار. وقال الحسن هو از الفضيق الاحرام وأصله الوسخ يقال ما شئتكم قال

حَفَوا شَوَارِبَهُمْ لِيَحْكُمُوا أَتَقْنَأَ ۝ وَيَرْغُوا عَنْهُمْ قُلُوبُ صِبْيَانَا

وغير حاجات الناسك (قوله دفع الى المزدلفة) أى أسرع في سبيله يقال اندفع الفرس أى أسرع واندفعوا (قوله غداة جمع) سميت
جعا لأن آدم وحواء اجتمعا فيها كما سميت مزدلفة لازدلافه اليها أى اقترابه يذكر ذلك عن ابن عباس . وقيل لاجتماع
الناس بهامن قوله تعالى وأزلفناهم للآخرين أى جمعناهم وأصلها من تلغى بالتاء أى مقربة فإبدلت التاء دالا مع الزاى كما قبلت
في مزدجر ومزدح (قوله في التنبيه على طريق المازمين^(١)) قال الجوهري المازم المضيق مثل المازل وأنتد الاصمعي :

هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تمسك الدهازما

قال وروى عمووات جمع عصا ونمشق تضرب. والمازم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب أيضا مازم قال الأصمعي المازم في سند مضيق بين جمع وعرفة. وأنشد الساعدي ابن جؤية الهذلي

ومقامهن اذا حيسن بما زم ضيق الف ومدهن الاخشب

(قوله عليكم السكينة) اغراء بمعنى الأمر تقول عليكز يدا أي الزم يدا كأنه أراد الزموا السكينة وخفوا بهامشقمين السكون ضد الحركة أي كونوا خاشعين متواضعين متواقرين غبرطاشين ولافرحين يقال رجل ساكن أي يوقور هادي
(قوله فرجة أسرع) الفرجة بالضم المنسح بين الشيئين (قوله كان يسير العتق) فإذا وجد فجوة نص العتق ضرب من السبر

(١) هذه الفقرة غير موجودة بالشرح

كتاب الصلاة فإن صلى كل واحد منهم مائة مرة جاز لان الجمع رخصة لا جليل السفر لجازله تركه وثبت بها ان يطلع الفجر الثاني
 لما روى جابر ان النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء واضلج مع حتى اذا طلع الفجر صلى الفجر وفي أي موضع
 من المزدلفة بات أجزاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال المزدلفة كلها موقوف وارفعوا عن يطن محسر
 وهل يجب للبيت مزدلفة أم لا فيه قولان أحدهما يجب لأنه نكاح مقصود في موضع فكان واجبا كالرمي والثاني أنه سنة لأنه مبيت
 فكان سنة كالبيت حتى ليلة عرفه فإن قلنا أنه يجب بتركه الدم وإن قلنا أنه سنة لم يجب بتركه الدم ويستحب أن يؤخذ منها
 حصي جرة العقبة لما روى الفضل بن العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال غدا يوم النحر القمط لي حصي فلفطت له حصيات
 مثل حصي الخذف ولان السنة اذا أتى مني لا يخرج علي غير الرمي فاستحب أن يأخذ الحصي حتى لا يشتغل عن الرمي وان أخذ
 الحصي من غيرها جاز لان الاسم يقع عليه ويصلي الصبح بالمزدلفة في أول الوقت ونقدبها أفضل لما روى عبد الله قال ما رأيت
 رسول الله ﷺ صلى صلاة الا ليلتها الا المغرب والعشاء بجمع وصلاة الفجر يومئذ قبل ميقاتها ولأنه يستحب الدعاء بعدها
 فاستحب نقدبها ليكثر الدعاء فاذا صلى وقف على فزح وهو الشعر الحرام ويستقبل القبلة ويدعو الله تعالى لما روى جابر أن النبي
 ﷺ ركب القصواء حتى رقى على الشعر الحرام واستقبل القبلة فدعا الله عز وجل وكبر وهلل ووسد ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا
 ثم دفع قبل أن تطلع الشمس والمستحب أن يدفع قبل طلوع الشمس لحديث جابر فان آخر الدفع حتى طلعت الشمس كرمها
 روى السور بن محرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانوا يدفعون من الشعر الحرام بعد أن تطلع الشمس على رؤس
 الجبال كأنها عمامة الرجال في وجوههم وانما دفع قبل أن تطلع الشمس ليخالف هدينا هدي أهل الاوثان والشرك فان قدم الدفع
 بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر جاز لما روت عائشة رضي الله عنها أن سودة رضي الله عنها كانت امرأة ثبطة فاستأذنت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل الافاضة ليلا في ليلة المزدلفة فأذن لها والمستحب اذا دفع من المزدلفة ان يمشي وعليه السكينة فلا
 ذكرنا من حديث الفضل بن العباس واذا وجد فريضة أسرع كما يفعل في الدفع من عرفة والمستحب اذا بلغ وادى محسر أن
 يسرع اذا كان ماشيا أو يحرك دابته اذا كان راكبا بقدر رمية حجر لما روى جابر ان النبي ﷺ حرك قليلا في وادي محسر
 (فصل) واذا أتى مني بدأ برمي جرة العقبة وهو من واجبات الحج لما روى أن النبي ﷺ رمى وقال خذوا عني مناسككم
 والمستحب ان لا يرمي الا بعد طلوع الشمس لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي ﷺ بعث بضعته أهله فامرهم ان لا
 يرموا الجرة حتى تطلع الشمس وان رمى بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر أجزاء لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ

قال الجوهري هو ميطر قال الرازي ياناق سبرى عنقا فسيحها الى سليمان فتسرى بها
 والمسيطر الممتد. تسيطر الاسد اذا اضطجع وامتد. والنص السبر الشديد الرقيق حتى يستخرج أقصى ما عندها ولهذا يقال نصبت
 الشيء اذا رفعت منه منعة العروس انظر بورهاوار نفاعها. ونصبت الحديث الى فلان أي رفعت اليه. والتجوة والفرجة المتسع بين
 الشيئين تقول منه تنجأ الشيء وصار له فجوة منه الفجاء وهو الفحيح. ورجل أبقأ وامرأة غفوى وقوس غفوى أي بان وزها عن كبدها
 (قوله مثل حصي الخذف) الخذف الرمي بالحصي بالأصابع قال كأن الحصي من خلفها وأمامها إذا انحلت رجليها خذف أعسرا
 والخذف المقلع (قوله وقف على فزح) غير مصر وف وسمى فزح لارتفاعه من فزح الشيء فزحا اذا ارتفع ومنه فزح الكلب
 بيوله اذا رفع لانه قرن مرتفع عال (قوله ركب القصواء) هي التي قطع من أذنها شيء قدر الربع. قال أبو عبيد القصوف قطع طرف
 الأذن من البعير الربع أو أقل. وناقة غضباء مشفوفة الأذن ويقال القصوف قطع النصف وقال الجوهري قصوف البعير فهو مقصوف اذا
 قطعت من طرف أذنه وكذلك الشاة عن أي زيد يقال شاة قصواء وناقة قصواء ولا يقال جمل أقصى واعيا يقال مقصوف ومقصي تركوا
 فيهما القياس (قوله ليخلف هدينا هدي أهل الاوثان والشرك) أي سيرتنا وستتنا يقال هدى هدى فلان اذا سار بغيره وقد
 ذكر في الجملة (قوله كانت امرأة ثبطة) قال الطبري أي بطيئة الحركة يقال ثبطة عن الامر تثبيطا اذا شغله عنه
 (قوله الافاضة) قال في الفائق الافاضة في الاصل الصب واستعمل للدفع كما قالوا صب في الوادي ومنه الحديث في السعي فلما
 انصببت قدما في الوادي. قال الطبري أفوضت أي دفعت في السبر قال ابن عرفة يقال أفاض من المكان اذا أسرع منه الى المكان
 الآخر والافاضة سرعة الركض وسمى طواف الافاضة لانه يفيض من منى الى مكة وطواف الزيارة لانه يزور البيت بعد أن غارقه

أرسل أم سلمة رضي الله عنها يوم النحر فرمت قبل الفجر ثم أقاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ عندها والمستحب أن يرى من بطن الوادي وإن يكون راكباً وإن يكبر مع كل حصاة ثاروت أم سليم رضي الله عنها قالت رايت رسول الله ﷺ يرى الجرة من بطن الوادي وهو راكب وهو يكبر مع كل حصاة والمستحب أن يرفع يده حتى يرى بياض إبطه لأن ذلك أعون على الرمي بقطع التلبسة مع أول حصاة لما روى الفضل بن العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل يدي بغيره من مدر أو خنزف لم يجزه لأنه لا يقع عليه اسم الحجر والمستحب أن يرى مثل حصي الخنزف وهو بقدر الإقلال ما روى الفضل بن العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم مثل حصي الخنزف فإن رمي بحجر كبير أجزأه لأنه يقع عليه اسم الحجر ولا يرى بحجر قدرى به لأن ما قبل منها يرفع وما لا يقبل منها يترك والدليل عليه ما روى أبو سعيد قال قلنا يا رسول الله إن هذه الجار ترى كل علم فنحسب أنها تنقص قال أما أنه ما يقبل منها يرفع ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال فإن رمي بحجرى به أجزأه لأنه يقع عليه الاسم ويجب أن يرى فإن أخذ الحصاة وتركها في المرمى لم يجزه لأنه لم يرم ويجب أن يرميها واحدة واحدة لأن النبي ﷺ روى واحدة واحدة وقال خذوا عني مناسككم ويجب أن يقصد الرمي إلى المرمى فإن رمي حصاة في الهواء فوق في المرمى لم يجزه لأنه لم يقصد الرمي إلى المرمى وإن رمي حصاة فوقت على أخرى ووقفت الثانية في المرمى لم يجزه لأنه لم يقصد رمي الثانية وإن رمي حصاة فوقت على تحمل أو أرض فازدلفت ووقفت على المرمى أجزأه لأنه حصل في المرمى بفعله وإن رمي فوق المرمى فتدحرج لتصيب المكان الذي أصابه فوق في المرمى ففقه وجهان أحدهما أنه يجزه لأنه لم يوجد في حصوله في المرمى فعل غيره والثاني لا يجزه لأنه لم يقع في المرمى بفعله وإنما أعان عليه تصويب المكان فصار كما لو وقع في ثوب برجل فنفضه حتى وقع في المرمى

فصل وإذا فرغ من الرمي ذبح عن يمينه كان معه لسان وي جابر أن رسول الله ﷺ روى بسبع حصيات من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحروا ويجوز أن يحرق في جميع منى لسان وي جابر أن رسول الله ﷺ قال منى كلها منحر

فصل ثم يحلق لسان وي أنس قال لسان وي رسول الله ﷺ الجرة و فرغ من نسكه ناول الخالق شقه الأيمن خلقه ثم أعطاه شقه الأيسر خلقه فإن لم يحلق وقصر جاز لسان وي جابر أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا والخلق أفضل لسان وي ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ رحم الله المحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال رحم الله المحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال في الرابعة والمقصرين وأقبل ما يحلق ثلاث شعرات لأنه يقع عليه اسم الجمع المطلق فأشبه الجميع والأفضل أن يحلق الجميع حديث أنس وإن كان أصلع فليستحب أن يحرم موسى على رأسه لسان وي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال في الأصلع بموسى على رأسه ولا يجب ذلك لأنه فربة تتعلق بحمل فسقطت بفواته كغسل اليد إذا قطعت وإن كانت امرأة قصرت ولم تحلق لسان وي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ليس على النساء حلق إنما على النساء تقصير ولأن الخلق في النساء مثله فلم يفعل وهل الحلاق نسكك أو استباحة محظور فيه قولان أحدهما أنه ليس بنسك لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكاً كالطيب والثاني أنه نسك وهو الصحيح لقوله ﷺ رحم الله المحلقين فإن حلق قبل الذبح جاز لسان وي عبد الله بن عمر قال وقصر رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمى فجاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فقلت رأسي قبل أن أذبح فقال أذبح ولا حرج فجاء آخر فقال يا رسول الله لم أشعر فتنحرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج فاستل عن شيء قدم أو آخر الأقال ففعل ولا حرج فإن حلق قبل الرمي فإن قلنا إن الحلاق نسك جاز لسان وي ابن عباس قال سئل رسول الله ﷺ عن رجل حلق قبل أن يذبح أو قبل أن يرمي فكان يقول

- (قوله شرع على التحلل) شرعت في الأمر شرعاً أي خضت وشرعت الدواب في الماء فنشرع شرعاً إذا دخلت (قوله فازدلفت ووقفت في المرمى) فذكرنا أن الازدلاف الاقتراب وأزلفه أي قربه والزلف التقدم عن أي عبيد والمعنى أنها قربت وتقدمت ووقفت في المرمى (قوله الخلق في النساء مثله) قال الجوهرى مثل به مثل مثلاً أي نسكك به والاسم المثله بالضم ومثل بالفتيل جده. والمثله بفتح الميم وضم التاء العفو به الجمع الثلاث ومعناه الخلق في النساء عفو يتوثنونه كجذع أشف الغنيل (قوله لم أشعر) بضم العين أي لم أعلم جهة التقديم والتأخير

لا حرج لا حرج وان قلنا انه استباحة محظور ولم يحز لانه فعل محظور فلم يحز قبل الرمي من غير عنف كالطيب
(فصل) والسنة ان يغتلب الامام يوم النحر يعني يوهي أحد الخطب الأربع ويعلم الناس الاقامة والرمي وغيرهما من المناسك
 لساروي ابن عمر رضي الله عنهما قال خطبنا رسول الله ﷺ يعني يوم النحر بعد رميه الجرة فكان في خطبته ان هذا يوم
 الحج الأكبر ولأن في هذا اليوم وما بعده مناسك تحتاج الى العلم بها فسن فيه الخطبة لذلك

(قوله لا حرج لا حرج) الحرج الضيق أي لا ضيق يقال مكان حرج وحرج أي ضيق كثير الشجر لاتصل اليه الراعية ومنه
 الحرج فهو العطية والحرج أيضا الأثم ومعناه لا ضيق عليكم ولا أثم فيها فقدمتم وأخبرتم من المناسك. وسميت مني لأن الأقدار
 وقعت على الضحايا بها فذبحت ومنه أخذت المنية يقال مني الله عليكم خبرا أي قدر لكم قال الشاعر
 لا تأمنن وان أسيبت في حرم • حتى تلاقى ما يعني لك للماني

أي بقدر لك المقدر، وسمي يوم النحر لنحر الهدى فيه. ومعنى النحر إصابة النحر وهو الموضع بالآلة التي تنحربها وسمي يوم
 النحر لأن الناس يقرنون فيه يعني ولا ينفرون. يوم النحر يسكنون الغاء ويقال يوم النحر بالتحريك ويوم النفور ويوم
 النفير عن يعقوب وأصله من نفرت الدابة نفورا وتقلرا اذا عدت مخافة ومنه قوله تعالى «حرم مستقرة فرت من قسورة»
 وسميت الجار لأن آدم عليه السلام رمى إبليس فأجر بين يديه فسميت الجار به أي أسرع قال البيهقي
 واذا حركت غرزي أجرت • أو قراني عدو جون قد أبلى

قوله الرمحشري وقال الأزهري أجرت اجارا اذا عدا عدوا شديدا وجرت القائد الجيش اذا جمعهم في ثغر فأطال حبسهم وعد فلان
 اجله جارا اذا عداها مجتمعة وعدا نظائر اذا عداها متنى. ونى وقال الأصمعي جر بنو فلان اذا اجتمعوا فصاروا الباعلى غيرهم
 وجرات العرب سميت جرات لاجتماع كل قبيلة على حدة لا تخالف ولا تجاوز قبيلة أخرى فحصل من مجموع هذا الكلام انه
 الاجتماع للرمي. وأما الأصل في رمي الجمار فقال أبو عجلل لسافر إبراهيم عليه السلام من بناء البيت أثناء جبريل عليه السلام
 فأراه البواب ثم أتى جرة العقبة فعرض له الشيطان فأخذ جبريل عليه السلام سبع حصيات وأعطى إبراهيم سبعة وقال ارم
 وكبر فرمى وكبرا مع كل رمية حتى غاب الشيطان ثم أتى به الجرة الوسطى فعرض لهما الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات
 وأعطى إبراهيم سبعة وقال ارم وكبر فرمى وكبرا مع كل رمية حتى غاب الشيطان ثم أتى الجرة القصوى ففعل كذلك. هذا الأصل في
 شروع الرمي كما أن الأصل في شروع السعي سعي هاجر بين الصفا والمروة على ما ذكرته وكذلك أصل الرمي أن النبي ﷺ
 قدم هو وأصحابه مكة في عمرة القضاء بعد الحديبية فقال المشركون انه قد قدم قوم فدو هنتهم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يرموا وقد ذكر وهذا كور في الصحيحين ثم زالت هذه الأشياء وبقيت آثارها وأحكامها ورميها أشكلت
 هذه الأمور على من يرى صورها ولا يعرف أسبابها فيقول هذا لا معنى له فن عرف الأسباب لم يستنكر ذلك وقد ذكر بعض
 العلماء ان سبب رمي الجمار ان إبراهيم عليه السلام نذر عليه هدى وكان يشبهه ويرميه بالجار وهي الحصاة ليرده اليه. وسمي
 مسجد الخيف قال الجوهري الخيف ما انحدر من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء ومنه سمي مسجد الخيف يعني وقد أنفق
 القوم اذا أتوا خيف مني فترؤوه وقد ذكرت سبب تسمية أيام النحر بقى ونعيده مختصرا فيسئل من تشرى اللحم وهو تفديده
 والقداشق طولاً وقيل من نشر بقة الشمس وتخفيفه وقيل لقولهم أشرق تير حكا يعقوب وقيل لان الهدى لا تنحرج حتى
 تشرق الشمس قاله ابن الأعرابي. وسالت أئمة من الاحرام أحل وحل محل اذا قضى فروض الحج فصار حلالاً أي حل له كل شيء منع
 منه في الاحرام. وسميت مكة لأنها تحل الاجسام والذنوب أي تفتيها من قولهم امنك القصيل ماني ضرع أنه أي أفناء وقيل
 لأنها تحل الظالم الذي يظلم فيها أي تهلك وأنشدوا

يامكة الفاجر مكي مكا • ولا تمكي مذ حجا وعكا

وقيل لأنها تحبها أهلها وقيل لقلة النساء بها ويقال أيضاً مكة وهو الذي نطق به القرآن مأخوذة من نباك الناس فيها أي
 فضايهم وقضاة ظلمهم. الأيام العدودات هي أيام النحر يعني والأيام المعلومات هي العشر وآخرها يوم النحر قاله أكثر أهل التفسير

(فصل) ثم يقبض الى مكة ويطوف طواف الافاضة ويسمى طواف الزياره لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ رمى الجمره ثم ركب فأفاض الى البيت وهذا الطواف ركن من أركان الحج لا يتم الحج الا به والأصل فيه قوله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وروى عائشة أن صفيه رضي الله عنهم ما حاضت فقال ﷺ أحابستنا هي فقلت يا رسول الله انهما قد أفاضت فقال فلا اذا قبل على أنه لا بد من فعله وأول وقته اذا اتصفت ليلة التحريار وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أرسل أم سلمة رضي الله عنها يوم التحري فمرت قبل الفجر ثم أفاضت والمستحب أن يطوف يوم التحري لأن النبي ﷺ طاف يوم التحري فان أخره الى ما بعده وطاف جزلأته أتى به بعد دخول الوقت

(فصل) واذكري وحلق وطواف حمله التحلل الأول والثاني وبأي شيء حصل التحلل ان قلنا ان الحلق نكح حل له التحلل الأول باثنين من ثلاثة وهي الرمي والحلق والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثالث وان قلنا ان الحلق ليس بنكح حصل له التحلل الأول بواحد من اثنين الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني وقال أبو سعيد الاصطخري اذا دخل وقت الرمي حصل له التحلل الأول وان لم يرم كما اذا فات وقت الرمي حصل له التحلل الأول وان لم يرم والمذهب الأول لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال اذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب واللباس وكل شيء الا النساء فعلى التحلل بفعل الرمي ولأن ما يتعلق به التحلل لم يتعلق بدخول وقته كالطواف ويخاف اذا فات الوقت فان بقوات الوقت يسقط فرض الرمي كما يسقط بفعله بدخول الوقت لا يسقط ان فرض فلم يحصل به التحلل وفيما يحل بالتحلل الأول والثاني قولان أحدهما وهو الصحيح انه يحل بالأول جميع المحظورات الا الوطء وبالثاني يحل الوطء لحديث عائشة رضي الله عنها والقول الثاني انه يحل بالأول كل شيء الا الطيب والتكاح والاستمتاع بالنساء وقتل الصيد لما روى محمد بن عمر رضي الله عنه انه قال اذا رميت الجمره فقد أحل لكم كل شيء الا الطيب والنساء والصيد والصحيح هو الأول لان حديث محمد بن عمر مرسل ولأن السنة مقدمة عليه هذا اذا كان قد سبق عقيب طواف القدوم فأما اذا لم يسبق وقت التحلل على الطواف والسعي لأن السعي ركن كالطواف

(فصل) واذافرغ من الطواف رجع الى منى وأقام بها أيام النحر بقى رمي في كل يوم الجمرات الثلاث كل جمره بسبع حصيات فيرمي الجمره الأولى وهي التي نلى مسجد الخيف ويقف قد رسورة البقرة يدعو الله عز وجل ثم يرمي الجمره الوسطى ويقف يدعو كما ذكرناه ثم يرمي الجمره الثالثة وهي جمره العقبة ولا يقف عندها لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة حتى صلى الظهر ثم رجع الى منى فأقام بها أيام النحر بقى الثلاث يرمي الجمار فيرمي الجمره الأولى اذا زالت الشمس بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يقف يدعو ثم يأتي الجمره الثانية فيقول مثل ذلك ثم يأتي جمره العقبة فيرميها ولا يقف عندها ولا يجوز ان يرمي الجمار في هذه الأيام الثلاثة الا من نيا يبدأ بالأولى ثم بالوسطى ثم بجمره العقبة لأن النبي ﷺ روى هكذا وقال خذوا عني مناسككم فان نسي حصاة ولم يعلم من أي الجمار تركها جعلها من الجمره الأولى ليسقط الفرض بيقين ولا يجوز الرمي في هذه الأيام الثلاثة الا بعد الزوال لان عائشة رضي الله عنها قالت أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام النحر بقى الثلاث يرمي الجمار الثلاث حين تزول الشمس فان ترك الرمي في اليوم الثالث سقط الرمي لأنه فات أيام الرمي ويجب عليه دم لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك نسكاً فعليه دم فان ترك الرمي في اليوم الأول الى اليوم الثاني أو ترك الرمي في اليوم الثاني الى الثالث فالشهور من المذهب ان الأيام الثلاثة كالأيوم الواحد فان ترك في الأول يرميه في اليوم الثاني وما تركه في اليوم الثاني يرميه في اليوم الثالث والدليل عليه انه يجوز ذرعة الأبل ان يؤخر واري يوم الى يوم بعده فلو لم يكن اليوم الثاني وقت الرمي اليوم الأول لما كان الرمي فيه وقال في الاملاء رمي كل يوم مؤقت بيوم والدليل عليه انه يرمي مشروع في يوم ففوات يفواته كرمي اليوم الثالث فان تدارك عليه رمي يومين أو ثلاثة أيام فان قلنا بالشهور يبدأ رمي عن اليوم الأول ثم عن اليوم الثاني ثم عن اليوم الثالث فان نوى الرمي الأول عن اليوم الثاني ففيه وجهان أحدهما انه لا يجزئه لانه ترك الترتيب والثاني انه يجزئه عن الأول لان الرمي مستحق عن اليوم الأول فانصرف اليه كطواف بنية الوداع وعليه طواف الفرض وان قلنا بقوله في الاملاء ان رمي كل يوم مؤقت بيوم وفات اليوم ولم يرم ففيه ثلاثة أقوال أحدها ان الرمي يسقط وينقل الى الدم كاليوم الاخير والثاني انه يرمي ويريق دماً للشأخير كالأخر فضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر فانه يصوم ويقدي والثالث انه يرمي ولا شيء عليه كالأول ترك الوقوف بالثهار فانه يقف بالدليل ولا دم عليه فعلى هذا اذا رمي عن اليوم الثاني قبل

اليوم الاول يزار لانه قضاء فلا يجب فيه الترتيب كصلوات الفاشة وثما اذا نسي رمي يوم النحر فقيه طريقان من أصحابنا من قال هو كرمي أيام النشريق فيرمي رمي يوم النحر في أيام النشريق وتكون أيام النشريق وقتاله وعلى قوله في الاملاء يكون على الأقوال الثلاثة ومن أصحابنا من قال بسقط رمي يوم النحر قولاً واحداً لأنه لما خالف رمي أيام النشريق في المقدار والمحل خالفه في الوقت ومن ترك رمي الجمار الثلاث في يوم لزمه دم لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك نسكاً فعليه دم فان ترك ثلاث حصيات فعليه دم لأنه يقع عليه اسم الجمع المطلق فصار كالتورك الجميع وان ترك حصاة ففيه ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه ثلث دم والثاني مد والثالث درهم وان ترك حصتين لزمه في أحداً الأقوال ثلثا دم وفي الثاني مدان وفي الثالث درهمان وان ترك الرمي في أيام النشريق وقتله بالقول المشهور ان الأيام الثلاثة كالأيوم الواحد لزمه دم كالأيوم الواحد فان قلنا بقوله في الاملاء ان رمي كل يوم موقت لزمه ثلاثة دماء وان ترك رمي يوم النحر وأيام النشريق فان قلنا ان رمي يوم النحر كرمي أيام النشريق لزمه على القول المشهور دم واحد وان قلنا انه ينفر عن رمي أيام النشريق فان قلنا ان رمي أيام النشريق كرمي اليوم الواحد لزمه دمان وان قلنا ان رمي كل يوم موقت بيومه لزمه دم بمقتضى ما

فصل ومن عجز عن الرمي بنفسه لمرض ما يوس منه أو غير ما يوس جاز أن يستنيب من رمي عنه لأن وقت مضيق وربما فات قبل أن يرمي بخلاف الحج فانه على التراخي فلا يجوز زلفه بالمأبوس ان يستنيب لأنه قد يبرأ فيؤديه بنفسه والأفضل ان يضع كل حصاة في يد النائب ويكبر ويرمي النائب فان رمي عنه النائب ثم رمي من المرض فاستحب أن يعيد بنفسه وان أغشى عليه فرمى عنه غيره فان كان غير اذنه لم يجزه وان كان قد اذن له فيه قبل أن يغشى عليه جاز

فصل ويبعث ليالي الرمي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وهل يجب ذلك أو يستحب فيه قولان أحدهما انه مستحب لأنه مييت فلم يجب كالميت لغيره عرفة والثاني انه يجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للعباس في ترك الميت لأجل السقاية فدل على أنه لا يجوز زلفه تركه فان قلنا انه يستحب لم يجب تركه الدم وان قلنا يجب وجب تركه الدم فعلى هذا اذا ترك الميت في الليالي الثلاثة وجب عليه دم وان ترك ليلة ففيه ثلاثة أقوال على ما ذكرناه في الحصاة

فصل ويجوز لرعاة الأبل وأهل سقاية العباس رضي الله عنه أن يدعوا الميت ليالي منى ورموا بوماو يدعوا بوما مرموا ما فاتهم والدليل عليه ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته وروى عاصم بن عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الأبل في ترك البيوت يوم النحر ثم رمون يوم النحر فان أقام الرعاة الى أن تغرب الشمس لم يجز لهم ترك الميت وان أقام أهل السقاية الى أن تغرب الشمس جاز لهم ترك الميت لأن حاجة أهل السقاية بالليل موجودة وحاجة الرعاة لا تكون بالليل لأن الرعي لا يكون بالليل ومن أتى له عيود مضى في طلبه أو خاف أمراً يفوته ففيه وجهان أحدهما أنه لا يجوز له ما يجوز للرعاة وأهل سقاية العباس لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعي وأهل السقاية والثاني أنه يجوز لأنه صاحب عذر فأشبه الرعاة وأهل السقاية

فصل والسنة أن يخطب الامام يوم النحر الاول وهو اليوم الاوسط من أيام النشريق وهي احدى الخطب الاربع ويودع الحاج ويعلمهم جواز النفر ولاته يحتاج فيه الى بيان من يجوز له النفر ومن لا يجوز ومن أراد أن ينفر مع النفر الاول فنفر في اليوم الثاني من أيام النشريق قبل غروب الشمس سقط عنه الرمي في اليوم الثالث ومن لم ينفر حتى غربت الشمس لزمه أن يقيم حتى يرمي في اليوم الثالث لقوله عز وجل فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه وان نفر قبل الغروب ثم عاد زائراً أولاً أخذ شيئاً نسيه لم يلزمه الميت لانه حصلت له الرخصة بالنفر فان يات لم يلزمه أن يرمي لانه لم يلزمه الميت فلا يلزمه الرمي ويستحب اذا خرج من منى ان ينزل بالمحصب لما روى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورفق فوقف في المحصب ثم ركب الى البيت فخطب به فان ترك النزل بالمحصب لم يؤثر ذلك في نسكه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال المحصب ليس بشيء انما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة رضي الله عنها نزل بالمحصب ليس من النسك انما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله ينزل بالمحصب) سمي المحصب لاجتماع الخصى فيه لأنه موضع منهبط والسيل يحمل اليه الحصان من الجمار

فصل إذا فرغ من الحج فأراد المقام لم يكف طواف الوداع فإن أراد الخروج طاف الوداع وصلى ركعتي الطواف للوداع وهل يجب طواف الوداع أم لا فيه قولان أحدهما أنه يجب لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت والثاني لا يجب لأنه لو وجب لم يجز للحائض تركه فإن قلنا أنه واجب وجب بتركه الدم لقوله ﷺ من ترك نسكا فعليه دم وإن قلنا لا يجب لم يجب بتركه دم لأنه سنة فلا يجب بتركه دم كسائر سنن الحج وإن طاف للوداع ثم أقام لم يعد بعد طوافه عن الوداع لأنه لا تؤدى مع المقام فإذا أراد أن يخرج أعاد طواف الوداع وإن طاف ثم صلى في طريقه أو شترى زاد ثم بعد الطواف لأنه لا يصير بذلك مشيا وإن نسي الطواف وخرج ثم ذكر فإن قلنا أنه واجب نظرنا في كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة استقر عليه الدم فإن عاد وطاف لم يسقط الدم لأن الطواف الثاني للخروج الثاني فلا يجزئه عن الخروج الأول فإن ذكر وهو على مسافة لا تقصر فيه الصلاة فعاد وطاف سقط عنه الدم لأنه في حكم المقيم ويجوز للحائض أن تنفر بالوداع لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ألا أنه قد خفف عن المرأة الحائض فإن نفرت الحائض ثم طهرت فإن كانت في بيان مكة عادت وطافت وإن خرجت من البنيان لم يلزمها الطواف فإذا فرغ من طواف الوداع فالمستحب أن يقف في المنعم وهو ما بين الركن والباب فيدعو ويقول اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وإن عبدك وإن أمتك جعلتني على ما سخرتني من خلقك حتى سبرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضيت عني فاردد عني رضي والآن الآن قبل أن ينأى عن بيتك دارى هذا أو أن انصرفي إن أذنيتي غير مستبدل بك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم أحصيني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن منقبلي وارزقني طاعتك ما بقيتني فانه قد روي ذلك عن بعض السلف ولا نعداء يلحق بالحال ثم صلى على النبي ﷺ

فصل وإن كان محرما بالعمرة وحدها وأراد دخول مكة فعلى ما ذكرناه في الدخول للحج فإذا دخل مكة طاف وسعى وحلق وذلك جميع أفعال العمرة والدليل عليه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فنامن أهل بالحج ونامن أهل بالعمرة ونامن أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فنامن أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة وأمامن أهل بالحج والعمرة فلم يعدلوا إلا يوم النحر فإن كان قارنا بين الحج والعمرة فعل ما يفعله المفرد بالحج فيقتصر على طواف واحد وسعى واحد والدليل عليه ما روي أن النبي ﷺ قال من جمع بين الحج والعمرة كفاه طما طواف واحد وسعى واحد ولا نه يدخل فيهما بثلثية واحدة ويخرج منهما بحلق واحد فوجب أن يطوف طما طوافا واحدا ويسعى طما سعي واحد كالمفرد بالحج

فصل وأركان الحج أربعة الأحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة والسعي بين الصفا والمروة وواجباته الأحرام من الميقات والرمي وفي الوقوف بعرفة إلى أن تغرب الشمس والمبيت بزدلفة والمبيت بمنى في ليالي الرمي وفي طواف الوداع قولان أحدهما أنه واجب والثاني أنه ليس بواجب وسنة القيل وطواف القنوم والرمل والاضطباع في الطواف والسعي واستلام الركن وتقبيله والسعي في موضع السعي والمشي في موضع المشي والخطبة الأذكار والأدعية وأفعال العمرة كلها أركان إلا الحلق فمن ترك ركنًا لم يتم نسكه ولم يتحلل حتى يأتي به ومن ترك واجبا لم يمهله ومن ترك سنة لم يلزمه شيء

(قوله يقف في المنعم) وهو مفتعل من اللزوم ناشئ وترك مغارفته يقال ألزمته الشيء فاللزمه والالتزام الاعتناق (قوله ولا في الآن) فيه روايتان كسر الميم وفتح النون والتخفيف على أنها حرف جر والرواية الأخرى فمن الآن يضم الميم وتشد يد النون من المن والاحسان فعل طلب بلفظ الأمر والآن هو الزمان الحاضر أي هذه الساعة وقبل الآن بين الزمانين الماضي والمستقبل (قوله قبل أن ينأى) يبعد والنأى البعد يقال نأى بشئ إذا بعد (قوله ولا راغب عنك) أي كاره يقال رغب عن الشيء إذا كرهه ورغب فيه إذا طلبه وأراد ومنه قوله تعالى ومن يرغب عن ملة إبراهيم أي يكرها وقد ذكر أصل الوداع والتوديع ترك الشيء قال سبحانه ما ودعك ربك وما قلى أي ما تركك ولا أقبضك فالجاء بودع البيت أي بتركه بعد فراغ مناسكه وينصرف إلى أهله. وحجة الوداع سميت بذلك لأن النبي عليه السلام لم يعد بعدها إلى مكة (قوله يلحق بالحال) أي يوافق ويحسن فيه

فصل ويستحب دخول البيت لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مغفورا له ويستحب أن يصلي فيه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام فإنه أفضل بمائة صلاة ويستحب أن يشرب من ماء زمزم لما روى أن النبي ﷺ قال ما زمزم إلا شربة

فصل ويستحب إذا خرج من مكة أن يخرج من أسفلها لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها قال أبو عبد الله الزبيرى ويخرج وبصره إلى البيت حتى يكون آخر عهده بالبيت

فصل ويستحب زيارة قبر رسول الله ﷺ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال من زار قبري وجبت له شفاعتي ويستحب أن يصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ﷺ صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد والله التوفيق

باب الفوات والاحصار

من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يتحلل بعمل عمرة وهي الطواف والسعي والحلق ويسقط عنه المبيت والرمي وقال المزني لا يسقط المبيت والرمي كالأبسط الطواف والسعي وهذا خطأ لما روى الأسود عن عمر رضي الله عنه أنه قال من فاته الحج تحلل بعمل عمرة وعليك الحج من قابل وهدي ولأن المبيت والرمي من توابع الوقوف ولهذا لا يجب على المعتمر حين لم يجب عليه الوقوف وقد سقط الوقوف هنا فسقطت توابعه بخلاف الطواف والسعي فانهما غير تابعين للوقوف فبقي فرضهما ويجب عليه القضاء لحديث عمر رضي الله عنه ولأن الوقوف معظم الحج والدليل عليه قوله ﷺ الحج عرفة وقد فاته ذلك فوجب قصاؤه وهل يجب القضاء على الفور أم لا فيه وجهان كما ذكرناه فبين أم قد الحج ويجب هدي لقول عمر رضي الله عنه ولا نه تحلل من الاحرام قبل التمام فلهذا الهدي كالمحصر ومنى يجب الهدي فيموجها من أحدهما يجب مع القضاء لقول عمر رضي الله عنه ولأنه كالتامع ودم التامع لا يجب الا إذا أحرم بالحج والثاني يجب في عامه كعدم الاحصار فان أخطأ الناس فوققوا في اليوم الثامن أو في اليوم العاشر لم يجب عليهم القضاء لأن أخطأ في ذلك انما يكون بأن يشهد اثنان برؤيته اطلاق قبل الشهر بيوم فوققوا يوم الثامن بشهادتهما ثم بان كذبهما أو غم عليهم الحلال فوققوا يوم العاشر ومثل هذا لا يؤمن في القضاء فقط

فصل ومن أحرم فأحصره عدو نظرت فان كان العدو من المسلمين فالأولى أن يتحلل ولا يشانه لأن التحلل أولى من قتال المسلمين وإن كان من المشركين لم يجب عليه القتال لأن قتال الكفار لا يجب الا إذا بدءوا بالحرب وإن كان من المسلمين ضعف وفي العدو قوة فالأولى أن لا يقابلهم لأنه ربما انهزم المسلمون فيلحقهم وهن وإن كان في المسلمين قوة وفي المشركين ضعف فالأفضل أن يقاومهم ليجمع بين نصره الاسلام وانتمام الحج فان طلبوا المال لم يجب إعطاء المال لأن ذلك ظلم ولا يجب الحج مع احتيال الظلم فان كانوا مشركين كره أن يدفع اليهم لأن في ذلك سفارا على الاسلام فلا يجب احتاله من غير ضرورته وإن كانوا مسلمين لم يكره

فصل وإن أحصره العدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي فان كان له طريق آخر يمكنه الوصول منه إلى مكة لم يجزله

باب الفوات والاحصار المحصر المبع والتضييق حصره محصره ضيق عليه وأحاط به والمحصر الضيق والخيس والمحصر الحبس ومنه قوله تعالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا أي محبسا وقوله تعالى حصرت صدورهم أي ضاقت (قوله الحج عرفة) لا يجوز في العريضة أن يخبر بالاسم عن المصدر فيحمل هذا على حذف مضاف كأنه أراد الحج الوقوف بعرفة مثل قوله تعالى ولكن الرمن آمن بالله قالوا تشديده البر من آمن بالله والله أعلم (قوله فيلحقهم وهن) وهن الضعف وقوهن الانسان وهنه غيره بعدى ولا يشعشع طريقة في لست بمرحون فقر وهن أيضا بالكسر وهن أي ضعف ومنه قوله تعالى جعلناه وهنا على وهن (قوله سفارا على الاسلام) أي ذلا ونقصا وقد ذكر

التحلل قرب أو بعد لا تقدر على أداء النك فلا يجوز له التحلل بل يرضى ويتم النك وإن سلك الطريق الآخر ففاته الحج
تحلل بعد عمرة وفي القضاء قولان أحدهما يجب عليه لا نفاته الحج فأنشبه إذا أخطأ الطريق أو أخطأ العدد والثاني لا يجب
عليه لا نه تحلل من غير تضرع فلم يلزمه القضاء كما لو تحلل بالاحصار فإن أحصر ولم يكن له طريق آخر جزأه أن يتحلل لقوله
عز وجل فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولأن النبي ﷺ أحصره المشركون في الحديبية فتحلل ولا نالوا زمنا البقاء
على الأحرام ر بما طال الحصر سنين فتلحقه المشقة العظيمة في البقاء على الأحرام وقد قال الله عز وجل وما جعل عليكم في
الدين من حرج فإن كان الوقت واسعا فلا فضل أن لا يتحلل لأنه عازال الحصر وأتم النك وإن كان الوقت ضيقا فلا فضل
أن يتحلل حتى لا يفوته الحج فإن اختار التحلل نظرت أن كان واجدا للهدي لم يجز له أن يتحلل حتى يهدي لقوله تعالى فإن
أحصرتم فما استيسر من الهدي فإن كان في الحرم ذبح الهدي فيه وإن كان في غير الحرم ولم يقدر على الوصول إلى الحرم ذبح
الهدي حيث أحصره لأن النبي ﷺ تحر هديه بالحديبية وهي خارج الحرم وإن قدر على الوصول إلى الحرم ففيه وجهان
أحدهما أنه يجوز أن يذبح في موضعه لأنه موضع تحله فجاز فيه الذبح كما لو أحصر في الحرم والثاني لا يجوز أن يذبح إلا في الحرم
لا تقدر على الذبح في الحرم فلا يجوز أن يذبح في غيره كما لو أحصر فيه ويجب أن ينوي بالهدي التحلل لأن الهدي فيكون
للتحلل وقد يكون لغيره فوجب أن ينوي ليميز بينهما ثم يخلو للاروي ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج
معتبرا غالت كفار فر يش بينه وبين البيت فتحر هديه وحلق رأسه بالحديبية فإن قلنا إن الحلق نكس حصل له التحلل بالهدي
والتي هو الحلق وإن قلنا أنه ليس بنكس حصل له التحلل بالنية والهدي وإن كان عادما للهدي ففيه قولان أحدهما لا بد للهدي
لقوله عز وجل فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي فذكر الهدي ولم يذكر له بدلا ولو كان له بدل لذكره كذا كره في جزاء الصيد
والقول الثاني له بدل لأنه لم يعلق وجوبه بالأحرام فكان له بدل كسهم التمتع فإن قلنا لا بدل للهدي فهل يتحلل فيه قولان
أحدهما لا يتحلل حتى يجد الهدي لأن الهدي شرط في التحلل فلا يجوز التحلل قبله والثاني أنه يتحلل لا نالوا زمنا البقاء
على الأحرام إلى أن يجد الهدي أدى ذلك إلى المشقة فإن قلناه بدل في بدله ثلاثة أقوال أحدها الإطعام والثاني الصيام
والثالث أنه يجز بين الصيام والإطعام وإن قلنا إن بدله الإطعام ففي الإطعام وجهان أحدهما إطعام التعديل كالإطعام في جزاء
الصيد لأنه أقرب إلى الهدي ولأنه يستوفي فيه قيمة الهدي والثاني إطعام فدية الأذى لأنه موجب للترفة فهو كفدية الأذى وإن
قلنا إن بدله الصوم ففي صومه ثلاثة أوجه أحدها صوم التمتع لأنه واجب للتحلل كما وجب صوم التمتع للتحلل بين الحج
والعمرة في أشهر الحج والثاني صوم التعديل لأن ذلك أقرب إلى الهدي لأنه يستوفي فيه قيمة الهدي ثم يصوم عن كل مد يوما
والثالث صوم فدية الأذى لأنه موجب للترفة فهو كفصوم فدية الأذى فإن قلنا أنه يجز فهو بالخيار بين صوم فدية الأذى وبين
إطعامها لأننا إنما نعني فدية الأذى فإن أوجبنا عليه الإطعام وهو واجب لأطعم وتحلل وإن كان عادما للهدي فهل يتحلل أم لا
يتحلل حتى يجد الطعام على القولين كما قلنا في الهدي وإن أوجبنا الصيام فهل يتحلل قبل أن يصوم فيه وجهان أحدهما
لا يتحلل كما لا يتحلل بالهدي حتى يهدي والثاني يتحلل لا نالوا زمنا البقاء على الأحرام إلى أن يضرع من الصيام أدى إلى
المشقة لأن الصوم يطول فإذا تحلل نظرت أن كان في حرج تقدم وجوبه في الوجوب في ذمته وإن كان في تطوع لم يجب القضاء
لأنه تطوع أيسر له الخروج منه فإذا خرج لم يلزمه القضاء كصوم التطوع وإن كان الحصر خاصا بأن منعه غيره فدية قولان
أحدهما لا يلزمه القضاء كما لا يلزمه في الحصر العام والثاني يلزمه لأنه تحلل قبل الإتمام بسبب اختصاصه بغيره فليزمه القضاء كما لو ضل
الطريق ففاته الحج وإن أحصر فلم يتحلل حتى فاته الوقوف نظرت أن زال العذر وقدر على الوصول تحلل بعمل عمرة
ولزمه القضاء وهدي للفوات وإن فاته والتعذر لم يزل تحلل ويلزمه القضاء وهدي للفوات وهدي للأحصر فإن أفد الحج ثم أحصر
تحلل لأنه إذا تحلل من الحج الصحيح فلا يتحلل من القاسد أولى فإن لم يتحلل حتى فاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء دم الفساد
ودم الفوات ودم الاحصار ويلزمه قضاء واحد لأن الحج واحد

﴿ فصل ﴾ ومن أحرم فأحصره غريمه وجسه ولم يجد ما يقضي دينه فله أن يتحلل لأنه يشق البقاء على الأحرام

(قوله صوم التعديل) أي التسوية بمن فوله فلان عدل فلان أي مساو له والعدل أحد المتكلمين لأنه مساو له

كما يشق بحس العدو وان أحرم وأحصره المرض لم يجز له أن يتحلل لانه لا يتخلص بالتحلل من الأذى الذى هو فيه فلا يتحلل كمن ضل الطريق

﴿فصل﴾ وان أحرم العبد بغير اذن المولى جاز لاولى أن يحمله لانه منفعة له فلا يملك ابطالها عليه بغير رضاه فان ملكه السيد مالا وقلنا انه يملك تحلل بالهدى وان لم يملكه أو ملكه وقلنا انه لا يملك فهو كالحر المعسر وهل يتحلل قبل الهدى أو الصوم على ما ذكرناه من القولين في الحر ومن أصحابنا من قال يجوز للعبد أن يتحلل قبل الهدى والصوم قولاً واحداً لان على المولى ضرراً في بقاءه على الاحرام لانحر بما يحتاج أن يستخذه في قتل صيد أو اصلاح طيب وان أحرم باذن المولى لم يجز له أن يحمله لانه عقد لازم عقده باذن المولى فلم يملك اخراجه منه كالسكاج وان أحرم المسكاتب بغير اذن المولى ففيه طريقان أحدهما أنه على قولين بناء على القولين في سفره للتجارة ومن أصحابنا من قال له أن يتبعه قولاً واحداً لان في سفر الحج ضرراً على المولى من غير منفعة وسفر التجارة فيه منفعة لاولى

﴿فصل﴾ وان أحرم المرأة بغير اذن الزوج فان كان في تطوع جازله أن يحلها لان حق الزوج واجب فلا يجوز ابطاله عليه بتطوع وان كان في حجة الاسلام ففيه قولان أحدهما أن له أن يحلها لان حقه على الفور والحج على التراخي فقدّم حقه والثاني أنه لا يملك لانه فرض فلا يملك تحللها منه كالصوم والصلاة وان أحرم الولد بغير اذن الأبوين فان كان في حج فرض لم يجز لها تحلله لانه حج فرض فلم يجز اخراجه منه كالصوم والصلاة وان كان في حج تطوع ففيه قولان أحدهما يجوز لها تحلله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يجاهد وله أبوان قال ففيهما جاهد فتح من الجهاد لهما وهو فرض فدل على أن المنع من التطوع لحقهما أولى والثاني لا يجوز لانه فريضة لا تخاف عليه فيها فلا يجوز لها تحلله منها كالصوم

﴿فصل﴾ اذا أحرم وشروط التحلل لفرض صحيح مثل أن شرط أنه اذا مرض تحلل أو اذا ضاعت نفقته تحلل ففيه طريقان أحدهما أنه على قولين أحدهما انه لا يثبت الشرط لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلم يجز التحلل منها بالشرط كالصلاة المفروضة والثاني أنه يثبت الشرط لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب قالت يا رسول الله انى امرأة ثقيلة واتى أريد الحج فكيف تأمرنى ان أهل قال أهل واشترطى ان على حيث حبستى فدل على جواز الشرط ومنهم من قال يصح الشرط قولاً واحداً لانه علق أحد القولين على صحة حديث ضباعة وقد صح حديث ضباعة فعلى هذا اذا شرط أنه اذا مرض تحلل لم يتحلل الا بالهدى وان شرط أنه اذا مرض صار حلالاً لفرض صار حلالاً ومن أصحابنا من قال لا يتحلل الا بالهدى لان مطلق كلام الآدمي يحمل على ما تقر في الشرع والذي تقر بالشرع أنه لا يتحلل الا بالهدى وأما اذا شرط أنه يخرج منه اذا شاء أو يجامع فيه اذا شاء لم يجز لأنه خروج من غير عذر فلم يصح شرطه

﴿فصل﴾ اذا أحرم ثم ارتد ففيه وجهان أحدهما أنه يبطل احرامه لأنه اذا بطل الاسلام الذى هو الأصل فلا ينحل الاحرام الذى هو فرع أولى والثاني أنه لا يبطل كالا يبطل بالجنون والموت فعلى هذا اذا رجع الى الاسلام بغير عليه

﴿باب الهدى﴾

يستحب ان قصد مكة حاجاً أو معتمراً أن يهدى اليها من بهيمة الأنعام وينحر مو يفرقه لما روى أن رسول الله ﷺ أهدى مائة بدنة والمستحب أن يكون ما يهدى به سمياً حسناً لقوله عز وجل ومن يعظم شعائر الله قال ابن عباس في تفسيرها الاستسمان والاستحصان والاستعظام فان نذر وجب عليه لانه فريضة بالنذر فان كان من الابل والبقر فالمستحب أن يشعرها في صفحة

﴿باب الهدى﴾

الهدى والهدى ما يهدى الى الحرم من النعم يقال مالى هدى وكذا وكذا وفري حتى يبلغ الهدى محله بالتحفيف والتشديد الواحدة هدية وهدية (قوله شعائر الله) الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله قال الأصمى الواحدة شعيرة وقال بعضهم شعارة. والشاعر مواضع الفسك. والشعر الحرام أحد المشاعر وكسر الميم فيه لغة والشعار بالكسر العلامة. وهو أيضاً التوب الذى يلى الجسد. وأما الشعار بالفتح فالأرض كشجرة الشجر

سنامها الايمن ويقطعها ثلثين لماروى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في ندى الحليقة ثم أتى بيده فاشعرها في صفحة سنامها الايمن ثم سلت الدم عنهما فلم يبق عليها شيء ولا شيء ربحا اختلط بغيره فإذا أشعر وفقد يميز وربما يد فيعرف بالاشعار والتقليد غيره وان كان غشا فليد لها ماروف عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدي مرة غشا مفردة ونفذ الغنم خرب القرب لأن الغنم يشغل عليها حتى التعل ولا يشعرها لان الاشعار لا يظهر في الغنم لكثرة شعرها وصوفها

(فصل) فان كان نطوعا فهو باق على ملكه وتصرفه الى أن يشجر وان كان نذرا زال ملكه عنه وصار للمساكين فلا يجوز له بيعه ولا ابداله بغيره لماروى ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر رضى الله عنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أهديت نجبية وأعطيت بها ثلثائة دينار أفأبيعها وأتباع بشمها بدناؤا نجرها قال لا ولكن انحرها ياها فان كان بها ركب جاز له أن يركبه بالمعروف اذا احتاج لقوله تعالى لكم فيها منافع الى أجل مسمى ومثل جابر رضى الله عنه عن ركب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا ألبست اليها فان قصمت بالركوب ضمن النقصان وان قصمت تبعها الولد وينحر معها سواء حدث بعد النذر أو قبله لماروى أن عليا رضى الله عنه رأى رجلا يسوق بدنة ومعها ولدها فقال لا تشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم النحر فاذهبها وولدها ولاته معننى ريل الملك فاستنبح الولد كالبيع والعنق فان لم يتمكن أن يمشى جله على ظهر الام لماروى أن ابن عمر كان يحمل ولد البدنة الى أن يضحى عليها ولا يشرب من لبنها الا ما لا يحتاج اليه الولد لقول علي "كرم الله وجهه ولأن اللبن غذاء الولد والولد كالام فاذا لم يحزان يمنع الام علفها لم يحز أن يمنع الولد غذاءه وان فضل عن الولد شيء فله أن يشربه لقوله عز وجل لكم فيها منافع الى أجل مسمى ولذول على رضى الله عنه والأولى أن يتصدق به وان كان لها صوف نظرت فان كان في تركه صلاح بأن يكون في الشتاء ويحتاج اليه لهدفه لم يحزه لأنه يتنفع به الحيوان في دفع البرد عنه ويتنفع به المساكين عند الذبح وان كان الصلاح في جزئه بأن يكون في وقت الصيف وفدق الى وقت النحر مدق طويلا جزئه لأنه يترفع به الهدي ويستمر فتتنفع به المساكين فان أحصر نجره حيث أحصر كفا فلنا في هدي المحصر وان تلف من غير تقريط لم يضمه لأنه أمانة عنده فإذا اهلكك من غير تقريط لم تضمن كالوديعة وان أصابه عيب ذبحه وأجزأه لأن ابن الزبير أتى في هداياه بشاة عوراء فقال ان كان أصابها بعد ما اشترى بشوها فادسوها وان كان أصابها قبل أن تشرىها فادسوها ولأنه لو هلك جميعه لم يضمه فإذا نقص بعضه لم يضمه كالوديعة

(فصل) وان عطب وخاف أن يهلك نجره ونخس نعل في دمه وضرب به صفحته لماروى أبو قبيصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بالهدي ثم يقول ان عطب منها شيء نختب عليه مونا فاحرقه ثم اغمس نعلها في دمه ثم احترق صفحتها ولا نطعمها أت ولا أحد من رفقته ولأنه هدي معكوف عن الحرم فوجب نجسه مكانه كهدى المحصر وهل يجوز أن يفرقه على فقراء الرقعة فيه وجهان أحدهما لا يجوز لحديث أبي قبيصة ولأن فقراء الرقعة يهتمون في سبب عطبها فلم يطعموا منها والثاني يجوز لأنهم من أهل الصدقة فجاز أن يطعموا كسائر الفقراء فان أخر ذبحه حتى مات ضمته لأنه مفترط في تركه فضمنه كالودع اذا رأى من يسرق الوديعة فسكت عنه حتى سرقها وان ألقها لزم الضمان لأنه تلف مال المساكين فلزمه ضمانه ويضمنه بأكثر الأمرين من قيمته أو هدى مثله لأنه لزمه الأرافة والشفقة وفدقوت الجميع فلزمه ضمانهما كما لو تلف شيئين فان كانت القيمة مثل ثمن

(قوله ثم سلت الدم عنها) أي نحاها عنها وأزاله وسلت المرأة خضابها أي ألقت عنها. قال الاصمعي سلت رأسه أي حلقه ورأسه سلوت محلو (قوله خرب القرب) جمع خربة وهي عروة المزايدة سميت خربة لاستدارتها وكل ثقب مستدير فهو خربة وقال ابن الاعرابي خربة المزايدة أذنها. النجبية من الابل المختارة واتجبه أي اختارها والجميع النجيب والنجائب انحرها ايها أهدل الضمير من المضمر فقد ذكرنا البدنة وانها الناقة القنية السمينة (قوله فامضوها) يقال أمضت الأمر أنفذه واذا قضى الله شيئا أمضاه أي أنفذه (قوله وان عطب) أي هلك والعطب الهلاك والمعاطب المهالك يقال عطب ماله وأعطيته النواشب وهو المعطب. وكان من العطبة وهي القطنة الشترقة (قوله ثم احترق صفحتها) أي جانب عنقها وصفحة كل شيء بجانبه

مثله اشترى مثله وأهداه وإن كانت أقل لزمه أن يشتري مثله ويهديه وإن كانت أكثر من ذلك نظرتان كان يمكنه أن يشتري به هديين اشترهما وإن لم يمكنه اشترى هديا وفيما يفضل ثلاثة أوجه أحدها يشتري به جزء آمن حيوان ويذبح لأن إراقة الدم مستحقة فإذا أمكن لم يترك والثاني أنه يشتري به اللحم لأن اللحم والإراقة مقصودان والإراقة تنقن فسهط والآخر أنه لا تنقن فام تسقط والثالث أن تصدق بالفاضل لأنه إذا سقطت الإراقة كان اللحم والقيمة واسدا وإن أنزلها أجنبي ووجب عليه القيمة فإن كانت القيمة مثل من مثله اشترى بهامثلها وإن كانت أكثر ولم تبلغ ثمن مثله اشترى المثل وفي الفاضل الأوجه الثلاثة وإن كانت أقل من ثمن المثل ففيه الأوجه الثلاثة وإن كان الهدى الذي نذر اشتراه ووجد به عيبا بعد النذر لم يجز له الرد بالعيب لأنه قد أيسر من الرد لحق الله عز وجل ويرجع بالأرض ويكون الأرض للساكنين لأنه بدل عن الجزء الفائت الذي لزمه بالنذر فإن لم يمكنه أن يشتري به هديا ففيه الأوجه الثلاثة

﴿ فصل ﴾ وإن ذبحه أجنبي بغير إقراره أجزأه عن النذر لأن ذبحه لا يحتاج إلى قصد فإذا فعله بغير إذنه وقع الموضع كرد الودعة وإزالة النجاسة ويجب على الزاحض ضمان ما بين قيمته حيا ومذبوحا لأنه لو أنقصه ضمنه فإذا ذبحه ضمن نقصانه كشأن اللحم وفيما يؤخذ منه الأوجه الثلاثة

﴿ فصل ﴾ وإن كان في ذمته هدى فعيته بالنذر في هدى معين لأن ما وجب معينا جزأه إن تعين به ماقى الذمة كالبيع وزول ملكه عنه فلا يملك بيعه ولا إبداله كما قلنا فيما أوجبته بالنذر فإن هلك بغير طأ أو بغير نذر بطر جمع الواجب إلى ماقى الذمة كما لو كان عليه دين فباع به عينا ثم هلك العين قبل التسليم فإن الدين يرجع إلى الذمة وإن حدث به عيب بغير الأجزاء لم يجزه عما في الذمة لأن الذي في الذمة سليم فلم يجزه عنه عيب وإن عيب فحرم عاد الواجب إلى ماقى الذمة وهل يعود مانعها إلى ملكه فيرجعها إن أحدهما يعود إلى ملكه لأنه إذا فسخه لم يفسخ عما في ذمته فإذا لم يقع عما في ذمته عاد إلى ملكه والثاني أنه لا يعود لأنه ماضى للساكنين فلا يعود إليه فإن قلنا أنه يعود إلى ملكه فإنه أن يأكله أو يطعم من شاء ثم ينظر فيه فإن كان الذي في ذمته مثل الذي عاد إلى ملكه فحرم مثله في الحرم وإن كان أملي عما في ذمته ففيه وجهان أحدهما هدى مثل مانع لا تفقد تعين عليه فصار ماقى ذمته زائدا فزعمه نحر مثله والثاني أنه هدى مثل الذي كان في ذمته لأن الزيادة فيها عيب وقد هلك من غير نذر طأ فسهط وإن شجعت فهل يتبعها ولدها أم لا فيه وجهان أحدهما أنه يتبعها وهو الصحيح لأنه تعين بالنذر فصار كالو وجب في الحرم والثاني لا يتبعها لأنه غير مستقر لأنه يجوز أن يرجع إلى ملكه بعيب يحدث به بخلاف ما وجب بنزله لأن ذلك لا يجوز أن يعود إلى ملكه بنزله والله أعلم

﴿ باب الاضحية ﴾

الاضحية سنة لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يضحي بكبشين قال أنس وأنا أضحي بهما وليس بواجبة لما روى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى ذلك واجبا

﴿ فصل ﴾ ويدخل وقتها إذا مضى بعد دخول وقت صلاة الاضحية فقدر ركعتين وخطبتين فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه لما روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا هذه ونسك نسكنا فقد أصاب سنتنا ومن نسك قبل صلاتنا فليس له شيء ثم قال ذبح مكانها واختلف أصحابنا في مقدار الصلاة فمنهم من اعتبر بقدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ركعتان يقرأ فيهما ق واقتربت الساعة وقدر خطبتيه ومنهم من اعتبر بقدر ركعتين وخطبتين وخطبتين خفيفتين وبنى وقتها إلى آخر أيام التشريق لما روى جبير بن مطعم قال قال

﴿ باب الاضحية ﴾

اشترك اسمها من الضحي وهو ارتفاع الشمس لأنها تدعى ذلك الوقت وفيها أربع لغات أضحية بضم الهمزة واضحية بكسر الهمزة والجمع أضاحي. وضحية على فعيلة والجمع ضحايا. واضحاذا والجمع أضحاء كما يقال ارطاة وارطاء وبها سمي يوم الاضحية. قال أبو الغول:

وأرسلكم في الخلداء لما دنا الاضحي وصالت اللحام

رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أيام التشريق أيام ذبح فإن لم يضح حتى مضت أيام التشريق نظرت فإن كان ما يضحى تطوعاً لم يضح لأنه ليس بوقت لسته الاضحية وإن كان نذر الزمان يضحى لأنه واجب عليه ذبحه فلم يسقط بفوات الوقت

فصل ومن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحى قال استحب أن لا يخلق شعره ولا يقلم أظفاره حتى يضحى لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده ذبح يريد أن يذبحه فرأى هلال ذي الحجة فلا يمس من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحى ولا يجب عليه ذلك لأنه ليس بمحرم فلا يحرم عليه خلق الشعر ولا تقليم الظفر

فصل ولا يجزئ في الاضحية الا الانعام وهي الابل والبقر والغنم لقوله عز وجل ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولا يجزئ فيها الا الجذعة من الضأن والتغية من المعز والابل والبقر لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تذبحوا الا سنة الا ان تعسر عليكم فتذبحوا جذعاً من الضأن وعن علي رضي الله عنه أنه قال لا يجوز في الضحايا الا التي من المعز والجنح من الضأن وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تضحوا بالجنح من المعز والابل والبقر ويجوز فيها الذكركم والاثني لماروث ثم كرر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عن الغنم شاتان وعن الجار يشاة لا يضركم ذكر اناسكن أو انانا واذا جاز ذلك في العقيقة بالخبر دل على جوازه في الاضحية ولأن لحم الذكركم أطيب ولحم الاثني أرطب

فصل والبدنة أفضل من البقرة لأنها أعظم البقرة أفضل من الشاة لأنها أسبع من الغنم والشاة أفضل من مشاركة سبعة في بدنة أو بقرة لأنه ينفرد باراقة دم والضأن أفضل من المعز لما روى عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الاضحية الكبش الا قرن وقالت أم سلمة رضي الله عنها لأن أضحي بالجنح من الضأن أحب الي من أن أضحي بالسنة من المعز ولأن لحم الضأن أطيب والسنة أفضل من غير السبعة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله عز وجل ومن يعظم شعائر الله قال تعظيمها استحيائها واستحسانها وخطب على رضي الله عنه قال تقياً فصاعداً واستسماً فان أكلت أكلت طيباً وإن أظعمت أظعمت طيباً والبيضاء أفضل من الغبراء والسوداء لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين والاملاح الأبيض وقال أبو هريرة دم البيضاء في الاضحية أفضل من دم سوداوين وقال ابن عباس تعظيمها استحسانها والبيض أحسن

فصل ولا يجزئ ما فيه عيب ينقص اللحم كالعوراء والعدياء والجرباء والعرجاء التي تعجز عن المشي في المري لما روى البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ في الاضحية العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي فنص على هذه الاربعة لأنها تنقص اللحم فدل على أن كل ما ينقص اللحم لا يجوز ويكره أن

قال الفراء الاضحية تذكر وتؤث في ذكر ذبحها الى اليوم (قوله من كان عنده ذبح) الذي يكسر الدال اسم الشيء المذبح مثل وفديناه بذبح عظيم والذبح بالفتح المصدر وأصله النقي قال الشاعر:

كان بين فكها والفك هـ فانه مسك ذبحت في مسك

أي فتقت بهما وربما قالوا ذبحت الدين اذا أنزلته (قوله من بهيمة الانعام) سميت بهيمة لأنها استقيمت عن الكلام (قوله أفضل من الغبراء) وفي بعض النسخ العفراء والعفراء هي البيضاء التي يعلو بياضها جرة وهي من الظباء كذلك وتكون مع ذلك قصار الاعناق وهي أضعف الظباء عدواً وتكن العقاف وصاب الارض (قوله بكبشين أملحين) الملحة من الألوان بياض يخالطه سوداوي قال كبش أملح ونيس أملح والزرقاء اذا اشتدت حتى تضرب الى البيضاء قيل مرألمح العين قال ابن الاعراب الاملاح الأبيض الذي البراض (قوله البين ضلعها) الضلع بالفتح بك الاعوجاج بخلافه تقول منه ضام بالكسر بضاع ضلعا وهو الميل أيضا كأنها تميل في مشيتها أو تمشي (قوله الكسيرة التي لا تنقي) النقي المخ في العظم ونقوت العظم ونقيته اذا استخرجت نقيه أي عظمه ومعناه التي لا يطلع فيها بخ قال الشاعر:

يضحي بالجلحاء وهي التي لم يخلق طاقن وبالقضاء وهي التي انكسر غلاف قرتها وبالعصياء وهي التي انكسر قرنها وبالشرقاء وهي التي انتقت من السكي أذنها وبالحرقاء وهي التي تشق أذنها بالطول لأن ذلك كله يثبنها وقرونا عن ابن عباس رضي الله عنه أن تعظيمها استحسانها فإن ضحى بمذاكرناه أجزأه لأن ما بها لا ينقص من لحمها فإن نذر أن يضحي بحيوان فيه عيب يمنع الأجزاء كالجرب وجب عليه ذبحه ولا يجوزته عن الأضحية فإن زال العيب قبل أن يذبح لم يجزه عن الأضحية لأنه زال الملك فيها بالنذر وهي لا تجزى بغير حكمها بما يحدث فيها كالواعتق في الكفارة عبد الحمى ثم صار بعد العتق بصيرا

فصل المستحب أن يضحي بنفسه حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكيشين أملحين ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر ويجوز أن يستنقب غيره لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا رضي الله عنه فنحر ما غير منها والمستحب أن لا يستنقب الأسماء لأنه فرقة فكان الأفضل أن لا يتولاها كافر ولأنه يخرج بذلك من الخلاف لأن عند مالك رحمه الله لا يجوزته ذبحه فإن استناب يهوديا أو نصرانيا جاز لأنه من أهل الذكاة والمستحب أن يكون عالما لأنه أعرف بسنة الذبح والمستحب أنه إذا استناب غيره أن يشهد الذبح لما روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها قومي إلى أضحيةك فاشهديها فإنه بأول فطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك ويستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة لباروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ضحوا وطيبوا أنفسكم فإنه ما من مسلم يستقبل بذيبحته القبلة إلا كان دمها وقرنها ووصفها حسنت في ميزان يوم القيامة ولأنها قرينة لا بد فيها من جهة فكانت القبلة فيها أولى ويستحب أن يسمى الله تعالى الحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سعى وكبر والمستحب أن يقول اللهم تقبل مني لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لي جعل أحدكم ذبيحته بينه وبين القبلة ثم يقول من الله والى الله وأنت أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا ضحى قال من اتقوا الله أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل مني

فصل وإذا نحر الهدى أو الأضحية نظرت فإن كان نطوعا فالمستحب أن يأكل منه لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا رضي الله عنه فنحر ما غير وأشركه في هديهما من كل بدنة بيضة فجعلها في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشرب من مرقها ولا يجب ذلك لقوله عز وجل والبدن جعلناها لكم من ذمات الله فجعلها لهما وهو للانسان فهو عجز بين أكله وبين تركه وفي القدر الذي يستحب أكله فولان قال في التقديم يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله عز وجل فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير فجعلها بين اثنين فدل على أنها بينهما نصفين وقال في الجدي يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث لقوله عز وجل فكلوا منها وأطعموا القانع المعتر قال الحسن القانع الذي يسألك والمعتر الذي يتعرض لك ولا يسألك وقال مجاهد القانع الجالس في بيته والمعتر الذي يسألك فجعلها بين ثلاثة فدل على أنها بينهم أثلاثا

لا يستحب عمل ما تفين * مادام مخ في سلاي أو عين

يقال ناقة منقبة وهذه لا تنق (قوله الفصاء والعصاء) قال ابن دريد الفصاء من المعز المكسورة القرن الخارج والعصاء المكسورة القرن الداخل وهو المشاش والشرقاء التي تشق أذنها طولا وبالحرقاء التي تشق أذنها من السكي بخلاف ما فسر الشيخ وشرفت الأذن من باب فتل أشرفها شرقا (قوله فنحر ما غير) أي ما بقي قال الله تعالى إلا امرأته كانت من الغابرين أي الباقيات وغير اللين بفيه وغير المرض وغاياه وكذلك غير الليل وغير مضى أيضا وهو من الأضداد (قوله بيضة) بفتح الباء وهي القطعة من اللحم هذه وحدها بالفتح وأخواتها بالكسر كالقائدة والكسرة والقطعة ونحوها (قوله البدن) جمع بدنة وهي ناقة أو بفرة تنحر بمكسبيت بذلك لأنهم كانوا يسمونها بالبدن أيضا السمن والاكتنار يخفف ويثقل مثل عسر وعسر قال

كأنها من بدن وإيفار * دببت عليها ذر بات الانتبار

(قوله البائس الفقير) يقال بش الرجل يبأس يؤسا إذا اشتدت حاجته فهو بائس (قوله القانع والمعتر) القانع الذي يسأل

وأما القدر الذي يجوز أن يؤكل فيه وجهان قال أبو العباس بن سريج وأبو العباس بن القاص يجوز أن يأكل الجميع لأنها ذبيحة يجوز أن يأكل منها جاز أن يأكل جميعها كما هو الذابح وقال عامة أصحابنا يجب أن يبقى منها قدر ما يقع عليه اسم الصدقة لأن القصد منها القدر بقاها إذا أكل الجميع لم يحصل القدر بقاها فان أكل الجميع لم يضمن على قول أبي العباس وابن القاص وضمن على قول سائر أصحابنا وفي القدر الذي يضمن وجهان أحدهما يضمن أقل ما يجزى في الصدقة والثاني يضمن القدر المستحب وهو الثلث في أحد القولين والنصف في الآخر بناء على القولين فيمن قرق سهم الفقراء على اثنين وان كان قد انظرت فان كان قد عينة عما في ذمته لم يجز أن يأكل منه لأنه بدل عن واجب فلم يجز أن يأكل منه كالدن الذي يجب بترك الاحرام من الميثاق وان كان قد انظرت كالتنفر لشفاء المريض وقدم الغائب لم يجز أن يأكل منه لأنه جزء فلم يجز أن يأكل منه كجزء الصيد فان أكل شيئا منه ضمنه وفي ضلته ثلاثة أوجه أحدها يلزم قيمتها كل كالأكل منه أجنبي والثاني يلزمه مثله من اللحم لأنه لو أكل جميعه ضمنه بمثله فإذا أكل بعضه ضمنه بمثله والثالث يلزمه أن يشترى جزء آمن حيوان مثلهو يشارك في ذبحه وان كان قد انظرت لم يلزمه ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يجوز أن يأكل منه لأنه لا راقدة دم واجب فلا يجوز أن يأكل منه كدم الطيب واللباس والثاني يجوز لأن مطلق النذر يحمل على ما تقر في الشرع والمهدي والأضحية المعهودة في الشرع يجوز أن يأكل منها لحمل النذر عليه والثالث أنه ان كان أضحية جاز أن يأكل منها لأن الأضحية المعهودة في الشرع يجوز أن يأكل منها وان كان هديا لم يجز أن يأكل منه لأن أكثر الهدايا في الشرع لا يجوز أن يأكل منها لحمل النذر عليها

فصل ولا يجوز بيع شيء من الهدى والأضحية نذرا كان أو نطوقا لم يرد عن على كرم الله وجهه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه فأقسم جلالها وجلودها وأمرني أن لا أعطي الجاز رمنها شيئا وقال نحن نعطيها من عندنا ولو جاز أخذ العوض منه جاز أن يعطي الجاز رمنها في أجرته ولأنه انما أخرج ذلك قربا فلا يجوز أن يرجع إليه الا ما رخص فيه وهو الأكل

فصل ويجوز أن يذبح بحلدها فيصنع منه النعال والخفاف والفراء لماروت عائشة رضي الله عنها قالت دفنت دافنة من أهل البادية حضرة الأضحية زمان رسول الله ﷺ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله ﷺ يا رسول الله لقد كان الناس يتشفعون من ضحاياهم ويحجلون منها الودك ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله ﷺ وما ذلك قالوا يا رسول الله نهبت عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ففعل رسول الله ﷺ انما نهيتكم من أجل الدافنة فسكوا وصدقوا وادخروا ففعل على انه يجوز اتخاذ الأسقية منها

فصل ويجوز أن يشترك سبعة في بدنة وفي بقرة لماروي جابر رضي الله عنه قال نذرنا مع رسول الله ﷺ بالهدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وان لشرك جماعة في بدنة أو بقرة وبعضهم ير بد اللحم وبعضهم ير بد القدر بقاها لان كل سبع منها قائم مقام شاة فان أرادوا القسمة فقلنا ان القسمة فرز التصيبين قسم بينهم وان قلنا ان القسمة يسع لم تجز القسمة فيملك من ير بد القدر بقاها لثلاثة من الفقراء فيصيرون شركاء لمن ير بد اللحم فان شاءوا باعوا نصيبهم ممن ير بد اللحم وان شاءوا باعوا من أجنبي وقسموا الثمن وقال أبو العباس بن القاص يجوز أن تقسم قولا واحدا لأنه موضع ضرورة لأن يسعه

والعسر الذي يتعرض ولا يسأل يقال فنع بالفتح يفتح بالكسر فتورا اذا سأل ويقال من القناعة فنع بالكسر يفتح بالفتح قال الشافعي:

لأن المرء يصلحه فيغني م مقافره أعف من الفروع

أي من السؤال وقال م ولم أحرم المضطر اذا جاء قانعا م وقيل هو من الاضداد يقال فنع اذا رضي وقنع ان سأل وقال بعض السائل الذي يفتح بالفتح ومنه الحديث لا يجوز شهادة الفانغ لاهل البيت هو طم كالتابع والخدم وأصله السائل (قوله جلاط) جمع جن وجعل الجلال أقبلة وهو المتجمل به الدابة أي تغطي (قوله يحجلون منها الودك) هو استخراج الجلي وهو الودك ومنه سمي الرجل جبلا (قوله من أجل الدافنة) بدنة أي ناس قال أبو عمر م وهم القوم يسرون جماعة سيرا ليليا بالقديد يقال هم بدفون دفيقا وفي الحديث ان في الجنة لتجانب تدف بركبائها وقال غيره يقال جاءت دافنة من الاعراب وهو من يرد

لا يمكن وهذا خطأ لا ينبغي أن يمكن البيع فلا ضرر وردهم إلى القسمة
 (فصل) إذا قدر أضحية بعينها فالتكليف فيها كالحكم في الهدى المنور وفروصوها وولدوا ولبنها وجزصوها وانلقها
 وانلأفها وذبحها ونقصا منها ما يبوء فدين ذلك في الهدى فأغني عن الأضحية وانلأفها (باب العقيقة)
 العقيقة ستة وهو ما يذبح عن المولود لدار ويؤبد أن النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين عليهما السلام ولا يجب ذلك
 لدار ويؤبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال لأحب العقوق ومن ولد له ولد فأحب أن ينسك
 له فليفعل فعلق على الحبة قبل على أنها لا تجب ولأنه أراقدهم من غير جناية ولا نذر فلم يجب كالأضحية والسنة أن يذبح
 عن الغلام شاتين وعن الحارثة شاة لدار وشاة أم كرز قالت سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال للغلام شاتان مكافئتان
 وعن الحارثة شاة ولأنه انما شرع للسرور بالمولود والسرور بالغلام أكثر فكان الذبح عنه أكثر وإن ذبح عن كل واحد
 منهما شاة جاز لدار ويؤبد ابن عباس رضي الله عنه قال عرق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشا وكبشا ولا
 يجزى فيمادتون الخديعة من الضأن ودون النذية من المعز ولا يجزى فيه إلا السليم من العيوب لأنه أراقدهم بالشرع فأعبر
 فيه ما ذكرناه كالأضحية والمستحب أن يسمى الله تعالى ويقول اللهم لك واليك عقيقة فلان لدار وت عاشت رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين وقال قولوا باسم الله اللهم لك واليك عقيقة فلان والمستحب أن ينصل أعضاءها
 ولا يكسر عظمها لدار ويؤبد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت السنة شاتان مكافئتان عن الغلام وعن الحارثة شاة قطيع جدي ولا
 ولا يكسر عظم ويأكل ويطعم ويتصدق وذلك يوم السابع ولأنه أول ذبيحة فاستحب أن لا يكسر عظم تغاؤلا بسلامة أعضائه
 ويستحب أن يطبخ من لحمه طبيخا حلوا تغاؤلا بخلافه

(فصل) ويستحب أن يأكل كل منها ويهدى ويتصدق حديث عائشة ولأنه أراقدهم مستحب فكان حكمها ما ذكرناه كالأضحية
 (فصل) والسنة أن يكون ذلك في اليوم السابع لدار وت عاشت رضي الله عنها قالت عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الحسن والحسين عليهما السلام يوم الدابع وسماهما وأمر أن يطاق عن رؤسهما الأذى فإن قصمه على اليوم السابع أو أخره
 أجزاء لا تفعل ذلك بعد وجود السبب والمستحب أن يحلق شعره بعد الذبح حديث عائشة ويكره أن يترك على بعض رأسه الشعر
 لدار ويؤبد عن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفرع في الرأس والمستحب أن يقطع رأسه
 بالزعفران ويكره أن يقطع بدم العقيقة لدار وت عاشت رضي الله عنها قالت كانوا في الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة
 ويحلقونها على رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقا

من باب العقيقة

عليهم المصير
 أصل العقيقة صوف الجلع وشعر كل مولود من الناس وبها سم الذي يؤد عليه يقال عقيقة وعقيق وعقبة أيضا بالكسر و به
 سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة لأنه زال عنه الشعر يومئذ فسميت باسم سببها. وقال زهير بن كرز جارا
 وحسبا :
 أذلك أم أقب البطن جار ۞ عليه من عقيقته عفاء
 وقال امرؤ القيس :
 فيأخذ لا تنكح بوهة ۞ عليه عقيقته أحسبا
 هو الذي في شعر رأسه شفرة وقبل أنه مأخوذ من العق وهو الشق والقطع فسميت الذبيحة عقيقة لأنه ينشق حلقومها (قوله)
 عرق عن الحسن والحسين عليهما السلام أي ذبح عنهما العقيقة (قوله شاتان مكافئتان) مساويتان أي كل واحدة منهما
 مساوية لصاحبها في السن من قولهم فلان كفتو فلان أي ساوله. والزوج كفؤ المرأة أي مثل لها. وقال الزمخشري أي معادك أن
 لا يجب في الزكاة والأضحية من الأسنان ولا فرق بين المكافئتين والمكافأتين لأن كل واحدة إذا كافأت أخيا فقد كوفئت
 فهي مكافئة ومكافئة (قوله يذبح جديلا) بالدال المهملة جمع جدل وهو العضوقلة الجوهري. وقال المبرد: الجدل العظام بفصل
 بها عليه من اللحم (قوله يطاق عن رؤسهما الأذى) أي يزال بالباط أي بعد وأراد بالأذى ما يؤذي من الشعر وسكى أبو
 عبيد مطت عنه وأمطت عنه إذا عتبت عنه. قال الأصمعي مطت أنا وأمطت غيره ومنه ما ناله الأذى عن الطريق (قوله عن
 التفرع) هو أن يحلق بعض الرأس ويترك بعضه شعرا متفرقا وقد فرغ رأسه تقريبا إذا حلق رأسه وبقيت منه بقايا في نواحي
 رأسه وأصله السحاب الشفرق في السماء يقال ماتي السماء قرعة من السحاب (قوله خلوقا) بنشع الخاء هو الزعفران وأصل الخلق
 (٣١ - مهذب - أول)

لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأته كتبت في البحر فندرت ان يحاها الله أن تصوم شهرا فانت قبل أن تصوم فانت
أختها وأنتها إلى النبي ﷺ فأخبرته فأمرها النبي ﷺ أن تصوم عنها فان لم يعلقه على شيء بأن قال الله على أن أصوم أو
أصلي فيه وجهان أحدهما أنه يلزمه وهو الأظهر لقوله ﷺ من نذر أن يطيع الله فليطعه والثاني لا يلزمه وهو قول أبي
اسحق وأبي بكر الصبري لأنه التزام من غير عوض فلم يلزمه بالقول كالوصية والدية وان نذر طاعة في الجاهل وغضب بأن قال
ان كنت فلانا فعلى كذا فلكمه فهو بالخيار بين الوفاء بما نذروا وبين كفارة يمين لما روى عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ
قال كفارة النذر كفارة يمين ولأنه يشبه اليمين من حيث انه قصد المنع والتصديق ويشبه النذر من حيث انه التزام فربما في ذمته
غير بين موجبها ومن أصحابنا من قال ان كانت القرية سجاء أو عمرة لزمه الوفاء به لان ذلك يلزم بالدخول فيه بخلاف غيره
والذهب الأول لان العتق أيضا يلزم انما به بالتقويم ثم لا يلزمه

فصل اذا نذر أن يتصدق بماله لزمه أن يتصدق بالجميع لقوله ﷺ من نذر أن يطيع الله فليطعه فان نذر أن يعتيق رقبة ففقه
وجهان أحدهما يجوزنه ما يقع عليه الاسم اعتبارا باللفظ والثاني لا يجوزنه الا ما يجزئ في الكفارة لان الرقبة التي يجب عتقها
بالشرع ما يجب في الكفارة فحمل النذر عليه فان نذر أن يعتيق رقبة بعينه لزمه أن يعتقها ولا يزول ملكه عنها حتى يعتقها فان
أراد بيعها أو ابدلها بغيرها لم يجز لأنه تعين للقرية فلا يملك بيعه كالوقوف وإن تلف أو تلف لم يلزمه بدله لان الحق للعبد فسقط
بموته فان تلفه أجنبي وجبت عليه القيمة الأولى ولا يلزمه صرفها في عبد آخر لما ذكرناه

فصل وان نذر هدبا نظرت فان ساء كالتيوب والعبد والدار لزمه ما ساء وان أطلق الهدى ففيه قولان قال في الاملاء
والقديم يهدي ما شاء لان اسم الهدى يقع عليه ولهذا يقال أهديته دارا أو أهديته ثوبا وان الجميع يسمى قربانا ولهذا قال
ﷺ في الجمعة من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكأنما قرب كبشاً ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا
سمى قربانا وجب أن يسمى هدبا وقال في الجديد لا يجوزنه الا بدنة من الضأن والنية من المعز والابل والبقر لان الهدى
المعهود في الشرع ما ذكرناه فحمل مطلق النذر عليه وان نذر بدنة أو بقرة أو شاة فان قلنا بالقول الأول أجزأه من ذلك ما
يقع عليه الاسم وان قلنا بالقول الثاني لم يجزه الا ما يجزئ في الاضحية وان نذر شاة فأهدى بدنة أجزأه لان البدنة يسع من
الغنم وهل يجب الجميع في وجهان أحدهما ان الجميع واجب لانه محبذ بين الشاة والبدنة فأيهما فعل كان واجبا كما نقول في العتق
والاطعام في كفارة اليمين والثاني ان الواجب هو السبع لان كل سبع منها يشاة فكان الواجب هو السبع وان نذر بدنة
وهو واحد للبدنة ففيه وجهان أحدهما انه محبذ بين البدنة والبقرة والسبع من الغنم لان كل واحد من الثلاثة قائم مقام
الآخر والثاني انه لا يجوزنه غير البدنة لانه عينها بالنذر وان كان عادما للبدنة انتقل إلى البقر فان لم يجد بقرة انتقل إلى سبع من
الغنم ومن أصحابنا من قال لا يجوزنه غير البدنة فان لم يجد بدنة في ذمته إلى أن يجد لانه التزام ذلك بالنذر والذهب الأول لانه فرض
له بدله فانتقل عند العجز إلى بدله كالوضوء

فصل فان نذر الهدى للحرم لزمه في الحرم وان نذر لبلد آخر لزمه في البلد الذي ساء لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ان امرأة أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله اني نذرت ان أذبح بمكان كذا أو كذا لمكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال
لستم قال لا قال لو نذرت لا قال أوفى بنفرك قال نذر لا فضل بلد لزمه بكنة لانها أفضل البلاد والدليل عليه ما روى جابر رضي الله
عنه قال قال رسول الله ﷺ في حجته أي بلد أعظم حرمة قالوا بلدنا هذا فقال النبي ﷺ ان دماءكم وأموالكم حرام
عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ولأن مسجدنا أفضل المساجد فدل على انها أفضل البلاد وان أطلق
النذر ففيه وجهان أحدهما يجوز حيث شاء لان الاسم يقع عليه والثاني لا يجوز الا في الحرم لان الهدى المعهود في الشرع هو

أحسن إليه. والسواى نقيض الحسنى (قوله في الجاهل وغضب) الجاهل التهاك والتأدي في الخصومة يقال لجنت تلج لجبا
ولجاجة ولججت بالفتح تلج لغة (قوله قربانا) القربان ما يشرب به إلى الله تعالى من القرب ضد البعز بدت الألف والنون
فيه الباقية (قوله لستم) واحد الأصنام قيل هو ما كان ~~سوان~~ من ذهب أو فضة أو حجار أو نحاس وغيره والون ما كان

الهدى في الحرم والليل عليه قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وقال تعالى ثم جعلنا في الليل العتيق خيل مطلق النذر عليه فان كان قد نذر الهدى لرتاج الكعبة أو عمارة مسجد لزمه صرفه فيما نذر فان اطلق ففیه وجهان أحدهما أنه أن يصرفه فيما شاء من وجوه القرب في ذلك البلد الذي نذر الهدى فيه لان الاسم يقع عليه والثاني أنه يفرقه على الساكنين البلد الذي نذر أن يهدي اليه لان الهدى المعهود في الشرع ما يفرق على الساكنين خيل مطلق النذر عليه وان كان مانذره محلا يمكن نقله كالدار باعه ونقل ثمنه الى حيث نذر

فصل وان نذر التحريم في الحرم ففيه وجهان أحدهما يلزمه التحريم دون التفرقة لانه نذر أحد مقصودى الهدى فلم يلزمه الآخر كالنذر للتفرقة والثاني يلزمه التحريم والتفرقة وهو الصحيح لان نذر الهدى في الحرم في عرف الشرع ما يقع التفرقة خيل مطلق النذر عليه وان نذر التحريم في بلد غير الحرم ففيه وجهان أحدهما لا يصح لان التحريم في غير الحرم ليس بقرينة فلم يلزمه بالنذر والثاني يلزمه التحريم والتفرقة لان التحريم على وجه القرينة لا يكون الا للتفرقة فاذا نذر التحريم تضمن التفرقة

فصل وان نذر صلاة لزمه ركعتان في أشهر القواين لان أقل صلاة واجبة في الشرع ركعتان خيل النذر عليه وتلزمه ركعة في القول الآخر لان الركعة صلاة في الشرع وهي الوتر فلزمه ذلك وان نذر الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى جائزه أن يصلى في غيره لان ما سوى المساجد الثلاثة في الحرم والتضليل واحدة فلم يتعين بالنذر وان نذر الصلاة في المسجد الحرام لزمه فعلها فيه لانه يختص بالنسك والصلاة فيه أفضل من الصلاة في غيره والدليل عليه ما روى عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى هذا فلا يجوز أن يسقط مانذره بالصلاة في غيره وان نذر الصلاة في مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ففيه قولان أحدهما يلزمه لانه مسجد ورد الشرع بشد الرحال اليه فاشبه المسجد الحرام والثاني لا يلزمه لانه لا يجب قصد بالنسك فلا تتعين الصلاة فيه بالنذر كما في المساجد فان قلنا يلزمه فصلى في المسجد الحرام أجزاء من النذر لان الصلاة في المسجد الحرام أفضل فسقط به فرض النذر وان نذر أن يصلى في المسجد الأقصى فصلى في مسجد المدينة أجزاء لا يروى جاز رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلى في بيت المقدس ركعتين فقال صل ههنا فأعاد عليه فقال صل ههنا ثم أعاد عليه فقال شألك ولان الصلاة فيه أفضل من الصلاة في بيت المقدس فسقط به فرض النذر

فصل وان نذر الصوم لزمه صوم يوم لان أقل الصوم يوم وان نذر صوم ستة بعينه لزمه صومها متتابعاً كما يلزمه صوم رمضان متابعاً فاذا لم يدر رمضان صام عن رمضان لانه مستحق بالشرع ولا يجوز أن يصوم فيه عن النذر ولا يلزمه قضاءه عن النذر لانه لم يدخل في النذر ولا يفطر في العيدين وأيام النحر في لانه مستحق للفطر ولا يلزمه قضاؤها لانه لم يشاوطها النذر وان كانت امرأة غاضت فهل يلزمها القضاء فيه قولان أحدهما لا يلزمها لانه مستحق للفطر فلا يلزمها قضاءه كأيام العيد والثاني يلزمها لان الزمان محل للصوم وانما فطره وحدها فان أفطر فيه لغيره عسر نظرت فان لم يشترط فيه التتابع اثم ما بقي لان التتابع فيه يجب لأجل الوقت فهو كالصائم في رمضان اذا أفطر بغير عسر وبجب عليه قضاءه كما يجب على الصائم في رمضان وان شرط التتابع لزمه أن يستأنف لان التتابع لزمه بالشرط فيبطل بالفطر كصوم الطهارة وان أفطر مرضاً وفد شرط التتابع ففيه

غير ضرورة وقيل انها سواء **(قوله رتاج الكعبة)** الرتاج الباب العظيم وكذا الرج بالتحريك قال الشاعر

إذا أحلقوني في عليا أجنحت * يعني الى شطر الرتاج المتعب

ويقال الرتاج الباب المغلق قال الطرزي أراد جعل ماله لها **(قوله المسجد الأقصى)** قد ذكرنا أنه لا بعدوا الأقصى البعيد وبيت المقدس يخفف ويشدد فاذا شدد كان صفة واذا خفف أصيقت اليه ومعناه المظهر اذا شدد والتفديس التطهير واذا خفف فعناه موضع الطهارة لان الفعل يفتح الميم وكسر العين هو الموضع والنسب اليه مقدسي مثل مجلسي ومقدسي مثل محمدي والبيت العتيق أى القديم وقيل معنى عتيقا لان الله تعالى أعنته من الجبابرة وقيل لان من دخله أعنته الله من النار عتيق بمعنى معني أو فعيل بمعنى فاعل كشهد بمعنى شاهد ويسمى المسجد الحرام نحر ~~معه~~ ولا يضطاد صيده ولا يقطع شجره ذكره ابن الجوزي

قولان أحدهما ينقطع التتابع لانه أفطر باختياره والثاني لا ينقطع لانه أفطر بعذر فاشبه الفطر بالحض فان قلنا لا ينقطع التتابع فهو يجب القضاء ففيه وجهان بناء على القولين في الحائض وقد بيناه وان أفطر بالسفر فان قلنا انه ينقطع التتابع بالمرض فالسفر أولى وان قلنا لا ينقطع بالمرض ففي السفر وجهان أحدهما لا ينقطع لانه أفطر بعذر فهو كالنظر بالمرض والثاني ينقطع لان سببه باختياره بخلاف المرض وان نذر سنة غير معينة فان لم يشترط التتابع جاز متابعا ومتفرقا لان الاسم يتناول الجميع فان صام شهرا بالأهلة وهي نافسة أجزاء لان الشهور في الشرع بالأهلة وان صام سنة متتابعة لم يمتنع من رمضان وأيام العبد لان المرض في السنة فانتقل فيها لم يسلم منه الى البدل كالسلم فيه اذ ارد بالعييب وبخالف السنة المعينة فان المرض فيها يتعلق بعين فلم ينتقل فيقال يسلم الى البدل كالسنة المعينة اذا ردها بالعييب وأما اذا شرط فيها التتابع فانه يلزمه صومها متابعا على ما ذكرناه

(فصل) وان نذر أن يصوم في كل اثنين لم يلزمه قضاء الاثنين رمضان لانه يعلم أن رمضان لا بد فيه من الاثنين فلا يدخل في النذر فلم يجب فضائلها وفيما يوافق منها أيام العبد قولان أحدهما لا يجب وهو قول الثوري قياسا على ما يوافق رمضان والثاني يجب لانه نذر ما يجوز أن لا يوافق أيام العبد فاذا وافق لزمه القضاء وان لزمه صوم الاثنين بالنذر لم يلزمه صوم شهرين متتابعين في كفارة بدأ بصوم الشهرين ثم يقضي صوم الاثنين لانه اذا بدأ بصوم الشهرين يمكنه بعد الفراغ من الشهرين أن يقضي صوم الاثنين واذا بدأ بصوم الاثنين لم يمكنه أن يقضي صوم الشهرين فكان الجمع بينهما أولى فاذا فرغ من صوم الشهرين لزمه قضاء صوم الاثنين لانه لم يمكنه صيامها وانما تركه لعارض فلهذا القضاء كما لو تركه فرض وان وجب عليه صوم الشهرين ثم نذر صوم الاثنين بدأ بصوم الشهرين ثم يقضي صوم الاثنين كما قلنا فيما تقدم ومن أضافنا من قال لا يجب القضاء لانه امتنع حق صيامه عن الكفارة فلا يدخل في النذر والمنع الاول انه يلزمه لانه كان يمكنه صومه عن النذر فاذا صامه عن غيره لزمه القضاء **(فصل)** وان نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ففيه قولان أحدهما يصح نذره لانه يمكنه أن يتحرى اليوم الذي يقدم فيه فينبوئ صيامه من الليل فاذا قدم صار صامه قبل القدوم تطوعا وما بعده فرضا وذلك يجوز كما دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه والثاني لا يصح نذره لانه لا يمكنه الوفاء بنذره لانه ان قدم بالنهار فقد مضى جزء منه وهو فيه غير صائم وان تحرى اليوم الذي يقدم فيه فنوى من الليل فقدم في أثناء النهار كان ما قبل القدوم تطوعا وقد أوجب صوم جميعه بالنذر فان قلنا انه يصح نذره فقدم ليلا لم يلزمه لان الشرط أن يقدم نهارا وذلك لم يوجد فان قدم نهارا وهو مقطر لزمه قضاؤه وان قدم نهارا وهو صائم عن تطوع لم يجزه عن النذر لانه لم ينو من أوله وعليه أن يقضيه وان عرف أنه يقدم غدا فنوى الصوم من الليل عن النذر صح عن النذر ويكون أوله تطوعا والباقي فرضا فان اجتمع في يوم نذران بأن قال ان قدم زيد فنته على أن أصوم اليوم الذي يلي يوم مقدمه وان قدم عمرو فنته على أن أصوم أول خميس بعده فقدم زيد و عمرو يوم الأربعاء لزمه صوم يوم الخميس عن أول نذر نذره ثم يقضي عن الآخر

(فصل) وان نذر اعتكاف اليوم الذي يتعم فيه فلان صح النذر فان قدم ليلا لم يلزمه شي لان الشرط لم يوجد وان قدم نهارا لزمه اعتكاف بقية النهار وفي قضاء ما فات وجهان أحدهما يلزمه وهو اختيار المزني والثاني لا يلزمه وهو المذهب لان ما مضى قبل القدوم لم يدخل في النذر فلا يلزمه قضاؤه وان قدم وهو محرم أو مريض فالتنصيص أنه يلزمه القضاء لانه فرض وجد شرطه في حال المرض فثبت في السنة كصوم رمضان وقال القاضي أبو حامد وأبو علي الطبري لا يلزمه لان ما لا يفدر عليه لا يدخل في النذر كما لو نذرت المرأة صوم يوم بعينه فحاضت فيه

(فصل) وان نذر المشي الى بيت الله الحرام لزمه المشي اليه بجمع أو عمرة لانه لا فرق في المشي اليه الا بشرك فعمل مطابق للنذر عليه ومن أي موضع يلزمه المشي والاحرام جميعه وجهان قال أبو اسحق يلزمه أن يحرم وينشئ من ديرة أهله لان الأصل في الاحرام أن

(قوله وان تحرى اليوم) أي اجتهد وطب بأقصى اجتهاده وقد ذكر (قوله أثناء النهار) تضاعف ساعاته وأوقاته جمع ثني وقد ذكر في الصلاة (قوله من ديرة أهله) نصف دار وإنما استعمل مصغرها دون مكبرها موافقة لحديث علي وعمر رضي الله عنهما اذا قالوا حين سئلا عن قوله تعالى وأقم الصلاة الحجة والعمرته : أقماهما أن تحرم بهما من ديرة أهله

يكون من ديرة أهله وانما أجزأ تأخيرهم الى الميقات رخصة فاذا أطلق النذر جلى على الأصل وقال عامة أصحابنا يلزم الاحرام والمشى من الميقات لان مطلق كلام الأديم يحمل على المعبود في الشرع والمعبود هو من الميقات لحمل النذر عليه فان كان معتمرا لزمه المشى الى أن يفرغ وان كان حاجا لزمه المشى الى أن يتخطى التحليل الثاني لان بالتحليل الثاني يخرج من الاحرام فان فاتته لزمه القضاء ماشيا لان فرض النذر يسقط بالقضاء فلزمه المشى فيه كالأداء وهل يلزمه أن يمضي في فاتته فيه قولان أحدهما يلزمه لانه لزمه بحكم النذر فلزمه المشى فيه كما لو لم يقته والثاني لا يلزمه لان فرض النذر لا يسقط به وان نذر المشى فركب وهو قادر على المشى لزمه دم لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن عتبة بن عامر أن أخته نذرت أن تمضي الى بيت الله الحرام فألقى النبي ﷺ فسأله فقال إن الله لعني عن نذركم لتركب ولتهديته ولا تخاصر بالنذر سكاوا جيا فوجب بتركه الدم كالأحرام من الميقات وان لم يقدر على المشى فيه أن يركب لانه اذا جاز أن يترك القيام الواجب في الصلاة للعجز جاز أن يترك المشى فان ركب فهل يلزمه دم فيه قولان أحدهما لا يلزمه لأن حال العجز لم يدخل في النذر والثاني يلزمه لأن ما وجب به الدم لم يسقط الدم فيه بالمرض كالطبيب واللباس وان نذر أن يركب الى بيت الله الحرام فمضى لزمه دم لأنه ترفعه بترك مؤنة الركوب وان نذر المشى الى بيت الله الحرام لاجلها ولا معتمرا ففيه وجهان أحدهما لا ينقذه نذره لان المشى في غير فسك ليس بقربة فلم ينقذه كالمشي الى غير البيت والثاني ينقذه نذره ويلزمه المشى صحیح أو عمرة لأنه لما نذر المشى لزمه المشى بنفسك ثم هرام استغاضه فلم يسقط وان نذر المشى الى بيت الله ولم يفعل الحرام ولا نواه فاللهيب انه يلزمه لأن البيت المطلق بيت الله الحرام يحمل مطلق النذر عليه ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لأن البيت يقع على المسجد الحرام وعلى سائر المساجد فلا يجوز زجله على البيت الحرام فان نذر المشى الى بقعة من الحرم لزمه المشى صحیح أو عمرة لان قصده لا يجوز من غير احرام فكان إيجابه إيجابا للأحرام وان نذر المشى الى عرفات لم يلزمه لانه يجوز رفضه من غير احرام فلم يكن في نذره المشى اليه أكثر من إيجاب مشى وذلك ليس بقربة فلم يلزمه وان نذر المشى الى مسجد غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لم يلزمه لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وان نذر المشى الى المسجد الأقصى ومسجد المدينة ففيه قولان قال في البور يطى يلزمه لانه مسجد ورد الشرع بشد الرحال اليه فلزمه المشى اليه بالنذر كالمسجد الحرام وقال في الام لا يلزمه لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب المشى اليه بالنذر كسائر المساجد

﴿فصل﴾ وان نذر أن يحج في هذه السنة نظرت فان تمسك من أدائه فلم يحج صار ذلك ديناً في ذمتك فلتنا في حجة الاسلام وان لم يتمكن من أدائه في هذه السنة سقط عنه فان قدر بعد ذلك لا يجب لان النذر اختص بتلك السنة فلم يجب في سنة أخرى الا بنذر آخر

﴿باب الاطعمة﴾

ما يؤكل كل شيء من حيوان وغير حيوان فأما الحيوان فضر بان حيوان البر وحيوان البحر فأما حيوان البر فضر بان طاهر ونجس فأما النجس فلا يحل أكله وهو الكلب والخنزير والدليل عليه قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وقوله عز وجل ويحرم عليكم الخيل والحمير والدليل عليه قوله ﷺ الكلب خبيث خبيث عنه وأما الطاهر فضر بان طائر ودواب فاما الدواب فضر بان دواب الانس ودواب الوحش فأما دواب الانس فانه يحل منها الأنعام وهي الابل والبقر والغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وقوله عز وجل ويحل لهم الطيبات والأنعام من الطيبات لم يزل الناس يأكلونها ويبيعونها لمومها في الجاهلية والاسلام ويحل أكل الخيل لما روى جابر رضي الله عنه قال ذبحنا يوم حنين الخيل

﴿من باب الاطعمة﴾

(قوله ترفعه بترك مؤنة الركوب) من الرفاهية وهي الراحة من المؤنة (قوله حيوان ما يؤخذ من الحياة وهو ما فيه روح وضده الموتان كأن الأنس والنون زيدا للباغية كهماني النوزان والغلبان (قوله ويحرم عليهم الخيانت) قد ذكر ان الخيانت هو المستقتر نجسا كان أو غير نجس والطيبات ضدّها (قوله الدواب) هو ما يدب على وجه الارض قال الله تعالى والله خلق كل دابة من ماء. وما من دابة في الارض. يقال دب على الارض يدب دبيبا اذا مشى (قوله بهيمة الأنعام) يقال لها بهايم لانها استقيمت عن الكلام. يقال استقيم الشيء استقام. قال الازهرى البهيمة في اللغة

والبغال والخبر فنها نار رسول الله ﷺ عن البغال والخبر ولم ينه عن الخيل ولا تحيل البغال والخبر الحديث جابر رضي الله عنه ولا يحل السنو ولما روى أن النبي ﷺ قال الهرة سبع ولأنه يصطاد بالناب وبأكل الجيف فهو كالأسد

فصل وأما الوحش فإنه يحل منه الطباء والبقرة لقوله عز وجل ويحل لهم الطيبات والطيأ والبقرة من الطيبات يصطاد ويؤكل ويحل الجوارح حتى للآية ولما روى أن أبا قتادة كان مع قوم محرمين وهو حلال ففسخ لهم حرم وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أنافاً كلوا منها وقلوا أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون فحملوا ما بقي من لحها فقال رسول الله ﷺ كلوا ما بقي من لحها ويحل أكل الضبع لقوله عز وجل ويحل لهم الطيبات قال الشافعي رحمه الله ما زال الناس يأكلون الضبع ويبيعونه بين الصفا والمروة وروى جابر أن النبي ﷺ قال الضبع صيد يؤكل وفيه كبش إذا أصابه الحرم

فصل ويحل أكل الأرنب لقوله تعالى ويحل لهم الطيبات والأرنب من الطيبات ولما روى جابر أن غلاماً من قومه أصاب أرنباً فذبحها بمروءة فسأل رسول الله ﷺ عن أكلها فأمره أن يأكلها ويحل أكل البر بوع لقوله عز وجل ويحل لهم الطيبات والبر بوع من الطيبات تصطاده العربوناً كله وأوجب فيه عمر رضي الله عنه على الحرم إذا أصابه جفرة فدل على أنه صيد ما كوله ويحل أكل الثعلب لقوله تعالى ويحل لهم الطيبات والثعلب من الطيبات مستطاب يصطاد ولا يلا يتقوى بناه فأشبه الأرنب ويحل أكل ابن عرس والوبر إذا كره في الثعلب ويحل أكل الفئفة لمار وى أن ابن عمر رضي الله عنهما مثل عن الفئفة فتلا قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية ولأنه مستطاب لا يتقوى بناه فحل أكله كالأرنب ويحل أكل الضب لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخبره خالد بن الوليد أنه دخل مع النبي ﷺ يستسبمونه رضي الله عنها فوجد عندها ضبا عنوداً فقدمت الضب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقال خالد أحرأ الضب يلو رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجبتني أعافه قال خالد فاجتررته فأكلته وروى رسول

معناها المبهمة عن النطق (قوله ولا يحل السنور) بكسر السين وفتح النون وهو الهر وسميت الهرة لصورتها عند مات كره الشيء يقال هراكلب وغيره وقد فسر في ليلة الهرير وحقيقته الصوت المكروه فاعلة بمعنى فاعلة (قوله ففسخ لهم حرم وحش) يجوز أن يكون من السامح وهو الذي يولي بك مباحته ضد البارح ويجوز أن يكون من منح أي عرض يقال منح لي رأي في كذا أي عرض وحرم يخففو ينقل ويسعى الوحش لأنه يسئوحش من الناس وينفر عنهم أولاته يكن الأماكن الوحشة التي لا أنيس بها وضده الأنيس (قوله ويحل أكل الضبع) الضبع اسم يقع على المذكور والمؤنث فإذا أقرت الذكر قلت ضبعان بكسر الضاد وسكون الباء وبالتون فإذا تنوءتوا المؤنث وأن عتوا المذكور ولم ينثوا المذكور استغناء وكرهه لاجتماع الزوائد قال الجوهري ولا تقل ضبعة لأن المذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والآن في ضبعاته والجمع ضبعات وضباع وهذا الجمع للذكر والأنثى مثل سبع وسباع (قوله فذبحها بمروءة) وهو الحجر المحدود جمعها مروءة وهي حجارة بيض رافقة البر بوع دويبة بخلفة الفأر أو أكبره مفتاح في حجره في الأرض إذا سبوا عليه فتحاخرج من آخر ولكل واحد اسم وهي النافقة والقاصعاء والداء والراهطاء والجفرة من المعز ما طأر بعة أشهر وهو الذي قوي على الأكل واسع جوفه والخبر الواسعة من الكتائن ومنه الفرس الخبر (قوله ويحل أكل ابن عرس والوبر) فابن عرس على خلفة الهر مولع بأخذ الذهب من معدنه يسمى بالفارسيتراسو والوبر دويبة على قدر السنور مثل الجرذ إلا أنه أنبل منها وأكبر من حلاء اللون وهي كحلاء نحل من جالس ثبات عرس ليس لها ذنب (قوله ضبا عنوداً) الضبد دويبة والجمع ضباب وأضب مثل كف وأكف وفي التل أعنى من ضبلانه ربما أكل حسوله والآن في ضبة وقولهم لا أفعله حتى يرد الضب ومن كلامهم الذي يضعونه على السنة البهاثم قالت السمكة وردا يا ضب فذال:

أصبح قلبي صرداً • لا يشتهي أن يردا • الأعراد اعردا • وصليانا بردا • وعشكيا ملتبدا

لأن الضب لا يشرب ماءً وعنخوداً أي مشوياً قال الله تعالى أن جاء بعجل خفيف ذو كرفي الصحاح خنبت الشاة أخذها خنبتاً أي شويها وجعلت فوقها حجارة شحاة لتضج بها وهي حنبت (قوله فأجبتني أعافه) أي أكرهه يقال عاف الرجل الطعام والماء يعافه أي كرهه فلم يشربه فهو عاف قال

أني وقتلي كذبياً ثم أعفاه • كالتور يضرب لسا عافت البقر

الله ^ﷻ ينظر في بنائه ولا يحل ما يتقوى بنابه ويعمد على الناس وعلى البهائم كالأسد والفهد والذئب والنمر والذئب لقوله عز وجل ويحرم عليهم الخبائث وهذه السباع من الخبائث لأنها تأكل الجيف ولا تستطيعها العرب ولمسار وى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ^ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وأكل ذي غلب من الطير وفي ابن آوى وجهان أحدهما يحل لأنه لا يتقوى بنابه فهو كالأرنب والثاني لا يحل لأنه مستخف كرهه الرائحة ولأنه من بعض المكلا بقر يحل أكله وفي نسو والوحش وجهان أحدهما لا يحل لأنه يصطاد بنابه فم يحل كالأسد والفهد والثاني يحل لأنه حيوان يتنوع إلى حيوان وحشى وأهلى يحرم الأهلى منه ويحل الوحشى منه كخار الوحشى ولا يحل أكل حشرات الأرض كالخيات والعقارب والفأر والغافس والعطاء والصراصير والعناكب والوزغ وسام أبرص والجلان والبدان وبنات وردان وجر قبان لقوله عز وجل ويحرم عليهم الخبائث

(فصل في) وأما الفطائر فانه يحل منه النعامة لقوله تعالى ويحل لحم الطيبات وفقت الصحابة فيها بيده فدل على أنها مبيد مأكول ويحل الذئب والسباع والحمام والدراج والقيح والقطا والبط والكرابي والعصفور والقنابر لقوله تعالى ويحل

وأما الذئب فليس ذئباً شعراً سود طوله بل يكاد يصل الأرض أكبر من الكب. وأما ابن آوى فهو الذي يسمى في البر من الشفت وقوم يسمونه العكش كرهه الرائحة يظهر بالليل ^(قوله حشرات الأرض) هي صغار دواب الأرض الواحدة حشرة بالنحر بك. وأما الصرث فهو الذي يصبح بالليل سمى بصوته الواحدة صرثرة. قال الجوهري صرار الليل الجد أكبر من الجناب وبعض العرب تسميه الصدى. والعظاء محدود جمع عظاءة وهي دويبة أكبر من الوزغة يقال للواحدة عظاءة وعظاية وتسميه العامة باليمن السحل والبرم أيضاً وقال الجوهري هي هنيئة ملساء تعدو وتتردد كثيراً تشبه سام أبرص لا تؤذى وهي أحسن منه. والعناكب جمع عنكبوت وهي التي تنسج الخيوط وأما سام أبرص مشدد اليم فخر وفي وجعه سوام أبرص ولا يثنى ولا يجمع ^(١) وهو من كبار الوزغ وهو اسمان جعل اسمها واحداً يجوز بناؤه على الفتح كخمسة عشر ويجوز إعراب الأول وإضافته إلى الثاني وإن ثبتت الأول على الفتح وأعر بث الثاني بإعراب الأول ولا يصرف والوزغ جمع وزغته وبنه مستقرة معروفة ويجمع أيضاً على وزغات وأوزاغ وإنما سمي سام لأن ريشه سم وفيل أبرص لأن لونه لون البرص. وقيل لأنه يكون منه البرص نقلته من بعض كتب النحو. والجلان جمع جعل طائر صغير معروف مولع بالعنزة والسرجين يجعله بنادق ويدحوها على وجه الأرض يقال انه اذا نهم المسك أو الورد غشي عليه واذا نهم العذرة أفاق قال التتبي يذى العباوة من انشادها ضرر • كما يضر شميم المسك بالجل

وحدثني بعض مشايخي أن رجلاً وقف على مجلس بعض المكتبة وفضلاء الناس ومعه مسك يبيعه فتناوله رجل منهم وشمه فقال له رجل مات مات فقام الشام إلى القائل له ذلك فشمه فقال حييت حييت جعله الأول جعلاً يموت من شم المسك فجاءه الآخر عنده يعش الجعل بشمها فعجب الحاضر ونظر فيهما. وأما بنات وردان فدويبات جرأضغت إلى الورد الآخر والأف والنون زائدتان. وأما جبار قبان فطائر أخضر يغلق الجراد يعرف عند العامة بفرس الجن وهو فعلان من فب ومن العرب من لا يصرفه قال الرازي

بأعجبا وقد رأيت عجبا • جبار قبان يسوق أرنبا

وأما الدراج فطائر أدكن اللون. والقبيح والفظ والأوز قد ذكرت: والكرابي واحدها كركي طائر كبير أبيض يشبه طير الشاء بسحن البلاد قطعاً قطعاً وإذا بنى في مكان فيسل انهم يحرسهم أحدهم في النوم فإذا أحس شئنا صاح لهم فقمين والقنابر عصافير صغار لونها كقنون الفواخت الواحدة قنبرة والجمع القنابر مثل العنقلة والعضائل والعامة تقول المنبرة وقد جاء في الرجز أنتدأ بوجيبه

جاء الشتاء واجتأل الفهر • وجعلت عين الحرور نسكر • وطلعت شمس عليها مغفر

والقنبرة واحدة القنب وهو ضرب من الطير قال طرفة

(١) قال في تاج المعرفين: (وزغ والوزغ) فانه اسمها أبرص وفي الجمع هؤلاء سوام أبرص) فقوله هنا ولا يثنى ولا يجمع فهو

لم الطيبات وهذه كلها مستطابة وروى أبو موسى الأشعري قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل لحم النجاس وروى
سفينة مولى رسول الله ﷺ قال أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبارى ويحمل أكل الجراد لما روى عبد الله بن أبي أوفى
قال غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات يأكل الجراد وأنا كلهم يحرم أكل الهدد والخطاف لأن النبي ﷺ نهى عن
قتلها وما يؤكل لا ينهى عن قتله ويحرم ما يسلطاد ويتقوى بالثلب كالصقر والبازي لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن
النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ويحرم أكل الحداة والغراب الأبقع لما روت عائشة
رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال خمس يقتلن في الحل والحرم الحية والفأرة والغراب الأبقع والحداة والكلب العقور
وما أمر بقتله لا يحل أكله قالت عائشة رضي الله عنها إنى لأعجب من يأكل الغراب وقد أذن رسول الله ﷺ في قتله ويحرم
الغراب الأسود الكبير لأنه مستطاب بأكل الجيف فهو كالابقع وفي الغداف وغباب الزرع وجهان أحدهما لا يحل للخبر
والثاني يحل لأنه مستطاب يلقط الحب فهو كالجام والنجاس ويحرم حشرات الطير كالثعلب والزنبور والذباب لقوله عز وجل
ويحرم عليهم الخبائث وهذه من الخبائث

(فصل) وما سوى ذلك من الدواب والطيور ينظر فيه فإن كان مما يستطبه العرب حل أكله وإن كان مما لا يستطبه العرب
لم يحل أكله لقوله عز وجل ويحمل لحم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويرجع في ذلك إلى العرب من أهل الرضو والقرى وبؤى
البسار والغنى دون الأجلاف من أهل البادية والفقراء وأهل الضرورة فإن استطاب قوم شئنا واستخبه قوم رجع إلى
ما عليه الأكثر وإن اتفق في بلد العجم ما لا يعرفه العرب نظرت إلى ما يشبهه فإن كان حلالا حل وإن كان حراما حرم وإن لم
يكن له شبهة فيها حل ولا فيها يحرم ففيه وجهان قال أبو اسحق وأبو علي الطبري يحمل لقوله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى إلى
محرم على طاعم يظلمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وهذا ليس بواحد منها وقال ابن عباس رضي الله عنه
ما سكت عنه فهو عفو ومن أحبا بناس قال لا يحل أكله لأن الأصل في الحيوان التحريم فإذا أشكل شيء على الأصل
(فصل) ولا يحل ما تولد بين ما كولد وغبرما كولد كالسبع المتولد بين الذئب والضب والجار المتولد بين جوار الوحوش
وجار الأهل لأنه مخلوق مما يؤكل وبما لا يؤكل فغلب فيه الحظر كالخنزير

يا لك من قبرة بمصر * خسل لك الجو فيضى واصفري * ونقرى ماشئت أن تنقرى
قال الجوهرى والقنبرة لغة فيها (قوله وروى سفينة) هو مولى النبي صلى الله عليه وسلم سمي بذلك لأن الصحابة رضي الله
عنهم حلوا عليه أزوادهم وما هم فقالوا أنت سفينة واسمه مهران وقيل ماهان قال « ماهان في حل زاد الصحاح ماهان »
والجمل القبيح ولعله سمي بعشبه يقال حجل الطائر يحجل ويحجل حجلنا إذا تزاقي منه كما يحجل البعير المعقول على ثلاث
والغلام على رجل واحدة وفي الحديث أنه قال لزيد أنت مولانا خجل قال أبو عبيدة الخجل أن يرفع رجلا ويقفز على الأخرى
من الفرج والحبارى مقصور طائر يقع على الذكر والاشق واحد هو جمع اسماءه وان شئت قلت في الجمع حباريات في المثل كل
شيء يحجم ولده حتى الحبارى. وانما خصوا الحبارى لأنه يضرب به المثل في الموقف أى عدم المحبة يقال سلاحه سلاحه لأنه إذا أراد
الصقر أن يسلطه سلاحه عليه فيعتل الصقر حتى يتفكر بشئ فلا يزال يخاطبه حتى ينفذ صاحبه فيأمن منه ويصيده ويقال
انه الذى تسميه العامة اللوام ولا أحقه. الخفاف الحفاس وهو الذى يطير بالليل وجعه خطاطيف وخفافيش. الكلب
العقور فعول من العقير أى كثر منه عقير الناس والبهايم. الغداف قال الجوهرى هو غراب القيفا والجمع
غدافان قال ورجع اسموا النسر الكثير الريش غدا فلو كذلك النهر الطويل الأسود والجنح الأسود قال المظفر زى غراب
القيفا يكون ضخما أسود وافر الجناحين وغباب الزرع وهو صغير فى جناحه لعة جراد تضرب إلى السواد
ذكر فى التاملى أن الغداف صغير اللون لو نطون الرماد وغباب الزرع صغير أسود مطوق بحمرة يسيرة فى عنقه
(قوله من أهل الريف) الريف أرض فيها زرع وخصب وأرافت الأرض أى أخصبت وهى أرض ريفيا تشديد (قوله
الأجلاف) جمع جلف يقولون أعرابى جلف أى جاف وأصله من أجلاف أشاء وهى المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن
(قوله دما مسفوحا) أى مصبو بأسفحت الدم أى هرقته. رجس أو فسق قال الأزهري الرجس اسم لكل ما استقر من عمل

(فصل) ويكره أكل الجلالة وهي التي أكثر أكلها العنبرة من ناقة أو شاة أو بقر أو ديك أو دجاجة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ألبان الجلالة ولا يحرم أكلها لأنه ليس فيها أكثر من تغيير لحما وهذا لا يوجب التحريم فإن أطعم الجلالة طعاما طاهرا فطاب لحما لم يكره لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال نعلف الجلالة علفا طاهرا إن كانت ناقة أو بعير وماوان كانت شاة سبعة أيام وماوان كانت دجاجة ثلاثا أيام

(فصل) وأما حيوان البحر فإنه يحل منه السمك لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالسكيد والطحال ولا يحل أكل الضفدع لما روى أن النبي ﷺ نهى عن قتل الضفدع ولو سئل أكله لم ينع من قتله وفيما سوى ذلك وجهان أحدهما يحل لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البحر اغسلوا ميتته ونوضوا به فإنه الطهور ماؤه الحلال ميتته ولا نه حيوان لا يعيش إلا في الماء فحل أكله كالسمك والثاني أن ما كل ميتة في البر يحل أكله وما لا يؤكل ميتة في البر لم يحل أكله اعتبارا بقتله

(فصل) وأما غير الحيوان فضر بان طاهر ونجس فأما النجس فلا يؤكل لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والنجس خبيث وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة تقع في السمن إن كان جامدا فألقوها وما حوطا وإن كان مائعا فأريقوه فلو حل أكله لم يأمر بإرقائه وأما الطاهر فضر بان ضرب يضرب وضرب لا يضرب فأيضرا لا يحل أكله كالسم والزجاج والتراب والحجر والدليل عليه قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقوله تعالى ولا تلتقوا بأبديكم إلى التهلكة وأكل هذه الأشياء تهلكة فوجب أن لا يحل وما لا يضرب يحل أكله كالفواكه والحبوب والدليل عليه قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق

(فصل) ومن اضطر إلى أكل الميتة أو لحم الخنزير فله أن يأكل منه ما يسد به الرمق لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه وهل يجب أكله فيه وجهان أحدهما يجب لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم والثاني لا يجب وهو قول أبي إسحق لأن له غرضا في تركه وهو أن يجنب ما حرم عليه وهل يجوز أن يشبع منه فيه فولان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الرمي لأنه بعد سد الرمق غير مضطر فلا يجوز له أكل الميتة كالأرادة أن يستدئ بالأكلي وهو غير مضطر والثاني يحل لأن كل طعام جاز أن يأكل منه فسد الرمق جاز له أن يشبع منه كما طعام الحلال وإن اضطر إلى طعام غيره وصاحبه غير مضطر إليه وجب عليه بذله لأن الامتناع من بذله إغاة على قتله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من أمان على قتل امرئ مسلم ولو ينظر كفته جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله وإن طلب منه ثمن المثل لزمه أن يشتره منه ولا يجوز أن يأكل الميتة لأنه غير مضطر فإن طلب أكثر من ثمن المثل أو امتنع من بذله فله أن يقاتله عليه فإن لم يقدر على مقاتلته فاشترى منه بأكثر من ثمن المثل ففيه وجهان أحدهما يلزمه لأنه ثمن في بيع صحيح والثاني لا يلزمه إلا بمن المثل كالمكره على شراؤه فلم يلزمه أكثر من ثمن المثل وإن وجد الميتة وطعام الغير وصاحبه غائب ففيه وجهان أحدهما أنه بائ كل الطعام لأنه طاهر فكان أولى والثاني يأكل الميتة لأن أكل الميتة ثبت بالنص وطعام الغير ثبت بالإجماع فقدم كل الميتة عليه ولأن المنع من أكل الميتة خلق الله سبحانه ونعاه والمنع من طعام الغير خلق آدمي وحقوق الله تعالى مبنية على التسهيل وحقوق آدمي مبنية على التشديد وإن وجد ميتة وصيد أو هو محرم ففيه طريقان من أصحابنا من قال إذا قلنا أنه إذا ذبح الحرم الصيد صار ميتة أكل الميتة وترك الصيد لأنه إذا ذكاه صار ميتة ولزمه الجزاء وإن قلنا أنه لا يصير ميتة أكل الصيد لأنه طاهر ولأن تحريمه أخف لأنه يحرم عليه وحده والميتة

ويقال الرجس المأثم أو فسقا خروجا عن الحق يقال فسقت الرطبة إذا خرجت من النواة (قوله) ويكره أكل الجلالة هي التي تأكل الجلالة وهي فعالة منه والجلاة البعير يقال إن بني فلان وفودهم الجلاة وهم يختلون الجلاة أي يلبسون البعير - التهلكة مصدر هلك هلاكا وهلكا ومهلكا ومهلكة والاسم المهلك بالضم قال البيهقي التهلكة من نادر المصادر ليس مما يجري على القياس (قوله) فمن اضطر غير باغ ولا عاد باغ يأكل من غير حاجته عاده متجاوز حد سد الرمق وآخر النفس وبقيتها ومثلها الخشاشة والذماء وسد الرمق يختلف السماع فيه بالسبين والشين فن قال بالسبين المهملة فهو من سد النخلة وسد الثقب أي ختمه كأنه سد مخرج الروح بالأكلي ومن قال بالشين المعجمة فهو من شده بالجبل إذا ربطه ومنعه كأنه سد الروح دور بطله عن الخروج

محرمه عليه وعلى غيره ومن أجهابنا من قال ان قلنا انه يصير ميتة أكل الميتة وان قلنا انه لا يكون ميتة ففيه قولان أحدهما يذبح الصيد ويأكله لأنه ظاهر ولأن تحريمه أخف على ما ذكرناه والثاني انه يأكل الميتة لأنه منصوص عليها والصيد مجتهد فيه وان اضطر ووجد آدميا ميتا جاز له أكله لأن حرمة الحي أكد من حرمة الميت وان وجد مرثدا أو من وجب قتله في الزنا جاز له أن يأكله لأن قتله مستحق وان اضطر ولم يجد شيئا فهل يجوز له أن يقطع شيئا من يده ويأكله فيه وجهان قال أبو اسحق يجوز لأنه أحياء نفس بعضو خاز كما يجوز أن يقطع عضوا إذا وقعت فيه الأكله لأحياء نفسه ومن أجهابنا من قال لا يجوز لأنه إذا قطع عضوا منه كان الخفاة عليه أكثر وان اضطر إلى شرب الخمر أو البول شرب البول لأن تحريم الخمر أغلظ ولهذا يتعلق به الحد فكان البول أولى وان اضطر إلى شرب الخمر وحدها ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يجوز أن يشرب لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله سبحانه وتعالى لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم والثاني يجوز لأنه يدفع به الضرر عن نفسه فصار كالواكره على شربها والثالث أنه ان اضطر إلى شربها للعطش لم يجز لأنه يزيد في الالهاب والعطش وان اضطر إليها لئلا يندوى جاز

(فصل) وان مرستان لغير مو هو غير مضطر لم يجز أن يأخذ من شئنا بغير إذن صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه

(فصل) ولا يجرم كسب الحجام لما روى أبو العالية أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن كسب الحجام فقال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه أجره ولو كان حراما ما أعطاهم بكرة للحر أن يكتسب بالحجامة وغيرها من الصنع المذنبه كالكنس والذبح والدبغ لأنها مكاسب دينية فيزهر الحر منها ولا يكره للعبد لأن العبد أدنى فلا يكره له والله التوفيق

(باب الصيد والذبائح)

لا يحل نبي من الحيوان المأكول سوى السمك والجراد إلا بهذكاة لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما على الصيد ويحسب السمك والجراد من غير ذكاة لقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان السمك والجراد لأن ذكاهما لا يمكن في العادة فسقط اعتبارها

(فصل) والأفضل أن يكون المذكي مسلما فان ذبح مشرك ظنرت فإن كان مرثدا أو وثفيا أو مجوسيا لم يحل لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وهؤلاء ليسوا من أهل الكتاب وان كان يهوديا أو نصرانيا من العجم حل للذبيحة وان كان من نصارى العرب وهم يهرء وتنوخ وتغلب لم يحل لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب لا تحل لنا ذبائحهم وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا تحل ذبائح نصارى بني تغلب ولا تم دخلوا في النصرانية بعد التبديل ولا يعلم هل دخلوا في دين من بدل منهم أو في دين من لم يبدل منهم فصاروا كالمجوس لما أشكل أمرهم في الكتاب لم تحل ذبائحهم والمستحب أن يكون المذكي رجلا لأنه أقوى على الذبح من المرأة فان كان امرأة جاز لما روى كعب بن مالك أن جليلة لهم كسرت حجرا فذبحت بها شاة فسال النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بأكلها ويستحب أن يكون بالنار

(قوله الأكله) علة يحدث منها جرح ينأكل منه البدن (قوله يزبد في الالهاب) قال في الصحاح اللهبه بالتسكين العطش وقوله لطلب بالسكسر يلهب لهما وأصله من لهب النار وطلبها هو إيقادها وحرها شبه شدة العطش به

(من باب الصيد والذبائح)

الصيد اسم للصيد وقال داود بن علي الاصبهاني الصيد كل ما كان ممتعا ولم يكن له مالك وكان حلالا أكله فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال فهو صيد (قوله المنخنقة) التي تختنق فتموت والموقوذة التي تضرب حتى تموت يقال وقذه وقذه وقذاض به حتى استرخى وأشرف على الموت والمتردية التي تردى من الجبل فسقط والنطيحة التي تنطعها صاحبها فتموت والله كاذب الذبح وكذلك الذبكية والذكاء في اللغة تمام الشيء وكله ومنه الذكاء في السن والفهم ففهمها وفرس مذكي استتم فروجه فذلك تمام قوته ورجل ذكي تام الفهم وذكر كيت النار أتممت وقودها وكذلك الاما ذكيت أي ذبحتموه على التام

لأنه أورد على الذبح فإن ذبح صبي حل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال من ذبح من ذكر أو أنثى أو صغيراً أو كبيراً وذكر اسم الله عليه حل ويكره ذكاة الأعمى لأنه مما أخطأ الذبح فإن ذبح حل لأنه لم يفقد فيه النظر وذلك لا يوجب التحريم ويكره ذكاة الكران والمجنون لأنه لا يؤمن أن يخطئ الذبح فيقتل الحيوان فإن ذبح حل لأنه لم يفقد في ذبحهما إلا القصد والعلم وذلك لا يوجب التحريم كالمذبح شاه وهو يظن أنه يقطع حنثاً

فصل والمستحب أن يذبح بسكين حادة لما روى شاذان بن أوس أن النبي ﷺ قال إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته فإن ذبح بحجر محدد أو لبطة حل لما ذكرناه من حديث كعب بن مالك في المرأة التي كسرت حجرًا فذبحت بها شاة ولما روى أن رافع بن خديج قال يا رسول الله انزجروا فإن فلق العدو غدا وليس معكم مدى أفذبح بالقبض فقال النبي ﷺ ما أنهر الدم وذكرا اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأخبركم ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فذي الحنث وإن ذبح بسن أو ظفر لم يحل حديث رافع بن خديج والمستحب أن تنحر الأبل معقولة من قيام لما روى أن ابن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً أضجع بدنة فقال قبلاً سنة أبي القاسم ﷺ وتذبح البقر والغنم مضجعة لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر والبقر كالغنم في الذبح فكان مثله في الأضجاع والمستحب أن توجه الذبيحة إلى القبلة لأنه لا بد لها من جهة فكانت جهة القبلة أولى والمستحب أن يسمي الله تعالى على الذبح لما روى عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصبي فقال إذا رميت بسهمك فاذكرا اسم الله عليه فإن ترك التسمية لم يحرم لما روت عائشة رضي الله عنها أن فوما قالوا يا رسول الله إن فوما من الأعراب يأتونا باللحم لندري أذكروا اسم الله تعالى عليه أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه وسلم إذا ذكرا اسم الله تعالى عليه وكل والمستحب أن يقطع الحلقوم والمرئ والودجين لأنه أوحى وأروح للذبيحة فإن اقتصر على قطع الحلقوم والمرئ أجزأ لأن الحلقوم يجري النفس والمرئ يجري الطعام والروح لا يبقى مع قطعهما والمستحب أن تنحر الأبل ويذبح البقر والشاة فإن خالف ونحر البقر والشاة وذبح الأبل أجزأ لأن الجميع موح من غير تعذيب ويكره أن يبين الرأس وأن يبالغ في الذبح إلى أن يبلغ النخاع وهو عرق يمتد من الدماغ ويستقر في الفقار إلى عجب الذنب لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه نهى عن النخع ولأن فيه زيادة تعذيب فإن فعل ذلك لم يحرم لأن ذلك يوجد بعد حصول الذكاة وإن ذبحه من فقاء فإن بلغ الكبد الحلقوم والمرئ وقد بقيت فيه حياة مستقرة حل لأن الذكاة صادقة وهو حي وإن لم يبق فيه حياة مستقرة إلا حركة مذبوح لم يحل لأنه صار ميتاً قبل الذكاة فإن جرح السبع شاة فذبحها صاحبها وفيها حياة مستقرة حل وإن لم يبق فيها حياة مستقرة لم يحل لما روى أن النبي ﷺ قال لأبي ثعلبة الخشني فإن رد عليك كلبك غنمك وذكر اسم الله عليه وأدركت

(قوله فأحسنوا القتلة) بالكسر هي هيئة القتل كالخيلة والمستحب كذلك الذبحة واللبطة هي قشرة القصبه والجمع لبطة (قوله والمدي) جمع مدي وهي السكين وقد نكسر (قوله ما أنهر الدم) أي أساله وأنهزت الطعنة وسعها قال فيس بن الحكيم ملكتها كيفاً فأنهزت فنفها يرى قائم من دونها وراها ومعناه أجزأ برتد منها كما يجري الماء من النهر شبه خروج الدم من موضع الذبح يجري الماء (قوله على صفاحهما) جمع صفحة وهي جانب العنق (قوله الحلقوم) هو مجرى النفس شبه القصبه والمرئ معدود مهموز مجرى الطعام والشراب إلى الجوف متصل بالحلقوم والجمع مرئ مقصور لا يمد مثل سرير وسرر وذكر بعضهم أن الكوفيين يهزؤون المرئ وغيرهم لا يهزؤون الذي ذكره في الصحاح أنه مهموز معدود (قوله الودجين) بفتح الهمزة عرقان في جانبي العنق يقال دج دابك أي أقطع ودجها وهو لها كالنصف للأنسان (قوله لأنه أوحى) أي أمرع والوحا السرعة يمد ويغصر يقال الوحا الوحا أي أبادر البدار والنخع المبالغة في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو الخبط الأبيض الذي في جوف الفقار إلى الرأس والنخع مفصل الفهقة بين العنق والرأس من بطن يقال ذبحه فنخعه نخعاً أي جاوز منتهى الذبح إلى النخاع يقال دابة منحوعة والمعجب العظم الذي ينبت عليه الذنب والملبة جانب العنق (قوله فإن رد عليك كلبك) أراد استنقذه من السبع وردها والقرافة هو جهر عثمان رضي الله عنه بأمر أنه ناله بنت

ذكانه فذكه وان لم تدرك ذكانه فلانا كملوا المستحب اذا ذبحوا ان لا يكسر عنقها ولا يسلخ جلدها قبل ان تعبر لما روى ان
الفرافصة قال لعمر رضي الله عنه انكم تأكلون طعاما لانا كمله قال وما ذاك يا ابا حسان فقال تعجلون الانفس قبل ان
ترهق فامر عمر رضي الله عنه مناديا ينادي الذكاة في الخلق واللينة لمن قدر ولا تعجلوا الانفس حتى ترهق

فصل ويجوز الصيد بالجوارح المعللة كالكلب والفهد والباري والصقير لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم
من الجوارح مكايين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أسكن علىكم قال ابن عباس رضي الله عنه هي الكلاب المعللة
والباري وكل طائر يعلم الصيد

فصل والعلم هو الذي اذا أرسله على الصيد طلبه فاذا أشلاه استنلى فاذا أخذ الصيد أمسكه وخلي بينه وبينه فاذا تكرر
منه ذلك كان معلما وحل له ما قتله

فصل وان أرسل من يحل ذكانه جارية معللة على الصيد فقتله بظفره أو نابيه أو بمنقاره حل أكله لما روى أبو ثعلبة
الغفسي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال اذا كنت في أرض صيد فأرسلت كلبك المعلم فاذا كرام الله تعالى وكل وأما اذا أرسله
من لا يحل ذكانه فقتله لم يحل لأن الكلب آلة كالكسكين والمذكي هو المرسل فاذا لم يكن من أهل الذكاة لم يحل صيده فان
أرسل جارية غير معللة فقتل الصيد لم يحل لما روى أبو ثعلبة أن النبي ﷺ قال اذا أرسلت كلبك الذي ليس بعلم فإ
أدركت ذكانه فكل وان استرسل المعلم بنفسه فقتل الصيد لم يحل لما روى عدي بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال اذا
رسلت كلابك المعللة فأمكنك عليك فكل قلت وان قتلن قال وان قتلن فشرط أن يرسل وان أرسله فقتل الصيد يتقاه
ففيه قولان أحدهما لا يحل لأنه آلة للصيد فاذا قتل بقتله لم يحل كالسلاح والثاني يحل لحديث عدي ولأنه لا يمكن تعليم الكلب
الجرح وانهار الدم فسقط اعتباره كالعقر في محل الذكاة وان شارك كلبه في قتل الصيد كلب مجموعي أو كلب استرسل بنفسه
لم يحل لأنه اجتمع في ذبحه ما يقتضي الخطر والاباحة فغلب الخطر كالنول بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل وان وجد مع كلبه
كلبا آخر لا يعرف حاله ولا يعلم القاتل منهما لم يحل لما روى عدي بن حاتم قال سألت رسول الله ﷺ فقلت أرسلت كلبين
ووجدت مع كلبي كلبا آخر لا أدري أيهما أخذ فقلت لا أكل قال نعم سميت على كلبك ولم تسم على غيره مولان الأصل فيه الخطر
فاذا أشكل بقي على أصله وان قتل الكلب الصيد وأكل منه ففيه قولان أحدهما يحل لما روى أبو ثعلبة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا أرسلت كلبك وذكر اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك وان أكل من مول الثاني لا يحل لما روى
عدي بن حاتم أن النبي ﷺ قال اذا أرسلت كلابك المعللة وذكر اسم الله فكل ما أسكن عليك وان قتلن الا أن
يأكل الكلب منه فلانا كل فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه وان شرب من دمه لم يحرم قولا واحدا لأن الدم
لا منفعة له فيه ولا يمنع الكلب منه فلم يحرم وان كانت الجارية من الطير فأكل من الصيد فهو كالكلب وفيه قولان وقال المزني
أكل الطير لا يحرم وأكل الكلب يحرم لأن الطير لا يضرب على الأكل والكلب يضرب وهذا لا يصح لأنه يمكن ان يعلم
الطير ترك الأكل كما يعلم الكلب وان اختلفا في الضرب

فصل اذا أدخل الكلب نابعا وظفره في الصيد نجس وهل يجب غسله فيه وجهان أحدهما يجب غسله سبعا احداهن
بالتراب قياسا على غير الصيد والثاني لا يجب لانا لو أوجبنا ذلك أزمناه أن يغسل جميعه لأن الباب اذا لاقى جزءا من الدم

الفرافصة بضم الفاء من أسماء الأسد سمى به لشدة هكذا السباع وذكر ابن ما كولا أنه يفتح الفاء وذكر أن أسماء العرب
ماعداء بضم الفاء قال أبو علي الفاي أخبرني أبو بكر بن الانباري عن أبيه عن أشياخه أنهم قالوا كل اسم في العرب الفرافصة
فهو يفتح الفاء (قوله تعجلون الانفس قبل ان ترهق) الانفس ههنا الأرواح التي تكون حركة الابدان بها واحداها
نفس وزهوها خروجهما من الابدان وذهابها يقال زهقت نفسه ترهق ومنه قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا (قوله الجوارح) جمع جارية ومعناه الكوااسب اجترحت اكتسبت وبه سميت جارية الانسان لأنه بها يتكسب
ويتصرف (قوله مكايين) أصحاب كلاب كما يقال مويلين أصحاب ابل ومغنيين أصحاب غنم (قوله والمعلم) لا اشكال
فيه وهو الذي يعلمه الصائد كيف يصطاد (قوله فاذا أشلاه استنلى) أي دعاه ليرجع منها اليه قال الشاعر

نجس ذلك الجزء ونجس كل ما لاقاه الى أن ينجس جميع بدنه وغسل جميعه بشق فيسقط كدم البراغيث
فصل ويجوز الصيد بالرمي لما روى أبو ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله اننا نكون في أرض صيد فيصيب أحدنا
 بفوسه الصيد ويبيع كلبه المعلم فنه ما ندرك ذكاته ومنه ما لا ندرك ذكاته فقال **صلى الله عليه وسلم** ما ردت عليك فوسك فكل
 وما أمسك كالك المعلم فكل وان رماه بمحدد كالسيف والنشاب والمروءة المجددة وأصابه بعده فقتله حل وان رمى بما
 لاحدله كالبنديق والنبوس أو بماله حد فأصابه بغير حده فقتله لم يحل لما روى عدي بن حاتم قال سألت رسول الله **صلى الله عليه وسلم**
 عن صيد المراض قال اذا أصبت بحده فكل واذا أصبت بعرضه فلا تأكل وان رمى بسهم لا يبلغ الصيد وأعانه
 الرمح حتى بلغه فقتله حل كله لأنه لا يمكن حفظ الرمي من الرمح ففني عنه وان رمى بسهم فأصاب الأرض ثم ازدلف فأصاب
 الصيد فقتله فبيع وجهه ان بناء على القولين فيمن رمى الى العرض في المسابقة فوقع السهم دون العرض ثم ازدلف فبلغ العرض
 وان رمى طائرا فوقع على الأرض فأت حل كله لأنه لا يمكن حفظه من الوقوع على الأرض وان وقع في ماء غات أو على حائط
 أو جبل فتدري منه ومات لم يحل لما روى عدي بن حاتم أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال اذا رميت بسهمك فاذا كرام الله فان وجدته
 ميتا فكل الا ان تجده قد وقع في الماء فأت فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك

فصل وان رمى صيدا أو أرسل عليه كلبا فعقره ولم يقتله نظرت فان أدركه ولم يبق فيه حياة مستقرة بأن شق جوفه
 وخرجت الحشوة وأصاب العقر مقتلا فلا تسحب أن يمر السكين على الخلق ليرى به وان لم يفعل حتى مات حل لأن العقر قد ذبحه
 وانما بقيت فيه حركة التدبوح وان كانت فيه حياة مستقرة ولو كان لم يبق من الزمان ما يتمكن فيه من ذبحه حل وان بقي من
 الزمان ما يتمكن فيه من ذبحه فلم يذبحه أولم يكن معه ما يذبح به فأت لم يحل لما روى أبو ثعلبة الخشني أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال ما رد
 عليك كلبك المسكب وذكر اسم الله عليه وأدركت ذكاته فذكه وكل وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل وان رد عليك كلب
 غنمك فذكرت اسم الله عليه وأدركت ذكاته فذكه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل وما ردت عليك بدك وذكر اسم
 الله عليه وأدركت ذكاته فذكه وان لم تدرك ذكاته فذكه وان عقره الكلب أو السهم وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر ما
 يجوز أن يموت منه ويجوز ان لا يموت منه فقد قال الشافعي رحمه الله لا يحل الا أن يصكون خير فلا رأى فن أحمأنا
 من قال فيه فولان أحدهما لم يحل لما روى عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني أرى الصيد فأطلبه فلا أجده الا بعد ليلة قال
 اذا رأيت سهمك فيه ولم يأكل منه فكل وان لم يبق منه فقد قال الشافعي رحمه الله لا يحل الا أن يصكون خير فلا رأى فن أحمأنا
 روى زياد بن أبي مريم قال جاء رجل الى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقال اني رميت صيدا ثم تغيب فوجدته ميتا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هوام الأرض كثير قولي بأمره بأن كنه ومنهم من قال يؤكل فولا واحدا لانه قال لا يؤكل اذا لم يكن
 خيرا وقد ثبت الخبر أنه أمر بأكله

فصل وان نصب أحبولة وفيها عدة فوقع فيها صيد فقتله الخدبة لم يحل لأنه مات بغير فعل من جهة أحد فلم يحل
فصل وان أرسل سهمي على صيد فأصاب غيره فقتله حل كله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تأكل من الصيد ما ردت عليك فوسك
 فكل ولأنه مات بفعله ولم يشق الا القصد وذلك لا يعتبر في الزكاة والدليل عليه أنه تصح ذكاة المنجئون وان لم يكن له قصد
 فان أرسل كلبا على صيد فأصاب غيره فقتله نظرت فان أصابه في الجهة التي أرسله فيها حل لقوله **صلى الله عليه وسلم** ما ردت عليك كلبك ولم

أشلت غزري ومسحت فعي * أي دعوتها للحلب (قوله المراض) قال الطبري هو سهم بغير ريش ولا فصل يصيب
 بعرضه (قوله فانه يذبح) أي مضروب حتى مات (قوله ثم ازدلف) أي اقترب. والزلفي القربى (قوله خرجت الحشوة) هي
 الكرش لأنه يحشو فيها الماء كقول والمشروب (قوله مقتلا) أي موضع القتل الذي لا يكاد يعيش معه (قوله هوام الأرض
 كثير) هو جمع هامة وهو هنا ما يؤذي بلسعته أو يقتل سمه كالخبيث والعقرب وما شاكلهما. وفي غير هذا هي صفات الحشرات
 آذت لو لم تؤذ. وقال في الصحاح لا يقع هذا الاسم الا على الخوف من الاحشاش (قوله وان نصب أحبولة) أفعولة آله من الخيال
 يصاد بها يقال لها حبال بالسكر لا غير وجعها حبال ومنه الخديب «النساء حبال الشيطان» أي مصانده. واللبة المنحرج والجمع
 لبات وكذا اللبيب وهو موضع الفلاد من الصدر من كل شيء وجميع الابواب قال ذو الرمة:

تذكر ذلك أنه فكل وان عدل الى جهة أخرى فأصاب صيدا غيره ففيه وجهان أحدهما لا يحل وهو قول أبي اسحق لأن الكلب اختيارا فإذا عدل كان صيده باختياره فلم يحل كقولنا أرسل بنفسه فأخذ الصيد ومن أمثالنا من قال يحل لأن الكلب لا يمكن منعه من العدول في طلب الصيد

(فصل) وان أرسل كلبا وهو لا يرى صيدا فأصاب صيدا لم يحل لأنه أرسله على غير صيد فلم يحل ما اصطاده كقولنا رباطه فاسترسل بنفسه واصطاد وان أرسل سهما في الهواء وهو لا يرى صيدا فأصاب صيدا ففيه وجهان قال أبو اسحق يحل لأنه قتله بفعله ولم يفقد إلا القصد الى الذبح وذلك لا يعتبر كما لو قطع شيئا وهو يظن أنه خشبة فكان حلق شاة ومن أمثالنا من قال لا يحل وهو الصحيح لأنه لم يقصد صيدا بعينه فأشبهه إذا نصب أحبولة فيها حديد فوقع فيها صيد فقتله وان كان في يده سكين فوقع على حلق شاة فقتلها حل في قول أبي اسحق لأنه حصل الذبح بفعله وعلى قول الآخر لا يحل لأنه لم يقصد

(فصل) وان رأى صيدا فظنه حجرا أو حيوانا غير الصيد فرماه فقتله حل كله لأنه قتله بفعله وانما جهل حقيقته والجهل بذلك لا يؤثر كقوله قطع شيئا فظنه غير الحيوان فكان حلق شاة وان أرسل على ذلك كلبا فقتله ففيه وجهان أحدهما يحل كما يحل إذا رماء بهم والثاني لا يحل لأنه أرسله على غير صيد فأشبهه إذا أرسله على غير شيء

(فصل) وان نوحش أهلي أو نذيعر أو نردى في بر فلم يقدر على ذكاته في حلقه فذكاته حيث يصاب من يذنه لما روى رافع بن خديج قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة وقد أصاب القوم غنما وبلا فتد منها بغير فرمى بهم فقبضه الله به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه البهائم لها أوابد كأوابد الوحش فاعلمكم منها فاصنعوا به هكذا وقال ابن عباس رضي الله عنه ما أعجزك من البهائم فهو بمنزلة الصيد ولأنه تعلم ذكاته في الحلق فصار كالصيد وان تأنس الصيد فذكاته ذكاة الأهل كما أن الأهل اذا نوحش فذكاته ذكاة الوحش وان ذكى ما يؤكل له يوجد في جوفه جنيئا ميتا حل أكله لما روى أبو سعيد قال قلنا يا رسول الله تتحر الناقة وتذبح البقرة والشاة وفي بطنها الجنين أنلقيه أم يأكله فقال كلوه وان شتم فان ذكاته ذكاته ولان الجنين لا يمكن ذبحه فجعل ذكاته الأم ذكاته وان خرج الجنين حيا وتمكن من ذبحه لم يحل من غير ذبح وان مات قبل أن يتمكن من ذكاته حل

(فصل) اذا أثبت صيد بالرمي أو بالكل أو بالمتناع ما سكت لا نهجه بفعله فلكه كقولنا مسكه بيده فان رماء انسان واحد بعد واحد فهو لمن أثبتته منهما فان ادعى كل واحد منهما أنه هو الذي سبفه وأزال الامتناع وأن الآخر رماء فقتله فعليه الضمان لم يحل أكله لانهما اتفقا على أنه قتل بعدا كان ذبحه فلم يحل ويتحالفان فإذا حلقا برى كل واحد منهما بما يدعى الآخر وان اتفقا على أن أحدهما هو السابق غير أن السابق ادعى أنه هو الذي أثبت به سهمه وادعى الآخر أنه بقي على الامتناع الى أن رماء هو فالقول قول الثاني لان الأصل بقاءه على الامتناع وان كان الصيد مما يتنع بالرجل والجنح كالقبيح والقطا فرمى أحدهما فأصاب الرجل ثم رماء الآخر فأصاب الجنح ففيه وجهان أحدهما أنه يكون بينهما لانزال الامتناع بفعلهما فليسوا بالثاني أنه الثاني وهو الصحيح لان الامتناع لم يزل الا بفعل الثاني فوجب أن يكون له

(فصل) وان رمى الصيدين انسان أحدهما بعد الآخر ولم يعلم باصا يمين منهما صار غير ممنوع فقد قال في المختصر انه يؤكل ويكون بينهما حمل أبو اسحق هذا على ظاهره فقال يحل أكله لان الأصل أنه بقي بعد عقر الأول على الامتناع الى أن قتله الآخر فيحل بينهما حمل أبو اسحق

ورأيت في نسخ أهل تامة حشية بالهاء المهملة والياء يائنين من تحتها مشددة من الشيء المحشو والحشية المشددة بمعنى محشوة ولا أدري ما صحت (قوله فند منها بغير) أي نفر يقال نذيعر يتندأ ويتندأ وتندود انفرود ذهب على وجهه شاردا والأوابد الوحش والمتأبد المتوحش يقال أبدت البهيمة تأبد وتابد أي نوحشت مشتقة من الأبد وهو الدهر لانها معمرة لانكاد تموت إلا بعلة كما سميت الحية حية لطول حياتها قالت العرب ما وجد ناحية ميتة الا مشوية

ويكون بينهما لان الظاهر انهما مشتركان فيه بحكم اليد ومن أصحابنا من قال ان بقي على الامتناع حتى رماه الآخر فقتله حل
وكان للثاني وان زال امتناعه بالاول فهو للاول ولا يحل قتل الثاني لانه صار مقدورا عليه فيجب ان يتأول عليه اذ لم يمنع الصيد
حتى اذركه وكاد فيحل واختلاف السابق منهما فيكون بينهما

(فصل) فان رمى رجل صيدا فاذا زال امتناعه ثم رماه الآخر نظرت فان أصاب الخلقوم والمريء فقتله حل أكله لانه قد صار
ذكاته في الخلق واللبة وقد ذكاه في الخلق واللبة ويلزمه للاول ما بين قيمته مجروحا ومذبوحا كالمذبح له شاة مجروحة وان
أصاب غير الخلق واللبة نظرت فان وصاه لم يحل أكله لانه قد صار ذكاته في الخلق واللبة فقتله بغير ذكاة فلم يحل ويجب عليه
فيمنته لصاحبه مجروحا كالمذبح له شاة مجروحة فان لم يوجعه وبقي مجروحا ثم مات نظرت فان مات قبل أن يدركه صاحبه أو بعد
ما أدركه وقبل أن يتمكن من ذبحه وجب عليه قيمته مجروحا لانه مات من جنايته وان أدركه وتمكن من ذبحه فلم يذبحه حتى
مات لم يحل أكله لانه ترك ذكاته في الخلق مع القدرة واختلف أصحابنا في ضمانه فقال أبو سعيد الاصطخري يجب عليه قيمته
مجروحا لانه لم يوجد من الاول أكثر من الرمي الذي ملك به وهو فعل مباح وترك ذبحه الى أن مات وهذا لا يسقط الضمان كما
لو جرح رجل شاة فوجد فترك صاحبها ذبحها حتى ماتت وان ذهب أنه لا يجب عليه كمال القيمة لانه مات بسبب من يحظر من جنايته
الثاني وسراية جرح الاول فالسراية كالجناية في إيجاب الضمان فيصير كأنه مات من جنايته اثنتين وما هلك بجناية اثنتين لا يجب
على أحدهما كمال القيمة واذا قلنا بهذا قسم الضمان على الجنايتين فما يخص الاول يسقط عن الثاني ويجب عليه الباقي وتبين
ذلك في جنايتين مضمومتين فيعرف ما يجب على كل واحد منهما فلوجب على الاول منهما من قيمته أسقطا عن الثاني
فيقول اذا كان لرجل صيد قيمته عشرة جرحه رجل جراحة نقص من قيمته درهم ثم جرحه آخر فنقص درهم ثم مات ففيه
لأصحابنا ستة اوراق أحدها وهو قول المزني انه يجب على كل واحد منهما أرض جنايته ثم يجب قيمته بعد الجنايتين بينهما نصفان
فيجب على الاول درهم وعلى الثاني درهم ثم يجب قيمته بعد الجنايتين وهي ثمانية بينهما نصفان على كل واحد منهما أربعة
فيحصل على كل واحد منهما خمسة لان كل واحد منهما انفردي جنايته فوجب عليه أرضها ثم هلك الصيد بجنايتهما فوجب عليهما
قيمته والثاني وهو قول أبي اسحق انه يجب على كل واحد منهما نصف قيمته يوم الجناية ونصف أرض جنايته فيجب على
الاول خمسة دراهم ونصف وسقط عنه النصف لان أرض الجناية بدخل في النفس وقد ضمن نصف النفس والجناية كانت على
النصف الذي ضمنه وعلى النصف الذي ضمنه الآخر فاحصل على النصف الذي ضمنه بدخل في الضمان فيسقط وما حصل على
النصف الذي ضمنه الآخر يلزم فيحصل عليه خمسة دراهم ونصف والآخر جني وقيمته تسعة فيلزمه نصف قيمته أربعة ونصف
وأرض جنايته درهم فيدخل نصفه في النصف الذي ضمنه ويبقى النصف لأجل النصف الذي ضمنه الاول فيجب عليه خمسة دراهم ثم
يرجع الاول على الثاني بنصف الأرض الذي ضمنه وهو نصف درهم لان هذا الأرض وجب بالجناية على النصف الذي ضمنه
الاول فنقص من الاول كمال قيمة النصف فراجع بأرض الجناية عليه كرجل غصب من رجل ثوبا باخر ففقد رجل ثم هلك الثوب
وجاء صاحبه وضمن الغاصب كمال قيمة الثوب فانه يرجع على الجاني بأرض الخرق فيحصل على الاول خمسة دراهم وعلى الثاني
خمس دراهم فهذا ابو ابي قول المزني في الحكم وان خالفه في الطريق والثالث وهو قول أبي الطيب بن سلمة انه يجب على كل
واحد منهما نصف قيمته مال الجناية ونصف أرض جنايته ويدخل النصف فيها ضمنه صاحبه كما قال أبو اسحق الا أنه قال لا يعود
من الثاني الى الاول شيء ثم ينظر لما حصل على كل واحد منهما ما يضم بعضه الى بعض وتقسم عليه العشرة فيجب على الاول خمسة
دراهم ونصف وعلى الثاني خمسة دراهم فذلك عشرة ونصف فتقسم العشرة على عشرة ونصف فما يخص خمسة ونصف يجب
على الاول وما يخص خمسة يجب على الثاني والرابع ما قال بعض أصحابنا انه يجب على الاول أرض جنايته ثم يجب قيمته بعد
ذلك بينهما نصفين ولا يجب على الثاني أرض جنايته فيجب على الاول درهم ثم يجب التسعة بينهما نصفان على كل واحد
منهما أربعة دراهم ونصف فيحصل على الاول خمسة دراهم ونصف وعلى الثاني أربعة دراهم ونصف لان الاول انفردي بالجناية
فنزله أرضها ثم اجتمع جنايته الثاني وسراية الاول فحصل الموت منهما فكانت القيمة بينهما والخامس ما قال بعض أصحابنا ان

(قوله فان لم يوجعه) أي لم يسرع قتله وقد ذكرنا أن الرما السريعة

الأرض يدخل في قيمة الصيد فيجب على الأول نصف قيمته حال الجنابة وهو خمسة وعلى الثاني نصف قيمته حال الجنابة وهو أربعة ونصف ويسقط نصف درهم قال لأن لم أجد محلا أوجب فيه والسادس وهو قول أبي علي بن خنبران وهو أن أرض جنابة ككل واحد منهما يدخل في القيمة فتضم قيمة الصيد عند جنابة الأول إلى قيمة الصيد عند جنابة الثاني فتكون تسعة عشر ثم تقسم العشرة على ذلك فبايخص عشرة فهو على الأول وما يخص تسعة فهو على الثاني وهذا أصح الطرق لأن أصحاب الطرق الأربعة لا يدخلون الأرض في بدل النفس وهذا لا يجوز لأن الأرض يدخل في بدل النفس وصاحب الطريق الخامس يوجب في صيد قيمته عشرة تسعة ونصف ويسقط من قيمته نصف درهم وهذا لا يجوز.

(فصل) ومن ملك صيدا ثم خلاله فبيع وجهاً أحدهما يزول ملكه كالموتى عبد الله ثم أعنته والثاني لا يزول ملكه كالموتى بهيمة ثم سبها وبالله التوفيق.

كتاب البيوع

البيع جائز والأصل فيه قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله تعالى بأبها الذين آمنوا لآنا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم ويصح البيع من كل بالغ عاقل مختار فأما الصبي والمجنون فلا يصح بيعهما لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفق ولأنه تصرف في المال فلم يرض إلى الصبي والمجنون كحفظ المال فأما المكره فإنه إن كان يفسر حق لم يصح بيعه لقوله تعالى لآنا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم فدل على أنه إذا لم يكن عن تراض لم يحل الأكل وروى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال إنما البيع عن تراض فدل على أنه لا بيع عن غير تراض ولأنه قولاً كره عليه يفسر حق فلم يصح ككلمة الكفر إذا أكره عليها المسلم وإن كان يحق صح لأنه قول جلي عليه بحق فصيح ككلمة الإسلام إذا أكره عليها الحربي.

(فصل) ولا ينعقد البيع إلا بالإيجاب والقبول فأما المعاوضة فلا ينعقد بها البيع لأن اسم البيع لا يقع عليه ولا يوجب أن يقول بعتك أو لمسكتك أو ما أشبههما والقبول أن يقول قبلت أو بعتت أو ما أشبههما فإن قال المشتري بعتي فقال البائع بعتك انعقد البيع لأن ذلك يتضمن الإيجاب والقبول وإن كتب رجل إلى رجل يبيع سلعة فبيع وجهاً أحدهما ينعقد البيع لأنه موضع ضرورة والثاني لا ينعقد وهو الصحيح لأنه لا قدر على النطق فلا ينعقد البيع بغيره وقول القائل الأول أنه موضع ضرورة لا يصح لأنه يمكنه أن يוכל من يبيعه بالقول.

(فصل) وإذا انعقد البيع ثبت لكل واحد من المتبايعين الخيار بين الفسخ والامضاء إلى أن يتفرقا أو يتخاربا لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لا أراخراخرا والتفرق أن يتفرقا

ومن كتاب البيوع

البيع نقل الملك في العين بعقد المعاوضة يقال باع الشيء إذا أخرجه من ملكه وباعه إذا اشتراه وأدخله في ملكه وهو من الأضداد. وكان شري إذا أخذ وشري إذا باع قال الله تعالى وشروه بشمن بخس أي باعوه وذلك لأن كل واحد من المتبايعين يأخذ عوضاً ويعطي عوضاً فهو باع لما أعطى ومشتري إذا أخذ فسلح الأسان لها جميعاً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا. وأشد أبو عبيدة

وباع بنيه بعضهم بخسارة ٥ وبعث الذين الغلاء بمالك

أي شريت (قوله الآن تكون تجارة) ليس هو على ظاهره وإنما المعنى لآنا كلوا أموالكم بينكم بالباطل أي العقود الفاسدة التي لا يجوز في الشرع كإتلاف الأموال والنجس والغفل ولكن كلوا بالتجارة وآلهنا بمعنى لكن وقبل للاستثناء وهو استثناء منقطع من غير الجنس الأول لأن التجارة ليس من جنس الباطل. والمعاوضة المناولة من عطي يعطو إذا تناول معاولة من العطاء وهو أن يتقايضا من غير عقد

بإبدائهما بحيث إذا كلف على العادة لم يسمع كلامه لما روى نافع أن ابن عمر رضي الله عنه كان إذا اشترى شيئا مشى أذرعاً ليجب البيع ثم يرجع ولأن التفرق في الشرع مطلق فوجب أن يحمل على التفرق المعهود وذلك يحصل بمأذ كرهناه وإن لم يفرقوا ولكن جعل بينهما حاجز من سفر أو غيره لم يسقط الخيار لأن ذلك لا يسمى تفرقاً وإنما التخالف فهو أن يقول أحد هلالاً آخر اختر أمضاء البيع أو فسخه فيقول الآخر اخترت أمضاءه أو فسخه فيقطع الخيار لقوله عليه السلام أو يقول أحد هلالاً آخر اختر فإن خبر أحد هلالاً صاحبه فسكت لم ينقطع خيار المشلول وهل ينقطع خيار السائل فيه وجهان أحدهما لا ينقطع خياره كقولنا لزوجته اختاري فسكتت فإن خبر الزوج في طلاقها لا يسقط والثاني أنه ينقطع لقوله عليه السلام أو يقول أحد هلالاً آخر اختر فدل على أنه إذا قال يسقط خياره ويختلف تخيير المرأة فإن المرأة لم تكن مالكة للخيار وإذا أخرجهما فقد ملكها ما لم تكن تملكه فإذا سكتت نفي على حقه وهنا المشتري بملك الفسخ فلا يفيد تخيير أمضاء حقه من الخيار فإن أكرهنا على التفرق ففيه وجهان أحدهما يبطل الخيار لأنه كان يكتنأ أن يفسخ بالتخالف فإذا لم يفعل فقد رضى بأسقاط الخيار والثاني أنه لا يبطل لأنه لم يوجد منه أكثر من السكوت والكوت لا يسقط الخيار

فصل فإن باعه على أن لا خيار له ففيه وجهان من أحدهما أن قال يصح لأن الخيار جعل رفقا بهما فجاز طهارة ولو أن الخيار غرر بخاز أسقاطه وقال أبو إسحق لا يصح وهو الصحيح لأنه خيار يثبت بعد تمام البيع فلم يجز إسقاطه قبل تمامه كخيار الشفيع فإن قلنا بهذا فهل يبطل العقد بهذا الشرط فيه وجهان أحدهما لا يبطل لأن هذا الشرط لا يؤدي إلى الجهل بالعوض والمعوض والثاني يبطل لأنه يسقط موجب العقد فأبطله كالمشروط أن لا يسلم المبيع

فصل ويجوز شرط خيار ثلاثة أيام في البيوع التي لا راب فيها لما روى محمد بن يحيى بن حبان قال كان جدي قد بلغ ثلاثين ومائتين لا يترك البيع والشراء ولا يزال يخدع فقال له رسول الله ﷺ من باعني فقل لا خلافة وأنت بالخيار ثلاثة أيام في البيوع التي فيها الراب وهي الصرف وبيع الطعام بالطعام فلا يجوز فيها شرط الخيار لأنه لا يجوز أن يشترط قبل تمام البيع ولهذا لا يجوز أن يشترط إلا عن قبض العوضين فلو جازنا شرط الخيار تفرقا ولم يتم البيع بينهما جاز شرط الخيار في ثلاثة أيام وفيما دونها لأنه إذا جاز شرط الثلاث فما دونها أولى بذلك ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام لأنه غرر وانما يجوز في الثلاث لأنه رخصة فلا يجوز فيما زاد ويجوز أن يشترط طهما ولأحدهما دون الآخر ويجوز أن يشترط لأحدهما ثلاثة أيام وللآخر يوم أو يومين لأن ذلك جعل إلى شرطهما فكان على حسب الشرط فإن شرطاً ثلاثة أيام ثم تخافا أسقط فياسا على خيار المجلس وإن شرط الخيار لأجنبي ففيه قولان أحدهما لا يصح لأنه حكم من أحكام العقد فلا يثبت لقب المتعاقدين كسائر الأحكام والثاني يصح لأنه جعل إلى شرطهما الحاجة وربما دعت الحاجة إلى شرطه فلا تجب بأن يكون أعرف بالمتاع منهما فإن شرطه لأجنبي وقلنا أنه يصح فهل يثبت له فيه وجهان أحدهما يثبت له لأنه إذا ثبت للأجنبي من جهته فلا أن يثبت له أولى والثاني لا يثبت لأن ثبوته بالشرط فلا يثبت إلا لمن شرط له قال في الصرف إذا اشترى بشرط الخيار على أن لا يفسخ حتى يستأمر فلانا لم يصح له أن يفسخ حتى يقول استأمرته فأمرني بالفسخ فن أحمانا من قاله أن يفسخ من غير إذنه لأن له أن يفسخ من غير شرط الاستئجار فلا يسقط حقه بذكر الاستئجار وتأول ما قاله على أنه أراد به أنه لا يقول استأمرته إلا بعد أن يستأمره لئلا يكون كاذبا ومنهم من حله على ظاهره أنه لا يجوز أن يفسخ لأنه ثبت بالشرط فكان على ما شرط وإذا شرط الخيار في البيع في ابتداءه من وجهان أحدهما من حين العقد لأنها مملوكة بالعقد فاعتبر ابتداءها من حين العقد كالأجل ولأنه لو اعتبر من حين التفرق صار أول مدة الخيار مجهولا لأنه لا يعلم متى يفرقان والثاني أنه يعتبر من حين التفرق لأن ما قبل التفرق الخيار ثابت فيه بالشرع فلا يثبت فيه بشرط الخيار فإن قلنا إن ابتداءه من حين العقد

(قوله لا خلافة) أي لا حديعة ويقال خلافة أن تخلف المرأة قلب الرجل بالظن وأخليه يقال خلبه يخلبه بالضم وفي المثل إذا لم تغلب أي فأخدع ومنه السحاب الخلب الذي لا مطر فيه. والخذاع هو اظهار غير ما في النفس وإخفاء الغنى من خدعت عين الشمس إذا غابت. وقيل معناه الفساد كما قال طيب الرقي إذا الرقي خدع أي فسد كما أنه يفسد ما يظهره من التصبحة بما يخفيه من الغنى

فشرط أن يكون من حين التفرق بطل لأن وقت الخيار مجهول ولأنه يز يد الخيار على ثلاثة أيام وإن قلنا ان ابتداءه من حين التفرق فشرط أن يكون من حين العقد فيه وجهان أحدهما يصح لأن ابتداء الوقت معلوم والثاني لا يصح لأنه شرط ينشأ موجب العقد فأبطله ومن ثبت له الخيار فله أن يفسخ في محضر من صاحبه وفي غيبته لأنه رفع عقد جعل إلى اختياره بخلاف حضوره وغيبته كالطلاق فإن تصرف في المبيع تصرفاً يقتصر إلى الملك كالتعق والوطء والهبه والبيع وما أشبهها نظرت فإن كان ذلك من البائع كان اختياراً للفسخ لأنه تصرف يقتصر إلى الملك فجعل اختياراً للفسخ والرد إلى الملك وإن كان ذلك من المشتري ففيه وجهان قال أبو إسحق إن كان ذلك عتقاً كان اختياراً للأمضاء وإن كان غيره لم يكن اختياراً لأن العتق لو وجد قبل العلم بالمعيب منع الرد فأسقط خيار المجلس وخيار الشرط وما سواه لو وجد قبل العلم بالمعيب لم يمنع الرد فلم يسقط خيار المجلس وخيار الشرط وقال أبو سعيد الأصبهاني الجبيع اختيار للأمضاء وهو الصحيح لأن الجبيع يقتصر إلى الملك فكان الجبيع اختياراً للملك ولأن في حق البائع الجبيع واحد فكذلك في حق المشتري فإن وطئها المشتري بمحضرة البائع وهو ساكت فهل ينقطع خيار البائع بذلك فيه وجهان أحدهما ينقطع لأنه أمكنه أن يمنعه فإذا سكت كان ذلك رضا بالمبيع والثاني لا ينقطع لأنه سكوت عن التصرف في ملكه فلا يسقط عليه حكم التصرف كالو رأي رجل يخرق ثوبه فسكت عنه فإن جن من له الخيار أو أغمى عليه انتقل الخيار إلى الناظر في ماله وإن مات فإن كان في خيار الشرط انتقل الخيار إلى من ينتقل إليه المال لأنه حتى ثابت لأصلاح المال فلم يسقط بالموت كالأثر وحبس المبيع على النسي فإن لم يعلم الوارث حتى مضت المدة ففيه وجهان أحدهما يثبت له الخيار في القدر الذي بقي من المدة لأنه لما انتقل الخيار إلى غيره من شرط له بالموت وجب أن ينتقل إلى غيره الزمان الذي شرط فيه والثاني أنه تسقط المدة ويثبت الخيار للوارث على الفور لأن المدة فائت وبقي الخيار فكان على الفور كخيار الرد بالمعيب وإن كان في خيار المجلس ففسد روى المزي أن الخيار للوارث وقال في المكاتب إذا مات وجب البيع فمن أصحابنا من قال لا يسقط الخيار بالموت في المكاتب وغيره وقوله في المكاتب وجب البيع أراد به أنه لا ينفسخ بالموت كما تنفسخ الكتابة ومنهم من قال يسقط الخيار في بيع المكاتب ولا يسقط في بيع غيره لأن السيد يملك بحق الملك فإذا لم يملك في حياة المكاتب لم يملك بعد موته والوارث يملك بحق الأثر فانتقل إليه بموته ومنهم من نقل جواب كل واحد من المسائلتين إلى الأخرى وخرجهما على قولين أحدهما أنه يسقط الخيار لأنه إذا سقط الخيار بالتفرق فلا ينسقط بالموت والتفرق فيه أعظم أولى والثاني لا يسقط وهو الصحيح لأنه خيار ثابت للفسخ البيع فلم يبطل بالموت كخيار الشرط فعلى هذا أن كان الذي ينتقل إليه الخيار حاضراً ثبت له الخيار إلى أن يتفرق أو يتخيرا وإن كان غائباً ثبت له الخيار إلى أن يفارق الموضع الذي بلغ فيه

فصل في الوقت الذي ينتقل الملك في البيع الذي فيه خيار المجلس أو خيار الشرط ثلاثة أقوال . أحدها ينتقل بنفس العقد لأنه عقد معاوضة يوجب الملك فانتقل الملك فيه بنفس العقد كالنكاح والثاني أنه يملك بالعقد وانقضاء الخيار لأنه لا يملك التصرف إلا بالعقد وانقضاء الخيار فدل على أنه لا يملك إلا بهما . والثالث أنه موقوف مراعى فإن لم يفسخ العقد تبين أن ملك بالعقد وإن فسخ تبين أنه لم يملك لأنه لا يجوز أن يملك بالعقد لأنه لو ملك بالعقد لملك بالتصرف ولا يجوز أن يملك بانقضاء الخيار لأن انقضاء الخيار لا يوجب الملك فثبت أنه موقوف مراعى فإن كان المبيع عبداً فاعتقه البائع نفذ عتقه لأنه إن كان باقياً على ملكه فقد صادف العتق ملكه وإن كان قد زال ملكه عنه إلا أنه يملك الفسخ فجعل العتق فسخاً وإن أعتقه المشتري لم يخل أما أن يفسخ البائع البيع أو لا يفسخ فإن لم يفسخ وقلنا أنه يملك بنفس العقد أو قلنا أنه موقوف فنفذ عتقه لأنه صادف ملكه وإن قلنا أنه لا يملك بالعقد لم يعتق لأنه لم يصادف ملكه وإن فسخ البائع وقلنا أنه لا يملك بالعقد أو موقوف لم يعتق لأنه لم يصادف ملكه وإن قلنا أنه يملك بالعقد ففيه وجهان قال أبو العباس إن كان مؤسراً عتق وإن كان معسراً لم يعتق لأن العتق صادف ملكه وقد تعلق به حق الغير فأشبهه عتق المرهون ومن أصحابنا من قال لا يعتق وهو المنصوص لأن البائع اختار الفسخ والمشتري اختار الإجازة بالعتق والفسخ والإجازة إذا اجتمعا قدم الفسخ ولهذا قال المشتري أجزت وقال البائع بعده ففسخت

(قوله موقوف مراعى) معنى موقوف لا ينفذ فيه حكم ملك أحدهما . ومعنى مراعى أى منتظر من قوله تعالى «وقولوا راعنا» أى انظروا

قدم الفسخ و بطلت الاجازة وان كانت حاوية للفسخ فان قلنا لا يعتق عاد العبد الى ملك البائع وان قلنا يعتق فهل يرجع البائع بالثمن أو القيمة قال أبو العباس يحتمل وجهين أحدهما يرجع بالثمن ويكون العتق مقررا للعتق مطلقا للفسخ والثاني انه يرجع بالقيمة لأن البيع انفسخ وتعد الرجوع الى العين فرجع الى قيمته كما لو اشترى عبدا بثوب وعتق العبد ووجد البائع بالثوب عيبا فرده فانه يرجع بقيمة العبد فان باع البائع المبيع أو وهبه صح لأنه اما أن يكون على ملكه فيملك العقد عليه واما أن يكون للمشتري الا أنه يملك الفسخ فجعل البيع والطه قسما وان باع المشتري المبيع أو وهبه نظرت فان كان بغير رضى البائع فان قلنا انه في ملك البائع لم يصح تصرفه وان قلنا انه في ملكه ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصل غيري يصح والبائع أن يختار الفسخ فاذا فسخ بطل تصرف المشتري ووجهه أن التصرف صادق ملكه الذي ثبت للغير فيه حق الانتفاع فأشبه اذا اشترى شصا فيه شفعة فباعه ومن أحباها من قال لا يصح لأنه باع عينا تعلق بها حق الغير من غير رضاه فلم يصح كالو باع الراهن المرهون فأما اذا تصرف فيه برضى البائع نظرت فان كان عتقا نفذ لانها ماضية بالبيع وان كان بيعا أو هبة ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه ابتداء بالتصرف قبل أن يتم ملكه والثاني يصح لان المنع من التصرف حق البائع وقد رضى البائع

(فصل) وان كان المبيع جارية لم يمنع البائع من وطئها لانها باقية على ملكه في بعض الاقوال وملك ردها الى ملكه في بعض الاقوال فاذا وطئها انفسخ البيع ولا يجوز للمشتري وطؤها لان في أحد الاقوال لا يملكها في الثاني مراهي فلا يعلم هل يملكها أم لا وفي الثالث يملكها بملكها غير مستقر فان وطئها لم يجب الحد وان أحبلها ثبت نسب الولد وانعتق الولد حرا لانه اما أن يكون في ملك أو شبهة ملك وأما المهر وقيمة الولد وكون الجارية أم ولد فانه يبنى على الاقوال فان أجاز البائع البيع بعد وطء المشتري وقلنا ان الملك للمشتري أو موقوف لم يترجم المهر ولا قيمة الولد وتصور الجارية أم ولد لانها لو كانت وان قلنا ان الملك للبائع فعليه المهر وقال أبو اسحق لا يترجمه كما لا يترجمه أجرة الخدمة والمذهب الاول لانه وطء في ملك البائع ويختلف الخدمة فان الخدمة تسباح بالايابة والوطء لا يسباح وفي قيمة الولد وجهان أحدهما لا يترجمه لانها وضعت في ملكه والاعتبار بحال الوضع ألا ترى ان قيمة الولد تعتبر بحال الوضع والثاني يترجمه لان العلق حصل في غير ملكه والاعتبار بحال العلق لانها حالة الانلاف وانما أخر التقويم الى حال الوضع لانه لا يمكن تقويمه في حال العلق وهل تصور الجارية أم ولد وفيه قولان كما قلنا فيمن أحبل جارية بغيره بشبهة فأما اذا فسخ البيع وعادت الى ملكه فان قلنا ان الملك للبائع أو موقوف وجب عليه المهر وقيمة الولد ولا تصور الجارية في الحال أم ولد وهل تصور أم ولد اذا ملكها فيه قولان وان قلنا ان الملك للمشتري لم يجب عليه المهر لان الوطء صادق ملكه ومن أحباها من قال يجب لانه لم يتم ملكه عليها وهذا يطل به اذا أجاز البائع البيع وعلى قول أبي العباس تصور أم ولد كما تمتنى اذا اعتقها عنده وهل يرجع البائع بقيمتها أو بالثمن فيه وجهان وقد بينا ذلك في العتق وعلى الخصوص انها لا تصور أم ولد لان حق البائع سابق فلا يسقط بأحبال المشتري فان ملكها المشتري بعد ذلك صارت أم ولد لانها انما تصور أم ولد في الحال حتى البائع فاذا ملكها صارت أم ولد

(فصل) وان اشترى جارية فولدت في مدة الخيار بيننا على ان الحل هل له حكم في البيع وفيه قولان أحدهما له حكم ويقال له فسط من الثمن وهو الصحيح لان ما أخذ فسطا من الثمن بعد الانفصال أخذ فسطا من الثمن قبل الانفصال كالابن والثاني لا حكم له ولا فسط له من الثمن لانه يبيعها في العتق فلم يأخذ فسطا من الثمن كالأعضاء فان قلنا ان له حكما فهو مع الام بمنزلة العينين المبيعتين فان أمضى العقد كانا للمشتري وان فسخ العقد كانا للبائع كالعينين المبيعتين وان قلنا لا حكم له نظرت فان أمضى العقد وقلنا ان الملك ينتقل بالعقد وموقوف فهو للمشتري وان قلنا انه يملك بالعقد وانقضاء الخيار فالولد للبائع فان فسخ العقد وقلنا انه يملك بالعقد وانقضاء الخيار أو قلنا انه موقوف فالولد للبائع وان قلنا يملك بالعقد فهو للمشتري وقال أبو اسحق الولد للبائع لأن على هذا القول لا ينتقل عتق المشتري وهذا خطأ لأن العتق يقتدر الى ملك تام والهاء لا يقتدر الى ملك تام

(فصل) وان تلف المبيع في يد المشتري في مدة الخيار فمن له الخيار انفسخ والامضاء لأن الحاجة التي دعت الى الخيار باقية بعد تلف المبيع فان فسخ وجبت القيمة على المشتري لأنه تعذر رد العين فهو جبر رد القيمة وان أمضى العقد فان قلنا انه يملك بنفس العقد أو موقوف فقد هلك من ملكه وان قلنا يملك بالعقد وانقضاء الخيار وجب على المشتري قيمته وانما أعلم

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

الأعيان ضرر بان نجس وطاهر فأما النجس فعلى ضرر بين نجس في نفسه ونجس بلاقاة نجاسة فأما النجس في نفسه فلا يجوز بيعه وذلك مثل الكلب والخنزير والخنزير والسر جين وما أشبه ذلك من النجاسات والأصل فيه ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن الله تعالى حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وروى ابن مسعود وأبو هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الكلب فنص على الكلب والخنزير والخمر والميتة وقسنا عليها سائر الأعيان النجسة فأما اقتناؤها فينظر فيه فإن لم يكن فيها منفعة مباحة كالخنزير والخنزير والميتة والعفيرة لم يجز اقتناؤها لمساوي أنس قال سألت رجلا من النبي ﷺ عن الخمر تصنع خلاف فكره وقال أهرقها ولأن اقتناء ما لا منفعة فيه سفه فلم يجز فإن كان فيه منفعة مباحة كالكلب جاز اقتناؤه للصيد والماشية والزرع لمساوي سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية نفص من أجره كل يوم قبراطان وفي حديث أبي هريرة أن كلب صيد أو ماشية أو زرع ولأن الحاجة تدعو إلى الكلب في هذه المواضع جاز اقتناؤه وهل يجوز اقتناؤه لحفظ الدواب فيه وجهان أحدهما لا يجوز والخبر والثاني يجوز لأنه حفظ مال فأشبه الزرع والماشية وهل يجوز زبل لا يصطاد أن يقتنيه ليصطاده إذا أراد فيه وجهان أحدهما يجوز والخبر والثاني لا يجوز لأنه لا حاجة به إليه وهل يجوز اقتناء الجرو للصيد والزرع والماشية فيه وجهان أحدهما لا يجوز لأنه ليس فيه منفعة يحتاج إليها والثاني يجوز لأنه إذا جاز اقتناؤه للصيد جاز اقتناؤه لتعليم ذلك وأما السرجين فإنه يكره اقتناؤه ونزيبه الزرع به لمافيه من مباشرة النجاسة وأما النجس بلاقاة النجاسة فهو الأعيان الطاهرة إذا أصابها نجاسة فينظر فيها فإن كان جامدا كالثوب وغيره جاز بيعه لأن البيع يتناول الثوب وهو طاهر وأما جاورته النجاسة وإن كان ما تمنا نظرت فإن كان مما لا يظهر كالخل والدبس لم يجز بيعه لأنه نجس لا يمكن تطهيره من النجاسة فلم يجز بيعه كالأعيان النجسة وإن كان ماء ففيه وجهان أحدهما لا يجوز بيعه لأنه نجس لا يظهر بالغسل فلم يجز بيعه كالخنزير والثاني يجوز بيعه لأنه يظهر بالماء فأشبه الثوب فإن كان دهنًا فهل يظهر بالغسل فيه وجهان أحدهما لا يظهر لأنه لا يمكن عصره من النجاسة فلم يظهر كالخل والثاني يظهر لأنه يمكن غسله بالماء فهو كالثوب فإن قلنا لا يظهر لم يجز بيعه كالخل وإن قلنا يظهر في بيعه وجهان كالماء النجس ويجوز استعماله في السراج والاولى أن لا يفعل لمافيه من مباشرة النجاسة

(فصل) وأما الأعيان الطاهرة فضرر بان ضرب لا منفعة فيه وضرب فيه منفعة فأما ما لا منفعة فيه فهو كالخسرات والبيع التي لا تصلح للأصطياد والطيور التي لا تؤكل ولا تصطاد كالرخة والحدأة وما لا يؤكل من الثياب فلا يجوز بيعه لأن ما لا منفعة فيه لا قيمة له فأخذ العوض عنه من كل المال بالباطل وبذل العوض فيه من السفه واختلاف أصحابنا في بيع دار لا يرقى لها أو بيع بيت من دار لا يرقى إليه فمنهم من قال لا يصح لأنه لا يمكن الانتفاع به فلم يصح بيعه ومنهم من قال يصح لأنه يمكن أن يحصل له طريق فينتفع به فيصح بيعه وأما ما فيه منفعة فلا يجوز بيعه الحر منه لمساوي أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال قال ربكم ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمه رجل أعطى في ثم غدر ورجل باع حرافأ كل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره ولا يجوز بيع أم الولد لمساوي ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد لأنه استقر لها حق الحرية وفي بيعها إبطال ذلك فلم يجز ويجوز بيع الدبر لمساوي جابر رضي الله عنه أن رجلا دبر غلامه ليس له مال غيره فقال رسول الله ﷺ من بشرته مني فاشتره فبيع ويجوز بيع العنق بصفة لأنه ثبت له العنق بقول السيد وحده جاز بيعه كالنظر وفي المسكاتب قولان قال في القديم يجوز بيعه لأن عتقه غير مستقر فلا يمنع من البيع وقال في الجديد لا يجوز لأنه كالخمار ج من ملكه ولهذا لا يرجع أرض الجنانية عليه إليه ففي ذلك بيعه كالماء

(قوله ومن كنت خصمه خصمته) يقال رجل خصم ورجلان خصم وامرأة خصم ونساء خصم يستوي فيه الواحد والثنائية والجمع والمذكر والمؤنث لأنه وصف بالمصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع فأما قوله هذا ان خصمان فعنادا فريقان ومعنى خصمته أي فليجته وغلبته (قوله أعطى في ثم غدر) أي أعطى عهد الله وميثاقه على متابعة إمامه والطاعة والفدر ترك الوفاء وقد غدر به فهو غادر وغدر أيضا وأصله من أغدرت الذبلة إذا أغلقت

باعه ولا يجوز بيع الوقت لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال أصاب عمر رضي الله عنه أرضاً بخير فأبى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال إن شئت حبست أصلها ونصفت بها قال فنصدق بها عمر صدقة لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث

(فصل) ويجوز بيع ما سوى ذلك من الأعيان المنتفع بها من الماء كقول والنشر وب والمبوس والمشموم وما ينفع به من الحيوان بالركوب والاكل والعمر والنسل والصيد والصوف وما يقتنيه الناس من العبيد والجواري والأراضي والعقار لا تنافي أهل الأمصار في جميع الأعصار على بيعها من غير انكار ولا فرق فيها بين ما كان في الحرم من الدور وغيره لما روى أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أمر نافع بن عبد الحارث أن يشتري داراً بمكة للسجن من صفوان بن أمية فاشترىها بأربعة آلاف درهم ولأنه أرض حرة لم يرد عليها صدقة مؤجلة فجاز بيعها كغير الحرم ويجوز بيع المساحف وكتب الأدب لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن بيع المساحف فقال لا بأس يأخذون أجور أيديهم ولأنه طاهر منتفع به فهو كأثر الأموال واختلاف أصحابنا في بيع بيض دود القز وبيض مالا يؤكل لحمه من الطيور التي يجوز بيعها كالصقر والبيز فنهى عن بيعها طاهر ومنهم من قال هو نجس بناء على الوجهين في طهارة مثنى مالا يؤكل لحمه ونجاسته فان قلنا ان ذلك طاهر جاز بيعه لانه طاهر منتفع به فهو كبيض السباح وان قلنا انه نجس لم يجوز بيعه لانه عين نجسة فلم يجوز بيعه كالكلب والخنزير

(باب ما نهى عنه من بيع الغرر وغيره)

ولا يجوز بيع المعلوم كالتمر الذي لم تخلق لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر والغرر ما انطوى عنه أمر مخفي عليه عاقبته ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها في وصف أبي بكر رضي الله عنه فرد نشر الاسلام على غيره أي على طيه والمعلوم قد انطوى عنه أمره وخفي عليه عاقبته فلم يجوز بيعه وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المعاومة وفي بعضها عن بيع السنين

(فصل) ولا يجوز بيع مالا يملكه من غير اذن مالكه لما روى حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبع ما ليس عندك ولأن مالا يملكه لا يقدر على تسليمه فهو كالطير في الهواء أو السحك في الماء

(فصل) ولا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه كبيع الأعيان المملوكة بالبيع والابارة والصدائق وما أشبهها من المعاوضات قبل القبض لما روى أن حكيم بن حزام قال يا رسول الله اني أبيع بيوعاً كثيرة فأيجل لي منها مما يحرم قال لا يبيع ما لم يقبضه ولأن ملكه عليه غير مستقر لان غير ما هلك فانفسخ العقد وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز وهل يجوز عقده فيه وجهان أحدهما أنه لا يجوز لاذكرناه والثاني يجوز لان العتق له سرية فصح لقوته فاما ما يملكه بغير معاوضة كالنرات والوصية أو عاد اليه بفسخ عقد فانه يجوز بيعه وعقده قبل القبض لان ملكه عليه مستقر فجاز التصرف فيه كالبيع بعد الفسخ وأما الدين فينظر فيها فان كان الملك عليها مستقراً كفرامة المتلقي بدل القرض جاز بيعه ممن عليه قبل القبض لان ملكه مستقر عليه فجاز

[قوله وما يقتنيه الناس] يقال اقتنيت المال وغيره اتخذته لغير تجارة قال الله تعالى أغني وأفني قال في التفسير أعطاه فنية من المال جعلها له أصلاً ثابتاً بقائه أي يلزمه (قوله الغرر) الغرور مكسر الجلد قال أبو النجم

حتى اذا ما طار من خيرها عن جند صفر وعن غرورها

الواحدة غر بالفتح قال الرازي « كان غرمته اذا نجته » ومنه قولهم « طوبى الثوب على غرره » أي على كسره (قوله فرد نشر الاسلام على غيره) قال الجوهري النشر بالنشر يقال جاء القوم نشرأ أي منتشرين واكتسى البازي ريشاً نشرطو ولا ومعنى الحديث أن الاسلام كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالثوب المطوي المصون من الأدناس والأقدار فلما مات وانتشرت الأعراب صار كالثوب اذا انتشر وتدنس فرد ما انتشر من الاسلام الى حالته التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني أمر الردة وكفاية أيها الباء قال ابن عرفة بيع الغرر ما كان له ظاهر بغير باطنه مجهول ومنه قوله تعالى متاع الغرور أي بغير ظاهرها وفي باطنها سوء العاقبة وقال الأزهري بيع الغرر ما كان على غير عهدة ولا ثقة وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان ومنه التفرير بالنفس في القتال انما هو حلقها على غير ثقة (قوله عن المعاومة وفي بعضها عن بيع السنين) هو أن يبيعه مرة عام أو عامين أو سنة أو سنتين أو ثلاث قال القتيبي يقال للنخلة اذا جلت سنة ولم تحمل سنة قد عاومت

بيعه كالبيع بعد القبض وهل يجوز من غيره فيه وجهان أحدهما يجوز لأن ما جاز بيعه ممن عليه جاز بيعه من غيره كالوديعة والثاني لا يجوز لأنه لا يفتقر على تسليمه إليه لأنه لا يفتقر لأوجهه وذلك لعدم الحاجة به إليه فلم يجوز والاول أظهر لأن الظاهر أنه يقدر على تسليمه إليه ممن غير منع ولا جحود وإن كان الدين غير مستقر نظرت فإن كان مسلما فيه لم يجوز بيعه لما روي ابن عباس رضي الله عنه سئل عن رجل أسلف في حبل دقاق فلم يجد ذلك الحبل فقال آخذ منك مقام كل حبل من الدقاق حلتين من الحبل ففكره ابن عباس وقال خذ رأس المال علما أو غنا ولأن المال في السلم فيه غير مستقر لأنه لم ينعقد فأنسخ البيع فيه فلم يجوز بيعه كالبيع قبل القبض وإن كان متنا في بيع ففيه قولان قال في الصرف يجوز بيعه قبل القبض لما روي ابن عمر قال كنت أبيع الابل بالبيع بالدنانير فآخذ الدرهم وأبيع بالدرهم فآخذ الدينار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ما لم تتفرقا وينكحائي ولأنه لا يخشى انفساخ العقد فيه بالهلاك فصار كالبيع بعد القبض وروي المزني في جامعه الكبير أنه لا يجوز لأن ملكه غير مستقر عليه لأنه قد ينسخ البيع فيه بثلث المبيع أو بالرد بالعيب فلم يجوز بيعه كالبيع قبل القبض وفي بيع نجوم المكاتب قبل القبض طريقان أحدهما أنه على قولين بناء على القولين في بيع رقبته والثاني أنه لا يصح ذلك فولا واحدا وهو المنصوص في المختصر لأنه لا يملكه ملكا مستقرا فلم يصح بيعه كالمسلم فيه والقبض فيما ينقل النقل لما روي يدين ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع السلع حيث يباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم وفيما ينقل كالغمار والتمر قبل أو أن الجداد التخلية لأن القبض ورد به الشرع وأطلقه فعمل على العرف والعرف فيما ينقل النقل وفيما لا ينقل التخلية

(فصل) ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء أو السمك في الماء والحل الشرد والفرس العائر والعبد الآبى والمال المقصوب في يد الغاصب لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثور وهذا غرر ولهذا قال ابن مسعود لا تشتر وألسمك في الماء فإنه غرر ولأن القصد بالبيع تحريك التصرف وذلك لا يمكن فيما لا يقدر على تسليمه فإن باع طيرا في برج مغلق الباب أو السمك في بركة لا تنصل ينهر نظرت فإن قدر على تناوله إذا أراد من غير تعب جاز بيعه وإن كان في برج عظيم أو بركة عظيمة لا يقدر على أخذه إلا بتعب لم يجوز بيعه لأنه غير مقدور عليه في الحال وإن باع العبد الآبق ممن يقدر عليه أو المقصوب من الغاصب أو ممن يقدر على أخذه منه جاز لأنه لا غرر في بيعه منه

(فصل) ولا يجوز بيع عين مجهولة كبيع عبد من عبيد وثوب من أثواب لأن ذلك غرر من غير حاجة ويجوز أن يبيع فقيرا من صبرة لأنه إذا عرف الصبرة عرف القفيز منها فزال الغرر

(فصل) ولا يجوز بيع العين الغائبة إذا جهل جنسها أو نوعها لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثور وفي بيع ما لا يعرف جنسه أو نوعه غرر كبير فإن علم الجنس والنوع بأن قال بعثك الثوب المروى الذي في كتي أو العبد الزنجي الذي في داري أو الفرس الأدهم الذي في اصطبل ففيه قولان قال في القديم والصرف يصح ويثبت له الخيار إذا رآه لما روي ابن أبي مليكة أن عثمان رضي الله عنه ابتاع من طلحة أرضا بالمدينة ناقه بأرضه بالكوفة فقال عثمان بعثك ما لم أراه فقال طلحة إنما النظر لي لأنني ابتعت مغيبا وأنت قد رأيت ما تبعت فتحاكك إلى جبير بن مطعم فقصي على عثمان أن البيع جائز وإن النظر لطلحة لأنه ابتاع مغيبا ولأنه عقد على عين بخازم الجهل بصفته كالكساح وقال في الجديد لا يصح لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثور وفي هذا البيع غرر ولأنه نوع بيع فلم يصح مع الجهل بصفة المبيع كالمسلم فإذا قلنا بقوله القديم فهل نفتقر صحة البيع إلى ذكر الصفات أم لا فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يصح حتى تذكّر جميع الصفات كالمسلم فيه والثاني لا يصح حتى تذكّر الصفات المقصودة والثالث أنه لا يفتقر إلى ذكر شيء من الصفات وهو المنصوص في الصرف لأن الاعتماد على الرؤية ويثبت له الخيار إذا رآه فلا يحتاج إلى ذكر

وصايتها. ويقال عاملت فلا معاومة ومسانة ومسانة وملايلة ومحاينة ومسانة ومضافة ومداهرة ومزمنة حتى ذلك كله أبو عبيد عن الكسائي (قوله والفرس العائر) عار بعير إذا ذهب على وجهه. وفي الحديث أصابه سهم عائر أي لا يدري من رماه وفي حديث آخر مثل المتافق مثل الشاة العائرة بين غنمين تعبر إلى هذه مرة وإلى هذه مرة لا تدري أيها تقع (قوله العبد الزنجي) يشع الزاي يقال زنجي وزنج. ويجوز الكسر والفتح أفصح

الصفات فان وصفه ثم وجده على خلاف ما وصف بمثله الخيار وان وجده على ما وصف أو أعلى ففيه وجهان أحدهما لا خيار له لأنه وجده على ما وصف فلم يكن له خيار كالمسلم فيه والثاني ان له الخيار لأنه يعرف ببيع خيار الرزية فلا يجوز أن يخلو من الخيار وهل يكون له الخيار على الفور أم لا فيه وجهان قال ابن أبي هريرة وهو على الفور لأنه خيار فمعلوم ان يكون له الخيار على الفور وقال أبو اسحق يتقدر الخيار بالمجلس لأن العقد انما يتم بالرزية فيصير كأنه عقد عند الرزية فيثبت له خيار كخيار المجلس وأما إذا رأى المبيع قبل العقد ثم عاب عنه ثم اشتراه فان كان عملا يتغير كالعقار وغيره جاز بيعه وقال أبو القاسم الاغاسطي لا يجوز في قوله الجديد لأن الرزية شرط في العقد فاعتبر وجودها في حال العقد كالتشاهدة في النكاح والمنهب الأول لأن الرزية تراد للعلم بالمبيع وقد حصل العلم بالرزية المتقدمة فعلى هذا اذا اشتراه ثم وجده على الصفة الأولى أخذه وان وجده ناقصا له الرد لأنه ما التزم العقد فيه الا على تلك الصفة وان اختلفا فقال البائع لم يتغير وقال المشتري تغير فالقول قول المشتري لأنه يؤخذ منه الثمن فلا يجوز من غير رضاه وان كان مما يجوز أن يتغير ويجوز أن لا يتغير أو يجوز أن يبيى ويجوز أن لا يبيى ففيه وجهان أحدهما انه لا يصح لأنه مستكرك في بقاءه على صفته والثاني يصح وهو المذهب لأن الأصل بقاءه على صفته فصح بيعه قياسا على ما لا يتغير

(فصل) وان باع الاغمى أو المشتري شيئا ثم بره فان قلنا ان بيع مالم يره البصير لا يصح لم يصح بيع الاغمى وشراؤه وان قلنا يصح ففي بيع الاغمى وشراؤه وجهان أحدهما يصح كما يصح من البصير فيالم يره ويستنيب في القبض والخيار كما يستنيب في شرط الخيار والثاني لا يصح لأن بيع مالم يره يتم بالرزية وذلك لا يوجد في حق الاغمى ولا يمكنه أن يוכל في الخيار لأنه خيار ثبت بالشرع فلا يجوز الاستثناء فيه كخيار المجلس بخلاف خيار الشرط

(فصل) اذا رأى بعض المبيع دون بعض نظرت فان كان عملا يختلف أجزاؤه كالصبرة من الطعام والجرة من الدبس جاز بيعه لأن برؤية البعض يزول غرر الجهالة لأن الظاهر أن الباطن كالظاهر وان كان عملا يختلف نظرت فان كان مما يشق رؤية باقيه كالخوز في القشر الاسفل جاز بيعه لأن رؤية الباطن تنشئ فسقط اعتبارها كرؤية أساس الجبلان وان لم تنشئ رؤية الباطن كالثوب المطوي ففيه ماريقان من أصحابنا من قال فيه قولان كبير مالم يره شيئا منه ومنهم من قال يبطل البيع قولاً واحداً لأن ماركه لا خيار فيه ومالم يره فيه الخيار وذلك لا يجوز في عين واحدة

(فصل) واختلف أصحابنا في بيع الباقي في قشره فقال أبو سعيد الاصطخري يجوز لأنه يباع في جميع البلدان من غير انكار ومنهم من قال لا يجوز وهو المنصوص في الام لأن الحب قد يكون صغيرا وقد يكون كبيرا وقد يكون في بيوتة مالا نبي فيه وقد يكون فيه حب متغير وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوزوا اختلافوا أيضا في بيع نالجة المسك فقال أبو العباس يجوز بيعها لأن النالجة فيها صلاح للمسك لأن بقاءه فيها أكثر فجاز بيعه فيها كالجوز في القشر الاسفل ومن أصحابنا من قال لا يجوز وهو ظاهر النص لأنه مجهول القدر مجهول الصفة وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوزوا واختلفوا في بيع النالجة في قشره فقال أبو اسحق لا يجوز بيعه لأن المقصود مستور بما لا يدخر فيه فلم يصح بيعه كالتمر في الجراب وقال أبو علي بن أبي هريرة يجوز لأنه مستور بما يؤكل معه من القشر فجاز بيعه فيه كالقضاء والخيار واختلف قوله في بيع الخلطة في سبيلها فقال في القديم يجوز لما روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وقال في الجديد لا يجوز لأنه لا يعلم قدر ما فيها من الحب ولا صفة الحب وذلك غرر لأنه دعا الحاجة اليه فلم يجوز

(فصل) ولا يجوز بيع مجهول القدر فان قال بعتك بعض هذه الصبرة لم يصح البيع لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر وفي بيع البعض غرر لأنه يقع على القليل والكثير ولا نوع بيع فلم يصح مع الجهل بقدر المبيع

(قوله الجرة من الدبس) الدبس ما يذوب من الرطب والزبيب فيتعقد **(قوله نالجة المسك)** هي جلدته يكون فيها المسك وأصله دم يجتمع في جرة أي كيس في سرة الطيبة ثم يتفور ويستط وقد ييس الدم فصار كالفئات وقد نكح بعض الفقهاء في طهارته وألحقه بالابن يجمع من بين فرت ودم ولأنه دم غير مسفوح فهو كالسكيد والطحال وقد ذكره النبي فقال فان تفق الانام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال

كالسلم وان قال بعثك هذه الصبرة جاز وان لم يعرف قفزانها وان قال بعثك هذه الدار أو هذا الثوب جاز وان لم يعرف
ذراعها لأن غرر الجاهل يثنى عنهما بالشهادة قال الشافعي وأكره بيع الصبرة جزاء لأنه مجهول قدرها على الحقيقة وان
قال بعثك ثلثها أو بعثك أو بعثك الاثلاث أو بعثك جاز لأن من عرف الشيء عرف ثلثه وربعه وما يثنى بعدهما وان قال
بعثك هذه الصبرة الاقفبزا منها أو هذه الدار أو هذا الثوب الا ذراعاً منه نظرت فان علما مبلغ قفزان الصبرة وذراعان الدار
والثوب جاز لأن المبيع معلوم وان لم يعلم ذلك لم يجز لاروى جابر أن النبي ﷺ نهى عن الثياب ولا المبيع هو الباقي بعد
القفبزا والذراع وذلك مجهول وان قال بعثك عشرة أفقرة من هذه الصبرة جاز لأنها معلومة القدر والصفة فان اختلفنا فقال
البائع أعطيك من أسفلها وقال المشتري من أهلها فالخيار الى البائع فمن أى موضع أعطاه جاز لأنه أعطاه من الصبرة وان
قال بعثك عشرة أذرع من هذه الدار أو عشرة أذرع من هذا الثوب فان كانا يعلمان مبلغ ذراعان الدار والثوب وأنها مائة
ذراع صح البيع في عشرها لان العشرة من المائة عشرها فلا فرق بين أن يقول بعثك عشرة أو بين أن يقول بعثك عشرة
من مائة ذراع منها وان لم يعلم مبلغ ذراعان الدار والثوب لم يصح لأنه ان جعل البيع عشرة أذرع من مائة لم يعرف قدر المبيع
أنه عشرها أو ثلثها أو سدسها وان جعل البيع في عشرة أذرع من موضع بعينه لم يعرف صفقة المبيع فان أجزأ الثوب والدار
تختلف وقد يكون بعضها أجود من بعض وان قال بعثك عشرة أذرع ابتداء من هذا المكان ولم يبين النسيء فقبه
وجهاً أحدهما لا يصح لان أجزاء المبيع مختلفة وقد ينتهي الى موضع بخلاف موضع الابتداء والثاني أنه يصح لأنه يشاهد
السمت وان بين الابتداء والانتهاى صح في الدار وأما في الثوب فانه ان كان عمالاً ينقص قيمته بالقطع فهو كالدراوان كان بما
ينقص لم يصح لأنه شرط ادخال نقص عليه فبالم بيع من الثوب ومن أصحابنا من قال يصح لانرضى بما يدخل عليه من الضرر
وان قال بعثك هذا السمن مع الظرف كل من بدرهم نظرت فان لم يعلم مقدار السمن والظرف لم يجز لان ذلك غرر لان
الظرف قد يكون خفيفاً وقد يكون ثقيلاً وان علما وزنها جاز لأنه لا غرر فيه واختلف أصحابنا في بيع النحل في السكندوج
فقال أبو العباس يجوز بيعه لأنه يعرف مقداره حال دخوله وخروجه ومن أصحابنا من قال لا يجوز وهو قول أبي حامد
الاسفرائيني لأنه قد يكون في السكندوج ما لا يخرج وان اجتمع فرخه في موضع وشوهد جميعه جاز بيعه لأنه معلوم مقدوره على
تسليمه بخلاف بيعه

فصل في بيع الحمل في البطن لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن الحجر والمجر اشتراء ما في الارحام
ولأنه قد يكون حلاً وقد يكون رجماً وذلك غرر من غير حاجة فلم يجز ولأنه ان كان حلاً فهو مجهول القدر مجهول الصفة
وذلك غرر من غير حاجة فلم يجز وان باع حيواناً وشرط أنه حامل ففيه قولان أحدهما أن البيع باطل لأنه مجهول
الوجود مجهول الصفة والثاني أنه يجوز لأن الظاهر أنه موجود والجهل به لا يؤثر لأنه لا يمكن رؤيته فنهى عن الجهل
به كإسائس الدار

ولا فرق بين غزلتنا هذه وغزلان المسك في الصورة والشكل واللون والفرق وانما تفارقها بآنياب لها كأنياب الفيلة
لكل ظلي فانيان خارجان من الفكين فانيان أبيضان نحو الشبر أو أقل أو أكثر ذكره في كتاب مروج الذهب وذكر
في بعض تصانيف الزمخشري رحمه الله أن فارة المسك دو بين شبيهة بالخشف تكون بناحية تبت تصاد لسرورها فإذا صادها الصائد
عصب سرورها بعصاب شديد وهي مدلاة فيجتمع فيها دمها فيذب عنها وما أكثر من يأكلها ثم يأخذ السررة فيدفعها في الشعير
حتى يستحيل الدم فيها مسكاً كذا بعد أن كان لا يرام تناناً [قوله الثيبا] والثيبا في البيع أن يستثنى منفعة المبيع أو شيئاً منه
وأصله من تناء عن حاجته إذا رده عنها كأنه رد بعض المبيع اليه وكذلك قوله لا تقر بها وفيها مشنوية قال الجوهري يقال حلف
بمينا ليس فيها ثني ولا مشنوية ولا ثنية ولا استثناء كله واحد وهذا كله من الشيء وهو الرد والكف [قوله يشاهد السم] (س)
أي الجهة وأصله الفطريق والهيئة [قوله نهى عن الحجر والمجر اشتراء ما في الارحام] وقال أبو غبيد الجرجاني يباع العبر أو غيره بما في
بطن الناقة يقال منه الحجر في البيع بإسكان الجيم وأما الحجر بالنحر يك فهو عظم البطن من الحمل. وقال ابن قتيبة في كتابه
الموسوم باصلاح الغلط رأيت أهل العلم باللغة يجعلون الحجر في النعم دون الأبل. وسندت عن الأصمعي أنه قال هو أن يشتد هزال

فصل ولا يجوز بيع اللبن في الضرع لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال لا يبيعوا الصوف على ظهر الغنم ولا يبيعوا اللبن في الضرع ولا يجهول القدر لأنه قد يرى امتلاء الضرع من السمن فيظن أنه من اللبن ولا يجهول الصفقة لأنه قد يكون اللبن صافيا وقد يكون كسرا وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز

فصل ولا يبيع الصوف على ظهر الغنم لقول ابن عباس ولا يقدحون الحيوان قبل الجز فيقتبس شعره وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز ولا يجهول القدر لأنه قد يرى امتلاء الضرع من السمن فيظن أنه من اللبن ولا يجهول الصفقة لأنه قد يكون اللبن صافيا وقد يكون كسرا وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز

فصل ولا يجوز البيع إلا بشمن معلوم الصفقة فإن باع بشمن مطلق في موضع ليس فيه تقدم متعارف لم يصح البيع لأنه عوض في البيع فلم يجوز مع الجهل بصفته كالسلم فيه فإن باع بشمن معين معين لأنه عوض فتعين بالتعيين كالبيع فإن لم يره التعاقدان أو أحدهما فعلى ما ذكرناه من القولين في بيع العين التي لم يرها المتبايعان أو أحدهما

فصل ولا يجوز إلا بشمن معلوم القدر فإن باع بشمن مجهول كبيع السلعة برافها وبيع السلعة بمبلغ به فلان سلعته وهما لا يعلمان ذلك فالبيع باطل لأنه عوض في البيع فلم يجوز مع الجهل بقدره كالسلم فيه فإن باعه بشمن معين جزافا جاز لأنه معلوم بالمشاهدة ويكره ذلك كما قلنا في بيع الصبرة جزافا وإن قال بعثك هذا القطيع كل شاذ بدرهم أو هذه الصبرة كل ففيز بدرهم وهما لا يعلمان مبلغ فقران الصبرة وعدد القطيع صح البيع لأن غرر الجهالة يفتي بالعلم بالتفصيل كما يفتي بالعلم بالجللة فإذا جاز بالعلم بالجللة جاز بالعلم بالتفصيل وإن كان لرجل عبدان قباض أحدهما من رجل والآخر من رجل آخر في صفقة واحدة بشمن واحد فإن الشافعي رحمه الله قال فيمن كاتب عبيدين بحال واحد أنه على قولين أحدهما يبطل العقد لأن العقد الواحد مع اثنين عقدان فإذا لم يعلم قدر العوض في كل واحد منهما يبطل كالأبوع كل واحد منهما في صفقة بشمن مجهول والثاني يصح ويقسم العوض عليهما على قدر قيمتهما فنأهنا من قال في البيع أيضا قولان وهو قول أبي العباس وقال أبو سعيد الأصطخري وأبو إسحق يبطل البيع قولاً واحداً لأن البيع يقصد بفساد العوض والصحيح قول أبي العباس لأن الكتابة أيضاً تفسد بفساد العوض وقد نص فيها على قولين فإن قال بعثك بألف مثقال ذهباً وخضة فالبيع باطل لأنه لم يبين القدر من كل واحد منهما فكان بالثلاثة وإن قال بعثك بألف نقداً أو بألفين نسبة فالبيع باطل لأنه لم يعقد على ثمن بعينه فهو كالأبوع قال بعثك أحدهما من العبدين

فصل وإن باع بشمن مؤجل لم يجوز إلى أجل مجهول كالبيع إلى العطاء لأنه عوض في بيع فلم يجوز إلى أجل مجهول كالسلم فيه

فصل ولا يجوز تعليق البيع على شرط مستقبل كعجي النهر وقدم الحاج لأنه بيع غرر من غير حاجة فلم يجوز ولا يجوز بيع المنابذة وهو أن يقول إذا نبتت هذا الثوب فقد وجب البيع ولا يبيع الملامسة وهو أن يمس الثوب بيده ولا يشره وإذا مسه فقد وجب البيع لما روي أبو سعيد الخدري قال نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين المنابذة واللامسة والمنابذة أن يقول إذا نبتت هذا الثوب فقد وجب البيع واللامسة أن يمس بيده ولا يشره فإذا مسه فقد وجب البيع ولأنه إذا علق وجوب البيع

الشاة ويصرف جسمها وينقل ولدها في بطنها وتر بض فلا تقوم. يقال شاة عجر وأنشء لأن لحاء في وصف راعية • ونحمل الجرق كساتها • وقال الهروي ذهب ابن قتيبة فيه إلى أن الجمر يفتح الجيم في نصب والجمر أن تعظم بطن الشاة الحامل ونهزل يقال شاة عجر ونعم عجبر وهذا يفتح الجيم وذلك كما سكتها كذا قال الهروي (قوله كبيع السلعة برافها) لزوم الكتاب ورقم الثوب كتنا به معناه أن يبيعها بما هو مكتوب فيها من الثمن ولا يعلم به المشتري حتى ينظره بعد العقد ومنه قوله تعالى كتاب مرقوم (قوله بيع المنابذة) لها تأويلان أحدهما أن يقول أي شيء نبتت إلى فقد اشترى به أو أي ثوب نبتت إليك فقد بعثته والثاني أن يقول بعثتك هذا الثوب على أي متى نبتت إليك فقد وجب العقد ولا خيار لك. وأما الملامسة ففيه ثلاث تأويلات أحدها أن يبيعه شيئاً في الظلمة لا يشاهده وإنما يلمسه بيده والثاني أن يبيعه نوا على أنه إذا لمسها فقد وجب البيع والثالث أن يطرح الثوب على المتابع فيلمسه فإذا لمسه فقد عقد الشراء وذكر أبو عبيد نأويلاً رابعاً وهو أن يمس المتابع من وراء الثوب ولا ينظر إليه ثم يرفع البيع عليه فيبطل البيع لعدم الرؤية المعتبرة في البيع. وبيع الحصادلة ثلاث تأويلات أحدها أن يقول أي ثوب رميت

على ثوب التوب فقد علق البيع على شرط وذلك لا يجوز وإذا لم ينشر التوب فقد باع مجهولا وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز ولا يجوز بيع الحصى وهو أن يقول بعثك ما وقع عليه الحصى من ثوب أو أرض لما روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحصى ولأنه بيع مجهول من غير حاجة فلم يجوز ولا يجوز بيع جبل الحيلة لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ عن بيع جبل الحيلة واختلف في تأويله فقال الشافعي رحمه الله هو بيع السلعة يشمن إلى أن تلد الناقة وتلد حليها وقال أبو عبيد هو بيع ما يلد جبل الناقة فإن كان على ما قال الشافعي رحمه الله فهو بيع يشمن إلى أجل مجهول وقد بينا أن ذلك لا يجوز وإن كان على ما قال أبو عبيد فهو بيع معدوم ومجهول وذلك لا يجوز ولا يجوز بيعتان في بيعه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة فيحتمل أن يكون المراد به أن يقول بعثك هذا بألف قددا أو بألفين نسيئة فلا يجوز للخير ولأنه لم يعقد على ثمن معلوم ويحتمل أن يكون المراد به أن يقول بعثك هذا بألف على أن تبيني دارك بألف فلا يصح للخير ولا نه شرط في عقد وذلك لا يصح فإذا سقط وجب أن يضاف إلى ثمن السلعة بازاء ما سقط من الشرط وذلك مجهول فإذا أضيف إلى الثمن صار مجهولا فبطل

فصل ولا يجوز مباحة من يعلم أن جميع ماله حرام لما روى أبو مسعود البصري أن النبي ﷺ نهى عن حلوان الكاهن ومهر البني وعن الزهري في أمر أقرنت بمال عظيم قال لا يصلح فولاهما كله لأن النبي ﷺ نهى عن مهر البني فإن كان معه حلوان وحرام كره مباحته وأخذ منه لما روى النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات وسأضرب لكم في ذلك مثلا إن الله تعالى حي حي وإن حي الله حرام وإن من رمى حول الحي بوشك أن يغالط الحي وإن بايعه وأخذ منه جاز لأن الظاهر مما في يده أنه يملك فلا يحرم الأخذ منه ، ويكره بيع العنب ممن يعصره الخمر والتمر ممن يعمل النبيذ وبيع السلاح ممن يعصى الله تعالى بالسلاح ولا يجوز بيع المصحف ولا العبد المسلم من الكافر لأنه يمرض صحيح البيع لأنه قد لا يتخذ الخمر ولا يعصى الله تعالى بالسلاح ولا يجوز بيع المصحف ولا العبد المسلم من الكافر لأنه يمرض العبد الصغير والمصحف لا يبدل فإن باعه منه ففقه قولان أحدهما أن البيع باطل لأنه عقد منع منه حرمة الاسلام فلم يصح كثرة بيع المسلمة من الكافر والثاني يصح لأنه سبب بملك به العبد الكافر جاز أن يملك به العبد المسلم كاللارث فإذا قلنا بهذا أمرناه بأزالة ملكه لأن في تركه في ملكه صفرا على الاسلام فإن باعه أو أعشفه جاز وإن كاتبه ففقه قولان أحدهما يقبل منه لأن بالكتابة يبرأ كالتأجير من ملكه في التصرفات والثاني لا يقبل لأنه عقد لا يبرأ من الملك فلا يقبل منه كالتزويج والاجارة فإن ابتاع الكافر أباه المسلم ففقه طريقتان أحدهما أنه على القولين والثاني أنه يصح قول واحد إلا أنه يحصل له من الكمال بالحرية أكثر مما يلحقه من الصغير بالرق

عليه حصة فقد بعثك بمائة والثاني أن يقول بعثك هذا التوب بمائة على أني رميت عليك حصة فقد انقطع خيار المجلس والثالث أن يقول بعثك هذه الأرض من ههنا إلى حيث يشئني إلى حصة ترميها أو أرميها وقيل هو أن يجعل وقوع الحصة من يده ملزما للبيع من غير عقد وأي ذلك كله كان لا يصح البيع لأنه لا يتخلو من الجهالة فيه بعين البيع أو بقدره أو بخلو العقد عن الإيجاب والقبول (قوله بيع جبل الحيلة) فسر في الكتاب وهو تاج التاج فالحبل الأول يراد به ما في بطون النوق والحبل الآخر حبل النوق في بطون النوق أدخلت فيها المياه للبالغة كما يقال سخرة ونكحة قاله ابن التبريزي (قوله في التنبية نهى عن بيع العربان^(١)) قال مالك رحمه الله هو فبما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يكتري الدابة ثم يقول أعطيتك ديناراً على أني تركت السلعة فما أعطيتك لك وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب الغنيبي فقال هو أن يشتري الرجل سلعة فيدفع درهما أو ديناراً على أنه أن أخذ السلعة بالبيع كان المدفوع من الثمن وإن لم يتم البيع وردت السلعة كان المدفوع هبة لا بائع يقال عربان وعربون وأربان وأربون ويقال عربون يفتح العين والراء قال وهو الذي تسميه العامة الر يون يقال عربته إذا أعطيته (قوله حلوان الكاهن ومهر البني) حلوان الكاهن هي أجرة على كهنته يقال حلونه فأنا حلونه أصله من الحلوة شبه بالنبيء الحلوة يقال حلوت فلانا إذا أطعمته الخلو كما يقال غسلته وغمرته والنبي هي الزانية والبيضاء الزنا

(١) هذه القولة لا مناسبة لها هنا

فصل ولا يجوز بيع الجارية الا جهلا لانه يبعها في البيع والعق فلا يجوز بيعها وانه كاليد والرجل ولا يجوز أن يفرق بين الجارية وولدها في البيع قبل سبع سنين لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال لا توله والدته وولدها وقال عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أحبه يوم القيامة وان فرق بينهما يبيع بطل البيع لانه يفرق محرم في البيع فأقيد البيع بالتفريق بين الجارية وولدها وهل يجوز بعد سبع سنين الى البلوغ فيه قولان أحدهما لا يجوز له يوم الاخير ولا غير بالغ فلا يجوز التفريق بينهما بين أمه في البيع كما لو كان له دون سبع سنين والثاني يجوز لانه مستغن عن حاشتها فجاز التفريق بينهما كالبالغ

باب ما يفسد البيع من الشروط وما لا يفسده

اذا شرط في البيع شرطا نظرت فان كان شرطا يقتضيه البيع كالسليم والرد والعيب وما أشبههما لم يبطل العقد لان شرط ذلك بيان لما يقتضيه العقد فلم يبطله فان شرط ما لا يقتضيه العقد ولكن فيه مصلحة كالخيار والاجل والرهن والضمين لم يبطل العقد لان الشرع ورد بذلك على ما يبينه في مواضع ان شاء الله وبه الثقة ولان الحاجة تدعو اليه فلم يفسد العقد فان شرط عتق العبد المبيع لم يفسد العقد لان عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة لتعتقها فأرثها عليها أن يشترط اولادها فقال رسول الله ﷺ اشترها وأعنتها فأعنا الولاء لمن أعنت وان اشترى بشرط العتق فامتنع من اعتاقه فبيع ومجهان أحدهما يجبر عليه لانه عتق مستحق عليه فاذا امتنع أجبر عليه كما لو نذر عتق عبدا ثم امتنع من اعتاقه والثاني لا يجبر بل ثبت للبائع الخيار في فسخ البيع لانه ملكه بالعوض وانما شرط للبائع حقا فاذا لم يثبت للبائع الخيار كما لو اشترى شيئا بشرط أن يرهن بالتمن رهنا فامتنع من الرهن فان رضى البائع باسقاط حقه من العتق فبيع ومجهان أحدهما لا يسقط لانه عتق مستحق فلا يسقط باسقاط الآدي كالنذور والثاني انه يسقط لانه حق شرطه البائع لنفسه فسقط باسقاطه كالرهن والضمين وان تلف العبد قبل العتق فغيب ثلاثة أوجه أحدها أنه ليس للبائع الا التمن لانه لم يفقد أكثر من العتق والثاني يأخذ التمن وما نقص من التمن بشرط العتق فيقوم من غير شرط العتق ثم يقوم مع شرط العتق ويجب ما بينهما من التمن والثالث انه يفسخ العقد لان البائع لم يررض بهذا التمن وحده واشترى لم يلزم أكثر من هذا التمن فوجب أن يفسخ العقد

فصل فان شرط ما سوى ذلك من الشروط التي تنافي مقتضى البيع بأن باع عبدا بشرط أن لا يبيعه أو لا يعتقه أو باع دارا بشرط أن يسكنها مدة أو نو با بشرط أن يخطب له أو قلعة بشرط أن يحضوها له بطل البيع لما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع وشرط وروى ان عبد الله بن مسعود اشترى جارية من امرأة بن زبيل الثقفية وشرطت عليه انك ان يعتقها فهي لي بالتمن فاستغنى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال لا تقر بها وفيها شرط لأحد وروى أن عبد الله اشترى جارية واشترط خدمتها فقال له عمر رضي الله عنه لا تقر بها وفيها متبوعة ولا بشرط لم يبين على التغليب ولا هو من مقتضى العقد ولان مصلحته فأفسد العقد كما لو شرط أن لا يسلم اليه المبيع فان قبض المبيع لم يملكه لانه قبض في عقد فاسد فلا يوجب الملك كالوطء في النكاح الفاسد فان كان باقيا وجبرده وان هلك ضمنه بقي منه أكثر ما كانت من حين القبض الى حين التلف ومن أمهاتنا من قال يضمن قيمته يوم التلف لانه مأذون في امساكه فضمن قيمته يوم التلف كالعارية وليس بشيء لانه قبض مضمون في عين وجبردها فاذا هلكت ضمنها بأكثر ما كانت من حين القبض الى حين التلف كقبض القاصب ويخالف العارية فان العارية مأذون في التلف منافعها ولان في العارية لو رد العين ناقصة بالاستعمال لم يضمن ولو رد المبيع ناقصا ضمن النقصان وان حدثت في عينها زيادة بأن سميت ثم هزلت ضمن ما نقص لان ما ضمن عينه ضمن نقصانه كالقاصب ومن أمهاتنا من قال لا يضمن لان البائع دخل في العقد ليأخذ بدل العين دون الزيادة والنصوص هو الأول ومافله هذا الفائل يبطل بالنافع

بالكسر والمد قال الله تعالى ولا تكرر هو افتيا تكلم على البقاء وما كانت أمك بغير أي ذاتية والصغار الذل والاطوان والابتدال الاستعمال وترك الصيانة والاهانة (قوله لا توله والدته وولدها) أي لا تجعل لها طاعة الولد ذهاب العقل والشجر من شدة الوحدة يقال رجل واه وامرأة واهة واهتو قدسوله بوله وطا ووطانا (قوله فله بشرط أن يحضوها) هي قطعة من الجلد والقلع الشق فذمت الشيء فلما شققتة ومعنى يحضوها يجعلها احذاء (قوله وفيها متبوعة) هي الاستثناء كأنها مضمومة الى مقعولة من الاستثناء والرجوع

فانه يدخل في العقد لباخذها ثم تستحق فان كان ثلثه أجرة لزمه الأجرة للدة التي أقام في يده لانه مضمون عليه غير مأذون في الانتفاع به فضمن أجرته كالقصور فان كانت جارية فوطئها لم يلزمه الحد لانه وطء بشبهة لانه اعتقد أنها ملكه ويجب عليه المهر لانه وطء بشبهة فوجب به المهر كالوطء في النكاح الفاسد وان كانت بكر اوجب عليه أرض البكارة لان البكارة جزء من أجزائها وأجزاؤها مضمونة عليه فكذلك البكارة وان أثبت منه بولد فهو حر لانه اعتقد أنها جاريته ويلزمه قيمة الولد لانه أثبت عليه رقه باعتقاده ويقوم بعد الانفصال لانه لا يمكن تقويمه قبل الانفصال ولانه يضمن قيمة الولد الحيولة وذلك لا يحصل الا بعد الانفصال فان ألق الولد ميتا لم يضمنه لانه لا قيمة له قبل الانفصال ولا توجد الحيولة الا بعد الانفصال فان ماتت الجارية من الولادة لزمه قيمتها لأنها هلكت بسبب من جهته ولا نصير الجارية أم ولد في الحال لأنها علفت منه في غير ملكه وهل نصير أم ولد اذا ملكها فيه قولان

باب تفریق الصفقة

اذا جع في البيع بين ما يجوز بيعه وبين ما لا يجوز بيعه كالخر والعبد وعبد غيره ففيه قولان أحدهما تفرق الصفقة فيبطل البيع فيما لا يجوز ويصح فيما يجوز لانه ليس باطلا فيهما لبطا لانه في أحدهما بأولى من تصحيحه فيهما الصحن في أحدهما فيبطل حل أحدهما على الآخر وبقي على حكمهما فصح فيما يجوز وبطل فيما لا يجوز والقول الثاني ان الصفقة لا تفرق فيبطل العقد فيهما واختلف أصحابنا في علته فمنهم من قال يبطل لان العقد جع حلالا وحراما فغلب التحريم كالوجع بين أختين في النكاح أو باع درهما بدرهمين ومنهم من قال يبطل لجهالة الثمن وذلك أنه اذا باع حرا وعبد أيا لم يسقط ما يخص الحر من الثمن فيصير العبد ميبعا بما بقي وذلك مجهول في حال العقد فيبطل كالقول بملك هذا العبد بحصته من ألف درهم فان قلنا بالتعليل الأول بطل البيع فيما ينقسم الثمن فيه على القيمة كالعبدين وفيما ينقسم الثمن فيه على الأجزاء كالعبد الواحد نصفه ونصفه لغيره أو كرين من طعام أحدهما والآخر لغيره وكذلك لو جع بين ما يجوز وبين ما لا يجوز في الرهن أو الهبة أو النكاح بطل في الجميع لانه جع بين الحلال والحرام وان قلنا ان العلة جهالة العوض لم يبطل البيع فيما ينقسم الثمن فيه على الأجزاء لأن العوض غير مجهول ولا يبطل الرهن والهبة لانه لا عوض فيه ولا يبطل النكاح لأن الجهل بالعوض لا يبطله فان قلنا ان العقد يبطل فيهما رد المبيع واسترجع الثمن وان قلنا انه يصح في أحدهما فلا خيار بين فسخ البيع وبين إضاة لأنه يلحقه ضرر بتفريق الصفقة فثبت له الخيار فان اختار الامساك فبمسكك فيه قولان أحدهما بمسكك بجميع الثمن أو رد لان ما لا يقابل العقد لا يثن له فيصير الثمن كله في مقابلة الآخر والثاني انه بمسكك بقسطه لانه لم يبطل جميع العوض الا في مقابلتهما فلا يؤخذ منه جميعه في مقابلة أحدهما واختلف أصحابنا في موضع القولين فمنهم من قال القولان فيما ينقسم العوض عليه بالقيمة فأما ما ينقسم العوض عليه بالأجزاء فانه بمسكك الباقي بقسطه من الثمن قول واحد لان فيما ينقسم الثمن عليه بالقيمة ما يخص الجائر مجهول فثبت الضرورة الى أن يجعل جميع الثمن في مقابله ومنهم من قال القولان في الجميع وهو الصحيح لأنه نص على القولين في بيع التمرة قبل أن تخرج الزكاة والثمار ما ينقسم الثمن عليها بالأجزاء فان قلنا بمسكك بجميع الثمن لم يكن للبائع الخيار لانه لا ضرر عليه وان قلنا بمسكك بحصته فهل للبائع الخيار فيه وجهان أحدهما أن له الخيار لانه تبعت عليه الصفقة فثبت له الخيار كما ثبت للثمن والثاني لا خيار له لأنه دخل على بصيرة لأن الحر لا يؤخذ منه بشئ وان باع مجهولا ومعلوم فان قلنا لا تفرق الصفقة بطل العقد فيهما وان قلنا تفرق وقلنا انه بمسكك الجائر بحصته بطل البيع فيه لأن الذي يخصه مجهول وان قلنا بمسكك بجميع الثمن صح العقد فيه وان جع بين حلالين ثم تفسد أحدهما قبل القبض بطل البيع فيه وهل يبطل في الباقي فيه طريقان أحدهما انه على القولين في تفرق الصفقة لأن ما يحدث من الهلاك قبل القبض كالوجود في حال العقد في ابطال

(قوله تفرق الصفقة) سميت الصفقة صفقة لأن المتبايعين يضرب كل واحد منهما يده في يده صاحبه يقال صفقت له البيع والبيعة صفقتا أي ضربت يدي على يده وكان ذلك من بيوع الجاهلية مجعولة تعتقدوا الشرط في البيع هو العلامة ومن قوله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها كأنه جعل ذلك علامة يعرف بها (قوله أو كرين) الكر هو ستون قنبرا والقفير اثنا عشر صاعا

العقد فوجب أن يكون كالموجود في حال العقد فيما ذكرناه والثاني لا يبطل إلا فيما تلف لأن في الجمع بين الحلال والحرام انقضاء العقد بالبعوض أو بالجمع بين الحلال والحرام في العقد ولا يوجد ههنا واحد منهما فعلى هذا يصح العقد في الثاني والمشتري الخيار في فسخ العقد لأنه تفرقت عليه الصفقة فإن أمضاء أحد الباقي بنفسه من الثمن قولاً واحداً لأن العوض ههنا قابل للمبيعين فانقسم عليهما فلا يتغير بالهلاك

فصل وان جمع بين بيع واجارة أو بين بيع وصرف أو بين عشرين بشرط الخيار في أحدهما دون الآخر بعوض واحد ففيه قولان أحدهما أنه يبطل العقدان لأن أحكام العقدتين متضادة وليس أحدهما بأولى من الآخر فبطل الجمع والثاني أنه يصح العقدان وينقسم العوض عليهما على قدر قيمتهما لأنه ليس فيه أكثر من اختلاف حكم العقدتين وهذا لا يمنع صحة العقد كما لو جمع في البيع بين ما فيه منفعة وبين ما لا منفعة فيه وان جمع بين البيع والنكاح بعوض واحد فالنكاح لا يبطل لأنه لا يبطل بفساد العوض وفي البيع قولان ووجههما ما ذكرناه وان جمع بين البيع والكتابة فإن قلنا في البيع والاجارة انهما يبطلان بطل البيع والكتابة وان قلنا إن البيع والاجارة يصحان بطل البيع ههنا لأنه لا يجوز أن يبيع السيد من عبده وهل تبطل الكتابة يبنى على تفرق الصفقة فإن قلنا لا تفرق بطل وان قلنا تفرق بطل البيع وصحت الكتابة

(باب الربا)

الربا محرم والأصل فيه قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس روى في التفسير حين يقوم من قبره وروى ابن مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهد موكلته

فصل والأعيان التي نص على تحريم الربا فيها الذهب والفضة والبر والشعر والتمر والملح والدليل عليه ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعر بالشعر والملح بالملح الأسواء بسواء عينا بعين فن زاد أو استزاد فقد آثر في فأما الذهب والفضة فانه يحرم فيهما الربا لعله واحدة وهو أنهما من جنس الأثمان فيحرم الربا فيهما ولا يحرم فيما سواهما من الموزونات والدليل عليه أنه لا يجوز أن يكون تحريم الربا لمعنى يتعداهما إلى غيرهما من الأموال لأن لو كان لمعنى يتعداهما إلى غيرهما لم يحز إسلامهما فيما سواهما من الأموال لأن كل شيئ جعتهما علة واحدة في الربا لا يجوز إسلام أحدهما في الآخر كالذهب والفضة والتمر والشعر فلما جاز إسلام الذهب والفضة في الموزونات والمكيلات وغيرهما من الأموال يدل على أن العلة فيهما لمعنى لا يتعداهما وهو أنه من جنس الأثمان فأما الأعيان الأربعة ففيها قولان قال في الجديد العلة فيها أنها مضمومة والدليل عليه ما روى معمر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال الطعام بالطعام مثلاً بمثل والطعام اسم لكل ما يطعم والدليل عليه قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وأراد به التبايع وقالت عائشة رضي الله عنها مكثنا مع نبينا ﷺ سنة مائتا طعام إلا الأسودان الماء والتمر وقال ليبيد

[قوله بين بيع وصرف] سمى الصرف صرفاً لصفه عن حكمه كثيراً أحكام البيع وقيل لصرف المسامحة عنه في الزيادة في الجنس والتأخير وقيل لأن الشرع أوجب على كل واحد منهم ما صرفه صاحبه ولا يزبد في الجنس الواحد شيئاً ولا يؤخره

(من باب الربا)

أصل الربا الزيادة ور بالشيء برب بوزداد قال الله تعالى فلا رب بوزاد الله أي لا يزبد وقوله تعالى يتخبطه الشيطان من المس أي يقوم كما يقوم الجنون إذا صرع فيسقط. والخبط الضم كالجنون وليس بهو المس الجنون يقال به مس وقد مس فهو مسوس (قوله الأسودان الماء والتمر) والأسود التمر دون الماء فبعض واحد يفعل ذلك في الشئتين يصطحبان فيسببان معا باسم الأشهر منهما

لعفر فهد ينزع شلوه • غبس كواسب ما بين طعامها

وأراد به الفريسة والحكم إذا علق على اسم مشتق كان ذلك علة فيه كالفطام في السرقة والحد في الزنا ولأن الحب مادام مطعوما يحرم فيه الربا فإذا زرع وخرج عن أن يكون مطعوما لم يحرم فيه الربا فإذا انعقد الحب وصار مطعوما حرم فيه الربا فدل على أن العلة فيه كونه مطعوما فعلى هذا يحرم الربا في كل ما يطعم من الأقوات والادام والحلاوات والقواصة والادوية وفي الماء وجهان أحدهما يحرم فيه الربا لأنه مطعوم فهو كغيره والثاني لا يحرم فيه الربا لأنه مباح في الأصل غير متمول في العادة فلا يحرم فيه الربا وفي الأدهان الطيبة وجهان أحدهما لا يباقيها لأنها تعدل لا تتفاد برأيتها دون الأكل والثاني أنه يحرم فيها الربا وهو الصحيح لأنه ما أكل وإنما لا يوق كل لأنه ينفع به فيها أو أكثر من الأكل وفي البزر ودهن السمك وجهان أحدهما لا يباقيها لأنه يعدل للاستصباح والثاني أنه يحرم الربا فيه لأنه ما أكل فأشبه الشيرج وقال في القديم العلة فيها أنها مطعومة مكيلة أو مطعومة موزونة والدليل عليه أن النبي ﷺ قال الطعام بالطعام مثلاً بمثل والمائنة لأن يكون الأكل أو الوزن فدل على أنه لا يحرم الأفي مطعوم بكال أو يوزن فعلى هذا لا يحرم الربا فيها لا بكال ولا يوزن من الأطعمة كالبز ودهن السمك والفستق والبطيخ وما أشبهها

(فصل) وما سوى الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيها الربا فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا ونسيئة ويجوز فيها التفرق قبل التقاض ماروي عبد الله بن عمرو بن العاص قال أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشا فتفدت الأبل فأمرني أن آخذ على قلاص الصدقة فكنت آخذ البعير بالبعير بن أبي الصدة وعن علي كرم الله وجهه أنه باع جلا إلى أجل بعشر بن بعير أو باع ابن عباس رضي الله عنه بعيرا بأربعة أبعرة واشترى ابن عمر رضي الله عنه راحلة بأربع راحل ورواحله بالربعة واشترى رافع بن خديج رضي الله عنه بعيرا ببعير بن فأعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا ولا يجوز بيع نسيئة بنسيئة لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السكالي بالسكالي قال أبو عبيدة هو النسيئة بالنسيئة

لعفر فهد ينزع شلوه • غبس كواسب ما بين طعامها

تفسير البيت

العفر مأخوذ من قولهم لقيت فلانا عن عفر بالضم أي بعد شهر ونحوه لأن الوحشية إذا أرادت فطام ولدها تمنعه من رضعه بين اليوم واليومين نبال بذلك صبره قال الجوهري وهذا المعنى أراد لبيد. وقيل أراد العفر وهو التراب. وعفره تعفيرا أي مرقه بالشديد. وعفره يعفره عفرا بالتخفيف. والفهد مثل الثوب وهو الأبيض الأكدر. ينزع بجاذب وأصله من مجازية النازعين الدلوفاستعمل في كل شيء يجاذب. شلوه الشلو العض من أعضاء اللحم وأشلأه الإنسان أعضاؤه. غبس «ذئب ألوانها غبس أقام الصفة مقام الموصوف. والغبس بالتحريك لون كلون الرماد وهو بياض فيه كدرة يقال ذئب أغبس والجمع غبس كواسب جمع كاسب والسكسب طلب الرزق وأصله الجمع يقال كسبت وكسيت. والكواسب أيضا الجوارح. ما بين طعامها أي لا يقطع من قوله تعالى أجز غير ممنون أي غير مقطوع. وقيل معناه أنه إذا أخذ حاجته من فريسته طرح باقيها إلى سواء من السباع. ولم يكن عليها ولم يدخره ولم يمتعه وقيل ما بين طعامها أي أيسر لأجل عليها من قبل تسبب طعامها بالقهر والغلبة ولا تطعم كما تطعم السكب والسنور (قوله غير ممنون) يقال تحرك الرجل ومال يحول مولا إذا صار ذاملا ومولاه غيره ومعناه لا يتخذ مالا ولا يعد مالا. ويسمى المال مالا لأنه يميل من هذا إلى ذلك ومن ذلك إلى هذا (قوله البزر ودهن السمك) هو بزر السكتان وغيره وهو حبه يقال دهن البزر والبزر بالضم والكسر أفصح. والشيرج دهن السمسم أي الجليجلان وهو السليط ولا يسمى غيره سليطا. وزيت الفجل هو الذي يطلق عليه في اليمن اسم البقل (قوله قلاص الصدقة) وهو جمع قلوص وهي من الأبل الفقية الشابة بمنزلة الجار بمن النساء ويجمع على قلوص وقلائص. وقلاص جمع الجمع. والربعة بالتحريك مسكن أبي ذر رضي الله عنه على أميال من المدينة. والبعير من الأبل بمنزلة الإنسان يقع على الذكور والأنثى (قوله السكالي بالسكالي) هو النسيئة بالنسيئة وهي أن يشتري الرجل شيئا بمن مؤجل فإذا أجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعهني إلى أجل يز يادته شيء فيبيعه منه غير مقبوض كذا ذكره الطري ويحتمل أن يشتري منه شيئا موصوفا في الذمة يسلمه إلى أجل بشمن مؤجل يقال

(١) قال في الفاموس الغبس محرمة : لغت في الغبس

(فصل) فاما ما يحرم فيه الربا فينظر فيه فان باعه بحسنه حرم فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض لما روي عبادة بن الصامت أن النبي عليه السلام قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير والمطبخ بالمطبخ مثلا بمثل يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد فان باعه بغير حسنه نظرت فان كان ما يحرم الربا فيهما لعل واحدة كالذهب والفضة والشعير والخنطة جاز فيه التفاضل وحرم فيه النساء والتفرق قبل التقابض لقوله عليه السلام فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد فان نيا بعلو تخابرا في المجلس قبل التقابض بطل البيع لأن التخابرا كالنفرق ولو نفرقا قبل التقابض بطل العقد وكذلك إذا تخابرا وإن نيا بعدادهم بدنانير في الدنة وتقابضا ثم وجدا أحدهما بما قبض عيبا نظرت فان لم يتفرقا جاز أن يرد ويطالب بالبدل لأن المعقود عليه ما في الدنة وقد قبض قبيل التفرق وإن نفرقا فقبه قولان أحدهما يجوز إبداله لأن ما جاز إبداله قبيل التفرق جاز بعده كالسلم فيه والثاني لا يجوز وهو قول الثوري لأنه إذا أبدله صار القبض بعد التفرق وذلك لا يجوز وإن كان ما يحرم فيهما الربا بعين كبيع الخنطة بالذهب والشعير بالفضة حل فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل التقابض لاجتماع الأمة على جواز اسلام الذهب والفضة في المشكيات المطعومة

(فصل) وكل شيتين اتفقا في الاسم الخاص من أصل الخلقة كالتمر البرقي والتمر المعقل فهما جنس واحد وكل شيتين اختلفا في الاسم من أصل الخلقة كالخنطة والشعر والتمر والزبيب فهما جنسان والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ستة أشياء وحرم فيها التفاضل إذا باع كل شيء منها بما وافقه في الاسم وأباح فيه التفاضل إذا باعه بما خالفه في الاسم فدل على أن كل شيتين اتفقا في الاسم فهما جنس وإذا اختلفا في الاسم فهما جنسان وما اتخذ من أموال الرابك الدقيق والخبز والتمر والذهب تعتبر بأصولها فإن كانت الأصول أجناسا فهي أجناس وإن كانت الأصول جنسا واحدا فهي جنس واحد فعلى هذا دقيق الخنطة ودقيق الشعر جنسان وخبز الخنطة وخبز الشعر جنسان ودهن الجوز ودهن التمر جنسان واختلف قوله في زيت الزيتون وزيت الفجل فقال في أحد القولين هما جنس واحد لأنه جمعهما اسم الزيت والثاني أنهما جنسان وهو الصحيح لأنهما يختلفان في الطعم واللون فكأنهما جنسين كالتمر الهندي والتمر البرقي ولأنهما فرعان لجنسين مختلفين فكأنهما جنسين كدهن الجوز ودهن التمر واختلف قوله في اللحمان فقال في أحد القولين هي أجناس وهو قول المزني وهو الصحيح لأنهما فرع لأصول هي أجناس فكانت أجناسا كالأدقة والأدهان والثاني أنها جنس واحد لأنها اشتركت في الاسم الخاص في أول دخولها في تحريم الربا فكانت جنسا واحدا كالتمرور ويخالف الأدقة والأدهان لأن أصولها أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا فاعتبر فرعها بها واللحمان لا يحرم الربا في أصولها فاعتبرت بنفسها فإن قلنا إن اللحم جنس واحد لم يجوز بيع لحم شيء من الحيوان بلحم غيره متفاضلا وهل يدخل لحم السمك في ذلك فيه وجهان قال أبو اسحق يدخل فيها فلا يجوز بيعه بلحم شيء من الحيوان متفاضلا لأن اسم اللحم يقع عليه والدليل عليه قوله تعالى لبأ كلوا منه لحاطط ربوا ومن أمتحاننا من قال لا يدخل فيه لحم السمك وهو المذهب لأنه لا يدخل في المطلق اسم اللحم ولهذا الوجه لا يأكل اللحم لم يحنث بأكل لحم السمك فإن قلنا إن اللحوم أجناس جاز بيع لحم كل جنس من الحيوان بلحم جنس آخر متفاضلا فيجوز بيع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلا ولحم بقرة الوحش بلحم بقرة الأهل لأنهما جنسان ولا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز ولحم البقر بلحم الجواميس متفاضلا لأنهما نوعان من جنس واحد

كلوا الدين كلوا اثموا اذا نأخروا بغير الله بكلا العمر أي أطولها، وأنشد ابن الأعرابي

تعقبت عنها في السنين التي خلت • فكيف التماسا بعدما سلاز العمر

والنساء والنسبته بالدهو التأخير ومثله النسأة بالضم. ومنه الحديث أنسأ الله في أجله أي أخره. وقوله تعالى إنما النسي مزادة في التكفر (قوله بدء بيد) له تأويلان أحدهما أن يعطيه البائع المبيع ويبدو فيقول الثمن باليد الأخرى والثاني أن يقضيه في المجلس قبل التفريق (قوله كالتمر البرقي والتمر المعقلي) البرقي منسوب الى موضع بالبحرين يسمى برن وقيل انه فارسي والمعقل منسوب الى معقل بن يسار من الصحابة رضي الله عنهم - وهو معقل بالبصرة معروف. والتمر المتدى معروف

فصل واللحم الآخر واللحم الأبيض جنس واحد لأن الجميع لحم واللحم والشحم جنسان واللحم والالية جنسان والشحم والالية جنسان والكبد والطحال جنسان واللحم والكلى جنسان لأنها مختلفة الاسم واختلفة فأنما الألبان ففيها طهر يقان من أصحابنا من قال هي كاللحمان وفيها قولان ومنهم من قال الألبان أجناس قولوا واحدا لأنها تنول من الحيوان والحيوان أجناس فكذلك الألبان واللحمان لا تنول من الحيوان والصحيح أنها كاللحمان

فصل وما حرم فيه التفاضل لا يجوز بيع بعضه ببعض حتى يقاسوا في الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن لم يروى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال الذهب بالذهب بوزنه وعينه وزنا بوزن والفضة بالفضة بوزنها وعينها وزنا بوزن والملح بالملح بالتمر بالتمر والبزير بالبزير والشعير بالشعير كيلاً بكيل فمن زاد أو أزد فقد أدر في فن باع بصيرة طعام بصيرة طعام وما لا يعلمان كيلهما لم يصح البيع لم يروى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام وإن باع صبرة طعام بصيرة طعام ما غابصاع غر جتا مقاسو بين صح البيع وإن غر جتا متفاضلتين ففيه قولان أحدهما أنه باطل لأنه بيع طعام بطعام متفاضلا والثاني أنه يصح فيما نساو ياقبه لأنه شرط النساي في الكيل ومن نقصت صبرته فهو بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يحضيه بمقدار صبرته لأنه دخل على أن يسلم له جميع الصبرة ولم يسلم له فثبت له الخيار وإن باع صبرة طعام بصيرة شعير كيلاً بكيل غر جتا متساويين جاز وإن غر جتا متفاضلتين فإن رضي صاحب الصبرة الزائدة بسليم الزيادة أقر العقد وجب على الآخر قبوله لأنه ملك الجميع بالعقد وإن رضي صاحب الصبرة الناقصة بفقر صبرته من الصبرة الزائدة أقر العقد وإن نشأ ففسخ البيع لأن كل واحد منهما باع صبرته بجميع صبرة صاحبه على النساي في المقدار وقد تعدل ذلك ففسخ العقد

فصل ويعتبر النساي فيما يكال ويوزن بكيل الحجاز ووزنه لم يروى أن النبي ﷺ قال المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة وإن كان مما لا أصل له بالحجاز في الكيل والوزن نظرت فإن كان مما لا يمكن كيله اعتبر التساي فيه بالوزن لأنه لا يمكن غيره وإن كان مما يمكن كيله ففيه وجهان أحدهما أنه يعتبر بأشبه الأشياء به في الحجاز فإن كان مكيالاً لم يحز بيعه الأكلا وإن كان موزوناً لم يحز بيعه الاموزنا لأن الأصل فيه الكيل والوزن بالحجاز فإذا لم يكن له في الحجاز أصل في الكيل والوزن اعتبر بأشبه الأشياء به والثاني أنه يعتبر بالبلد الذي فيه البيع لأنه أقرب إليه وإن كان مما لا يكال ولا يوزن وقلنا بقوله الجديد أنه يحرم فيه الزنا بوزننا بيع بعضه ببعض نظرت فإن كان مما لا يمكن كيله كالقفل والقصاء والبطيخ وما أشبهها بيع وزنا وإن كان مما يمكن كيله ففيه وجهان أحدهما لا يباع إلا كيلاً لأن الأصل هو الأعيان الأربع بعة المتصوص عليها وهي مكيلة فوجب رده إلى الأصل والثاني أنه لا يباع إلا بالوزن لأن الوزن أحصر

فصل وما حرم فيه الزنا لا يجوز بيع بعضه ببعض ومع أحد المعوضين جنس آخر يخالفه في القيمة كبيع ثوب ودرهم بدرهمين ومدعجوة ودرهم بدرهمين ولا يباع نوعان من جنس بنوع كدينار قاساني ودينار سابوري بقاسانيين أو سابوريين أو دينار صحيح ودينار قراضه بدرينار بن محبطين أو دينار بن قراضه والدليل عليه ما روى فضالة بن عبيد قال أتى رجل إلى رسول الله ﷺ بقلادة فيها خرز مغارة بذهب فابتاعها رجلاً بسبعة دنانير أو تسعة دنانير فقال عليه السلام لا حتى تميز بينه وبينه قال إنما أردت الحجارة فقال لا حتى تميز بينهما ولأن الصفقة إذا جعت شيئين مختلفي القيمة انقسم الثمن عليهما والدليل عليه أنه إذا باع سيفاً وشفاً بالسفر السيف والشقص وقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما وأخذ الشفيع لنفسه

تسميه عامة اليمن الجر (قوله بخر وعينه) قال الطبري يقال للقطعة منها نبرة مالم تقطع فإذا طبع سمي عباءة من عين الشيء وهو غلافه وقال الجوهري الثبر ما كان من الذهب غير خسر وبهاذا ضرب فهو عين ولا يقال نبر إلا للذهب وبعضهم يقوله للفضة أيضاً قال الأزهري الثبر كسرة الذهب والفضة مما يخرج من المعادن كلها أو أخوذ من تربت الشيء إذا كسره أو من الثبر وهو الطلاك وهو قريب من الأول والذهب مؤنثة يقال ذهب حراء وروى الفراء نذر كبرها ذكر ذلك الزحشرى (قوله مدعجوة) المدعجوة ضرب من أجود التمر بالدينق وتختلف أسماؤه لينة (قوله خرز مغرفة) يروي بالعين المهملة والقاف والفتحة المعجمة والقاف الأول معناه طاعري من ذهب تعلق بهما والثاني معناه مغشاة أي مغطاة بالغلاف الغطاء والقرضة فعالة

بجسته من الثمن على قدر قيمته وأمسك المشتري السيف بجسته من الثمن على قدر قيمته وإذا قسم الثمن على قدر القيمة أدى إلى الربالانه إذا باع ديناراً بمائة فبعتة عشرة درهماً وديناراً فبعتة عشرة ديناراً بن وقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما صارت القراض مبيعة بثلاث الدينار بن والصحيح بالثلاثين وذلك بما

﴿فصل﴾ ولا يباع خالصه بمشوب به كحنطة خالصة بحنطة فيها شعير أو زؤان وفضة خالصة بفضة مغشوشة وعسل مصفى بعسل فيه شمع لأن أحدهما يفضل على الآخر ولا يباع مشوب به بمشوب به كحنطة فيها شعير أو زؤان بحنطة فيها شعير أو زؤان بفضة مغشوشة أو عسل فيه شمع بعسل فيه شمع لأنه لا يعلم التائل بين الخططين وبين القشتين وبين العسلين ويجوز أن يباع طعام بطعام وفيه قليل ثواب لأن التراب يحصل في مغشوف الطعام ولا يظهر في السكيل فإن باع موزاً وباع موزاً من جنسه من أموال الرابو فيه قليل ثواب لم يجز لأن ذلك يظهر في الوزن وينع من التائل

﴿فصل﴾ ولا يباع رطبه بيباه على الأرض لاروى سمد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أنقص الرطب إذا ليس قليله نعم قال فلا إذا انتهى عن بيع الرطب بالتمر ويجعل الملة فيه أنه ينقص عن يابه فدل على أن كل رطب لا يجوز بيعه بيباه وأما بيع رطبه برطبه فينظر فيه فإن كان ذلك مما يبدخ يابسه كالرطب والعنب لم يجز بيع رطبه برطبه وقال المزني يجوز لأن معظم منافعه في حال رطوبته بخلاف بيع بعضه ببعض كاللبن والدليل على أنه لا يجوز زاته لا يعلم التائل بينهما في حال السكال والادخار فلم يجز بيع أحدهما بالآخر كالتمر بالتمر جزافاً وبخلاف اللبن فإن كاله في حال رطوبته لأنه يصلح لكل ما يرد به والسكال في الرطب والعنب في حال يبوسه لأنه يعمل منه كل ما يرد منه ويصلح للبقاء والادخار وإن كان مما لا بدخ يابسه كالأشياء التي لا يفسد فيها شيء فلو كان أحدهما لا يجوز زاته جنس فيه رطب لم يجز بيع رطبه برطبه كالرطب والعنب والثاني أنه يجوز لأن معظم منافعه في حال رطوبته بخلاف بيع رطبه برطبه كاللبن وفي الرطب الذي لا يجيء منه التمر والعنب الذي لا يجيء منه الزبيب فإن أحدهما أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض لأن الغالب منه أنه يدخ يابسه وما لا بدخ منه نادراً فالحق بالغالب والثاني وهو قول أبي العباس أنه على قولين لأن معظم منفعة في حال رطوبته فكان على قولين كما أثر القواكه وفي بيع اللحم الطري باللحم الطري طري فإن أحدهما وهو المنصوص أنه لا يجوز زاته بدخ يابسه فلم يجز بيع رطبه برطبه كالرطب والعنب والثاني وهو قول أبي العباس أنه على قولين لأن معظم منفعة في حال رطوبته فصله كالقواكه فإن باع منه ما فيه ندوة يسيرة فجعله كالتمر الحديث بعضه ببعض جائز باختلاف لأن ذلك لا يظهر في السكيل وإن كان مما يوزن كاللحم لم يجز لأنه يظهر في الوزن

﴿فصل﴾ وأما العرايا وهو بيع الرطب على النخل بالتمر على الأرض خرصاً فإنه يجوز للفقراء فيخرص ما على النخل من الرطب وما يجيء منه من التمر إذا جف ثم يبيع ذلك بثلثه ثم أوصله إليه قبل التفرق والدليل عليه ما روى محمود بن لبيد قال قلت لأبي عبد الله ما عراياكم هذه فسمى رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا

من القرض وهو القطع لأنها تقرر أي تقطع كالنخلة والبراية (قوله خالصه بمشوب به) المشوب الخلوط والشوب الخلط شاب اللبن الماء إذا خلط (قوله فيها شعير أو زؤان) يضم الزاي والهمزة تبت بخالط البر في ثباته له جود فاق فيها طول ولعله الذي يسمى باليمن المختصر فالنرب وقال الشيخ أبو حامد هو حب أصفر حاد الطرفين وقال ابن الصياغ هو حب دقيق الطرفين غليظ الوسط أسود ويقال زؤان وضم والكسر من غيرهمز (قوله فيه شمع) قال الفقهاء الشمع بالنحر بك هذا كلام العرب والمولودون يقولون شمع بالنسكين (قوله العرايا) جمع عرية وهي النخلة يعمرها صاحبها رجلاً محتاجاً فيجعل له ثمرتها عامها فيعمرها أي يأنسها وهي فعيلة بمعنى مفعولة يقال عراها يعمرها وإذا أناء وقال الأزهري سميت عرايا لأنها ساعرت من جلة الخائط وصدقتها وما يخرص على صاحبها من عشرة أفراس من جلة شيء أخرجه شوهي عرية فعيلة بمعنى مفعولة وأما دخلت فيها الماء لأنها أفردت فصارت في أعداد الأسماء مثل النطايحة والأكيلة ولو جئت بها مع النخلة قلت نخلة عرية قال

ليست بسنهاء ولا رعية * ولكن عراياك السنين الخواص
قال المروى ويحتمل أن تكون من عرية يعمر كأنها عريت من جلة النحر ثم فعرت أي خلت وخر جت منه

نقد بأيديهم يتعاون به رطباً بأكلوته مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر فخص لهم رسول الله ﷺ أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم بأكلوتها رطباً وهل يجوز للأغنياء فيه قولان أحدهما لا يجوز وهو المختار المزني لأن الرخصة وردت في حق الفقراء والأغنياء لا يشاركونهم في الحاجة فبقي في حقهم على الحظر والثاني أنه يجوز لما روى سهل بن أبي حنيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا أن يتناع بخرصها ثمراً بأكلها أهلها رطباً ولم يفرق ولأن كل بيع جاز للفقراء جاز للأغنياء كسائر البيوع وهل يجوز ذلك في الرطب بالرطب فيه ثلاثة أوجه أحدها يجوز وهو قول أبي علي بن خيران لم يروى زيد بن ثابت قال رخص رسول الله ﷺ في العرايا بالتمر والرطب ولم يرخص في غير ذلك والثاني لا يجوز وهو قول أبي سعيد الأمطري لم يروى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتبايعوا ثمرة النخل بثمر النخل ولأن الخرص غرر وقد وردت الرخصة في جوازها في أحد العوضين فلو جوز نافي الرطب بالرطب لجوز نافي العوضين وذلك غرر كبير زائد على ما وردت فيه الرخصة فلم يجز كشرط الخيار في جازها على ثلاثة أيام والثالث وهو قول أبي إسحاق أنه إن كان نوعاً واحداً لم يجز لأنه لا حاجة به إليه لأن مثل ما يتناعه عنده وإن كان نوعين جاز لأنه قد يستهي كل واحد منهما النوع الذي عنده صاحبه فيكون كمن عنده تمر ولا رطب عنده ولا يجوز في العرايا في جازها على خمسة أوسق في عقد واحد لم يروى جاز رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن المخاربة والمخافاة والمزاينة فالمخافاة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق من حنطة والمزاينة أن يبيع التمر على رؤس النخل بمائة فرق والمخاربة كراء الأرض بالثالث والرابع ويجوز ذلك فيما دون خمسة أوسق في أربعة ريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق وفي خمسة أوسق قولان أحدهما لا يجوز وهو قول المزني لأن الأصل هو الحظر وقد ثبت جواز ذلك فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وفي خمسة أوسق شك لأنه روى في حديث أبي هريرة فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك فيما دون الخمسين ففيه على الأصل ولأن خمسة أوسق في حكم ما زاد بدليل أنه يجب الزكاة في الجميع فإذا لم يجز فيما زاد على خمسة أوسق لم يجز في خمسة أوسق والقول الثاني أنه يجوز لعدم حديث سهل بن أبي حنيفة

فصل وما جاز في الرطب بالتمر جاز في العنب بالزبيب لأنه يدخر يابس ويمكن خرصه فأشبه الرطب وقياساً في ذلك من الثمار قولان أحدهما يجوز لأنه ثمرة جاز يبيع رطبها يابسها خرصاً كالرطب والثاني لا يجوز لما روى زيد بن ثابت قال رخص رسول الله ﷺ في العرايا بالتمر والرطب ولم يرخص في غير ذلك ولأن سائر الثمار لا يدخر يابسها ولا يمكن خرصها لتفرقها في الأغصان واستنارها في الأوراق فلم يجز بيعها خرصاً

(قوله وعندهم فضول) جمع فضول وهو الزائد يقال فضل لي شيء عن حاجتي أي زاد (قوله بخرصها) يكسر الخاء هو الشيء المخروص المقدر وأما الخرص بالفتح فالصغر (قوله نهى عن المخاربة والمخافاة) فالمخاربة كراء الأرض بالثالث والرابع ونحوه مشتق من الخبار وهي الأرض الرخوة ذات الحجارة يقال أرض خيرة وخيراء وعرة الموضع قال أنافي إذا نزل بنا خبري • وحث الركب أن لا يحمليني

كان ابن الأثير يقول أصل المخاربة من خير لأن النبي ﷺ عالمهم حين غلب عليهم على النصف فقيل خابهم. والمخافاة فيها أقوال أحدها أكثره الأرض بالحنطة فكذلكها مغسرات الحديث وقال قوم هو في المزاينة بالثالث والرابع. وقال أبو عبيد هو بيع الطعام وهو في سبيله بالبر مأخوذ من الحقل وهو الذي يسمى القراح بالعراق. قال في البيان القراح مثل الحول وقال الجوهري القراح الزرع التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر. والمخافل المزارع ويقال حفل أي زرع ويقال لا نبت إلا الحفلة. والمزاينة شراء التمر على رؤس النخل بالتمر على وجه الأرض قال الأزهرى وأصله من الزين وهو الدفع كأن كل واحد من المتبايعين زين صاحبه عن حقه بما أراد منه يقال ناقضون إذا كانت تدفع حالها برجلها وحربزبون يدفع منها إلى الموت. وإنما خربت المخافاة والمزاينة لأنهما من الكيل أو الوزن وليس يجوز إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل يدايد وهو مجهول لا يدري أيهما أكثر والفرق ستة عشر رطلاً

فصل ولا يباع منه ما نزع نواه بمثل نزع نواه لأن أحدهما على هيئة الادخار والآخر على غير هيئة الادخار ويتفاضلان حال الادخار فلم يجز بيع أحدهما بالآخر كالرطب بالتمر وهل يجوز بيع ما نزع نواه بعضه ببعض فيه وجهان أحدهما يجوز لقوله **لا يبيعوا** التمر بالتمر الاسواء بسواء والثاني لا يجوز لأنه يتجاني في التكيف فلا يتحقق فيه التساوي ولأنه يجهل تساويهما في حال السكال والادخار فأشبهه ببيع التمر بالتمر جزافا

فصل ولا يجوز بيع نيشه مطبوخه لأن النار تعقد أجزائه ونسخته فان بيع كيل لم يجز لانها لا يشاويان في الكيل في حال الادخار وان بيع وزا لم يجز لان أصله السكيل فلا يجوز بيعه وزا ولا يجوز بيع مطبوخه مطبوخه لأن النار قد تعقد من أجزائه أكثر من الآخر فيجمل التساوي واختلفا أصحابنا في بيع العسل المصق بالنار بعضه ببعض فمنهم من قال لا يجوز لأن النار تعقد أجزائه فلا يعلم تساويهما ومنهم من قال يجوز وهو المذهب لأن نار التصفية نار لينة لا تعقد الأجزاء وانما يميزه من الشمع فصار كالعسل المصق بالشمس واختلفوا في بيع السكر بعضه ببعض فمنهم من قال لا يجوز لأن النار قد عقدت أجزائه ومنهم من قال يجوز لأن ناره لا تعقد الأجزاء وانما يميزه من القصب

فصل ولا يجوز بيع الحب بدقيقه متفاضلان الدقيق هو الحب بعينه وانما فرقت أجزاؤه فهو كالدنانير الصالح بالقرضة فأما بيعه بمثلها فلا ينصوح أنه لا يجوز وقال الكرايبي قال أبو عبد الله يجوز جعل أبو الطيب بن سبعة هذا فولا آخر وقال أكثر أصحابنا لا يجوز زفولا واحدا ولعل الكرايبي أراد أن يبيع الله مالكا أو أحدا فان عندهم يجوز ذلك والدليل على أنه لا يجوز أنه نفس فيه ما يبيع منه ماهو على هيئة الادخار بالمس منه على هيئة الادخار على وجه يتفاضلان في حال الادخار فلم يصح كبيع الرطب بالتمر ولا يجوز بيع دقيقه بدقيقه وروى المزني عنه في الثور أنه يجوز وأما في البور يطلى لانهما يتساويان في الحال ولا يتفاضلان في الثاني فجاز بيع أحدهما بالآخر كالخنة بالخنة والصحيح هو الاول لانه جهل التساوي بينهما في حال السكال والادخار فأشبهه ببيع الصبرة بالصبرة جزافا ولا يجوز بيع حبه بسو يقو لا سويق بسو يقو لساذ كرهناه في الدقيق ولأن النار قد دخلت فيه وعقدت أجزائه فنع التماثل ولا يجوز بيعه بخبره لأنه دخله النار وخالطه الملح والماء وذلك يمنع التماثل ولأن الخبر موزون والخنة مكيل فلا يمكن معرفة التساوي بينهما ولا يجوز بيع خبز بخبره لأن ما فيه من الماء والملح يمنع من العلم بالتماثل فنع جواز العقد وان جفف الخبر وجعل قنينا وبيع بعضه ببعض كإلا فقهه قولان أحدهما لا يجوز لأنه لا يعلم تساويهما في حال السكال فلم يجز بيع أحدهما بالآخر كالرطب بالرطب والثاني أنه يجوز لأنه مكيل مدخر فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر

فصل ولا يجوز بيع أصله بعصيره كالسمسم بالشبرج والعنب بالعصير لأنه اذا عصر العمل نقص عن العصير الذي بيع به ويجوز بيع العصير بالعصير اذا لم تعقد أجزاؤه لأنه يدخر على صفته فجاز بيع بعضه ببعض كالزبيب بالزبيب ويجوز بيع الشبرج بالشبرج ومن أصحابنا من قال لا يجوز لأنه يخالط الماء والملح وذلك يمنع التماثل فنع العقد والمذهب الأول لأنه يدخر على جهته فجاز بيع بعضه ببعض كالعصير وأما الماء والملح فانه يحصل في الكسب ولا يعصر لأنه لو انعصر في الشبرج لكان عليه ويجوز بيع خل الخمر بخل الخمر لأنه يدخر على جهته فجاز بيع بعضه ببعض كالزبيب بالزبيب ولا يجوز بيع خل الخمر بخل الزبيب لأن في خل الزبيب ماء وذلك يمنع من تماثل الخليين ولا يجوز بيع خل الزبيب بخل الزبيب ولا يبيع خل التمر بخل التمر لأننا ان قلنا ان الماء فيه ربا لم يجز للجهل بتماثل الماءين والجهل بتماثل الخليين وان قلنا لا ربا في الماء لم يجز للجهل بتماثل الخليين وان باع خل الزبيب بخل التمر فان قلنا ان في الماء ربا لم يجز للجهل بتماثل الماء فيهما وان قلنا لا ربا في الماء جاز لأنهما جفان فجاز بيع أحدهما بالآخر مع الجهل بالتقدير كالتمر بالزبيب والله أعلم

[قوله سواء بسواء] أي لا يجوز الاستو بمستو لافضل في أحدهما على الآخر (قوله الصبرة) الصبرة هي الكومة المجموعة من الطعام سميت صبرة لافراغ بعضها عن بعض ومنه قيل للسحاب نراه فوق السحاب صبرة قاله الأزهري (قوله جزافا) أي جلة بغير كيل ولا وزن ولا عدد فارسي معرب [قوله الكسب] الكسب بضم الكاف عسارة الدهن

(فصل) ولا يجوز بيع شاة في ضرعها لبن بلبن شاة لأن اللبن يدخل في البيع ويقابله قسط من الثمن والدليل عليه أن النبي ﷺ جعل في مقابلة لبن المصراصة عامن تمر ولأن اللبن في الضرع كاللبن في الأثناء والدليل عليه قوله ﷺ لا يخلون أحدكم شاة غيره بخير اذنه أحب أحدكم أن تؤذي غزاته فينتقل ما فيها فجعل اللبن كاللبن في الخزانة فصارت كاللبن باع لبننا وشاة بلبن فان باع شاة في ضرعها لبن شاة في ضرعها لبن فقيه وجهان قال أبو الطيب بن سلمة يجوز كالجوز بيع السمسم بالسمسم وان كان في كل واحد منهما شيرج وكذا يجوز بيع دار بدار وان كان في كل واحد منهما بئر ماء وقال أكثر أصحابنا لا يجوز لأنه جنس فيه ربا بيع بعضه ببعض ومع كل واحد منهما شيء مقصود فلم يحز كالألبان بيع نخلة بمنزلة شجرة ومختلف السمسم لأن الشيرج في السمسم كالعدوم لأنه لا يحصل الا بطحن وعصر واللبن موجود في الضرع من غير فعل ويمكن أخذه من غير مشقة وأما الدار فان قلنا ان الماء يملك ويحرم فيه الزاد فلا يجوز بيع إحدى الدار بن الأخرى ويجوز بيع اللبن الخليل بعضه ببعض لأن عامة منافعه في هذه الحال فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر بالتمر ويجوز بيع اللبن الخليل بالرائب وهو الذي فيه حوضة لأنه لبن خالص وأما غيره فهو كتمر طيب بتمر غير طيب ويجوز بيع الرائب بالرائب كما يجوز بيع تمر متغير بتمر مثقير ولا يجوز بيع اللبن بما يشبهه من الزبد والسمن لأن ذلك مستخرج منه فلا يجوز بيعه به كالشيرج بالسمسم ولا يجوز بيعه بالخبيض لأن الخبيض لبن نزع منه الزبد والحليب لم ينزع منه الزبد فإذا بيع أحدهما بالآخر تفاضل البنان ولا يجوز بيعه بالشبraz واللبن لأن أجزاءها قد انعقدت فلا يجوز بيعها باللبن كيلا لأنها بتفاضلان ولا يجوز بيعها وزنا لأن اللبن مكمل فلا يباع بجذبه وزنا وأما بيع ما يشبهه منه بعضه ببعض فإنه ان باع السمن بالسمن جاز لأنه لا يخالفه غير وقال الشافعي رحمه الله والوزن فيه أحوط وقال أبو اسحق يباع كيلا لأن أصله الكيل فان باع الزبد بالزبد فقيه وجهان أحدهما يجوز كالجوز بيع السمن بالسمن واللبن باللبن والثاني لا يجوز لأن الزبد فيه لبن فيكون بيع لبن وزد بلبن وزد وان باع الخبيض بالخبيض نظرت فان لم يطرح فيه الماء جاز لأنه بيع لبن بلبن وان طرح فيه ماء للضرر لم يحز لتفاضل الماء بن وتفاضل اللبنين وان باع الجبن أو الأقط أو المصل أو اللبن بعضه ببعض لم يحز لأن أجزاءها متعقدت ويختلف انعقادها ولأن فيها ما يخالفه الملح والانتفة وذلك يمنع التماثل وأما بيع نوع منه بنوع آخر فإنه ينظر فيه فان باع الزبد بالسمن لم يحز لأن السمن مستخرج من الزبد فلا يجوز بيعه بما استخرج منه كالشيرج بالسمسم وان باع الخبيض بالسمن فالنصوص أنه يجوز لأنه ليس في أحدهما شيء من الآخر قال الشيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله هما كالجنسين فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا بلا خلاف وان باع الزبد بالخبيض فالنصوص أنه يجوز وقال أبو اسحق لا يجوز لأن في الزبد شيئا من الخبيض فيكون بيع زبد بخبيض بخبيض وهذا لا يصح لأن الذي فيه من الخبيض لا يظهر الا بالتصقية والتأثير فلم يكن له حكم وما سوى ذلك لا يجوز بيع نوع منه بنوع آخر لأنه يؤدي إلى التفاضل

(فصل) ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه لما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يباع حي ميت وروى ابن عباس رضي الله عنه أن جزورا انحرت على عهد أبي بكر رضي الله عنه فجاء رجل بعناق فقال أعطوني بها لحا فقال أبو بكر لا يصلح هذا لأنه جنس فيه الزاد يباع بأصله الذي فيه مثله فلم يحز كييع الشيرج بالسمسم وفي بيع اللحم بحوان لا يؤكل فولان أحدهما لا يجوز للخبر والثاني يجوز لأنه ليس فيه مثله فجاز بيعه به كاللحم بالتوب ويجوز بيع اللحم بجذبه اذا تناهى جفافه ونزع منه العظم لأنه يدخر على هذه الصفة فجاز بيع بعضه ببعض كالتمر وهل يجوز بيع بعضه ببعض

(قوله فينتقل ما فيها) أي يستخرج قال المروزي أصل التثنية ترك الشيء مرة واحدة يقال ثلثت كذا يعني إذا استخرجت ما فيها من التثنية (قوله بيع الخليل بالرائب) راب اللبن يروب وبز بالزاد آخر فهو رائب والرائب يكون لما خضع ولما لم يخضع ومعنى خضع أي حرك حتى يخرج زبدته والخبيض فعيل منه والمروب الأثناء الذي يروب فيه اللبن قال أبو عبيد اذا خثر اللبن فهو الرائب فلا يزال ذلك اسمه حتى ينزع زبدته واسمه على حاله بمنزلة العشاء من الأيل ما لم تضع فهو اسمها (قوله الجبن أو الأقط أو المصل أو اللبن) تذكر في كتاب الإيمان ان شاء الله والجزور ذكر في الوضوء وكذا العناق ذكره في الزكاة

قبل نزع العظم فيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري يجوز كما يجوز بيع التمر بالتمر وفيه النوى ومن أمهاتنا من قال لا يجوز
كما لا يجوز بيع العسل الذي فيه شمع بعضه وبعضه يخالف النوى في التمر فإن فيه مصلحة له وليس في ترك العظم في اللحم
مصلحة له

﴿فصل﴾ ولا يجوز بيع بيض السباع بدباجة في جوفها بيض لأنه ينس في ربايع عما فيه مثله فلم يحز كبيع
المحرم بالحيوان

﴿باب بيع الأصول والثمار﴾

إذا باع أرضا وفيها بناء أو غراس نظرت فإن قال بعثك هذه الأرض بحقوقها دخل فيها البناء والغراس لأنه من حقوقها وإن لم
يشل بحقوقها فقد قال في البيع يدخل وقال في الرهن لا يدخل واختلفا أمهاتنا فيه على ثلاث طرق فمنهم من قال لا يدخل في
الجميع لأن الأرض ليست بمباركة عن الغراس والبناء وتأول قوله في البيع عليه إذا قال بحقوقها ومنهم من نقل جوابه في
الرهن إلى البيع وجوابه في البيع إلى الرهن وجعلهما على قولين أحدهما لا يدخل في الجميع لأن الأرض اسم للعرض دون ما فيها
من الغراس والبناء والثاني يدخل لأنه متصل بها فدخل في العقد عليها كسائر أجزاء الأرض ومنهم من قال في البيع يدخل
وفي الرهن لا يدخل لأن البيع عقد قوي يزيل الملك فدخل فيه الغراس والبناء والرهن عقد ضعيف لا يزيل الملك فلم يدخل
فيه الغراس والبناء فإن قال بعثك هذه القرية بحقوقها لم تدخل فيها المزارع لأن القرية اسم للابنية دون المزارع وإن قال
بعثك هذه الدار دخل فيها ما اتصل بها من الرفوف المسطرة والجواني والأجابين المدفونة فيها للارتفاع بها وإن كان فيها
رحا مبنية دخل الحجر السفلي في بيعها لأنه متصل بها وفي القوقاي وجهان أحدهما أنه يدخل وهو الصحيح لأنه ينصب
هكذا فدخل فيه كالباب والثاني لا يدخل لأنه منفصل عن المبيع ويدخل القلي المسمر في الباب وفي المفتاح وجهان أحدهما
يدخل فيه لأنه من مصلحته فلا ينفرد عنه والثاني لا يدخل لأنه منفصل فلم يدخل فيه كاللؤلؤ والبكرة وإن كان في الدار
شجرة فعلى الطرق الثلاثة التي ذكرناها في الأرض وأما الماء الذي في البئر فأختلف أمهاتنا فيه فقال أبو اسحق الماء غير
مملوك لأنه لو كان لصاحب الدار لمساواة للسائر شره لأنه أنلاف عين فلا يستحق بالإجارة كشمرة
النخل ولو يجب أن لا يجوز للشري رد الدار بالقيب بعد شربه كما لا يجوز رد النخل بعد أكل ثمره فعلى هذا لا يدخل في بيع
الدار غير أن المشتري أحق به لثبوت يده على الدار وقال أبو علي بن أبي هريرة هو مملوك لملك الدار وهو المنصوص في القديم
وفي كتاب حرمة لأنه من ثمار الأرض فكان لملك الأرض كالحشيش فإذا باع الدار فإن الماء الظاهر للبائع لا يدخل في بيع الدار
من غير شرط وما يظهر بعد العقد فهو للمشتري فعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الظاهر من الماء للمشتري لأنه إذا لم يشترط
اختلط ماء البائع بماء المشتري فينسخ البيع وإن كان في الأرض معدن باطن كمدن الذهب والفضة دخل في البيع لأنه من
أجزاء الأرض وإن كان معدنا ظاهرا كالنقط والقار فهو كاللؤلؤ مملوك في قول أبي علي بن أبي هريرة وغير مملوك في قول أبي
اسحق والحكم في دخوله في البيع على ما بيناه في الماء وإن باع أرضا وفيها ركاز أو عجارة مدفونة لم تدخل في البيع لأنها ليست
من أجزاء الأرض ولا هي متصلة بها فلم تدخل في بيعها

﴿فصل﴾ وإن باع نخلا وعليها طلع غير مؤبر دخل في بيع النخل وإن كان مؤبرا لم يدخل لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن
الذي يبيع قال من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع فجعلها للبائع بشرط أن تكون مؤبرة فدل على أنها

﴿باب بيع الأصول والثمار﴾

(قوله: الجواني والأجابين) الجواني جمع جانية وهي كالخوض قال الأعشى

كجانية الشيخ العراقي تفهيم

يقال حيث الماء في الخوض إذا جمعه قال الله تعالى وجقان كالجواب والأجابين جمع أجابته وهي التي تغسل فيها الثياب مثل المكن
(قوله: السفلي والقوقاي) نسبة إلى سفلى وفوق زيدت فيه الألف والنون كما زادوها في أحراني وأشعراني وربياني
(قوله: النفط والقار) النفط دهن كزهر الرائحة بفتح النون وكسر هاء الكسرة أفصح والقار أسود لزج يتخذ للسفن يقال
قار وفير (قوله: بعد أن تؤبر) تأبير النخل تلقيعه. يقال نخلة مؤبرة ومأبورة والاسم منه الأبار على وزن الأثار

إذا لم تكن موزعة فهي للبائع ولأن ثمرة النخل كاللبن لأنه نماء كامل ثم الحبل الكامل ينفع الأصل في البيع والحبل الظاهر لا يبيع فكذلك الثمرة قال الشافعي رحمه الله وما شق في معنى ما أبر لأنه نماء ظاهر فهو كاللبن وان باع مالا وعليه طلع لم يشق فيه وجهان أحدهما أنه لا يدخل في بيع الأصل لأن جميع الطلع مقصوداً كقول وهو ظاهر فلم يبيع الأصل كاللبن والثاني أنه يدخل في بيع الأصل وهو الصحيح لأنه طلع لم يشق فدخل في بيع الأصل كطلع الأنانث ومقاله الأول لا يصح لأن المقصود مافيه وهو الكس الذي تلتحق به الأنانث وهو غير ظاهر فدخل في بيع الأصل كطلع الأنانث

فصل وان باع حائطاً أبر بعضه دون بعض جعل الجميع كاللبن فيكون الجميع للبائع لأننا قلنا إن ما أبر للبائع وما لم يبر للمشتري أدى إلى سوء المشاركة واختلاف الأيدي فجعل ما لم يبر تبعاً للوئير لأن البائع يبيع الظاهر ولم يجعل ما أبر تابعاً لما لم يبر لأن الظاهر لا يتبع الباطن ولهذا جعلنا أساس الدار تابعاً لظاهرها في نصيب البيع ولم نجعل ظاهرها تابعاً لباطن في إفساد البيع وقال أبو علي بن خيران إن كان نوعاً واحداً جعل غير اللوئير تابعاً للوئير وإن كان نوعين لم يجعل ما لم يبر من أحد النوعين تابعاً للوئير من نوع آخر لأن النوع الواحد يتقارب ظهوره والنوعان يختلف ظهورهما والمذهب الأول لما ذكرناه من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وذلك يوجد في النوعين كما يوجد في النوع الواحد وأما إذا كان له حائطان فأبر أحدهما دون الآخر وباعهما فإن اللوئير للبائع وما لم يبر للمشتري ولا يبيع أحدهما الآخر لأن الفراد كل واحد منهما بثمرة حائط لا يورث إلى سوء المشاركة واختلاف الأيدي فاعتبر كل واحد منهما بنفسه وإن كان له حائط أطلع بعضه دون بعض فأبر المطلع ثم باع الحائط ثم أطلع الباقي ففيه وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة ما أطلع في ملك المشتري لا يبيع اللوئير بل يكون للمشتري لأنه حدث في ملكه فلا يصير للبائع والثاني أنه يبيع اللوئير فيكون للبائع لأنه من ثمرة عامه فجعل تابعاً له كالمطلع الظاهر في حال العقد فإن أبر بعض الحائط دون بعض ثم أفرد الذي لم يبر بالبيع ففي طعنه وجهان أحدهما أنه للبائع لأنه لم يملكه في الحكم كاللوئير بدليل أنموذج البيع كان للبائع فصار كاللوازم ففرد بعض اللوئير بالبيع والثاني أنه للمشتري لأنه إنما جعل كاللوئير إذا بيع معه فيصير تابعاً له فأما إذا أفرد فليس تابعاً للوئير فبيع أصله

فصل قال الشافعي رحمه الله والكسرف إذا بيع أصله كالنخل وأراد به كسرف الحجاز فإنه شجر يحمل في كل سنة ويخرج ثمرة في كل عام وتشقق عنه كالنخل فإن باع وقد تشقق جزوه فهو للبائع وإن لم يشقق فهو للمشتري وإن تشقق بعضه دون بعض جعل الجميع للبائع كالنخل وأما ما لا يحمل السنة وهو فطن العراق وخراسان فهو كالزروع ويحیی حکمه ان شاء الله تعالى

فصل وان باع شجرة غير النخل والكسرف لم يخل إما أن يقصد منه الورد أو اللوز أو الثمرة فإن كان يقصد منه الورد فإن كان ورده يخرج في كل عام ثم يفتح منه كالورد فهو كالنخل فإن كان في الكمام تبع الأصل في البيع كالطلع الذي لم يبر وإن كان خارجاً من الكمام لم يبيع الأصل كالطلع اللوئير وإن كان لا يكامله كالبايسين كان ما ظهر منه للبائع وما لم يظهر للمشتري وإن كان مما يقصد منه اللوز كالنوت ففيه وجهان أحدهما أنه إن لم يفتح فهو للمشتري وإن فتح فهو للبائع لأن اللوز من هذا كالنوت من سائر الأشجار والثاني أنه للمشتري تفتح أو لم يفتح لأنه بمنزلة الأغصان من سائر الأشجار وليس كالنوت لأن ثمرة النوت ما يؤكل منه وإن كان مما يقصد منه الثمرة فهو على أربعة أضرب أحدها ما يخرج ثمرة ظاهرة من غير كمام

يقال تأبر الفسيل إذا قبل الأبار قال الرازي

تأبر يا خيرة الفسيل * إذا ضل أهل النخل بالفحول

يقول تلفح من غير تأبر. والفحول ذكر النخل والجمع لفاحيل وهو ما كان من ذكره فلا فائده وقد يقال فيه غل وغول (قوله الكس الذي تفتح بالأنانث) هو ما ينقض منه مثل الذريرة. وأصل الكسبش صوت الحية من جلد هالام فيهما وكس الفحل إذا بدأ في الهدر (قوله الكسرف) هو الفطن قد ذكر. كالنوت بتدوين معجمتين من فوق شجر معروف بعلمه دود القز وله حل أحمر طيب يؤكل. قال الجوهري ولا يقال النوت بل النلة

العقد لانه ليس أحدهما بأولى من الآخر في الاضرار فوجب أن يفسخ وقال أبو علي بن أبي هريرة يجوز الممتنع منهما لانه حين دخل في العقد رضى بدخول الضرر عليه لانه يعلم أنه لابد من السقي ويجب أجرة السقي على من يسقي لان منفعة محصوله

فصل ولا يجوز بيع الثمار والزرع قبل بدو صلاح من غير شرط القطع للروى ابن عمر رضى الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدأ صلاحها وروى ابن عمر رضى الله عنه أيضاً أن النبي ﷺ نهى عن بيع نمرة النخل حتى ترزى والسبل والزرع حتى يبيض وبأمن العاهة ولأن المبيع إنما يتقل على حسب العادة لهذا لو اشترى بالليل متاعاً لم يكلف نقله حتى يصبح والعادة في الثمار تركها إلى أو أن الجداد فإذا باعها قبل بدو صلاح لم يأمن أن يصيبها عاهة فتتلف وذلك غرر من غير حاجة فلم يجز وإن باعها بشرط القطع جاز لانه يأخذه قبل أن يتلف فبأمن الغرر وإن باع الثمرة مع الأصل والزرع مع الأرض قبل بدو صلاح جاز لأن حكم الغرر يسقط مع الأصل كالغرر في الحل يسقط حكمه إذا بيع مع الأصل وإن باع الثمرة مع تلك الأصل أو الزرع مع تلك الأرض ففيه وجهان أحدهما يصح لانه يحصل لملك الأصل لجاز كالمالك البايع مع الثمار مع الشجر والأرض والثاني لا يصح لانه أقرده بالبيع قبل بدو صلاح من غير شرط القطع فأشبهه إذا باعها من غير ملك الأصل وإن بدأ صلاحها جاز بيعها بشرط القطع حديث ابن عمر رضى الله عنه ولانه إذا جاز بيعه بشرط القطع قبل بدو صلاح فلا أن يجوز بعد بدو صلاح أولى ويجوز بيعها مطلقاً للخبر ولانه آمن من العاهة فجاز بيعها مطلقاً كسائر الأموال ويجوز بيعها بشرط التيقية إلى الجداد للخبر ولأن إطلاق البيع يقتضى التيقية إلى أو أن الجداد فإذا اشترط التيقية فقد شرط ما يقتضيه الإطلاق فجاز

فصل وبدو صلاح في الثمار أن يطيب أكلها فإن كان رطباً بأن يحمر أو يصفر وإن كان غنياً أسوداً بأن يعمود وإن كان أبيض بأن يرق ويحلو وإن كان زرعاً بأن يشتد وإن كان بطيخاً بأن يبدو فيه النضج وإن كان قثاءً بأن يكبر بحيث يؤخذ ويؤكل والدليل عليه ما روى أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع العنب حتى يسود وعن بيع النمرة حتى ترزى وروى جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى نطعم فإن وجد بدو صلاح في بعض الجنس من حائط جاز بيع ذلك الجنس كله في ذلك الحائط لا بالوفاء لا يجوز إلا فيما بدأ صلاحه فيه أدى إلى المشتقة والضرر بسوء المشاركة ولا يجوز أن يبيع مالم يبدو فيه صلاح من جنس آخر ولا مالم يبدو فيه صلاح من ذلك الجنس من حائط آخر لأن المنع من ذلك لا يؤدي إلى الضرر بسوء المشاركة فإن بدأ صلاح في بعض الجنس في حائط فباع منه مالم يبدو فيه صلاح مفرداً من غير شرط القطع ففيه وجهان أحدهما يجوز لانه جعلناه في حكم مابدا فيه صلاح فيه الجواز أفراده بالبيع والثاني لا يجوز لانه إنما جعل في حكم مابدا فيه صلاح يباع مابدا فيه صلاح وما أجيز بيعه تبعاً لغيره لم يجز أفراده بالبيع كالحل

فصل إذا ابتاع زرعاً أو ثمرة بعد بدو صلاح لم يكلف قطعه قبل أو أن الحصاد والجداد لأن العادة فيها تركها إلى الحصاد والجداد فلم يكلف نقله قبله كما نقول فيمن اشترى متاعاً بالليل أنه لا يكلف نقله إلا بالنيار فإن احتاجت الثمرة أو الزرع إلى السقي لزم البايع ذلك لانه يجب عليه تسليمها في حال الجداد والحصاد وذلك لا يحصل إلا بالسقي فلهذا

فصل وإذا اشترى نمرة على الشجر فلم يأخذ حتى حدث ثمرة أخرى واختلطت ولم تتميز أو اشترى حنطة فلم يقبض حتى

(قوله حتى ترزى) أى تحمر وتصفر يقال زهى زهو وأزهى زهى. ويسمى الحائط الذى هو البستان لانه محوط عليه بالحيطان وهى الجدران ومنه اشتقت الحياطة التى هى الحفظ. وقد حوط كرمه نحو بطن أى بنى حوله (قوله العاهة) يعنى الآفة التى ير بها تصيب الزرع وتفسده يقال أعاد القوم وأعوهوا إذا أصاب غارهم أو ما شبههم العاهة (قوله بأن ينمو) له تأويلان: أحدهما حتى تتورق فيه الخلاوة مأخوذ من الماء الذى أصله ماء. والثانى معنى يبدو فيه الصفرة من موهت الفضة إذا صغرت بالذهب (قوله الجداد والحصاد) بضم الجيم وكسرهما والجداد قطع الثمرة والحصاد فى الزرع يقال قد أجد النخل أى حاله أن يجنوه هذا زمان الجداد وجد الشئ إذا قطعه وكذا الجداد فى الرطبة هو قطعها أيضاً

اثالث عليها حنطة أخرى فقيه قولان أحدهما ينفسخ البيع وهو الصحيح لانه تعتبر التسليم المستحق بالعقد فان البائع لا يلزمه تسليم ما اختلط بمن ماله فان رضى البائع بتسليم ماله لم يلزم المشتري قبوله واذا اعتبر تسليم المعقود عليه بطل العقد كما لو تلف المبيع والثاني لا ينفسخ لان البيع باق وانما انضاف اليه زيادة فصار كالمو باع عبدا ففسن أو شجرة فكبرت فان قلنا لا ينفسخ قلنا للبائع ان سمحت بحقك أقر العقد وان لم تسمح فسخ العقد وان اشترى شجرة عليها حل للبائع فلم يأخذه حتى حدث حل للمشتري واختلط ولم تتميز فقيه طريقان قال أبو علي بن خيران وأبو علي الطبري لا ينفسخ العقد قولاً واحداً بل يقال ان سمح أحد كابتزك حقه من الثمرة أقر العقد لان المبيع هو الشجر ولم يختلط الشجر بغيره وانما اختلط ما عليها من الثمرة والثمره غير مبيعة فلم ينفسخ البيع كالمو اشترى داراً وفيها طعام للبائع وطعام للمشتري فاختلط أحد الطعامين بالآخر فان البيع لا ينفسخ في الدار وقال المازني وأكثراً محاجنا انها على قولين كالمسئلة قبلها لان المقصود بالشجر هو الثمرة فكان اختلاطها كاختلاط المبيع وان اشترى رطبة بشرط القطع فلم يقطع حتى زادت وطالت فقيه طريقان أحدهما انه لا يبطل البيع قولاً واحداً بل يقال للبائع ان سمحت بحقك أقر العقد وان لم تسمح فسخ العقد لانه لم يختلط المبيع بغيره وانما زاد المبيع في نفسه فصار كالمو اشترى عبداً صغيراً فكبر أو هزلاً فقسمن والثاني وهو الصحيح انه على قولين أحدهما لا ينفسخ البيع والثاني ينفسخ ويختلف السمن والكبر في العبد فان تلك الزيادة لاحكم لها ولهذا يجبر البائع على تسليم العبد مع السمن والكبر وهذه الزيادة حكم ولهذا لا يجبر البائع على تسليمها قبل غلى الفرق بينهما

فصل وان كان له شجرة تحمل حلين فباع أحد الحلين بعددو السلاح وهو يعلم انه يحدث الحل الآخر ويختلط به ولا يتميز فالبيع باطل وقال الربيع فيه قول آخر ان البيع يصح ولعله أخذه من أحد القولين فيمن باع جزء من الرطبة فلم يأخذ حتى حدث شيء آخر ان البيع يصح في أحد القولين والصحيح هو الاول لانه باع ما لا يقدر على تسليمه لان العادة فيها الترك فاذا ترك اختلط به غيره فتعتبر التسليم بخلاف الرطبة فانه باعها بشرط القطع فلا تعتبر التسليم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اذا اشترى تافقاً وشاذاً أو برة مصرة ولم يعلم بانها مصرة ثم علم انها مصرة فهو بالخيار بين أن يملكه وبين أن يرد للمروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا تصروا الا بل والقنم لا يبيع من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ثلاثاً ان رضى بها أمسكها وان سخطها ردها وصاعاً من تمر وروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال من ابتاع حفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها لم يرد معها مثل أو مثلي لينها فحاج واختلف أصحابنا في وقت الرد فمنهم من قال يتقدر الخيار بثلاثة أيام فان علم بالتصرية فيما دون الثلاث كان له الخيار في بقية الثلاث للسنة ومنهم من قال اذا علم بالتصرية نبت له الخيار على الفور فان لم يرد سقط خياره لانه خيار ثبت لذات فمكان على الفور كخيار الرد بالعيب

(قوله اثالث) أي انصب واثالث التراب اذا انصب واثالث عليه الناس انصبوا (قوله يحمل حلين) الحل يفتح الحاء ما كان على الشجر أو في البطن والحل بالكسر ما كان على الظهر مثل حمل البعير

من باب بيع المصرة والرد بالعيب

المصرة هي التي لا تحلب أياماً حتى يجتمع اللبن في ضرعها. وأصل التصر به الخبس والجمع يقال صر الماء في ظهره زماناً اذا حبسه وصري الرجل الماء في صلبه اذا امتنع من الجماع. قال الشاعر

رب غلام قد صرى في فقرة * ماء الشباب عتقوا منته

ويقال ماء صرى اذا اجتمع في محبس فتغير لطول المكث قال الشاعر

صرى آجن بزوى له المره وجهه * اذا ذاقه ظمآن في شهر ناجر

والآجن المتغير. وناجر شهر الحر وفسرها الشافعي انها التي تصر اخلافها ولا تحلب أياماً. فن جعله من الصر قال هات المصرة في الأصل مصرة فاجتمعت ثلاث راآت فأبدلت احداهن يا = كما قالوا في اقلنت فتثبت من

فصل في إختار رد المصراة رد بدل اللين الذي أخذ وما خلت الرواية فيه فروى أبو هريرة صاعا من تمر وروى ابن عمر مثل أو مثلي لبنها فحما واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس بن سريج يرد في كل بلد من غالب قوته وسجل حديث أبي هريرة على من قوت بلده التمر وحديث ابن عمر على من قوت بلده القمح كما قال في زكاة القطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير وأراد التمر لمن قوته التمر والشعير لمن قوته الشعير وقال أبو اسحق الواجب صاع من التمر لحديث أبي هريرة وتأول حديث ابن عمر عليه إذا كان مثل لبنها من القمح أكثر فيعمن صاع من التمر فتطوع به وإن كان قيمة الصاع بقيمة الشاة أو أكثر ففيه وجهان قال أبو اسحق يجب عليه قيمة صاع بالحجاز لأنوا وجبنا صاعا بقيمة الشاة حصل للبائع الشاة وبذلها فوجب قيمة الصاع بالحجاز لأنه هو الأصل ومن أصحابنا من قال يلزمه الصاع وإن كان بقيمة الشاة أو أكثر ولا يؤدي إلى الجمع بين الشاة وبذلها لأن الصاع ليس ببذل عن الشاة وإنما هو بدل عن اللين فيتركوا غصب عبدا فأنه يرد العبد مع قيمته ولا يكون ذلك جعاً بين العبد وقيمه لأن القيمة بدل عن العضو المثلث وإن كان ما جلب من اللين باقيا فالرد فيه وجهان قال أبو اسحق لا يجبر البائع على أخذه لأنه صار بالحلب ناقصاً لأنه يسرع إليه التغير فلا يجبر على أخذه ومن أصحابنا من قال يجبر لأن نقصانه حصل لعني يستعمل به العيب فلم يمنع الرد لأنه لو لم يجز رده لنقصانه بالحلب لم يجز أفراد الشاة بالرد لأنه أفراد بعض المعقود عليه بالرد قلنا جاز ذلك ههنا وإن لم يجز في سائر المواضع جاز رد اللين ههنا مع نقصانه بالحلب وإن لم يجز في سائر المواضع **فصل** وإن اشترى جارية مصراة ففيه أربعة أوجه أحدها أنه يردّها ويردها صاعاً لأنه يقصد لبنها فثبت بالتدليس له فيه الخيار والصاع كالشاة والثاني أنه يردّها لأن لبنها يقصد له ربة الوالد ولم يسلم له ذلك فثبت له الرد ولا يرد بده لأنه لا يباع ولا يقصد بالعوض والثالث لا يردّها لأن الجارية لا يقصد في العادة إلا عيبتها دون لبنها والرابع لا يردّها ويرجع بالأرض لأنه لا يمكن ردها مع عوض اللين لأنه ليس للبنها عوض مقصود ولا يمكن ردها من غير عوض لأنه يؤدي إلى إسقاط حق البائع من لبنها من غير بدل ولا يمكن إجبار المشتري على إمساكها بالتمن المسمى لأنه لم يبدل الثمن إلا ليسام لها وليس به من اللين فوجب أن يرجع على البائع بالأرض كقولنا وجدنا البيع عيباً وحديثه عنده عيب

فصل وإن اشترى أنا مصراة فإن قلنا يقول الاصطخري أن لبنها ظاهر ردها ويردها بدل اللين ككاشاة وإن قلنا بالمعوض أنه نجس ففيه وجهان أحدهما أنه يردّها ولا يرد بدل اللين لأنه لا قيمة له فلا يقابل به بدل والثاني بمسكها وبأخذ الأرض لأنه لا يمكن ردها مع البذل لأنه لا يبدل له ولا يردّها من غير بدل لما فيه من إسقاط حق البائع من لبنها ولا إمساكها بالتمن لأنه لم يبدل الثمن إلا التسليم له إلا أن مع اللين ولم تسلم فوجب أن تمسك وبأخذ الأرض

فصل إذا ابتاع شاة بشرط أن تحلب كل يوم خمسة أرطال ففيه وجهان بناء على القولين فيمن يباع شاة بشرط حلبها أحدها لا يصح لأنه شرط مجهول فلم يصح والثاني أنه يصح لأنه يعلم بالعادة فصح شرطه فعلى هذا إذا لم تحلب المشروط فهو بالخيار بين الإمساك والرد

فصل إذا ابتاع جارية قد جعد شعرها ثم بان أنها سبعة [الشعر] أو سود شعرها ثم بان بياض شعرها أو حمر وجهها ثم بان صفرة وجهها ثبت له الرد لأنه تدليس بما يختلف به الثمن فثبت به الخيار كالتصريح وإن سبط شعرها ثم بان أنها جعدة ففيه وجهان أحدهما لا خيار له لأن الجعدة أكمل وأكثر ثمناً والثاني أنه ثبت له الخيار لأنه قد تكون السبعة أحب إليه وأحسن عنده وهذا لا يصح لأنه لا اعتبار بمواثم الاعتبار بما يزيد في الثمن والجعدة أكثر ثمناً من السبعة وإن ابتاع صبرة ثم بان أنها كانت على صخرة أو بان أن باطنها دون ظاهرها في الجودة ثبت له الرد لأنه ذكرناه من العلة في المسئلة قبلها

فصل ومن ملك عينا وعلم بها عيباً لم يجز أن يبيعها حتى يبين عيبها لما روى عقبة بن عامر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المسلم أخو المسلم فلا يحل لمسلم باع من أخيه يبيعاً يعلم فيه عيباً إلا يبينه فإن علم غير المالك بالعيب لم يره أن يبين ذلك لمن يشتره لما روى أبو سبيع قال اشترى بت ناقة من دار وائلة بن الأسقع فلما خرجت بها أدركنا عقبة بن عامر

الفلن فلما تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلت ألقا. والمخلة مثل المصراة من حفل القوم واحتفلوا إذا اجتمعوا (قوله سبعة الشعر) أي مسترسل غير جعد يقال شعر سبط بالكسر وسبط بالسكون. والتدليس في البيع هو كتمان عيب السلعة

فقال هل بينك ما فيها قلت وما فيها انها السحينة ظاهرة الصحة فقال أردت بها سقرا أم أردت بها الخا قلت أردت عليها الخبي قال ان يخفيها نقيا قال صاحبها اصلحك انت ما تريد الى هذا فقد علي قال اني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل لاحد بيع شيئا الا بين ما فيه ولا يحل لمن يعلم ذلك الا بينه فان باع ولم بين العيب صح البيع لان النبي صلى الله عليه وسلم صحح البيع في المصراة مع التدليس بالتصرية

فصل في ان لم يعلم بالعيب واشتراه ثم علم بالعيب فهو بالخيار بين ان يسكه وبين ان يرد لا نه بذل الثمن ليسلم له مبيع سليم ولم يسلم له ذلك فثبت له الرجوع بالثمن كما قلنا في المصراة فان ابتاع شيئا ولا عيب به ثم حدث به عيب في ملكه نظرت فان كان حدث قبل القبض ثبت له الرد لان المبيع مضمون على البائع فثبت له الرد ما عدا ما في العيب كما قبل العقد وان حدث العيب بعد القبض نظرت فان لم يستند الى سبب قبل القبض لم يثبت له الرد لا نه دخل المبيع في ضمانه فلم يرد بالعيب الحادث وان استند الى ما قبل القبض بان كان عبدا فسرقي أو قطع يده قبل القبض قطعت يده بعد القبض ففيه وجهان أحدهما أنه يرد وهو قول أبي اسحق لانه قطع بسبب كان قبل القبض فصار كالمقطع قبل القبض والثاني أنه لا يرد وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لان القطع وجد في يد المشتري فلم يرد كما لم يستند الى سبب قبله

فصل اذا وجد المشتري بالمبيع عيب لم يعلم به امانا ان يكون المبيع باقيا على جهته أو زاد أو نقص فان كان باقيا على جهته وأراد الرد لم يؤخره فان أخره من غير عذر سقط الخيار لا تخيار ثبت بالسرعة لدفع الضرر عن المال فكان على الفور كخيار الشفعة فان كان المبيع دابة فساقتها ليردها فركبها في الطريق أو علقها أو سقاها لم يسقط حقهم من الرد لانه لم يرض بالعيب ولم يوجد منه أكثر من الركوب والعنف والسقي وذلك سقاه الى أن يرد فلم يمنع الرد وله أن يرد بغير رضى البائع ومن غير حضوره لا تعرض عقد جعل اليه فلا يعتبر فيه رضى صاحبه ولا حضوره كالطلاق فان اشترى ثوبا بجمارية فوجد بالتوب عيبا فوطئ الجارية ففيه وجهان أحدهما أنه يفسخ البيع كأي يفسخ البيع في مدة خيار الشرط بالوطئ والثاني لا يفسخ لان الملك قد استقر للمشتري فلا يجوز فسخه الا بالقول فان زال العيب قبل الرد ففيه وجهان بناء على القولين في الامة اذا اعتفت تحت عيب ثم اعتق العبد قبل أن تختار الامة الفسخ أحدهما يسقط الخيار لأن الخيار ثبت لدفع الضرر وقسما زال الضرر والثاني لا يسقط لان الخيار ثبت بوجود العيب فلا يسقط من غير رضا وان قال البائع أنا أزيل العيب مثل أن يبيع أرضا فيها حجارة تدفونه يضر تركها بالأرض فقال البائع أنا أقطع ذلك في مدة لا أجرة قلنا لم يسقط حق المشتري من الرد لان ضرر العيب يزول من غير اضرار وان قال البائع امسك المبيع وأنا أعطيك أرض العيب لم يجز المشتري على قبوله لانه لم يرض الا بجميع سليم بجميع الثمن فلم يجز على امساك عيب ببعض الثمن وان قال المشتري أعطني الأرض لا امسك المبيع لم يجز البائع على دفع الأرض لانه لم يبدل المبيع الا بجميع الثمن فلم يجز على تسليمه ببعض الثمن فان تراضيا على دفع الأرض لا سقط الخيار ففيه وجهان أحدهما يجوز وهو قول أبي العباس لان خيار الرد يجوز أن يسقط الى المال وهو اذا حدث عند المشتري عيب فجاء اسقاطه الى المال بالتراضي كالخيار في القصاص والثاني لا يجوز وهو المنهوب لانه خيار فسخ فلم يجز اسقاطه بمثل كخيار الشرط وخيار الشفعة فان تراضيا على ذلك وقلنا انه لا يجوز قبل يسقط خياره في وجه وجهان أحدهما أنه يستقط لا تعرضي بامساك العين مع العيب والثاني لا يسقط وهو المنهوب لا تعرضي باسقاط الخيار بموض ولم يسلم له العوض فبق الخيار وان أراد أن يرد بعضه لم يجز لأن على البائع ضررا في تبعض الصفقة عليه فلم يجز من غير رضاه وان اشترى عشرين فوجد باحدهما عيبا فهل له أن يفرده بالرد فيه قولان أحدهما لا يجوز لانه تبعض صفقة على البائع فلم يجز من غير رضاه والثاني يجوز لان العيب اختص بأحدهما فجاء أن يفرده بالرد وان ابتاع اثنين عبدا فأراد أحدهما أن يسكه حصته وأراد الآخر أن يرد حصته جاز لان البائع فرق الملك في الايجاب لما فجاز أن يرد عليه أحدهما دون الآخر كما لو باع منهما في صفقةين فان مات من له الخيار انتقل الى وارثه

عن المشتري. والدالة كالتجارة يقال فلان لا يدالك أي لا يخادعك بأخوذ من الدلسة وهي الظلمة قال الهروي هو أخفاء العيب (قوله ان يخفيها نقيا) بالتحريك ثقب البعير اذا رقت أخفافه وأثقب الرجل اذا ثقب بعيره وثقب الخف المليوس اذا تخرق (قوله باقيا على جهته) أي حالته وليس من الجهة التي هي المصكان (قوله الأرض) الأرض البديل

لأنه حق لازم يختص بالمبيع فاستقل بالموت الى الوارث كحجر المبيع الى أن يحضر الثمن فان كان له وارثان فاختار أحدهما أن يرد نصيبه دون الآخر لم يجز لانه تبعض صفقة في الرد فلم يجز من غير رضا البائع كما لو أراد المشتري أن يرد بعض المبيع

(فصل) وان وجد العيب وقدر زاد المبيع نظرت فان كانت الزيادة لاتتميز كالسمن واختار الرد مع الزيادة لأنها لاتنفرد عن الأصل في الملك فلا يجوز أن ترد دونها وان كانت زيادة منفصلة كما كسب العبد فله أن يرد ويملك الكسب لارثاثة عاتية رضى الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم به ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم ورد عليه فقال الرجل يا رسول الله فقد استقل غلامي فقال رسول الله ﷺ الخراج بالضمان وان كان المبيع مهملة فحملت عنده وولدت أو شجرة فأنثرت عنده رد الأصل وأمسك الولد والثمرة لانه تمام متفصل حدث في ملكه فجاز أن يملكه ويرد الأصل كغلة العبد وان كان المبيع جارية فحملت عنده وولدت ثم علم بالعيب ردها وأمسك الولد لانه كرقاء ومن أعتقنا من قال لا يرد الأثم بل يرجع بالارث لأن التفريق بين الأم والولد فيادون سبع سنين لا يجوز وهذا لا يصح لان التفريق بينهما يجوز عند الضرورة ولهذا قال الشافعي رحمه الله في الجارية الموهوبة انها بائع دون الولد فان اشتراها وهي حامل فولدت عنده فان قلنا ان الحمل له حكم رد المبيع وان قلنا لاحكم للحمل رد الأم دون الولد وان كان المبيع جارية فبها فوطئها ثم علم بالعيب فله أن يردّها لانه انتفاع لا يتضمن نفعا فلم يمنع الرد كالاستخدام وان وجد العيب وقد نقص المبيع نظرت فان كان النقص بمعنى لا يقف استعمال العيب على جنسه كوطء البكر وقطع الثوب وتر وبيع الأمة لم يجز له الرد بالعيب لانه أخذه من البائع وبه عيب فلا يجوز رده وبه عيبان من غير رضاه وينقل حقه الى الارث لانه فات جزء من المبيع ونعذر الفسخ بالرد فوجب أن يرجع الى بدل الجزء الفات وهو الارث فان قال البائع أنا أخذ المبيع مع العيب الحادث لم يلزمه دفع الارث لانه لم يكن له غير الرد وانما امتنع من الرد للعيب الحادث في يده فاذا رضى به صار كأنه لم يحدث عنده عيب فلم يكن له غير الرد وان قال المشتري أردته وأعطى معارض العيب الحادث عندي لم يلزم البائع قبوله كما اذا حدث العيب به عند البائع فقال خذوه وأنا أعطيك معه أرض العيب لم يلزم المشتري قبوله

(فصل) واذا أراد الرجوع بالارث قوم المبيع بالعيب فيقال قيمته مائة ثم يقوم مع العيب فيقال قيمته تسعون فيعلم انه قد نقص العشر من بدله فيرجع على البائع بعشر الثمن ولا يرجع بما نقص من قيمته لأن الارث بدل عن الجزء الثالث ولو فات المبيع كله رجع على البائع بجميع الثمن فاذا فات قدر العشر من رجع بعشر الثمن كالجزء عاشر ضمن جميعه بالدية ضمن الجزء منه بجزء من الدية ولا نقولنا انه يرجع بما نقص من قيمته أدى الى أن يجتمع الثمن والثمن للمشتري فانه قد يشتري ما يساوي مائة بعشرة فاذا رجع بالعشرة رجع جميع الثمن اليه فيجتمع له الثمن والثمن وهذا لا يجوز وان اختلفت قيمة المبيع من حال العقد الى حال القبض قوم بأقل القيمتين لانه ان كانت قيمته وقت العقد أكثر ثم نقص كان ما نقص في يده مضمونا عليه وما كان نقصا نه من ضمانه فلا يجوز أن يقوم على البائع وان كانت قيمته وقت العقد أقل ثم زادت في يده فاتها زيادة حدثت في ملك المشتري لاحق للبائع فيها فلا يجوز زادها على الثمن فان كان المبيع اناء من فضة وزنه ألف وقيمتها ألفان فكسره ثم علم به عيبا لم يجز له الرجوع بأرض العيب لان ذلك رجوع بجزء من الثمن فيصير الالف بدون الالف وذلك لا يجوز فيفسخ البيع ويسفر جمع الثمن ثم يفرم أرض الكسر وحكي أبو القاسم الداركي وجها آخر انه يرجع بالارث لان ما ظهر من الفضل في الرجوع بالارث لا اعتبار به والدليل عليه انه يجوز الرجوع بالارث في غير هذا ولا يقال ان هذا لا يجوز لانه يصير الثمن مجهولا

(فصل) وان وجد العيب وقد نقص المبيع بمعنى يقف استعمال العيب على جنسه بأن كان جوزا أو بيضا أو غير ذلك مما

وأصله دية الجراحة وما يجب فيها قال القتيبي وابن الانباري سمي ارشا لأن المتاع اذا وقف على العيب وقع بينه وبين البائع ارش أي خصومة يقال أرشيت بين القوم اذا ألقيت بينهم الشر وأغريت بعضهم ببعض (قوله قد استقل غلامي) اذا أخذ كسبه بمنزلة غلة الارض وهو الخراج أيضا ومعه الخراج بالضمان أي انه يستحق الكسب

لا يوقف على عيبه الا بكسره فينظر فيه فان كسره فوجده لاقيمة لباقي كالبيض المنذر والمان العفن فالبيع باطل لأن
ملاقيمة له لا يصح بيعه فيجب رد الثمن فان كان له قيمة كبيض النعامة والبطيخ الحامض وما دود بعض من الماء كقول نظرت
فان كسره فمرا لا يوقف على العيب بما دونه ففيه قولان أحدهما انه لا يرد وهو قول المزني لانه نقص حدث في يد
المشتري فتم رد كقطع الثوب والثاني لا يمنع الرد لانه معنى لا يوقف على العيب الا به فلم يمنع الرد كشر الثوب فان قلنا لا يرد
رجع يارش العيب على ما ذكرناه وان قلنا يرد فهل يلزمه أن يدفع معه ارش الكسرة فيه قولان أحدهما يلزمه كما يلزمه بدل
لبن الشاة المصراة والثاني لا يلزمه لأن الكسر الذي يتوصل به الى معرفة العيب مستحق له فلا يلزمه لأجله ارش فان قلنا يلزمه
الارش فوم معيبا محميا ومعيبا مكسورا ثم يرجع عليه بما بين القيسين لانه لم يرد انفسه المقضية فصارت كالقبوض بالسوم
والقبوض بالسوم مضمون بالقيمة فضمن قصاصه بما نقص من القيمة ويخالف الارش مع بقاء العقد لان المبيع مع بقاء العقد
مضمون بالثمن فضمن قصاصه بجزء من الثمن وان كسره فمرا يمكنه الوقوف على العيب بأقل منه ففيه طريقان أحدهما
لا يجوز الرد قول واحد لانه نقص حدث بمعنى لا يحتاج اليه لمعرفة العيب فتم رد كقطع الثوب . والثاني انه على القولين لانه
يشق التمييز بين الفمر الذي يحتاج اليه في معرفة العيب وبين ما زاد عليه فسوى بين القليل والكثير

(فصل) وان لم يعلم بالعيب حتى هلك المبيع أو اعتقه أو وقفه ثبت له ارش العيب لانه ليس من الرد فثبت له الرجوع بارش
العيب وان لم يعلم بالعيب حتى أبق العبد لم يطلب بالارش لانه لم يمس من الرد فان رجع رده بالعيب وان هلك أخذ عنه الارش
فان لم يعلم بالعيب حتى يأعله لم يجزله المطالبة بالارش قال أبو اسحق العلاء فيه انه استدرك الظلامة فغبن كما غبن فزال عنه ضرر
العيب وقال أكثر أصحابنا العلة فيه انه لم يمس من الرد لانه قد يرجع اليه فيرد عليه فان رد المشتري الثاني بالعيب على المشتري
الاول رده على البائع لانه أمكنه الرد ولم يستدرك الظلامة وان حدث عند الثاني عيب فرجع على الاول بالارش رجوع هو على
بائعه لانه ليس من الرد ولم يستدرك الظلامة وان تلف في يد الثاني وقلنا بتعليل أبي اسحق لم يرجع لانه استدرك الظلامة وان
قلنا بتعليل غيره رجع بالارش لانه قد أسس من الرد وان رجع المبيع اليه يبيع أو هبة أو ارت لم يرد على تعليل أبي اسحق لانه
استدرك الظلامة وعلى تعليل غيره رد لانه أمكنه الرد فان لم يعلم بالعيب حتى وهبه من غيره فان كان بعوض فهو كالبيع وقد
يناه وان وهبه بغير عوض لم يرجع بالارش لانه لم يمس من الرد فان رجع اليه يبيع أو هبة أو ارت فله الرد بلا خلاف لانه
أمكنه الرد ولم يستدرك الظلامة

(فصل) والعيب الذي يرد به المبيع ما يعمد الناس عيبا فان خفي منه شيء رجع فيه الى أهل الخبرة بذلك الجنس فان اشترى
عبدا فوجده أعرج أو أعرج أو أخرس أو مجنون أو أرم أو مريضا أو أخرق أو مقطوعا أو أقرع أو زانيا أو سارقا أو
أبقا ثبت له الرد لان هذه عاهات يقتضي مطلق العقد السلامة منها فلا يلزمه العقد مع وجودها وان وجد يبول في الفراش فان
كان صغيرا لم يرد لان بول الصغير معتاد فلا يعمد عيبا وان كان كبيرا رد لان ذلك عاهة ونقص وان وجده خصبا ثبت له الرد لان
العقد يقتضي سلامة الأعضاء وهذا ناقص وان وجده غير مختون فان كان صغيرا لم يثبت له الرد لانه لا بعد ذلك نقصا في الصغير
لانه لا يخاف عليه منه وان كان كبيرا ثبت له الرد لانه بعد نقصا لا يخاف عليه منه وان كانت جارية لم ترد صغيرة كانت أو
كبيرة لان خفافها سليم لا يخاف عليها منه وان اشترى جارية فوجدها مغيبة لم ترد لانه لا تنقص به العين ولا القيمة فلم يعد ذلك

بما التزمه من ضمان العين لو هلك (قوله كالبيض المنذر والمان العفن) مفرد البيضه فمدت وكذا عفن اذا فسد
وانن وعفن الخشب يلى من الماء (قوله كالقبوض بالسوم) هو المبيعة يقال ساومته سوما فاستام على وسأومنا. ومستك
بغير اسم حنة وانه لغالى السمة (قوله أقرع) الأقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة ذكره الجوهري. وقال في
فقه اللغة القلع ذهب الشعر عن البشرة والأقرع نقشر البشرة (قوله وان وجده خصبا) الخصي مسؤل الخصي. يقال خصبة
للواحدة وكذلك الخصبة بالكسر. والخصيان البيضان والخصيان الجلدان. والآن فيهما البيضان واذانيت قلت خصيان
لم تلحقه التاء وكذلك الالة اذا ثبتت قلت الالبان لم تلحقه التاء وهما نادران. وخصبت القمح خصاء بمدودا اذا سالت خصبته.
يقال برئت اليك من الخصاء. والواحد خصي والجمع خصيان وخصبة وموضع القطع مخصي

عيبا وان وجدها تبيا أو سئمت لم يثبت له الرد لان الثبوت والكبر ليس بنقص وانما هو عدم فضيلة فان وجد المالك مرئيا أو وثبا ثبت له الرد لانه لا يقر على دينه وان وجده كسيرا لم يثبت له الرد لان كسره لا ينقص من عينه ولا من ثمنه وان اشترى أمة فوجدها مزوجة أو عبدا فوجده مستأجرا ثبت له الرد لان اطلاق البيع يقتضي سلامة المنافع المشتري ولم يسلم له ذلك فثبت له الرد وان اشترى شيئا فثبت أنه غيب في ثمنه لم يثبت له الرد لان روى أن حبان بن منقذ كان يندفع في البيع فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا بيعت قتل لا خلافة ولك الخيار ثلاثا ولم يثبت له خيار الغيب ولان المبيع سليم ولم يوجده من جهة البائع ندليس وانما غرط المشتري في ترك الاستظهار فلم يجز له الرد

﴿ فصل ﴾ وان اشترى عبدا بشرط انه كاتب فهو جده غير كاتب أو على انه يحسن صنعة فوجده لا يحسن ثمنه الرد لانه أنقص مما شرط لخياره الرد وان اشتراه على انه غفل فوجده خصيا ثبت له الرد لان الخصي أنقص من الغفل في الخلقة والبطلان والقوة وان شرط انه خصي فوجده خلانا ثبت له الرد لان الغفل دون الخصي في الثمن والدخول الى الحرم وان اشتراه على انه مسلم فوجده كافرا ثبت له الرد لان الكافر دون المسلم في الدين وان اشتراه على انه كافر فوجده مسلما ثبت له الرد وقال المزني لا يثبت له الرد لان المسلم أفضل من الكافر وهذا لا يصح لأن المسلم أفضل في الدين الا ان الكافرا كثر غناؤه برغب فيه المسلم والكافر والمسلم لا يشترى الكافر وان اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا ثبت له الرد لان الثيب دون البكر وان اشتراه على انها ثيب فوجدها بكرا لم يثبت له الرد لان البكر أفضل من الثيب ومن أمهاتنا من قال يثبت له الرد لانه قد يكون ضعيفا لا يطبق وطه البكر فكانت الثيب أحب اليه والمذهب الأول لا نلاحظ اعتبارهما عندنا وانما الاعتبار بما يميز يد في الثمن والبكر أفضل من الثيب في الثمن وان باعه حيوانا على انه بغل فوجده حمارا أو على انه حمار فوجده بغلا فبوجبهان أحدهما ان البيع صحيح لأن العقد وقع على العيين والعين موجودة فصح البيع وثبت له الرد لانه لم يندفع على ما شرط والباقي ان البيع باطل لان العقد وقع على جنس فلا ينعقد في جنس آخر وان اشترى ثوبا أو أرضا على انه عشرة أترع فوجده تسعة فهو بالخيار بين أن يأخذه بجميع الثمن وبين أن يردده لأنه تدخل في العقد على أن تسلم له العشرة ولم تسلم له فثبت له الخيار كالأول وجده بالمبيع عيبا وان وجده أحد عشر ذراعا فبوجبهان أحدهما ان الثيب بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يسلمه بالثمن ويجوز المشتري على قبوله كما أجبرنا البائع اذا كان دون العشرة والثاني ان البيع باطل لانه لا يمكن اجبار البائع على تسليم ما زاد على عشرة والاجبار المشتري على الرضا بما دون الثوب والساحة من الأرض لانه لم يرض بالثبوت والتبويض فوجب أن يبطل العقد فان اشترى صبرة على انها مائة فقبر فوجدها دون المائة فهو بالخيار بين أن يفسخ لانه لم يسلم له ما شرط وبين أن يأخذ الموجود بحسب ثمن الثمن لانه لا يمكن قسمة الثمن على الأجزاء لتساويها في القيمة وبخالف الثوب والأرض لان أجزاءها مختلفة فلا يمكن قسمة الثمن على أجزائها لاننا نعلم كم قيمة الذراع الناقصة لو كانت موجودة لتسقطها من الثمن وان وجد الصبرة أكثر من مائة فقبر أخذ المائة من الثمن وترك الزيادة لانه يمكن أخذ ما عقد عليه من غير اضرار

﴿ فصل ﴾ وان باع عبدا جانيا فبوجبهان أحدهما أن البيع صحيح وهو اختيار المزني لانه ان كانت الجناية عمدا فهو عيب يتعلق برقبته قتل فصح بيعه كالعبد الرند أو بخشى هلاكه وترجى سلامته فجاز بيعه كالمرئى وان كان خطأ فلا يثبت له عيب يتعلق برقبته حتى يغير اختياره فلا يمنع من بيعه والقول الثاني أن البيع باطل لانه عيب يتعلق برقبته دين آدمي فلا يصح بيعه كالمرهون وفي موضع القولين ثلاث طرق أحدها أن القولين في العمدة والخطأ لأن القصاص حتى آدمي فهو كالسالم ولا يسهق الى المال بالعقوف فكان كالسالم والثاني أن القولين في جناية لا توجب القصاص فأما فبوجبهان جيب القصاص فلا يمنع البيع قول واحد الا انه كالمزني والثالث ان القولين فيما يوجب القصاص فأما فيما يوجب المال فلا يجوز زفولا واحدا لانه كالمزني فاذ قلنا ان البيع صحيح في قتل العمدة فقتل العبد في يد المشتري فبوجبهان قال أبو العباس وأبو علي بن أبي هريرة ان علم المشتري بالجناية في حال

(قوله وان وجدها تبيا) يقال امرأته ثيب ورجل ثيب الذكروا لا في فيه سواء. قال ابن السكيت وذلك اذا كانت المرأة قد دخل بها الزوج والرجل قد دخل بالمرأة ومنه تقول نذيت المرأة. وسميت الثيب تبيا لانها توطأ وتوطأ بعد طهارة ما خوذ من قوله مناباة للناس أي يرجعون اليه مرة بعد أخرى (قوله في الخلقة والبطلان) البطلان الأخلاق القوة والعنف

العقد لم يرجع عليه بالارش وان لم يعلم يرجع بالارش العيب لان تعلق القتل برقبته كالعيب لانه ترجى سلامته ويخشى هلاكه فهو كالريض واذا اشترى المريض ومات وكان قد علم بمرضه لم يرجع بالارش وان لم يعلم يرجع فكذلك ههنا فعلى هذا اذا لم يعلم بحاله وقتل قوم وهو جان وقوم عبرجان فيرجع عما بينهما من الثمن وقال أبو اسحق وجود القتل بمنزلة الاستحقاق وهو المنصوص فاذا قتل انتسخ البيع ورجع بالثمن على البائع علم بالجناية حال العقد ولم يعلم لانه ازيلت يد عن الرقبة بسبب كلن في يد البائع فأشبه اذا استحق وبخالف المريض فانه لم يمت بالمرض الذي كان في يد البائع وانما مات بزيادة مرض حدث في يد المشتري فلم يرجع بجميع الثمن وان اشترى عبدا مريضا فقتل في يده ففيه وجهان في قول أبي اسحق ينسخ البيع ويرجع بالثمن وعلى قول أبي العباس وأبي علي بن أبي هريرة كان قد علم بالردة لم يرجع بالارش وان لم يعلم يرجع بالارش وجههما ما ذكرناه في الجاني عمدا وان قتل العبد في المحاربة والمحتم قتله فقد ذكر الشيخ أبو حامد الاسفراييني رحمه الله في التعليق أن البيع باطل لانه لا منفعة فيه لانه مستحق القتل فلا يصح بيعه كالخمرات وقال شيخنا القاضي أبو الطيب يصح بيعه لأن فيه منفعة وهو أن يعتقه فصح بيعه كالزمن فعلى هذا اذا قتل في يد المشتري لم يحكم بحكم القاتل محمد بن أبي نعيم الخاربة وقد بيناه

فصل اذا باع عينا بشرط البراءة من العيب ففيه طريقان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن المسئلة على ثلاثة أقوال أحدها أنه يبرأ من كل عيب لأنه عيب مرضي به المشتري فبرئ منه البائع كالأوقف عليه والثاني لا يبرأ من شيء من العيوب لأنه شرط يرتفع به أحد المتبايعين فلم يصح مع الجهالة كالأجل المجهول والرهن المجهول والثالث أنه لا يبرأ من عيب واحد وهو العيب الباطن في الحيوان الذي لا يعلم به البائع لار وي سلم ان أباه باع غلاما بآبائه بالبراءة من كل آفة فوجد الرجل به عيبا فخاصمه الى عثمان رضي الله عنه فقال عثمان لابن عمر احلف لقد بعته وما به داء تعلمه فأبى ابن عمر أن يحلف وقبل الغلام فباعه بعد ذلك بألف وخمسة مائة فدلى على أنه يبرأ مما لم يعلم ولا يبرأ مما علمه قال الشافعي رحمه الله ولأن الحيوان يشارك ما سواه لأنه يغذي بالصحة والسقم وتحول طباعته وفلما يبرأ من عيب يظهر أو يخفى فدعت الحاجة الى التبري من العيب الباطن فيه لأنه لا سبيل الى معرفته وتوقيف المشتري عليه وهذا المعنى لا يوجد في العيب الظاهر ولا في العيب الباطن في غير الحيوان فلم يجز التبري منه مع الجهالة والطريق الثاني ان المسئلة على قول واحد وهو أنه يبرأ من عيب باطن في الحيوان لم يعلم به ولا يبرأ من غيره وتناول هذا القائل ما أشار اليه الشافعي من القولين الا تخبرين على أنه حكى ذلك عن غيره ولم يحقره لنفسه فإن قلنا ان الشرط باطل فهل يبطل البيع فيه وجهان أحدهما لا يبطل البيع ويرد المبيع حديث عثمان رضي الله عنه فانه أمضى البيع والثاني أنه يبطل البيع لأن هذا الشرط يقتضي جزءا من الثمن تركه البائع لأجل الشرط فاذا سقط وجب أن يرد الجزء الذي تركه بسبب الشرط وذلك مجهول والمجهول اذا أضيف الى معلوم صار الجبيع مجهولا فيصير الثمن مجهولا فيفسد العقد والله أعلم

باب بيع المراجعة

من اشترى سلعة جاز له بيعها برأس المال وأقل منه أو أكثر منه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف الجنان فبيعوا كيف شئتم ويجوز أن يبيعها مراجعة وهو أن يبين رأس المال وقدر الربح بأن يقول ثمنها ما توفد بعثكها برأس مالها ورجع درهم في كل عشرة لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يرى بأسا بزيادة وده وواحدة وثلاثة من معلوم فجاء البيوع به كالأوقاف بعثك بمائة وعشرة ويجوز أن يبيعها مواضعة بأن يقول رأس مالها مائة وقد بعثك برأس مالها ووضع درهم من كل عشرة لأنه ثمن معلوم فجاء البيوع به كالأوقاف بعثك بمائة وعشرة ويجوز أن يبيع بعضه مراجعة فان كان مما لا يختلف أجزاؤه كالطعام والعبد الواحد قسم الثمن على أجزائه وباع ما يريده منه بمحضته وان كان مما يختلف كالتوابين والعبدان قومهما وقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما ثم باع ما شاء منهما بمحضته من الثمن لأن الثمن ينقسم على المبيعين على قدر

ومن باب بيع المراجعة

(قوله لا يرى بأسا بزيادة وده وواحدة) ده عشرة بالفارسية ويزده أحد عشر وده وواحدة اثنا عشر أي لا يرى بأسا أن يبيع ما اشتراه بعشرة بأحد عشر أو باني عشر (قوله ووضع درهم) أي حط درهم يقال وضع له في البيوع من الثمن أي حط عنه

قيمتها ولهذا لو اشترى سيقا وشقصا بألف قسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما ثم أخذ الشفيع الثلث من ثمنهما يخصه من الثمن على قدر قيمته

فصل ولا يخبر الابن بالثمن الذي لزم به البيع فان اشترى بشمن ثم حط الياضع عنه بعضه أو ألحق به زيادة نظرت فان كان بعد لزوم العقد لم يلحق ذلك بالعقد ولم يحط في بيع المراجعة ما حط عنه ولا يخبر بالزيادة فيم زاد لأن البيع استقر بالثمن الأول فالخط والزيادة تبرع لا يقابل عوض فلم يتغير به الثمن وان كان ذلك في مدة الخيار لحق بالعقد وجعل الثمن مانقرا بعد الخط والزيادة وقال أبو علي الطبري ان قلنا ان المبيع ينتقل بنفس العقد لم يلحق به لأن المبيع قد ملكه بالثمن الأول فلم يتغير بما بعده والمذهب الأول لانه وان كان قد انتقل المبيع الا ان البيع لم يستقر فجاز ان يتغير الثمن بما يلحق به وان اشترى ثوبا بعشرة وقصره بدرهم ورفاه بدرهم وطرزه بدرهم قال هو علي "ثلاثة عشر أو قام على" بثلاثة عشر وما أشبه ذلك ولا يقول اشترى بثلاثة عشر ولا يقول ثمنه ثلاثة عشر لأن ذلك كذب وان قال رأس مالي ثلاثة عشر ففيه وجهان أحدهما لا يجوز أن يقول لأن رأس المال هو الثمن والثمن عشرة والثاني يجوز لأن رأس المال ما وزن فيه وقد وزن فيه ثلاثة عشر وان عمل فيه ذلك بيده قال اشترى به عشرة وعملت فيه ما يساوي ثلاثة ولا يقول هو علي "ثلاثة عشر لأن عمله لنفسه لا تجزأ له ولا يتقوم عليه وان اشترى عينا بمائة ووجد بها عيبا وحدث عنده عيب آخر فرجع بالارض وهو عشرة دراهم قال هي علي "تسعين أو تقوم على" تسعين ولا يجوز أن يقول الثمن ما قلنا لأن الرجوع بالارض استرجاع جزء من الثمن تخرج عن أن يكون الثمن مائة ولا يقول اشترى بها تسعين لأنه كذب وان كان المبيع عبدا فحني ففداء بالارض الجناية لم يصف ما فداه به الى الثمن لان الفداء جعل لاستيفاء الملك فلم يضاف الى الثمن كعطف البيهية وان جنى عليه فأخذ الارض ففيه وجهان أحدهما لا يلحق من الثمن قدر الارض لأنه كذا لا يضاف ما فدى به الجناية الى الثمن لا يحط ما أخذ من ارش الجناية عن الثمن والثاني انه يحط لأنه عوض عن جزء تناوله البيع حط من الثمن كارض العيب وان حدثت من العين فوائد في ملكه كالولد والمالين والثمرة لم يحط ذلك من الثمن لان العقد لم يتناوله وان أخذ ثمرة كانت موجودة عند العقد أو ولينا كان موجودا حال العقد حط من الثمن لأن العقد تناوله وقبالة فطمن الثمن فأسقط ما قبالة وان أخذ ولدا كان موجودا حال العقد فان قلنا ان الحل له حكم فهو كاللبن والثمرة وان قلنا لا حكم له لم يحط من الثمن شيئا وان ابتاع شمن مؤجل لم يخبر بشمن مطلق لأن الاجل يأخذ جزءا من الثمن فان باعه مراجعة ولم يخبره بالاجل ثم علم المشتري بذلك ثبت له الخيار لأنه ليس عليه بما يأخذ جزءا من الثمن فثبت له الخيار كالأول باعه شيئا وبعبه ولم يعلمه بعينه وان اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة ثم اشترى بعشرة أخبر بعشرة ولا يضم ما خسر فيه الى الثمن فان اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة أخبر بعشرة ولا يحط ما ربح من الثمن لأن الثمن ما ابتاع به في العقد الذي هو مالك به وذلك عشرة وان اشترى بعشرة ثم واطأ غلامه فباع منه ثم اشترى منه بعشرين ليخبر بما اشترى من الغلام كره ما فعله لاننا لو صرح بذلك في العقد فسد العقد فإذا قصده كره فان أخبر بالعشرين في بيع المراجعة جاز لان بيعه من الغلام كبيعهم من الاجنبي في الصحة فجاز أن يخبر بما اشترى به منه فان علم بذلك المشتري لم يثبت له الخيار لان شرائه بعشرين صحيح

فصل اذا قال رأس المال مائة وقد يمتك برأس المال دور مجدرهم في كل عشرة أو بر مجدره يارده فالثمن مائة وعشرة وان قال يمتك برأس المال ووضع ده يارده فالثمن أحد وتسعون درهما الاجزاء من أحد عشر جزءا من درهم لأن معناه يمتك بمائة على أن تضع درهما من كل أحد عشر درهما فسط من تسعة وتسعين درهما تسع دراهم لانها تسع مرات أحد عشر ويبقى من رأس المال درهم فيسقط منه جزء من أحد عشر جزءا فيكون الباقي أحد وتسعين درهما الاجزاء من أحد عشر جزءا من درهم وان قال يمتك على وضع درهم من كل عشرة ففي الثمن وجهان أحدهما أن الثمن أحد وتسعون درهما الاجزاء من

(قوله وشقصا) النقص القطعة من الارض والمطابقة من الشيء وأصله الجزء والنصيب والسهم مأخوذ من النقص وهو من النصال ما نال وعرض وفي الحديث من باع الخمر فليشقص الخنزير أي فليعضضها أعضاضا كما يعضض الشاة اذا بيعت والمعنى من استحل بيع الخمر فليستحل بيع الخنزير لأنهما في التحريم سواء (قوله واطأ غلامه) أي برأفه يقال واطأته على

أحد عشر جزءا من درهم وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني رحمه الله والثاني أن الثمن تسعون درهما وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله وهو الصحيح لأن المائة عشر مرات عشرة فإذا وضع من كل عشرة درهما بقى تسعون

فصل إذا أخبر أن رأس المال مائة وباع على ربح درهم في كل عشرة ثم قال أخطأت أو قالت البيعة أن الثمن كان تسعين فالبيع صحيح وحكي القاضي أبو حامد وجها آخر أن البيع باطل لأنه بان أن الثمن كان تسعين وإن ربحها تسعة وهذا كان محمولا حال العقد فكان العقد باطلا والمذهب الأول لأن البيع عقد على ثمن معلوم وانما سقط بعضه بالتدليس وسقوط بعض الثمن لا يفسد البيع كسقوط بعض الثمن بالرجوع بأرض العيب وأما الثمن الذي يأخذه به ففيه قولان أحدهما أنه مائة وعشرة لأن المسمى في العقد مائة وعشرة فإذا بان تدليس من جهة البائع لم يسقط من الثمن شيء كالمال ببيع شيئا بثمن فوجد به عيبا والثاني أن الثمن تسعة وتسعون وهو الصحيح لأنه ثقل ملك يعتبر فيه الثمن الأول فإذا أخبر بزيادة وجب سطر الزيادة كالشفعة والتولية وبخالف العيب فإن هناك الثمن هو المسمى في العقد وهما الثمن هو رأس المال وقدر الربح وقد بان أن رأس المال تسعون والربح تسعة فإن قلنا أن الثمن مائة وعشرة فهو بالخيار بين أن يملك المبيع بالثمن وبين أن يفسخ لأنه دخل على أن يأخذ المبيع برأس المال وهذا أكثر من رأس المال فثبت له الخيار وإن قلنا أن الثمن تسعة وتسعون فهل ثبت له الخيار اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال فيه قولان أحدهما أنه بالخيار لأنه إن كان قد أخطأ في الخبر الأول لم يأمن أن يكون قد أخطأ في الثاني وإن الثمن غيره وإن كان قد بان في الأول فلا يأمن أن يكون قد بان في الثاني فثبت له الخيار والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا خيار له لأن الخيار إنما يثبت لنقص وضرب وعذر يادونه لأنه دخل على أن الثمن مائة وعشرة وقد رجع إلى تسعة وتسعين فلا وجه للخيار ومنهم من قال إن ثبت الخيارية بإقرار البائع لزم المشتري تسعة وتسعون ولا خيار له وإن ثبتت بالبيعة فهل له الخيار أم لا فيه قولان لأنه إذا ثبتت بالإقرار دل على أمانته فلم يهتم في خيانه أخرى وإذا ثبتت بالبيعة كان منهما في خيانه أخرى فثبت له الخيار قال أصحابنا القولان إذا كانت العين باقية فأما إذا تلفت العين فانه يلزم البيع بتسعة وتسعين قولوا أحدا لا نألو جوازنا له ففسخ البيع مع تلف العين رفعتنا الضرر عنه وألحقنا بالبائع والضرر ولا يزال بالضرر ولهذا لو هلك المبيع عنده ثم علم به عيبا لم يملك الفسخ فإن قلنا لا خيار له أو قلنا له الخيار فاختار البيع فهل ثبت للبائع الخيار فيه وجهان أحدهما ثبت له الخيار لأنه لم يرض إلا بالثمن المسمى وهو مائة وعشرة ولم يسلم له ذلك والثاني لا خيار له لأنه رضى برأس المال وربحه وقد حصل له ذلك

فصل وإن أخبر أن الثمن مائة وربحه عشرة ثم قال أخطأت والثمن مائة وعشرة لم يقبل قوله لأنه رجوع عن إقرار متعلق به حتى أدى فلم يقبل كقولنا بدين وإن قال لي يئس على ذلك لم نسمع لأنه كذب بالإقرار السابق يئس فلم تقبل فإن قال أحلفوا لي المشتري أنه لا يعلم أن الثمن مائة وعشرة فبطل يئس أحدهما أنه إن قال ابتعته بنفسه لم يحلف المشتري لأن إقراره يكذبه وإن قال ابتاعه وكيل لي فظننت أنه ابتاع بمائة وقد بان لي أنه ابتاع بمائة وعشرة حلف لأنه الآن لا يكذبه إقراره والثاني أنه يئس على القولين في عيب المدعى مع تكول المدعى عليه فإن قلنا أنه كاليئس لم يرض اليمين لأنه إذا نكل حصلنا على يئس والبيعة لا تسمع وإن قلنا أنه كالأقرار عرضنا اليمين لأنه إذا نكل حصلنا على الإقرار وإقراره مقبول

باب النجش والبيع على بيع أخيه وبيع الحاضر للبادي وثاني الركبان والتسديد والاحتكار

الامر موافقة إذا وافقته من الوفاق (قوله كالشفعة والتولية) التولية بيع رأس المال وهو من الموالاة والتابعة كأنه يبيع المشتري الأول ويؤايله في البيع مثل الثمن (قوله نكل) أي جبن وامتنع مأخوذ من النكل وهو القيد لأنه يمنع المحبوس من التصرف قال الله تعالى إن لدينا أنكالا يقال نكل عن العدو واليمين بشكل بالضم إذا جبن. وقال أبو عبيد نكل بالكسر لغة فيه

من باب النجش

النجش كشف الشيء وإثارته يقال نجشت الشيء أنجشته نجشاً أي سخرته. والناجش الذي يش السيد والنجش أن يزد في البيع

وحرم النجش وهو أن يز يد في الثمن لغير غيرة والدليل عليه ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النجش ولأنه خديعة وتكر فإن اغتر الرجل بمن نجش فابتاع فالبيع صحيح لأن النهي لا يعود إلى البيع فلم يمنع من كمال البيع في حال النداء فإن علم المبتاع بذلك نظرت فإن لم يكن للمبتاع فيه صنع لم يكن للبياع الخيار لأنه ليس من جهة البياع تدليس وإن كان النجش بمواطأة من البياع ففيه قولان أحدهما أن له الخيار بين الامساك والرد لأنه تدليس عليه فثبت له الرد كما ورد لس عليه بهيب والثاني لا خيار له لأن المشتري فرط في ترك التأمل وترك التقويض إلى من يعرف عن المتاع

(فصل) ويحرم أن يبيع على بيع أخيه وهو أن يجيء إلى من اشترى شيئا في مدة الخيار فيقول افسخ ذاتي أبيعك أجود منه بهذا الثمن أو أبيعك مثله بدون هذا الثمن لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولأن في هذا افسادا وانحاشا فلم يحل فإن قبل منه وفسخ البيع واشترى منه صح البيع لما ذكرناه في النجش

(فصل) ويحرم أن يدخل على سوم أخيه وهو أن يجيء إلى رجل أنعم لغيره في بيع سلعة بثمن فبز يده لبيع منه أو يجيء إلى المشتري فيعرض عليه مثل السلعة بدون ثمنها أو أجود منها بذلك الثمن لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسم على سوم أخيه ولأن في ذلك افسادا أيضا وانحاشا فلم يحل فأما إذا جاء إليه فطلب منه متاعا فلم يعمل له جاز لغيره أن يطلبه لأنه لم يدخل على سومه وإن طلبه منه فسكت ولم يظهر منه مرد ولا إجابة ففيه قولان أحدهما يحرم والثاني لا يحرم كالقولين في الخطبة على خطبة أخيه وأما إذا عرضت السلعة في النداء جاز لمن شاء أن يطلبها أو يز يد في ثمنها لما روى أنس رضي الله عنه عن رجل من الأنصار أنه أصابه جهد شديد هو وأهل بيته فأتى رسول الله ﷺ وذكر ذلك له فقال ما عندى شيء اذهب فأنتي عما كان عندك فذهب جاء مجلس وقدح فقال يا رسول الله هذا المجلس والقدح فقال من يشتري هذا المجلس والقدح فقال رجل أنا آخذها بدرهم فقال من يز يد على درهم فسكت القوم قال من يز يد على درهم فقال رجل أنا آخذها بدرهمين قال هالك ثم قال إن المسألة لا تحل الاثلاثة لقدى دم مبيع أو فقر مدقع أو غرم مطلق ولأن في النداء لا يقصد رجلا بعينه فلا يؤدي إلى النجش والافساد

(فصل) ويحرم أن يبيع حاضر لباد وهو أن يقدم رجل ومعه متاع يريد بيعه ويحتاج الناس إليه في البلد فإذا باع اتبع وإذا لم يبيع ضاق فيجئ إليه سمسار فيقول لا تبع حتى يبيع لك قليلا قليلا وأز يد في ثمنها لما روى ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يبيع حاضر لباد فليت ما لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار وروى جابر رضي الله عنه قال قال

ليقع غيرك وليس من حاجتك وفي الحديث لا تناجشوا وقال الشاعر

وأجرد ساطكة الأذان • ربيع في على الناجش

(قوله كالبيع في حال النداء) يعني به هنا الأذان والنداء على السلعة في البيع أيضا وهو قوله عرضت السلعة في النداء (قوله على خطبة أخيه) يقال خطب المرأة خطبة بالكسر إذا قلب نكاحها والخطب الرجل الذي يخطب المرأة. ويقال أيضا هي خطبة بالكسر (قوله أصابه جهد) وهي حاجته وفقره وشدة وفقد كره في الاستسقاء (قوله جلس وقدح) المجلس للبعير كسبه رفيق يكون تحت البرذعة. وأجلس البيوت ما يسط تحت الثياب. وفي الحديث كن مجلس بينك. وقوله نحن أحلاس الخيل أي نقتنيها ونزعم ظهورها (قوله أو فقر مدقع) أي شديد بفضي يصاحبه إلى الدعاء وعي التراب. وقال ابن الأعرابي المدقع سوء احتمال الفقر يقال دفع الرجل بالكسر أي دفع بالتراب ذلا (قوله غرم مطلق) المقطع والقطع العظيم من كل شيء يقال قطع الأمر بالضم ففأعفه فمقطع أي شديد شنيع جاوز القدر وأقطع الأمر فهو مطلق (قوله حاضر لباد) الحاضر الذي يسكن المدن والقرى والبادى بغير همز الذي يسكن البادية (قوله وسعه متاع) كل ما يتجر فيه يطلق عليه اسم المتاع وأصله ما يتنفع به ويتبلغ (قوله لا يكون له سمسار) السمسرة البيع والشراء ويقال للمتوسط بين البياع والمشتري سمسار. قال الأعشى :

رسول الله ﷺ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فان خالف يبيع لعه صاع البيع لما ذكرناه في النجش فان كان البلد كبيرا لا يضيئ على أهله يترك البيع ففيه وجهان . أحدهما لا يجوز للخبر والثاني يجوز لان المنع خلوف الاضرار بالناس ولا ضرر ههنا

(فصل) ويحرم تلقى الزكيان وهو ان يتاقى القافلة ويخبرهم بكساد ما معهم من المتاع ليغيثهم لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ نهى أن يتاقى السلع حتى يبط بها الأسواق ولان هذا قد ليس وغرر فلم يحل فان خالف واشترى صاع البيع لما ذكرناه في النجش فان دخلوا البلد فبان لهم الخبز كان لهم الخيل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الجلب فن تلقاها واشترى منهم فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق ولانه غرهم ودلس عليهم فثبت لهم الخيار كما ودلس عليهم بعيب وان بان لهم انه لم يغيثهم ففيه وجهان : أحدهما ان لهم الخيار للخبر والثاني لا خيار لهم لانه ما غر ولا دلس وان خرج الى خارج البلد حاجة غير التلقي فرائى القافلة فهل يجوز أن يبتاع منهم فيه وجهان : أحدهما يجوز لأنه لم يفصد التلقي والثاني لا يجوز لان المنع من التلقي للبيع وهذا المنع موجود وان لم يفصد التلقي فلم يحز

(فصل) ولا يعمل للسلطان التسعير لما روى أنس رضي الله عنه قال غلالبير على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس يا رسول الله سمرنا فقال عليه السلام ان الله هو القابض والباسط والرازق والسعر واني لأرجو أن ألقى الله ولبس أحد بطايتي بمظلمة في نفس ولا مال

(فصل) ويحرم الاحتسكار في الأفوات وهو أن يبتاع في وقت الغلاء ويحكه ليزداد في ثمنه ومن احتسك ابتاع قال بكره ولا يحرم وليس بشيء لما روى عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الجالب مرزوق والمحتسك ملعون وروى معمر العدوي قال قال رسول الله ﷺ لا يحتسك الا غلطي فدل على أنه حرام فأما اذا ابتاع في وقت الرخص أوجاه من ضيعته طعام فامسكه لبيعه اذا غل لا يحرّم ذلك لانه في معنى الجالب وقد روى عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال الجالب مرزوق والمحتك ملعون وروى أبو الزناد قال قلت لسعيد بن المسيب بلغني عنك انك قلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحتسك بالدينة الا غلطي وأنت تحتسك قال ليس هذا الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأتي الرجل الدعة عند غلائها فيغالي بها فلما ان يأتي الشيء وقد انضج فيشترى به ثم يضعه فان احتاج الناس اليه أخرجه فذلك خير وأما غير الأفوات فيجوز احتساره لما روى أبو أمامة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتسك الطعام فدل على ان غيره يجوز ولانه لا ضرر في احتسكار غير الأفوات فلم يمنع منه

فعلنا زمانا وما بيننا رسول يحدث أخبارها

فأصبحت لا أستطيع الجواب سوى ان أراجع سمارها

يريد السعير بينهما وهو الذي فسد في الكتاب (قوله بكساد) كساد الشيء كساد فهو كاسد اذا لم يبع ولم يسأل عنه وكذلك سوق كاسدة والساعة الشيء الذي يشجر فيه من أي شيء كان . لا تلقوا الجلب يعني أن يستقبلهم فيبتاع منهم قبل أن يعرفوا الأسعار . والجلب بالتحريك والجلاب الذين يجلبون الا بل والغنم والعبيد للبيع ويقال لمن أتى بشيء سواء جالب والجالب مرزوق من هذا . والمحتسك حكر الطعام جمعه وحيسه يترص به الغلاء وهي الحسكة بالضم (قوله القافلة) هم المسافرين الذين فقلوا أي رجعوا ثم كثر حتى سمي الذهاب أيضا قالوا (قوله التسعير) يقال أسعر أهل السوق وسعروا اذا اتفقوا على سعر وهو من سعر النار اذا رفعها لان السعر يوصف بالارتفاع ذكره الزمخشري (قوله من ضيعته) الضيعة العقار والجمع ضياع وهي المزارع والارضون، ونصيره ضيعة ولا يقال ضويرة (قوله انضج) أي كسد قال البيهقي يقال وضع الرجل في نجارته وأوضع على ماله بسم فاعله . ويقال وضعت في تجارتك وأنت موضوع فيها (قوله الأفوات) جمع فوت وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام يقال ما عند قوت ليلة وقيت ليلة . وقيت أصله قوت لما كسرت القاف صارت الواو ياء

بأنه مخالف فوقع ظاهره و باطنا كفسخ النكاح باللعان ولأنه فسخ بيع الاستدراك الظلامة فصح ظاهره و باطنا كإرد بالعيب والثاني أنه يفسخ في الظاهر دون الباطن لأن سبب الفسخ هو الجهل بالثمن والتمن معلوم في الباطن مجهول في الظاهر فلما اقتصت الجهة بالظاهر دون الباطن اقتص البطلان بالظاهر دون الباطن والثالث أنه إن كان البائع هو الظالم وقع الفسخ في الظاهر دون الباطن لأنه يمكنه أن يصدق المشتري ويأخذ منه الثمن ويسلم إليه المبيع فإذا لم يفعل كان بمنعاً من تسليم المبيع بظلم فلم يفسخ البيع وإن كان البائع مظلوماً ففسخ ظاهره و باطناً لأنه تعدى عليه أخذ الثمن ووجد عين ماله بخلاف أنه إن يفسخ ويأخذ عين ماله كالأفلس المشتري ووجد البائع عين ماله فإن قلنا إن الفسخ يقع في الظاهر والباطن عاد المبيع إلى ملك البائع وإلى تصرفه وإن قلنا إن الفسخ في الظاهر دون الباطن نظرت فإن كان البائع هو الظالم لم يحجز له قبض المبيع والتصرف فيه بل يلزمه أن يأخذ ما أقر به المشتري من الثمن ويسلم المبيع إليه وإن كان مظلوماً لم يحجز له التصرف في المبيع بالوطة والمطبة لأنه على ملك المشتري ولكن يستحق البائع الثمن في ذمة المشتري ولا يقدر على أخذه منه فيبيع من المبيع بقدر حقه كما نقول فيمن له على رجل دين لا يقدر على أخذه منه ووجد شيئاً من ماله

فصل وان اختلفا في الثمن بعد هلاك السلعة في يد المشتري تخالفاً وفسخ البيع بينهما لأن التخالف يثبت لرفع الضرر واستدراك الظلامة وهذا المعنى موجود بعد هلاك السلعة فوجب أن يثبت التخالف إذا تخالفاً رجع بقيمة موهبة تعتبر قيمته فيه وجهان أحدهما يجب قيمته يوم التلف والثاني يجب قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض إلى يوم التلف وقد ذكرنا دليل الوجهين في هلاك السلعة في البيع الفاسد فإن زادت القيمة على ما ادعاه البائع من الثمن وجب ذلك وحكي عن أبي علي بن خنبر أن أنقال ما زاد على الثمن لا يجب لأن البائع لا يدعيه فلم يجب كما لو أقر رجل بما لا يدعيه والمذهب الأول لأنه بالفسخ سقط اعتبار السلعة فاقول قول المشتري لأنه غلام فكان القول قوله كالمغضب فإن نقلاً أو وجد بالمبيع عبداً فردّه واختلفا في الثمن فقال البائع الثمن ألف وقال المشتري الثمن ألفان فالقول قول البائع لأن البيع قد انفسخ والمشتري مدع والبائع منكرف فكان القول قوله

فصل وان مات المتبايعان فاختلف ورثتهما تخالفاً أو بينهما في المال فقام الوارث فيها مقام الموروث كاليمين في دعوى المال وإن كان البيع بين وكيلين واختلفا في الثمن ففرض وجهان أحدهما يتخالفان لأنهما عاقدان فتخالفاً كاللصكين والثاني لا يتخالفان لأن اليمين تعرض حتى يخالف الظالم منهما فيرجع والوكيل إذا أقر ثم رجع لم يقبل رجوعه فلا تثبت اليمين في حقه

فصل وان اختلف المتبايعان في قدر المبيع تخالفاً لا ذكرنا في الثمن وإن اختلفا في عين المبيع بان قال البائع بعثك هذا العبد بألف وقال المشتري بل اشتريت هذه الجارية بألف ففيه وجهان أحدهما يتخالفان لأن كل واحد منهما يدعي عقداً ينكره الآخر فأنشبه إذا اختلفا في قدر المبيع والثاني أنها لا يتخالفان بل يخلف البائع أنه ما باعه الجارية ويخلف المشتري أنه ما اشتري العبد وهو اختيار الشيخ أبي حامد الأسفرائني رحمه الله لأنها اختلفا في أصل العقد في العبد والجارية فكان القول فيه قول من ينكر كما إذا ادعى أحدهما على الآخر عبداً والأخر جارية من غير عقد فإن أقام البائع بيعة أنه باعه العبد وجب على المشتري الثمن فإن كان العبد في يده أقر في يده وإن كان في يد البائع ففيه وجهان أحدهما يجب المشتري على قبضه لأن البيعة قد شهدت له بالملك والثاني لا يجب لأن البيعة شهدت له بما لا يدعيه فلم يسلم إليه فعلى هذا يسلم إلى الحاكم ليحفظه

فصل وان اختلفا في شرط الخيار أو الأجل أو الرهن أو في قدرها تخالفاً لا ذكرناه في الثمن فإن اختلفا في شرط يفسد البيع ففيه وجهان بناء على القولين في شرط الخيار في الكفالة أحدهما أن القول قول من يدعي الصحة لأن الأصل عدم ما يفسد والثاني أن القول قول من يدعي الفساد لأن الأصل عدم العقد فكان القول قول من يدعي ذلك فإن اختلفا في الصرف بعد التفرق فقال أحدهما نغرقنا قبل القبض وقال الآخر تفرقنا بعد القبض ففيه وجهان أحدهما أن القول قول من يدعي التفرق قبل القبض لأن الأصل عدم القبض والثاني أن القول قول من يدعي التفرق بعد القبض لأن الأصل صحة العقد وإن اختلفا

بعد التفريق فقال أحدهما نفرنا عن تراض وقال الآخر نفرنا عن فسخ البيع ففيه وجهان أحدهما أن القول قول من يدعى التراضي لأن الأصل عدم الفسخ وبقاء العقد والثاني أن القول قول من يدعى الفسخ لأن الأصل عدم المازوم ومنع المشتري من التصرف فلماذا اختلفا في عيب المبيع ومثله يجوز أن يحدث فقال البائع عندك حدث العيب وقال المشتري بل حدث عندك فاقول قول البائع لأن الأصل عدم العيب فإن اختلفا في الردود بالعيب فقال المشتري هو المبيع وقال البائع الذي يعنيك غير هذا فاقول قول البائع لأن الأصل سلامة المبيع وبقاء العقد فكان القول قوله فإن اشترى عيدين فثلف أحدهما ووجد بالآخر عيبا فردده وقلنا أنه يجوز أن يرد أحدهما واختلفا في قيمة الثالف ففيه قولان أحدهما وهو الصحيح أن القول قول البائع لأنه ملك جميع الثمن فلا يزال ملكه إلا عن القدر الذي يقر به كالمشتري والشفيع إذا اختلفا في الثمن فأن القول قول المشتري لأنه ملك الشفيع فلا يزال إلا بما يقر به والثاني أن القول قول المشتري لأنه كالتزام فمكان القول قوله فإن باع عشرة أقفزة من صبرة وسلمها بالكيل فادعى المشتري أنها دون حقه ففيه قولان أحدهما أن القول قول المشتري لأن الأصل أنه لم يقبض جميعه والثاني أن القول قول البائع لأن العادة فيمن يقبض حقه بالكيل أن يستوفي جميعه فجعل القول قول البائع

فصل إذا باع سلعة بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع فقد اختلف أصحابنا فيه فذهب من قال فيه ثلاثة أقوال أحدها يجبر البائع على إحضار المبيع والمشتري على إحضار الثمن ثم يسلم إلى كل واحد منهما ماله دفعة واحدة لأن التسليم واجب على كل واحد منهما فإذا امتنع أحدهما كالأول كان لأحدهما على الآخر دراهم والآخر عليه دنانير والثاني لا يجبر واحد منهما بل يقال من يسلم منك ما عليه أجبر الآخر على تسليم ما عليه لأن على كل واحد منهما حقا في مقابلته حتى له فإذا امتنع أحدهما لم يجبر واحد منهما كالأول شكل المدعى عليه فردت البيهقي على المدعى فنشكل والثالث أنه يجبر البائع على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري وهو الصحيح لأن حق المشتري متعلق بعين وحق البائع في الذمة فتقدم ما يتعلق بعين كإرض الجناية مع غيرها من الديون ولأن البائع يتصرف في الثمن في الذمة فوجب أن يجبر البائع على التسليم ليتصرف المشتري في المبيع ومن أصحابنا من قال المسئلة على قول واحد وهو أنه يجبر البائع على تسليم المبيع كإدائهم ماله وما سواه من الأقوال ذكره الشافعي عن غيره ولم يختره فعلى هذا يتظر فيه فإن كان المشتري موسرا نظرت فإن كان ماله حاضرا أجبر على تسليمه في الحال وإن كان في دار أو ذكاه جهر عليه في المبيع وفي سائر أمواله إلى أن يدفع الثمن لأنه إذا لم يجبر عليه لم تأمن أن يتصرف فيه فيضر بالبائع وإن كان غائبا منه على مسافة يقصر فيها الصلاة فللبائع أن يفسخ البيع ويرجع إلى عين ماله لأن عليه ضرر في تأخير الثمن فجأزه الرجوع إلى عين ماله كالأول فليس المشتري وإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان أحدهما ليس له أن يختار عين ماله لأنه في حكم الحاضر والثاني له أن يختار عين ماله لأنه يخاف عليه الطلاك فيما قرب كما يخاف عليه فيما بعد وإن كان المشتري معسرا ففيه وجهان أحدهما يتابع السلعة ويقضى دينه من ثمنها والمنصوص أنه يرجع إلى عين ماله لأنه تعتبر الثمن بالأعبار فتثبت له الرجوع إلى عين ماله كالأول فليس بالبائع وإن كان الثمن معينا ففيه قولان أحدهما يجبران والثاني لا يجبر واحد منهما ويسقط القول الثالث أنه يجبر البائع لأن الثمن المعين كالبيع في تعلق الحق بالعين والمنع من التصرف فيه قبل القبض

فصل وإن باع من رجل عينا فاحضر المشتري نصف الثمن ففيه وجهان أحدهما لا يجبر البائع على تسليم شيء من المبيع لأنه محبوب من يدين فلا يسلم شيء منه بحضور بعض الدين كلهم والثاني أنه يجبر على تسليم نصف المبيع لأن كل واحد منها عوض عن الآخر وكل جزء من المبيع في مقابلة جزء من الثمن فإذا أسلم بعض الثمن وجب تسليم ما في مقابلته ويتخالف

(قوله عشرة أقفزة) قال الجوهرى الففيز ثمانية مكايك. والمكوك مكبال وهو ثلاث كيلجات. والكيلجة منا وسبعة أثمان منا. والمنا رطلان. والرطل اثنا عشر أوقية. والأوقية أستر وثلاث أستر. والأستر أربعة مثاقيل ونصف. والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم. والدرهم ستة دنانير. والدنانير فيراطلان. والقيراط طسوجان. والطسوج حبتان. والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم

الرهن في الدين فان الرهن ليس بمعرض من الدين وانما هو وثيقه بخاز له يحبس الى ان يستوفي جميع الدين وان باع من اثنين عبدا بشمن فاحضر أحدهما نصف الثمن وجب تسليم حصته اليه لأنه أحضر جميع ما عليه من الثمن فوجب تسليم ما بقي مقابلته من المبيع كالواشترى عينا وأحضر ثمنها والله أعلم

﴿ فصل ﴾ اذا تلف المبيع في يد البائع قبل التسليم لم يخل ما أن يكون ثمرة أو غيرها فان كان غير الثمرة نظرت فان كان تلفه بأقفة سبوية انفسخ البيع لأنه مات التسليم المستحق بالاعقد فانفسخ البيع كالأصطافا ونقرة قبل القبض فان كان المبيع عبدا فذهب يده بأكفة فالتابع بالخيار بين ان يرد وبين ان يملك فان اختار الرد رجع بجميع الثمن وان اختار الايبالك أمسك بجميع الثمن لان الثمن لا ينقسم على الاعضاء فلم يسقط بثمنها شيء من الثمن وان أنلفه أجنبي ففيه قولان أحدهما انه ينفسخ البيع لأنه فان التسليم المستحق بالاعقد فانفسخ البيع كالواشترى عينا وأحضر ثمنها والله أعلم فانفسخ البيع ويرجع بالثمن وبين ان يرد المبيع ويرجع على الأجنبي بالقيمة لأن القيمة عوض عن المبيع فقامت مقامه في القبض فان كان عبدا فقطع الأجنبي يده فهو بالخيار بين ان ينفسخ البيع ويرجع بالثمن وبين ان يجرى مورا رجع على الجاني بنصف قيمته فان أنلفه البائع ففيه طريقان قال أبو العباس فيه قولان كالأجنبي وقال أكثر أصحابنا ينفسخ البيع قولاً واحداً لأنه لا يمكن الرجوع على البائع بالقيمة لأن المبيع مضمون عليه بالثمن فلا يجوز أن يكون مضمونا عليه بالقيمة بخلاف الأجنبي فان المبيع غير مضمون عليه بالثمن بخاز ان يضمنه بالقيمة فان كان عبدا فقطع البائع يده ففيه وجهان قال أبو العباس المتتابع بالخيار ان شاء فسخ البيع ويرجع بالثمن وان شاء أجازته ويرجع على البائع بنصف القيمة وقال أكثر أصحابنا هو بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أجازته ولا شيء له لأنه جزء من المبيع فلا يضمنه البائع بالقيمة قبل القبض كالواشترى عينا وأحضر ثمنها والله أعلم فان أنلفه المشتري استقر عليه الثمن لان الاتفاق كالقبض ولهذا لو أعتقه جعل اعتاقه كالتفويض فكذلك اذا أنلفه فان كان عبدا فقطع يده لم يجز له ان ينفسخ لانه نقص بفعله فان أنلفه لم يملك ثم تلف في يد البائع رجع البائع على المشتري بارش النقص فيقوم مع اليد ويقوم بلا يدهم ويرجع بما نقص من الثمن ولا يرجع بما نقص من القيمة لأن المبيع مضمون على المشتري بالثمن فلا يجوز أن يرجع عليه بما نقص من القيمة وان كان المبيع عرق فان كان على الارض فهو كغير الثمرة وقد بيناه وان كانت على الشجر نظرت فان تلفت قبل التخلية فهي كغير الثمرة اذا هلك قبل ان يفيض وقد بيناه فان تلفت بعد التخلية ففيه قولان أحدهما انها تلف من ضمان المشتري لأن التخلية قبض يتعلق به جواز التصرف فدخل في ضمانه كالنقل فيما ينقل والثاني انها تلف من ضمان البائع لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ان بعث من أخيك ثم أفاضا بته بانه فلا يحمل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ من أخيك بغير حق وروى جابر أيضا أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح فان قلنا بهذا فاختلافنا في الهالك فتعال البائع الثالث وقال المشتري النصف فالقول قول البائع لان الأصل عدم الهلاك وان بلغت النار وقت الجداد فلم ينقل حتى هلكت كان هلاكها من ضمان المشتري لانه وجب عليه النقل فلم يلزم البائع ضمانها والله أعلم

﴿ باب السلم ﴾

السلم جائز لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدليتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد ان السلف المضمون الى أجل قد أجله الله في كتابه وأذن فيه فقال يا أيها الذين آمنوا اذا تدليتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه

﴿ فصل ﴾ ولا يصح السلم الا من مطلق التصرف في المال لأنه عقد على مال فلا يصح الا من جائز التصرف كالبيع قال الشافعي رحمه الله يصح السلم من الأعمى قال المزني رحمه الله أعلم من نطقه انه أراد الأعمى الذي عرف المسفات قبل أن يعمي قال أبو

درهم (قوله بأقفة سبوية) الآفة العاهة. وقد ايف الزرع على ما لم يسم فاعله أي أصابته آفة فهو مؤوف مثال معروف (قوله أصابته بانه) الجائحة الاستئصال ومنه الجائحة وهي السدة التي تحتاج المال من سنة أو آفة أو قننة. يقال جاحتهم الجائحة واجتاح الله ماله أي أهلكه

﴿ من باب السلم ﴾

السلم الاسم من أسلمت وهو تسليم رأس المال. والسلم كل ما قدمه الانسان فله. ومنه السلف الذين تقدموا من الآباء وغيرهم

العباس هذا الذي قاله الزرقاني حسن فأما الأ^ك كذا الذي لا يعرف الصفات فلا يصح سماعه لأنه يعتقد على مجهول وبيع المجهول لا يصح وقال أبو اسحق يصح السلم من الأعمى وإن كان أ^ك كذا لأنه يعرف الصفات بالسمع

فصل ويصدق بلفظ السلم والسلم وفي لفظ البيع وجهان من أصحابنا من قال لا ينعقد السلم بلفظ البيع فإذا عقد بلفظ البيع كان بيعا ولا يشترط فيه قبض العوض في المجلس لأن السلم غير البيع فلا ينعقد بلفظه ومنهم من قال ينعقد لأنه نوع بيع يقتضي القبض في المجلس فانهقد بلفظ البيع كالصرف

فصل ويثبت فيه خيار المجلس لقوله ^{عنه} المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا يثبت فيه خيار الشرط لأنه لا يجوز أن يتفرقا قبل تمامه ولهذا لا يجوز أن يتفرقا قبل قبض العوض فلو أ^ك كذا فيه خيار الشرط أدى إلى أن يتفرقا قبل تمامه

فصل ويجوز مؤجلا فلا يتو^ب ويجوز حالا لا نه إذا جازم مؤجلا فلا يتو^ب ويجوز حالا وهو من العرر أو بعد أولى ويجوز في المعلوم إذا كان موجودا عند المحل لروى ابن عباس رضي الله عنه قال قدم رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} المدينة وهم يسلطون في الثمرة السنين والثلاث فقال أ^ك كذا في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فلو لم يجر السلم في المعلوم لنهاهم عن السلم في التمار السنين والثلاث ويجوز السلم في الموجود لأنه إذا جاز السلم في المعلوم فلا يتو^ب ويجوز في الموجود أولى لأنه أ^ك كذا بعد من العرر

فصل ويجوز السلم في كل مال يجوز بيعه وتضييق صفاته كالأثمان والحبوب والثمار واليابس والدواب والعيبد والجوارى والاصواف والاشعار والاختاب والاحجار والطين والفخار والحديد والرصاص والبلور والزجاج وغير ذلك من الأموال التي تباع وتضيق بالصفات والدليل عليه حديث ابن عباس في الثمار وروى عبد الله بن أبي أوفى قال كنا نسلط رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فبنا في الزيت والحنطة وروى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أمره أن يجهز جيشا فتد^ب الأبل فأمره أن يأخذ على قلاص الصدقة وكان يأخذ البعير بالبعير بن أبي ابل الصدقة وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في السلم الكرايس إذا كان ذرعا معلوما إلى أجل معلوم فلا بأس وعن أبي النضر قال سئل ابن عمر رضي الله عنه عن السلم في السرق قال لا بأس والسرقة الحر رقت جواز السلم فيها رويها بالاختيار وثبت فيها سواء عبا يباع ويضبط بالصفات بالقياس على ما ثبت بالاختيار لأنه في معناه

فصل وأما لا يضبط بالصفة فلا يجوز السلم فيه لأنه يمنع البيع فيه على مجهول وبيع المجهول لا يجوز قال الشافعي رحمه الله ولا يجوز السلم في التبل لأن دفته وغلفه مقصود وذلك لا يضبط ولا يجوز في الجواهر كالألؤلؤ والعقيق والياقوت والفيروزج والمرجان لأن صفاهم مقصود وعلى قدر صفاتها يكون ثمنها وذلك لا يضبط بالوصف ولا يجوز السلم في الجلود لأن جلد الأوراك غليظ وجلد البطن رقيق ولا يضبط قدر رفته وغلفه ولأنه مجهول المقدار لأنه لا يمكن ذرعه لاختلاف أطرافه ولا يجوز في الرق لأنه لا يضبط رفته وغلفه ويجوز في الورق لأنه معلوم القدر معلوم الصفة

فصل ولا يجوز فيها عمات فيه النار كالتبر والنساء لأن عمل النار فيه يختلف فلا يضبط واختلف أصحابنا في اللبأ المطبوخ فقال الشيخ أبو حامد الأسفراييني رحمه الله لا يجوز لأن النار تعقد أجزاء فلا يضبط وقال القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله يجوز لأن ناره لينة

(قوله الأ^ك كذا) الذي يولد أعمى وقد كره بالكسر كها . قاله ز^ب هرجت فارتداد أدا^ك كذا
(قوله الفخار) مشددا لخرز الذي يعمل منه الآنية والاصواف والاشعار الصوف من الضأن والشعر من الخمر (قوله البلور) والبلور لغتان أبيض شفاف من أصل الخلقة وقد يبلون (قوله فنفت الأبل) نفدت الشيء ذهب ولم يبق منه شيء . وأنفدت أنا أنفدت (قوله السلم في السرق) وهي شقوق الحرر . قال أبو عبيد : إلا أنها البيض منها . وأنشد : سبائنا كسرق الحرر
الواحدة مرققة . قال وأصلها بالفارسية مره فعر^ب جعلت هازة فاذا (قوله يضبط بالصفات) ضبط الشيء حفظه بالحزم . والرجل ضابط أي حازم قال الطبري الضبط لزوم الشيء بقوة . ورجل ضابط قوي شديد البطش . والياقوت معروف . والفيروزج جنس من من الجواهر سماوى اللون . والمرجان يفتح الهم صغار الألؤلؤ . والرق يفتح الراء جلد رقيق يكتب عليه قال الله تعالى

﴿فصل﴾ ولا يجوز فيها جمع أجناسا مقصودة لا تتميز كالتالية والد والمعجون والفوس والخف والخطة التي فيها الشعر لانه لا يعرف قدر كل جنس منه ولا يجوز فيها الخلط ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء والخطة التي فيها الزوان لان ذلك يمنع من العلم بمقدار المقصود وذلك غرر من غير حاجة فنع صفة العقدة ويجوز فيها الخلط غيره للحاجة كخل السمز وفيه الماء والجبن وفيه الانتصاف والسمك المملوح وفيه الملح لان ذلك من مصلحته فلم يمنع جواز العقدة ويجوز في الادعان الطبية لان الطيب لا يخالطه وانما تعقب به المصلحة ولا يجوز في ثوب نسج ثم صبغ لانه مسلم في ثوب وصبغ مجهول ويجوز فيها صبغ غزله ثم نسج لانه بمنزلة صبغ الاصل ولا يجوز في ثوب عمل فيه من غير غزله كالقرفوني لان ذلك لا يضبط واختلف أصحابنا في الثوب الممل من غزلين فمنهم من قال لا يجوز لانها ما جئسان مقصودان لا يتميز أحدهما عن الآخر فأشبهه الغالية ومنهم من قال يجوز لانها ما جئسان يعرف قدر كل واحد منهما وفي السلم في الرزوس قولان أحدهما يجوز لانه لم وعظم فهو كسائر اللحوم والثاني لا يجوز لانه يجمع أجناسا مقصودة لا تضبط بالوصف ولأن معظمه العظم وهو غير مقصود

﴿فصل﴾ ولا يجوز السلم في الطير لانه لا يضبط بالسن ولا يعرف قدره بالذرع ولا يجوز السلم في جارية وولدها ولا في جارية وأختها لانه يتعذر وجود جارية وولدها أو جارية وأختها على ما وصف وفي الجارية الحامل طريقان أحدهما لا يجوز السلم فيها لان الحمل مجهول والثاني يجوز لان الحمل بالجل لا يحكم له مع الأم كما تقول في بيع الجارية الحامل وفي السلم في شاة لبون قولان أحدهما لا يجوز لانه سلم في شاة ولبن مجهول والثاني يجوز لان الحمل باللبن لا يحكم له مع الشاة كما تقول في بيع شاة لبون **﴿فصل﴾** وفي السلم في الأواني المختلفة الأعلى والأسفل كالبريق والمثارة والسكران وجهان أحدهما لا يجوز لانها مختلفة الأجزاء فلم يجز السلم فيها كالجلود والثاني يجوز لانها يمكن وصفها بخاز السلم فيها كالأسطال المربعة والمصحاف الواسعة واختلف أصحابنا في السلم في اللدقيق فمنهم من قال لا يجوز وهو قول أبي القاسم الداركي رحمه الله لانه لا يضبط والثاني يجوز لانه يذكرا النوع والنعمية والجودة فيصير معلوما ولا يجوز السلم في العقار لأن المكان فيه مقصود والسن يختلف باختلاف فلا بد من تعيينه والعين لا تثبت في القيمة

﴿فصل﴾ ولا يجوز السلم الا في شيء عام الوجود مأمون الانقطاع في الحمل فان أسلم فيما لا يعم كالصيد في موضع لا يكثر فيه أو حمزة ضيعة ببيتها أو جعل الحمل وقتلا يأم من انقطاعه فيه لم يصح لما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه أن زيد بن سحنة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعني ثمر معلوما الى أجل معلوم من غائط بني فلان فقال لا يا يهودي ولكن أبيعك ثمر معلوما الى كذا وكذا من الاجل ولانه لا يؤمن أن يتعذر المسلم فيه وذلك غرر من غير حاجة فنع صفة العقدة **﴿فصل﴾** ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسلفوا في كبل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم فان كان في كبل ذكر كبلا معروفا وان كان في موزون ذكر وزنا معروفا وان كان في

قرف منشور. والباء على فعل مقصود مهموز أول اللين في النتائج يجمد بشاربنة (قوله كالتالية) هي طيب مجموع من المسك والكافور والعنبر يخلط بماء الورد ثم يسك على حجر فيطيب به. قال الشاعر:

وكأنما الشمس الذي في عندها * ترشيش غالية على نقاح

ويقال ان أول من سباه ذلك سليمان بن عبد الملك. يقال منه تغلبت بالغالية. ويقال ان عبد الله بن جعفر أهدي شعابة قارورة من الغالية فسأله كم أتفق عليها فقصر ما لا فقال هذه غالية. والمعجون شبه الغالية وهو أنواع من الطيب تعجن بماء الورد (قوله الانتصاف) بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة والنشيد أيضا لغة جيدة وهي كرش الحلق والجندى مال بالياً كل فإذا أكل فهو كرش عن أبي زيد قال الشاعر

كم أكلت كبدا وإنفعة * ثم اندخرت ألية مشرحة

(قوله كالقرفوني) هو المطار لأن الطراز يعمل بعد القراغ من الدخج. وقال في الفائق القريبة والترقية ثياب مصرية بيض من كنان وروى بشاربنة (قوله كالبريق والمثارة والسكران) وان معروفا والعقار بالفتح الارض والخياع والنخل ومنه قولهم ماله دار

منزوع ذكر ذرعا مغروفا فان علق العقد على كبل غير معروف كلى ز بيل لا يعرف ما يصح أو مل جرة لا يعرف ما تصح
أوزنة صخرة لا يعرف وزنها أو ذراع رجل بعينه لم يجز لان العقود عليه غير معلوم في الحال لانه لا يؤمن أن يهلك ما علق
عليه العقد فلا يعرف قدر المسلم فيه وذلك غرر من غير حاجة فنعى العقد كالمعلقه على نمره حائط بعينه وان أسلم فيها
بكال بالوزن وفيما يوزن بالسكيل جاز لان القصد أن يكون معلوما والعلم يحصل بذلك وان أسلم فيها لا يكال ولا يوزن كالجوز
والبيض والقناء والبطيخ والبفل والرموس اذا جوزنا السلم فيها أسلم فيها بالوزن وقال أبو اسحق يجوز أن يسلم في الجوز كذا
لانه لا يشاق في السكيل والنصوص هو الاول

فصل ولا يجوز حتى يصف المسلم فيه بالصفات التي تختلف بها الأثمان كالصغر والكبر والطول والعرض والدور والسمك
والنعومة والخشونة واللين والصلابة والرفقة والصفافة والذكورية والأنثوية والنبوة والبكارة والبياض والجره والسواد
والسمرة والطرقة واليبوسة والجودة والرداءة وغير ذلك من الصفات التي تختلف بها الأثمان ويرجع فيها لا يعلم من ذلك
الى تقنين من أهل الخبرة وان شرط الاجود لم يصح العقد لانه ما من جيد الاو يجوز أن يكون خرقه ما هو أجود منه فبطالب
به فلا يقدر عليه وان شرط الازدأ ففيه قولان أحدهما لا يصح لانه ما من ردي الاو يجوز أن يكون دونه ما هو أزدأ منه
فيصير كالاجود والثاني أنه يصح لانه ان كان ما يحضره هو الازدأ فهو الذي أسلم فيه وان كان دونه أزدأ منه فقد تبرع بما
أحضره فوجب قبوله فلا ينعى التسليم وان أسلم في ثوب بالصفات التي تختلف بها الثمن وشرط أن يكون وزنه قدر معلوما
ففيه وجهان أحدهما لا يصح وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني لانه لا يتفق ثوب على هذه الصفات مع الوزن المشروط
الا نادرا فيصير كالسلم في جارية وولدها وكالسلم فيما لا يعم وجوده والثاني أنه يجوز لان الشاقي رجحه الله نص على أنه اذا
أسلم في آنية وشرط وزنه معلوما جاز فكذلك ههنا

فصل فان أسلم في مؤجل وجب بيان أجل معلوم لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ولان الثمن يختلف باختلافه فوجب بيانه كالسكيل والوزن وسائر الصفات
والأجل المعلوم ما يعرفه الناس كشهيرة العرب وشهور الفرس وشهور الروم وأعياد المسلمين والنير وز والمهرجان فان أسلم
الى الحصاد أو الى العطاء أو الى عيد اليهود والنصارى لم يصح لان ذلك غير معلوم لانه يتقدم ويتأخر وان جعله الى شهر
ربيع أو جمادى صح وحل على الأول منهما ومن أمهاتنا من قال لا يصح حتى يبين والمذهب الأول لانه نص على أنه اذا جعل
الى النفر حل على النفر الاول فان قال الى يوم كذا كان المحل اذا طلع الفجر فان قال الى شهر كذا كان المحل اذا غربت
الشمس من الكيلة التي يرى فيها الهلال فان قال محله في يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا ففيه وجهان قال أبو علي ابن
أبي هريرة يجوز ويحمل على أوله كما لو قال لامرأته أنت طالق في يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا فان الطلاق يقع في أولها

ولا عقار. وز يدين سبعة بالسين مهمة مفتوحة واسكان العين وتون ذكر ابن ما كولا (قوله ز بيل) هو الزبيل معروف وفيه لغات
زبيل بالكسر والتون. وز بيل بالشديد وكسر الزاي بغير نون. وز بيل بفتحها والتخفيف (قوله السمرة) هي أدنى سواد
والسمك طول المسور. والطول ضد العرض. والرداءة بالهمز. والنير وز والمهرجان. النير وز أول يوم من الصيف وهو عند حلول
الشمس في برج الحمل. وقيل يوم تسع من ذي الحجة. وقيل سباط بالسين المهمة والمهرجان أول يوم من الشتاء وقيل يوم عشرين
من ايلول وذلك عند حلول الشمس في برج الميزان وفي تسميتهما بذلك قصة اخبرتهما: أما النير وز فان دجلة انبثقت في زمان
بنى اسرائيل أو الفرس وأهلك البلدان والقرى وظهر فيها الوباء ومات الناس وهرى بواضعها الى بلاد أخرى فانوا بها أيضا
وأراهم الله انهم غير معجزين ثم أنزل الله عليهم مطرا فأحياهم به فسمى ذلك المطر النير وز وجعلوه عيداً يصيب بعضهم الماء
فيه على بعض. قال ابن عباس وقصد في ذلك في كتاب الله تعالى «ألم تزل الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال
لم الله موئناهم أحياهم» وأما المهرجان فانه كان فيهم ملك بنواحي اذر بيجان وكان جباراً ظلوماً وكان اسمه مهرود
فأهلكه الله غسل ذلك الوقت ففرحوا بهلاكه وجعلوه عيداً وسموه المهرجان. فمر هو اسم الملك وجان هو الروح
بلسانهم أي هلك روح الملك لانهم يقدمون المضاف على المضاف اليه في لغتهم فيقولون في غلام زيد غلام

والثاني لا يجوز وهو الصحيح لان ذلك يقع على جميع أجزاء اليوم والشهر والسنة فاذا لم يبين كان مجهولا ويخالف الطلاق فانه يجوز الى أجل مجهول واذا صح كملق بأوله بخلاف السلم فان ذكر شهورا مطلقة حل على شهور الالهة لان الشهور في عرف الشرع شهور الالهة فحمل العقد عليها فان كان العقد الملية التي روى فيها الحلال اعتبر الجميع بالالهة وان كان العقد في أثناء الشهر اعتبر شهرا بالعدد وجعل الباقي بالالهة فان أسلم في حال وشرط أنه حال صح العقد وان أطلق ففيه وجهان أحدهما لا يصح لانه أحد محلي السلم فوجب بيانه كالمزجل والثاني أنه يصح ويكون حالا لان ما جاز حالا ومؤجلا حل اطلاقه على الحال كالتمن في المبيع وان عقد السلم حالا ثم جعله مؤجلا أو مؤجلا فجعله حالا أو زاد في أجله أو نقص نظرت فان كان ذلك بعد التفرق لم يلحق بالعقد لان العقد استقر فلا يتغير وان كان قبيل التفرق لحق بالعقد وقال أبو علي الطاهري ان قلنا ان المبيع انتقل بنفس العقد لم يلحق به والصحيح هو الاول وقد ذكرناه في الزيادة في التمن

﴿فصل﴾ وان أسلم في جنسين الى أجل أو في جنس الى أجلين ففيه قولان أحدهما أنه لا يصح لان ما يقابل أحد الجنسين أقل مما يقابل الآخر وما يقابل أحدهما أجلا أقل مما يقابل الآخر وذلك مجهول فلم يجوز والثاني أنه يصح وهو الصحيح لان كل بيع جائز في جنس واحد أو أجل واحد جاز في جنسين وفي أجلين كبيع الأعيان ودليل القول الأول بطلان بيع الأعيان فانه يجوز الى أجلين وفي جنسين مع الجهل بما يقابل كل واحد منهما

﴿فصل﴾ وأما بيان موضع التسليم فانه ان كان العقد في موضع لا يصلح للتسليم كالصحراء وجب بيانه وان كان في موضع يصلح للتسليم ففيه ثلاثة أوجه أحدها يجب بيانه لانه يختلف الغرض باختلافه فوجب بيانه كالصفات والثاني لا يجب بل يحتمل على موضع العقد كما نقول في بيع الأعيان والثالث أنه ان كان لجهة مؤنة وجب بيانه لانه يختلف التمن باختلافه فوجب بيانه كالصفات التي يختلف التمن باختلافها فان لم يكن لجهة مؤنة لم يجب بيانه لانه لا يختلف التمن باختلافها فلم يجب بيانه كالصفات التي لا يختلف التمن باختلافها

﴿فصل﴾ ولا يجوز تأخير قبض رأس المال عن المجلس لقوله صلى الله عليه وسلم أسلفوا في كبل معلوم والاسلاف هو التقديم ولانه انما يسمى سلما لما فيه من تسليم رأس المال فاذا تأخر لم يكن سلما فلم يصح ويجوز أن يكون رأس المال في الذمة ثم يعينه في المجلس ويسلمه ويجوز أن يكون معينا فان كان في الذمة نظرت فان كان من الأمان حل على نقد البلد وان كان في البلد تقود حل على الغالب منها وان لم يكن في البلد نقد الغالب وجب بيان تقدم معلوم وان كان رأس المال عرضا وجب بيان الصفات التي تختلف بها الأمان لانه عوض في الذمة غير معلوم بالعرف فوجب بيان صفاته كالسليم فيه وان كان رأس المال معينا ففيه قولان أحدهما يجب ذكر صفاته ومقداره لانه لا يؤمن أن ينسخ السلم بانقطاع السلم فيه فاذا لم يعرف مقداره وصفه لم يعرف ما يرد والثاني لا يجب ذكر صفاته ومقداره لانه عوض في عقد لا يقتضي رد المثل فوجب أن تعني المشاهدة عن ذكر صفاته ومقداره كالمهر والتمن في البيع وان كان رأس المال مالا يضبط بالصفة كالجواهر وغيره فاعلى القولين ان قلنا يجب ذكر صفاته لم يجوز أن يجعل ذلك رأس المال لانه لا يمكن ذكر صفاته وان قلنا لا يجب جاز أن يجعل ذلك رأس المال لانه معلوم بالمشاهدة والله أعلم

﴿باب تسليم السلم فيه﴾

ذا حل دين السلم وجب على السلم اليه تسليم السلم فيه على ما اقتضاه العقد فان كان السلم فيه تمرا لزمه ما يقع عليه اسم التمر على الإطلاق فان أحضر حشفا أو رطبا لم يقبل منه فان كان رطبا لزمه ما يقع عليه اسم الرطب على الإطلاق ولا يقبل منه بسر ولا منصف ولا مذنب ولا مشدخ وان كان طعنا لزمه ما نقي من التبن فان كان فيه قليل تراب نظرت فان كان أسلم فيه كيلا قبل منه لان القليل من التراب لا يظهر في الكيل وان كان أسلم فيه وزنا لم يقبل منه لانه يظهر في الوزن فيكون المأخوذ من

(قوله كالصحراء) هي البرية يقال صحراء واسعة ولا يقال صحراء. والجمع الصحارى بكسر الراء والصحارى بفتح الراء والصحراوات. والمؤنة تهمز ولا تهمز وهي فعولية وقال الفراء مفعلة من الأين وهو التعب الشديد ويقال هي مفعلة من الآون (قوله الحشفا) هو ردى التمر في التبن أحشفا وسوا كربة (قوله بسر ولا منصف ولا مذنب) السر قبل الرطب لان أوله طامع

الطعام دون حقه وان كان عسلا لزمه ما صنف من الشمع فان أسلم اليه في ثوب فاحضر ثوبا أجود منه لزمه قبوله لانه أحضر المسلم فيه وفيه يادع صفة لا تتميز فلهذه قبوله فان جاءه بالأجود وطلب عن الزيادة عوضا لم يجز لانه يبيع صفة والصقة لا تفرد بالبيع فان أتاه بثوب ردي لم يجبر على قبوله لانه دون حقه فان قال خذ وأعطيك للجود تدبرهما لم يجز لانه يبيع صفة ولا يبيع جزء من المسلم فيه قبل قبضه فان أسلم في نوع من جنس جاءه نوع آخر من ذلك الجنس كالمعقل عن البرقي والهر وى عن الروى ففيه وجهان قال أبو اسحق لا يجوز لانه غير الصنف الذي أسلم فيه فلم يجز أخذه عنه كالأبي عن التمر وقال أبو علي ابن أبي هريرة يجوز لأن النوعين من جنس واحد بمنزلة النوع الواحد ولهذا يحرم التفاضل في بيع أحدهما بالآخر ويضم أحدهما الى الآخر في الكمال النصاب في الزكاة فان اتفق أن يكون رأس المال على صفة المسلم فيه فاحضره ففيه وجهان أحدهما لا يجوز قبوله لانه يصير الثمن هو الثمن والعقد يقتضي أن يكون الثمن غير الثمن والثاني أنه يجوز لأن الثمن هو الذي أسلم اليه والثمن هو الموصوف وان أسلم الى محل فأحضر المسلم فيه قبله أو شرط أن يسلم اليه في مكان فأحضر المسلم فيه في غير ذلك المكان فاستمع المسلم من أخذه نظرت فان كان له غرض صحيح في الامتناع من أخذه بأن يلمه في حفظه مؤن أو عليه في حله مشقة أو يخاف عليه أن يهلك أو يؤخذ لم يلزمه أخذه وان لم يكن له غرض صحيح في الامتناع لزمه أخذه فان لم يأخذه رفع الى الحاكم ليأخذه عنه والدليل عليه ما روى أن أنس رضي الله عنه كاتب عبد الله على مال الى أجل فجاءه بمال قبل الاجل فأتى أن يأخذه فأتى عمر رضي الله عنه فأخذه منه وقال له اذهب فقد عثقت ولانه زاده بالتغديم خيرا فلهذه قبوله وان سألته المسلم أن يقدمه قبل المحل فقال اتصني من الدين حتى أقدمه فعلم لم يجز لانه يبيع أجل والاجل لا يفرد بالبيع ولان هذا في معنى ربا الجاهلية فانه كان في الجاهلية يقول من عليه الدين زدني في الاجل زدك في الدين

فصل وان أسلم اليه في طعام بالكيل أو اشترى منه طعاما بالكيل فدفع اليه الطعام من غير كيل لم يصح القبض لان المستحق قبض بالكيل فلا يصح قبض بغير الكيل فان كان المقبوض باقيا رده على البائع ليكيه له وان تلف في يده قبل الكيل تلف من ضمانه لانه قبض عن حقه وان ادعى أنه كان دون حقه فالقول قوله لان الاصل انه لم يقبض الا ما ثبت باقراره فان باع الجميع قبل الكيل لم يصح لانه لا يتحقق أن الجميع له وان باع منه القدر الذي يتحقق أنه فيه وجهان أحدهما يصح وهو قول أبي اسحق لانه دخل في ضمانه فنفذ يبيعه في كل قبضه بالكيل والثاني لا يصح وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وهو المصوص في الصرف لانه باعه قبل وجود القبض المستحق بالعقد فلم يصح بيعه كالأبي عن قبضه فان دفع اليه بالكيل ثم ادعى أنه دون حقه فان كان ما بدعيه قبله قبل منه وان كان كثيرا لم يقبل لان القليل يخص به والاصل عدم القبض والكثير لا يخص به فكان دعواه مخالفا للظاهر فلم يقبل

فصل فان أحاله على رجل له عليه طعام لم يصح لان الحوالة يبيع وقد ينافي كتاب البيوع أنه لا يجوز بيع المسلم فيه قبل القبض وان قال لي عند رجل طعام فاحضره حتى أكتله لزمه أخذه واكتله له لم يجز لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الماعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا لم يجز فيه الماعان وهل يصح قبض المسلم اليه لنفسه وفيه وجهان بناء على القولين فيمن باع دين المكاتب قبض منه المشتري فان قبض المشتري لنفسه لا يصح وهل يصح القبض للبيد فيه قولان أحدهما يصح لانه قبضه بانه فصار كالأبي قبضه وكيله والثاني لا يصح لانه لم يأذن له في قبضه له واعاذه في قبضه لنفسه فلا يصح القبض له ويخالفه الوكيل فانه قبضه لم يملكه فان قلنا ان قبضه لا يصح اكتال لنفسه

ثم سئل ثم يبيع ثم يربط الواحدة بسرة. والنصف الذي أخذ الارطاب فيه الى النصف. والمذهب الذي بدأ الارطاب في أذنيه والمشدخ البسر يتم حتى يشدخ أي يغطي بشيء أو يدفن حتى ينضج ويتغير. وقال الشيخ أبو حامد هو الذي ضرب بالخشب حتى صار رطبا. وقيل انهم يشمون البسر ثم يدلكونه بكساء صوف غليظ وما أشبهه فيصير طعمه طعم الرطب فيقولون ذلك استعجالا لا لكل الرطب من البسر قبل الارطاب ذكره في البيان. والبرقي والمعقل ذكرهما. والهر وى والمر وى منسوب الى هراة ومرو وهما بلدان بخراسان والنسب الى مرو ومرو زى ساءة لا قياسا في النصف وما يدفع اليه يدفعه عما في ذمته فلا يكون الثمن هو الثمن (قوله يخص به) يخص النقصان. يخصه في البيع نفسه وشروطه بثمن اذا يخص

مرة أخرى ثم يكبله بالسلم وان قلنا ان قبضه يصح كبله بالسلم فان قال احضرمي حتى أكتله لنفسى وتأخذ وفعل ذلك صح القبض
للسلم اليه لانه قبضه لنفسه قبضاً صحيحاً ولا يصح للسلم لانه دفعه اليهم من غير كيل وان أكتله لنفسه وسلم الى السلم وهو في
الكيل ففيه وجهان أحدهما لا يصح لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى
يجرى فيه الصاعان وهذا يقتضى كبله بعد كيل وذلك لم يوجد والثاني انه يصح لان استدامة الكيل بمنزلة ابتدائه ولو ابتدأ
كبله حاز فكذلك اذا استدامه

﴿فصل﴾ وان دفع المسلم اليه الى المسلم درهم وقال اشترى بهامثل مالك على واقبضه لنفسك ففعل لم يصح قبضه لنفسه وهل يصح للمسلم اليه على الوجهين المبتين على الثولين في دين المسكين فان قال اشترى واقبضه لم يصح قبضه لنفسك ففعل صح الشراء واقبض المسلم اليه ولا يصح قبضه لنفسه لانه لا يجوز ان يكون وكيله غيره في قبض حق نفسه

﴿فصل﴾ اذا قبض المسلم فيه ووجد به عيبا قلناه ان اطلاق العقد يقتضي بيعا سليما فلا يلزمه قبول المعيب فان رد ثبته المطالبة بالسليم لانه اخذ المعيب بموافق النعمه فاذا رده رجع الى ماله في النعمه وان حدث عنده عيب رجع بالارش لانه لا يمكنه رده ناقصا عما اخذ ولا يمكن ايجاره على اخذه مع العيب فوجب الارش

﴿فصل﴾ فان أسلم في ثمرة فأنقطع في محلها أو غاب المسلم اليه فلم يظهر حتى نفدت الثمرة ففيه قولان أحدهما أن العقد ينسخ لان العقود عليه ثمرة هذا العام وقد هلك فأنسخ العقد كما لو اشترى في غير زمن صبرة فهلكت الصبرة والثاني انه لا ينسخ لكنه بالخيار بين أن ينسخ وبين أن يصير الى أن توجد الثمرة فيأخذ لان العقود عليه ما في الذمة لا ثمرة هذا العام والدليل عليه أنه لو أسلم اليه في ثمرة عامين فتقدم في العام الأول ما يحبطه في العام الثاني جاز ما في الذمة لم يثلف وانما تأخر نفدت له الخيار كما لو اشترى عبدا فابقى

﴿فصل﴾ يجوز فسخ عقد السلم بالاقالة لأن الحق لما جاز لها الرضا باسقاطه فإذا فسختها أو فسخه بانقطاع الثمرة في أحد القولين أو بالفسخ في القول الآخر رجع المسلم إلى رأس المال فإن كان باقيا وجبرده وإن كان ناقضا ثبت بدله في ذمة المسلم إليه فإن أراد أن يسلمه في شيء آخر لم يجز لأنه بيع دين بدين وإن أراد أن يشتري به عينا نظرت فإن كان يحتمل معايلة واحدة في الرأى كالبراهم بالدينار والحنطة بالشعير لم يجز أن يتفرقا قبل القبض كالأردان أن يبيع أحدهما بالآخر عينا بعين وإن لم يحتمل معايلة واحدة في الرأى كالبراهم بالحنطة والتوب بالتوب فقيه وجهان أحدهما يجوز أن يتفرقا من غير قبض كما يجوز إذا باع أحدهما بالآخر عينا بعين أن يتفرقا من غير قبض والثاني لا يجوز لأن المبيع في النسيئة فلا يجوز أن يتفرقا قبل قبض عوضه كالمسلم فيه والله أعلم

﴿باب الفرض﴾

القرض قربة مندوب اليه للاروى أبوهريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وعن أبي الدرداء رضى الله عنه أنه قال لأن أقرض دينارين ثم يردها ثم أقرضهما أحب اليّ من أن أتصدق بهما وعن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما أنهما قالوا قرض من كان شحراً من صدقة مرة

فصل ١٠ ولا يصح الا من جائز التصرف لانه عقد على المال فلا يصح الا من جائز التصرف كالبيع ولا ينفعه الا بالاجاب والقبول لانه كالميثاق آدمي فلم يصح من غير اجاب وقبول كالبيع والهبة ويصح بلفظ القرض والسلف لأن الشرع ورد بهما ويصح بما يؤدى معناه وهو ان يقول ملكتك هذا على أن ترد على بدله فان قال ملكتك ولم يذكر البديل كان هبة فان

﴿ من باب القرض ﴾
القرض في اللغة القطع كأنه يقطع لقطعته من ماله . وقيل هو المجازاة لأنه رد مثل ما أخذ منه قو لم الدينافر وضى ومكافأة ومما يتقاربان التناؤ اذا أئتمى رجل على رجل وأئتمى الآخر عليه (قوله قرينة) هو ما يشرب به الى الله تعالى من العمل الصالح ومنه وب اليه أى ما مور به من غير إيجاب يقال تذهب الأسماء فأتدب أى دعاء فأجاب به (قوله من كسب عن مسلم كربة) معنى كسب أزال . فكسبتنا ما بمن ضرأزلناه . والكربة بالضم الغم الذى يأخذ بالنفس وكذلك الكربة على وزن الضرب والجمع الكروب

اختلافه فالقول قول الموهوب له لأن الظاهر معه فإن التملك من غير ذكر عوض هبة في الظاهر وإن قال أقرضتك ألفاً وقيل ونقرة ثم دفع إليه أنما لم يطل الفصل جاز لأن الظاهر أنه فسد الإيجاب وإن طال الفصل لم يجز حتى يعيد لفظ أقرض لأنه لا يمكن البناء على العقد مع طول الفصل

فصل وإن كتب البع وهو غائب أقرضتك هذا أو كتب إليه بالبيع فقبه وجهان أحدهما بنعقد لأن الحاجة مع الغيبة داعية إلى الكتابة والثاني لا بنعقد لأنه قادر على التلقي فلا بنعقد عقده بالكتابة كالموكتوب وهو حاضر وقول القائل الأول إن الحاجة داعية إلى الكتابة لا يصح لأنه يمكن أن يوكل من يعقد العقد بالقول

فصل ولا يثبت فيه خيار المجلس وخيار الشرط لأن الخيار يراد بالفسخ وفي القرض يجوز لكل واحد منهما أن يفسخ إذا شاء فلا معنى لخيار المجلس وخيار الشرط ولا يجوز شرط الأجل فيه لأن الأجل يقتضي جزءاً من العوض والقرض لا يحتمل أن يادق النصان في عوضه فلا يجوز شرط الأجل فيه ويجوز شرط الرهن فيه لأن النبي ﷺ رهن درعه على شعيراً أخذها لأهله ويجوز أخذ الضمين فيه لأنه وثيقة جاز في القرض كالرهن

فصل وفي الوقت الذي يملك فيه وجهان أحدهما أنه يملكه بالتبض لأنه عقد يقف التصرف فيه على التبض فوقف الملك فيه على التبض كطهية فعلى هذا إذا كان القرض حيواناً فنفقته بعد التبض على المستقرض فإن أقرض أياه وقبضه عتق عليه والثاني أنه لا يملكه إلا بالتصرف بالبيع والهبة والاتلاف لأنه قبل التصرف في المثل للقرض أن يرجع فيه بغير رضا فعلى هذا تكون نفقته على المقرض فإن أقرض أياه لم يعتق عليه قبل أن يتصرف فيه واختلف أصحابنا فيمن قدم طعماً إلى رجل ليأكله على أن يبعده أو يبعده أنه يملكه بالأخذ والثاني أنه يملكه بمجرد كفي القم والثالث أنه يملكه بالبيع والرابع أنه لا يملكه إلا يأكله على ملك صاحب الطعام

فصل ويجوز قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف لأنه عقد عليك بثبت العوض فيه في الذمة جاز فيما يملك ويضبط بالوصف كالسليم فأما ما لا يضبط بالوصف كالجواهر وغيرها فقبه وجهان أحدهما لا يجوز لأن القرض يقتضي رد المثل وما لا يضبط بالوصف لا يملكه والثاني يجوز لأن المثل له يشتمل المستقرض بالقيمة والجواهر كغيرها في القيمة ولا يجوز إلا في مال معلوم المقرض فإن أقرضه دراهم لا يعرف وزنها وطعاماً لا يعرف كميته لم يجز لأن القرض يقتضي رد المثل فإذا لم يعلم القدر لم يمكن القضاء

فصل ويجوز استقراض الجارية بأن لا يحمل له وطؤها ولا يجوز لمن يملك وطؤها وقال المزني رحمه الله يجوز لأنه عقد يملك به المال جاز أن يملك به من يحمل له وطؤها كالبيع والهبة والمتنصوص هو الأول لأنه عقد رفاق جائز من الطرفين فلا يستباح به الوطء كالعارية وبخلاف البيع والهبة فإن الملك فيهما تام لأنه لو أراد كل واحد منهما أن ينفرد بالفسخ لم يملك والمالك في القرض غير تام لأنه يجوز لكل واحد منهما أن ينفرد بالفسخ فلو جوزه فبمن يحمل له وطؤها أدى إلى الوطء في ملك غير تام وذلك لا يجوز وإن أسلم جارية في جارية فقبه وجهان قال أبو اسحق لا يجوز لأنه لا تأمن أن يوطئها ثم يردّها عن التي تستحق عليه فيصير كمن أقرض جارية فوطئها ثم ردّها من أصحابنا من قال يجوز وهو المذهب لأن كل عقد صحيح في العبد بالعبد صحيح في الجارية بالجارية كالبيع

(قوله الجواهر) هو جمع جوهر وهو ماله صفاء ولون شفاف كالباقوت واللؤلؤ والفيروز وغير ذلك (قوله عقد رفاق) أي يدخل فيه الرقيق على المستقرض وهو النفع يقال رفقت أي نفعت (قوله جائز من الطرفين) أي غير لازم من الجواز والاختيار الذي هو المضي والذهاب وكذا قوله في جميع الصكوك يجوز ولا يجوز هذا أصله (قوله الجارية) أصلها الفتية من النساء يقال جارية بينة الجارية بالفتح والجارية قال الأعشى

والبيض قد عفت وطال جرائها ٥ وتأن في فنن وفي أذواد

يروى بفتح الجيم وكسرها، وقوله كان ذلك في أيام جرائها أي صباها، والامة خلاف الحرية والجمع اماء وآم قال الشاعر

محلة سوء أهلك الدهر أهلها ٥ فلم يبق فيها غير آم خوالف

و يجمع أيضاً على آمون، وأصل أمة أموة بالتحريك والنسبة إليها أموى بالفتح وتصغيرها أمية

فصل ولا يجوز زفرض جرم منقعة مثل أن يقرضه ألفا على أن يبيع مداره أو على أن يرد عليه أجود منه أو أكره منه أو على أن يكتب له بها سقجة برمح فيها خنجر الطريق والدليل عليه ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف وبيع والسلف هو القرض في لغة أهل الحجاز وروى عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم نهوا عن قرض جرم منقعة ولأنه عقد ارفاق فاذا اشترط فيه منقعة خرج عن موضوعه فان شرط أن يرد عليه دون ما أقرضه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن مقتضى القرض رد المثل فاذا اشترط النقصان عما أقرضه فقد شرط ما ينافي مقتضاه فلم يجز كالمو شرط الزيادة والثاني يجوز لأن القرض جعل رافعا بالسفوف وشرط الزيادة يخرج به عن موضوعه فلم يجز وشرط النقصان لا يخرج به عن موضوعه فيجاز فان بدأ المستقرض فزاده أو رد عليه ما هو أجود منه أو كتب له سقجة أو باع منه مداره جاز لما روى أبو رافع رضي الله عنه قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرة فجاءته ابل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكرة فقلت لم أجد في الابل الا جلا خيارا رباعيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعطه فان خباركم أحسنكم قضاء وروى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم حق فقضاني وزادني فان عرف لرجل عادة أنه اذا استقرض زاد في العوض ففي اقرضه وجهان أحدهما لا يجوز اقرضه الا أن يشترط رد المثل لأن المتعارف كالمشروط ولو شرط الزيادة لم يجز فكذلك اذا عرف بالعادة والثاني أنه يجوز وهو المذهب لأن الزيادة مندوب اليها فلا يجوز أن يمنع ذلك صحة العقد فان شرط في العقد شرطا فاسدا بطل الشرط وفي القرض وجهان أحدهما أنه يبطل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل قرض جرم منقعة فهو ربا ولأنه انما أقرضه بشرط ولم يسلم الشرط فوجب أن لا يسلم القرض والثاني أنه يصح لأن القصد منه الارفاق فاذا زال الشرط بقى الارفاق

فصل ويجب على المستقرض رد المثل فيما له مثل لأن مقتضى القرض رد المثل ولذا يقال الدنيا قروض ومكافأة فوجب أن يرد المثل وفيها لا مثل له وجهان أحدهما يجب عليه القيمة لأن ما ضمن بالمثل اذا كان له مثل ضمن بالقيمة اذا لم يكن له مثل كالثقلات والثاني يجب عليه مثله في الخلقة والصورة لحديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يقضي البكر بالبكر ولأن ما ثبت في الذمة بعقد السلم ثبت بعقد القرض قياسا على ما له مثل ويخالف الثقلات فان التلف متمد فلم يقبل منه الا القيمة لأنها أحصر وهذا عقد أجز للحاجة فقبل فيه مثل ما قبض كما قبل في السلم مثل ما وصف فان اقرض الخبز وقلنا يجوز اقرض ما لا يضبط بالوصف في الذي يرد وجهان أحدهما مثل الخبز والثاني ترد القيمة فعلى هذا اذا اقرضه الخبز وشرط أن يرد عليه الخبز ففيه وجهان أحدهما يجوز لأن مبناه على الرفق فلا منعنا من رد الخبز حتى وضاق والثاني لا يجوز لأنه اذا شرط صار بيع خبز بخبز وذلك لا يجوز

فصل اذا أقرضه دراهم بمصر ثم لقيه بمكة فطالبه بها لم يدفعها اليه فان طالبه المستقرض بأن يأخذها وجب عليه أخذها لأنه لا ضرر عليه في أخذها فوجب أخذها فان أقرضه طعاما بمصر فلقية بمكة فطالبه به لم يجبر على دفعه اليه لأن الطعام بمكة أغلى فان طالبه المستقرض بالأخذ لم يجبر على أخذها لأن عليه مؤنة في حله فان تواضعا جاز لأن الشئ لحقهما وقد رضيا جميعا

قوله سقجة) كلمة فارسية وهي رفعة يكتسبها المقرض الى من يقبض عنه عوض القرض في المكان الذي اشترطه وسماح أهل نهامة سقجة بالضم وذكر الطري في شرح مقامات الحريري السقجة بضم السين وفتح التاء كلمة معربة وأصلها بالفارسية سقنة ومثالا أن يكون للرجل مال مثلا وهو يريد أن يذهب به الى بلد وهو يخاف عليه قطاع الطريق فيدفعه الى بايع مثلا أو رجل له بذلك البلد دين على آخر ويقول اكتب خطا على ذلك الرجل مائة عليه لأخذه منه ثم اذا وصغوا رجلا بأنه كتب رسالة يتفجع بها قالوا كتبه سقاج أي راتجة وراج السقجة ثم كثر حتى قيل للوجه الطري سقجة **قوله** بكرة) البكر الثني من الابل والاقى بكرة والجمع بكار مثل فرخ و فراخ وبكرة أيضا مثل خل وخلة وقال أبو عبيد البكر من الابل بمنزلة الفتي من الناس والبكرة بمنزلة الفناء والقلوص بمنزلة الجارية والبعير بمنزلة الانسان والجل بمنزلة الرجل والناق بمنزلة المرأة **قوله** خيارا) الخيار الاسم من الاختيار ومعناه مختار رابعا مخففا ولا يشدد فاذا رفعت قلت رابع مثل ثمان وهو الذي أتى رابعه وهي السن التي بين النية والتاب

فإن طالبه بقيمة الطعام بمكة أجبر على دفعها لأنه بمكة كالمعدوم وماله مثل إذا عدم وجبت قيمته ويجب قيمته بمصر لأنه يستحقه بمصر فإن أراد أن يأخذ عن بدل القرض عوضاً جاز لأن ملكه عليه مستقر فجاز أخذ العوض عنه كالاعيان المستقرة وحكمه في اعتبار القبض في المجلس حكم ما يأخذ به لا عن رأس مال السلم بعد الفسخ وقد يتناه والله أعلم

﴿ كتاب الرهن ﴾

ويجوز الرهن على الدين في السفر لقوله عز وجل وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإفروا من مغبوضتكم على أنفسكم ولما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رهن درعاً عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله

﴿ فصل ﴾ ولا يصح الرهن الا من جاز التصرف في المال لأنه عقد على المال فلم يصح الا من جاز التصرف في المال كالبيع

﴿ فصل ﴾ ويجوز أخذ الرهن على دين السلم وعوض القرض للآية والخبر ويجوز على الثمن والاجرة والصدقة وعوض الخلع ومال الصلح وأرض الجنابة وغرامة التلف لا تدين لازم فجاز أخذ الرهن عليه كدين السلم وبدل القرض ولا يجوز أخذه على دين الكتابة لأن الرهن انما يجعل ليحفظ عوض ما زال عنه ملكه من مال ومنفعة وعوض والمعوض في الكتابة هو الرقبة وهي باقية على ملكه لا يزول ملكه عنها الا بالأداء فلا حاجة به الى الرهن ولأن الرهن انما يعقد لتوثيق الدين حتى لا يبطل والكتاب بذلك أن يبطل الدين بالفسخ اذا شاء فلا يصح توثيقه فأما مال الجملة قبل العمل ففيه وجهان أحدهما لا يجوز أخذ الرهن به لأن تعال شرط في عقد لا يلزم فلا يجوز أخذ الرهن به كمال الكتابة والثاني يجوز لأن تدين يؤول الى الزوم فجاز أخذ الرهن به كالثمن في مدة الخيار وأما مال السبق والرمى ففيه قولان أحدهما أنه كالأجارة فيجوز أخذ الرهن به والثاني أنه كالجملة فيكون على الوجهين وأما العمل في الأجارة فإنه ان كانت الأجارة على عمل الاجبر فلا يجوز أخذ الرهن به لأن القصد بالرهن استيفاء الحق منه عند التعذر ومحملة لا يمكن استيفاءه من غيره وإن كانت الأجارة على عمل في الذمة جاز أخذ الرهن به لأنه يمكن استيفاءه من الرهن بأن يباع ويستأجر بشئ منه من يعمل

﴿ فصل ﴾ ويجوز عقد الرهن بعد ثبوت الدين وهو أن يرهن بالثمن بعد البيع وعوض القرض بعد القرض ويجوز عقده مع العقد على الدين وهو أن يشترط الرهن في عقد البيع وعقد القرض لأن الحاجة تدعو الى شرطه بعد ثبوته وحال ثبوته فأما شرطه قبل العقد فلا يصح لأن الرهن تابع للدين فلا يجوز شرطه قبله

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز أخذ الرهن على الاعيان كالغصوب والمسروق والغاربية والمأخوذ على وجه السوم لأنه ان رهن على قيمتها اذا تلفت لم يصح لأنه رهن على دين قبل ثبوته وان رهن على عينها لم يصح لأنه لا يمكن استيفاء العين من الرهن

﴿ فصل ﴾ ولا يلزم الرهن من جهة المرتهن لأن العقد لحظه لاحظ فيه الراهن فجاز له فسخه اذا شاء فأما من جهة الراهن فلا يلزم الا بقبض والدليل عليه قوله عز وجل فإفروا من مغبوضتكم على أنفسكم فقبض الرهن بالقبض قبل على أنه لا يلزم الا به ولا نه عقد ارفاق يقتدر الى القبول والقبض فلم يلزم من غير قبض كالهبة فإن كان المرهون في يد الراهن لم يجر للمرتهن قبضه الا باذن الراهن لأن للراهن أن يفسخه قبل القبض فلا يملك المرتهن اسقاط حقه من غير إذنه فان كان في يد المرتهن فقد قال في الرهن انه لا يصح مقبوضاً بحكم الرهن الا باذن الراهن وقال في الاقرار والمواهب اذا وهب له عيناً في يده صارت مقبوضة من غير اذن من أوصاها من نقل جوابه في الرهن الى الهبة وجوابه في الهبة الى الرهن فجعلها على قولين أحدهما لا يقتدر واحد منهما الى الاذن في القبض لأنه لما لم يقتدر الى نقل مستأق لم يقتدر الى اذن مستأق والثاني أنه يقتدر وهو الصحيح لأنه عقد

﴿ ومن كتاب الرهن ﴾

أصل الرهن في اللغة الثبوت والدوام يقال شيء رهن أي دائم وكأن الرهن يقيم عند المرتهن حتى يستوفي حقه ويضعه رهن وارهان، وعقد ارفاق أي نفع (قوله يؤول الى الزوم) أي يرجع يقال آل اذا رجع

يفتقر لزومه إلى القبض فافتقر القبض إلى الأذن كما لو لم تكن العين في يده وقوطم أنه لا يحتاج إلى نقل مستأحب لا يصح لأن النقل يراد ليصير في يده وذلك موجود والأذن يراد تمييز قبض الهبة والرهن عن قبض اتوديمة والقبض وذلك لا يحصل إلا بالأذن ومن أخصابنا من حل المسكتين على ظاهرهما فقال في الهبة لا يفتقر إلى الأذن وفي الرهن يفتقر لأن الهبة عقد يزيل الملك فلم يفتقر إلى الأذن لقونه والرهن لا يزول الملك فافتقر إلى الأذن لضعفه والصحيح هو الطريق الأول لأن هذا الفرق يبطل به إذا لم نكسب العين في يده فإنه يفتقر إلى الأذن في الرهن والهبة مع ضعف أحدهما وقوة الآخر فإن عقد على عين رهنا وإجارة وأذن له في القبض عن الرهن والإجارة صار مقبوضا عنهما فإن أذن له في القبض عن القبض عن الإجارة دون الرهن لم يصرف مقبوضا عن الرهن لأنه لم يأذن له في قبض الرهن فإن أذن له في القبض عن الرهن دون الإجارة صار مقبوضا عنهما لأنه أذن له في قبض الرهن وقبض الإجارة لا يفتقر إلى الأذن لأنه مستحق عليه

(فصل) وإن أذن له في قبض ما عهده لم يصرف مقبوضا حتى يمضي زمان ينشأ فيه القبض وقال في حرمة لا يحتاج إلى ذلك كما لا يحتاج إلى نقل والمذهب الأول لأن القبض إنما يحصل بالاستيفاء أو التمكن من الاستيفاء ولهذا لو استأجر دارا لم يحصل له القبض في منافعها إلا بالاستيفاء أو يمضي زمان ينشأ فيه الاستيفاء فكذلك هنا فعلى هذا أن كان المرهون حاضرا فبأن يمضي زمان لو أراد أن ينقله أسكنه ذلك وإن كان غائبا فبأن يمضي هو أو وكيله ويشاهده ثم يمضي من الزمان ما يتمكن فيه من القبض وقال أبو إسحاق إن كان ما ينتقل كالحيوان لم يصرف مقبوضا إلا بأن يمضي إليه لأنه يجوز أن يكون قد انتقل من المكان الذي كان فيه فلا يمكنه أن يقدو الزمان الذي يمكن المضى فيه إليه من موضع الأذن إلى موضع القبض فأما ما لا ينتقل فإنه لا يحتاج إلى المضى إليه بل يكفي أن يمضي زمان لو أراد أن يمضي ويقبض أمكنه ومن أخصابنا من قال إن أخبره ثقة أنه باق على صفته ويمضي زمان ينشأ فيه القبض صار مقبوضا كما لو رآه أو وكيله ويمضي زمان ينشأ فيه القبض والنصوص هو الأول ومقال أبو إسحاق لا يصح لأنه يجوز أن ينتقل الحيوان من مكان إلى مكان فلا يفتقر زمان المكان ففي غير الحيوان يجوز أن يكون قد أخذ أو هلك ومقال القائل الآخر من خبر الثقة لا يصح لأنه يجوز أن يكون بعد روى الثقة حدث عليه حادث فلا يفتقر إمكان القبض وبخلاف الوكيل فإنه قائم مقامه فقام حضوره مقام حضوره والثقة بخلافه

(فصل) وإن أذن له في القبض ثم رجع لم يجز أن يقبض لأن الأذن ففزال فعاد كما لو لم يأذن له وإن أذن له ثم رجع أو أغنى عليه لم يجز أن يقبضه لأنه خرج عن أن يكون من أهل الأذن ويكون الأذن في القبض إلى من ينظر في ماله فإن رهن شيئا ثم تصرف فيه قبل أن يقبضه نظرت فإن باعه أو جعله ميرا في نكاح أو أجرة في إجارة أو وهبه أو قبضه أو رهنه أو قبضه أو كان عبدا فكتبه أو أعفاه انسخ الرهن لأن هذه التصرفات تمنع الرهن فأنسخ بها الرهن فإن دبر مقاصص في الأم أنه رجوع وقال الربيع فيه قول آخر أنه لا يكون رجوعا وهذا من تخريج وجهه أنه يمكن الرجوع في التدبير فإذا دبره أمكنه أن يرجع فيه فيقبضه في الرهن ويبيعه في الدين والصحيح هو الأول لأن المقصود بالتدبير هو العتق وذلك ينافي الرهن فجعل رجوعا كالبيع والكتابة فإن رهن ولم يقبض أو وهب ولم يقبض كان ذلك رجوعا على المتصور لأن المقصود منه ينافي الرهن وعلى تخريج الربيع لا يكون رجوعا لأنه يمكن الرجوع فيه وإن كان المرهون جارية فزوجها لم يكن ذلك رجوعا لأن التدبير لا يمنع الرهن فلا يكون رجوعا في الرهن وإن كان دارا فأجرها نظرت فإن كانت الإجارة إلى مدة تنقضي قبل محل الدين لم يكن رجوعا لأنها لا تمنع البيع عند المحل فلم ينسخ بها كالتدبير وإن كانت إلى مدة محل الدين قبل انقضاءها فإن قلنا إن المستأجر يجوز بيعه لم يكن رجوعا لأنه لا يمنع البيع عند المحل وإن قلنا لا يجوز بيعه كان رجوعا لأنه تصرف ينشأ مقتضى الرهن فجعل رجوعا كالبيع

(قوله ثقة) أي أمين يقال وثقت به أثقت إذا ائتمنته وكذا الوثيقة فعيلة من هذا لأنه يأمن بها على استيفاء دينه (قوله محل الدين) بالسكنى يقال محل الدين محل السكنى وحل الدين أيضا أجله . ومنه حتى يبلغ الهدى محله أي موضع نحره . وحل بالسكنى محل الضم حلا وحلولا ومحلا . والمحل أيضا المكان الذي يحله بالفتح

(فصل) وان مات أحد المتراهنين ففقد إلى الرهن اذامات المترهن لم ينسخ وقال في التخليص اذامات الرهن لم يكن للمترهن قبض الرهن فمن أمحاهما من جعل ما قال في التخليص قولا آخر ان الرهن ينسخ بموت الراهن ونقل جوابه في الرهن وجوابه في المترهن اليه وجعلهما على قولين أحدهما ينسخ بموتهما لأنه عقد لا يلزم بحال فانسخ بموت العاقد كلكاثة والشركة والثاني لا ينسخ لأنه عقد يؤل إلى الزوم فلم ينسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار ومنهم من قال يبطل بموت الراهن ولا يبطل بموت المترهن لأن بموت الراهن يحل الدين ويتعلق بالتركة فلا حاجة إلى بقاء الرهن وبموت المترهن لا يحل الدين فلا حاجة بإقية إلى بقاء الرهن ومنهم من قال لا يبطل بموت واحد منهما قولا واحدا لأنه إذا لم يبطل بموت المترهن على ما نص عليه والعقد غير لازم في حقه بحال فلا ينال يبطل بموت الراهن والعقد لازم له بعد القبض أولى وما قال في التخليص لا حاجة فيه لأنه لم يرد أن الرهن ينسخ وانما أراد أنه اذامات الرهن لم يكن للمترهن قبض الرهن من غير إذن الورثة

(فصل) اذا امتنع الراهن من تسليم الرهن أو انسخ العقد قبل القبض نظرت فان كان الرهن غير مشروط في العقد على البيع في الدين بغير رهن وان كان الرهن مشروطا في البيع ثبت للخيار بين أن يبيع من غير رهن أو ينسخه لأنه دخل في البيع بشرط أن يكون له بالتمن وثيقة ولم نسلم له فثبت له الخيار بين النسخ والامضاء

(فصل) اذا قبض الراهن الرهن لم يلزم العقد من جهته ولا يملك فسخه لأنه عقد وثيقة فاذا تم لم يجوز فسخه من غير رضا من له الحق كالضمان ولأنه يجوز ناله الفسخ من غير رضا المترهن بطلت الوثيقة وسقط فائدة الرهن

(فصل) ولا يملك من الرهن شيء حتى يبرأ الراهن من جميع الدين لأنه وثيقة محضة فكان وثيقة بالدين وبكل جزئ منه كالشهادة والضمان فان رهن اثنان عند رجل عينا يتقهما بدين له عليهما فبرئ أحدهما أو رهن رجل عند اثنين عينا بدين عليهما فبرئ من دين أحدهما انقلك نصف الدين من الرهن لأن الصفقة اذا حصل في أحد شرط بها عاقدان فهما عاقدان فلا يثبت الفسك في أحدهما على الفسك في الآخر كما لو فرق بين العقد بين وان أراد الراهنان في المسئلة الأولى أن يقتسما أو الراهن في المسئلة الثانية أن يقاسم المترهن الذي لم يبرأ من دينه نظرت فان كان مما لا ينقص قيمته بالقسمه كالحيوب جاز ذلك من غير رضا المترهن وان كان مما ينقص قيمته ففقه وجهان أحدهما لا يجوز من غير رضا المترهن لأنه يدخل عليه بالقسمه ضرر فلم يجوز من غير رضاه والثاني يجوز لأن المرهون عنده نصف العين فلا يملك الاعتراض على المالك فيما لاحق له فيه

(فصل) واذا قبض المترهن الرهن ثم وجد به عيبا كان قبل القبض نظرت فان كان في رهن عقد بعد عقد البيع لم يثبت له الخيار في فسخ البيع وان كان في رهن شرط في البيع فهو بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يحضيه لأنه دخل في البيع بشرط أن يسلم له الرهن فاذا لم يسلم له يثبت له الخيار فان لم يعلم بالعيب حتى هلك الرهن عنده أو حدث به عيب عنده لم يملك الفسخ لأنه لا يمكنه رد العين على الصفقة التي أخذ فيسقط حقه من الفسخ كما قلنا في البيع اذا هلك عند المشتري أو حدث به عيب عنده ولا يثبت له الأرض لأن الأرض بدل عن الجزء الفائت ولو فات الرهن بالهلاك لم يجب بدله فاذا فات بعضه لم يجب بدله والله أعلم

(قوله نص عليه) والنصوص في جميع الكتاب كله بمعنى المرفوع يقال نص الحديث أي رفعه وأسنده ومنه منه العروس لارتفاعها فكانت رفعة حتى بان وظهر قال امرؤ القيس

وجيد كجيد الرميم ليس بها حش * اذا هي نسته ولا يعطل

وقيل أنه أقصى البيان من قولهم نصت النافذة أي استخرجت أقصى ما عندها من البر كأنه استقصاها بيانه (قوله ولا يملك من الرهن) أي لا يخلص . فكذلك الشيء وخلصته . وكل شيتين خلصتهما فقد فسكتكتهما (قوله في أحد شرط بها) الشعر النصف ههنا

باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز

ما لا يجوز بيعه كالقوت وأم الولد والكلاب واختار بر لا يجوز رهنه لأن المقصود من الرهن أن يباع ويستوفى الحق منه وهذا لا يوجد فيما لا يجوز بيعه فلم يصح رهنه

﴿فصل﴾ وما يسرع إليه الفساد من الأطعمة والقواكة الرطبة التي لا يمكن استعمالها يجوز رهنه بالدين الحاضر والمؤجل الذي يحل قبل فسادها لا يمكن بيعه واستيفاء الحق من ثمنه فأما ما رهنه بدين مؤجل إلى وقت يفسد قبل محله فإنه يفسد قبل فساد شرط أن يبيعه إذا خاف غايه الفساد جاز رهنه وإن أطلق فغيبه قولان أحدهما لا يصح وهو الصحيح لأنه لا يمكن بيعه بالدين في محله فلم يجز رهنه كأم الولد والثاني يصح وإذا خيف غايه تجبر على بيعه ويجعل ثمنه رهنه لأن مطلق العقد يعمل على التعارة، ويصير كالمشروط والمتعارف فيما يفسد أن يباع قبل فسادها فيصير كالمشروط ذلك ولو شرط ذلك جاز رهنه فكذلك إذا أطلق فإنه يبيع ثمرة يسرع إليه الفساد مع الشجر فغيبه طريقان من أحدهما من قال فيه قولان كالأشجار ففرد به العقد ومنهم من قال يصح قولاً واحداً لأنه تابع للشجر فإذا هلكت الثمرة بقيت الشجرة

﴿فصل﴾ وإن علق عتق عبد على صفة توجد قبل محل الدين لم يجز رهنه لأنه لا يمكن بيعه في الدين وإن علق على الطبري رهنه الله إذا قلنا يجوز رهنه ما يسرع إليه الفساد جاز رهنه وإن علق عتقه على صفة يجوز أن توجد قبل محل الدين ويجوز أن لا توجد ففيه قولان أحدهما يصح لأن الأصل بقائه العقد وإمكان البيع ووقوع العتق قبل محل الدين مذكور فيه فلا يمنع صحة الرهن كجواز الموت في الحيوان المرهون والثاني لا يصح لأنه قد توجد الصفة قبل محل الدين فلا يمكن بيعه وذلك ضرر من غير حاجة فخرج صحة الرهن

﴿فصل﴾ واختلف أصحابنا في التدبير فمنهم من قال لا يجوز رهنه قولاً واحداً لأنه قد يموت المولى فجاء فيناحق فلا يمكن بيعه وذلك ضرر من غير حاجة فخرج صحة الرهن ومنهم من قال يجوز قولاً واحداً لأنه يجوز بيعه جاز رهنه كالعبد لأن ومنهم من قال فيه قولان بناء على القولين في أن التدبير وصية أو عتق بصفة فإن قلنا أنه وصية جاز رهنه لأنه يجوز الرجوع فيه بالقول بفعل الرهن رجوعاً وإن قلنا أنه عتق بصفة لم يجز رهنه لأنه لا يجوز الرجوع فيه بالقول وإنما يجوز الرجوع فيه بغيره فإن قلنا لا يمكن الرجوع إلا بغيره فبطل رهنه لأن الأصل في الرهن أن لا يبرأ إلا بالملك قال أبو إسحق إذا قلنا أنه يصح رهنه حل الحق وقضى سقط حكم الرهن وبقي العبد على تدبيره وإن لم يقض قبل له أن يرجع في التدبير فإن اختار الرجوع ببيع العبد في الرهن وإن لم يخرق فإن كان له مال غيره قضى منه الدين وبقي العبد على التدبير وإن لم يكن له مال غيره ففيه وجهان أحدهما أنه يحكم بفساد الرهن لأننا إنما صححنا الرهن لأننا قلنا أنه لا يقضى الدين من غيره وأرجع في التدبير فإذا لم يفعل حكمنا بفساد الرهن والثاني أنه يباع في الدين وهو الصحيح لأننا حكمنا بصحة الرهن ومن حكم الرهن أن يباع في الدين وما سوى ذلك من الأموال كالعقار والحيوان وسائر ما يباع يجوز رهنه لأنه يعمل به مقصود الرهن وما جاز رهنه جاز رهنه البعض منه مشاعاً لأن المشاع كالقسطوم في جواز البيع فكان كالقسطوم في جواز الرهن فإن كان بين رجلين دار فزها أحدهما نصيبه من بيت بغير إذن شريكه ففيه وجهان أحدهما يصح بيعه والثاني لا يصح لأن فيه إضراراً بالشريك بأن يقتسما فيقع هذا اليبس في حصته فيكون بعضهما

﴿فصل﴾ ولا يجوز رهن مال الغير بغير إذنه لأنه لا يقدر على تسليعه ولا على بيعه في الدين فلم يجز رهنه كالطير الطائر والعبد الآتي فإن كان في يده مال لمن يرثه وهو يظن أنه سيجب فباعه أو رهنه ثم بان أنه قد مات قبل العقد فالتصريح أن العقد باطل لأنه عقد وهو لا يجب فلم يصح ومن أحاط بها من قال يصح لأنه صادف ملكه فأشبهه إذا عقد وهو يعلم أنه ميت

﴿فصل﴾ وإن رهن مبيعاً لم يقبضه نظرت فإن رهنه قبل أن يتقدم منه لم يصح الرهن لأنه محبوس بالتمتع فلا يملك رهنه كالمهرهون فإن رهنه بعد تقدمه من فتيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه عقد يقتصر على القبض فلم يصح في المبيع قبل القبض كالبيع والثاني

(قوله قد يموت المولى فجاء) أي بقتة وقد ذكر يقال فجاء لاسر إذا بقتة وجاء أيضاً بالفتح والكسر وقد ذكر والعقار الأرض والنخل

يصح وهو المذهب لأن الرهن لا يقتضي الضمان بخلاف البيع
(فصل) وفي رهن الدين وجهان : أحدهما يجوز لأنه يجوز بيعه بخلافه كالعين والثاني لا يجوز لأنه لا بدري هل يعطيه أم لا
 وذلك غرر من غير حاجة فذم صحة العقد

(فصل) ولا يجوز رهن الموهون من غير إذن المرتهن لأن ما استحق بعقد لازم لا يجوز أن يعقد عليه مثله من غير إذن من له
 الحق كيبيع ما بعه واجارة ما أجره وهل يجوز رهنه بدين آخر عند المرتهن ففيه قولان قال في القديم يجوز وهو اختيار المزي
 لأنه إذا لم يكن من هو فأن يأتى ثم يصير من هو فأن يكون من هو فأن يأتى ثم يصير من هو فأن يأتى وقال في
 الجديد لا يجوز لأن رهن مستحق بدين فلا يجوز رهنه بغيره كجور رهنه عند غير المرتهن فإن جنى العبد الموهون ففداء المرتهن
 وشرط على الراهن أن يكون رهنه بالدين والأرض فقيس طريقان من أصحابنا من قال هو على القولين ومنهم من قال يصح ذلك
 قولاً واحداً والفرق بين الأرض وبين سائر الديون أن الأرض متعلقة بالرقبة فإذا رهنه به فقد علق بالرقبة كما كان متعلقاً بها وغيره
 لم يكن متعلقاً بالرقبة فلم يجز رهنه به ولأن في الرهن بالأرض مصلحة للراهن في حفظ ماله والمرتهن في حفظ وثيقته وليس في رهنه
 بدين آخر مصلحة ويجوز للمصلحة ما لا يجوز لغيرها والدليل عليه أنه يجوز أن يقتدى العبد بقيمته في الجناية ليعق عليه وإن
 كان لا يجوز أن يشترى ماله بماله

(فصل) وفي رهن العبد الجاني قولان واختلف أصحابنا في موضع القولين على ثلاث طرق فمنهم من قال القولان في العمد فاما
 في جناية الخطأ فلا يجوز قولاً واحداً ومنهم من قال القولان في جناية الخطأ فاما في جناية العمد فيجوز قولاً واحداً ومنهم من
 قال القولان في الجميع وقد يمتدحون وجه ما في البيع

(فصل) ولا يجوز رهن مالا يقدر على تسليمه كالعبد الآبق والطير الطائر لأنه لا يمكن تسليمه ولا يبيعه في الدين
 فلم يصح رهنه

(فصل) ولا يجوز بيعه من المجهول لا يجوز رهنه لأن الصفات مقصودة في الرهن للوفاء بالدين كما أنها مقصودة في البيع للوفاء
 بالثمن فإذا لم يجز بيع المجهول وجب أن لا يجوز رهن المجهول

(فصل) وفي رهن الثمرة قبل بدو صلاح من غير شرط القطع قولان : أحدهما لا يصح لأنه عقد لا يصح فيها لا يقدر على
 تسليمه فلم يجز في الثمرة قبل بدو صلاح من غير شرط القطع كالبيع والثاني أنه يصح لأنه إن كان بدين حال فقتضاء أن تؤخذ
 قتياباً من أن تهلك بالعاقبة وإن كان بدين مؤجل فقتلت الثمرة لم يسقط دينه وانما يتعلل وثيقته والغرر في بطلان الوثيقة مع بقاء
 الدين قليل بخلاف البيع فإن العادة فيه أن يترك إلى أو أن الجذاذ فلا يأمن أن يهلك بعاقبة فيذهب الثمن ولا يحصل المبيع
 فيعظم الضرر فلم يجز من غير شرط القطع

(فصل) وإن كان له أصول تحصل في السنة مرة بعد أخرى كالتين والفناء قرهن الحل الظاهر فإن كان بدين يستحق فيه
 بيع الرهن قبل أن يحدث الحل الثاني ويختلط به جاز لأنه يأمن الغرر بالاختلاط وإن كان بدين لا يستحق البيع فيه إلا بعد
 حدوث الحل الثاني واختلاطه به نظرت فإن شرط أنه إذا خيف الاختلاط فطعمه جاز لأنه منع الغرر بشرط القطع وإن لم يشترط
 القطع ففيه قولان أحدهما أن العقد باطل لأنه يختلط بالمرهون غيبه فلا يمكن أمضاء العقد على مقتضاه والثاني أنه صحيح لأنه
 يمكن الفصل عند الاختلاط بأن يسمح الراهن بترك ثمرته للمرتهن أو بنظر كم كان المرهون فيحلف عليه بما أخذت من زاد فإذا
 أمكن أمضاء العقد لم يحكم ببطلانه

(فصل) ويجوز أن يرهن الجارية دون ولدها لأن الرهن لا يزيل الملك فلا يؤدى إلى التفريق بينهما فإن حل الدين
 ولم يقضه بيعت الأم والولد ويقسم الثمن عليهما فاقابل الأم فعلق به حق المرتهن في قضاء دينه وما قابل الولد يكون للراهن
 لا يتعلق به حق المرتهن

(فصل) وفي جواز رهن المصحف وكتب الأحاديث والعبد المسلم عند الكافر طريقان قال أبو اسحق والغاضي أبو حامد
 فيه قولان كالبيع أحدهما يبطل والثاني يصح ويجوز على تركه في يد مسلم وقال أبو على الطبري في الإفصاح

يصح الرهن قولاً واحداً ويجوز على تركه في بد مسلم وبفارق البيع بأن البيع ينتقل الملك فيه إلى الكافر وفي الرهن المرهون ياقى على ملك المسلم

(فصل) فإن شرط في الرهن شرطاً بنافي مقتضاه مثل أن يقول رهنك على أن لا أسلمه أو على أن لا يبيع في الدين أو على أن منفعته لك أو على أن ولده لك فالشرط باطل لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط وهل يبطل الرهن ينظر فيه فإن كان الشرط نقصاً في حق المرتهن كالشرطين الأولين فالعقد باطل لأنه يمنع المقصود فأجله وإن كان زيادة في حق المرتهن كالشرطين الآخرين ففيه قولان أحدهما يبطل الرهن وهو الصحيح لأنه شرط قاسد فإن العقد فأبطله كالموشرط نقصاً في حق المرتهن والثاني أنه لا يبطل لأنه شرط جيع أحكامه عزاد فبطلت الزيادة وبقي العقد بأحكامه فإذا قلنا أن الرهن يبطل فإن كان الرهن مشروطاً ببيع فهل يبطل البيع فيه قولان أحدهما أنه لا يبطل لأنه يجوز شرطه بعد البيع وما جاز شرطه بعد تمام العقد لم يبطل العقد بفساده كالمصدق في النكاح والثاني أنه يبطل وهو الصحيح لأن الرهن يترك لأجله جزء من الثمن فإذا بطل الرهن وجب أن يضم إلى الثمن الجزء الذي ترك لأجله وذلك مجهول والمجهول إذا ضيف إلى معلوم صار الجيع مجهولاً فيصير الثمن مجهولاً والجعل بالثمن يفسد البيع

(فصل) ويجوز أن يجعل الرهن في بد المرتهن ويجوز أن يجعل في بد عدل لأن الحق لهما فإذا انفعا عليه من ذلك فإن كان المرهون أمة لم توضع الاعتد امرأة أو عند محرم لها أو عند من له زوجة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتحلون أحدكم بامرأة ليست له بمحرم فإن تالها الشيطان فإن جعل الرهن على بد عدل ثم أراد أحدهما أن ينقله إلى غيره لم يكن له ذلك لأنه حصل عند العدل رضاه فلا يجوز لأحدهما أن ينقله بنقله فإن انفعا على النقل إلى غيره جاز لأن الحق لهما وقد رضيا فإن مات العدل أو اختلف الراهن والمرتهن فيمن يكون عنده أو مات المرتهن أو اختلف الرهن عنده فاختل الراهن ومن ينظر في مال المرتهن فيمن يكون الرهن عنده رفع الأمر إلى الخلفاء فيجعله عند عدل فإن جعل الرهن على بد عدلين فأراد أحد العدلين أن يجعل الجيع في بد الآخر ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن ما جعل إلى اثنين لم يحز أن ينقل به أحدهما كالوصية والثاني يجوز لأن في اجتماع الاثنين على حفظه مشقة فعلى هذا أن انفعا على أن يكون في بد أحدهما جاز وأن تشاحا نظرت فإن كان مثلاً ينقسم جعل في حرز لهما وإن كان مما ينقسم جاز أن ينقسم فيكون عند كل واحد منهما نصفه فإن اقتسما ثم سلم أحدهما حصته إلى الآخر ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه لو سلم إليه قبل القسمة جاز فكذلك بعد القسمة والثاني لا يجوز لأنهما لما اقتسما صار كل واحد منهما منفرداً بحصته فلا يجوز أن يسلم ذلك إلى غيره كالموشرط في بد كل واحد منهما نصفه والله أعلم

(باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل وما يملكه الراهن وما لا يملكه)

ما يحدث من عين الرهن من البناء المتميز كالشجر والتمر والابن والولد والصوف والشعر لا يدخل في الرهن لما روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن الرهن من رهنه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه والبناء

(قوله ليست بمحرم) أي ليست بمحرم عليه على بد عدل أي رضى وقنع وأصل العدل ضد الجور يقال عدل في القضية فهو عادل (قوله البناء المتميز) البناء الزيادة. فما الشيء يسمى بناءً ونحوه أو يماثلوا ينمو بالواو. والمتميز الذي لا يختلط بغيره. مزت الشيء. أميزه ميزاً إذا عززته وفرزته (قوله لا يخلق الرهن) فيه ثلاث نواو بلائ أحدها لا يأخذ المرتهن يدينه إذا قضاء من غيره انكس، والثاني أنه لا يسقط الحق بتلفه، والثالث أن لا يخلق حتى لا يكون للراهن فكه عن الرهن بل له فكه بأن يقضى الحق. قال زهير

وقل رهنك برهن لا وفاء له * يوم الوداع فأسمى الرهن قد غلقا ومعنى لا يخلق أي لا يستخلق فلا يخلق أي لا يخلق بعد ذلك من الرهن من غلق الباب وانغلاق واستغلاق إذا عسر فتحه. والغلق عند الفك ذكره الأزهري (قوله الرهن من رهنه) أي عليه ضمانه. قال الشافعي رحمه الله هذا بلغ كلمة للعرب يقولون هذا الشيء من فلان بر بدون من ضمانه. وقيل من رهنه بمعنى لام الملك كقول الشاعر

أمن آل ليلى عرفت الديارا * بحسب العقيق خلاه فقارا

(قوله له غنمه وعليه غرمه) أي منافعها جعل ذلك بمنزلة الغنمة. يقال غنم القوم غنماً بالضم. وغرمه ضمان ما يتلف

من الغنم فوجب أن يكون له وعن ابن عمر وأبي هريرة مرفوعا الرهن مجلوب ومركوب ومعه يولم أنه لم يرد أنه مجلوب ومركوب
للمرتهن فدل على أنه أراد به مجلوب ومركوب للرهن ولا نه عقد لا يزيل الملك فلم يسر إلى الشيء المتميز كالاجارة فان رهن
تخلل على أن ما يشبهه داخل في الرهن أو ما يشبهه على أن ما ينتج داخل في الرهن فالتصريح في الآم أن الشرط باطل وقال في الآمالي
القديمة لو قال فائق ان الثمرة والنتاج يكون رهنا كان مذهبا ووجهه أنه تابع للأصل بخلاف أن يتبعه كآساس الدار والذهب
الأول وهذا مرجوع عنه لأنه رهن مجهول ومعدوم فلم يصح بخلاف أساس الدار فإنه موجود ولكنه شق رؤيته فعفى عن
الجهل به وأما الماء الموجود في حال العقد ينظر فيه فإن كان شجرة افتقد في الرهن لا بدخل فيه وقال في البيع بدخل واختلف
أصحابنا فيه على ثلاث طرق وقد بيناها في البيوع وان كان نحر افتقرت فان كان ظاهرا كالطلع المؤبر وما أشبهه من الثمار لم يدخل في
الرهن لأنه إذا لم يدخل ذلك في البيع وهو يزيل الملك فلا بدخل في الرهن وهو لا يزيل الملك أولى وان كان نحر غير ظاهر كالطلع
الذي لم يؤبر وما أشبهه من الثمار ففيه طريقتان من أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما يدخل فيه قياسا على البيع والثاني لا بدخل فيه
وهو الصحيح لأنه لم يدخل فيه ما يحدث بعد العقد لم يدخل الموجود حال العقد ومنهم من قال لا بدخل فيه قول واحد وبخلاف
البيع فان في البيع ما يحدث بعد العقد ملك للشري وأحدث بعد العقد لاحق للمرتهن فيه ولأن البيع يزيل الملك فيدخل فيه
البناء والرهن لا يزيل الملك فلم يدخل فيه واختلف أصحابنا في ورق الثوب والآس وأغصان الخلف فمنهم من قال هو كالورق
والأغصان من سائر الأشجار فيدخل في الرهن ومنهم من قال انها كالثمار من سائر الأشجار فيكون حكمها حكم الثمار وان
كان البناء صوفا أولينا فالتصريح أنه لا بدخل في العقد وقال الربيع في الصوف قول آخر أنه يدخل في أصحابنا من قال فيه
قولان ومنهم من قال لا بدخل قول واحد وما قاله الربيع من تصرفه

(فصل) وبذلك الرهن التصرف في منافع الرهن على وجه لا ضرر فيه على المرتهن كخدمة العبد وسكنى الدار ومركوب
الدابة وزراعة الأرض لقوله صلى الله عليه وسلم الرهن مجلوب ومركوب ولا تعلم بدخل في العقد ولا يضر بالعقد فبقى على
ملكه وتصرفه كخدمة الأمة والزوجة ووطء الأمة المستأجرة وله أن يستوفي ذلك بالاجارة والاعارة وهل له أن يستوفي ذلك
بنفسه قال في الأمه ذلك وقال في الرهن الصغير لا يجوز فأن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز لأنه لا يأمن أن يجهد
فيبطل حق المرتهن والثاني يجوز وهو الصحيح لأن كل منفعة جاز أن يستوفى بها غيره جاز أن يستوفى بها بنفسه كمنفعة غير
الرهون ودليل القول الأول يبطل به إذا أكرام من غيره فإنه لا يؤمن أن يجهد ثم يجوز ومنهم من قال ان كان الرهن ثقة جاز
لأنه يؤمن أن يجهد وان كان غير ثقة لم يجوز لأنه لا يؤمن أن يجهد وحل القولين على هذين الحالين

(فصل) وأما فيه ضرر بالمرتهن فإنه لا يملك لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فان كان المرهون مما ينقل
فأراد أن ينتفع به في السفر أو يكره به من يسافر به لم يجوز لأن أمن السفر لا يوتق به فلا يؤمن أن يؤخذ فيه فيدخل على المرتهن
الضرر وان كان ثوبا لم يملك نفسه لأنه ينقص قيمته وان كان أمة لم يملك زوجه لأنه ينقص قيمتها وهل يجوز وطؤها ينظر
فان كانت ممن تحبب لم يجوز وطؤها لأنه لا يؤمن أن تحبب فتتقص قيمتها وتبطل الوتقة باستبدالها وان كانت ممن لا تحبب لصغر
أو كبير ففيه وجهان قال أبو اسحق يجوز وطؤها لا نافدا منا الضرر بالأحبال وقال أبو علي ابن هريرة لا يجوز لأن السن
الذي لا تحبب فيه لا يميز عن السن الذي تحبب فيه مع اختلاف الطباع فتع من الجميع كإفناء في شرب الخمر لالم يميز ما يسكرها
لا يسكر مع اختلاف الطباع في السكر حرم الجميع فإذا منعنا من الوطء منعنا من الاستخدام لأنه لا يؤمن أن يطأها وإذا لم يمنع
من الوطء جاز الاستخدام فان كان أرضا فأراد أن يفرس فيها أو يبنى لم يجوز لأنه يرد البقاء وينقص به قيمة الأرض عند
القضاء فإذا خالف وغرس أو بنى والدين مؤجل لم يقلع في الحال لأنه يجوز أن يقضى الدين من غير الأرض وير يعلم تنقص قيمة
الأرض مع الغراس والبناء عن الدين فلا يجوز الأضرار بالرهن في الحال للضرر متوهم بالمرتهن في ثانی الحال فان حل الدين ولم
يقض وعجزت قيمة الأرض مع الغراس والبناء عن قدر الدين قلع فان أراد أن يزرع ما يضر بالأرض لم يجوز وان لم يضر بالأرض

منه والغرم ما لم أداؤه من الدين وغيره والغريم الذي عليه الدين وهو الذي له الدين أيضا (قوله الآس وأغصان الخلف)
الآس الهدس والخلف شجر طيب يستخرج منه ماء طيب مثل ماء الورد وتؤخذ أغصانه فتجعل طبيا كالحلوس

نظرت فان كان بمحمد قبل محل الدين جاز وان كان لا بمحمد الا بعد محل الدين ففيه قولان اشد هما لا يجوز لأنه ينقص قيمة الأرض فيستتصر به المرتهن والثاني يجوز لأنه يرفع قضاء الدين من غير الأرض ويرى عاقبة قيمة الأرض مع الزرع بالدين فلا يمنع منه في الحال وان أراد أن يؤخر إلى مدة محل الدين قبل انقضاءها لم يجز له لأنه ينقص قيمة الأرض وقال أبو عيسى الطبري رحمه الله فيها قولان كثر راعاه ما لا بمحمد قبل محل الدين وان كان غلا أو أراد أن يزرع على الأناث جاز لأنه لا يتلفع لاضرر فيه على المرتهن فلم يمنع منه كالركوب فان كان أتى أراد أن يترى عليه المحل نظرت فان كانت لتدفع محل الدين جاز لأنه لا ضرر على المرتهن وان كان الدين محل قبل ولادتها وقبل ظهور الحمل بها جاز لأنه يمكن بيعها وان كان محل بعد ظهور الحمل فان قلنا ان الحمل لاحكم له جاز لأنه يباع معها وان قلنا له حكم لم يجز لأنه خارج من الرهن فلا يمكن بيعه مع الأم ولا يمكن بيع الأم دونه فلم يجز

فصل في ملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كودج الدابة وتبذيرها وقصد العبد وحياته لأنه اصلاح مال من غير اضرار بالمرتهن وان أراد أن يبيع العبد فان كان كبير لم يجز لأنه يخاف منه عليه وان كان صغيرا نظرت فان كان في وقت ينسد الجرح فيه قبل حلول الدين جاز وان كان في وقت محل الدين قبل انقضاءها لم يجز لأنه ينقص ثمنه وان كانت به أكلة يخاف من تركها ولا يخاف من قطعها جاز أن يقطع وان كان يضاف من تركها ويخاف من قطعها لم يجز قطعها لأنه جرح يخاف عليه منه فلم يجز كالأوراد أن يخرج من غير أكلة وان كانت ماشية فأراد أن يخرج بها في طلب الكلا فان كان الموضع محصيا لم يجز له ذلك لأنه يفرر به من غير حاجة وان كان الموضع مجديا جاز له لأنه موضع ضرورة وان اختلفا في موضع النجعة فاختار الراهن جهة واختار المرتهن أخرى قدم اختيار الراهن لأنه يملك العين والمنفعة وليس للمرتهن الا حق الوثيقة فكان تقديم اختياره أولى وان كان الرهن عبدا فأراد أن يدره جاز لأنه يمكن بيعه في الدين فان دره وحصل الدين فان كان له مال غيره لم يكلف بيع المديون وان لم يكن له مال غيره بيع منه بقدر الدين وبقي الباقي على التدبير وان استغنى في الدين جميعه بيع الجميع

فصل في ملك التصرف في عين الرهن بما فيه ضرر على المرتهن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار فان باع أو وهبه أو جعله مهرا في نكاح أو أجرة في اجارة أو كان عبدا فكاتبه لم يصح لأنه تصرف لا يسرى الى ملك الغير يبطل به حق المرتهن من الوثيقة فلم يصح من الراهن بنفسه كالفسخ وان اعتقه فبطلت وثيقته ثلاثة أقوال أحدها يصح لأنه عقد لا يزيل الملك فلم يمنع هذه العتق كالأجارة والثاني انه لا يصح لأنه قول يبطل الوثيقة من عين الرهن فلم يصح من الراهن بنفسه كالبيع والثالث وهو الصحيح أنه ان كان مومرا صح وان كان معسرا لم يصح لأنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره فاختلاف فيه المومر والمعسر كالعتق في العبد المشترك بينه وبين غيره فان قلنا ان العتق يصح فان كان مومرا أخذت منه القيمة وبطلت رهنه ساكنه لأنه ألتف رقه

(قوله وأراد أن يترى) التز والوثب لأن الفحل يشب على ظهر البهيمة للضراب (قوله كودج الدابة وتبذيرها) الودج الدابة بتزلة الفصد فلا نسان. والودج عرق في العنق وهو ما ودجان بفتح الدال عرفان غليظان في جانبي العنق ويقال لهما أيضا الور يدان. وقد وودج دابته يد جهوديا اذا شق ودجيبها وأخرج دمه. والتبذير يقال بزع البيطار الدابة تشتت ملو المزرع المشروط قال الاعشى
كبزغ البيطار النفس رهص الكوادن
والبزغ الشق ومنه بزغت الشمس وهو يشق الرهصة والرهنان بدوى باطن حافر الدابة من حجارة تطوها مثل الوقرة. يقال رهصت الدابة بالكسر رهصا فهي مرهوسة ورهيص (قوله ينسد الجرح) انسد الجرح برى. وهلت عليه مجلبة للبرء والأكلة علة يحدث منها جرح ينأك كل منه القمح ويتراد في الصحيح سأل الله تعالى العافية (قوله السكلا) مهموز مقصور هو الرمح والعنب وقدأ كلالا أرض فهي مكلاة. والنجعة بالضم طلب الكلا في موضعه يقال اتجعت موضع كذا واتجعت فلانا مثله (قوله عليه السلام لا ضرر ولا اضرار) قال الطرزي لكل واحدة من اللفظين معنى غير الاخرى فعني لا ضرر أى لا يضر الرجل أخاه فينقص شيئا من حقه أو يملكه وهو ضد النفع وقوله ولا اضرار أى لا يضر الرجل أخاه بمحاربة وينقصه بأدخال الضرر عليه ولا اضرار منهما جيعا والضرر فعل واحد والمعنى ولكن يعضو عنه

المرتهن به القاتل أكثر ما يبيع لأنه مريض بقدر فاذا بيع صار مريضاً ببيعته وان كان الدين الذي ارتهن به القاتل أقل نقل فإن في نقله فائدة وهو أن يصير مريضاً ببيعته أكثر من الدين الذي هو مريض به وهل يباع وينقل ثمنه أو ينقل بنفسه فيه وجهان وقد مضى نوجبهما وان اتفق الدينان بأن كان كل واحد منهما مائة واختلفت القيمتان نظريته فإن كانت قيمة المقتول أكثر ما يبيع لأنه اذا ترك كان رهناً بمائة واذا بيع كان ثمنه رهناً بمائة فلا يكون في بيعه فائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر يبيع منه بقدر قيمة المقتول ويكون رهناً بالحق الذي كان المقتول رهناً به وبقيته على ما كان

فصل قال جنى العبد المرهون بأذن المولى نظرت فإن كان بالغاً عاقلاً لحكمه حكم ماله حتى يفي بأذنه في الفصاص والأرض على ما ينهيه ولا يلحق السيد بالأذن الا الاثم فانه ياتم لما روى عن النبي ﷺ أنه قال من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كlette جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رجة الله فإن كان غير بالغ نظرت فإن كان مريضاً يعرف ان طاعة المولى لا يجوز في الغل كان كالبالغ في جميع ما ذكرناه الا في الفصاص فإن الفصاص لا يجزى على المصبي وان كان صغيراً لا يميز أو أعجمياً لا يعرف ان طاعة المولى لا يجوز في القتل لم تتعلق الجناية برقبته بل تتعلق بحكم الجناية بالمولى فإن كان موسراً أخذ منه الأرض وان كان معسراً فقد قال الشافعي رحمه الله يباع العبد في أرض الجناية فمن أعماهنا من حله على ظاهره وقال يباع لأنه قد باشر الجناية فيبيع فيها ومنهم من قال لا يباع لأن القاتل في الحقيقة هو المولى وأعماهوا كالكفيف وغيره وحل قول الشافعي رحمه الله على انه أراد اذا ثبت بالبينة انه قتله فقال المولى أنا أمرته فقال يؤخذ منه الأرض ان كان موسراً يحكم اقراره وان كان معسراً يبيع العبد بظاهر البينة والله أعلم

فصل وان جنى على العبد المرهون فالتخصم في الجناية هو الراهن لأنه هو المالك للعبد ولما يجب من بدله فإن ادعى على رجل أنه جنى عليه فأنكره ولم تسكن بينة فالقول قول المدعى عليه مع عينة فإن نسكك عن البينة ردت البينة على الراهن فإن نسكك فهل ترد البينة على المرتهن فيه قولان بناء على القولين في المنقسط اذا ردت عليه البينة فنسكك فهل ترد على الغريم فيه قولان أحدهما لا ترد لأنه غير مدعي والثاني ترد لأنه ثبت له حق فيما ثبتت بالبينة فهو كالمالك فإن أقر المدعى عليه أو قامت البينة عليه أو نسكك وحلف الراهن أو المرتهن على أحد القولين فإن كانت الجناية موجبة للقود فالراهن بالخيار بين أن يقتص ويبن أن يعفو فإن اقتص بطل الرهن وان قال لا اقتص ولا أعفو ففيه وجهان قال أبو علي ابن أبي هريرة المرتهن اجباره على اختيار الفصاص أو أخذ المال لأن له حقاً في بدله فجازله اجباره على تعيينه وقال أبو القاسم الداركي ان قلنا ان الواجب بقتل العمد هو القود لم يملك اجباره لأنه اذا ملك اسقط الفصاص فلا أن يملك تأخير بدله وان قلنا ان الواجب أحد الأمرين أجبر على التعيين لأن له حقاً هو الفصاص والمرتهن حقا هو المال فلهما التعيين وان عني على مال أو كانت الجناية خطأ وجب الأرض وتعلق حق المرتهن به لأن الأرض بدل عن المرهون فتعلق حق المرتهن به وان أسقط المرتهن حقه من الوثيقة سقط لأنه لو كان الرهن باقياً فأسقط حقه منه سقط فكذلك اذا أسقط من بدله فإن أبرأ المرتهن الجاني من الأرض لم يصح إبرؤه لأنه لا يملكه فلا ينفذ إبرؤه فيه كالمالك لو كان الراهن باقياً فوهمه وهل يبطل بهذا الإبراء حقه من الوثيقة فيه وجهان أحدهما يبطل لأن إبراءه تضمن ابطال حقه من الوثيقة فإذا سقط الإبراء بقي ما تضمنه من ابطال الوثيقة والثاني لا يبطل لأن الذي أبطله هو الإبراء والإبراء لم يصح فلم يبطل ما تضمنه فإن أبرأه الراهن من الأرض لم يصح إبرؤه لأنه يبطل حق المرتهن من الوثيقة من غير رضا فلم يصح كالمالك لو كان الرهن باقياً فأراد أن يهبه فإن أبرأه ثم قضى دين المرتهن أو أبرأه المرتهن منه فهل ينفذ إبراء الراهن للجاني من الأرض فيه وجهان أحدهما ينفذ لأن المتع من حلق المرتهن وقد زال حق المرتهن فينفذ إبراء الراهن والثاني انه لا ينفذ لانه لا يملكه بطلانه فلا يجوز أن يحكم بصلحته بعد الحكم بطلانه كالمالك لو هب مال غيره ثم ملكه وان أراد أن يصالحه عن الأرض على حيوان أو غيره من غير رضا المرتهن لم يجز لأن حق المرتهن يتعلق بالقيمة فلا يجوز اسقاطه الى بدل من غير رضا كالمالك لو كان الرهن باقياً فأراد أن يبيعه من غير رضا فإن رضي المرتهن بالصلح فصالح على حيوان تعاقب حق المرتهن وسلم

(قوله ولو بشطر كlette) الشطر النصف وهو قوله أو (قوله المصبي) أي المميز وهو الذي يفرق بين القبيح والحسن والتفيع والضرب

الى من كان عند الرهن (يكون رهنا مكانه فان كان ماله منفعة انفراد الرهن ينفعه وان كان له ثمن انفراد بهائه كما كان
ينفرد بمنفعة أصل الرهن ونحوه فان كان المرهون جارا يقضى عليها فاستقطبت جنتنا ميتا وجب عليه عشر قيمة الام
ويكون خارجا من الرهن لانه بدل عن الولد والولد خارج من الرهن فكأن بدله خارجا منه وان كانت بهيمة فألقت جنتنا ميتا
وجب عليه ما نقص من قيمة الأم ويكون رهنا لانه بدل عن جزء من المرهون فان ألفت حيا ثم مات ففيه قولان أحدهما
يجب عليه قيمة الولد حيا لانه يمكن تقويمه فيكون للراهن فان عفي عنه صح عفوؤه والثاني يجب عليه أكثر الأمرين من
قيمتة حيا أو ما نقص من قيمة الأم فان كان فيمنه حيا أكثر وجب ذلك للراهن وصح عفوؤه عنه وان كان ما نقص من قيمة
الأم أكثر كان رهنا

(فصل) وان جنى على العبد المرهون ولم يعرف الجاني فأقرب رجل أنه هو الجاني فان صدقه الراهن دون المرتهن كان الارش له
ولا حق للمرتهن فيه وان صدقه المرتهن دون الراهن كان الارش رهنا عنده فان لم يقضه الراهن الدين استوفى المرتهن حقه من
الارش فان فاض الدين أو أبرأه المرتهن ردا الارش الى المقر

(فصل) فان كان المرهون عسيرا فصار في يد المرتهن خرازال ملك الراهن غنوه وبطل الرهن لانهم صار محروما لا يجوز
التصرف فيه فزال الملك فيه وبطل الرهن كالحيوان اذا مات فان تخلت عاد الملك فيه لانه عاد ميتا لا يجوز التصرف فيه فعاد
الملك فيه كجسد الميتة اذا دبح ويعود رهنا لانه عاد الى الملك السابق وقد كان في الملك السابق رهنا فعاد رهنا فان كان
المرهون حيوانا فمات وأخذ الراهن جلد مودبه فهل يعود الرهن فيه وجهان قال أبو علي ابن خيران يعود رهنا كالأورثه
عسيرا فصار خرا ثم صار خلا وقال أبو اسحق لا يعود الرهن لانه عاد الملك فيه بمالجه وأما حديثه فلم يعد رهنا بخلاف الخبر فانها
صارت خلا بغيره معنى من جهته

(فصل) وان تلف المرهن في يد المرتهن من غير تفریط تلف من ضمان الراهن ولا يسقط من دينه شيء لما روى
سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يغلق الرهن عن رهته ولا نوبته بدين
ليس بعوض منه فلم يسقط الدين بهلاكه كالضامن فان غصب عبنا ورهنتها بدين ولم يعلم المرتهن وهلكت عنده من غير
تفریط فهل يجوز للمالك أن يقرمه فيه وجهان أحدهما لا يقرمه لانه دخل على الأمانة والثاني له أن يقرمه لانه أخذ من يده
ضامنة فان قلنا انه يقرمه فقرمه فهل يرجع بما غرم على الراهن فيه وجهان أحدهما يرجع لانه غره والثاني لا يرجع
لانه حصل التلف في يده فاستقر الضمان عليه فان بدأ وغرم الراهن فان قلنا ان المرتهن اذا غرم يرجع على الراهن لم يرجع
الراهن على المرتهن بما غرمه وان قلنا ان المرتهن اذا غرم لا يرجع على الراهن رجوع عليه الراهن بما غرمه فان رهن عند
رجل عينا قال رهنتك هذا الى شهر فان لم أعطك مالك فهو لك بالدين قال الرهن باطل لانه وفته والبيع باطل لانه علقه على شرط فان
هلك العين قبل الشهر لم يضمن لانه مقبوض بحكم الرهن فلم يضمنه كالمقبوض عن رهن صحيح وان هلك بعد الشهر ضمنه لانه
مقبوض بحكم البيع فضمنه كالمقبوض عن بيع صحيح

(باب اختلاف المتراهنين)

اذا اختلف المتراهنان فقال الراهن ما رهنتك وقال المرتهن رهنتي فالقول قول الراهن مع يمينه لان الأصل عدم العقد
(فصل) واذا اختلفا في عين الرهن فقال الراهن رهنتك العبد وقال المرتهن بل رهنتي الثوب فالقول قول
الراهن انه لم يرهن الثوب فاذا حلف خرج الثوب عن أن يكون رهنا بيمينه وخرج العبد عن أن يكون
رهنا بمرتتهن

(فصل) واذا اختلفا في قدر الرهن فقال الراهن رهنتك هذا العبد وقال المرتهن رهنتي هذين العبدين فالقول قول الراهن
لان الأصل عدم الرهن الا فيما غره ولان كل من كان القول قوله اذا اختلفا في أصله كان القول قوله اذا اختلفا في قدره كالزوج
في النفاق فان رهنته أرضا وأقبضه ووجد فيها نخيل يجوز أن يكون حدث بعد الرهن ويجوز أن يكون قبله فقال الراهن حدث
بعد الرهن فهو خارج من الرهن وقال المرتهن بل كان قبل الرهن ورهنته مع الارض فالقول قول الراهن وقال المرتهن

القول قول المرتهن لانه في يده وهذا خطأ فاذا كثرناه في العبدتين وقوله انه في يده لا يصح لان اليد انما يقدم بها في الملك دون العقد ولهذا الاختلاف أصل العقد كان القول قول الراهن وإن كانت العين في يد المرتهن فإن رهن رجل شجرة تحمل حذيقين وحدث رجل آخر وقلنا انه يصح العقد فاختلاف في مقدار الحقل الاول فالقول قول الراهن وقال المزني القول قول المرتهن لانه في يده وهذا لا يصح لان الأصل انه لم يدخل في العقد الا ما أقر به وأما اليد فقد بينا انه لا يرجع بها في العقد

(فصل) وان اختلفا في قدر الدين فقال الراهن رهنتك هذا العبد بألف وقال المرتهن بل رهنتني بألفين فالقول قول الراهن لان الأصل عدم الألف فإن قال رهنته بألف وزاد في الألف آخر على أن يكون رهنتي لألفين وقال المرتهن بل رهنتني بألفين وقلنا لا يجوز الزيادة في الدين في رهن واحد ففيه وجهان أحدهما ان القول قول الراهن لانهم اختلفا في أصل العقد كان القول قوله فكذلك اذا اختلفا في صفته والثاني أن القول قول المرتهن لانهما اختلفا على صحة الرهن والدين والراهن يدعي أن ذلك كان في عقد آخر والأصل عدمه فكان القول قول المرتهن فإن يموت عبده مع رجل يرهنه عند رجل بمال ففعل ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن أذن له في الرهن بعشرة وقال المرتهن بل بعشرين فظرت فان صدق الرسول الراهن حلف الرسول انه ما رهن الا بعشرة ولا يمين على الراهن لأنه لم يعقد العقد وان صدق الرسول المرتهن فالقول قول الراهن مع يمينه فاذا اختلف في الرهن على عشرة وعلى الرسول عشرة لأنه أقر بقبضها

(فصل) قال في الأم اذا كان في يد رجل عيدا آخر فقال رهنتني بألف وقال السيد بل بعثتك بألف حلف السيد انه ما رهنه بألف لان الأصل عدم الرهن ويحلف الذي في يده العبد انه ما اشتراه لأن الأصل عدم الشراء ويأخذ السيد عبده فان قال السيد رهنتك بألف قبضتها منك فرمنا وقال الذي في يده العبد بل بعثتني بألف قبضتها معي فحلف كل واحد منهما على نفي ما ادعى عليه لأن الأصل عدم العقد وعلى السيد الألف لانه مفرج يوجبها فان قال الذي في يده العبد بعثتني بألف وقال السيد بل رهنتك بألف حلف السيد انه ما باعه فاذا حلف خرج العبد من يدهم هو في يده لأن البيع قد زال والسيد معترف بان رهن والمرتهن ينكر ومعنى أنكر المرتهن الرهن زال الرهن

(فصل) وان اختلفا في رهن عين ثم وجدت العين في يد المرتهن فقال الراهن قبضته بغير إذن وقال المرتهن بل قبضته بذلك فالقول قول الراهن لان الأصل عدم الاذن ولأنهما اختلفا في أصل العقد والعين في يد المرتهن كان القول قول الراهن فكذلك اذا اختلفا في الاذن فان اختلفا على الاذن فقال الراهن رجعت في الاذن قبض قبض وقال المرتهن لم ترجع حتى قبضت فالقول قول المرتهن لأن الأصل بقاء الاذن وان اختلفا على الاذن واختلفا في القبض فقال الراهن لم تقبضه وقال المرتهن بل قبضت فإن كانت العين في يد الراهن فالقول قوله لأن الأصل عدم القبض وان كان في يد المرتهن فالقول قوله لأنه أذن في قبضه والعين في يده فالظاهر انه قبضه بحق فكان القول قوله وان قال رهنته وأقبضته ثم رجعت وقال ما كنت أقبضه حلفوه أنه قبض فالتصريح انه يحلف وقال أبو اسحق ان قال وكبلي أقبضه وبان لي انه لم يكن أقبضه حلفه عليه تأول النص وان قال أنا أقبضته ثم رجعت لم يحلف لان اقراره المتقدم بكذبه وقال أبو علي ابن خيران وعلمة أصحابنا انه يحلف لأنه يمكن صدقه بان يكون قد وعد بالقبض فأقر به ولم يكن قبض

(فصل) وان رهن عصيرا وأقبضه ثم وجدته خرا في يد المرتهن فقال أقبضتني وهو خرف في الخبر في فسخ البيع وقال الراهن بل أقبضتني وهو عصير فصار في يدك خرا فلا خيار لك ففيه قولان أحدهما أن القول قول المرتهن وهو اختيار المزني لان الراهن يدعي قبضا صحيحا والأصل عدمه والثاني ان القول قول الراهن وهو الصحيح لانهما اختلفا على العقد والقبض واختلفا في صفة يجوز ردها فكان القول قول من ينفي الصفة كالأختلاف البائع والمشتري في عيب بعد القبض وان اختلفا في العقد فقال المرتهن رهنتني وهو خمر وقال الراهن بل رهنتك وهو عصير فصار عندك خرا فاختلاف أصحابنا فيه فقال أكثرهم هي على قولين وقال أبو علي ابن أبي هريرة القول قول المرتهن قول واحد لأنه ينكر العقد والأصل عدمه فان رهن عبدا فأقبضته في محل أو مملوفا في ثوب أو وجدته ميتا فقال المرتهن أقبضتني وهو ميت في الخبر في فسخ البيع وقال الراهن أقبضتني حيا ثم مات عندك فلا خيار لك ففيه خبر يقان أحدهما هو الصحيح انه على القولين كالعصير والثاني

وهو قول أبي الطبري ان القول قول المرتهن لأن هذا الاختلاف في أصل القبض لأن المبت لا يصح قبضه لأنه لا يقبض الاظهارا بخلاف العبير فإنه يقبض في الظرف والظاهر منه الصحة

فصل وان كان لرجل عبده وعليه ألفان لرجلين أسكن واحد منهما ألفا فادعى كل واحد منهما أن المرهن العبد عنده بدينه والعبد في يد الراهن أو في يد المعدل نظرت فإن كذبهما فالقول قوله مع مضمونه لأن الأصل عدم الرهن وان صدقهما وادعى الجهل بالسابق منهما فالقول قوله مع مضمونه فإذا حلف ففسخ الرهن على المتخصص لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر فبطل كالوزوج امرأة وليان من رجلين وجهل السابق منهما ومن أصحابنا من قال يجعل بينهما نصفين لأنه يجوز أن يكون مرهونا عندهما بخلاف الزوجة وان صدق أحدهما وكذب الآخر أو صدقهما وعين السابق منهما فالرهن للصدق وهل يخلف للأخرف فيه قولان أحدهما يخلف والثاني لا يخلف بناء على القولين فيمن أقر بدارل يدهم أقر بها لعمرو فهل يغرم عمرو شيئا أم لا فيه قولان فإن قلنا لا يغرم لم يخلف لأنه ان نكحل لم يغرم فلا فائدة في عرض اليمين وإن قلنا يغرم خلف لأنه ان نكحل فيغرم للثاني قيمته فإن قلنا لا يخلف فلا كلام وإن قلنا يخلف نظرت فإن خلف انصرف الآخر وان نكحل عرضت اليمين على الثاني فإن نكحل انصرف وإن خلف بيننا على القولين في عين المدعى مع نكول المدعى عليه فإن قلنا انها كاليتمعة نزح العبد وسلم الى الثاني وإن قلنا انه كالاقرار ففيه ثلاثة أوجه أحدها انه ينفسخ لأنه أقر لها وجهل السابق منهما والثاني يجعل بينهما لانهما استويا ويجوز أن يكون مرهونا عندهما فجعل بينهما والثالث يفر الرهن في يد المصدق ويغرم للأخرف قيمته ليكون رهنه عنده لأنه جعل كأنه أقر بان حال ينمو بين الرهن فلزمه ضمانه وإن كان العبد في يد أحد المرتهنين نظرت فإن كان في يد المقر له أقر في يده لانه اجتمع له اليد والاقرار وهل يخلف للثاني على القولين فإن كان في يد الذي لم يقبله فقد حصل لأحدهما اليد والآخر الاقرار وفيه قولان أحدهما يقدم الاقرار لأنه يخبر عن أمر باطن والثاني يقدم اليد وهو قول المزني لأن الظاهر معه والاول أظهر لان اليد إنما تدل على الملك لا على العقد وإن كان في يدهما فلم يقبله الاقرار واليد على التخصيص في النصف الآخر له الاقرار وللاخر يد وفيه قولان أحدهما يقدم الاقرار فيصير الجميع رهنه عند المقر له والثاني يقدم اليد فيكون الرهن بينهما نصفين

فصل وان رهن عبدا وأقبضه ثم أقر أنه جنى قبل الرهن على رجل وصدقه المقر له وأنكر المرتهن ففيه قولان أحدهما ان القول قول المرتهن وهو اختيار المزني لانه عصفه اذا تم منع البيع فذبح الاقرار كالبيع والثاني ان القول قول الراهن لانه أقر في ملكه بما لا يجزئ نفعه الى نفسه فقبل اقراره كالمو لم يكن مرهونا بخلاف هذا اذا باعه لأن هناك زال ملكه عن العبد فلم يقبل اقراره عليه وهذا باق على ملكه فقبل اقراره عليه فإن قلنا ان القول قول الراهن فهل يخلف فيه قولان أحدهما لا يخلف لأن اليمين انما تعرض ليخاف فيرجع ان كان كاذبا والراهن لو رجع لم يقبل رجوعه فلا معنى لعرض اليمين ولأنه أقر في ملكه لغيره فلم يخلف عليه كالمريض اذا أقر بدين والثاني يخلف لأنه محتمل أن يصح كون كاذبا بأن وأما المقر له يسقط بالاقرار حق المرتهن خلف فإذا ثبت أنه رهنه وهو جاني في رهن الجاني قولان أحدهما انه باطل والثاني انه صحيح وقد بينا ذلك في أول الرهن فإن قلنا انه باطل وجب بيعه في أرض الجنابة فإن استغرق الأرض قيمته بيع الجميع وإن لم يستغرق بيع منه بقدر الأرض وفي الباقي وجهان أحدهما انه مرهون لانه انما حكم ببطلانه حتى الجني عليه وقد زال والثاني انه لا يكون مرهونا لانه انما حكمنا ببطلان الرهن من أصله فلا يصبر مرهونا من غير عقد وإن قلنا انه صحيح فإن استغرق الأرض قيمته بيع الجميع وإن لم يستغرق بيع منه بقدر الأرض ويكون الباقي مرهونا فإن اختار السيد أن يقديه على هذا القول فيسكن يقديه فيه قولان أحدهما يقديه بأقل الامرين من قيمته أو أرض الجنابة والثاني يقديه بأرض الجنابة ما بلغ أو يسلم المبيع فإن قلنا ان القول قول المرتهن لم يقبل قوله من غير يمين لأنه لو رجع قبل رجوعه خلف فإذا ثبت انه غير جاني فهل يغرم الراهن أرض الجنابة ففيه قولان بناء على القولين فيمن أقر بدارل يدهم أقر بها لعمرو أحدهما يغرم لأنه منع بالرهن حتى الجني عليه والثاني لا يغرم لانه ان كان كاذبا فلا حق عليه وإن كان صادقا وجب تسليم العبد فإن قلنا انه لا يغرم فراجع اليه تعاق الأرض برقبته كالمو أقر على رجل أنه أعنت

(قوله استغرق الأرض قيمته) الاستغراق الاستيعاب أي أخذ جميعه وأصله من الفرق في الماء نكحل عن اليمين والعبء اذا جين

عبد له ثم ملك العبد فانه يعتق عليه وان قلنا بغيره فكم بغيره فيطر يقان من أصحابنا من قال فيه قولان كالقسم قبله ومنهم من قال بغيره أقل الامرين قولاً واحداً لأن القول الثاني انما يجيء في الموضع الذي يمكن بيعه فيمنع ويهتد لا يمكن بيعه فصار كجناية أم الولد وان نكل المرتهن عن اليمين فعلى من ترد اليمين فيمطر يقان أحدهما ترد على الراهن وان نكل فهل ترد على المجني عليه فيه قولان كما قلنا في غرماء الميت ومن أصحابنا من قال ترد اليمين على المجني عليه أولاً فان نكل فهل ترد على الراهن على قولين لان المجني عليه يثبت الحق لنفسه وغرماء الميت يثبتون الحق للميت

﴿ فصل ﴾ وان أعقق الراهن العبد المرهون ثم اختلفا فقال الراهن أعففته باذنك وأنكر المرتهن الاذن فالقول قوله لان الأصل عدم الاذن فان نكل عن اليمين حاقب الراهن وان نكل الراهن فهل ترد على العبد فيمطر يقان أحدهما انه على قولين بناء على رد اليمين على غرماء الميت قال في الجديد لا ترد لانه غير المترهنتين فلا ترد عليه اليمين وقال في القديم ترد لانه يثبت لنفسه حق اليمين ومن أصحابنا من قال ترد اليمين على العبد قولاً واحداً لأن العبد يثبت باليمين حقا لنفسه وهو العتق خلاف غرماء الميت

﴿ فصل ﴾ وان كان المرهون جارية فادعى الراهن أنه وطئها باذن المرتهن فأنت بولادة الحمل وصدها المرتهن ثبت نسب الولد وصارت الجارية أم ولد وان اختلفا في الاذن أو في الولد أو في مدة الحمل فأنتكر المرتهن شيئاً من ذلك فالقول قوله لأن الأصل في هذه الأشياء عدم

﴿ فصل ﴾ فان كان عليه ألف برهن وألف بغير برهن فدفع اليه ألفاً ثم اختلفا فظرت فان اختلفا في اللفظ فادعى المرتهن أنه قال هي عن الألف التي لارهن بها وقال الراهن بل قلت هي عن الألف التي بها الرهن فالقول قول الراهن لأنه منه ينتقل الى المرتهن فكان القول قوله في صفة النقل وان اختلفا في النية فقال الراهن نويت أنها عن الألف التي بها الرهن وقال المرتهن بل نويت أنها عن الألف التي لارهن بها فالقول قول الراهن لما ذكرناه في اللفظ ولأنه أعرف بنية وان دفع اليه الألف من غير لفظ ولا نية ففيه وجهان قال أبو اسحاق بصرفه الى ما شاء منهما كما لو طلق احدى المراتين وقال أبو علي ابن أبي هريرة يجعل بينهما نصفين لأنهما استويا في الوجوب فصرف القضاء اليهما

﴿ فصل ﴾ وان أبرأ المرتهن الراهن عن الألف ثم اختلفا فظرت فان اختلفا في اللفظ فادعى الراهن انه قال أبرأتك عن الألف التي بها الرهن وقال المرتهن بل قلت أبرأتك من الألف التي لارهن بها فالقول قول المرتهن لأنه هو الذي يرى فكان القول في صفة الابراء قوله فان اختلفا في النية فقال الراهن نويت الابراء عن الألف التي بها الرهن وقال المرتهن نويت الابراء عن الألف التي لارهن بها فالقول قول المرتهن لما ذكرناه في اللفظ ولأنه أعرف بنية فان أطلق صرفه الى ما شاء منهما في قول أبي اسحاق وجعل بينهما في قول أبي علي ابن أبي هريرة

﴿ فصل ﴾ وان ادعى المرتهن حلاك الرهن فالقول قوله مع مجبته لأنه أمين فكان القول قوله في الهلاك كالدفع وان ادعى الرد لم يقبل قوله لأنه قبض العين لمنفعة نفسه فلم يقبل قوله في الرد كالتأجير

﴿ فصل ﴾ وان كان الرهن على يد عدل قدم وكل في بيعه فاختلغا في النفع الذي يبيع به باعه بشق البلد فان كان في البلد نقدان متساويان باع بما هو أنفع للرهن لانه ينفع الراهن ولا يضر المرتهن فوجب به البيع فان كانا في النفع واحداً فان كان أحدهما من جنس الدين باع به لانه أقرب الى المقصود وهو قضاء الدين فان لم يكن واحداً منهما من جنس الدين باع بأيهما شاء لانه لا مزية لأحدهما على الآخر ثم يصرف الثمن في جنس الدين

﴿ باب التفليس ﴾

اذا كان على رجل دين فان كان مؤجلاً لم يجز مطالبته لاننا لو جازنا مطالبته سقطت فائدة التأجيل فان أراد مسفراً قبل محل الدين لم يكن للغريم منعه ومن أصحابنا من قال ان كان السفر مخوفاً كان له منعه لانه لا يأمن أن يموت فيضيع دينه والصحيح

﴿ باب التفليس ﴾

قال في الشامل والبيان التفليس مأخوذ من الفلوس وهي أخس المال الذي يتبايع به كأنه منع التصرف الا في الشيء النافع. وقال الجوهري يقال أفلس الرجل صار مفلساً كأنها صارت دراهمه فلوساً. كما يقال أخبت الرجل اذا صار أصحابه خبيثاً وأقظب اذا

هو الاول لانه لاحقه عليه قبل محل الدين وجواز أن يموت لا يمنع من التصرف في نفسه قبل الحمل كما يجوز في الحضرة أن يهرب ثم لا يملك حبسه فجواز الحرب وان قال أقم لي كفيلا بالمال لم يلزمه لان لم يحل عليه الدين فلم يملك المطالبة بالكفيل كما لو لم ير السفر وان كان الدين حالا نظرت فان كان معسرا لم يحجز مطالبته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يملك ملازمته لان كل دين لا يملك المطالبة به لم يملك الملازمة عليه كالدين المؤجل فان كان يحسن صنعة فطلب القريم أن يؤجر نفسه ليكسب ما يعليه لم يحجز على ذلك لانه اجبار على التكسب فلم يحجز كالا جبار على التجارة وان كان موسرا جازت مطالبته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فدل على انه اذا لم يكن ذا عسرة لم يجب نظاره فان لم يقضه ألزمه الحاكم فان امتنع فان كان له مال ظاهر باع عليه لسار وى عن عمر رضى الله عنه أنه قال ألان الاسبيع اسبيع جهينة رضى من دينه أن يقال سبق الحاج فادان معرضا فأصبح وقد ربح به فن له دين فليحضر فانا يا يعوم الله وقاسمروه بين غرما ته وان كان له مال كنده حبه وعززه حتى يظهره فان ادعى الاعسار نظرت فان لم يعرفه قبل ذلك مال فالقول قوله مع يمينه لان الاصل عدم المال فان عرفه مال لم يقبل قوله لانه معسرا لا يبيته لان الاصل بقاء المال فان قال غريمي يعلم اني معسرا وأن مالي هلك فلفو محلف لان ما يدعيه محتمل فان أراد أن يقيم البيعة على هلاك المال قبل فيه شهادة عدلين فان أراد أن يقيم البيعة على الاعسار لم يقبل الا بشهادة عدلين من أهل الخبرة والمعرفة بحاله لان الهلاك يدركه كل أحد والاعسار لا يعلمه الا من يخبر بطلنه فان أقام البيعة على الاعسار وادعى القريم ان له مالا باطنا فطلب اليمين عليه فقبه قولان أحدهما لا يحلف لانه أقام البيعة على ما ادعى فلا يحلف كالمو ادعى ملكا وأقام عليه البيعة والثاني يحلف لان المال للباطن يجوز شفاؤه على الشاهد بن جاز عرض اليمين فيه عند الطلب كالمو أقام عليه البيعة بالدين وادعى انه أبرأ منه وان وجد في يده مال فادعى انه لغيره نظرت فان كذبه المقر له يبيع في الدين لان الظاهر أنه وان صدقه سلم اليه فان قال القريم احلفوا لي انه صادق في اقراره فقبه ونهيان أحدهما يحلف لانه محتمل أن يكون كاذبا في اقراره والثاني لا يحلف وهو الصحيح لان اليمين تعرض ليخاف فبرجع عن الاقرار ولورجع عن الاقرار لم يقبل رجوعه فلا معنى لعرض اليمين **فصل** وان ركبته الديون ورفع القرماء الى الحاكم وسأله أن يحجز عليه نظر الحاكم في ماله فان كان له مال بقي بالديون لم يحجز عليه لانه لا حاجة به الى الحجر بل يأمره بقضاء الدين على ما بيناه فان كان ماله لا يفي بالديون حجز عليه وباع ماله عليه ما روى عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال كان معاذ بن جبل من أفضل شباب قومه ولم يكن بمسك شيئا فلم يزل يدان حتى أغرق ماله

صارت دابة قطوفا ويجوز أن يراد به انه صار الى حال يقال ليس معد فليس هو الكفيل والضمين سواء (قوله لم يحجز) أجبره على الشيء أي قهره وهو لا يريد والجبار القهار يقال في فعله جبره وأجبره (قوله ألان اسبيع اسبيع جهينة رضى من دينه أن يقال سبق الحاج فادان معرضا فأصبح وقهر بن به) اسبيع تصغير اسفع من السقعة وهي سواد مشرب بحمرة تكون صفعة وغشا وجهينة من بطون قضاة بن مالك بن جبر وعن قطرب انها منقولة من مصفر جها تسمى التريخيم يقال جار يجهاته أي شابة ادا ان اقتل من الدين فاقترض من القرض معرضا من قوطم فمعرضا أي ضع رجلك حيث وقعت ولا تبق شيئا. وأشد يعقوب للبعث فطامعرضا ان الخوف كثرة * وانك لا تبق من المال باقيا

أراد فاستدان ما وجد من وجده والحقيقة من أي وجه أمكنه ومن أي عرض تأني له غير محجز ولا مبال بالنسبة. ويرى أي غلب وقعب بشأته. نفث هذا من الفائق وقال في غيره فادان معرضا أي من كل من عرض له. وقيل معرضا عن القضاء وقيل اعترض لكل من يقرضه. وقيل أعرض عن كل من قال لا تستدن وكان يأخذ الدين ويشترى به التجائب السواني بالائتمان الغالبة ويقال ران على قلبه دينه برين رونا أي غلب قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم قال الحسن هو الذنب على الذنب حتى يسود القلب وأصدا الطبع والبدن. قال أبو ذؤيب قال ران بالرجل اذا وقع فيها لا يستطيع الخروج منه. ومعنى رضى من دينه الخ انه لم يصد الحج وانما قصد الماخرة وانه سبق الحاج فيقبل قبلهم لا للدين (قوله بين غرما ته) القريم من الاضداد. يقال لمن عليه الدين ولين له الدين. وأصله من القرم وهو أده ما يطلب به واجبا كان أو غير واجب. وقال القراء سعى غرما لادامته التفاضي والحاجة من قوله تعالى ان عذابها كل غرما يعني ملحا دائما وفلان مغرم بالنساء مداوم لمن (قوله ركبته الديون) أي أنفلت ظهره وأنعبه كالتعب الدابة المركوبة (قوله حتى أغرق ماله) أي أهلكه كما هلك الغريم في الماء

في الدين فكأن النبي ﷺ غرماء فلو ترك أحدهم أبدا لم يرد له ما كان عليه من أجل رسول الله ﷺ فباع لهم رسول الله ﷺ عليه الله عليه وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء . وروى كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وبيع عليه ماله وإن كان ماله يفي بالدين إلا أنه ظهرت عليه أمارات التفليس بأن زاد خروجه على دخله فيه وجهان أحدهما لا يحجر عليه لأنه ملى بالدين فلا يحجر عليه كالأول يظهر فيه أمارات التفليس والثاني يحجر عليه لأنه إذا لم يحجر عليه أتى الخرج على ماله فذهب ودخل الضرر على الغرماء

فصل واشتحب أن يشهد على الحجر ليعلم الناس حاله فلا يعاملوه إلا على بصيرة فإذا حجر عليه تعلقت ديون الغرماء بماله ومنع من التصرف فيه فإن افترض أو اشتري في ذمته شيئا صح لأنه لا ضرر على الغرماء فيما يشتمل في ذمته ومن باعه أو أقرضه بعد الحجر لم يشارك الغرماء في ماله لأنه إن علم بالحجر فقد دخل على بصيرة وإن ديون الغرماء متعلقة بماله وإن لم يعلم فقد فرط حين دخل في معاملته على غير بصيرة فلو لم يصبر إلى أن يفتك عنه الحجر فإن تصرف في المال بالبيع والهبة والعنق فحبه فولان أحدهما أنه صحيح موقوف لأنه حجب ثبت على الغرماء فلم يمنع صحة التصرف في المال كالحجر على المريض والثاني لا يصح وهو الصحيح لأنه حجب ثبت بالحاكم فممنع من التصرف في المال كالحجر على السفيه وبخالف حجر المريض لأن الورثة لا تتعلق حقوقهم بماله إلا بعد الموت وهنا حقوق الغرماء تعلقت بماله في الحال فلم يصح تصرفه فيه كالمرهون فإن قلنا يصح تصرفه وقف فإن وفي ماله بالدين نفذ تصرفه وإن لم ينفذ فصح لأننا جوزنا تصرفه رجاء أن ينفذ في المال أو يفتح عليه بما يرضى به الدين فإذا حجز فسخ كما نقول في هبة المريض قال أصحابنا وعلى هذا ينقض من تصرفه الأضعف فالأضعف فأضعفها الهبة لأنه لا عوض فيه ثم البيع لأنه يلحقه الفسخ ثم العنق لأنه أقوى التصرفات ويحتمل عندئذ أنه يفسخ الآخر فالآخر كما قلنا في تبرعات المريض إذا حجز عنها الثالث

فصل قال الشافعي رحمه الله ولو باع بشرط الخيار ثم أقبل فيه إجازة البيع ورده عن أصحابنا من أجل هذا على ظاهره وقال له أن يفعل ما يشاء لأن الحجر إنما يؤثر في عقد مستأنف وهذا عقد سبق الحجر فلم يؤثر الحجر فيه وقال أبو إسحاق إن كان الحظ في الرد لم يحجز وإن كان في الإجازة لم يرد لأن الحجر يقتضي طلب الحظ فإذا طرأ في بيع الخيار أو في طلب الحظ كالأول باع بشرط الخيار ثم جن فإن الولي لا يفعل إلا ما فيه الحظ من الرد والإجازة ومن أصحابنا من قال إن قلنا إن المبيع انتقل بنفس العقد لم يجب الرد وإن كان الحظ في الرد لأن المالك قد انتقل فلا يكف رده وحل قول الشافعي رحمه الله على هذا القول وإن قلنا إن المبيع لم ينتقل أو موقوف لزمه الرد إن كان الحظ في الرد لأن المبيع على ملكه فلا يفعل إلا ما فيه الحظ

فصل وإن وهب هبة تقتضي الثواب وقلنا إن الثواب مقدر بما يرضى به الواهب ثم أقبل فيه أن يرضى بما يشاء لأننا لو أزمناه أن يطلب الفضل لأزمناه أن يكتسب والمفلس لا يكتسب إلا كسبا

فصل وإن أقر بدين لزمه قبل الحجر لزم الأقرار في حقه وهل يلزم في حق الغرماء فيه قولان أحدهما لا يلزم لأنه منهم لأنه ربما واطأ المقر له بأخسأقر به ويرد عليه والثاني أنه يلزم وهو الصحيح لأنه حق يستند ثبوته إلى ما قبل الحجر فلزم في حق الغرماء كما لو ثبت بالبينة وإن ادعى عليه رجل مالا أو نسكرا ولم يحلف وحلف المدعي فإن قلنا إن بين المدعي مع نكول المدعى عليه كالبينة شارك الغرماء في المال وإن قلنا كالأقرار فملى القولين في الأقرار وإن أقر رجل بعين لزمه الأقرار في حقه وهل يلزم في حق الغرماء فيه قولان أحدهما لا يلزم والثاني يلزم ونسلم العين للمقر له ووجه القولين ما ذكرناه في الأقرار بالدين

فصل وإن جنى على رجل جناحة توجب المال وجب قضاء الأرض لأنه حق لزمه بغير رضى من له الحق فوجب قضاؤه من المال وإن جنى عليه جناحة توجب المال تعلق حق الغرماء بالأرض كما يتعلق بغير أمواله

فصل وإن ادعى على رجل مالا وله شاهد فإن حلف استحق ونعلق به حق الغرماء وإن لم يحلف فهل تحلف الغرماء أم لا قال في التفليس لا يحلفون وقال في غرماء الميت إذا لم يحلف الوارث مع الشاهد ففيه قولان أحدهما يحلفون والثاني لا يحلفون فمن

(قوله ملى) هو الموسع عليه يقال أملت البعير إذا وسعت له في قيده . ووقف تصرفه أى حبس (قوله فإذا طرأ) مهموز أى حدث . وأصله الطرى ضد العتيق

أصحابنا من نقل أحد القولين من غرماء الميت إلى غرماء المفلس فعلم فيهما قولين أحدهما يحلفون لأن المال إذا ثبت استحقاقه
والثاني لا يحلفون لأنهم يحلفون لاثبات المال لغيرهم وذلك لا يجوز ومن أصحابنا من قال لا تحلف غرماء المفلس وفي غرماء
الميت قولان لأن الميت لم يمنع من اليمين فحلف غرماءه والمفلس امتنع من اليمين فلم تحلف غرماءه ولأن غرماء الميت أبوا
من يمين الميت فحلفوا وغرماء المفلس لم يأسوا من يمين المفلس فلم تحلفوا وإن حلف عليه وعليه دين فوجبل فهل يحل فيه
قولان أحدهما يحل لأن الدين يتعلق بالمال فحل الدين المؤجل كالمؤبد والثاني لا يحل وهو الصحيح لأنه لا يملك التصرف في الذمة
فلم يحل عليه الدين كما لو لم يحلف عليه

فصل وان لم يكن له كسب ترك له ما يحتاج إليه للنفقة إلى أن يشك الحرج عنه ويرجع إلى الكسب لقوله **فصل** ابتدأ
بنفسك ثم عمن تعول فقدم حق نفسه على حق العيال وهو دين فدل على أنه يقدم على كل دين ويكون الطعام على ما جرت به
عادته ويترك له ما يحتاج إليه من الكسوة من غير اسراف ولا اجتناف لأن الحاجة إلى الكسوة كالخاجة إلى القوت فإن كان له
من تلزمه نفقته من زوجة أو قرى بترك لم يحتاجوا إليه من النفقة والكسوة بالمعروف لأنهم يجرون بحراء في النفقة
والكسوة ولا تترك له دار ولا خادم لأنه يمكن أن يكثر دارا يكتفوا به أو خادم ما يخدمه وإن كان له كسب جعلت نفقته في كسبه لأنه
لا فائدة في اخراج ماله في نفقته وهو يتكسب ما ينفق

فصل وإذا أراد أن يبيع ماله فليست بحرة أن يحضره لأنه أعرف بشئ ماله فإن لم يكن من يتطوع بالنداء استؤجر من ينادي
عليه من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح فهو كأجرة السكيا والوزان في الأسواق فإن لم يكن سهم المصالح أكثرى من
مال المفلس لأفحتاج إليه لا يفاء ما عليه فكان عليه ويقدم على سائر الديون لأن في ذلك مصلحة له ويبيع كل شيء في
سوقه لأن أهل السوق أعرف بقيمة الشئ ومن يطلب السلعة في السوق أكثر ويبدأ بما يسرع إليه الفساد لأنه إذا أخر ذلك
هلك وفي ذلك اضرار وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ثم بالحيوان لأنه يحتاج إلى علف ويخاف عليه التلف
ويشأن بالعقار لأنه إذا تأخر به كثر من يطلبه ولا يتأخر به أكثر من ثلاثة أيام لأن في إضرار العقار في تأخير سقيم فإن
كان في المال دهن أو عبد تعلق الأرض برقبته يبيع في حق المرنهين وأجنى عليه لأن حقهما يخص بالدين فقدم وإن يبيع له
متاع وقبض منه فهلك الثمن واستحق المبيع رجع المشتري بالعهد في مال المفلس وهل يقدم على سائر الغرماء روى المزني
أنه يقدم وروى الربيع أنه أسوة الغرماء فمن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما يقدم لأن في تقديمه مصلحة فانه متى لم يقدم
تجنب الناس شراء ماله خوفا من الاستحقاق فإذا قدم رغبوا في شراء ماله والثاني أنه أسوة الغرماء لأن هذا دين يتعلق بذمته
بغير رضی من له الحق فضرر ببيع الغرماء كأرض الجناية ومنهم من قال إن لم يشك الحرج عنه قدم لأن فيه مصلحة وإن
فك الحرج عنه كان كسائر الغرماء وحل روايته الربيع على هذا

فصل وان كان في الغرماء من باع منه شيئا قبل الافلاس ولم يأخذ من ثمنه شيئا ووجد عين ماله على صفته ولم يتعلق به حق
غيره فهو بالخيار بين أن يترك ويضرب مع الغرماء بالثمن وبين أن يفسخ البيع ويرجع في عين ماله لاروى أبو هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع سلعة ثم أفلس ما جبهها فوجد ما يبيها فهو أحق بها من الغرماء وهل يفتقر الفسخ
إلى إذن الحاكم فيه وجهان قال أبو إسحق لا يفسخ إلا بإذن الحاكم لأنه مختلف فيه فلم يصح بغير الحاكم كفسخ الشكاح
بالاعسار بالنفقة وقال أبو القاسم الداركي لا يفتقر إلى الحاكم لأنه لا يفسخ ثبت بنفس السنة فلم يفتقر إلى الحاكم كفسخ الشكاح
بالتعق تحت العبد فإن حكم الحاكم بالنسب من الفسخ فقد قال أبو سعيد الاصطخري ينقض حكمه لأنه حكم مختلف في السنة
ويحتمل ألا ينقض لأنه مختلف فيه فلم ينقض وهل يكون الفسخ على الفور أو على التراخي فيه وجهان أحدهما أنه على التراخي
لأنه خيار لا يفسخ إلى بدل فكان على التراخي كخيار الرجوع في الطبقة والثاني أنه على الفور لأنه خيار ثبت لفسخ في العوض
فكان على الفور كخيار الرد بالعيب وهل يصح الفسخ بالوطء في الجارية فيه وجهان أحدهما يصح كما يصح الفسخ بالوطء في

(قوله اجحاف) يقال اجحفه إذا ذهب وقد ذكره . يقال سبيل جحاف إذا أخذ كل شيء وذهب به (قوله أسوة
الغرماء) الأسوة القدوة أي يقتدى بهم فيكون مثلهم

خيار الشرط والثاني انه لا يصح لانه ملك مستقر فلا يجوز رفعه بالوطء وان قال الغرماء نحن نعطيك الثمن ولا ننسخ لم يسقط حقه من الفسخ لانه ثبت له حق الفسخ فلم يسقط ببطلان عوض كالمشترى اذا وجد بالسلعة عيبا وبذلك البائع الارش

فصل وان كان قد باعه بعد الافلاس ففيه وجهان أحدهما ان له أن يفسخ لانه باعه قبل وقت الفسخ فلم يسقط حقه من الفسخ كالمؤثر وبحث امرأة بفقير ثم اعسر بالنفقة والثاني انه ليس له أن يفسخ لانه باعه مع العلم بخراب ذمته فسقط خياره كما لو اشترى سلعة مع العلم بعيبها

فصل وان وجد المبيع وقد قبض من الثمن بغير مرجع بحصة ما بقي من الثمن لانه اذا رجع بالجميع اذا لم يقبض جميع الثمن رجع في بعضه اذا لم يقبض بعض الثمن وان كان المبيع عديدا متساويا في القيمة وباعها بمائة وقبض من الثمن خمسين ثم مات أحد العديدين وأفلس المشتري فالمقصود في التفليس انه يأخذ الباقي بما بقي من الثمن ونص في الصداق اذا أصدفها عديدين فتلف أحدهما لم يملك قبل الدخول على فولييه أحدهما انه يأخذ الموجود بنصف الصداق مثل قوله في التفليس والثاني انه يأخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف فنأخذ ما من نقل هذا القول الى البيع وقال فيه قولان أحدهما انه يأخذ نصف الموجود ويضرب مع الغرماء بنصف ثمن التالف وهو اختيار المزي رحمه الله لأن البائع قبض الخمسين من ثمنها وما قبض من ثمنه لا يرجع به والثاني انه يأخذ الموجود بما بقي لأن ما أخذ جميعه لدفع الضرر اذا كان باقيا أخذ الباقي اذا هلك بعضه كالشفقة في الشفعة ومن أخذ الباقي من قال بأخذ الباقي الموجود بما بقي من الثمن قولان واحدا في الصداق قولان والفرق بينهما ان البائع اذا رجع بنصف الموجود ونصف بدل التالف لم يصل الى كمال حقه لأن غريمه مقلن والزوج اذا رجع بنصف الموجود ونصف قيمة التالف وصل الى جميع حقه لأن الزوجة مؤسرة فلم يحزله الرجوع بجميع الموجود بنصف المهر

فصل وان وجد البائع عين ماله وهو رهن لم يرجع به لأن حق المرهن سابق لحقه فلم يملك اسقاطه بحقه فان أمكن أن يقضى حق المرهن يبيع بعضه ببيع منه بقدر حقه ويرجع البائع بالباقي لأن المنع كان لحق المرهن وقد زال

فصل وان كان المبيع شقة ما ثبت فيه الشفعة ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن الشفع أحق لأن حقه سابق فانه ثبت بالعقد وحق البائع ثبت بالحجر فقدم حق الشفع والثاني أن البائع أحق لانه اذا أخذ الشفع انقص زال الضرر عنه وحده واذا أخذ البائع زال الضرر عنهما لأن البائع يرجع الى عين ماله والشفع يتخلص من ضرر المشتري فيزيل الضرر عنهما والثالث انه يدفع النقص الى الشفع ويؤخذ منه ثمنه ويدفع الى البائع لأن في ذلك جمعا بين الحقين واذا أمكن الجمع بين الحقين لم يحز اسقاط أحدهما

فصل وان كان المبيع صيدا والبائع محرم لم يرجع فيه لانه عليك صيد فلم يحز مع الاحرام كسراء الصيد

فصل وان وجد عين ماله ودينه مؤجل وقتنا ان الدين المؤجل لا يحل وديون الغرماء حالة فالمقصود انه يباع المبيع في الديون الحالة لانها حقوق فقدمت على الدين المؤجل ومن أخذ الدين المؤجل قال لا يباع بل يوقف الى أن يحل فيختار البائع الفسخ أو الترك واليه أشار في الاملاء لأن بالحجر تتعلق الديون بحالة فصار المبيع كالرهون في حقه بدين مؤجل فلا يباع في الديون الحالة

فصل وان وجد المبيع وقد باعه المشتري ورجع اليه ففيه وجهان أحدهما ان له أن يرجع فيه لانه وجد عين ماله خاليامن حق غيره فأشبه اذا لم يبعه والثاني لا يرجع لأن هذا الملك لم ينتقل اليه منه فلم يملك فسخه

فصل وان وجد المبيع ناقصا نظرت فان كان نقصان جزء ينقسم عليه الثمن كعبد بن تلف أحدهما أو نخلة منمرة تلفت ثمرها فالبايع بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء بالثمن وبين أن يفسخ البيع فيما بقي بحصته من الثمن ويضرب مع الغرماء بثلث لأن البائع يستحق الثلث في يد المقلن بالثمن كما يستحق المشتري المبيع في يد البائع بالثمن ثم المشتري

إذا وجد أحد العينين في يد البائع والآخر هالكاً كان بالخيار بين أن يترك الباقي ويطلب جميع الثمن وبين أن يأخذ الموجود بثمنه ويطلب ثمن النصف كذلك البائع وإن كان المبيع نخلاً مع ثمرة مؤبرة فيها كانت الثمرة قوتم النخل مع الثمرة ثم يقوتم بالثمرة ويرجع بما بينهما من الثمن وتعتبر القيمة أقل ما كانت من حين العقد إلى حين القبض فإن كانت قيمته وقت العقد أقل قوتم وقت العقد لأن الزيادة حدثت في ملك المشتري فلا تقوتم عليه وإن كانت في وقت القبض أقل قوتم في وقت القبض لأن ما نقص لم يقبضه المشتري فلم يضمه فإن كان نقصان جزء لا ينقسم عليه الثمن كذهب بدو تأليف دار نظرت فإن لم يحب لها أرض بأن أنقصه المشتري أو ذهبت بأقفة سواها أو بقالبائع بالخيار بين أن يأخذ بالثمن وبين أن يتركه ويضرب بالثمن مع الغرماء كأنقول فيمن اشترى عبداً فذهب يده أو داراً فذهب تأليفه في يد البائع فإن المشتري بالخيار بين أن يأخذ بالثمن وبين أن يتركه ويرجع بالثمن فإن وجب لها أرض بأن أنقصه المشتري بالخيار بين أن يتركه ويضرب بالثمن مع الغرماء بالثمن وبين أن يأخذ ويضرب بما نقص من الثمن لأن الأرض في مقابلة جزءه كان البائع يستحقه فاستحق ما بقا به كأنقول فيمن اشترى عبداً ففعل الاجنبي يده أنه بالخيار بين أن يتركه ويرجع بالثمن وبين أن يأخذ ويطلب الجاني بالأرض غير أن المشتري يرجع على الجاني بقيمة البند لأنها تلفت في ملكه فوجب له البند والبدل والبائع يرجع بحصة البند من الثمن لأنها تلفت في ملك المفسد فوجب الأرض له ف يرجع البائع عليه بالحصة من الثمن لأن المبيع مضمون على المفسد بالثمن فإن كان المبيع نخلاً عليه طلع غير مؤبر فهل كانت الثمرة ثم أفلس بالثمن ف يرجع البائع في النخل ففيه وجهان أحدهما يأخذها بجميع الثمن لأن الثمرة تابعة للأصل في البيع فلم يقابلها فسط من الثمن والثاني يأخذها بفسطها من الثمن ويضرب بحصة الثمرة مع الغرماء لأن الثمرة يجوز أفرادها بالبيع فصارت مع النخل بمنزلة العينين

فصل وإن وجد المبيع زائداً نظرت فإن كانت زيادة غير متميزة كالسمن والكبر واختار البائع الفسخ رجوع في المبيع مع الزيادة لأنها زائدة لا تتميز فتبعت الأصل في الرد كما قلنا في الرد بالعيب وإن كان المبيع حباً فصار زرعاً أو زرعاً فصار حباً أو حباً فصار زرعاً ففيه وجهان أحدهما لا يرجع به لأن القرخ غير الأبيض والزرع غير الحب والثاني يرجع وهو المنصوص لأن القرخ والزرع عين المبيع وإنما تغيرت صفته فهو كالودي إذا صار نخلاً والجدى إذا صار شاة وإن كانت الزيادة متميزة نظرت فإن كانت ظاهرة كالطلع المؤبر وما أشبهه من الثمار رجوع فيه دون الزيادة لأنه نماء ظاهر متميز حدث في ملك المشتري فلم يقع الأصل في الرد كما قلنا في الرد بالعيب فإن أنفق المفسد والغرماء على قطعها قطع وانفقوا على تركها إلى الجدة ترك لأنه ملك أحدهما وحق الآخر وإن دعا أحدهما إلى قطعها والآخر إلى تركها وجب القطع لأن من دعا إلى القطع فعجل حقه فلا يؤخر بغير رضاه وإن كانت الزيادة غير ظاهرة كطلع غير مؤبر وما أشبهه من الثمار ففيه قولان روى البيهقي أنه يرجع في النخل دون الطلع لأن الثمرة ليست عين ماله فلم يرجع بها وروى المزني أنه يرجع لأنه يقع الأصل في البيع فتبعت في الفسخ كالسمن والكبر فإذا قلنا بهذا أفلس وهو غير مؤبر فلم يرجع حتى أبرم يرجع في الثمرة لأنها أبرت وهي في ملك المفسد فإن اختلف البائع والمفسد فقال البائع رجعت فيه قبل التأبير فالثمره في وقال المفسد رجعت بعد التأبير فالثمره في فالقول قول المفسد لأن الأصل بقاء الثمرة على ملكه (١) فإن لم يختلف المفسد فهل يحلف الغرماء فيه قولان وقد مضى دليلهما فإن كذبه حلفواستحق وأراد أن يفرقه على الغرماء ففيه وجهان أحدهما أنه لا يلزمهم قبوله لأنهم أقروا أنه أخذ بغير حق والثاني يلزمهم قبوله أو الإبراء من الدين وعليه نص في السكاتب إذا حلف إلى المولى نجماً فقال المولى هو حرام أنه يلزمه أن يأخذ منه أو يبرئه منه فإن رده بعضهم كذبه البعض فقد قال الشافعي رحمه الله يفرق ذلك فيسعد دون من كذبه فمن أصحها ثبتم قال لا يجوز أن يفرقه إلا على من صدقه لأنه لا حاجة به إلى ذلك إلى من يكذبه وقال أبو إسحق إذا اختار المفسد أن يفرق على الجميع جاز كما يجوز إذا كذبه وجعل قول الشافعي رحمه الله إذا اختار أن يفرق فيمن صدقه وإن قال البائع رجعت قبل التأبير فالثمره في فصدقه المفسد وكذبه الغرماء ففيه قولان أحدهما يقبل قول المفسد لأنه غير متمم والثاني لا يقبل لأنه يتعلق به حق الغرماء فلم يقبل إقراره فيه فإذا قلنا بهذا فهل

(١) قوله كالودي) الودي من النخل الصغار الواحدة ودية (٢) هكذا النسخة يابديناولعل فيه حذفاً اهـ مصححه

يختلف الغرماء فيه طريقان من أصحابنا من قال هي على القولين كما قلنا في القسم قبله ومنهم من قال يخلقون قولاً واحداً لأن
اليامين ههنا توجهت عليهم ابتداء وفي القسم قبله توجهت اليامين على المفلس فيما نكل نقلت اليهم

(فصل) وان كان المبيع جارية خيلت في ملك المشتري نظرت فان أفلس بعد الوضع رجع في الجارية دون الولد كما قلنا في الرد
بالعيب ولا يجوز التفريق بين الأم والولد فاما ان يزن البائع قيمة الولد فيأخذ مع الأم أو يبيع الأم والولد فيأخذ البائع من الأم
ويأخذ المفلس من الولد ومن أصحابنا من قال اما ان يزن قيمة الولد فيأخذ مع الأم واما ان يسقط حقه من الرجوع والمذهب
الأول لانه وجده عين ماله خاليعا عن حق غيره فثبت له الرجوع وان أفلس قبل الوضع فان قلنا لا حكم للحمل رجع فيهما لانه
كالمسلم وان قلنا ان الحل له حكم رجع في الأم دون الحل لانه كالحمل المنفصل فان باعها وهي حيتي ثم أفلس المشتري نظرت فان
أفلس قبل الوضع رجع فيهما وان أفلس بعد الوضع فان قلنا للحمل حكم رجع فيهما لانهما كعينين باعتهما وان قلنا
لا حكم للحمل رجع في الأم دون الحمل لانه تمام تميز من ملك المشتري فلم يرجع فيه البائع ولا يفرق بين الأم والولد على
ما ذكرناه

(فصل) وان كان المبيع طعاما فطحنه المشتري أو ثوباً فقصره ثم أفلس نظرت فان لم تزد قيمته بذلك واختار البائع الرجوع
رجع فيه ولا يكون المشتري شريكاً بقدر عمله لان عمله فداستهلاك ولم يظهر له أثر وان زادت قيمته بان كانت قيمته عشرة
فصار ثوبه خمسة عشرة فقيه قولان أحدهما ان البائع يرجع فيه ولا يكون المشتري شريكاً بقدر ما عمل فيه وهو قول
الزني لانه لم يضاف الى المبيع عينا وانما فرق بالطحن أجزاء مجتمعة وفي القصاراة أظهر بياضاً كان كامن في الثوب فلم يصر
شريكاً للبائع في العين كما لو كان المبيع جوزاً فكسره ولا تزداد لانه لا تميز فلم يتعاقبها حق المفلس كما لو كان المبيع غلاماً فباعه
أو حيواناً فقصمه والثاني ان المشتري يكون شريكاً للبائع بقدر ما زاد بالعمل ويكون حكم العمل حكم العين وهو الصحيح
لانها زيادة حصلت بفعله فصار شريكاً كما لو كان المبيع ثوباً فقصه ولان القصاراة تلك حبس العين لنقص الأجرة كما يملك
البائع حبس المبيع لنقص الثمن فدل على ان العمل كالعين بخلاف كسر الجوز وتعليم الغلام وتسمين الحيوان فان الاجير في
هذه الأشياء لا يملك حبس العين لنقص الأجرة فعلى هذا يباع الثوب فيصرف ثلث الثمن الى الغرماء والثلثان الى البائع
وان كان قد استأجر المشتري من قصر الثوب وطحن الطعام ولم يدفع اليه الأجرة تدفع الأجرة الى الاجير من ثمن الثوب لان
الزيادة حصلت بفعله فنقص حقه من بدله

(فصل) وان اشترى من رجل ثوباً بعشرة ومن آخر صفيحة بخمسة فصنع به الثوب ثم أفلس نظرت فان لم تزد ولم تنقص
بان صار قيمة الثوب خمسة عشر فقد وجد كل واحد من البائعين عين ماله فان اختار الرجوع صار الثوب بينهما لصاحب
الثوب الثلثان ولصاحب الصفيحة الثلث وان نقص فصار قيمة الثوب اثني عشر فقد وجد بائع الثوب عين ماله ووجد بائع الصفيحة
بعض ماله لان النقص دخل عليه بهلاك بعضه فان اختار الرجوع كان لبائع الثوب عشرة ولبائع الصفيحة درهمان وبضرب
بما هلك من ماله وهو ثلاثة مع الغرماء وان زاد فصار يساوي الثوب عشرين درهماً بينهما على القولين في أن زيادة القيمة
بالعمل كالعين أم لا فان قلنا انها ليست كالعين حصلت الزيادة في مالها فينقص بينهما على الثلث والثلثين لصاحب الثوب الثلثان
ولصاحب الصفيحة الثلث وان قلنا انها كالعين كانت الزيادة للمفلس فيكون شريكاً للبائعين بالرجوع

(فصل) وان كان المبيع أرضاً فبناها أو غرسها فان أتلف المفلس والغرماء على قلع البناء والغراس ثبت للبائع الرجوع في
الأرض لانه وجده عين ماله خاليعا عن حق غيره فثبت له الرجوع فان رجع فيها ثم قلعوا البناء والغراس لزم المفلس تسوية
الأرض وأرض نقص ان حدث بها من القلع لانه نقص حصل لتخليص ماله ويقدم ذلك على سائر الديون لانه يجب لاصلاح
ماله يقدم كغلب البهائم وأجرة النقال وان امتنعوا من القلع لم يجبروا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وهذا
غرس وبناء بحق فان قال البائع أنا أعطيت قيمة الغراس والبناء وأخذته مع الأرض أو ألقطع وأضمن أرض النقص بئس له
الرجوع لانه يرجع في عين ماله من غير اضرار وان امتنع المفلس والغرماء من القلع وامتنع البائع من بذل العوض وأرض

(قوله ليس لعرق ظالم حق) قال مالك هو كل ما غرس واشتغل وغرس بغبرحق

النقص فقد روي المزي في قولين أحدهما أنه يرجع والثاني أنه لا يرجع فنأخذ ما من قال إن كانت قيمة الغراس والبناء أقل من قيمة الأرض فله أن يرجع لأن الغراس والبناء تابع فلم يمنع الرجوع وإن كانت قيمة الغراس والبناء أكثر من قيمة الأرض لم يرجع لأن الأرض صارت كالتابع للغراس والبناء وحل القولين على هذين الحالين وذهب المزي وأبو العباس وأبو اسحق إلى أنها على قولين أحدهما يرجع لأنه وجد عين ماله مشغولة بملك المثل فثبت له الرجوع كما لو كان المبيع ثوبا فصبغه المثل فصبح من عنده والثاني لا يرجع لأنه إذا رجع في الأرض بقي الغراس والبناء من غير طريق ومن غير شرب فيدخل الضرر على المثل والضرر لا يزال بالضرر فإن قلنا أنه يرجع وامتنع البائع من بدل العوض وأرضي النقص وامتنع المثل والغرماء من القلع فهل يجبر البائع على البيع فيه قولان أحدهما يجبر لأن الحاجة تدعو إلى البيع لقضاء الدين فوجب أن يباع كما يباع الصبغ مع الثوب وإن لم يكن الصبغ له ويباع ولد المهرونة مع الرهن وإن لم يدخل في الرهن والثاني لا يجبر لأنه يمكن أفراد كل واحد منهما بالمبيع ولا يجبر على بيعها مع الغراس والبناء

فصل وإن كان المبيع أرضا فزرعها المشتري ثم أفلس واختار البائع الرجوع في الأرض جازله لأنه وجد عين ماله مشغولة بما ينقل جازله الرجوع فيه كما لو كان المبيع دارا وفيها متاع للمشتري فإن رجع في الأرض نظرت في الزرع فإن استحصده وجب ثقله وإن لم يستحصده جاز تركه إلى أوان الحصاد من غير أجره لأنه زرع في ملكه فإذا زال الملك جاز ترك الزرع إلى أوان الحصاد من غير أجره كما لو زرع أرضه ثم باع الأرض

فصل وإن كان المبيع من ذوات الأمثال كالحيوب والأدهان خلطه بخصه نظرت فإن خلطه بماله كان البائع أن يرجع لأن عين ماله موجود من جهة الحكم وبذلك أخذ به القسمة فإن رجع وانفق على القسمة قسم ودفع البعثل مكيلته فإن طلب البائع البيع فهل يجبر المثل فيه وموجبها أحدهما لا يجبر لأنه عكس القسمة فلا يجبر على البيع كالمال بين الشريكين والثاني يجبر لأنه إذا بيع وصل البائع إلى بدل ماله بعينه وإذا قسم لم يصل إلى جميع ماله ولا إلى بدل وان خلطه بأرضه أنه أن يرجع لأن عين ماله موجودة من طريق الحكم ذلك أخذ به القسمة وكيف يرجع فيه وموجبها قال أبو اسحق يباع الزيتان ويقسم ثمنه بينهما على قدر قيمتهما لأنه إن أخذ مثل زيت بالكيل كان ذلك أنقص من حقه وإن أخذ أكثر من زيته كان ربا فوجب البيع والثاني وهو المنصوص أنه يأخذ مثل زيته بالكيل لأنه وجد عين ماله ناقصة فرجع فيه مع النقص كما لو كان عين ماله ثوبا فحدث به عيب عند المشتري فإن خلطه بأجود منه ففيه قولان أحدهما يرجع وهو قول المزي لأنه وجد عين ماله مختلطا بماله لا يميز عنه فأشبهه إذا خلطه بماله أو كان ثوبا فصبغه والثاني أنه لا يرجع لأن عين ماله غير موجود حقيقة لأنه اختلط بماله لا يمكن تمييزه منه حقيقة ولا حكا لأنه لا يمكن المطالبة بمثل مكيلته منه وبخالف إذا خلطه بماله لأنه لا يمكن المطالبة بمثل مكيلته وبخالف الثوب إذا صبغه لأن الثوب موجود وإنما تغير لونه فإن قلنا أنه يرجع فكيف يرجع فيه قولان أحدهما يباع الزيتان ويقسم ثمنه بينهما على قدر قيمتهما لأنه لا يمكن أن يأخذ مثل زيته بالكيل لأنه يأخذ أكثر من حقه ولا يمكن أن يأخذ أقل من زيته بالكيل لأنه ربا فوجب البيع والثاني يرجع من الزيت بقيمتي مكيلته فيكون قد أخذ بعض حقه وترك بعضه باختياره

فصل وإن أسلم إلى رجل في شيء وأفلس المسلم إليه وحجر عليه فإن كان رأس المال باقيا فله أن يفسخ العقد ويرجع إلى عين ماله لأنه وجد عين ماله غالبا من حق غيره فرجع إليه كالمبيع وإن كان رأس المال نالفا ضرب مع الغرماء بغير المسلم فيه فإن لم يكن في ماله الجنس المسلم فيه اشترى ودفع إليه لأن أخذ العوض عن المسلم فيه لا يجوز وقال أبو اسحق إذا أفلس المسلم إليه فليسلم أن يفسخ العقد يضرب مع الغرماء رأس المال لأنه يشعر تسليم المسلم فيه فثبت الفسخ كما لو أسلم في الرطب فأنقطع والمذهب أنه لا يثبت الفسخ لأنه غير واحد لعين ماله فلم يملك الفسخ بالافلاس كالمال باعه عينه فأفلس المشتري بالثمن والعين نالفة وبخالف إذا أسلم وانقطع الرطب لأن الفسخ هناك لعدم العقد عليه قبل التسليم وهنا الفسخ بالافلاس والفسخ بالافلاس

انما يكون لمن وجد عين ماله وهذا غير واجد لعين ماله فلم يملك الفسخ

فصل وان أكرى أرضاً فأفلس المشتري بالأجرة فان كان قبل استيفاء شيء من المنافع فله أن يفسخ لان المنافع في الأجرة كالاعيان المبعة في البيع ثم اذا أفلس المشتري والعين باقية بئس الفسخ فكذلك اذا أفلس المالك والمشتري والمنافع باقية وجب أن يثبت له الفسخ وان أفلس وقد استوفى بعض المنافع وبقي البعض ضرب مع الغرماء بحصة ما مضى وفسخ فيما بقي فكلاهما باق عيدين وتلف عندهما أحدهما ثم أفلس فانه يضرب بمن مالت مع الغرماء وفسخ البيع فيما بقي فان فسخ وفي الأرض زرع لم يستحصل نظرت فان اتفق الغرماء والمفلس على تبقيته بأجرة الى وقت الحصاد لزم المالك قبوله لان زرع محقق وقد بذله الأجرة فلما بقي فتره قبولها وان لم يبدل له الأجرة جاز له المطالبة بقطعة لان التبعية الى الحصاد لدفع الضرر عن المفلس والغرماء والضرر لا يزال بالضرر وفي تبقيته من غير عوض اضرار بالمكسري وان دعا به عنهم الى القطع وبعضهم الى التبعية نظرت فان كان الزرع لا قيمة له في الحال كالطعام في أول ما يخرج من الأرض لم يقطع لانه اذا قطع لم يصح له قيمة واذا ترك صار له قيمة فقدم قول من دعا الى التملك وان كان له قيمة كالتفصيل الذي يقطع فقيه وجهان : أحدهما يقدم قول من دعا الى القطع لان من دعا الى التملك تعجل حقه فلم يؤخر . والثاني وهو قول أبي اسحق انه يفعل ما هو أحق والاول أظهر

فصل اذا قسم مال المفلس بين الغرماء ففي حجره وجهان : أحدهما يزول الحجر لان المعنى الذي لأجله حجر عليه حفظ المال على الغرماء وقد زال ذلك فزال الحجر كالجنون اذا أفاق . والثاني لا يزول الا بالحاكم لانه حجر ثبت بالحاكم فلم يزول الا بالحاكم كالحجر على الميت

فصل ومن مات وعليه دينون تعلقت الديون بماله كما تعلقت بالحجر في حياته فان كان عليه دين مؤجل حل الدين بالموت لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال اذا مات الرجل وله دين الى أجل وعليه دين الى أجل فالذي عليه مالي والذي له الى أجل ولان الأجل جعل رفقا بين عاين الدين والرفق بعد الموت أن يقضى دينه وتبرأ ذمته والدليل عليه ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال نفس المؤمن مرتبطة بقبره يدينه الى أن يقضى عنه

فصل فان تصرف الوارث في التركة قبل مضي الدين فقيه وجهان : أحدهما لا يصح لانه مال تعلق به دين فلا يصح التصرف فيه من غير رضی من له الحق كالمرهون . والثاني يصح لانه حق تعلق بالمال من غير رضی المالك فلم يمنع التصرف كمال المريض وان قلنا انه يصح فان قضى الوارث الدين فقد تصرف وان لم يقض فسخنا وان باع عبدا ومات وتصرف الوارث في التركة ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فرده أو وقع في بئر كان حفرها مبيعة ففي تصرف الوارث وجهان أحدهما أنه يصح لانهم تصرفوا في ملك لم لا يتعلق به حق أحد . والثاني يبطل لانا تبينا انهم تصرفوا والدين متعلقين بالتركة فان كان في غرماء الميث من باع شيئا ووجد عين ماله فان لم تبق التركة بالدين فهو بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء باليمن وبين أن يفسخ ويرجع في عين ماله لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال في رجل أفلس هذا الذي قضى فيعير رسول الله صلى الله عليه وسلم بما رجع ماله أو أفلس فصاحب المتاع أحق بامتاعه اذا وجدته بعينه فان كانت التركة تفي بالدين فقيه وجهان : أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري رحمه الله أنه أن يرجع في عين ماله حديث أبي هريرة . والثاني لا يجوز أن يرجع في عين ماله وهو المذهب لان المال يفي بالدين فلم يجز الرجوع في المبيع كالشيء المثلث وحديث أبي هريرة قد روى فيه أبو بكر النيسابوري وان خلف وطاء فهو أسوة الغرماء

فصل اذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين الغرماء ثم ظهر غيرهم آخر رجع على الغرماء وشاركهم فيما أخذوه على قدر دينه لأننا افقسمنا بينهم بحكم الظاهر انه لا غريم له غيرهم فاذا بان بخلاف ذلك وجب نقض القسمة كالحاكم اذا حكم بحكم ثم

(قوله التفصيل) هو فاعيل من الفصل وهو القطع يقال سيف فاصل ومفصل أى قطاع . وهو في الزرع أن يطلع له فصب بقطعط ويعلق اليها ثم (قوله التركة) ما يتركه الميت للوارث . والتركة أيضا الولد . وأصله بيض النعام يقال له ترك وترك

وجد النص بخلافه وإن أكرى رجل داره سنة وقبض الأجرة ونصرف فيها ثم أفلس وقسم ماله بين الغرماء ثم انهدمت الدار في أثناء المدة فإن المكفرى يرجع على الفليس بأجرة ما بقي وهل يشارك الغرماء فيما اقتسموا به أم لا فيه وجهان . أحدهما لا يشاركهم لأنه دين وجب بعد القسمة فلم يشارك به الغرماء فيما اقتسموا كالأقسمة ما لا بعد القسمة . والثاني يشاركهم لأنه دين وجب بسبب قبل الحجر فشارك به الغرماء كالأقسمة انهدمت الدار قبل القسمة ويخالف القرض لأن دينه لا يستند بثبوته إلى ما قبل الحجر وهذا استند إلى ما قبل الحجر ولأن القرض لا يشارك الغرماء في المال قبل القسمة والمكفرى يشاركهم في المال قبل القسمة فشاركهم بعد القسمة

﴿ باب الحجر ﴾

إذا ملك الصبي أو المجنون مالا حجر عليه في ماله والدليل عليه قوله تعالى وإيتوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنس منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم فدل على أنه لا يسل إلى المال قبل البلوغ والرشد

﴿ فصل ﴾ وينظر في ماله الأب ثم الجد لأنها ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرها كولاية النكاح فإن لم يكن أب ولا جد نظر فيه الوصي لأنه نائب عن الأب والجد فقدم على غيره وإن لم يكن وصي نظر السلطان لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فتبنت للسلطان كولاية النكاح وقال أبو سعيد الاصطخري فإن لم يكن أب ولا جد نظرت الأم لأنها أحد الأبوين فتبت لها الولاية في المال كالأب والمذهب أنه لا ولاية لها لأنها ولاية تبنت بالشرع فلم تبنت للأم كولاية النكاح

﴿ فصل ﴾ ولا يشرف الناظر في ماله الأعلى النظر والاحتياط ولا يتصرف إلا فيه حفظ واعتباط فأما الملاحظ فيه كالتعق والهبة والحيابة فلا يملكه قوله تعالى ولا تقر بموالم اليتيم إلا بالتي هي أحسن وقوله لا ضرر ولا ضرار وفي هذه التصرفات اضرار بالصبي فوجب أن لا يملكه ويجوز أن يتجرى في ماله ثاروى عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال من ولي يتيما وله مال فليتجر له ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة

﴿ فصل ﴾ ويتناعه العقار لأنه يبق ويتنفع بفعله ولا يتناعه إلا من مأمون لأنه إذا لم يكن مأمونا لم يأمن أن يبيع مالا يملكه ولا يتناعه في موضع قد أشرف على الخراب أو يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك نقر بالانحلال ويبني له العقار ويبني مالا جروا الطين ولا يبنيه بالطين والجص لأن الآجر يبق والطين يهلك والجص يجحف به والطين لا يئمن له والجص يتناثر ويذهب عنه والطين لا يتناثر وإن تناثر فلا يئمن له ولأن الآجر لا يشخلص من الجص إذا أراد نفسه ويتلف عليه ويتخلص من الطين فلا يتلف

(قوله لا يستند بثبوته) أي يعتمد من أسندت ظهري إلى الجدار إذا اعتمدت عليه

﴿ باب الحجر ﴾

أصل الحجر المنع والحظر وقوله تعالى حجر المحجورا أي حراما محجورا أي حراما محجورا فري بالضم والفتح والكسر . والحجر الحرام وفيه ثلاث لغات . وقوله تعالى قسم لذي حجر أي لذي عقل وأما سمي العقل حجر لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب ما لا يجوز ولهذا سمي حجر البيت حجرا لأنه يمنع من الطواف فيه . والمحجور عليه ممنوع من التصرف في ماله . وحجر عليه الحماكم أي منعه التصرف . وقيل للحرام حجر لأنه ممنوع وهو بمعنى المحجور كما يقال طعن لاطحون وقطف لثظوف (قوله ولا يشرف الناظر في ماله الأعلى النظر) الناظر الحافظ . والنظر الحفظ وهو مأخوذ من النظر الذي هو التأمل والنظر في أمر الله . ومن التحسين والشفقة أحد أقسام النظر في علم الأصول (قوله والاحتياط) افتعال من حاطه يحوطه أي كلاً ما ورعاه واحتاط الرجل نفسه أخذ بالشفقة والاستظهار (قوله اليتيم) اليتيم في بني آدم فقد الأب وفي البهائم فقد الأم وقد يتم الصبي بالكسر يتم بناء . واليتيم المنفرد أيضا ومنه البرة اليتيمة كأنه أفرد عن أبيه وأمه وأصله الضعيف قال

والأفيسى مثل ما سار راكب • تيمم حسا ليس في سيرة يتم

والأبم شعبة لا تفرادها عن الزوج . قال • إن القبور نكح الأباي • والنسوة الأراامل اليتامى

(قوله ولا يبنيه بالطين) جع لبنه مثل كلمة وكلم . ويجوز لبنه بالاسكان مثل لبده ولبنه قاله ابن السكت

عليه ولا يبيع له العقار الا في موضعين : أحدهما أن تدعوا إليه ضرورة بان ينتقل إلى النفقة وليس له مال غيره ولم يجد من يرضه والثاني أن يكون له في بيعه غبطة وهو أن يطلب منه بأكثر من ثمنه فيباع له أو يشتري بعض الثمن مثله لان البيع في هذين الحالتين فيه حظ وفيها سوءا مما لاحظ فيه فلم يجوز وان باع العقار وسأل الحاكم أن يسجل له نظرقان باعه الأب أو الجد يسجل له لانهما لا يتهمان في حق الولد وان كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بينة على الضرورة أو القبطة لانه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بينة فان بلغ الصبي وادعى أنماع من غير ضرورة ولا غبطة فان كان الولي أباً أو جداً فالقول قوله وان كان غيرهما لم يقبل الا بينة لما ذكرناه من الفرق فان بيع في شركته شقص فان كان الحظ في أخذه بالشفعة لم يترك وان كان الحظ في الترك لم يأخذ لانا بيننا أن تصرفه على النظر والاستحياء فلا يفعل الا ما يقتضي النظر والاستحياء فان ترك الشفعة والحظ في تركها ثم بلغ الصبي وأراد أن يأخذ أن يأخذ فالتصريح أنه لا يملك ذلك لان ما فصل الولي عما فيه نظراً لملك الصبي نفسه كالأخذ والحظ في الأخذ فباع وأراد أن يرد ومن أهمها بنا من قال له أن يأخذ لا يملك بعد البلوغ التصرف فيما فيه حظ وفيما لاحظ فيه وقد بلغ جاز أن يأخذ وان لم يكن فيه حظ وهذا خطأ لأن له أن يتصرف فيما لاحظ فيه اذا كان باقياً وهذا قد سقط بعفو الولي فسقط فيه اختياره فان بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غير غبطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه

﴿فصل﴾ ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة فان كانت السلعة تساوي مائة نقداً ومائة وعشرين بنسيئة فباعها بمائة نسيئة فالبيع باطل لانه باع بدون الثمن وان باعها بمائة وعشرين بنسيئة من غير رهن لم يصح البيع لانه غرر بالمال فان باع بمائة نقداً وعشرين مؤجلاً وأخذ بالعشرين رهناً جاز لا تعلق باعها بمائة نقداً جاز لأن يجوز وقد زاده عشرين بنسيئة وان باعها بمائة وعشرين بنسيئة وأخذ رهناً ففيه وجهان : أحدهما لا يجوز لانه أخرجه ماله من غير عوض. والثاني يجوز وهو ظاهر النص وقول أبي اسحق لانه باع برح واستوفى بالرهن جاز

﴿فصل﴾ ولا يكتب عبده ولو كان بأضعاف القيمة لانه يأخذ العوض من حقه وهو ماله فيصير كالعتق من غير عوض

﴿فصل﴾ ولا يسافر بماله من غير ضرورة لان فيه غرراً بالمال وبروى ان المسافر وماله على قلت أي على هلاك وفيه قول الشاعر :

بغات الطيراً كثرها فرانا * وأم الباز مفلاة نرور

﴿فصل﴾ فان دعت إليه ضرورة بأن خاف عليه الهلاك في الحضر لم يرق أو ذهب جاز أن يسافر به لان السفر هنا أحوط

﴿فصل﴾ ولا يودع ماله ولا يفرضه من غير حاجة لانه يفرج من يده فلم يجوز فان خاف من نهب أو حريق أو غرق أو أراد سفراً وخاف عليه بداره الأبداع والأفراض فان قدر على الأبداع دون الأفراض أودع ولا يودع الاثقة وان قدر على الأفراض دون الأبداع أقرضه ولا يفرضه الاثقة ملياً لان غير الثقة يجهل وغير الملي لا يمكن أخذه البذل منه فان أقرض ورأى أخذ الرهن عليه أخذ وان رأى ترك الرهن لم يأخذ وان قدر على الأبداع والأفراض والأفراض أولى لان القرض مضمون بالبذل والوديعة غير مضمونة فكان القرض أحوط فان ترك الأفراض وأودع ففيه وجهان : أحدهما يجوز لانه يجوز كل واحد منهما فإذا قدر عليهما تخير بينهما والثاني لا يجوز لقوله تعالى ولا تفر بوا مال اليتيم الا

(قوله يسجل) أسجل له معناه كتب له الحاكيم. والسجل الكتاب في قول بعض المفسرين. وأما في اللغة فانه يقال أسجل الكلام اذا أرسله. قال محمد بن الحنفية في قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان هي مسجلة للبر والفاجر أي مرسلة لم يشترط فيها بر ولا فاجر (قوله على قلت) فسر بالهلاك. والبغات من الطير ما يصيد ولا يصاد وهي شرارها يقال فبسه بغات وبغات وبغات ثلاثاء. والابيت قريب من الأغبر مفلاة نرور : المفلاة التي لا يعيش لها ولد، والنرور قليلة الأولاد من النرور وهو البشير

بأنه هي أحسن والا فراض ههنا أحسن فلم يحز ركه ويجوز أن يفترض له إذا دعت إليه الحاجة وبرهن ماله عليه لأن في ذلك مصلحة بخلاف

(فصل) ويتفق عليه بالمعروف من غير اسراف ولا افتار لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قولا ما وإن رأى أن يخلط ماله في النفقة جز لقوله تعالى ويستألفك عن التماسي فل إصلاح لم خبروا نخلطوهم فأخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح فإن بلغ المصبي واختلف في النفقة فإن كان الولي هو الأب أو الجد فالقول قوله وإن كان غيرهما ففيه وجهان أحدهما يقبل لأن في إقامة البيئة على النفقة شبهة فقبل قوله والثاني لا يقبل قوله كالأقبل في دعوى الضرر والغبطة في بيع العقار

(فصل) وإن أراد أن يبيع ماله بماله فإن كان أباً أو جداً جاز ذلك لأنهما لا يمتنعان في ذلك لكمال شفقة نهما وإن كان غيرها لم يحز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يشتري الوصي من مال اليتيم ولأنه منهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك إليه

(فصل) وإن أراد أن يأكل من ماله تنفرت فإن كان غنياً لم يحز لقوله تعالى ومن كان غنياً فليستعفف وإن كان فقيراً جاز أن يأكل لقوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف وهل يضمن البذل فيه قولان أحدهما لا يضمن لأنه أجبره الأكل بحق الولاية فلم يضمنه كالزرق الذي يأكله الإمام من أموال المسلمين والثاني أنه يضمن لأنه مال فقير أجبر له الأكل للحاجة فوجب ضمانه كمن اضطر إلى مال غيره

(فصل) ولا يملك الحجر عن المصبي حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد لقوله تعالى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم فأما البلوغ فانه يحصل بخمسة أشياء ثلاثة يشترك فيها الرجل والمرأة وهي الأزال والسن والانبثا واثنتان تختص بهما المرأة وهما الحيض والحبل فأما الأزال فهو الأزال المني غنى أنزل صار بالغاً والدليل عليه قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا فأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام فدل على أنه بلوغ وروى عطية القرظي قال عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن فريضة فمن كان محتلاً أو نبتت عانتة قتل فلولم يكن بالغاً لما قتل وأما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سنة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فآجرتني وأما الانبثا فهو الشعر الخشن الذي ينبت على العانة وهو بلوغ في حق الكافر والدليل عليه ما روى عطية القرظي قال كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ رضي الله عنه فشكوا في أمن الذرية أنا منهم من المقاتلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فإن كان قد أنبت والأفلا تقتلوه فنظروا فإذا عاتني لم تنبت فاعلوني في الذرية ولم أقتل وهل هو بلوغ في نفسه أو دلالة على البلوغ فيه قولان أحدهما أنه بلوغ فعلى هذا هو بلوغ في حق المسلم لأن ما كان بلوغاً في حق الكافر كان بلوغاً في حق

(قوله من غير اسراف ولا افتار) الاسراف التبذير ومجاوزة القصد وقيل هو مالا يكون مأجوراً ولا مشكوراً والافتار التضييق في النفقة يقال فسر على عياله مخفف بقتراً وقتوراً أي ضيق وكان الإنسان قنوراً (قوله والغبطة في بيع العقار) الغبطة هي حسن الحال ومنه قولهم اللهم غبطاً لا غبطاً أي نسألك الغبطة ونعوذ بك أن تهبط عن حالتنا والغبطة أن يتمنى مثل مال الغبوط من غير أن يزيد زواله عنه وليس بمعدقول منه غبطته أغبطه غبطاً وغبطة وهو مغبط بكسر الباء أي مغبوط والمعنى يبيع ماله بما يغبط عليه ويتمنى غيره انله (قوله ومن كان غنياً فليستعفف) يقال عفف عن السألة واستعفف أي كف نفسه وعفوه عن نفسه ومنه العفاف (قوله فإن آنستم منهم رشداً) أي علمتهم وأصله العلم بالخبر وقيل أبصرتم ومنه انسان العين وهي الحدة التي يبصر بها يقال أنست من رشداً أي علمته وأنست منه الصوت أي سمعته والرشد خلاف التي يقال رشداً بالفتح يرشد بالضم ورشداً بالكسر يرشد بالضم رشداً يرشد بالضم رشداً ورشداً ورشداً (قوله المني) من عدم معروف وأصله من منى إذا مال ومنه سميت منى لما يسيل فيها من دماء الهسدي (قوله فلم يحزني) أي لم يأذن لي في الجهاد من العبد المجاز وهو المأذون له ويقال أيضاً جاوز له ما صنع وأجاز له أي سوغ له ذلك ومعناه لم بعده في المقاتلة فيأخذ سهماً من الغنيمة

المسلم كالاتحاد والسن والثاني انه دلالة على البلوغ فعلى هذا هل يكون دلالة في حق المسلم فيه وجهان أحدهما انه دلالة لما روى محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً من الانصار (١) شيب بامرأة في شعره فرفع الى عمر رضي الله عنه فلم يجده أثبت فقال لو أثبت الشعر لحد ذلك والثاني انه ليس بدلالة في حق المسلم وهو ظاهر النص لأن المسلمين يمكن الرجوع الى أخبارهم فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم والعكس لا يمكن الرجوع الى أخبارهم فجعل ذلك دلالة في حقهم ولأن الكافر لا يستفيد بالبلوغ الا وجوب الحرية ووجوب القتل فلا يتهم في مداواة العانة بما يثبت الشعر والمسلم يستفيد بالبلوغ التصرف والسكال بالاحكام فلا يؤمن أن يداوى العانة بما يثبت الشعر فلم يجعل ذلك دلالة في حقه فأما الحبيص فهو بلوغ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ان المرأة اذا بلغت الحيض لا يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى الوجه والكف فعلى وجوب الستر بالحبيص وذلك تكليف فدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما السجل فهو دليل على البلوغ فاذا ثبت حكمنا بأنها بالغ لأن الحمل لا يكون الا بانزال الماء فدل على البلوغ فاذا كانت المرأة طاروا فثبت حكمنا بأنها بالغ من قبل الوضع ستة أشهر لأن ذلك أقل مدة الوضع وإن كانت مطلقاً أنت بولد يلحق الزوج حكمنا بأنها بالغ من قبل الطلاق وإن كان خشي غرض الخي من ذكره أو لدم من فرجه لم يحكم بالبلوغ لجواز أن يكون ذلك من العضو الزائد فان خرج المني من الذكر والدم من الفرج فقد بلغ لأنه ان كان رجلاً فقد أتمى وإن كان امرأة فقد حاضت

فصل في ما يناسب الرشد فهو اصلاح الدين والمال فالصلاح الدين ان لا يرتكب من المعاصي ما يسقط به العدا فالصلاح المال أن يكون حافظاً للماله غير مبتر ومختبره الولي اختيار مثله من تجارة ان كان ناعراً أو نساء ان كان ثائناً أو اصلاح أمر البيت ان كانت امرأة واختلاف أصحابها في وقت الاختيار فمنهم من قال لا يختار في التجارة الا بعد البلوغ لأن قبل البلوغ لا يصح تصرفه فلا يصح اختياره ومنهم من قال يختار قبل البلوغ لقوله تعالى وابتلوا البنات حتى اذا بلغوا النكاح فأمر باختيار البنات وهم الصغار فعلى هذا كيف يختار فيه وجهان أحدهما انه يسلم اليه المال فاذا ساوم وقررا الثمن عقد الولي لأن عقد الصبي لا يصح والثاني انه يتركه حتى يعقد لان هذا موضع ضرورة

فصل وان بلغ مبتر (٢) استديم الحجر عليه لان الحجر عليه انما يثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة فاعلم ان التبذير فوجب أن يكون الحجر باقياً وان بلغ مصلحاً للمال فاستديم الحجر عليه لقوله تعالى فان آتستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم والفسق لم يؤنس منه الرشد ولا حفظه للمال لا يؤثق به مع الفسق لانه لا يؤمن ان يدعو الفسق الى التبذير فلم يترك الحجر عنه ولهذا لم تقبل شهادته وان كان معروفاً بالصدق لأننا نأمن أن يدعو الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الأب والجدة والوصي والحاكم لانه حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى من ذكرنا كالحجر على الصبي والمجنون

فصل وان بلغ مصلحاً للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تعالى فان آتستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وهل يقتصر فك الحجر الى الحاكم فيه وجهان أحدهما لا يقتصر الى الحاكم لأنه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون والثاني انه يقتصر الى الحاكم لانه يحتاج الى نظر واختبار فاقتصر الى الحاكم كحكم الحجر عن السفه

(١) شيب بامرأة في شعره: التشيب الشيب يقال هو يشيب بها أي يذكرها في شعره. واشتقاق التشيب من وجهين أحدهما من التشبيه وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية. والآخرون يكون من الجلاء يقال شيب وجهه الجارية اذا جلاه وأبدى ما يخفى من محاسنه (قوله المرأة اذا بلغت الحيض) هو ههنا الوقت والزمان الذي تحيض فيه. والتكليف اي حجاب الفرائض وقد ذكر (قوله أو نساء ان كان ثائناً) الثناء الثناء الثاني الزارع وأصلها الاقامة يقال نأ بالمكان يقناً تنوء بالهزم اذا أقام بموطنه والثاني من ذاك وهم نساء البلد والاسم الثناء من الصحاح (قوله وابتلوا البنات حتى اذا بلغوا النكاح) واختبروهم والابتلاء الاختبار قال الله تعالى ولتبلونكم حتى تعلم (٢) المبتر الذي يخرج المال في غير وجهه وأصله التفرق ومنه البتر في الزراعة لأنه يفرق (قوله السفه) السفه

فصل وان فك عنه الحجر ثم صار مبلواً حجر عليه لما روى ان عبد الله بن جعفر رضى الله عنه اتباع أرضاً سبخة يستين
ألفاً فقال عثمان ما يسرنى ان تكون لى بعلى معاقلة ذلك علياً كرم الله وجهه وعزم ان يسأل عثمان ان يحجر عليه فما عى
الله بن جعفر الى الزبير وذكرا ان علياً يريد ان يسأل عثمان رضى الله عنهما ان يحجر عليه فقال الزبير انى يترك بكاءه على الى
عثمان رضى الله عنهما وسأله ان يحجر عليه فقال كيف أحجر على من شريكه الزبير فدل على جواز الحجر ولان
كل معنى اقتضى الحجر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرأ بعد البلوغ كالجنون فان فك عنه الحجر ثم صار فاسقاً
ففيه وجهان قال ابو العباس يعاد عليه الحجر لانه معنى يقتضى الحجر عند البلوغ فاقضى الحجر بعده كالتبذير
وقال أبو اسحق لا يعاد عليه الحجر لان الحجر للفسق تخوف التبذير وتبذير الفاسق ليس بيقين فلا يزال
به ما يتقنا من حفظه للمال ولا يعاد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم لأن علياً كرم الله وجهه أتى عثمان رضى الله
عنه وسأله أن يحجر على غيرة الله بن جعفر ولان العلم بالتبذير يحتاج الى نظر فان العين قد يكون تبذيراً وقد يكون غير
تبذير ولان الحجر للتبذير مختلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا اذا حكم لانه محجور ثبت بالحاكم قصار
هو الناظر كالحجر على المفسد ويستحب ان يشهد على الحجر ليعلم الناس بحاله وان من عامه ضيع ماله فان أقرضه رجل مالا
أو باع منه متاعاً لم يملكه لانه محجور عليه لعدم الرشد فلم يملكه بالبيع والقرض كالصبي والمجنون فان كانت العين باقية ردت وان
كانت تالفة لم يجب ضمانها لان المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وان ماله ضائع وان لم يعلم فقد فرط حين ترك الاستظهار
ودخل في معاملته على غير معرفة وان غصب مالا أو تلفه وجب عليه ضمانه لان حجر العبد والصبي أكد من حجره ثم حجر
العبد والصبي لا يمنع من وجوب ضمان المتلف فلان لا يمنع حجر المذنب أولى فان أودعه مالا فألفه فيه وجهان أحدهما انه لا يجب
ضمانه لانه فرط في التسليم اليه والثاني يجب ضمانه لانه لم يرض بالانلاف فان أقرضه لم يقبل اقراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح
اقراره بالمال كالصبي ولا تاؤقلنا يصح اقراره توصل بالاقرار الى ابطال معنى الحجر ومالا يلزمه بالاقرار والا يتبايع لا يلزمه اذا
فك عنه الحجر لانه طناً حكم الافرار والا يتبايع لحفظ المال فلو قلنا انه يلزمه اذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال
وان طلق امرأته صح الطلاق لان الحجر لحفظ المال والطلاق لا يضيع المال بل يتوفر المال عليه وان خالف جاز لانه اذا صح الطلاق
بغير مال فلان يصح بالمال أولى ولا يجوز للزوجة ان تدفع اليه المال فان دفعته لم يصح القبض ولم تهرأ المرأة منه فان تلف كان ذلك
من ضمانها وان تزوج من غير اذن الولي فالنكاح باطل لانه يجب به المال فاذا احتجنا من غير اذن الولي تزوج من غير حاجة
فيؤدي الى ائلاف المال فان تزوج باذنه صح لان الولي لا ياذن الا في موضع الحاجة فلا يؤدي الى ائلاف ماله فان باع باذنه فقيه
وجهان أحدهما يصح لانه عقد معاوضة فليكنه بالاذن كالنكاح والثاني لا يصح لان القصد منه المال وهو محجور عليه في المال
فان حلف انعقدت يمينه فاذا حثت كفر بالصوم لانه مكلف بممنوع من التصرف بالمال فصحت يمينه وكفر بالصوم كالعبد وان
أحرم بالحج صح احرامه لانه من أهل العبادات فان كان فرضاً لم يمنع من اتمامه ويجب الاتفاق عليه الى أن يفرغ منه لا نعال
بححتاج اليه لاداء الفرض فوجب وان كان تطوعاً فان كان يحتاج اليه في الحج لا يزد على نفقته لزمه اتمامه وان كان يزد
على نفقته فان كان له كسب اذا أضيف الى النفقة أمكنه الحج لزمه اتمامه وان لم يكن له حله الولي من الاحرام ويصير كالمحصر
و يتحلل بالصوم دون الهدى لانه محجور عليه في المال فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد وان أقر ينسب ثبت النسب لانه حق
ليس بمال فقبل اقراره به كالحمد ويشقق على الولد من يث المال لان المقر محجور عليه في المال فلا ينفق عليه من المال كالعبد
وان وجبه القصاص فله ان يقتل ويغفر لان القصد منه التشفى ودرك الفيض فان عفا على مال وجب المال وان عفا مطلقاً
أو عفا على غير مال فان قلنا ان القتل يوجب أحد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ولم يصح عفو عنها وان قلنا انه
لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال

التبذير وأصله الخلف والطيش والحركة قال وايضاً موسى القبيص نصحه * على ظهر مفلاة سقيه جديلاً
يعنى خفيف زمامها وقد ذكر (قوله أرضاً سبخة) هي رديئة التربة فيها ملوحة ولا تكاد تنبت والسيابخ من الأرض التي لا تنبت
وفي المثل : كالأزاع في السيابخ . الواحدة سبخة (قوله على بعيرة) البعيرة ههنا الاستبصار أى على علم وأمره ببصره .
والبعيرة في غير هذا الحجة بل الانسان على نفسه بصيرة أى هو حجة على نفسه

كتاب الصلح

إذا كان لرجل عند رجل عين في يده أو دين في ذمته جاز أن يصلح منه والدليل عليه ما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال للمسلمون على شر وطهم والصلح جائز بين المسلمين فإن صالح عن المال على مال فهو بيع ثبت فيه ما ثبت في البيع من الخيار ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الفرر والجهالة والربا ويقصد بما يفسد به البيع من الشر وط القاسدة لأنه باع ماله بمال فكان حكمه حكم البيع فيما ذكرناه وإن صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح لأنه بيع دين بدين وتفرقا فيه قبل القبض فإن صالحه من دين على عين وتفرقا قبل القبض ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنهما تفرقا والعوض والم عوض في ضمان واحد فأنشبه إذا تفرقا عن دين بدين والثاني يصح لأنه بيع عين بدين فصار كبيع العين بالتمن في الذمة وإن صالح عن المال على منفعة فهو اجارة ثبت فيه ما ثبت في الاجارة من الخيار وبطل ما يبطل به الاجارة من الجهالة لأنه استأجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة

فصل وإن صالح من دار على نصفها ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه ابتاع ماله بماله والثاني يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه وهب النصف وأخذ النصف وإن صالحه من الدار على سكنها سنة ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها والثاني يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه أخذ الدار وأعاره سكنها سنة وإن صالحه من ألف درهم على خمسمائة ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه بيع ألف بخمسمائة والثاني أنه يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح جعل كأنه قال أراك من خمسمائة وأعطيتي خمسمائة

فصل وإن ادعى عليه عينا في يده أو ديناً في ذمته فأنكر المدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره والمدعى عليه عاوض على ملكه فصار كمن ابتاع مال نفسه من وكيله فإن جاء أجنبي إلى المدعى ومدفه على ما ادعاه وقال صالحني منه على مال لم يخل أمّا أن يكون المدعى عينا أو ديناً فإن كان ديناً نظرت فإن صالحه عن المدعى عليه صح الصلح لأنه إن كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه بإذنه وإن لم يوكله فقد قضى دينه بغير إذنه وذلك يجوز فإن صالحه عن نفسه وقال صالحني عن هذا الدين ليكون لي في ذمة المدعى عليه ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه أحدهما لا يصح لأنه لا يقدر على تسليم ما في ذمة المدعى عليه والثاني يصح كالأشترى ودعوى في يده غيره وإن كان المدعى عينا فإن صالحه عن المدعى عليه وقال قد أفرك في الباطن ووكنت في صالحتك فصدفه المدعى صح الصلح لأن الاعتبار بالتعاقدين وقد انقضى على ما يجوز والعقد عليه بخلافه ينظر فيه فإن كان قد أذن له في الصلح ملك المدعى عليه الدين لأنه ابتاعه منه وكيله وإن لم يكن أذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه العين لأنه ابتاعه عينا بغير إذنه فلم يملكه ومن أمهاتنا من قال يملكه وبصر هذا الصلح استنقذاً لماله كما قال الشافعي رحمه الله فرجل في يده دار ففعلها مسجداً ثم ادعاه رجل فأنكر فاستنقذه الجيران من المدعى بغير إذن المدعى عليه أنه يجوز ذلك وإن صالحه نفسه فقال أنا أعلم أنه لك فصالحني فأنا أقدر على أخذه صح الصلح لأنه بمنزلة بيع المقصوب ممن يقدر على أخذه فإن أخذه استقر الصلح وإن لم يقدر على أخذه فهو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع إلى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر كمن ابتاع عبداً فأبى قبل القبض

فصل إذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فإن أنكر فصول ثم أفر كان الصلح باطلاً لأن الأقرار المنتظم لا يبطل بالانكار الحادث فبصح الصلح إذا أنكر بعد إقراره لو جوده بعد ذلك ولم يخلو ولم يصح الصلح إذا كلن عقيب انكاره وقبل إقراره لو جوده قبل لزوم الحق

كتاب الصلح

الصلح يضم الصادق الاسم من المصالحة تذكر وتؤنث . والصلاح بكسر الصاد صدر المصالحة يقال صلح صلحا مثل قاتل قاتلا وقد اصطلاحاً واصلاحاً أيضاً من عدة الصاد . وهو نوع من البيع لقطع الخصومة ولهذا قال في الوسيط إن بعض العلماء قال إن الصلح لا يكون إلا بعد خصومة (قوله فاستنقذه الجيران) أي خلصوه . يقال أنقذه من فلان واستنقذه منه وتنقذه بمعنى أي نجاه

﴿ فصل ﴾ فلو أنكر الحق فقامت عليه البيعة جاز الصلح عليه لزم ولم الخى بالبيعة ككفر ومنه بالافرار انطاو ويقاس عليه ما لو
شكل المدعى عليه خلف المدعى من طريق الأولى اذ البيعتين المردودة كالأقرار على أحد القولين

﴿ فصل ﴾ وان ادعى عليه مالا فأنا نكره ثم قال ما الخى عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال لأنه يحتمل أنه أراد قطع الخصومة فلم
يجعل ذلك اقرارا فان قال بمعنى ذلك فقبه وجهان أحدهما لا يجعل ذلك اقرارا وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايينى لأن البيع
والصلح واحد فإذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا والثاني وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب أنه يجعل ذلك اقرارا
لأن البيع عليك والتعليك لا يصح إلا بمن يملك

﴿ فصل ﴾ وان أخرج جناحا إلى طريق لم يخل إما أن يكون الطريق نافذا أو غير نافذ فان كان الطريق نافذا نظرت فان كان
الجناح لا يضر بالمارة جاز ولم يعترض عليه واختلفوا في عتق من أصحابنا من قال يجوز لأنه ارتفاق بمالك ينعين عليه ملك أحد
من غير اضرار جاز كالشيء في الطريق ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقرار فللمالك الارتفاق بالطريق من غير اضرار ملك
الارتفاق بالهواء من غير اضرار فان وقع الجناح أو نقصه وبادر من يحاذيه فأخرج جناحا يجمع من إعادة الجناح الأول جاز لأن
الأول يمتثل الارتفاق بالمسبق إلى اخراج الجناح فإذا زال الجناح جاز لغيره ان يرتفق كالوقوف في طريق واسع ثم انتقل عنه

﴿ فصل ﴾ فان صاحبه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لعنيتين أحدهما ان الهواء تابع للقرار في العقد فلا يفرد بالعقد
كالحل والثاني أن ذلك حق له فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالأجتناب في الطريق وان كان الجناح يضر بالمارة لم يجوز
وإذا أخرجه وجب نقضه لقوله **﴿ قوله ﴾** لا ضرر ولا اضرار ولا يضر بالمارة في طريقهم فلم يجوز كالتعود في المضيق وان صاحبه
الامام من ذلك على شيء لم يجوز لعنيتين أحدهما أن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد والثاني أن ما منع منه للأضرار بالناس لم
يجز بعوض كالتعود في المضيق والبناء في الطريق

﴿ فصل ﴾ ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر إلى حال الطريق فان كان الطريق لا يضر فيه القوافل ولا يجوز فيه القوافل من لم يجوز
اخراج الجناح إلا بحيث يمر الماشي تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القصر ولا يزول بما دونه وان كان الطريق يضر فيه
القوافل ويجوز فيه القوافل من لم يجوز إلا عاليا بقدر ما تمر العربات تحته يمر الراكب منتصباً وقال أبو عبيد بن حريز لا يجوز
حتى يكون عاليا يمر الراكب ورعده منصوب لأنهم بما ازدحم الفرسان فيحتاج إلى نصب الرايح ومن لم ينصبوا نادى الناس
بالرايح والأول هو المنصب لأنهم يمكنهم أن يضعوا أطرافها على الأكتاف غير منصوبة فلا يتأذوا

﴿ فصل ﴾ وان أخرج جناحا إلى دار جاره من غير أن يعلم بجرح واختلاف أصحابنا في تعليله فمنهم من قال لا يجوز لأنه ارتفاق
بما نعين ماله فلم يجوز بغير إذنه من غير ضرر ورة كأكل ماله ومنهم من قال لا يجوز لأن الهواء تابع للقرار والجناح لا يملك
الارتفاق بقرار دار الجار فلا يملك الارتفاق بهواء داره فان صاحبه صاحب الدار على شيء لم يجوز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد

﴿ فصل ﴾ وان أخرج جناحا إلى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجوز لما ذكرناه في دار الجار وان كان له
فيه طريق فقبه وجهان أحدهما يجوز وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايينى لأن الهواء تابع للقرار فإذا جاز أن يرتفق بالقرار
بالاجتناب جاز أن يرتفق بالهواء باخراج الجناح والثاني لا يجوز وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لأنه موضع تعين
ملاكه فلم يجوز اخراج الجناح إليه كدار الجار فان صاحبه عنه أهل الدرب فان قلنا يجوز اخراج الجناح لم يجوز الصلح لما ذكرناه في
الصلح على الجناح الخارج إلى الشارع وان قلنا لا يجوز اخراجه لم يجوز الصلح لما ذكرناه في الصلح على الجناح الخارج إلى دار الجار

وخلاصه والتفتيح التحريك ما أنقذه وهو فعل بمعنى مفعول مثل نقض وقبض **﴿ قوله ﴾** وان أخرج جناحا الجناح بناء متعلق
بجانب خارج عن الدار مشبه بجناح الطائر **﴿ قوله ﴾** الارتفاق الارتفاق بالشيء اتفق به وقد ذكر
﴿ قوله ﴾ الاجتناب هو السلوك جاز يجوز واجتناب إذا مشى وسلك في الطريق . قال الراجز
خلوا الطريق عن أبي سياره حتى يجيز سائلا جاره

﴿ قوله ﴾ إلى شارع الشارع الطريق الأعظم وأصله من مشرع الماء وهي طريق الواردة . والشارع أيضا ما كان نافذ الطريقين
والرافق ما ليس نافذا وكذلك الدرب . قال الجوهري الرافق السكة تذكر ونوشوا جمع الرافق والرافقة مثل حوار وحوران

(فصل) وان أراد أن يعمل ساباطا ويضع أطراف أجزائه على حائط الجار المحاذي لم يحز ذلك من غير اذنه لأنه حل على ملك الغير من غير ضرورة فلم يحز من غير اذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره فان صاحبه منه على شيء، جاز اذا عرف مقدار الاجذاع فان كانت حاضرة نظر اليها وان لم تحضر وصفها فان أراد أن يبنى عليها ذكر سلك البناء وما يبنى به فان أطلق كان ذلك بيعا مؤبدا لمعارز الاجذاع ومواضع البناء وان وقت كان ذلك اجارة تنقضي بانقضاء المدة

(فصل) ولا يجوز أن يفتح كوة ولا يسمر مسجرا في حائط جاره الا باذنه ولا في الحائط المشترك بينهما وبين غيره الا باذنه لأن ذلك يوهي الحائط ويضر به فلا يجوز من غير اذن مالكه ولا يجوز أن يبنى على حائط جاره ولا على الحائط المشترك شيئا من غير اذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير اذن صاحبه لأنه حل على ملك الغير فلم يحز من غير اذن كالحل على يوحته ولا يجوز أن يجري على سطحه ماء من غير اذنه فان صاحبه من على عوض جاز اذا عرف السطح الذي يجري ماؤه لأنه يختلف ويتفاوت

(فصل) وفي وضع الجدوع على حائط الجار والحائط الذي بينهما وبين شريكه قولان قال في القديم يجوز اذا امتنع الجار أو الشريك أن يجر عليه اذا كان الجدع غصيفا لا يضر بالحائط ولا يقدح على السقيف الا بهما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره قال أبو هريرة رضي الله عنه اني لأراكم عنها معرضين والله لأرسيها بين أظهركم ولأنه اذا وجب بذل فضل الماء للكل لا يستغناء عنه وحاجة غيره وجب بذل فضل الحائط لاستغناء عنه وحاجة جاره وقال في الجديد لا يجوز بغير اذن وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ولأنه امتناع ملك غيره من غير ضرورة فلا يجوز بغير اذنه كالحل على بهيمته والبناء في أرضه وحديث أبي هريرة تحمله على الاستحباب وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أصحابنا والحائط مملوك ولأن الماء لا تنقطع مادته والحائط بخلافه فان كان الجدع ثقيل يضر بالحائط لم يحز وضعه من غير اذنه قول واحد لأن الارتفاق يحل للغير لا يجوز مع الاضرار ولهذا لا يجوز أن يخرج الى الطريق جناحا يضر بالمارة وان كان لا حاجة به العلم بغيره لأن الفضل انما يجب بذله عند الحاجة اليه ولهذا يجب بذل فضل الماء عند الحاجة اليه للكل ولا يجب مع عدم الحاجة فان قلنا بغيره عليه فصالح منه على مال لم يحز لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه وان قلنا لا يجبر عليه فصالح منه على مال جاز على ما ينه في اجذاع الساباط

(فصل) اذا وضع الخشب على حائط الجار أو الحائط المشترك وقلنا انه يجبر في قوله القديم أو صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفضه جازله أن يعيده فان صاحبه صاحب الحائط عن حقه يعرض ليسقط حقه من الوضع جاز لأن ما جاز بيعه جاز ابتاعه كسائر الاموال

(فصل) وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانفثرت أغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في ملكه فان لم يزل جاز للجار ازالته عن ملكه كالدخول رجل الى داره بغير اذنه فان له أن يطالبه بالخروج فان لم يخرج أخرجه فان صاحبه منه على مال فان كان بابا لم يحز لانه عقد على الهواء والهواء لا يفرد بالعقد وان كان رطبا لم يحزنا ذكرناه ولأنه صالح على مجهول لأنه يزبد في كل وقت

(فصل) وان كان لرجل في زقاق لا يتفقد دار وظهرها الى الشارع ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز لأن له حق الاستطراق في

[قوله ساباطا] الساباط مفسر وهو بناء بين الدارين المتحاذيتين بأخشاب توضع على كل واحدة من الدارين. وقال في فقه اللغة اذا كانت سقفه بين حائطين تحتها طريق فهو الساباط. والجنوع الاخشاب واحدها جنوع يكون من النخل وغيرها (قوله يفتح كوة) الكوة هي ثقب البيت والجمع كوى وكوى أيضا مقصور مثل بدرة وبدر والكوة بالضم لغة والجمع على كوى (قوله لا تنقطع مادته) المادة الزيادة المنصلة (قوله على الهواء والهواء لا يفرد بالعقد) الهواء ههنا معدود وهو ما بين السماء والارض والجمع الاهوية وكل حال هواء وقوله عز وجل وأنت لهم عواء أى لا عقول لهم والهوى مقصور هوى النفس والجمع الاهواء واذا أضغته الى نفسك قلت هواى وهذا الشيء، الهوى الى من كذا أى أحب وهوى بالسكسر هوى أى أحب. وهوى بالفتح هوى هوى يا وهوى أى سقط الى أسفل

الشارع جاز أن يفتح إليه بابا من الدار وإن كان باب الدار إلى الشارع وظهرها إلى الزقاق ففتح باب من الدار إلى الزقاق نظرت فان فتحه يستطرق الزقاق لم يجز لانه يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب ملوك لاهله لاحق له في طريقه فان قال أفتح ولا أجعله طريقا بل أغلقه وأسمره ففيه وجهان أحدهما أن له ذلك لانه إذا جاز له أن يرفع جميع حائط الدار فلا يجوز أن يفتح فيه بابا أولى والثاني لا يجوز لأن الباب دليل على الاستطراق ففتح منه وان فتح في الحائط كوة إلى الزقاق جاز لانه ليس بطريق ولا دليل عليه فان كان له داران في زقاقين غيرنا فدين وظهر كل واحدة من الدارين إلى الأخرى فانفذ إحدى الدارين إلى الأخرى ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه يجعل الزقاقين نافقين ولانه يجعل لنفسه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين إلى الدار التي ليست فيه وثبت لأهل كل واحد من الزقاقين النفعة في دور الزقاق الآخر على قول من يوجب النفعة بالطريق والثاني يجوز وهو اختيار شيخنا القاضي رحمه الله لأن له أن يزبل الحاجز بين الدارين ويجعلهما دارا واحدة ويترك البابين على حالهما جاز أن ينفذ أحدهما إلى الأخرى

فصل إذا كان لدار باب في وسط درب لا ينفذ فأراد أن ينقل الباب نظرت فان أراد نقله إلى أول الدرب جاز له لأنه يترك بعض حقه من الاستطراق وإن أراد أن ينقله إلى آخر الدرب ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه يريد أن يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضع لم يكن له والثاني يجوز لأن حقه ثابت في جميع الدرب ولهذا لو أراد أن يفتح منه كان له حق في جميعه فان كان بابه في آخر الدرب وأراد أن ينقل الباب إلى وسطه ويجعل إلى عند الباب دهليزا إن قلنا إن من بابه في وسط الدرب يجوز أن يؤخره إلى آخر الدرب لم يجز لهذا أن يقدمه لأنه مشترك بين الجميع فلا يجوز أن يختص به وإن قلنا لا يجوز جاز لهذا أن يقدمه لأنه يختص به

فصل إذا كان بين رجلين حائط مشترك فابدهم فباع أحدهما صاحبه إلى العامة وامتنع الآخر ففيه قولان قال في القديم يجبر لانه اتفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فأجبر عليه كالاتفاق على العبد وقال في الجديد لا يجبر لانه اتفاق على ملك لو اتفرد به لم يجز فإذا اشتركا لم يجز كزراعة الأرض فان قلنا بقوله القديم أجبر إذا حكم الممتنع على الاتفاق فان لم يفعل وله مال باعه وأنفق عليه فان لم يكن له مال اقترض عليه وأنفق عليه فإذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ومن له رسم خشب أو غيره أعاده كما كان وإن أراد الشريك أن يبنيه لم يمنع منه لانه يعيد رسمه في ملك مشترك فلم يمنع منه كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع فان بنى الحائط من غير إذن الحاكم نظرت فان بناء بآلته ونقصه معا عاد الحائط بينهما كما كان برسومه وسقوفه لأن الحائط عاد بعينه وليس للباقي فيه الأثر في تأليفه وإن بناء بغير آلته كان الحائط للباقي لا يجوز لشريكه أن ينتفع من غير إذنه فان أراد الباقي نفضه كان له ذلك لانه ملكه لاحق لغيره فيه جاز له نفضه فان قال له الممتنع لا تنفض وأنا أعطيك نصف القيمة لم يجز له نفضه لأن على هذا القول يجبر على البناء فإذا بناء أحدهما بآلته الآخر نصف القيمة وجب ببقية وأجبر عليه كما أجبر على البناء وإن قلنا بقوله الجديد فأراد الشريك أن يبنيه لم يمنع لانه يعيد رسمه في ملك مشترك وهو عرصه الحائط فلم يمنع منه فان بناء بآلته فهو بينهما ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ماله من رسم خشب وإن بناء بآلته أخرى فالحائط له وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به وإن أراد نفضه كان له لأنه لاحق لغيره فيه فان قال له الشريك لا تنفضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نفضه لأن على هذا القول لو امتنع من البناء في الابتداء لم يجز فإذا بناء لم يجبر على ببقية وإن قال فدكان له عليه رسم خشب وأعطيك نصف القيمة وأعيد رسم الخشب قلنا

(قوله يستطرق الزقاق) أي يجعله له طريقا وكذا الاستطراق وهو استعمال من الطريق كالاستجداد من الحديث والاستجمار من الجار وهي الحجارة والقرى معروفة وأصله المنطق في الجبال ومنه أدرب القوم إذا دخلوا أرض العدو من بلاد الروم ذكره في الصحاح (قوله رسم خشب) الرسم الأثر ورسم الدار أثرها اللاصق بالأرض وهو الحائط الجدار مأخوذ من حائط يحوط إذا طاف به من جوانبه (قوله فان بناء بآلته ونفضه) بالضم فهو جمع نفض وهو ما ينفض من البناء ومثله النفاضة ويجوز أسكانه للتخفيف مثل رسل ورسل والسفل والعلو يضيان ويكسران والضم أعلى (قوله عرصه) بأسكان الرأ كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها شيء من بناء والجمع العراص والعراصات هذا أصله

للباقى اما ان تمسكه من اعاده رسمه وتأخذ نصف القيمة واما ان تنقصه لينى معك لان القرار مشترك بينهما فلا يجوز أن يعين رسمه ويسقط حق شركته

فصل وان كان لأحدهما علو وللآخر سفلى والسقف بينهما فانهما حيطان السفلى لم يكن لصاحب السفلى أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحدا لان حيطان السفلى لصاحب السفلى فلا يجبر صاحب العلو على بناءه وهل لصاحب العلو اجبار صاحب السفلى على البناء فيه قولا ان كان قننا يجبر الزم الحاكم فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وأنفق عليه وان لم يكن له مال افترض عليه فاذا بنى الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفلى لأنه بنى له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب العلو فرقة عليه وتكون النفقة على الفرقة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفلى لأنها ملكة لاحق لصاحب السفلى فيه وأما السقف فهو بينهما وما يتفق عليه فهو من مالهما فان تبرع صاحب العلو وبنى من غير إذن الحاكم لم يرجع صاحب العلو على صاحب السفلى بشيء ثم ينظر فان كان قد بناها بائنتها كانت الحيطان لصاحب السفلى لأن الآلة كلها وليس لصاحب العلو منة من الانفاق بها ولا يملك نقضها لأنها لصاحب السفلى وله أن يعيد حقه من الفرقة وان بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصاحب السفلى أن يشتفع بها ولا أن يتدفعها وتدا ولا يفتح فيها كوة من غير إذن صاحب العلو ولحكم له أن يسكن في قرار السفلى لأن القرار له ولصاحب العلو أن ينقض ما بناه من الحيطان لأنه لاحق لغيره فيها فان بذل صاحب السفلى القيمة ليرك نقضها لم يلزم قبولها لأنه لا يلزم بناؤها قولا واحدا فلا يلزم نفيها ببطل العوض والله أعلم

كتاب الحوالة

تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغنى ظم فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع

فصل ولا تجوز الاعسلى دين تجوز بيعه كعوض القرض وبدل المثل فاما ما لا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به لأن الحوالة بيع في الحقيقة لأن المحال يبيع ماله في ذمة المحيل بماله في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه ماعليه من الدين فلا تجوز الا فيما تجوز بيعه

فصل واختلف أصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة فمنهم من قال لا تجوز الا بماله مثل كالايمان والحبوب وما أشبهها لأن القصد بالحوالة اتصال التبرع الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ولا يمكن ذلك الا بماله مثل فوجب أن لا تجوز فيما سواه ومنهم من قال تجوز في كل ما شئت في الذمة بعقد السلم كالتبائج والحيوان لأنه مال ثابت في الذمة تجوز بيعه قبل القبض فجازت الحوالة به كذوات الامثال

فصل ولا تجوز الا بمال معلوم لأننا انما نبيع فلا تجوز في مجهول واختلف أصحابنا في ابل الذمة فمنهم من قال لا تجوز وهو الصحيح لأنه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كغيره ومنهم من قال تجوز لأنه معلوم العدد والسن فجازت الحوالة به

(قوله الفرقة) هي العلى وجمعها غرف وفي القرآن غرف من فوقها غرف (قوله يتدفعها وتدا) مثل يعدو وزن وأصله يوند كيوعد ويوزن فأعل بخلف الواو

من كتاب الحوالة

الحوالة تحوّل الحق من ذمة الى ذمة وهي الاسم من أحوال عليه بدنيه (قوله مطلق الغنى ظم) المطلق بالدين من مطلّت الحديدة أمطلها اذا ضربتها ومددتها لتطول وكل عدود مطول يقال مطله ومطله يحقه ذكره في الصحاح (قوله فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع) الملي الغنى وأصله التوسع الطويل وقد ذكر والمعنى اذا أحيل أحدكم على غنى بماله فليحتل عليه وليطالبه بحقه قال الله تعالى فمن عني له من أخيه نبي فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان والتبّع الذي يتبعك بمعنى ويطلبك ومنه قوله تعالى ثم لا تجدوا لكم علينا به نبيعا أي نابعا ومطالبا يطالب النبايان بصرفه عنكم

(فصل) ولا يجوز الآن يكون الحقان متساويين في الصفة والحوال والتأجيل فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة لأن الحوالة ارفاق كالقرض فلو جوز ناسخ الاختلاف صار المطلوب منه طلب الفضل فتخرج عن موضوعها فان كان لرجل على رجلين ألف على كل واحد منهما حسنة وكل واحد منهما ماض من عن صاحبه حسنة فأحال عليه ما رجلاه عليه ألف على أن يطالب من شاء منهما بألف ففيه وجهان أحدهما تصح وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني رحمه الله لأنه لا يأخذ الا قدر حقه والثاني لا تصح وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لأنه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة وذلك لا يجوز ولأن الحوالة بيع فإذا خبرناه بين الرجلين صار كالوفاء بعنتك أحدهما العبد

(فصل) ولا يجوز الحوالة الاعلى من له عليه دين لأننا بينا أن الحوالة بيع مافي الذمة بمافي الذمة فإذا أحال من لادين له عليه كان بيع معلوم فلم تصح ومن أمها بنامن قال تصح اذا رضى المحال عليه لأنه يحمل دين يصح اذا كان عليه مثله فصح وان لم يكن عليه مثله كالضمان فعلى هذا يطالب المحيل بتخليصه كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه فان قضاء ما يرجع على المحيل وان قضاء بغيره لم يرجع

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحال لأنه نقل حق من ذمة الى غيرها فلم يجز من غير رضى صاحب الحق كما لو أراد أن يعطيه بالدين عينا وهل تصح من غير رضى المحال عليه بنظر فيه فان كان على من لاحق له عليه وقبلنا أنه تصح الحوالة على من لاحق له عليه لم تجز الا برضاء وان كان على من له عليه حق ففيه وجهان . أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري واختيار الزرقي أنه لا يجوز الا برضاء لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر برضاء في الحوالة كالاحتال والثاني وهو المنهوب أنه يجوز لأنه نفو يض قبض فلا يعتبر في رضى من عليه كالتوكيل في قبضه ويخالف الاحتال فان الحق له فلا ينقل بغير رضاء كالبائع وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاء كالعبد في البيع

(فصل) اذا أحال الدين انتقل الحق الى المحال عليه ويرتد ذمة المحيل لأن الحوالة اما أن تكون تحويل حق أو بيع حق وأيهما كان وجب أن يبرأ به ذمة المحيل

(فصل) ولا يجوز شرط الخيار فيه لأنه لم يبين على المغالبة فلا يثبت فيه خيار الشرط وفي خيار المجلس وجهان أحدهما يثبت لأنه يبيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح والثاني لا يثبت لأنه يجري مجرى الإبراء ولهذا لا يجوز بلقط البيع فلم يثبت فيه خيار المجلس

(فصل) وان أحاله على مئة فأفلس أو وجد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل لأنه انتقل حقه الى مال يملك يبعه فبسط حقه من الرجوع كما لو أخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض وان أحاله على رجل بشرط أنه مئة فيان أنه معسر فقد ذكر الزرقي أنه لا خيار له وأنكر أبو العباس هذا وقال له الخيار لأنه غره بالشرط فثبت له الخيار كما لو باعه عبدا بشرط أنه كاتب ثم بان انه ليس بكاتب وقال عامة أصحابنا لا خيار له لأن الاعسار قص فلو ثبت به الخيار ثبت من غير شرط كالعيب في البيع ويخالف الكتابة فان عدم الكتابة ليس بنقص وإنما هو عدم فضيلة فاختلف الأمر فيه بين أن بشرط وبين أن لا بشرط

(فصل) وان اشترى رجل من رجل شيئا بألف وأحال المشتري البائع على رجل بألف ثم وجد البائع عيبا فرد فقده استأنف أصحابنا فيه فقال أبو علي الظهري لا تبطل الحوالة فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المشتري على البائع بالتمن لأنه تصرف في أحد عرضي البيع فلا يبطل بالرد بالعيب كما لو اشترى عبدا بثوب وقبضه وباعه ثم وجد البائع بالتوب عيبا فرد وقال أبو اسحق تبطل الحوالة وهو الذي ذكره الزرقي في المختصر فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه لأن الحوالة وقعت بالتمن فإذا فسخ البيع خرج المحال به عن أن يكون تمنا فإذا خرج عن أن يكون تمنا لم يتعاق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة بخلاف هذا اذا اشترى عبدا وقبضه وباعه لأن العبد تعلق به حق غير التبايعين وهو المشتري الثاني فلم يمكن ابطاله والحوالة لم تعلق بها حق غيرهما فوجب ابطالها وان أحال الزوج زوجته بالمهر على رجل ثم ارتدت المرأة قبل الدخول في الحوالة وجهان بناء على

(قوله لم يبين على المغالبة) هي مقابلة من العين والتمن بالنسكين في البيع والعين بالتحريك في الرأي يقال غبته في البيع بالفتح أي خدعته وقد غبن فهو مغبون وغبن رأيه بالكسر اذا انقض فهو غبن أي ضعيف الرأي وفيه غبابة قال في الشامل والبيان

المسألة قبلها وان أحال البائع رجلا على المشتري بالآلاف ثم رد المشتري البيع بالغيب لم تبطل الحوالة وجها واحدا لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين وهو الاجنبي المحتال فلم يحز ابطاها

(فصل) وان أحال البائع على المشتري رجلا بالآلاف ثم اتفقا على أن العبد كان حرافا كان كذبهما المحتال لم تبطل الحوالة كما لو اشترى عبدا و باعه ثم اتفق البائع والمشتري انه كان حرافا انما على ذلك بينة لم تسمع لانهما كذبا للينة بدخولهما في البيع وان صدقهما المحتال بطلت الحوالة لانه ثبت الحر يقو سقط الثمن فبطلت الحوالة

(فصل) اذا أحال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل وكنتك وقال المحتال بل أحلتني فظرت فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكنتك بلفظ الوكالة وقال المحتال بل أحلتني بلفظ الحوالة فالقول قول المحيل لانهما اختلفا في اللفظ فكان القول فيه قوله وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل وكنتك وقال المحتال بل أحلتني ففيه وجهان قال أبو العباس القول قول المحتال لان اللفظ يشهد له ومن أصحنا من قال القول قول المحيل وهو قول المزني لانه يدعي بقاء الحق في الذمة والمحتال لا يدعي انتقال الحق من الذمة والأصل بقاء الحق في الذمة فان قلنا بقول أبي العباس وحلف المحتال ثبتت الحوالة و يرى المحيل و ثبتت مطالبة المحال عليه وان قلنا بقول المزني خلف المحيل ثبتت الوكالة فان لم يقبض المال انزل عن الوكالة بانكاره فان كان قد قبض المال أخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه فيه وجهان أحدهما لا يرجع لانه أقر براءة ذمته من دينه والثاني انه ان يرجع لانه يقول ان كنت محملا فقد استرجع مني ما أخذتني بحكم الحوالة وان كنت وكيل لا حق في ذمته فيجب أن يعطيني وان حلت في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه لانه يقر بأن ماله تلف في يده وكيله من غير عدوان وليس للمحتال أن يطالب المحيل بحقه لانه يقر بأنه استوفى حقه وتلف عنده وان قال المحيل أحلتك وقال المحتال بل وكنتني فقد قال أبو العباس القول قول المحيل لان اللفظ يشهد له وقال المزني القول قول المحتال لانه يدعي بقاء دينه في ذمة المحيل والأصل بقاؤه في ذمته فان قلنا بقول أبي العباس خلف المحيل يرى من دين المحتال والمحتال مطالبة المحال عليه بالدين لانه ان كان محملا فله مطالبة بمال الحوالة وان كان وكيل فله المطالبة بحكم الوكالة فاذا قبض المال صرف اليه لان المحيل يقول هو له بحكم الحوالة والمحتال يقول هو لي فيما لي عليه من الدين الذي لم يوصلني اليه وان قلنا يقول المزني وحلف المحتال ثبت انه وكيل فان لم يقبض المال كان له مطالبة المحيل بماله في ذمته وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشيء فيه وجهان أحدهما لا يرجع لانه مقر بان المال صار للمحتال والثاني يرجع لانه ان كان وكيل فدينه ثابت في ذمة المحال عليه وان كان محملا فقد قبض المحتال المال منه ظاهرا وهو مقر بأن ما في ذمة المحال عليه للمحتال فكان له قبضه عوضا عما أخذه منه ظاهرا فان كان قد قبض المال فان كان بافيا صرف اليه لانه قبضه بحوالة فهو له وان قبضه بوكالة فله أن يأخذه عماله في ذمة المحيل وان كان نالفا نظرت فان تلف بتقرط لزمه ضمانه و ثبت للمحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصوا وان تلف من غير تقرط لم يلزمه الضمان لانه وكيل ويرجع على المحيل بدينه و يبرأ المحال عليه لانه ان كان محملا فقد وفاه حقه وان كان وكيل فقد دفع اليه

(كتاب الضمان)

يصح ضمان الدين عن الميت لما روى أبو قتادة قال أقبل بجنازة على عهد رسول الله ﷺ فقال هل على صاحبكم من دين فقالوا عليه دينار قال ﷺ صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة هما على يا رسول الله فصرى عليه رسول الله ﷺ و يصح عن المحي لا تعدين لازم فصح ضمانه كالدين على الميت

(فصل) و يصح ذلك من كل جائز التصرف في ماله فأما من يحجر عليه أصغر أو جشون أو سفه فلا يصح ضمانه لانه ايجاب مال بعقد فلم يصح من الصبي والمجنون والسفيه كالبيع ومن حجر عليه للفلس يصح ضمانه لانه ايجاب مال في الذمة بالعقد فصح من الفلس كالشراء بشمن في الذمة وأما العبد فانه ان ضمن بغير إذن المولى ففيه وجهان قال أبو اسحق يصح ضمانه ويتبع به اذا

(من كتاب الضمان)

الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة . وقال في البسيط هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين في ذمة من لا دين عليه وقد غلط من قال هو مأخوذ من الضم فان النون أصلية فيه وهذا لا م فعل منه يم وأصله ضم والضم ان لام فعل منه نون

عق لا تضر رفيه على المولى لانه يطالب به بعد العتق فصيح منه كالاقرار بانلاف ماله وقال أبو سعيد الاسطخري لا يصح لانه عقد ضمن ايجاب مال فلم يصح منه بغير اذن المولى كالكساح فان ضمن باذن مولاه صح ضمانه لان الحجر طقة فزال باذنه ومن أين يقضى بنظر فيه فان قال له المولى اضمعن كسبك قضاء منه وان قال اضمع ما في يدك للتجارة قضاء منه لان المال له وقد اذن له فيه وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان . أحدهما يتبع به اذا اعتق لانه اذن في الضمان دون الاداء والثاني يقضى من كسبه ان كان له كسب أو عما في يده ان كان مأذونا له في التجارة لان الضمان يقتضي الغرم كما يقتضي الكساح المهر ثم اذا اذن له في الكساح وجب قضاء المهر بما في يده فكذلك اذا اذن له في الضمان وجب قضاء الغرم بما في يده فان كان على المأذون له دين وقتلنا ان دين الضمان يشبه بما في يده فهل يشارك فيه الغرماء فيه وجهان أحدهما يشارك به لان المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه اما بصريح الاذن أو من جهة الحكم فوجب المشاركة به والثاني انه لا يشارك به لان المال يتعلق به الغرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن وأما المكاتب فانه ضمن بغير اذن المولى فهو كالعبد الثقل وان ضمن باذنه فهو تبرع وفي تبرعت المكاتب باذن المولى قولان يذكّرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى

(فصل) ويصح الضمان من غير رضا المضمون عنه لانه لما جاز قضاء دينه من غير رضا مبلّضمان ما عليه من غير رضا واختلف أصحابنا في رضا المضمون له فقال أبو علي الطبري يعتبر رضا له لانه اثبات مال في الذمة يعقد لازم فشرط فيه رضا كالتمن في البيع وقال أبو العباس لا يعتبر لان أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي ولم يعتبر النبي ﷺ رضا المضمون له

(فصل) وهل يفترض الى معرفة المضمون له والمضمون عنه فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يفترض الى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هل هو ممن يبدى اليه الجليل ويفترض الى معرفة المضمون له ليعلم هل يصلح لمعاملته أم لا يصلح كما يفترض الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدر عليه أم لا يقدر عليه والثاني أنه يفترض الى معرفة المضمون له لان معاملته معه ولا يفترض الى معرفة المضمون عنه لانه لا معاملة يتنوع بينه والثالث انه لا يفترض الى معرفة واحد منهما لان أبا قتادة ضمن عن الميت ولم يسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه

(فصل) وان باعه بشرط أن يضمن الثمن ضامن لم يجز حتى يعين الضامن لان الغرض يختلف باختلاف من يضمن كما يختلف باختلاف ما يرهن من الرهون وان شرط أن يضمنه نفسه لم يجز حتى يعين لان الثقات يتفاوتون فان لم يضمنه مباشرة من الضمين ثبت للبائع الخيار لانه دخل في العقد بشرط الوثيقة ولم يسلّم له الشرط فثبت له الخيار كما لو شرط له رهنا ولم يضمنه بالرهن وان شرط أن يشهده شاهدين جاز من غير تعيين لان الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود فان عين له شاهدين فهل يجوز ابداهما بغيرهما فيه وجهان أحدهما لا يجوز كما لا يجوز في الضمان والثاني يجوز لان الغرض لا يختلف

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالتمن والأجرة وعوض القرض ودين السلم وأرض الجنابة وغرامة المثقل لانه وثيقة يستوفى منها الحق فصيح في كل دين لازم كالرهن وأما ما لا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لانه لا يلزم المكاتب أدائه فلم يلزم ضمانه ولان الضمان براد لتوثيق الدين ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لانه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه وفي مال الجعالة والتمن في مدة الخيار ثلاثة أوجه أحدها لا يصح ضمانه لانه دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة والثاني يصح لانه يؤدّى الى اللزوم فصح ضمانه والثالث يصح ضمان التمن في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجعالة لان عقد البيع يؤدّى الى اللزوم وعقد الجعالة لا يلزم بحال فأما المال المشروط في السبق والرأي ففيه قولان أحدهما أنه كالاجارة فيصح ضمانه والثاني انه كالجعالة فيكون في ضمانه وجهان

(فصل) ولا يجوز ضمان المجهول لانه اثبات مال في الذمة بمقدار أدى فلم يجز مع الجهالة كالتمن في البيع وفي ابل الدية وجهان أحدهما لا يجوز ضمانه لانه مجهول اللون والصفة والثاني انه يجوز لانه معلوم السن والعقد ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد

(قوله بدي اليه الجليل) أي يصاب بفعله الجليل يقال طلبت أمرا فأُسديته أي أصبته وان لم تنسبه قلت أهمسته (قوله يضمنه نفقة) قد ذكرنا أن النفقة هو الأمين يقال وثق به اذا اتتمنه وهو محضوف الاء مثل شيتة وعدة

(فصل) ولا يصح ضمان مالم يحب وهو أن يقول ما تدان فلان فأنا ضامن له لأنه وثيقة بحق فلا يسبق الحق كالشهادة
(فصل) ولا يجوز تعليقه على شرط لأنه إيجاب مال لا دمي بعقد فلم يجوز تعليقه على شرط كالبيع وإن قال أتق متاعك في البحر
وعلى ضمانه صح فإذا ألقاه وجب ما ضمنه لأنه استدعاء اتفاق بعوض لغرض صحيح فأشبه إذا قال طلق امرأتك أو أعنتي عبدك
على الضمان قال بيع عبدك من زيد بخمس مائة وتلك على خسمائة أخرى فباعه فقيه وجهان أحدهما يصح البيع ويستحق
مابذله لأنه مال بذله في مقابلة إزالة الملك فأشبهه إذا قال طلق امرأتك أو أعنتي عبدك على ألف والثاني لا يصح لأنه بذل مال
لغرض غير صحيح فلم يجوز وبخلاف ما بذله في الطلاق والعنتي فإن ذلك بذل مال لغرض صحيح وهو تخليص المرأة من الزوج
وتخليص العبد من الرق

(فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال إلى أجل لأنه رفق ومعروف فكان على حسب ما يدخل فيه وهل يجوز أن يضمن
المؤجل حالا فيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز أن يضمن الحال مؤجلا والثاني لا يجوز لأن الضمان فرع فاعلى المضمون عنه
فلا يجوز أن يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا

(فصل) ولا يثبت في الضمان خيار لدفع الدين وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه متيقن وأنه
لاحظه في العقد ولهذا يقال الكفالة أو طمأنينة أو وسطها ملامة وآخرها غرامة

(فصل) ويبطل بالشرط الفاسدة لأنه عقد يبطل بحالة المال قبيل بالشرط الفاسد كالبيع وإن شرط ضمانا فاسدا في عقد
بيع فهل يبطل البيع فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد إذا شرطه في البيع وقد ينابو وجه القولين في الرهن

(فصل) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه والدليل عليه ما روى جابر رضي الله عنه قال
توفي رجل منا فأتينا النبي ﷺ ليصلي عليه فخطأ خطوة ثم قال عليه دين قلنا ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
ذلك بيوم ما فعل الديناران قال اتسمات أمس ثم أعاد عليه بالعدالة فدقضت لهما قال الآن بردت عليه جلده ولأنه وثيقة بدين
في الذمة فلا يسقط الدين عن الذمة كالرهن ويجوز للمضمون له مطالبة الضامن والمضمون عنه لأن الدين ثابت في ذمتها
فكان له مطالبتها فإن ضمن عن الضامن ثالث جاز لأنه ضمان دين ثابت جاز كالضمان الأول وإن ضمن المضمون عنه عن
الضامن لم يجوز لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع فلا يجوز أن يصير الأصل فرعاً والفرع أصلاً ولأنه يضمن ما في ذمته ولأنه
لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته

(فصل) وإن ضمن عن رجل ديناً بغير إذنه لم يجوز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه لأنه لم يدخل فيه بأذنه فلا يلزمه تخليصه
وإن ضمن بأذنه نظرت فإن طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه لأنه إذا جاز أن يفرمه إذا غرم جاز أن يطالبه إذا طلوب
وإن لم يطالب ففيه وجهان أحدهما له أن يطالبه لأنه شغل ذمته بالدين بأذنه جاز له المطالبة بغير بيع ذمته كالأغار وعين البرهنا
فرهنها والثاني ليس له وهو الصحيح لأنه لم يفرمه قبل أن يفرم لم يطالبه قبل أن يطالب وبخلاف إذا أغار عيناً لبرهنها
فرهنها لأن عليه ضرر راقى حبس الدين والمنع من التصرف فيها ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به فإن دفع المضمون عنه
مالاً إلى الضامن وقال خذ هذا بدلاً عما يجب لك بالقضاء فقيه وجهان أحدهما بملكه لأن الرجوع بشعاق بدين الضامن والغرم
وفد وجداً أحدهما جاز تقديمه على الآخر كإخراج الزكاة قبل الخول وإخراج الكفارة قبل الخنث فإن قضى عنه الدين استفر
ملكه على ما قبض وإن أبرى من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ كما يجب رد ما عجل من الزكاة إذا هلك النصاب قبل الخول
والثاني لا يملك لأنه أخذه بدلاً عما يجب في الثاني فلا يملكه كالمودع إليه شيئاً عن بيع لم يعقد فله هذا يجب رده فإن هلك
ضمنه لأنه قبضه على وجه البذل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع

(فصل) وإن قبض المضمون له الحق من المضمون عنه أبرى الضامن لأنه وثيقة بحق فأنحلت بقض الحق كالرهن وإن قبضه من
الضامن أبرى المضمون عنه لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرى من عليه الدين كالمودع الدين من ثمن الرهن وإن أبرى المضمون
عنه أبرى الضامن لأن الضامن وثيقة الدين فإذا أبرى من عليه الدين انحلت الوثيقة كما ينحل الرهن إذا أبرى الراهن من الدين
وإن أبرى الضامن لم يبرأ المضمون عنه لأن إبراءه إسقاط وثيقة من غير قبض فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ الرهن

(قوله ادفع الدين) قد ذكر آنفاً

(فصل) وان قضى الضامن الدين نظرت فان ضمن باذن المضمون عنه وقضى باذنه رجع عليه لا تذاذنه في الضمان والقضاء وان ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه لم يرجع لأنه تبرع بالقضاء فلم يرجع وان ضمن بغير اذنه وقضى باذنه فجهان من أصحابنا من قال يرجع لأنه قضى باذنه والثاني لا يرجع وهو المذهب لأنه لزمه بغير اذنه فلم يؤثر اذنه في قضائه وان ضمن باذنه وقضى بغير اذنه فالتنصوص أنه يرجع عليه وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأنه اشتد لزمته بالدين باذنه فإذا استوفى منه رجع كما لو أعاره ما لا فخره في دينه ويرجع في الدين وقال أبو إسحاق إن أمكنه أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاء باختياره وان لم يمكنه رجع لأنه قضاء بغير اختياره وان أحاله الضامن على رجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه لأن الحوالة بيع فصار كالأعطاء عن الدين عوضاً وان أحاله على من لا دين له عليه وقيل المحال عليه وقلنا يصح برئ الضامن لأن الحوالة تحوّل ما ضمن ولا يرجع على المضمون عنه لأنه لم يفرم فان قبضته منه ثم وهبته فهل يرجع على الضامن فيه وجهان بناء على القولين في المرأة إذا وهبت المداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول

(فصل) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً من الدين في موضع يشبه الرجوع رجع بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو قدر الدين فان كان قيمة الثوب عشرة والدين عشرين لم يرجع عازراً على العشرة لأنه لم يفرم وان كان قيمة الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على العشرة لأنه تبرع بما زاد فلا يرجع به وان كان الدين الذي ضمن مؤجلاً فاجعل قضاءه لم يرجع به قبل المجل لأنه تبرع بالتعجيل

(فصل) ويصح ضمان الدرك على المنصوص وخرج أبو العباس قولاً آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من المبيع وذلك مجهول والصحيح أنه يصح قولاً واحداً لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم الثمن ولا يأمن أن يستحق عليه المبيع ولا يمكنه أن يأخذ على الثمن رهناً لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهناً ولا يمكنه أن يستحق بالشهادة لأنه قد يقاس البائع فلا تنفع الشهادة فلم يبق ما يستوثق به غير الضمان ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوماً فني عن الجحالة فيه كافي عن الجهل بأساس الجحوظان وبخالف ضمان المجهول لأنه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه وفي وقت ضمانه وجهان أحدهما لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء وضمان ما لم يجب لا يصح والثاني يصح قبل قبض الثمن لأن الحاجة داعية إلى هذا الضمان في عقد البيع بخلاف قبض قبض الثمن وان اشترى جارية وضمن دركها فخرج بعضها مستحقاً فلنا ان البيع يصح في الباقي رجع ضمن ما استحق وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن ضمن ما استحق وهل يرجع عليه بضمن الباقي فيه وجهان أحدهما يرجع عليه لأنه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق فضمن كالمستحق والثاني لا يرجع لأنه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ما سواه وان ضمن الدرك فوجد بالمبيع عيباً فرد فهل يرجع على الضامن بالثمن فيه وجهان أحدهما لا يرجع وهو قول المازني وأبي العباس لأنه زال ملكه عنه بأمر مادت فلم يرجع عليه بالثمن كما لو كان خفصاً فأخذ الشفع والثاني يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقد فثبت له الرجوع على الضامن كما لو خرج مستحقاً وان وجد به العيب وقد حدث عنه عيب فهل يرجع بأرض العيب على ما ذكرناه من الوجهين

(فصل) ونجوز كفالة البدن على المنصوص في المكتب وقال في الدعوى والبيانات ان كفالة البدن ضعيفة فمن أصحابنا من قال تصح قولاً واحداً وقوله ضعيفة أراد من جهة القياس ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما أنها لا تصح لأنه ضمان دين في الذمة بعقد فلم يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها والثاني يصح وهو الاظهر لما روي أبو إسحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال صليت مع عبد الله بن مسعود القعدة فلما سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال أما بعد فوالله لقد ابت يا بارحة وما في نفسي على أحد احنة واني كنت

(قوله ويصح ضمان الدرك) الدرك التبعة يسكن ويحرك. رتبة مال حلقك من درك فعلي خلاصه، وأصله من الحقوق يقال أدركه إذا حلقه بعد ما مضى لأنه يكون بعد مضي البيع (قوله ابت البارحة وما في نفسي على أحد احنة) البارحة الليلة الماضية وهي أقرب ليلة مضت تقول لقيته البارحة ولفيته البارحة الأولى، وهو من ربح اذا زال، وفي المثل ما أشبه الليلة بالبارحة. والاحنة العداوة والحقد يقال في صدره على أحنة أي حقد ولا يقال احنة، والجمع احن وقد أحنت عليه قال الشاعر:

استطرق رجلان من بني حنيفة وكان أمرني أن آتيه بغلس فأتيت إلى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواصة فسمعت مؤذنين يشهدون لآله إلا الله وأن مسليمة رسول الله فكذبت سمي وكففت فرسي حتى سمعت أهل المسجد قد نواها وأعلى ذلك فقال عبد الله بن مسعود عليّ لعبد الله بن النواصة خضر واعترف فقال له عبد الله أين ما كنت تقرأ من القرآن قال كنت أتفكيكم به فقال له تب فأني فأمر به فأخرجني إلى السوق فجز رأسه ثم شاور أصحاب محمد عليه السلام في بقية القوم فقال شدي بن حاتم نؤلول كفر قد أطلع رأسه فأحسسه وقال جرير بن عبد الله والاشعث بن قيس استنابهم فان بابوا كفلاهم عشائرهم فاستنابهم فتأبوا وكفلاهم عشائرهم ولان البدن يستحق تسليمه بالعقد جاز الكفالة به كالدين فان قلنا نصح جازت الكفالة بدين كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين لأنه حق لازم لا دمي فصحت الكفالة به كالدين وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم نصح الكفالة به لان الكفالة للاستيناف وحق الله تعالى ميني على الدماء والاستقاط فلم يحز الاستيناف عن عليهما وان كان قصاصا أو حد فنف فيه وجهان أحدهما لا نصح لانه لا نصح الكفالة بما عليه فلم نصح الكفالة به كمن عليه حد لله تعالى والثاني نصح لانه حق لا دمي جازت الكفالة بدين من عليه كالدين ومن عليه دين غير لازم كالسكاتب لا يجوز الكفالة بدينه لان الحضور لا يلزمه فلا يجوز الكفالة به كدين الكتاب

(فصل) وان كان عليه دين مجهول ففيه وجهان قال أبو العباس لا نصح الكفالة بدينه لانه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين فاذا كان مجهولا لم يمكن المطالبة والثاني أنه نصح وهو المذهب لان الكفالة بالدين لا تعلق لها بالدين

(فصل) ونصح الكفالة بدين الكفيل كما يصح ضمان الدين عن الضمين

(فصل) ويجوز الكفالة حالا ومؤجلا كما يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا وهل يجوز الى أجل مجهول فيه وجهان أحدهما يجوز لأنه تبرع من غير عوض جاز في المجهول ككباحة الطعام والثاني لا يجوز لأنه انبأت حق في الذمة لا دمي فلا يجوز الى أجل مجهول كالبيع ويخالف الاباحة فانه لو أباحه أحد الطعامين جاز ولو تكفل بدين أحد الرجلين لم يحز

(فصل) ويجوز الكفالة به ليعلم في مكان معين ويجوز مطلقا فان أطلق وجب التسليم في موضع العقد كما يجوز حالا ومؤجلا واذا أطلق وجب التسليم في حال العقد

(فصل) ولا نصح الكفالة بالبدن من غير اذن المكفول به لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدّر على تسليمه ومن أصحابنا من قال نصح كأنصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين

(فصل) وان تكفل بعضومته ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يصح لأن في تسليمه تسليم جميعه والثاني لا يجوز لان افراد العضو بالعدد لا يصح وتسريته الى الباقي لا يمكن لانه لا سرايته فبطلت والثالث ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح لانه قد يقطع فيأمر مع بقاءه

اذا كان في صدر ابن عمك احنة * فلا تسترها سوف يبدو دفينها

(قوله استطرق) طلبت منه أن يترى فرسه الذكر على فرسي الاثني وأصل الطرق بفتح الطاء ماء الفحل يقال طرق الفحل النافعة طروقا أي قى عليها وطروفة الفحل أثناء وقد ذكر في الزكاة (قوله بغلس) الغلس ظلمة آخر الليل قال الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الزباب خيال

(قوله نواها وأعلى ذلك) أي توافقوا والمواطأة الموافقة وقد ذكر أيضا (قوله نؤلول كفر) قد أطلع رأسه فأحسسه (النؤلول واحد النابل وهي ينور تخرج في بدن الانسان بابية صلبة كأنها زؤوس المسامير فأحسسه أقطعها والحديم القطع باستئصال والحدام السيف الظاهر وفي الحديث أنه قال عليكم بالصوم فانه محسمة للعروق ومذهبة للآشر (قوله عشائرهم) العشيرة القبيلة والجمع العشائر والعشيرة أيضا صاحب المعاصر الخ

(فصل) وان حضر المكفول به قبل الحمل أو في غير الموضع الذي شرط فيه التسليم فان كان عليه في قبوله ضرر أو له في ردده غرض لم يلزمه قبوله وان لم يكن عليه ضرر ولا له في ردده غرض وجب قبوله فان لم يقسمه أحضره عند الحاكم ليحكم عنه ويبرأ كما قلنا في دين السلم وان أحضره وهناك بدعا تله لم يبرأ لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ولهذا الوسلم المبيع مع الحائل لم يصح تسليمه وان سلمه وهو في حبس الحاكم صح التسليم لأن حبس الحاكم ليس بحائل ويمكن إحضاره ومطالبت به عليه من الحق وان حضر المكفول به بنفسه وسلم نفسه برئ الكفيل كما يبرأ الضامن اذا أدى المضمون عنه الدين وان غلب المكفول به الى موضع لا يعرف غيره لم يطالب به وان غلب الى موضع يعلم غيره لم يطالب به حتى يمضي زمان يمكن فيه الذهاب والمجيء لأن ما لم يملكه لم يلزم الا بالمكان التسليم فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى أن يحضره فان برأه المكفول له من الكفالة برئ الكفيل الضامن اذا برأه المضمون له فان جاءه رجل وقال أرى الكفيل وأنا كفيل بمن تكفل به فقبضه وجهان قال أبو العباس يصح لأنه نقل الضمان الى نفسه فصار كالمؤمن رجل ما لأفعال الضامن المضمون له على آخر وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله لا يصح لأنه تكفل بشرط أن يبرأ الكفيل وذلك شرط فاسد فصح صحة العقد وان تكفل بيدن رجل لنفسين فسلمه الى أحدهما لم يبرأ من حتى الآخر لأنه ضمن تسليمين فلم يبرأ بأحدهما كما لو ضمن لهما دينين فأدى دين أحدهما وان تكفل اثنان لرجل بيدن رجل فأحضره أحدهما فقد قال شيخنا القاضي أبو الطيب رحمه الله انه لا يبرأ الآخر لأنه لو أبرأه أحدهما لم يبرأ الآخر فإذا سلمه أحدهما لم يبرأ الآخر وعن سدي أنه يبرأ لأن المستحق إحضاره وقد حصل فبرأ كما لو ضمن رجلان ديناً فأداء أحدهما ويخالف الإبراء فان الإبراء مخالف للإدلاء والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرأ أحد الضامنين لم يبرأ الآخر ولو أدى أحد الضامنين برئ

(فصل) وان تكفل بيدن رجل فأت المكفول به برئ الكفيل وقال أبو العباس يلزمه ما عصى المكفول به من الدين لأنه وثيقة فأدائات من عليه الدين يجب أن يستوفي الدين منها كلهم والمذهب الأول لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه

(فصل) وان تكفل بعين نظرت فان كان أمانة كالوديعة لم يصح لأنه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده فلا يلزمه على من يضمن عنه أولى وان كان عيناً مضمونة كالغصوب والعارية والمبيع قبل القبض ففيه وجهان بناء على القولين في كفالة البدن فان قلنا انها تصح فهلكت العين فقد قال أبو العباس فيه وجهان أحدهما يجب عليه ضمانها والثاني لا يجب وقال الشيخ أبو حامد لا يجوز بناء ذلك على كفالة البدن فان البدن لو تلف لم يضمن بدله ولو هلكت العين ضمنها

(فصل) وان ضمن عنه ديناً ثم اختلفا فقال الضامن ضمنت وأنا صبي وقال المضمون له ضمنت وأنت بالغ فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ وان قال ضمنت وأنا عتق وقال بل ضمنت وأنت عاقل فان لم يعرف له حالة جنون فالقول قول المضمون له لأن الأصل العقل وصحة الضمان وان عرف له حالة جنون فالقول قول الضامن لأنه يحتمل أن يكون الضمان في حالة الأفاق وهو محتمل أن يكون في حالة الجنون والأصل عدم الضمان وبرادة الدمة وان ضمن عن رجل شيئاً وأدى المالك ثم ادعى أنه ضمن بأذنه وأدى باذنه ليرجع وأنكر المضمون عنه الأذن لم يرجع عليه لأن الأصل عدم الأذن وان تكفل بيدن رجل ثم ادعى أنه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لأن الكفيل قد أقر بالكفالة والكفالة لا تكون إلا بمن عليه حق فكان القول قول المكفول له فان طلب الكفيل عين المكفول له على ذلك ففيه وجهان أحدهما يخلف لأن ما يدعيه الكفيل يمكن خلف عليه الخصم والثاني لا يخلف لأن إقراره بالكفالة يقتضي وجوب الحق وما يدعيه لا يمكن إقراره فلم يخلف الخصم وان ادعى الضامن أنه قضى الحق عن المضمون عنه وأقر المضمون له وأنكر المضمون عنه ففيه وجهان أحدهما أن القول قول المضمون عنه لأن الضامن يدعي القضاء ليرجع فلم يقبل قوله والمضمون له يشهد على فعل نفسه أنه قبض فلم يقبل شهادته فبسط قولها وخلف المضمون عنه والثاني أن القول قول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالإقرار مرة وبالبينة أخرى ولو ثبت قبضه بالبينة رجع الضامن فكذلك اذا ثبت بالإقرار

﴿ كتاب الشركة ﴾

يصح عقد الشركة على التجارة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانا خرجت من بينهما ولا تصح الشركة إلا من جائز التصرف في المال لأنه عقد على التصرف في المال فلم تصح إلا من جائز التصرف في المال

﴿ فصل ﴾ ويكره أن يشارك المسلم الكافر لما روى أبو جرة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال لا يشارك يهوديا ولا نصرانيا ولا مجوسيا قلت لم قال لأنهم يربون والرأب لا يحل

﴿ فصل ﴾ ونصح الشركة على الدراهم والدنانير لأنها أصل لكل ما يباع ويشتاع وبهما تعرف قيمة الأموال وما يزيد فيها من الأرباح فأما ما سواهما من العروض فضر بان ضرب لا مثل له وضربه مثل فأما ما لا مثل له كالحيوان والنبات فلا يجوز عقد الشركة عليها لأنه قد يزيد قيمة أحدهما دون الآخر فإن جعلنا الربح بينهما أعطينا من لم يزد قيمة ماله ربح مال الآخر وهذا لا يجوز وأما ما لا مثل كالحبوب والأدهان ففيه وجهان أحدهما لا يجوز عقد الشركة عليه وعليه نص في البورقيل لأنه من غير الأمان فلم يجز عقد الشركة عليه كالنبات والحيوان والثاني يجوز وهو قول أبي إسحق لأنه من ذوات الأمان فأشبه الأمان وإن لم يكن طمنا غير العروض وأرادا الشركة باع ككل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر فيصير الجميع مشتركا بينهما ويشتركان في ربحه

﴿ فصل ﴾ ولا يصح من الشريك الاشتراك العنان ولا يصح ذلك الآن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر وعلى صفته فإن كان مال أحدهما دنانير والآخر دراهم أو مال أحدهما حنظل والآخر فراصة أو مال أحدهما من سكة أو مال الآخر من سكة أخرى لم تصح الشركة لأنهما مالان لا يختلطان فلم تصح الشركة عليهما كالعروض فإن كان مال أحدهما عشرة دنانير ومال الآخر مائة درهم وابتاعا بها شتاور بحاقسم الربح بينهما على قدر المالكين فإن كان نقد البلد أحدهما قوم به الآخر فإن استوت قيمتهما استوى في الربح وإن اختلفت قيمتهما تفاضلا في الربح على قدر ما طما

﴿ فصل ﴾ ولا تصح حتى يختلط المالان لأنه قبل الاختلاط لا شركة بينهما في مال ولا لو صححنا الشركة قبل الاختلاط وقلنا إن من ربح شيئا من ماله انفراد بالربح أفردنا أحدهما بالربح وذلك لا يجوز وإن قلنا يشارك الآخر أخذ أحدهما ربح مال الآخر وهذا لا يجوز وهل تصح الشركة مع تفاضل المالين في القدر فيه وجهان أحدهما لا تصح وهو قول أبي القاسم الأعطى لأن

﴿ من باب الشركة ﴾

يقال شركة بالبيع بشركة شركة والاسم الشرك يقال شركة بكسر الشين واسكان الراء وشركة بفتح الشين وكسر الراء (قوله أنا ثالث الشريكين) معناه أنا معهما بال حفظ والرعاية فأمد بها بالعونة في أموالها وأزل البركة في تجارتها فإذا وقعت بينهم الحادثة رفعت عنها البركة والأعانة وهو معنى خرجت من بينهما. وأبو جرة بالجلبهم والراء نصر بن عمران الضبي صاحب ابن عباس (قوله شركة العنان) مشهورة عند العرب. قال الجعفرى

وشاركنا فر يشاق نقاها * وفي أحسابها شرك العنان

وفيها أقوال كثيرة فقليل سميت بذلك لظهورها يقال عن الشيء إذا ظهر وقيل لا شرا كهما فيا يعن من الربح يقال عن الشيء إذا عرض . وقيل من المعانته وهي المعارضة لأن كل واحد من الشريكين عارض شريكه بماله. وقيل مأخوذة من عنان دابة الرهان لأن الفارسين إذا نسا بقائساوى عنانا فرسبهما كذلك الشركة ينساوى فيها الشريكان . وقيل مأخوذة من عنان فرسي الرهان بمعنى آخر لأن الشريك يحبس نفسه عن التصرف بالمال في سائر الجهات إلا عن الجهة التي يثق عليها الشريك كان كما يحبس الفارس دابته عن السير في سائر الجهات إلا في الجهة التي يريد بها . وقيل لأنه يمسك العنان بأحدى يديه ويحبسه عليها والاخرى حرة لتصرف بها كيف شاء كذلك هذه الشركة بعض ماله مقصور عن التصرف فيه لأجل الشركة وبعض ماله يتصرف فيه كيف شاء

الشركة فتشمل على مال وعمل ثم لا يجوز أن يتساوى في المال ويتفاضل في الربح فكذلك لا يجوز أن يتساوى في العمل ويتفاضل في الربح وإذا اختلف المال في القدر فقد تساوى في العمل وتفاضل في الربح فوجب أن لا يجوز والثاني نصح وهو قول عامة أصحابنا وهو الصحيح لأن المقصود بالشركة أن يشترك في ربح مالها وذلك يحصل مع تفاضل المالكين كما يحصل مع تساويهما وبإفاته الأعملى من قياس العمل على المال لا يصح لأن الاعتبار في الربح بالمال لا بالعمل والدليل عليه أنه لا يجوز أن ينفر أحدهما بالمال ويشترك في الربح فلم يجوز أن يشتر في المال ويتفاضل في الربح وليس كذلك العمل فإنه يجوز أن ينفر أحدهما بالعمل ويشترك في الربح فجاز أن يشتر في العمل ويتفاضل في الربح

فصل ولا يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف في نصيب شريكه إلا بأذنه فإن أذن كل واحد منهما صاحبه في التصرف تصرفا وإن أذن أحدهما لم يأذن الآخر تصرف المأذون في الجميع ولا يتصرف الآخر إلا في نصيبه ولا يجوز لأحدهما أن يتجر في نصيب شريكه إلا في الصنف الذي يأذن فيه الشريك ولا أن يبيع بدون غن الثقل ولا يضمن مؤجلا ولا يغير نقد البلد إلا أن يأذن له شريكه لأن كل واحد منهما وكيل للآخر في نصفه فلا يملك إلا ما يملكه كلوكيل

فصل ويقسم الربح والخسران على قدر المالكين لأن الربح نعام مالهما والخسران نقصان مالهما فكأنما على قدر المالكين فإن شرطنا التفاضل في الربح والخسران مع تساوى المالكين أو التساوى في الربح أو الخسران مع تفاضل المالكين لم يصح العقد لأنه شرط بتأني مقتضى الشركة فلم يصح كالمشروط أن يكون الربح لأحدهما فإن نصرف مع هذا الشرط صح التصرف لأن الشرط لا يسقط الأذن فتقد التصرف فإن ربحا أو خسرا جعل بينهما على قدر المالكين ويرجع كل واحد منهما بأجرة عمله في نصيب شريكه لأنه إنما عمل ليس له ما شرط وإذا لم يسل رجوع بأجرة عمله

فصل وأما شركة الأبدان وهي الشركة على ما يكتسبان بأبدانهما فهي باطلة للاروت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وهذا الشرط ليس في كتاب الله تعالى فوجب أن يكون باطلا ولأن عمل كل واحد منهما ملك له يختص به فلم يجوز أن يشترك الآخر في بدله فإن عملا وكسبا أخذ كل واحد منهما أجرة عمله لأنها بدل عمله فاختص بها

فصل وأما شركة المقايضة وهو أن يعقدا الشركة على أن يشركا فيها بكتسبان بالمال والبدن وإن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بفصل أو بيع أو ضمان فهي شركة باطلة لحديث عائشة رضي الله عنها ولأنها شركة معقودة على أن يشارك كل واحد منهما صاحبه فيما يختص بسببه فلم تصح كالعقد الشركة على ما يملك بالاروت والبدن ولأنها شركة معقودة على أن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بعدوانه فلم تصح كالعقد الشركة على أن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بالجناية فإن عقدا الشركة على ذلك واكتسابا وضمانا أخذ كل واحد منهما ربحا وأجرة عمله وضمن كل واحد منهما ما ألتزمه بفصل أو بيع وضمانه لأن الشرط قد سقط وبقي الربح والضمان على ما كان قبل الشرط ويرجع كل واحد منهما بأجرة عمله في نصيب شريكه لأنه عمل في ماله ليس له ما شرط له ولم يسل فوجب أجرة عمله

فصل وأما شركة الوجوه وهو أن يعقدا الشركة على أن يشارك كل واحد منهما صاحبه في ربح ما يشتر به بوجهه فهي شركة باطلة لأن ما يشتر به كل واحد منهما ملك له ينفر به فلا يجوز أن يشارك غيره في ربحه وإن وكل كل واحد منهما صاحبه في شراء شيء بينهما واشترى كل واحد منهما ما أذن فيه شريكه ونوى أن يشتر به يشتر به بين شريكه دخل في ملكها وصار اشترى يكون فيه فإذا بيع قسم الثمن بينهما لا نه بدل مالهما

[قول شركة المقايضة] ما أخذ من قوهم قوم فوضي أي يتساوون لا رئيس لهم ونعام فوضي أي يختلط بعضهم ببعض وكذلك جاء القوم فوضي ويقال أموالهم فوضي بينهم أي هم شركاء فيها وفيضوا مثله بمد ويقصر وتفاوض الشريكان في المال إذا اشتركا فيه أجمع وهي شركة المقايضة ذكر هذا كالأجوهري [قول شركة الوجوه] تختمل معنيين أحدهما أن يشتر شيئا بوجهه أي بنفسه ولا ينوي صاحبه ولا يذكره في البيع ثم يشاركه الآخر فيه والآخر أن يكون بمعنى الجاه والحظ يقال وجه الرجل إذا صار وجهها ذا جاه وقدر فكأنه اشترى بمرخص له في البيع لقدر حفظه وجهه ثم يشاركه الآخر

فصل وان أخذ رجل من رجل جلا ومن آخر راوية على أن يستقي الماء ويكون الكسب بينهم فقد قال في موضع يجوز وقال في موضع لا يجوز فن أصحابنا من قال ان كان الماء مملوكا للسقاء فالكسب له ويرجع عليه صاحب الجبل والراوية بأجرة التلج والراوية لانه استوفى منفعتهمما بأجرة فاسدة فوجب عليه أجرة التلج وان كان الماء مباحا فالكسب بينهم أثلاثا لانه استوفى الماء على أن يكون الكسب بينهم فكان الكسب بينهم كالتلج وكلاهما في شراء ثوب بينهم فاشترى على أن يكون بينهم وحل القولين على هذين الخالفين ومنهم من قال ان كان الماء مملوكا للسقاء كان الكسب له ويرجعان عليه بالأجرة لما ذكرناه وان كان الماء مباحا ففيه قولان أحدهما انه بينهم أثلاثا لانه أخذ على أن يكون بينهم فدخل في ملكهم كما لو اشترى شيئا بينهم بأذنتهم والثاني ان الكسب للسقاء لانه مباح اخذ من بغيره فاختص بملكه كالغنيمة ويرجعان عليه بأجرة التلج لانها بذلا منفعة الجبل والراوية ليسلما لهما الكسب ولم يسلم فثبت لهما أجرة التلج

فصل والشريك أمين فيما في يده من مال شريكه فان هلك المال في يده من غير تفريط لم يضمن لانه نائب عنه في الحفظ والنصرف فكان الهالك في يده كالحالك في يده فان ادعى الهالك فان كان بسبب ظاهر لم يقبل حتى يقيم البيعة عليه فاذا أقام البيعة على السبب فالقول قوله في الهلاك مع يمينه وان كان بسبب غير ظاهر فالقول قوله مع يمينه من غير بيعة لانه يتعذر إقامة البيعة على الهالك فكان القول قوله مع يمينه وان ادعى عليه الشريك خيانة وأنكر فالقول قوله لان الأصل صدم الخيانة وان كان في يده عين وادعى شريكه ان ذلك من مال الشركة وادعى هو انه له فالقول قوله مع يمينه لان الظاهر مما في يده انه ملكه فان اشترى شيئا فيه ربح فادعى الشريك انه اشترى للشركة وادعى هو انه اشترى لنفسه أو اشترى شيئا فيه خسارة وادعى الشريك انه اشترى لنفسه وادعى هو انه اشترى للشركة فالقول قوله لانه أعرف بعقدته ونيته

فصل وان كان بينهما عبد فأذن أحدهما لصاحبه في بيعه فباعه بأمر الشريك الذي لم يبيع أن البائع قبض الألف من المشتري وادعى المشتري ذلك وأنكر البائع فان المشتري يبرأ من حصه الشريك الذي لم يبيع لانه أقر أنه سلم حصته من الثمن إلى شريكه بآذنه وثبت الخصومة بين البائع وبين المشتري وبين الشريكين فان نكحهما كالمشتري فان كان للمشتري بيعة بتسليم الثمن قضى له وان لم يكن له من يشهد غير الشريك الذي لم يبيع فان شهادته مردودة في قبض حصته لانه يجز بها إلى نفسه نفعا وهو حق الرجوع عليه بما قبض من حصته وهل ترد في حصه البائع فيه قولان فان قلنا تقبل حلفه مع المشتري ويبرأ وان قلنا لا تقبل أو لم يكن عدلا فالقول قول البائع مع يمينه انه لم يقبض فان حلف أخذه منه نصف الثمن وليس للشريك الذي لم يبيع أن يأخذها أخذ البائع شيئا لانه أقر أنه قد أخذ الحق مرة وان ما أخذه الآن أخذه قلنا فلا يجوز أن يأخذ منه وان نكح البائع حلف المشتري ويبرأ وان نكحهما كالمشتري كان فان كان للذي لم يبيع بيعة بآذن البائع قبض الثمن رجع عليه بحصته وان لم تكن له بيعة حلف البائع انه لم يقبض ويبرأ وان نكح عن اليمين ردت اليمين على الذي لم يبيع فيحلف ويأخذ منه حصته وان ادعى البائع أن الذي لم يبيع قبض الألف من المشتري وادعى المشتري وأنكر الذي لم يبيع نظرت فان كان الذي لم يبيع مأذونا له في القبض برتبة المشتري من نصيب البائع لانه أقر أنه سلمه إلى شريكه بآذنه وثبت الخصومة بين الذي لم يبيع وبين المشتري وبين الشريكين فيكون البائع ههنا كالذي لم يبيع والذي لم يبيع كالبايع في المسئلة قبلها وقد بيناه وان لم يكن واحدا منهما مأذونا له في القبض لم يبرأ من المشتري من شيء من الثمن لان الذي يباعه أقر بالتسليم إلى من لم يأذنه والذي لم يبيع أنكر القبض فان نكحهما كالمشتري والمشتري أخذ البائع منه حقه من غير يمين لانه سلمه إلى شريكه بغير إذنه وان نكحهما كالمشتري والذي لم يبيع فان كان للمشتري بيعة برى من حقه وان لم يكن له من يشهد غير البائع فان كان عدلا قبلت شهادته لانه لا يجز بهذه الشهادة إلى نفسه نفعا ولا يدفع ماضرا فاذا شهد حلفه مع المشتري وبرى وان لم يكن عدلا فالقول قول الذي لم يبيع مع يمينه فاذا حلف أخذه منه حقه وان كان البائع مأذونا له في القبض والذي لم يبيع غير مأذون له ونكح البائع والمشتري قبض منه حقه من غير يمين لانه سلمه إلى شريكه من غير إذنه وهل للشريك الذي لم يبيع مشاركتة فيما أخذ قال المزني له مشاركتة وهو

بالخيار بين أن يأخذ من المشتري خمسمائة وبين أن يأخذ من المشتري مائتين وخمسين ومن الشر يك مائتين وخمسين وقال أبو العباس لا يأخذ منه شيئا لأنه لما قرأ أن الذي لم يبيع قبض جميع الثمن عزل نفسه من الوكالة في القبض لأن لم يبق له ما يتوكل في قبضه فلا يأخذ بعد العزل الا حق نفسه فلا يجوز له الذي لم يبيع أن يشارك فيه فان محاكم المشتري والذي لم يبيع فاقول قول الذي لم يبيع مع مائة ان لم يقبض لأن الأصل عدم القبض فان كان للمشتري بينة قضى له ويرى وان لم يكن له من يشهد الا البائع لم تقبل شهادته على قول المزني لأنه يدفع عن نفسه بهذه الشهادة ضررا وهو رجوع الشر يك الذي لم يبيع عليه بنصف ما في يده وعلى قول أبي العباس تقبل شهادته قولاً واحداً لأنه لا يدفع بشهادته ضرراً لأنه لا رجوع له عليه

فصل * ولكل واحد من الشر يكين أن يعزل نفسه عن التصرف اذا شاء لأنه وكيل وله أن يعزل شر يكه عن التصرف في نصيبه لأنه وكيله فيه لك عزله فاذا عزل أحدهما لم يعزل الآخر عن التصرف لأتبعهما ووكيلان فلا يعزل أحدهما بعزل الآخر فان قال أحدهما فسخت الشركة العزل جميعاً لأن الفسخ يقضي رفع العقد من الجانبين فاعزلا وان مانا أو أحدهما انفسخت الشركة لأنه عقد بائع فبطل بالموت كالأوديعة وان جئنا أو أحدهما أو أغنى عليهما أو عني أحدهما بطل لأنه بالجنون والاعفاء يخرج عن أن يكون من أهل التصرف ولهذا ثبت الولاية عليه في المال قبل العقد كالومات والله أعلم

كتاب الوكالة

يجوز الوكالة في عقد البيع لما روى عن عروة بن الجعد قال أعطاني رسول الله ﷺ دينارا اشتري به شاة أو أضحية فأشترى به شاتين فبعت أحدهما بدينار وأتيت به شاة ودينار فدعا لي بالبركة فكان لو اشتري ترابا لم يرح فيه ولأن الحاجة تدعو إلى الوكالة في البيع لأنه قد يكون له مال ولا يحسن التجارة فيه وقد يحسن ولا يتفرغ إليه لكثرة أشغاله فجاز أن يوكل فيه غيره ويجوز في سائر عقود المعاملات كالرهن والحالة والضمان والكفالة والشركة والوكالة والوديعة والاعارة والمضاربة والجمالة والسباقة والاجارة والقرض والهبة والوقف والصدقة لأن الحاجة إلى التوكيل فيها كالخاجة إلى التوكيل في البيع وفي تلك المباحث كالحبائض والموت واستقاء الماء والاعطيات والاحتشاش قولان أحدهما لا يصح التوكيل فيها لأنه تلك مباح فلم يصح التوكيل فيه كالاغتنام والثاني يصح لأنه تلك مال بسبب لا يتعين عليه فجاز أن يوكل فيه كالاتباع والانتهاج وبخالف الاغتنام لأنه يستحق بالجهد وقد تعين عليه بالخطو رفعتين له ما يستحق به

فصل * ويجوز التوكيل في عقد النكاح لما روى أن النبي ﷺ وكل عمر وبن أمية الضمري في نكاح أم حبيسة ويجوز في الطلاق والخلع والعناق لأن الحاجة تدعو إلى التوكيل فيه كدعوة إلى التوكيل في البيع والنكاح ولا يجوز التوكيل في الإيلاء والظهار واللعان لأنها آيات فلا تحتمل التوكيل وفي الرجعة وجهان أحدهما لا يجوز التوكيل فيه كالأبجوز في الإيلاء والظهار والثاني أنه يجوز وهو الصحيح فإنه اصلاح فنكاح فاذا جاز في النكاح جاز في الرجعة

فصل * ويجوز التوكيل في إثبات الأموال والخصومة فيها لما روى أن عليا كرم الله وجهه وكل عقيلارضى الله عنه عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقال ما قضى له فلي وما قضى عليه فلي وكل عبد الله بن جعفر عند عثمان رضي الله عنه وقال علي ان الخصومات فجها قال أبو زبادة السكلاقي القحط المهاك ولأن الحاجة تدعو إلى التوكيل في الخصومات لأنه قد يكون له حق أو يدعى عليه حق ولا يحسن الخصومة فيه أو يكره أن يتولاها بنفسه فجاز أن يوكل فيه ويجوز ذلك من غير رضي الخصم لأنه توكل في حقه فلا يعتبر فيه رضي من عليه كالتوكيل في قبض الديون ويجوز التوكيل في إثبات الفصاص وحده

(قوله أن يعزل نفسه) أي ينحى نفسه عن التصرف من قولهم عزله عن العمل اذا نجاه وعزل عن أمته اذا نحى ماله عنها واعزل ونعزل بمعنى قال الأحوص * يادبر عائكة التي أنزل * أي أنجنبه وأنحى عنه

كتاب الوكالة

الوكالة مشتقة من وكل الأمر إليه اذا اعتمد عليه اذا ظهر المعجز عنه لضعف أو لراحة ، ومنه الحديث اللهم لا نسكننا إلى أنفسنا وقد تقدم ، وفي حديث آخر وان أعطيتها عن مسألة وكالت اليها (قوله ان لا تخلصومات فجها) وفسره الشيخ بالمهاك . قال الجوهري

القفذ لأنه حق آدمي فيجاز التوكيل في اثباته كالسالم ولا يجوز التوكيل في اثبات حدود الله تعالى لأن الحق له وقد أمرنا فيه بالبراءة والتوصل إلى استغاطه و بالتوكيل يتوصل إلى إيجابه فلم يجوز ويجوز التوكيل في استيفاء الأموال لأن الذي ^{مستوفى} بعث العمال لقبض الصدقات وأخذ الجزى ويجوز في استيفاء حدود الله تعالى لأن الشيء ^{مستوفى} بعثنا بها لأقامة الحدود قال يا أيها الذين آمنوا إذا كان اعترفت قاربها وكل غنآن رضي الله عنه عليا كرم الله وجهه ليقبم حد الشرب على الوليد ابن عتبة وأما القصاص وحد القذف فانه يجوز التوكيل في استيفائهما بحضرة الموكل لأن الحاجة تدعو إلى التوكيل فيه لأنه قد يكون له حدا وقصاص ولا يحسن أن يستوفيه فيجاز أن يوكل فيه غيره وهل يجوز أن يستوفيه في غيبة الموكل قال في الوكالة لا يستوفى وقال في الجنائيات ولو وكل فتتجى به فعفا الموكل فقتله الوكيل بعد العفو وقبل العلم بالعفو في الضمان قولان وهذا يدل على أنه يجوز أن يقتص مع غيبة الموكل فن أمضايا من قال يجوز قولوا واحدا وهو قول أبي إسحق لأنه حق يجوز أن يستوفيه بحضرة الموكل فيجاز في غيبته كأخذ المال وجل قوله لا يستوفى على الاستحياب ومنهم من قال لا يجوز قولوا واحدا لأن القصاص والحد يحتاجان إلى إسقاطهما والعفو مندوب اليه فيهما فإذا حضر رجونا أن يرجعه فيعفو عنه وجل قوله في الجنائيات على أنه أراد إذا نتجى به ولم يقب عن عينه فعفا ولم يسمع الوكيل فقتل ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يجوز والثاني لا يجوز ووجههما ما ذكرناه

فصل ١٠ ويجوز التوكيل في فسخ العقود لانه اذا اجاز التوكيل في عقد ما ففي فسخها أولى ويجوز أن يوكل في الإبراء من الدين لانه اذا اجاز التوكيل في اثباتها واستيفائها جاز التوكيل في الإبراء عنها وفي التوكيل في الأقرار وجهان أحدهما يجوز وهو ظاهر النص لانه انبأت مال في الذمة بقولها فجاز التوكيل فيه كالبيع والثاني لا يجوز وهو قول أبي العباس لانه توكيل في الاخبار عن حق فلم يجز كالتوكيل في الشهادة بالحق فاذا قلنا لا يجوز فهل يكون توكيله اقرارا فيه وجهان أحدهما أنه اقرار لانه لم يوكل في الأقرار بالحق الا بالحق واجب عليه والثاني أنه لا يكون اقرارا كما لا يكون التوكيل في الإبراء ابراء

فصل ولا يصح التوكيل الا من يملك التصرف في الذي يوكل فيه بملك أو ولاية فأما من لا يملك التصرف في الذي يوكل فيه كالصبي والمجنون والمجنور عليه في المال والمراة في النكاح والنفاس في تزويج ابنته فلا يملك التوكيل فيه لأنه لا يملكه ولا يملك أن يملك ذلك غيره وأما من لا يملك التصرف الا بالأذن كالوكيل والعبد المأذون فإنه لا يملك التوكيل الا بالأذن لأنه يملك التصرف بالأذن فكان توكيله بالأذن واختلاف أمهاتنا في غير الأب والجد من العصباء هل يملك التوكيل في التزويج من غير إذن المرأة فمنهم من قال يملك لأنه يملك التزويج بالولاية من جهة الشرع فملك التوكيل من غير إذن كالأب والجد ومنهم من قال لا يملك لأنه لا يملك التزويج الا بإذن فلا يملك التوكيل الا بإذن كوكيل والعبد المأذون

(فصل) ومن لا يملك التصرف في حق نفسه لنقص فيه كالمرأة في النكاح والعبيد والمنحرفون في جميع العقود لم يملك أن يتوكل لغيره لانه اذا لم يملك ذلك في حق نفسه بحق المالك لم يملكه في حق غيره بالتوكيل ومن يملك التصرف فيما دخله النيابة في حق نفسه جاز أن يتوكل فيه لغيره لانه يملك في حق نفسه بحق المالك في حق غيره بالأذن واختلاف أمحانها في العبد هل يجوز أن يتوكل في قبول النكاح فذهب من قال بجواز لانه يملك قبول العقد لنفسه بأذن المولى فذلك أن يقبل لغيره بالتوكيل ومنهم من قال لا يجوز لانه لا يملك النكاح وانما أجزبه القبول لنفسه للحاجة اليه ولا حاجة الى القبول لغيره فلم يجز واختلفوا في توكيل المرأة في طلاق غيرها فذهب من قال بجواز كما يجوز توكيلها في طلاقها ومنهم من قال لا يجوز لانها لا يملك الطلاق وانما أجزبه توكيلها في طلاق نفسها للحاجة ولا حاجة الى توكيلها في طلاق غيرها فلم يجز ويجوز للفاسق أن يتوكل في قبول النكاح للزوج لانه يجوز أن يقبل لنفسه مع الفسق فجاز أن يقبل لغيره وهل يجوز أن يتوكل في الإيجاب فيه وجهان أحدهما

فجاء في الأمر فحسبوا إذا رمى بنفسه فيه من غير روية. والتفحمة بالضم المهلكة. وفجأ الطر بق مصاعبه. والخصومة فحجم أي
انها تفجأ بصاحبها على ما لا يريد (قوله وأخذ الخزي) بكسر الجيم جمع جزية وهو ما يؤخذ من أهل الذمة وأصله الفداء قال الله تعالى
يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا. وأغد يا أنيس امض بالعداة (قوله فتضحى به) أي مضى به إلى ناحية أخرى غير ناحية الموكل

لا يجوز لانه موجب للشكاح فلم يجوز أن يكون فاسقا كالولي والثاني يجوز لانه ليس بولي وانما هو أمور من جهة
الولي والولي عدل

(فصل ١٠) ولا تصح الوكالة الا بالاجاب والقبول لانه عقد يتعلق بمحق كل واحد منهما فانقثر الى الاجاب والقبول كالبيع
والاجارة ويجوز القبول على الفور وعلى التراخي وقال القاضي أبو حامد المروزي لا يجوز الاعلى الفور لانه عقد في حال
الحياة فكان القبول فيه على الفور كالبيع والمذهب الاول لانه اذن في التصرف والاذن قائم ما لم يرجع فيه بخلاف القبول
ويجوز القبول بالفعل لانه اذن في التصرف بخلاف القبول فيه بالفعل كالاذن في كل الطعام

(فصل ١١) ولا يجوز التوكيل الا في تصرف معلوم فان قال وكلتك في كل قليل وكثير لم يصح لانه يدخل فيه ما يطيق وما لا
يطيق فيعظم الضرر ويكثر الضرر وان قال وكلتك في بيع جميع مالي أو قبض جميع ديوني صح لانه يعرف ماله ودينه وان قال بيع
ما شئت من مالي أو قبض ما شئت من ديوني جاز لانه اذا عرف ماله ودينه عرف أقصى ما يبيع ويقبض فيقول الضرر وان قال
اشترى عبدا لم يصح لان فيه ما يكون بمثابة وفيه ما يكون بألف فيكثر الضرر وان قال اشترى عبدا بائة لم يصح لان ذكر
التمن لا يبدل على النوع فيكثر الضرر وان قال اشترى عبدا تركيا بائة جاز لان مع ذكر النوع وقدر التمن يقل الضرر فان قال
اشترى عبدا تركيا ولم يقدر التمن ففيه وجهان قال أبو العباس يصح لانه يحمل الامر على أعلى هذا النوع نعمنا فيقول الضرر
ومن أجهلنا من قال لا يصح لان أثمان الترك تختلف وتفاوت فيكثر الضرر وان وكله في الإبراء لم يجوز حتى يبين الجنس
الذي يبرئ منه والقدر الذي يبرئ منه وان وكله في الإقرار وقتلناه يصح التوكيل فيه لم يجوز حتى يبين جنس ما يقر به وقدر
ما يقر به لانه اذا أطلق عظم الضرر وكثر الضرر فلم يجوز وان وكله في خصومة كل من يختصمه ففيه وجهان أحدهما يصح لان
الخصومة معلومة والثاني لا يصح لانها قد تنقل الخصومات وقد نكثت فيكثر الضرر

(فصل ١٢) ولا يجوز تعليق الوكالة على شرط مستقبل ومن أجهلنا من قال يجوز لانه اذن في التصرف بخلاف تعليقه على شرط
مستقبل كالوصية والمذهب الاول لانه عقد يؤثر الجاهل في ابطاله فلم يصح تعليقه على شرط كالبيع والاجارة وبخلاف الوصية فانها
لا تؤثر فيها غرر الجاهل فلا يؤثر فيها غرر الشرط والوكالة تؤثر الجاهل في ابطالها فآثر غرر الشرط فان علقها على شرط مستقبل
ووجد الشرط وتصرف الوكيل صح التصرف لأن مع فساد العقد الاذن قائم فيكون تصرفه اذن فصح فان كان قد سمي له
جعلا سقط المسمى ووجب له أجره المثل لأنه عمل في عقد فاسد لم يرض فيه بغير بدل فوجب أجره المثل كالعمل في الاجارة
الفاسدة وان عقد الوكالة في الحال وعاقب التصرف على شرط بأن قال وكلتك أن تطلق امرأتى أو تبيع مالي بعد شهر صح لانه
لم يعلق العقد على شرط وان عاقب التصرف على شرط فلم يمنع صحة العقد

(فصل ١٣) ولا يملك الوكيل من التصرف الا ما يقتضيه اذن الموكل من جهة النطق أو من جهة العرف لأن تصرفه بالاذن فلا
يملك الا ما يقتضيه الاذن والاذن يعرف بالنطق وبالعرف فان تناول الاذن تصرفين وفي أحدهما اضرار بالموكل لم يجوز ما فيه
اضرار لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار فان تناول تصرفين وفي أحدهما نظر للموكل لزمه ما فيه النظر للموكل لما
روى ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس الدين التضيعة قلنا
يا رسول الله لمن قال لله ولرسوله وللمسلمين ولائمة المسلمين ولأسرة النبي صلى الله عليه وسلم رأس الدين التضيعة قلنا
والنظر للموكل

(قوله على الفور وعلى التراخي) فوره مبادر من ساعته وحينه وهو مأخوذ من فارت القدر تقور قورا وقورا اذا
جاشت وغلت، ومنه قولهم ذهبت في حاجة ثم أتيت فلانا على فوري أي قبل أن أسكن وذكر الجوهري، والتراخي الإبطاء
والتاخير وترك العجلة، يقال تراخي السماء أي أبطأ المطر ومعناه التساهل وترك الاستعجال والمبادرة
(قوله رأس الدين التضيعة) معناه أصله الذي يقوم به مساعرا من رأس الانسان الذي لا يبقى الانسان مع ذهابه، والتضيعة
هي فدية من النصح وهو المصدق بالخبر يقال نصحتك نصحا ففاسحة قال الله تعالى وأنصح لكم، والنصح الناصح واشتقاقه

(فصل) وان وكل في تصرف وأذن له أن يوكل اذا شاء نظرت فان عين له من يوكله وكله أمينا كان أو غير أمين لأنه قطع اجتهاده بالتعيين وان لم يعين من يوكل لم يوكل الأمينا لأنه لا نظر للوكل في يوكل غير الأمين فان وكل أمينا فصارنا كما فهل يملك عزله فيه وجهان أحدهما يملك عزله لأن الوكالة تقتضي استعمال أمين فإذا أخرج عن أن يكون أمينا لم يحز استعماله فوجب عزله والثاني لا يملك عزله لأنه أذن له في التوكيل دون العزل وان وكله ولم يأذن له في التوكيل نظرت فان كان ما وكله فيه مما يتولاه الوكيل ويقدر عليه لم يحز أن يوكل فيه غيره لأن الأذن لا يتناول تصرف غيره من جهة النطق ولا من جهة العرف لأنه ليس في العرف اذا رضى أن يرضى غيره وان وكله في تصرف وقال اصنع فيه ما شئت ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز أن يوكل فيه غيره لعدم قوله اصنع فيه ما شئت والثاني لا يجوز لأن التوكيل يقتضي تصرفا يتولاه بنفسه وقوله اصنع فيه ما شئت يرجع الى ما يقتضيه التوكيل في تصرفه بنفسه وان كان ما وكله فيه مما لا يتولاه بنفسه كعمل لا يحسنه أو عمل يرفع عنه جاز أن يوكل فيه غيره لأن توكيله فيها لا يستلزم أو فيها يرفع عنه اذن في التوكيل فيه من جهة العرف وان كان من جهة العرف ولا يجوز أن يوكل في جميعه فيه وجهان أحدهما أنه يوكل في جميعه لأنه ملك التوكيل فملك في جميعه كالوكل والثاني ليس له أن يوكل فيما يقدر عليه منه لأن التوكيل يقتضي أن يتولى الوكيل بنفسه وانما أذن له فيما لا يقدر عليه للعجز وبقي فيما يقدر عليه على مقتضى التوكيل وان وكل نفسه في بيع أو طلاق فان جعله الى كل واحد منهما جاز لكل واحد منهما أن يتفرد به لا تمانأ لأذن لكل واحد منهما في التصرف وان لم يجعل الى كل واحد منهما لم يحز لأحد منهما أن يتفرد به لأنه لم يرض بتصرف أحدهما فلا يجوز أن يتفرد به وان وكلهما في حفظ ماله حفظا في حرز طما وخرج أبو العباس وجها آخر انه ان كان ما ينقسم جاز أن يقتضيه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم ينقسم جعله في حرز طما كما يفعل المالكان والصحيح هو الاول لأنه تصرف أشرك فيه بينهما فلم يحز لأحد منهما أن يتفرد به بعضه فيه كالبيع وبخلاف المالكين لأن تصرف المالكين بحق الملك فغلا ما يقتضي الملك وتصرف الوكيلين بالأذن والأذن يقتضي اشتراكهما ولهذا يجوز لأحد المالكين أن يتفرد ببيع بعضه ولا يجوز لأحد الوكيلين أن يتفرد ببيع بعضه

(فصل) وان وكل رجلا في الخصومة لم يملك الاقرار على الموكل ولا الإبراء من دونه ولا الصلح عنه لأن الأذن في الخصومة لا يقتضي شيئا من ذلك وان وكله في تثبيت حق فثبتته لم يملك قبضه لأن الأذن في التثبيت ليس بأذن في القبض من جهة النطق ولا من جهة العرف لأنه ليس في العرف ان من رضاه للتثبيت رضاه للقبض وان وكله في قبض حق من رجل فبطل الرجل الحق فهل يملك أن يشته عليه فيه وجهان أحدهما لا يملك لأن الأذن في القبض ليس بأذن في التثبيت من جهة النطق ولا من جهة العرف لأنه ليس في العرف ان من رضاه للقبض رضاه للتثبيت والثاني أنه يملك لأنه يتوصل بالتثبيت الى القبض فكان الأذن في القبض اذ نافي التثبيت وان وكله في بيع سلعة فباعها لم يملك الإبراء من الثمن لأن الأذن في البيع ليس بأذن في الإبراء من الثمن وهل يملك قبضه أم لا فيه وجهان أحدهما أنه لا يملك لأن الأذن في البيع ليس بأذن في قبض الثمن من جهة النطق ولا من جهة العرف لأنه قد يرضى الانسان للبيع من لا يرضاه للقبض والثاني أنه يملك لأن العرف في البيع تسليم للبيع وقبض الثمن فملت الوكالة عليه وان وكله في شراء عبد فاشتراه وسلم الثمن ثم استحق العبد فهل يملك أن يحاصم البائع في ذلك الثمن فيه وجهان أحدهما يملك لأن من أحكام العقد والثاني لا يملك لأن الذي يوكل فيه هو العقد وقد فرغ منه فزالت الوكالة

من النصح وهو الخياطة. فصع ثوبه اذا خاطه. والنماذج الخياط. ويقال للخياط تصاح ومنصح قاله الزجاج. ومعنى شقائي باعتقاد وحدانيته وأداء فرائضه وحقوقه. ولرسوله الايمان بنوته وتصديق ما جاء به. ولكتاباه الايمان به والعمل بما فيه. ولأئمة المسلمين بالطاعة والصدق وترك الخالفة. وللمسلمين في المعاملات بترك الغش والخداع وان يحب لاختيه المسلم ما يحب لنفسه (قوله يرفع عنه) أي يتنزه ويشرف يقال رجل رفيع شريف الذم. ويجوز أن يكون من الارتفاع الذي هو ضد الانخفاض (قوله تثبيت حق) هو اقراره ولزوم عزه ولا ينفارقه ومنه يقال أثبتته اذا لم ينفارقه. والتثبت الحاجة اللازمة. وفلان ثبت في الخصومة أي لا يزال لسانه عند الخصومة. وقوله تعالى ليتوبك أي يخرجك حرجا لا تقوم معها: من أثبت الرمية اذا أصابها فلزم مكانها ولم تقم

(فصل) وان وكل في البيع في زمان لم يملك البيع قبله ولا بعده لان الاذن لا يتناول ما قبله ولا ما بعده من جهة الزمان ولا من جهة العرف لانه قد يؤثر البيع في زمان طلاق ولا يؤثر في زمان قبله ولا زمان بعده وان وكل في البيع في مكان فان كان الثمن فيه أكثر أو النقص فيه أجود لم يجز البيع في غيره لانه قد يؤثر البيع في ذلك المكان لزيادة الثمن أو وجوده التقيد فلا يجوز نفوذه ذلك عليه وان كان الثمن فيه وفي غيره واحد اقل في وجهان أحدهما انه يملك البيع في غيره لان المقصود فيهما واحد فكان الاذن في أحدهما اذ نافي الآخر والثاني لا يجوز لانه لما نص عليه دل على انه قصد عينه لعمى هو أعلم به من يمين وغيره فلم يجز مخالفته (فصل) وان وكل في البيع من رجل لم يجز أن يبيع من غيره لانه قد يؤثر تملكه دون غيره فلا يكون الاذن في البيع منه اذ نافي البيع من غيره وان قال خسمالي من فلان فبات لم يجز أن يأخذ من ورثته لانه قد لا يرضى أن يكون له عده ويرضى أن يكون عند ورثته فلا يكون الاذن في الاخذ منه اذ نافي الاخذ من ورثته وان قال خسمالي على فلان فبات يجر أن يأخذ من ورثته لانه قصد اخذ ما له وذلك يتناول الاخذ منه ومن ورثته وان وكل العدل في بيع الرهن فأتلفه رجل فأخذت منه القيمة لم يجز له بيع القيمة لان الاذن لم يتناول بيع القيمة

(فصل) وان وكل في بيع فاسد لم يملك الفاسد لان الشرع لم يأذن فيه ولا يملك الصحيح لان الموكل لم يأذن فيه (فصل) وان وكل في بيع سلع لم يملك بيعها من نفسه من غير اذن لان العرف في البيع أن يوجب لغيره تحمل الوكالة عليه ولأن اذن الموكل يقتضي البيع ممن يستقصي في الثمن عليه وفي البيع من نفسه لا يستقصي في الثمن فلم يدخل في الاذن وهو يملك البيع من ابنه أو مكاتبه فيه وجهان أحدهما يملك وهو قول أبي سعيد الاصطخري لانه يجوز أن يبيع منه ما يجازله أن يبيع منه مال موكله كالأجنبي والثاني لا يجوز وهو قول أبي اسحق لانه يملك في المثل اليهما كما يملك في المثل الى نفسه ولهذا لا تقبل شهادته لما كمالا تقبل شهادته لنفسه فان أذن له في البيع من نفسه فقيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز أن يوكل المرأى طلاقها والثاني لا يجوز وهو المتصوص لانه يجتمع في عقده غرضان متضادان الاستقصاء للموكل والاسترخاء لنفسه فمناويع خلاف الطلاق فانه يصح بالزوج وحده فصح بمن يوكله والبيع لا يصح بالبايع وحده فلم يصح بمن يوكله وان وكل رجلا في بيع عبده ووكله آخر في شرائه لم يصح لانه عقد واحد يجتمع فيه غرضان متضادان فلم يصح التوكيل فيه كالبيع من نفسه وان وكله في خصوص رجل ووكله الرجل في خصوصه فقيه وجهان أحدهما لا يصح لانه توكيل في أمر يجتمع فيه غرضان متضادان فلم يصح كمالو وكله أحدهما في بيع عبده ووكله آخر في شرائه والثاني يصح لانه لا ينهم في اقامة الحاجة لكل واحد منهما مع حضور الخاكهم فان وكل عبد الرجل لشترى له نفسه أو عبدا غيره من مولاة فقيه وجهان أحدهما يجوز لانه لما جاز توكيله في الشراء من غير مولاة جاز توكيله في الشراء من مولاة والثاني لا يجوز لان يد العبد كيد المولى ولهذا يحكم له بما في يد العبد كما يحكم له بما في يده ثم لو وكل المولى في الشراء من نفسه لم يجز فكذلك اذا وكل العبد

(فصل) وان وكل في شراء سلع موصوفة لم يجز أن يشتري معيبا لان اطلاق البيع يقتضي السلامة من العيب ولهذا لو اشترى عينا فوجد بها عيبا ثبت له الرد فان اشترى معيبا انفارت فان اشترى وهو يعلم انه معيب لم يصح الشراء للموكل لانه اشترى له ما لم يأذن فيه فلم يصح له وان اشترى وهو لا يعلم انه معيب ثم علم لم يخل اما أن يرضى به أو لا يرضى فان لم يرض به نظرت فان علم الموكل ورضى به لم يجز للموكل رد لان الرد لحقه وقد رضى به فسقط وان لم يعلم الموكل ثبت للموكيل الرد لان سلامة حصلت بعقده فجازله دفعها كما لو اشترى لنفسه فان قال له البائع آخر الرد حتى تشاور الموكل فان لم يرض قبلته لم يلزمه ائنا خير لانه حق تعجل له فلم يلزمه تأخير به وان قبل منه وأخبر بهذا الشرط فهل يسقط حقه من الرد فيه وجهان أحدهما يسقط لانه ترك الرد مع القدرة والثاني لا يسقط لانه لم يرض بالعيب فان ادعى البائع أن الموكل علم بالعيب ورضى به فالتقول قول الوكيل مع عيبه لان الاصل عدم الرضا فان رضى الوكيل بالعيب سقط خياره فان حضر الموكل ورضى بالعيب استقر العقد وان اختار الرد نظرت فان كان قد سمى الوكيل في الاقباع أو نوا وصدة البائع جاز أن يرده لان الشراء له وهو لم يرض بالعيب وان عارضه وكيله فلا يسقط حقه من الرد وان لم يسمه الوكيل

(قوله يسمه) أي تدفعه التهمة أصلها من توهمت أي ظننت وأوهمت غبرى إيهاموا واتهمت فلا يكتفى بالاسم التهمة بالتحريك وأصل البناء فيه ما على ما ذكرنا في وكل وانسك (قوله الاستقصاء للموكل) مطلب الاقصى وهو البعيد أي يجتهد أقصى الجهد أي بعده

في الإتيان ولا صدق البائع أنه نوافله من أن السعة تلزم الوكيل لأنه ابتاع في القيمة للوكيل ما يباذن فيه له ومن أمها بائنا من قال
تلزم الموكل لأن المذموم له وقد علم الردي بشرط الوكيل في ترك الرد ويرجع الموكل على الوكيل بنقص العيب لأن الوكيل
صار كأنه لم يشرط له وفي الذي يرجع به وجهان أحدهما وهو قول أبي يحيى البلخي أنه يرجع بنقص من قيمته
معيبا عن الثمن فإن كان الثمن مائة وقيمة السلعة مائة لم يرجع بشئ* وإن كان الثمن مائة وقيمة السلعة تسعين رجع
بعشرة كأنه قول في شاهد بين شهدا على رجل أنه باع سلعة بمائة فأخذت منه ووزن له المشتري الثمن ثم رجع الشهود عن
الشهادة فإن الحكم لا ينقض ويرجع البائع على الشهود بنقص من القيمة عن الثمن فإن كان الثمن وأقيمة سواء لم
يرجع عليهم بشئ* وإن كانت القيمة مائة والثمن تسعون رجع بعشرة والثاني أنه يرجع بأرض العيب وهو الصحيح لأنه
عيب فأن الرد به من غير رضا فوجب الرجوع بالأرض وإن وكل في شراء سلعة بعينها فاشترها هو وجدها عيبا فهل له أن
يرد من غير إذن الموكل فيه وجهان أحدهما أنه إن رد لأن البيع يقتضي السلامة من العيب ولم يسل من العيب فثبت له الرد كما
لو وكل في شراء سلعة موصوفة فوجد بها عيبا فعلى هذا يكون حكمه في الرد على ما ذكرناه في السلعة الموصوفة والثاني لا يرد من
غير إذن الموكل لأنه قطع نظره واجتهاده بالتعيين

فصل وان وكل في بيع عبد أو شراء عبد لم يجز أن يعقد على بعضه لأن العرف في بيع العبد وشراؤه أن يعقد على جميعه لحمل الوكالة عليه ولأن في تبعيته اضرار بالموكل فلم يملك من غير إذن وان وكل في شراء أعبد أو بيع أعبد يجز أن يعقد على واحد واحد لأن العرف في العبيد أن تباع وتشترى واحدا واحدا ولا تضر رضى أفراد بعضهم عن بعض وان وكله أن يشتري له عشرة أعبد صفقة واحدة فابتاع عشرة أعبد من اثنين صفقة واحدة ففيه وجهان فالأثر العباس يلزم الموكل لأنه اشترى لهم صفقة واحدة ومن أصحابنا من قال لا يلزم الموكل لأن عقد الواحد مع الاثنين عقدان

فصل في ولا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع بغير تفديله من غير إذن ولا للوكيل في الشراء أن يشتري بغير تفديله من غير إذن لأن إطلاق البيع يقتضي تفديله وهذا هو القول بعنك بعشرة دراهم محل على تفديله وان كان في البلد فدان باع بالغالب منهما لأن تفديله هو الغالب فإن استويا في المعاملة باع بما هو أنفع للوكيل لا تمامه بالنصح له ومن النصح أن يبيع بالأنفع فإن استويا باع بمشأه منهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر بغير بينهما وإن أذن له في العقد بنقد لم يجوز أن يعقد بنقد آخر لأن الأذن في جنس ليس بإذن في جنس آخر ولهذا لو أذن له في شراء عبد لم يجوز أن يشتري جارية ولو أذن له في شراء جارية لم يجوز أن يشتري فرسا

فصل وان دفع اليه ألفا وقال اشتر بعينها عبدا فاشترى في ذمته لم يصح الشراء للموكل لأنه لم يرض بالترام غير الألف فإذا ابتاع بألف في الذمة فقد ألزمه في ذمته ألفا لم يرض بالترامها فلم يلزمه وان قال اشترى في الذمة وانقد الألف فيه فأبتاع بعينها ففيه وجهان أحدهما ان البيع باطل لانه أمره بعقد لا ينسخ بثلث الألف فعقد عبدا ينسخ بثلث الألف وذلك لم يأذن فيه ولم يرض به والثاني انه يصح لأنه أمره بعقد يلزمه النعمن مع بقاء الألف ومع تلقها وقد عقد عبدا يلزمه النعمن مع بقائها ولا يلزمه مع تلقها فزاده بذلك خيرا وان دفع اليه ألفا وقال اشتر عبدا ولم يقل بعينها ففيه وجهان أحدهما ان مقتضاه الشراء بعينها لانه لما دفع اليه الألف دل على أنه قصد الشراء بها فعلى هذا اذا اشترى في ذمته لم يصح الشراء والثاني انه لا يقتضي الشراء بعينها لان الأمر مطلق فعلى هذا يجوز أن يشتري بعينها ويجوز أن يشتري في الذمة بنقد الألف فيه

﴿فصل﴾ فان وكلة في الشراء ولم يدفع اليه الثمن فاشترى في الثمن ثلاثة أوجه أحدها ان على الموكل والوكيل ضامن لان المبيع للموكل فكان الثمن عليه والوكيل قولي العقد والزم الثمن فضمنه فعلى هذا يجوز للبائع أن يطالب الوكيل والموكل لان أحدهما ضامن والآخر مضمون عنه فان وزن الوكيل الثمن يرجع على الموكل وان وزن الموكل لم يرجع على

(قولاه بغير نقد اليد) نقبت الدراهم وانفقتها اذا اخرجت منها، فلزيف والدراهم نقد أي والزن جيمد، والناقض والنقاد الذي يعرف الجيد والردي منها، ونقدته الدراهم فأنفقتها أي قبضها أيضا، والنقد ضد القصد أي بدماء

الوكيل والثاني أن الثمن على الوكيل دون الموكل لأن الذي ألزم هو الوكيل فكان الثمن عليه فعلى هذا يجوز للبائع مطالبة الوكيل لأن الثمن عليه ولا يجوز له مطالبة الموكل لأنه لا شيء عليه فإن وزن الوكيل يرجع على الموكل لأنه الثمن باذنه وإن لم يزن لم يرجع كما نقول فيمن أحال بدين عليه على رجل لادين له عليه أنه إذا وزن رجوع وإذا لم يزن لم يرجع وإن أرى البائع الوكيل سقط الثمن وحصلت السلعة للموكل من غير ثمن والثالث أن الثمن على الوكيل والموكل في ذمة الموكل مثل الثمن فيجوز للبائع مطالبة الوكيل دون الموكل والموكل مطالبة الموكل بالثمن وإن لم يطالبه البائع

فصل ولا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع بثمن مؤجل من غير إذن لأن الأصل في البيع النقد وانما يدخل التأجيل لسكاد أو فساد فإذا أطلق حل على الأصل فإن أذن له في بيع مؤجل وقدر الاجل لم يبيع إلى أجل أكثر منه لأنه لم يرض بما زاد على التقدير فني على الأصل في النزع وإن أطلق الاجل ففيه وجهان أحدهما لا يصح التوكيل لأن الآجال تختلف فيكثر الغرر فيه فلم يصح والثاني يصح ويحمل على العرف في مثله لأن مطلق الوكالة يحمل على المتعارف وإن لم يكن فيه عرف بائع ما يقع ما يقدر عليه لأنه مأمور بالنصح لموكله ومن أمحا بنامن قال يجوز القليل والكثير لأن اللفظ مطلق ومنهم من قال يجوز إلى ستة لأن البيوع المؤجلة في الشرع مقدرة بالسنة وهي الزينة والجزية والصحيح هو الأول وقول القائل الثاني أن اللفظ مطلق لا يصح لأن العرف يخصه ونصح الموكل يخصه وقول القائل الثالث لا يصح لأن النية والجزية وجبت بالشرع فحمل على تأجيل الشرع وهذا واجب باذن الموكل فحمل على المتعارف وإن أذن له في البيع إلى أجل فباع بالنقد فخرت فان باع بدون ما يساوي نسبة لم يصح لأن الإذن في البيع نسبة تقتضي البيع بما يساوي نسبة فإذا باع عاونه لم يصح وإن باع نقدا بما يساوي نسبة فإن كان في وقت لا يأمن أن ينهب أو يسرق لم يصح لأنه ضرر لم يرض به فلم يلزمه وإن كان في وقت مأمن ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه قد يكون له غرض في كون الثمن في ذمة مولى فقوت عليه ذلك فلم يصح والثاني يصح لأنه زادته بالعجيل خيرا وإن وكاله أن يشتري عبدا بألفه فاشتراه بألفه مؤجل ففيه وجهان أحدهما لا يصح الشراء للموكل لأنه قصد أن لا يكون عليه دين وأن لا يشتري إلا بامعه والثاني أنه يصح لأنه حصل له العبد وزاده بالتأجيل خيرا

فصل ولا يجوز للوكيل في البيع أن يشترط الخيار لشترى ولا للتوكيل في الشراء أن يشترط الخيار للبائع من غير إذن لأنه شرط لاحظ فيه للموكل فلا يجوز من غير إذن كالأجل وعلى يجوز أن يشترط لنفسه أو للموكل فيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن إطلاق البيع يقتضي البيع من غير شرط والثاني يجوز لأنه احتياط للموكل بشرط الخيار

فصل ولا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع بدون ثمن المثل بما لا يتغابن الناس به من غير إذن ولا للتوكيل في الشراء أن يشتري بأكثر من ثمن المثل بما لا يتغابن الناس به من غير إذن لأنه منتهى عن الاضرار بالموكل بمأمور بالنصح له وفي التقصان عن ثمن المثل في البيع والزيادة على ثمن المثل في الشراء اضراء وترك النصح ولأن العرف في البيع ثمن المثل فحمل إطلاق الإذن عليه فإن حضر من يطلب بالزيادة على ثمن المثل لم يجز أن يبيع بثمن المثل لأنه مأمور بالنصح والنظر للموكل ولا نصح ولا نظر للموكل في ترك الزيادة وإن باع بثمن المثل ثم حضر من يزبد في حال الخيار ففيه وجهان أحدهما لا يلزمه فسخ البيع لأن الزيادة قد لا يثبت على الزيادة فلا يلزمه الفسخ بالشك والثاني يلزمه الفسخ وهو الصحيح لأن حال الخيار كحال العقد ولو حضر في حال العقد من يزبد وجب البيع منه فكذلك إذا حضر في حال الخيار وقول القائل الأول أنه قد لا يثبت على الزيادة فيكون الفسخ بالشك لا يصح لأن الظاهر أنه يثبت فلا يكون الفسخ بالشك وإن باع بثقمان يتغابن الناس بمثله بأن باع ما يساوي عشرة بنسعة فصح البيع وإن اشترى بزيادة يتغابن الناس بمثله بأن ابتاع ما يساوي عشرة بأحد عشر فصح الشراء وزم الموكل لأن ما يتغابن الناس بمثله يعد ثمن المثل ولأنه لا يمكن الاحتراز منه فعني عنه وإن اشترى بزيادة لا يتغابن الناس عندها بأن ابتاع ما يساوي عشرة باثني عشر فإن كان بعين مال الموكل بطل الشراء لأنه عقد على ماله عقدا لم يأتين فيه وإن كان في الذمة لزم الوكيل لأنه اشترى في الذمة بغير إذن فوقع المثل له وإن باع بثقمان لا يتغابن الناس بمثله بأن باع ما يساوي عشرة بثمانية لم يصح البيع لأنه بيع غير مأذون فيه فإن كان المبيع باقيارد وإن كان ناقصا وجب ضمانه والموكل أن يضعن الوكيل لأنه مسلم الملم يكن له تسليمه وله أن يضعن

(قوله يتغابن الناس) فقد ذكر القين والقين

المشترى لانه قبض بالم يمكن له قبضه فان اختار تضمين المشتري ضمن جميع القيمة وهو عشرة لانه ضمن المبيع بالقبض فضمنه
بكمال البذل وان اختار تضمين الوكيل ففيه ثلاثة أقوال أحدها انه يضمه جميع القيمة لانه لم يرد المبيع ضمن جميع بدله
والثاني يضمه تسعة لانه لو باعه بتسعة جاز فلا يضم ما زاد وضمن المشتري تمام القيمة وهو درهم والثالث يضمه درهم لان لم
يفرط الا بدوهم فزاد من غيره وضمن المشتري تمام القيمة وهو تسعة وما يضمه الوكيل يرجع به على المشتري وما يضمه المشتري
لا يرجع به على الوكيل لان المبيع خلف في بدله فاستقر الضمان عليه وان قدر الثمن فقال بع بألف درهم لم يجوز أن يبيع ما دونها
لان الاذن في الألف ليس باذن فيما دونها وان باع بألفين نظرت فان كان قد عين من يبيع منه لم يجوز لانه قصد ملكه بألف فلا يجوز أن
يفوت عليه غيره وان لم يعين من يبيع منه جاز لان الاذن في الألف اذن فيما زاد من جهة العرف لان من رضى بألف رضى بألفين
وان قال بع بألف ولا تبع بما زاد لم يجوز أن يبيع بما زاد لانه صرح بالنهي فدل على غرض قصد فلم يجوز مخالفتها وان قال بع بألف فباع
بألف وثوب فقيمة وجهان أحدهما انه يصح لانه حصل له الألف وزيادة فصار كالموكل باع بالثوب درهم والثاني انه لا يصح لان الدراهم
والثوب تنقسم على السلعة فيكون ما يقابل الثوب من السلعة مبيعا للثوب وذلك خلاف ما يقتضيه الاذن فان الاذن يقتضي
المبيع بالقد فعل هذا هل يبطل العقد في الدراهم فيه قولان بناء على تفرق الصلحة وان وكنه في بيع عبد بالمبيع فباع نصفه بألف
جاز لانه مأذون له فيه من جهة العرف لأن من رضى يبيع العبد بألف رضى ببيع نصفه بألف فان باع نصفه بمائتين الألف
لم يصح لانه لم يملكه بتمام الألف وان وكنه في بيع ثلاثة عبد بألف فباع عبد ابدون الألف لم يصح لانه قد لا يشتري
الباقى بما بقي من الألف وان باع أحد الثلاثة بألف جاز لأن من رضى ببيع ثلاثة بألف رضى ببيع أحدهم بألف وهل له
أن يبيع الآخرين فيه وجهان أحدهما لا يملك لانه قد حصل المقصود وهو الألف والثاني أنه يجوز لانه أذن له في بيع
الجميع فيلحق الأمر ببيع واحد منهم كالموكل يبيع الثمن وان وكنه في شراء عبد بعينه بمائة فاشترى بمائتين لم يملك
لانه مأذون فيه من جهة العرف لأن من رضى أن يشتري عبدا بمائة رضى أن يشتريه بمائتين وان قال اشتر بمائة
ولا تشتري بمائتين جاز أن يشتري بمائة لانه مأذون فيه ولا يشتري بمائتين لانه منهي عنه ويجوز أن يشتري بما
بين المائتين والمائة لانه لما أذن في الشراء بالمائة دل على أنه رضى بالشراء بما دونها ثم خرج التحريم بالنهي وبقى
فيما زاد على ما دل عليه المأمور به وهل يجوز أن يشتري بأقل من المائتين فيه وجهان أحدهما يجوز لانه لما نص على
المائة دل على أن ما دونها أولى الا فيما أخرجه النهي والثاني لا يجوز لانه لما نهى عن المائتين دل على أن ما دونها أولى بالمنع
وان قال اشتر هذا العبد بمائة فاشترى بمائة وعشرة لم يلزم الموكل وقال أبو العباس يلزم الموكل بمائة ويضمن الوكيل ما زاد على
المائة لانه تبرع بالتزام الزيادة والمذهب الاول لانه زاد على الثمن المأذون فلم يلزم الموكل كما لو قال اشترى عبدا فاشترى بأكثر
من ثمن المثل ولا تعلق قال بع هذا العبد بمائة فباعه بمائة الا عشرة لم يصح ثم يضمن الوكيل ما زاد من المائة فكذلك اذا
قال اشتر هذا العبد بمائة فاشترى بمائة وعشرة لم يلزم الموكل ثم يضمن الوكيل ما زاد على المائة وان وكنه في شراء عبد بمائة
فاشترى عبدا بمائتين وهو يساوي المائتين لم يلزم الموكل لانه غير مأذون فيه من جهة التعلق ولا من جهة العرف لان رضاه بعبد
بمائة لا يدل على الرضا بعبد بمائتين وان دفع اليه ديناراً وأمره أن يشتري شاة فاشترى شاتين فان لم تساوكل واحدة منهما ديناراً
لم يلزم الموكل لانه لا يطلب ديناراً ما لا يساوي ديناراً وان كان كل واحدة منهما تساوي ديناراً نظرت فان اشترى في الذمة ففيه
قولان أحدهما أن الجميع للموكل لان النبي ﷺ دفع الى عروة البارق ديناراً فاشترى له شاة فاشترى شاتين فباع احدهما
بدينار وآتى النبي ﷺ بشاة ودينار فدعاه بالبركة ولان الاذن في شاة فاشترى شاتين بدينار لان من رضى شاة بدينار
رضى شاتين بدينار والثاني ان للموكل شاة لانه أذن فيه والاخرى للوكيل لانه لم يأذن فيه الموكل فوقع الشراء للوكيل فان قلنا
ان الجميع للموكل فباع احدهما فقد خرج أبو العباس فيه وجهين أحدهما انه لا يصح لانه باع مال الموكل بغير اذنه فلم يصح والثاني
انه يصح لحديث عروة البارقي والمذهب الاول والحديث يتناول وان قلنا ان للموكل شاة اشترى جميع الموكل منه نصف دينار وان

(قوله فدعاه بالبركة) أي بالنماء والزيادة مثل بركة المال والطعام. والبركة أيضا الإقامة والدوام ومنه تبارك الله أي دام ودوام
النعمة أيضا. ومنه سميت البركة لإقامة المساء فيها (قوله والحديث يتناول) أي ينظر ما يتناول اليه أمره في تفسيره وهو تأويله

اشترى الشاتين بعين الدينار فانما اشترى في الذمة ان الجميع للموكل كان الجميع ههنا للموكل وان قلنا ان احدهما للموكل
والاخرى للموكل صح الا ببيع الموكل في احدهما وبطل في الاخرى لانه لا يجوز ان يحصل الالباع له بمال الموكل فبطل
(فصل) اذا اشترى التوكيل ما اذن فيه الموكل انتقل المالك الى التوكيل لان العقد له فوقع المالك كالموكل عقده بنفسه وان اشترى
مالم ياذن فيه فان كان قد اشترى بعين مال الموكل فالتعقد باطل لانه عقد على مال لم يؤذن في العقد عليه فبطل كالموكل ببيع مال غيره
بغير اذنه وان اشترى بمن في الذمة نظرت فان لم يذكر الموكل في العقد لم يملكه ما اشترى لانه اشترى لغيره في الذمة مالم ياذن فيه
فالتعقد الشراء كالموكل اشترى من غيره وكاله وان ذكر الموكل في العقد ففيه وجهان أحدهما ان العقد باطل لانه عقد على انه للموكل
والموكل لم ياذن فيه فبطل والثاني انه يصح العقد ويلزم التوكيل ما اشترى وهو قول أبي اسحق وهو الصحيح لانه اشترى في الذمة
ولم يصح في حق الموكل فالتعقد في حقه كما لو لم يذكر الموكل

(فصل) وان وكاله في قضاء دين لزمه أن يشهد على القضاء لانه مأور بالنظر والاحتياط للموكل ومن النظر أن يشهد
عليه لئلا يرجع عليه فان ادعى التوكيل انه قضاء وأنكر التوكيل لم يقبل قول التوكيل على التوكيل لأن التوكيل لم يأت به على المال
فلا يقبل قوله عليه في الدفع كالوصي اذا ادعى دفع المال الى السبي وهل يضمن المال للموكل ينظر فيه فان كان في غيبة الموكل
وأشهاد شاهد من ثمة ما لا يفسد أو فسده لم يضمن لانه لم يفرط وان لم يشهد ضمن لانه فرط وان أشهد شاهد واحد افاقه وجهان
أحدهما لا يضمن لأن الشاهد مع اليمين يثبته والثاني يضمن لانه فرط حيث انه اقتصر على بينة مختلف فيها وان كان بمحض
الموكل وأشهد لم يضمن وان لم يشهد ففيه وجهان أحدهما لا يضمن لأن المفرط هو الموكل فانه حضر وترك الاشهاد والثاني
انه يضمن لأن ترك الاشهاد ثبت الضمان فلا يستقط حكمه بمحض الموكل كالموكل فله مال وهو حاضر وان وكاله في ابداع ماله
عند رجل فهل يلزمه الاشهاد فيه وجهان أحدهما يلزمه لانه لا يأم أن يجحد فيشهد عليه الشهود والثاني لا يلزمه لأن القول
قول المودع في الرد والهلاك فلا فائدة في الاشهاد وان وكاله في ابداع فادعى انه أودع وأنكر المودع لم يقبل قول التوكيل عليه
لانه لم يأت به المودع فلا يقبل قوله عليه كالوصي اذا ادعى دفع المال الى اليمين وهل يضمن التوكيل ينظر فيه فان أشهد ثم مات الشهود
أو فسده لم يضمن لانه لم يفرط وان لم يشهد فان قلنا انه يجب الاشهاد ضمن لانه فرط وان قلنا لا يجب لم يضمن لانه لم يفرط

(فصل) وان كان عليه حق لرجل فيجاء رجله وادعى انه وكيل صاحب الحق في قبضه وصدقه يلزم أن يدفع اليه ولا يجب
الدفع اليه وقال المزي في يجب الدفع اليه لانه أخرجه عن القبض وهذا لا يصح لانه دفع غير مبرى فلم يجز عليه كالموكل عليه دين
بشهادة فطوبى به من غير اشهاد فان دفع اليه ثم حضر الموكل وأنكر التوكيل فالقول قوله مع يمينه انه ما وكل لأن الأصل عدم
التوكيل فاذا حلف نظر فان كان الحق عيناً أخذها ان كانت باقية ثم رجع بيد لها ان كانت ماله فله أن يطالب الدافع والقباض
لأن الدافع سلم الى من لم ياذن له الموكل والقباض أخذها لم يكن له أخذها فان ضمن الدافع لم يرجع على القابض وان ضمن القابض
لم يرجع على الدافع لأن كل واحد منهما ما يقول ان ما يأخذ المالك فلم فلا يرجع به على غيره وان كان الحق ديناً فله أن يطالب
به الدافع لأن حقه في ذمته لم يتقبل وهل له أن يطالب القابض فيه وجهان أحدهما أن يطالب وهو قول أبي اسحق لانه يقر بأنه
قبض حقه فرجع عليه كالموكل كان الحق عيناً والثاني ليس له وهو قول أكثر أصحابنا لأن دينه في ذمة الدافع لم يمتنع قباضه في
بدل القابض فلم يجز أن يطالب به وان جاء رجل الى من عليه الحق وادعى انه وارث صاحب الحق فصدقه وجب الدفع اليه لانه
اعترف بأنه لا مال له غيره وأن دفعه اليه دفع مبرى فلزمه وان جاء رجل فقال أأنت عليك صاحب الحق فصدقه ففيه وجهان
أحدهما يلزمه الدفع اليه لانه أخرجه عن القبض فصار كالموكل والثاني انه لا يلزمه لأن الدفع غير مبرى لانه ربما يجيء
صاحب الحق فينكر الخوالة فيضمنه وان كذب لم يلزمه الدفع اليه في المسائل كلها وهل يخلف ان قلنا انه ان صدقه لزمه الدفع
اليه حلف لانه قد يخاف اليمين في صدقه فيلزمه الدفع اليه وان قلنا لا يلزمه الدفع اليه اذا صدقه لم يخلف لأن اليمين يعرض
ليخاف فيصدق ولو صدق لم يلزمه الدفع فلا معنى لعرض اليمين

(فصل) ويجوز للموكل أن يعزل التوكيل اذا شاء ويجوز للموكل أن يعزل نفسه متى شاء لانه اذن في التصرف في ماله فجاز
لكل واحد منهما ابطاله كالاذن في كل طعانه وان رهن عن رجل شيئاً وجعله على يد عدل وانفق على بيعه اذا حل

الدين ثم عزله الراهن عن البيع انزل لانه وكيله في البيع فانزل بعزله كالوكيل في بيع غير الرهن وان عزله المرتهن ففيه وجهان أحدهما انه ينزل وهو ظاهر النص لانه يبيع الرهن لحقه فانزل بعزله كالراهن والثاني لا ينزل وهو قول أبي إسحق لانه ليس بوكيله في البيع فلم ينزل بعزله وان وكل رجلا في تصرف وأذن له في توكيل غيره نظرت فان أذن له في التوكيل عن الموكل فمعا وكيلان للموكل فان بطلت وكالة أحدهما لم تبطل وكالة الآخر وان أذن له في توكيله عن نفسه فان الثاني وكيل الموكل فان عزله الموكل انزل لانه ينصرف له فذلك عزله كالوكيل وان عزله الوكيل انزل لانه وكيله فانزل بعزله وان بطلت وكالة الوكيل بطلت وكالة لانه فرع له فاذا بطلت وكالة الأصل بطلت وكالة الفرع وان وكل رجلا في أمر ثم خرج عن أن يكون من أهل التصرف في ذلك الأمر بالموت أو الجنون أو الإغناء أو الحجر أو الفسق بطلت الوكالة لانه لا يملك التصرف فلا يملك غيره من جهته وان أمر عبده بعقد ثم اعتقه أو باعه ففيه وجهان أحدهما لا ينزل كالأمر من وجهته بعقد ثم يطلقها والثاني انه ينزل لان ذلك ليس بتوكيل في الحقيقة وإنما هو أمر وطحا يلزم امتثاله وبالعتق والبيع سقط أمره عنه وان وكل في بيع عيني فتعدي فيها بأن كان ثوبا فلبسه أو دابة فركبها فهل تبطل الوكالة أم لا في وجهين أحدهما تبطل فلا يجوز له البيع لانه عقد أمانة فتبطل بالخبث كالأوديعة والثاني انها لا تبطل لان العقد يتضمن أمانة وتصرفا فإذا تعدي فيه بطلت الأمانة وبقي التصرف كالرهن يتضمن أمانة وثيقة فإذا تعدي فيه بطلت الأمانة بقيت الوثيقة وان وكل رجلا في تصرف ثم عزله ولم يعلم الوكيل بالاعزل ففيه قولان أحدهما لا ينزل فان تصرف صح تصرفا لانه أمر فلا يسقط حكمه قبل العلم بالانتهى كأمر صاحب الشرع والثاني انه ينزل فان تصرف لم ينفذ تصرفا لانه قطع عقد لا يقتصر الى رضا فم يقتصر الى علمه كالطلاق

فصل والوكيل أمين فيما في يده من مال الموكل فان تلف في يده من غير تفريط لم يضمن لانه نائب عن الموكل في اليد والتصرف فكان الحلاك في يده كالحلاك في يد الموكل فلم يضمن وان وكله في بيع ساعة وقبض ثمنها فباعها وقبض ثمنها وتلف الثمن واستحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الموكل لان البيع له فكان الرجوع بالعهد عليه كالأمر ببيع نفسه

فصل اذا ادعى رجل على رجل انه وكله في تصرف فأبى المصدق عليه فالقول قوله لانه ينكر عقدا الأصل عدمه فكان القول قوله وان اتفقا على الوكالة واختلغا في صفتها بأن قال الوكيل وكنتني في بيع ثوب وقال الموكل بل وكنتك في عبيد أو قال الوكيل وكنتني في البيع بأن قال الوكيل وكنتني في البيع بثلثين أو قال الوكيل وكنتني في البيع بثلثين وقال الموكل بل وكنتك في البيع بثلثين من حال فالقول قول الموكل لانه ينكر اذا كان الأصل عدمه ولان من جعل القول قوله في أصل التصرف كان القول قوله في كيفيته كالزوج في الطلاق

فصل وان اختلفا في التصرف فادعى الوكيل انه باع المال وأنكر الموكل أو اتفقا على البيع واختلفا في قبض الثمن فادعى الوكيل انه قبض الثمن وتلف وأنكر الموكل ففيه قولان أحدهما أن القول قول الوكيل لانه يملك العقد والقبض ومن ملك تصرفا ملك الأقرار به كالأب في تزويج البكر والثاني انه لا يقبل قوله لانه اقرار على الموكل بالبيع وقبض الثمن فلم يقبل كالأمر عليه أنه باع ماله من رجل وقبض ثمنه وان وكله في ابتاع بارية فابتاعها ثم اختلغا فقال الوكيل ابتعتها بأذنك بعشرين وقال الموكل بل أذنتك في ابتاعها بعشرين فالقول قول الموكل لما يئنه فان حلف الموكل صارت الجارية للموكل في الظاهر لانه قد ثبت أنه ابتاعها بغير إذن فان كان الوكيل كاذبا كانت الجارية في الظاهر والباطن وان كان صادقا كانت الجارية للموكل في الباطن والموكل في الظاهر قال المزني ويستحب الشافعي رحمه الله في مثل هذا أن يرفق الحاكم بالموكل فيقول ان كنت أمرته أن يشتريها

بأخوذا من آل وهو الرجوع يقال آل الملك الى فلان أي رجع (قوله فاذا بطلت وكالة الأصل بطلت وكالة الفرع) أصله من أصل الشجرة المتصل بالأرض والفرع من فروعها وهي أغصانها المرتفعة يقال فرغ الأكمة أي أعلاها (قوله من غير تفريط) هو من فرط أي تقدم والفرط أول الواردة كأنه تقدم في البيع من غير ريب ولا استظهار وقال الجوهري فرط في الأمر يفرط أي تصرفه وضيعه حتى فاتت وكذلك التفريط (قوله في كيفيته) منسوب الى كيف وهي كلمة استفهام أي كيف وقع كإرفع السكينة في النسب الى كم الاستفهامية بنسبه الميم وتخفيفها (قوله يرفق الحاكم بالموكل) الرفق ضد العنف أي يظف بمو يظف به القول حتى يسكن اليه. ونعني الثمن من جهته أي نعسر يقال تعذر عليه الأمر أي نعسر قلة الجوهري

بعشر من قبعة ايها بعشر من فان قال له بعثك هذه الجارية بعشر من صارت الجارية للوكيل في الظاهر والباطن وان قال كما قال
الزني ان كنت اذنت لك في ابتياعها بعشر من فقد بعثتها بعشر من فقد اختلفا معها ابتياعها فبعضهم من قال لا يصح لانه بيع معاق
على شرط فلم يصح وجعل ما قاله الزني من كلام الحاكم لا من كلام الموكل ومنهم من قال يصح لان هذا الشرط يقتضيه العقد لانه
لا يصح ان يبيعها الا ان يكون قد اذن له في الابتاع بعشر من وما يقتضيه العقد لا يبطل العقد بشرطه فان امتنع الموكل من البيع
قال الزني يبيعها للوكيل وياخذ حقه من ثمنها وقال ابو سعيد الاصبغى في وجهيهما أحدهما قال الزني والثاني انه يملكها ظاهرا
وباطنا بناء على القولين فيمن ادعى على رجل انه اشترى منه دار او اشترى المشتري وحالف ان المستحب للمشتري ان يقول للبائع
ان كنت اشترى بها منك فقد فسخت البيع وان لم يفعل المشتري ذلك فبعضهم من أحدهما ان البائع يبيع الدار وياخذ ثمنها والثاني
ان البائع يملك الدار لان المشتري صار كالمفلس بالثمن لتعذر الثمن من جهة فيكون البائع أحق بعين ماله وقال ابو اسحق لا يملك
الوكيل الجارية قول واحد او تخالف الدار لانها كانت للبائع فاذا تعذر الثمن انفسخ البيع وعاد المبيع اليه كما يعود اذا تخالف الشايعان
والجارية لم تكن للوكيل فتعود اليه عند التعذر فان قلنا يملكها ظاهرا وباطنا تصرف فيها بالوطء وغيره وان قلنا انها
للموكل في الباطن كان كمن له على رجل دين لا يصل اليه ووجهه مالا من غير جنس حقه

﴿فصل﴾ وان اختلفا في تلف المال فادعى الوكيل انه تلف وانكر الموكل فالقول قول الموكل لان التلف يشتر اقامة البينة عليه
فجعل القول قوله

﴿فصل﴾ وان اختلفا في رد المال فقال الوكيل رددت عليك المال وانكر الموكل نظرت فان كانت الوكالة بغير جعل فالقول
قول الموكل مع يمينه لانه قبض العين لمنفعة المالك فكان القول في الرد قوله كالوديع وان كانت الوكالة بجعل ففيه وجهان
أحدهما لا يقبل قوله لانه قبض العين لمنفعة نفسه فلم يقبل قوله في الرد كالمتأجر والمرتهن والثاني انه يقبل قوله لأن اتفاهه
بالعمل في العين فأما العين فلا منفعة فيها فقبل قوله في ردّها كالوديع في الوديعه

﴿فصل﴾ اذا كان لرجل على رجل آخر حق فطالب به فقال لا أعطيك حتى تشهد على نفسك بالقبض نظرت فان كان مضمونا
عليه كالنصب والعارية فان كان عليه فيه بينة فله ان يمتنع حتى يشهد عليه بالقبض لانه لا يأمن أن يقبض ثم يجحد ويقسم
عليه البينة فيغرمه وان كان أمانة كالوديعه أو ما في يد الوكيل والشريك أو مضمونا لا بينة عليه فيه ففيه وجهان أحدهما ان له ان
يتمنع حتى يشهد بالقبض وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأنه لا يأمن أن يقبض ثم يجحد فيه يحتاج أن يحلف أنه لا يستحق عليه
وفي الناس من يكره أن يحلف والثاني أنه ليس له أن يمتنع لأنه اذا جحد كان القول قوله انه لا يستحق عليه شيئا وليس عليه في
اليمين على الحق ضرر فلم يجز له أن يمتنع والله أعلم

﴿كتاب الوديعه﴾

يستحب لمن قهر على حفظ الوديعه وأداء الامانة فيها أن يقبلها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تروا أبو هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كلف عن مسلم كرم به من كرم الدنيا كشف الله عنه كرمه من كرم يوم القيامة
والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه فان لم يمكن من صلح لذلك غلبه وخاف ان لم يقبل أن يهلك

﴿من كتاب الوديعه﴾

الوديعه مشتقة من قولهم الشيء وادع أي ساكن فكأنها ساكنة عند المودع لا تحرك . وقيل انها مشتقة من الدعوه وهي الامان
أي هي امان من التلف عند المودع . قلت وهذا الاشتقاق واحد لأن الوديعه قاذوها او والدعة قاذوها او (قوله وتعاونوا على
البر والتقوى) البر اسم جامع للخير كله . والتقوى فعل من تقويت والتاء مبدلة من الواو وأصلها وقوى التقى بتقى أصله اتقى على
افعل فأبدلت الواو ناء وهو من الوقاية أي ما بقى الانسان من الاذى في الدنيا والآخرة من العذاب . وكشف عنه كرمه من
كرم الدنيا مضي تفسيره في القرض (قوله والله في عون العبد) العون الظاهر على الامر . والجمع أعوان . وقوله تعالى وتعاونوا
على البر والتقوى أي تعاهدوا وتساعدوا ولا ينفرد بعضكم عن بعض

نعمين عليه فيبطلها لان حرمة المال كحرمة النفس والدليل عليه ما روى ابن مسعود ان النبي ﷺ قال حرمة مال المؤمن كحرمة دمه ولو خاف على دمه لوجب عليه حفظه فكذلك اذا خاف على ماله وان كان عاجزا عن حفظها أولا يأمن أن يخون فيها لم يحز له قبولها لانه يضر بها ويعرضها للهلاك فلم يحز له أخذها

(فصل) ولا يصح الابداع الا من جائز التصرف في المال فان أودعه صبي أو سفیه لم يقبل لانه تصرف في المال فلم يصح من الصبي والسفیه كالتبيع فان أخذها منه ضمنها لانه أخذها منه من غير إذن فضمته كالموكل بالمال لا بالسليم الى الناظر في ماله كالتفويض فيما غصبه من ماله وان خاف المودع أنه ان لم يأخذ منه استهلكه فأخذته فغصبه وجهاً بقاءه على القولين في المحرم اذا خلص طائر من جارية وأمسكه ليحفظه أحداهما لا يضمن لانه قصد حفظه والثاني يضمن لانه ثبتت يده عليه من غير انذار

(فصل) ولا يصح الاعتد بجائز التصرف فان أودع صبياً أو سفياً لم يصح الابداع لان القصد من الابداع الحفظ والصبي والسفیه ليسا من أهل الحفظ فان أودع واحداً منهما فتلغ عنه لم يضمن لانه لا يلزمه حفظه فلا يضمنه كالموكل عند بالغ من غير ابداع فتألف وان أودعه فأنلفه فغصبه وجهاً بقاءه لا يضمن لانه لم يسلطه على اتلافه فضمته بالاتلاف كالموكل أدخله داره فأنلف ماله والثاني لا يضمن لانه لا يملكه من اتلافه فمضمون كالموكل باع منه شيئاً وسامه اليه فأنلفه

(فصل) وتنعقد الوديعة بما تنعقد به الوكالة من الإيجاب بالقول والقبول بالفعل وتفسخ بانهفسخ به الوكالة من الغزل والجنون والاعفاء والموت كالتفويض الوكالة لانه وكالة في الحفظ فكان كالوكالة في العقد والفسخ

(فصل) والوديعة أمانة في يد المودع فان تلفت من غير تقربط لم تضمن فاروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أودع وديعة فلا ضمان عليه وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم وهو اجاع فقهاء الامصار ولا يحفظها لذلك فكانت يده كيد ولان حفظ الوديعة معروف واحسان فلو ضمنت من غير عدوان زهد الناس في قبولها فيؤدي الى قطع المعروف فان أودعه بشرط عليه الضمان لم يصح مضمونة لانه أمانة فلا يصح مضمونة بالشرط كالمضمون لا يصح أمانة بالشرط وان ولدت الوديعة ولداً كان الولد أمانة لانه لم يوجد فيه سبب يوجب الضمان لانفسه ولا بأمه وهل يجوز له امساكه فيه وجهاً بقاءه لا يجوز بل يجب أن يعلم صاحبه كالموكل ألفت الرمح ثوباً في داره والثاني يجوز لان ابداع الأم ابداع تابعي حدث منها

(فصل) ومن قبل الوديعة نظرت فان لم يعين المودع الحرز لزمه حفظها في حرز مثلها فان أخر حرزها فتلقت لزمه الضمان لانه ترك الحفظ من غير عذر فضمنها فان وضعها في حرز دون حرز مثلها ضمن لان الابداع يقتضي الحفظ فاذا أطلق حل على التعارف وهو حرز المثل فاذا تركها فمادون حرز مثلاً فقد فرط فله الضمان وان وضعها في حرز فوق حرز مثلها لم يضمن لان من رضى بحرز التل رضى بما فوقه فان قال لا تنقل عليه فأقبل عليه أو قال لا تنقل عليه فقبل فقبل فقبلين أو قال لا ترفد عليه فرفد عليه فالذهب أنه لا يضمن لانه زاده في الحرز ومن أضحى بان من قال يضمن لانه به النص عليه وأغراه به

(فصل) وان عين له الحرز فقال احفظها في هذا البيت فنقلها الى مادونه ضمن لان من رضى حرزاً لم يرض بما دونه وان نقلها الى مثله أو الى ما هو أحرز منه لم يضمن لان من رضى حرزاً رضى مثله وما هو أحرز منه وان قال له احفظها في هذا البيت

(قوله نعمين عليه فيبطلها) أي لزمه بعينه اذا لم يرد التوكيد فان أراد التوكيد حذف الباء (قوله حرمة مال المؤمن كحرمة دمه) الحرمة ما يحرم عليه منه ولا يحل له انتهاكه كالموكل بالمال لا بالسليم (قوله يعرضها للهلاك) أي ينصبها لم يظهرها لمن يأخذها وقوله وعرضنا جهم ومثل الكافرين عرضاً أي أبرزناها وجعلناها مكان رؤسها (قوله يمكنه) يمكنه من الشيء أو أمكنه أي سلطه عليه فهو قادر عليه لا يمنعه منه مانع (قوله الاعتداء) أغنى عليه وهو مغبى عليه أي يغنى عليه وهو مغبى عليه (قوله أمانة) الامانة مشتق من الامان وهو ضد الخوف لانه يأمن عليها في يده ولا يخاف نقلها (قوله الحرز) من أحرز الشيء اذا احتاط في حفظه وهو الموضع الحصين يقال هذا حرز حرز ويسمى التعويذ حرزاً لأنه يحرز صاحبه

ولا تنقلها فنقلها إلى مادونه ضمن لا تنضم برض بمادونه وان نقلها إلى مثلها أو إلى ما هو أحرز منه فغنيه وجهان قال أبو سعيد
الاصطخري لا يضممن لأنه جعله في مثله فأشبهه إذا لم يشبهه عن النقل وقال أبو اسحق يضممن لأنه نهى عن النقل فضممنه بالنقل
فإن خاف عليه في الحرز المعين من نهب أو حريق نظرت فإن كان النهي مطلقا لم ينقل ولا يضممن لأن النهي عن النقل
للاحتياط في حفظها والاحتياط في هذا الحال أن تنقل فلزمه النقل فإن لم ينقلها حتى تلفت ضممنه لأنه فرط في الترك وإن قال
له لا تنقل وإن خفت عليها الهلاك فنقلها لم يضممن لأنه زاد خبره وإن تركها حتى تلفت فغنيه وجهان قال أبو العباس وأبو اسحق
لا يضممن لأن نهيه مع خوف الهلاك أرى من الضمان وقال أبو سعيد الاصطخري يضممن لأن نهيه عن النقل مع خوف الهلاك
لاحكم لأنه خلاف الشرع فيصير كالمولم يشبهه والأول أظهر لأن الضمان يجب بغيره فيسقط بقوله وإن خالف الشرع كالمولم قال
نصيره أقطع يدي أو تلف مالي

فصل في أودعه شيئا فربطه في كفة لم يضممن فإن تركه في كفة لم يربطه نظرت فإن كان خفيفا إذا سقط لم يعلم به ضممنه
لأنه مفرط في حفظه وإن كان ثقيلًا إذا سقط علم به لم يضممن لأنه غير مفرط وإن تركه في جيبه فإن كان مزررا أو كان الفتح ضيقا لم
يضممن لأنه لا تناله اليد وإن كان واسعًا غير مزرر ضممن لأن اليد تناله وإن أودعه شيئا فقال اربطه في كفة فأسكه في يده فالتفت فقد
روى المزني أنه لا يضممن وروى الربيع في الأم أنه يضممن فمن أصحابنا من قال هو على قولين أحدهما لا يضممن لأن اليد أحرز من السكم
لأنه قد يسرق من السكم ولا يسرق من اليد والثاني أنه يضممن لأن السكم أحرز من اليد لأن اليد حرم مع النسيان
والسكم حرز مع النسيان والذي ذكره من أصحابنا من قال إن ربطها في كفة وأمسكها بيده لم يضممن لأن اليد مع السكم أحرز
من السكم وإن تركها في يده ولم يربطها في كفة ضممن لأن السكم أحرز من اليد وحمل الروايتين على هذين الحالين وإن أمره أن
يحرزها في جيبه فأحرزها في كفة ضممن لأن الجيب أحرز من السكم لأن السكم قد يرسله فيقع منه ولا يقع من الجيب وإن قال
أحفظها في البيت فتداهى ثوبه وخرج ضممنه لأن البيت أحرز من رزقه وإن شداه في عضده فإن كان الشد بمالي أضلعه لم يضممن لأنه
أحرز من البيت وإن كان من الجانب الآخر ضممن لأن البيت أحرز من رزقه وإن دفعها إليه في السوق وقال أحفظها في البيت فقام في
الحال ودعى إلى البيت فأحرزها لم يضممن وإن دفعها في السوق ونوى ضممنه لأنه حفظها فيها دون البيت وإن أودعه غائما وقال
أحفظه في البصرة فجعله في الخنصر ضممن لأن الخنصر دون البصرة في الحرز لأن الخاتم في الخنصر أوسع فهي إلى الوقوع أسرع
وإن قال أجهل في الخنصر فجعله في البصرة لم يضممن لأن البصرة أحرز لأنه أغلظ والخاتم فيه أحفظ وإن قال أجهل في الخنصر
فلبسه في البصرة فأنكسر ضممن لأنه تعدى فيه

فصل في أودع السفر ووجد صاحبها أو وكيله سلمها إليه فإن لم يجد سلمها إلى الحاكم لأنه لا يمكن منعه من
السفر ولا قهره على المالك ولا وكيله فوجب الدفع إلى الحاكم كالموجود حضر من يخطب المرأة والولي غائب فإن الحاكم ينوب عنه
في التزويج فإن سلم إلى الحاكم مع وجود المالك أو وكيله ضممن لأن الحاكم لا يملكه مع وجود المالك أو وكيله كالأولاد في تزويج
المرأة مع حضور الولي أو وكيله فإن لم يكن حاكم سلمها إلى أمين لأن النبي ﷺ كانت عنده ودائع فلما أراد الهجرة سلمها
إلى أم المؤمنين واستخلف عليها كرم الله وجهه في ردها وإن سلم إلى أمين مع وجود الحاكم فغنيه وجهان أحدهما لا يضممن وهو ظاهر
النص وهو قول أبي اسحق لأنه أمين فأشبهه الحاكم والثاني يضممن وهو ظاهر قوله في الرهن وهو قول أبي سعيد الاصطخري

أي يحفظه ويحفظه عما يحذر (قوله الجيب) مشتق من جلب إذا قطع يقال جبت القميص أجو به إذا فوترت جيبه. والجوب
حديدة يجلب بها أي يقطع. وقوله تعالى جابوا الصخر بالواد أي قطعوه (قوله السكم) أصله الغطاء والجمع كقام وكمة
والكمة القلنسوة المدورة لا تغطي الرأس (قوله الخاتم) فيه لغات خاتم يفتح الشئ وخاتم بكسر هاء وخاتم وخيتم واشتقاقها من
الختم على الشئ كبل يفتح من ختم الدن وغيره. والخنصر هي الصغرى من الأصابع وقد كثرنا هاذ كثرنا أسماء الأصابع في
كتاب الصلاة. وفي الأصابع أربع لغات أصبع مثل درهم وأصبع بكسر نون مثل أمد وأصبع يضم نون مثل أبلم وأصبع
بضم الهيمزة وفتح الباء مثل أكرم وفيها لغة خامسة أصبع يفتح الهيمزة وكسر الباء مثال أضرب وذكر ابن بابشاذ أصبع
مثل أمشوا قال وهي قليل

لان امانة الحاكم مقطوع بها واما امانة الامين غير مقطوع بها فلا يجوز ترك ما يقطع به بما لا يقطع به كما لا يترك النص للاجهاد فان لم يكن أمين لزمه أن يسافر بها لان السفر في هذه الحال أحوط فان وجد المالك أو الحاكم أو الامين فسادا فيها ضمن لان الابداع يقتضي الحفظ في الحرز وليس السفر من مواضع الحفظ لانه لما أن يكون محفوظا أو آمنا لا يوتق بأمنه فلا يجوز مع عدم الضرورة وان دفنهم سافر نظرت فان كان في موضع لا يد فيه لأحد ضمن لان ما كنا نأمله الأبدى معرض للأخذ فان كان في موضع مسكون فان لم يعلم بها أحدا ضمن لاننا ندركه المثنية في السفر فلا تصل الى صاحبها فان أعلم بها من لا يسكن في الموضع ضمن لان ما في البيت انما يكون محفوظا بحفاظ فان أعلم بها من يسكن في الموضع فان كان غير ثقة ضمن لانه معرض للأخذ وان كان ثقة فهو كالأستودع ثقة ثم سافر وقد ينال حكم من استودع ثم سافر

فصل وان حضر الموت فهو بمنزلة من حضره السفر لانه لا يمكن الحفظ مع الموت بنفسه كالا يمكنه الحفظ مع السفر وقد ينال حكمه وان قال في مرضه عندى وديعة ووضفها ولم يوجد ذلك في تركته فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق لا يضرب المقر له مع الغرماء بقيمتها لان الوديعة امانة فلا يضمن بالشك ومن أصحابنا من قال يضرب المقر له بقيمتها مع الغرماء وهو ظاهر النص لان الاصل وجوب ردّها فلا يسقط ذلك بالشك

فصل وان أودع الوديعة غيره من غير ضرر ورضيها لان المودع لم يرض بأمانة غيره فان هلك عند الثاني جاز لصاحبها أن يضمن الأول لأنه سلم ما لم يكن له تسليمه وله أن يضمن الثاني لأنه أخذ ما لم يكن له أخذه فان ضمن الثاني نظرت فان كان قد علم بالحال لم يرجع عما ضمنه على الأول لأنه دخل على أنه يضمن فلم يرجع فان لم يعلم ففيه وجهان أحدهما أنه يرجع لأنه دخل على أنه امانة فاذا ضمن رجوع على من غره والثاني أنه لا يرجع لأنه هلك في يده فاستقر الضمان عليه فان ضمن الأول فان قلنا ان الثاني اذا ضمن يرجع على الأول لم يرجع الأول عليه وان قلنا انه لا يرجع رجوع الاول عليه فأما اذا استعان بغيره في حملها ووضعها في الحرز أو سقيها أو علفها فإنه لا يضمن لان العادة قد جرت بالاستعانة ولا نعلم ما أخرجها عن يده ولا قوض حفظها الى غيره

فصل وان أودع دراهم غلطها بمثلها من ماله ضمن لان صاحبها لم يرض أن يخلط ماله بمال غيره فان غلطها بغيره لم يصح لصاحب الدراهم ففيه وجهان أحدهما لا يضمن لان الجميع له والثاني أنه يضمن وهو الظاهر لأنه لم يرض أن يكون أحدهما مختلطا بالآخر وان أودع دراهم في كبس مشدود خله أو خرق ما تحت الشد ضمن ما فيه لأنه هلك الحرز من غير عذر وان أودع دراهم في غير وعاء فأخذ منها دراهم ضمن الدرهم لأنه تعدى فيه ولا يضمن الباقي لأنه لم يتعد فيه فان رد الدرهم فان كان متبعا بعلامة لم يضمن غيره وان لم يتميز بعلامة فقد قال الربيع يضمن الجميع لانه خلط المضمون بغيره فضمن الجميع والمنصوص أنه لا يضمن الجميع لان المالك رضي أن يخلط هذا الدرهم بالدراهم فلم يضمن فان أنفق الدرهم ورد بدله فان كان متبعا عن الدراهم لم يضمن الدراهم لانها باقية كما كانت وان كان غير متميز ضمن الجميع لانه خلط الوديعة بما لا يتميز عنها فضمن الجميع

فصل فان أودع دابة فلم يسقها ولم يعلقها حتى ماتت ضمنها لانها ماتت بسبب تعدى به فضمنها وان قال لا تسقها ولا تعلقها فلم يسقها ولم يعلقها حتى ماتت ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصلح خرى يضمن لانه لا حكم لتهيبه لانه يجب عليه سقيها وعلقها فاذا ترك ضمن كما لو لم ينع السقي والعلف وقال أبو العباس وأبو اسحق لا يضمن لان الضمان يجب لحق المالك وقد رضي باسقاطه **فصل** اذا أخرج الوديعة من الحرز لمصلحة لها كإخراج الثياب للتشرب لم يضمن لان ذلك من مصلحة الوديعة ومقتضى الابداع فلم يضمن به وان أخرجها لينتفع بها ضمنها لانه تصرف في الوديعة بما ينافي بمقتضاها فضمن به كالأخرزها في غير حرزها فان كان دابة فأخرجها للسقي والعلف الى خارج الحرز فان كان المنزل ضيقا لم يضمن لانه مضطر الى الإخراج وان كان المنزل واسعا ففيه وجهان أحدهما يضمن وهو المنصوص وهو قول أبي سعيد الاصلح خرى لانه أخرج الوديعة من حرزها من غير حاجة فضمنها

[قوله يضرب المقر له بقيمتها مع الغرماء] مأخوذ من الضارب الذي يضرب بالقضاح وهو الموكل بها ومثله الضرب والجح الضرباء لانه يضرب مع الغرماء بسهم (قوله كإخراج الثياب للتشرب) شر الثوب وشره وشره اذا بسطه في الشمس ليجف ذكره في حيوان الادب وكذلك شررت الافرثا شره شره اذا بسطته على خضفة ليجف

كما لو أخرجها البركة أو الثاني أنه لا يضمن وهو قول أبي إسحق لأن العادة قد جرت بالسبق والعلف خارج المنزل وحل النص عليه إذا كان الخارج غير آمن وإن نوى إخراجها فلا تنفع كالليس والكوب أو نوى أن لا يردّها على صاحبها ففيه ثلاثة أوجه أحدها وهو قول أبي العباس أنه يضمن كما يضمن اللقطة إذا نوى ملكها والثاني وهو قول القاضي أبي حامد المروزي أنه إن نوى إخراجها فلا تنفع بهالم يضمن وإن نوى أن لا يردّها ضمن لأن هذه النية صار بمسكها على نفسه وبالنبة الأولى لا يصبر بمسكها على نفسه والثالث وهو قول أكثر أصحابنا أنه لا يضمن لأن الضمان إنما يكون بفعل بوقع في العين وذلك لم يوجد

فصل وإن أخذت الوديعة منه قهر الم يضمن لأنه غير مفرط في ذلك وإن أكره حتى سلمها ففيه وجهان بناء على القولين فيمن أكره حتى أكل في الصوم أحدها أنه يضمن لأن قوت الوديعة على صاحبها يدفع الضرر عن نفسه فأشبهه إذا أنفقها على نفسه بنوف التلف من الجوع والثاني أنه لا يضمن لأنه مكره فأشبهه إذا أخذت بغير فعل من جهته

فصل وإن طالبه المودع برد الوديعة فأخبر من غير علمه ضمن لأنه مفرط فإن أخرها العفر لم يضمن لأنه غير مفرط

فصل وإن تعدى في الوديعة فضعفها ثم ترك التعدى في الوديعة لم يبرأ من الضمان لأنه ضمن العين بالعدوان فلم يبرأ بالرد إلى المكان كالمو غصب من داره شيئاً ثم رده إلى الدار فإن قال المودع أرى أنك من الضمان أو أدت لك في حقه ظم ففيه وجهان أحدهما يبرأ من الضمان وهو ظاهر النص لأن الضمان يجب لحقه فسقط باسقاطه والثاني أنه لا يبرأ حتى يردّها إليه لأن الإبراء إنما يكون عن حق في الذمة ولا حق له في الذمة فلم يصح الإبراء

فصل إذا اختلف المودع والمودع فقال أودعتهك وديعتوا أنكرها المودع فالقول قوله نازي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لو أن الناس أعطوا بدعائهم لادعى ناس من الناس دماء ناس وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه واليعة على من أنكر ولأن الأصل أنه لم يودعه فكان القول قوله

فصل وإن ادعى أنها تلفت نظرت فإن ادعى التلف بسبب ظاهر كالتهب والحريق لم يقبل حتى يقيم البيعة على وجود التهب والحريق لأن الأصل أن لا تهب ولا حريق ويمكن إقامة البيعة عليها فلم يقبل قوله من غير بيعة فإن أقام البيعة على ذلك أو ادعى الهلاك بسبب مخفي فالقول قوله مع اليمين أنها هلكت لأن الهلاك يتعذر إقامة البيعة عليه فقبل قوله مع يمينه

فصل وإن اختلف في الرد فالقول قوله مع يمينه لأنه أخذ العين لمنفعة المالك فكان القول في الرد قوله وإن ادعى عليه أنه أودعه فأنكر الإيداع فأقام المودع بيعة بالإيداع فقال المودع صدقت البيعة أودعتهى ولكنها تلفت أو ردتها لم يقبل قوله لأنه صار غائبا ضمنا فلا يقبل قوله في الإبراء بالرد والهلاك فإن قال أنا قيم البيعة بالتلف أو الرد ففيه وجهان أحدهما أنها تسمع لأنه لو صدقه المدعي ثبت براءته فإذا قامت البيعة سمعت والثاني لا تسمع لأنه كذب البيعة بانهكار الإيداع فأما إذا ادعى عليه أنه أودعه فقال ماله عندي شيء فأقام البيعة بالإيداع فقال صدقت البيعة أودعتهى ولكنها تلفت أو ردتها قبل قوله مع اليمين لأنه صادق في انكاره أنه لا شيء عنده لأنها إذا تلفت أو ردّها عليه لم يبق له عنده شيء عوانه أعلم

كتاب العارية

الاعارة فريضة مندوب إليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وروى جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول

من كتاب العارية

قال الجوهري العارية بالقشد يد كآنها منسوب إلى العار لأن طلبها عار وعيب وينشد

أعما أنفسنا عارية * والعواري قصارى أن نرد

والعارية مثل العارية قال ابن مقبل

فأخلف وأتلف إنما المال عارة * وكل مع الدهر الذي هو آسفة

وقد قيل مستعار بمعنى متعاور أي مند أول وقال غيره لأنها تتناول باليد وفي الحديث فتعاور وجه أي يدبهم أي تناولوه وند أول وقد قيل اشتقاقها من عار إذا ذهب وجاء فسميت بذلك لأنها تذهب إلى يد المستعير ثم تعود إلى يد المعير ومنه سميت المعير لأنها تذهبها وتعودتها

ما من صاحب ابل لا يفعل فيها حقها الا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت بقاع قرقر نشته عليه بقواتها وأخفافها قال رجل
يا رسول الله ما حق ابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة قفلها

فصل ولا تصح الاعارة الا من جاز التصرف في المال فأما من لا يملك التصرف في المال كالصبي والسفيه فلا تصح منه لانه تصرف
في المال فلا يملكه الصبي والسفيه كالبيع

فصل وتصح الاعارة في كل عين ينفع بها مع بقائها كالهدور والعقار والعبيد والجواري والثياب والدواب والفحل
لنضرب الماروي جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ ذكر اعارة دلوها واعارة قفلها وروى أنس أن النبي ﷺ استعار
من أبي طلحة فرسًا فركبه وروى صفوان أن النبي ﷺ استعار منه أدرعًا غزاة حنين فثبتت في هذه الأشياء بالخبر وقينا
عليها كل ما كان ينفع به مع بقاء عينه

فصل ولا يجوز اعارة جارية ذات جلال لغير ذي رحم محرم لانه لا يأم أن يدخل بها فيواقعا فان كانت قبيحة أو كبيرة
لا تشبهى لم يحرم لانه يؤمن عليها الفساد ولا يجوز اعارة العبد المسلم من الكافر لانه لا يجوز أن يخدمه ولا يجوز اعارة العبد
من المحرم لانه لا يجوز له ان يكره أن يستعير أحد أبو به للخدمة لانه يكره أن يستخدمهما فكره
استعارتهما لذلك

فصل ولا تعقد الا باليجاب وقبول لانه ايجاب حق لا دمي فلا يصح الا باليجاب والقبول كالبيع والاعارة وتصح بالقول من
أحدهما والفعل من الآخر فان قال المستعير أعز في فسخها اليه انعقد وان قال المعير أعز نك فقبضها المستعير انعقد لانه اياحة للتصرف
في ماله فصح بالقول من أحدهما والفعل من الآخر كإباحة الطعام

فصل وإذا قبض العين ضمنها الماروي صفوان أن النبي ﷺ استعار منه أدرعًا يوم حنين فقال أنصبا يا محمد قال بل
عارية مضومة ولا نسال لغيره أخذ من ثقتة نفسه لا على وجه الوثيقة فضمنها كالغصوب فان هلكت نظرت فان كان مما لا مثله
ففي ضمانها وجهان أحدهما يضمها بأكثر ما كانت قيمتها من حين القبض الى حين التلف كالغصوب وتصور الأجزاء تابعة للعين
ان سقط ضمانها بالرد سقط ضمان الأجزاء وان وجب ضمانها بالتلف وجب ضمان الأجزاء التي فيها تضمن بقيمتها يوم التلف وهو
الصحيح لانا لو أكرمناه قيمتها أكثر ما كانت من حين القبض الى حين التلف أو جينا ضمان الأجزاء التالفة بالذن وهذا
لا يجوز ولهذا لو كانت العين باقية وقد نقصت أجزاءها بالاستعمال لم يجب ضمانها وان كان ماله مثل فان قلنا في المثل له انه يضمن
بأكثر ما كانت قيمته من ماله وان قلنا انه يضمن بقيمتها يوم التلف ضمنها بقيمتها واختلاف أصحابنا في بول المستعارة
فمنهم من قال انه يضمنون لأنها مضومة فضمن ولدها كالمضومة ومنهم من قال لا يضمن لان الولد لم يدخل في الاعارة
فلم يدخل في الضمان ويخالف المقصودة فان الولد يدخل في الغصب فدخل في الضمان فان غصب عينا فأعارها من غيره ولم يعلم
المستعير وتلفت عنده فضمن المالك المستعير لم يرجع بما غرم على الغاصب لانه دخل على أنه يضمن العين وان ضمنه أجره النفع
فهل يرجع على الغاصب فيه قولان بناء على القولين فيمن غصب طعاما وقدمه الى غيره أحدهما يرجع لانه غره والثاني لا يرجع
لان النافع تلفت تحت يده

فصل ويجوز للعير أن يرجع في العارية بعد القبض ويجوز للمستعير أن يرد لانه اياحة بخلاف كل واحد منهما رده كإباحة
الطعام وإذا فسح العقد وجب الرد على المستعير الماروي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ استعار من صفوان بن أمية

ومنه قيل للرجل البطال عيار وسكى الفراء رجل عيار اذا كان كثير الطواف والحركة (قوله بقاع قرقر نشته عليه) القاع
المستوى من الارض والجمع أقوع وأقواع وقيعان صارت الواو ياء لكسر ما قبلها. والقيعة مثل القاع وهو قوله كسر اب
بقية. والقرقر الأملس قاله الجوهري. وقال المروى القرقر المكان المستوي. وقدر وي بقاع قرقر وهو مناه. ونشته أى تعدو.
وقد شد أى عدا (قوله حلبها على الماء) بفتح اللام يقال حلب حلبا بالتحرريك وكذلك الحلب اللبن المحلوب (قوله اياحة للتصرف)
المباح خلاف المحظور. وأعتك الشئ أحلته لك بغير عوض

أدراعا وسلاما فقال أعار به مؤداة قال عارية مؤداة ويجبر ردها إلى المعبر أو إلى وكيله فإن ردها إلى المالك الذي أخذها منه لم يبرأ من الضمان لأن ما وجب رده وجب رده إلى المالك أو إلى وكيله كالتصويب والمسروق

فصل ومن استعار عينا جازله أن يستوفي منفعتها بنفسه وبوكيله لأن الوكيل نائب عنه وهل له أن يعبر غيره فيه وجهان أحدهما يجوز كما يجوز للمستأجر أن يؤجر والثاني لا يجوز وهو الصحيح لأنه إباحة فلا يملك بها الإباحة لغيره كإباحة الطعام وبخلاف المستأجر فإنه يملك المنافع ولهذا يملك أن يأخذ عليه العوض فذلك نقله إلى غيره كالشترى للطعام والمستعير لا يملك ولهذا لا يملك أخذ العوض عليه فلا يملك نقله إلى غيره كمن قدم إليه الطعام

فصل وتجوز الأعاره مطلقا ومعينا لأنه إباحة جازم مطلقا ومعينا كإباحة الطعام فإن قال أعرتك هذه الأرض لتنتفع بها جازله أن يزرع ويغرس ويبني لأن الأذن مطلق وإن استعار للبناء أو للغراس جازله أن يزرع لأن الزرع أقل ضررا من الغراس والبناء فإذا رضى بالبناء والغراس رضى بالزرع ومن أمها بضامن قال إن استعار للبناء لم يزرع لأن في الزرع ضررا ليس في البناء وهو أنه يرخى الأرض وإن استعار للزرع لم يغرس ولم يبن لأن الغراس والبناء أكثر ضررا من الزرع فلا يكون الأذن في الزرع إذا في الغراس والبناء وإن استعار للحنطة زرع الحنطة وما ضرره ضرر الحنطة لأن الرضا بزرعة الحنطة رضا بزرعة مثله وإن استعار للغراس أو البناء ملك ما أذن فيه منهما وهل يملك الآخر فيه وجهان أحدهما أنه يملك الآخر لأن الغراس والبناء يتقاربان في البقاء والتأييد فكان الأذن في أحدهما إذا في الآخر والثاني أنه لا يجوز لأن في كل واحد منهما ضرر ليس في الآخر فإن ضرر الغراس في باطن الأرض أكثر وضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر فلا يملك بالأذن في أحدهما الآخر

فصل وإن أعاره أرضا للغراس أو البناء فغرس ويبني ثم رجع لم يجز أن يغرس ويبني شيئا آخر لأنه يملك الغراس والبناء بالأذن وقد زال الأذن فأما ما غرس ويبني فينظر فإن كان قد شرط عليه القلع أجبر على القلع لقوله **فصل** المؤمنون عند شروطهم ولا ترضى بالاتزام الضرر الذي يدخل عليه بالقلع فإذا قلع لم يلزمه تسوية الأرض لأنه لا شرط عليه القلع رضى بما يحصل بالقلع من الحفر ولا تملأون فيه فلا يلزمه ضمان ما حصل به من النقص كاستعمال الثوب لا يلزمه ضمان ما يبله منه وإن لم يشترط القلع نظرت فإن لم تنقص قيمة الغراس والبناء بالقلع فلع أنه يمكن رد العارية فارغة من غير اضرار فوجب ردها فإن نقصت قيمة الغراس والبناء بالقلع نظرت فإن اختار المستعير القلع كان له ذلك لأنه ملكه فذلك نظره فإذا قلعه فهل يلزمه تسوية الأرض فيه وجهان أحدهما لا يلزمه لأنه أعاره مع العلم بأن له أن يقلع كان ذلك رضاه بما يحصل بالقلع من التخريب فلم يلزمه التسوية كما لو شرط القلع والثاني يلزمه لأن القلع باختياره فالتواضع لم يجبر عليه فتلزمه تسوية الأرض كما لو أخطأ أرض غيره من غير غراس وإن لم يخطر القلع نظرت فإن بذل المعبر قيمة الغراس والبناء ليأخذ مع الأرض أجبر المستعير عليه لأنه رجوع في العارية من غير اضرار وإن ضمن أرض النقص بالقلع أجبر المستعير على القلع لأن الرجوع في العارية من غير اضرار وإن بذل المعبر القيمة ليأخذ مع الأرض وبذل المستعير قيمة الأرض ليأخذها مع الغراس قدم المعبر لأن الغراس يتبع الأرض في البيع بخلاف أن يتبعها في التملك والأرض لا تتبع الغراس في البيع فلم تتبعه في التملك وإن امتنع المعبر

(قوله أدراعا وسلاحا) السلاح اسم لكل ما يقتل به من الحديد وغيره وجعله أسلحة. قال الطبري وذكروا بهز قرنه على السكاب يطعن بها به.

بهز سلاحا لم يرهما كلاله يشك بهامتها أصول المغان

(قوله عارية بمؤداة) بالهمز أي مردودة من أدى دينه إذا انقضاء والاسم الأداء وهو أداء الأمانة عند طلبها (قوله في البقاء والتأييد) التأيد هو الثبوت والاقامة على الأمد. والأبد الدهر يقال لا أفعله أبدا أي دهر الداهرين. وقوله تعالى خالدين فيها أبدا منه. يقال أبدا بالمكان أي أبدا أبودا إذا أقام به (قوله رد العارية فارغة) الفارغ الخالي. وأصبح فؤاد أم موسى فارغا أي خاليا من الصغير وقيل خاليا من كل شيء الأذكى موسى. وتفرغ الفارغ من فراغها. وأفرغت الاناء صببت ما فيه فهو فارغ أي خال (قوله وإن بذل) أي أعطى تطوعا وتبرعا من غير اكراه ولا مطالبة. يقال بذلت الشيء أبذله بذلا أي أعطيته وجبت به

من بذل القيمة وأرض النقص وبذل المستعير أجرة الأرض لم يجبر على القلع لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وهذا ليس بظالم فوجب أن يكون له حق ولأنه غراس مأذون فيه فلا يجوز الإضرار به في قلعه وإن لم يبذل المستعير الأجرة ففيه وجهان أحدهما لا يقلع لأن الأجرة تقتضي الانتفاع من غير ضمان والثاني يقلع لأن بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع بماله من غير أجرة

(فصل) إذا أقررتا الغراس في ملكه فأراد المغير أن يدخل إلى الأرض للتفريج أو يستظل بالغراس لم يكن المستعير متعلا لأن الذي استحق المستعير من الأرض موضع الغراس فأما البياض فلا حق للمستعير فيه بخلاف ذلك دخوله وإن أراد المستعير دخولها نظرت فإن كان للتفريج [والاستراحة] لم يجز لأنه مفرج في الأجرة فلا يجوز دخوله من غير إذن وإن كان لاصلاح الغراس أو أخذ الثمار ففيه وجهان أحدهما لا يملك لأن حقه إقرار الغراس والبناء دون ما سواه والثاني أنه يملك وهو الصحيح لأن الإذن في الغراس إذن فيه فيما يعود بصلاحه وأخذ ثماره وإن أراد المغير بيع الأرض جاز لأنه لا حق فيها للغير بخلافه بيعها وإن أراد المستعير بيع الغراس من غير المغير ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه يملكه للاحق فيه للغير والثاني لا يجوز لأن ملكه غير مستقر لأن للغير أن يبذله قيمة الغراس والبناء فيأخذها وهو الصحيح هو الأول لأن عدم الاستقرار لا يمنع البيع كالشفص المشفوع يجوز للمشتري بيعه وإن جاز أن ينزعه الشفع بالشفعة

(فصل) وإن حل السيل طعام رجل إلى أرض آخر فثبت فيها فهل يجبر صاحب الطعام على القلع بخلافه وجهان أحدهما لا يجبر لأنه غير مفرط في إباته والثاني يجبر وهو الصحيح لأنه شغل ملك غيره بملكه من غير إذن فأجبر على إزالته كما لو كان في داره شجرة فانتشرت أغصانها في هواء دار غيره

(فصل) وإن أعاره أرضا للزراعة فزرعها ثم رجع في العارية قبل أن يدرك الزرع وطالبه بالقلع ففيه وجهان أحدهما أنه كالغراس في التيقية والقلع والأرض والثاني أنه يجبر المغير على التيقية إلى الحصاد بأجرة المثل لأن للزراع وقتا ينهي إليه ويلبس للغراس وقت ينهي إليه فلا يجبرناه على التيقية عطلة عليه أرضه

(فصل) وإن أعاره حائطا ليضع عليه أجذاعا فوضعه لم يملك إيجاره على قلعهما لأنها أراد للبقاء فلا يجبر على قلعهما كالغراس وإن ضمن المغير قيمة الأجذاع ليأخذها لم يجبر المستعير على قبوطها لأن أحد طرفيها في ملكه فلم يجبر على أخذ قيمته وإن تلفت الأجذاع وأراد أن يعيد مثلها على الحائط لم يجز أن يعيد إلا ب إذن لأن تناول الأول دون غيره فإن تهدم الحائط وبناه بتلك الآلة لم يجز أن يضع الأجذاع على الثاني لأن الإذن تناول الأول ومن أصحابنا من قال يجوز لأن الأجرة اقتضت التأجيل والمذهب الأول

(فصل) وإن وجدت أجذاع على الحائط ولم يعرف سببها ثم تلفت جاز إعادة مثلها لأن الظاهر أنها بحق ثابت

(فصل) إذا استعار من رجل عبدا ليرهنه فأعاره ففيه قولان أحدهما أنه ضمان وإن المالك للرهن ضمن الدين عن الرهن في رغبة عبده لأن العارية ما يستحق به منفعة العين والمنفعة هنا للمالك فضل على أنه ضمان والثاني أنه عارية لأنه لا تنعده ليقضي به حاجته فهو كسائر العواري فإن قلنا أنه ضمان لم يصح حتى يتعين جنس الدين وقدره ومحل له لأنه ضمان فاعتبر فيه العلم بذلك وإن قلنا أنه عارية لم يقتصر إلى ذلك لأنه عارية فلا يعتبر فيه العلم فإن عين له جنسا وقدر ومحل لتعين على القولين لأن الضمان والعارية يتعينان بالتعيين فإن خالفه في الجنس لم يصح لأنه عقد على ما لم يأذن له فيه وإن خالفه في المحل

(قوله ليس لعرق ظالم حق) يروي لعرق بالتنوين وظالم نعته ويروي لعرق بغير تنوين مضاف إلى ظالم فن نون جعله ظلما بنفسه تشبيها بخازن وظالم نعت سبب ومن لم يذن فهو على حذف مضاف أي لذي عرق ظالم فالظالم هو الغارس قال هشام ابن عمرو هو أن يحس الرجل إلى أرض فيغرس فيها غرسا ليستوجب به الأرض (قوله للتفريج والاستراحة) أصل التفريج الخروج من الضيق والشدة إلى السعة والاستراحة إدخال الروح على النفس وهو السرور من قوله تعالى فروح ورب جان (قوله قيل إن يدرك الزرع) معناه قبل أن يستحصه ويمكن أخذه يقال أدركت الثمرة والزرع إذا بلغ وأصل الإدراك اللعوق بالشئ وقوله تعالى فادركوا فيها جميعا أي لحق بعضهم بعضا (قوله الأجذاع) هي الخشب العظام التي للبناء

بأن أذن له في دين - وجعل فرهته بدين حال لم يصح لانه قد لا يجسد يملك به الرهن في الحال وان أذن له في دين حال فرهته بدين مؤجل لم يصح لانه لا يرضى أن يحال ينعو بين عبده الى أجل فان خالفه في القدر بأن أذن له في الرهن بعشرة فرهته بدين حال لم يصح لانه لا يرضى أن يقضى عن غيره عشرة رضى أن يقضى مادونه وان رهنه خمسة عشر لم يصح لان من رضى بقضاء عشرة لم يرض بما زاد

(فصل) وان رهن العبد باذنه بدين حال جاز للسيد مطالبته بالفسك على القولين في الحال لان للمعير أن يرجع في العارية وللضامن أن يطالب بتخليصه من الضمان فان رهنه بدين مؤجل باذنه فان قلنا انه عارية جاز له المطالبة بالفسك لان للمعير أن يرجع متى شاء وان قلنا انه ضمان لم يطالب قبل الحبل لأن الضامن الى أجل لا يملك المطالبة قبل الحبل

(فصل) وان بيع في الدين فان قلنا انه عار يترجع السيد على الراهن بقيمته لان العارية تضمن بقيمتها وان قلنا انه ضمان رجوع ببيع بمسواه بيع بقدر قيمته أو بأقل أو بأكثر لان الضامن يرجع بما غرم ولم يغرر الا ما بيع به

(فصل) وان تلف العبد فان قلنا انه عارية ضمن قيمته لان العارية مضمونة بالقيمة وان قلنا انه ضمان لم تضمن شيئاً لانه لم يغرر شيئاً

(فصل) وان استعار رجل من رجلين عبدا فرهته عند رجل بمائة ثم قضى خبير على أن تخرج حصه أحدهما من الرهن ففيه قولان أحدهما لا تخرج لان رهنه بجميع الدين في صفقة فلا ينفك بعضه دون بعض والثاني يخرج نصفه لانه لم يأذن كل واحد منهما الا في رهن نصيبه بخمسين فلا يصير رهنه بأكثر منه

(فصل) اذا ركب دابة غيره ثم اختلفا فقال المالك اكرمتها فعليك الاجرة وقال الراكب بل أعرتها فلا أجر لك فقد قال في العارية القول قول الراكب وقال في الزارعة اذا دفع أرضه الى رجل فزرعها ثم اختلفا فقال المالك اكرمتها فقال الراكب بل أعرتها فلا أجر لك في المالك فان اختلفا في المالك في المالكين على ظاهرهما فقال في الدابة القول قول الراكب وقال في الأرض القول قول المالك لان العادة أن الدواب تعار فظاهر فيها مع الراكب والعادة في الأرض أنها تتركى ولا تعار فظاهر فيها مع المالك ومنهم من نقل الجواب في كل واحدة منهما الى الأخرى وجعلها على قولين وهو اختيار المزني أحدهما أن القول قول المالك لان النافع كالأعيان في الملك والعقد عليها ثم لو اختلفا في عين فقال المالك بعثتها وقال الآخر بل وهبتها كان القول قول المالك فكذلك اذا اختلفا في النافع والثاني أن القول قول المتصرف لان المالك أقر بالنافع له ومن أقر لغيره بملك ثم ادعى عليه عوضاً لم يقبل قوله فان قلنا ان القول قول المالك حلف ووجب له الاجرة وفي قدر الاجرة وجهان أحدهما يجب المسعى لانه قبل قوله فيها وحلف عليها والثاني أنه يجب أجره المثل وهو المنصوص لانهما لو اتفقا على الاجرة واختلفا في قدرها وجبت أجره المثل فلا يجب أجره المثل وقد اختلفا في الاجرة اول فان نكل عن اليمين لم يرد على المتصرف لان اليمين انما ترد ليستحق بها حق والمتصرف لا يدعى حقاً فلم يرد عليه وان قلنا ان القول قول المتصرف حلف وبرى من الاجرة فان نكل رد اليمين على المالك فاذا حلف استحق المسعى وجهها واحد لان يمينه بعد النكول كاليمين في أحد القولين وكالاتفرار في الآخر وأيهما كان وجب المسعى وان تلفت الدابة بعد الركوب ثم اختلفا فان قلنا ان القول قول المالك حكم لها بالاجرة وان قلنا القول قول الراكب فهل يلزم أقل الأمرين من الاجرة أو القيمة في وجهان أحدهما يلزم لان اتفقا على استحقاقه والثاني لا يحكم له بشئ لانه لا يدعى القيمة ولا يستحق الاجرة

(فصل) وان قال المالك غصبتنيها فعليك الاجرة وقال المتصرف بل أعرتها فلا أجر على فان المزني نقل أن القول قول المستعير واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال المسئلة على شرطين كما ذكرنا في المسئلة قبلها أحدهما الفرق بين الأرض والدابة والثاني أنهما على قولين لأن الخلاف في المسئلة جميعاً في وجوب الاجرة والمالك يدعى وجوبها والمتصرف ينكر فيجب أن لا يختلفا في الطرفين ومنهم من قال ان القول قول المالك وما نقل المزني غلط لأن في تلك المسئلة

أقر المالك بالتصرف بملك المنافع قبل أن يقبل قوله في دعوى العوض وههنا اختلفا أن الملك للمالك أو للتصرف والاصل أنها للمالك

﴿فصل﴾ وإن اختلفا فقال المالك أعرسكها وقال الراكب بل أجر نعليها فالقول قول المالك لأنهما اتفقا أن الملك له واختلفا في صفة انتقال اليد فكان القول قول المالك فإن كانت العين باقية حلفوا أخذ وإن كانت تالفة نظرت فإن لم تحض مدة لنعليها أجره حلف واستحق القيمة وإن مضت مدتها أجره فالملك يدعى القيمة والراكب يقر له بالأجرة فإن كانت القيمة أكثر من الأجرة لم يستحق شيئاً حتى يحلف وان كانت القيمة مثل الأجرة أو أقل منها ففيه وجهان أحدهما يستحق من غير عين لأنهما متفقان على استحقاقه والثاني لا يستحق من غير عين لأنه أسقط حقه من الأجرة وهو يدعى القيمة بحكم العارية والراكب منكرف لم يستحق من غير عين

﴿فصل﴾ وإن اختلفا فقال المالك غصبنيها فعليك ضمانها وأجرة مثلها وقال الراكب بل أجر نعليها فلا يلزمه ضمانها ولا أجره مثلها فالقول قول المالك مع يمينه لأن الأصل أنه مأجره فإن اختلفا وقد تلقت العين حلف واستحق القيمة وإن بقيت في يد الراكب مدة ثم اختلفا فإن المالك يدعى أجره المثل والراكب يقر بالمسمى فإن كانت أجره المثل أكثر من المسمى لم يستحق الزيادة حتى يحلف وإن لم تكن أكثر استحق من غير يمين لأنهما متفقان على استحقاقه والله أعلم

﴿كتاب الغصب﴾

الغصب محرم لما روى أبو بكر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وروى أبو حنيفة الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير طيب نفس منه

﴿فصل﴾ ومن غصب مال غيره وهو من أهل الضمان في حقه ضمنه لما روى سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال على اليد ما أخذت حتى ترده

﴿فصل﴾ فإن كان له منفعة تستباح بالأجرة فأقام في يده مدة لمثلها أجره ضمن الأجرة لأنه يطلب بدلهما يعقد المغالبة فضمن بالغصب كالأعيان

﴿فصل﴾ فإن كان الغصب باقياً لم يرد له لما روى عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعياناً أو جاداً فإذا أخذ أحدكم عصاً أخيه فليردها فإن اختلفت قيمته من حين الغصب إلى حين الرد لم يلزمه ضمان ما نقص من قيمته وقال أبو ثور ومن أصحابنا يضمن كما يضمن زيادة العين وهذا خطأ لأن الغاصب يضمن ما غصب والقيمة لا تدخل في الغصب لأنه لاحق للغصب منه في القيمة مع بقاء العين وانما حقه في العين والعين باقية كما كانت فلم يلزمه شيء

﴿فصل﴾ وإن تلفت يد الغاصب أو تلفه لم يحل إيمان أن يكون له مثل أو لا مثل له فإن لم يكن له مثل نظرت فإن كان من غير جنس الأمان كالتياب والحيوان ضمنه بالقيمة لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد

﴿ومن كتاب الغصب﴾

الغصب أخذ الشيء ظلماً يقال غصبه منه وغصبه عليه بمعنى (قوله إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام) أراد أن أموال بعضكم حرام على بعض وليس على ظاهره (قوله كحرمة يومكم هذا) فذكرنا أن الحرمة لا يحل انتهاكها في شهركم هذا يعني شهر ذي الحجة في يومكم هذا يعني يوم عرفة لأنه قال ذلك في حجة الوداع في بلدكم هذا يعني مكة والحرمة (قوله لأعياناً أو جاداً) أي لأعيان من ذهب السرقة جاداً في إدخال الأذى على أخيه قال أبو عبيد يعني أن يأخذ مناعه لا يريد سرقته وأما يريد إدخال الغيظ عليه والروع له وهذا مثل حديثه لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً والجدة الضلزل يقال جدي في الأمر يجد جدياً بالكسر والجد الاجتهاد

فان كان معه ما يباع عن العبد قوّم عليه وأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه العبد والافقد عتق عليه ما عتق فأوجب القيمة في العبد بالانلاف بالعتق ولان ايجاب مثله من جهة الخلقة لا يمكن لاختلاف الجنس الواحد في القيمة فكانت القيمة أقرب الى ايفاء حقه وان اختلفت قيمته من حين الغصب الى حين التلف ضمنها بأكثر مما كانت لانه غاصب في الحال التي زادت فيها قيمته فلزّم ضمان قيمته فيها كالحالة التي غصب فيها وتجب القيمة من نقد البلد الذي تلفت العين فيه لانه موضع الضمان فوجب القيمة من نقد هوان كان من جنس الاثمان نظرت فان لم يكن فيه صنعة كالسبيكة والنقرة فان كان نقد البلد من غير جنسه أو من جنسه ولكن لا يزيد قيمته على وزنه ضمن بالقيمة لان تضمينه بالقيمة لا يؤدي الى الربا فضمن بالقيمة كما قلنا في غير الاثمان وان كان نقد البلد من جنسه واذا قوّم به زادت قيمته على وزنه قوّم بحسن آخر حتى لا يؤدي الى الربا وان كانت فيه صنعة نظرت فان كانت صنعة محرمة ضمن كاتضمن السبيكة والنقرة لان الصنعة لا قيمة لها فكان وجودها كعدمها وان كانت صنعة مباحة فان كل نقد من جنسه أو من جنسه ولكنه لا يزيد قيمته على وزنه ضمنه بقيمته لانه لا يؤدي الى الربا وان كان النقد من جنسه ونوعه يزيد قيمته على وزنه ففيه وجهان أحدهما يقوم بحسن آخر حتى لا يؤدي الى الربا والثاني أنه يضمه بقيمته من جنسه بالقيمة بالعتق وهو الصحيح لان الزيادة على الوزن في مقابلة الصنعة فلا تؤدي الى الربا وان كان مخلوطا من الذهب والفضة قوّمه بما شاء منهما

فصل وان كان ماله مثل كالحبوب والادهان ضمن بالمثل لأن ايجاب المثل رجوع الى المشاهدة والقطع وايجاب القيمة رجوع الى الاجتهاد والظن فاذا أمكن الرجوع الى القطع لم يرجع الى الاجتهاد كالايجوز الرجوع الى القياس مع النص وان غصب ماله مثل واتخذ منه مالا مثله كالتمر اذا اتخذ منه الخبز بالماء أو الحنطة اذا جعلها دقيقا وقلنا انه لا مثله ثم تلف لزمه مثل الأصل لأن المثل أقرب الى المقتضوب من القيمة وان غصب مالا مثله واتخذ منه ماله مثل كالرطب اذا جعله تمرا ثم تلف لزمه مثل التمر لأن المثل أقرب اليه من قيمة الأصل وان غصب ماله مثل واتخذ منه ماله مثل كالمشم اذا عصر منه الشرج ثم تلف فالمقتضوب منه بالخيار ان شاء رجع عليه بمثل الشمسم وان شاء رجع عليه بمثل الدهن لانه قد ثبت ملكه على كل واحد من المثلين فراجع بما شاء منهما وان وجب المثل فأعوز فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال يجب قيمته وقت الحاجة كانه لأن الواجب هو المثل وانما القيمة يجب بالحكم فاعتبرت وقت الحكم ومنهم من قال تعتبر قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين تعذر المثل كما تعتبر قيمة المقتضوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف ومنهم من قال تضمن قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب الى وقت الحكم لأن الواجب في الذمة هو المثل الى وقت الحكم كإلزام الواجب في المقتضوب رد العين الى وقت التلف ثم يفرم قيمة المقتضوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف فيجب أن يعتبر في المثل أكثر ما كانت قيمته الى وقت الحكم ومنهم من قال ان كان ذلك مما يكون في وقت وينقطع في وقت كالعصير وجبت قيمته وقت الانقطاع لانه بالانقطاع يسقط المثل وتجب القيمة وان كان مما لا ينقطع عن أيدي الناس وانما يتغير في موضع وجبت قيمته وقت الحكم لأنه لا ينتقل الى القيمة الا بالحكم وان وجد المثل بأكثر من ثمن المثل احتمل وجهين أحدهما لا يلزم المثل لأن وجود الشيء بأكثر من ثمن المثل كعدمه كما قلنا في الماء في الوضوء والرقبة في الكفارة والثاني يلزمه لأن المثل كالعين ولو احتاج في رد العين الى أضعاف ثمنه لزمه فكذلك المثل

فصل وان ذهب المقتضوب من اليد وتعذر رده بأن كان عبدا فأبقى أو بهيمة فضلت كان للمقتضوب منه المظالم بالقيمة لأنه حيل بينه وبين ماله فوجب له البذل كالمثل واذا قبض البذل ملكه لأنه بدل ماله فملكه كبذل التالف ولا يملك الغاصب المقتضوب لأنه لا يصح ملكه بالبيع فلا يملك بالضمين كالتالف فان رجع المقتضوب وجب رده على المالك وهل يلزم الغاصب

في الامور . ويقال أجد أيضا . وذكر العاصم أنها شيء . تافه أراد فليردها ولا يستحل أخذها مع اعتقارها (قوله أعطى شركاءه حصصهم) هو جمع حصة وهو التصيب . يقال حصص الرجل أعطيت نصيبه . ومحاص القوم بمحاصرتهم اذا افسسوا حصصا وكذا المحاصرة (قوله السبيكة والنقرة) يقال سبكت الفضة أسبكتها بالكسر سبكا أذبتها . والسبيكة الفضة فعلة من السبك . والجمع سبائك والنقرة أيضا هي السبيكة ككنا قال الجوهرى . وقيل هي الفضة الخالصة تخرج من المعدن فتخلص

الأجرة من حين دفع القيمة إلى أن رده فيه وجهان أحدهما لا تلزمه لأن المقصوب منه ملك بدل العين فلا يستحق أجره
والثاني تلزمه لأنه تفت عليه منافع ماله بسبب كان في بد العاصب فله منافعها كما لو لم يدفع القيمة وإذا رده المقصوب وجب على
المقصوب منه رد البذل لأنه ملكه بالخلولة وقد زالت الخلولة فوجب الرد وإن زاد البذل في يده نظرت فإن كانت الزيادة متصلة
كالسمن وجب الرد مع الزيادة لأن الزيادة المتصلة تتبع الأصل في الفسخ بالعيب وهذا فسخ وإن كانت زيادة منفصلة كالويلد
والذين لم ترد الزيادة كما ترد في الفسخ بالعيب

فصل في نقص المقصوب نقصا تنقص به القيمة نظرت فإن كان في غير الرقيق لم يخل إما أن يكون نقصا مستقرا أو
غير مستقرا فإن كان مستقرا بأن كان ثوبا فخرق أو أوانا فانكسر أو شاة فتدبعت أو طعنا ما قبل حين ونقصت قيمته رده ورد
معه أرش ما نقص لأنه نقصان عين في بد العاصب تنقص به القيمة فوجب ضمانه كالغدير من الطعام والخراج من الثوب فإن ترك
المقصوب منه المقصوب على العاصب وطالبه ببذله لم يكن له ذلك ومن أعتابنا من قال في الطعام إذا طعنه أن له أن يتركه
ويطالبه بثل طعامه لأن مثله أقرب إلى حقه من الدقيق والمذهب الأول لأن عين ماله باقية فلا عليك المطالبة ببذله كالثوب إذا
تخرق والثبات إذا دبعت وإن كان نقصا غير مستقرا كطعام ابتل وغيب عليه الفساد فقد قال في الأم للمقصوب منه مثل مكيلته
وقال الربيع فيه قول آخر أنه يأخذ وأرش النقص من أعتابنا من قال هو على قولين أحدهما يأخذ وأرش النقص كالثوب
إذا تخرق والثاني أنه يأخذ مثل مكيلته لأنه يتزايد فسادا إلى أن يفسد فصار كالمستهلك ومنهم من قال يأخذ مثل مكيلته فولا
واحدا ولا يثبت ما قاله الربيع وإن كان في الرقيق نظرت فإن لم يكن له أرش مقدر كذهب البكارة والجنانيات التي ليس لها أرش
مقدر رده وأرش ما نقص لأنه نقصان ليس فيه أرش مقدر فضمن بما نقص كالثوب إذا تخرق وإن كان له أرش مقدر كذهب
اليد نظرت فإن كان ذهب من غير جنابة رده وما نقص من قيمته ومن أعتابنا من قال يردده وما يجب الجنابة والمذهب الأول
لأن ضمان اليد ضمان المال ولهذا لا يجب فيه القصاص ولا يتعلق به الكفارة في النفس فلم يجب فيه أرش مقدر وإن ذهب بجنابة
بأن غصبه ثم قطع يده فإن قلنا إن ضمانه باليد كضمانه بالجنابة وجب عليه نصف القيمة وقت الجنابة لأن اليد في الجنابة تضمن
بنصف بدل النفس وإن قلنا إن ضمانه ضمان المال وجب عليه أكثر الأمر من من نصف القيمة أو ما نقص من قيمته لأنه وجد اليد
والجنابة فوجب أكثرهما ضمانا وإن غصب عبدا يساوي مائة ثم زادت قيمته فصار يساوي ألفا ثم قطع يده لزمه ضمانه لأن
زيادة السوق مع تلف العين مضمون بقوله العبد كنصفه فكأنه يقطع اليد فبقيت عليه نصفه فضمنه بزيادة السوق

فصل وإن نقصت العين ولم تنقص القيمة نظرت فإن كان ما نقص من العين له بدل مقدر فنقص ولم تنقص القيمة مثل
إن غصب عبدا فقطع أنثيه ولم تنقص قيمته أو غصب صاعا من زيت فأغلاه فنقص نصفه ولم تنقص قيمته لزمه في الأنثيين
قيمة العبد وفي الزيت نصف صاع لأن الواجب في الأنثيين مقدور بالقيمة والواجب في الزيت مقدور بما نقص
من الكيل فلهما ما يقدر به وإن كان ما نقص لا يضمن إلا بما نقص من القيمة فنقص ولم تنقص القيمة كالسمن المقرط إذا
نقص ولم تنقص القيمة لم يلزمه شيء لأن السمن يضمن بما نقص من القيمة ولم ينقص من القيمة شيء فلم يلزمه شيء واختلف
أصحابنا فيمن غصب صاعا من عسبر فأغلاه ونقص نصفه ولم تنقص قيمته فقال أبو علي الطبري يلزمه نصف صاع كما قلنا في الزيت
وقال أبو العباس لا يلزمه شيء لأن نقص العسبر باستهلاك مائتي ورطوبه لا قيمة لها أو ما حللونه فهي باقية لم تنقص ونقصان
الزيت باستهلاك أجزائه ولا جزاءه قيمة فضمنها بمثلها

فصل وإن تلف بعض العين ونقصت قيمة الباقي بأن غصب ثوبا بنقص قيمته بالقطع فشقه بنصفين ثم تلف أحدهما بنصفين
لزمه قيمة التلف وهو قيمة نصف الثوب أكثر ما كانت من حين الغصب إلى حين التلف ورد الباقي وأرش ما نقص لأنه نقص
حدث بسبب تعدى به فضله فإن كان لرجل خفان قيمتهما عشرة فألف رجل أحدهما فصار قيمة الباقي درهمين فغيب وجهان
أحدهما يلزمه درهمان لأن الذي تلفه قيمته درهمان والثاني تلزمه ثمانية وهو المذهب لأنه ضمن أحدهما بالانلاف ونقص قيمة
الآخر بسبب تعدى به فلهما ضمانه

(قوله قطع أنثيه) أي خصيته لا تستعمل مفردة وبخصت بالسمية بذلك لضادتهما الذكر حين سمي بذلك

ذهباً فصاعه حلياً أو خشباً فعمل منه باباً رده على المالك لأنه عين ماله ولا يشارك القاصب فيه ببدل عمله لأنه عمل تبرع به في ملك غيره فلم يشاركه ببدله

فصل وان غصب شيئاً خلطه بما لا يتميز منه من جنسه بأن غصب صاعاً من زيت خلطه بصاع من زيت أو صاعاً من الطعام خلطه بصاع من طعامه نظرت فإن خلطه بمثله في القيمة فله أن يدفع إليه صاعاً منه لأنه تعذر بالاختلاط عين ماله بخلاف أن يدفع إليه البعض من ماله والبعض من مثله وإن أراد أن يدفع إليه مثله من غيره وطلب المصوب منه مثله منه ففيه وجهان أحدهما وهو المنصوص أن الخيار إلى القاصب لأنه لا يقدر على رد عين ماله بخلاف أن يدفع إليه مثله كالوهلك والثاني وهو قول أبي إسحق وأبي علي ابن أبي هريرة أنه يلزمه أن يدفع إليه صاعاً منه لأنه يقدر أن يدفع إليه بعض ماله فلا ينتقل إلى البدل في الجميع كالو غصب صاعاً فتلف بعضه وإن خلطه بأجود منه فإن بذل القاصب صاعاً من مثله لم يقدر أن يدفع إليه بعض ماله لأنه قد دفع إليه بعض ماله بعض مثله خيراً منه وإن بذل مثله من غيره وطلب المصوب منه صاعاً منه ففيه وجهان أحدهما وهو المنصوص أن الخيار إلى القاصب لأنه تعذر رد المصوب بالاختلاط فقبل منه المثل والثاني أنه يباع الجميع ويقسم الثمن بينها على قدر قيمتها وهو المنصوص في التقليل لانا إذا قلنا ذلك أو قلنا كل واحد منهما إلى عين ماله وإذا أمكن الرجوع إلى عين المالك لم يلزم الرجوع إلى البدل فإن كان ما يخص المصوب منه من الثمن أقل من قيمة ماله استوفى قيمة صاعه ودخل النقص على القاصب لأنه نقص بفعله فليزيمه ضمانته وعلى هذا الوجه أن طلب المصوب منه أن يدفع إليه من الزيت المختلط بقدر قيمة ماله ففيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو قول أبي إسحق لأنه يأخذ بعض صاع عن صاع وذلك رياء والثاني أنه يجوز لأن الرابح إنما يكون في البيع وليس ههنا بيع وإنما يأخذ هو بعض حقه ويترك بعضه كرجل له على رجل درهم فأخذ بعضه وترك البعض

فصل وان خلطه بمادونه فإن طلب المصوب منه صاعاً منه وامتنع القاصب أجبر على الدفع لأنه مرضى بأخذ حقه ناقصاً وإن طلب مثله من غيره وامتنع القاصب أجبر على دفع مثله لأن المختلط دون حقه فلا يلزمه أخذه ومن أصحابنا من قال يباع الجميع ويقسم الثمن بينهما على قدر قيمتهما ليصل كل واحد منهما إلى عين ماله وإن نقص ما يخصه من الثمن عن قيمته ضمن القاصب تمام القيمة لأنه نقص بفعله

فصل وان غصب شيئاً خلطه بغير جنسه أو نوعه فإن أمكن تمييزه كالخطة إذا اختلطت بالشعير أو الخطة البيضاء إذا اختلطت بالخطة السوداء لزمه تمييزه وروده لأنه يمكن رد العين فليزيمه وإن لم يمكن تمييزه كالزيت إذا خلطه بالشعير لزمه صاع من مثله لأنه تعذر رد العين بالاختلاط فعُدل إلى مثله ومن أصحابنا من قال يباع الجميع ويقسم الثمن بينهما على قدر قيمتهما ليصل كل واحد منهما إلى عين ماله كما قلنا في القسم قبله

فصل وان غصب دقيقاً خلطه بدقيق له ففيه وجهان أحدهما أن الدقيق له مثل وهو قول أبي العباس وظاهر النص لأن تفاوت في العمومة والخشونة فليس بأكثر من تفاوت الخطة في صفو الحب وكثيره فعلى هذا يكون حكمه حكم الخطة إذا خلطها بالخطة وقد بيناه والثاني أنه لا مثل له وهو قول أبي إسحق لأنه يتفاوت في الخشونة والعمومة ولهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض فعلى هذا اختلف أصحابنا فيما يلزمه فمنهم من قال يلزمه قيمته لأنه تعذر رده بالاختلاط ولا مشل له فوجب القيمة ومنهم من قال يصير أن شره يكتفي فيه ببيعاً ويقسم الثمن بينهما على ما ذكرنا في الزيت إذا خلطه بالشعير

فصل وان غصب أرضاً غرس فيها غراساً أو بني فيها بناءً فغاصب الأرض إلى قطع الغراس ونقص البناء لزمه ذلك . لا روى سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال ليس لعرق ظالم حتى فإن قلعه فقد قال في الغصب يلزمه أرض ما نقص من الأرض وقال في البيع إذا قلع الاحجار المستودعة عليه تسوية الأرض فمن أصحابنا من جعلها على قولين أحدهما يلزمه أرض النقص لأنه نقص بفعله مضمون فليزيمه أرضه والثاني يلزمه تسوية الأرض لأن جيران النقص بالمثل أولى من جيرانه بالقيمة ومنهم من قال يلزمه في الغصب أرض ما نقص وفي البيع يلزمه تسوية الأرض لأن القاصب منعده فقط عليه بالأرض لا تعاقب في البائع غير منعده فلم يلزمه

(قوله العمومة) هي ضد الخشونة وهي اللين والمبالغة في الطحن والدق حتى يصير ناعماً أي ليناً عند لسه . يقال فم الشيء بالضم نعمة ونعم بالكسر نعيم . والخشن ضد اللين . يقال دقيق خشن إذا لم يكن ناعماً ولم يبالغ في طحنه . وثوب خشن إذا كان غزله غليظاً

أكثر من التسوية وإن كان الغراس لصاحب الأرض فطالبه بالتلفع فإن كان له غرض في قلعه أخذ بقلعه لأنه قد فوت عليه بالغراس غرضاً مقصوداً في الأرض فأخذ بإعادتها إلى ما كانت وإن لم يكن له غرض ففيه وجهان أحدهما لا يؤخذ بقلعه لأن قلعه من غير غرض سفه وعبث والثاني يؤخذ به لأن المالك يحكم في ملكه والغاصب غير محكم فوجب أن يؤخذ به

(فصل) وإن غصب أرضاً وحفر فيها بئراً فطالبه صاحب الأرض بظمها لزمه ظمها لأن التراب ملكه وقد نقله من موضعه فلزمه ردّه إلى موضعه فإن أراد الغاصب ظمها فامتنع صاحب الأرض أجبر وقال المزني لا يجبر كما لو غصب غزلاً ونسجه لم يجبر المالك على نقضه وهذا غير صحيح لأن له غرضاً في ظمها وهو أن يسقط عنه ضمان من يقع فيها بخلاف نقض الغزل المنسوج فإن أبرأه صاحب الأرض من ضمان من يقع فيها ففيه وجهان أحدهما يصح الإبراء لأنه لا سقط الضمان عنه إذا أذن في حفرها سقط عنه إذا أبرأه منها والثاني أنه لا يصح لأن الإبراء إذا كان يكون من واجب ولم يجب بعد شيء فلم يصح الإبراء

(فصل) إذا غصب ثوباً بصغره يصح من عنده نظرت فإن لم تزد قيمة الثوب والصغ لم تنقص بأن كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة الصغ عشرة فصار قيمة الثوب بمصوبها عشرة بن حارشر يكال صاحب الثوب بالصغ لأن الصغ عين ماله قيمة فإن بيع الثوب كان الثمن بينهما نصفين فإن زادت قيمتها بأن صارت قيمة الثوب ثلاثين حدثت الزيادة في ملكها لأنه يدفعه زائد ماله وماله غيره وما زاد في ماله بملكه لأنه حصل بعمل عمله بنفسه في ماله فإن بيع الثوب قسم الثمن بينهما نصفين وإن نقص قيمتها بأن صار الثوب يساوي خمسة عشر حسب النقصان على الغاصب في صغره لأنه بقلعه حصل النقص فإن بيع الثوب بخمسة عشر دفع إلى صاحب الثوب عشرة وإلى الغاصب خمسة فإن صارت قيمة الثوب عشرة حسب النقص على الغاصب فإن بيع الثوب بعشرة تدفع العشرة كلها إلى صاحب الثوب لأنه ما أثنى يكون سقط بدل الصغ بالاستهلاك أو تنقص به قيمة الثوب فلزمه أن يجبر ما نقص من قيمة الثوب فإن صارت قيمة الثوب ثمانية لم يستحق بصغره شيئاً لأنه استهلكه في الثوب ويلزمه ردّ همان لأنه نقص بصغره من قيمة الثوب درهمان

(فصل) إذا استهلك ثمن الصغ لم يبق للغاصب في الثوب حق لأن ماله هو الصغ وقد استهلكه وان بقي للصغ ثمن فطلب الغاصب استخراج الصغ ضمن ما نقص لأنه حصل بسبب من جهته وإن طلب صاحب الثوب استخراج الصغ وامتنع الغاصب ففيه وجهان أحدهما لا يجبر وهو قول أبي العباس لأن الصغ بملك بالاستخراج ولا حاجة به إلى ذلك لأنه يمكنه أن يستوفي حقه بالبيع ولا يجوز أن يتلف مال الغير والثاني يجبر وهو قول أبي اسحق وأبي علي بن خيران لأنه عرق ظالم لاحق له فيه فأجبر على قلعه كالغراس في الأرض المقصوب به وإن بدل المقصوب منه فبسياسة الصغ ليمتلكه وامتنع الغاصب لم يجبر على القبول لأنه اجبار على بيع ماله وإن أراد صاحب الثوب البيع وامتنع الغاصب بيع لأنه ملك له فلا يملك الغاصب أن يمتنع من بيعه بعده وإن أراد الغاصب البيع وامتنع صاحب الثوب ففيه وجهان أحدهما يجبر ليعمل للغاصب إلى ثمن صغره كما يجبر الغاصب على البيع ليعمل رب الثوب إلى ثمن ثوبه والثاني لا يجبر لأنه متعدد فلم يستحق بتعديده إزالة ملك رب الثوب عن ثوبه وإن وهب الغاصب الصغ من صاحب الثوب ففيه وجهان أحدهما يجبر على قبوله لأنه لا يتبر من العين فلزمه قبوله كقصور الثوب والثاني لا يجبر لأنه هبة عين فلا يجبر على قبولها

(فصل) فإن غصب سائياً فأدخله في البناء أو غيظاً غطاءً به شيئاً نظرت فإن عفن الساج وبلى الخيط لم يؤخذ برده لأنه صار مستهلكاً فسقط ردّه وجبت قيمته وإن كان بأقبا على جهته نظرت فإن كان الساج في البناء والخيط في الثوب وجب ترعه ورده لأنه مقصوب يمكن رده فوجب رده كقولهم بين علي به ولم يخط به وإن غصب خيطاً غطاءً به جرح حيوان فإن كان مباح الدم كالرند والخنزير والكلب العقور وجب ترعه ورده لأنه لا حرمة له فكان كالثوب وإن كان محرم الدم فإن كان مما

(قوله أخذ بقلعه) أي أجبر بقلعه ومنه أخذ الخاك على يده أي متعوا أجبره (قوله يسفه وعبث) السفه التبذير وفدّ كره والعبث اللعب وفدّ عبث بالسكسر بعث عبثاً (قوله ظمها) أي دفنها يقال جاء السيل فطم الركبة أي دفنها وسواها (قوله سائياً) الساج جنس من الشجر له خشب حسن وعفن أي بلى ونخر (قوله الكلب العقور) هو فعول من العفر وهو الجرح فعول بمعنى فاعل للتكثير

لا يؤكل كالآدمي والبقل والجار وخيف من نزع الحلال لم ينزع لأن حرمة الحيوان أكد من حرمة المال ولهذا يجوز أخذ مال الغير بغير إذنه لحفظ الحيوان ولا يجوز أخذه لحفظ المال فلا يجوز هتك حرمة الحيوان لحفظ المال وإن كان مما يؤكل ففيه قولان أحدهما يجب رده لأنه يمكن نزع بسبب مباح فوجب رده كالساج والثاني لا يجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح الحيوان لغير مأكلة

(فصل) وإن غصب لوما وأدخله في سفينة وخاف من نزع الغرق فإن كان فيها حيوان لم ينزع لما ذكرناه في الخيط وإن كان فيها مال غير الحيوان فإن كان لغير الغاصب لم ينزع لأنه أنلاف مال من له حرمة بجنابة غيره فلم يجوز وإن كان المال للغاصب ففيه وجهان أحدهما ينزع كأن ينقض الدار لد الساج والثاني لا ينزع لأنه يمكن رده من غير أنلاف المال بأن نجر إلى الشط بخلاف الساج في البناء وعلى هذا إذا أراد المالك أن يطالب بالقيمة كان له ذلك لأنه حيل بينه وبين ماله بخلاف المطالبة بالبدل كما لو غصب منه عبدا فأبى وإن اختلطت السفينة التي فيها اللوح بسفن للغاصب ففيه وجهان أحدهما ينقض الجميع كأن ينقض جميع السفينة والثاني لا ينقض مالم يتعين لأنه أنلاف مال لم يتعين فيه التعدي

(فصل) وإن غصب جوهرة قبلعتها بهيمة له فإن كانت البهيمة مما لا تؤكل ضمن قيمة الجوهرة لأنه تعذر ردها فضمن البدل وإن كانت مما تؤكل ففيه وجهان بناء على القولين في الخيط الذي خيط به جرح مائة كل

(فصل) وإن غصب فصيلا فأدخله إلى داره فكبر ولم يخرج من الباب نقض الباب لد الفصيل كما ينقض البناء لد الساج وإن دخل الفصيل إلى داره من غير تفريط منه نقض الباب وعلى صاحب الفصيل ضمان ما يصلح به الباب لأنه نقض تخليص ماله من غير تفريط من صاحب الباب

(فصل) وإن غصب دينارا لو طرحه في محبرة كسرت المحبرة ورد الدينار كما ينقض البناء لد الساج وإن وقع في المحبرة من غير تفريط من صاحبها كسرت وعلى صاحب الدينار قيمة المحبرة لأنها كسرت لتخليص ماله من غير تفريط من صاحب المحبرة

(فصل) وإن غصب عينا وبعها وقبضها المشتري ونصرف فيها وتلفت عنده فله المالك أن يضمن الغاصب لأنه غصبها وله أن يضمن المشتري لأنه قبض مالم يكن له قبضة فصار كالغاصب فإن ضمن الغاصب العين ضمنه قيمته أكثر ما كانت قيمته من حين الغصب إلى أن تلف في يد المشتري لأنه من حين الغصب إلى حين التلف في ضمانه وإن ضمن المشتري ضمنه أكثر ما كانت قيمته من حين قبض إلى أن تلف لأنه لم يدخل في ضمانه قبل القبض فلا يضمن ما قبله فإن بدأ فضمن المشتري نظرت فإن كان عالما بالغصب لم يرجع بما ضمنه على الغاصب لأنه غاصب تلف المصوب عنه فاستقر الضمان عليه كالغاصب من المالك إذا تلف عنده فإن لم يعلم نظرت فيما ضمن فإن التزم ضمانه بالعند كبذل العين وما نقص منها لم يرجع به على الغاصب لأن الغاصب لم يفرغه بل دخل معه على أن يضمنه وإن لم يلتزم ضمانه بالعقد نظرت فإن لم يحصل له في مقابلته منفعة كقيمة الولد ونقصان الجارية بالولادة رجع على الغاصب لأنه غره ودخل معه على أن لا يضمنه وإن حصل له في مقابلته منفعة كالاجرة والمهر وأرض البكارة ففيه قولان أحدهما يرجع به لأنه غره ولم يدخل معه على أن يضمنه والثاني لا يرجع به لأنه حصل له في مقابلته منفعة وإن بدأ فضمن الغاصب فلا يرجع به المشتري على الغاصب إذا غرم رجع به الغاصب على المشتري وما يرجع به المشتري على الغاصب لا يرجع به لأنه لا فائدة في أن يرجع عليه ثم يرجع المشتري به عليه

(فصل) وإن غصب من رجل طعاما فأطعمه رجلا فله المالك أن يضمن الغاصب لأنه غصبه وله أن يضمن الآكل لأنه أكل مالم يكن له أكله فإن ضمن الآكل نظرت فإن علم أنه مغمصوب فأكله لم يرجع على الغاصب بما ضمن لأنه غاصب استهلك المغمصوب فلم يرجع بما ضمنه فإن أكل ولم يعلم أنه مغمصوب ففيه قولان أحدهما يرجع لأنه غره وأطعمه على أن لا يضمنه والثاني لا يرجع لأنه حصل له منفعة فإن أطعمه المالك فإن علم أنه بريء الغاصب من الضمان لأنه استهلك ماله برضاه مع العلم به وإن

(قوله المحبرة) بالكسر وعاء الخبز الذي يكتب به، وفتح الميم وضم الباء لغة أيضا ذكره في ديوان الأدب، قال الهروي قال بعضهم سمي الخبز حبرة لتحسينه الخط وتزيينه أيامه وقيل لتأثيره المسكان يكون فيه من الخبار وهو الأثر

لم يعلم فقيه قولان أحدهما يرى الغاصب لأنه عاد إلى يده فبرئ الغاصب من الضمان كقول رده عليه والثاني لا يبرأ لأنه إنما ضمن لأنه أزال يده وسلطانه عن المال وبالثبوت إليه ليأكله لم تعديده وسلطانه لأنه لو أراد أن يأخذه لم يمكنه فلم يزل الضمان

(فصل) وإن غصب من رجل شيئا ثم رهنه عنده أو أودعه أو أجره منه وتلف عنده فإن علم أنه برئ الغاصب من ضمانه لأنه أعاده إلى يده وسلطانه وإن لم يعلم فقيه وجهان أحدهما أنه يبرأ الغاصب من الضمان لأنه عاد إلى يده والثاني لا يبرأ لأنه لم يعد إلى سلطانه وإنما عاد إليه على أنه أمانة عنده وإن باعه منه برئ من الضمان علم أو لم يعلم لأن قبضه بإشباع يوجب الضمان فبرئ به الغاصب من الضمان

(فصل) وإن غصب شيئا فرهته المالك عند الغاصب لم يبرأ الغاصب وقال المزني يبرأ لأنه أذن له في أمساكه فبرئ من الضمان كالأودعه والمذهب الأول لأن الرهن يجمع مع الضمان وهو إذا رهنه شيئا فتعدي فيه فلا يثنى الضمان

(فصل) وإن غصب حرا وجسه ومات عنده لم يضمنه لأنه ليس بمال فلم يضمنه باليدوان جسد مدته لمنهأجرة فإن استوفى فيها منفعتها الأجرة لأنه أنلف عليه ما يتقوّم فلزمه الضمان كالأودع أنلف عليه ماله أو فطع أطرافه وإن لم يستوف منفعته فقيه وجهان أحدهما تلزمه الأجرة لأن منفعته تضمن بالأجرة فضمنت بالغصب كمنفعة المال والثاني لا تلزمه لأنها تلفت تحت يده فلا يضمنه الغاصب بالغصب كأطرافه ووثياب يده

(فصل) وإن غصب كتابا فيه منفعة تلزمه رده على صاحبه لأنه يجوز اقتناؤه فلا تتفاد به فلزمه رده فإن جسد مدته لمنهأجرة فهل تلزمه الأجرة فيه وجهان بناء على الوجهين في جواز إيجاره

(فصل) وإن غصب خرافا نظرت فإن غصبها من ذي لزوم ردها عليه لأنه يقر على شرها فلزمه ردها عليه وإن غصبها من مسلم فقيه وجهان أحدهما يلزمه ردها عليه لأنه يجوز أن يظن بها نارا أو يبل بها لينا فوجب ردها عليه والثاني لا يلزمه وهو الصحيح لما روي أن أبا طلحة رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبنائه ورثوا خرافا فمرصلي الله عليه وسلم أن يهرقها فإن أنلفها أو تلفت عنده لم يلزمه ضمانها لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى إذا حرم شيئا حرم ثمنه ولأن ما حرم الانتفاع به لم يضمن ببدل كالميتة والدم فإن صار خلا لزمه رده على صاحبه لأنه صار خلا على حكم ملكه فلزمه رده إليه فإن تلف ضمنه لأنه مال للغصوب منه تلف في يد الغاصب فضمنه

(فصل) وإن غصب جلد ميت تلزمه رده لأن له أن يتوصل إلى تطهيره بالدباغ فوجب رده عليه فإن دبغه الغاصب فقيه وجهان أحدهما يلزمه رده كالأخر إذا صار خلا والثاني لا يلزمه لأنه بفعله صار مالا فلم يلزمه رده

(فصل) وإن فصل صليبا أو مزمرا لم يلزمه شيء لأن ما زال له لا قيمة له والدليل عليه ما روي جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكح امرأة كان الله تعالى حرم بيع الخمر وبيع الخنزير وبيع الأصنام وبيع الميتة فدل على أنه لا قيمة له وبالأقيمة لا يضمن فإن كسره نظرت فإن كان إذا فصله يصلح لمنفعة مباحة وإذا كسره لم يصلح لزمه ما بين قيمته مفعلا ومكسورا لأنه أنلف بالكسر ماله قيمة فلزمه ضمانه فإن كان لا يصلح لمنفعة مباحة لم يلزمه شيء لأنه لم يثلف ماله قيمة

(فصل) وإن فتح قفصا عن طائر نظرت فإن نفره حتى طار ضمنه لأن تنفير الطائر بسبب ملجئ إلى ذهابه فصار كالأوباشر إنلافه وإن لم ينفره نظرت فإن وقف ثم طار لم يضمنه لأنه وجد منه سبب غير ملجئ ووجد من الطائر مباشرة والسبب إذا لم يكن ملجئا واجتمع مع المباشرة سقط حكمه كالأوحفر يرافو وقع فيها إنسان باختياره فإن طار عقب الفتح فقيه قولان

(قوله لم تعديده وسلطانه) السلطان ههنا المالك والتصرف. وفي غير هذا الحجة والوالى (قوله يجوز اقتناؤه) اقتناء المال وغيره اتخاذ وفي المثل لا تقتن من كلب شيئا ولو جروا. وللقننى الذى يلزمه ولا يرد بيعة وقد ذكر (قوله ذي) منسوب إلى الذمة وهي إعطاء الأمان (قوله وإن فصل صليبا) هو فصيل من الصلب وهو الذى يتخذ النصارى على مثال الإنسان ومثال الخشب الذى يزعمون أن عيسى عليه السلام صلب عليه يتبركون به، وقد كذبهم الله تعالى بقوله وما قتلوه وما صلبوه. والتفصيل أخذ من موضع المفصل من غير كسر (قوله غير ملجئ) النجاسة إذا كراه. وأجأت إلى التنى واضطررت إليه. وأجأت أمرى إلى الله شئت

أحدهما لا يضمن لأنه طار باختياره فأشبهه إذا لو وقف بعد الفتح ثم طار والثاني يضمن لأن من طبع الطائر النفور عن قرب منه فإذا طار عقيب الفتح كان طياراً به بنفوره منه فصار كالوئقره

(فصل) وان وقع طائر لغيره على جدار فرماه بحجر فطار لم يضمنه لأن رمية لم يكن سبباً لقوائمه لأنه قد كان بمنعها وفاتنا من قبل أن يرميه فإن طار في هواء داره فرماه فأثلمه ضمنه لأنه لا يملك منع الطائر من هواء داره فصار كالوئقره رماه في غير داره

(فصل) وان فتح زقا فيه مائع خرج مافيه نظرت فإن خرج في الحال ضمنه لأنه كان محفوظاً بالوكاء فتلف بحمله فضمنه وان خرج منه شيء فاقبل أو ثقل به أحد جانبيه فسقط وذهب مافيه ضمنه لأنه ذهب بعضه بفعله وبعضه بسبب فعله فضمنه كالوئقره إذا وقع فقصاعن طائر فوض ثم طار أو ثقب حرزاً فسرقت منه غيره وان فتح زقا فيه جامد فذاب وخرج فففيه وجهان أحدهما لا يضمنه لأنه لم يخرج عقيب الحل فصار كالوئقره ما نفع فيه تعلقه ففسط والثاني أنه يضمن وهو الصحيح لأن الشمس لا ترجب الخروج وأما ما ذهب إليه الخرج بسبب فعله فضمنه كالمانع إذا خرج عقيب الفتح وان حل زقا فيه جامد وقرب إليه آخر نار فذاب وخرج فقد قال بعض أصحابنا لا ضمان على واحد منهما لأن الذي حل الوكاء لم توجد منه عند فعله جناية يضمن بها وصاحب النار لم يباشر ما يضمن فصار أكسار فبن ثقب أحدهما الحرز وأخرج الآخر المال فإنه لا قطع على واحد منهما وعندى أنه يجب الضمان على صاحب النار لأنه باشر الاتلاف بإذناه النار فصار كالوئقره رجل يثرأ ودفع فيها آخر أسنان وأما السارق فهو وجبة عليه لأننا أوجبنا الضمان على من أخرج المال فيجب أن يجب الضمان ههنا على صاحب النار وأما القطع فلا يجب عليهما لأنه لا يجب القطع إلا بهتك الحرز والذي أخذ المال لم يهتك الحرز والضمان يجب بحجره لا بالاتفق وصاحب النار قد تلف فلزمه الضمان

(فصل) وان فتح زقا مستعمل الرأس فاندفع مافيه فخرج فجاء آخر فتكسبه حتى تعجل خروج مافيه فففيه وجهان أحدهما يشتركان في ضمان ما خرج بعد التكنيس كالجارحين والثاني أن ما خرج بعد التكنيس يجب على الثاني كالجارح والذاهم

(فصل) وان حل رباط سقينة فغرفت نظرت فإن غرقت في الحال ضمن لأنها تلفت بفعله وان وقعت ثم غرقت فإن كان بسبب حادث كرجع هبت لم يضمن لأنها غرقت بغير فعله وان غرقت من غير سبب حادث فففيه وجهان أحدهما لا يضمن كالزرق إذا ثبت بعد فتحه ثم سقط والثاني أنه يضمن لأن الماء أحد المتلفات

(فصل) إذا أجمع على سطحه نار فطارت شرارة إلى دار الجار فأحرقتهما أوسق أرضه فغزل الماء إلى أرض جاره فغرقها فإن كان الذي فعله ماجرت به العادة لم يضمن لأنه غير متعمد وان فعل ما لم يجز به العادة بأن أجمع من النار ما لا يقف على حد داره أوسق أرضه من الماء ما لا احتمله ضمن لأنه متعمد

(فصل) إذا ألفت الرمح ثوباً بالإنسان في داره لزمه حفظه لأنه أمانة حصلت تحت يده فلزمه حفظها كاللقطة فإن عرف صاحبه لزمه إعلامه فإن لم يفعل ضمنه لأنه أمسك مال غيره بغير رضاه من غير تعريف فصار كالغاصب وان وقع في داره طائر لم يلزمه حفظه ولا إعلام صاحبه لأنه محفوظ بنفسه فإن دخل إلى برج في داره طائر فأغلق عليه الباب نظرت فإن نوى

(قوله من طبع الطائر النفور) الطبع السجية التي خلق عليها الإنسان من أصله . والنفور الذهاب بسرعة من الفزع والخوف (قوله في هواء داره) الهواء بالمد ما بين السماء والأرض . والهوى بالقصر شهوة النفس . وقد ذكره الزرقوعاء من أدم . والمنايع الذائب . والوكاء الخبط أو السير الذي يشده . وقد أوكيته وأوكيت عليه أي شدته (قوله بانزالاته) الباترة أن نبي الأمر بنفسك لا بسبب ولا بوكيل ولا خادم وأصله جلد الإنسان (قوله بهتك الحرز) أهلك أصله أحرقت يقال هتك الحرز والاسم الهتك (قوله فكسه) يقال تكست الشيء وأكسته نكسا إذا قايته على رأسه فاتكس . ونكسه بالتشديد تنكيسا . والنالكس المطأطي رأسه (قوله أجمع على سطحه ناراً) أي أوقفها حتى

امساكه على نفسه ضمنه لأنه أمسك مال غيره فضمنه كالفاسب وان لم ينو امساكه على نفسه لم يضمنه لأنه لم يملك التصرف في
برجه فلا يضمن ما فيه

﴿ فصل ﴾ اذا اختلف الفاسب والمقصوب منه في تلف المقصوب فقال المقصوب منه هو باق وقال الفاسب تلف فالتقول قول
الفاسب مع يمينه لأنه يتعذر إقامة البينة على التلف وهل يلزمه البذل فيه وجهان أحدهما لا يلزمه لأن المقصوب منه لا بد عليه
والثاني يلزمه لأنه يمينه تعذر الرجوع الى العين فاستعفى البذل كالمغصب عبداً فأنقذ

﴿ فصل ﴾ وان تلف المقصوب واختلفا في قيمته فقال الفاسب قيمته عشرة وقال المقصوب منه قيمته عشرة ون فالتقول
قول الفاسب لأن الأصل براءة ذمته فلا يلزمه الا ما أقر به كالمواضعى عليه ديناً من غير غصب فأقر بيمينه

﴿ فصل ﴾ وان اختلفا في صفته فقال الفاسب كان سارقاً فقيمته مائة وقال المقصوب منه لم يكن سارقاً فقيمته ألف فالتقول
قول المقصوب منه لأن الأصل عدم السرقة ومن أصحابنا من قال القول قول الفاسب لأنه غلام والأصل براءة ذمته مما زاد على
المائة فان قال المقصوب منه كان كاتباً فقيمته ألف وقال الفاسب لم يكن كاتباً فقيمته مائة فالتقول قول الفاسب لأن الأصل
عدم الكتابة براءة التهمة مما زاد على المائة فان قال المقصوب منه غصبني طعماً ما عدينا وقال الفاسب بل غصبتك طعماً ما عدينا
فالتقول قول الفاسب لأن الأصل انه لا يلزمه الحديث فاذا اختلف كان للمقصوب منه أن يأخذ العتيق لأنه أنقص من حقه

﴿ فصل ﴾ وان غصبه خيراً وتلف عنده ثم اختلفا فقال المقصوب منه صار خلا ثم تلف فعليك الضمان وقال الفاسب بل تلف
وهو خير فلا ضمان على فالتقول قول الفاسب لأن الأصل براءة ذمته ولأن الأصل أنه باق على كونه خيراً

﴿ فصل ﴾ وان اختلفا في الثياب التي على العبد انقصوب فادعى المقصوب منه أنها له وادعى الفاسب أنها له فالتقول قول الفاسب
لأن العبد وما عليه في يد الفاسب فكان القول قوله والله أعلم

كتاب الشفعة

وتجب الشفعة في العقار لداري جابر رضي الله عنه قال قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعه أو جائط
لا يتخلله أن يبيعه حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذه وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به ولأن الضرر في العقار يتأبد
من جهة الشريك فتثبت فيه الشفعة لازالة الضرر

﴿ فصل ﴾ وأما غير العقار من المنقولات فلا شفعة فيها لداري جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا شفعة الا في
ربعة أو جائط وأما البناء والقراس فانه ان يبيع مع الأرض ثبتت فيه الشفعة لداري جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ
من كان له شريك في ربع أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضي أخذه وان كرهه تركه ولا نهي اذ لنا بيد فهو
كالأرض فان يبيع منفرداً لم تثبت فيه الشفعة لأنه ينقل ويحول فلم تثبت فيه الشفعة واختلف أصحابنا في النخل اذا بيعت مع
فراخها مقررة عما يتخللها من بياض الأرض فمنهم من قال تثبت فيه الشفعة لأنه فرع تابع لأصل ثابت ومنهم من قال لا شفعة

طام طيها والأجيج تلهب النار . وقد أجت نوح أجيجها . والسطح معروف وهو ظاهر السقف وسطح كل شيء أعلاه (قوله
برجه) البرج هو سكن الحمام الذي يفرخ فيه والبلعام الحديث ضد العتيق وهو من سقته والعتيق من علم قبله أو عامين

ومن كتب الشفعة

الشفعة مأخوذة من الشفع وهو الزوج ضد الفرد كأنه اذا شفع جعل الفرد زوجاً معناه الاشتراك في الملك . وقال في الغريبين
قال أحد من عبي استغفها من الزيادة وهو أن تشفع فيما نطلبه فتضمنه الى ما عندك فتشفعه أي ترده (قوله قضى رسول الله
ﷺ) أي حكم وأوجب (قوله في كل شرك) هو الاسم من الاشتراك في الملك (قوله بربعة) ال ربع هو الدار نفسها حيث
كانت وجعها ربع وربع وربع وربع . سمي بذلك لأن الانسان يربع فيه أي يسكنه ويقم فيه ولعل الربعة
تأنيده . والحائط النخل تحوط عليه بجدار أو غيره (قوله حتى يؤذن شريكه) أي يعلمه . واذا ن من الله أي اعلام . ومنه الأذان في
الصلاة هو الاعلام بها (قوله يتخللها) أي يكون في خلاها من البياض . واختلف الفرقة بين الشبيين واجمع الخلال . قال الله

فيها لأن القرار تابع لها فإذا لم تجب الشفعة فيها إذا بيعت مفردة لم تجب فيها وفي تبعها وإن كانت دار أسفلهما لو أحدهما ولو بها
مشترك بين جماعة فباع أحدهم نصيبه فإن كان السقف لصاحب السفلى لم تثبت الشفعة في الحصة المبيعة من العلو لأنه بناء
مفرد وإن كان السقف للمشارك في العلو فقبه وجهان أحدهما لأن ثبت فيه الشفعة لأنه لا يبيع أرضا والثاني ثبت لأن السقف
أرض لصاحب العلو يسكنه ويأوى إليه فهو كالأرض

فصل وان بيع الزرع مع الأرض أو الثمرة الظاهرة مع الأصل لم تؤخذ مع الأصل بالشفعة لأنه منقول فلم يؤخذ مع
الأرض بالشفعة كثيران الضيعة فإن بيع وفيه ثمرة غير مؤجرة ففيه وجهان أحدهما تؤخذ الثمرة مع الأصل بالشفعة لأنها تبعت
الأصل في البيع فأخذت معه بالشفعة كالقراس والثاني لا تؤخذ لأنه منقول فلم تؤخذ مع الأصل كزرع والثمرة الظاهرة

فصل ولا تثبت الشفعة إلا للشرى في ملك مشاع فأما الجار والمقاسم فلا شفعة لهما لما روى جابر رضي الله عنه قال إنما
جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولأن الشفعة إنما تثبت لأنه يدخل
عليه شريك فيتأذى به فتدعو الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقصان قيمة الملك وما يحتاج إلى إحدائه من
المرافق وهذا لا يوجد في المقسوم

فصل ولا تجب إلا فيما تجب قسمته عند الطلب فأما ما لا تجب قسمته كالأحوال الصغيرة والدار الصغيرة فلا تثبت فيه الشفعة
وقال أبو العباس ثبتت فيه الشفعة لأنه عارض فثبت فيه الشفعة قياسا على ما تجب قسمته والمذهب الأول لما روى عن أمير
المؤمنين عثمان رضي الله عنه أنه قال لا شفعة في بئر والأرف تقطع كل شفعة ولأن الشفعة إنما تثبت للضرر الذي يلحقه بالمقاسمة
وذلك لا يوجد فيها لا يقسم وأما الطريق المشترك في درب مملوك ينظر فيه فإن كان ضيقا إذا قسم لم يصب كل واحد منهم
طريقا يدخل فيه إلى ملكه فلا شفعة فيه وإن كان واسعا نظرت فإن كان للدار المبيعة طريق آخر وجبت الشفعة في
الطريق لأنه أرض مشتركة تحتل القسمة ولا ضرر على أحد في أخذه بالشفعة فأشبه غير الطريق وإن لم يكن للدار
طريق غيره ففيه ثلاثة أوجه أحدها لا شفعة فيه لأننا أثبتنا الشفعة فيه أضررنا بالشرى لأنه يبقى ملكه بغير طريق
والضرر لا يزال بالضرر والثاني ثبتت فيه الشفعة لأنه أرض تحتل القسمة فتثبت فيها الشفعة كغير الطريق والثالث
أنه إن لم يكن الشفع المشرى من دخول الدار ثبتت الشفعة وإن لم يمكنه فلا شفعة لأنه مع التمكن يمكن دفع الضرر من غير أضرار
ولا يمكن مع عدم التمكن إلا بالأضرار

فصل وتثبت الشفعة في الشفص المملوك بالبيع لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال فإن باعه ولم يؤذنه فهو
أحق به وتثبت في كل عقد ملك الشفص فيه بعوض كالإجارة والسكاج والخلع لأنه عقد معاوضة جاز أن تثبت الشفعة في النقص
المملوك به كالبيع

فصل فأما فيما ملك فيه النقص بغير عوض كالوصية والهبة من غير عوض فلا تثبت فيه الشفعة لأنه ملكه بغير بدل فلم
تثبت فيه الشفعة كما لو ملكه بالارث وإن باع من رجل شقصا فعفا الشفع فيه عن الشفعة ثم رجع الشفص إليه
بالأقالة لم تثبت فيه الشفعة لأنه لم يملكه بعوض وإنما انفسخ البيع ورجع المبيع إلى ملكه بغير بدل فإن باعه شقصا فعفا الشفع
عن الشفعة ثم ولا مرجع لثبتت فيه الشفعة لأن الثولية بيع رأس المال وإن قال لأمواله إن خدمت ورتني شهرا فذلك هذا

نعالي فترى الودق يخرج من خلاله وهو القرج بين السحاب (قوله القرار) المستقر من الأرض وهو الذي يشر فيه أي ثبت
فيه ويقسم (قوله ملك مشاع) أي مشترك غير مقسوم من قولهم أشاع الخبر إذا أذاعه ولم يخص به واحدا دون واحد قال
الأزهري إنما قيل له مشاع لأن سهم كل واحد من الشريكين أشيع أي أذيع وقرى في أجزاء سهم الآخر حتى لا يتميز منه يقال
شاع اللبن في الماء إذا تفرقت أجزاءه في أجزاء حتى لا يتميز (قوله المرافق) هي ما يرفق به أي يشقق والرفق الشقق (قوله في
الحديث والأرف تقطع كل شفعة) هي الحدود بين الأرضين الواحدة أرفقة مثل غرفة وغرفة وقال عثمان رضي الله عنه أي مال أرف
عليه وقسم فلا شفعة فيه (قوله درب) هي بيوت مجتمعة يحيط بها طريق واحد وهي كبيوت أهل مسعاء وقد ذكرنا الشفص
وأنه التصيب والطائفتين الشيء

الشفص فذهبهم ملكك الشفص وهل ثبت فيه الشفعة فيه وجهان أحدهما أنه ثبت لأنها ملكته يبدل هو الخصة فصار كالملك بالاجارة والثاني لا ثبت فيه الشفعة لأنه وصية في الحقيقة لأنه يعتبر من الثلث فلم يثبت فيه الشفعة كسائر الوصايا وان دفع المالك الى مولاه شفصا عن نجم عليه ثم عجز ورق فهل الشفيع في النقص شفعة أم لا فيه وجهان أحدهما لا شفعة فيه لأنه بالعجز صار ماله للمولى بحق الملك لا بالمعاوضة وما لك بغير المعاوضة لاشفعة فيه والثاني ثبت فيه لأنه ملكه بعوض فثبت فيه الشفعة فلا تسقط بالتسخير بعده

فصل وان بيع شفص في شركة الوقف فان قلنا ان الموقوف عليه لا يملك الوقف لم يجب فيه الشفعة لأنه لا يملكه وان قلنا انه يملك ففيه وجهان أحدهما أنه يأخذ بالشفعة لأنه يلحقه الضرر في ماله من جهة الشريك فأنشبه مالك الطائى والثاني لا يأخذ لأن ملكه غير تام يدل أنه لا يملك التصرف فيه فلا يملك به ملكا تاما

فصل وان اشترى شفصا وشرط الخيار فيه للبائع لم يكن للشفيع أن يأخذ قبل انقضاء الخيار لأنه في أحد الأقوال لا يملك الشفص وفي القول الثاني ملكه موقوف فلا يعلم هل يملك أم لا وفي القول الثالث يملكه ملكا غير تام لأن البائع أن يفسخه ولأنه اذا أخذ بالشفعة أضر بالبائع لأنه يفسد حقه من الفسخ والضرر لا يزال بالضرر وان شرط الخيار للمشتري وحده فان قلنا انه لا يملك أو قلنا انه موقوف لم يأخذ لما ذكرناه في خيار البائع وان قلنا انه يملك ففيه قولان أحدهما لا يأخذه لأنه يبيع فيه خيار فلا يأخذ به كما لو كان الخيار للبائع والثاني يأخذه وهو الصحيح لأنه لاحق فيه لغیر المشتري والشفيع يملك اسقاط حقه ولهذا يملك اسقاط حقه بعد لزوم البيع واستقرار الملك فلا يملك قبل لزومه أولى

فصل وثبت الشفعة للكافر على المسلم لحديث جابر رضى الله عنه لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به ولم يفرق ولا نهى جابر جعل دفع الضرر عن المال فاستوى فيه الكافر والمسلم كالردي العيب

فصل ولا يأخذ بالشفعة من لا يضر على العوض لأنه اذا أخذ ولم يضر على العوض لم يضر على الضرر لا يزال بالضرر فان أضرر هنا أو ضمينا أو عوضا عن الثمن لم يلزم قبوله لأن ما استحق أخذه بالعوض لم يلزم قبول الرهن والغنمين والعوض فيه كالبيع في بدل البائع

فصل ويأخذ الشفيع بالعوض الذي ملك به فان اشتراه أخذه بالثمن لا يروى جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال فان باعه فهو أحق به بالثمن وان اشترى شفصا وسيقا فبثمن قسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما وأخذ الشفص بحصته وترك الشفيع على المشتري بحصته لأن الثمن ينقسم على المبيع على قدر قيمته ولا يثبت للمشتري الخيار في فسخ البيع بتفريق الصفقة عليه لأنه تدخل في العقد على بصيرة أن الصفقة تفرق عليه وان اشترى الشفص ثمن ثم ألحق به زيادة أوجب عنه بعضه أو وجد به عيبا فأخذ عنه الأرض فعلى ما ذكرناه في بيع المراجعة فان نقص الشفص في بدل المشتري فقدر روى المزني أن الشفيع يأخذه بجميع الثمن وقال في القديم يأخذه بالصفة واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال فيه قولان وهو الصحيح أحدهما يأخذه بجميع الثمن كالعبد المبيع اذا ذهب عينه في بدل البائع فان المشتري يأخذ بجميع الثمن والقول الثاني أنه يأخذه بالصفة وهو الصحيح لأنه أخذ بعض ما دخل في العقد فأخذه بالصفة كما لو كان معه سيف ومنهم من قال ان ذهب التأنيف ولم يذهب من الأجزاء شيء أخذ بالجميع لأن الذي يقابل الثمن أجزاء العين وهي باقية فان تلف بعض الأجزاء من الآجر والخشب أخذ بالصفة لأنه تلف بعض ما يقابل الثمن فأخذ الباقي بالصفة وحل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال ان كانت العرصة باقية أخذ بالجميع لأن العرصة هي الأصل وهي باقية فان ذهب بعض العرصة أخذ بالصفة لأنه تلف بعض الأصل فأخذ الباقي بالصفة وحل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال ان تلف بجانحة من السباء أخذ بالجميع لأنه لم يحصل للمشتري بدل التالف وان تلف بفعل آدمي أخذ بالصفة لأنه حصل للمشتري بدل التالف وحل القولين على هذين الحالين

فصل وان اشترى النقص بمائة مؤجلة ففيه ثلاثة أقوال أحدها يأخذ بمائة مؤجلة لأن الشفيع تابع للمشتري

(قوله فأنشبه مالك الطائى) بكسر الطاء هو ضد الوقف لأن الوقف المحبوس والطاق ضد

في قدر الثمن وصفته فكان نابغاله في التأجيل والثاني أنه يأخذ بسلعة تساوي مائة الى الأجل لانه لا يمكن أن يطالب بمائة حلة لان ذلك أكثر مما لزم المشتري ولا يمكن أن يطالب بمائة مؤجلة لان الذمم لا تتماثل فتجعل ذمة الشئ مثل ذمة المشتري فوجب أن يعدل الى جنس آخر بقيمته كما يعدل فيها لا مثل له الى جنس آخر بقيمته والثالث وهو الصحيح أنه يخبر بين أن يجعل الثمن ويأخذوا بين أن يصير الى أن يعمل فيأخذ لانه لا يمكن أن يطالب بمائة حلة ولا بمائة مؤجلة لما ذكرناه ولا يمكن أن يأخذ بسلعة لان الشئ غير انما يأخذ بالمثل أو بالقيمة والسلعة ليست بمثل الثمن ولا هي قيمته فلم يبق الا التأجيل

فصل وان باع رجل في مرضه من وارثه شئ بسلعة أو بدين بآف ولم يجز الورثة بطل البيع في نصفه لانه قدر الحباية فان اختار الشئ أن يأخذ النصف بالآف لم يكن للمشتري الخيار في تفريق الصفقة لان الشئ أخذ بآف وان لم يأخذ الشئ فقامت ثمة المشتري أن يفسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وان باع من أجنبي وحباية والشئ وارث فاحتمل التمسك بالحباية ففيه حصة أوجه أحدهما أن البيع يصح في نصف النقص بالآف وللشئ أن يأخذ ويبقى النصف للمشتري بلائنه لأن الحباية وصية والوصية للمشتري تصح ولا تصح للشئ فيصير كأنه وهبه له النصف وباع منه النصف بثلثه ويأخذ الشئ النصف بجميع الثمن ويبقى النصف للمشتري بغير ثمن والثاني أن البيع يصح في نصفه بالآف لانه دفعنا الجميع الى الشئ بالآف حصلت الوصية للوارث وان دفعنا اليه النصف بالآف وتركنا النصف على المشتري أزمنا الشئ في النصف أكثر مما لزم المشتري فلم يبق الا القسح بالنصف ودفع النصف الى الوارث من غير حباية والثالث أن البيع باطل لان الحباية تعلقت بالكل فلا يجوز أن نجعل في نصفه والرابع أنه يصح البيع ونسقط الشقة لان آيات الشقة تؤدي الى ابطال البيع واذا بطل البيع سقطت الشقة وما أدى ثبوته الى سقوطه وسقوط غيره سقط فسقطت الشقة وبقي البيع والخامس وهو الصحيح أنه يصح البيع في الجميع بالآف ويأخذ الشئ الجميع بالآف لان الحباية وقعت للمشتري دون الشئ والمشتري أجنبي فصحت الحباية

فصل وان اشترى الشئ النقص بعرض فان كان له مثل كالجنوب والأدهان أخذ به مثله لانه من ذوات الأمثال فأخذ به كالمواهم والدنانير وان لم يكن له مثل كالعبيد والنياب أخذ به بقيمته لان القيمة مثل للمثل له ويأخذ بقيمته حال وجوب الشقة كما يأخذ بالثمن الذي وجب عند وجوب الشقة وان اشترى النقص بعبد وأخذ الشئ بقيمته ووجد البائع بالعبد عيبا وورده أخذ بقيمة النقص وهل يثبت التراجع للشئ والمشتري بما بين قيمة العبد وقيمة النقص فيه وجهان أحدهما لا يراجعان لان الشئ أخذ بما استقر عليه العقد وهو قيمة العبد فلا يتغير بما طرأ بعده والثاني يراجعان فان كانت قيمة النقص أكثر من رجوع المشتري على الشئ وان كانت قيمة العبد أكثر من رجوع الشئ على المشتري لانه استقر النقص على المشتري بقيمته فثبت التراجع بما بين القيمةين وان وجد البائع بالعبد عيب وقد حدث عنده عيب آخر فرجع على المشتري بالارض فظنرت فان أخذ المشتري من الشئ قيمة العبد سلبا لم يرجع عليه بالارض لان الارض دخلت في القيمة وان أخذ بقيمته مع عيبا لم يرجع بالارض فيعوجهان أحدهما لا يرجع لانه أخذ النقص بقيمة العبد المعيب الذي استقر عليه العقد والثاني يرجع بالارض لانه استقر النقص عليه بقيمة عبد سليم فرجع به على الشئ

فصل وان جعل النقص أجرة في اجرة أخذ الشئ بأجرة مثل النقص فان جعل صداقا في نكاح أو بدلا في خلع أخذ الشئ بهر مثل المرأة لان المنفعة لا مثل لها فأخذ بقيمتها كالثوب والعبد وان جعل متعة في طلاق امرأه أخذ الشئ بمتعة مثلها لا بالمهر لان الواجب بالطلاق متعة مثلها لا المهر

فصل والشئ بالخيار بين الاخذ والترك لأنه متى ثبت له دفع الضرر عنه تغير بين أخذه وتركه وفي خياره أربعة أقوال قولان نص عليهما في القديم أحدهما أنه على التراجع لا يستطاع الا العفو أو تبادل على العفو كقوله بمعنى أو قاسمى وما أشبههما لأنه حق له لا ضرر على المستحق عليه في تأخيره فلم يستطع الا العفو كالخيار في القصاص والثاني أنه بالخيار الى أن يرفع المشتري

(قوله الحباية) الحباية في البيع هو ترك شئ من الثمن مأخوذ من الحباية وهو العطية يقال حباؤه يحبوه كأنه أعطاه ذلك. مفاعلة من الحباية

الى الحاكم ليحبسه على الأخذ أو العفو لا نألو قلنا انه على الفور أضررنا بالشفيع لانه لا يأمن مع الاستعجال أن يترك والحظ في الأخذ أو يأخذ والحظ في الترك فيندم وان قلنا انه على التراخي الى أن يسقط أضررنا المشتري لانه لا يقدر على التصرف والسبي في عمره خوفا من الشفيع لجعل له أن يرفع الى الحاكم ليدفع عنه الضرر والثالث نص عليه في سبحة حرملة أنه بالخيار الى ثلاثة أيام لانه لا يمكن أن يجعل على الفور لانه يستضر به الشفيع ولا أن يجعل على التراخي لانه يستضر به المشتري فقدور بثلاثة أيام لانه لا ضرر فيه على الشفيع لانه يمكنه أن يعرف ما فيه من الحظ في ثلاثة أيام ولا على المشتري لانه قريب والرابع نص عليه في الجديد أنه على الفور وهو الصحيح لما روي أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفعان واثبها وروى أنه قال الشفعة كخشطة العقال ان قيدت ثبتت وان تركت فاللوم على من تركها فعلى هذا ان آخر الطلب من غير عنده سقط لانه على الفور فسقط بالتأخير من غير عنده كالد بالعب وان أخره لظهار أو صلاة أو طعام أو ليس ثوب أو غلاق باب فهو على شفعته لانه ترك الطلب لعنروان قال سلام عليكم أنما طالب بالشفعة ثبتت الشفعة لأن السلام قبل الكلام سنة فلا تسقط به الشفعة وان قال بركة الله في صفة يمينك أنما طالب بالشفعة لم يسقط لأن الدعاء بالبركة لا يدل على ترك الشفعة لانه يجوز أن يكون دعاء للشفعة بالبركة لانها أوصلته الى الأخذ بالشفعة وان قال صالحني عن الشفعة على مال لم يصح الصالح لانه خيار فلا يجوز أخذ العوض عنه كخيار الشرط وفي شفعته وجهان أحدهما تسقط لانه أعرض عن طلبها من غير عنده والثاني لا تسقط لانه تركها على عوض ولم يسلم له العوض ففي على شفعته فان أخذه ضمن مستحق فله وجهان أحدهما تسقط لانه ترك الأخذ الذي يملك به من غير عنده والثاني لا تسقط لانه استحق الشفيع بمثل الثمن في الذمة فاذا عيبه فيها لا يملك سقط الثمين وبقى الاستحقاق كما لو اشترى شيئا ضمن في الذمة ووزن فيملا يملك

فصل وان وجبت الشفعة وهو محبوس أو مريض أو غائب نظرت فان لم يقدر على الطلب ولا على التوكيل ولا على الاشهاد فهو على شفعته لانه ترك بعذر وان قدر على التوكيل فلم يوكل ففيه ثلاثة أوجه أحدها وهو قول القاضي أي حامدا انه يسقط شفعته لانه ترك الطلب مع القدرة فأشبه اذا قدر على الطلب بنفسه فترك والثاني وهو قول أبي علي الطبري أنه لا تسقط لأن التوكيل ان كان بعوض لزمه غرم وفيه ضرر وان كان بغير عوض احتاج الى التزام منه وفي عملها مشقة وذلك عذر فلم تسقط به الشفعة ومن أمهاتنا من قال ان وجد من يتطوع بالوكالة سقطت شفعته لانه ترك الطلب من غير ضرورة فان لم يجد من يتطوع لم تسقط لانه ترك للضرر وان عجز عن التوكيل وقدر على الاشهاد فلم يشهد ففيه قولان أحدهما تسقط شفعته لأن الترك قد يكون تلهذا وقد يكون للعجز وقد قدر على أن يبين ذلك بالشهادة فاذا لم يفعل سقطت شفعته والثاني لا تسقط لان عذره في الترك ظاهر فلم يحتج معه الى الشهادة

فصل وان قال أخرت الطلب لأنني لم أصدق فان كان قد أخبره عدلان سقطت شفعته لانه أخبره من ثبت بقوله الحق وان أخبره حر أو عبد أو امرأة ففيه وجهان أحدهما لا تسقط لانه ليس ببينة والثاني تسقط لانه أخبره من يجب تصديقه في الخبر وهذا من باب الاخبار فوجب تصديقهم فيه

فصل فان قال المشتري اشترت بمائة فعفا الشفيع ثم بان أنه اشترى بخمسين فهو على شفعته لانه عفا عن الشفعة لعذر وهو أنه لا يرضاه بمائة أو ليس معه مائة وان قال اشترت بخمسين فعفا ثم بان أنه كان قد اشترى بمائة لم يكن له أن يطالب لأن من لا يرضى النقص بخمسين لا يرضاه بمائة وان قال اشترت نصفه بمائة فعفا ثم بان أنه قد اشترى جميعه بمائة فهو على شفعته لانه لم يرض بترك الجميع وان قال اشترت النقص بمائة فعفا ثم بان أنه كان قد اشترى نصفه بمائة لم يكن له أن يطالب بالشفعة لأن

(قوله في الحديث الشفعة كخشطة العقال) قال الجوهري نقول نطت الحبل عقدته أنشط طعن ونطته حالته يقال كأنما أنشط من عقال وهو مثل الاسراع والمبادرة كما يبادر البعير الى القيام عند حمل عقاله . وقوله عليه السلام لن واثبها أي بادرها كما يبادر الشيء من ثب عليه أي يقفز ويظفر (قوله ضمن مستحق) أي أخذه من يدينه بحق من بينة وإقرار (قوله التزام منه) أي صنيعة يتحملها فيمن بها عليه . واثب مداد المعطى على المعطى عطاءه (قوله للزهد) الزهد خلاف الرغبة يقال زهد فيه بالكسر يزهد زهدا وزهاده اذا لم يرغب فيه ومنه مسعى الزاهد لانه لم يرغب الى الدنيا

من لم يرض الشخص بمائة لا يرضى نصفه بمائة وان قال اشترى بأحد النقيدين فعني ثم بان أنه كان قد اشترى
بالنقد الآخر فهو على شفعة لأنه يجوز أن يكون عقلا عوازا أحد النقيدين عنده أو حاجته إليه وان قال اشترى
النقص فعني ثم بان أنه كان وكلا فيه وانما المشتري غيره فهو على شفعة لأنه قد يرضى مشاركة الوكيل ولا يرضى
مشاركة الوكيل

﴿ فصل ﴾ وان وجبت له الشفعة فيباع حصته فان كان بعد العلم بالشفعة سقطت شفعة لأنه ليس له ملك يستحق به وان باع
قبل العلم بالشفعة ففيه وجهان أحدهما تسقط لأنه زال السبب الذي يستحق به الشفعة وهو الملك الذي يخاف الضرر بسببه
والثاني لا تسقط لأنه وجبت له الشفعة والشركة موجودة فلا تسقط بالبيع بعده

﴿ فصل ﴾ ومن وجبت له الشفعة في شقص لم يجز أن يأخذ البعض ويعفو عن البعض لأن في ذلك اضراراً بالمشتري في
تفريق الصفقة عليه والضرر لا يزال بالضرر فان أخذ البعض وترك البعض سقطت شفعة لأنه لا يبيع بعض فإذا عفا عن البعض
سقط الجميع كالقصاص وان اشترى شقصين من أرضين في عقد واحد فأراد الشفع أن يأخذ أحدهما دون الآخر ففيه وجهان
أحدهما لا يجوز وهو الاظهر لما فيه من الاضرار بالمشتري في تفريق الصفقة عليه والثاني يجوز لأن الشفعة جعلت لدفع الضرر
وربما كان الضرر في أحدهما دون الآخر فان كان البايع أو المشتري اثنين جاز للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما دون الآخر لأن
عقد الواحد مع الاثنين عقدان جاز أن يأخذ أحدهما دون الآخر كالأشترى في عقدين منفردين

﴿ فصل ﴾ وان كان للنقص شفعا نظرت فان حضر وأولياؤه أخذوا فان كانت حصته بعضهم أكثر ففيه قولان أحدهما أنه
يقسم النقص بينهم على عدد الرؤس وهو قول المزي لأن كل واحد منهم لو اتفرد أخذ الجميع فإذا اجتمعوا ساءوا كالمساووا
في الملك والثاني أنه يقسم بينهم على قدر الأنصبة لأنه حتى يستحق بسبب الملك فيقسم عند الاشتراك على قدر الاملاك
كأجرة الدكان وقمرة البستان وان عفا بعضهم عن حقه أخذ الباقيون جميعه لأن في أخذ البعض اضراراً بالمشتري فان جعل بعضهم
حصته لبعض الشركاء لم يصح بل يكون لجميعهم لأن ذلك عفو وليس بهبة وان حضر بعضهم أخذ جميعه فان حضر آخر قاسمه
وان حضر الثالث قاسمهما لأننا بينا أنه لا يجوز التبعيض فان أخذ الحاضر الشقص وزاد في يده بأن كان تحلاً فأثرت ثم قدم
القائب قاسمه على الشخص دون الثار لأن الثار حديث في ملك الحاضر فأختص بها وان قال الحاضر أنا أخذ بقدر مالي لم يجز
وهو تسقط شفعة فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة أنها تسقط لأنه قد روي على أخذ الجميع وقد تركه والثاني وهو
قول أبي اسحق أنها لا تسقط لأنه تركه بعلم وهو أنه يخشى أن يقدم القائب فيترعه منه والترك للعذر لا يسقط الشفعة كما قلنا
فيمر أظهره المشتري ثمنا كثيرا فترك ثم بان بخلافه

﴿ فصل ﴾ وان كان المشتري شريكا بأن كان بين ثلاثة دار فباع أحدهم نصيبه من أحد شريكيه لم يكن للشريك الثاني أن
يأخذ الجميع لأن المشتري أحد الشريكين فلم يجز للآخر أن يأخذ الجميع كالوكان المشتري أجنبيا وقال أبو العباس
للشريك أن يأخذ الجميع لانا لو قلنا أنه يأخذ النصف لتركنا النصف على المشتري بالشفعة والانسان لا يأخذ بالشفعة من
نفسه والمذهب الاول لأن المشتري لا يأخذ النصف من نفسه بالشفعة وانما يمنع الشريك أن يأخذ الجميع ويبقى الباقي
على ملكه

﴿ فصل ﴾ وان ورت رجلان من أبيهما دارا ثم مات أحدهما وخلف ابنيان ثم باع أحدهما الابنين حصته في الشفعة قولان
أحدهما أن الشفعة بين الاخ والاعم وهو الصحيح لانهما شريكان للمشتري فاشترى كافي الشفعة كالوكان ملكا بسبب واحد والثاني
أنها للأخ دون العم لأن الاخ أقرب اليه في الشركة لانهما ملكا بسبب واحد والعم ملك بسبب قبلهما فعلى هذا أن عفا الاخ
عن حقه فهل يستحق العم فيه وجهان أحدهما يستحق به لأنه شريك وانما قدم الاخ عليه لأنه أقرب في الشركة فإذا ترك الاخ ثبت
لعم كاشول فيمن قتل رجلين أنه يقتل بالاول لأن حقه أسبق فإذا اغتوى الاول قتل الثاني والوجه الثاني أنه لا يستحق لأنه لم
يستحق الشفعة وقت الوجوب فلم يستحق بعده وان كان بين ثلاثة دار فباع أحدهم نصيبه من رجلين وعفا شريكاه
عن الشفعة ثم باع أحد المشتريين نصيبه فعلى القولين أحدهما ان الشفعة للمشتري الآخر لانهما ملكا بسبب واحد والشريكان

الآخران ملكاه بسبب سابق ملك المشتريين والثاني بينهما لأن الجميع شركاء في الملك في حال وجوب الشفعة وان مات رجل من دار وخلف اثنين وأختين ثم باعت إحدى الاختين فبيها فبيها طريقان من أصحابنا من قال هي على القولين أحدهما أن الشفعة للاخت لأنها ملكت مع الاخت بسبب واحد وملك البنات بسبب آخر والثاني أن الشفعة بين البنات والاخت لأن الجميع شركاء في الملك ومنهم من قال إن الشفعة بين البنات والاخت قولاً واحداً لأن الجميع ملكن الشقص في وقت واحد لم يسبق بعضهم بعضاً

فصل وان تصرف المشتري في الشقص ثم حضر الشفيع نظرت فان تصرف بالاستحقاق به الشفعة كالوقف والهبة والرهن والاجارة فالشفيع أن يفسخ ويأخذ لأن حقه سابق للتصرف ومع بقاء التصرف لا يمكن الأخذ فملك الفسخ وان تصرف بما تستحق به الشفعة كالبيع والصداق فهو بالخيار بين أن يفسخ ويأخذ بالعقد الأول وبين أن يأخذ بالعقد الثاني لا يفسخ بالعقدين خياراً أن يأخذ بأشياء منهما وان قابل البائع أو رده عليه بغير فسخ الشفيع أن يفسخ الاقالة والرد بالعيب ويأخذ لأن حقه سابق ولا يمكن الأخذ مع الاقالة والرد بالعيب فملك الفسخ وان تخلفا على الثمن وفسخ العقد جاز للشفيع أن يأخذ بالثمن الذي حلف عليه البائع لأن البائع أقر للمشتري بالملك وللشفيع بالشفعة بالثمن الذي حلف عليه فإذا بطل حق المشتري بالتخالف بقي حق الشفيع وان اشترى شقفاً بعد وجود البائع بالعقد عيباً ورده قبل أن يأخذ الشفيع ففيه وجهان أحدهما يقدم الشفيع لأن حقه سابق لأنه ثبت بالعقد وحق البائع ثبت بالرد والثاني أن البائع أولى لأن في تقديم الشفيع اضراراً للبائع في اسقاط حقه من الرد والضرر لا يزال بالضرر وان أصدق امرأته شقفاً وطلقتها قبل الدخول وقبل أن يأخذ الشفيع ففيه وجهان أحدهما يقدم الزوج على الشفيع لأن حق الزوج أقوى لأنه ثبت بنص الكتاب وحق الشفيع ثبت بخبر الواحد فقدم حق الزوج والثاني يقدم الشفيع لأن حقه سابق لأنه ثبت بالعقد وحق الزوج ثبت بالطلاق

فصل وان اشترى شقفاً وكان الشفيع غائباً فقام غريمه في القسعة أو رفع الأمر إلى الحاكم فقاسمه وغرس وبنى ثم حضر الشفيع أو أظهر له مئناً كثيراً فقاسمه ثم غرس وبنى ثم بان خلافه أو أراد الأخذ فان اختار المشتري قلع الغراس والبناء لم يمنع لأنه ملكه فملك فقلعه ولا تلزمه نسوية الأرض لأنه غير متعدي وان لم يختار القلع فالشفيع بالخيار بين أن يأخذ الشقص بالثمن والغراس والبناء بالقيمة وبين أن يقلع الغراس والبناء ويضمن ما بين قيمتهما ومقلوعاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا اضرار ولا يزول الضرر عنهما إلا بذلك

فصل وان اشترى شقفاً وحدت فيه زيادة قبل أن يأخذ الشفيع نظرت فان كانت زيادته لا تعتبر كالفسيل إذا طال وامثلاً فان الشفيع يأخذه مع زيادته لأن ما لا يتميز يقع الاصل في الملك كما يتميز في الرد بالعيب وان كانت متميزة كالتمر فان كانت ثمرة ظاهرة لم يكن للشفيع فيها حق لأن الثمرة الظاهرة لا تنفع الاصل كما قلنا في الرد بالعيب وان كانت غير ظاهرة ففيها قولان قال في القديم تنفع الاصل كما تنفع في البيع وقال في الجديد لا تنفعه لأنه استحقاق بغير تراض فلا يؤخذ به الا ما دخل بالعقد وبخالف البيع لأنه استحقاق عن تراض يقدر فيه على الاستثناء فإذا لم يستثن تنفع الاصل

فصل اذا أراد الشفيع أن يأخذ الشقص ملك الاخذ من غير حكم الحاكم لأن الشفعة ثابتة بالنسب والاجماع فلم تنفقر إلى الحاكم كالرد بالعيب فان كان الشقص في يد المشتري أخذه منه وان كان في يد البائع ففيه وجهان أحدهما يجوز أن يأخذه منه لأنه استحقاق فملك الاخذ كالأول والثاني لا يجوز أن يأخذه بل يجبر المشتري على القبض ثم يأخذه منه لأن الاخذ من البائع يؤدي إلى اسقاط الشفعة لأنه يقوت به التسليم وفوات التسليم يوجب بطلان العقد فإذا بطل العقد سقطت الشفعة وما أدى إلى ثباته إلى اسقاطه سقط

فصل وملك الشفيع الشقص بالأخذ لانه يملكه مال بالقره فوق ملكه فيه بالأخذ كتملك المباحات ولا يثبت فيه خيار الشرط لأن الشرط انما يثبت مع تملك الاختيار والشقص يؤخذ بالاجبار فلم يصح فيه شرط الخيار وهل يثبت له خيار المجلس

(قوله بخبر الواحد) هو الذي يروي به أحد لا يتابع عليه. وعند أهل الأصول هو ما لم يقع العلم به وان رواء العدد الكثير. وهو ضد المتواتر (قوله كالفسيل إذا طال وامثلاً) الفسيل صغير النخل. وامثلاً عنه غلط وجل. والثمرة الظاهرة كالطلع المؤبر وما شاكله

فيه وجهان أحدهما ثبت لأنه تخلف مال بالثمن فثبت فيه خيار المجلس كالبيع والثاني لا يثبت لأنه إزالة ملك لدفع الضرر فلم يثبت فيه خيار المجلس كالرد بالعيب

فصل وان وجد بالنقص عيبا فلا أن يردده لأنه ملكه بالثمن فثبت له الرد بالعيب كالمشتري في البيع وان خرج مستحقا رجوع بالعينة على المشتري لأنه أخذ منه على أنه ملكه فرجع بالعينة عليه كالمشتري منه

فصل وان مات الشفيع قبل العفو والأخذ انتقل حقه من الشفعة إلى ورثته لأنه قبض استحقاقه بعقد البيع فانتقل إلى الورثة كقبض المشتري في البيع ولأنه خيار ثابت لدفع الضرر عن المال فهو رث كالرد بالعيب وان كان له وارثان فعفا أحدهما عن حقه سقط حقه وهل يسقط حق الآخر فيه وجهان أحدهما يسقط لأن الشفعة واحدة فإذا اعني عن بعضها سقط الباقي كالشفيع إذا عفا عن بعض الشفيع والثاني لا يسقط لأنه عفا عن حقه فلا يسقط حق غيره كالمشتري عفا أحد الشفيعين

فصل إذا اختلف الشريكان في الدار فادعى أحدهما على الآخر أنه ابتاع نصيبه فله أخذ الشفعة وقال الآخر بل ورثته أو وهبته فلا شفعة لك فالقول قول المدعي عليه مع يمينه لأنه يدعي عليه استحقاق ملكه بالشفعة فكان القول قوله كالمشتري عليه نصيبه من غير شفعة فإن نكل عن اليمين حلف المدعي وأخذ بالشفعة وفي الثمن ثلاثة أوجه أحدها أنه يقال للمدعي عليه قد أقر لك بالثمن وهو مصدق في ذلك فإما أن تأخذه أو تبرئه من الثمن الذي لك عليه كما قلنا في المكاتب إذا جمل نجما إلى المولى فادعى المولى أنه مقصوب والثاني أنه يترك الثمن في يد المدعي لأنه قد أقر لمن لا يدعيه فأقر في يده كالمشتري يدور لرجل وكذبه المفتره والثالث يأخذه الحاكم ويحفظه إلى أن يدعيه صاحبه لأنهما اتفقا على أنهما لا يستحقان ذلك

فصل وان ادعى كل واحد منهما على شريكه أنه ابتاع حصته بعده وأنه يستحق عليه ذلك بالشفعة فالقول قول كل واحد منهما لما ذكرناه فإن سبق أحدهما فادعى وحلف المدعي عليه استقر ملكه ثم يدعي الخالف على الآخر فإن حلف استقر أيضا ملكه وان نكل الأول ردت اليمين على المدعي فإذا حلف استحق وان أراد الناك أن يدعي على الآخر بعد ذلك لم نسمع دعواه لأنه لم يبق له ملك يستحق به الشفعة

فصل وان اختلفا في الثمن فقال المشتري الثمن ألف وقال الشفيع هو خمسمائة فالقول قول المشتري مع يمينه لأنه هو العاقد فكان أعرف بالثمن ولأنه مالك للنقص فلا ينزع منه بالدعوى من غير يمين

فصل وان ادعى الشفيع أن الثمن ألف وقال المشتري لأعلم قدره فالقول قول المشتري لأن ما يدعيه يمكن فانه يجوز أن يكون قد اشترى بثمان جزاف ويجوز أن يكون قد علم الثمن ثم نسي فإذا حلف لم يستحق الشفعة لأنه لا يستحق من غير بدل ولا يمكن أن يدفع إليه ما لا يدعيه وقال أبو العباس يقال له أما أن تبين قدر الثمن أو تجعلك ناكلا فيحلف الشفيع أن الثمن ألف ويستحق كالمقول فيمن ادعى على رجل ألفا فقال المدعي عليه لأعلم القدر والمذهب الأول لأن ما يدعيه يمكن فانه يجوز أن يكون قد اشترى بثمان جزاف لا يعرف وزنه ويجوز أن يكون قد علم ثم نسي ويخالف إذا ادعى عليه ألفا فقال لا أعرف القدر لأن هناك لم يحجب عن الدعوى وبهنا أجلب عن استحقاق الشفعة وانما ادعى الجمل بالثمن

فصل وان قال المشتري الثمن ألف وقال الشفيع لأعلم هل هو ألف أو أقل فهل له أن يحلف المشتري فيه وجهان أحدهما نيسله أن يحلفه حتى يعلم لأن اليمين لا يجب بالشك والثاني له أن يحلفه لأن المال لا يملك بمجرد الدعوى وان قال المشتري الثمن ألف وقال الشفيع لأعلم كم هو ولكنه دون ألف فالقول قول المشتري فإن نكل لم يحلف الشفيع حتى يعلم قدر الثمن لأنه لا يجوز أن يحلف على ما لم يعلم

فصل وان اشترى الشخص بعرض وتلف العرض واختلفا في قيمته فالقول قول المشتري لأن الشخص ملك له فلا ينزع يقول المدعي

فصل وان أقر المشتري أنه اشترى الشخص بألف وأخذ الشفيع بألف ثم ادعى البائع أن الثمن كان ألفين وصدقه المشتري لم يلزم الشفيع أكثر من الألف لأن المشتري أقر بأنه يستحق الشفعة بألف فلا يقبل رجوعه في حقه فإن كذبه المشتري

(قوله نكل عن اليمين) حين وثاقه وعن جزاف غير معدود ولا موزون (قوله العرض) بتسكين الراء هو ضد النقود وهو

فأقام عليه ستة أن الثمن ألقان لزم المشتري الألقان ولا يرجع على الشفيع بما زاد على الاتفاق لانه كسب البينة بأقراره السابق
﴿ فصل ﴾ فإن كان بين رجلين دار وغاب أحدهما وترك نصيبه في يد رجل فادعى الشرى بك على من في يده نصيب الغائب أنه
 اشتراه منه وأنه استحق أخذه بالشفعة فأقر به فقبل يلزمه تسليمه اليه بالشفعة فيه وجهان أحدهما لا يسامه لانه أقر بالملك
 للغائب ثم ادعى انتقاله بالشراء فلم يقبل قوله والثاني يسلم اليه لانه في يده فقبل قوله فيه

﴿ فصل ﴾ وإن أقر أحد الشرى بكين في الدار أنه باع نصيبه من رجل ولم يقبض الثمن وصدقه الشرى بك وأتصكر الرجل فقد
 اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال لا تثبت الشفعة للشرى بك لان الشفعة تثبت بالشراء ولم تثبت الشفعة للشرى بك
 وذهب عامة أصحابنا الى أنه تثبت الشفعة وهو جواب المرنى فيما أجاب فيه على قول الشافى رحمه الله لانه أقر للشفيع بالشفعة
 ولشرى بالملك فاذا أسقط أحدهما حقه لم يسقط حق الآخر كما لو أقر رجلين بحق فكذبه أحدهما وصدقه الآخر وهل يجوز
 للبائع أن يخاصم المشتري فيه وجهان أحدهما ليس له ذلك لانه يصل الى الثمن من جهة الشفيع فلا حاجة به الى خصومة المشتري
 والثاني له أن يخاصمه لانه قد يكون المشتري أسهل في المعاملة من الشفيع فان قلنا لا يخاصم المشتري أخذ الشفيع النقص من
 البائع وعهدته عليه لانه منه أخذوا والمدفع الثمن وإن قلنا لا يخاصمه فان خلف أخذ الشفيع النقص من البائع ورجع بالعهد
 عليه وإن نكل فقام البائع سلم النقص الى المشتري وأخذ الشفيع النقص من المشتري ورجع بالعهد عليه لانه منه أخذوا اليه
 دفع الثمن وإن أقر البائع بالبيع وقبض الثمن وأنكر المشتري فن قال لا شفعة إذ لم يقر يقبض الثمن لم تثبت الشفعة اذا أقر
 يقبضه ومن قال تثبت الشفعة إذ لم يقر يقبض الثمن اختلفوا اذا أقر يقبضه فمنهم من قال لا تثبت لانه يأخذ الشفعة من غير
 عوض وهذا لا يجوز ومنهم من قال تثبت لان البائع أقر له بحق الشفعة وفي الثمن الاوجه الثلاثة التي ذكرناها فيمن ادعى
 الشفعة على شرى بكم وحلف بعد نكول الشرى بك والله أعلم

﴿ كتاب القراض ﴾

القراض جائز للمروى يؤدى من أصله عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهما خرجا في جيش الى العراق
 فلما قفلا مرا على عامل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فرحب بهما وسهل وقال لو أقر لسككا على أمرنا فنعككاه لنعلت ثم قال
 بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فأسلفك كما قتبنا عان به متاعا من متاع العراق ثم نبيعانه في المدينة
 ونوفران رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لسككا ربحه فقالا ودنا ففعل فكسب الى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قفلا
 و باعوا ربحا فقال عمر أكل الجيش قد أسلف كما أسلفكما فقالا لا فقال عمر ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما أديا المال و ربحه قأما
 عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال يا أمير المؤمنين لو هلك المال ضمتاه فقال أدياه فسكت عبد الله و راجعه عبيد الله فقال رجل من
 جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فأخذ رأس المال وصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح
 المال ولان الأتمان لا يتوصل الى ثمنها المقصود الا بالعمل فجاز المعاملة عليها ببعض الثماء الخارج منها كالنخل
 في الساقاة

ماعداء الذهب والفضة المسكوكة (قوله وعهدته عليه) أى تبعته وما يلحق المشتري من استحقاق العين والشفعة واصلاحه
 وتصحيحه عليه قال الازهرى العهدة ضمان عيب كان معهودا عند البائع

﴿ ومن كتاب القراض ﴾

القراض مشتق من القرض وهو القطع كأنه يقطع له قطعة من ماله أو قطعة من الربح وقيل اشتقاقه من المساواة يقال تقارض
 الشيئان اذا تساوى كل واحد منهما صاحبه في المدح (قوله فرحب بهما وسهل) قال طاهر بن حبيب وسهلا والرحب البعة والسهل
 ضد اللوعر أى أتبنا ربحا وسهلا أى وصادفنا سعة وسهولة من أمر كمال وكذلك قولهم أهلا وسهلا أى أثبت أهلا فاستأنس
 ولا تستوحش وقد رحب به رحبيا اذا قال لمرحبا (قوله ونوفران رأس المال) الوفران المال الكثير والموفر النامى
 والتوفير التكثير والمعنى تردان رأس المال فلما لا ينقص منه شيء ومنه وفر عرضه اذا لم ينقص منه شيء والناء الزيادة وقد ذكر

فصل و يشترط بلقظ القراض لأنه لفظ موضوع له في لغة أهل الحجاز و بلقظ المضاربة لأنه موضوع له في لغة أهل العراق و بما يؤدي معناه لأن المقصود هو المنفعة بخلاف ما يدل عليه كالمبيع باللفظ التمليك

فصل ولا يصح الأعلى الأمان وهي الدراهم والدنانير فأما ما سواهما من العروش والنفار والسبائك والفلوس فلا يصح القراض عليها لأن المقصود بالقراض رد رأس المال والاشتراك في الربح ومتى عقد على غير الأمان لم يحصل المقصود لأنه لم يجرأدت قيمته فيحتاج أن يصرف العامل جميع ما اكتسبه في رد مثله إن كان له مثل وفي رد قيمته إن لم يكن له مثل وفي هذا إضرار بالعامل ووربما نقصت قيمته فيصرف جزءا يسيرا من الكسب في رد مثله أو رد قيمته ثم يشارك رب المال في الباقي وفي هذا إضرار برب المال لأن العامل يشارك في أكثر رأس المال وهذا لا يجوز بدني الأمان لأنها لا تقوم بغيرها ولا يجوز على الغشوش من الأمان لأنه يزيد قيمته وتقص كالعروض

فصل ولا يجوز الأعلى مال معلوم المصنف والقدر فإن قرضه على درهم جزاء لم يصح لأن مقتضى القراض رد رأس المال وهذا لا يمكن في المأبوع مفسد وقدره فإن دفع إليه كسبين في كل واحد منهما ألف درهم فقال قرضتك على أحدهما وأودعتك الآخر ففيه وجهان أحدهما يصح لأنهما مقداران والثاني لا يصح لأنه لم يبين مال القراض من مال الوديعة وإن قرضه على ألف درهم هي له عند الوديعة بل لأنه معلوم وإن قرضه على ألف درهم هي له عنده مفسد وفيه وجهان أحدهما يصح كالوديعة والثاني لا يصح لأنه مفسد عند قبض ضمان فلا يصح مقيودا قبض أمانة

فصل ولا يجوز الأعلى جزء من الربح معلوم فإن قرضه على جزء مبهم لم يصح لأن الجزء يقع على الدرهم والألف فيعظم الضرر وإن قرضه على جزء مقدور كالنصف والثالث جاز لأن القراض كالمساقاة وقد ساق رسول الله ﷺ أهل خيبر على شطر ما يخرج من تمر وزرع وإن قرضه على درهم معلوم لم يصح لأنه مقدور لا يربح ذلك الدرهم فيستضر العامل وقد لا يربح كذلك الدرهم فيستضر رب المال وإن قال قرضتك على أن الربح بينهما ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه مجهول لأن هذا القول يقع على التساوي وعلى التفاضل والثاني يصح لأنه سوى بينهما في الإضافة فعمل على التساوي كما لو قال هذه الدار لزيد وعمرو وإن قال قرضتك على أن لي نصف الربح ففيه وجهان أحدهما يصح ويكون الربح بينهما نصفين لأن الربح بينهما فإذا اشترط لنفسه النصف دل على أن الباقي للعامل والثاني لا يصح وهو الصحيح لأن الربح كالمثل للمالك وإنما يملك العامل جزءا منه بالشرط ولم يشترطه شيئا فبطل وإن قال قرضتك على أن لك النصف ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه لم يبين مال رب المال والثاني يصح وهو الصحيح لأن مال رب المال لا يحتاج إلى شرط لأنه يملكه ملك المال وإنما يحتاج إلى شرط للعامل فإذا اشترط للعامل النصف في الباقي على ملك رب المال فعلى هذا القول قرضتك على أن لك النصف في الثلث وسكت عن السدس صحيح ويكون النصف له لأن الجميع له إلا ما شرطه للعامل وقد شرط له النصف فكان الباقي له

فصل وإن قال قرضتك على أن الربح كله لي أو كله لك بطل القراض لأن موضوعه على الاشتراك في الربح فإذا اشترط الربح لأحدهما فبطل شرط ما يتنافى مقتضاه فبطل وإن دفع إليه ألفا وقال تصرف فيه والربح كله لك فهو قرض لأحد رب المال في ربحه لأن اللفظ مشترك بين القراض والقرض وقد قرن به حكم القرض فأنعقد القرض به كاللفظ التمليك لما كان مشتركا بين المبيع والمأبوع إذا قرن به النعم كان بيعا وإن قال تصرف فيه والربح كله لي فهو بضاعة لأن اللفظ مشترك بين القراض والبضاعة وقد قرن به حكم البضاعة فكان بضاعة كما في الثاني لفظ التمليك

فصل ولا يجوز أن يختص أحدهما بدرهم معلوم ثم الباقي بينهما لأنهم بماله حصل ذلك الدرهم فيبطل حقه ووربما يحصل

(قوله و بلقظ المضاربة) هو من قولهم ضربت الأرض إذا سار فيها يتي الزرق، قال الله تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وقالوا إذا ضربت فتم حكاية العامل يسرو يبطش في طلب الربح. وقال ابن الصباغ اشتقاقها من الضرب بالمال والتقليب، قال ويحتمل أن يكون من ضرب كل واحد بالربح بسهم والمضارب بكسر الزاء هو العامل لأنه هو الذي يتصرف بالمال ويقلبه، والنفار والسبائك وجزاف قد ذكر (قوله بضاعة) هي قطعة من مالك تبعث بها التجارة يقال أبعضه الشيء واستبعضه

شبه ذلك الدرهم فيبطل حق الآخر ولا يجوز أن ينحصر أحد هاترين بيع انى الكيسين لأنه قد لا ير بيع في ذلك فيبطل حقه أولاً وير بيع
الافيه فيبطل حق الآخر ولا يجوز أن يجعل حق أحد هاتين عبيد بشر به فان شرط أنه اذا اشترى عبداً أخذه برأس المال أو أخذه
العامل يحقه لم يصح العقد لأنه قد لا يكون في المال ما يقدر به غير العبد فيبطل حق الآخر

فصل ولا يجوز أن يعلق العقد على شرط مستقبل لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يجز تعليقه على شرط مستقبل كالبيع والاجارة
فصل قال الشافعي رحمه الله ولا يجوز الشريطة الى مدة فن أجبنا من قال لا يجوز شرط المدة فيه لأنه عقد
معاوضة يجوز مطلقاً فيبطل بالتوقيت كالبيع والشكاح ومنهم من قال ان عقده الى مدة على أن لا يبيع بعدها لم يصح لان
العامل يستحق البيع لأجل الربح فإذا شرط المنع منه فقد شرط ما يناق مضمناً فلم يصح وان عقده الى مدة على أن لا يشتري
بعدها صح لأن رب المال يملك المنع من الشراء اذا شاء فإذا شرط المنع منه فقد شرط ما يملكه بمقتضى العقد فلم يمنع محته

فصل ولا يصح للأعلى التجارة في جنس بعم كالتياب والطعام والفاكهة في وقتها فان عقده على ما لا يعم كالتياقوت الاخر
والخيل البقي وما أشبهها أو على التجارة في سلعة بعينها لم يصح لان المقصود بالقراض الربح فإذا علق على ما لا يعم أو على
سلعة بعينها فقد انقصود لأنه لم ينفق ذلك ولا يجوز عقده على أن لا يشتري الا من رجل بعينه لأنه قد لا ينفق عنده ما ربح
فيه أولاً يبيع منه ما ربح فيه فيبطل المقصود

فصل وعلى العامل أن يتولى ما جرت العادة أن يتولاه بنفسه من النشر والطي والايحاب والقبول وقبض الثمن ووزن
ما خف كالعود والمسك لان اطلاق الاذن يحمل على العرف والعرف في هذه الاشياء أن يتولاه بنفسه فان استأجر من يفعل
ذلك لزمه الأجر في ماله فأما ما جرت العادة أن يتولاه بنفسه كحمل المتاع ووزن ما يشغل وزنه فلا يلزمه أن يتولاه بنفسه وله
أن يستأجر من مال القراض من يتولاه لان العرف في هذه الاشياء أن لا يتولاه بنفسه فان تولى ذلك بنفسه لم يستحق الأجرة
لأنه تبرع به وان سرق المال أو غصب فهل يخاصم السارق والغاصب فيه وجهان أحدهما لا يخاصم لان القراض معقود على
التجارة فلا تدخل فيه الخصومة والثاني انه يخاصم فيه لان القراض يقتضى حفظ المال والتجارة ولا يتم ذلك الا بالخصومة والمطالبة

فصل ولا يجوز للعامل أن يقارض غيره من غير إذن رب المال لان نصرفه بالأذن ولم يأذن له رب المال في القراض فلم
يملكه فان قارضه رب المال على النصف وقارض العامل آخر واشترى الثاني في الذمة ونفذ الثمن من مال القراض ويربح بغيرنا
على القولين في الغاصب اذا اشترى في الذمة وعقد فيه المال المنصوب ويربح فان قلنا بقوله القديم ان الربح لرب المال فقد قال
المرزقي ههنا ان لرب المال نصف الربح والنصف الآخر بين العاملين نصفين واختلاف أصحابنا في ذلك فقال أبو اسحق هذا صحيح
لان رب المال رضي أن يأخذ نصف الربح فلم يستحق أكثر منه والنصف الثاني بين العاملين لانهم ارضوا أن يكون ما رزق الله بينهما
والذي رزق الله تعالى هو النصف فان النصف الآخر أخذته رب المال فصار كالستهلك ومن أجبنا من قال يرجع العامل الثاني
على العامل الاول بنصف أجرة مثله لأنه دخل على أن يأخذ نصف الربح والمال ولم يملك ذلك وان قلنا بقوله الجديد فقد قال المرزقي
الربح كله للعامل الاول وللعامل الثاني أجرة المثل فن أجبنا من قال هذا غلط لان على هذا القول الربح كله للعامل الثاني لانه
هو المنصرف فصار كالغاصب في غير القراض ومنهم من قال الربح الاول كمال المرزقي لان العامل الثاني لم يشتري لنفسه وانما اشترى
للاول فكان الربح له بخلاف الغاصب في غير القراض فان ذلك اشتراء لنفسه فمكأن الربح له

فصل ولا يشتجر العامل الا فيما أذن فيه رب المال فان أذن له في صنف لم يشتجر في غيره لان نصرفه بالأذن فلم يملك ما لم
يأذن له فيه فان قال له اشجر في البرجاز أن يشتجر في أصناف البرزمن المنسوج من القطن والابر يسم والسكان وما يلبس من
الأصواف لان اسم البرز يقع على ذلك كله ولا يجوز أن يشتجر في البسط والقرش لانه لا يطلق عليه اسم البرز وهل يجوز أن
يشتجر في الأكسية البركانية فيه وجهان أحدهما يجوز لانه يلبس فأشبه التياب والثاني لا يجوز لانه لا يطلق عليه اسم

(قوله والخيل الباقى) الأبق من الخيل الذى فيه بياض وسواد قاله الجوهري. وقال غيره هو الذى يبلغ البياض مغابنه وحقوقه
ومواضع مر فقيه من تحجبل بياض يديه ورجليه ذكره ابن قتيبة (قوله والابر يسم) هو الحرير بكسر الهمزة والراء مفتوح
السبب من عرب وفيه لغات هذه أفصحها (قوله الأكسية البركانية) قال الجوهري البركان على وزن الزعفران ضرب من الأكسية

البيع ولهذا لا يقال لبائعه بزاز وإنما يقال له كسائي ولو أذن له في التجارة في الطعام لم يجز أن يتجر في الدقيق ولا في الشعير لأن الطعام لا يطابق الأعلى الحظوة

فصل ولا يشتري العامل بأكثر من رأس المال لأن الأذن لم يتناول غير رأس المال فإن كان رأس المال ألفا فاشتري عبدا بألف ثم اشتري آخر بألف قيل أن ينقد الثمن في البيع الأول فالأول للقراض لأنه اشتراه بالأذن وأما الثاني فينظر فيه فإن اشتراه بعين الألف فالشراء باطل لأنه اشتراه بمال استحق تسليمه في البيع الأول فلم يصح وإن اشتراه بألف في الذمة كان العبد له ويخرجه الثمن في ماله لأنه اشتري في الذمة لغيره مما يأذن فيه فوقع الشراء

فصل ولا يتجر الأعلى النظر والاحتياط فلا يبيع بدون عين المثل ولا بثمن مؤجل لأنه وكيل فلا يتصرف الأعلى النظر والاحتياط وإن اشتري معيار أي شراء جاز لأن المقصود طلب الحظ وقد يكون الرجح في المعيب وإن اشتري شيئا على أنه مسلم فوجده معيبا جاز له الرد لأنه قوض إليه النظر والاجتماع ذلك الرد

فصل وإن اختلفا فدعا أحدهما إلى الرد والآخر إلى الإمساك فعلى ما فيه النظر لأن المقصود طلب الحظ لهما فإذا اختلفا حل الأمر على ما فيه الحظ

فصل وإن اشتري من يعتق على رب المال بغير إذنه لم يلزم رب المال لأن المقصود بالقراض شراء ما يرجع فيه وذلك لا يوجد في شراء من يعتق عليه وإن كان رب المال امرأة فاشتري العامل زوجها بغير إذنها ففيه وجهان أحدهما لا يلزمها لأن المقصود شراء ما تنفع به وشراء الزوج استضر به لأن النكاح ينفسخ ونسقط نفقتها واستمتاعها والثاني يلزمها لأن المقصود بالقراض شراء ما يرجع فيه والزوج كغيره في الرجح فلزمها شراؤه

فصل ولا يسافر بالمال من غير إذن رب المال لأنه مأثور بالنظر والاحتياط وليس في السفر احتياط لأن فيه فقر رب المال ولهذا يراد أن المسافر ومشاغره لم يعلل قلت فإن أذن له في السفر فقد قال في موضع له أن ينفق من مال القراض وقال في موضع آخر لا نفقة له فمن أوصاهما من قال لا نفقة له فلا واحد لأن نفقته على نفسه فلم يلزم من مال القراض كنفقة الأقامة وتأول قوله على ما يحتاج إليه لقل المتاع وما يحتاج إليه مال القراض ومنهم من قال فيه قولان أحدهما لا يتفق لما ذكرناه والثاني ينفي لأن سفره لأجل المال فكان نفقته منه كأجرة الحال فإن قلنا ينفق من مال القراض ففي قدر وجهان أحدهما جبيع ما يحتاج إليه لأن من لزمه نفقة غيره لزمه جبيع نفقته والثاني ما يربد على نفقة الحضر لأن النفقة أعازرته لأجل السفر فلم يلزمه إلا ما زاد بالسفر

فصل وإن ظهر في المال ربح ففيه قولان أحدهما أن الجبيع لرب المال فلا يملك العامل حصته من الربح إلا بالقسمة لأنه لو ملك حصته من الربح لصار شريكا في المال حتى إذا هلك شيء كان هالكاً من المالكين فلما لم يجعل التألف من المالكين دل على أنه لم يملك منه شيئاً والثاني أن العامل يملك حصته من الربح لأنه أحد المتقارضين فملك حصته من الربح بالظهور كرب المال

فصل وإن طلب أحد المتقارضين قسمة الربح قبل المفاضلة فامتنع الآخر لم يجبر لأنه إن امتنع رب المال لم يجز إجباره لأنه يقول الربح وقاية لرأس المال فلا تعطيك حتى تسلم لرأس المال وإن كان الذي امتنع هو العامل لم يجز إجباره لأنه يقول لأننا من أن نخسر فنحتاج أن نرد ما أخذناه وإن تقاسمنا جاز لأن المنع لهما وفترضا فإن حصل بعد القسمة خسرة لزم العامل أن يجبره بما أخذ لأنه لا يستحق الربح إلا بعد تسليم رأس المال

فصل وإن اشتري العامل من يعتق عليه فإن لم يكن في المالك ربح لزم الشراء في مال القراض لأنه لا ضرر فيه على رب المال فإن ظهر بعد ما اشتراه ربح فإن قلنا أنه لا يملك حصته قبل القسمة لم يعتق وإن قلنا أنه يملك بالظهور فهل يعتق بقدر حصته فيه وجهان أحدهما أنه يعتق منه بقدر حصته لأنه ملكه فعنى والثاني لا يعتق لأن ملكه غير مستقر لأنه ربح تألف به من المال فليزمه

(قوله وتسقط نفقتها واستمتاعها) هو ههنا استمتاعها بالنكاح (قوله رب المال) رب كل شيء ماله كما أخوذ من رب الصنعة إذا أضافها وأتمها ورب الولد بمعنى ربه

جبرانه بآله وان اشترى وفي المال ربح فان قلنا انه لا يعتق عليه صح الشراء لانه لا ضرر فيه على رب المال وان قلنا يعتق لم يصح الشراء لان المقصود بالقراض شراء ما يربح فيه وهذا لا يوجد فيمن يعتق عليه

فصل في العامل أمين في يده فان تلف المال في يده من غير تفریط لم يضمن لانه نائب عن رب المال في التصرف فلم يضمن من غير تفریط كالودع فان دفع اليه ألفا واشترى عبدا في النسيئة ثم تلفت الألف قبل أن يتفقه في ثمن العبد انفسخ القراض لانه تلف رأس المال بعينه وفي الثمن وجهان أحدهما أنه على رب المال لانه اشتراه فـ كان الثمن عليه كالأشترى الوكيل في النسيئة ما وكل في شرائه فتلف الثمن في يده قبل أن يتفقه والثاني أن الثمن على العامل لان رب المال لم يضمن له في التجارة الا في رأس المال فلم يلزمه ما زاد وان دفع اليه ألفين واشترى بهما عبيدين ثم تلف أحدهما ففيه وجهان أحدهما يتلف من رأس المال وينفسخ فيه القراض لأنه بدل عن رأس المال فكان هلاكه هلاكه ~~ك~~هلاكه والثاني أنه يتلف من الربح لانه تصرف في المال فكان في القراض وان قرضه رجلان على مائتين واشترى لكل واحد منهما جارية ثم أشكلتا عليه فقيه قولان أحدهما نيباعان فان لم يكن فيهما ربح قسم بين رب المال وان كان فيهما ربح شاركهما العامل في الربح وان كان فيهما خسران ضمن العامل ذلك لأنه حصل بتفریطه والقول الثاني أن الجاريتين للعامل ويلزمه فيمنعهما لانه تعلق ردهما بتفریطه فلزمه ضمهما كالأشترى لهما

فصل ويجوز لكل واحد منهما أن يفسخ اذا شاء لانه تصرف في مال الغير بأذنه فذلك كل واحد منهما ففسخه كالودعة والوكالة فان فسخ العقد والمال من غير جنس رأس المال وتقسامه جاز وان باعاه جاز لان الحق لهما وان طلب العامل البيع وامتنع رب المال أجبر لان حق العامل في الربح وذلك لا يحصل الا بالبيع فان قال رب المال أنا أعطيتك مالك فيه من الربح وامتنع العامل فان قلنا انه ملك حصته من الربح بالظهور لم يجبر على أخذه كالأشترى بينهما مال مشترك وبذلك أحدهما لا يخرج عوض حقه وان قلنا لا يملك ففيه وجهان بناء على القولين في العبد الجاني اذا امتنع المولى عن بيعه وضمن للجنى عليه قيمته أحدهما لا يجبر على بيعه لأن البيع لحقه وقد بذل له حقه والثاني أنه يجبر لأنه يبرأ من عارده مزايد ورغبات فزاد في قيمته وان طلب رب المال البيع وامتنع العامل أجبر على بيعه لأن حق رب المال في رأس المال ولا يحصل ذلك الا بالبيع فان قال العامل أنا تركت حقي ولا أبيع فان قلنا ان العامل يملك حصته بالظهور لم يقبل منه لأنه يبرأ من عارده مزايد ورغبات لا يجب وان قلنا انه لا يملك بالظهور ففيه وجهان أحدهما لا يجبر على بيعه لأن البيع لحقه وقد تركه فسقط والثاني يجبر لأن البيع لحقه ولحق رب المال في رأس ماله فاذا رضى بترك حقه لم يرض رب المال بترك رأس ماله وان فسخ العقد وهناك دين وجب على العامل أن يتقاضاه لأنه دخل في العقد على أن يرد رأس المال فوجب أن يتقاضاه ليرده

فصل وان مات أحدهما أو جن انفسخ لأنه عقد جائز فبطل بالموت والجنون كالودعة والوكالة وان مات رب المال أو جن وأراد الوارث أو المولى أن يعقد القراض والمال عرض فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق يجوز لأنه ليس بائتمام قراض وانما هو بناء على مال القراض جاز ومنهم من قال لا يجوز وهو الصحيح لأن القراض قد بطل بالموت وهذا ابتداء قراض على عرض فلم يجوز

فصل وان قارض في مرضه على ربح أكثر من أجره المثل ومات اعتبر الربح من رأس المال لأن الذي يعتبر من الثلث ما يخرج من ماله والربح ليس من ماله وانما يحصل بكسب العامل فلم يعتبر من الثلث وان مات وعليه دين قدم العامل على الغرماء لأن حقه يتعلق بعين المال فتقدم على الغرماء

فصل وان قارض قرضا فادأ وتصرف العامل نفذ تصرفه لأن العقد بطل وبقي الاذن فذلك به التصرف فان حصل في المال ربح لم يستحق العامل منه شيئا لأن الربح يستحقه بالقراض وقد بطل القراض فأما أجره المثل فانه ينظر فيه فان لم يرض الا بربح استحق لأنه لم يرض أن يعمل الا بعوض فاذا لم يسلم له رجع الى أجره المثل وان رضى من غير ربح بأن قرضه على أن الربح كله لرب المال ففي الأجرة وجهان أحدهما لا يستحق وهو قول المزني لأنه رضى أن يعمل من غير عوض فصار كالمنقطع بالعمل من غير قراض والثاني أنه يستحق وهو قول أبي العباس لأن العمل في القراض يقتضي العوض فلا يسقط باسقاطه

كالوطء في السكاح وان كان له على رجل دين فقال افرض على عليك فعزل الرجل ذلك وقارضه عليه لم يصح القراض لأن قبضه له من نفسه لا يصح فإذا قارضه عليه فقد قارضه على مال لا يملكه فلم يصح فان اشترى العامل شيئاً في الذمة ونقد في ثمنه ما عزله رب المال ويرجع فقيه وجهان أحدهما ان ما اشتراه مع الرجوع لرب المال لأنه اشتراه له باذنه ونقد فيه الثمن باذنه وبرئت ذمته من الدين لأنه سلمه الى من اشترى منه باذنه ويرجع العامل بأجرة الثل لأنه عمل ليس له الرجوع ولم يسلم فرجع الى أجرة عمله والثاني ان الذي اشتراه مع الرجوع لاحق لرب المال فيه لأن رب المال عقد القراض على مال لا يملكه فلم يقع الشراء له

﴿ فصل ﴾ وان اختلف العامل ورب المال في تلف المال فادعى العامل وأنكره رب المال أو في الخيانة فادعى العامل وأنكره العامل فالقول قول العامل لأنه أمين والاصل عدم الخيانة فمكان القول قوله كالودع

﴿ فصل ﴾ فان اختلفا في رد المال فادعى العامل وأنكره رب المال فقيه وجهان أحدهما لا يقبل قوله لأنه قبض العين لنفسه فلم يقبل قوله في الرد كما المستعير والثاني يقبل قوله لأن معظم منفعته لرب المال لأن الجميع له الا السهم الذي جعله للعامل فقبل قوله عليه في الرد كما المودع

﴿ فصل ﴾ فان اختلفا في قدر الرجوع المشروط فادعى العامل انه النصف وادعى رب المال انه الثلث فتخالفا لثمنهما اختلفا في عوض مشروط في العقد فتخالفا كالتبايعين اذا اختلفا في قدر الثمن فان حلفا صار الرجوع كله لرب المال ويرجع العامل بأجرة الثل لأنه لم يسلمه المسمى فرجع ببذل عمله

﴿ فصل ﴾ وان اختلفا في قدر رأس المال فقال رب المال ألقان وقال العامل ألقان لم يكن في المألرجع فالقول قول العامل لأن الاصل عدم القبض فلا يلزمه الا ما أقر به وان كان في المألرجع فقيه وجهان أحدهما ان القول قول العامل لما ذكرناه والثاني انهما يتخالفان لأنهما اختلفا فيما يستحقان من الرجوع فتخالفا كالأمر اختلفا في قدر الرجوع المشروط والصحيح هو الاول لأن الاختلاف في الرجوع المشروط اختلاف في صفة العقد فتخالفا كالتبايعين اذا اختلفا في قدر الثمن وهذا اختلاف فيما قبض فكان الظاهر مع الذي يشكر كالتبايعين اذا اختلفا في قبض الثمن فان القول قول البائع

﴿ فصل ﴾ وان كان في المال عبدا فقال رب المال اشتريته للقراض وقال العامل اشتريته لنفسى أو قال رب المال اشتريته لنفسك وقال العامل اشتريته للقراض فالقول قول العامل لأنه قد بشرى لنفسه وقد بشرى للقراض ولا يتميز أحدهما عن الآخر الا بالنسبة فوجب الرجوع اليه فان أقام رب المال البينة انه اشتراه بمال القراض فقيه وجهان أحدهما انه يتحكم بالبينة لأنه لا يشترى بمال القراض الا للقراض والثاني أنه لا يحكم به لأنه يجوز أن يشترى لنفسه بمال القراض على وجه التعدي فلا يكون للقراض لبطلان البيع

﴿ فصل ﴾ وان كان في يده عبدا فقال رب المال كنت نهيتك عن شرائه وأنكره العامل فالقول قول العامل لأن الاصل عدم النهي ولان هذا دعوى خيانة والعامل أمين فكان القول فيهما قوله

﴿ فصل ﴾ وان قال ربحت في المال ألقا ثم ادعى انه غلط فيه أو أظهر ذلك خوفاً من نزع المال من يده لم يقبل قوله لان هذا رجوع عن الافرار بالمال لغيره فلم يقبل كالأمر لرجل بمال ثم ادعى انه غلط فان قال قد كان فيه رجوع ولكنه ذلك قبل قوله لان دعوى التالف بعد الافرار لا تكذب اقراره فقبل

﴿ باب العبد المأذون له في التجارة ﴾

لا يجوز للعبد أن يشترى بغير إذن المولى لأن منافعه مستحقة فلا يملك التصرف فيها بغير إذنه فان رآه شجرة فمكتم بصراً مأذوناً له لأنه تصرف يقتضى الاذن فلم يكن السكوت اذنافه كبيع مال الاجنبي فان اشترى شيئاً في الذمة فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو سعيد الاصطخري وأبو اسحق لا يصح لأنه عقد معاوضة فلم يصح من العبد بغير إذن المولى كالسكاح وقال أبو علي بن أبي هريرة يصح لأنه محجور عليه لم يلحق بغيره فصح شراؤه في الذمة كالقلمس ويخالف النجاشي لأنه نقص به قيمته ويستنصر به المولى فلم يصح من غير إذنه فان قلنا انه يصح دخل المبيع في ملك المولى لأنه كسب للعبد فكان للمولى كما لو احتس

أو اصطاد ويثبت الثمن في ذمته لأن إطلاق البيع يقتضي إيجاب الثمن في الذمة فإن علم البائع برقه لم يطالب به حتى يعتق لأنه رضى بذمته فلم يصر إليه أن يفكر كما يقول فيمن باع من غلس وإن لم يعلم ثم علم فهو بائع بين أن يصر إلى أن يعتق وبين أن يفسح البيع ويرجع إلى عين ماله لأنه تعتبر الثمن فثبت الخيار كما يقول فيمن باع من ربحي ثم أقبل بالثمن وإن قلنا إن الشراء باطل ويجب رد المبيع لأنه مقبوض عن بيع فاستدان لنفسه في يد العبد أنبع بقيمته إذا عتق لأنه رضى بذمته وإن تلف في يد السيد جاز له مطالبة المولى في الحال ومطالبة العبد إذا عتق لأنه ثبت بكل واحد منهما عليه بغير حق

﴿فصل﴾ وإن أذن له في التجارة صح تصرفه لأن الحجر عليه لم يمتد إلى المولى وقد زال وما يكتسب للمولى لأنه إن دفع إليه مالا فاشترى به كان المشتري عوض ماله فكان له وإن أذن له في الشراء في الذمة كان المشتري من أكسبه لأنه تناوله الأذن فإن لم يكن في يده شيء أنبع به إذا عتق لأنه دين لزمه رضى من له الحق فتعلق بذمته ولا يباع فيه وبقته لأن المولى لم يأذن له في رقبته فلم يقض منها دينه

﴿فصل﴾ ولا يشترط الأذن به لأن تصرفه بالأذن فلا يملك إلا ما دخل فيه فإن أذن له في التجارة لم يملك إلا الجارة ومن أصحابنا من قال يملك الجارة ما يشتر به للتجارة لأنه من فوائد المال فملك العقد عليه كالصوف والذهب والمذهب الأول لأن المأذون فيه هو التجارة والأجارة ليست من التجارة فلم يملك بالأذن في التجارة

﴿فصل﴾ ولا يبيع بنفسه ولا يدون بمن المثل لأن إطلاق الأذن يحمل على العرف والعرف هو المبيع بالنقد ومن المثل ولأنه يشترط في حق غيره فلا يملك إلا ما فيه النظر والاحتياط وليس فيما ذكرناه نظر ولا احتياط فلا يملك ولا يسافر بالمال لأن فيه تغيرا بالمال فلا يملك من غير إذن وإن اشترى من يعتق على مولاه بغير إذنه ففي قولنا أحدهما أنه لا يصح وهو الصحيح لأن الأذن في التجارة يقتضي ما ينتفع به ويرجع فيموت هذا لا يوجد فيمن يعتق عليه والثاني أنه يصح لأن العبد لا يصح منه الشراء لنفسه فإذا أذن له ففقد أقاله مقام نفسه فوجب أن يملك جميع ما يملك فإن قلنا يصح فإن لم يكن عليه دين عتق وإن كان عليه دين ففيه قولان أحدهما يعتق لأنه ملكه والثاني لا يعتق لأن حقوق الغرماء تعلقت به فإن اشتراه بذمته صح الشراء فإن لم يكن عليه دين عتق عليه وإن كان عليه دين فعلى القولين ومتى صح العتق لزمه أن يخرم قيمته للغرماء لأنه أسقط حقهم منه بالعتق

﴿فصل﴾ وإذا اكتسب العبد مالا بأن احتش أو اصطاد أو عمل في معدن فأخذ منه مالا أو ابتاع أو أنهب أو وصى له بمال فقبل دخل ذلك في ملك المولى لأنها اكتساب ماله فكان له فإن ملكه مالا ففيه قولان قال في القديم يملكه لماروي بن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من باع عبدا وله مال فله المبيع إلا أن يشترطه المبتاع ولأنه يملك المبيع فملك المال كالحرق وقال في الجديد لا يملك لأنه سبب يملك به المال فلا يملك به العبد كالارث فإن ملكه جارية وأذن له في وطنها ملك وطأها في قوله القديم ولا يملك في الجديد وإن ملكه نصا لم يجز كانه على المولى في قوله القديم ويجوز في الجديد فإن وجب كفارة عليه كفر بالطعام والكسوة في قوله القديم وكفر بالصوم في قوله الجديد وأما العتق فلا يكفر به على القولين لأن العتق يتضمن الولاء والعبد ليس من أهل الولاء وإن باعه وشرط المبتاع ماله جاز في قوله القديم أن يكون المالك مجهولا لأنه تابع ولا يجوز في الجديد لأنه غير تابع والله أعلم

﴿كتاب المساقاة﴾

نجوز المساقاة على النخل لماروي بن عمر رضى الله عنه أن النبي ﷺ عاد أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من تمر وزرع ونجوز على الكرم لأنه شجر نجيب الزكاة في ثمرته فجازت المساقاة عليه كالنخل ونجوز على النسلان وصغار الكرم إلى وقت تحمل لأنه بالعمل عليها تحصل الثمرة كما تحصل بالعمل على النخل والكرم ولا نجوز على المباطح والغافق والعلف

[قوله بنسبته] النسي والنسيئة التأخير وفه ذكر (قوله الكرم) هو العنب وقد نهى عليه السلام عن تسميته به فقال لا تقولوا الكرم فإن الكرم هو المؤمن والودي والفصيل النخل الصغار (قوله المباطح والغافق) هو موضع البطيخ والفناء والمبطنة

وقصب الكر لانها بمنزلة الزرع فكان المساقاة عليها كالخبرة على الزرع واختلف قوله في سائر الاشجار الثمرة كالنخيل
والنخاح فقال في القديم تجوز المساقاة عليها لانها شجر منصرف فأنشبه النخل والكرم وقال في الجديد لا تجوز لانه لا تجوز لكافة
في ثماره فلم تجز المساقاة عليه كالتقريب واختلف واختلف قوله في المساقاة على الثمرة الظاهرة فقال في الام تجوز لانه اذا جاز على
الثمره المدومة مع كثرة الفرر فلا تجوز على الثمرة الموجودة وهي من الفرر أبعد أولى وقال في البويطي لا تجوز لان
المساقاة عقد على غرر وانما أجبر على الثمرة المدومة للحاجة الى استخراجها بالعمل فإذا ظهرت الثمرة زالت الحاجة فلم تجز
فصل ولا تجوز الا على شجر معلوم وان قال سافينك على أحد هذين الحائطين لم يصح لانها معاوضة تختلف الغرض فيها
باختلاف الاعيان فلم يجز على حائط غير معين كالبيع وهل تجوز على حائط معين لم يره فيه طريقان أحدهما انه على قولين
كالبيع والثاني انه لا يصح قولاً واحداً لان المساقاة معقودة على الفرر فلا تجوز أن يضاف اليها الفرر لعدم الزم في بخلاف البيع
فصل ولا تجوز الا على مدة معلومة لانه عقد لازم فلو جوزه لزم مطلقاً استبداد العامل بالاصل فصار كالملك ولا تجوز
على أقل من مدة فوجد فيها الثمرة فان ساقاه على النخل أو على الودى الى مدة لا تحمل لم يصح لان المقصود أن يشترك في الثمرة
وذلك لا يوجد فان عمل العامل قبل يستحق أجرة المثل فيه وجهان أحدهما لا يستحق وهو قول المازني لانه رضى أن يعمل بغير
عوض فلم يستحق الأجرة كالتطوع في غير المساقاة والثاني انه يستحق وهو قول أبي العباس لان العمل في المساقاة يقتضي
العوض فلا يسقط بالرضا بتركه كالوطء في النكاح وان ساقاه الى مدة قد عمل وقد لا تحمل ففيه وجهان أحدهما انها تصح لانه
عقد الى مدة يرضى فيها وجود الثمرة فأنشبه اذا ساقاه الى مدة فوجد الثمرة فيها في الغالب والثاني انها لا تصح وهو قول أبي
اسحاق لانه عقد على عوض غير موجود ولا الظاهر وجوده فلم يصح كالأصل في معنوم الى محل لا يوجد في الغالب فعلى هذا
ان عمل استحق أجرة المثل لانه لم يرض أن يعمل من غير ربح ولم يسلم له الربح فراجع الى بدل عمله واختلف قوله في أكثر
مدة الاجارة والمساقاة فقال في موضع سنة وقال في موضع مجوز ماشاء وقال في موضع مجوز ثلاثين سنة فمن أصحابنا من قال فيه
ثلاثة أقوال أحدها لا تجوز بأكثر من سنة لانه عقد على غرر وأجبر للحاجة ولأنه يدعو الحاجة الى أكثر من سنة لان منافع
الاعيان تسكامل في سنة والثاني تجوز ما بهيت العين لان كل عقد جاز الى سنة جاز الى أكثر منها كالكتابة والبيع الى أجل
والثالث انه لا تجوز بأكثر من ثلاثين سنة لان الثلاثين شرط العمر ولا تنقضي الاعيان على صفة أكثر من ذلك ومنهم من قال
هي على القولين الاولين وأما الثلاثون فاعتماد كره على سبيل التكرير لا على سبيل التجديد وهو الصحيح فان ساقاه الى سنة
لم يجز كرقط كل شهر لان شهر السنة لا يختلف منافعها وان ساقاه الى سنتين ففيه قولان أحدهما لا يجز كرقط كل سنة
كالأشترى أعياناً بشئ واحد لم يجز كرقط كل عين منها والثاني يجز لان المنافع تختلف باختلاف السنين فإذا لم يزد كر
فقط كل سنة لم تأمن أن ينفسخ العقد فلا يعرف ما يرجع فيه من العوض ومن أصحابنا من قال القولان في الاجارة
فأما في المساقاة فانه يجز كرقط كل سنة من العوض لان الثمار تختلف باختلاف السنين والمنافع لا تختلف في العادة
باختلاف السنين

فصل وإذا ساقاه الى عشر سنين فانتقضت المدة ثم أطلعت ثمرة السنة العاشرة لم يكن للعامل فيها حق لانها ثمرة حدثت

بالفتح موضع البطيخ ، وضم الطاء فيه لغة وانقضاء والفتوة موضع القضاء ، والقضاء بالكسر والضم الخيار . وأما القوم كثر
عندهم القضاء (قوله كالتقريب واختلف) التقرب ضرب من الشجر يسمى بالفارسية أسيندار . واختلف شجر يستخرج
منه ماء طيب كماء الورد ، ومعناه بالتخفيف ويرى بالتدبير . وذكر ابن قتيبة في كتاب عيون الاخبار ان الخلاف في جبر سقطة
ثمره قبل تمامه وهو المصنف وقال الشاعر

توق خلافاً ان سمحت بموعده * لتسلم من لوم الوري وتعاقب

فلو صدق المصنف من بعد نوره * ابواء آفة لقبوه خلافاً

(قوله استبد العامل بالاصل) أي انفرده واختص دون رب المال والقسط الحصه والنصيب

بعد انقضاء العقد وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت المدة وهي طلع أو يلج تعلق بها حق العامل لانها حدثت قبل انقضاء المدة
(فصل) ولا يجوز الا على جزء معلوم فان ساقاه على جزء مقدور كالنصف والثلث جاز لحديث ابن عمر فان عقد على جزء
غير مقدور كالجزء والسهم والنصيب لم يصح لان ذلك يقع على القليل والكثير فيعظم الضرر وان ساقاه على صاع معلوم لم يصح
لانه ربحا لم يحصل ذلك فيستضر العامل ويربحا لا يحصل الا ذلك فيستضر رب النخل وان ساقاه على أن له ثمر نخلات بعينها
لم يصح لانه قد لا تعمل تلك النخلات فيستضر العامل أو لا يحمل الا هي فيستضر رب النخل وان ساقاه عشرين وشرط
له ثمر ستة غير السنة العاشرة لم يصح لانه شرط عليه بعد حقه عملا لا يستحق عليه عوضا وان شرط له ثمر السنة العاشرة ففيه
وجهان أحدهما انه يصح كما يصح أن يعمل في جميع السنة وان كانت الثمرة في بعضها والثاني لا يصح لانه يعمل فيها مدة ثمر
فيها ولا يستحق شيئا من ثمرها

(فصل) ولا يصح الا على عمل معلوم فان قال ان سقيته بالسبح فذلك الثلث وان سقيته بالناضح فذلك النصف لم يصح
لانه عقد على مجهول

(فصل) ونعتقد بلفظ المساقاة لانه موضوع له ونعتقد بما يؤدى معناه لان القصد منه المعنى فصح بمبادل عليه فان قال
استأجرتك لتعمل فيه على نصف ثمرته لم تصح لانه عقد اجارة بعوض مجهول القدر فلم تصح

(فصل) ولا يثبت فيه خيار الشرط لانه اذا فسح لم يمكن رد المعتبر عليه وفي خيار المجلس وجهان أحدهما يثبت فيه لانه عقد
لازم بقصد به المال فيثبت فيه خيار المجلس كالبيع والثاني لا يثبت لانه عقد لا يعتبر فيه قبض العوض في المجلس فلو ثبت فيه خيار
المجلس ثبت فيه خيار الشرط كالبيع

(فصل) واذا تم العقد لم يجوز لأحد منهما فسخه لان البناء متأخر عن العمل فلو قلنا انه بذلك الفسخ لم يأمن أن يفسخ بعد
العمل ولا تحصل له الثمرة

(فصل) وعلى العامل أن يعمل ما فيه مستزاد في الثمرة من التلقيح وصرف الجريد واصلاح الاجاجين وتنقية السواقي والسقي
وقلع الحشيش المضر بالنخل وعلى رب النخل عمل ما فيه حفظ الأصل من سد الحيطان ونصب الدواب وشراء الثيران لأن ذلك
براد لحفظ الأصل ولهذا من يريد إنشاء بستان فعل هذا كله واختلف أصحابنا في الجذاذ واللقاط فمنهم من قال لا يلزم العامل
ذلك لأن ذلك يحتاج اليه بعد تكامل البناء ومنهم من قال يلزمه لانه لا يستغنى عنه الثمرة

(فصل) وان شرط العامل في القراض والمساقاة أن يعمل معه رب المال لم يصح لأن موضوع العقد أن يكون المال من رب المال
والعمل من العامل فإذا لم يجوز شرط المال على العامل لم يجوز شرط العمل على رب المال وان شرط أن يعمل معه غلمان رب المال
فقد نص في المساقاة انه يجوز واختلف أصحابنا فيها على ثلاثة أوجه فمنهم من قال لا يجوز وفيها لأن عمل الغلمان كعمل رب المال
فإذا لم يجوز شرط عمله لم يجوز شرط عمل غلمانه وحل قوله في المساقاة على أنه أراد ما يلزم رب المال من سد الحيطان وغيره والثاني
يجوز وفيها لأن غلمانه ماله فجاز أن يجعل تابعاً له كالتور والدواب والجاري للثمن بخلاف رب المال فإنه مالك فلا يجوز
أن يجعل تابعاً له والثالث انه يجوز في المساقاة ولا يجوز في القراض لأن في المساقاة ما يلزم رب المال من سد الحيطان وغيره بخلاف
أن يشترط فيها عمل غلمانه وليس في القراض ما يلزم رب المال فلم يجوز شرط غلمانه فإذا قلنا انه يجوز لم يصح حتى تعرف

[قوله بالسبح] ذكرنا انه الماء الجاري على وجه الارض وذكرنا النضج في الزكاة (قوله التلقيح
وصرف الجريد واصلاح الاجاجين) التلقيح هو تأخير النخل. واللقاح ما تلقح به النخلة وهو طرح شئ من جبل
الذكر في طلبة النخلة لئلا تكون واثبت. وصرف الجريد هو تنجيت وازالة ما يضر بالنخل منه. قال الازهرى هو أن يشذب من سلاته
ويدل العذوق فيها بين الجريد لقاطقه. والتشذيب هو تنجيت شوكه وتنقيته عما يخرج من شوكه والضر به ان تركه
عليه. والجريد الذي يجرد عنه الخوص ولا يسمى جريدا مادام عليه الخوص وانما يسمى سقفا. والاجاجين جمع اجاجة وهي التي
تفصل فيها الثياب مثل المكن الكسيرة. والدواب بفتح الدال ذكره في ديوان الادب وغيره (قوله الجذاذ واللقاط) قد ذكرنا
الجذاذ انه يقطع الثمرة عند انتهائه. واللقاط ما لقط من الارض وجع ما يشاء من ثمرته. وقيل الجذاذ في النخل والجذاذ في الزرع واللقاط

العاملان بالزراعة الوصف ويجب أن يكون العاملان تحت أمر العامل وأما نفقتهم فانه ان شرط على العامل جزا لأن يعملهم
يتحفظ الأصل ونزكو الثمرة وان لم بشرط ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنها على العامل لان العمل مستحق عليه فكانت النفقة عليه
والثاني أنها على رب المال لأنه شرط عملهم عليه فكانت النفقة عليه والثالث أنها من الثمرة لأن عملهم على الثمرة فكانت
النفقة منها

(فصل) وإذا ظهرت الثمرة ففيه طريقتان من أصحابنا من قال هي على القولين في العامل في القراض أحدهما تلك بالظهور
والثاني بالتسليم ومنهم من قال في المساقاة تلك بالظهور وقولا واحدا لأن الثمرة لم تجعل وقاية رأس المال فلك بالظهور والرجح
جعل وقاية رأس المال فلم يملك بالظهور في أحد القولين

(فصل) والعامل أمين فيما يدعي من هلاك وفيما يدعي عليه من خيانة لأنه لا تمتنع رب المال فكان القول قوله فان ثبتت خيانتة ضم
إليه من بشرط عليه ولا يزال يده لأن العمل مستحق عليه ويمكن استيفاء منه فوجب أن يستوفي وان لم يتحفظ استوفى عليه
من ماله من يعمل عنه لأنه لا يمكن استيفاء العمل بقله فاستوفى بغيره

(فصل) وان حارب رفع الأمر إلى الحاكم ليستأجر من ماله من يعمل عنه فان لم يكن مال افترض عليه فان لم يجد من يقرضه فارب
النخل أن يفسخ لأنه تعذر استيفاء العقود عليه فبطل القسح كالأشترى عيبا فائق من يد البائع فان فسخ نظرت فان لم تظهر
الثمره فهي لب النخل لأن العقد زال قبل ظهورها والعامل أجرا لعمل وان ظهرت الثمرة فهي بينهما فان عمل فيعرب
النخل أو استأجر من عمل فيه بغير إذن الحاكم لم يرجع لأنه متبرع وان لم يفسد على إذن الحاكم لم يشهد لم يرجع لأنه متبرع
وان أشهد ففيه وجهان أحدهما يرجع لأنه موضع ضرر والثاني لا يرجع لأنه بصيرط كالتفقه على غيره وهذا لا يجوز
للاضرار وقولا لغيرها

(فصل) وان مات العامل قبل الفراغ فان نعم الوارث العمل استحق نصيبه من الثمرة وان لم يعمل فان كان له تركه استؤجر
منها من يعمل لأنه مستحق عليه يمكن استيفاءه من التركة فوجب أن يستوفي كالأجير عليه دين وله تركه وان لم تكن له تركه
لم يلزم الوارث العمل لأن مال الموروث لا يطالب به الوارث كالدين ولا يقتضيه عليه لأنه لا ذم له ولرب النخل أن يفسخ لأنه
تعذر استيفاء العقود عليه فان فسخ كان الحكم فيه على ما ذكرناه في العامل اذا هرب

(فصل) وان ساق رجل على نخل على النصف فعمل فيه العامل ونفاسا الثمرة ثم استحق النخل رجع العامل على من ساقه
بالأجرة لأنه عمل بعوض ولم يسلمه العوض فرجع يبدل عمله فان كانت الثمرة باقية أخذها المالك فان نلت رجع بالبدل فان
أراد تضمين الغاصب ضمت الجميع لأنه حال بينهم وبين الجميع وان أراد أن يضمن العامل ففيه وجهان أحدهما يضمن الجميع لأنه
ثبتت يده على الجميع فضمنه كالعامل في القراض في المال المغصوب والثاني لا يضمن الا النصف لأنه لم يحصل في
يده الا ما أخذ به بالقسمه وهو النصف فأما النصف الآخر فانه لم يكن في يده لأنه لو كان في يده لزمه حفظه كما يلزم
العامل في القراض

(فصل) اذا اختلف العامل ورب النخل في العوض الشرط فقال العامل شرطتلى النصف وقال رب النخل
شرطت لك الثلث تخالفا لهما متعاقدا ان اختلفا في العوض الشرط ولا يثبت فتحالفا كالشبايعين اذا اختلفا في
قدر الثمن وبالله التوفيق

باب المزارعة

لا تجوز المزارعة على يبايض لاشجار فيه لما روى سليم بن بشير ان رافع بن خديج قال كنا نحارب على عهد رسول الله ﷺ وذكر
ان بعض عمومته أتاه فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً وطاعة لرسوله أتفع لنا
وأنتع فلنا وماذا قال رسول الله ﷺ من كانت له أرض فليزرعها ولا يكرها يثا ولا يرع ولا يطلعهم مسمى فأما اذا كانت

في الكرم . ونزكو الثمرة أي يزرعون في (قوله من يشرف عليه) أي يطلع عليه يقال أشرف على الشيء اذا اطلع عليه من علو ،
من الشرف وهو المكان العالي (قوله نحارب) المحاربة اكراد الارض بالثا والربع وقد ذكر

الأرض بين النخل لا يمكن سقي الأرض الأبقية نظرت فإن كان النخل كثير أو البياض قليلا جاز أن نساقه على النخل ونزارعه على الأرض لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من تمر وزرع فإن عقد المزارعة على الأرض ثم عقد المساقاة على النخل لم تصح المزارعة لأنها إنما تجزئ نفع المساقاة للحاجة ولا حاجة قبل المساقاة وإن عقدت بعد المساقاة ففيه وجهان أحدهما لا تصح لأنه أفرد المزارعة بالعقد فأشبهه إذا قدمت والثاني تصح لأنها يحصلان لمن له المساقاة وإن عقد هاتين المساقاة وسوى بينهما في العوض جاز لأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من تمر وزرع فإن فاضل بينهما في العوض ففيه وجهان أحدهما يجوز وهو الصحيح لأنهما عقدان جاز أن يفاضل بينهما في العوض والثاني لا يجوز لأنهما إذا تفاضلا لم يكن أحدهما ناعلا لآخر فإن كان النخل قليلا والبياض كثيرا ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه لا يمكن سقي النخل إلا بسقي الأرض فأشبهه الكثير والثاني لا يجوز لأن البياض أكثر فلا يجوز أن يكون إلا أكثر ناعلا لقل

﴿ كتاب الاجارة ﴾

يجوز عقد الاجارة على المنافع المباحة والدليل عليه قوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وروى سعد بن المسيب عن سعد رضي الله عنه قال كنا نكسرى الأرض بما على السواق من الزرع فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك وأمرنا أن نكسرها بذهب أو ورق وروى أبو أمامة التيمي قال سألت ابن عمر فقلت أنا قوم نكسرى في هذا الوجه وإن قومنا يزعمون أن لا حرج لنا فقال ابن عمر أستم نليون وتطوفون بين الصفا والمروة إن رجلا أتى النبي ﷺ فقال عبا نسا لو تني عنه فم رد عليه حتى نزل ليس عليكم جناح أن تنفخوا فضلا من ربكم فتلها عليه وروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ احتجهم وأعطى الحجام أجره ولأن الحاجة إلى المنافع كالحاجة إلى الاعيان فلما جاز عقد البيع على الاعيان وجب أن يجوز عقد الاجارة على المنافع

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز زعوى المنافع المحرمة لأنه محرم فلا يجوز أخذ العوض عليه كالبينة والدم

﴿ فصل ﴾ واختلف أصحابنا في استئجار الكلب المعلم فمنهم من قال يجوز لأن فيه منفعة مباحة فجاز استئجاره كالفهد ومنهم من قال لا يجوز وهو الصحيح لأن اقتناءه لا يجوز إلا للحاجة وهو الصيد وحفظ الماشية وما لا يقوم غير الكلب فيه مقامه إلا بمؤن والدليل عليه قوله ﷺ من أفتى كلبا لا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم فبراطن وما أبيع للحاجة لم يجز أخذ العوض عليه كالبينة ولأنه لا يضمن منفعة بالصعب فدل على أنه لا قيمة لها

﴿ فصل ﴾ واختلفوا في استئجار الفحل للفحل فمنهم من قال يجوز لأنه يجوز أن يستباح بالاعارة فجاز أن يستباح بالاجارة كباثر المنافع ومنهم من قال لا يجوز وهو الصحيح لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن عسب الفحل ولأن المقصود منه هو الماء الذي يخلق منه وهو محرم لا قيمة له فم يجز أخذ العوض عليه كالبينة والدم

﴿ فصل ﴾ واختلفوا في استئجار الدراهم والدنانير ليجمل بها الدكان واستئجار الاشجار لنجفيف الثياب والاستغلال فمنهم من قال يجوز لأنه منفعة مباحة فجاز الاستئجار لها كباثر المنافع ومنهم من قال لا يجوز وهو الصحيح لأن الدراهم

﴿ ومن كتاب الاجارة ﴾

الاجارة هي الاجر وبذل العمل قال الله تعالى فسوف تؤتيه أجر عظيم وفيها الفتان والفسخ (قوله المنافع المباحة) ضد المظنونة احترز من الفناء أو حل الجر (قوله فأتوهن أجورهن) أي أعطوهن (قوله في هذا الوجه) أي الجهة بمعنى الحج والوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو ويقال هذا الوجه الرأي أي هو الرأي نفسه [قوله يزعمون] يقال زعم زعماء وزعماء وزعماء أي قال (قوله أن تنفخوا فضلا من ربكم) الابتداء طلب الرزق وغيره يقال بغاه سعة إذا طلبه. ومن أفتى كلبا ذكر (قوله عسب) قال الجوهري عسب السكراء الذي يؤخذ على ضرب الفحل وقيل هو ضرابه وقيل ماؤه قال الزهير

فلولا عسبه لرددتموه * وشرو منيحة نخل معار

والدناير لا ترد للجمال ولا الاشجار لتجفيف الثياب والاستغلال فكان بذل العوض فيه من السفة وأخذ العوض عنه من أكل المال بالباطل ولأنه لا يضمن منفعتها بالتصعب فلم يضمن بالعقد

فصل واختلاف في الكافر إذا استأجر مساعدا أجارة معينة فنهى من قال فيه قولان لأنه عقد يتضمن حبس المسلم فصار كبيع العبد المسلم منه ومنهم من قال يصح قول واحد لأن عليا كرم الله وجهه كان يستقي الماء لامرأة يهودية كل دلو بمرة

فصل ولا يصح الامن جائز التصرف في المال لأنه عقد يقصد به المال فلم يصح الامن جائز التصرف في المال كالبيع

فصل ويتعقد بلفظ الاجارة لأنه لفظ موضوع له وهل يتعقد بلفظ البيع فيه وجهان أحدهما ينقد لأنه صنف من البيع لأنه تعليق ينقسط العوض فيه على العوض كالبيع فانه قصد بلفظه والثاني لا يتعقد لأنه يخالف البيع في الاسم والحكم فلم يتعقد بلفظه كالنكاح

فصل ويجوز على منفعة عين حاضرة مثل أن يستأجر ظهرا بعينه للركوب ويجوز على منفعة عين في الذمة مثل أن يستأجر ظهرا في الذمة للركوب ويجوز على عمل معين مثل أن يكتري رجلا ليحيط له ثوبا أو يبنى له حائط ويجوز على عمل في الذمة مثل أن يكتري رجلا ليحصل له خطبة ثوب أو بناء حائط لأننا بينا أن الاجارة بيع والبيع يصح في عين حاضرة وموصوف في الذمة فكذلك الاجارة وفي استئجار عين لم يرها قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح ويثبت استئجار إذا رآها كالفنا في البيع

فصل ويجوز على عين مفردة وعلى جزء مشاع لأننا بينا أنه بيع والبيع يصح في المفرد والمشاع فكذلك الاجارة

فصل ولا يجوز الا على عين يمكن استيفاء المنفعة منها فان استأجر أرضا للزراعة لم تصح حتى يكون لها ماء يؤمن انقطاعه كماء العين والله بالبصرة والتلج والمطري الجبل لان المنفعة في الاجارة كالعين في البيع فإذا لم يجز بيع عين لا يقدر عليها لم يجز اجارة منفعة لا يقدر عليها فان اكتري أرضا على غير اذن اذاد سقي واذا لم يزد لم يسق كأرض مصر والقرات وما انحدر من دجلة نظرت فان كثرتها بعد الزيادة صح العقد لأنه يمكن استيفاء العقود عليه فهو كبيع الطير في القفص وان كان قبل الزيادة لم يصح لأنه لم يعلم هل يقدر على العقود عليه أولا يقدر فلم يصح كبيع الطير في الهواء وان اكتري أرضا لأمائها ولم يذكر أنه يكتريها للزراعة فقبه وجهان أحدهما لا يصح لان الأرض لا تكتري في العادة الا للزراعة فصار كالموسرط أنه يكتريها للزراعة والثاني ان كانت الأرض عالية لا يطعم في سقيها صح العقد لأنه يعلم أنه يكتريها للزراعة وان كانت مستغلة بطمع في سقيها بسوق الماء إليها من موضع لم يصح لأنها كثرتها للزراعة مع تعدد الزراعة فان اكتري أرضا غرفت بالماء للزراعة ما لا يثبت في الماء كالخطة والشعر نظرت فان كان للماء مفيض اذا فتح انحسر الماء عن الأرض وقدر على الزراعة صح العقد لأنه يمكن زراعتها بفتح المفيض كما يمكن سكنى الدار بفتح الباب وان لم يكن له مفيض ولا يعلم أن الماء ينحسر عنها لم يصح العقد لأنه لا يعلم هل يقدر على العقود عليه أم لا يقدر فلم يصح العقد كبيع سقي يد الغاصب فان كان يعلم أن الماء ينحسر ونشفه الريح فيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه لا يمكن استيفاء المنفعة في الحال والثاني يصح وهو قول أبي اسحق وهو الصحيح لأنه يعلم بالعادة ان كان الاتقاع به فان اكتري أرضا على ماء اذا زاد غرفت فاكثرتها قبل الزيادة صح العقد لان الفرق متوهم فلا يمنع صحة العقد

فصل وان استأجر رجلا ليعلمه بنفسه سورفه وهو لا يحسنها فيه وجهان أحدهما يصح كما يصح أن يشتري سلعة بدرهم وهو لا يعلمها وسلم والثاني لا يصح لأنه عقد على منفعة معينة لا يقدر عليها فلم يصح كالأجر عبد غيره

فصل ولا تصح الاجارة الا على منفعة معلومة القدر لأننا بينا أن الاجارة بيع والبيع لا يصح الا بمعلوم القدر فكذلك

(قوله والله بالبصرة) الله أحد عجائب البصرة وخصائصها وذلك أن الماء في أنهارها يجري من الصبح الى الظهر متصاعدا فان كان نغص النهار رجع الى البحر منه حذر اذ كره المطر ري. وأما الذي يزرع عليه فانه يقبض على الأرض عند الحاجة الى الزراعة ثم يحزر عنها مده يرتفع الزرع ثم يقبض عند الحاجة اليه للسقي (قوله للماء مفيض) أي موضع ينصب فيه الماء متعل من غاض الماء يقبض اذا زف (قوله انحسر الماء عن الأرض) أي زف وغاض

الاجارة و يعلم مقدار المنفعة بتقدير العمل أو بتقدير المدة فان كانت المنفعة معلومة التقدر في نفسها كخياطة ثوب و بيع عبيد و الركوب الى مكان قدرت بالعمل لانها معلومة في نفسها فلا تقدر بغيرها وان قدر بالعمل والمدة بان استأجره يوما بخياطة له فبعض الاجارة فباطلة لانه يؤدي الى التعارض وذلك انه قد يفرغ من الخياطة في بعض اليوم فان طول في بقية اليوم بالعمل فخل بشرط العمل وان لم يطالب بخل بشرط المدة فان كانت المنفعة مجهولة المقدار في نفسها كالسكنى والرضاع وسقي الأرض والتطين والتجديص فقدر بالمدة لأن السكنى وما يشيع به الصبي من اللبن وما روى به الأرض من السقي يختلف ولا ينضب ومقدار التطين والتجديص لا ينضب لاختلافهما في الرقة والثخوة فقدر بالمدة و يختلفهما بنافي استئجار الظهر للحرث ففهم من قال يجوز أن يقدر بالعمل بان يستأجره ليحرق أرضا بعينها ويجوز أن يقدر بالمدة بان يستأجره ليحرق له شهر او منهم من قال لا يجوز تقديره بالمدة والأول أظهر لانه يمكن تقديره بكل واحد منهما فجاز التقدير بكل واحد منهما

(فصل) وما عقد على مدة لا يجوز الاعلى مدة معلومة الا ابتداء والانهاء فان قال أجرتك هذه الدار كل شهر بدينار فالاجارة باطلة وقال في الاملاء نصح في الشهر الاول وتبطل فيجاز ادان الشهر الاول معلوم وما زاد مجهول فصح في المعلوم وبطل في المجهول كما لو قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد بحسابه والمصحح هو الاول لانه عقد على الشهر وما زاد من الشهور وذلك مجهول فبطل ويخالف هذا اذا قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد بحسابه لان هناك أفرد الشهر الاول بالعقد وههنا لم يفرد الشهر عما بعده بالعقد فبطل بالجميع فان أجره سنة مطلقة حل على سنة بالأهلة لان السنة للمعهودة في الشرع سنة الأهلة والدليل عليه قوله عز وجل يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والخيل فوجب أن يحمل العقد عليه فان كان العقد في أول الحلال عدائنا عشر شهرا بالأهلة تامة كان الشهر أو ناقصا وان كان في أثناء الشهر عدما بقي من الشهر وعد بعده أحد عشر شهرا بالأهلة ثم كمل عدد الشهر الاول بالعدد ثلاثين يوما لانه تعدل اتمامه بالشهر الحلال فيتم بالعدد فان أجره سنة شمسية ففقه وجهان أحدهما لا يصح لانه على حساب نسق فيه أيام والنسب حرام والدليل عليه قوله تعالى انما النسي من زيادة في الكفر والثاني انه يصح لانه وان كان النسب حراما الا أن المدة معلومة فجاز العقد عليها كالتيروز والمهريان وفي أكثر المدة التي يجوز عقد الاجارة عليه طريقتان ذكرناهما في المساقاة

(فصل) ولا تصح الاجارة الاعلى منفعة معلومة لان الاجارة بيع والمنفعة فيها كالعين في البيع والبيع لا يصح الا في معلوم فكذلك الاجارة فان كان المكثري دار لم يصح العقد عليها حتى تعرف الدار لان المنفعة تختلف باختلافها فوجب العلم بها ولا يعرف ذلك الا بالنعين لانها لا تضبط بالصفة فافتقر الى التمين كالعقار والجواهر في البيع وهل يفتر الى الرؤية فيه قولان بناء على القولين في البيع ولا يفتر الى ذكر السكنى ولا الى ذكر صفاتها لان الدار لا تكتري الا للسكنى وذلك معلوم بالعرف فاستغنى عن ذكرها كالبيع ضمن مطلق في موضع فيه تقدم معروف وان اكتري أرضا لم يصح حتى تعرف الأرض لما ذكرناه في الدار ولا يصح حتى يذ كر ما يفترى له من الزراعة والعراس والبناء لان الأرض تكتري لهذه المنافع وتأثيرها في الأرض يختلف فوجب بيانها وان قال أجرتك هذه الأرض تزرعها ماشتها لانه جعل له زراعة أضر الأشياء فأى منتفع لزوع لم يستوف بها أكثر من حقه وان قال أجرتك تزرع وأطلق ففيه وجهان أحدهما لا يصح لان الزروع مختلفة في التأثير في الأرض فوجب بيانها والثاني يصح لأن التفاوت بين الزرعين يقل وان قال أجرتك تزرعها أو تفرسها لم يصح لانه جعل له أحدهما ولم يعين فلم يصح كما لو قال بعثك أحد هذين العبيدين وان قال أجرتك تزرعها وتفرسها ففيه وجهان أحدهما لا يصح وهو قول المزني وأبي العباس وأبي اسحق لأنهم يبين المقدار من كل واحد منهما والثاني يصح وله أن يزرع النصف ويفرس النصف وهو ظاهر النص وهو قول أبي الطيب بن سامة لان الجمع يقتضي التسوية فوجب أن يكون نصفين

(فصل) وان استأجر ظهرا للركوب لم يصح العقد حتى يعرف جنس الركوب لان العرض يختلف باختلافه ويعرف ذلك بالنعين والوصف لانه يضبط بالصفة فجاز أن يعقد عليه بالنعين والوصف كما قلنا في البيع فان كان في الجنس نوعان مختلفان في

(قوله اخل بشرط العمل) الخلل الافساد في الأمر (قوله سنة شمسية) وهي ثلثمائة وأربع وستون يوما على حساب مسير الشمس في الثمانية والعشرين من منزلة فانها تقسم في كل منزلة ثلاثة عشر يوما بثلثها في الضرب ثلثمائة وأربع وستين

السبر كالمهراج والقطوف من الخيل فقيه وجهان أحدهما يقتضي ذكره لأن سبرها يختلف والثاني لا يقتضي لأن التفاوت في جنس واحد يقل ولا يصح حتى يعرف الركب ولا يعرف ذلك إلا بالتعيين لأنه يختلف بنقله وخفته وحركته وسكونه ولا يضبط ذلك بالوصف فوجب تعيينه ولا يصح حتى يعرف ما يركب به من مرج وغيره لأنه يختلف ذلك على المركوب والراكب فإن كان عمارية أو محلا فقيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجوز العقد عليه بالوصف لأنه يمكن وصفه بخاز العقد عليه بالصفة كالسرج والفتب والثاني أن كانت من الحامل البغدادية الخفاف جاز العقد عليه بالصفة لأنها لا تختلف وإن كانت من الخراسانية الثقيل لم يجوز إلا بالتعيين لأنها تختلف وتتفاوت والثالث وهو المنهوب أنه لا يجوز إلا بالتعيين لأنها تختلف بالضيقة والسعة والثقل والخفة وذلك لا يضبط بالصفة فوجب تعيينه واختلف أصحابنا في المعلق كالقصر والسطحة فذهب من قال لا يجوز حتى يعرف قولاً واحداً لأنها تختلف فوجب العلم بها ومنهم من قال فيه قولاً واحداً لا يجوز حتى يعرف لما ذكرناه والثاني يجوز وتحمل على ما جرت به العادة لأنه تابع غير مقصود فلم تؤثر الجهالة فيه كالقطعة في الأجرة والحل في البيع وإن كان السبر في طريق فيمنزلة معروفة جاز العقد عليه مطلقاً لأنه معلوم بالعرف جاز العقد عليه مطلقاً كالتمن في موضع فيه نقد ستعارف فإن لم يكن فيه منزل معروفة لم يصح حتى يبين لأنه يختلف لا عرف فيه فوجب بيانه كالتمن في موضع لا تقديفه

(فصل) فإن استأجر ظهراً لحل متاع صح العقد من غير ذكر جنس الظهر لأنه لا غرض في معرفته ولا يصح حتى يعرف جنس المتاع أنه حديد أو فلفل لأن ذلك يختلف على البهيمية ولا يصح حتى يعرف قدره لأنه يختلف فإن كان موزوناً ذكر وزنه وإن كان مكيلاً ذكر كيله فإن ذكر الوزن فهو أولى لأنه أخص وأبعد من الفرع فإن عرف بالمشاهدة جاز كما يجوز بيع الصبرة بالمشاهدة وإن لم يعرف كيلها فإن شرط أن يعمل عليها ما شاء بطل العقد لأنه دخل في الشرط ما يقتل البهيمية وذلك لا يجوز فبطل به العقد فأما الظروف التي فيها المتاع فإنه إن دخل في وزن المتاع صح العقد لأن الفرع قبال بالوزن وإن لم تدخل في وزن المتاع نظرت فإن كانت ظروفاً معروفة كالغرائر الجبلية جاز العقد عليها من غير تعيين لأنها لا تتفاوت وإن كانت غير معروفة لم يجوز حتى تعين لأنها تختلف ولا تضبط بالصفة فوجب تعيينه

(فصل) فإن استأجر ظهراً للسقي لم يصح العقد حتى يعرف الظهر لأنه لا يجوز إلا على مدة وذلك يختلف باختلاف الظهر فوجب العلم به على الأظهر ويجوز أن يعرف ذلك بالتعيين والصفة لأنه يضبط بالصفة بخلاف أن يعقد عليه بالتعيين والصفة كما يجوز بيعه بالتعيين والصفة ولا يصح حتى يعرف الدواب لأنه يختلف ولا يعرف ذلك إلا بالتعيين لأنه لا يضبط بالصفة فوجب تعيينه

(فصل) وإن استأجر ظهراً للمحرث لم يصح حتى يعرف الأرض لأنه يختلف ذلك بملازمة الأرض وورثاتها فإن كان على جريان لم يقتصر إلى العلم بالظهر لأنه لا يختلف وإن كان على مدة وقتاً لم يصح حتى يعرف الظهر الذي محرث به لأن العمل يختلف باختلافه فيعرف ذلك بالتعيين والصفة لما ذكرناه في السقي

(فصل) وإن استأجر ظهراً للدياس لم يصح حتى يعرف الجنس الذي يداس لأن العمل يختلف باختلافه فإن كان على زرع معين لم يقتصر إلى ذكر الحيوان الذي يداس به لأنه لا غرض في تعيينه فإن كان على مدة لم يصح حتى يعرف الحيوان الذي

(قوله المهملج والقطوف) المهملجة ضرب من السبر فارسي معرب. والمهملج واحد المهملج من البراذن ومنبتها المهملجة. والقطوف من الدواب البطي السبر قال زهير

بآرزة الفقارة لم يخنها قطاف في الركب ولا خلاه

(قوله المعلق كالقصر والسطحة) واحداه معلق وهو ما يعلق بعروة أو غيرها من غير ربط ولا شد. والسطحة سقاء معروف سطح الصنعة وهو اسم يوافق معناه وهو من جلدين. قال الجوهري السطحة والسطيح المزادة. وقد ذكر في الآتية (قوله على جريان) هو جمع جريب وهي قطعة من الأرض معلومة للزرع. وقال بعضهم هي ساحة مربعة كل جانب منها ستون ذراعاً فيكون مساحتها ثلاثة آلاف وسبعمائة. (قوله الدياس للزرع) هو استخراج الحب من السنبيل معروفة. وأصله من داس الشيء برجله يدوسه دوساً إذا وطئه

كبيع العين وبيع العين لا يجوز إلا على ما يمكن الشروع في قبضها فكذا تلك الاجارة فان استأجر من يبيع لم يجز الا في الوقت الذي يتمكن فيه من التوجه فان كان في موضع قريب لم يجز قبل أشهر الحج لأنه يتأخر استيفاء المعقود عليه عن حال العقد وان كان في موضع بعيد لا يدرك الحج الآن يسر قبل أشهر ولم يستأجر الا في الوقت الذي يتوجه بعده لا في وقت الشروع في الاستيفاء فان قال أجزئك هذه الدار شهر الم يصح لأنه ترك تعيين المعقود عليه في عقد شرط فيه الدين فبطل ككأن قال بعثك عبدا فان أجزدك من رجل شهرا من وقت العقد ثم أجزه منه الشهر الذي بعده قبل انقضاء الشهر الأول ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه اجارة منقعة معينة على مدة متناهية عن العقد فأشبهه اذا أجزه من غير هو الثاني انه يصح وهو المنصوص لانه ليس لغيره بدخول ينمو بين ما استأجره ولا أن أحد شهر به لا يتفصل عن الآخر فأشبهه اذا جع بينهما في العقد

(فصل) فان أكرى ظهر من رجلين يتعاقبان عليه أو أكثر من رجل عقبة ليركب في بعض الطريق دون بعض جاز وقال المزني لا يجوز أكثر العقبة الا مضمونا لأنه يتأخر حتى أحدهما عن العقد فلم يجز ككأن أكره ضمرا في مدة تتأخر عن العقد والمذهب الأول لأن استحقاق الاستيفاء مقارن للعقد وانما يتأخر في التسعة وذلك لا يمنع صحة العقد ككأن باع من رجلين صبرة فانه يصح وان تأخر حتى أحدهما عند التسعة فان كان ذلك في طريق فيه عادة في الركوب والنزول جاز العقد عليه مطلقا بخلاف الركوب والنزول على العادة لأنه معلوم بالعادة فعمل الاطلاق عليه كالغدا المعروف في البيع وان لم يكن فيه عادة لم يصح حتى يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما لأنه غير معلوم بالعادة فوجب بيانه كالشئ في موضع لا نقد فيه فان اختلفا في البادى في الركوب أفرج بينهما فمن خرجت عليه الفرعة قسم لأهمهما ساويا في الثلث فقدم بالقرعة

(فصل) وما عقد من الاجارة على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار لان الخيار يمنع من التصرف فان حسب ذلك على المكري زدنا عليه المدة وان حسب على المكثري نقصنا من المدة وهي ثبت فيه خيار المجلس فبموجبها أحدهما لا يشترط ما ذكرناه من النقصان والزيادة في خيار الشرط والثاني ثبت لأنه قدر يسير وسلك واحد منهما اسقاطا وان كانت الاجارة على عمل معين ففيه ثلاثة أوجه أحدها لا ثبت فيه الخيار لأنه عقد على غرر فلا يضاف اليه غرر الخيار والثاني ثبت فيه الخياران لأن المنفعة المعينة كالعين المعينة في البيع ثم العين المعينة ثبت فيها الخياران فكذلك المنفعة والثالث ثبت فيه خيار المجلس دون خيار الشرط لأنه عقد على منتظر فيثبت فيه خيار المجلس دون خيار الشرط كالسالم وان كانت الاجارة على منفعة في الدقة ففيه وجهان أحدهما لا ثبت فيه الخياران لأنه عقد على غرر فلا يضاف اليه غرر الخيار والثاني ثبت فيه خيار المجلس دون خيار الشرط لأن الاجارة في الدقة كالسالم وفي السلم ثبت خيار المجلس دون خيار الشرط فكذلك في الاجارة

(فصل) واذا تم العقد لم يلزم ولم يملك واحد منهما أن يفرد بفسخه من غير عيب لأن الاجارة كالبيع ثم البيع اذا لم يلزم فكذا تلك الاجارة وبالله التوفيق

(باب ما يلزم المشكارين وما يجوز لها)

يجب على المكري ما يحتاج اليه المكثري للتمكين من الانتفاع كفتح الدار وزمام الجمل والبركة التي في أنفه والحزام والقب والسر واللباس للفرس لأن التمكين عليه ولا يحصل التمكين الا بذلك فان تلف شيء منه في يد المكثري لم يضمنه ككأن ضمن العين المستأجرة وعلى المكري بدله لأن التمكين مستحق عليه الى أن يستوفي المستأجر المنفعة وما يحتاج اليه لسكال الانتفاع كالدلو والحبل والمحمل والغطاء فهو على المكثري لأن ذلك براد لسكال الانتفاع واختلف أصحابنا فيها يشد به أحد المحملين الى الآخر فمنهم من قال هو على المكثري لأن من آلة التمكين فكان على المكثري ومنهم من قال هو على المكثري لأنه بمنزلة تأليف المحمل وضم بعضه الى بعض

(قوله يتعاقبان عليه) يتعاقبان يتناوبان فينزل هذان بقوهذا نوبة . واكثر عقبة أي نوبة . والليل والنهار يتعاقبان أي يجيء أحدهما بعقب الآخر

(ومن باب ما يلزم المشكارين)

(قوله زمام الجمل والبركة التي في أنفه) الزمام الحيط الذي يشد في البركة ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما . والبركة سلف من نحاس أو غيره يجعل في لحم أنف البعير . وقيل ان كانت من صفر فهي برقة وان كانت من شعر فهي خزامة . وان كانت من خشب فهي خشش

فصل وعلى المكري اشالة الحمل وحطه وسوق الظهر وقوده لان العادة أنه يتولاه المكري فحمل العقود عليه أن ينزل الراكب للطهارة وصلاة الفرض لانه لا يمكن ذلك على الظهر ولا يجب ذلك الا كل وصلاة النقل لانه يمكن فعله على الظهر وعليه أن يترك الجل للراثة والمرضى والشيخ الضعيف لان ذلك من مقتضى التمكين من الاتقاء فكان عليه فاما اجرة الدليل فينظر فيه فان كانت الاجارة على تحصيل الراكب فهو على المكري لان ذلك من مؤن التحصيل وان كانت الاجارة على ظهر بعينه فهو على المكري لان الذي يجب على المكري تسليم الظهر وقد فعل وعلى المكري تسليم الدار فارغة اخش لانه من مقتضى التمكين فان امتلاء في يد المكري ففي كسحه وجهان أحدهما أنه على المكري لانه من مقتضى التمكين فكان عليه والثاني أنه على المكري لانه حصل بفعله فكان تنقيته عليه كتنظيف الدار من القماش وعلى المكري اصلاح ما بهدم من الدار وابدال ما تكسر من الخشب لان ذلك من مقتضى التمكين فكان عليه واختلف أصحابنا في المستأجرة على الرضاع هل يلزمها الحضانة وغسل الخرق فتهم من قال يلزمها لان الحضانة تابعة للرضاع فاستحققت بالعقد على الرضاع ومنهم من قال لا يلزمها لانها منفعتان مقصودتان تنفرد احداهما عن الاخرى فلا تلزم بالعقد على احداهما الاخرى وعليها أن تأكل وتشرب ما يدر به اللبن ويصلح بهو للستاجر أن يطالبها بذلك لانه من مقتضى التمكين من الرضاع وفي تركه اضرار بالصبي

فصل وعلى المكري علف الظهر وسقيه لان ذلك من مقتضى التمكين فكان عليه فان هرب الجمل وترك الجبال فلهما الستاجر أن يرفع الامر الى الحاكم ليحكم في مال الجبال بالعلف لان ذلك مستحق عليه فيجاز أن يتوصل بالحكم اليه فان أنفق الستاجر ولم يستأذن الحاكم لم يرجع لانه متطوع وان رفع الامر الى الحاكم ولم يكن للجبال مال اقترض عليه فان افترض من الستاجر وفيضه منه ثم دفعه اليه لينفق جاز وان لم يقبض منه ولكنه أذن له في الاتفاق عليها فرضاع الجبال ففيه قولان أحدهما لا يجوز لانه اذا أنفق احتجنا أن يقبل قوله في استحقاق حقه على غيره والثاني يجوز لانه موضع ضرورة لانه لا بد للجبال من علف وليس ههنا من ينفق غيره فان أذن له وأنفق ثم اختلفا في قدر ما أنفق فان كان ما يدعيه زيادة على المعروف لم ينفع اليه لانمان كان كاذبا فلا حقه له وان كان صادقا فهو متطوع بالزيادة فلم تصح الدعوى وان كان ما يدعيه هو المعروف فاقول قوله لانه مؤتمن في الاتفاق فقبل قوله فيه فان لم يكن حاكمه فأنفق ولم يشهد لم يرجع لانه متطوع وان أشهد فهل يرجع فيه وجهان أحدهما لا يرجع لانه ثبت حقا لنفسه على غيره من غير اذن ولا حاكم والثاني يرجع لانه حق على غالب نعتير استيفائه منه فيجاز أن يتوصل اليه بنفسه كمالو كان له على رجل دين لا يقدر على أخذه منه فان لم يجد من يشهد أنفق وفي الرجوع وجهان أحدهما لا يرجع لما ذكرناه فيه اذا أشهد والثاني يرجع لان ترك الجبال مع العلم أنه لا بد لها من العلف اذن في الاتفاق

فصل واختلف أصحابنا في رد الستاجر بعد انقضاء الاجارة فذهب من قال لا يلزمه قبل المطالبة لانه أمانة فلا يلزمه رد ما قبل الطلب كالتوديعة ومنهم من قال يلزمه لانه بعد انقضاء الاجارة غير مأذون له في امساكها فلزمه الرد كالعارية المؤقتة بعد انقضاء وقتها فان قلنا لا يلزمه الرد لم يلزمه مؤنة الرد كالتوديعة وان قلنا يلزمه لزمه مؤنة الرد كالعارية

فصل والستاجر أن يسئو في مثل المتفعة المعقود عليها بالمرء ولأن اطلاق العقد يقتضي التعارف والتعارف كالشرط فان استأجر دارا للسكنى جاز أن يطرح فيها المتاع لان ذلك متعارف في السكنى ولا يجوز أن يربط فيها الدواب ولا يقصر فيها

خشاش (قوله اشالة الحمل وحطه) أي رفعه على الظهر وحطه وضعه على الارض يقال أشلت الحرة فشالت وشلت بالجرأة أشول بها شولا رفعتها (قوله فارغة الخش) هو الكنيف وأصله النخل المجتمع وقد ذكر (قوله كسحه) أي كسبه كسحت البئر كسحتها وكسحت الكنفسة والقماش هو ما يجتمع في البيت فيكسبه وأصل القماش الجمع من ههنا وههنا والقماش مناع البيت أيضا (قوله علف الظهر) يسكان اللام هو المصير والعلف بالفتح هو الاسم لما تعلقه الدابة من الخيش والشعر وغيره كالقبض والقبض والسبق والسبق والحمل واحد محامل الحاج بفتح الحيم الاولى وكسر الثانية كالوضع لانه موضع الركوب والحمل مثل الرجل علاقة السيف وهو السبر الذي يتقلده المتقلد قال امرؤ القيس

• حتى يل دمي بحلى •

ذكره في الصحاح وفي ديوان الادب والحمل بفتح الميم هو المصير مثل قوله عليه السلام لا تردوا الطيب فانه خفيف الحمل

التياب ولا يطرح في أصول حيطانها الرماد والتراب لان ذلك غير متعارف في السكنى وهل يجوز ان يطرح فيها ما يسرع اليه
انفساد فيه وجهان أحدهما لا يجوز لان الفأر ينقب الحيطان للوصول الى ذلك والثاني يجوز وهو الاظهر لان طرح ما يسرع
اليه الفساد من الطاهر لما كونه متعارف في سكنى الدار فلم يحز المتع منه وان اكثرى قبيص اللبس لم يحز أن يتم فيه بالليل ويجوز
بالنهار لان العرف أن يخلع لنوم الليل دون نوم النهار وان استأجر ظهرا للركوب ركبه عليه لاستقلها ولا منكبها لان ذلك هو
المتعارف وان كان في طريق العادة فيه السبر في أحد الزمانين من ليل أو نهار لم يسر في الزمان الآخر لان ذلك هو المتعارف وان
اكثرى ظهرا في طريق العادة فيه التزول للرواح فقبه وجهان أحدهما يلزمه التزول لان ذلك متعارف والمتعارف
كالشروط والثاني لا يلزمه لانه عقد على الركوب في جميع الطريق فلا يلزمه تركه في بعضه فان اكثرى ظهرا الى مكة لم يحز
أن يحج عليه لان ذلك زيادة على العقود عليه وان اكثره للحج عليه فله أن يركبه الى متى ثم الى عرفة ثم الى المزدلفة ثم الى
منى ثم الى مكة وهل يجوز أن يركبه من مكة عائدا الى منى للبيت والرمى فيه وجهان أحدهما له ذلك لانه من تمام الحج والثاني
ليس له لانه قد حل من الحج

﴿فصل﴾ فان اكثرى ليحصل له أرطال من الزاد قبل له أن يبدل ما يأنى فيه قوله أن أحدهما أن يبدل وهو اختيار الزنى
كأن له أن يبدل ما يشرب من الماء والثاني ليس له أن يبدل لان العادة أن الزاد يشترى موضعا واحدا بخلاف الماء قال أبو
اسحق هذا اذا لم تختلف قيمة الزاد في المنازل فأما اذا كانت قيمته تختلف في المنازل جاز له أن يبدله فولا واحدا لانه غرضا
أن لا يشترى موضعا واحدا

﴿فصل﴾ وان اكثرى ظهرا فله أن يضرب به ويكبحه بالبحام ويركضه بالرجل للاستصلاح لماروى جابر قال سافرت مع
رسول الله ﷺ فاشترى منى بغير او حلتى عليه الى المدينة وكان يسوقه وانارا كبه وانه ليضرب به بالعصا ولا ينوصل الى
استيفاء النفقة الا بذلك فجاز له فعله

﴿فصل﴾ والمستأجر أن يستوفى مثل المنفعة المعقود عليها ومادونها في الضرر ولا يملك أن يستوفى ما فوفاها في الضرر فان
اكثرى ظهرا ليركبه في طريق فله أن يركبه في مثله ومادونه في الخشونة ولا يركبه فيها هو أخشن منه فان استأجر أرضا ليزرع
فيها الحنطة فله أن يزرع مثلها ومادونها في الضرر ولا يزرع ما فوفاها لان في مثلهما يستوفى في فسخ حقه وفيادونها يستوفى في بعض
حقه وفيما فوفاها يستوفى أكثر من حقه فان اكثرى ظهرا ليحصل عليه الفطن لم يحصل عليه الحديد لانه أضمر على الظهر من
الظن لاجتماعه وثقله فان اكثره للحديد لم يحصل عليه الفطن لانه أضمر من الحديد لانه يشحاف ويقع فيه الرمح فيتعب الظهر
فان اكثره ليركبه يسرع لم يحز أن يركبه عريا لان ركوبه عرياً أضرفان اكثره عرياً لم يركبه يسرع لانه يحصل عليه أكثر
عما عقد عليه فان اكثرى ظهرا ليركبه لم يحز أن يحصل عليه المتاع لان الرأكب بعين الظهر يحركه والمتاع لا يجنبه فان
اكثره لحمل المتاع لم يحز أن يركبه لان الرأكب أشد على الظهر لانه يقع في موضع واحد والمتاع يتفرق على جنبه فان اكثرى
قيصا للبس لم يحز أن يتر به لان الاثرا أضمر من اللبس لانه يعتمد فيه على طافين وفي اللبس يعتمد فيه على طاق واحد وهل له
أن يرتدى به فيه وجهان أحدهما يجوز لانه أخف من اللبس والثاني لا يجوز لانه استعمال غير معروف فلا يملكه كالاتار

﴿فصل﴾ وله أن يستوفى في المنفعة بنفسه وبغيره فان اكثرى دارا ليسكنها فله أن يسكنها مثله ومن هودونه في الضرر

(قوله لا مستلقيا ولا منكبيا) يقال في اللغة استلقى على قفاه وانكسب على وجهه تقيمه وفي الفقه معناه وضوءه في قول أبي
اسحاق المكبوب أن يضيق قيد الحمل من مؤخر البعير ويوسع قيد الحمل من مقدم البعير والمستلقى أن يوسع مؤخره ويضيق
مقدمه والمكبوب أسهل على الحمل والمستلقى أسهل على الرأكب ومنهم من قال المكبوب أن يضيق قيد الحمل من مقدم الحمل
ومن المؤخر والمستلقى أن يوسعهما (قوله التزول للرواح) يعني راحة الدابة وقيل السبر بعد العصر (قوله يكبحه بالبحام)
كبحت الدابة اذا جذبتها اليك بالبحام تنقب (قوله الخشونة) الخشونة في الطريق أن يكون معها حجارة أو حصي وشبه
ذلك (قوله على طاق) الطاق العطف من أعطاف الثوب والطاقان عطفان والطاق أيضا ما عطف من الآنية والجمع
الطاقات والطيقان ويقال طاق نعل وطاقه ريجان

ولا يسكنها من هو أضر منه فإن اكثرى ظهر ابركه فله أن يركبه مثله ومن هو أخف منه ولا يركبه من هو أثقل منه لما ذكرناه في الفصل قبله

فصل في استأجر عينا لمنفعة وشرط عليه أن لا يستوفى مثله أو دونها أو لا يستوفى فيها من هو مثله أو دونه ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن الاجارة باطلة لأنه شرط فيها ما ينافي مع جبرها فبطلت والثاني أن الاجارة جائزة والشرط باطل لأنه شرط لا يؤثر في حق المؤجر فالثاني وبقي العقد على مقتضاه والثالث أن الاجارة جائزة والشرط لازم لأن المستأجر يملك المنافع من جهة المؤجر فلا يملك ما لم يرض به

فصل في استأجر أن يؤجر العين المستأجرة اذا قبضها لأن الاجارة كالبيع وبيع المبيع يجوز بعد القبض فكذلك اجارة المستأجر ويجوز من المؤجر وغيره كما يجوز بيع المبيع من البائع وغيره وهل يجوز قبيل القبض فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يجوز كالأيجوز بيع المبيع قبل القبض والثاني يجوز لأن العقود عليه هو المنافع والمنافع لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها قبض العين والثالث أنه يجوز اجارتهما من المؤجر لأنهما في قبضته ولا يجوز من غيره لأنها ليست في قبضته ويجوز أن يؤجرها برأس المال أو بأقل منه وبأكثر لأننا أيضا أن الاجارة بيع وبيع المبيع يجوز برأس المال أو بأقل منه وبأكثر منه فكذلك الاجارة

فصل في استأجر عينا لمنفعة فاستوفى أكثر منها فإن كانت زيادة تتميز بأن أكثرى ظهر ابركه الى مكان جاور أو ليحمل عليه عشرة أفغرة فحمل عليه أحد عشر فقبحا لزمه المسمى للعقد عليه وأجرة المثل لما زاد لأنه استوفى العقود عليه فاستقر عليه المسمى واستوفى زيادة فله من ضمان مثله كما لو اشترى عشرة أفغرة فقبض أحد عشر فقبحا فإن كانت الزيادة لا تتميز بأن أكثرى أرضا ليزرعها حطة فزرعها دغنا فقد اختلف أصحابنا فيه فذهب المزني وأبو اسحق إلى أن المسئلة على قولين أحدهما يلزمه أجرة المثل للجميع لأنه تعدى بالعدول عن العقود عليه الى غيره فله من ضمان المثل كما لو أكثرى أرضا للزراعة فزرع أرضا أخرى والثاني يلزمه المسمى وأجرة المثل للزيادة لأنه استوفى ما استحقه زبادة فأشبه اذا استأجر ظهرا الى موضع فزارعه وذهب القاضي أبو حامد المروري إلى أن المسئلة على قول واحد وأن صاحب الأرض باختيار بين أن يأخذ المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أن يأخذ أجرة المثل للجميع لأنه أخذ شيئا ممن استأجر ظهرا الى مكان جاوره وشبهها بمن أكثرى أرضا للزراعة فزرع غيرها فغير بين الحكمين

فصل في استأجر عينا ثم أراد أن يبدلها بغيرها لم يملك لأن المستحق معين فلم يملك ابداله بغيره كالأجر عينا فأراد أن يبدلها بغيرها

فصل في استأجر أرضا مدة للزراعة فأراد أن يزرع ما لا يستحق في تلك المدة فقد ذكر بعض أصحابنا أنه لا يجوز والمؤجر أن يمنع من زراعته فإن باء المستأجر وزرع لم يجبر على قلعه قبل انقضاء المدة ويحتمل عندي أنه لا يجوز منعه من الزراعة لأنه يستحق الزراعة الى أن تنقضي المدة فلا يجوز منعه قبل انقضاء المدة ولأنه لا خلاف أنه ان سبق وزرع لم يجبر على قلعه فلا يجوز منعه من زراعته

فصل في أكثرى أرضا مدة للزراعة لم يخل اما أن يكون لزراع مطلق أو لزراع معين فإن كان لزراع مطلق فزرع وانقضت المدة ولم يستحق الزرع نظرت فإن كان بشرط منه بأن يزرع صنفا لا يستحق في تلك المدة أو صنفا يستحق في المدة إلا أنه أخر زراعته فلم يكرى أن يأخذ بثقله لأنه لم يعقد الا على المدة فلا يلزمه الزيادة عليها فغير بط المسمى فإن لم يستحصله البرد أو قلة المطر ففيه وجهان أحدهما يجبر على نقله لأنه كان يمكنه أن يستظهر بالزيادة في مدة الاجارة فإذا لم يفعل لم يلزم المسمى أن يستعير له ماركه والثاني لا يجبر وهو الصحيح لأنه تأخر من غير تفرط منه فإن قلنا لا يجبر على نقله ونراضا على تركه باجارة أو اعارة جاز لأن النقل خلق المسمى وقدر في تركه وإن قلنا لا يجبر فعليته المسمى الى انقضاء المدة يحكم العقد وأجرة المثل لما زاد لأنه كالأيجوز الاضرار بالمستأجر في نقل زرع لا يجوز الاضرار بالمؤجر في تقويت

منفعة أرضه فإن كان لزوم معين لا يستحصص في المدة وانقضت المدة والزرع قائم نظرت فإن شرط عليه القلع فالأجرة صحيحة لأنه عقد على مدة معلومة ويجبر على قلعه لأنه دخل على هذا الشرط فإن تراضيا على تركه بأجرة أو أجرة جازم كونه وإن شرط التبقية بعد المدة فالأجرة باطلة لأنه شرط إضافي مقتضى العقد فأبطاله فإن لم يزرع كان لصاحب الأرض أن يمنع من الزراعة لأنها زراعتي عقد باطل فإن بادر وزرع لم يجبر على القلع لأنه زرع ما دون فيه وعليه أجرة المثل لأنه استوفى منفعة الأرض بأجرة فاسدة فإن أطلق العقد ولم يشترط التبقية بطل القلع ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحاق أنه يجبر على قلعه لأن العقد إلى مدة وقد انقضت فأجبر على قلعه فلا زرع المطلق والثاني لا يجبر لأنه دخل معه على العلم بحال الزرع وأن العادة فيه الترك إلى الحصاد فلزمه الصبر عليه ككل باع ثمرة بعدد المصلح وقيل الأدراك وبخالف هذا إذا اكترى لزوم مطلق لأن هناك يمكنه أن يزرع ما يستحصص في المدة فإذا ترك كان ذلك بتفريط منه فأجبر على قلعه وههنا هو زرع معنى علم المكري أنه لا يستحصص في تلك المدة فإذا قلنا يجبر فتراضيا على تركه بأجرة أو أجرة جازم كونه وإن قلنا لا يجبر لزمه المسعى للمدة وأجرة المثل للزيادة لأنه كما لا يجوز الإضرار بالمكثري في نفس زرعه لا يجوز الإضرار بالمكثري في إبطال منفعة أرضه

فصل (١) وإن اكترى أرضا للغراس مدة لم يجز أن يفرس بعد انقضائها لأن العقد يقتضي الفرس في المدة فلم يملك بعدها فإن فرس في المدة وانقضت المدة نظرت فإن شرط عليه القلع بعد المدة أخذ بقوله لا تقدم من شرطه ولا يبطل العقد بهذا الشرط لأن الذي يقتضيه العقد هو الغراس في المدة وشرط القلع بعد المدة لا يمنع ذلك وإنما يمنع من التبقية بعد المدة والتبقية بعد المدة من مقتضى الأذن لا من مقتضى العقد فلم يبطل العقد بأسقاطها فإذا قلع لم يلزمه تسوية الأرض لأنه لا شرط القلع رضى بما يحصل به من الحفر فإن أطلق العقد ولم يشترط القلع ولا التبقية لم يلزمه القلع لأن تفرغ المستأجر على حسب العادة ولهذا لو اكترى دارا وترك فيها متاعا وانقضت المدة لم يلزمه تفرغها إلا على حسب العادة في نقل مثله والعادة في الغراس التبقية إلى أن يجف ويستقلع فإن اختار المكثري القلع نظرت فإن كان ذلك قبل انقضاء المدة ففيه وجهان أحدهما يلزمه تسوية الأرض لأنه قلع الغراس من أرض غيره بغير إذنه فلزمه تسوية الأرض والثاني لا يلزمه لأنه قلع الغراس من أرض له عليها يد فإن كان ذلك بعد انقضاء المدة لزمه تسوية الأرض وجهها واحدا لأنه قلع الغراس من أرض غيره من غير إذن ولا يد فإن اختار التبقية نظرت فإن أراد صاحب الأرض أن يدفع إليه قيمة الغراس ويشملكه أجبر المكثري على ذلك لأنه لم يزل يملكه والضرب بدفع القيمة فإن أراد أن يقلعه نظرت فإن كانت قيمة الغراس لا تنقص بالقلع أجبر المكثري على القلع لأنه لا ضرر عليه في القلع فإن كانت قيمة الغراس تنقص بالقلع فإن ضمن له أرض ما تنقص بالقلع أجبر عليه لأنه لا ضرر عليه بالقلع مع دفع الأرض فإن أراد أن يقلع ولا يضمن أرضا لنفسه لم يجبر المكثري وقال المزني بجبر لأنه لا يجوز أن ينتفع بأرض غيره من غير رضاه وهذا خطأ لأن في قلعه ذلك من غير ضمان الأرض إضرار بالمكثري والضرر لا يزال بالضرر فإن اختار أن يفر الغراس في الأرض ويطالب المكثري بأجرة المثل أجبر المكثري لأنه كما لا يجوز الإضرار بالمكثري بالقلع من غير ضمان لا يجوز الإضرار بالمكثري بإبطال منفعة الأرض عليه من غير أجرة فإن أراد المكثري أن يبيع الغراس من المكثري جاز وإن أراد بيعه من غيره ففيه وجهان وقد بيناهما في كتاب العارية فإن اكترى بشرط التبقية بعد المدة جاز لأن إطلاق العقد يقتضي التبقية فلا يبطل بشرطها والحكم في القلع والتبقية على ما ذكرناه فيه إذا أطلق العقد

فصل (٢) فإن اكترى أرضا بأجرة فاسدة وغرس كان حكمها في القلع والإقرار على ما ينشأ في الأجرة الصحيحة لأن الفساد كالصحيح فيما يقتضيه من القلع والإقرار فكان حكمهما واحدا والله التوفيق

(قوله على حسب العادة) بفتح السين أى على قدر وقصد

(فصل) وان أكرى نفسه فهرب أو أكرى عينا فهرب بها نظرت فان كانت الاجارة على موصوف في الذمة استؤجر عليه من ماله كالواشم اليه في شيء فهرب فانه يتناع عليه السلم فيه وان لم يمكن الاستئجار عليه ثبت للاستأجر الخيار بين أن يفسخ ويبقى أن يصبر لأنه تأخر حقه فثبت له الخيار كالواشم في شيء فهرب وان كانت الاجارة على عين فهو بالخيار بين أن يفسخ ويبقى أن يصبر لأنه تأخر حقه فثبت له الخيار كالواشم عيدا فابق قبل القبض فان لم يفسخ نظرت فان كانت الاجارة على مدة انفسخ العقد بمضي المدة يوما بيوم لأن المنافع تلفت بمضي الزمان فانفسخ العقد بمضي وان كانت على عمل معين لم يفسخ لانه يمكن استيفاؤه اذا وجد

(فصل) وان غصب العين المستأجرة من يد المستأجر فان كان العقد على موصوف في الذمة تطول المؤجر بإقامة عين مقامها على ما ذكرناه في هرب المكرى وان كان على العين فله المستأجر أن يفسخ العقد لأنه تأخر حقه فثبت له الفسخ كالواشم عيدا فغصب فان لم يفسخ فان كانت الاجارة على عمل لم تنفسخ لأنه يمكن استيفاؤه اذا وجد وان كانت على مدة فاقضت ففيه قولان أحدهما يفسخ العقد فيرجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ويرجع المؤجر على الغاصب بأجرة المثل والثاني لا يفسخ بل يغير المستأجر بين أن يفسخ ويرجع على المؤجر بالمسمى ويرجع المؤجر على الغاصب بأجرة المثل وبين أن يقرر العقد ويرجع على الغاصب بأجرة المثل لأن المنافع تلفت في يد الغاصب فصار كالبيع اذا أُلغى في المبيع قولان اذا أُلغى الأجنبي فكذلك ههنا

(فصل) وان مات الصبي الذي عقد الاجارة على أرضه أو على أرضه فالتصريح أنه يفسخ العقد لأنه تعذر استيفاء المعقود عليه لأنه لا يمكن إقامة غيره مقامه لاختلاف الصبيان في الرضاع فبطل ومن أمهاتنا من خرج فيه قول آخر أنه لا يفسخ لأن المنفعة باقية وانما هلك المستوفى فلم يفسخ العقد كالواشم عيدا فمات دارا فمات فعلى هذا ان ترادى على أرضه صبي آخر جاز وان نشأ فسخ العقد لأنه تعذر امضاء العقد ففسخ

(فصل) وان استأجر رجلا ليقطع له ضرعا فمكن الوجع أو لم يمكنه فبرئت أو لم يفتص به فعفا عن القصاص انفسخ العقد على المنصوص في المسئلة قبلها لأنه تعذر استيفاء المعقود عليه فانفسخ كما لو تعذر بالموت ولا يفسخ على قول من خرج القول الآخر

(فصل) وان مات الأجير في الحج قبل الاحرام نظرت فان كان العقد على حج في الذمة استؤجر من تركته من يحج فان لم يمكن ثبت للاستأجر الخيار في فسخ العقد كما قلنا في السلم وان كان على حجه بنفسه انفسخ العقد لأنه تلف المعقود عليه قبل القبض فان مات بعد ما أتى بجميع الأركان وقبل المبيت والرمي سقط الفرض لأنه أتى بالأركان ويجب في تركته الدم ما بقي كما يجب ذلك في حج نفسه وان مات بعد الاحرام وقبل أن يأتي بالأركان فهل يجوز أن يبنى غيره على عمله فيه قولان قال في القديم يجوز لأنه عمل بدخله التيا به فجاز البناء عليه كسائر الأعمال وقال في الجديد لا يجوز وهو الصحيح لأنه عبادة يفسد أولها بفساد آخرها فلاتأدى بنفسين كالصوم والصلاة فان قلنا لا يجوز البناء فان كانت الاجارة على عمل الأجير بنفسه بطلت لأنه فات المعقود عليه ويستأجر المستأجر من يستأجر الحج وان كانت الاجارة على حج في الذمة لم تبطل لأن المعقود عليه لم يفت بحوته فان كان وقت الوقوف باقيا استؤجر من تركته من يحج وان فات وقت الوقوف فله المستأجر أن يفسخ لأنه تأخر حقه فثبت له الفسخ وان قلنا يجوز البناء على فعل الأجير فان كانت الاجارة على فعل الأجير بنفسه بطلت لأن حجه فات بحوته فان كان وقت الوقوف باقيا أقام المستأجر من يحرم بالحج ويبني على عمل الأجير وان كان بعد فوات وقت الوقوف أقام من يحرم بالحج وينم وقال أبو اسحق لا يجوز للباقي أن يحرم بالحج لأن الاحرام بالحج في غير أشهر الحج لا ينعقد بل يحرم بالعمرة ويتم والصحيح هو الأول لأنه لا يجوز أن يطوف في العمرة ويقع عن الحج وقوله ان الاحرام بالحج لا ينعقد في غير أشهر الحج لا يصح لأن هذا البناء على احرام حصل في أشهر الحج وان كانت الاجارة على حج في الذمة استؤجر من تركته الأجير من يبنى على احرامه على ما ذكرناه

(فصل) وبني انفسخ العقد بالهلاك أو بالرد بالعيب أو بتعذر المنفعة بعد استيفاء بعض المنفعة قسم المسمى على ما استوفى

وعلى ما بقي فسا قبل المستوفى استقر وما قبل الباقي سقط كما ينقسم الثمن على ما ملك من المبيع وعلى ما بقي فإذا كان ذلك مما يختلف رجوع في نقول به إلى أهل الخبرة وإن كان العقد على الحج فالتأجير أو أحصر فطرت فإن كان بعد قطع المسافة وقبل الإحرام ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه لا يستحق شيئا من الأجرة بناء على قوله في الام أن الأجرة لا تقابل قطع المسافة وهو الصحيح لأن الأجرة في مقابلة الحج وابتداء الحج من الإحرام وما قبله من قطع المسافة تسبب إلى الحج وليس يحج فلم يستحق في مقابلة أجرة كالأجرة رجل لا يخبز له فأحضر الآلة وأوقد النار ومات قبل أن يخبز والثاني وهو قول أبي سعيد الاصطخري وأبي بكر الصيرفي أنه يستحق من الأجرة بقدر ما قطع من المسافة بناء على قوله في الام أن الأجرة تقابل قطع المسافة والعمل لأن الحج لا ينادى إلا بهما فقبضت الأجرة عليهما وإن كان بعد الفراغ من الأركان وقبل الرمي والمبيت ففيه طرقتان أحدهما يلزمه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك قولاً واحداً أنه ترك بعض ما استؤجر عليه فلازمه رد بدله كما لو استؤجر على بناء عشرة أذرع فبني تسعة ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يلزمه ما ذكرناه والثاني لا يلزمه لأن ما دخل على الحج من القنص يترك الرمي والمبيت جبراً بالدم فصار كالأجر يتركه وإن كان بعد الإحرام وقبل أن يأتي بياني الأركان ففيه قولان أحدهما لا يستحق شيئا كما لو قال من رد عبدي الآتي فله دينار فرد رجل إلى باب البلد ثم هرب والثاني أنه يستحق بقدر ما عمله وهو الصحيح لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه فأشبه إذا استؤجر على بناء عشرة أذرع فبني بعضها مات فإذا قلنا أنه يستحق بعض الأجرة فهل تقسط الأجرة على العمل والمسافة أو على العمل دون المسافة على ما ذكرناه من القولين

فصل وان أجرة عبد أعتقه صح العتق لأنه عقد على منفعة فلم يمنع العتق كما لو زوج أمته ثم أعتقها ولا تنفسخ الإجارة كما لا ينفسخ الشكاح وهل يرجع العبد على مولاه بالأجرة فيه قولان قال في الجد بدلا يرجع وهو الصحيح لأنها منفعة استحدثت بالعقد قبل العتق فلم يرجع بدله بعد العتق كما لو زوج أمته ثم أعتقها وقال في القدر يرجع لأنه قوت بالإجارة ما يملكه من منفعة بالعقد فوجب عليه البدل فإن قلنا يرجع بالأجرة كانت نفقته على نفسه لأنه ملك بدل منفعته فكانت نفقته عليه كالأجر نفسه بعد العتق وإن قلنا لا يرجع بالأجرة ففي نفقته وجهان أحدهما أنها على المولى لأنه كالباقى على ملكه بدليل أنه يملك بدل منفعته بحق الملك فكانت نفقته عليه والثاني أنها على بيت المال لأنه لا يمكن إيجابها على المولى لأنه زال ملكه عنه ولا على العبد لأنه لا يقدر عليها في مدة الإجارة فكانت في بيت المال

فصل وان أجرة عينا ثم باعها من غير المستأجر ففيه قولان أحدهما أن البيع باطل لأن بد المستأجر تحول دونته فلم يصح البيع كبيع المصوب من غير الغاصب والمروء من غير المرتهن والثاني يصح لأنه عقد على المنفعة فلم يمنع صحة البيع كما لو زوج أمته ثم باعها ولا تنفسخ الإجارة كما لا ينفسخ الشكاح في بيع الأمة المزوجة وإن باعها من المستأجر صح البيع قولاً واحداً لأنه في بدله لا محال ودونه فصح بيعها منه كما لو باع المصوب من الغاصب والمروء من المرتهن ولا تنفسخ الإجارة بل يستوفى المستأجر المنفعة بالإجارة لأن الملك لا يتأق الإجارة والدليل عليه أنه يجوز أن يستأجر ملكاً من المستأجر فإذا طرأ عليها منع صحها وإن تلفت المنافع قبل انقضاء المدة انفسخت الإجارة ورجع الثمن بالأجرة لما بقي على البائع

فصل فان أجرة عينا من رجل ثم مات أحدهما يبطل العقد لأنه عقد لازم فلا يبطل بالوفاة مع سلامة العقد عليه كالبيع فان أجرة وقفاً عليه ثم مات ففيه وجهان أحدهما لا يبطل لأنه أجرة ما يملك إجارته فلم يبطل بموته كما لو أجرة ملكه ثم مات فعلى هذا يرجع البطلان الثاني في ترك المؤجر بأجرة المدة الباقية لأن المنافع في المدة الباقية حقه فاستحق أجرها والثاني تبطل لأن المنافع بعد الموت حق لغيره فلا ينفذ عقده عليها من غير إذن ولا ولاية وبخلاف إذا أجرة ملكه ثم مات فإن الوارث يملك من جهة الموروث فلا يملك ما خرج من ملكه بالإجارة والبطلان الثاني يملك غلة الوقت من جهة الواقف فلم ينفذ عقد الأول عليه وإن أجرة صبياني سجرة أو أجرة ماله ثم بلغ ففيه وجهان أحدهما لا يبطل العقد لأنه عقد لازم عقده بحق الولاية فلا يبطل بالبلوغ كما لو باع داره والثاني يبطل لأنه بان بالبلوغ أن نصرف المولى إلى هذا الوقت والصحيح عندى في المسائل كلها أن الإجارة لا تبطل وبالله التوفيق

باب تضمين المستأجر واللاجئ

إذا تلفت العين المستأجرة في يد المستأجر من غير فعله لم يلزم الضمان لأنه عين قبضها ليستوفى منها ما ملكه فلم يضمها بالقبض كالتركة في يد الزوج والنحلة التي اشترى ثمرتها وإن تلفت بفعله نظرت فإن كان بغير عدوان كضرب الدابة وكبحها بالمعجم للاستصلاح لم يضمن لأنه هلك من فعل مستحق فلم يضمه كالحولك تحت الجمل وإن تلفت بعدوان كالضرب من غير حاجة لزمه الضمان لأنه من جنابة على مال الغير فليزمه ضمانه

(فصل) وإن اكرى ظهرا إلى مكان تجاوز به السكان فهلك نظرت فإن لم يكن معه صاحب لم يضمنه أكثر مما كانت من حينجاوز به المكان إلى أن تلف لأنه ضمنه باليد من حينجاوز فصار كالعاصب وإن كان صاحبه معه نظرت فإن هلك بغير عدوانه وتسليمه إلى صاحبه لم يضمن لأنه ضمنه باليد بغير بالرد كالمغصوب إذا رده إلى مالكه وإن تلف في حال السير والركوب ضمن لأنه هلك في حال العدوان وفي قدر الضمان قولان أحدهما نصف قيمته لأنه نصف من مضمون وغير مضمون فكان الضمان بينهما نصفين كالمال من جراحتيه وجراحته مالكة والثاني أنه تنقص القيمة على المسافتين فاقابل مسافة الاجارة سقفا وما قابل الزيادة يجب لأنه يمكن تقبيلهما على قدرهما فقط بناء على القولين في الجلاء إذا ضرب رجل جلافي القذف إحدى وتأمين فأتى وان تعادل اثنان ظهرا استأجره وارادف معهما اثنان من غير أن ينفذ الظاهر ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجب على المرتد نصف القيمة لأنه هلك من مضمون وغير مضمون والثاني يجب عليه الثلث لأن الرجال لا يوزنون فقط الضمان على عددهم والثالث أنه يقسط على أوزانهم فيجب على المرتد ما يخصه بالوزن لأنه يمكنه تقبيله بالوزن فقط عليه

(فصل) وإن استأجرهينا واستوفى المتفعة وحبسها حتى تلفت فإن كان حبسها العذر لم يلزمه الضمان لأنه أمانة في يده فلم يضمن بالحبس لعذر كالوديعة وإن كان لعذر عذر فإن قلنا لا يجب الرد قبل الطلب لم يضمن كالوديعة قبل الطلب وإن قلنا يجب ردها ضمن كالوديعة بعد الطلب

(فصل) وإن تلفت العين التي استؤجر على العمل فيها نظرت فإن كان التلف بتفريط بأن استأجره ليخبر له فأسرف في الوقود أو ألقاه قبل وقته أو تركه في النار حتى احترق ضمنه لأنه هلك بعد وإن فلزمه الضمان وإن استؤجر على تأديب غلام فضر به فقتل ضمنه لأنه يمكن تأديبه بغير الضرب فإذا عدل إلى الضرب كان ذلك تفریطا منه فلزمه الضمان وإن كان التلف بغير تفريط نظرت فإن كان العمل في ملك المستأجر بأن دعاه إلى داره ليعمل له أو كان العمل في دكان الأجير والمستأجر حاضر أو أكثره ليعمل له شربا وهو معهم يضمن لأن يد صاحبه عليه فلم يضمن من غير جنابة وإن كان العمل في يد الأجير من غير حضور المستأجر نظرت فإن كان الأجير مشتركا وهو الذي يعمل له ولغيره كالقصار الذي يقصر لكل أحد والملاح الذي يعمل لكل أحد ففيه قولان أحدهما يجب عليه الضمان لما روى الشعبي عن أنس رضي الله عنه قال استعملني رجل بضاعة فضاغت من بين متاعه فضمنتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن خلاص بن عمرو أن عليا رضي الله عنه كان يضمن الأجير وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي كرم الله وجهه أنه كان يضمن السباع والصواغ وقال لا يصنع الناس إلا ذلك ولا يفيض العين لمنفعته من غير استحقاق فضمنها كالتعير والثاني لا ضمان عليه وهو قول المزني وهو الصحيح قال الربيع كان الشافعي رحمه الله يذهب إلى أنه لا ضمان على الأجير ولكنه لا يفتي به لفساد الناس والدليل عليه أنه قبض العين لمنفعته ومنفعة المالك فلم يضمه كالمضارب وإن كان الأجير منفردا وهو الذي يعمل له ولا يعمل لغيره فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال هو كالأجير المشترك وهو المنصوص فإن الشافعي رحمه الله قال والأجراء كلهم سواء فيكون على قولين لأنه منفرد باليد فأشبه الأجير المشترك ومنهم من قال لا يجب عليه الضمان قولان أحدهما لأنه منفرد بالعمل فأشبهه إذا كان عمله في دار المستأجر فإن قلنا أنه أمين فتعدى فيه ثم تلف ضمنه بقيمته أكثر مما كانت من حين تعدى إلى أن تلف لأنه ضمن بالتعدى فصار كالعاصب وإن قلنا أنه ضامن لزمه قيمته أكثر مما كانت من حين القبض إلى حين التلف كالعاصب ومن أصحابنا من قال يلزمه قيمته وقت التلف كالتعير وليس بشيء

(قوله فإذا عدل إلى الضرب) أي مال وقد ذكر (قوله الملاح) الملاح الذي يعمل في البحر

﴿ فصل ﴾ وان عمل الاجير بعض العمل أو جميعه ثم تلف نظرت فان كان العمل في ملك صاحبه أو بحضرة وتوجبت له الاجرة لأنه تحت يده فكل ما عمل شيئا عارضا له وان كان في يد الاجير فان قلنا انه أمين لم يستحق الاجرة لأنه لم يسلم العمل وان قلنا انه ضامن استحق الاجرة لأنه يقوم عليه معمو لا فيصير بالضمين مسلما للعمل فاستحق الاجرة

﴿ فصل ﴾ وان دفع ثوبا الى خياط وقال ان كان يكفيني ثقبه من فاقطعه فاقطعه ولم يكفه لزمه الضمان لأنه اذن له بشرط فقطع من غير وجود الشرط فضمنه وان قال يكفيني للقبض فقال نعم فقال اقطعه فقطعه فلم يكفه لم يضمن لأنه قطعه باذن مطلق

﴿ فصل ﴾ واختلف أصحابنا فيما أخذ الحامى هل هو من الماء أو أجرة الدخول والسطل وحفظ الثياب فمنهم من قال هو من الماء وهو منطوق بحفظ الثياب ومعبر للسطل فعلى هذا لا يضمن الثياب اذا تلفت وله عوض السطل اذا تلف ومنهم من قال هو أجرة الدخول والسطل وحفظ الثياب فعلى هذا لا يضمن الداخل السطل اذا هلك لانه مستأجر وهل يضمن الحامى الثياب فيه قولان لأنه أجير مشترك

﴿ فصل ﴾ وان استأجر رجلا للحج فطبيب في احرامه أو ليس وجبت القدية على الأجير لأنه جنابة لم يتناولها الاذن فوجب ضمانها كما لو استأجره ليشترى له ثوبا فاشتراه ثم خرقه وان أقد الحجاج صار الاحرام عن نفسه لان الفاسد غير مأذون فيه فانه قد له كالموكله في شراء عبده فاشترى أمة فان كان العقد على حجه في هذه السنة انفسخ لانها كانت العدة ودعليه وان كان على حج في السنة ثبت له الخيار لانه تأخر حقه فان استأجر للحج من ميقات فأحرم من ميقات آخر لم يلزمه شيء لان الموافقة المنصوص عليها متساوية في الحكم وان كان بعضها أبعده من بعض فاذا ترك بعضها الى بعض لم يحصل نقص يقتضي الجبران وان أحرم دون الميقات لزمه لانه ترك الاحرام من موضع يلزمه الاحرام منه فلم يعدم كالموكل ذلك في حجه لنفسه فان استأجره ليجرم من ديرة أهله فأحرم دونه لزمه لانه لم يعدم لأنه وجب عليه ذلك بعقد الاجارة فصار كالموكل لزمه في حجه لنفسه بالشرع أو بالنفس فتركه وهل يلزمه أن يرد من الأجرة بقسطه قال في القديم يهرق دما وحجه تام وقال في الأم يلزمه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك من أصحابنا من قال يلزمه قولوا واحدا والذي قاله في القديم ليس فيه نص انه لا يجب ومنهم من قال فيه قولان وهو الصحيح أحدهما لا يلزمه لان النقص الذي لحق الاحرام جبره بالدم فصار كالموكل يترك والثاني أنه يلزمه لانه ترك بعض ما استؤجر عليه فلزمه رد بدله كالموكل استأجره لثلاثة عشرة أذرع فبني تسعة فعلى هذا يرد ما بين حجه من الميقات وبين حجه من الموضع الذي أحرم منه فان استأجره ليجرم بالحج من الميقات فأحرم من الميقات بعمرة عن نفسه ثم أحرم بالحج عن المستأجر من مكة لزمه الدم لترك الميقات وهل يرد من الأجرة بقدر ما ترك على ما ذكرناه من الطرفين فان قلنا يلزمه ففيه قولان قال في الام يرد بقدر ما بين حجه من الميقات وحجه من مكة لان الحج من الاحرام وما قبله ليس من الحج وقال في الاملا يلزمه أن يرد ما بين حجه من بلد وبين حجه من مكة لانه جعل الاجرة في مقابلة السفر والعمل وجعل سفره لنفسه ونحوه المسئلة قبلها لان هناك سافر للمستأجر وانما ترك الميقات وان استأجر للحج فخرج عنه وترك الرمي والمبيت لزمه الدم كالموكل لزمه حجه وهل يرد من الأجرة بقسطه على ما ذكرناه فيمن ترك الاحرام من الميقات

﴿ باب اختلاف المتكاريين ﴾

اذا اختلف المتكاريان في مقدار المنفعة أو قدر الأجرة ولم تكن بينة تخالفا لانه عقد معاوضة فأشبهه البيع واذا خالفا كان الحكم في فسخ الاجارة كالحكم في البيع لان الاجارة كالباع فكان حكمها في الفسخ كالحكم في البيع فان اختلفا في التعدي في العين المستأجرة فادعاه المؤجر وأنكره المستأجر فالقول قول المستأجر لان الاصل عدم العدوان والبراءة من الضمان فان اختلفا في الرد فادعاه المستأجر وأنكره المؤجر فالقول قول المؤجر ان لم يرد عليه لان المستأجر يرض العين لشفعته فلم يقبل قوله في الرد كالمستعير وان اختلف الاجير المشترك والمستأجر في رد العين فادعى الاجير انه ردها وأنكره المستأجر فان قلنا ان الأجرة

(قوله يهرق دما) أي يريقه. يقال هراق وأراق ويهرق ويهرق بالفتح بـك والاسكان. وقد ذكر

يعتبر العين بالقبض لم يقبل قوله في الرد لانه ضامن فلم يقبل قوله في الرد كالمستعير والفاصل وان قلنا انه لا يضمن العين بالقبض فهل يقبل قوله في الرد فيه وجهان كالوكيل يجعل وقد مضى توجيههما في الوكالة وان هلكت العين فادعى الاجير انها هلكت بعد العمل وأنه يستحق الاجرة وأنكر المستأجر فالقول قول المستأجر لان الاصل عدم العمل وعدم البذل

فصل وان دفع ثوباً الى خياط فقطعه قباه ثم اختلفا فقال رب الثوب امرتك أن تقطعه قباه فتعدت بشطعه قباه فعليك ضمان النقص وقال الخياط بل امرتني أن أقطعه قباه فعليك الاجرة فقد حكى الشافعي رحمه الله في اختلاف العرافين قول ابن أبي ليلى ان القول قول الخياط وقول أبي حنيفة رحمه الله عليه ان القول قول رب الثوب ثم قال وهذا أشبه وكلاهما مدخول وقال في كتاب الاجير والمستأجر اذا دفع اليه ثوباً بالصيغة أجر فصيغه أخضر فقال أمرتك أن تصبغه أجر فقال الصباغ بل أمرتني أن أصبغه أخضر انهما يتحالفان واختلفا صحا بنافيه على ثلاث طرق فمنهم من قال فيه ثلاثة أقوال أحدها ان القول قول الخياط لانه ما أذن له في القطع فكان القول قوله في صفة والثاني ان القول قول رب الثوب كما اختلفا في أصل الاذن والثالث انهما يتحالفان وهو الصحيح لان كل واحد منهما مدع ومدعى عليه لان صاحب الثوب يدعى الأرض والخياط ينكره والخياط يدعى الاجرة وصاحب الثوب ينكره فتحالفان كالتبايعين اذا اختلفا في قدر الثمن ومن صحابنا من قال المسئلة على القولين المذكورين في اختلاف العرافين وهو قول أبي العباس وأبي اسحق وأبي علي بن أبي هريرة والفاضل أبي حامد ومن صحابنا من قال هي على قول واحد انهما يتحالفان وهو قول أبي حامد الاسفراييني لان الشافعي رحمه الله ذكر القولين الاولين ثم قال وكلاهما مدخول قلنا ان القول قول الخياط خالف لم يلزمه أرض النقص لانه ثبت بيمينه انه ما أذن له فيه وهل يستحق الاجرة فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق انه لا يستحق الاجرة لان قوله قيل في سقوط الثمن لانه منكر فاما في الاجرة فانه مدع فلم يقبل قوله والثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة انه لا الاجرة لانا قبلنا قوله في الاذن فعلى هذا هل يجب المسمى أو اجرة المثل فيه وجهان أحدهما يجب المسمى لانا قبلنا قوله انه أذن له فوجب ما اقتضاه والثاني يجب له اجرة المثل لانا اذا قبلنا قوله لم نأمن أن يدعى ألفاً واجرة مثله درهم وان قلنا ان القول قول صاحب الثوب خالف لم يجب الاجرة لانه فعل ما لم يؤذن فيه و يلزمه أرض النقص لانه قطع ما لم يكن له قطعه وفي قدر الأرض قولان أحدهما يلزم ما بين قيمته مقطوعاً وصحبنا لانا حكمنا أنه لم يؤذن له في القطع فلزمه أرض النقص والثاني يلزم ما بين قيمته مقطوعاً بقيته مقطوعاً لانه قد أذن له في القطع وانما حصلت الخلفة في الزيادة فلزمه أرض الزيادة فان لم يكن بينهما تفاوت لم يلزمه شيء واذا قلنا انهما يتحالفان فتحالفان لم يجب الاجرة لان التحالف يوجب رفع العقد والخياطة من غير عقد لا توجب الاجرة وهل يجب أرض النقص فيه قولان أحدهما يجب لان كل واحد منهما مدع على ما ادعاه ونفى ما ادعى عليه فبرئاً كالتبايعين والثاني أنه يجب أرض النقص لانا حكمنا بارتفاع العقد بالتحالف فاذا ارتفع العقد حصل النقص من غير عقد فلزمه أرضه ومضى قلنا انه يستحق الاجرة لم يرجع بالخبط لانه أخذ بدلها فان قلنا لا يستحق الاجرة فله أن يأخذ خيطه لانه عين ماله فكان له أن يأخذه

فصل اذا استأجر صائغاً على عمل من خياطة أو صباغة فعلى عمل له أن يحبس العين على الاجرة فيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه لم يرهن العين عنده فلم يجز له احتباسها كالواستأجره ليحمل له متاعاً فحمله ثم أراد أن يحبس المتاع على الاجرة والثاني يجوز لان عمله ملكه فجاز له حبسه على العوض كالمبيع في يد البائع

فصل وان دفع ثوباً الى رجل غاطه ولم يذكر له اجرة فقد اختلفا صحا بنافيه على أربعة أوجه أحدها أنه يلزمه الاجرة

(قوله فقطعه قباه) القباء ثوب معروف وهو مفرج من القدم الى الخلق لا يحتاج لابه الى ادخال رأسه فيه . وأول من لبسها ابن داود عليه السلام ، كان اذا أدخل رأسه في الثياب كنسب الشياطين أي حركت أنوفهم استهزاء به . يقال كنس فلان في وجه صاحبه ذكره في القائق (قوله وكلاهما مدخول) أي يمكن الدخول الى نقضه وفساده . يقال نخلة مدخولة أي عفت الجوف . ودخل في عقله فهو مدخول

وهو قول المزني رحمه الله لأنه استهلك عمله فلزمه أجره والثاني أنه إن قال له خطله لزمه وإن بدأ الرجل فقال أعطني لا يخطيه لم يلزمه وهو قول أبي إسحق لأنه إذا أمره فقد ألزمه الأمر والعمل لا يلزم من غير أجره فلزمته وإذا لم يأمره لم يوجد ما يوجب الأجرة فلم يلزم والثالث أنه إذا كان الصانع معروفاً بأخذ الأجرة على الخياطة لزمه وإذا لم يكن معروفاً بذلك لم يلزمه وهو قول أبي العباس لأنه إذا كان معروفاً بأخذ الأجرة صار العرف في حقه كالشرط وإن لم يكن معروفاً لم يوجد ما يقتضي الأجرة من جهة الشرط ولا من جهة العرف والرابع وهو المذهب أنه لا يلزم بحال لأنه بذل ماله من غير عوض فلم يجب له العوض كماله بذل طعامه لمن أكله وإن نزل رجل في سفينة ملاح يغير أذنه لحمله فيها إلى بلد لزمه الأجرة لأنه استهلك منفعة موضعه من السفينة من غير إذن فلزمه أجرها وإن نزل فيها عن أذنه ولم يذكر الأجرة فعلى ما ذكرناه من الوجود الأربعة في الخياطة وبالله التوفيق

باب الجعالة

يجوز عقد الجعالة وهو أن يبذل الجعل لمن عمل له عملاً ورد آتياً و بناء عائط وخيالة ثوب وكل ما يستأجر عليه من الأعمال والدليل عليه قوله تعالى ولئن جاء به حل بغير آتائه زعيم وروى أبو سعيد الخدري أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا حياً من أحياء العرب فلم يفرهم فيبنيهم كذلك إذ بلغ سيداً أو ثلث فقالوا هل فيكم راق فقالوا لم نردنا فلا نفعل أو نجعلوا لنا جعلاً فجعلوا لهم قطيع شاة فجعل رجل يقرأ بأمر القرآن ويجمع راقه ويثقل قبراً الرجل فأتوهم بالشاء فقالوا لا نأخذها حتى نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فضحك وقال ما أدراك أنها رقية خنوها واضربوا لي فيها بسهم ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك من رد ضالة وآتياً وعمل لا يقدر عليه بخازن كالأجرة والمضاربة

فصل ويجوز أن يعقد لعامل غير معين ثلاثة ولا يحد لكونه عمل ولا يعرف من يعمل به بخازن غير تعيين وروى المزني في المختصر عن الشافعي رحمه الله في المشهور أنه قال إذا قال أول من يحج عني فله مائة فحج عشر رجل أنه يستحق المائة وقال الزني ينبغي أن يستحق أجرة المثل لأنه أجرة فلم تصح من غير تعيين وهذا خطأ لأن ذلك جعالة وقد بينا أن الجعالة تجوز من غير تعيين العامل

فصل ويجوز على عمل مجهول للآتي قولان الحاجة تدعو إلى ذلك بخازن الجعالة كالمضاربة ولا تجوز إلا بعوض معلوم لأنه عقد معاوضة فلا تجوز بعوض مجهول كالنكاح فإن شرط له جعلاً مجهولاً فعمل استحق أجرة المثل لأن كل عقد وجب المسمى في صحيحه وجب المثل في فأمده كالبيع والنكاح

فصل ولا يستحق العامل الجعل إلا باذن صاحب المال فإذا عمل له عملاً من غير إذنه بأن وجد له أو شافاه به أو ضالة فردها إليه لم يستحق الجعل لأنه بذل منفعة من غير عوض فلم يستحق العوض فإن عمل بإذنه ولم يشرط له الجعل فعلى الوجه الرابع التي ذكرناها في الأجرة فإن أذن له وشرط له الجعل فعمل استحق الجعل لأنه استهلك منفعته بعوض فاستحق العوض كالأجير فإن نادى فقال من رد عبدي فله دينار فرد من لم يسمع النداء لم يستحق الجعل لأنه منطوع بالرد من غير بدل فإن آتى عبداً لم ينادى غيره أن من رد عبدي فله دينار فرد من رجل وجب الدينار على المنادي لأنه ضمن العوض فله فإن قال في النداء قال فلان من رد عبدي فله دينار فرد من رجل لم يلزم المنادي لأنه لم يضمن وإنما حكمي قول غيره

فصل ولا يستحق العامل الجعل إلا بالفراغ من العمل فإن شرط له جعلاً على رد الآتي فرد إلى باب الدار ففر منه أو مات قبل أن يسامه لم يستحق شيئاً من الجعل لأن المقصود هو الرد والجعل في مقابلته ولم يوجد منه شيء وإن قال من رد عبدي الآتي

ومن باب الجعالة

(قوله وأتاه زعيم) أي ضمير وكفيل. والزعامة الكفالة (قوله أتوا حياً من أحياء العرب فلم يفرهم) أي القبيلة واشتقاقه من الحياة التي هي ضد الموت وقوله لم يفرهم لم يضيفوهم. والفراء الطعام الضيف النازل بالإنسان. وأول من سته إبراهيم عليه السلام (قوله قطيع شاة) أي قطعة وطائفة من الغنم

من البصرة فله دينار وهو ينفد فردد رجل من واسط استحق نصف الدينار لأنه رد من نصف الطريق وإن رده من أبعد من البصرة لم يستحق أكثر من الدينار لأنه لم يضمن له ما زاد شيئا وإن أتى له عبدان فقال من ردهما فله دينار فرد رجل أحدهما استحق نصف الجعل لا يعمل نصف العمل وإن قال من رده عبدي فله دينار فاشتركه في رده اثنان اشتركا في الدينار لأنهما اشتركا في العمل فاشتركا في الجعل وإن قال الرجل إن رددت عبدي فله دينار وقال لا تخران رددت فله دينار فاشتركا في الرد استحق كل واحد منهما نصف ما جعل له وإن جعل لأحد همدان ديناراً وثلاثاً خروا باجمهوا فردا استحق صاحب الدينار نصف دينار وصاحب الثوب نصف أجرة المثل لأن الدينار جعل صحيح فاستحق نصفه والثوب جعل باطل فاستحق نصف أجرة المثل وإن قال الرجل إن رددت عبدي فله دينار فاشتركه في رده فإن قال شاركته معاونة فله كان الدينار للعامل لأن العمل كله فكان الجعل كله وإن قال شاركته لا شاركه في الجعل كان للعامل نصف الجعل لأنه عمل نصف العمل ولا شيء للشر يك لأنه لم يشترط له شيئاً

(فصل) ويجوز لكل واحد منهما فسخ العقد لأنه عقد على عمل مجهول بموضع جاز لكل واحد منهما فسخه كالضاربة فإن فسخ العامل لم يستحق شيئاً لأن الجعل يستحق بالفراغ من العمل وقد تركه فسقط حقه وإن فسخ رب المال فإن كان قبل العمل لم يلزمه شيء لأنه لم يفسخ قبل أن يستهلك منفعة العامل فلم يلزمه شيء كالمو فسخ المضاربة قبل العمل وإن كان بعد ما شرع في العمل لزمه أجرة المثل للمعامل لأنه استهلك منفعته بشرط العوض فلزمه أجرة المثل كالمو فسخ المضاربة بعد الشروع في العمل

(فصل) ويجوز الزيادة والنقصان في الجعل قبل العمل فإن قال من رده عبدي فله دينار ثم قال من رده فله عشرة فرد رجل استحق عشرة وإن قال من رده عبدي فله عشرة ثم قال من رده فله دينار استحق الدينار لأنه مال بذل في مقابلة عمل في عقد جاز فجاز والزيادة والنقصان فيه قبل العمل كالريم في المضاربة

(فصل) وإن اختلف العامل ورب المال فقال العامل شرطت لي الجعل وأنكر رب المال فالقول قول رب المال لأن الأصل عدم الشرط وعدم الضمان وإن اختلفا في عين العبد فقال السيد شرطت الجعل في رده غيره وقال العامل بل شرطت الجعل في رده فالقول قول المالك لأن العامل يدعي عليه شرط الجعل في عقد الأصل عدمه فكان القول فيه قوله وإن اختلفا في قدر الجعل تحالفاً كقولنا في البيع فإذا انحالف ارجع إلى أجرة المثل كالمو فسخ في البيع بعد هلاك السلعة إلى قيمة العين وإن اختلف العامل والعبد فقال العامل أنار دونه وقال العبد جئت بنفسى وصدقه المولى فالقول قول المولى مع يمينه لأن الأصل عدم الرد وعدم وجوب الجعل وبالله التوفيق

(كتاب السبق والرمي)

نحوز السابقة والمنافسة للروى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل بني الخليل المضرة منها من الخيل إلى ثنية الوداع وبالم بضم منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له ناقة يقال لها العضباء لا تسبق فجاء أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقالوا يا رسول الله سبقت العضباء فقال رسول الله ﷺ أنه حق على الله أن لا يرتفع من هذه القدرة شيء الا وضعه وروى سلمة بن الأكوع قال أتى علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نراهم فقال حسن هذا لعمري ما يا بني اسمعيل فإن أبأكم كان رامي الرمو أو أنا مع ابن الأدرع فكشف القوم أيديهم وقبضهم

(قوله شرع في العمل) يقال شرعت في هذا الأمر أي خضت فيه وقد ذكر

(قوله المنافسة) هي الرماة وناضلت أي راميتها لا خذلتها . وقال الأزهري النضال في الرمي والرهان في الخيل وهو الذي يوضع في النضال فن سبق أخذه . وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي قال السبق والخطر والتمب والفرغ والوجب كله الذي يوضع فيه (قوله الخيل المضرة) ضمير الخيل أن تسبى اللين وتعلق باليابس من العلف وتجري في طرفي النهار تترك على ذلك أياماً ثم يأتى بينها . وقال الهروي ضميرها أن يشد عليها سرجها ويحمل بالأجلة حتى تعرق تحنها فيذهب رهلها ويستدل لها (قوله ثنية الوداع) الثنية العقبة وجعلها ثنياً ومنه فلان طلاع الثنايا أي سام للامور (قوله من هذه القدرة) بالدال المهملة يعني المقدور عليه كماله نيا وما فيها مما خلق بقدرته الله تعالى وعظمته وروى القدرة بفتح

(من كتاب السبق والرمي)

وقالوا غلب يا رسول الله من كنت معه قال ارموا وانما معكم جيمافان كان ذلك للجهاد فهو مندوب اليه لما روى عقبة بن عامر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة هي الرمي قالوا ثلاثا وروى عقبة ابن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ارموا واركبوا أولان ترموا أحب الي من أن تركبوا وليس من اللهو الا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتاديبه فرسه وورديه بقوسه ومن علمه الله الرمي فتركه رغبة عنه فتعبه كفرها وان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه الخشب فيه الخير والرامي ومنيله

فصل ويجوز ذلك بعوض لما روى انس بن مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم راهن رسول الله ﷺ على فرس له فبات سابقه ففش لذلك وأعجبه والرهن لا يكون الا على عوض ولأن في بذل العوض فيه تحرر بضاع على التعلم والاستعداد للجهاد

فصل ويجوز أن يكون العوض منهما ويجوز أن يكون من أحدهما ويجوز أن يبدله السلطان من بيت المال ويجوز أن يكون من رجل من الرعية لأنه أخرج مال للصلحة الدين فجاز من الجميع كل رباط الخيل في سبيل الله ولا يجوز الا على عوض معلوم اما عينا أو موصوفا في الذمة لأنه عقد معاوضة فلم يجز الا على عوض معلوم كالبيع ويجوز على عوض حال ومؤجل لأنه عوض يجوز أن يكون عينا ودنيا فجاز أن يكون حالا ومؤجلا كالتمن في البيع

فصل فان كان العوض من أحدهما أو من السلطان أو من رجل من الرعية فهو كالجعة وان كان منهما ففيه قولان أحدهما انه يلزم كالأجارة وهو الصحيح لأنه عقد من شرط صحته أن يكون العوض والمعوض معلومين فكان لازما كالأجارة والثاني انه لا يلزم كالجعة لأنه عقد يبطل العوض فيه على ما لا يوثق به فلم يلزم كالجعة فان قلنا انه كالأجارة كان حكمهما في الرهن والضمان حكم الأجارة وحكمهما في خيار المجلس وخيار الشرط حكم الأجارة ولا يجوز لواحد منهما فسخه بعد تامة ولا الزيادة ولا النقصان بعد لزومه كالأجارة ولا يجوز ذلك في الأجارة وان قلنا انه كالجعة كان حكمه في الرهن والضمان حكم الجعة وقد مضى ذلك في كتاب الرهن والضمان فاما الفسخ والزيادة والنقصان فان كان قبل الشروع فيه أو بعد الشروع فيه وهما متكافئان فلكل واحد منهما أن يفسخ ويبدو ينقص لأنه عقد جائز لا ضرر على أحد في فسخه والزيادة والنقصان فيه وان كانا غير متكافئين نظرت فان كان الذي له الفضل هو الذي يطلب الفسخ أو الزيادة جاز لا يضرر على صاحبه في الفسخ والزيادة فيه فذاك الفسخ والزيادة فيه وان كان الذي عليه الفضل هو الذي يطلب الفسخ أو الزيادة فخصم وجهان أحدهما ذلك لأنه عقد جائز فلكل فسخه والزيادة فيه والثاني ليس له لأننا لو جونا ذلك لم يسبق أحد أحدا لأنه لم يسمى لاحله ان صاحبه يغلب ففسخ أو طلب الزيادة فيبطل المقصود

فصل ويجوز المسابقة على الخيل والابل بعوض لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا سبق الا في نسل أو خف أو حافر ولأن الخيل تقابل عليها العرب والعجم والابل تقابل عليها العرب فجازت المسابقة عليها بالعوض واختلف قوله في البغل والحمار فقال في أحد القولين يجوز المسابقة عليهما بعوض لحديث أبي هريرة ولأنه ذو حافر أهلي فجازت المسابقة عليهما بعوض كالخيل والثاني لا يجوز لأنه لا يصلح للكر والفر فأشبه البقر واختلف أصحابنا في المسابقة على الفيل بعوض فمنهم من قال لا يجوز لأنه لا يصلح للكر والفر ومنهم من قال يجوز لحديث أبي هريرة ولأنه ذو خف يقابل عليه فأشبه الابل واختلفوا في

القاف وكسر القاف المعجمة يعني به الذي وهو الأشهر لأنه عليه السلام قد سماها في غير هذا الموضع أم ذفر لاستفادته اياها ونفنها. وابن الأديع دلالة مهمة نص القاف عليه وهو اسم علم والادرع في غيره الذي بخالظه سواد وياض (قوله ياط الخيل) هو مرابطتها وما تزمها نقر العدو (قوله ليس من اللهو الا ثلاثة) أي ليس بحل من اللهو الا ذلك وأهله أراد زوجته (قوله صانعه الخشب فيه الخير) هو الطالب يقال فلان يحب الاخبار يطلبها (قوله منيله) أي معطيه يقال نبه اذا أعطاه النبل. وفي الحديث انه كان يبل سعدا ذارمي كأنه نبت نبله أي أعطاه أخرى قال الطور يرى قيل هو الملقط وقيل الذي جعل الحديد في رأسه (قوله ففش لذلك) الحشاشة الأرتياح والخفة للعر وف ومعناه فرح وسرور وقد هشت فلان بالكسر ويرجل هشت (قوله وهما متكافئان) أي متساويان. وقد ذكر (قوله لا سبق الا في نسل أو خف أو حافر) السابق بسكون الباء

المسابقة على الجاه ففهم من قال لا تجوز المسابقة عليها بعوض وهو المتصوص حديث أبي هريرة أنه ليس من آلات الحرب فلم تجز المسابقة عليه بعوض ومنهم من قال تجوز لأنه يستعان به على الحرب في حمل الأخبار فجازت المسابقة عليه بعوض كالخيل واختلفوا في سفن الحرب كالزبازب والشووات ففهم من قال تجوز وهو قول أبي العباس لأنها في قتال الماء كالخيل في قتال الأرض ومنهم من قال لا تجوز لأن سبقها بالملاح لا بمن يقاتل فيها واختلفوا في المسابقة على الأقدام بعوض ففهم من قال تجوز لأن الأقدام في قتال الرجلة كالخيل في قتال الفرسان ومنهم من قال لا تجوز وهو المتصوص حديث أبي هريرة ولأن المسابقة بعوض أجزت ليتعلم بها ما يستعان به في الجهاد والمشي بالأقدام لا يحتاج إلى التعلم واختلفوا في الصراع ففهم من قال بجوز بعوض لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صارع يزيد بن ركانة على شاة فصرعه ثم عاد فصرعه فأسلم ورد عليه الغنم ومنهم من قال لا تجوز وهو المتصوص حديث أبي هريرة ولأنه ليس من آلات القتال وحديث يزيد بن ركانة يحول على أنه فعل ذلك بسلم ولا تملك أسلم ورد عليه ما أخذته

فصل وتجوز المسابقة بعوض على الرمي بالنشاب والنبيل وكل ماله فصل رمي به كالحراب والزانات حديث أبي هريرة ولأنه يحتاج إلى تعلمه في الحرب فجاز أخذ العوض عليه وتجوز على رمي الأحجار عن المقلاع لأنه سلاح رمي به فهو كالنشاب وأما الرمح والسيف والعمود ففهم وجهان أحدهما تجوز المسابقة عليها بعوض لأنه سلاح يقاتل به فأشبه النشاب والثاني لا تجوز لأن القصد بالمسابقة التحريض على تعلم ما يعد للحرب والمسابقة بهذه الآلات محاربة لا مسابقة فلم تجز كالسيف على أن رمي بعضهم بعضا بالسهم

فصل وأما كرة الصولجان ومداحة الأحجار ورفعها من الأرض والمشاكة والسباحة واللعب بالخاتم والوقوف على رجل واحدة وغير ذلك من اللعب الذي لا يستعان به على الحرب فلا تجوز المسابقة عليها بعوض لأنه لا يعد للحرب فكان أخذ العوض فيه من أكل المال بالباطل

فصل وإن كانت المسابقة على مركوبيه فقد اختلف أصحابنا فيه ففهم من قال لا تجوز الأعلى مركوبيه من جنس واحد كالفرسين والبعيرين فإن سابق بين فرس وبعير أو فرس وبغل لم يجز لأن تفاضل الجنسين معلوم وأنه لا يجزى البغل في شوط الفرس كما قال الشاعر

إن المذرع لا تغني خؤولته * كالبغل يعجز عن شوط المحاضر

و يجوز أن يسابق بين العتيق والهجين لأن العتيق في أول شوطه أحد في آخره وبين والهجين في أول شوطه أول في آخره أحد فرما صاروا عند النهاية متكافئين ومنهم من قال وهو قول أبي إسحق أنه يعتبر التسكافؤ بالتقارب في السبق فإن تقارب جندان كالبغل والجار جاز لأنه يجوز أن يكون كل واحد منهما سابقا والآخر متبوقا وإن تباعد نوعان من جنس كالهجين والعتيق والبخني

مصدر سبق يسبق سيقا والسبق يتجرى بك الباء المال الذي يسابق عليه. والنصل للسهم والخض اللابل والهاقر للفرس والبغل والجار والظلف لسائر البهائم والقلب للطير والظفر للإنسان (قوله كالزبازب والشووات) الواحد بزب ضرب من السفن وهما نوعان من السفن صغيرا سريعة الجري خفاف وكبار وهو من الفاظ العجم. والزانات المزاريق. والمولجان معروف بضرب به السكره عود أعوج معقف. وأصل السكره كرو والهاء عوض وتجمع على كرين وكرين أيضا بالكسر وكرات (قوله مداحة الأحجار) قال في القاموس هي أحجار أمثال القرصية يحفر بها الحصى فيدحون بها البهائم وقع حجره فيها فقد فر. والخيفرة هي الادعية وق حديث أبي رافع كنت ألاعب الحسن والحسين بالمداحي وتسمى المداحي. ويدحون أي يحفرونها على وجه الأرض (قوله المذرع) هو الذي أمه أشرف من أبيه قال الفرزدق

إذا باهلى عنده حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

قال في الصحاح يقال انما سمى مقربا بالقتل في ذراع البغل لأنها من ناحية الجار والمحاضر جمع محضار وهو السريع في العدو. والخضر والاحتضار العدو. والعتيق الذي أبواه عربيان. والهجين أبو دعر في وائمه عجمية (قوله والبخني) البخت

والنحجب لم يجوز لأنه يعلم أن أحدهما لا يجري في شرط الآخر. قال الشاعر: إن البراذن إذا أجر يشها * مع العتاق ساعة أعينها
فلا معنى للعقد عليه

فصل ولا يجوز الأعلى مراكو بين معينين لأن القصد معرفة جواهرهما ولا يعرف ذلك إلا بالمعينين

فصل ولا يجوز الأعلى مسافة معلومة الابتداء والانتهاء لحديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سابق بين الخيل
الضمرة من الخفباء إلى ثنية الوداع ومالم يضر منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق ولأنهما إذا سباقا على إجراء الفرسين
حتى يسبق أحدهما الآخر إلى غير غاية لم يؤمن أن لا يسبق أحدهما الآخر إلى أن يعطيا ولا يجوز أن يكون إجراءه لا بتدبير
الراكب لأنهما إذا جرى بالأفهام ما تفرأ ولم يقعا على الغاية وإن سباقا على أن من سبق صاحبه بخمسة أقدام فأكثر كان
السبق له فقد قال أبو علي الطبري في الإفصاح يجوز ذلك عندنا لأنهما يتحاطبان ما تساويا فيه وينفرد أحدهما بالقدر
الذي شرطه بخلاف كذا يجوز في الرمي أن يتفاضلا على أن يتحاطبا ما تساويا فيه ويفضل أحدهما عند قال أبو علي الطبري ورأيت من
أصحابنا من منع ذلك وأبطله ولا عرف له وجها

فصل وإن كان المخرج للسبق هو السلطان أو رجل من الرعية لم يخل أمان أن يجعله السابق منهم أو لبعضهم أو لجميعهم
فإن جعله السابق بأن قال من سبق منكم فله عشرة جاز لأنه يجتهد كل واحد منهم أن يكون هو السابق ليأخذ سبقه فيحصل
المقصود فإن سبق واحد منهم استحق العشرة لأنه سبق وإن سبق اثنين أو ثلاثة وجاءوا مكانا واحدا اشتركوا في العشرة لأنهم
اشتركوا في السابق فإن جازوا كلامهم مكانا واحدا لم يستحق واحد منهم لأنه لم يسبق منهم أحد وإن جعله لبعضهم بأن جعله
للجلى والمصلى ولم يجعل للباقي جاز لأن كل واحد منهم يجتهد أن يكون هو الجلى أو المصلى ليأخذ سبقه فيحصل المقصود وإن جعله
لجميعهم نظرت فإن سوى بينهم بأن قال من جاء منكم إلى الغاية فله عشرة لم يصح لأن القصد من بذل العوض هو التحريض
على السابقة وتعلم الفر وسية فإذا سوى بين الجميع علم كل واحد منهم أنه يستحق سبقه تقدم أو تأخر فلا يجتهد في السابقة
فيطلب المقصود وإن شرط للجميع وقاضل بينهم بأن قال للجلى وهو الأول مائة وللجلى وهو الثاني خمسون والثالث
أربعون والرابع ثلاثون والمرتاح وهو الخامس عشر والواحد والسادس خمسة عشر والعاظم وهو السابع
عشرة والمرتاح وهو الثامن ثمانية وألطيح وهو التاسع خمسة والكتيف وهو العاشر درهم والفسكل وهو الذي يصحى بعد الكل
نصف درهم ففيه وجهان أحدهما يجوز لأن كل واحد منهم يجتهد ليأخذ الأكثر والثاني لا يجوز لأن كل واحد منهم يعلم أنه
لا يتخلف من شيء تقدم أو تأخر فلا يجتهد في السابقة وإن جعل للأول عشرة والثالث خمسة والرابع أربعة ولم يجعل للثاني شيئا
ففيه وجهان أحدهما يصح ويغوم الثالث مقام الثاني والرابع مقام الثالث لأن الثاني غر وجه من السابق يجعل كان لم يكن
والثاني أنه يبطل لأنه فضل الثالث والرابع على من سبقهما

فصل فإن كان المخرج للسبق هما المتسابقان نظرت فإن كان معهما محال وهو ثالث على فرس كفه لفرسيهما صاحب
العقد وإن لم يكن معهما محال فله قبل بالمار وي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو
لا يأمن أن يسبق فلا بأس ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار ولأن مع المحال لا يكون قمارا لأن فيه من
يأخذ السابق ولا يعطى إذا سبق وهو المحال ومع عدم المحال ليس فيهم الأمن يأخذ إذا سبق ويعطى إذا سبق وذلك قمار وإن
كان المحال اثنين أو أكثر جاز لأن ذلك أبعد من القمار وإن كانت المسابقة بين حز بين كان حكمهما في المحال حكم الرجلين لأن

جنس من الأبل معروف بطي الجري فيل لا شفقة له إذا هدر. والنحجب الحسن الخلق السريع في المشي ومعناه
الختارة انتخبت الشيء اخترت. والبرذون فرس عجمي معروف وهو القصير العنق الثقيل في جسمه البطي في جريه

(قوله معروف بطل أي نقاشهم ما وجوده جريهما

(قوله المحل) وهو الأول قال المطرزي يحتمل أن يكون من جلالهم إذا فرجها وكشفها. والمصلى هو الثاني لأن جفاته على ملى

السابق وهي متخذه. والصلوان عقبان عن بين الذنب وشماله قال * تلقى السوابق منا والمصلينا *

(قوله الفروسية) يقال فارس على الخيل بين الفر وسية. وفارس بالعين بين الفراسية أي جيد الفرس بصير بالاشياء. والثالث

الفصل من دخول المحلل الخرج من القمار وذلك بحصول المحلل الواحد مع قلة العدد وكثرته واختلاف أصحابنا في دخول المحلل
 قد ذهب أكثرهم إلى أن دخول المحلل لتحليل السبق لكل من سبق منهم وذهب أبو علي بن خيران إلى أن دخوله لتحليل
 السبق لنفسه وأن يأخذ إذا سبق ولا يأخذ إذا لم يسبق لأننا لو قلنا إنهما إذا سبقا أخذتا حصل فيهم من يأخذ مرة ويعطى مرة
 وهذا غلط والمذهب الأول لا يثبت أن بدخول المحلل خرجا من القمار لأن في القمار ليس فيهم الأمن يعطى مرة ويأخذ مرة
 وبدخول المحلل قد حصل فيهم من يأخذ ولا يعطى فلم يكن قرارا أن تسابقوا فظرت أن اتهموا إلى الغاية معا آخر زكل واحد
 منهما سبقه لأنه لم يسبقه أحد ولم يكن للمحلل شيء لأنه لم يسبق واحد منهما وإن سبق الخرجان آخر زكل واحد منهما سبقه
 لأنهما ساءوا في السبق ولا شيء للمحلل لأنه مسبق وإن سبقهما المحلل أخذ سبقهما لأنه سبقهما وإن سبق أحد الخرجين
 وتأخر المحلل والخرج الآخر آخر زالسابق سبق نفسه وفي سبق المسبوق وجهان المذهب أنه للسابق المخرج لأنه انفرد بالسبق
 وعلى مذهب ابن خيران يكون سبق المسبوق لنفسه لأنه لا يستحقه السابق المخرج على قوله ولا يستحقه المحلل لأنه لم يسبق وإن
 سبق المحلل وأحد الخرجين آخر زالسابق سبق نفسه وفي سبق المسبوق وجهان المذهب أنه بين المخرج السابق والمحلل وعلى
 مذهب ابن خيران يصحكون سبقهما للمحلل وإن سبق أحد الخرجين ثم جاء المحلل ثم جاء المخرج الآخر ففيه وجهان المذهب أن سبق
 المسبوق المخرج السابق سبقه وعلى مذهب ابن خيران يكون للمحلل دون السابق وإن سبق أحد الخرجين ثم جاء المخرج الثاني
 ثم جاء المحلل ففيه وجهان المذهب أن سبق المسبوق السابق وعلى مذهب ابن خيران يكون للمسبوق لأن المخرج السابق لا يستحقه
 والمحلل لم يسبق فيبقى على ملك صاحبه

فصل وإن كان المخرج للسبق أحدهما جاز من غير محلل لأن فيهم من يأخذ ولا يعطى وهو الذي لم يخرج فصار كالمحلل
 السابق منهما وإن سبقا للمحلل فإن تسابقا سبق المخرج آخر زالسابق وإن سبق الآخر أخذ سبقه وإن جاء معا آخر زالمخرج السابق
 لأنه لم يسبقه الآخر

فصل ويقال للفرسان من مكان واحد في وقت واحد لاروى الحسن أو خلاص عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ
 قال لعلي يا علي قد جعلت إليك هذه السبقة بين الناس فخرج علي كرم الله وجهه فدعا سراقته بن مالك فقال يا سراقته اني قد جعلت
 إليك ما جعل النبي ﷺ في عنقي من هذه السبقة في عنقك فإذا أتيت الميطان فصف الخيل ثم ناد ثلاثا هل مصلح للجوامع وأما
 لعلام أو طارح لجل فإذا لم يحبك أحد فكبرتا ثم خلفا عند الثالثة يسعد الله سبقه من يشاء من خلفه فإن كان بينهما محلل
 وتنازعا في مكانه جعل بينهما لأنه أعدل وأقطع للتنازع وإن اختلف المتسابقان في البمين واليسار أقرع بينهما لأنه لا مزلة لأحدهما
 على الآخر ولا يجلب وراءه لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أجلب على الخيل يوم القحطان فليس منا قال

التابع تلاء إذا تبعه، والبارع الفائق يقال برع الرجل و برع أيضا بالضم براعة أي فاق أصحابه في العلم فهو بارع. والبراع مضارع
 من راح الفرس راح راحة إذا تحسن أي صار خلاقا ورائح أيضا إذا نشط ورجف. والخطي الذي له قدر ومثله عند صاحبه يقال
 قد خطي عند الأمير واحتطى به واحتطيت أي فضلت على غيره. والعاطف أخذ أمان من عطف إذا كرم وأمان عطف إذا شفق
 كأن صاحبه يشفق عليه. والرمل الذي يرمل ويعدو والرمل العدو والاسراع وفي أكثر النسخ المؤمل ولا يوصف به الفرس في
 اللغة ولعله مؤمل لأن يسبق. والامام الذي يطلع النساء فأخبره وأعيانه. والسكيت مثل السكيت وهو آخرها قال الجوهري وقد
 يندد فيقال السكيت وهو القاشور واشتقاقه من قشر أي شتم لحية أخيرا والقاشور الشؤم والقاشورة السنة الجديدة قليلة حظه
 من السبق. والسكيت مشتق من سكت أي سكن أو من أسكت أي انقطع لتخلفه وانقطاعه قال الشاعر

قد رايتني أن السكيت أسكتنا أي انقطع وقيل إن هذه أسماء خيل كانت في الجاهلية سو بق بينهما فحبست على أسماءها.
 والفسكل ويقال فسكل بالضم وسين مبهمة وفسكل بكسر الفاء وفتح الكاف. وسمى المحلل محلا لأن بدخوله يحلل السبق ولا
 يكون قرارا. والسبق بفتح الباء وهو المال وباسكانها المصدر والقمار معر وفيه قال لفرته أنقرة بالكسر قرأ لاعبه فيه فغلبته
 (قوله فإذا أتيت الميطان) هو الموضع الذي يوطن ليرسل منه الخيل في السباق وهو أول الغاية والميدان وآخر الغاية والغاية
 هي التي ينتهي إليها جريهما (قوله ولا يجلب وراءه) من أجلب على الخيل أي صوت. والحلبة ككثرة الأصوات. الشن قر بقاءية

مالك الجلب أن يجلبوا راء الفرس حين يدنو أو يحرك وراء الشئ فيسحب به السبق

﴿فصل﴾ وأما ما يسبق به فينظر فيه فان شرط في السبق أقدام معلومة لم يستحق السبق عمادونه لا نه شرط صحيح فعلق الاستحقاق به وان أطلق نظرت فان تساوى المركوبان في طول العنق اعتبر السبق بالعنق أو بالكند فان سبق أحدهما بالعنق أو ببعضه أو بالكند أو ببعضه فقد سبق وان اختلفا في العنق اعتبر السبق بالكند لانه لا يختلف وان سبق أطولهما عنفا بقدر زيادة الخلقة لم يحكمه بالسبق لانه يسبق بزيادة الخلقة لا بجودة الجري

﴿فصل﴾ وان عثر أحد الفرسين أو ساخت قوائمه في الأرض أو وقف لعلامة أصابته فسبقه الآخر لم يحكم السابق بالسبق لانه لم يسبق بجودة الجري ولا تأخر السبق لسوء جريه

﴿فصل﴾ وان مات المركوب قبل انقراض بطل العقد لان العقد علق بعينه وقد مات بالموت فبطل كالبيع اذا هلك قبل القبض وان مات الراكب فان قلنا انه كالجمالة بطل العقد بعونه وان قلنا انه كالاجارة لم يبطل وقام الوارث فيه مقامه

﴿فصل﴾ وان كان العقد على الرمي لم يحز بأقل من اثنين لان المقصود معرفة الخلق ولا يبين ذلك بأقل من اثنين فان قال رجل لا خرام عشر أو ناضل فيها خطأك بصوابك فان كان صوابك أكثر فلك دينار لم يحز لانه يذل العوض على أن يفاضل نفسه وقد بينا أن ذلك لا يجوز وان قال ارم عشرة فان كان صوابك أكثر فلك دينار ففيه وجهان أحدهما يجوز لانه يذل العوض على عمل معلوم لا يفاضل فيه نفسه فجاز والثاني لا يجوز لانه جعل العوض في مقابلة الخطأ والصواب والخطأ لا يستحق به بدل

﴿فصل﴾ ولا يجوز اخراج السبق الا على ما ذكرناه في المسابقة من اخراج العوض منهما أو من غيرها وفي دخول الحل بينهما

﴿فصل﴾ ولا يصح حتى يتعين التزاما بين لأن المقصود معرفة حذقهما ولا يعلم ذلك الا بالتعيين فان كان أحدهما كثير الاصابة والآخر كثير الخطأ ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن فضل أحدهما معلوم فيكون الناضل منهما كالآخذ للمال من غير نضال وذلك من أكل المال بالبطل والثاني لا يجوز لأن أخذ المال منه يبعثه على معاطاة الرمي والخلق فيه

﴿فصل﴾ ولا يصح الا على آتين متجانسين فان عقد على جنسين بأن يرمي أحدهما بالشاب والآخر بالحراش لم يحز لانه لا يعلم فضل أحدهما على الآخر في واحد من الجنسين وان عقد على نوعين من جنس بأن يرمي أحدهما بالنبل والآخر بالشاب أو يرمي أحدهما على قوس عربي والاخر على قوس فارسي جاز لأن النوعين من جنس واحد يتقاربان فيعرف به حذقهما فان أطلق العقد في موضع العرف فيه نوع واحد دخل العقد عليه وان لم يكن فيه عرف لم يصح حتى يبين لأن الأغراض تختلف باختلاف النوعين فوجب بيانه وان عقد على نوع فأراد أن ينتقل الى نوع آخر لم يلزم الاجابة اليه لأن الأغراض تختلف باختلاف الأنواع فان من الناس من يرمي بأحد النوعين أجود من رمية النوع الآخر وان عقد على قوس يمينها فأراد أن ينتقل الى غيرها من نوعها جاز لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الأعيان فان شرط على أنه لا يبدل فهو على الأوجه الثلاثة فيمن استأجر ظهرا يركبه على أن لا يركبه مثله وقد بينا في كتاب الاجارة

﴿فصل﴾ ولا يجوز الا على رشق معلوم وهو العدد الذي يرمي به لانه اذا لم يعرف منتهى العدد لم يبين الفضل ولم يظهر السبق

﴿فصل﴾ ولا يجوز الا على اصابة عدد معلوم لانه لا يبين الفضل الا بذلك فان شرط اصابة عشرة من عشرة أو تسعة من

(قوله الكند) يقال بفتح التاء وكسرهما وهو الكاهل ما بين أصل العنق والظهر وهو مجتمع الكتفين وهو من الخيل مكان السنام من البقر ذكره في الشامل (قوله ساخت قوائمه في الأرض) أي زلت فيها من رخونها (قوله ولا يجوز الا على رشق) الرشق بكسر الراء عدد الرمي ويقال الوجه والبعد وأما الرشق بفتح الراء فهو الرمي نفسه تقول رشقته رشقا أي رميته رميا

عشرة ففيه وجهان أحدهما يصح لأنه قد يصيب ذلك فصح العقد كما لو شرط إصابة ثمانية من عشرة والثاني لا يصح لأن إصابة بذلك نادر وتعتبر بطلان المقصود بالعقد

(فصل) ولا يجوز الآن يكون مدى الغرض معلوما لأن الإصابة تختلف بالقرب والبعد فوجب العلم به فإن كان في الموضع غرض معلوم المدى فأطلق العقد جاز وحل عليه كما يجوز أن يطلق الثمن في البيع في موضع فيه نقد واحد وإن لم يكن فيه غرض معلوم المدى لم يجز العقد حتى يبين فإن أطلق العقد بطل كما يطل البيع بشئ مطلق في موضع لا نقد فيه ويجوز أن يكون مدى الغرض فمرا يصيب مثلها في مثله في العادة ولا يجوز أن يكون قدر الإصابة يصيب مثلها في مثله وفيما يصيب مثلها في مثله نادر الوجهان أحدهما يجوز لأنه قد يصيب مثلها في مثله فإذا عقد عليه بعثها العقد على الاجتهاد في الإصابة والثاني لا يجوز لأن أصابهم في مثله نادر فلا يحصل المقصود وقد أصحنا ما يصاب منه عاشرين وخمسين ذراعا وما لا يصاب بما زاد على ثلثائة وخمسين ذراعا وفيما بينهما وجهان فإن راميا على غير غرض على أن يكون السبق لأبعدهما ميا ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه لا يمتحن به قوة الساعد وسعانه به على قتال من يعتمد العدو والثاني لا يجوز لأن الذي يقصد بالرماية هو الإصابة فأما الإبعاد فليس بمقصود فلم يجز أخذ العوض عليه

(فصل) ويجب أن يكون الغرض معلوما في نفسه فيعرف طوله وعرضه وقدر ارتفاعه وانخفاضه من الأرض لأن الإصابة تختلف باختلافه فإن كان العقد في موضع فيه غرض معروف فأطلق العقد حل عليه كما يحمل البيع بشئ مطلق في موضع فيه نقد متعارف على نقد البلد وإن لم يكن فيه غرض وجب بيانه والسنح أن يكون الرمي بين غرضين لما روى عبد الله بن دينار قال بلغني أن ما بين الهدفين روضه من رياض الجنة وعن عقبة بن عامر أنه كان يرمى بين غرضين بينهما أربعمائة . وعن ابن عمر أنه كان يحتج بين الغرضين . وعن أنس أنه كان يرمى بين الهدفين ولأن ذلك أقطع للشافعي وأقل للتعبد

(فصل) ويجب أن يكون موضع الإصابة معلوما وأن الرمي إلى الهدف وهو التراب الذي يجمع أو الحائط الذي يبنى أو إلى الغرض وهو الذي ينصب في الهدف أو الشئ الذي في الغرض أو الدارة التي في الشئ أو الحائط الذي في الدارة لأن الغرض يختلف باختلافها فإن أطلق العقد حل على الغرض لأن العرف في الرمي إصابة الغرض فحل العقد عليه ويجب أن تكون صفة الرمي معلومة من القرم وهو إصابة الغرض أو الخرق وهو أن ثقب الشئ أو الخسف وهو الذي يثقبه ويثبت فيه أو المرق وهو الذي ينفذ منه أو الخرم وهو أن يقطع طرف الشئ ويكون بعض السهم في الشئ وبعضه خارجا منه لأن الحدق لا يبين إلا بذلك فإن أطلق العقد حل على القرم لأنه هو المتعارف فحل مطلق العقد عليه فإن شرط قرع عشرة من عشرين وأن يحسب خامس كل واحد منهما بقارعين جاز لأنهما يساويان فيه وإن أصاب أحدهما تسعة قرعا وأصاب الآخر قارعين وأربعه خواسق فقد نظاه لأنه استكمل العشرة بأخواسق

(فصل) واختلف أصحابنا في بيان حكم الإصابة أنه مبادرة أو محاطة أو حواشي فمنهم من قال يجب بيانه فإن أطلق العقد لم يصح لأن حكمها يختلف وأغراض الناس فيها لا تتفق فوجب بيانه ومنهم من قال يصح ويحمل على المبادرة لأن المتعارف في الرمي هو المبادرة واختلفوا في بيان من يتدعى بالرمي فمنهم من قال يجب أن أطلق العقد بطل وهو المنصوص لأن ذلك موضوع على نشاط القلب وقوة النفس ومعنى قدم أحدها انكسر قلب الآخر وماء رميه فلا يحصل مقصود العقد ومنهم من قال يصح لأن ذلك من توابع العقد يمكن خلافه بما تزول به التهمة من العرف أو القرعة فإذا قلنا أنه يصح في البداية وجهان أحدهما أن كان السبق من أحدهما قدم لأن له من يتبالي سبق وإن كان السبق منهما أقرع بينهما لأنه لا مزب لأحدهما على الآخر والثاني لا يبدأ

(قوله مدى الغرض) المدى الغاية يقال قطعت من الأرض مدى البصر وقد رمد البصر أيضا عن يعقوب والغرض هو الذي ينصب ليرمي . قال في البيان الجريد هو الطوق الذي يكون حول الجلد . والهدف كل شيء مرتفع من بناء أو كتيب رمل أو جبل ومنه سمي الغرض . وقيل الغرض ما نصب في الهواء والخرق بالزاي مثل الخسف . والخاسق هو المقرطس . والمقرطاس ما ينصب في الهدف للرمي ذكره في الديوان **[قوله الخواقي]** جمع خاقي والخواقي من السهام الذي يقع على الأرض ثم يزحف إلى الهدف . يقال حيا الصبي يحبو إذا زحف أول ما يمشي على استمو يطنه وهذا مأخوذ منه

أحدهما إلا باقر عقلاً أن امر السابقة موضوع على أن لا يفضل أحدهما على الآخر بالسبق فإن كان الرمي بين عرضين فبدأ أحدهما من أحد العرضين بدأ الآخر من الغرض الآخر لأنه أعيدل وأسهل فإن كانت البداية لأحدهما فبدأ الآخر ورى لم يحسب له أن أصاب ولا عليه أن أخطأ لأن الرمي بغير عقد فلم يعتد به . وإن اختلف في موضع الوقوف كان الأمر إلى من له البداية لأنه ثبت له السابق ثبت له اختيار المكان فإذا صار الثاني إلى الغرض الثاني صار اختياره في موضع الوقوف إليه ليتوياً وإن طلب أحدهما استقبال الشمس والآخر استدبارها أوجب من طلب الاستدبار لأنه أوفق للرمي **(فصل)** ويجوز أن يرمي سهمين أحدهما وخمساً وخمساً أو أن يرمي كل واحد منهما جميع الرشق فإن شرط اشتباهاً من ذلك جلا عليه وإن أطلق العقد راسلاً سهمين أحدهما العرف فيماد كرتاه وإن رمى أحدهما أكثر مما لم يحسب له أن أصاب ولا عليه أن أخطأ لأن الرمي من غير عقد فلم يعتد به

(فصل) ولا يجوز أن يشترط في عقد الرشق ولا في عقد الاصابة ولا في عقد الاصابة ولا في عقد الفرع أحدهما خفياً ولا أن يكون في بدء أحدهما من السهام أكثر مما في بدء الآخر في حال الرمي ولا أن يرمي أحدهما والشمس في وجهه لأن القصد أن يعرف حذوقهما وذلك لا يعرف مع الاختلاف لأنه إذا فضل أحدهما كان التفضل بما شرط لا بجودة الرمي فإن شرط شيئاً من ذلك بطل العقد لأنه في أحد القولين كالأجرة وفي الثاني كالأجرة والجميع يبطل بالشرط القاسد وهل يجب للناضل في القاسد أجرة التل فيه وجهان أحدهما لا يجب وهو قول أبي إسحق لأنه لا يحصل للسبوق منفعة ببقى السابق فلم يلزمه أجرته والثاني يجب وهو الصحيح لأن كل عقد وجب السعي في صحيحه وجب عوض التل في قاسده كالبيع والأجرة

(فصل) وإن شرط على السابق أن يطعم أصحابه من السابق بطل الشرط لأنه شرط ينافي مقتضى العقد فيبطل وهو يبطل العقد المتصور أنه يبطل لأنه تمليك مال شرط فيه شرط يمنع كمال التصرف فإذا بطل الشرط بطل العقد كالمواضع سلعة بألف على أن يتصدق بها . وقال أبو إسحق يحتمل قولاً آخر لا يبطل كما قال فيمن أصدق امرأته ألفين على أن تعطي أباهما ألفاً إن الشرط باطل ويصح الصداق فإذا قلنا بالنسبة من سقط المستحق وهل يرجع السابق بأجرة التل على الوجهين

(فصل) وإذا تناضل لم يخل إما أن يكون الرمي مبادراً أو محاطة أو حواشي فإن كان مبادراً وهو أن يعقد على إصابة عدد من الرشق وأن من بدر منهما إلى ذلك منع تساويهما في الرمي كان تناضلاً فإن كان العقد على إصابة عشرة من ثلاثين نظرت فإن أصاب أحدهما عشرة من عشرين وأصاب الآخر تسعة من عشرين فالأول ناضل لأنه يادرائي عدد الإصابة وإن أصاب كل واحد منهما عشرة من عشرين لم يفضل واحد منهما وسقط رمي الباقي لأن الزيادة على عدد الإصابة غير معتد بها وإن أصاب الأول تسعة من عشرين وأصاب الآخر خمسة من عشرين فالعقد باطل لأنه لم يستوف واحد منهما عدد الإصابة فبرميان فإن رمى الأول سهمين وأصاب فقد قالج وسقط رمي الباقي وإن رمى الأول خمسة فأخطأ في جميعها ورى الثاني فأصاب في جميعها فإن الناضل هو الثاني وسقط رمي الباقي من الرشق لأن الأول أصاب تسعة من خمسة وعشرين وأصاب الثاني عشرة من خمسة وعشرين وإن أصاب الأول تسعة من تسعة عشر وأصاب الآخر ثمانية من تسعة عشر فبرمي اليدى سهمين فأصاب فقد فضل ولا يرمي الثاني ما بقي من رشقه لأنه لا يستفيد به فضلاً ولا مساواة لأن الباقي من رشقه سهم وعليه أصابه سهمين فإن أصاب كل واحد منهما تسعة من عشرة ثم رمى اليدى فأصاب جازل للثاني أن يرمي لأنه لم يصيب فبساويه

(فصل) وإن كان الرمي محاطة وهو أن يعقد على إصابة عدد من الرشق وأن يشعاطا ما استوفى فيه من عدد الإصابة ويفضل لأحدهما عدد الإصابة فيكون ناضلاً نظرت فإن كان العقد على إصابة خمسة من عشرين فأصاب كل واحد منهما خمسة من عشرة لم يفضل أحدهما الآخر لأنه لم يفضل له عدد من الإصابة ورميانه ما بقي من الرشق لأنه يرجو كل واحد منهما أن يفضل فإن فضل أحدهما بعد تساويهما في الرمي واستقاط ما استوفى فيه عدد الإصابة لم يخل إما أن يكون قبل كمال الرشق أو بعده فإن

(قوله فقد قالج) أي غلب يقال قالج خصمه أي غلبه (قوله فقد فضل) أي غلبه بالناضلة وهي المراماة

كان بعدا كمال الرشق بأن يرمى أحدهما عشر بن وأصابها ويرى الآخر فأصاب خمسة عشر فالأول هو الناضل لأنه يفضل له بعد
الحاطة فيما استوفى فيه عدد الإصابة وإن كان قبل كمال الرشق وطالب صاحب الأقل صاحب الأكثر يرمى باقي الرشق نظرت فان
لم يكن له فائدة مثل أن يرمى الأول خمسة عشر وأصابها ويرى الثاني خمسة عشر فأصاب خمسة لم يكن له مطالبته لأن الأكثر
ما يمكن أن يصيب فيما بقي له وهو خمسة ويبقى للأول خمسة فينبطلها وان كان له فيه فائدة بأن يرجو أن يفضل بأن يرمى أحدهما
أحد عشر فيصيب ستة ويرى الآخر عشرة فيصيب واحدا ثم يرمى صاحب الستة فيخطئ فيما بقي له من الرشق ويرى صاحب
الواحد فيصيب في جميع ما بقي له فينبطلها بخمسة أو يساويه بأن يرمى أحدهما خمسة عشر فيصيب منها عشرة ويرى الآخر خمسة
عشر فيصيب منها خمسة عشر من خمسة عشر ويصيب الآخر سهمين من خمسة عشر ثم يرمى صاحب الأحد عشر ما بقي له من
رشقه فيخطئ في الجميع ويرى صاحب السهمين فيصيب في الجميع فيصير له سبعة ويبقى لصاحبه أربعة فهل لأقلهما إصابة
مطالبة الآخر بأكمال الرشق فيه وجهان أحدهما ليس له مطالبته لأنه بدر إلى الإصابة مع تساويهما في الرمي
بعد الحاطة فحكمه بالسبق والثاني له مطالبته لأن مقتضى الحاطة إسقاط الإصابة من العظم ما كان عليه من الرشق وقد بقي من الرشق بعضه
فصل ١٠ وان كان العقد على حوائج وهو أن يشترط إصابة عدد من الرشق على أن يسقط ما قرب من إصابة أحدهما ما بعد من
إصابة الآخر فمن فضل له بعد ذلك عما اشترط عليه من العدد كان له السابق فان رمي أحدهما فأصاب من الهدف موضعين وبين
الفرض قدر غير حسب له فان رمي الآخر فأصاب موضعين وبين الفرض قدر أصبح حسب له وأسقط ما رماه الأول فان عاد
الأول ويرى فأصاب الفرض أسقط ما رماه صاحبه وان أصاب أحدهما الشن وأصاب الآخر العظم الذي في الشن فقد قال
الشافعي رحمه الله من الرماة من قال أنه يسقط الإصابة من العظم ما كان أبعد منه قال الشافعي رحمه الله وعندى أنهم سواه لأن
الفرض كله موضع الإصابة فان استوفى الرشق ولم يفضل أحدهما صاحبه بالعدد الذي اشترطه فقد نكح كفاً وان فضل أحدهما
صاحبه بالعدد أخذ السابق وحكي عن بعض الرماة أنهم اذا أصابا على الفرض لم يتقايسا قال والقياس أن يتقايسا لأن أحدهما
أقرب إلى الفرض من الآخر فأسقط الأقرب الأبعد كالأصايب أسقط الفرض أو جنبه

فصل ١١ وان كان النضال بين حز بين جز وسكنى عن أي على بن أي هريرة أنه قال لا يجوز لأنه يأخذ كل واحد منهم
بفعل غيره والمذهب الأول لما روينا في أول الكتاب من حديث سلمة بن الأكوع وينصب كل واحد من الحز بين زعيما يتوكل
لهم في العقد ولا يجوز أن يكون زعيم الحز بين واحدا كالأبجوز أن يكون وكيل للشرى والبايع واحد ولا يجوز الأعلى
حز بين منساو في العدد لأن القصد معرفة الخلق فإذا اتفقا في العدد فضل أحدهما الآخر بكثرته العدد لا بالخلق وجودة الرمي
ويجب أن يتعين الرماة كقولنا في نضال الاثنين ولا يجوز أن يتعينوا إلا بالاختيار فان اقترع الزعيان على أن من خرجت عليه
فرعة أحدهما كان معه لم يحز لأنه لما خرجت الفرعة الخذاق لأحد الحز بين والضعف للحزب الآخر فان عدل بين الحز بين في
القوة والضعف بالاختيار ثم اقترع الزعيان على أن من خرجت فرعته على أحد الحز بين كان معه لم يحز لأنه عقد معاوضة فلم يحز تعيين
المعقود عليه فيه بالفرعة كالبيع ويجب أن يكون على عدد من الرشق معلوم فان كان عدد كل حزب ثلاثة اعتبر أن يكون عدد
الرشق له ثلث صحيح كالثلاث والستين وإن كانوا أربعة اعتبر أن يكون عدد الرشق له ربع صحيح كالأربعة والستين لأنه اذا
لم يفعل ذلك بقي سهم ولا يمكن اشتراك جماعة في سهم واحد فان خرج في أحد الحز بين من لا يحسن الرمي بطل العقد فيه لأنه
ليس بمحل في العقد وسقط من الحزب الآخر بازائه واحد كالأبطل البيع في أحد العبدین سقط ما في مقابلته من الثمن وهل
يبطل العقد في الباقي من الحز بين فيه قولان بناء على نفر بق الصفة فأن قلنا لا يبطل في الباقي ثبت للحز بين الخيار في فسخ
العقد لأن الصفة تبعض عليهم بغير اختيارهم فان اختاروا البقاء على العقد وتنازعوا فيمن يخرج في مقابلته من الحزب
الآخر ففسخ العقد لأنه اعتبر أمضاؤه على مقتضى فسخ ومن أمضاها من قال يبطل في الجميع قولاً واحداً لأن من في مقابلته

(قوله لم يتقايسا) يقال قست الشيء بالشيء أي قدرته على مثاله ويقال بينهما قيس رمع بالكسر (قوله الحز بين) الحزب
الجماعة ونحوها أي تجمعوا وقد ذكر

من الحرب الآخر لا يتعين ولا سبيل الى تعيينه بالقرعة فبطل في الجميع فان نضل أحد الحزبين الآخر في قسمة المال بين
الناضين وجهان أحدهما قسم بينهم بالسوية كما يجب على المتضولين بينهم بالسوية فعلى هذا ان خرج فيهم من لم يصيب
استحق والثاني قسم بينهم على قدر اصاباتهم لانهم استحقوا بالاصابة فاختلاف الاصابة واختلاف المزم المتضولين فان
ذلك وجب بالانقسام والاستحقاق بالرمي فاعتبر بقدر الاصابة فعلى هذا ان خرج فيهم من لم يصيب لم يستحق شيئا والله التوفيق

باب بيان الاصابة والخطأ في الرمي

انما عقد على اصابة الغرض فأصاب الشئ أو الجريد الذي يشد فيه الشئ أو العري وهو السير الذي يشد به الشئ على الجريد حسب
لان ذلك كله من الغرض وان أصاب العلاقة فيه قولان أحدهما بحسبه لانه من جهة الغرض ألا ترى أنه اذا مدت يدك فأسبه
العري والثاني لا يحسب لان العلاقة ما يعلق به الغرض فأما الغرض فهو الشئ وما يحيط به وان شرط اصابة الخاصة وهو
الجنب من اليدين واليسار فأصاب غيرها لم يحسبه لانه لم يصيب الخاصة وان شرط اصابة الشئ فأصاب العروة وهو السير
أو العلاقة لم يحسب لان ذلك كله غير الشئ فان أصاب سهم من الغرض فان كان السهم متعلقا به فهو باق في مخرج الغرض لم يحسب
له ولا عليه لان ينمو بين الغرض طول السهم ولا يدري لولم يكن هذا السهم هل كان يصيب الغرض أم لا يصيب وان كان السهم
قد غرق في الغرض الى خورقه حسب لانه العقد على اصابة الغرض ومعلوم أنه لو لم يكن هذا لكان يصيب الغرض فان خرج
السهم من القوس فهبت ريح فنقلت الغرض الى موضع آخر فأصاب السهم موضعه حسب لانه أصاب الغرض في الموضع الذي
انتقل اليه حسب عليه في الخطأ لانه أخطأ في الرمي وانما أصاب بفعل الريح لا بفعله وان رمي وفي الجوز ربح ضعيفة فأرسل السهم
مقارفا للغرض وأمال يده ليصيب مع الريح فأصاب الغرض أو كانت الريح خلفه فزغ زعافر بينا ليصيب مع معلونة الريح فأصاب
حسبه لانه أصاب بفرأته وحذفه وان أخطأ حسب عليه لانه أخطأ بسوء رمية ولا تلوا أصاب مع الريح لحسبه فاذا أخطأ
سهما حسب عليه وان كانت الريح قوية لا حيلة له فيها لم يحسبه اذا أصاب لانه لم يصيب بحسن رمية ولا يحسب عليه اذا
أخطأ لانه لم يخطئ بسوء رمية وانما أخطأ بالرمي في غير وقته وان رمي من غير ربح فنارت ربح بعد خروج السهم
من القوس فأخطأ لم يحسب عليه لانه لم يخطئ بسوء رمية وانما أخطأ بعرض الريح وان أصاب فقد قال بعض أصحابنا
فيه وجهان بناء على القولين في اصابة السهم المزدلف وعندى أنه لا يحسبه قولوا واحدا لان المزدلف انما أصاب الغرض
بحدة رمية ومع الريح لا يعلم أنه أصاب بريمة وان رمي سهما فأصاب الغرض بفوقه لم يحسبه لان ذلك من أسوأ الرمي وأردته
﴿فصل﴾ وان انكسر القوس أو انقطع الوتر أو أصابت يد ربح فرمى وأصاب حسب لانه أصابته مع اختلال الآلة أدل
على حذفه فان أخطأ لم يحسب عليه في الخطأ لانه لم يخطئ بسوء رمية وانما أخطأ بعرض الريح وان أغرق السهم فخرج من الجانب
الآخر نظرت فان أصاب حسب لانه أصابته مع الاغراق أدل على حذفه وان أخطأ لم يحسب عليه ومن أصحابنا من قال
يحسب عليه في الخطأ لانه أخطأ في مد القوس والنصوص هو الاول لان الاغراق ليس من سوء الرمي وانما هو لغنى قبل الرمي
فهو كانه قطع الوتر وانكسر القوس وان انكسر السهم بعد خروج من القوس وسقط دون الغرض لم يحسب عليه في الخطأ
لانه انما يصيب لفساد الآلة لا لسوء الرمي وان أصاب بما فيه النصل حسب لانه أصابته مع فساد الآلة أدل على حذفه وان أصابه
بالوضع الآخر لم يحسبه لانه لم يصبول لم يحسب عليه لان خطأ لفساد الآلة لا لسوء الرمي

﴿فصل﴾ وان عرض دون الغرض عارض من انسان أو بهيمة نظرت فان رد السهم ولم يصل لم يحسب عليه لانه لم
يصل للعارض لا لسوء الرمي وان نفذ السهم وأصاب حسب لانه أصابه مع العارض أدل على حذفه وحكى ان
الكسبي كان داما فخرج ذلك ليلة فرأى ظبيا فرمى فأنتهه وخرج السهم فأصاب حجرا وقذح فيه نارا فرأى ضوء

ومن باب بيان الاصابة والخطأ في الرمي

(قوله الى فوقه) القوس موضع الوتر من السهم وهو الغرض الموزن (قوله المزدلف) ازدلف السهم أي اقترب وأصله التاء
فبدلت الاء والمعنى أنه ارتفع من الأرض لشدة وقفه عليها فأصاب الغرض قال الشامل المزدلف أن يقع دون الغرض على
الأرض ثم يشب الى الغرض (قوله الكسبي) هو محارب بن فبس من بني كسيعة قاله حزة وقال غيره هو من بني كسيع من

النار فظن أنه أخطأ فكسر القوم وقطع إبهامه فلما أصبح رأى الظبي صريحا قد نفذ فيه سهمه فندم فضررت به العرب مثلاً وقال الشاعر

ندمت ندامة الكسعي لما رأته حينما ما صنعت بداه

وان رمى فعارضه عارض فعمر به السهم وجاوز الغرض ولم يصب ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق أنه يحسب عليه في الخطأ لأنه أخطأ بسوء الرمي لا للعارض لأنه لو كان للعارض تأثير لوقع سهمه دون الغرض فلما جاوزه ولم يصب دل على أنه أخطأ بسوء رمية غلب عليه في الخطأ والثاني أنه لا يحسب عليه لأن العارض قد يشوش الرمي فيتصرف عن الغرض وقد يجاوزه وان رمى السهم فأصاب الأرض وازدلف فأصاب الغرض ففيه قولان أحدهما يحسب لأنه أصاب الغرض بالزعة التي أرسلها وما عارض دونها من الأرض لا يمنع الاحتساب كالأعرض دونه شيء فثبت كصاحب الغرض والثاني لا يحسب له لأن السهم خرج عن الرمي إلى غير الغرض وأما أعانته الأرض حتى ازدلفت عنها إلى الغرض فلم يحسب له وان ازدلف ولم يصب الغرض ففيه وجهان أحدهما يحسب عليه في الخطأ لأنه إنما ازدلف بسوء رمية لأن الحاذق لا يزدلف سهمه والثاني لا يحسب عليه لأن الأرض تشوش السهم وتزيله عن سننه فاذا أخطأ لم يكن من سوء رمية

فصل وان كان المتمد على إصابة موصوفة نظرت فإن كان على القرع فأصاب الغرض وخرق أو خشق أو مرق حسب له لأن الشرط هو الإصابة وقد حصل ذلك في هذه الأنواع

فصل وان كان الشرط هو الخشق نظرت فإن أصاب الغرض وثبت فيه ثم سقط حسب له لأن الخشق هو أن يثبت وقد ثبت فلم يؤثر زواله بعد ذلك كما ثبت ثم زعما فبان فإن نقب الموضع بحيث يصلح لثبوت السهم لكنه لم يثبت ففيه قولان أحدهما أنه يحسب له لأن الخشق أن ينقب بحيث يصلح لثبوت السهم وقد فعل ذلك ولعلهم يثبت لعمق النقبة أو لغلظ لقيمه والثاني وهو الصحيح أنه لا يحسب له لأن الأصل عدم الخشق وأنه لم يكن فيه من القوة ما يثبت فيه فلم يحسب له وان كان الغرض ملصقا بالهدف فأصابه السهم ولم يثبت فيه فقال الراي قد خشق لأنه لم يثبت فيه لغلظ لقيمه من نواة أو حصاة وقال رسيلهم بخشق نظرت فإن لم يعلم موضع الإصابة من الغرض فالقول قول الرسيل لأن الأصل عدم الخشق وهل يختلف ينظر فيه فإن فتن الغرض فلم يكن فيه شيء يمنع من ثبوته لم يختلف لأن ما يدعيه الراي غير ممكن وان كان هناك ما يمنع من ثبوته حلف لأن ما يدعيه الراي غير ممكن وان علم موضع الإصابة ولم يكن فيه ما يمنع من ثبوته فالقول قول الرسيل من غير محين لأن ما يدعيه الراي غير ممكن وان كان فيه ما يمنع من ثبوته ففيه وجهان أحدهما أن القول قول الراي لأن المانع شهده والثاني أن القول قول الرسيل لأن الأصل عدم الخشق والمانع لا يدل على أنه لو لم يكن لكان خاسقا ولعله لو لم يكن مانع لكان هذا منتهى رمية فلا يحكمه بالخشق بالشك وإن كان في الشن خرق أو موضع بالوقوف فيه السهم وثبت في الهدف نظرت فإن كان الموضع الذي ثبت فيه في صلاة الشن اعتد به لانا فعلم أنه لو كان الشن صحيحا ثبت فيه وان كان دون الشن في الصلاة كالقرب والطين الرطب لم يعتد به ولا عليه لانا فعلم أنه لو كان صحيحا هل كان ثبت فيه أم لا فبدر إليه السهم حتى يرميه وان خرمه وثبت ففيه قولان أحدهما يعتد به لأن الخشق هو أن يثبت التمدد وقد ثبت والثاني لا يعتد به لأن الخشق أن يثبت السهم في جميع الشن ولم يوجد ذلك فإن مرق السهم فقد قال الشافعي رحمه الله هو عندى خاسق ومن الرماة من لا يحتسبه فن أصحابنا من قال يحسب له قولاً واحداً وما حكمه عن غيره ليس بقوله لأن معنى الخشق قد وجد وزاد ولا يلو مرق والشرط القرع حسب فكذلك إذا مرق والشرط الخشق ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما يحسب له لأنه كرهناه والثاني لا يحسب له لأن الخشق أن يثبت وماتت ولان في الخشق زيادة حلق وصنعة

بنى محارب بطن من حير واسمه عامر بن الحرث ومن قوله

ندمت ندامة لو أن نفسي نطاولني اذن لقطعت خسي

تبيين لي سقاء الرأي متى لعمري أيلك حين كسرت قوسي

(قوله فعارضه عارض) أي منعه والمعارض أن يعترضه شيء دون ما يريد فيمنعه (قوله تشوش التشويش التخطيئة

من نزع النفوس بمقدار الخسق والتعليل الاول اصح لان هذا يبطل به اذا مرقق والشريط القرع وان اصاب الشن ومرقق
وثبت في الحذف ووجد على نصه قطعة من الشن والحذف دون الشن في الصلابة فقال الرازي هذا الجدة فبطله سهمي
بقوته وقال الراسي بل كان في الشن ثقبه وهذه الجدة كانت قد انقطعت من قبل فحصلت في السهم فاقول قول الراسي
لان الاصل عدم الخسق

﴿فصل﴾ اذا مات أحد الراسيين أو ذهب يده بطل العقد لان المقصود معرفة حذقه وقد فات ذلك فبطل العقد كما لو هلك
المبيع وان زومت عينه أو مرض لم يبطل العقد لانه يمكن استيفاء المعقود عليه بعد زوال العذر وان أراد أن يفسخ فان قلنا انه
كالجماعة كان حكمه حكم الفسخ من غير عذر وقد ينشأ في أول الكتاب وان قلنا انه كالأجرة جازله أن يفسخ لانه تأخير
المعقود عليه فذلك الفسخ كما يملك في الأجرة وان أراد أحدهما أن يؤخر الرمي للدعة فان قلنا انه كالأجرة أجبر عليه كما أجبر
في الأجرة وان قلنا انه كالجماعة لم يجبر كما لا يجبر في الجماعة

﴿كتاب احياء الموات﴾

يستحب احياء الموات لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكله العوافي
منها فهو له صدقة وتلك به الأرض لما روى سعيد بن زبير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من أحيأ أرضاً ميتة فله
له ويجوز ذلك من غير إذن الامام للخبر ولانه ملك مباح فلم يقتصر الى إذن الامام كالاصلطباد

﴿فصل﴾ وأما الموات الذي جرى عليه الملك وبأهله ولم يعرف مالكه فبطلت أرويه أحدها أنه ملك بالاحياء لما روى
طاوس أن النبي ﷺ قال عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم بعد ولانه ان كان في دار الاسلام فهو كاللقطة التي
لا يعرف مالكها وان كان في دار الحرب فهو كالركاز والثاني لا يملك لانه ان كان في دار الاسلام فهو اسلام وأولئك
المال فلا يجوز احياؤه وان كان في دار الحرب جاز أن يكون لكافر لا يحل ماله أولئك لم تبلغ الدعوة فلا يحل ماله ولا يجوز
ملكه والثالث أنه ان كان في دار الاسلام لم يملك وان كان في دار الحرب ملك لان ما كان في دار الاسلام فهو في الظاهر ان له
حرمة وما كان في دار الحرب فهو في الظاهر لمن لا حرمة له ولهذا ما يوجد في دار الحرب خمس وما يوجد في دار الاسلام يجب
تعريفه وان قاتل الكفار عن أرض ولم يحيوها ثم ظهر المسلمون عليها فقبضوها وان كان ملك بالاحياء بل هي
غنيمة بين الفاتحين لأنهم لم يمنعوا عنها صار وأفيها كالتحجير فلم يملك بالاحياء والثاني أنه يجوز أن يملك بالاحياء لأنهم لم
يحدثوا فيها عمارة فجاز أن يملك بالاحياء كسائر الموات

﴿فصل﴾ وما يحتاج اليه مصلحة العام من المرافق كحريم البئر وفناء الدار والطريق ومسيل الماء لا يجوز احياؤه لانه تابع
للعام فلا يملك بالاحياء ولا يجوز احياؤه بطلان الملك في العامر على أهله وكذلك ما بين العامر من الرحاب والشوارع
ومقاعد الاسواق لا يجوز ملكها بالاحياء لان الشرع قد ورد باحياء الموات وهذا من جملة العامر ولا يجوز احياؤه ذلك ضيقنا على
الناس في أملاكهم وطرقهم وهذا لا يجوز

﴿فصل﴾ ويجوز احياء كل من يملك المال لانه فعل يملك به جاز من كل من يملك المال كالاصلطباد ولا يجوز ذلك لكافر أن يملك

[قوله للدعة الدعة الراحة والكون]

﴿ومن كتاب احياء الموات﴾

الموات الأرض التي لا مالك لها من الأديين ولا يتفق بها أحد (قوله وما أكله العوافي) جمع عافية وهي الوحش والنبات والطيور
ما يؤخذ من قوتهم عفوت فلان أعفوا إذا تيسر تطلب معروفه يقال فلان كثير العافية والغاية أي يشاء السؤال والطلبون (قوله
عادي الأرض) منسوب الى عاد الامم المعروفة في الشئ القديم (قوله كالتحجير) التحجير هو الذي يشرع في الاحياء
ما يؤخذ من الحجير وهو المنع (قوله كحريم البئر) هو ما يحرم الا تتفاد به حواها وهو فعيق من الحرام (قوله وفناء الدار) هو ما
استخدم من جوانبها والجمع أفنية وسور الدار والمدينة ما يحيط بها (قوله الرحاب والشوارع) الرحاب جمع رحبة وهي الساحة الواسعة

بالاحياء في دار الاسلام ولا تلام أن يأذن له في ذلك . لما روى أن النبي ﷺ قال موتان الارض لله ورسوله ثم هي لكم مني
جميع الموتان وجعلها للسلعين فأتني أن يكون لغيرهم ولأن موت الدار من حقوق الدار والدار للسلعين فكان الموت لهم
كرا في المملوك لا يجوز لغير المالك احياؤه ولا يجوز للسلع أن يحيي الموات في بدو صوح الكفار على المقام فيه لأن الموات تابع للبلد
فاذا لم يحضر تلك البلد عليهم لم يحضر تلك موانه

﴿ فصل ﴾ والاحياء الذي يملك به أن يعمر الأرض لما يريده ويرجع في ذلك الى العرف لأن النبي ﷺ أطلق الاحياء ولم يبين
لعمل على التعارف فان كان يريده فكسني فان بيتي سور الدار من الثمن والا تهر والطين والجص ان كانت عادتهم ذلك أو النصب
أو الخشب ان كانت عادتهم ذلك ويسقفون نصب عليه الباب لأنه لا يصلح فكسني بمادون ذلك فان أراد من حاله فم أو حظيرة
لشوك والخشب بيتي الحائط ونصب عليه الباب لأنه لا يصير من احوال حظيرة بمادون ذلك وان أراد للزراعة فم يعمل لها مسناة
ويسوق الماء اليها من نهر أو بئر فان كانت الأرض من البطائح فان يحبس عنها الماء لان احياء البطائح أن يحبس عنها الماء كما
أن احياء اليابس يسوق الماء اليه ويحرقها وهو أن يصلح ترابها وهل يشترط غير ذلك فيه ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يشترط غير
ذلك وهو المتدووس في الامم وهو قول أبي اسحق لان الاحياء فمهم وما بقى الا الزراعة وذلك انتفاع بالحيات فم بشرط كسني الدار
والثاني وهو ظاهر ما نقله المرفي أنه لا يملك الا بالزراعة لانها من تمام العماره يخالف السكني فانه ليس من تمام العماره وانما هو
كالخصاد في الزرع والثالث وهو قول أبي العباس انه لا يتم الا بالزراعة والسقي لان العماره لا تكمل الا بذلك وان أراد حفر بئر
فاحياؤها أن يحفر الى أن يصل الى الماء لأنه لا يحصل البئر الا بذلك فان كانت الأرض صليته ثم الاحياء وان كانت رخوة ثم يتم الاحياء
حتى تطوى البئر لانها لا تكمل الا به

﴿ فصل ﴾ واذا احيا الأرض ملك الأرض وما فيها من المعادن كالبلور والقطر وزجج والحديد والرخاص لانها من أجزاء
الأرض فملك ملكها وملك ما ينفع فيها من الماء واقار وغير ذلك وقال أبو اسحق لا يملك الماء وما ينفع فيها وقد بينا ذلك في البيوع
وملك ما ينبت فيها من الشجر والسكر وقال أبو القاسم الصيمري لا يملك السكر لما روى أن أبيض بن حال سأل رسول
الله ﷺ عن اراكه فقال رسول الله ﷺ لا حي في الاراك ولا نلوفر في الارض طار لم ملك فكذلك اذا نبت
فيه السكر وقال أكثر أصحابنا يملك لأنه من تمام الملك فملكه كسني كسني

﴿ فصل ﴾ وملك بالاحياء ما يحتاج اليه من المرافق كغذاء الدار والطريق ومسيل الماء وحريم البئر وهو بقدر ما يقف فيه
المستقي ان كانت البئر للشرب وقدر ما يفر فيه النور ان كانت للسقي وحريم النهر وهو ملق الطين وما يخرج منه من الثمن ويرجع
في ذلك الى أهل العرف في الموضع والدليل عليه ما روى عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احتقر بئر

والرحب الواسع من كل شيء . والثوارع جمع شارع وهو الطريق الاعظم في البلاد (قوله موتان الارض لله) بالتحريك خلاف
الحوان يقال اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان أي اشتر الارض والصور ولا تشتر الدواب والريق وقال الفقهاء الموتان من الارض
التي لم يحي بعد . وأما الموتان بضم الميم وسكون الواو فالموت الذريع . والموتان بفتح الميم وسكون الواو حي القلب يقال رجل
موتان القلب اذا كان لا يفهم (قوله كرا في المملوك) وهو ما يرفق به أي يتنفع به عما حواه واحداه مرفق بفتح الميم وكسر
الفاء وأما المرفق بالفتح فبهما فالمصدر من ذلك (قوله من احوال حظيرة) المراح بالفتح هو موضع . والمراح بالضم موضع الاستراحة
وقد يكون المضموم أيضا موضعا اذا أخذته من أراح المشية اذا أقامها فان الموضع من أفعول مضموم الميم . والحظيرة ما يحيط
بالشيء وأصله الحظرو وهو المنع لأنها تمنع من الدخول والخروج (قوله يعمل لها مسناة) قال الجوهري المسناة العرم وفسر العرم أنه
السكر الذي يجتمع فيه الماء ويشبه أن يكون ههنا السكوم اذ قال في الوسيط ويجمع حولها التراب (قوله من البطائح) بطائح
النبط بين العرافين وهي أرض تراب لا يزال فيها الماء ويزرع فيها الارز قال الخطري هي بين واسط والبصرة ماء مستنقع لا يرى طرفاه
من سمته وهي مفيض شجرة والقراسم هي الموضع بها لا يبطح الماء عليه [قوله القار] فقد ذكر القار وأنه أسود لزج يعمل به السفن
(قوله ملق الطين) حيث يلقي . وما يخرج منه من الثمن بالناء بانثنين من فوقها وبالغاف والنون هو ما يجتمع من الحماة وغيرها
لغة بقصد ادية ذكره في المجلد

فله أو يعون ذواها حولها عطن لما شينه وروى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال من السنة أن حريم القليب العادية
تخسرون ذراعا وحريم البدي خمسة وعشرون ذراعا وحريم بئر الزرع ثمانية ذراعا فإن أحياء أرضا إلى جنب غيره يفعل أحدهما
داره مدبقة أو مقصورة لم يكن للآخر منعه من ذلك لأنه تصرف مباح في ملكه فلم يمنع منه وإن ألحق حائطه بحائطه منع من ذلك
وإن طرح في أصل حائطه مخرجنا منع منه لأنه تصرف مباشر ملك الغير بما يضر بمنع منه فإن حفر حشائي أصل حائطه لم يمنع منه
لأنه تصرف في ملكه ومن أكلها من قال يمنع لأنه يضر بالحاجز الذي بينهما في الأرض وإن ملك بئر الأحياء فجاء رجل وتباعده
عن حريمه وحفر بئر اقترض ماء الأول لم يمنع منه لأنه تصرف في موات لا حق لغيره فيه

فصل وإن تحجر رجل مواتا وهو أن يشرح في أحيائه ولم يتم صار أحق به من غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من سبق
إلى مالم يسبق إليه فهو أحق به وإن نقله إلى غيره صار الثاني أحق به لأنه أترده صاحب الحق به وإن ملك انتقل ذلك إلى وارثه لأنه
حق تلك ثبت له فانتقل إلى وارثه كالشفعة وإن باعه ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه يصح لأنه صار أحق به فملك
بيعه والثاني أنه لا يصح وهو المذهب لأنه لم يملكه بعد فلم يملك بيعه كالشفيع قبل الأخذ وإن يادر غيره إلى أحيائه نظرت فإن كان
ذلك قبل أن تطول المدة ففيه وجهان أحدهما لا يملك لأن يد التحجر أسبق والثاني يملك لأن الأحياء يملك به والتحجر لا يملك
به فتقدم ما يملك به على ما لا يملك به وإن طالت المدة ولم يتم قاله السلطان أمان نعم وإنما أنزف بدك لأنه مضيق على الناس في
حق مشترك بينهم فلم يمكن منه كالموقوف في طريق سبق أو مشرعناه ومنع غيره منها وإن سأل أن يعمل أمهل مدة قريبة فإن
انقضت المدة ولم يحى فبأدر غيره فأحياء ملك لأنه لا حق له بعد انقضاء المدة

فصل ومن سبق في الموات إلى معدن ظاهر وهو الذي يوصل إلى ما فيه من غير مؤنة كالنماء والنفط والمومياء والياقوت
والبرام والمالح والكحل كان أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم من سبق إلى مالم يسبق إليه فهو أحق به فإن أطال المقام فيه ففيه
وجهان أحدهما لا يمنع لأنه سبق إليه والثاني يمنع لأنه يصير كالشجر فإن سبق اثنين وضاق المكان ونشأ فإن كانا يأخذان
للتجارة هاتيا الإمام بينهما فإن نشأ حق السابق أفرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر فقدم بالقرعة وإن كانا يأخذان
للحاجة ففيه ثلاثة أوجه أحدها يفرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر والثاني يقسم بينهما لأنه يمكن لهما القسمة فلا
يؤخر حقه والثالث يقدم الإمام أحدهما لأن للإمام نظرا في ذلك فقدم من رأى تقديمه وإن كان من ذلك ما يلزم عليه مؤنة فإن
يكون بقرب الساحل موضع إذا حصل فيه الماء حصل فيه ملح جز أن يملك بالأحياء لأنه يوصل إليه بالعمل والمؤنة فملك
بالأحياء كالموات

فصل وإن سبق إلى معدن باطن وهو الذي لا يوصل إليه إلا بالعمل والمؤنة كالمعدن الذهب والفضة والحديد والرصاص
والياقوت والفيروز فوصل إلى يده ملك ما أخذه لقوله صلى الله عليه وسلم من سبق إلى مالم يسبق إليه فهو أحق به وهل يملك
المعدن فيه قولان أحدهما يملكه لأنه موات لا يوصل إلى ما فيه إلا بالعمل والاتفاق فملك بالأحياء كموات الأرض والثاني
لا يملك وهو الصحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم علق الملك في الموات على الأحياء وهو العهدة والعمل في المعدن حفر
وتحريب فلا يملك به لأنه يحتاج في كل جزء يأخذه إلى عمل فلا يملك منه إلا ما أخذ ويحتاج لموات الأرض لأنه إذا عمرا انتفع به

(قوله عطن لما شينه) العطن حيث تبرك الأبل بعد الشرب الأول وهو النهل لتعاد إلى الشرب الثاني وهو العطن (قوله القليب
العادية) القليب البئر قبل أن تطوى تذكروا ثوب وقال أبو عبيدة البئر العادية القدي بقوله البدي هي التي ابتدئ حفرها وقال
الجوهري البدي والبدي البئر التي حفرت في الإسلام وليست بعادية. فإن حفر حشا ذكر (قوله مشرعناه) هي الطريق إلى
الماء وكذا الشريعة وهو مورد الشارب به والشريعة ما شرع الله تعالى لعباده من الدين مأخوذ من هذا (قوله النفط والمومياء) قد
ذكر النفط وأنه دهن شديد الحرارة يستخرج منه النار كزيت النارحة والمومياء دواء للتجارات وتجبر المفاصل يخرج من
الحجارة (قوله هاتيا الإمام بينهما) جعل هاتيا تو يوصلان مؤنة مأخوذ من هيات إذا أصلحت (قوله لا مزية لأحدهما على
الآخر) قال الجوهري المزية الفضيلة يقال له عليه من يقول لا مزية منه فعلا (قوله يأخذان للحاجة) الحاجة هنا الفقر (قوله إلى
نيله) هو ما يتناول منه باليد ويقال نال نالا نيلًا إذا أصاب خبرا

على الدوام من غير عمل مستأنف فذلك به فان قلنا انه يملك بالاحياء ملكه الى القرار وملك مراقبه فان تبعه انسان عن حريمه وحفر معدنا فوصل الى العرق لم يمنع من أخذ ما فيه لانه احياء في موات لاحق فيه لغيره فان حفر ولم يصل الى النيل صار أحق به كما قلنا فيمن نحجر في موات الارض فان قلنا لا يملك كان كالمعدن الظاهر في إزالة يده اذا طال مقامه وفي القسمة والتقديم بالقرعة وتقديم من يرى الامام تقديمه

﴿ فصل ﴾ ويجوز الارتفاق بما بين العامر من الشوارع والرحاب الواسعة بالقعود للبيع والشراء لا تفاق أهل الامصار في جميع الاعصار على اقرار الناس على ذلك من غير انكار ولا نهار تفاق بمباح من غير اضرار فلم يمنع منه كالاخيار فان سبق اليه كان أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم من سيق له أن يظلل بما لا ضرر به على المارة من بارية ونوب لأن الحاجة تدعو الى ذلك وان أراد أن يبنى دكة منع لأنه يضيق به الطريق ويعتبر به الضرر وبالليل البصير فلم يجوز وان قام وترك المنع لم يجوز لغيره ان يقعد فيه لان يده الأول لم تزل وان نقل متاعه كان لغيره أن يقعد فيه لانه زالت يده وان قعد واطال فقيه وجهاً أحدهما يمنع لأنه يصير كالملك وتلكه لا يجوز والثاني يجوز لأنه قد ثبت له اليد بالسبق اليه وان سبق اليه اثنان فقيه وجهاً أحدهما يقرع بينهما لأنه لا مزبة لأحدهما على الآخر والثاني يقدم الامام أحدهما لان الامام النظر والاجتهاد ولا نجي القسمة لأنها لا تملك فلم تقسم

﴿ باب الاقطاع والحج ﴾

يجوز للامام أن يقطع موات الارض لمن يملكه بالاحياء لما روى علقم بن وائل عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً فأرسل معه معاوية بن أبي سفيان وأعطاه إياه وقال أعطها إياه وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حفره فأجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه فقال أعطوه من حيث وقع السوط وروى أن أبا بكر أقطع الزبير وأقطع عمر عليه وأقطع عثمان رضي الله عنهم خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير وسعد وابن مسعود وخباب وأسامة بن زيد رضي الله عنهم ومن أقطعه الامام شيئاً من ذلك صار أحق به يصير كالنحجر في جميع ما ذكرناه لأن الامام صار أحق به كالنحجر فكان حكمه حكم النحجر ولا يقطع من ذلك الاما يقتصر على احيائه لأنه اذا أعطاه أعظم من ذلك دخل الضرر على المسلمين من غير فائدة

﴿ فصل ﴾ وأما المعادن فانه ان كانت من المعادن الظاهرة فلم يجوز اقطاعها لما روى ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده أبي بصير بن جبال أنه استقطع النبي صلى الله عليه وسلم ملح المأرب فأقطعه إياه ثم ان الأفرع بن حابس قال يا رسول الله اني قد وجدت الملح في الجاهلية وهو بأرض ليس بها ملح ومن ورده أخذته وهو مثل الماء العذب بأرض فاستقال أبي بصير بن جبال فقال أبيض قد أقلتك فيه على أن تجعله مني صدقة فقال رسول الله ﷺ هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب ومن ورده أخذته وان كانت من المعادن الباطنة فان قلنا انها يملك بالاحياء جاز اقطاعه لأنه موات يجوز أن يملك بالاحياء فجاز اقطاعه كموات الارض وان قلنا لا يملك بالاحياء فهل يجوز اقطاعه فيه قولان أحدهما يجوز اقطاعه لأنه يقتصر الاستغناء به الى الثؤن فجاز اقطاعه كموات الارض والثاني

(قوله فوصل الى العرق) أي أصله وموضع ابتدائه مأخوذ من عرق الشجرة في الأرض (قوله من بارية ونوب) البارية شيء ينظلل به صفيق من خوص أو غيره. ويقال بارية بقرى بالشديد وبارية ثلاث لغات خص الاعشى باسم الضرير وان كانت الغاهات والعلل كلها مزار لأن العشي أعظم المضار وألعبها

﴿ من باب الاقطاع والحج ﴾

الاقطاع مأخوذ من القطع كأنه يقطع له قطعة من الأرض. والحج المكان المحمي والمنوع. جاء بحميه اذا منعه. يقال حج المكان حجاً بالقصر وحمايه محاماة وجاء باليد فيجوز قصر الحج ومداه والاشهر القصر فيه (قوله أقطع الزبير حفره) الحضر العدو والجري أقام المصدر مقام الاسم ومعه موضع حفره (قوله ملح المأرب) بالهمز والماء العذب الذي لا تنقطع مادته كما البئر والعين والجمع الاعداد و أراد أنه أقطعه ما يستضر الناس بمنعه كما يستضرون بمنع الماء

لا يجوز لأنه معدن لا يملك بالاحياء فلم يجز اقطاعه كالعادن الظاهرة فإذا قلنا يجوز اقطاعه لم يجز الا ما يقوم به لما ذكرناه في اقطاع الموات

﴿ فصل ﴾ ويجوز اقطاع ما بين العاصر من الرقاب ومقاعد الاسواق للارتفاق في اقطع شيئا من ذلك صار أحق بالموضع نقل متاعه ولم ينقل لأن الامام النظر والاجتهاد فإذا أقطعته ثبتت يده عليه بالاقطاع فلم يكن لغيره أن يقعد فيه

﴿ فصل ﴾ ولا يجوز لأحد أن يحبس مواتا ليعتصم بالاحياء ورعى ما فيه من الكلال لما روى الصعبي بن جمانة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا حي الا لله ورسوله فأما الرسول عليه السلام فإنه كان يجوز له أن يحبس نفسه والمسلمين فأما نفسه فانه ما حي ولكن حتى للمسلمين والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ حتى التفتيح لحبل المسلمين وأما غيره من الأئمة فلا يجوز أن يحبس نفسه للخير وهل يجوز أن يحبس خليلي المجاهدين ونعم الجزية وابل الصدقة وما شئت من يضعف عن الابعاد في طلب النجعة فيه قولان أحدهما لا يجوز للخير والثاني يجوز لما روى عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى أعرابي من أهل نجد عمر فقال يا أمير المؤمنين بلادنا نائنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام فعلاهم نحميها فأطرق عمر رضي الله عنه وجعل ينفخ ويقتل شاربه وكان إذا كره أمر أقتل شاربه ونفخ فلما رأى الأعرابي ما به جعل يردد ذلك فقال عمر المال مال الله والعباد عباد الله فلو لا ما أحل عليه في سبيل الله ما حبت من الأرض شيئا في شرب قال مالك ثبت أنه كان يعمل في كل عام على أربعين ألف من الظهر وقال مرة من الخيل وروى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنياء على الخي وقاله يا هني اضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم حجابة وادخل رب الصريرة والغنمية وابلك ونعم ابن عوف وابلك ونعم ابن عفان فانهما ان تهلك ما شئت بهما رجعا إلى نخل وزرع وان رب الصريرة ورب الغنمية ان تهلك ما شئت بهما فبأبائي فيقول لا يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفناركم أنا لأبائك ان الماء والكلال أيسر عندي من الذهب والورق والذي نفسي بيده لو لا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حبت عليهم من بلادهم شيئا فان حتى رسول الله ﷺ أرضا حاجة والحاجة باقية لم يجز احتياؤها وان زالت الحاجة ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه زال السبب والثاني لا يجوز لأن ما حكم به رسول الله ﷺ نص فلا يجوز زنته بالاجتهاد وان جاء امام غيره وقلنا انه يصح جاء فأحياء رجل ففيه قولان أحدهما لا يملكه كالأحكام ما جاء رسول الله ﷺ والثاني يملك لأن حتى الامام اجتهاد وملك الأرض بالاحياء نص والنص لا ينفذ بالاجتهاد

﴿ باب حكم المياه ﴾

الماء اثنان مباح وغير مباح فأما غير المباح فهو ما يقع في أرض مملوكة فصاحب الأرض أحق به من غيره لأنه على النصوص يملكه وعلى قول أبي اسحق لا يملكه الا أنه لا يجوز لغيره أن يدخل إلى ملكه بغير إذنه فكان أحق به وان فضل عن حاجته

(قوله حتى النقيع) بالنون هو موضع من المدينة على أميال يستنقع فيه الماء. وأما البقيع بالباء فقبرة المدينة على باب البلد. والنجعة بضم النون طلب المرحى (قوله فأطرق عمر رضي الله عنه) قال يعقوب أطرق إذا سكت فلم يسكلم أو أطرق أي أترقى عيقه بنظر إلى الأرض (قوله اضم جناحك) الجناح عبارة عن اليد أي أميك يدك ولا تمددها إلى ضرر مسلم لأن الجناح هو يد الطائر. وقال الشيخ أبو حامد أي تواضع لهم. وقيل معناه اتق الله لأن ضم الجناح هو تقوى الله فكانه قال اتق الله في المسلمين (قوله رب الصريرة) هي صريرة من النخلة وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين. والغنمية ما بين الاربعين والمائة من الشاة والغنم ما تفرد به راع واحد وهي ما بين المائتين إلى أربع مائة كره الأزهري (قوله وابلك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان) أي لا تدخلها الخي فانهما غنيتان لا يضرهما هلاك نعمهما (قوله لأبائك) ظاهره اللزم والقصد التحريض على الشيء كأنه قال لأبائك ان لم تفعل ذلك ولا يجوز تنويته لأنه مضاف واللام متعجمة تنفد به لأبائك هكذا ذكره النحويون

﴿ من باب حكم المياه ﴾

أصل الماء ماء باهاء فابذلت همزة لانها أقوى على حركة بدل على ذلك ظهورها في الجمع في مياه وأمواه وفي التصغير مويه

واحتاج اليه الماشية للكلالة لزمه بذله من غير عوض وقال أبو عبيد بن حرب لا يلزمه بذله كالا يلزمه بذل الكلالة للماشية ولا بذل الدلو والحبل يستفي به الماء للماشية والمذهب الأول لما روى إياس بن عمرو أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لم يمنع به فضل الكلالة منعه الله فضل رحمته وبخلف الكلالة فإنه لا يستخلف عقيب أخذه وربما احتاج اليه الماشية قبل أن يستخلف فتملك ماشيته والماء يستخلف عقيب أخذه وما ينقص من الدلو والحبل لا يستخلف فينضر والضرر لا يزال بالضرر ولا يلزمه بذل فضل الماء للزرع لأن الزرع لا حرمة في نفسه والماشية طاهرة في نفسها ولهذا لو كان الزرع لم يلزمه سقيه ولو كانت الماشية له لزمه سقيها وإن لم يفضل الماء عن حاجته لم يلزمه بذله لأن النبي ﷺ عافى الوعيد على منع الفضل ولأن ما لا يفضل عن حاجته يستضر بينه والضرر لا يزال بالضرر

فصل وأما المباح فهو الماء الذي يذبح في الموات فهو مشترك بين الناس لقوله ﷺ الناس شركاء في ثلاثة الماء والنار والكلالة فمن سبق منهم إلى شيء منه كان أحق به لقوله ﷺ من سبق إلى ماء سبق إليه فهو أحق به فإن أراد أن يسقي منه أرضا فإن كان نهرا عظيما كالنيل والفرات وما أشبههما من الأودية العظيمة جاز أن يسقي منه ماشاء ومضى شاء لأنه لا ضرر فيه على أحد وإن كان نهرا صغيرا لا يمكن سقي الأرض منه إلا أن يحبس عنه فإن كانت الأرض منسوبة بدائن في أول النهر فيحبس الماء حتى يستفي أرضه إلى أن يبلغ الماء إلى الكعب ثم يرسله إلى من يليه وعلى هذا إلى أن تنفسي الأرضي لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى في شرب نهر من سبل أن لا على أن يشرب قبل الأسفل ويجعل الماء فيه إلى الكعب ثم يرسله إلى الأسفل الذي يليه كذلك حتى تنفسي الأرضيون وروى عبد الله بن الزبير أن الزبير ورجلا من الأنصار تنازعا في شراج الحرة التي بقي بها النخل فقال الأنصاري للزبير مرر الماء فأبى الزبير فاختصم إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ للزبير اسق أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك فقال الأنصاري أن كان ابن عمك يارسل الله فقلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسل أرضك واحبس الماء إلى أن يبلغ الجفر وإن كانت الأرض بعضها أعلى من بعض ولا يقف الماء في الأرض العالية إلى الكعب حتى يقف في الأرض المستفلة إلى الوسط فيسقي المستفلة حتى يبلغ الماء إلى الكعب ثم يسدها ويسقي العالية حتى يبلغ الكعب فإن أحيا جباة أرضا على هذا النهر وسفوا منه ثم جاء رجل فأحيا أرضا في أعلاه إذا سقي أرضه استضر أهل النهر منع من ذلك لأن من ملك أرضا ملكها بمراقبتها والنهر من مرافق أرضهم فلا يجوز مضايقتهم فيه

فصل وإن اشترك جماعة في استنباط عين اشتركوا في ماؤها فإن دخلوا على أن يسفلوا تسفلوا في الاتفاق وإن دخلوا على أن يتفاضلوا تفاضلوا في الاتفاق ويكون الماء بينهم على قدر النفقة لأنهم استفادوا ذلك بالاتفاق فكان حقهم على قدره فإن أرادوا سقي أراضيهم بالمياه يوم ما يوجبوا وإن أرادوا قسمة الماء فصوبوا خشية مستوية قبل الأراضي ونفخ فيها كوى

(قوله بذله) هو إعطاؤه لغيره مجانا بغير عوض (قوله فضل الماء) الفضل الزائد الذي يفضل عنه ويريد على حاجته (قوله يستخلف) أي يأتي بشيء آخر عقيب ذهابه من الخلف وهو نقص القدام وقد ذكر (قوله ينبع) فيها ثلاث لغات ينبع وينبع وينبع (قوله في شرب) بالكسر التعصب والضم المصدر قال الله عز وجل طاشرب ولكم شرب يوم معلوم وقال في المصدر طاشرب بوزن شرب الطيم (قوله الأرضون) بفتح الراء ولا يجوز أسكانها ولا يجوز أن تجمع على الأراضي لأن أفعال جمع أفضل كأحد وأما ولو كان جمع على أرضين أو أرض أو أرض نص عليه ابن أبي شاذ وقال الجوهري أرضي جمع أرض جمع الجمع (قوله تنازع في شراج الحرة) الشراج جمع شرجة أو شرج وهي الأماكن التي يسيل إليها الماء من الحرة إلى السهل والحرة حجارة سودا والواحد شرج بالاسكان (قوله أن كان ابن عمك) بالفتح أي لكونه ابن عمك حكمت له وقوله حتى يبلغ إلى الجدر قال في الفائق الجدر ما رفع من أعضاء المزرعة ليمسك الماء كأجدار والرواية بالهال المهملة وقال الخطاطي بالذال المعجمة وهو أصل الجدار (قوله في استنباط عين) الاستنباط الاستخراج يقال أتيب الحافر إذا أخرجه الماء قال الله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم أي يستخرجونه (قوله المياه ياء) هيأت الأمر أصلحته ولعله أخذ من هذا كأنهما اصطلاحا على ذلك وقد ذكر

على قدر حقوقهم فتخرج حصة كل واحد منهم الى أرضه فان أراد أحدهم أن يأخذ حقه من الماء قبل القسم في ساقية يحفرها الى أرضه منع من ذلك لأن حريم النهر مشترك بينهم فلا يجوز لأحد منهم أن يحفر فيه فان أراد أن ينصب رسا قبل القسم ويدبرها بالماء منع من ذلك لأنه يتصرف في حريم مشترك فان أراد أن يأخذ الماء ويسقي به أرضا أخرى ليس لها رسم يشرب من هذا النهر منع منه لأنه يجعل لنفسه شربا لم يكن له كالأجور زلن له داران متلاصقان في حريته أن يقتطع من أحدهما بابا الى الأخرى فيجعل لنفسه طريقا لم يكن له والله أعلم

﴿ كتاب اللقطة ﴾

اذا وجد الحر الرشيدة لم تكن حفظها وتعرفها كالذهب والفضة والجواهر والثلث فان كان ذلك في غير الحرم جاز التناقل للملك لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ سئل عن اللقطة فقال ما كان منها في طريق مشاة فعرها حولا فان جاء صاحبها والا فهي لك وما كان منها في خراب فقيها وفي الركا الخس وله أن يلتقطها للحفظ على صاحبها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال من كشف عن مسلم كربة من كربة الدنيا كشف الله عنه كربة من كربة يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وان كانت في الحرم لم يجوز أن يأخذها الا للحفظ على صاحبها ومن أحمأنا من قال يجوز التناقل للملك لأنها أرض مباحة جاز أخذها للملك كغير الحرم والمذهب الأول لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام الى يوم القيامة لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي ولم يحل لي الا ساعة من نهار وهو حرام الى يوم القيامة لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها ولا تلتقط لقطتها الا لعرف وبزومه المقام للتعريف وان لم يتمكنه المقام دفعها الى الحاكم ليعرفها من سهم المالح

﴿ فصل ﴾ وهل يجب أخذها روى المزني أنه قال لأحب تركها وقال في الأم لا يجوز تركها فمن أحمأنا من قال فيه فلو ان أحدها لا يجب لأنها أمانة فلم يجب أخذها كالأودية والثاني يجب لما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال حرمة مال المؤمن كحرمة دمه ولو خاف على نفسه لو يجب حفظها فكذلك اذا خاف على ماله وقال أبو العباس وأبو اسحق وغيرهما ان كانت في موضع لا يخاف عليها لأمانة أهلها لم يجب عليه لأن غيره يقوم مقامه في حفظها وان كان في موضع يخاف عليها لقلة أمانة أهلها وجب لأن غيره لا يقوم مقامه فتعين عليه وحل القولين على عذبن الحالفين فان تركها ولم يأخذها لم يضمن لأن المال إنما يضمن باليد أو بالاتلاف ولم يوجد حتى من ذلك ولهذا لا يضمن الوديعه اذا ترك أخذها فكذلك اللقطة

﴿ فصل ﴾ وان أخذها اثنين كانت بينهما كما وأخذها صيدا كان بينهما فان أخذها واحد وضاعت منه ووجدها غيره موجب عليه ردها الى الأول لا تنسب اليها فقد تم كالوسبق الى موات فتجحره

﴿ فصل ﴾ واذا أخذها عرف غفاسها وهو الوعاء الذي تكون فيه ووكاءها وهو الذي تشد به وجنسها وقدرها لما روى زيد

(قوله رسم بشرط) الرسم الأثر يقال رسم الدار ورسم البناء وقد ذكر وذكر الشرب أنفا

﴿ من كتاب اللقطة ﴾

اللقطة بالاسكان المال الملقوط وفتحها اسم الرجل الملتقط عند الخليل كقولهم حمزة وضحة . وقال الأعمش والفراء وان الاعرابي هو اسم المال الملتقط . وقال الرخشري اللقطة بفتح القاف والعامة تسكنها وأصله من لقط النبيء واللقطة اذا أخذ من الأرض وأصل فعلة في الكلام اسم الفاعل وفعلة اسم للمفعول غير أن كلام العرب جاء في اللقطة على غير قياس . أجمع أهل اللغة ورواة الاخبار على أن اللقطة الشيء الملتقط ذكره الأزهري . قال ابن عرفة الالتقاط وجود الشيء من غير طلب (قوله الحر الرشيد) هو الذي يفعل الرشاد وهو ضد النى والفساد ويتحرى الصواب ويتجنب الخطأ (قوله في طريق مشاة) أي سلوك مفعول من الاتيان . قال شمبر مشاة الطريق وميد أوه محجته ومنه الحديث أو لا أنظر في مشاة حزننا عليك يا إبراهيم . ولا يعصد شجرها الا بقطع وقد ذكر

ابن خالد الجني أن النبي ﷺ سئل عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة فإن جاء من يعرفها والا فاخلطها بمالك فنص على العفاص والوكاء وقنا عليهما الجنس والقدر ولانه اذا عرف هذا الاشياء لم تختلط بماله وتعرف به صدق من يدعيها وهل يلزمه أن يشهد عليها وعلى اللقيط فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يجب لانه دخول في أمانة فلم يجب الاشهاد عليه كقبول الودعة والثاني يجب لما روى عياض بن حار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال من التقط لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل ولا يكتتم ولا يغيب ولانه اذا لم يشهد لم يؤمن أن يموت فتضيع اللقطة أو يسرق اللقيط والثالث أنه لا يجب على اللقطة لانه اكتب مال فلم يجب الاشهاد عليه كالبيع ويجب على اللقيط لانه يحفظ به النسب فوجب الاشهاد عليه كالنكاح وان أخذها وأراد الخلط على صاحبها لم يلزمه التعريف لان التعريف للملك فاذا لم يرد التملك لم يجب التعريف فان أراد أن يملكها نظرت فان كان ماله قدر يرجع من ضاع منه في طلبه لم يلزمه أن يعرفه سنة لحديث عبد الله بن عمرو وحديث بن عمر وهلم يجوزن تعريفها سنة متفرقة فيه وجهان أحدهما لا يجوز ومتى قطع استأنف لانه اذا قطع لم يظهر أمرها ولم يظهر طلبها والثاني يجوز لان اسم السنة يقع عليها ولهذا لو نذر صوم ستمائة أن يصوم سنة متفرقة ويجب أن يكون التعريف في أوقات اجتماع الناس كأوقات الصلوات وغيرها وفي المواضع التي يجتمع الناس فيها كلاسواق وأبواب المساجد لان المقصود لا يحصل الا بذلك ويكثر منه في الموضع الذي وجدها فيه لان من ضاع منه شيء يطلبه في الموضع الذي ضاع فيمولا يعرفها في المساجد لما روى جابر قال سمع رسول الله ﷺ رجلا يشد ضالة في المسجد فقال له النبي ﷺ لا وجبت وذلك لانه كان يكره أن ترفع فيه الأصوات ويقول من ضاع منه شيء أو من ضاع منه دينار ولا يز يدعيها حتى لا يضطهر رجل فيدعيها فان ذكر النوع والقدر والعفاص والوكاء ففيه وجهان أحدهما لا يضمن لان بمجرد الصفة لا يجب الدفع والثاني يضمن لانه لا يؤمن أن يحفظ ذلك لرجل ثم يرافعه الى من يوجب الدفع بالصفة فان لم يوجد من يطوع بالتداء كانت الأجرة على الملتقط لانه يملك به وان كانت اللقطة بمال يطلب كالتمرة واللقمة لم تعرف لما روى أنس قال مر رسول الله ﷺ على تمر في الطريق مطروحة فقال لولا أن أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها وان كان مما يطلب إلا أنه قليل ففيه ثلاثة أوجه أحدها يعرف القليل والكثير سنة وهو ظاهر النص اعموم الأخبار والثاني لا يعرف الدينار لما روى أن عليا كرم الله وجهه وجد دينار افرقه ثلاثا فقال له النبي ﷺ كله أو شأناك به والثالث يعرف ما يقطع فيه السارق ولا يعرف ما دونه لانه نافع ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها ما كانت اليد تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء النافع

فصل في عرفها فلم يجد صاحبها ففيه وجهان أحدهما تدخل في ملكها التعريف لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال فان جاء صاحبها والافهي لك ولا نه كسب مال بفعل فلم يعتبر فيه اختيار التملك كالصيد والثاني أنه عليه اختيار التملك لما روى في حديث بن خالد الجني أن النبي ﷺ قال فان جاء صاحبها والافشأ نكها فجعله الى اختياره ولانه يملك ببدل فاعتبر فيه اختيار التملك كالكسب بالبيع وحكي فيه وجهان آخران أحدهما أنه يملك بمجرد النية والثاني يملك بالتصرف ولا وجه لواحد منهما ولا فرق في ملكها بين الغني والفقير لقوله ﷺ فان جاء صاحبها والافشأ نكها ولم يفرق لانه ملك بعوض فاستوى فيه الغني والفقير كالمالك في الفرض والبيع

فصل فان حضر صاحبها قبل أن يملكها نظرت فان كانت العين باقية وجبردها مع الزيادة المتصلة والمنفصلة لانها

(قوله اعرف عفاصها ووكاءها) العفاص جلد يلصه رأس القارورة وأما الذي يدخل في فيها فهو الصيام قال أبو عبيد هو الرعاء الذي تكون فيه النفقة ان كان جلدا أو غرقه أو غير ذلك والوكاء مفسر في الكتاب وأصله من أوكيت اذا شددت وفي الحديث لا توكي فيوكي الله عليك . وماله قدر أي عظيم كبير يقال فلان له قدر عند الناس أي منزلة ودرجة قال الله تعالى وما فسر وا الله حتى فسر أي ما عظموه حق عظمتهم (قوله يشد ضالة) أي يطلبها تشد الضالة طلبتها وأشد منه دلالة عليها وأصل التشديد رفع الصوت ومنه تشيد السفر وهو رفع الصوت به وأما تشدك الله فعناء سألته بانه (قوله الشيء النافع) هو الحقير اليسير وفي الحديث يعرف القرآن لا يتفه ولا يتشأن (قوله والا فاشأ نكها) الشأن الأمر والحال معناه أمرها الى اختيارك ومراكك قال الله تعالى كل يوم هو في شأن

باقية على ملكه وان كانت نالفة لم يلزم الملتقط ضمانه لانه يحفظ لصاحبها فلم يلزم ضمانها من غير تفریط كالوديعة وان حضر بعد ما ملكه فان كانت باقية وجبردها وان كانت نالفة وجب عليه بدلها وقال السكر ابيسي لا يلزم مردوها ولا ضمان بدلها لانه مال لا يعرفه مالك فاذا ملكه لم يلزم مردود ولا ضمان بدله كالركاز والمذهب الأول لما روي أبو سعيد الخدري أن عليا كرم الله وجهه وجد ديناراً فجاء صاحبه فقال النبي ﷺ أدعه قال علي قدأ كنهه فقال النبي ﷺ إذا جاء ناشئ أدته وخالف الركاز فانه مال لكافر لا حرمة له وهذا مال مسلم ولهذا لا يلزمه نزع الركاز ويلزمه نزع الملقطة فان كانت العين باقية فقال الملتقط أنا أعطيتك البديل لم يجبر المالك على قبوله لانه يحسب كنهه الرجوع الى عين ماله فلا يجبر على قبول البديل وان حضر وقد باعها الملتقط وبينهما خيار فقبه وجهان أحدهما يفسخ البيع وبأخذ لأنه يستحق العين والعين باقية والثاني لا يجوز له أن يفسخ لان الفسخ حق للعاقدة فلا يجوز لغيره من غير اذنه وان حضر وقد زادت العين فان كانت زيادة متصلة رجع فيها مع الزيادة وان كانت زيادة منفصلة رجع فيها دون الزيادة لانه فسخ ملك فاختلقت فيه الزيادة المتصلة والمنفصلة كالوديعة العيب

(فصل) وان جاء من يدعيها ووصفها فان غلب على ثلثه أنها له جاز له أن يدفع اليه ولا يلزمه الدفع لأنه مال للغير فلا يجب تسليمه بالوصف كالوديعة فان دفع اليه بالوصف ثم جاء غيره وأقام البينة انها له قضى بالبينة لأنها حجة توجب الدفع فقد تمت على الوصف فان كانت باقية عرفت على صاحب البينة وان كانت نالفة فله أن يضعن الملتقط لانه دفع ماله بغير حق وله أن يضمن الاخذ لأنه أخذ ماله بغير حق فان ضمن الاخذ لم يرجع على الملتقط لانه ان كان مستحقا عليه فقد دفع ما وجب عليه فلم يرجع وان كان مظلوما لم يجز أن يرجع على غيره من ظلمه وان ضمن الملتقط نظرت فان كان قد أقر للاخذ ملك بأن قال هي لك لم يرجع عليه لانه اعترف أنه أخذ ماله وان صاحب البينة شامه فلا يرجع على من لم يظلمه وان لم يقر له ولكنه قال يغلب على ثلثي انها له فله الرجوع لانه يمان أنه لم يكن له وقد تلف في يده فاستقر الضمان عليه

(فصل) وان وجد ضالة لم يخل اما أن تكون في برية أو بلد فان كانت في برية نظرت فان كانت مما يمتنع على صغار السباع بقوته كالابل والبقر والخيول والبعال والحبر أو بعد أثره لسرعته كالقطباء والأرانب أو يجتاحه كالخام والبراج لم يجز النفاطه للمالك لما روي زيد بن خالد الجهني قال سئل رسول الله ﷺ عن ضالة الابل فغضب واخرجت عيناه وقال مالك ولها معها الخدام والسقاء تأكل من الشجر وترد الماء حتى يأتى ربه وسئل عن ضالة الغنم فقال خذها هي لك أولادك أولادك وهل يجوز أخذها للحفظ ينظر فيه فان كان الواجد هو السلطان جاز لان السلطان ولاية في حفظ أموال المسلمين ولهذا روي أنه كان لعمر حفيرة يجمع فيها الضوال فان كان له حتى تركها في الحى وأشهد عليها ويسمها بسمة الضوال لتمييز عن غيرها من الاموال وان لم يكن له حتى فان كان يطمع في بيعي صاحبها بأن يعرف أنها من نعم قوم يعرفهم حفظها اليومين والثلاثة وان لم يعرف أو عرف ولم يبيعي صاحبها باعها وحفظ ثمنها لانه اذا تركها احتاجت الى نفقة وفي ذلك اضرار وان كان الواجد من الرعية ففيه وجهان أحدهما يجوز لانه يأخذها للحفظ على صاحبها جاز كالسلطان والثاني لا يجوز لانه ولاية له على صاحبها بخلاف السلطان فان أخذها للملك وللحفظ وقبلها لانه لا يجوز رخصتها لانه قد أدى بأخذها فضمنها كالغاصب وان دفعها الى السلطان ففيه وجهان أحدهما لا يبرأ من الضمان لانه لا ولاية للسلطان على رخصتها والثاني يبرأ وهو المذهب لان السلطان ولاية على الغائب في حفظ ما يخاف عليه من ماله ولهذا لو وجدها السلطان جاز له أخذها للحفظ على مالكها فاذا أخذها غيره وسلمها اليه برى من الضمان وان كان مما لا يمتنع من صغار السباع كالغنم وصغار الابل والبقر أخذها لزيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال في ضالة الغنم خذها هي لك أولادك أولادك ولا تتركها أخذها غيره أو أكلها الذئب فكان أخذها أحوط لصاحبها واذا

(قوله وان وجد ضالة) ضل الشيء أى ضاع وهلك. والضالة البهيمة سميت بذلك لانها تهلك. ومنه قوله تعالى أنذنا خلقنا في الأرض أى هلكنا وذهبنا. ولا تقع الضالة الا على الحيوان (قوله هي لك أو لأخيك أو للذئب) معناه هي لك ان أخذتها ولا أخيك ان تركتها وأخذها أخوك أو للذئب اذا تركتها فبأخذها الذئب (قوله وسمها بسمة الضوال) السمة العلامة وأصلها الوسم بالنار. أو أراد سمة مصغر وسمم بالنار سمة وهو أولى

أخفها فهو بالخيار بين أن يملكها ويتطوع بالانفاق عليها ويعرفها حولاً ثم يملكها وبين أن يبيعها ويحفظ عنها ويعرفها ثم يملك الثمن وبين أن يأكلها ويغرم بدلوها يعرفها لأنه إذا لم يفعل ذلك احتاج إلى نفقة دائمة وفي ذلك اضطرار بصاحبها والامساك أولى من البيع والاكل لأنه يحفظ العين على صاحبها ويجري فيها على سنة الانقضاء في التعريف والتملك والبيع أولى من الاكل لأنه إذا أكل استباحها قبل الحول وإذا باع لم يملك الثمن إلا بعد الحول فكان البيع أشبه بأحكام اللقطة فإن أراد البيع ولم يقدر على الحياكم باعها بنفسه لأنه موضع ضرورة وإن قدر على الحياكم فبقي وجهان أحدهما لا يبيع إلا بإذنه لأن الحياكم له ولا يقول ولا يملك للقطر والثاني يبيع من غير إذنه لأنه قد قدم مقام المالك فقام مقامه في البيع وإن أكل قبل بلزومه أن يعزل البذل مدته التعريف فيه وجهان أحدهما لا يلزمه لأن كل حالة جاز أن يستبيع كل اللقطة لم يلزمه عزل البذل كما بعد الحول ولا نهذا لم يعزل كان البذل فرضاً في ذمته وإذا عزله كان أمانة وفرض أحوط من الأمانة والثاني يلزمه عزل البذل لأنه أشبه بأحكام اللقطة فإن من حكم اللقطة أن تكون أمانة قبل الحول وفرض بعد الحول فيصير البذل كاللقطة إن شاء حفظها له وإن شاء عرفها ثم يملك وإن أفلس الملقط كان صاحبها أحق بهما من سائر الغرماء وإن وجد ذلك في بلد فقد روى المزي أن الصغار والكبار في البلد لقطة فمن أصحابنا من قال المذهب ما رواه المزي أن النبي ﷺ أعما فرق بين الصغار والكبار في البرية لأن الكبار لا يخاف عليها لأنها ترد الماء وترعى الشجر وتحفظ بنفسها والصغار يخاف عليها لأنها لا ترد الماء والشجر فتحملها وإنما في البلد الكبار كالصغار في الخوف عليها فكان الجميع لقطة ومن أصحابنا من قال فيه قول آخر إن البلد كالبئر يتقار الصغار فيه لقطة والكبار ليست بلقطة لعموم الخبر فإن قلنا إن البلد كالبئر يتقار الحكم فيه على ما ذكرناه إلا في الاكل فله أن يأكل الصغار في البرية وليس له أن يأكلها في البلد لأن في البرية إذ لم يأكل الصغار هلكت لأنه لا يمكن بيعها وفي البلد يمكن بيعها فلم يجوز الاكل وإن قلنا إن الجميع في البلد لقطة فالحكم في الكبار كالحكم في الصغار في البرية إلا في الأكل فإنه لا يأكل في البلد ولا في كل الصغار في البرية لما ذكرناه

(فصل) وإن وجد عبد أصغر لا يتميز له جازله أن يلتقطه لأنه كالغنم يعرفه حولاً ثم يملكه وإن وجد جارية صغيرة لا يتميز لها فإن كان لا يعمل له وطو حياجله أن يلتقطها للتملك كما يجوز أن يفترضها وإن كانت تحمله لم يجوز أن يلتقطها للتملك كما لا يجوز أن يفترضها

(فصل) وإن وجد كلب صيد لم يجوز أن يتدفع به قبل الحول فإن عرفه حولاً ولم يجد صاحبه جازله أن يتدفع به لأن الانتفاع بالكل كالنصرف في المال والنصرف في المال يتفق على التعريف في الحول فكذلك الانتفاع بالكل

(فصل) وإن وجد ما لا يبيح كالشواء والطبيخ والخيار والطبخ فهو بالخيار بين أن يأكله ويغرم البذل وبين أن يبيعه ويحفظ الثمن على ما ذكرناه في الغنم في بيعه وحفظ غنمه كونه وعزل بدله وخرج المزي فيه قولاً آخر أنه يلزمه البيع ولا يجوز الاكل والمذهب الأول لأنه معرض للمهلك تغير فيه بين البيع والاكل كمالغنم وإن وجد ما لا يبيح ولكن يمكن التوصل إلى حفظه كالرطب والعنب فإن كان الانتفاع لصاحبه أن يبيع ويبع وإن كان الانتفاع أن يحفظه جفف وإن احتاج إلى مؤنة في تحفيظه ولم يوجد من يتطوع ببيع بعضه وأنفق عليه

(فصل) وإن وجد خيراً أراقها صاحبها لم يلزمه تعريفها لأن أراقها مستحقة فلم يجوز التعريف فإن صارت عند دخلا ففيه وجهان أحدهما أنها لمن أراقها لأنها غدت إلى المالك السابق والمالك السابق لثني أراق فعاد إليه كالمغصبة من رجل فصار في يد دخلا والثاني أنه لا يملك لأن الأول أسقط حقه منها فصارت في يد الثاني ويخالف المغصوبة لأنها أخذت بغير رضا فوجب ردها إليه

(فصل) فلما العبد إذا وجد لقطة ففيه قولان أحدهما أنه لا يلتقط لأنه كسب بفعل جاز للعبد كالاصطياد والثاني لا يجوز لأن الانتفاط يقتضي ولاية قبل الحول وضماناً بعد الحول والعبد ليس من أهل الولاية ولا له ذمة يستوفى منها الحق إلى أن يعتق

(قوله على سنة الانقضاء) السنة الطريق وكذلك السن أي على طريق الانقضاء والعادة المسلوكة فيه (قوله في البرية) البرية الصحراء والجمع البراري والبحريت يوزن فعليت البرية لما سكت الناء صارت الناء هاء مثل عفرية وعفرية والجمع البراري

ويؤسر فإن قلنا انه يجوز أن يلتقط فالتقط فمالك في يده من غير تضييع لم يضمن وإن هلك بتفريطه ضمنها في رقبته فباعت فيها وإن عرفها صح تعريضه ولا يملك به لأنه في أحد القولين لا يملك المال وفي الثاني يملك إذا ملكه السيد وهنالك يملك السيد فإن قلنا ان الالتقاط يملكها التعرّف من غير اختيار التملك دخل في ملك السيد كما يدخل في ملكه ما التقطه وعرفه وإن قلنا لا يملك إلا باختيار التملك وقت على اختياره فإن ملكها العبد ونصرف فيها ففيه وجهان أحدهما يضمنها في ذمته ويتبع بها إذا عتق كالأفترض شيئا والثاني يضمنها في رقبته لا نعال لزمه بغير رضامن له الحق فتعلق برقبته كأرش الجنابة وإن علم السيد نظرت فإن لم يكن عرفها العبد عرفها السيد حولاً ثم تملك وإن عرفها العبد تملكها السيد في الحال لأن تعريض العبد كتعريضه فإن عرفها العبد بعض الحول عرفها السيد ما بقي ثم تملك وإن أقرها في يد العبد نظرت فإن كان العبد أميناً لم يضمن كالأفترض ما التقطه بنحو موافقه إلى عبده وإن كان غائباً ضمنها كالأفترضها بنفسه وسامها اليوم هو غائب وإن قلنا انه لا يجوز أن يلتقط فالتقط ضمنها في رقبته لأنه أخذ مال غيره بغير حق فأشبهه إذا غصبه وإن عرفها لم يصح تعريضه لأنها ليست في يده بحكم التقطه فإن علم السيد نظرت فإن أخذها صارت في يده أمانة لأنه أخذ ما يجوز له أخذه بحكم الالتقاط فصار كالأفترض لقطعة فالتقطها ويبرأ العبد من الضمان لأنه دفعها إلى من يجوز الدفع إليه فبرئ من الضمان كالأفترض دفعها إلى الحاكم وإن أراد أن يملكها ابتداء التعرّف ثم تملك فإن أقرها في يد العبد ليعرفها فإن كان أميناً لم يضمن كالأفترض ما يضمن في تعريض ما التقطه بنفسه وإن لم يأخذها ولا أقرها في يده ولكنه أهملها فتدري الزنى أنه يضمنها في رقبته العبد وروى الربيع أنه يضمنها في ذمته ورغبة العبد في أمها بنامن قال الصحيح ما رواه المزني أنه يختص برقبته لأن الذي أخذه هو العبد فاختص الضمان برقبته فعلى هذا أن تلف العبد سقط الضمان وقال أبو اسحق الصحيح ما رواه الربيع أنه يمتنع بدمه السيد ورغبة العبد لأن العبد تعدى بالأخذ السيد تعدى بالتلف فاشتركا في الضمان فعلى هذا أن تلف العبد لم يسقط الضمان وإن التقط العبد لقطعة ولم يعلم السيد بها حتى أعتقه فعلى القولين أن قلنا انه يجوز للعبد أن يلتقط كان للسيد أن يأخذها منه لأنه كسبه حصل له في حال الرق فكان للسيد كسائر كسابه وإن قلنا لا يجوز له أن يلتقط لم يكن للسيد أن يأخذها منه لأنه لم يثبت للعبد عليه يد الالتقاط فعلى هذا يكون العبد أحرراً لأنها في يده وهو من أهل الالتقاط (١)

ويحتمل أن لا يكون أحرراً لأن يده يد ضمان فلا تصير بأمارة

(فصل) وإن وجد المالك لقطعة فالتصريح أنه كالحرق واختلاف أصحابنا فيه فتم من قال أنه كالحرق ولا واحد أنه يملك التصرف في المال وله ذمة يستوفى منها الحق فهو كالحرق ومنهم من قال هو كالعبد لأنه ناقص بالرق كالعبد فيكون في التفاضل قولان فإن قلنا أنه كالحرق أو قلنا أنه كالعبد وجوزنا التفاضل صح تعريضه فإذا عرفها ملكها لأن من أهل الملك وإذا قلنا أنه كالعبد لم يجوز التفاضل صار ضامناً لأنه تعدى بالأخذ ويجب أن يسلمها إلى السلطان لأنه لا يمكن إقرارها في يده لأنها في يده بغير حق ولا يمكن تسليمها إلى السيد لأنه لا حق له في كسبه فوجب تسليمها إلى السلطان فإن أخذها السلطان برى المالك من الضمان فتكون في يد السلطان أهدأ إلى أن يجد صاحبها

(فصل) وإن وجد اللقطة من نصفه حر ونصفه عبيد فالتصريح أنه كالحرق في أصحابنا من قال هو كالحرق ولا واحد إلا أنه يملك ملكاً تاماً وله ذمة صحيحة فهو كالحرق ومنهم من قال هو كالعبد القن لما فيه من نقص الرق فيكون على قولين فإذا قلنا أنه كالحرق نظرت فإن لم يكن بين السيد مهايأة كانا شريراً في كسبه وإن كان بينهما مهايأة فإن قلنا ان الكسب النادر لا يدخل في المهايأة كانت اللقطة بينهما لأن كسبه النادر لا يدخل في المهايأة كانت اللقطة لمن وجدها في يومه

(فصل) وإن وجد المحجور عليه لبقه أو جنون أو صغر لقطعة صح التفاضل لأنه كسب بفعل فصاح من المحجور عليه كالاصطباح وعلى الناظر في أمره أن يترعها منه ويعرفها لأن اللقطة في مدة التعرّف أمانة والمحجور عليه ليس من أهل الأمانة فإن كان

(قوله العبد القن) خالص العبودية أحقر من المالك وأتم الولد (قوله النادر) هو الشاذ الذي لا يصح كسبه يحصل في العادة يقال نادر الشيء إذا سقط وشذ منه النادر

(١) هكذا الأصل وينظر فيه فإنه يجعله من غير أهل الالتقاط أنه مصححه

من يجوز الافتراض عليه فملكها له وان كان ممن لا يجوز الافتراض عليه لم يملك له لأن التملك بالانقطاع كما التملك بالافتراض في ضمان البدل

﴿ فصل ﴾ وان وجد الفاسق لقطه لم يأخذها لأنه لا يؤمن أن لا يؤدى الامانة فيها فان التفتها ففيه قولان أحدهما لا تفرق يده وهو الصحيح لأن الملتقط قبل الخول كالولي في حق الصغير والفاسق ليس من أهل الولاية في المال والثاني تفرق يده لأنه كسب بفعل فافرق يده كما الصيد فعلى هذا يضم اليه من يشرف عليه وهل يجوز أن يشرف بالتعريف فيه قولان أحدهما يجوز لأن التعريف لا يشترط الى الامانة والثاني لا يجوز حتى يكون معه من يشرف عليه لأنه لا يؤمن أن يفرط في التعريف فاذا عرفه ملكه لأنه من أهل التملك

﴿ فصل ﴾ وان التلقط كافر لقطه في دار الاسلام ففيه وجهان أحدهما يملك بالتعريف لأنه كسب بالفعل فاستوى فيه الكافر والمسلم كالصيد والثاني لا يملك لأن نصره فمالحظ والتعريف بالولاية والكافر لا ولاية له على المسلم

﴿ كتاب اللقيط ﴾

التلقط المنبوذ فرض على الكفاية لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تنصروا الكافرين آدمي له حرمة من الملاك فكان فرضا كبذل الطعام للضطر

﴿ فصل ﴾ وان وجد لقيط مجهول الحال حكم بحريته لما روى سنين أبو جيلة قال أخذت منبوذا على عهد عمر رضى الله عنه قد كرمه ربي لعمر رضى الله عنه فأرسل الى قدامي والعريف عنده فبادراني قال عسي القوير أبو ساف قال عريفني انه لا يتهم فقال عمر ما حلتك على ما صنعت قلت وجدت نفسا بجميعة فأحييت أن يا جبرني الله تعالى فيه فقال هو حر وولاء لك وعلينا رضاعه ولأن الاصل في الناس الحرية فان كان عليه ثياب أو حلى أو تحت فراش أو في يده دواهم أو غنم فرس أو كان في دار ليس فيها غيره فهي له لأنه حر فكان ما في يده له كما البالغ وان كان على بعد من مال مطروح أو فرس مربوط لم يكن له لأنه لا يملكه عليه وان كان بالقرب منه وليس هناك غيره ففيه وجهان أحدهما ليس له لأنه لا يملكه عليه والثاني له لأن الانسان قد يترك ماله بقربه فإذا لم يكن هناك غيره فالظاهر انه له وان كان تحته مال مدفون لم يكن له لأن البالغ لو جلس على الارض وتحت دفين لم يكن له ذلك فكذلك اللقيط

(قوله من يشرف عليه) أي بطلع عليه مأخوذ من الشرف وهو المكان العالي كأنه ينظر اليه من فوقه والله أعلم

﴿ من كتاب اللقيط ﴾

المنبوذ الطفل المطروح المرمي به . ثبت الشيء مرميته ومنه قوله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم . ومنه سمي المنبوذ لأنه بطرح فيه الماء . واللقيط فعيل بمعنى مفعول (قوله لما روى سنين أبو جيلة) بنو نين ومن قال سني فقد أخطأ قال الامير ابن ماكولا في كتاب الاكال سنين بنو نين بينهما باء جمع مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وروى عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وروى عنه الزهري قال أبو موسى سنين بن فرقد (قوله قد كرمه ربي) العرف يضرب لكونه رتبيا على نقر يعرف أموره ويجمعهم عند الغزو وهو فعيل من المعرفة (قوله عسي القوير أبو ساف) القوير ماء لكليب وخدامل أول من تمكلم به الزباء الملكة حين رأت الابن عليها الصناديق فاستنكرت شأن قصيرا إذا أخذ على غير الطريق . أرادت عسي أن يا في ذلك الطريق بشر . ومراد عمر رضى الله عنه اتهام الرجل أن يكون أيا المنبوذ حتى أنى عليه عريفه غيره . والابوس جمع بأس واستعابه بعسي على أنه خبره على ما عليه أصل القياس . وقال الاصمعي أصله انه كان غارقا فيه ناس فأنهار عليهم أو أنهم فيه غدو فقتلهم فصار مثالا لكل شيء يخاف أن يا في منه شر (قوله وجدت نفسا بجميعة) على وزن معيبة أي مهلكة من ضاع الشيء أي هلك . وقد أتى على هذا الوزن في قول قيس ابن ذريح

بدار مضبغة تركنك لبنا كذاك الحين يهدي المضاع
(قوله وولاء لك) جعله مولاه كأنه اعتقه اذا التقطه فأخذ من الموت أو أن يلتقط غيره فيدعي رقبته . وقيل أمر نزيته وليس ولاء العنق

فصل وان وجد في بلد من بلاد المسلمين وفيه مسلم فهو مسلم لانه اجتمع له حكم الدار واسلام من فيها وان كان في بلد الكفار ولا مسلم فيه فهو كافر لان الظاهر انه ولد بين كافرين وان كان فيه مسلم ففيه وجهان أحدهما انه كافر تغليباً لحكم الدار والثاني انه مسلم تغليباً لاسلام المسلم الذي فيه وان التفتة حرم مسلم أمين مقيم موسر أقر في يده ما ذكرناه من حديث عمر رضي الله عنه ولانه لا بد من أن يكون في يده من يكفله فكان للثقة أحق به لخلق السبق

فصل فان كان له مال كانت نفقته في ماله كالمبالغ ولا يجوز للثقة أن ينفق عليه من ماله بغير إذن الحاكم فان أنفق عليه من غير إذنه ضمنه لانه لا ولاية عليه الا في الكفالة فلم يملك الاتفاق بنفسه كالأم وان فوض اليه الحاكم أن ينفق عليه بما وجدته معه فقد قال في كتاب القبط يجوز وقال في كتاب النفقة اذا أنفق الواحد على الضالة يرجع به لم يجز حتى يدفع الى الحاكم ثم يدفع الحاكم اليه ما ينفق عليه فمن أحمها بنام من نقل جواب كل واحدة من المسائلين الى الأخرى وجعلها على قولين أحدهما لا يجوز لانه لا يلي بنفسه فلم يجز أن يكون وكيله في القبض له من نفسه كما لو كان عليه دين ففوض اليه صاحب الدين قبض ماله عليه من نفسه والثاني يجوز لانه جعل أميناً على الطفل فجاز أن ينفق عليه بماله في يده كالوصي ومنهم من قال يجوز في القبط ولا يجوز في الضالة لان القبط لا ولي له في الظاهر فجاز أن يجعل الواحد ولياً له والضالة لها مالك هو ولي عليها فلا يجوز أن يجعل الواحد ولياً عليها وان لم يكن حاكماً فأنفق من غير اشتهاد ضمن وان أشهد ففيه قولان أحدهما ضمن لانه لا ولاية له ضمن كما لو كان الحاكم موجوداً والثاني لا ضمن لانه موضع ضرورة وان لم يكن له مال وجب على السلطان القيام بنفقته لانه آدمي له حرمة يخشى هلاكه فوجب على السلطان القيام بحفظه كالفقير الذي لا كسبه ومن أن تجب النفقة فيه قولان أحدهما من بيت المال لما روي عن عمر رضي الله عنه انه استشار الصحابة في نفقة القبط فقالوا من بيت المال ولأن من لزم دفعه بالاتفاق ولم يكن له مال وجبت نفقته من بيت المال كالفقير الذي لا كسبه فعلى هذا لا يرجع على أحد بما أنفق عليه والقول الثاني لا يجب من بيت المال لأن مال بيت المال لا يصرف الا في الأوجه له غير القبط يجوز أن يكون عبداً فنفقته على مولاه أو حره مالاً أو فقيراً له من تلزمه نفقته فلم يلزم من بيت المال فعلى هذا يجب على الإمام أن يقرض له ما ينفق عليه من بيت المال أو من رجل من المسلمين فان لم يكن في بيت المال ولا وجد من يقرضه جمع الإمام من له مكتبة وعد نفسه فيهم وقسط عليهم نفقته فان بان انه عبد رجع على مولاه وان بان ان له أباً موسراً رجع عليه بما اقترض له فان لم يكن له أباً حوله كسب رجع في كسبه وان لم يكن له كسب قضى من سهم من ثرى من المساكين أو الفارين

فصل وأما اذا التقطه عبداً فان كان باذن السيد وهو من أهل الاتفاق جاز لأن للثقة هو السيد والعبد نائب عنه وان كان بغير إذنه لم يشر في يده لانه لا يقدر على حضائمه مع خدمة السيد وان علم به السيد وأخبره في يده كان ذلك التغاطن من السيد والعبد نائب عنه

فصل وان التقطه كافر نظرت فان كان القبط محكوماً باسلامه لم يشر في يده لان الكفالة ولاية ولا ولاية للكافر على المسلم ولانه لا يؤمن أن يفتنه عن دينه وان كان محكوماً بكفره أقر في يده لانه على دينه وان التقطه فاسق لم يشر في يده لانه لا يؤمن أن يسترقه وان يسى في تر يسمعولان الكفالة ولاية والفاسق ليس من أهل الولاية

فصل وان التقطه طاعن بر بدان يسافر به فظرت فان لم تختبر أماته في الباطن لم يشر في يده لانه لا يؤمن أن يسترقه اذا غاب وان اختبرت أماته في الباطن فان كان القبط في الحضر والمثقف من أهل البدو ويريد أن يخرج به الى البر وممنع منه لانه يشبهه من العيش في الرضاء الى العيش في الشفاء ومن طيب المنشأ الى موضع الجفاء وفي الغير

(قوله يكفله) أى يعوله ويربيه ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا وقوله هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه (قوله من له مكتبة) أى غني ومال (قوله لا يقدر على حضائمه) أى جله ووضع وغسل خرقه والقيام بأمره وأصله من الحضن وهو مادون الابط الى الكشح لان الحاضنة تجعل الطفل هنالك (قوله ان التقطه طاعن) أى مسافر والطعن السرقة قال الله تعالى يوم شعنكم يوم اقامتكم بشاراً باسكان العين وفتحها (قوله ومن طيب المنشأ الى موضع الجفاء) المنشأ طاهر مفصود وهو موضع النشوء وزمان الحداثة والصغر يقال نشأت في بني فلان ونشأ ونشوا اذا شبيت فيهم مأخوذ من أنشأ الله أي ابتداء خلقه قال الله تعالى

من يدافق دجفا وان أراد أن يخرج به إلى بلد آخر ففي وجهه وجهان أحدهما يجوز وهو ظاهر النص لأن البلد كالبلد والثاني لا يجوز لأن البلد الذي وجد فيه أرى ظهور نسبة فيه وان كان الملقب في يدو فان كان الملقب من أهل الحضر وأراد أن يخرج به إلى الحضر جاز لأن الحضر أرفق به وأنفع له وان كان من البادية فان كانت حلت في مكان لا ينتقل عنه أفر في يده لأن الحالة كالفرقة وان كان يظن في طلب الماء والسكنا ففي وجهه وجهان أحدهما يفر في يده لأنه أرى ظهور نسبة والثاني لا يفر في يده لأنه يشق بالتنقل في البدو

فصل وان التلقه فقير ففي وجهه وجهان أحدهما لا يفر في يده لأنه لا يقدر على القيام بحضنته وفي ذلك استمرار باللقب والثاني يفر في يده لأن الله تعالى يقوم بكفاية الجميع

فصل وان تنازع في كفايته نفسان من أهل الكفاية قبل أن يأخذاه أخذاه السلطان وجعله في يد من يرى منهما أو من غيرهما لأنه لاحق لما قبل الأخذ ولا مزية لها على غيرها فكان الأمر فيه إلى السلطان وان التلقه وتناحرا أفرع بينهما فن خرجت عليه الفرعة أفر في يده وقال أبو علي بن خيران لا يشرع بينهما بل يجنبهما الحاكم فيقره في يد من هو أحق له والمنصوص هو الأول لقوله تعالى وما كنت لهم اذيلقون أقلامهم أنهم يكفل مريم ولأنه لا يمكن أن يجعل في أيديهما لأنه لا يمكن اجتماعهما على الحضنة ولا يمكن أن يجعل بينهما مهايأة لأنه تختلف عليه الأخلاق والأغذية فيستضر ولا يمكن أن يقدم أحدهما لأنها منسوبة وإن في سبب الاستحقاق ولا يمكن أن يسلم إلى غيرهما لأنه قد ثبت لها حق الالتقاط فلا يجوز إخراجها عنهما فأفرع بينهما كما لو أراد أن يسافر بأحدى نسبته وان ترك أحدهما حقه من الحضنة ففي وجهه وجهان أحدهما يدفع إلى السلطان فيقره في يد من يرى لأن الملقب لا يملك غير الحفظ فلما أقرروا اللقب في يد غيره فليس ذلك إليه ولهذا لو أفرق بالالتقاط لم يملك أن ينتقل إلى غيره والثاني وهو المذهب انه يفر في يد الآخر من غير إذن السلطان لأن الحضنة بحكم الالتقاط لا تنتقل إلى إذن السلطان ولهذا لو انفرد كل واحد منهما بالالتقاط ثبت له الحضنة من غير إذن فإذا اجتمعا وترك أحدهما حقه ثبت للآخر كالشفعة بين شفعين

فصل فأما إذا اختلفا في الالتقاط فادعى كل واحد منهما انه الملقب ولم تكن بينة فان لم يكن لأحدهما عليه يد أقره السلطان في يد من يرى منهما أو من غيرهما لأنه لاحق لما وان كان في يد أحدهما فالقول قوله مع عينه لأن البلد تشهد له وان كان في يدهما تحالفان حلنا أو نسكلا صارا كالمقتضين يشرع بينهما على المذهب وعلى قول أبي علي بن خيران يقره الحاكم في يد من هو أحق له فان كان لأحدهما بينة قضى له لأن البينة أقوى من اليد والدعوى وان كان لكل واحد منهما بينة فان كانت بينة أحدهما أقدم تاريخا قضى له لأنه قد ثبت له السبق إلى الالتقاط وان لم تكن بينة أحدهما أقدم تاريخا فقد تعارضت البينتان ففي أحد القولين تسقطان فيصيران كالأول تكن بينة وقد بيناه وفي القول الثاني تستعملان وفي الاستعمال ثلاثة أقوال أحدها القسمة والثاني الفرعة والثالث الوقف ولا يجبي ههنا الا الفرعة لأنه لا يمكن قسمة اللقب بينهما ولا يمكن الوقف لأن فيه استمرار باللقب فوجب الفرعة

فصل وان ادعى حر مسلم نسبة لخلق به وتبعه في الاسلام لأنه يقره بحق لا ضرر فيه على أحد فقبل كالأول له بحال وله أن يأخذ من الملقب لأن الوالد أحق بكفاية الولد من الملقب وان كان الذي أقر بالنسب هو الملقب فالمستحب أن يقال له من أين صار إليك لأنه لا يثبت اعتقاده بالالتقاط صار إليه وان ادعى نسبة عبد لخلق به لأن العبد كالحر في السبب الذي يلحق به النسب ولا يدفع إليه لأنه لا يقدر على حضنته لاشتغاله بخدمة مولاه وان ادعى نسبة كافر لخلق به لأن الكافر كالمسلم في سبب النسب وهل يصير اللقب كافرا قال في الملقب أحبت أن أجعله مسلما وقال في الدعوى والبيئات أجعله مسلما فن أصحابنا

أو من ينشأ في الحلية قريش بفتح اثنين وضما (قوله من يدافق دجفا) أي من نزل البادية صار فيه جفاء الاعراب والجفاء عذود ضد البر يقال جفوت الرجل أجفوه فهو مجفوء ولا يقال جفيت والحلة والحلة نزل القوم وجبت يحلون (قوله اذيلقون أقلامهم) القلم ههنا القدر الذي يضرب فيه السهام للفرعة وكانت العرب تفقرع بها (قوله أقدم تاريخا) يقال فيه تاريخ ونورج كما يقال في فعله أرغت وورجت بالهمز وتركه (قوله الوقف) معناه التوقف والانتظار إلى أن يصطلح عليه أو يقوم للحاكم دليل

من قال ان اقام البيعة حكم بكفره قول واحد وان لم تقم البيعة فقبه قولان أحدهما يحكم بكفره لانا لما حكمنا بشيوت نسبه فقد حكمنا بانه ولد على فراشه والقول الثاني يحكم باسلامه لانه محكوم باسلامه بالدار فلا يحكم بكفره بقول كافر وقال أبو اسحق الذي قال في اللقبط أراد به اذا ادعاه واقام البيعة عليه لانه قد ثبت بالبيعة انه ولد على فراش كافر والذي قال في الدعوى والبيئات أراد اذا ادعاه من غير بيعة لانه محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يصير كافر بالدعوى الكافرو هذا الطريق هو الصحيح لانه نص عليه في الاملاء واذا قلنا انه يتبع الأب في الكفر فالمستحب أن يسلم الى مسلم الى ان يبلغ احتياطاً للاسلام فان بلغ وصف الكفر كفر رناه على كفره وان وصف الاسلام حكمنا باسلامه من وقته

فصل وان ادعت امرأة نسبه فقبه ثلاثة أوجه أحدها بقبل لأنها أحد الأبوين فقبل اقرارها بالنسب كالأب والثاني لا يقبل وهو ظاهر النص لانه يمكن اقامة البيعة على ولادتها من طريق المشاهدة فلا يحكم فيها بالدعوى بخلاف الأب فانه لا يمكن اقامة البيعة على ولادته من طريق المشاهدة فقبلت فيه دعواه ولهذا قلنا انه اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق لم يقبل قولها في دخول الدار الا بيعة ولو قال لها ان حضت فانت طالق قبل قولها في الحيض من غير بيعة لما ذكرناه من الفرق فكذلك ههنا والثالث ان كانت فراشاً لم يقبل قولها لأن اقرارها يتضمن الحاق النسب بالرجل وان لم تكن فراشاً قبل لانه لا يتضمن الحاق النسب بغيرها

فصل وان ندعى نسبه رجلان لم يجز الحاقه بهما لأن الولد لا يتقدم من اثنين والدليل عليه قوله تعالى افاخلقناكم من ذكر وأنثى فان لم يكن لواحد منهما بيعة عرض الولد على القافة وهم قوم من بني مدلج من حكنانة فان ألحقته بأحد هملحق به لساروت عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ أعترف السرور في وجهه فقال ألم ترى اني مجز ز المدلجي فظروا أسامة وزيد وقد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض فلو لم يكن ذلك حقاً لاسر به رسول الله ﷺ وهل يجوز أن يكون من غير بني مدلج فيه وجهان أحدهما لا يجوز لأن ذلك ثبت بالشرع ولم يرد الشرع إلا بني مدلج والثاني انه يجوز وهو الصحيح لانه علم بتعلمه ويتعاطى فلم يخص به قبيلة كالعلم بالأحكام وهل يجوز أن يكون واحداً فيه وجهان أحدهما انه يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم سراً بقول مجز ز المدلجي وحده ولا تعزلة الحاكم لانه يجزئهم بحكم كل اجتهد الحاكم ثم يحكم والثاني لا يجوز لأن من اثنين لا نه حكم بالنسب في الخلقة فلم يقبل من واحد كالحكم في المثل في جزاء الصيد ولا يجوز أن يكون امرأة ولا عبداً كالأبوان يكون الحاكم امرأة ولا عبداً ولا يقبل الأقول من جرب وعرف بالقافة حدقه كالأبوان في القنبا الأقول من عرف في العلم حدقه وان ألحقته بهما أو نفقه عنهما أو أشكل الأمر عليها أو لم تكن قافة ترك حتى يبلغ ويؤخذ ان بالخفة عليه لأن كل واحد منهما يقول أنا الأب وعلى نفقته فإذا بلغ أمرناه أن ينتسب الى من يعمل طبعه إليه لساروت عن عمر رضي الله عنه انه قال للغلام الذي ألحقته القافة بهما واليهما شئت ولأن الولد يجادل والده لا يجد بغيره فإذا نظر العمل بقول القافة رجع الى اختيار الولد وهمل يصح أن ينتسب اذا صار مجزاً ولم يبلغ فيه وجهان أحدهما يصح كما يصح أن يختار الكون مع أحد الأبوين اذا صار مجزاً والثاني لا يصح لانه قول بتعيين به النسب ويلزم الأحكام به فلا يقبل من الصبي وبخالف اختيار الكون مع أحد الأبوين لأن ذلك غير لازم ولهذا لو اختار أحدهما ثم انتقل الى الآخر مجزاً ولا يجوز ذلك في النسب وان كان لاحدهما بيعة قدمت على القافة لأن البيعة تخبر عن سماع أو مشاهدة والقافة تخبر عن اجتماع

(قوله دعواه) الدعوة بالكسر ادعاء النسب (قوله فان كانت فراشاً) انما سميت المرأة فراشاً لان الرجل يفرشها يقال فلان كرمي المفارش اذا كان يتزوج كرائم النساء (قوله عرض الولد على القافة) أي أظهر حتى يروه قال الله تعالى وعرضنا جهنم يومئذ على الكافرين عرضاً أي أبرزناها وأظهرناها ليشاهدوها والقافة جمع قاف وهو الذي يعرف الآثار يقال فقيت أثره اذا اتبعت مثل فقيت أي اتبعت أصله من القفا يقال فقوته أي سرت أثره ذكره الغزيري (قوله ويتعاطى) أي يتناول والمعاطاة تناول وأراد انه يتعلم (قوله الى من يعمل طبعه اليه) الطبع ما جبل الانسان عليه من أصل خلقته وقد ذكر (قوله واليهما شئت) أي تابع والولاية المتابعة

القولين يسقطان ويكون كالأول تكن بينة وقد يتناهى في الثاني فتعملان فعلى هذا هل يشرع بينهما فيه وجهان أحدهما يشرع بينهما فنخرج منه القرعة قضيه لأنه لا يمكن فسمه الولد بينهما ولا يمكن الوقف لأن فيه اضراماً بالقيط فوجب القرعة والثاني لا يشرع لأن معناها هو أقوى من القرعة وهو الفاقة فعلى هذا يصير كالأول لم يكن لها بينة وليس في موضع إسقاط الأقوال الثلاثة في استعمال البيهقيين إلا في هذا الموضع على هذا المذهب وإن تداعت أمراً بأن نسبه وقلنا أنه يصح دعوى المرأة ولم تكن بينة فهل يعرض على الفاقة فيه وجهان أحدهما يعرض لأن الولد يأخذ الشبه من الأم كما يأخذ من الأب فإذا جاز الرجوع إلى الفاقة في تمييز الأب من غيره بالشبه جاز في تمييز الأم من غيرها والثاني لا يعرض لأن الولد يمكن معرفته بقيته فلم يرجع فيه إلى الفاقة بخلاف الأب فإنه لا يمكن معرفته إلا بالشبه جاز أن يرجع فيه إلى الشبه

(فصل) وإن ادعى رجل رقب القيط لم يقبل إلا بينة لأن الأصل هو الحرية فإن شهدت له البيعة نظرت فإن شهدت له بأنه ولدته أمته فتدعى في القيط جعلته وقال في الدعوى والبيات أن شهدت له بأنه ولدته أمته في ملكه جعلته فمن أصحابنا من قال يجعل له قولاً واحداً وإن لم نقل ولدته في ملكه وقال في الدعوى والبيات كره تأكيده الأمر لأن ما أتى به أمته من غيره لا يكون إلا مملوكاً ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يجعل له لسانين والثاني لا يجعل له لأنه يحتمل أن تكون الأم ولدته قبل أن يملكها ثم يملكها فلم يملك ولدها وإن شهدت له البيعة بالملك ولم تدع كرسب الملك ففيه قولان أحدهما يحكم له كما يحكم له إذا شهدت له بملك مال وإن لم تدع كرسبه والثاني لا يحكم له لأن البيعة قد تراه في يده فتشهد بأنه عبده بثبوت يده عليه بالاتفاق أو غيره وإن شهدت البيعة باليد فإن كان المدعى هو المملوك لم يحكم له لأنه قد عرف سبب يده وهو الانتقاط وبدل الانتقاط لأندل على الملك فلم يكن للشهادة تأثير وإن كان المدعى غيره ففيه قولان أحدهما يحكم له مع اليمين لأن اليد قد ثبتت فإذا حلف حكم له كالأول كان في يده مال حلف عليه والثاني لا يحكم له لأن ثبوت اليد على القيط لأندل على الملك لأن الظاهر الحرية

(فصل) ومن حكمه بالإسلام أو بأحد أبويه أو بالساقى حكمه قبل البلوغ حكم سائر المسلمين في الغسل والصلاة والمبرات والقصاص والدية لأن السبب الذي أوجب الحكم بالإسلام لم يزل فأنشبه من أسلم بنفسه وبقى على إسلامه فإن بلغ ووصف الكفر فالمقصود أنه مرتد فإن تاب واقتل لأنه محكوم بالإسلام قطعاً فأنشبه من أسلم بنفسه ثم ارتد ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما ما ذكرناه والثاني أنه يقر على الكفر لأنه لما بلغ زال حكم التبع فاعتبر بنفسه فإن بلغ ولم يصف الإسلام ولا الكفر فقتله فإنه المقتول لأنه لا قود على قتله ومن أصحابنا من قال يجب القود لأنه محكوم بالإسلام فأنشبه ما قبل البلوغ وهذا خطأ لأنه يحتمل أن يكون غير راض بالإسلام والقصاص يسقط بالشبهة فسقط ويخالف ما قبل البلوغ فإن إسلامه فأنشبه ما قبل البلوغ ولا يحد البلوغ لأن علم بقاء الإسلام قائم من حكمه بالإسلام بالدار فأنشبه ما قبل البلوغ كالحكم بالإسلام بأبويه أو بالساقى فإن بلغ ووصف الكفر فأنشبه ما قبل البلوغ ويهدد على الكفر احتياطاً فإن أقام على الكفر أقر عليه ومن أصحابنا من قال هو كالحكم بالإسلام بأبويه لأنه محكوم بالإسلام بغيره فصار كالسلم بأبويه والمنصوص أنه يقر على الكفر لأنه محكوم بالإسلام من جهة الظاهر ولهذا لو ادعى ذمياً وأقام البيعة حكمه بكفره

(فصل) وإن بلغ القيط وقذفه رجل وادعى أنه عبده وقال القيط بل أنا حر ففيه قولان أحدهما أن القول قول القيط لأن الظاهر من حاله الحرية والثاني أن القول قول القاذف لأنه يحتمل أن يكون عبداً والأصل براءة ذمة القاذف من الحد وإن قطع سطره فادعى أنه عبده وقال القيط بل أنا حر فالمقصود أن القول قول القيط فمن أصحابنا من قال فيه قولان كالتقديف ومنهم من قال إن القول قول القيط قولاً واحداً وخرق بينه وبين القذف بأن القصاص قد وجب في الظاهر وجوب القيمة مشكوك فيه فإذا أسقطنا القصاص اتقنا من الظاهر إلى الشك فلم يجز وفي القذف قد وجب الحد في الظاهر وجوب التحريم يبين لأنه بعض الحد فإذا أسقطنا الحد اتقنا من الظاهر إلى اليقين فجاز

(فصل) إذا بلغ القيط وذهب وأقبض وباع وأجاع ونكح وأصدق وجنى وجنى عليه ثم قامت البيعة على رقبه كان حكمه والموالة المتعادة (قوله رقب القيط) أي عبوديته (قوله أو بالساقى) هو الذي يسببه أي بأسره والسبا أصله الأمر يقال سبيت العدو سبياً إذا أسرته واستبيته مثله

في التصرفات كلها حكم العبد التي يعطى ما يعطى من تصرفه وينقض ما ينقض من تصرفه فيما يضره ويضر غيره لانه قد ثبت بالبينة انه مملوك فكان حكمه حكم المملوك فان أقر على نفسه بالرق لرجل فصدقه نظرت فان كان قد تقدم منه اقرار بغيره لم يقبل اقراره بالرق لا تلزمه باقراره بالحرية أحكام الأحرار في العبادات والمعاملات فلم يقبل اقراره في استقامتها وان لم يتقدم منه اقرار بالحرية ففيه نظر يقان من أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يقبل اقراره بالرق لانه محكوم بغيره فلم يقبل اقراره بالرق كالأقر بالحرية ثم أقر بالرق والثاني يقبل لأننا حكمنا بغيره في الظاهر وما ثبت بالظاهر يجوز ابطاله بالأقرار ولهذا لو ثبت اسلامه بظاهر الدار وبلغ وأقر بالكفر قبل منه فكذلك هنا ومنهم من قال يقبل اقراره بالرق قولاً واحداً لما ذكرناه ويكون حكمه في المستقبل حكم الرقيق فاما تصرفه بعد البلوغ وقبل الحكم برقه فعلى قولين أحدهما يقبل اقراره في جميعه لأن الرق هو الأصل وقد ثبت فوجب أن تثبت أحكامه كالو ثبت بالبينة والثاني يقبل فيما يضره ولا يقبل فيما يضر غيره لأن اقراره يتضمن ما يضره ويضر غيره فقبل فيما يضره ولم يقبل فيما يضر غيره كالأقر بما لا عليه وعلى غيره وهذا الطريق هو الصحيح وعليه أكثر من يعقوب فان باع واشترى فان قلنا يقبل اقراره في الجميع وقلنا ان عقود العبد من غير اذن المولى لا تصح كانت عقودهم فسدت فان كانت الأعيان باقية وجب ردّها وان كانت نالفة وجب بدلها في ذمته فيجب به اذا عتق وان قلنا يقبل فيما يضره ولا يقبل فيما يضر غيره لم يقبل قوله في افساد العقود ويلزمه اعواضها فان كان في يده مال استوفى منه فان فضل في يده شيء كان له ولأولاد وان كان اللقيط جارية فزوجهها الخاكم ثم أقرت بالرق فان قلنا يقبل اقرارها في الجميع فالتكاح باطل لأنه عقد بغير اذن المولى فان كان قبل الدخول لم يجب على الزوج شيء وان كان بعد الدخول وجب عليه مهر المثل لأنه وطء في تكاح فاسد وان أنت بولده فهو حر لأنه دخل على أنه حر وعليه قيمته ويجب عليها عدة أمة وهي قرآن وان قلنا لا يقبل فيما يضر غيره لم يطل النكاح لأن فيه اضراراً بالزوج ولكنه في حق الزوج في حكم الصحيح وفي حقها في حكم الفاسد فان كان قبل الدخول لم يجب لها مهر لانها لا تدعيه وان كان بعد الدخول وجب لها أقل الأمرين من مهر المثل أو المسمى لانه ان كان المهر أقل لم يجب ما زاد لأن فيه اضراراً بالزوج وان أنت منه بولده فهو حر ولا قيمة عليه لانه لا يقبل قولها فيما يضره ونقول للزوج قد ثبت أن زوجتك أمة فان اغتربت امساكها كل ما تملكه علوك كالسيد لانك قطعوها على علم أنها أمة وان طلقها اعتنت عدة حرة وهو ثلاثة اقراء وله فيها الرجعة لانه لا يقبل قولها عليه فيما يضره وان مات عنها لم يمتها عدة أمة وهي شهران وخمس ليل لان عدة الوفاة يجب على الله تعالى لاحق له فيها ولهذا يجب من غير وطء وقول اللقيط يقبل فيما يسقط حق الله تعالى من العبادات وان كان اللقيط غلاماً فزوج ثم أقر بالرق فان قلنا يقبل اقراره في الجميع بطل النكاح من أصله لانه بغير اذن المولى فان لم يدخل بها لم يلزمه شيء وان دخل بها لم يلزمه أقل الأمرين من المسمى أو مهر المثل لانه ان كان المسمى أقل لم يجب ما زاد لانها لا تدعيه وان كان مهر المثل أقل لم يجب ما زاد لان قوله مقبول وان ضره غيره وان قلنا لا يقبل قوله فيما يضر غيره لم يقبل قوله ان النكاح باطل لانه يضرها ولكن يحكم بانفساخه في الحال لانه أقر بتحررها فان كان قبل الدخول لم يلزمه نصف المسمى وان دخل بها لم يلزمه جميعه لانه لا يقبل قوله في اسقاط المسمى

فصل وان جنى عمداً على عبده ثم أقر بالرق وجب عليه النصاص على القولين وان جنى خطأ وجب الارش في رقبته يضره ولا يضر غيره فقبل قوله فيه وان جنى عليه حر عمداً لم يجب الفود على الجاني لان ذلك مما يضره ولا يضر غيره فقبل قوله فيه وان جنى عليه خطأ بأن قطع يده فان الجاني يقر بنصف الدية والمقبط يدعي نصف القيمة فان كان نصف القيمة أكثر من نصف الدية وجب نصف القيمة لان ما زاد عليه لا يدعيه وان كان أكثر من نصف الدية فعلى القولين ان قلنا يقبل قوله في الجميع وجب على الجاني نصف القيمة وان قلنا لا يقبل فيما يضر غيره وجب نصف الدية لان فيما زاد اضراراً بالجاني

فصل وان أقر اللقيط انه عبد لرجل وكذبه الرجل سقط اقراره كالأقر له بدار فكذبوا ان أقر المقبط بعد التكذيب بالرق لاخر لم يقبل وقال أبو العباس يقبل كالأقر لرجل بدار فكذبه ثم أقر به الآخر والمذهب الاول لان اقراره الاول قد أخبر أنه

لم يملكه غيره فاذا كذبه المقر له رجع الى الاصل وهو انه حر فلم يقبل اقراره بالرق بعده ويخالف الدارلاني اذا كذبه الاول رجع الى الاصل وهي غائبة فقبل اقراره بها لغيره

(فصل) وان بلغ اللقيط قاضي عليه رجل انه عبده فأنكره فالقول قوله لان الاصل الحرية وان طلب المدعي بمينه فهل يخلف بيني على القولين في اقراره بالرق فان قبلنا قبل حلف لانه ربما خاف من اليمين فأقر له بالرق وان قلنا لا يقبل لم يخلف لان اليمين انما تعرض ليخاف فيقر ولو أقر لم يقبل فلم يكن في عرض اليمين فائدة والله التوفيق

﴿ كتاب الوقف ﴾

الوقف بفتح ميم ممدوب اليها الماروي عبد الله بن عمر أن عمر رضي الله عنه أتى النبي ﷺ وكان قد ملك مائة سهم من خير فقال قد أصبت مالا لم أصب مثله وقد أردت أن أتقرب به الى الله تعالى فقال حبس الاصل وسبل الثمرة

(فصل) ويجوز وقف كل عين ينتفع بها على الدوام كالعقار والحيوان والاثاث والسلاح لمرءى أو هريرة رضي الله عنه انما ذكر للنبي ﷺ انه منع ابن جيل وخالد بن الوليد والعباس بن عبد المطلب يعني الصدقة فقال رسول الله ﷺ ما نقيم ابن جيل الا انه كان فقيرا فأغناه الله ورسوله فأما خالد فانكم تظلمون خالد ان خالد قد حبس أدرعه وأعتده معاني سبيل الله ولانه لما أمر عمر رضي الله عنه بتحجيس الاصل ونسبيل الثمرة دل ذلك على جواز وقف كل ما يبيح وينتفع به وأما ما لا ينتفع به على الدوام كالطعام وما يشتم من الریحان وما يحطم ونكسر من الحيوان فلا يجوز وقفه لانه لا يمكن الانتفاع به على الدوام ويجوز وقف الصغير من الرقيق والحيوان لانه يرجى الانتفاع به على الدوام ولا يجوز وقف الحل لانه عليك منجز فلم يصح في الحل وحده كالبيع

(فصل) واختلف أصحابنا في الدراهم والدنانير في أجاز اجازتها أجزا وقفها ومن لم يجز اجازتها لم يجز وقفها واختلفوا في الكلب فمنهم من قال لا يجوز وقفه لان الوقف عليك والكلب لا يملك ومنهم من قال يجوز الوقف لان القصد من الوقف المنفعة وفي الكلب منفعة تجاز وقفه واختلفوا في أم الولد فمنهم من قال يجوز وقفها لانه ينتفع بها على الدوام فهي كالامة القنة ومنهم من قال لا يجوز لانها لا يملك

(فصل) ولا يصح الوقف الا في عين معينة فان وقف عبد اغبر معين أو فرسا غير معين فالوقف باطل لانه ازالة ملك على وجه القر بغير يصح في عين في الامة كالعتق والصدقة

﴿ ومن كتاب الوقف ﴾

يقال وقف الدارلاني أنفها بالتخفيف وأوقف لغرة دينة معناه منع ان تباع أو توهب أو تورث. ووقف الرجل اذا قام ومنع نفسه من المضى والذهاب. ووقف أن ثابت مكانا قائما وامتنعت من المشي كله بغير ألق. قال بشر

ونحن على جوانبها وقوف * نقض الطرف كالأبل القحاح

(قوله فرقة مندوب اليها) قد ذكرنا ان القر يقسم تقرب به الى الله تعالى. من القرب ضد البعد. ومندوب يقال ندبه لشيء فانتدب أي دعاه الى فعله ففعل. وهو ما يدعي اليه من فعل الخير من غير وجوب (قوله حبس الاصل وسبل الثمرة) الحبس ضد الاطلاق والتخليه أي اجعله محبوسا لا يباع ولا يوهب وسبل الثمرة اجعل لها سبيلا أي طريقا لمصرفها. والسبيل الطريق. والاثاث متاع البيت قال الله تعالى اثاثا ومتاعا الى حين (قوله ما نقيم ابن جيل) نقيم يعني عيب يقال ما نقيمت منه الا الاحسان. ونقم كره ونقمت الامرا اذا كرهته بالفتح أقيم بالكسر فأنا نقيم وقال النكافي نقيمت بالكسر لغة وقيل أنكر بان لم يحل عليه الحول. وقيل معناه لا عنده في ذلك قال الأزهري يقال نقيمت منه كذا أو كذا أي بلغت مني الكراهة لفعله منتهاها (قوله قد حبس درعه واعتده) جمع درع في القلعة والكثير دروع. والاعتد جمع عتاد وهو أهبة الحرب من السلاح وغيره وجعه اعتدة أيضا يقال أخذ للامر عتده وعتاده أي أهبطه وألته (قوله نحطم ونكسر من الحيوان) يريد نكسر يرد أو غيره. فاما من الكسر فيقال حطم يحطم

(فصل) وما جاز وقفه جاز وقف جزؤه منه مناع لان عمر رضى الله عنه وقف مائة منهم من خير باذن رسول الله ﷺ لان القصد بالوقف حبس الأصل وتسجيل المنفعة والمناع كالقبض في ذلك ويجوز وقف علو الدار دون سفليها دون علوها لانها معا عينان ويجوز وقفهما جازا وقف أحد هما دون الآخر كالعبدان

(فصل) ولا يصح الوقف الا على بر ومعروف كالقناطر والمساجد والدفن والأقارب فان وقف على مالا قرية فيه كالبيع والسكناس وكتب التوراة والانجيل وعلى من يقطع الطريق أو يرد عن الدين لم يصح لأن القصد بالوقف القر بقر فبما ذكرناه اعانة على المعصية وان وقف على ذمي جاز لأنه في موضع القر يتوطأ يجوز التصديق عليه بخلاف الوقف عليه وق الوقف على المرتد والحر في أمور بقتلهم فلا معنى للوقف عليهم وان وقف على دابة رجل ففي وجهان أحدهما لا يجوز لأن مؤنتها على صاحبها والثاني يجوز لأنه كالوقف على مالكها

(فصل) ولا يجوز أن يقف على نفسه ولا أن يشترط لنفسه منه شيئا وقال أبو عبد الله الزبيدي يجوز لأن عثمان رضى الله عنه وقف بئر رومة وقال دوى فيها كدلاء المسلمين وهذا خطأ لأن الوقف يقتضى حبس العين وتعليك المنفعة والعين محبوسة عليه ومنفعةها مأكولة فلم يكن للوقف معنى وبخالف وقف عثمان رضى الله عنه لأن ذلك وقف عام ويجوز أن يدخل في العام ما لا يدخل في الخاص والدليل عليه أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المساجد وهي وقف على المسلمين وان كان لا يجوز أن يخص بالصدقة ولأن في الوقف العام يدخل فيه من غير شرط ولا يدخل في الوقف الخاص فدخل على الفرق بينهما

(فصل) ولا يجوز الوقف على من لا يملك كالعبد والمملوك لأنه تعالى من لا يملك كالمالكية والصدقة

(فصل) ولا يصح الوقف على مجهول كالوقف على رجل غير معين والوقف على من يختاره فلان لأنه تعالى من لا يملك منجزم فم يصح في مجهول كالبيع والمطية

(فصل) ولا يصح تعليقه على شرط مستقبل لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولا يصح بشرط الخیار وبشرط أن يرجع فيه اذا شاء أو يبيعه اذا احتاج أو يدخل فيه من شاء أو يخرج منه من شاء لأنه اخراج مال على وجه القرية فلم يصح مع هذه الشروط كالصدقة

(فصل) ولا يجوز أن يمدد لأنه اخراج مال على وجه القرية فلم يجوز الى مدة كالعتق والصدقة

(فصل) ولا يجوز الا على سبيل لا ينقطع وذلك من وجهين أحدهما أن يقف على من لا ينقرض كالفقراء والمجاهدين وطلبة العلم وما أشبهها والثاني أن يقف على من ينقرض ثم من بعده على من لا ينقرض مثل أن يقف على رجل بعينه ثم على الفقراء أو على رجل ثم على عقبه ثم على الفقراء فاما اذا وقف وقفنا منقطع الابتداء والانتفاء كالوقف على عبده أو على ولده ولا ولد له فالوقف باطل لأن العبد لا يملك والولد الذي لم يخلق لا يملك فلا يفيد الوقف عليهما شيئا وان وقف وقفنا متصل الابتداء منقطع الانتفاء بأن وقف على رجل بعينه ولم يزد عليه أو على رجل بعينه ثم على عقبه ولم يزد عليه فقولان أحدهما أن الوقف باطل لأن القصد بالوقف أن يصل الثواب على الدوام وهذا لا يوجد في هذا الوقف لأنه قد يموت الرجل وينقطع عقبه والثاني أنه يصح ويصرف بعد انقراض الموقوف عليه الى أقرب الناس الى الواقف لأن مقتضى الوقف الثواب على الثنا بيد خمل فبما شاء على ما شرطه وبما سكت

فهو حطام (قوله مشاعا) أى مشترك غير مفسوم ويقال بينهم شائع وشاع أيضا كما يقال سائر الشئ مومار. والبيع مساجد النصارى الواحدة بيعة. والسكناس مساجد اليهود الواحدة كنيسة والانجيل كتاب عيسى عليه السلام يذكر ويؤتى على معنى الكتاب والصحيفة واشتقاقه من نجل اذا استخرج. وبئر رومة بغير همز مضافة الى امرأة من اليهود وباعنها الى عثمان رضى الله عنه (قوله ينقرض) انقرضوا أى انقطعوا من القرض وهو القطع. والقراض الجلم كأنه يقطع به. ومالك منجز أى معجل من أنجز وعده ونجز حاجته اذا قضاه وعجلها واولئان هما (قوله الاعلى بر ومعروف) هما فعل الخير والاحسان وأصله بر والده اذا فرق به وأحسن اليه. والعرف والمعروف ضد السكر والتسكر يقال أولاء عرفا ومعروفا وقال ابن عرفة المعروف المعروف من طاعة الله والتسكر ما خرج منها وهو ما يوجب الدين والله (قوله القناطر) جمع قنطرة وهي الطريق فوق الماء وهي الجسر أيضا

عنه على مقتضاه ويصير كما أنه وقف، ويبدو يقدم المسمى على غيره فإذا انقضى المسمى صرف إلى أقرب الناس إلى الوقف لأنه من أعظم جهات الثواب والدليل عليه قول النبي ﷺ أنه قال لا صدقة وذو رحم محتاج . وروى سليمان بن عامر عن النبي ﷺ قال صدقتك على المساكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنان صدقة ومئة وهل يختص به فقراؤهم أو يشترك فيه الفقراء والأغنياء فيه قولان أحدهما يختص به الفقراء لأن مصرف الصدقات إلى الفقراء . والثاني يشترك فيه الفقراء والأغنياء لأن في الوقف الفنى والفقير سواء وان وقف وفخما منقطع الابتداء متصل بالانتهاء بآئن وقف على عبد ثم على الفقراء أو على رجل غير معين ثم على الفقراء فبغير طر يقان من أصحابنا من قال يبطل قول واحد إلا أن الأول باطل والثاني فرع لا يصلح باطل فكان باطلا ومنهم من قال فيه قولان أحدهما أنه باطل لما ذكرناه والثاني أنه يصح لأنه لا يبطل الأول صار كأن لم يكن وصار الثاني أصلا فإذا قلنا أنه يصح فإن كان الأول لا يمكن اعتباره انقراضه كرجل غير معين صرف إلى من بعده وهم الفقراء لأنه لا يمكن اعتبار انقراضه فقط حكمه وإن كان يمكن اعتباره انقراضه كالعبد ففيه ثلاثة أوجه أحدها ينقل في الحال إلى من بعده لأن الذي وقف عليه في الابتداء لم يصح الوقف عليه فصار كأنه عدم والثاني وهو المتخصص أنه لو ارتفع أن ينقضى الموقف عليه ثم يجعل لمن بعده لأنه لم يوجد شرط الانتقال إلى الفقراء فبقي على ملكه والثالث أنه يكون لأقرباء الوقف إلى أن ينقضى الموقف عليه ثم يجعل للفقراء لأنه لا يمكن تركه على الوقف لأنه أزال الملك فيه ولا يمكن أن يجعل للفقراء لأنه لم يوجد شرط الانتقال إليهم فكان أقرباء الوقف أحق وهل يختص به فقراؤهم أو يشترك فيه الفقراء والأغنياء على ما ذكرناه من القولين

فصل وان وقف وقفاً مطلقاً ولم يذكر سببه ففيه قولان أحدهما أن الوقف باطل لأنه عليك فلا يصح مطلقاً كما لو قال بعث دارى ووهبت مالى . والثاني يصح وهو الصحيح لأنه أزال الملك على وجه القرينة فصح مطلقاً كالأضحية فعلى هذا يكون حكمه حكم الوقف المتصل بالابتداء المنقطع بالانتهاء وقد بيناه

فصل ولا يصح الوقف إلا بالقول فإن بنى مسجداً وصلى فيه أو أذن للناس بالصلاة فيه لم يصح وقفاً لأنه أزال الملك على وجه القرينة فلم يصح من غير قول مع القدرة كالعتق والفاطحة سنة وقف وحيت وسبلت ونصدقت وأبدت وحرمت قائماً الوقف والحبس والتسبيل ففيه صريحه في أن الوقف موضوع له ومعروف به والتسبيل والتسبيل ثبت لهما عرف الشرع فإن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه حبس الأصل وسبل الثمرة وأما التصديق فهو كناية فيه لأنه مشترك بين الوقف وصدقة التطوع فلم يصح الوقف بمجرد ما أنقرت به نية الوقف وألفظ من الألفاظ الخمسة بأن يقول تصدقت به صدقة موقوفة أو محبوسة أو مسيلة أو مؤبدة أو محرمة أو حكم الوقف بأن يقول صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث صار وقفاً لأنه مع هذه الفرائض لا يحتمل غير الوقف وأما قوله حرمت وأبدت ففيه وجهان أحدهما أنه كناية فلا يصح به الوقف إلا بالحدى الفرائض التي ذكرنا لأنه ثبت لعرف الشرع ولا عرف اللغة فلم يصح الوقف بمجرد ما أنقرت به نية الوقف والتسبيل والتسبيل ثبت لهما عرف الشرع فلا يكون إلا بالوقف حمل عليه

فصل وإذا صح الوقف لزم وانقطع نصرف الوقف فيه . لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه إن شئت حبست أصلها وصدقت بها لاتباع ولا توهب ولا تورث ويرى أن ملكه عن العين ومن أصحابنا من خرج فيه قولاً آخر أنه لا يزل ملكه عن العين لأن الوقف حبس العين وتسبيل المنفعة وذلك لا يوجب زوال الملك والصحيح هو الأول لأنه سبب يزيل ملكه عن النصرف في العين والمنفعة فأزال الملك كالعتق واحتلت أصحابنا فيمن يختص الملك اليه ففهم من قال ينتقل إلى الله تعالى قول واحد إلا أنه حبس عين وتسبيل منفعة على وجه القرينة فأزال الملك إلى الله تعالى كالعتق ومنهم من قال فيه قولان أحدهما أنه ينتقل إلى الله تعالى وهو الصحيح لما ذكرنا والثاني أنه ينتقل إلى الموقف عليه لأن ما أزال

(قوله وقف وحبست وسبلت ونصدقت وأبدت وحرمت) معنى وفقت منعت بعه ووهبت من الرجل الوقف الذي امتنع من الذهاب والنجى . وبقى قائماً . وحبست ما أخذت من الحبس ضد الإطلاق . ونصدقت أصله من الصدق الذي هو ضد الكذب كأنه يخرجها صدقة أو عدا من الثواب . وسبلت معناه جعلت له سبيلاً أي طريقاً إلى من تلك المنفعة . وأبدت جعلتها مؤبدة من الأبد

الملك عن العبد لم يزل المالية ينقل الى الأدمى كالمصدق

فصل وبذلك الموقوف عليه غلة الوقف فان كان الموقوف شجرة ملك فتمرتها وتجب عليه زكاتها لانه يملكها ملكا تاما فوجب زكاتها عليه فان كان حيوانا ملك صوفه ولبنه لان ذلك من غلة الوقف وقوائده فهو كالثمرة وهل يملك ما يملكه فيه وجهان أحدهما يملكه لانه غلة الوقف فأشبهه بالثمرة وكسب العبد والثاني انه موقوف كالإمام لان كل حكم ثبت للإمام ينصبها فيه الولد كحرمة الاستبلاذ في أم الولد وان كان جارية ملك مهرها لانه بدل منفعتها ولا يملك وطأها لان في أحد القولين لا يملكها وفي الثاني يملكها ملكا ضعيفا فلم يملك بدلوطها فان وطئها لم يلزمه الحد لانه في أحد القولين يملكها وفي الثاني له شبيهة ملك وفي تزويجها وجهان أحدهما لا يجوز لانه ينقص قيمتها ويرى ما تلفت من الولادة فيدخل الضرر على من بعده من أهل الوقف والثاني يجوز لانه عقد على منفعتها فأشبهه بالاجارة فان قلنا انها للموقوف عليه كان تزويجها اليه وان قلنا انها تنقل الى الله تعالى كان تزويجها الى الحاكم كالحرة التي لا ولي لها ولا يزوجه الحاكم الا باذن الموقوف عليه لان له حقا في منافعها فلم يملك التصرف فيها بغير اذنه فان أنت بولد مملوك كان الحكم فيه كالحكم فيما تملكه البهيمة

فصل وان ألتقه الواقف أو أجنبي فقد اختلف أصحابنا فيه على طريقين فمنهم من قال يبنى على القولين فان قلنا انه للموقوف عليه وجبت القيمة له لانه بدل ملكه وان قلنا انه لله تعالى اشترى به مثله ليكون وفقا مكانه وقال الشيخ أبو حامد الأسفرايني يشترى به امثله ليكون وفقا مكانه قول واحد لا تناقض لان الوقف على الموقوف عليه الا أنه لا يملك الاتساع رقبته وانما يملك الاتساع بمنفعته ولان في ذلك ابطال حق البطن الثاني من الوقف وان ألتقه الموقوف عليه فان قلنا انه اذا ألتقه غيره كانت القيمة له لم تجب عليه لأنها تجب له وان قلنا يشترى بها ما يكون وفقا مكانه أخذت القيمة منه واشترى بها ما يكون مكانه وان كان الوقف جارية فوطئها رجل يشبهه فأنت منه بولد ففي قيمة الولد ما ذكرناه من الطريقين في قيمة الوقف اذا ألتف وان كان الوقف عبدا جنى جنايته وجب المال له يتعلق رقبته لأنها ليست بحمل للبيع فان قلنا انه للموقوف عليه وجب الضمان عليه وان قلنا انه لله تعالى ففيه ثلاثة أوجه أحدها يلزم الواقف وهو قول أبي اسحق وهو الصحيح لانه منع من بيعه ولم يبلغ به حالة يتعلق الارش بذمته فلو لم أن يفديه كأم الولد والثاني أنه يجب في بيت المال لانه لا يمكن ايجابه على الواقف لانه لا يملكه الا على الموقوف عليه لانه لا يملكه فلم يبق الا بيت المال والثالث أنه يجب في كسبه لانه كان محله الرقبة ولا يمكن تعليقه عليها فتعلق بكسبه لانه مستفاد من الرقبة ويجب أقل الامر من قيمته أو أرض الجنابة لانه لا يمكن بيعه كأم الولد

فصل وتصرف الغلة على شرط الواقف من الأثرة والتسوية والتفضيل والتقديم والتأخير والجمع والترتيب وادخال من شاء بصفة واخراج من شاء بصفة ورده اليه بصفة الأثرة ان يخص قوما دون قوم مثل ان يقف على أولاده فيخصص الذكور دون الاناث أو الاناث دون الذكور وأما التقديم فان يقدم قوما دون قوم وذلك يحصل من وجهين أحدهما أن يفاضل بينهم مثل ان يقول

وقفت على أولادي للذكر مثل حظ الانثيين أو على ان لا لأني الثلثين والذكر الثلث والثاني أن يقول على أن البطن الاعلى يقسم على البطن الثاني وأما التسوية فان يسوي بين الغني والفقير أو بين الذكور والاناث والاطلاق يقتضي ذلك. وأما اخراج من شاء بصفة فمثل أن يقول وقفت على أولادي على ان من تزوجت من بناتي فلا حق لها وعلى ان من استغنى من أولادي فلا حق له فيه. وأما رده اليها بصفة فمثل أن يقول على ان من تزوجت من بناتي فلا حق لها فيه فان طلفت أو مات عنها عادت الى الوقف فكل ذلك جائز. وأما الجمع فالعطف بالواو والترتيب بالعطف بتم أو الى والتأخير والتقديم أيضا مثل أن يقول على أولادي وأولاد أولادي على أن يعطى أولادي منه كذا فاقى فلا أولاد أولادي أو يقفه على المسجد والفقراء على ان يبدأ بالمسجد وما فضل على الفقراء (قوله للسائل والمحروم) أي الممنوع الرزق. وقال ابن عباس هو المحارف الذي انحرف عنه رزقه

والضعيف والذي الترفي وابن السبيل وفي سبيل الله وكتب على كرم الله وجهه بصدقته ابتغاء مرضاة الله ليولياني الجنة وبصرف النار عن وجهي وبصرفني عن النار في سبيل الله وذئ الرحمة والتغريب والبعيد لا يباع ولا يورث وكتبت فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ لثاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقراء بني هاشم وبني المطلب

فصل في ما كان له قبل لم يدخل فيه حتى ينفصل فإذا انفصل استحق ما يحدث من الغلة بعد الانفصال دون ما كان حدث قبل الانفصال لأنه قبل الانفصال لا يسمى ولداً وإن وقف على ولده وله ولد فنفذ بالامان لم يدخل فيه وقال أبو اسحاق يدخل فيه لأن اللعان يسقط النسب في حق الزوج ولا يتعلق به حكم سواء ولهذا انفضى به العدة والمذهب الأول لأن الوقف على ولده وباللعان قد بان أنه ليس بولده فلم يدخل فيه وإن وقف على أولاد أولاده دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات لأن الجميع أولاد أولاده فإن قال على نسلي أو عتي أو ذريتي دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات فربوا أو بعدوا لأن الجميع من نسله وعقبه وذريته ولهذا قال الله تعالى ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وذكر يا يحيى وعيسى جعل هؤلاء كلهم من ذريته على البعد وجعل عيسى من ذريته وهو ينسب إليه بالأثم فإن وقف على عترة فقد قال ابن الأعرابي وتعلمهم ذريته وقال القشيري هم عترة وإن وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات لأنهم لا ينسبون إليه ولهذا قال الشاعر

بنونا بنوا أبناءنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأجانب

وإن وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى المشكل لأننا لا نعلم أنه من البنين فإن وقف على البنات لم يدخل فيه لأننا نعلم أنه من البنات فإن وقف على البنين والبنات ففيه وجهان أحدهما أنه لا يدخل فيه لأنه ليس من البنين ولا من البنات والثاني أنه يدخل لأنه لا يخلو من أن يكون ابناً أو بنتاً وإن أشكل عليهما فإن وقف على بني زيد لم يدخل فيه بنتاهم فإن وقف على بني تميم وقلدان الوقف صحيح ففيه وجهان أحدهما لا يدخل فيه البنات لأن البنين اسم للذكور حقيقة والثاني يدخل فيه لأنه إذا أطلق اسم القبيلة دخل فيه كل من ينسب إليها من الرجال والنساء

فصل في ما كان له على أولادى فإن انقرض أولادى وأولاد أولادى فعلى الفقهاء لم يدخل فيه واد الولد ويكون هذا وفقاً منقطع الوسط فيكون على قولين كالوقف المنقطع الانتفاء ومن أصحابنا من قال يدخل فيه أولاد الأولاد بعد انقراض ولد الصلب لأنه لما شرط انقراضهم دل على أنهم يستحقون كولد الصلب والصحيح هو الأول لأنه لم يشترط شيئاً وانما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم

فصل في ما كان له على أقاربه دخل فيه كل من تعرف قرابته فإن كان للواقف أب يعرف به وينسب إليه دخل في وقفه كل من ينسب إلى ذلك الأب ولا يدخل فيه من ينسب إلى أخى الأب أو أخته فإن وقف الشافعي رحمه الله لأقاربه دخل فيه كل من ينسب إلى شافعي بن السائب لأنهم يعرفون بقرابته ولا يدخل فيه من ينسب إلى علي وعباس بن السائب ولا من ينسب إلى السائب لأنهم لا يعرفون بقرابته ويستوى فيه من قرب به بعد من أقاربه ويستوى فيه الذكر والأنثى لنسائهم في القرابة فإن حدث قريب بعد الوقف دخل فيه وذكر البويطي أنه لا يدخل فيه وهذا غلط من البويطي لأنه لا خلاف أنه إذا وقف على أولاده دخل فيه من يحدث من أولاده

فصل في ما كان له على أقرب الناس إليه ولم يكن له أبوان صرف إلى الولد ذكر أو أنثى لأنه أقرب من غيره لأنه جزء منه فإن لم يكن له ولد فإلى ولد الولد من البنين والبنات فإن لم يكن له ولد ولا ولد له أحد الأبوين صرف إليه لأنها أقرب من غيرها فإن اجتمعا استويا فإن لم يكون صرف إلى أبيهما الأقرب فالأقرب فإن كان له أبوان ففيه وجهان أحدهما أنهما سواء لأنها في درجة واحدة في القرب والثاني يقدم الابن لأنه أقوى تعصياً من الأب فإن قلنا أنهما سواء قدم الأب على ابن الابن لأنه أقرب

(قوله ليولياني) أي يدخلني في سبيل الله الجهاد وابن السبيل المسافر وأصله كاه الطريق وقد ذكر في الزكاة والتعصيب والعصبة مشتق من العصاة التي تحيط بالرأس وسموا عصبة لأنهم تعصبوا أي أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والأخ جانب والم جانب

منه وان قلنا بقدم الابن قدم ابن الابن على الأب لأنه أقوى تعصبا منه فان لم يكن أبوان ولا ولد ولا أخوة صرف اليهم لانهم أقرب من غيرهم فان اجتمع أخ من أب وأخ من أم استويا وان كان أحدهما من الأب والآخر من الأم والآخر من الأب والآخر من الأم لانه أقرب فان لم يكن أخوة صرف الى بني الأخوة على ترتيب آبائهم فان كان له جد وأخ فففيه قولان أحدهما انهما سواء لتساويهما في القرب ولهذا سويتا بينهما في الارث والثاني يقدم الاخ لان تعصبه تعصيب الاولاد فإذا قلنا انهما سواء قدم الجدة على ابن الاخ وان قلنا يقدم الاخ فان الاخ وان سفل أولى من الجد فان لم يكن أخوة وله أعمام صرف اليهم ثم الى أولادهم على ترتيب الأخوة وأولادهم فان كان له عم وأبو جد فعلى القولين في الجد والاخ وان كان له عم وعمة وعمة وعمة أو ولد لها ففهما سواء فان كان له جدتان أحدهما تدعى بقرابتين والأخرى بقرابة فالتى تدعى بقرابتين أولى لانها أقرب ومن أعمامها من قال ان قلنا ان السدس بينهما في الميراث استويا في الوقف

فصل وان وقف على جماعة من أقرب الناس اليه صرف الى ثلاثة من أقرب الاقارب فان وجد بعض الثلاثة في درجة والباقي في درجة أبعد استوفى ما أمكن من العدد من الاقرب ونعم الباقي من الدرجة الأبعد لانه شرط الاقرب والعقد فوجب اعتبارها

فصل وان وقف على ماله وله مولى من أعلى ومولى من أسفل ففيه ثلاثة أوجه أحدها يصرف اليهما لأن الاسم يتناولهما والثاني يصرف الى المولى من أعلى لأن له مزية بالعنق والتعصيب والثالث ان الوقف باطل لانه ليس حله على أحدهما بأولى من حله على الآخر ولا يجوز الحل عليهما لأن المولى في أحدهما بمعنى وفي الآخر بمعنى آخر فلا تصح ارادتهما بلفظ واحد فبطل

فصل وان وقف على زبد وعمره ويكره على الفقراء فبات زبد صرف الى من بقى من أهل الوقف فاذا انقضى اوصاف الى الفقراء وقال أبو علي الطبري يرجع الى الفقراء لأنه لا يجعل لهم اذا انقضى اوجب أن تكون حصة كل واحد منهم لهم اذا انقضى والمنصوص في حرمة هو الاول لانه لا يمكن نقله الى الفقراء لانه قبل انقضاءهم لم يوجد شرط النقل الى الفقراء ولا يمكن رده الى الواقف لانه أزال ملكه عنه فكان أهل الوقف أحق به

فصل وان وقف سجدا غريب المكان وانقطعت الصلاة فيه لم يعد الى الملك ولم يحز له التصرف فيه لان ما زال الملك فيه لحق الله تعالى لا يعود الى الملك بالاختلال كالأعتق عبدا ثم من وان وقف نخلة فجفت أو بهيمة فزمنت أو جنوا على مسجد فتكسرت ففيه وجهان أحدهما لا يجوز بيعه ماد كرهناه في المسجد والثاني يجوز بيعه لانه لا يرجي منفعة فكان بيعه أولى من تركه بخلاف المسجد فان المسجد يمكن الصلاة فيه مع خرابه وقد يعمر الموضع فيصل في فيه فان قلنا تباع كان الحكم في ثمنه حكم القيمة التي توجد من مثله الوقف وقد يبناه وان وقف شيئا على ثغر فبطل الثغر كطرسوس أو على مسجد فاختل المكان حفظ الارتفاع ولا يصرف الى غيره لجواز أن يرجع كما كان

فصل وان احتاج الوقف الى نفقة أنفق عليه من حيث شرط الواقف لانه لما اعتبر شرطه في سبيله اعتبر شرطه في نفقته كالمالك في أمواله وان لم يشترط أنفق عليه من غلته لانه لا يمكن الاستفاد به الا بالنفقة فحمل الوقف عليه وان لم يكن له غلة فهو على القولين ان قلنا انه الله تعالى كانت نفقته في بيت المال كالحرم المعسر الذي لا كسبه وان قلنا للموقوف عليه كانت نفقته عليه

فصل والنظر في الوقف الى من شرطه الواقف لان الصحابة رضي الله عنهم وقفوا وشرطوا من ينظر فحمل عمر رضي الله عنه الى حفصة رضي الله عنها واذا توفيت فانه الى ذوي الرأي من أهلها ولان سبيله الى شرطه فكان النظر الى من شرطه وان وقف ولم يشترط الناظر ففيه ثلاثة أوجه أحدها انه الى الواقف لانه كان النظر اليه فإذا لم يشترطه بقى على نظره والثاني انه للموقوف عليه لان الغلة له فكان النظر اليه والثالث الى الحاكم لانه يتعلق به حق الموقوف عليه وحق من يشترط اليه

(قوله ثغر) هو الموضع الذي يظهر منه العدو وبأنى منه (قوله فاختل) الخلل والاختلال الفساد في الامر (قوله حفظ الارتفاع) هو غلة الوقف (قوله فالى ذوي الرأي من أهلها) أراد من أهل الصدقة

فكان لحاكم أولى فان جعل الواقف النظر الى اثنين من أفضل ولده ولم يوجد فيهم فاضل الا واحد ضم الحاكم اليه آخر لان الواقف لم يرض فيه بنظر واحد
(فصل) اذا اختلف ارباب الوقف في شروط الوقف وسيله ولايته جعل بينهم بالسوية فان كان الواقف خارجا الى قوله لانه ثبت بقوله فرجع اليه

(كتاب الهبات)

الهبة مندوب اليها لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ قال نهادوا تحابوا ولا تقاربوا أفضل لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارحون برحمتهم الله ارحون من في الارض برحمتكم من في السماء الرحم شجنة من الرحمن فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعته الله وفي طبه صلة الرحم والمستحب ان لا يفضل بعض اولاده على بعض في الهبة لما روى النعمان ابن بشير قال اعطاني ابي عطية فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اعطيت ابني عطية وان أمه قالت لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اعطيت كل ولدك مثل ذلك قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقوا الله واعبدوا بين اولادكم اليس يسرك أن تكونوا في البر سواء قال بلى قال فلا اذا قال الشافعي رحمه الله ولانه يقع في نفس المفضل ما يمنعه من بره ولان الأقارب بنفس بعضها بعضا لا ينفس العدي فان فضل بعضهم بعطية صحت العطية لما روى في حديث النعمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهد على هذا غيري فلو لم يصح لبني له ولم يأمره أن يشهد عليه غيبه ولا يستكف أن يهب القليل ولا أن يهب القليل لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لودعيت الى كراع لأجبت ولو أهدي الى كراع أو ذراع لقبيل

(فصل) وما جاز بيعه من الأعيان جاز هبته لانه عقد يقصد به ملك العين فملك به ما عاك بالبيع وما جاز هبته جاز بيعه جزء منه مشاع لما روى عمر بن سامة الأنصري أن رسول الله ﷺ خرج من المدينة حتى أتى الروحاء فاذا حجار عفير فقيل يا رسول الله هذا حجار عفير فقال دعوه فانه سيطلبه صاحبه فجاوز رجل من قهر فقال يا رسول الله اني أصبت هذا فأنسأكم به فأمر النبي ﷺ أبا بكر بقسم له بين الرفاق ولان القصد منه التملك والمشاع كالقسوم في ذلك

(فصل) وما لا يجوز بيعه من المجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملكه عليه كالبيع قبل القبض لا يجوز هبته لانه عقد يقصد به تملك المال في حال الحياة فلم يجز فيما ذكرناه كالبيع

(فصل) ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل لانه عقد يبطل بالجهالة فلم يجز تعليقه على شرط مستقبل كالبيع

(فصل) ولا تصح الا بالاجاب والقبول لانه تعليق آدى لآدى فافتقر الى الاجاب والقبول كالبيع والنكاح ولا يصح

(ومن كتاب الهبات)

الرحم شجنة الرحم أصله رحم الأختي ثم نقل الى القرابة لأنهم سببها يقال رحم ورحم مثل كيدوكيد وشجنة قال أبو عبيد يعني مشبكة كاشنباك العروق ومنه قولهم الخديت ذو شجون انما هو بمك بعضه ببعض، وفيه لغتان شجنة وشجنة (قوله اعدلوا بين اولادكم) أي سوا بينهم وهو هابنا بمعنى الاستقامة (قوله بنفس بعضهم بعضا لا ينفس العدي) بنفس محمد يقال نفست على أي حسنت. والعدي بالكسر الا جانب وبالضم الأعداء ويكسر قال الشاعر

اذا كنت في قوم عدي لست منهم * فشكل ما علفت من خيث وطيب

(قوله لودعيت الى كراع لأجبت) الكراع في الغنم والفرع بمنزلة الوطيف في الفرس والبعر وهو مستدق الساق يذكرو يؤث والجمع أكرع وفي المثل أعطى العبد كراعا فطلب ذراعا والذراع ذراع اليد وهو أفضل من الكراع وكان النبي ﷺ يحبا كراعه ولهذا من فيه (قوله فاذا حجار عفير) أي معفور فعيل بمعنى مفعول. فأنسأكم أي اعملوا فيه برأيكم وأمركم. والشأن الأمر. والرفاق جمع رفقة وهم الجماعة يسطحون في الفر

القبول الاعلى الفور وقال أبو العباس يصح على التراخي والصحيح هو الأول لأنه تمليك مال في حال الحياة فكان القبول فيه على الفور كالبيع

(فصل) ولا يملك الموهوب منه المنة من غير قبض لما روت عائشة رضي الله عنها أن أباهما جعلها جذاذ عشرين وسقاً من ماله فلما حضرته الوفاة قال يا بنية إن أحب الناس غني يمدى لانت وإن أعز الناس على فقر يمدى لانت واني كنت تحملك جذاذ عشرين وسقاً من مالي ووددت أنك جذاذته وحزته وانما هو اليوم مال الثوارث وانما هما أخواك وأختاك قالت هذان أخواي فمن أختاي قال ذو بطن بنت خارجة فاني أظنها جاريتة فان مات قبل القبض قام وارثه بمقتضى ان شاء قبض وان شاء لم يقبض ومن أختاي بنات من قال يطل العقد بالموت لأنه غير لازم فيطل بالموت كالعقد الجارية والنصوص أنه لا يطل لأنه عقد يؤول الى التزوم فلم يطل بالموت كالبيع بشرط الخيار فإذا قبض ملك بالقبض ومن أختاي بنات من قال يتبين أنه ملك بالعقد فان حدث منه تعاقب القبض كان للموهوب له لأن الشافعي رضي الله عنه قال فيمن وهب له عبد قبل أن يهل عليه خلال شوال وقبض بعد ما أهل ان فطرة العبد على الموهوب له والمذهب الأول وما قال في ذكر كذا الفطر فرعه على قول مالك رحمه الله

(فصل) فان وهب لغير الولد وولد الولد شيئاً أو قبضه لم يملك الرجوع فيه لما روى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ما رفعاه الى النبي ﷺ لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها الا الولد فيما أعطى ولده وان وهب للولد أو ولد الولد وان سفل جازله أن يرجع للخبر ولان الأبا لا ينهم في رجوعه لأنه لا يرجع الا للضرورة أو لاصلاح الولد وان تصدق عليه فلتصوص أن له أن يرجع كالحبة ومن أختاي بنات من قال لا يرجع لأن القصد بالصدقة طلب الثواب واصلاح حاله مع الله عز وجل فلا يجوز أن يتغير رأيه في ذلك والقصود من الهبة اصلاح حال الولد وربما كان الصلاح في استرجاعه لجازله الرجوع وان تداعى رجلان نسب مولود ووهب له مالا لم يجوز واحد منهما أن يرجع لأنه لم يثبت له بنوته فان لحق بأحدهما ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز لأنه ثبت أنه مولود والثاني لا يجوز لأنه لم يثبت الرجوع في حال العقد وان وهب لولده ووهب الولد لولده ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه في ملك من يجوز له الرجوع في هبته والثاني لا يجوز لأن الرجوع على غير من وهب له فلم يجوز وان وهب لولده شيئاً فأفلس الولد وجبر عليه ففيه وجهان أحدهما يرجع لان حقه ما بقي لحقوق الغرماء والثاني لا يرجع لأنه تعلق به حق الغرماء فلم يجوز له الرجوع كالجور عنه

(فصل) وان زاد الموهوب في ملك الولد أو زال الملك فيه ثم عاد اليه فالحكم فيه كالحكم في المبيع اذا زاد في بدل المشتري أو زال الملك فيه ثم عاد اليه ثم أفلس في رجوع البائع وقد يشاهد في التفتيش

(فصل) فان وهب شيئاً لغيره لم يملكه أن يشبهه بعوض لأن القصد من هبته العالة فلم تحجب المكافأة فيه بعوض كالصدقة وان وهب لمن هو مثله لم يملكه أيضاً أن يشبهه لأن القصد من هبته اكتساب المحبة وتأكيده بالصدقة وان وهب لمن هو أعلى منه ففيه قولان قال في القديم لم يملكه أن يشبهه عليه بعوض لأن العرف في هبة الأدنى للأعلى أن يلتصق به العوض فيمسر ذلك كالشرط وقال في الجديد لا يجب لأنه تمليك بغير عوض فلا يوجب المكافأة بعوض كهيئة التطير للتطير فان قلنا لا يجب فشرط فيه ثوابه لولا ما فيه قولان أحدهما يصح لأنه تمليك مال عال بقا كالبيع فعلى هذا يكون كبيع بلفظ الهبة في الربا والخيار وجميع أحكامه والثاني أنه باطل لأنه عقد لا يقتضي العوض فيطل شرط العوض كالرهن فعلى هذا حكمه حكم البيع الفاسد في جميع

(قوله) نحلها جذاذ عشرين وسقاً معني نحلها أعطاهما، والنحلة العطية. وجذاذ عشرين وسقاً معناه ما يأتي حين يجذع عشرين وسقاً والوسق سنون صاعاً وقد ذكر (قوله) حزنه أي قبضته ولو قال حزنه لكان جاراً والأول أفصح ذكره الأزهري (قوله) ذو بطن بنت خارجة) ذوهنا بمعنى الذي في لغة طي بقولون أنا ذو فعلت أي الذي فعلت قال شاعرهم

فان الماء ماء أبي وحدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

وهي بنت خارجة بن أبي زهير تزوجها بالسنح في بني الحارث من الخزرج. والسنح موضع قريب من المدينة واسمها حبيبية. وبنتها أم كشوم بنت أبي بكر رضي الله عنه. الثواب في الهبة وغيرها أصله الرجوع يقال تاب يتوب ثوباً وثواباً اذا رجع بعد ذهابه كأن الثواب يرجع اليه بعد ذهاب الموهوب من يده وبعد عمله للخبر

أحكامه وإن شرط فيه نواجا مجهورا بطل قول واحد لا تشرط العوض ولا تشرط عوضا مجهورا وإن قلنا أنه يجب العوض ففي قدره ثلاثة أقوال أحدها أنه يلزمه أن يعطيه إلى أن يرضى لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن أعرابيا وهب النبي ﷺ هبة فأثابه عليها وقال أَرْضَيْتَ قَالَ لَا فزاده وقال أَرْضَيْتَ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَدْ عَمِمْتَ أَنْ لَا تُنْهَبَ إِلَّا مِنْ فَرْشِي أَوْ أَنْصَارِي أَوْ ثِقَنِي والثاني يلزمه قدر قيمته لأنه عقد يوجب العوض فإذا لم يكن مسمى وجب عوض الثقل كالشكاح والثالث يلزمه ما جرت العادة في ثواب مثله لأن العوض وجب بالعرف فوجب مقداره في العرف فإن قلنا أنه يجب العوض فلم يعطه ثبت له الرجوع فإن تلفت العين رجع بقيمتها لأن كل عين ثبت له الرجوع بها إذا تلفت وجب الرجوع إلى بدلها كالبيع ومن أجهلنا من قال لا يجب لأن حتى الواهب في العين وإن تلفت العين رجع فيها وهل يرجع بأثرش ما نهض فيه وجهان كل وجهين فرد القيمة إذا تلفت وإن شرط عوضا مجهورا لم يطل لأن شرط ما يقتضيه العقد لأن العقد على هذا القول يقتضي عوضا مجهورا وإن لم يدفع إليه العوض وتلف الموهوب ضمن العوض بلا خلاف وإن شرط عوضا معلوما ففيه قولان أحدهما أن العقد يبطل لأن العقد يقتضي عوضا غير مقرر فبطل بالتقدير والثاني يصح لأنه إذا صح بيع مجبور فلا يصح بيع مجبور معلوم أولى (فصل) وإن اختلف الواهب والموهوب له فقال الواهب وهبتك بيدك وقال الموهوب له وهبتني على غير بدل ففيه وجهان أحدهما أن القول قول الواهب لأنه لم يقر بخروج الشيء من ملكه الأعلى بدل والثاني أن القول قول الموهوب له لأن الواهب أقر له بالهبة ولادعي بدلا الأصل عدمه

باب العمري والرقي

العمري هو أن يقول أعمرتك هذه الدار حياتك أو جعلتها لك عمرك وفيها ثلاث مسائل أحدها أن يقول أعمرتك هذه الدار حياتك ولعقبك بعدك فهذه عطية صحيحة تصح بالإيجاب والقول ويملك فيها القبض والدليل عليه ما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال أعمار رجل أعمر عمرى له ولعقبه ما نال الذي أعطيتها لا ترجع إلى الذي أعطتها لأنه أعطى عطاه وقعت فيه الموارث والثانية أن يقول أعمرتك هذه الدار حياتك ولم يشرط شيئا ففيه قولان قال في القديم هو باطل لأنه تعليق عين غير مبنية فأشبه إذا قال أعمرتك سنة أو أعمرتك حياتك يد وقال في الجديد هو عطية صحيحة ويكون للعمري حياته ولو ورثته بعده وهو الصحيح لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من أعمر عمرى حياته فهي له ولعقبه من بعده يرثها من يرثه من بعده ولأن الأملاك المستقرة كلها مقدره بحياة المالك وتنفذ إلى الورثة فلم يكن ما جعله له في حياته منافيا لحكم الأملاك والثالثة أن يقول أعمرتك حياتك فإن مت عادت إلى أن كنت حيا وإلى ورثتي أن كنت ميتا فهي كالسنة الثانية فتكون على قولين أحدهما يبطل والثاني يصح لأنه شرط أن تعود إليه بعد ما زال ملكه أو إلى وارثه وشرطه بعين أو المال لا يؤثر في حق العمر فيصير وجوده كعدمه

(فصل) وأما الرقي فهو أن يقول أرقبتك هذه الدار أو دارى لك رقبتي ومعناه وهبت لك وكل واحد منهما رقب صاحبها فإن ثبت قبلي عادت إلى أن مت قبلك فهي لك فتكون كالسنة الثالثة من العمري وقد بينا أن الثالثة كالثانية فتكون على قولين وقال المزني الرقي أن يجعلها الآخرهما مونا وهذا خطأ لما روى عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال من أعمر عمرى أو أرقب رقبتي فهي للعمري يرثها من يرثه

(فصل) ومن وجبه على رجل دين جازله أن يرثه من غير ورثته ومن أجهلنا من قال لا يجوز إلا بقبول من عليه الدين لأنه تبرع يفتقر إلى تعيين التبرع عليه فافتقر إلى قبوله كالوصية والحبة ولأن فيه التزاما فلم يملك من غير قبوله كالحبة والمذهب الأول لأنه استقاط حق ليس فيه تملك مال فلم يعتبر فيه القبول كالعتق والطلاق والعقود عن الشفعة والقصاص ولا يصح إلا برأ من دين مجبور لأنه أزاله ملك لا يجوز تعليقه على الشرط فلم يجز مع الجهالة كالبيع والحبة

ومن العمري والرقي

العمري مأخوذة من العمر لأنه بهبها لمدة عمره والرقي لأن كل واحد منهما رقب صاحبها فأيها مات كانت للحي والرقيب الانتظار قال الله تعالى فارتقب انهم من نقبون أي انتظر انهم من نقبون. والتبرع التطوع وتبرع أي تطوع

﴿ كتاب الوصايا ﴾

من ثبت له الخلافة على الأئمة جاز له أن يوصي بها إلى من يصلح لها لأن أبا بكر رضي الله عنه وصى إلى عمر وعمر رضي الله عنه إلى أهل الشورى رضي الله عنهم ورضيت أصحابهم رضي الله عنهم بذلك

(فصل) ومن ثبت له الولاية في مال ولده ولم يكن له ولي بعده جاز له أن يوصي إلى من ينظر في ماله لأبوي سفيان بن عيينة رضي الله عنه عن هشام بن عروة قال أوصى إلى الزبير تسعة من أصحاب النبي ﷺ منهم عثمان والمقداد وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود رضي الله عنهم فكان يحفظ عليهم أموالهم ويتفق على أبنائهم من ماله وإن كان له بعد لم يجز أن يوصي إلى غيره لأن ولاية الجد مستحقة بالشرع فلا يجوز نقلها عنه بالوصية

(فصل) ومن ثبت له الولاية في زوج ابنته لم يجز أن يوصي إلى من يزوجه أو قال أبو ثور يجوز كما يجوز أن يوصي إلى من ينظر في ماله وهذا خطأ لما روي ابن عمر قال زوجني قدامة بن مظعون ابنة أخيه عثمان بن مظعون فأتي قدامة رسول الله ﷺ فقال أنا عمها وأوصى أبيها وقدر زوجها من عبد الله بن عمر فقال ﷺ أنها بائنة لأن ولاية النكاح لها من يستحقها بالشرع فلا يجوز نقلها بالوصية كالوصية بالنظر في المال مع وجود الجد

(فصل) ومن عليه حق بدخلة النياحة من دين آدمي أو حرج أو زكاة أو ردود بعة جاز أن يوصي إلى من يؤدي عنه لأنه إذا جاز أن يوصي في حق غيره فلا أن يجوز في خاصة نفسه أولى

(فصل) ومن ملك النصف في ماله بالبيع والهبة ملك الوصية بثلاثة وجوه البراءة روى عامر بن سعيده عن أبيه قال مررت مرضا أشرفت منه على الموت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني فقلت يا رسول الله قل مال كثير وليس رثي إلا ابني أفا تصدق بمالي كله قال لا قلت أصدق بثلثي مالي قال لا قلت أصدق بالشرط قال لا قلت أصدق بالثلث قال الثلث والثلث كثير إنك أن تترك ورثتك أغنياء خبر من أن تركهم عالة يشكفون الناس ولا يجب ذلك لقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا وفسر بالوصية فجعل ذلك اليهم فدل على أنها لا تجب ولأنه عطية لا تلزم في حياته فلم تلزم الوصية به قياسًا على ما زاد على الثلث

(فصل) وإن كانت ورثته فقراء فالمستحب أن لا يستوفي الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم الثلث كثير إنك أن تترك ورثتك أغنياء خبر من أن تركهم عالة يشكفون الناس فاستكثر الثلث وكره أن يترك ورثته فقراء فدل على أن المستحب أن لا يستوفي الثلث وعن علي رضي الله عنه أنه قال لأن أوصي بالنفس أحب إلى من أن أوصي بالثلث وإن كان الورثة أغنياء فالمستحب أن يستوفي الثلث لأنه لما كره الثلث إذا كانوا فقراء دل على أنه يستحب إذا كانوا أغنياء أن يستوفيه

﴿ ومن كتاب الوصايا ﴾

الوصية مأخوذة من قولهم وصيت الرجل أميه إذا وصله لأن الموصي يصل ما كان منعه في حياته بما بعده من ممانعة قال ذوالرمة نصي الليل بالأيام حتى صلاتنا * مقاسمة يشتق انصافها السفر

(قوله أهل الشورى) هي فعلية من المشورة يقال شاورته في الأمر واستشرته إذا استعنت به في التدبير واشتاقه من ثمرت العمل إذا استخرجته من بيت العمل (قوله إنك أن تترك ورثتك أغنياء) بفتح ان وهو مبتدأ وخبره خبر أي تركك ورثتك أغنياء خبر ومن روى بكسر ان فهو شرط وجوابه محذوف تقديره فهو خبر (قوله عالة) جمع عائل وهو الفقير والعيلة والعالة القافة والفقير قال الله تعالى فإن خفت عيلة أي فقرا (قوله يشكفون الناس) فيه تأويلات أحدها يأنوهم من كنفهم أي من جواريتهم وأطرافهم مأخوذة من كفة القميص وهو طرفه وحائيته ثابته أن يسألوهم فيمدون اليهم أ كنفهم ثالثها أن يسألوا الناس ماني أ كنفهم فهذا مأخوذة من الكنف باختلاف المعنى رابعها أن يسألوهم كفا كفا من طعام غاسها أن يسألوهم ما يكفون به الجوعة يقال نكففت السائل واستكف إذا بسط كفه للسؤال أو طلب ما يكف به الجوعة

(فصل) و يبقى لمن رأى المريض يجتنب في الوصية أن يشاء لقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريرة ضاعافا غافوا عليهم فليتقوا الله وليأقوا لولا أقول لا حديد أقول أهل التفسير إذا رأى المريض يجتنب على ولده أن يقول اتق الله ولا توص بمالك كنه ولان النبي ﷺ نهى سعدا عن الزيادة على الثلث

(فصل) والأفضل أن يقدم ما يوصى به من البرق حياته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال سئل رسول الله ﷺ أي الصدقة أفضل قال أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغني وتخشي الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ولا تله يا من إذا وصى به أن يضرب به بعد موته فإن اختار أن يوصى فاستحب أن لا يؤخر الوصية لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال عاقب امرئ مسلم عنده شيء يوصي به بيتين لا يوصيه الا ووصيته تكون به عنده ولا تله إذا أخر لم يأمن أن يموت فجاءت نفوسه

(فصل) وأما من لا يجوز نصرفه في المال فإن كان ممن لا يميز كالعتوه والمبرسم ومن عاين الموت لم نصح وصيته لأن الوصية تتعلق صحتها بالقول ولا قول لمن لا يميز وهذا لا يصح اسلامه ولا لو بته فلم نصح وصيته فإن كان صبيا مبرأ أو بالغاميرا ففيه قولان أحدهما لا نصح وصيته لأنه نصرف في المال فلم يصح من الصبي والمبسر كالحبة والثاني نصح لأنه انما منع من التصرف خوفا من اضعاء المال وليس في الوصية اضعاء المال لأنه ان عاش فهو على ملكه وان مات لم ينتفع الى غير الثواب وقد حصل لذلك بالوصية

(فصل) وأما إذا وصى بمال زاد على الثلث فإن لم يكن له وارث بطلت الوصية فيما زاد على الثلث لان الميراث للعلمين ولا يميز لهم فبطلت فإن كان له وارث ففيه قولان أحدهما أن الوصية تبطل بما زاد على الثلث لان النبي ﷺ نهى سعدا عن الوصية بمال زاد على الثلث والنهي يقتضي الفساد وليس الزيادة مالا للوارث فلم نصح وصيته به كالأوصى بالوارث من غير الميراث والثاني أنها تصح وتنفذ على اجازة الوارث فإن أجازت فنفت وان ردّها بطلت لان الوصية صادفت ملكه وانما يتعلق بها حق الوارث في الثاني فصحت ووقفت الاجازة كالو باع ما فيه شفعة فإن قلنا على أنها باطلة كانت الاجازة هبة مبنية على اعتبارها في الاجازة والقبول باللفظ الذي تنعقد به الحبة ويعبر في لزومها القبض وان كانت الوصية عتقا يصح الابلغ العتق ويكون الولاء فيه للوارث وان قلنا انها تصح كانت الاجازة اضعاء لما وصى به الوصى وتصح بلفظ الاجازة كما يصح العفو عن الشفعة بلفظ العفو فإن كانت الوصية عتقا كان الولاء للوصى ولا يصح الرد والاجازة الابعة الموت لأنه لاحق له قبل الموت فلم يصح اسقاطه كالعفو عن الشفعة قبل البيع

(فصل) فإن أجاز الوارث ما زاد على الثلث ثم قال أجزت لاني ظننت أن المال قليل وأن ثلثه قليل وقد بان أنه كثير لزمنا الاجازة فيما علم والقول قوله فيما يعلم مع مبنية فاذا اختلف لم يلزم لان الاجازة في أحد القولين هبة وفي الثاني اسقاط والجميع لا يصح مع الجهل به وان وصى بعبء فأجاز الوارث ثم قال أجزت لاني ظننت أن المال كثير وقد بان أنه قليل ففيه قولان

(قوله يجتنب في الوصية) الجنب المبل وقدمت بالكسر يجتنب جنفا قال الله تعالى فمن غاب من موص جنفا وقال الشاعر

هم المولى وان جنفوا علينا * وانا من لقائهم لزور

(قوله فولا سبدا) السداد ضد الفساد أي فولا قصد استبقا لا مبل فيه (قوله ولا عهل) أي لا تؤخر فهل الكافر ين أمهلهم رويده وأمهله أنظره والاسم المبهلة وتمهل في أمره أتأد (قوله كالعتوه) التافس العقل والتعنه التجنن والرعون توقف عنه ورجل معتوه بين العته قاله زوابة

بعد لجاح لا يكاد ينثنى * عن التصابي وعن التعنه

والمبرسم الذي به البرسام وهو غلبة معرفته وتزيل العقل وهي ورم يصيب الدماغ فتفسد يتقدمها حتى مطبقة دائمة مع ثقل الرأس وجرمة شديدة وسداع وكراهية الضوء فيزول العقل كذا ذكره في كتاب الطب وقته اللغة وقيل أنه أثر الموت لأن بر بالسر بانية الابن والاسم الموت ومنه الحديث في الحبة السوداء انها شفاء من كل داء الا السام فيل وما السام قال الموت يقال برسم الرجل فهو مبرسم

أحدهما أن القول قوله كالمسئلة قبلها والثاني أنه يلزم الوصية لأنه عرف مأجازه وبخالف المسئلة قبلها فإن هناك لم يعلم ما أجازه

فصل واختلاف أصحابنا في الوقت الذي يعتبر فيه قدر المال لأخراج الثالث منهم من قال الاعتبار بقدر المال في حال الوصية لأنه عقد يقتضي اعتبار قدر المال فكان الاعتبار فيه بحال العقد كالموت فأن يصدق بثلاث ماله فعلى هذا لو أوصى بثلاث ماله ألف فصار عند الوفاة ألفين لم يلزم الوصية في الزيادة فإن وصى بألف ولا ماله ثم استفاد مالا لم يتعلق به الوصية وإن وصى وله مال فملك ماله بطلت الوصية ومنهم من قال الاعتبار بقدر المال عند الموت وهو المذهب لأنه مقتضى وم الوصية واستحقاقها ولأنه لو وصى بثلاث ماله ثم باع جميعه تعلقت الوصية بالتمن فلو كان الاعتبار بحال الوصية لم تتعلق بالتمن لأنه لم يكن حال الوصية فعلى هذا لو وصى بثلاث ماله ألف فصار ألفين لزم الوصية في ثلث الألفين فإن وصى بمال ولا ماله ثم استفاد مالا تعلقت به الوصية فإن وصى بثلاث ماله لم يملك ماله لم تبطل الوصية

فصل وأما الوصية بمالا قريبة فيه كوصية للكنيسة والوصية بالسلاح لأهل الحرب فهي باطلة لأن الوصية إنما جعلت ليدرك بها مافات ويزيد بها الحسنات ولهذا روي أن النبي ﷺ قال إن الله تعالى أعطى ثلث أموالكم في آخر أجالكم زيادة في حسناتكم وما ذكرناه ليس من الحسنات فلم تصح فيه الوصية فإن وصى ببيع ماله من رجل من غير محاباة ففيه وجهان أحدهما يصح لأنه قصد تخصيصه بالتملك والثاني لا يصح لأن البيع من غير محاباة ليس بقرينة فلم تصح الوصية به وإن وصى لذي جاز لما روي أن صفية وصت لأخيها بثلاثين ألفا وكان يهوديا ولأن الذي موضع القبر يقول هذا يجوز والتصدق عليه بصدقة التطوع جاز لثله الوصية فإن وصى لحر في فقه وجهان أحدهما أنه لا تصح الوصية وهو قول أبي العباس بن القاسم لأن القصد بالوصية نفع الموصى له وقد أمرنا بقتل الحر في وأخذ ماله فلا معنى للوصية له والثاني يصح وهو المذهب لأنه تعليق يصح للذي فصيح للحر في كالباع

فصل واختلاف قول الشافعي رحمه الله تعالى فيمن وصى لقاتله فقال في أحد القولين لا يجوز لأنه مال يستحق بالموت فتح القتل منه كالأبواب وقال في الثاني يجوز لأنه تعليق يقتضي القبول فلم يمنع القتل منه كالباع فإن قتلت أم الولد مولاها عتقت لأن عتقها ليس بوصية بدليل أنه لا يعتبر من الثلث فلم يمنع القتل منه فإن قتل المدير مولا فأن قلنا إن التدبير عتق بالصفة عتق لأنه ليس بوصية وإنما هو عتق بصفة وقد وجدت الصفة فعتق وإن قلنا أنه وصية فقلنا إن الوصية للقاتل لا يجوز لم يعتق وإن قلنا أنها تجوز عتق من الثلث فإن كان على رجل دين مؤجل فقتله صاحب الدين حل الدين لأن الأجل حق للقتول لا لحظه في بقاءه بل الحظ في إسقاطه ليحل الدين ويقضى فيتحلص منه

فصل واختلاف قوله في الوصية للوارث فقال في أحد القولين لا تصح لما روي جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا وصية لوارث ولأنها وصية لا يلزم حق الوارث فلم تصح كالأوصى يقال لم من غير الميراث فعلى هذا الإجازة هبة مبتدأة تعتبر فيها ما يعتبر في الهبة والثاني فصيح لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لا يجوز لوارث وصية إلا أن شاء الورثة فصل على أنهم إذا شاؤا كانت وصية وليست الوصية في ملكه وإنما يتعلق بها حق الورثة في الثاني فلم يمنع محنتها كبيع ما فيه شفعة فعلى هذا إذا جاز الورثة نفقت الوصية

فصل ولا تصح الوصية لمن لا يملك فإن وصى لم تصح الوصية لأنه تملك فلم يصح لليت كاطبة وإن وصى لحمل نيقن وجوده حال الوصية بأن وضعه لدون سنة أشهر من حين الوصية أو لسنة أشهر وليست بفراش صحت الوصية لأنه يملك بالأرث فذلك بالوصية وإن وضعه لسنة أشهر وهي فراش لم تصح الوصية لأنه يجوز أن يكون حدث بعد الوصية فلم تصح الوصية بالشك فإن ألقته ميتا لم تصح الوصية لأنه لا يتيقن حياته حال الوصية ولهذا لا يحكم له بالأرث فلم يحكم له بالملك بالوصية فإن وصى للمحمل هذه المرأة لم تصح الوصية وقال أبو اسحق تصح والمذهب الأول لأنه تملك لمن لا يملك فلم يصح

فصل فإن قال وصيت بهذا العبد لأحد هذين الرجلين لم يصح لأنه تملك لغير معين فإن قال أعطوا هذا العبد أحد هذين (قوله المحاباة) فقد ذكرنا أن الغباية أن يضع له شيئا من ثمن المبيع مأخوذ من الحب وهو العطية

الرجلين جازلانه ليس بشمالك وانما هو وصية باتمليك ولذا الوفاة بت هذا العبد من أحد هذين الرجلين لم يصح ولو قال لو كرهه
 بع هذا العبد من أحد هذين الرجلين جاز

فصل فان أوصى لعبد كانت الوصية لوارثه لان العبد لا يملك فكانت الوصية للوارث وقد بينا فان وصى لمالكه وصى
 الوصية لان المالك يملك المال بالعقد فصحت الوصية فان وصى لام ولده وصحت لانها حرة عند الاستحالة فان وصى لغيره
 وعنى من الثالث وصية الوصية لانه حر عند الموت فهو كالم الوالد فان لم يعنى كانت الوصية للوارث وقد بينا فان وصى لعبد
 غيره كانت الوصية لمولاه وهل يصح قبوله من غير ان للمولى فيه وجهان أحدهما وهو الصحيح انه يصح وبذلك به للمولى كما
 يملك ما يسطاده بغير اذنه والثاني وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه لا يصح لانه يملك للسيد بالعقد فلم يصح القبول فيه من غير
 اذنه وهل يصح قبول السيد فيه وجهان أحدهما لا يصح لان الإيجاب للعبد فلم يصح قبول السيد كالايجاب في البيع والثاني يصح
 لان القبول في الوصية يصح لغير من أوجبه له وهو الوارث بخلاف البيع

فصل ويجوز الوصية بالمشاع والمقسوم لانه يملك جزء من ماله جاز في المشاع والمقسوم كالبيع ويجوز بالمجهول كالحل في
 البطن والذين في الضرع وعبد من عبيدو بمالا يقرر على نسيجه كالطير الطائر والعبد الآبق لان الموصي له يخلف الميت في ثلثه
 كما يخلف الوارث في ثلثه فلما جاز أن يخلف الوارث الميت في هذه الاشياء جاز أن يخلفه الموصي له فان وصى بمال الكتابة جاز
 لما ذكرناه فان وصى برفقه فهو على القولين في بيعه

فصل فان وصى بتاحمله الجارية أو النجيرة وصحت الوصية لأن المعلوم يجوز أن يملك بالعلم والمساواة جاز أن يملك بالوصية
 ومن أمهاتنا من قال اذا قلنا ان الاعتبار بحال الوصية لم يصح لانه لا يملك في الحال ما وصى به

فصل ويجوز الوصية بالنافع لأنها كالأعيان في الملك بالعقد والارث فكانت كالأعيان في الوصية ويجوز
 بالعين دون النفع وبالعين الواحد بالنفع لآخر لأن النفع والعين كالعين فجاز فيهما ما جاز في العينين ويجوز بمنفعة
 مقدرة بالعقد بمنفعة مؤبدة لان المقدرة كالعين المعلوم المؤبدة كالعين المجهولة فصحت الوصية بالجميع

فصل ويجوز الوصية بما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسباد والزيت النجس والكلب وجلد الميت لانه يحصل
 اقتناؤه لا الانتفاع بها جاز نقل البدقها بالوصية ولا يجوز بما لا يحل الانتفاع به كاللحم والخنزير والكلب العقور لانه لا يحل
 الانتفاع بها ولا تفر اليد عليها فلم تجز الوصية بها

فصل ويجوز تعليق الوصية على شرط في الحياة لأنها تجوز في المجهول جاز تعليقها بالشرط كالطلاق والعناقي ويجوز
 تعليقها على شرط بعد الموت لأن ما بعد الموت في الوصية كحال الحياة فاذا جاز تعليقها على شرط في الحياة جاز بعد الموت

فصل وان كانت الوصية لغير معين كالنقرات لم يثبت بالموت لأنه لا يمكن اعتبار القبول فلم يعتبر وان كانت لمعين لم يلزم الا
 بالقبول لانه تعليق لمعين فلم يلزم من غير قبول كالبيع ولا يصح القبول الا بعد الموت لان الإيجاب بعد الموت فكان القبول بعده
 فان قبل حكمه بالملك وفي وقت الملك فولان منصوصان أحدهما يملك بالموت والقبول لانه تعليق يقتدر الى القبول فلم يقع
 الملك قبله كالميت والثاني أنه موقوف فان قبل حكمنا بأنه ملك من حين الموت لانه لا يجوز أن يكون للموصي لان الميت لا يملك
 ولا يجوز أن يصحكون للوارث لان الوارث لا يملك الا بعد الدين والوصية ولا يجوز أن يكون للموصي لانه لا يملك انتقل
 اليه لم يملك رده كالنقرات ثبت أنه موقوف ، وروى ابن عبيد الحكم قولنا انه يملك بالموت ووجهه انه مال مستحق
 بالموت فانتقل به كالنقرات

فصل وان رد نظرت فان كان في حياة الموصي لم يصح الرد لانه لاحق له في حياته فلم يملك اسقاطه كالشفيع اذا عفا عن
 الشفعة قبل البيع وان رد بعد الموت وقبل القبول صح الرد لانه يثبت له الحق فملك اسقاطه كالشفيع اذا عفا عن الشفعة بعد البيع
 وان رد بعد القبول وقبل القبض ففيه وجهان أحدهما لا يصح الرد لانه ملكه ملكا تاما فلم يصح رده كالوقوفه والثاني أنه
 يصح الرد وهو المنصوص لانه يملك من جهة الآدمي من غير بدل فصح رده قبل القبض كالوقوفه وان لم يقبل ولم يرد كان للورثة

(قوله كالسباد) هو سرجين ورماد وتسميد الارض أن يجعل فيها السباد

المطالبة بالقبول أو الرد فإن امتنع من القبول والرد حكم عليه بالرد لأن الثلث متردد بينه وبين الورثة كالموتحجر أرضاً فامتنع من أحيائها أو وقف في مشرعها فلم يأخذ ولم ينصرف

فصل وان مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت الوصية ولا يقوم وارثه مقامه لانه مات قبل استحقاق الوصية وان مات بعد موته وقبل القبول قام وارثه مقامه في القبول والرد لانه تباين في تملك المال فقام الوارث مقامه كخيار الشفعة

(باب ما يعتبر من الثلث)

ما وصى به من التبرعات كالعتق والطيبة والصدقة والمحاباة في البيع يعتبر من الثلث سواء كانت في حال الصحة أو في حال المرض أو بعضها في الصحة وبعضها في المرض لأن لزوم الجميع عند الموت فأما الواجبات من ديون الآدميين وسفوق الله تعالى كالبيع والزكاة فإنه إن لم يوص بها وجب قضاءها من رأس المال دون الثلث لانه انما منع من الزيادة على الثلث لحق الورثة ولا حق للورثة مع الديون فلم يعتبر من الثلث وإن وصى أن يؤدي ذلك من الثلث اعتبر من الثلث لأنها في الأصل من رأس المال فلما جعلها من الثلث علم أنه قصد التوفير على الورثة فاعتبرت من الثلث وإن وصى بها ولم يقل إنها من الثلث ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه تعتبر من الثلث وهو ظاهر النص لأنها من رأس المال فلما وصى بها علم أنه قصد أن يجعلها من حصة الوصايا فجعل سبيلها سبيل الوصايا والتاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه إن لم يقرن بها ما يعتبر من الثلث اعتبر من رأس المال وإن قرن بها ما يعتبر من الثلث اعتبر من الثلث لأنها في الأصل من رأس المال فإذا عرفت عن القرينة بقيت على أصلها وإن قرن بها ما يعتبر من الثلث علم أنه قصد أن يكون بمصرقها واحد أو الثلث أنه تعتبر من رأس المال وهو الصحيح لأنها في الأصل من رأس المال والوصية بها تقتضي التأكيد والتدكار بها والقرينة تقتضي التسوية بينهما في الفعل لا في السبيل فثبتت على أصلها

فصل وأما ما يبرع به في حياته ينظر فيه فإن كان في حال الصحة لم يعتبر من الثلث لأنه مطلق التصرف في ماله لاحق لأحد في ماله فاعتبر من رأس المال وإن كان ذلك في مرض غير مخوف لم يعتبر من الثلث لأن الإنسان لا يخلو من عوارض فكان حكمه حكم الصحيح وإن كان ذلك في مرض مخوف وانفصل به الموت اعتبر من الثلث لما روي عمران بن الحصين أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للرجل فوالله لا شئ بعداً ثم دعاهم فجزأهم فأفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ولأنه في هذه الحالة لا يأمن الموت فجعل كحال الموت وإن برى من المرض لم يعتبر من الثلث لأنه قد بان أنه لم يكن في ماله حق أحد وإن وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث لأنه لم يلزم إلا بأقبض وقد وجد ذلك منه في المرض

فصل وإن باع في المرض بشئ من المثل أو تزوج امرأة بمهر المثل صح العقد ولم يعتبر العوض من الثلث لأنه ليس بوصية لأن الوصية أن يخرج ماله من غير عوض ولم يخرج ههنا شيئاً من غير عوض وإن كاتب عبداً اعتبر من الثلث لأن ما يأخذ من العوض من كسب عبده وهو ماله فيصير كالعتق بغير عوض وإن وهبه من يعتق عليه في المرض المخوف فقبله اعتبر عتقه من الثلث فإذا مات لم يرته وقال أبو العباس يعتبر عتقه من رأس المال ويرثه لأنه ليس بوصية لأنه لم يخرج من ملكه شيئاً بغير عوض والمذهب الأول لأنه ملكه بالقبول وعتق عليه والعتق في المرض وصية والبراث والوصية لا يجتمعان فلو ورثناه بطل عتقه وإذا بطل العتق بطل الأثر فأثبتنا العتق وأبطلنا الأثر

فصل والمرضى المخوف كالطاعون والقولنج وذات الجنب والرعاف الدائم والاسهال المتواتر وقيام الدم والسل في انتهاه والقالج الحاد في ابتدائه والحمى المطبقة لأن هذه الأمراض لا يؤمن معها معالجة الموت فجعل كحال الموت فأما غير المخوف فهو كالجرب ووجع الضرس والصداع البسيط وحمى يوم أو يومين واسهال يوم أو يومين من غير دم والسل قبل انتهاه والقالج إذا طال لأن هذه الأمراض يؤمن معها معالجة الموت فإذا انفصل بها الموت علم أنه لم يكن موته من هذه الأمراض وإن أشكل شيء من هذه الأمراض رجع فيه إلى نفسيين من أطباء المسلمين ولا يقبل فيه قول الكافر وإن ضرب الحامل الطلق فهو مخوف لانه يخاف منه الموت وفيه قول آخر أنه غير مخوف لأن السلامة منه أكثر

(قوله القولنج) هو احتباس الغائط لا تضداد النقي المسمى قولون بالرومي من فقه اللغة وهو فارسي معرب لأن القاف والجيم

فصل وان كان في الحرب وقد التزمت حاتفتان متكافئتان أو كان في البحر ونحو ذلك أو في أسير كفار يرون قتل الأسارى أو قدم للقتل في المحاربة أو الرجم في الزنا ففيه قولان أحدهما أنه كالمرض الخوف يعتبر بمرعائه فيه من الثلث لأنه لا يأمن الموت كالأيامن في المرض الخوف والثاني أنه كالصحيح لأنه لم يحدث في جسمه ما يخاف منه الموت فإن قدم للقتل القصاص فأنشئ وصيه أنه لا تعتبر عطيته من الثلث ما لم يخرج واختلاف أصحابنا فيه على طريقتين فقال أبو اسحق هي على قولين قياساً على الأسير في يد كفار يرون قتل الأسارى ومن أصحابنا من قال لا تعتبر عطيته من الثلث لأنه غير مخوف لأن الغالب من حال المسلم أنه إذا قهر روحه وعفا قصاره كالأسير في يده من لا يرى قتل الأسارى

فصل وان عجز الثلث عن التبرعات لم يخل ما أن يكون في التبرعات المنجزة في المرض أو في الوصايا فإن كان في التبرعات المنجزة في المرض فإن كانت في وقت واحد نظرت فإن كانت هبات أو محاباة قسم الثلث بين الجميع لتساويهم في الزمان فإن كانت متفاضلة المتدار قسم الثلث عليها على التفاضل وإن كانت متساوية بقسم بينها على التساوي كما يفعل في الديون وإن كان عتقاً في عبيد أفرع بينهم لما ذكرناه من حديث عمران أبي الحصين ولأن القصد من العتق تكميل الأحكام ولا يحصل ذلك إلا بما ذكرناه فإن وقعت متفرقة قدم الأول فالأول عتقاً كان أو غيره لأن الأول سبق فاستحق به الثلث فلم يجوز إسقاطه بما بعده فإن كان له عبيدان سالم وعالم فقال سالم إن أعتقت غامماً فأنت حر ثم أعتق غامماً قدم عتق غامم لأن عتقه سابق فإن قال إن أعتقت غامماً فأنت حر مال عتق غامم ثم أعتق غامماً فمال عتق غامم لأن عتقه غير متعلق بعتق غيره وعتق سالم متعلق بعتق غيره فإذا أعتقناهما في وقت واحد اجتزأ أن نخرج بينهما مفر بما خرجت القرعة على سالم فيبطل عتق غامم وإذا بطل عتقه بطل عتق سالم فيؤدي إثباته إلى نفيه فيسقط ويبقى عتق غامم لأنه أصل ويحتمل عنده أنه لا يعتق واحدهما لأنه جعل عتقهما في وقت واحد ولا يمكن أن نخرج بينهما ما ذكرناه ولا يمكن تقديم عتق أحدهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر بالسبق فوجب أن يسقطا وإن كانت التبرعات وصايا وعجز الثلث عنها لم يقدم بعضها على بعض بالسبق لأن ما تقدم وما تأخر يلزم في وقت واحد وهو بعد الموت فإن كانت كلها هبات أو كلها محاباة أو بعضها هبات وبعضها محاباة قسم الثلث بين الجميع على التفاضل وإن تفاضلت وعلى التساوي إن تساوت وإن كان الجميع عتقاً أفرع بين العبيد لما ذكرناه في القسم قبله وإن كان بعضها عتقاً وبعضها محاباة أو هبات ففيه قولان أحدهما أن الثلث بقسم بين الجميع لأن الجميع يعتبر من الثلث ويلزم في وقت واحد والثاني يقدم العتق على ما له من القوة وإن كان بعضها كتابة وبعضها هبات ففيه طريقتان أحدهما أنه لا تقسم الكتابة لأنه ليس له قوة وسراية فلم تقدم كالهبات والثاني أنها على قولين لأنها تتضمن العتق فكانت كالعتق

فصل وان وصى أن يبيع عنه حجة الإسلام من الثلث أو يقضي دينه من الثلث وصى معها بتبرعات ففيه وجهان أحدهما يقسط الثلث على الجميع لأن الجميع يعتبر من الثلث فإن كان ما يخص الحج أو الدين من الثلث لا يكفي ثم من رأس المال لأنه في الأصل من رأس المال وإنما اعتبر من الثلث بالوصية فإذا عجز الثلث عنه وجب أن يتم من أصل المال والثاني يقدم الحج والدين لأنه واجب ثم بصرف ما فضل في الوصايا

فصل وان وصى لرجل بمال وله مال حاضر ومال غائب وله عين ودين دفع إلى الموصي له ثلث الحاضر وثلث العين وإلى الورثة الثلثان وكل ما حضر من الغائب ونص من الدين شيء وقسم بين الورثة والموصي له لأن الموصي له غير يترك الورثة الثلث فصار كالشر بثلث في المال وان وصى لرجل بماله دينار وله ما نكحاضرة وله ثلث غائبة فله موصي له ثلث الحاضرة وبوقف الثلثان

لا يجتمعان في كلمة واحدة عريضة وذات الجنب داء يقع في الجنب فيرم ويتنفخ ويحكون بقرب القلب يؤلم الشاهد إذا ذكره في البيان وقال في فقه اللغة وجع تحت الاضلاع ناخس مع سعال وحي. وقال في الشامل هو فرح يخرج يبطن الجنب وقيام الدم خروج الدم من الطبيعة وقال في الشامل قيام الدم من الحرارة المفرطة هو أن يجتمع في عضو. قال والطاعون هي جان الدم في بعضه وقيل أن قيام الدم أن ينصب إلى شيء من بدنه من يد أو رجل فيرم ويحمر. والسعلة بهزل منها الجسد بأغلبه معال والمفاج علة تأخذ من البرد بعد ما الجسد. وقال في فقه اللغة عود هاب الحس والحركة عن بعض أعضائه. والحي المطبقة التي تدوم ليلاً ونهاراً ولا ترتفع مأخوذة من تطابق الشيء على الشيء. والطاني وجع الولادة

لأن الموصي له شر يك في المال وإن أراد الموصي له التصرف في ثلث المائنة الحاضرة ففيه وجهان
أحدهما يجوز لأن الوصية في ثلث الحاضرة ماضية فستن من التصرف فيه والثاني لا يجوز لأننا منعنا الورثة من التصرف في
الثلاثين الموقوفين فوجب أن يمنع الموصي له من التصرف في الثلث وإن دبر عبداً قيمته مائة وله مائتان غالبة ففيه وجهان
أحدهما يعتق ثلث العبد لأن عتق ثلثه مستحق بكل حال والثاني وهو ظاهر المذهب أنه لا يعتق لانا لو اعتقنا الثلث حصل للموصي
له الثلث ولم يحصل للورثة مثله وهذا لا يجوز

فصل وإن وصى له بثلث عبداً فاستحق ثلثه وثلث ماله بحتم الثلث الباقي من العبد نفذت الوصية فيه على المنصوص وقال
أبو ثور وأبو العباس لا تنفذ الوصية إلا في ثلث الباقي كالأوصى بثلث ماله ثم استحق من ماله الثلثان والمذهب الأول لأن ثلث
العبد ملكه وثلث ماله بحتمه فنفذت الوصية فيه كالأوصى له بعبد بحتمه الثلث بخلاف هذا إذا وصى بثلث ماله ثم
استحق ثلثه لأن الوصية هناك بثلث ماله وماله هو الباقي بعد الاستحقاق وليس كذلك ههنا لأنه يملك الباقي وله مال غيره
يخرج الباقي من ثلثه

فصل وإن وصى له بمنفعة عبداً سنة في اعتبارها من الثلث وجهان أحدهما يقوم العبد كامل بالمنفعة ويقوم مسلوب
المنفعة في مدة سنة ويعتبر ما بينهما من الثلث والثاني تقوم المنفعة سنة فيعتبر قدرها من الثلث ولا تقوم الرقبة لأن الموصي به
هو المنفعة فلا يقوم غيرها وإن وصى له بمنفعة عبداً على التأبيد في اعتبار منقته من الثلث ثلاثة أوجه أحدها تقوم المنفعة في
حق الموصي له والرقبة مسلوقة بالمنفعة في حق الوارث لأن الموصي له ملك المنفعة والوارث ملك الرقبة وينظر كم قدر الزكاة مع
قيمة الرقبة مسلوقة بالمنفعة وينظر قيمة المنفعة فتعتبر من الثلث والثاني تقوم المنفعة في حق الموصي له لأنه ملكها بالوصية ولا
تقوم الرقبة في حق الموصي له لأنه لم يملكها ولا في حق الوارث لأنها مسلوقة بالمنفعة في حقه لا فائدة له فيها فعلى هذا ينظر كم
قدر الزكاة وقيمة المنفعة فتعتبر من الثلث والثالث وهو المنصوص تقوم الرقبة بمنافعها في حق الموصي له لأن المقصود من الرقبة
منعتها فصار كالأوصى له بقومت في حقه وينظر قدر الزكاة فتعتبر قيمة الرقبة من ثلثها وإن وصى بالرقبة لواحد
وبالمنفعة لواحد قومت الرقبة في حق من وصى له بها والمنفعة في حق من وصى له بها لأن كل واحد منهما يملك ما وصى له به
فتعتبر قيمتهما من الثلث

فصل وإن وصى له بشجرة بستانه فإن كانت موجودة اعتبرت قيمتها من الثلث وإن لم تخلق فإن كانت على التأبيد في
التقويم وجهان أحدهما يقوم جميع البستان والثاني يقوم كامل المنفعة ثم يقوم مسلوب المنفعة ويعتبر ما بينهما من الثلث فإن
احتمله الثلث نفذت الوصية فيما بقي من البستان وإن احتمل بعضها كان للموصي له قدر ما احتمله الثلث يشاركه فيه أنور ثم فإن
كان الذي يحتمله النصف كان للموصي له من ثمرة كل عام النصف وللورثة النصف وأما أعلم

باب جامع الوصايا

إذا وصى لغيره صرفه إلى أر بعين دار من كل جانب لازوي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال حق الجوار أر بعون
دار اهكذا وهكذا وهكذا وهكذا

فصل وإن وصى لقراء القرآن صرف إلى من يقرأ جميع القرآن وهل يدخل فيه من لا يحفظ جميعه فيه وجهان أحدهما
يدخل فيه لعموم اللفظ والثاني لا يدخل فيه لأنه لا يطلق هذا الاسم في العرف الاعلى من يحفظه وإن وصى للعلماء صرف إلى
علماء الشرع لأنه لا يطلق هذا الاسم في العرف الاعليهم ولا يدخل فيه من يسمع الحديث ولا يعرف طريقه لأن سماع الحديث من غير
علم بطريقه ليس بعلم

فصل فإن وصى للأيتام لم يدخل فيه من له أب لأن اليتيم في بني آدم فقد الأب ولا يدخل فيه بالغ لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يثم بعد الحلم وهل يدخل فيه الثمن فيه وجهان أحدهما يدخل فيه لأنه يثم بفقد الأب والثاني لا يدخل فيه لأنه لا يطلق هذا
الاسم في العرف على غنى فإن وصى للأزواج لم يدخل فيه من الأزواج لتمام النساء وهل يدخل فيه من الأزواج من الرجال

(قوله طريقه) هي اختلاف آسانيته وكثرة روايته وفلتهم ومعرفة العدل والجروح منهم وغير ذلك

فيه وجهان أحدهما لا يدخل فيه لأنه لا يطلق هذا الاسم في العرف على الرجال والثاني يدخل فيه لأنه قد يسمى الرجل أرملا كما قال الشاعر

كل الأرمال قد قضيت حاجتهم * فمن حاجة هذا الأرمال الذكر

وهل يدخل فيه من ههنا على وجهين كما قلنا في الأيتام

﴿ فصل ﴾ وان وصى للشيخ أعطى من جاوز الأربعين وان وصى للشبان والشباب أعطى من جاوز البلوغ الى الثلاثين وان وصى للعلمان والصبيان أعطى من لم يبلغ لأن هذه الأسماء لا يطلق في العرف الاعلى ما ذكرناه

﴿ فصل ﴾ وان وصى للفقراء جاز أن يدفع الى الفقراء والمساكين وان وصى للمساكين جاز أن يدفع الى المساكين والفقراء لأن كل واحد من الاسمين يطلق على الفريقين وان وصى للفقراء والمساكين جمع بين الفريقين في العطية لأن الجمع بينهما يقتضي الجمع في العطية كما قلنا في آية الصدقات وان وصى لسبيل الله تعالى دفع الى القرابة من أهل الصدقات لأنه قد ثبت لهم هذا الاسم في عرف الشرع فان وصى للقرابة دفع الى المساكين لأن الرقاب في عرف الشرع اسم للمساكين وان وصى لأحد هذه الاصناف دفع الى ثلاثة منهم لأنه قد ثبت لهذه الالفاظ عرف الشرع في ثلاثة وهو في الزكاة غفلت الوصية عليها فان وصى لزبد والفقراء فقد قال القاضي رحمه الله هو كأحدهم فمن أحببنا من قال هو بظاهره أنه يكون كأحدهم يدفع اليه ما يدفع الى أحدهم لأنه أضاف اليه واليهم فوجب أن يكون كأحدهم ومنهم من قال يصرف الى زيد نصف الثلث ويصرف النصف الى الفقراء لأنه أضاف اليه واليهم فوجب أن يساوهم ومنهم من قال يصرف اليه الربع ويصرف ثلاثة أرباعه الى الفقراء لأن أقل الفقراء ثلاثة فسكانه وصى لأربعة فكان حق كل واحد منهم الربع وان وصى لزيد بدينار وثلثه للفقراء وزيد فقير لم يعط فيه الدينار لأنه قطع الاجتهاد في الدفع بتقدير حقه في الدينار

﴿ فصل ﴾ وان وصى لقبيلة عظيمة كالعلويين والهاشميين وطى وتيم فقيمة قولان أحدهما أن الوصية تصح ونصرف الى ثلاثة منهم كما قلنا في الوصية للفقراء والثاني ان الوصية باطلة لأنه لا يمكن أن يعطى الجميع ولا عرف لهذا اللفظ في بعضهم فبطل بخلاف الفقهاء فإنه قد ثبت لهذا اللفظ عرف وهو في ثلاثة في الزكاة

﴿ فصل ﴾ وان أوصى أن يضع ثلثه حيث يرى لم يجز أن يضعه في نفسه لأنه عليك ملكه بالاذن فلم يملك من نفسه كما لو وكله في البيع والمستحب أن يصرفه الى من لا يرتب الموصي من آثاره فان لم يكن له آثار يصرف الى آثار بعض الرضاة فان لم يكونوا صرف الى جيرانه لأنه قائم مقام الموصي والمستحب للموصي أن يضع فيما ذكرناه فكذا ذلك الوصي

﴿ فصل ﴾ وان وصى بالثلث لزيد ولجبريل كان لزيد نصف الثلث وبطل في الباقي فان وصى لزيد وللرياح ففي وجهين أحدهما أن الجميع لزيد لأن ذكر الرياح تقوم والثاني ان لزيد النصف وبطل الوصية في الباقي كالمسألة قبلها فان قال ثلثي لزيد ففيه وجهان أحدهما أن الجميع لزيد وذكر الله تعالى للتبرك كقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول والثاني انه يدفع الى زيد نصفه والباقي للفقراء لأن عامة ما يجب لله تعالى يصرف الى الفقراء

﴿ فصل ﴾ وان وصى لرجل امرأة فولدت ذكرا وأتى صرف اليهما وسوى بينهما لأن ذلك عطية فاستوى فيه الذكر والأنثى وان وصى ان ولدت ذكرا فله ألف وان ولدت أنثى فلهما مائة فولدت ذكرا وأنثى استحق الذكر الألف والأنثى المائة فان ولدت ذكرا دفع اليه المائة لأنه يقين ويترك الباقي الى أن يقين فان ولدت ذكرين أو أنثيين ففيه ثلاثة أوجه أحدها أن الوارث يدفع الألف الى من يشاء من الذكرين والمائة الى من يشاء من الانثيين لأن الوصية لأحدهما فلا تدفع اليهما والاجتهاد في ذلك الى الوارث كما لو أوصى لرجل بأحد عبديه والثاني أنه يشترط الذكران في الألف والأنثيان في المائة لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر فسوى بينهما وبخالف العبد فإنه جعله الى الوارث وهما لم يجعله الى الوارث والثالث انه يوقف الألف بين الذكرين والمائة بين الانثيين الى أن يبلغا وبطل حالان الوصية لأحدهما فلا يجوز أن تجعل لها ولا خيار للوارث فوجب التوقف فان قال ان كان ماني بثلثك ذكرا فله ألف وان كان أنثى فله مائة فولدت ذكرا وأنثى لم يستحق واحد منهما شيئا لأنه شرط أن يكون جميع ماني البطن ذكرا أو جميعه أنثى ولم يوجد واحد منهما

﴿فصل﴾ فإن أوصى لرجل سهم أو بفسط أو بنصيب أو بجزء من ماله فاختار إلى الوارث في القليل والكثير لأن عدم اللفظ تستعمل في القليل والكثير

﴿فصل﴾ فإن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل نصيب أقلهم نصيباً لأنه نصيب أحدهم فإن وصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن كان ذلك وصية بنصف المال لأنه لا يحتمل أن يكون قد جعل له السكك ويحتمل أنه جعله مع ابنه فلا يترجمه إلا اليقين ولأنه قصد النسوة يشعرون ابنه ولا توجد النسوة إلا في ما كان له ابنان فوصى له بمثل نصيب أحدهما بنصفه جعل له الثلث وإن وصى له بنصيب ابنه بطلت الوصية لأن نصيب الابن لا ينافي فلا تصح الوصية به كالأوصى له بالابن من غير الميراث ومن أوصى له من قبل يصح ويجعل المال بينهما كالأوصى له بمثل نصيب ابنه فإن وصى له بمثل نصيب ابنه وله ابن كافر أو ألقى فالوصية باطلة لأنه وصى بمثل نصيب من لا نصيب له فأشبهه إذا وصى بمثل نصيب أخيه وله ابن

﴿فصل﴾ فإن وصى بضعف نصيب أحد أولاده دفع إليه مثلاً نصيباً أحدهم لأن الضعف عبارة عن الشيء ومثله ولهذا يروى أن عمر رضي الله عنه أضعف الصدقة على نصاري بني تغلب أي أخذ مثلي ما يؤخذ من المسلمين فإن وصى له بضعف نصيب أحدهم أعطى ثلاثة أمثال نصيب أحدهم وقال أبو ثور يعطى أربعة أمثاله وهذا غلط لأن الضعف عبارة عن الشيء ومثله فوجب أن يكون الضعفان عبارة عن الشيء ومثليه

﴿فصل﴾ فإن وصى لرجل بثلث ماله وآخر بنصفه وأجاز الورثة قسم المال بينهم ما على حصة الموصى له بالثلث سهمان والموصى له بالنصف ثلاثة أسهم فإن لم يجز وأقسم الثلث بينهم ما على حصة على ما ذكرناه لأن ما قسم على التفاضل عند اتساع المال قسم على التفاضل عند ضيق المال كالوارثين والمال بين الغرماء فإن أوصى لرجل بجميع ماله وآخر بثلثه وأجاز الورثة قسم المال بينهم ما على أربعة للموصى له بالجميع ثلاثة أسهم وللموصى له بالثلث سهم لأن السهام في الموارث ثم السهام في الموارث إذا زادت على قدر المال أعيلت الفريضة بالسهم الزائد فكذلك في الوصية فإن لم يجز أو أقسم الثلث بينهما على ما قسم الجميع

﴿فصل﴾ فإن قال أعطوا رأساً من رقيق ولا رقيق له أو قال أعطوا عبدي الحبشي وله عبد سدي أو عبدي الحبشي وسماه باسمه ووصفه بصفة من بياض أو سودا وعنده حبشي يسمى بذلك الاسم ومخالفه في الصفة فالوصية باطلة لا تعصى له إلا ما يملكه فإن كان له رقيق أعطى منه واحداً سليماً كان أو معيباً لأنه لا عرف في هذا الرقيق شغل على ما يقع عليه الاسم فإن مات ماله من الرقيق بطلت الوصية لأنه مات ما تعلقت به الوصية من غير تقييد فإن قتلوا فإن كان قبل موت الموصى بطلت الوصية لأنه جاء وقت الوجوب ولا رقيق له فإن قتلوا بعد موته وجبت له قيمة واحد منهم لأنه بدل ما وجبه له

﴿فصل﴾ فإن وصى بعنق عبد أعنت عنه ما يقع عليه الاسم لعدم اللفظ ومن أوصى له بمن قال لا يجزى إلا ما يجزى في الكفارة لأن العنق في الشرع له عرف وهو ما يجزى في الكفارة فمالت الوصية عليه فإن وصى أن يعتق عنه رقبة فعجز الثلث عنها ولم تجز الورثة أعنت قدر الثلث من الرقبة لأن الوصية تعلقت بجميعها فإذا اعتلج الجميع بقي في قدر الثلث فإن وصى أن يعتق عنه رقبة أعنت ثلاثة لأن الرقاب جمع وأقله ثلاثة فإن عجز الثلث عن الثلاثة أعنت عنه ما أمكن فإن اتسع الثلث لرقبتين وتفضل شيء فإن لم يمكن أن يشتري بالفضل بعض الثالث تزبد في ثمن الرقبتين وإن أمكن أن يشتري به بعض الثالثة ففيه وجهان أحدهما يزاد في ثمن الرقبتين ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أفضل الرقاب فقال أكثرها ثمناً وأنفسها عند أهلها والثاني أنه يشتري به بعض الثالثة لقوله ﷺ من أعتق رقبة أعنت الله بكل عضو منها عضواً منه من النار ولأن ذلك أقرب إلى العدد الموصى به

﴿فصل﴾ فإن قال أعتقوا عبداً من عبيدي وله عنتى حكم له بأن يهرج في نفسه وجهان أحدهما أنه يجوز لأنه محكوم بأنه عبد والثاني لا يجوز لأن اسم العبد لا ينصرف إليه فإن قال أعتقوا أحد رقيق وفيهم عنتى مشكك فقتلوا ربيع فيمن وصى بكتابه أحد

(قوله أعيلت الفريضة) قال أبو عبيد أنه مأخوذ من الميل وذلك أن الفريضة إذا عالت فهي تميل على أهل الفريضة جميعاً فتنتقصهم

رفيقه أنه لا يجوز الخفى المشكى وروى المزني أنه يجوز فن أصحابنا من قال يجوز كما نقله المزني لأنه من الرقيق ومنهم من قال لا يجوز كما نقله الربيع لأن إطلاق اسم الرقيق لا ينصرف إلى الخفى المشكى

فصل في أن قال أعطوه شاة جاز أن يدفع إليه الصغير والكبير والضان والمزر لأن اسم الشاة يقع عليه ولا يدفع إليه نيس ولا كبش على الخصوص ومن أصحابنا من قال يجوز الذكرو الأنثى لأن الشاة اسم للجنس يقع على الذكرو الأنثى كالإنسان يقع على الرجل والمرأة فان قال أعطوه شاة من غنسى والغنم أنثى لم يدفع إليه ذكر فان كانت ذكورا لم يدفع إليه أنثى لأنه أضاف إلى المال وليس في المال غيره فان كانت غنمه ذكورا وإنثى فعلى ما ذكرنا من الخلاف فيه إذا أوصى بشاة ولم ينفذ إلى المال فان قال أعطوه ثورا لم يعط بقرة فان قال أعطوه جلا لم يعط ناقه فان قال أعطوه بعيرا فالخصوص أنه لا يعطى ناقه ومن أصحابنا من قال يعطى لأن البعير كالإنسان يقع على الذكرو الأنثى فان قال أعطوه رأسا من الإبل أو رأسا من البقر أو رأسا من الغنم جاز الذكرو الأنثى لأن ذلك اسم للجنس

فصل في أن قال أعطوه دابة فالخصوص أنه يعطى فرسا أو بغلا أو حمارا واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس هذا قاله على عادة أهل مصر فان الدواب في عرفهم الأجناس الثلاثة فان كان الموصى بمصر أعطى واحدا من الثلاثة وإن كان في غيرها لم يعط إلا الفرس لأنه لا يطلق الدابة في سائر البلاد إلا على الفرس وقال أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة يعطى واحدا من الثلاثة في جميع البلاد لأن اسم الدواب يطلق على الجميع فان قال أعطوه دابة من دواي وليس عنده إلا واحد من الثلاثة أعطى منه لأنه أضاف إلى ما له وليس له غيره فان قال أعطوه دابة ليقا تل عليه العدو لم يعط إلا فرسا فان قال ليحمل عليه لم يعط إلا بغلا أو حمارا فان قال ليشتفع بي لم يعط إلا فرسا أو حمارا لأن الفرس ينفذ على ما ذكرناه

فصل في أن وصى بكل ولا كتاب له فالوصية بائنة لأنه ليس عنده كتاب ولا يمكن أن يشتري فبطلت الوصية فان قال أعطوه كتابا من كلابي وعندك كلاب لا يشتفع بها بطلت الوصية لأن ما لا منفعة فيه من الكلاب لا يحمل اقتناؤه فان كان يشتفع بها أعطى واحدا منها إلا أن يقرن به قرينة من صيد أو حفظ زرع فيدفع إليه ما دلته القرينة فان كان له ثلاثة كلاب ولا مال له فأوصى بجميعها ولم تجز الورثة أن يثمنوا في الثالث وفي كيفية الرد وجهان أحدهما يدفع إليه من كل كلب ثلثه كسائر الأعيان والثاني يدفع إليه أحدها وتختلف مسائل الأعيان تقوم وتختلف قيماتها والكلاب لا تقوم فاستوى جميعها وفيها يأخذ وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق إنما أخذوا أحدا منها بالقرعة والثاني يعطيه الورثة ما شاء منها فان كان له كلب واحد فوصى به ولم تجز الورثة فلو لم يكن له مال أعطى ثلثه فان كان له مال فقيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه يدفع الجميع إلى الموصى لأنه أقل المال خبر من الكلاب فالمضيق الوصية فيه كالأوصى له بشاة وله مال يخرج الشاة من ثلثه والثاني وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه يدفع إليه ثلث الكلاب لأنه لا يجوز أن يحصل للموصى شيء إلا أن يحصل للورثة مثله ولا يمكن اعتبار الكلب من ثلث المال لأنه لا قيمة له فاعتبر بنفسه

فصل في أن وصى له بطبل من طبله وليس له إلا طبل الحرب أعطى واحدا منها وإن لم يكن له إلا طبل للهو نظرت فان لم يصلح وهو طبل لغير اللهو وإن فصل لباح لم يدفع عليه اسم الطبل فالوصية بائنة لأنه وصية بمحرم وإن كان يصلح لمنفعة مباحة مع بقاء الاسم جازت الوصية لأنه يمكن الانتفاع به في مباح وإن كان له طبل حرب وطبل للهو ولم يصلح طبل للهو لغير اللهو أعطى طبل الحرب لأن طبل للهو لا يصلح الوصية به فيصير كالعدوم وإن كان يصلح لمنفعة مباحة أعطاه الورثة ما شاء منهما

فصل في أن وصى بعود من عياداته وعند عود اللهو وعود الفوس وعود البناء كانت الوصية بعود اللهو لأن إطلاق الاسم ينصرف إليه فان كان عود اللهو يصلح لمنفعة مباحة دفع إليه ولا يدفع معه الوتر

(قوله أعطوه دابة) فصل الدابة ما يرب على الأرض قال الله تعالى خلق كل دابة من ماء وأما الدابة التي تركب فان هذا الاسم وقع اصطلاحا وعادة لاحقيقة (قوله وعود البناء) هي الأخشاب التي يسقف بها ويبنى عليها فوق الأبواب وغير ذلك

والضرب لان اسم العود يقع من غير تور ولا مضرب وان كان لا يصلح لغیر اللہو فالوصية باطلا لانه وصية بحرم ومن أصحابنا من قال يعطى من عود القوس والبناء لان الحرم كالعدوم كالفن فيمن وصى بطبل من طبله وعند طبل حرب وطبل لمواته يجعل الوصية في طبل الحرب ويجعل طبل اللہو كالعدوم والذهب أنه لا يعطى شيئا لان العود لا يطلق الا على عود اللہو والطبل يطلق على طبل اللہو وطبل الحرب فاذا بطل في طبل اللہو حل على طبل الحرب فان قال أعطوه عودا من عيداني وليس عنده الا عودا من عود أو عود البناء أعطى منها الا أنه أضاف الى ما عنده وليس عنده سواه

فصل فان وصى له بقوس كانت الوصية بالقوس الذي يرمى عنه التبل والفتاب دون قوس الندف والجلاءق وهو قوس البندق لان إطلاق الاسم ينصرف الى ما يرمى عنه ولا يعطى معه التور من أصحابنا من قال يعطى معه التور لأنه لا يتنفع به الا مع التور والصحيح أنه لا يعطى لان الاسم يقع عليه من غير تور فان قال أعطوه قوسا من قوسي وليس عنده الا قوس الندف أو قوس البندق أعطى بما عنده لأنه أضاف الى ما عنده وليس عنده سواه وان كان عنده قوس البندق وقوس الندف أعطى قوس البندق لان الاسم اليه أسبق

فصل فان وصى بعنق مكانه أو بالاراء بما عليه اعتبر من الثلث أقل الأمرين من قيمته أو مال الكتابة لان الإبراء عتق والعنق إبراء فاعتبر أقلهما وألقى الآخر فان احتمل ما التلث عتق ويرى من المال وان لم يحتمل شيئا منه لم يورث عليه بطلت الوصية وأخذ المالك بأداء جميع ما عليه فان أدى عتق وان عجز رقيق وتماق به حتى الغرماء والورثة فان احتمل الثلث بعض ذلك مثل أن يحتمل النصف من أقل الأمرين عتق نصفه وبقى نصفه على الكتابة فان أدى عتق وان عجز رقيق وان احتمل الثلث أحدها دون الآخر اعتبر الأقل فعتق به فان لم يكن له مال غير العبد نظر فان كان قد حل عليه مال الكتابة عتق ثلثه في الحال وبقى الباقي على الكتابة ان أدى عتق وان عجز رقيق وان لم يحل عليه مال الكتابة ففيه وجهان أحدهما لا يتعجل عتق شيء منه لأنه يحصل للوصي له الثلث ولم يحصل للورثة مثله وهذا لا يجوز كالأوصى بالثلث وله مال حاضر ومال غائب فانه لا ينضمي الوصية في شيء حتى يحصل للورثة مثله والثاني وهو ظاهر المذهب أنه يتعجل عتق ثلثه ويقبض الثلثان على العتق بالأداء أو الرق بالعجز لان الورثة على يقين من الثلثين اما بالأداء واما بالعجز بخلاف ما لو كان له مال حاضر ومال غائب لأنه ليس على يقين من سلامة الغائب

فصل فان قال ضعوا عن مكاني أكثر ما عليه وضع عنه النصف و شيء لأنه هو الأكثر فان قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فشاء الجميع فقد روى الربيع رحمه الله أنه يوضع عنه الجميع الا شيئا وروى المزني أنه اذا قال ضعوا عنه ما شاء فشاءها كلها وضع الجميع الا شيئا فن أصحابنا من قال الصحيح ما رواه الربيع لان قوله من كتابته يقتضي التبعض وما رواه المزني خطأ في النقل والذي يقتضيه أن يوضع عنه الكل اذا شاء لان قوله ما شاء عام في الكل واليهض وقال أبو اسحق ما نقله الربيع صحيح على ما ذكرناه وما نقله المزني أيضا صحيح فانه يقتضي أن يبقى من الكل شيء لأنه لو أراد وضع الجميع فقال ضعوا عنه مال الكتابة فلما علقه على ما شاء دل على أنه لم يرد الكل فان قال ضعوا عنه ما قل وما أكثر وضع الوارث عنه ما شاء من قليل وكثير لأنه ما من قدر الا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر وكثير بالاضافة الى ما هو أقل منه فان قال ضعوا عنه أكثر نجو معد وضع عنه أكثرهما الا لأن إطلاق الأكثر ينصرف الى كثرة المال دون طول المدة فان قال ضعوا عنه أوسط النجوم واجتمع في نجومه أوسط في القدر وأوسط في المدة وأوسط في العدد كان للوارث أن يضع أي الثلاثة شاء لان الوسط يقع على الثلاثة فان استوى الجميع في المدة والقدر وضع عنه الأوسط في العدد فان كانت النجوم ثلاثة وضع عنه الثاني فان كانت أربعة بقت وضع عنه الثاني والثالث فان كانت خمسة وضع عنه الثالث وعلى هذا القياس

فصل وان كاتب عبده كتابته فاسدة ثم أوصى لرجل بما في ذمته لم تصح الوصية لأنه لا شيء له في ذمته فصار كالأوصى بماله في ذمة

(قوله المضرب) هو الآلة التي يحرك بها التور وقد يصكون من فضة وذهب وخشب وسوى ذلك (قوله والجلاءق) فارسية وهي قوس البندق كما ذكر يرمى عنها الطير بالطين المدور. وأصله بالفارسية جلة وهو كبة غزل والسكبر جلة باز وبها سمي الخاتمة (قوله ضعوا عنه) أي حطوا عنه لان الخط والوضع معناهما واحد

حر ولا شيء له في ذمته وان وصى له بما يقبض منه صحت الوصية لا تضاف الى حال ملكه فصار كما لو وصى له بقرقة مكاتب اذا عجزه
وفي هذا عندى نظر لا تملكه بالقبض وانما يعتق بحكم الصفة كما يعتق قبض الخمر اذا كانه عليه فلا يملكه وان وصى بقرقته
والكتابة فاسدة نظرت فان لم يعلم بفساد الكتابة ففيه قولان أحدهما أن الوصية باثمة لانها صادفت ملكه والثاني أنها باطلة
لان وصى وهو يعتقد أنه يملك الوصية وان وصى به وهو يعلم أن الكتابة فاسدة صحت الوصية قولاً واحداً كقول باع
من رجل شيئاً بيعاً فاسداً ثم باعه من غيره وهو يعلم بفساد البيع الاول ومن أصحابنا من قال القولان في البيع
ويخالف البيع فان فاسده لا يجري مجرى الصحيح في الملك وفي الكتابة الفاسدة كالصحيح في العتق والصحيح
هو الطريقة الاولى

(فصل) وان وصى بحج فرض من رأس المال حج عنه من الميقات لان الحج من الميقات وما قبله تسبب اليه فان وصى به
من الثلث ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق أنه يحج عنه من يلهه فان عجز الثلث عنه تم من رأس المال لانه يحج عليه
الحج من يلهه والثاني وهو قول أكثر أصحابنا أنه من الميقات لان الحج يجب بالشرع من الميقات لحملت الوصية عليه وان
أوصى أن يجعل جميع الثلث في حج الفرض حج عنه من يلهه وان عجز الثلث عن ذلك حج عنه من حيث أمكن من طريقه وان
عجز عن الحج من الميقات تم من رأس المال ما يحج به من الميقات لان الحج من الميقات مستحق من رأس المال وانما جعله من
الثلث توفيراً على الورثة فاذا لم يرض الثلث بالجميع بقي في الميقات من رأس المال

(فصل) وان وصى بحج التطوع وقلنا أنه تدخله النيابة فظرت فان قال أصحابنا ما من من فليحج عنه من حيث أمكن وان
لم يوجد من يحج بهذا القدر بطلت الوصية وعاد المال الى الورثة لانها تعذر فبطلت كقولنا وصى لرجل بماله فردوه وان قال أصحابنا
بثاني صرفه الثلث فيما أمكن من عند الحج فان اتسع المال لحجة أو حجتين وفضل مالا يكفي لحجة أخرى من يلهه حج من حيث
أمكن من دون يلهه الى الميقات فان عجز الفضل عن حجة من الميقات رد الفضل الى الورثة وان أمكن أن يعتصر به لم يفعل لان
الموصى له هو الحج دون العمرة فان قال أصحابنا حج عنه بأجرة الثلث من حيث أمكن من يلهه الى الميقات فان عجز الثلث
عن حجة من الميقات بطلت الوصية فلا تكرار

(فصل) وان وصى أن يحج عنه رجل بمائة يدفع ما يتيق من الثلث الى آخره وصى بالثلث لثالث فقد وصى بثلاث ماله فان كان
الثلث مائة سقطت وصيته للموصى له بالباقي لأن وصيته فيما يتيق بعد المائة ولم يبق شيء فان أجاز الورثة دفع الى الموصى له بالثلث
نك وهو مائة والى الموصى له بالمائة مائة وان لم يجزوا قسم الثلث بين الموصى له بالثلث وبين الموصى له بالمائة نصفين لانها
اتفقا في قدر ما يستحقان وهو المائة فان كان الثلث أكثر من مائة أجاز الورثة دفع الثلث الى الموصى له بالثلث ودفع مائة الى
الموصى له بالمائة ودفع ما يتيق الى الموصى له بالباقي وان لم يجزوا ما زاد على الثلث ردت الوصية الى نصفه وهو الثلث فيدفع الى
الموصى له بالثلث نصف الثلث وفي النصف الآخر وجهان أحدهما يقدم فيه الموصى له بالمائة ولا يدفع الى الموصى له بالباقي شيء حتى
يأخذ الموصى له بالمائة حقه لانه وان كان قد اعتد به مع الموصى له بالمائة في احرار الثلث الآن حقه فيها يتيق بعد المائة فلا يأخذ
شيئاً قبل أن يستوفي الموصى له بالمائة حقه كما اعتد بالآخر من الاب مع الآخر من الاب والام على الجد في احرار ثلثي المال ثم
لا يأخذ شيئاً مع الآخر من الاب والام فان كان النصف مائة وأقل أخذ الموصى له بالمائة وان كان أكثر أخذ الموصى له بالمائة مائة
وأخذ الموصى له بالباقي ما يتيق والوجه الثاني أن الموصى له بالمائة والموصى له بالباقي يشبهان النصف على قدر وصيتهما من الثلث
فان كان الثلث مائتين اقتسما المائة نصفين لكل واحد منهما خمسون وان كان مائة وخمسين اقتسما الخمسة والسبعين اثلاثاً
للموصى له بالمائة خمسون وللموصى له بالباقي خمسة وعشرون وعلى هذا القياس لانه انما أوصى له بالمائة من كل الثلث لاسم بمائة
فلم يجز أن يأخذ من نصف الثلث ما كان يأخذ من جميعه كما تنحب الموارث اذا ارجعهم من لفرض أو وصية

(فصل) وان بدأ فوصى بثلث ماله لرجل ثم وصى لمن يحج عنه بمائة وصى لآخر بما يتيق من الثلث ففيه وجهان أحدهما
وهو قول أبي اسحق ان الوصية بالباقي بعد المائة باطلة لان الوصية بالثلث تمنع من أن يتيق شيء من الثلث فعلى هذا ان أجاز

(قوله اعتد به) فتعمل من العدد أي جعل في عدد حساب به وقوله اذا ارجعهم أي ضابطهم والمزاحة المضايقة

لورثة نفدت الوصيتان وان لم يجزوا ردت الوصية الى الثلث فان كان الثلث مائة استوت وصيتهما فيقتسمان الثلث بينهما نصفين وان كان الثلث خسة قسم الثلث بينهما على ستة أسهم للموصي له بالثلث خسة أسهم للموصي له بالمائة سهم فان كان الثلث ألفا قسم على أحد عشر سهما للموصي له بالثلث عشرة أسهم للموصي له بالمائة سهم والوجه الثاني وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة ان الحكم في هذه المسألة كالحكم في المسألة قبلها لانه اذا أوصى بالمائة بعد الثلث علم أنه لم يرد ذلك الثلث لان الوصية الاولى قد استوعبته وانما أراد ثلثا ثانيا فاذا أوصى بعد المائة بما يبق من الثلث دل على أنه أراد ما يبق من الثلث الثاني فصار موصيا بثلثي ماله كالمسألة قبلها

(فصل) وان وصى لرجل بعد ولا آخر بما يبق من الثلث قوم العبد مع التركة بعد موت الموصي فان خرج من الثلث دفع الى الموصي له فان بقى من الثلث شيء دفع الى الآخر وان لم يبق شيء بطلت الوصية بالباقي لأن وصيته فيما بقى وان أصاب العبد عيب بعد موت الموصي قوم سلبا ودفع الى الموصي له الباقي لأن وصي له بالباقي من قيمته وهو سليم وان مات العبد بعد موت الموصي بطلت الوصية فيه وقوم وقت الموت مع التركة ودفع الى الموصي له الباقي من الثلث لأنهما وصيتان فلا يطل أحدهما بطلان الآخر كما لو وصى لرجلين فرد أحدهما

(فصل) فان وصى له بمنفعة عبد ملك الموصي له بمنفعة أو كتبها بعتان كان جارية ملك مهره لا نه بدل منفعتهما ولا يجوز للمالك وطؤها لأنه تلك الرقبة من غير منفعة ولا للموصي له وطؤها لأنه تلك المنفعة من غير الرقبة والوطء لا يجوز الا في ملك تام ولا يجوز تزويجها الا كتاب المهر وفيمن تلك العقد ثلاثة أوجه أحدها بطلت الوصية له بالمنفعة لأن المهر له والثاني بملكه المالك لأنه بملكه فبنيها والثالث لا يصح العقد الا بتوافقهما لأن لكل واحد منهما حصة فلا يفرد به أحدهما دون الآخر فان أنت بولدت لوك ففيه وجهان أحدهما أنه للموصي له لأنه من جاز فوائدها فصار كالكسب والثاني أنه كالأمر برفقته لملكه ومنفعة الموصي له لأنه جزء من الام فكان حكمه حكم الام فان قتل في قيمته وجهان أحدهما أنها للمالك لأنها بدله فكانت له والثاني وهو الصحيح انه يشتري به مثله لذلك رقبته وللموصي له منفعة لأنه قائم مقام الاصل فكان حكمه حكم الاصل فان جنى على طرفه في أرضه وجهان أحدهما أنه لما ملك لا نه بدل ملكه والثاني وهو الصحيح أن ما قبل منه ما نقص من قيمة الرقبة للمالك وما قبل منه ما نقص من المنفعة للموصي له لأنه دخل النقص عليهما فحسب الارش عليهما فان احتاج العبد الى نفقة ففيه ثلاثة أوجه أحدها وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن النفقة على الموصي له بالمنفعة لأن الكسب له والثاني أنها على المالك وهو قول أبي علي بن أبي هريرة لأن النفقة على الرقبة فكانت على مالكها والثالث أنها في كسبه فان لم ينف الكسب ففي بيت المال لأنه لا يمكن إيجابها على المالك لأنه لا يملك الانتفاع ولا على الموصي له لأنه لا يملك الرقبة فلم يبق الا ما قلناه فان احتاج البستان الموصي بشمرته الى سقي أو الدار الموصي بمنفعتهما الى عمارة لم يجب على واحد منهما أن يعطى كل واحد منهما بملك الجميع لم يجز على الاتفاق فإذا اشتركا لم يجب

(فصل) فان أراد المالك بيع الرقبة ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجوز لأنه يملكها ملكا تاما والثاني أنه لا يجوز لأنها عين مملوكة بالمنفعة فلم يجز بيعها فالاعيان التي لا منفعة فيها والثالث يجوز بيعها من الموصي له لأنه يمكن الانتفاع بها ولا يجوز من غيره لأنه لا يمكن الانتفاع بها فان أراد أن يعقها جاز لأنه يملكها ملكا تاما وللموصي له أن يستوفى المنفعة بعد العتق لأنه تصرف في الرقبة فلم يبطل به حق الموصي له من المنفعة ولا يرجع العبد على المالك بالجبرنة كما يرجع العبد المستأجر على مولاه بعد العتق في أحد القوانين لان هناك ملك المولى بدل لمنفعته ولم يملك المولى هو بدل المنفعة

(باب الرجوع في الوصية)

يجوز الرجوع في الوصية لانه عطفية لم تزل الملك تجاز الرجوع فيها كالمطبة قبل القبض ويجوز الرجوع بالقول والتصرف لا نه فسخ عقد قبل نفاذه تجاز بالقول والتصرف كفسخ البيع في مدة الخيار وفسخ المطبة قبل القبض وان قال هو حر ام عليه فهو رجوع لأنه لا يجوز أن يكون وصية له وهو حر ام عليه فان قال لو ارثي فهو رجوع لأنه لا يجوز أن يكون المورث والموصي له وان قال هو تركني ففيه وجهان أحدهما انه رجوع لان التركة لا تورث والثاني أنه ليس برجوع لان الوصية من جهة التركة

(فصل) وان وصى لرجل بعد ثم وصى به لآخر لم يكن ذلك رجوعا لانه لا يمكن أن يكون نسي الاول أو قصد الجمع بينهما فان قال ما وصيت به فلان فقد وصيت به لآخر فهو رجوع ومن أخصبنا من قال ليس برجوع كالمسألة قبلها والذهب الاول لانه صرح بالرجوع

(فصل) وان باع أو وهب أو قبض أو أعتقه أو كاتبه أو وصى أن يبيع أو يهب أو يقبض أو يعتق أو يكتب فهو رجوع لأنه صرفه عن الموصى له وان عرضه للبيع أو رهنه في دين أو وهبه ولم يشبهه فهو رجوع لأن تعريضه لزوال الملك صرفه عن الموصى له ومن أعتق جناناً قال أنه ليس برجوع لأنه لم يزل الملك وليس بشيء وان وصى بثلاث ماله ثم باع ماله لم يكن ذلك رجوعاً لأن الوصية بثلاث المال عند الموت لا بثلاث ما باعه فان وصى بعد ثم برة فان قلنا ان التدبير عتق بصفة كان ذلك رجوعاً لأنه عرضه لزوال الملك وان قلنا انه وصية وقلنا في أحد القولين ان العتق يقدم على سائر الوصايا كان ذلك رجوعاً لأنه أقوى من الوصية فأبطلها وان قلنا ان العتق كسائر الوصايا ففيه وجهان أحدهما أنه ليس برجوع فيكون نصفه مديراً ونصفه موصى به كالمرأوصى به لرجل ثم وصى به لآخر والثاني أنه رجوع لأن التدبير أقوى لأنه ينجز من غير قبول والوصية لا تتم إلا بالقبول فقدم التدبير كما يقدم ما نذجر في حياته من التبرعات على الوصية

(فصل) وان وصى له بعد ثم زوجته أو أجرة أو عامصة أو ختنة لم يكن ذلك رجوعاً لأن هذه التصرفات لا تنافي الوصية فان كانت بارية فوطئها لم يكن ذلك رجوعاً لأنه استيفاء منفعة فلم يكن رجوعاً كالأخذ بام وقال أبو بكر بن الحداد المصري ان عزل عنها لم يكن رجوعاً وان لم يعزل عنها كان رجوعاً لأنه قصد الترسى بها

(فصل) وان وصى بطعام معين فخلطه بغيره كان ذلك رجوعاً لأنه جعله على صفة لا يمكن تسليمه فان وصى بقبض من صبرة ثم خلط الصبرة بمثلها لم يكن ذلك رجوعاً لأن الوصية مختلطة بمثلها والذي خلط به مثله فلم يكن رجوعاً فان خلطها بأحد من كان رجوعاً لأنه أحدث فيه بالخلط زيادة لم يرض بمساكنها فان خلطه بمادونه ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه ليس برجوع لأنه نقص أحدثه فيه فلم يكن رجوعاً كالأول فلف بعضه والثاني أنه رجوع لأنه تغير بمادونه كما يتغير بما هو أجود منه فان نقله إلى بلد أو بعد من بلد الموصى له ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه لو لم يرد الرجوع لما أبدعه عنه والثاني أنه ليس برجوع لأنه باق على صفته

(فصل) فان وصى بمحطة ففلاها أو بذرها كان ذلك رجوعاً لأنه جعله كالسهم للملك وان وصى بمحطة ففلاها أو بدقيق ففعلته أو بعجينة أو بعجين فغيره كان ذلك رجوعاً لأنه أزال عنه الاسم ولا تجعله للاستهلاك وان وصى له بغير ثملة فغيره ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه أزال عنه اطلاق اسم الخبز فأشبهه إذا ترد وهو الثاني ليس برجوع لأن الاسم باق عليه لأنه يقال خبز مدقوق وان وصى برطب فجعله تمرًا ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه أزال عنه اسم الرطب والثاني ليس برجوع لأنه أتى له وأحفظ على الموصى له

(فصل) وان وصى بقطن فغزاه أو بغزله فغسله كان ذلك رجوعاً لأنه أزال عنه الاسم وان أوصى له بقطن غشى به فراشا ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه جعله للاستهلاك والثاني ليس برجوع لأن الاسم باق عليه

(فصل) وان أوصى له بثوب فقطعه أو بشاة ففدبها كان رجوعاً لأنه أزال عنه الاسم ولا تجعله للاستهلاك وان وصى له بنجم فطبخه أو شواء كان ذلك رجوعاً لأنه جعله للأكل وان قد دعه ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه أزال عنه اطلاق اسم الثوب والثاني ليس برجوع لأن اسم الثوب والساج ولا تجعله للاستعمال والثاني أنه ليس برجوع لأن اسم الثوب والساج باق عليه

(فصل) وان وصى بدار فهدمها كان رجوعاً لأنه تصرف أزال به الاسم فكان رجوعاً كالوصى بمحطة ففعلها وان تهدمت نظرت فان لم يزل عنها اسم الدار فالوصية باقية فيها بقي وأما ما انفصل عنها فالنصوص أنه خارج من الوصية لأنه انفصل عن الموصى به في حياة الموصى وحكي القاضي أبو القاسم ابن كعب رجوعاً عنه وجهان آخران للموصى لأنه تناوله الوصية فلم يخرج منها بالانفصال وان أزال عنها اسم الدار ففي الباقي من العروة وجهان أحدهما أنه تبطل فيه الوصية لأنه أزال عنها اسم الدار والثاني لا تبطل لأنه لم يوجد من جهته ما يدل على الرجوع

(فصل) وان وصى له بأرض فزرعها لم يكن ذلك رجوعاً لأنه لا يراد بالبناء وقد يحصل قبل الموت فلم يكن رجوعاً وان غرسها أو بنى فيها ففيه وجهان أحدهما أنه رجوع لأنه جعلها لمنفعة مؤبدة فدل على الرجوع والثاني ليس برجوع لأنه استيفاء منفعة فهو كالزراعة فعلى هذا في موضع الاساس وقرار القراس وجهان أحدهما أنه لا تبطل فيه الوصية كالبياض الذي بينهما فإذا

مات الموصي أو زال البناء عاد إلى الموصى له والثاني أنه تبطل الوصية فيه لأنه جعله تابعاً لما عليه

فصل وإن أوصى له يسكني دار سنة فأجرها دون السنة لم يكن ذلك رجوعاً لأنه قد تنقضى الأجرة قبل الموت فإن مات قبل انقضاء الأجرة ففيه وجهان أحدهما يسكن مدة الوصية بعد انقضاء الأجرة والثاني أنه تبطل الوصية بقدر ما بقي من مدة الأجرة وتبقى في مدة الباقي **(باب الأوصياء)**

لا تجوز الوصية إلا إلى بالغ عاقل حر عدل فأما الصبي والمجنون والعبد والفاسق فلا تجوز الوصية إليهم لأنه لا حظ للبنت ولا للطفل في نظر هؤلاء ولهذا لم تثبت لهم الولاية وأما السكافر فلا تجوز الوصية إليه في حق المسلم لقوله عز وجل لا تأخذوا بباطل تبطلون أنفسكم ولا تأتونكم خبالاً ودواماً عنكم ولا تضرعوا منهم على المسلم ولهذا قال الله تعالى لا يرقيون في مؤمن إلا ولادته وفي جواز الوصية إليه في حق الكافر وجهان أحدهما أنه يجوز لأنه يجوز أن يكون ولياً له بخلاف أن يكون وصياً له كالمسلم والثاني لا يجوز كما لا تقبل شهادة الكافر والمسلم

فصل وتجوز الوصية إلى المرأة لاروي أن عمر رضي الله عنه وصى إلى ابنته حفصة في صدقته ما عاشت فإذا مات فهو إلى ذوي الرأي من أهلها ولأنها من أهل الشهادة فجازت الوصية إليها كالرجل واختلف أصحابنا في الأعمى فمنهم من قال تجوز الوصية إليه لأنه من أهل الشهادة فجازت الوصية إليه كالصغير ومنهم من قال لا تجوز الوصية لأنه لا تنقصر الوصية إلى عقود لا تنصح من الأعمى وفصل نظر لا يدرك إلا بالعين

فصل واختلف أصحابنا في الوقت الذي تعتبر فيه الشروط التي تصح بها الوصية إليه فمنهم من قال يعتبر ذلك عند الوفاة فإن وصى إلى صبي فبلغ أو كافر فأسلم أو فاسق فصار عدلاً قبل الوفاة صح الوصية لأن التصرف بعد الموت فاعتبرت الشروط عنده كاعتبار عدالة الشهود عند الأداء أو الحكم دون التحمل ومنهم من قال تعتبر عند العقد وعند الموت ولا تعتبر فيما بينهما لأن حال العقد حال الإيجاب وحال الموت حال التصرف فاعتبر فيهما أو منهم من قال تعتبر في حال الوصية وفيما بعدها لأن كل وقت من ذلك يجوز أن يستحق فيه التصرف بأن موت فاعتبرت الشروط وفي الجميع

فصل وإن وصى إلى رجل فتغير حاله بعد موت الموصي فإن كان نصف ضم إليه معين أمين وإن تغير بنفسه أو مجنون بطلت الوصية إليه وقيم الحاكم من يقوم مقامه

فصل ويجوز أن يوصى إلى اثنين لا روي أن فاطمة بنت رسول الله عليها السلام جعلت النظر في وقفها إلى علي كرم الله وجهه فإن حدث به حدث وفدع إلى ابنها فبطلت وصيته ويجوز أن يجعل اليه ما إلى كل واحد منهما لأنه تصرف مستفاد بالأذن فكان على حسب الأذن فإن جعل إلى كل واحد منهما جاز لكل واحد منهما أن يتصرف به فان ضعف أحدهما أو فسق أو مات جاز للأخر أن يتصرف ولا يقام مقام الآخر غيره لأن الموصي رضي بنظر كل واحد منهما وحده فإن وصى إليهما لم يجز لأحدهما أن يتصرف بالتصرف لأنهما لم يرض بأحدهما فإن ضعف أحدهما ضم إليه من يعينه فإن فسق أحدهما أو مات أقام الحاكم من يقوم مقامه لأن الموصي لم يرض بنظره وحده فإن أراد الحاكم أن يفرض الجميع إلى الثاني لم يجز لأنه لم يرض الموصي باجتهاده وحده فإن مات أو فسق فبطلت الحاكم أن يفرض إلى واحد فيه وجهان أحدهما يجوز لأنه سقط حكم الوصية بموتهما وفسقهما فكان الأمر فيه إلى الحاكم والثاني لا يجوز لأنه لم يرض بنظر واحد وإن اختلف الوصيان في حفظ المال جعل بينهما نصيبين فإذا بلغ إلى التصرف فإن كان التصرف إلى كل واحد منهما تصرف كل واحد منهما في الجميع وإن كان إليهما لم يجز لأحدهما أن يتصرف بالتصرف دون الآخر

فصل ومن وصى إليه في شيء لم يصر وصياً في غيره ومن وصى إليه إلى مدة لم يصر وصياً بعد المدة لأنه تصرف بالأذن فكان على حسب الأذن

(قوله بطانة من دونكم لا يألونكم) البطانة الخاص من الأصحاب أبطلت الرجل إذا جعلته من خواصك كأنه يعمل بباطن أموره ولا يألونكم لا يفسدون في الأفساد يبتسم ولا يبتغون غاية في الفائس في الخيال والخيال الفساد ودوا ما عندكم ثم ألغت ههنا المستغنى لا يرقبون في مؤمن إلا ولادته لا يراعون ولا ينتظرون والآل العهد وقيل القراية (قوله على حسب الأذن) محرك أي قدر الأذن (قوله يفرض إلى واحد) يقال فرض إليه الأمر دعه وجعله إلى نظره وتصرفه

(فصل) والوصي أن يوكل فيما لم تجز به العادة أن يشولاء بنفسه كما قلنا في الوكيل ولا يجوز أن يوصي إلى غيره لأنه يتصرف بالأذن فلم يملك الوصية كالوكيل فإن قال أوصيت إليك فان مات فقد أوصيت إلى فلان صح لأن عمر رضي الله عنه وصى إلى حفصة فإذا ماتت قال ذوى الرأي من أهلها وصفت فاطمة رضي الله عنها إلى علي كرم الله وجهه فإذ ماتت قال ابنه وأولاده علق وصية الثاني على شرط فصار كأنه قال وصيت إليك شهر ثم قال إلى فلان فإن أوصى إليه وأذن له أن يوصي إلى من يرى فقد قال في الوصايا لا يجوز وفي اختلاف العراقيين يجوز فمن أصحابنا من قال يجوز قولاً واحداً لأنه ملك الوصية والتصرف في المال فإذا جاز أن يتصرف في المال إلى الوصي جاز أن ينتقل الوصية إليه وما قال في الوصايا إذا أطلق الوصية ومنهم من قال فيه قولان أحدهما يجوز لما ذكرناه والثاني لا يجوز لأنه يعقد الوصية عن الموصي في حال لا ولاية فيه وإن وصى إليه وأذن له أن يوصي بعده موته إلى رجل بعينه ففيه وجهان أحدهما يجوز لأنه قطع اجتهد فيه بالتعيين والثاني أنه كالمسألة الأولى لأن عدة المستلزمين واحدة

(فصل) ولا تتم الوصية إليه إلا بالقبول لا نعوية فلا تتم إلا بالقبول كالوصية له وفي وقت القبول وجهان أحدهما يصح القبول في الحال وفي الثاني لأنه إذا كان في التصرف فصح القبول في الحال وفي الثاني كالمسألة الأولى لا يصح إلا بعد الموت كالقبول في الوصية له

(فصل) والوصي أن يعزل الوصي إذا شاء والوصي أن يعزل نفسه متى شاء لأنه يتصرف بالأذن بخلاف لكل واحد منهما فسخه كالوكالة

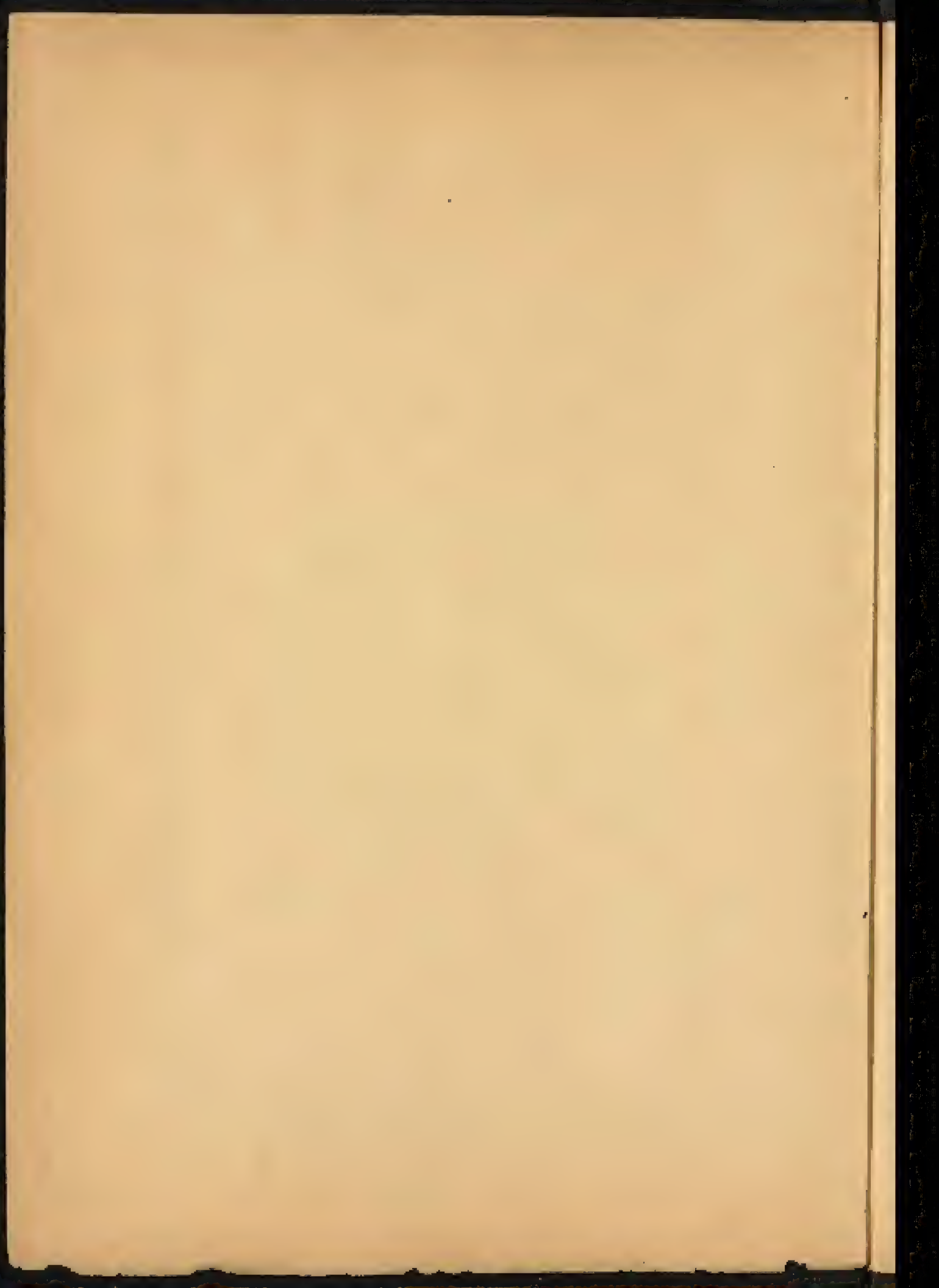
(فصل) إذا بلغ الصبي واختلف هو والوصي في النفقة فقال الوصي أنفقت عليك وقال الصبي لم تنفق علي فالتقول قول الوصي لأنه أمين وتنفق عليه إقامة البينة على النفقة فإن اختلفا في قدر النفقة فقال أنفقت عليك في كل سنة مائة دينار وقال الصبي بل أنفقت على خمسين ديناراً فإن كان ما يدعيه الوصي النفقة بالمعروف فالتقول قوله لأنه أمين وإن كان أكثر من النفقة بالمعروف فقلبه الضمان لأنه فرط في الزيادة وإن اختلفا في المدة فقال الوصي أنفقت عشر سنين وقال الصبي خمس سنين ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الأصمعي أن القول قول الوصي كالأول في قدر النفقة والثاني وهو قول أكثر أصحابنا أن القول قول الصبي لأنه اختلفا في مدة الأصل عندهما

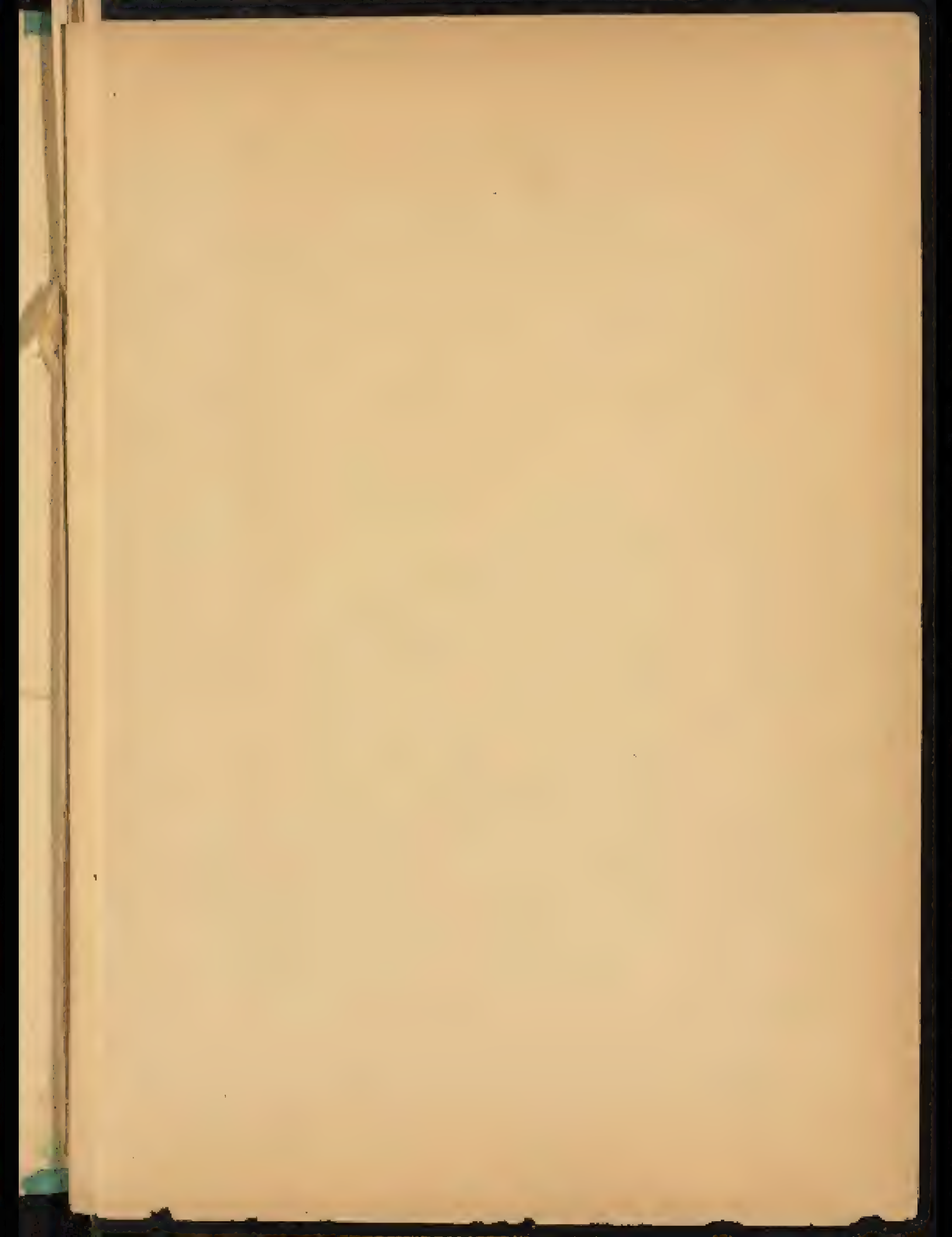
(فصل) وإن اختلفا في دفع المال إليه فادعى الوصي أنه دفعه إليه وأنكر الصبي ففيه وجهان أحدهما وهو المتخصص أن القول قول الصبي لأنه لم يأمنه على حفظ المال فلم يقبل قوله عليه كالمودع إذا ادعى دفع الوديعة إلى وارث المودع والمنقبط إذا ادعى دفع البقعة إلى مالكها والثاني أن القول قول الوصي كما قلنا في النفقة

(فصل) ولا يلحق الميت بما يفعل عنه بعد موته بغير إذنه إلا الذين يقضى عنه أو صدقة يشهدق بها عنه أو دعاء يدعى له فأما الذين فالدليل عليه ما روى أن امرأة من خنم سألت رسول الله ﷺ عن الحج عن أبيها فأذن لها فقالت أينفعه ذلك قال نعم كالأول كان على أبيك دين فقصته نفعه وأما الصدقة فالدليل عليها ما روى ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إن أمه توفيت أينفعها أن أتصدق عنها فقال نعم قال فإن لي محرراً فأشهدك أني قد تصدقت بعنها وأما الدعاء فالدليل عليه قوله عز وجل والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان فأنشئ الله عز وجل عليهم بالدعاء لآخوانهم من الموتى وأما ما سوى ذلك من القرب كقراءة القرآن وغيرها فلا يلحق الميت بآبائها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له واختلف أصحابنا فيمن مات وعليه كفارة بين فأعتق عنه فمنهم من قال لا يقع العتق عن الميت بل يكون للعتق لأن العتق غير متحكم على الميت لأنه كان يجوز له تركه إلى غيره فلم يقع عنه كالأول نطوع بالعتق عنه في غير الكفارة ومنهم من قال يقع عنه لأنه لو أعتق في حياته سقط به الفرض وبالله التوفيق

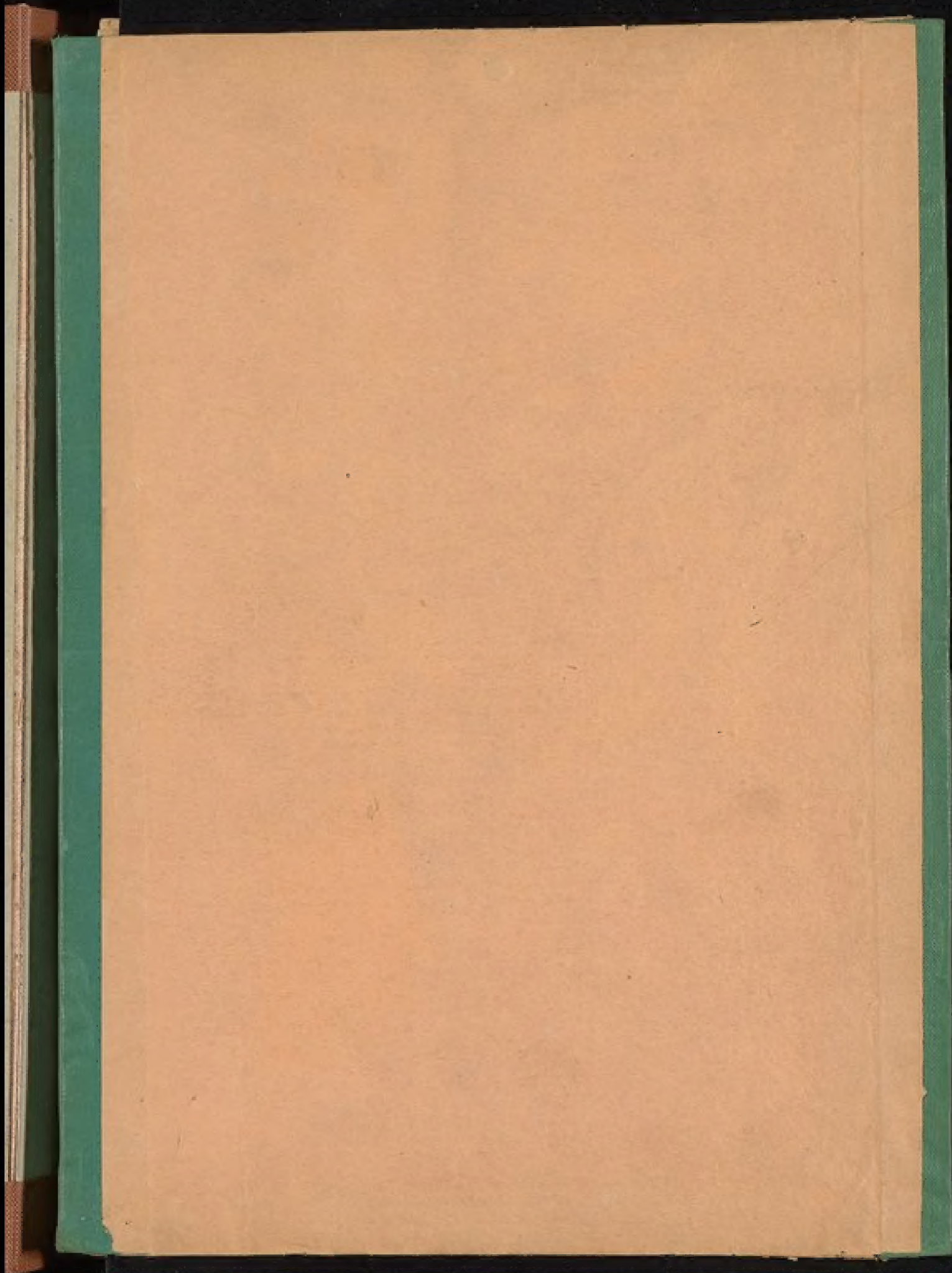
(قوله قال لي محرراً) بفتح الميم وهو السنان والمحرر النحلة نفسها أيضاً

تم الجزء الأول من المهلب وبليه الجزء الثاني أوله كتاب العتق









COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036759031

BF
BF
153
.83
v.1

APR 10 1969

